

حار إعياء التراث المربج







سَأَليف سَ السَّنِيِّ مُصَطِّفَ الْغِلَالِي بِيْ السِّنِيِّ مُصَطِّفًا الْغِلَالِي بِيْ المِدار - ١٩٤٤

4-1

طبعة حَديْنة مُصَحّحة ومُلقِعْهَكة كتب الشيعة



shiabooks.ne nıktba.net ﴿ إِبِيلَا بِدِيلٍ

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI Publishing & Distributing دار إحياء التراث العربي للطباعة والنضر والتوقيح

بيرون ـ لبنان ـ شارح وكاش ـ مانك - ۲۷۲۷۵۳ . ۱۷۲۷۵۳ . ۲۷۲۷۸۳ ماكس ۱۸۹۰۵۷۳ ماكس ۱۸۹۰۵۷۳ مين - ۱۸۹۰۵۷۳ - Beyrouth - Liban - Rue Dakkuche - Tel (272657 - 272655 - 272782 - 272783 Fax: 850717 - 85/623 P.O. Hox, 7957

ينسسه أقم ألؤكن التجنب

المقدمة

مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لمن بيده زَمَامُ الأمور، يُصرِّفها على النحو الذي يُريده. فهو الفعالُ لما يُريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له: كن فيكون، سبحانه قد برىء كلامُهُ من لفظِ وحرفٍ. وتقدَّست أسماؤه. وجلَّت صفاته. وكانت أفعاله عبونَ الحكمة.

وصلاةً وسلاماً على النبي العربي الأميّ، أفصح من نطقَ بالضاد: محمدٍ عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرَّسل والأنبياء، مصّابيح الهدى، وأعلامِ النجاة، ومن نحا نحوهم وأقتدى بهداهم.

وبعدُ: فلما رأينا الحاجة ماسةً إلى وضع كتب في العلوم العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرَّبُ القواعد من أفهام المتعلمين، وتضعُ العناء عن المعلمين، عَمَدنا إلى تأليف «الدروس العربية»، فأصدرنا منها: أربعة كتب للمدارس الابتدائية، وثلاثة كتب للمدارس الثانوية. فراجت رواجاً عظيماً وتقبَّلها الأسائذة بقبول حسن. وقد أعدنا طبعها مرات.

ثم أصدرنا اجامع الدروس العربية، في ثلاثة أجزاء جمعتُ من قواعد الصرف والنحو ما لا يَسَمُ الأديب جهلة، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية، لانه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتاباً جامعاً صحيحاً، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطُلاَّب الصفوف العالية.

وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه، ثم في إصلاحه وتهذيبه، ونحتسبه عند الله في خدمة هذه اللغة الشريفة العُلوية وطلابها.

مباحث هذا الكتاب

ويشتمل هذا الكتاب ـ بأجزائه الثلاثة ـ على مقدمة واثني عشر باباً وخاتمة:

المقدمة: في مباحث مختلفة. الباب الأول: في الفعل وأقسامه. الباب الثاني: في الاسم وأقسامه. الباب الثالث: في تصريف الأفعال (وهي مباحث الجزء الأول). الباب الرابع: في تصريف الأسماء. الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء. الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية. الباب الشامن:

في مرفوعات الأسماء (وهي مباحث الجزء الثاني). الباب التاسع: في منصوبات الأسماء. الباب العاشر: في مجرورات الأسماء. الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها. الباب الثاني عشر: في حروف المعانى. الخاتمة: في مباحث إعرابية متفرقة (وهي مباحث الجزء الثالث).

وكان تأليفه ـ بأجزائه الثلاثة ـ في مدينة بيروت (الشام) مسقِط رأسي ومَنششي، سنة ١٣٣٠٠ للهجرة، وسنة ١٩١٤، للميلاد.

جعل الله عملنا خالصاً لوجهه، إنه وليُّ التوفيق.

بيروت/ الفلاييني

المقَدّمة

وهي تشتمل على خمسة مباحث:

١ ــ اللغة العربية وعلومها

اللغةُ: ألفاظٌ يُعبِّرُ بها كل قوم عن مقاصدهم:

واللغاتُ كثيرةٌ. وهي مختلفةٌ من حيثُ اللفظ: متحدةٌ من حيث المعنى، أي: أن المعنى الواحدَ الذي يُخالجُ ضمائرَ الناس واحد.

ولكنّ كلّ قوم يُعبرون عنه بلفظٍ غير لفظ الآخرين.

واللغةُ العربية: هي الكلماتُ التي يُعبرُ بها العربُ عن أغراضهم. وقد وصلت إلينا من طريق النقل. وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وما رواهُ الثّقات من منثور العرب ومنظومهم.

العلوم العربية

لما خشي أهلُ العربية من ضياعها، بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دوَّنوها في المعاجم (القواميس) وأصَّلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ. وتسمى هذه الأصولُ «العلوم العربية».

فالعلومُ العربية: هي العلوم التي يتوصَّلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وهي ثلاثة عشر علماً: «الصرف، والإعرابُ (ويجمعهما اسمُ النحو)، والرسمُ (١٦)، والمعاني، والبيان، والبديع، والعَروض، والقوافي، وقَرْضُ الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخُ الأدب، ومَتنُ اللغة.

وأهم هذه العلوم «الصرفُ والإعراب».

الصرف والإعراب

للكلمات العربية حالتان: حالةُ إفرادٍ، وحالة تركيب.

فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٌ وهيئة خاصة هو من موضوع اعلم الصرف.

⁽١) الرسم: هو العلم بأصول كتابة الكلمات.

والبحثُ عنها وهي مُركبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم - من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من غير تَغيَّر - هو من موضوع «علم الإعراب».

فالصرف: علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلمات العربية وأحوالُها التي ليست بإعراب ولا بناء.

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبهِ نعرف ما يَجِبُ أن تكون عليه بنيةُ الكلمة قبلَ انتظامها في الجملة.

وموضوعة: الاسمُ المتمكن (أي المُعرَبُ)، والفعلُ المُتصرُف. فلا يبحث عن الأسماء المبنيَّة، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف.

وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو. وكان يُعرف النحوُ به: أنَّهُ علم تُعرُفُ به أحوالُ الكلماتِ العربية مُفردةً ومُركبة.

والصرف من أهم العلوم العربية. لأنَّ عليه المُعوَّلُ في ضَبط صِيَّغ الكَلِم، ومعرفةِ تصغيرها، والنسبةِ إليها، والعلم بالجموع القياسيَّة والسماعية والشاذَّة، ومعرفةِ ما يعتري الكلماتِ من إعلالِ أو إدفامَ أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها، خشية الوقوع في أخطاء يقَّمُ فيها كثيرٌ من المتأذِّين، الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعرابُ: (وهو ما يُعرف اليوم بالنحر) علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء. أي: من حيث ما يَعرضُ لها في حال تركيبها. في نعرف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزمٍ، أو لزومٍ حالةٍ واحدةٍ، بَعد انتظامها في الجملة.

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية.

٢ ــ الكلمة وأقسامها

الكلمةُ: لفظٌ يَدلُّ على معنَّى مُفردٍ.

وهي ثلاثةُ أقسام: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

الاسم

الاسمُ: ما دَلَّ على معنَّى في نفسه غير مُقترنٍ بزمان: كخالد وفَرَسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء.

وعلامته أن يَصحّ الإخبارُ عنه: كالتاء من اكتبتُه، والألف من اكتبًاء، والواو من اكتبواه،

أو يقبلَ «أَلَ» كالرجل، أو التنوين. كفَرسٍ، أو حرفَ النداء: كاياه أيُّها الناسُ، أو حرفَ الجرُّ: كاعتبدُ على من نثِق به.

التنوين

التنوين: نونٌ ساكنة زائدة، تَلحقُ أواخرَ الأسماء لفظاً، وتفارقُها خطاً ووَقعاً، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: تنوينُ التمكين: وهو اللاحق للأسماء المُعربَة المنصرفة: كرجُلٍ وكتابٍ، ولذلك يُسمَّى: «تنوينَ الصرف» أيضاً.

الثاني: تنوينُ التَّنكير: وهو ما يلحقُ بعض الأسماء المبنيَّة: كاسم الفعل، والمَلَم المختوم به اويُه، فَرُقاً بين المعرفة منهما والنكرة، فما نُوْنَ كان نكرةً. وما لم ينوَّن كان معرفة. مثلُ: الصَّهُ وصَو، ومَهُ ومَو، وإيهِ وإيهِ، ومثلُ: المررتُ بسيبويهِ وسيبويهِ آخَرَ، أي: رجلٍ آخرَ مُسمَّى بهذا الاسم.

(فالأول معرفة والآخر نكرة لتنوينه:

وإذا قلت: اصفه فإنما تطلب إلى مخاطبك أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه. وإذا قلت له المؤه فأنت تطلب منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه.

أما إن قلت له: «صو ومو وإيوه بالتنوين، فإنما تطلب منه السكوت عن كل حديث، والكف عن كل شيء، والاستزادة من حديث أي حديث).

الثالث: تنوين البوض: وهو إما أن يكون عِرَضاً من مُفرد: وهو ما يَلحقُ اكلاً وبعضاً وأياً ا عوضاً مما تُضاف إليه، نحوُ: اكلَّ يموت أي: كلَّ إنسان. ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَيُكُلُّ وَيَمُلُّ اللَّهُ اللَّهُ المُسْئِ ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله: ﴿ يَلِكَ اَرْسُلُ ضَنَّانًا بَسَمَهُمْ عَلَى بَسَنِ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿ إِنَّا مَا مَنْهُمْ عَلَى بَسَنِ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿ إِنَّا مَا مَنْهُمْ عَلَى بَسَنِ ﴾ [الإسراء: ٢١١].

وإمّا أن يكون عِوضاً من جملة: وهو ما يَلحقُ اإذْه، عوضاً من جملةِ تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا إِذَا بَلْنَتِ لَلْلَّقُومُ ۞ وَأَنتُر حِيبَانِ تَطُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حينَ إذْ بلخت الروحُ الحلقوم.

وإمّا أن يكون عِرَضاً من حرف. وهو ما يُلحقُ الأسماء المنقوصة الممنوعة من العُمرف، في حالتي الرفع والجرّ، عِرَضاً من آخرها المحذوف: كجّوارٍ وغَواشٍ وعَوادٍ وأُعَيْمٍ (تصغير أعمى) وراجٍ (علم امرأة) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف. فتنوينها ليس تنوين صَرفي كتنوين الأسماء المنصرفة. لأنها ممنوعة منه، وإنما هو عِوضٌ من الياء المحذوفة، والأصل: «جَواري

وغَواشي وعَوادي^(١) وأعَيمي^(٢) وراجِي^{۽(٣)}.

أما في حال النصب فتُرد الياء وتُنصب بلا تنوينٍ، نحو: «دفعتُ عنك عواديَ. أكرمتُ أُعَيمينَ فقيراً. علَّمت الفتاة راجيَّه.

الفعل

الفعل: ما دلُّ على معنَّى في نَفْسه مُقترِن بزمانٍ كجاءَ ويَجيءُ وجيءَ.

وعلامته أن يقبلَ اقَدْهُ (٤)، أو «السينَ» أو «سؤف (٥)، أو «تاءَ التأنيثِ الساكنةَ (١)، أو «ضميرَ الفاعل»، أو «نون التوكيد، مثلُ: قد قامَ. قدْ يقومُ. ستذهبُ، سوف نذهبُ. قامتُ. قمتُ. قمتُ. قمتُ. قمتُ. قمتُ . قبدُ الكِتَبُنُ، لكِتَبُنُ، اكتَبَنْهُ.

الحرف

الحرفُ: ما دلَ على معنّى في غيره، مثل: «هَلْ وفي ولم وعلى وإنَّ ومِنْ». وليس له علامةٌ يَتميَّزُ بها، كما للاسم والفعل.

وهو ثلاثةُ أقسام: حرفٌ مختصَّ بالاسم: كحروف الجرِّ، والأحرف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر. وحرفٌ مُشتركُ بينَ الأسماء والأفعال: كحروف العطف، وحرفي الاستفهام^(٧).

 (١) حذفت الياء وعوض عنها التنوين، فتنوينها ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه لكونها على صيغة منتهى الجموع.

(۲) تصغير أصمى (أعيم) يكسر الميم بعدها ياه ساكنة؛ لأن ما بعد ياه التصغير يجب كسره، حذفت الياه
 وعوض منها التنوين، فتنوين (أعيم) عوض من الياء وليس تنوين الصرف، لأنه ممنوع منه للوصفية ووزن
 الفعل، فهو على وزن (أسيطر) مضارع (سيطر).

 (٣) حذفت الباء وعوض منها التنوين. فتنوين (راج) _ إذا سميت بها امرأة _ ليس تنوين صرف، الأنها ممنوعة منه للعلمية والتأنيث. وإنما هو تنوين جيء به عوضاً من الباء المحذوفة.

 (٤) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق، وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقليل غالباً، وقد تكون للتحقيق، إن دل سياق الكلام على ذلك، كقوله تعالى: ﴿قد يعلم الله ما أنتم هليه﴾ [النور: ٦٤].

 (٥) السين وسوف: حرفا استقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد.

(٦) أما تاه التأنيث المتحركة فلا تلحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل: (ريت وثمت ولات) وتتحرك التاه
 الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير التثنية، مثل (قالتا وقامتا)، وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، مثل:
 (قد قامت الصلاة).

(٧) حرف الاستفهام هما: (هل والهمزة). وبقية أدوات الاستفهام أسماء.

٣ ــ المركبات وأنواعها وإعرابها

المُركبُ: قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواءٌ أكانت الفائدةُ تامةٌ، مثلُ: «النجاةُ في الصدق»، أم ناقصةً، مثل: «نور الشمس. الإنسانية الفاضلة. إن تُتَقِن عَمَلك».

والمركبُ سنةُ أنواعٍ: إسناديُّ وإضافيُّ وبيانيٌّ وعطفيٌّ ومزجيٌّ وعدَديٌّ.

١ ـ المركب الإستادي أو الجملة

الإسنادُ: هو الحكمُ بشيءٍ على شيء، كالحكم على زُهير بالاجتهاد في قولك: ازُهيرٌ جتهده.

والمحكومُ به يُسمى امُسنَداً. والمحكومُ عليه يُسمى امُسنَداً إليهِ.

فالمسنَّدُ: ما حكمتَ به على شيء.

والمسندُ إليه: ما حكمت عليه بشيءٍ.

والمُركبُ الإسنادي (ويُسمى جُملةً أيضاً): ما تألف من مُسندٍ ومُسندٍ إليه، نحوُ: «الحلمُ زينٌ. يُفلخ المجتهدُ».

(فالحلم: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الزين وحكمت عليه به. والزين: مسند، لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به. وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد، فيفلح مسند، والمجتهد: مسند إليه).

والمسندُ إليه هو الفاعلُ، ونائبهُ، و المبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملُ (ليس»، واسمُ (إن» وأخواتها، واسمُ (لا» النافية للجنس.

فالفاعلُ مثلُ: ﴿جاء الحق وزهقَ الباطلُّ.

ونائبُ الفاعل مثل: ﴿يعاقبُ العاصون، ويثابُ الطائعون﴾.

والمبتدأ مثل: ﴿الصبرُ مَفْتَاحُ الْفَرَجِ﴾.

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٦].

واسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ «ليس» مثلُ: «ما زُهيرٌ كسولاً. تَعزَ فلا شيءٌ عِلى الأرض باقياً. لاتَ ساعةَ منذَم. إنْ أحدٌ خيراً من أحدِ إلا بالعلم والعلم الصالح.

واسمُ ﴿إِنَّ مِثْلُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ مِنَاتِ الشُّدُودِ ﴾ [آل عمران: ١١٩].

واسمُ ﴿لا النافية للجنس مثل: ﴿لا إِنَّهِ إِلَّا اللَّهُ .

والمسندُ هو الفعل، واسمُ الفعل، وخبرُ المبتدأ، وخبرُ الفعل الناقص، وخبرُ الأحرف التي

تعملُ عملَ (ليس)، وخبرُ ﴿إِنَّ وأخواتها.

وهو يكونُ فعلاً، مثل: "قد أقلحَ المؤمنون"، وصِفة مُشتقَّة من الفعل، مثلُ: "الحق أبلجُ» واسماً جامداً يتضمنُ معنى الصفة المشتقة، مثل: «الحق نورٌ، والقائمُ به أسدٌ».

والتأويل: (الحق مضيء كالنور، والقائم به شجاع كالأسد).

(وسيأتي الكلام على حكم المسند والمسند إليه في الإعراب، في الكلام على الخلاصة الإعرابية).

الكلام

الكلامُ: هو الجملةُ المفيدةُ معنَى تاماً مُكتفياً بنفسه: مثل: •رأسُ الحكمةِ مخافةُ الله. فاز المُتَّقون. من صدَق نجا».

(فإن لم تفد الجملة معنى تاماً مكتفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً، مثل: (إن تجتهد في عملك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلاماً، فإن ذكرت الجواب فقلت: (إن تجتهد في عملك تنجع، صار كلاماً).

٢ ـ المركب الإضافي

المركّب الإضافيُّ: ما تركّبُ من المضاف والمضاف إليه، مثل: (كتاب التلميذ. خاتم فضةٍ. صوّم النهار».

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبداً كما رأيتَ.

٣ ـ المركب البياني

المركُّبُ البياني: كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما مُوضحةٌ معنى الأولى. وهو ثلاثةُ أقسام:

مُركَّبٌ وصفي: وهو ما تألفَ من الصفة والموصوف، مثل: ﴿فَازَ التَّلْمَيْذُ الْمَجْتَهُدُ. أَكْرَمْتُ التَّلْمَيْذَ الْمُجْتَهَدَ. طَابِتُ أَخْلَاقُ التَّلْمَيْذِ الْمُجْتَهَدِ».

ومرحَّبٌ توكيديُّ: وهو ما تألف من المؤكَّد والمؤكَّد، مثل: •جاء القومُ كلُّهُم. أكرمتُ القومَ كُلَّهم، أحسنتُ إلى القوم كلُّهم».

ومركَّبٌ بدَلَيُّ: وهو ما تألف من البَدَل والمُبدَل منه، مثل: •جاء خليلٌ أخوك. رأيت خليلاً أخاك. مررت بخليلِ أخيكَ».

وحكمُ الجزء الثاني من المركِّب البياني أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيتَ.

\$ _ المركب العطفي

المركّب العطفيُّ: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، بِتوسُّط حرف العطف بينهما، مثل: (ينالُ التلميذُ والتلميذُ الحمدَ والثّناء، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد».

وحُكمُ ما بعدَ حرف العطف أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٥ ـ لمركب لمزجى

المركَّبُ المزَّجيُّ: كلّ كلمتين ركّبتا وجُعلنا كلمةً واحدة، مثل: (بعلبكَّ وبيتَ لحُمّ وحضْرَموتَ وسيبَويو^(۱) وصباحَ مساءَ وشذرَ مذرَه.

وإن كان المركب المزجي علماً أعرب إعراب ما لا ينصرفُ، مثل: "بعلبك بلدة طيبة الهواه؛ واسكنتُ بيت لحم؛ واسافرتُ إلى حضرموْت؛.

إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَزَءُ الثَّانِي منه كَلَمَة (ويُه، فإنها تَكُونُ مَبنيَّة عَلَى الْكَسَر دائماً، مثل: اسيبويهِ عالمٌ كبيرٌ، و(رأيتُ سيبويهِ عالماً كبيراً، و(قرأتُ كتاب سيبويهِ،

وإن كان غير علم كان مبنيّ الجزءَين على الفتح، مثل: ازُرْزَي صباح مساء^(٢) واأنت جاري بيتَ بيت^(٣).

٦ ـ المركب العددي

المركبُ العددي: من المركبات المزجية، وهو كل عددين كان بينهما حرفُ عطفٍ مُقدَّر. وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر.

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين، فليست من المركبات العددية. لأن حرف العطف مذكور. بل هي من المركبات العطفية).

ويجبُ فتحُ جزءَي المركب العدديّ، سواءٌ أكان مرفوعاً، مثل: •جاء أحدّ عشر رجلاً الم منصوباً مثلُ: رايتُ أحدَ عشر كوكباً الم مجروراً، مثل: •أحسنتُ إلى أحدَ عشر فقيراً». ويكون حيننذ مبنياً على فتح جزءَيه، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً محلاً، إلا اثني عشر، فالجزء الأول يُعربُ إعراب المُثنَّى، بالألف رفعاً، مثل: •جاء اثنا عشر رجلاً ، وبالياء نصباً وجراً، مثل: •أكرمتُ اثنني عشرة فقيرة باثني عشر درهماً». والجزء الثاني مبنيَّ على الفتح، ولا محل له من

 ⁽١) بعلبك بلدة من بلاد الشام، و(بيت لحم): بلدة من الشام في فلسطين، ولد فيها المسبح عليه السلام،
 و(حضرموت): بلدة في اليمن، و(سيبويه): لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى.

⁽٢) أي صباحاً ومساء: فصباح مساء مبنيان على الفتح، في محل نصب على الظرفية.

⁽٣) أي أنت جاري متلاصقين، فبيت بيت: مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال.

الإعراب، فهو بمنزلة النون من المثني.

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُركّباً من العشرة ـ كالحادي عشر إلى التاسع عشر ـ فهو مبنيّ أيضاً على فتح الجزءين، نحو: •جاء الرابع عشر. رأيتُ الرابعة عشرة. مردتُ بالخامس عشره.

إلا ما كان جزؤه الأول منتهياً بياء، فيكون الجزءالأول منه مبنياً على السكون، نحو: «جاء الحادي عَشرَ والثاني عشرَ، ورأيت الحادي عَشرَ والثاني عَشرَ، ومررتُ بالحادي عَشرَ والثاني عشرَ».

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحداً) أو (اثنين) فحُكمُهُ أن يُذَكِّرَ مع المذَكر، ويُؤنث مع المؤنث. فتقول: الرجلِّ واحد، وامرأة واحدة، ورجلانِ اثنانِ، وامرأتان اثنتانِه. و(أحدٌ) مثل: واحد، فتقول: «أحدُ الرجال، إحدى النساء».

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة، يجب أن يؤنث مع المذكر، ويُذَكَّر مع الؤنث. فتقول: الثلاثةُ رجالٍ وثلاثة أقلام، وثلاث نساءٍ وثلاث أيدٍه.

إلا إن كانت العشرةُ مُركَّبةٌ فهي على وفق المعدود. تُذكر مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث. فتقول: اثلاثة عشر رجلاً، وثَلاث عشرة امرأةً».

وإن كان العدد على وزن (فاعلٍ) جاء على وفْقِ المعدود، مفرداً ومُركباً تقولُ: •البابُ الرابعُ، والبابُ الرابعَ عَشرَ، الصفحةُ العاشرةُ، والصفحةُ التاسعةَ عشرةً».

وشينُ العشرةِ والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر، وساكنة مع المعدود المؤنث. تقول: الحَشْرة رجال وأحد عشر رجلاً، وعشر نساءِ وإحدى عشرةَ امرأةً».

٤ ــ الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التي تشقره. فالأول: يُسمى العوامل التي تشقره. فالأول: يُسمى (مُرباً)، والثانى: (مُبنياً)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (بعابًا)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً).

فالإعرابُ: أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل.

والبناءُ لزوم آخرِ الكلمة حالةً واحدة، وإن اختلفت العواملُ التي تسبِقها، فلا تُؤثر فيها العوامل المختلفة.

المعرب والمبني

المُعربُ: ما يَتغير آخره بتغيُّر العوامل التي تُسبقه: كالسماء والأرض والرجل ويكتب.

والمُعربات: هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة، وجميع الأسماء إلا قليلاً منها.

والمبتيُّ: ما يُلزم آخره حالةً واحدةً، فلا يتغير، وإن تغيرت العوامل التي تتقدَّمه: «كهذِهِ وأينَ ومَنْ وكتبَ واكتُبُ».

والمَبنيَّات: هي جميع الحروف، والماضي والأمر دائماً، والمُتَّصلة به إحدى نونَي التوكيد أو نونُ النسوة، وبعض الأسماءِ.

والأصل في الحروف والأفعالِ البناء. والأصل في الأسماء الإعراب.

أنواع البناء

المبنيّ إما أن يلازم آخرُهُ السكونَ، مثل: «اكتبْ ولَمْ»، أو الضمةَ مثل: «حيثُ وكتبُوا»، أو الفتحة، مثل: «كتبُ والسكون، أو الكسرة، مثل: «هؤلاءِ» والباء من السمون، أو على الضمّ، أو الفتح، أو الكسر، فأنواع البناء أربعةُ: السكونُ والضمّ والفتحُ والكسر.

وتتوقف معرفة ما تُبنى عليه الأسماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين. فإنّ منها ما يُبنى على الضمّ، ومنها ما يُبنى على الفتح؛ ومنها ما يُبنى على الكسر، ومنها ما يُبنى على السكون. ولكن ليس لمعرفة ذلك ضابطًا.

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجرّ والجزم.

فالفعلُ المعربُ يتغيرُ آخرُهُ بالرفع والنصب والجزم مثل، ايكتُبُ، ولن يكتبَ، ولم يكتبُ.

والاسمُ المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجرّ، مثل: «المعلمُ نافعٌ، ورأيتُ العلمَ نافعاً، واشتغلتُ بالعلم النافع».

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان في الفعل والاسم المعربين، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب، والجر مختص بالاسم المعرب).

علامات الإعراب

علامةُ الإعراب حركةُ أو حرف أو حذف.

فالحركاتُ ثلاثٌ: الضمةُ والفتحة والكسرة

والأحرث أربعة: الألث والنون والواو والياءً.

والحذث: إما قطعُ الحركةِ (ويُسَمَّى السكونَ). وإما قطعُ الآخرِ (١). وإما قطع النون (٢).

١ - علامات الرفع:

للرفع أربعُ علامات: الضمة والواو والألف والنون. والضمةُ هي الأصل.

مثالُ ذلك: «يحَبُ الصادقُ، أفلح المؤمنون، لِيُنفِقُ ذو سعَة من سَعتِه، يُكرَمُ التلميذان المجتهدان، تنطِقون بالصدق».

٢ _ علامات النصب:

للنصب خمسٌ علامات: الفتحةُ والألفُ والياء والكسرة وحذفُ النون. والفتحةُ هي الأصل.

مثالُ ذلك: ﴿جانب الشرِّ فَتسلَّمَ. أُعطِ ذَا الحقِّ حَقَّهُ».

البُحِبُّ الله المتفين، كان أبو عبيدة عامرُ بنُ الجرّاح وخالد بنُ الوليد قاندينِ عظيمين. أكرمِ الفتيّات المجتهداتِ. لن تنالوا البِرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون».

٣ _ علامات الجر:

للجرّ ثلاثُ علامات: الكسرةُ والياءُ والفتحة. والكسرة هي الأصل.

مثال ذلك: «تَمسّك بالفضائل. أطِع أمرَ أبيك. المرءُ بأصغريه: قلبه ولسانه. تقرّبُ من الصادقين وَانّا عن الكاذبين. ليس فاعلُ الخير بأفضل من الساعي فيه.

٤ - علامات الجزم:

للجزم ثلاثُ علاماتٍ: السكونُ وحذَفُ الآخرِ وحذف النون. والسكونُ هو الأصل.

مثال ذلك: •مَنْ يفعلُ خيراً يَجِذُ خيراً، ومن يَزرَع شراً يجنِ شراً. افعل الخيرَ تلقَ الخير. لا تدعُ إلا الله. قولوا خيراً تغنّموا، واسكتُوا عن شرّ تَسلموا».

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعرباتُ قسمان: قسمٌ يعرب بالحركات، وقسمٌ يعرب بالحروف.

⁽١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم، مثل الم يرضَ، ولم يمشِ، ولم يدع،.

 ⁽۲) يكون حذف النون في المضارع المنصوب، أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، مثل: (لم يكسلا، ولا تكسلي، ولن تكسلوا».

فالمعربُ بالحركات أربعةُ أنواع: الإسمُ المفرد، وجمع التكسير، وجمعُ المؤنثِ السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخرهُ شيء.

وكلها تُرفع بالضمةِ، وتُنصبُ بالفتحةِ، وتُجرُّ بالكسرة، وتجزم بالسكون. إلا الاسم الذي لا ينصرفُ، فإنه يجرُّ بالفتحة، نحو: العسم الذي لا ينصرفُ، فإنه يجرُّ بالفتحة، نحو: العسلم، فإنه يُنصبُ بالكسرة؛ نحو: الكرمتُ المجتهدات؛، والفعل المضارع المعتل الآخرِ، فإنه يُجزمُ بحذف آخره، نحرُ: الم يخشُ، ولم يعشُ، ولم يغرُّه.

والمعربُ بالحروف أربعةُ أنواع أيضاً: المثنى والملّحقُ به، وجمعُ المذكّر السالمُ، والملحقُ به، والأسماءُ الخمسةُ، والأفعال الحُمسةُ.

والأسماءُ الخمسةُ هي: ﴿أَبُو وَأَخُو وَحَمُو وَفُو وَذُوا .

والأفعالُ الخمسة هي: «كلّ فعل مضارع اتصل بآخره ضميرٌ تثنية أو واوُ جمع، أو ياءُ المؤنثة المخاطبة، مثل: يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبونَ وتذهبين،

(وسيأتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء).

أقسام الإعراب

أقسامُ الإعراب ثلاثةٌ: لفظئِّ وتقديريٌّ ومحليٌّ.

١ ـ الإعراب اللفظى

الإعرابُ اللفظي: أثرٌ ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل.

وهو يكون في الكلمات المعربة غير المُعتلَّة الآخر، مثل: ﴿يُكرمُ الْأَسْتَاذُ الْمُجْتُهُدُهُ.

٢ ـ الإعراب التقديري

الإعراب التقديري: أثرٌ غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العاملُ، فتكونُ الحركةُ مقدرةً لأنها غير ملحوظةٍ.

وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم،وفي المحكيّ، إن لم يكن جملة (١)، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيّة أو الجمل.

إعراب المعتل الآخر

الألف تُقدَّرُ عليها الحركات الثلاث للتعذَّر، نحو: "يهوى الفتى الهدى للعُلم،.

⁽١) أما الجمل المحكية فإعرابها محلى كما ستعلم.

أما في حالة الجزم فتُحذَّفُ الألفُ للجازم، نحو: الم نخشَ إلا الله.

ومعنى التعذر: أنه لا يُستطاعُ أبداً إظهار علاماتِ الإعراب.

والواوُ والياءُ تُقدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرة للثقل، مثل: «يقضي القاضي على الجاني» والدعو الداعي إلى النادي».

أما حالة النصب: فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفَّتِها، مثل: «لن أعصِيَ الفاضيَ» والَّن أدعوَ إلى غير الحق».

وأما في حالة الجزم: فالواوُ والياءُ تُحذَفان بسبب الجازم؛ مثل: •لم أقضِ بغير الحقَّ و•لا تُدعُ إلا الله».

ومعنى الثقلِ: أنّ ظهور الضمة والكسرة على الواو والياءِ ممكن فتقول: "يقضيُ القاضيُ على الجانِي. يَدعُوُ الداعيُ إلى النادي:، لكنّ ذلك ثقيل مُستبشّع، فلهذا تحذّفان وتقدّران، أي: تكونان ملحوظتين في الذهن.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

يُعربُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مُثنى، أو جمع مُذكر سالماً) ـ في حالتَنِ الرفع والنصب ـ بضمةٍ وفتحةٍ مقدَّرتَينْ على آخره يمنع من ظهورهما كسرةُ المناسبة(١١)، مثل: (رَبِّيَ الله) ووأطعتُ ربِّي».

أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو: الزِمتُ طاعةَ ربي،

(هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك. والجمهور على أنه مُعرب، في حالة الجر أيضاً، بكسرة مقدرة على آخره، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة. ولا داعي إلى هذا التكلّف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً: فإنّ ألفه تبقى على حالها، ويُعربُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، كما كان يُعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقولُ: «هذه عصايّ» و«أمسكتُ عصايّ» و«أمسكتُ عصايّ» و«أولم عصايّ» و«أولم عصايّ» و«أولم عصايّ».

⁽١) يكسر ما قبل ياه المتكلم؛ ليناسب الياء، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحته على آخر الكلمة فتكون حينئذ معربة بضمة، أو فتحة مقدرتين على آخرها منم من ظهورهما حركة المناسبة.

وإن كان منقوصاً: تُدغم باؤُهُ في ياء المتكلم.

ويُعرب في حالة النصب بفتحةٍ مُقلَّرة على يائه؛ يمنعُ من ظهورها سكون الإدغام (١٠)، فتقول: احمدتُ الله مُعطى الرزق (٢٠).

ويُعربُ في حالتي الرفع والجر بضمة أو كسرةٍ مُقدَّرتين على يائه، يمنعُ من ظهورهما الثقل أولاً، وسكونُ الادغام ثانياً^{؟؟)}، فتقول: «الله معطِّق الرزقَ⁽¹⁾ و«شكرت لِمُعطَّق الرزقَ».

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم: إنما هو سكون الإدغام - كما هو الحال وهو منصوب - قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: «هذا راميّة: فراميّ: مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام، لا الاستثقال - كما هو الحال في غير هذه الحالة - لعروض وجوب السكون في هذه الحالة (٥) بأقوى من الاستثقال، وهو الإدغام).

وإن كانَ مُثنَّى، تبقَ أَلْفَهُ على حالها، مثل: «هذان كتابايَ».وأما ياؤهُ فُتدغَمُ في ياء المتكلم، مثل: «علَّمتُ وَلديَّ».

وإن كانَ جمعَ مذكر سالماً، تنقلب واؤه ياءً وتُدغمُ في ياءً المتكلم، مثل: المعلميَّ يُحبّونَ أدبي،^(١) وأما ياؤه فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضاً، مثل: اأكرمتُ مُعلميًّ ^(٧).

ويُعرِبُ المثنى وجمعُ المذكر السالمُ - المضافان إلى ياء المتكلم - بالحروف، كما كانا يُعرِبان قبلَ الإضافة إليها، كما رأيت.

⁽١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم، لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدخم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

 ⁽٢) معطي: نعت لله، تابع له في نصبه. وعمة نصبه فتحة مقدرة على آخره ـ أي على الباء المدغمة في ياء المتكلم ـ منع ظهورها سكون الادغام، أي: السكون الذي اقتضاء إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

 ⁽٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لئقل ظهورهما، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للادغام سبب ثان له.

 ⁽³⁾ الله: مبتدأ ومعطي، خبره، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل أولاً، وسكون الإدغام ثانياً.

⁽٥) أي: حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم.

⁽٦) معلمي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للادغام، والأصل: معلموي.

⁽٧) معلمي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياه ـ أي ياه جمع المذكر السالم ـ العدغمة في ياء المتكلم.

٣ ـ إعراب المحكى

الحكايةُ: إيرادُ اللفظ على ما تسمعه.

وهي، إما حكايةُ كلمةٍ، أو حكايةُ جملة. وكلاهما يُحكى على لفظه، إلَّا أن يكون لحناً. فتتعيّنُ الحكايةُ بالمعنى، مم التنبيه على اللحن.

فحكايةُ الكلمة: كأنْ يقال: «كتبتُ: يعلمُ»، أي: كتبتُ هذه الكلمة. فيعلمُ - في الأصل - فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو هنا محكيَّ، فيكون مفعولاً به لكتبتُ، ويكون إعرابهُ تقديرياً منمَ من ظهوره حركةُ الحكاية.

وإذا قلتَ: «كتبَ: فعلٌ ماض» فكتبَ هنا محكيّة، وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية».

وإذا قيلَ لك: أعرب اسعيداً» من قولك: (رأيتُ سعيداً»، فتقول: السعيداً: مفعولٌ به»، تحكي اللفظ وتأتي به منصوباً، مع أن اسعيداً» في كلامك واقعٌ مبتداً، وخبرُ، قولُك: امفعولٌ بهه، إلّا أنه مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على آخره، منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية، أي حكايتُكَ اللفظَ الواقعَ في الكلام كما هو واقعٌ.

وقد يُحكى التَّلَمُ بعد «من» الاستفهامية، إن لم يُسبَق بحرف عطف، كأن تقول: «رأيتُ خالداً»، فيقول القائلُ: «منْ خالداً». فإن سبقهُ حرث عطف لم تجُزْ حكايتهُ، بل تقول: «ومنْ خالدٌ؟».

وحكايةُ الجملة: كأن تقولَ: قلتُ: ﴿لا إِلهَ إِلَا الله. سمعتُ: حيّ على الصلاة. قرأتُ: ﴿فَلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ۚ ۞﴾. كتبتُ: استقِمْ كما أُمِرْتَ. فهذه الجُمَلُ محكيَّةٌ، ومحلُها النصبُ بالفعل قبلها، فإعرابُها محكيٍّ.

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً. فإن سُلطَ عليها عاملٌ كان محلها الرفعَ أو النصبُ أو الجر على حسب العامل. وإلا كانت لا محل لها من الإعراب.

إعراب المسمى به

إِنْ سَمِّيتَ بَكَلُمةٍ مَبَنَيَّةٍ أَبَقِيتُهَا عَلَى حَالَهَا، وَكَانَ إَعْرَابُهَا مُقَدَّراً فِي الأحوال الثلاثة. فلر سَمِّيتَ رَجَلاً فَرُبُّ، أَو فَمَنَّ، أَو فَحَيْثُ، قَلْتَ: فَجَاء رُبُّ. أَكُرَمْتُ حَيْثُ. أَحَسَنْتُ إِلَى مَنْ فَحَرِكَاتُ الإعراب مُقَدَّرة عَلَى أُواخِرها، منع من ظهورها حركةُ البناء الأصلي.

وكذا إن سميت بجملة _ ك: تأبِّظ شرًا، وجاد الحق _ لم تُغيرها للإعرابِ الطّارى، فتقول: هجاء تأبط شراً. أكرمتُ جادَ الحقُّ. ويكون الإعرابُ الطارىءُ مقدَّراً، منع ظهور حركته حركة الإعراب الأصلى.

٤ ـ الإعراب المحلى

الإعرابُ المحليُّ: تغيّرُ اعتباريُّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً.

وهو يكون في الكلمات المبنيّة، مثل: •جاء هؤلاءِ التلاميذُ، أكرمتُ مَنْ تعلّمَ. وأحسنتُ إلى الذينَ اجتهدوا. لم يُنْجَحَنَّ الكسلانُ».

ويكون أيضاً في الجملِ المحكيةِ. وقد سبقُ الكلام عليها.

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة: فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتبارياً. ويسمى إعرابه: الإعراباً محلياً الي: باعتبار أنه حالً محلً مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً، أي: بالنظر إلى محله في الجملة، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجروراً أو مجروراً.

والحروف؛ وفعلُ الأمرِ، والفعلُ الماضي، الذي لم تسبِقهُ أداةُ شرطِ جازمةً، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا يتغير آخرها لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً، لذلك يقال: إنها لا محل لها من الإعراب.

أما المضارع المبني: فإعرابهُ محلي رفعاً ونصباً وجزماً، مثل •هل يكتُبَنُّ ويكتبُنَ. والله لن يكتُبُّ ولن يكتُبُنَ ولم تكتُبُنُّ ولم يَكْتُبُنَ».

وأما الماضي المسبوقُ بأداةِ شرطِ جازمةٍ، فهو مجزومٌ بها محلاً، مثل: «إن اجتهدَ عليَّ أكرّمَهُ معلمه».

٥ ـ الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابيةُ أربعة أقسام: مُسندٌ، ومُسندٌ إليه، وفضلةٌ، وأداةٌ.

وقد سبقَ شرحُ المسند والمسند إليه. ويسمَّى كلَّ منهما عُمدةً، لأنه رُكنُ الكلام. فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال، ولا تتم الجملة بدونه. ومثالهما: «الصدقُ أمانةً" .

والمسند إليه لا يكون إلا إسماً.

والمسند يكون اسماً، مثل: «نافع» من قولك: «العلمُ نافعٌ»، واسمَ فعلٍ، مثل: «هيهاتَ المَزارُ»، وفعلاً مثل: ﴿جَانَهُ الْحَقُّ وَنَعَقَ الْبَنْلِلَّ﴾.

 ⁽١) فالصدق: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها. والأمانة: مسند، لأنك أسندتها إلى
 الصدق وحكمت بها عليه.

إعراب المسند إليه

حُكمُ المسندِ إليه أن يكون مرفُوعاً دائماً؛ حيثما وقعَ، مثل: "فاز المجتهدُ. الحق منصورٌ. كان مُمرُ عادلاً».

إلا إن وقع بعدَ ﴿إِنَّهُ أَوْ إِحدَى أَخْوَاتُهَا، فَحَكُمَهُ حَيِنْلَةِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ، مثل: ﴿إِنَّ عَمَرَ عَادَلُهُ.

إعراب المسند

حكمُ المسندِ - إن كان اسماً - أن يكون مرفوعاً أيضاً، مثل: «السابقُ فائزٌ. إنَّ الحقُّ غالبٌ».

إلا إن وقعَ بعدَ (كان) أو إحدى أخواتها، فحكمهُ النصبُ، مثل: «كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم».

وإن كان المسندُ فعلاً، فإن كان ماضياً فهو مبنئ على الفتح أبداً: كانتصَرَ.

إلا إذا لحقتهُ واوُ الجماعةِ، فيبنى على الضم: كـ: انتصروا، أو ضمير رفع متحركُ، فيبنى على السكون: كـ: انتصرتُ وانتصرْتُمْ وانتصرْناً.

وإن كان مضارعاً، فهو مرفوع أبداً: كـ الينصُرُ..

إلا إذا سبقه ناصب، فيُنصبُ، نحو: الَّن تَبلغَ المجدَ إلا بالجِدَّ، أو جازمٌ فيُجزَّمُ، نحو: الم يلِذُ ولم يُولَدُه.

وإن اتصلت به إحدى نُوني التوكيد، بُني على الفتح: كيجتهدنَّ ويجتهدَنْ، أو نون النسوة، بُنيَ على السكون: كالفتياتُ يجتهذُنَ.

وإن كان أمراً، فهو مبنيًّ على السكون أبداً: كاكتب، إلا إن كان مُعتلَ الآخرِ، فيُبنى على حذف آخره: ك: اسع وادعُ وامشِ، أو كان مُتُصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيُبنى على حذف النون: كاكتبا واكتبوا واكتبي، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد، فيُبنى على الفتح: كاكتبنُ واكتبنَ .

الفضلة وإعرابها

الفَضلةُ: هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أحدَ رُكنَيها (١) _ أي ليس مُسنَداً ولا مُسنداً إله _ كالناس من قولك: «أرشدَ الأنبياءُ الناسَ».

(فأرشد: مسند. والأنبياء: مسند إليه؛ والناس: فضلة، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه،

⁽١) ركنا الجملة هما: المسند والمسند إليه.

وإنما أتي به لتتميم معنى الجملة. وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل: في اللغة معناه الزيادة).

وحُكمها أنها منصوبة دائماً حيثما وقعت، مثل: اليحترم الناس العلماء. أحسنتُ إحساناً. طلعت الشمسُ صافيةً. جاء التلاميذ إلا علياً. سافرتُ يومَ الخميس، جلستُ أمَامَ المِنبر، وقف الناس احتراماً للمُلماءه.

إلا إذا وقعت بعدَ حرف الجرّ، أو بعد المضاف، فحكمها أن تكون مجرورة، مثل: «كتبت بالقلم. قرأت كتبَ التاريخ».

وما جاز أن يكون عُمدةً وفضلةً، جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلام منفيٍّ ذكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما جاء أحدّ إلّا سعيدً» وإلا سعيدًا».

(فإن راعيتَ المعنى، رفعتَ ما بعد «إلا» لوجود الإسناد، لأن عدم المجيء، إن أسند إلى «أحده فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له. وإن راعيتَ اللفظ نصبتُهُ لأنه في اللفظ فضلة؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه).

فإن ذكر المستثنى منه، والكلام مثبتٌ، نصب ما بعد اإلَّا، حتماً، لأنه فضلةٌ لفظاً ومعنىً، نحو: •جاه القوم إلّا سعيداً».

وإن حُذفَ المُستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل: «ما جاء إلَّا سعيدٌ» لأنه مُسندٌ إليه، ونُصِبَ في مثل: «ما رأيتُ إلَّا سعيداً». لأنه فضلةٌ. وخُفِضَ في مثل: «ما مررتُ إلا بسعيدٍ»، لوقوعهِ بعد حرف الجر.

الأداة وحكمها

الأداة: كلمة تكون رابطة بين جُزءي الجملة، أو بينهما وبين الفضلة، أو بين جُملتين. وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتَّحضيض والتَّمني والترجي ونواصبِ المضارع وجوازمه وحروف الجرَّ وغيرها.

وحُكمها أنها ثابتة الآخر على حالةٍ واحدة، لأنها مبنية.

والأداةُ، إن كانت اسماً، تقعُ مسئداً إليه، مثل: «مَنْ مجتهدٌ؟»، ومسئداً مثل: خَيرُ مالِكَ ما أنفقته في سبيل المصلحة العامة، وفضلة، مثل: «احترمِ الذي يطلبُ العلمَ؛ اتَّق شرَّ من أحسنتَ إليه».

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوال الرفع والنصب والجر محليًّا.

البّاب الأوّل

الفعل وأقسامه

وهو يشتمل على تسعة فصول:

١ ــ الماضي والمضارع والأمر

ينقسمُ الفعل باعتبار زمانه إلى ماضي ومضارع وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على معنَّى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي، كجاء واجتهدَ وتعلُّمَ.

وعلامتهُ أن يقبلَ تاء التأنيثِ السَّاكنةَ، مثل: «كتبثّ، أو تاء الضمير، مثل: «كتبتّ. كتبتِ. كتبتما. كتبتم. كتبتنَّ. كتبتُّ.

والمضارعُ: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحالُ والاستقبالُ، مثل: "يجيءُ ويجتهدُ ويتعلَّمُ".

وعلامتهُ أن يقبل «السينَ» أو «سوف» أو «لم» أو «لن»، مثل: «سيقولُ. سوف نجيءُ. لَمُ أكسلُ. لنُ أَتَاخرَ».

والأمر: ما دلَّ على طلب وقوعِ الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: «جيءً واجتهدُ وتعلُّمُه.

وعلامته أن يدلُّ على الطلب بالصيغة، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: "اجتهدي.

٢ ــ المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدُّ ولازم:

الفعل المتعدي

الفعل المتعدّي. هو ما يتعدَّى أثَرُهُ فاعلَه، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: فنتحَ طارقٌ الأندّلسّ».

وهو يحتاج إلى فاعل ينعله ومفعولٍ به يقّع عليه.

ويُسمَّى أيضاً: «الفعلُ الواقعَ» لوقوعه على المفعول به، و«الفعلُ المجاوزُ» لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به. وعلامته أنْ يقبلَ هاء الضمير التي تعودُ إلى المفعول به، مثل: «اجتهد الطالب فأكرمهُ أستاذُه».

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر، فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته. فالأول مثل: «يوم الجمعة زرته»، والثاني مثل: «تجمُّل بالفضيلة تجمُّلاً كان يتجملهُ سلفك الصالح». فالهاء في المثال الأول: في موضع نصب على أنها مفعول فيه؛ وفي المثال الثاني: في موضع نصب على أنها مفعول مطلق).

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدى: إما متعد بنفسه، وإما متعد بغيره:

فالمتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي: بغير واسطةِ حرف الجر)، مثل: *بريت القلمّ». ومفعوله يسمى «صريحاً».

والمتعدي بغيره: ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: "ذهبتُ بكَّ بمعنى: «أذهبتُك». ومفعوله يسمى «غير صريع».

وقد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما: صريحٌ، والآخر: غير صريحٍ، نحو: «أَدُّوا الأَماناتِ إلى أَهْلِها».

(فالأماناتِ: مفعول به صريح، وأهلٍ: مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح).

المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعد إلى مفعول به واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ، وذلك مثل: اكتب، وأخذ، وغفر، وأكرم، وعظمه.

المتعدّي إلى مفعولين

المتعدي إلى مفعولين على قسمين:

قسم: ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

وقسم: ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ.

فالأول: مثل: «أعطى، وسأل، ومنح، وكسا، وألبس، وعلَّم»، تقول: «أعطيتك كتاباً. منحت المجتهدَ جائزةً. منعت الكسلانَ التنزُّة. كسوت الفقيرَ ثوباً. ألبست المجتهدةَ وساماً، علَّمت سعيداً الأدبّ. والثاني: على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

١ ـ أفعال القلوب

أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين هي: فرأى، وعلِمَ، ودَرى، ووجَدَ، وألفى، وتعلُّم، وظنَّ، وخالَ، وحسبّ، وجعلَ، وحَجا، وعدَّ، وزَعَمَ، وهَبْ».

(وسميت هذه الأفعال "أفعال القلوب"، لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب. وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين. بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً: كعرَف، وفهِم. ومنه ما هو لازم: كحزن، وجبُن).

ولا يجوزُ في هذه الأفعال أن يُحذَّفَ مفْعولاها أو أحدُهما اقتصاراً (أي: بلا دليل). ويجوز سُقوطهما، أو سقوطُ أحدهما، اختصاراً (أي: لدليل يَدُل على المحذوف).

فسقوطهما معاً لدليل، كأنْ يُقالَ: «هل ظننتَ خالداً مُسافراً؟» فتقولُ: ﴿ظننتُ اي: ﴿ظننتُهُ أَي: ﴿ظَننتُهُ مُسافراً»، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرُكَاءِى الَّذِينَ كُشُرُ زَعْمُورٍ ﴾ [القصص: ٢٦]، أي ﴿كنتم تزعمونهم شركائي، وقال الشاعر الكميت الأسدي:

بأيِّ كِــنــابٍ، أم بــأيَّــةِ سُـنَّــةٍ ترى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ، وتَحْسَبُ؟! اى: «وتحسبُهُ عاراً».

وسُقوطُ أحدهما لدليلٍ، كأن يُقالَ: •هل تظُنُّ أحداً مسافراً؟؟، فتقولُ: «أظُنُّ خالداً»، أي: •أظُنُّ خالداً مسافِراً؟»، ومنه قولُ عنترة:

ولَـقَــدُ نَـزَلــتِ، فَــلا تَـفُلــنّـي غَـيْــرَهُ، يَــنّـني بِــمَـنْـزِلـةِ الــمُـحَـبّ ٱلــمُـحُـرَمِ أي: انزلتِ مني منزلة المحبوب المُكرَم، فلا تظني غيره واقعاً».

ومما جاء فيه حذْتُ المفعولين لدليل قولهم: (مَنْ يسمعْ يَخَلُ) أي: ﴿ يَخُلُ مَا يسمعُه حقًّا.

فإن لم يدُلُّ على الحذف دليلٌ لم يجُز، لا فيهما ولا في أحدهما. وهذا هو الصحيحُ من مذاهب النَّحويين.

وأفعالُ القلوب نوعان: نوعٌ يفيدُ اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم)، ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رُجحانُ وقوع الأمر).

أفعال اليقين:

أفعالُ اليقين، التي تنصبُ مفعولين، ستةٌ:

الأول: ﴿ وَأَى * بِمَعْنَى ﴿ عَلَّمُ وَاعْتَقَّدُ * - كَفُولُ الشَّاعِرِ :

رأيتُ الله أكبير كيلٌ شيئ مُنحاولةً، وأكثرُهُمْ جنودا

ولا فرقَ أن يكون اليقينُ بحسب الواقع، أو يحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالف الواقع، لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتقد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿إِنَّمُ مَرْوَنَمُ سَبِدًا ﴿ وَوَنَهُ وَبِيا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: إنهم يعتقدون أن البعثَ مُمتنعٌ، ونعلمُه واقعاً. وإنما فَسَرَ البُعدُ بالامتناع، لأن العرب تستعملُ البعدُ في الانتفاء، والقُربُ في الحُصول.

ومثل: قرأى اليقينيَّة (أي: التي تفيد اليقينَ) قرأى الحُلميَّة، التي مصدرُها قالرُوْيا المناميَّة، قال مصدرُها قالرُوْيا المناميَّة، فهي تنصب مفعولين، لأنها مثلها من حيثُ الإدراكُ بالجِسَ الباطن؛ قال تعالى: في تَهُ أَكُونَ أَعْمِرُ خَمَرٌ ﴾ [يوسف: ٣٦] فالمفعولُ الأولُ: ياء المتكلم، والمفعول الثاني: جملةُ أعصرُ خداً.

(فإن كانت قرأى، بصريةً، أي بمعنى قأبصرَ ورأى بعينه، فهي متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت بمعنى قإصابة الرثة، مثل: قضربه فرآه، أي: أصاب رثته، تعدَّتُ إلى مفعول واحد أيضاً).

والثاني: «عَلِمَ» ـ بمعنى «اعتقدَ» ـ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ وَلِشُتُوهُنَّ مُرْبَدَتِ ﴾ [المعتحنة: ١٠]، وقول شاعر:

عَـلِـمُـنُـكَ مَـنَـانـاً، فـلَــُــتُ بـآمِـلٍ نَـداكَ، ولـو ظَـمْـآنَ، غَـرُثـانَا١٠، عـاريـا وقول الآخر:

عَلِمْتُكَ الباذلَ المعروفي⁽¹⁾ فانبعَتَتْ إليكَ بي واجفاتُ⁽¹⁾ الشوق والأملِ (فإن كانت بمعنى «عَرَف» كانت متعدية إلى واحد، مثل: «علمت الأمر»، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَمْرَمَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْعًا﴾ [النحل: ٧٨] وإن كانت بمعنى «شعر وأحاط وأدرك»، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء مثل: «عَلِمت الشيءَ وبالشيء»).

والثالث: ادّرَى، ـ بمعنى اعَلِم عِلمَ اعتقاده كقول الشاعر:

دُرِيتَ الرَّوْقِ العهدِ (١) يَا عَمْرُو، فاغتَبطُ، فإنَّ اغتِباطاً بالوفاءِ حميلًا والكثير المُستعمل فيها أن تتعدَّى إلى واحد بالباء، مثل: «دريت به».

(فإن كانت بمعنى «ختل» أي: خدع، كانت متعدية إلى واحد بنفسها، ثل: «دريت الصيد،

⁽١) الندى: الجود والسخاء، «والغرثان» الجوعان.

 ⁽٢) يصح في المعروف النصب على أنه مفعول للباذل، والجر على أنه مضاف إليه.

٣) انبعثت: انطلقت، «واجفات الشوق»: دواعيه وأسبابه.

 ⁽³⁾ العهد النصب على أنه مفعول للوفي، والجر على الإضافة، والتاه في «دريت» هي المفعول الأول نائباً عن الفاعل، والوفي المفعول ااثاني.

المتعدي واللازم المتعدي واللازم

أي: ختلته وخدعته. وإن كانت بمعنى «حَكَّ» مثل: «درى رأسه بالمِدرى»(١)، أي حكه به، فهي كذلك).

والرابع: «تَعَلَّمُه ـ بمعنى العلمُ واعتقِدُه كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوها فَبِالِغْ بِلُظْفِ فِي النَّحيُّلِ والْمَكْرِ والكثيرُ المشهور استعمالُها في «أنْ وصِلتها؛ كقول الشاعر:

تَسَعَلُم أَنَّ حَسِرَ السَّسَاسِ مَسِنَّ عسلى جسفْسِ السهَسِساءَةِ لا يَسرِيهُ(") وقال الآخر:

فَ فُلْتُ : تَمَلَّمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ عِرَّةً وَإِلَّا ثُصَيِّمُ هَا فَاإِنَّكَ قَاتِلُهُ وَفِي حَدِث الدَّجَالِ: " وَعَلَّمُوا أَنَّ رَبِكُم لِس بأعوزَ».

وتكون اأنا وصِلَتُها حينئذٍ قد سَدَّتا مَسَدَّ المفعولين.

(فإن كانت أمراً من «مَعَلَّمَ يتعلَّمُ»، فهي متعدية إلى مفعول واحد، مثل: «تعلَّموا العربية وعلَّموها الناس»).

والخامس: «وجده _ بمعنى «عَلِمَ واعتَهَدَه _ ومصدرها «الوُجودُ والوجدان (٢٦٠) ، مثل: «وجدتُ الصدقَ زينةَ العُقلاء».

قال تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدُنَا ۚ أَحَـٰكُمُهُمْ لَنَسِقِينَ ﴾ (٤) [الأعراف: ١٠٢].

(فإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي، لم تكن من هذا الباب. وذلك مثل: "وجدت الكتابَ وجوداً ووجداناً بكسر الواو في الوجدان - أي: أصبته وظفرت به بعد ضياعه. ومثل: "وجد عليه مَوْجِدَةً" - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم - أي: حقد عليه وغضب. وفي حديث الإيمان: "إني سائلك فلا تجد عليّ"، أي: لا تغضب من سؤالي. ومثل: "وَجِدَ به وَجُداً - بفتح الواو وسكون الجيم - أي: حزن به، و ووجد به وَجُداً أيضاً ا أي: أحبه، يقال: "له بأصحابه وَجُداً أيضاً ا أي: أحبه، يقال: "له بأصحابه وَجُداً، أي: محبة. ومثل: "وجد جِدَة بكسر الجيم وفتح الدال - أي: استغنى غِنى يأمنُ بعده الفقر).

والسادسُ: ﴿الفيِّ ـ بمعنى ﴿عَلِمُ واعتقد ﴿ مثل: ﴿الْفَيْتُ قُولُكُ صُوابًا ﴾.

 ⁽١) المدرى بكسر الميم: المشط، ومثله المدراة، والجمع المداري «بكسر الراه» والمدارى «بفتحها».

 ⁽٢) الجفر: البئر الواسعة التي لم تطو، وجُفر الهباءة: مستنقع ببلاد غطفان، و الا يريم الا يبرح.

 ⁽٣) ذكر السيوطي في قهمم الهوامع. ج١ ص١٤٩٥: أن وجد بمعنى قعلم يتعدى إلى مفعولين، ومصدره
 قرجدان، عن الأخفش وقوجوده عن السيرافي، وقد نقل الزبيدي في مستدرك كلام قهمم الهوامع.

 ⁽٤) اللام هذه، هي لام التأكيد التي يسمونها لام الابتداء، وفاسقين، هو المفعول الثاني، وإن هنا ليست شرطية. بل هي محفقة من الثقيلة، والأصل وإنا وجدنا.

(فإن كانت بمعنى «أصاب الشيء وظفر به»، كانت متعدية إلى واحد، «ألفيت الكتاب»، قال تعالى: ﴿وَإِلْهَيْا سَيِّدُهَا لَذَا ٱلْبَائِ﴾ [بوسف: ٢٥].

أفعال الظن:

أفعال الظن (وهي ما تفيد رُجحان وقوع الشيء) نوعان:

نوعٌ: يكونُ للظنّ واليقين، والغالبُ كونُهُ للظنّ، ونوع: يكونُ للظنّ فحَسْبُ.

فالنوعُ الأول ثلاثةُ أفعالٍ:

الأول: اظنَّ ـ وهو لرُجحان وقوع الشيء ـ كقول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ، إِنْ شَبَّتْ لظى الْحربِ، صَالِياً فَمَرَّدْتَ فيمن كانَ فيها مُعرِّدا(١١)

وقد تكون لليقين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُطُنُّونَ أَنْهُم ثُلَنْتُوا رَبِهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقوله: ﴿رَطَلْتُوا أَن لَا مَلْجَاً مِنَ اللَّهِ إِلَاّ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: علموا واعتقدوا.

(فإن كانت بمعنى، «اتهم» فهي متعدية إلى واحد، مثل: «ظن القاضي فلاناً»، أي: اتهمه؛ والظنين والمظنون: المتهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَ ٱلْفَيْبِ بِمَنِينِ ۞﴾ [التكوير: ٢٤] أي: متهم).

والثاني: خالَ ـ وهي بمعنى ﴿ظُنَّ الَّتِي لَلْرَجْحَانَ ـ كَقُولُ الشَّاعُرِ:

إِحَالُكَ، إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ، ذَا هَوى ﴿ يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الوجْهِ ('') وقد تكون للقين والاعتقاد، كقول الآخر:

دَّانِي الْـغُــوانِـي عَـمَّـهِـنَّ. وَخِـلْـتُـنـي لِــيُ اســمٌ، فــلا أَدْعَــى بــه وَهُـــوَ أَوَّلُ^(٣) (أي: دعونني عبَّـهنَّ، وقد علمت أن لي اسماً، أفلا أدعى به وهو أول اسم لي؟ وياء المتكلم مفعول خال الأول، وجملة «لي اسم» في موضع نصب على.أنها مفعوله الثاني).

والثالث: «حَسِبَ» ـ وهي للرَّجحان، بمعنى «ظنّ» ـ كقوله تعالى: ﴿ يَمْسَكُهُمُ ٱلْكَاهِلُ أَمْنِيكَا يَرِبُ ٱلنَّمُلُو﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقولِه: ﴿ وَقَسَبُهُمْ أَيْقَكَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨]. وقد تكون للقين، كقول الشاعر:

حُسِبُت التُّقَى والجودَ خيرَ يَجارةِ (باحاً، إذا ما الْمَرْهُ أصبح ثالِلا())

 ⁽١) شبت النار: اتقدت، وشببتها أنا: أوقدتها: فهي مشبوبة: فالفعل لازم متعد، (واللظيء النار، و(صالباً»:
 من صلى النار وبها، إذا قاسى حرها وبها: (وعرّدت): هربت وفررت وانحرفت.

⁽٢) الأنصح في «اخال» أن تكسر همزتها: ويجوز فتحها. وايسومك»: يكلفك و«الوجد»: الحب.

⁽٣) قوله: افلا ادعى به الكلام على تقدير استفهام انكاري، أي أفلا ادعى به وهو اسم لي؟.

⁽٤) ثاقلاً: أثقله المرض فأشرف منه على الموت.

المتعدي واللازم

41

والنوعُ الثاني (وهو ما يُفيدُ الظُّنَّ فَحَسْبُ) خمسةُ أفعال:

الأول: اجعل - بمعنى اظن القوله تعالى: ﴿وَجَمَلُوا الْمَلَتِكُمُةَ الَّذِينَ هُمْ عِندُ الرَّمَنِينِ إِنَّنَا ﴾ [الزخرف: ١٩]. فإن كانت بمعنى «أوجد» أو بمعنى «أوجب»، تعدَّث إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَبَعَلَ الظُّمَنَةِ وَالنُّورِ ﴾ [الأنعام: ١] أي: خلق وأوجد، وتقول: (جعل لنشر العلم نصيباً من مالك)، أي: أوجب.

وإن كانت بمعنى (صيَّر) فهي من أفعال التحويل. و(سيأتي الكلام عليها).

وإن كانت بمعنى (أنشأ) فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل، مثل: (جعلتِ الأمةُ تمشي في طريق المجد)، أي: (أخذت وأنشأت).

والثاني: «حَجا، بمعنى ﴿ ظُنَّ ﴾ _ كقول الشاعر:

قد كُنتُ أحجُو أبا عَمْرِ أَخا ثِقَةٍ حَنَّى أَلمَّتْ بِنا يوماً مُلِماتُ

فإن كانت بمعنى (غلبه في المحاجة)، أو بمعنى (ردَّ ومنع) أو بمعنى (كتم وحفظ) أو بمعنى (ساق) فهي متعدية إلى واحد، تقول: (حاجيته فَحُجُوْته)، أي: فاطنته فغلبته (۱٬۰۰ و (حجوت فلاناً) أي: أي: منعته ورددته (۱٬۰۰ و (حجوت السر)، أي: كتمته وحفظته، و (حجتُ الريحُ سفينة) أي: ساقتها. وإن كانت بمعنى (وقف أو أقام)، مثل: (حجا بالمكان) أو بمعنى (بخل) مثل: (حجا بالشيء) أي: ضنَّ به، فهي لازمة.

والثالثُ: "عَدَّ" ـ (ظنَّ) كقول الشاعر:

فَلا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ في الغنى ولكنَّما الْمَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ (") (فإن كانت) بمعنى الحصى العدَّث إلى واحد مثل: اعددت الدراهم"، أي: (حسبتها واحستها).

والرابع: ﴿ وَزَعَمَ * _ بمعنى اظنَّ ظناً راجعاً * _ كقول الشاعر:

زَعَمُ تَنِي شَيْحًا، ولستُ بِشَيْحِ إِنَّهَ السَّمَّيُخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِيبًا والنَّمَ يُنخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِيبًا والغالبُ في الزعَمَ، أن تُستَعمَلَ للظنَّ الفاسدِ، وهو حكاية قولِ يكون مظنَّةً للكذب، فيقال فيما يُشكَ فيه، أو فيما يُعتقدُ كذبُهُ، ولذلك يقولون: ازعَموا مطِيَّةُ الكذب، أي: إنَّ هذه الكلمة

 ⁽١) وذلك من الحجا، بكسر الحاء وهو العقل، ويقال: وتحاجيا، أي: تطارحا الأحاجي، وهي ضرب من الألغاز، والمفرد (أحجية وأحجوة وهي الكلمة المغلقة يتحاجى الناس فيها.

⁽٢) ومنه سمى العقل االحجاء لأنه يمنع الإنسان من الفساد ويرده عنه.

 ⁽٣) المولى: يطلق على الناصر والمعين، وعلى السيد، وعلى ابن العم ـ وهو المراد هنا ـ وعلى العبد الرقيق،
 و العدم؛ المقتر.

مركبٌ للكذب. ومن عادة العرب أنّ من قال كلاماً، وكان عندهم كاذباً، قالوا: ﴿زَعَمَ فَلانُّهِ. ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذُمّ القائلون به.

وقد يردُ الزَّعم بمعنى: القول، مُجرَّداً عن معنى الظنُّ الرَّاجِحِ، أو الفاسد، أو المشكوك .

(فإن كانت الزعم، بمعنى التأمّر ورأس، أو بمعنى الكفل به، تعدَّث إلى واحد بحرف الجر، تقول: الزعم على القوم فهو زعيم، أي: تأمر عليهم ورأسهم، والزعم بفلان وبالمال، أي كفل به وضمنه، وتقول: ازعم اللبن، أي: أخذ يطيب، فهو الازم).

والخامسُ: (هَبُّ - بلفظ الأمر، بمعنى (ظُنَّ - كقول الشاعر:

فَــقُــلتُ: أجِـرْنـي أبـا خـالــد وإلاً فَــهـبْـنــى امــرَءاً هــالِــكــا

(فإن كانت امراً من الهية، مثل: «هب الفقراء مالاً»، لم تكن من أفعال القلوب، بل هي من «وهب» التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتداً وخيراً. على الفصيح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام، نحو: «هب للفقراء مالاً». وإن كانت أمراً من الهية تعدت إلى مفعول واحد، مثل «هب ربك»، أي: خَفْهُ).

٢ ـ أفعال التحويل

أفعالُ التحويل: ما تكونُ بمعنى «صيَّرُ». وهي سبعةٌ: «صيَّر ورَدُّ وترَك وتخِذ واتَّخذ وجعل روهب».

وهي تنصبُ مفعولين أصلُهما مُبتدأ وخبرٌ.

فالأولُ: مثل: «صيّرْتُ العدُّرُ صديقاً».

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيْرٌ مِنَ أَهْلِ ٱلْكِنَابِ لَوْ يُرَدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَالًا﴾ [البقرة: ١٠٩] وقول الشاعر:

رَمَسَى الْسَجَسَدُنَ اللهُ تُسَسَّوَةً آلَ حَسَرُبِ بِسَعَسَدَادٍ سَسَمَسَدُنَ لَـهُ شُسَهُسُودَا فَسَرَّةً شُسَعُسُودَةً شُسَعُسُودَةً وَجَلَّةً السَّسِينَ مُسُودةً وَجَلَّةً السَّسِينَ مُسَاوِدةً وَالثَّالُكُ: كَقُولُهُ عَزَّ وَجَلَ: ﴿ وَكَنَّ الْمَنْفُعُ فِي الْمَثَوَّ ﴾ (٢) [الكهف: ٩٩].

⁽١) الحدثان بكسر الحاء وسكون الدال وبقتح الحاء والدال: نواتب الدهر ومصائبه، واسمدنا: ذهلن وتحيرن، والسموده أن يقوم المرء رافعاً رأسه ناصباً صدوه، وذلك من ذهول أو نازلة فرح فهو يكون للحزن وللسرور، وهو هذا للحزن والمصية.

⁽٢) - بعضهم: مفعول «ترك» الأولى وجملة ايموج» في موضع نصب مفعوله الثاني.

المتعدي واللازم

وقول الشاعر:

ورَبَسِيْسَسَهُ، حسَسى إذا مسا تَسرَكُسُنُهُ أَحا القومِ، واستَغْنى عن الْمَسْعِ شارِبُهُ والوابعُ: مثل: «تَبخذتُكَ صديقاً».

والخامسُ: كقوله تعالى: ﴿وَأَغَّذَ اللَّهُ إِلزَّهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

والسادسُ: كقوله سبحانهُ: ﴿ وَقَدِيْنَا إِلَىٰ مَا عَيِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَمَانَنَهُ مَبَاتَهُ مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

والسابع: مثل: ﴿وهبُّني الله فداء المُخلصين﴾.

وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى «صير» الدالة على التحويل وإن كانت «رده بمعنى «رجع» - كرددته، أي: رجعته (۱) - و«ترك» بمعنى «خلى» - كتركت الجهل، أي: خليته و اجعل» بمعنى «خلق»؛ كانت متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت «هب» بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: «وهبتك فرساً». والفصيح أن يقال: «وهبت لك فرساً».

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل: هو «أرى وأعلمَ وأنباً ونبًا وأخبرَ وخبَّر وحدَّث». ومُضارعها: «يُرِي ويُملِم ويُنبِيءُ ويُنبِّيءُ ويُخبر ويُخبَر ويحدَّث». تقول: «أريت سعيداً الأمرَ واضحاً، وأعلمتُهُ إيّاهُ صحيحاً، وأنباتُ خليلاً الخبرَ واقعاً، ونبّاته إيّاهُ، أو أخبرتُه إياهُ، أو خبرته إياهُ، أو حدَّثه إياهُ حقاً».

والغالبُ في «أنبأ» وما بعدها: أن تُبنى للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول، مثل «أُنبئتُ سليماً مجتهداً»، قال الشاعر:

نُبُّنْتُ زُرْعَةَ، والسفاهَةُ كاسمِها، يُههدِي إلى غَرائه الأشعارِ وقال الآخرُ: النابغة:

نُدِّ خُدُّ أَنَّ أَبِهَا قَدَابِسُوسَ أَوْصَدُنِي ﴿ وَلا قَدَرَازُ صَدَّلَى زَأْدٍ مِسْنَ الأُسْدِلُ **)

 ⁽۱) رجع يكون بمعنى قعاده فيكون لازماً. ويكون بمعنى قاعاده فيكون متعدياً، كقوله تعالى: ﴿فَإِن رجعك الله إلى طائفة﴾ [التوبة: ۸۳] ﴿فَرجعتاك إلى أمك﴾ [طه: ٤٠] ﴿فَارجع البصر﴾ [الملك: ٣]. وقد بقال: أرجعه، وهى لغة هذيل.

⁽٢) أبو قابوس: كنية النعمان بن النفر، وكان ملك العرب في العراق قبل الإسلام. وقابوس معنوع من الصرف للعلمية والعجمة، لأنه معرب الحاووس، كذا قالوا، والذي نراه أنه عربي مأخوذ من القبس، وهو الشعلة من النار، والقابوس لغة، الرجل الجميل الوجه الحسن اللون: ونرى أنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لنفرة هذا الوزن في العربية، والزأر والزئيرة: صوت الأسد.

الفعل اللازم

الفعلُ اللازمُ: هو ما لا يتعدى أثرُهُ فاعلَهُ، ولا يتجاوزُه إلى المفعول به، بل يبقى في نفسِ فاعله، مثل: «ذهب سميدٌ، وسافر خالدٌ».

وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاجُ إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعلمِ فيحتاجُ إلى مفعول به يَقتُم عنبه.

ويُسمى أيضاً: (الفعلَ القاصرَ) ـ لقُصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل ـ و(الفعل غيرَ الواقع) ـ لأنه لا يقع على المفعول به ـ و(الفعل غيرَ المُجاوِزِ) لأنه لاَ يجاوِزُ فاعلهُ.

متى يكون الفعل لازماً؟

يكونُ الفعل لازماً:

إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطبائع، وهي ما دُلّت على معنى قائم بالفاعل لازم له ـ وذلك، بشل: «شَجُع، وجَبُنَ، وحَسُنَ، وقَبُعَ».

أو دلُّ على هيئة، مثل: ﴿طال، وقصرَ، وما أشبه ذلك،

أو على نظافةٍ: كَطَهُر الثوبُ، ونظُف.

أو على دنس: كوسِخ الجسمُ، ودنسٌ، وقلِر.

أو على عرضٍ غير لازمٍ ولا هو حركةً^(١): كمرِض، وكسِل، ونشِط، وفرح، وحزن، وشَيم، وعطِش،

أو على لون: كاحمرً، واخضرً، وأدِم (٢).

أو على عيب: كعُمش، وعور.

او على حلية^(٣) : كنَجِل^(١)، ودعِج^(و)، وكجِل.

أو كان مُطاوعاً لفعل مُتعدُّ إلى واحد: كمددتُ الحبل فامتدُّ^(١).

⁽١) إن كان حركة فمنه ما يكون لازماً، كعشي ومنه ما يكون متعدياً كمد وزحزح.

⁽٢) أدم: كان أسمر اللون.

⁽٣) الحلية: ما كان زيناً من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب.

⁽٤) تجلة العين: اتسعت فالعين نجاله. ونجل الرجل: اتسعت عيناه، فهو أنجل، وامرأة نجاله.

⁽۵) دعجت العين: صارت شديدة السواد مع سعتها. وصاحبها أدعج. وهي دعجاء.

 ⁽٦) فإن كان مطاوعاً لمتعد إلى اثنين كان هو متعدياً إلى واحد مثل: «علمته النحو فتعلمه» وفهمته المسائة ففهمها». والمطاوعة: قبول فاعل فعل اثر فعل الفاعل الذي قبله، مع اشتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة

المتعدي واللازم

أو كان على وزن (فَعُل) ـ المضموم العين ـ كحسُن، وشرُف، وجمُل، وكرُم.

أو على وزن (الفعل): كانكسر، وانحطم، وانطلق.

أو على وزن (افعلُّ): كاغبرٌ، وازورً.

أو على وزن (افعالً) كادهامً، وازوارً

أو على وزن (افعَللَّ): كاقشعرًّ، واطمأنًّ.

أو على وزن (افعلنلل): كاحرنجم (١)، واقعنسس (٢).

متى يصير اللازم متعديآ

يصيرُ الفعلُ مُتعدياً بأحدِ ثلاثة أشياء:

إما بنقله إلى باب (أَفْعَلَ) مثل: ﴿ الْكُرِمْتُ الْمُجْتُهُدُهُ (").

وإما بنقله إلى باب (فَقل) - المُضعّف العين - مثل: اعظمتُ العلماءا (1).

وإما بواسطة حرف الجرِّ، مثل: ﴿أعرضُ عن الرذيلة، وتُمسَّكُ بالفضيلة؛ (٥٠).

سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة

إذا سقط حرفُ الحِرُ بعد المتعدي بواسطة، نصبت المجرورَ، قال تعالى: ﴿وَاَخَنَارَ مُومَىٰ قَوْمَمُ سَبِّهِينَ رَبُهُكِ﴾ [الأعراف: 100]، أي: من قومه، وقال الشاعر:

تَــهُــرُّون السدِّيــارَ ولــم تَــعُــوجُــوا كـــلامُـــكُـــمُ عَـــلَـــيَّ إذاً حَـــرامُ والأصلُ: تمرّونَ بالديار. فانتصب المجرورُ بعد شقوط الجارِّ.

وسُقوطُ الجار بعد الفعل اللازم سماعيٍّ لا يُقاسُ عليه، إلا في وأنْ وأنَّه، فهو جائزٌ قياساً إذا أمِنَ اللَّبْسُ، كقوله تعالى: ﴿أَوْ عَِبْشُرُ أَنْ جَآدَكُمُّ وَكُرٌّ مِنْ زَبِّكُو عَلَى مَبُّلٍ مِنكُر﴾ [الاعراف: ٦٣] أي: من أن جاءكم، وقولِه سُبحانهُ: ﴿شَهِدَ لَقَدُ النَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: بأنه.

واحدة. فالحبل الذي هو فاحل الامتداد في المعنى - سلط عليه المد فامتد، فالامتداد الذي قبله الحبل هو أثر المد الذي قمت به، فإن لم يكن مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعاً مثل: فضربته فتألمه.

⁽١) احرنجمت الإبل: اجتمعت، وكذا احرنجم القوم.

⁽٣) اقمنسس الرجل: تأخر ورجع إلى خلف: واقمنسس البعير: امتنع عن الانتياد.

⁽٣) المجرد (كرم)، وهو فعل لازم.

⁽٤) المجرد اعظم، وهو فعل لازم.

⁽٥) المفعول هنا غير صريح، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً كما تقدم.

فإن لم يُؤمن اللبْسُ لم يَجُزْ حذفهُ قبلها، فلا يجوز أن تقول: ارغِبت أن أفعل الإشكال المُرادِ بعد الحذف، فلا يفهم السامعُ ماذا أردت: أرغَبَتُكَ في الفعل، أو رَغَبَتُكَ عنهُ فيجبُ ذكرُ الحرف ليتعيَّن المُرادُ، إلا إذا كان الإبهامُ مقصوداً لتعمية المعنى العرادِ على السامع.

٣ ـ المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول:

فالفعل المعلوم: ما ذُكر فاعِلهُ في الكلام نحو: المصَّرَ المنصورُ بغداداً(١٠).

وإذا اتصل بالماضي الثلاثيّ المجرّد المعلوم - الذي قبل آخره ألفٌ - ضمير رفع متحركٌ، فإن كان من باب (فَعَلَ يَغْمُل)^(٢) - نحو: «سام، يَسوم، ورام يروم، وقادَ يقُودُه ضُمَّ أوله، نحو: «سُمَّه الأمر^{٣)}، ورُمَّتُ الخير، وقُدْتُ الجيش».

وإن كان من باب (فعل يفعِلُ)(؛) _ نحو: "باع يبيعُ، وجاء يجيء، وضَامَ يضيمُ".

أو من باب (فَعلَ يَغْعَلُ)^(١) ـ نحو: «نال ينالُ، وخاف يخافُ^(٧) ـ كُسِرَ أُولُهُ، نحو: «بِعثَهُ، وجِنتُهُ، وضِمت الخائنَ، ويَلْتُ الخير، وخِفْتُ الله.

والفعلُ المجهول: ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرضٍ من الأغراض: إما للإيجاز، اعتماداً على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيره؛ فتُكْرِمُ لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكرمُه أن يُذكر، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع.

وينوبُ عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به، صريحاً، مثل: ايْكرَم المجتهدُ، أو غير صريح،

⁽١) أي: جعلها مصراً، أي مدينة، والمنصور: هو ثاني الخلفاء من يني العباس.

⁽٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع.

 ⁽٣) سمته الأمر: كلفته إياه، وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة، وسام البائع السلعة يسومها: عرضها
 وذكر ثمنها، وسامها المشتري: طلب إبتياعها.

⁽٤) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

 ⁽٥) ضامه يضيمه: قهره وظلمه، وضام فلان حق فلان: انتقصه، واسم الفاعل «ضائم»، واسم المفعول
 «مضيم» بفتح الميم وكسر الضاد.

⁽٦) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

⁽٧) لأن الأصل "نيل ينيل" و«خوف يخوف» بوزن «فهم يفهم»، أما «نيل وخوف» فقلبت الياء والواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما وبنيل ويخوف» فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة، والحف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه، ثم قلبت كل من الواو والياء ألفاً مراعاة للفتحة قبلهما.

المعاوم والمجهول

مثل: ﴿ أَحَسَنُ فَيُحَسَنَ إِلَيْكَ ﴾، أو الظرفُ، مثل: ﴿ سُكنت الدارُ وسُهرتِ اللَّيلَةُ ﴾، أو المصدرُ، مثل: ﴿ يَبِيرُ سَيرٌ طَوَيْلِ ﴾ .

(ولنيابة الظرف والمصدر عن الفاعل شروط ستراها في الجزء الثاني، في المبحث نائب الفاعل، إن شاء الله).

ولا يُبنى المجهولُ إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل: ﴿ يُكرَم المجتهدُ ، أو بغيره، مثل: ﴿ يُرْفَقُ بالضعيفِ ،

وقد يُبنى من اللازم، إن كان نائب الفاعل مصدراً نحو: السُهر سهرٌ طويلٌ أو ظرفاً، مثل: اصبم رمضانُه.

ء المعلوم للمجهول

متى حُذن الفاعلُ من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المعلوم.

فإن كان ماضياً يُكسر ما قبل آخره، ويُضم كل مُتحرك قبله، فتقولُ في: كسر، وأكرم، وتعلّم واستغفر. فكُسِر وأكرِمَ وتُعلّم واسْتُغْفِرَ».

وإن كان مضارعاً يُضمّ أَوَّلُهُ، ويُفتح ما قبلَ آخره، فتقول في: يَكبِرُ ويُكرِمُ ويَتعلَّمُ ويَستغفِرُ: ايُكسَرُ ويُكرَمُ ويُتعلَّمُ ويُستغفَّرُهُ.

أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أُريدَ بناءُ الماضي ـ الذي قبلَ آخره ألفٌ ـ للمجهول (إن لم يكن سُداسيّاً) تُقلبُ ألفه ياءً، ويُكسَرُ كُلُّ متحرُّكِ قبلَها، فتقولُ في: باغ وقال: «بِيغ، وقيلَ»، وفي ابناغَ واقتاذَ واجتاحَ: «ابتيمَ، واقتيذَ، والجُتيحَ»؛ والأصل: «بُيغ، وقُولُ وابثُيغَ واقتُودَ واجتُوحَاً".

فإن كان على ستة أحرف ـ استتابَ واستماعَ ـ تُقلَب ألِقُه ياءً، وتُضَمّ همزتُه وثالثُه، ويُكسّر ما قبلَ الياء، فتقول: «استُثيبَ واستُميعَ».

وإن اتصلَ بنحو: «سِيمَ وبِيمَ وقِيدًا(٢) من كل ماض مجهول ثلاثيّ أجوف ـ ضميرُ رفع متحرك، فإن كان يُضَمُّ أُوَّلُه في المعلوم نحو: «سُمتُه الأمرُّ، ورُمتُ الخيرَ، وقُدْتُ الجيشَ) كُبرَ

⁽١) نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها، بعد حذف حركته؛ لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة، ثم قلبت الواو في الواوي ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

⁽٢) ومعلومها: اسام ورام وقادا.

في المجهول، كيلا يَلتبسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقولُ: اسِمتُ الأمر، ورِمتُ بخيرٍ، وقِدتُ للقضاءِ(١).

وإن كان يُكسَرُ أوَّله في المعلوم ـ نحو: «بعته الفَرَس وضعتُه، ويِلتُه بمعروفِ، ضُمَّ في المجهول؛ فتقول (بُعت الفرَسُ، وضُمت، ونُلْتُ بمعروفِ، (⁽⁾).

وإذا أريد بناءُ المضارع ـ الذي قبلَ آخرِه حرفُ مدّ ـ للمجهول، يُقلَب حرفُ المد ألفاً، فتقول في: يقولُ، ويبيعُ: اليُقالُ، ويُباعُه، وفي: يَستطيعُ، ويَستتيبُ: يُستطاعُ، ويُستتابُه.

٤ ــ الصحيح والمعتل

ينقسم الفعلُ ـ باعتبار قوةِ أحرفه وضَعفها ـ إلى قسمينِ: صحيحٍ، ومُعتلُ. فالصحيح: ما كانت أحرُفه الأصليةُ أحرفاً صحيحة مثل: «كتبُ وكاتبٌ».

وهو ثلاثة أقسام: سالِمٌ، ومهموزٌ، ومُضاعَفٌ.

فالسالم: ما لم يكن أحدُ أحرفهِ الأصليَّة حرفَ علَّة. ولا همزة، ولا مضعَّفاً^(٣)، مثل: اكتب وذهب وعلمَّه.

والمهموز: ما كان أحدُ أحرفهِ الأصليةِ: همزة.

وهو ثلاثة أقسامٍ: مهموزُ الفاء: كأخذ، ومهموزُ العين: كـــَالَ، ومهموزُ اللام: كقَرأ. والمضاعف: ما كان أحدُ أحرفهِ الأصليةِ مُكرَّراً لغير زيادة.

وهو قسمان: مضاعفٌ ثُلاثيُّ: كمدُّ ومَرَّ، ومضاعَفٌ رُباعيّ: كزَلزَلَ ودمدمً.

فإن كان المكرّرُ زائداً - كعظّمَ، وشَذَّب، واشتدً، وادهامً، واعشوشب - فلا يكون الفعل مضاعفاً.

والفعلُ المعتلُّ: ما كان أحد أحرف ِ الأصليَّة حرف عِلَّة، مثل: ﴿وَعَدَ، وَقَالَ، ورمَى،

وهو أربعةُ أقسام: مثالٌ، وأجوفٌ، وناقصٌ، ولفيفٌ.

فالمثال: ما كانت فاؤُهُ حرف علَّة: كوَعَدَ وَوَرِثَ.

والأجوف: ما كانت عينُه حرف علة: كقالَ وباع.

⁽١) أي: سامني الأمر فيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري.

⁽٢) أي باعني الفرس غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري.

 ⁽٣) أي: مكرراً: والتضعيف: أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد، كشد وعد. وأما مثل:
 فنرح واحمر واقشعرا فليست مضاعفة؛ لأن إحدى الراءين زائدة.

والناقصُ: ما كانت لامه حرف علة: كرَضِيَ ورمى.

واللَّفيفُ: مَا كَانَ فِيهِ حَرَفَانِ مِن أَحَرَفَ العَلَّةِ أَصَلَيَّانَ، نَحَوَ: "طَوَى وَوَفَى".

وهو قسمانٍ: لفيفٌ مقرونٌ، ولفيفٌ مفروق.

فاللفِّيف المقرونُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُجتمعَيْن، نحو: «طوى ونوى».

واللفيفُ المفروقُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُفترقَيْن، نحو: ﴿وَفَى وَوَقَى ۗ.

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعالِ - في المضارع والمزيدِ فيه - بالرُّجوع إلى الماضي المجرُّد.

0 ــ المجرد والمزيد فيه

الفعلُ ـ بحسَبِ الأصلِ ـ إما ثلاثتي الأحرفِ، وهو: ما كانت أحرقُهُ الأصلية ثلاثةً. ولا عبرةَ بالزائد، مثل: حُسُنَ وأحسَنَ، وهَدى واستهدى».

وإما رُباعيُّها: وهو ما كانت أحرفُهُ الأصلية أربعةً ولا عبرةَ بالزائد، مثل: "دحرَجَ وتَدَحرجَ وقَشعرَ واقشعرً".

وكلُّ منهما: إما مجرَّدٌ، وإما مزيدٌ فيه.

فالمجردُ: ما كانت أحرفُ ماضيه كلُّها أصلية (أي: لا زائدٌ فيها)، مثل: •ذهبُ، ودحرجِه.

والمزيد فيه: ما كان بعض أحرف ماضيه زائداً على الأصل، مثل: ﴿أَذْهُبُ، وتُدْحَرُجُۥ

وحروفُ الزيادة عشَرَةٌ يجمعها قولك: ﴿سَأَلتُمُونِيها﴾.

ولا يُزادُ من غيرها إلَّا إذا كان الزائدُ من جنس أحرف الكلمة: كَعَظَّمَ واحمَرُ (١٠).

وأقلُّ ما يكونُ عليه الفعلُ المجرَّدُ ثلاثة أحرف. وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف. وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى سنَّة أحرف.

والفعل المجرَّد قسمانٍ:

مجرَّدٌ ثلاثي، وهو: ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقط من غير زيادةٍ عليها، مثل: اذهبُ وقرأ وكتبًا.

ومجرَّدٌ رباعيٌّ، وهو: ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصلية فقطٌ، لا زائدَ عليها مثل: «دحرجَ ووسوسَ وزلزلَ؟.

 ⁽١) في (عظم) ظاءان: الثانية منهما زائدة، وفي (احمر) راءان، الثانية منهما زائدة أيضاً.

والمَزيدُ فيه: قسمان أيضاً:

مَزيدٌ فيه على الثَّلاثي، وهو: ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفٌ واحدٌ، مثل: ﴿أَكرمُ»، أو حرفانٍ، مثل: إانطلقَ»، أو ثلاثة أحرفِ مثل: ااستغفرُ».

ومُزيدٌ فيه على الزُّباعي، وهو: ما زيدٌ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصليةِ حرفٌ واحدٌ نحو: «تَزَلزُلُ»، أو سرفان، نحو: «احرنجم^{ه(١)}.

٦ ــ الجامد والمتصرف

الفعلُ ـ من حيث أداؤُهُ معنى لا يتعلُّقُ بزمانَ، أو يَتعلقُ به ـ قسمان: جامدٌ ومُتصرفٌ.

(لأنه، إن تعلق بزمان؛ كان ذلك داعياً إلى اختلاف صوره، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص. وإن لم يتعلق بزمان، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة).

الفعل الجامد

الفعلُ الجامد: هو ما أشبة الحرف، من حيث أداؤه معنى مُنجَّرداً عن الزمان والحدَّبِ المُعتبرينِ في الأفعال، فلزِمَ مثله طريقةً واحدةً في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلُ من صورةِ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً لا يُزايِلُها، وذلك مثل: فليسَ وعَسى وهَبُ^(٢) ويغمَّ ويِسْمَا.

(فالفعل الجامد ـ كما علمت ـ لا يتعلق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير.

وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتج إلى التصرف، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعس)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً)، لا يختلف باختلاف الزمان.

لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

أفشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن

احرنجمت الإبل: اجتمعت وتضامت، وكذا احرنجم القوم، واحرنجم الرجل: أواد أمرأ ثم رجع عنه، وحرجمت الإبل: جمعتها، وحرجمت القوم: جمعتهم.

 ⁽٢) هب: فعل أمر بمعنى احسب وافرض، ولم يرد من مادته بهذا المعنى إلا الأمر، فهو فعل أمر جامد، وأما
 هجه المشتق من الهبة - فماضيه (وهجه، ومضارعه (يهجه، فهو مشتق أي متصرف، وكذلك (هجه) المشتق من الهيبة - فإنه فعل أمر متصرف، فماضية هاب ومضارعه يهاب.

يتأثر ظاهراً بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر. فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم، كلاهما مُسبب عن الشبه بالحرف)(١٠.

وهو: إما أن يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل: «عسى وليس ويَعْمَ وبِسْ وتبارك الله» (أي: تقدَّسَ وتنزَّهُ)، أو صيغةَ المضارع، مثل: «يهَيطُه (بمعنى: يصيحُ ويَضِحُّ) (٢٦ أو صيغة الأمر، مثل: «هَبْ وهاتِ وتعالَ»، ومثل: «هلُمَّه في لغة تَويم.

(هلم ـ في لغة تميم ـ فعل أمر، لأنه عندهم يقبل علامته، فتلحقه الضمائر، نحو: «هلتي وهلمًا وهلمًا وهلمّية أما في لغة الحجاز فهي اسم فعل أمر لأنها تكون عندهم بلفظ واحد للجميع، فلا تلحقها الضمائر، فتقول: «هلم» بلفظ واحد للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجميع، فلا تلحد والموقث. وبها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ مُلَمَّ شُهَالَةُ كُمُ الأنعام: ١٥٠]).

ومن الأفعال الجامدة "قَلَّ" ـ بصيغة الماضي ـ للنفي المَحض، فترفعُ الفاعلَ مَتلُوَّا بصفةٍ مُطابقةٍ له نحو: "قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك وقلَّ رجلانِ يفعلانِ ذلك"، بمعنى «ما رجلٌ يفعلُ ذلك».

(ذكر ذلك السيوطي في «همع الهوامع»: غير أن الكثير في استعمالها للنفي إذا كانت ملحقة بـ «ما» الزائدة الكافة كما سيأتي).

قال سببويه: (كما في القاموس وشرحه)، يقال: ﴿قُلُّ رَجَلٍ (بِضَمَّ القَاف) وأقَلُّ رَجَلٍ يقولُ ذلك إلَّا زيدٌ،، أي: ما رجلٌ يقوله إلا هو.

(وهما حينئذ اسمان مرفوعان بالابتداء، ولا خبر لهما، لمضارعتهما حرف النفي. والجملة بعدهما في محل جر صفة للمجرور بالإضافة لهما).

وإذا لحقته (ما) الزائدةُ كفَّتهُ عن العمل، فلا يُليه حيننذِ إلا فعلٌ. ولا فاعلُ له، لجريانهِ مجرى حرف النفي، نحو: «قلَّما فعلتُ هذا، وقَلما أفعلهُ»، أي: ما فعلت، ولا أفعل، ومنه قول الشاعر:

فَـلَّما يَسْبَرَحُ اللَّبسِبُ، إلى ما يُورِثُ المسجدَ، داعياً أو مُجيباً أي: لا يزالُ اللبِ داعياً. وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر، كقوله:

⁽١) سيأتيك بحث ضاف عن شبه الاسم بالحرف الموجب بناءه في الجزءالثاني من هذا الكتاب.

⁽٢) يقال: قما زال منذ اليوم يهيط هبطأة، وهو مضارع لا ماضي له، كما في لسان العرب وشرح القاموس نقلاً عن ابن القطاع ويقال: ما زال في هيط وميط (بفتح أولهما) وفي هياط ومياط (بكسر أولهما)، أي ضجاج وشر وجلبة، وقيل في هياط ومياط: في دنو وتباعد: والهياط الإقبال، والمياط الإدبار، والهاتط: الجائي، والمائط: الذاهب، والمهايطة والهياط: العمياح والجلية، ويقال فبينهما مهايطة وممايطة ومعابطة ومشابطة أي: كلام مختلف.

صدَدْتِ، فأطوَلْتِ الصَّدودُ^(۱)، وقَلَّما وصالٌ عملي طُمول الصَّدود يَمدُومُ (وقد يراد بقولك: «قلما أفعل» إثبات الفعل القليل (كما في «الكليَّات» لأبي البقاء) غير أن

روقة يراد بقوت. "فقط الغل، إنباك الفعل الفيل رفط في "الخلياك" و بي البعال) خير ال الكثير استعمالها للنفي الصرف).

ومما يدل على أنها للنفي المحض أداؤها معنى (لا) النافية في البيت السابق: «قلما يبرح اللبيب...» لأن (برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان) الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه، كما هو معروف. ومما يدل على ذلك أيضاً أنها إذا سبقت فاء السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما، كقولك: «قلّ رجل يهمل فينجح، ومما يدل على ما ذكر صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى من المنفي نحو: «قلما يفعل هذا إلا كريم» _ كما تقول: «لا يفعله إلا كريم». وهذا اللفظ كما في «النهاية» _ مستعمل في نفي أصل الفعل، كقوله تعالى: ﴿فَيِلا مَا نُوْيَرُنَ ﴾ [الحانة: ٤١]. أي: فهم لا يؤمنون. ومنه الحديث: «إنه كان يقلّ اللغوة أي: كان لا يلغو.

ومثل: «قلَّما» في عدم التَّصرُّفِ «طالما، وكثُرَ ما، وقَصْرَ ما، وشَدُّ ما» فإنَّ (ما) فيهنَّ زائدة للتوكيد، كافة لهنَّ عن العمل، فلا فاعلَ لهنَّ. ولا يَليهنَ إلا فعلٌ، فَهُنَّ كَ: قَلَما.

(قال في لسان العرب: «فارقت (طال وقل) بالتركيب الحادث فيهما ما كاننا عليه من طلبهما الأسماء، ألا ترى أنْ لو قلت: طالما زيد عندنا، أو قلّما محمد في الدار لم يجز. والتركيب يحدث في المركّبين معنى لم يكن قبل فيهما اهه.

وقال أبو علي الفارسي: •طالما وقلما ونحوهما أفعالٌ لا فاعل لها مضمراً ولا مظهراً، لأن الكلام لما كان محمولاً على النفي سرّغَ ذلك أن لا يحتاج إليه. و(ما) دخلت عوضاً عن الفاعل؛ اهـ.

وقال بعض بعض العلماء: إن (ما) في مثل ذلك مصدرية فما بعدها في تأويل مصدر فاعل. فإن قلت: «طالما فعلت» كان التأويل: «طال فعلي».

ولو كان الأمر كما قال لوجب فصلها عن الفعل في الخط، لأنها لا توصل باسم ولا فعل ولا حرف إلا إذا كانت زائدة، إلا ما اصطلحوا عليه من وصلها ببعض حروف الجر. ولم نرهم كتبوها موصولة بهذه الأفعال قطّ. فدل ذلك على ما ذكرناه. على أن قوله لا يخلو من رائحة الصحة، لأن ما بعدها صالح للتأويل بالمصدر).

ومن الأنعال الجامدة قولهم: ﴿ سُقِط في يده بمعنى: ﴿ وَنَدِم، وَتَحَيَّرُ، وَزَلُ، وأخطأَه. وهو مُلازمٌ صورةَ الماضي المجهول، قال تعالى: ﴿ وَلَا سُفِظَ فِت آيْدِيهِمٌ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. وقد يُقال: ﴿ سَقَط في يده، بالمعلوم.

⁽١) يقال: أطال الشيء بالإعلال على القياس: ويقال: أطوله: بترك الإعلال والإنيان به على الأصل شذوذًا.

(وهذا من باب الكناية لا الحقيقة. ويقال لكل من ندم أو تحيّر أو عجز أو حزن أو تحسر على فائت من فعل أو ترك: «قد سقط في يده». وهذا الكلام لم يُسمع قبلَ القرآن الكريم، ولا عرفته العرب. كما في شرح القاموس نقلاً عن هذا الباب).

ومنها: «هَدَّ» في قولهم: «هذا رجُلٌ هَدَّكَ من رجل» أي: كفاك من رجل. وقيل معناه: أثقلَكَ وصفُ محاسنه.

وقال الزمخشري في الأساس: "هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجلٍ". إذا وُصِفَ بِجَلَدِ وشدَّةٍ، أي: افْخُلبك وكسرك، وهو يُثنَى ويُخْمَعُ ويُذكّر ويُؤنث، إذا كان ما هو له كذلك، تقول: "هذا رجلٌ هذًا رجلٌ هذًك من رجل. وهذه امرأةٌ هَدَّتكَ من امرأةً"، كما تقول: "كفاك وكفَتْك، وقِسْ على ذلك أمثلةً المثنى والجمع.

ومن العرب من يُجريه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدراً لهدّ يهدّ هداً. وإذا كان كذلك بقي بلفظ واحد للجميع، ويتبع ما قبله في إعرابه على أنه نعت له ، تقول: «هذا رجل هدلًا من رجل؛ (بالرفع)، و«مررت بامرأة هدّك من امرأة» (بالجر) و«أكرمت رجلين هدّك من رجلين» (بالنصب). كما تقول: «هذا رجل حسبُك من رجل؛ (بالرفع) و«مررت بامرأة حسبِك من امرأة؛ (بالجر)؛ و«أكرمت رجلين حسبَك من رجلين؛ (بالنصب).

ويُقالُ: ﴿لَهَدَّ الرجلُ»، للمدح، بمعنى: ﴿يَعْمَ»، وذلك إذا أَثْنِيَ عليه بِجَلدِ وشِئَة. ويقال: ﴿لَهَدَّ الرجلُ!»، للتَّعجُب، بمعنى ﴿ما أَجلَدُ» وفي الحديث: ﴿إِنْ أَبَا لَهِبٍ قَالَ: لَهَدَّ ما سَحَركم صاحبُكم!»، أراد التعجُب، واللاَّمُ فيها للتأكيد.

(وفي «الفائق» للزمخشري عند شرح هذا الحديث: إن معناه: لنعم ما سحركم، وفي «النهاية» لابن الأثير: إن معناه التعجب، قال: «لهذّه كلمة يتعجب بها يقال: لهذّ الرجل! أي: ما أجلده. ثم ذكر أنها تكون أيضاً بمعنى «نِعمّ» وفي «لسان العرب» و«تاج العروس» نحو ذلك.

وكونها هنا للتعجب أقرب إلى واقعة الحال، لأن أبا لهب (تبت يداه) إنما يتعجب من مصيرهم وجلدهم على تصديقهم النبي ﷺ في كل ما جاءهم به، حتى زعم أنه قد سحرهم، فكأنه قال: ما أصبركم وما أجلدكم على سحر صاحبكم إياكم).

ومن الأفعال الجامدة الكذَبّ، التي تُستعمَلُ للإغراءِ بالشيء والحث عليه، ويرادُ بها الأمر به ولزومهُ وإتيانُهُ، لا الإخبارُ عنه. ومنه قولهم: «كذَبك الأمرُ، وكذَبّ عليك». يُريدونَ الإغراءَ به والحمل على إتيانه، أي: عليك به فالزمْهُ والتّبه، وقولهم: «كذبّك الصَّيدُه أي: أمنك فارّبه. وأصلُ المعنى: كذبّ فيما أراكَ وخدعَكَ ولم يَصدُقك، فلا تُصدقه فيما أراك، بل عليك به والزمه وائته.

قال ابن السُّكِّيت: (تقول للرجل إذا أمرتهُ بشيء وأغريتهُ. كذَّبَ عليك كذا وكذا، أي:

اعلیك به، وهی كلمةً نادرة؛ اهـ.

ثم جرى هذا الكلامُ متجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحثّ عليه والحضّ على لزومه وإتبانه، من غير التفات إلى أصل المعنى، لأنه جرى متجرى المثل، والأمثالُ لا يُلاحظُ فيها أصلُ معناها وما قبلتْ بسببه، وإنما يُلاحظُ فيها المعنى المجازئُ الذي نُقِلت إليه وأشربته.

(وهذا الكلام)، إما من قولهم: «كذبته عينه»، أي: أرته ما لا حقيقة له، كما قال الأخطا:

كَذَبَتْكَ عَيْشُكَ؟ أم رأيتَ بِواسطٍ عَلَسَ الظّلامِ من الرّبابِ حيالا(١)

وأما من قولهم: الكذب نفسه، وكذبته نفسهه. إذا غرّها أو غرتُه، وحدثها أو حدثته بالأماني البعيدة والأمور التي يبلغها وسعه ومقدرته.

ومنه: قبل للنفس «الكذوب»، وجمعها «كُذُب» _ بضمتين _ قال الشاعر: «حتى إذا صدقته كُذبه»، أي: نفوسه، جعل له نفوساً لتفرّق رأيه وتشتته وانتشاره. وقالوا ضد ذلك: «صدقته نفسه» أي: ثبطته وأضعفت عزيمته كما قال الشاعر:

نسأفسِسَلَ يسجسري عسلسي قُسلرِهِ (٢) فَسَلَسِما دَسَا صَسدَقَسَتُهُ السِكَسُدُوبُ

أي: فلما دنا من الأمر الذي وطد عزيمته عليه ثبطته نفسه وكسرت من همته. وقال لبيد:

(والمعنى نشَّظها وقوَّها ومَتَنْها، ولا تثبطها، فإنك، إن صدقتها، (أي: ثبطتها وفترتها) كان ذلك داعياً إلى عجزها وكلالها وفتورها، خشية التعب في سبيل ما أنت تريده).

ومن ذلك حديثُ: «فمنِ احتجمَ، فيومُ الخميس والأحدِ كذَّباك، أي: عليك بِهذين اليومين، فاحتجمُ فيهما.

ومنه قولُ أعرابيّ، وقد نظرَ إلى جمل نِضُو^(٣): كذبّ عليك البزْرُ والنَّوى^(١)، وفي رواية: «القَتُّ والنَّوى^(٥)، أي: عليك بهما والرّمهما فإنهما يُسمّنانك.

 ⁽١) واسط: بلد بالعراق بناه الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٨٣هـ)، وجعله دار الإمارة، وهو الآن أطلال،
 وهو مذكر منصرف، وقد يؤنث فيمتنع من الصرف، و(الغلس): ظلمة آخر الليل، و(الرباب): اسم امرأة.
 (٢) أى على ما يستطيعه من قوة وعزيمة وهمة ونشاط.

⁽٣) النضو: المهزول.

⁽٤) البزر: بكسر الباء، وفتحها ضعيف: كل حب يبذر للنبات، وجمعه بزور: فإن كتبته بالذال فتحت الباء، و(النوى): بزر التمر ونحوه، الواحدة نواة.

القت: بفتح القاف: اليابس من نبات يقال له (الفصفصة) بكسر الفاءين وسكون الصاد الأولى: وهو نبات تعلفه الدواب، حبه كالكرسنة، ولا يسمى فصفصة وهو رطب، فإذا يبس فهو القت.

الجامد والمتصرف

. وفي حديث عُمَرَ: «شَكا إليه عَمْرو بنُ مَعد يكرِب، أو غيرهُ، النَّفْرِسَ، (١)، فقال: «كذَّب عليك الظواهرُ، (٢). عليك الظواهرُ، (٣).

وفي حديثٍ له آخر: إِنَّ عَمْروَ بنَ مَعد يكرِب شكا إليه المَعَصَ⁽¹⁾، فقال: (كذَبَ عليك العَسَلُ ا، يُريدُ العَسلُ ا، يُريدُ العَسلُ ا، يُريدُ العَسلُ الدَّبُ الوَهِ مشي الذَّبِ الْهُ عَلَى اللهِ الْهُ المَعْمَ المَعْمَ المَعْمَ المَعْمَ الجَهادُ، ثلاثةُ أَسفارٍ كذَبْن عليكم المُعْمَدة الرَّهُ اللهِ اللهُ ال

(وهذا كلام يراد به الإغراء بالشيء والحث عليه ولزومه، كما قدمناه، وهو خبر في معنى الأمر، كما في قولك: قرحمه الله أي: اللهم ارحمه، ونحو: قامكنتك الفرصة، وأمكنتك الصيده، يريد الإغراء بهما والأمر بإتيانهما. والمعنى: عليكم بالحج والعمرة والجهاد، فأتوهن، فإنهن واجبات عليكم.

قال الزمخشري في «القائق»: (إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم، ولذلك لم تنصرف، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب ليس إلا. وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، والمراد بالكذب: الترغيب والبعث، من قول العرب: كذبته نفسه: إذا منته الأماني، وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك ما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها. ومن ثمة قالوا للنفس: «كذوب» اه.

وقال: (الأعلم): العربُ تقول: «كَذَبَكَ التمرُ واللبنُ»، أي: عليك بهما. وأصل الكذب: الإمكان. وقولك للرجل: «كذبتُ» أي: أمكنت من نفسك وضعفت فلهذا اتسع فأغريَ به، لأنه متى أغريَ بشيء فقد جعل المغرى به ممكناً مستطاعاً إن رامه المغري، اهد. وقال الجوهري: «كذب» معناه هنا: وجب.

وقد ذكرنا لك من قبل ما فيه الكفاية في الكشف عن حقيقة هذا الكلام. فاعتصم به فإنه قول هو القول. فلا غاية وراءه والله أعلم).

ومن الأفعال الجامدة فِعلا التَّعجُّبِ، وأفعالُ المدِّحِ، والذُّمَّ، وسيأتي الكلام عليها.

⁽١) النقرس: داء يأخذ في الرَّجْل، وقيلَ: هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها.

⁽٢) الظهائر: جمع ظهيرة: وهي شدة الحر.

⁽٣) الظواهر: ما أشرف من الأرض وارتفع، وكذلك: أعالي الأودية، كما أن البطاح بطنها.

⁽٤) المُعَص: بفتحتين وبالعين المهملة: الثواء في عصب الرجل، ويروى «المغص» بالغين المعجمة ساكنة، ويجوز تحريكها، وهو وجع في البطن، يقال: مغص ـ بالمجهول ـ فهو ممغوص. وحينذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة، ويكون المعنى: عليك بشريه فإنه دواء لذلك.

الفعل المتصرف

الفعلُ المُتصرَّف: هو ما لم يُشبهِ الحرف في الجُمود، أي: في لُزومه طريقة واحدةً في التعبير الآنه يدُلُ على حدث مقترن بزمان. فهو يَقبَل التحوُّلُ من صورة إلى صورة الأداء المعاني في أرمتها المختلفة. وهو قسمان:

تامُّ التصرُّفِ: وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثةُ باطرادٍ، مثل:

اكتبَ ويكتُبُ واكتُبْ، وهو كلُّ الأفعال، إلا قليلاً منها.

وناقصُ التَّصرُّفِ: وهو ما يأتي منه فعلانِ فقط. إما الماضي والمضارع، مثل: «كادَ يكادُ، وأوشكَ يُوشكُ، وما زال وما يزالُ، وما انفكُ وما ينفكُّ، وما بَرِحَ وما يَبرَحُه. وكلَّها من الأفعال الناقصة. وإما المضارع والأمر، نحو: «يَدَعُ ودَعْ ويَذَرُ وذَرْ».

(وقد سمع سماعاً نادراً الماضي من فيدَّعُ وينَرُه، فقالوا: (ودَع وودَر)، بوزن (وضع)، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال، لأن العرب كلهم، إلا قليلاً منهم، قد أميت هذا الماضي من لغاتهم، وليس المعنى أنهم لم يتكلَّموا به ألبتة، بل قد تكلموا به دهراً طويلاً، ثم أماتوه بإهمالهم استعماله، فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماتاً، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً. ومن هذا النادر حديث (دَعوا الحبشة وما وَدعوكم). وقرىء شذوذاً: ﴿مَا وَدَعَكُ رَبُكُ وَمَا لَلْهُ وَمَا لَهُ وَمَا لَلْهُ وَمَا لَلْهُ وَمَا لَلْهُ وَمَا لَلْهُ وَمَا لَاللّٰهُ وَمَا لَاللّٰهُ وَمَا اللّٰهُ وَمَا لَلْهُ وَاللّٰهُ وَمَا اللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَاللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَكُلُهُ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّ

وذكر السيوطي في «همع الهوامع». أن (ذر ودع) يعدان في الجوامد، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر. وهذا غفلة منه (رحمه الله) فإن (يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيراً. وأما المضارع من (ذر) فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه، وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم، فكان عشرين ونيفاً.

٧ ـ فعلا التعجب

التَّعجُبُ: هو استعظامُ فعلِ فاعل ظاهر المزية.

ويكونُ بألفاظ كثيرةٍ، كقوله تعالى: ﴿ كَيْنَ تَكُمُّرُونَ عَالَمَهُ وَكُنتُمُ أَمُونَا فَأَخِلَاكُمُ ۗ [البغرة: ٢٨]، وكحديث: «سُبحان الله! المؤمن لا يُنجَسُ حيّاً ولا ميّناً»، ونحو: «للّهِ دَرُهُ فارساً! ولله أنت!» ونحو: إيا لك من رجل! وحَسبُك بخالدٍ رجلاً! ونحو ذلك».

وكلُّ ذلك إنما يُفهمُ من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع. والذي يفهم التعجُّبَ بصيغته الموضوعةِ للتعجب، إنما هو «فعلا التعجب». فعلا التعجب فعلا التعجب

وهُما صيغتانِ للتعجب من الشيءِ ويكونان على وزن: «ما أفعل» و«أفعِلْ بِـ» نحو: «ما أحسنَ العِلم! وأقبحُ بالجهل!».

وتُسمى الصيغةُ الأولى (فعل التعجب الأوَّل)، والصيغةُ الثانيةُ (فعل التعجبِ الثاني). وهما فعلان ماضيان. وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمرٍ.

ومَدلولُ كلا الفعلين واحدٌ، وهو إنشاءُ التعجُّب.

شروط صوغهماه

فعلا التعجُّب، كاسم التفضيل، لا يُصاغان إلا من فعلٍ ثلاثي الأحرف، مُثبت، متصرّف، معلوم، تامّ، قابلِ للتفضيل، لا تأتي الصفة المُشبَّهةُ منه على وزن ﴿أفعلَ».

فلا يُبنيان مما لا فعل له. كالصخر والحمار ونحوهما. وشدٍّ قولهم. قما أَرْجَلُهُا عقد بنوه من الرجولية (۱) ولا فعل لها، ولا من غير الثلاثي المجرد. وشهدًّ قولهم: ما أعطاه للدراهم! وما أولاه للمعروف! بنوهما من قاعطى وأولى وهما رباهيا الأحرف. وقولهم: قما أتقاه! وما أبلاً القربة! وما أخصره! بنوهما من (اتقى وامتلاً واختصر)، وهي خماسية الأحرف، وفي اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ وهو أنه فعل مجهول. وكذلك لا بينيان من فعل منفي خشية التباس النفي بالإثبات. ولا من فعل مجهول، خشية التباس النفي المجهول، فقلت: (ما أنصره!) التبس الأمر على السامع، فلا يدري أتتعجب من نصره أم من منصوريته. فإن أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد إلا مجهولاً، نحو: (زُهِي علينا، وعُنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح، فقول: (ما أزهاه علينا، وما أعناه بالأمر!) ولا يبنيان من فعل ناقص. ككان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

وأما قولهم: «ما أصبح أبرَدُها! وما أمسى أدفأها!» ففعل التعجب إنما هو أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان، كما تزاد (كان) بين (ما) وفعل التعجب، كما سيأتي.

غير أن زيادتهما نادرة، وزيادتها كثيرة، ولا يبنيان مما لا يقبل المفاضلة. كمات وفني، إلا أن يراد بمات معنى البلادة، فيجوز نحو: قما أموت قلبه! الله ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) كأحمر وأعرجَ وأكحل وأشيب، وشذ قولهم: (ما أهوجه، وما أحمقه وما أرعنه! لأن الصفة منها هي أهوج وأحمق وأرعن).

وإذا أردتَ صوْغَ فِعلي التعجب مما لم يستوف الشروط، أتيت بمصدره منصوباً بعد «أشدً» أو «أكثر» ونحوهما، ومجروراً بالباء الزائدة بعد «أشدِدْ» أو «أكثر» ونحوهما، تقول: «ما أشدّ

 ⁽١) الرجولية (بضم الراه وفتحها) والرجولة (بضمها)، اسم معنى من الرجل، ويراد بها الصفة التي من شأنه أن
 يكون متصفاً بها.

إيمانهُ، أو ابتهاجَهُ، أو سوادَ عينيه!؛، وتقول: ﴿أَبْلِغ بعورِه، أو كحلهِ! أو اجتهاده!؛.

صيفة (ما أفعله!)

يَلي صيغةَ ١ما أفعلَ؛ في التعجُّبِ المُتعجُّبُ منه منصوباً على المفعولية لـ «أفعل..

والهمزةُ في «ما أفعلَ» للتَّعدية. فمعنى قولك: «ما أجملَ الفضيلةَ». شيءٌ جعلها جميلةٌ، كما تقولُ: «أمرٌ أقعدَهُ وأقامه!»، تريدُ أنَّ قُعودَه وقيامَهُ لم يكونا إلاَّ لأمرٍ. ثمَّ حُملَ الكلاَمُ على معنى التعجب، فجرى مَجرى المَثل، فلزِمَ طريقاً واحدةً في التعبير. و(ما) اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى التعجب، في (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.

(وعلى كل فهي في موضع رفع على الابتداء. وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة، لتضمنها معنى التعجب. والفعل بعدها فعل ماض للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إليها. والمنصوب مفعوله. والجملة في محل رفع المبتدأ الذي هو (ما).

و(ما) النكرة التامة، هي التي تكون مكتفية بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: «أكرمُ رجلاً ما». ومنه المثل: ﴿لأمرِ ما جلعَ قصيرٌ أنفَهُ». ومنها (ما) قبل فعل التعجب.

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي، معرفة موصولة. نحو: «افعل ما تراه خيراً»: وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة، فهي نكرة موصوفة، نحو: «اعمل ما نافعاً للامة» أي: شيئاً نافعاً لها، ونحو: «اعمل ما من الأمور ينفع»، أي: «شيئاً من الأمور نافعاً»، فجملة (ينفع) في موضع نصب نعت لـ «ما».

وسيأتي القول على الموصولية والموصوفية مبسوطاً في الكلام على الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام).

حَجَبَتْ تَحِيَّتُهَا، فقلتُ لصاحبي: ما كانَ أكثرها لنا وأقلُها!

 ف (كان): تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية و(ما): مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب، والمصدر المؤول هو المتعجّب منه، فإن أردت الاستقبال قلت: «ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد».

صيفة (أفعل به!)

كما يُلي المُتعجَّبُ منهُ صيغةَ (ما أفعَلَ)، منصوباً على المفعولية، يلي صيغة (أفعِلُ)

فعلا لتعجب

المُتعجُّبُ منه، مجروراً بباء زائدةٍ لفظاً، مرفوعاً على الفاعلية مُحلاً.

ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع، تقول: «يا رجلُ أكرمُ بسعادًا ويا رجلان ويا امرأتان أكرمُ بها! ويا رجالُ أكرمُ بها! ويا نساء أكرِم بها!».

فقولُك: "أقبحُ بالجهلِ" أصله: "أقبحَ الجهلُ" أي: صار ذا قُبح. فالهمزةُ للصَّيرورة، كما قالوا: "أغدُ البعير"، أي صار ذا غُدوَ^(١). ثم أُخرِجَ عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر، لإفادة التعجُّب، كما أُخرِجَ الأمر بمعنى الدعاء عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم: "رحمه الله، ويرحمك الله».

والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في: «كغى بالله شهيداً». وذلك أنه لما غُيِّرتُ صورة الماضي إلى الأمر، لإرادة التعجب، قُبِّحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً، فزيدت الباءُ في «أكرم» زيادةً مُلتزمةً، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا إِلَيْكُو لِلْ الثَّلَكُةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] وزيادتُها هنا بخلافها في فاعل «كفى» فهى غيرُ مُلتزمةٍ فيه، فيجوز حذفها، كما قال الشاعر:

عُمَيْسِرَةً ودُّعْ، إِنْ تَحَمَّةُ زُتَ عاديا كفي الشَّيْبُ والإسلامُ لِلمَرُوناهيا

وأما إهراب: «أقبح بالجهل»، فأقبح: فعل ماض، جاء على صيغة الأمر، لإنشاء التعجب. وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر، والباء: حرف جر زائد، والجاهل: فاعل (أقبح) وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً لأنه فاعل.

وقال الزمخشري في (المفضل) في قولهم: «أكرم بزيد»: «إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً»، أي: بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة - مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْبِيكُو لِلَ التَّلْكَوْ﴾ [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص أو هو أمر بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية. هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم يزيد ويا رجال أكرم بزيد) أه.

فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به لأنه في موضع الفاعل ويكون فاعل (أكرم) مستتراً تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد وما هذا ببعيد، وهو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

(وثمرة الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضياً حقيقة وجعله أمراً صورة وحقيقة أنه لو اضطرّ شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتوجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل).

⁽١) الندة: قطعة لحم صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم.

ولا يجوزُ حذفُ الباءِ الداخلة على المُتعجَّب منه في نحو قولك: «أجمل بالفضيلة!»، وإن كانت زائدةً، لأنَّ زيادتها مُلتزِمةٌ، كما قدَّمنا، إلا أن تكون قبل «أن وأنَّ» فيجوز حذفُها، لاطّراد حذف حرف الجرِّ قبلهما، كقول الشاعر:

وقال نَبِيُّ المُسْلِمِين: تَقَدَّموا وأَحبِبْ إلينا أن يكون المُقَدَّما أي: أحبث إلينا أن يكون المُقَدَّم.

أحكام فعلن التعجب

١ ـ لا يكون المُتخجَّبُ منه (منصوباً كان، أو مجروراً بالباءِ الزائدة) إلا معرفة أو نكرةً مُختصَّة، لتحصُل الفائدة المطلوبة، وهي التعجب من حال شخص مخصوص فلا يُقال: «ما أحسن رجلاً!»، «ولا أحسن بقائم»، لعدم الفائدة. فإن قلت: «ما أحسن رجلاً يفعلُ الخير!» و«أحسنُ بقائم بالواجب!» جاز، لحصول الفائدة.

٢ ـ يجوز حذف المُتعجَّب منه _ وهو المنصوب بعد اما أفعلَ. والمجرورُ بالباءِ بعد الفعلُ.
 إن كان الكلام واضحاً بدونه، فالأول كقوله:

جزى اللَّهُ عنى، والجزاءُ بفضله، رَبيعة خَيراً، ما أَعَفَ وأَكْرما (١)

أي: اما أَعُفَّهُمْ! وما أكرمهم!! والثاني: كقوله تعالى: ﴿أَنَتِمْ بِهِمْ وَلَقِيرٌ﴾ [مريم: ٣٨] أي: أبصرُ بهمْ! وقول الشاعر:

أعسزِزْ بسنسا وأثمسفِ إن دُعسيسنسا يسومساً إلسى نُسفسرةِ مَسنُ يَسلسيسنسا أي: وأكفِ بنا! والمعنى: ما أعزَنا! وما أكفانا لهذا الأمر (١٢٠

ويُشترَطُ في حذفه بعد «أفعِلُ» أن يكون معطوفاً على أفعِلْ آخرَ مذكورٍ معه مِثلُ ذلك المحذوف، كما رأيتَ في الآية الكريمة والبيت. ولا يجوز حلفه إن لم يكن كذلك. وشدٌ قول الشاعر:

فَنُلَك، إِن يَسُلُقَ الْمَنِيَّةَ يَسُلْفَها حَمِيداً، وإِنْ يَسْنَغُن يوماً فأجْدِر (٣)

البيت ينسب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عليه السلام، وربيعة: مفعول جزى الأول، وخيراً مفعوله الثاني، وجملة (الجزاء بفضله) من المبتدأ والخبر معترضة بين الفعل ومفعوله.

⁽٢) فهو من الكفاية، أي: إن فينا الكفاية للقيام بذلك.

⁽٣) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك، وهو شاعر مضري من شعراه الجاهلية، وفارس مشهور من فرسانها، وصعلوك من صعاليكها المعدودين المقدمين الأجواد، ولقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم ورزقه إياهم مما يغنمه، يصف بهذا البيت صعلوكاً، ومعنى البيت: إن هذا الصعلوك إن أقدم

أي: فأجلِرْ به أن يستغنيَ!

٣ - إذا بُنيَ فِفلا التعجب؛ من مُعتلُ العين، وجب تصحيح عينهما، فلا يجوز إعلالها،
 نحو: ما أطرَلُهُ! وأطولُ به!».

وكذلك يجبُ فَكُ الإدغام في أفعلُ، نحو: «أعزِزْ علينا بأن تفارقنا!» و«أشدِدُ بسوادِ عينه!».

لا يُتصرَّفُ في الجملة التعجّبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، إلا الفصلَ بين فعلِ التعجَّبِ والمتعجَّب منه بالظرف، أو المجرور بحرف الجرّ (بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب)^(۱)، أو النداء، فالفصل بالظرف نحو أن تقول: «ما أجملُ ليلةَ التَّم البدرَ!» ونحو قول الشاعر:

أَقْسِمُ بِلَادٍ الْحَرَّمِ، مَا دَامَ حَرَّمُهَا وَأَحَدِ إِذَا حَالَتُ، بِأَنْ أَسَحَـوَّلاً ('') والفصلُ بالجارُ والمجرور نحو: «أحسنُ بالرجلِ أن يصدُقَ! وما أَقْبِح أَن يَكذِبَ!» ومنه: «وأحبِ إلينا أن يكونَ المُقدَّما»، وقول الآخر:

خَليلَيَّ، ما أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَن يُرى صَبوراً! ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبُر وقولُ عَمْرِو بن مَعد يكربِ نَمُّراً: لِلَهِ دَرُّ بني سُلَيم! ما أحسنَ في الهيجاء لِقَاءَها! وأكرمَ في اللزبات (٢٠) عطاءها! وأثبت في المَكرمات بقاءها!».

والفصلُ بالنداءِ كقولِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلامُ): «أعزِزُ عليَّ، أبا التِقْظانِ، أن أراك صريعاً مُجدَّلًا أُ¹⁸³ا

٥ ـ إن تعلَّق بِفعِلَي التعجب مجرور «و فاعل في المعنى، جُر بـ «إلى»، نحو: •ما أحبً زُهيراً إلى أبيه (٥٠) ونحو: •ما أبغض الخائن إليَّ (٦٠). ولا يكونُ هذا إلا إذا ذَلَّ فعلُ التعجب على

على ما يروم فلقي الموت لقيه محموداً، وإن نجح فاستغنى كان خليقاً به ذلك، وجديراً بأن ينال ما يروم، والصعلوك الفقير، وصعاليك الغرب: ذؤيانهم أي: لصوصهم والشفاذ منهم.

⁽١) فإن كان الظرف أو المجرور بحرف الجر غير متعلقين بفعل التعجب امتنع العصل بهما فلا يقال: اما أحسن بمعروف آمراً؛ ولا (ما أحسن عندك ثباتاً».

٢) الظرف في هذا البيت هو (إذا)، وهو هنا ظرف محض لم يتضمن معنى الشرط، وهو متعلق بأحرٍ.

⁽٣) اللزبات: الشدائد.

 ⁽٤) يريد عمار بن ياسر (رضي الله عنه)، لما رآه مقتولاً. ومعنى (مجدلاً): مطروحاً على الجدالة (بفتح الجيم)
 وهي الأرض، وهذا الكلام من أمير الفصحاء يرد على منع الفصل بالنداء.

 ⁽٥) فالأب: هو الفاعل المحب، وزهيراً: هو المفعول المحبوب، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: الما أحب زهيراً لأبيه فيكون زهيراً هو المحب والأب هو المحبوب.

 ⁽٦) فالمتكلم هو الفاعل المبغض، والخائن هو المفعول المبغض، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: ١٥٠ أبغض الخائن لى؛ فيكون الخائن هو الفاعل والمتكلم هو المفعول.

حُبُّ أو بُغضِ ^(١)، كما رأيت.

فإن كان في المعنى مفعولاً، وكان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدياً بنفسه، غير دالٌ على عِلْم أو جهل، جُرَّ باللاَّم نحو: "ما أحب زُهيراً لأبيه! وما أبغضني للخائن! وما أكسبنَي للخير؟!.

فإن دلَّ على علم أو جهلٍ جرَرْتَ المفعول بالباءِ: نحو: «ما أعرفني بالحقّ! وما أجهلَهُ بالصدق! وما أبصرك بمواقع الصواب! وما أعلمَهُ بطرُقِ السّداد!».

وإن كان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدِّياً بحرف جر، جرَرتَ مفعولهُ بما كان يتعدّى به من حرفٍ، نحو: «ما أغضبني على الخائن! وما أرضاني عن الأمين! وما أمسكني بالصدق، وما أكثر إذعاني للحقّ».

٦ ـ وقد وَرَد تصغيرُ الما أفعلَ شُذوذاً، وهو فعلٌ لا يُصغَرُ، لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء. غير أنه لما أشبة اسم التغضيل وزناً وأصلاً ودلالة على المبالغة، سهلَ عليهم ذلك، كقوله:

يا ما أُمَيْلَحَ غِزلاناً، شَدَنَّ، لنا مِنْ هؤُليًّا يِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ")

قالوا: "ولم يُسمّعُ إلا في ما أملحَ، وما أحسنَّ. غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشّذوذ، إذا أريدُ به مع التعجب التَّحبُّبُ كما رأيتَ في البيت، وعليه يجوز أن تقول: ما أُحَيلاهُ! وما أُدَيناهُ إلى قلبي! وما أُطّيرِف حديثه! وما أُطّيرِف مجلسه!.

٨ ــ أفعال المدح والذم

أفعال المدح هي: انعُمّ وحبّ وحبّذا؟.

وأفعال الذمِّ هي: "بئس وساء ولا حبَّدًا".

وهي أفعالٌ لإنشاءِ المدح أو الذمّ جمّلُها إنشائيّةٌ غير طلبية، لا خبريّة. ولا بُدُّ لها من مخصوص بالمدح أو الذم.

 ⁽١) أي: إن كان معناه يقرب من معنى الحب؛ كالود والمقت، أو من معنى البغض: كالمقت والقلى والكراهة والشنآن.

⁽٢) شدن: النون الثانية ضمير جمع المؤنث، يقال: شدن الظبي: إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه: و(لنا): جار ومجرور في موضع نصب نعت لعزلانا، وأصل التركيب: يا أمليح غزلاناً لنا شدن. وقوله: «من هؤلياتكن»: متعلق بأملح: وهو مصغر (هؤلاه)، و(الضال): شجر السدر البري، و(السمر) بفتح السين وضم الميم: شجر العللح، وهو من أشجار البادية، والطلح المذكور في قوله تعالى: ﴿وطلح منضود﴾ [الواقعة: ٢٩] هو الموز.

أقعال المدح والذم

(فإذا قلت: النعم الرجل خالد، وبنس الرجل فلانه. فالمخصوص بالمدح هو (خالد)، والمخصوص بالذم هو (زيد).

وهي غير محتاجة إلى التصرف، للزومها أسلوباً واحداً في التعبير، لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان، حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة. فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان).

حبذا وحب ولاحبذا

حبِّذا وحبُّ: فعلان لإنشاء المدح.

فأما احبَّذا! فهي مُركبةٌ من احَبُّ؛ وإذا؛ الإشارية، نحو: احبذا رجلاً خالدٌّ؛.

(فحبّ: فعل ماض، واذاً اسم إشارة فاعله، ورجلاً: تمييز لذًا، رافع إبهامه. وخالد: مبتدأ مرفوع مؤخر، خبره جملة احبذاً مقدمة عليه).

ولا يتقدم عليه المخصوصُ بالمدح، ولا التّمييزُ فلا يُقالُ: •خالدٌ حبّذا رجلاً، ولا •رجلاً حبّذا خالداً».

أما تقديم التُمييز على المخصوص بالمدح فجائزٌ، كما رأيت، بل هو الأولى، ومنه قول الشاعر:

ألا حبَّدا قدوماً سُلَيْعً، فإنهم وفَوْا، وتدواصوْا بالإعانةِ والطَّبر ويجوزُ أن يكون بعده، كقول الآخر:

حبًّ ذا السطّبْرُ شِيسمَةً لامسرى وا مَ مُسبساراة مُسولَسع بسالْمَسخسانسي (١) و(ذا) في «حبذا» تلتزم الإفراد والتذكير في جميع أحوالها. وإنّ كان المخصوصُ بخلاف ذلك. قال الشاعر:

يا حبَّذا جَبَلُ السرِّيّانِ من جَبَلِ وحبَّذا ساكِنُ السرِّيّانِ، مَنْ كانا وحبِّذا نَفَ حانٌ من يَسمانيَ وَ تأتِيكَ مِن قِبَلِ السرِّيّانِ، أحيانا فذا: مفردٌ مذكر، والمخصوصُ ـ وهو «الثَّفَحات» ـ جمعٌ مؤنث، وقال الآخر:

حبِّذا أنبُّ منا تَسليلَي إنْ لهم تنفُلُلاني في تَصْفِي المُهراق^(٢) فالمخصوص هنا مثنى، وهذا» مفرد. وقال غيره: ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ، فذا: مذكر. وهند: مؤنث.

⁽١) المغاني: جمع مغني، وهو المنزل الذي أقام به أهله ثم ارتحلوا، من غني بالمكان إذا أقام فيه.

⁽٢) المهراق: المسفوح المصبوب: من هراق الماء إذا أراقه وصبه.

وقد تدخلُ (لا) على احبذًا؛ فتكون مثلَ: (بشرَ) في إفادة الدُّم، كقول الشاعر: أَلا حــــبُــــذا عــــاذري فــــي الــــهــــوى ولا حَـــبُـــذا الـــجـــاهــــلُ الــعــــاذِلُ وقولِ الآخرِ:

ألا حَبُّ ذَا أَهِلُ الْمَالِا، ضِيرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكرَتُ مِنْدٌ، فالا حَبَّذَا هيا (١)

ولا يجوز أن تدخلَ على مخصوص «حبُّذا» نواسخُ المبتدأ والخبر، وهي: «كان وأخواتُها، وظنُّ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتها»، فلا يقال: «حبذا رجلاً كان خالدٌ» ولا «حبَّذا رجلاً ظننتُ

ويجوز حذفُ مخصوصها إن عُلمَ: كأن تُسأل عن خالدٍ مثلاً، فتقول: •حبُّذا رجلاً، أي: حَبُّذَا رَجُلُ هُو، أي: خَالَدٌ. وَمَنْهُ قُولُ الشَّاعَرِ:

أَلا حَبُّنا، لَوْلا الحَياةُ. ورُبَّما ﴿ مَنَحْتُ الهَوى مَا لَيْسَ بِالمتَّقَارِبِ (٢)

وأما ‹حبُّ؛ ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو: ‹حبُّ زُهيرٌ رجلاً؛. وقد يُجرُّ بباءِ زائدة، نحو: حبُّ به عاملاً، ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ: اقتلوها عنكم بزاجها وحُبُّ بها مقولةً حينَ تُقْتَلُ(")

وتحت الثياب الخزى لو كان بادبا وإن كان لون الماء في العين صافيا تولى بأضعاف الذي جاه ظاميا وأثوابها يخفين منها المخازيا

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لكنزة أم شملة بن برد المنقري، قالت ذلك مية صاحبة ذي الرمة، وبعده: عملى وجه مى مسحة من ملاحة ألتم تبرأن النصاء يتخلف طعمه إذا مسا أتساه وارد مسن ضسرورة كذلك مى فى الشياب إذا بدت

تريد أن لا قيمة لجمال الظاهر إن لم يحمل الباطن، و(يخلف): يتغير، وهو من باب «دخل» من (خلف الغم والماء خلوفاً) إذا تغير طعمهما.

(٢) أي: حبذا حالى معك، أو المعنى: حبذا خلع العذار في هواك، لولا الحياء يمنعني ذلك، ويحول دوني ودونك، فالحياء مبتدأ، خبره محذوف تقديره (يمنعني)، وقيل: إن التقدير: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أنى أستحي أن أذكرهن، غير أن ما قبل هذا البيت يدل على ما ذكرناه، وهو قوله:

هویتك، حتى كاد یقتلنى الهوى وزرتك، حتى لامني كل صاحب وحستسى دأى مسنسى أعساديسك رقسة مليك. ولولا أنت ما لان جانبس

وقوله: ما ليس بالمتقارب، قد وضع فيه (ما) التي لغير العاقل موضع (من)، ويروى أيضاً: من ليس بالمتقارب، يريد أنه ربما أحب من لا يطمع في قربه.

(٣) اقتلوها: اسكروا سورتها وحدتها بمزجها بالماء. والضمير للخمر و(حين تقتل) أي: تمزج بالماء، من قتل الخمر: إذا خلطها بالماء لإضعاف تأثيرها.

وأصلهُ: «حَبُبَ» بضم الباء، بمعنى: صار محبوباً. ولذا يجوز أن يقالَ فيه: «حُبَّ، بضمَّ الحاءِ، بنفمً الحاءِ، وهو كثيرٌ في الاستعمال.

نغم وبنس وساء

نعم: فعلٌ لإنشاء المدح. وبِشْسَ وساءً: فعلان لإنشاء الذَّم.

(قال في «المختار»: "نعم: منقول من نَعِم فلان بفتح النون وكسر العين»؛ إذا أصاب النعمة، ويِشْن: "منقول من بَيْسَ، بفتح الباء وكسر الهمزة» إذا أصاب بؤساً فنُقلا إلى المدح والذم - فشابها الحروف، «فلم يتصرفا» اهـ.

وأما (ساء) فهو منقول من (ساء يسوء سواء) (بفتح السين في المصدر): إذا قبح. تقول: قساء عمله، وساءت سيرته، ثم نقل إلى الذم، فلم تنصرف كما تنصرف (بئس).

وفي (نِعْمَ وبِشْسَ)، أربعُ لغات: (نِعْمَ وبِشْس) بكسر فسكونٍ _ وهي أفصحهُنَّ، وهي لغةُ القرآن الكريم. ثمَّ: (نِعِمَ وبِشِسَ) _ بكسر أوَّلهما وثانيهما _، غير أنَّ الغالبَ في انِعِمَّ أن يجي، بعدهُ (ما)، كقوله تعالى: ﴿ نِهِمًا يَهُكُلُمُ بِيَّهِ ﴾ [النساء: ٥٨]. ثم انَعْمَ وبأسَ بفتحٍ فسكونٍ ا _ ثمَّ: الَعِمَ وبُشَسَ». _ بفتح فكسرٍ _ وهي الأصلُ فيهما.

ولا بُدَّ لهذه الأفعال من شيئين: فاعل ومخصوص بالمدح أو الذَّم نحو: ﴿نِعْمَ الرجلُ زُهَيرٌ . فالرجلُ هو الفاعلُ والمخصوصُ بالمدح هو زهيرٌ .

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعالِ نوعانِ:

الأوَّل: اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بأل الجِنسيَّةِ، التي تُفيد الاستغراق (أي: شُمولَ الجنس) حقيقةً، أو اسمٌ مضافٌ إلى ما اقترنَ بها، أو اسمٌ أضيفَ إلى مُقترنِ بها.

فالأولُ نحو: النِعْمَ التلميذُ زهيرٌ وابتسَ الشراب الخمرُ . والثاني نحو: ﴿وَلَيْمُ كَارُ ٱلْمُتَّذِينَ ﴾ [النحل: ٣٠]، و ﴿فِلِقَى مُتَوَى ٱلْمُتَكَيِّمِينَ ﴾ [النحل: ٢٩]. والثالثُ، نحو: يعمَ حكيمُ شُعراءِ الجاهليةِ زهيرٌ، ومنه قول الشاعر:

فَيْغُمَ ابِنُ أَخْتِ الْقُومِ، غَيِرَ مُكذِّبِ ﴿ زُهَيْرٌ، حُسامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمَائِلُ(١)

 ⁽١) البيت لأبي طالب (عم النبي 養養) من لاميته المشهورة، وهي تبلغ اثنين وثمانين بيتاً، و(الحمائل) جمع
حمالة، وهي علاقة السيف، و(حسام) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقد جعله العيني في شرح الشواهد
الكبرى نعتاً لزهير، وهذا سبق قلم منه (رحمه الله) لأن زهيراً معرفة، وحسام نكرة، والنكرة لا توصف بها
المعرفة.

والحق أن (أل)، التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، كما قدّمنا. فهي مفيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، والمخصوص مندرج تحت الجنس، فيشمله المدح أو الذم. فإذا قلت: «نعم الرجل زهير» فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة، ثم على سبيل المخصوص بالمدح، وهو زهير، فيكون المخصوص قد مدح مرَّتين: مرة: مع غيره، لدخوله في عموم الجنس، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومرة: على سبيل التخصيص، لأنه قد خص بالذكر، ولذلك يسمى المخصوص.

والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم، بجعلك المدح والذم للجنس، الذي هو المخصوص فرد منه. ثم يأتي المخصوص مبيناً المدار من الإجمال في مدح الجنس على سبيل الحقيقة.

ولك أن تجعل (أل) هذه للاستغراق لا على سبيل الحقيقة. بل على سبيل المجاز. مدعياً أن هذا المخصوص هو جميع الجنس لجمعه ما تفرَّق في غيره من الكمالات أو النقائص فإن قلت: «نعم الرجل زهير»، فقد جعلت زهيراً هو جميع الجنس مبالغة، لاستغراقه جميع كمالاته، ولم تقصد من ذلك إلا مدحه. ونظير ذلك أن تقول: «أنت الرجل»، أي اجتمعت فيك كل صفات الرجال.

وقد يقومُ الاسمُ الموصولُ، إذا أريدَ به الجنسُ لا العَهدُ مقام المُعرَّف بأل الجنسيَّةِ، فيكون فاعلاً لهذه الأفعال، كما تكون هي، نحو: "فِقْمَ الذي يفعلُ الخيرَ زهيرٌ» و"بِشسَ من يخون أمتهُ فُلانٌ».

(فإن الاسم الموصول، إذا لم يرد به العهد، بل أريد به العموم، أشبه المقترن بأل الجنسية فيصحُ أن تسند إليه هذه الأفعال، كما تسند إلى المقترن بأل الجنسية).

الثاني: أن يكون فاعلُها ضميراً مستتراً مُفَسِّراً بنكرةِ منصوبة على الشَّمييز، واجبةِ التأخير عن الفعل والتقديم على الممدوح أو المذموم، مطابقة لهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيئاً. ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو اللَّم مرفوعاً على الابتداء، والجملةُ قبلَه خبرُهُ، نحو: فيْعُمَ رجلاً زهيرًا.

والتمبيزُ هنا مُحَوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترنِ بِ(الْ)، لذا يجوز تحويلُه إلى فاعلٍ مُقترنِ بها، فتقول: «نِغْمَ الرجلُ زهيرٌ».

وقد تكون النكرةُ كلمة (ما) _ التي هي اسمٌ نكرة بمعنى اشيء) _ فتكون في موضع نصب على التمييز، على ما اختارُهُ المُحققون من النُّحاة. وهو أقربُ الأقوال فيها. سواءٌ أتُليتُ باسم،

أقعال للمدح وللثم

نحو: انِعمًا التَّقوى أ^(۱)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ اَلصَّدَقَتِ فَنِصِمَّا هِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٧١]^{٢٠}، أم تُلبت بجملةٍ فعليَّةٍ، كقوله تعالى: ﴿فِيمًا بَوَظُّرُ بِأَهِ ﴾ [النساء: ٥٨ أنَّ أم لم تُثُل بشيءٍ نحو: وأكرمته إكراماً أنَّ .

ومتى كان فاعلها ضميراً وجبٌ فيه ثلاثةُ أشياء:

الأول والثاني: إفرادُه واستنارُه، كما رأيت. فلا يجوز إبرازُه في تثنية ولا جمع، استغناء عنه بتثنية تمييزه أو جمعه، سواءً أتأخر المخصوص أم تقدَّم. فلا يقالُ: «يعما رجلين خالدٌ وسعدٌ»، ولا «خالدٌ وسعدٌ يعما رجلين».

الثالث: وجوبٌ أن يُفسِّرُهُ اسمٌ بَكرةٌ يُذكرُ بعده منصوباً على التمييز كما قدَّمنا.

وإذا كان الفاعلُ مُؤنثاً جازَ أن تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، سواءٌ أكان مُظهَراً، نحو: فيغمت المرأةُ فاطمةُ، وجاز أن لا تلحقه هذه التاءُ استغناه عنها بتأنيث التمييز المُفسّر، ذهاباً إلى أن هذه الأفعالُ لمّا أشبهت الحرف في الجمود لزِمت طريقة واحدةً في التعبير، فتقول: فنعمَ المرأةُ فاطمةُ، ومنه قول الشاعر:

تَـقـولُ عِـرسِـي، وهـي لـي عَـوْمَـرهُ: بِـشـس امـرَأَ، وإنَّـنـي بِـشـسَ الـمَـرَهُ^{ه)} وقول الآخر:

نِعُمَ الْمُفَتِمَاةُ فَتِمَاةٌ هِمِنْدُ، لَـوْ بَـذَلَتْ ﴿ رَدَّ السَّمَ حِيمِهِ نُـ ظُـفَا، أو بسإيسماءِ وكذا، إذا كان المخصوصُ مؤنثاً، يجوز تذكير الفعلِ وتأنيثُهُ، وإن كان الفاعلُ مُذكراً، فتقولُ: الِمِسْ أو بِنستِ الشَّرابُ الخَمرُ، وفيعمَ أو يُعمتِ النَّوابُ الجنّةُ، وعليه قول الشاعر:

نِعْمَتْ جِزاءُ المُتَّعِينَ الجنَّهُ دارُ الأمانِ والمُنتى والسوسنَّة

⁽١) أي: نعم شيئاً التقوي.

⁽٢) أي: نعم شيئاً هي، أي الصدقات، والمعنى: فنعم شيئاً إبداؤها.

 ⁽٣) أي: نعم ثيئاً يعظكم به، والمخصوص هنا محذوف، وجملة يعظكم به نعت له، والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به.

⁽٤) أي: نَعْمُ شيئًا هو، أي: الإكرام. والمخصوص هنا أيضاً محذوف، وهو ضمير الإكرام.

 ⁽٥) العرس: الزوجة. و(لي) هنا بمعنى معي، و(العومرة): الصياح والصخب والاختلاط والجلبة، يقال منه:
 عومر القوم: إذا صاحوا وصخبوا واختلطوا، وعومر فلان القوم: إذا جمعهم وحبسهم في مكان ما،
 و(المرة): المرأة، وهي مخففة عنها.

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوصُ بالمدح أو الذّم إلا معرفةً، كما رأيتَ في الأمثلة المتقدمة، أو نكرةً مُفيدةً، نحو: النِعمَ الرجلُ رجلٌ يُحاسب نفسهُ. ولا يقال: النّعمَ العاملُ رجل، لعدّم الفائدة.

وهذا المخصوصُ مرفوعٌ أبداً، إما على الابتداءِ، والجملةُ قبلُهُ خبرُهُ.

وإما على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوباً، لا يجوزُ ذكرُهُ، ويكونُ التقديرُ في قولك: "نِعمَ الرجلُ زهيرٌ». «نِعمَ الرجلُ هو زهيرً».

(والكلام حينتني يكون كأنه جواب لسائل سأل: «من هو؟» حين قلت: «نعم الرجل»، فقلت مجيباً: «زهير»، أي: هو زهير. ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ، لأنه أحد المواضع التي يجب فيها حذفه. كما ستعلم في الجزءالثاني من هذا الكتاب).

وقد يُحذفُ المخصوصُ، إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿فِيْمَ ٱلْمَبَدُّ إِنَّهُۥ أَوَّابُ﴾ [س: ٣]، أي: نعم العبد أيوبُ. وقد علم من ذكره قبلُ. وقولهِ سبحانه: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَرْشَتَهَا فَيْمَ ٱلْمَنْهِدُونَ ◘﴾ [الذاريات: ٤٨]، أي: فنعم الماهدون نحنُ. ومنه قول الشاعر:

نِعْمَ النَّفَتَى فَنَجَمَتْ بِهِ إِحْدَانَهُ يَسُومُ السَّبَ قَسِيمٍ حَسَوَاوِثُ الأِيَّامِ أي: نِعْمَ الفتى فتى فجعتْ حوادث الأيام به إخوانه يومَ البقيم. فجملةُ الفجعت، في موضع رفع صفةٍ لفتى المحذوف، وهو المخصوصُ المحذوف.

ومن حق المخصوص أن يُجانس الفاعلَ. فإن جاء ليس من جنسه، كان في الكلام مجازٌ بالحذف، كأن تقول: ونِعْمَ عَمَلاً زهيرٌ، فالكلام على تقدير مُضافٍ نابَ فيه عنه المضافُ إليه، إذ التقديرُ: ونِعْمَ عملاً عملُ زهيرٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَلَةَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱللَّذِينَ كُذَّبُوا بِتَايَنِينا﴾ [الاعراف: ١٧٧]. والتقديرُ: «ساءَ مثلاً مثلُ القوم».

ويجوز أن يُباشِرَ المخصوص، في هذا الباب، نَواسخُ المبتدأ والخبر، سواءٌ أتقدُّم المخصوص، نحو: كان زهيرٌ نِعمَ الشاعرُ، ونحو قوله:

إِنَّ ابِنِ عَسِبِدِ اللهِ نِسِعْدِ مَمَ أَنُو النَّدَى وابِنُ العشيرَهُ المَاخِرَ، نحو: فيغم الرجلُ ظننتُ سعيداً (١)، ومنه قول زهير:

يَحيناً، لنِعْمَ السَّيْدانِ وجُلْتُما على كُلُ حالٍ من سَحيل ومُبرَم(٢)

المخصوص بالمدح هو سعيد. نصب بظن على أنه مفعولها الأول؛ وجملة انعم الرجل؛ قبلها: في موضع نصب على أنها مفعولها الثاني.

⁽٧) التاء في وجدتماً: نائب فاعلُّ لوجد_وهي مفعولها الأول؛ والجملة قبلها: مفعولها الثاني، والأصل: نعم

وقول الآخر:

إذا أرسلوني عند تَعدير حاجة أمارِسُ فيها، كُنتُ يَعْمَ الْمُمارِسُ(١)

أحكام التمييز في هذا الباب

يجبُ في تمييز هذا الباب خمسةُ أمورٌ:

١ ـ أن يتأخر، فلا يُقالُ: (رجلاً نِعْمَ زهيرٌ). وقد يتأخرُ عنه نادراً، نحو: (نعم زهيرٌ
 رجلاً».

لا ـ أن يكون مُطابقاً للمخصوص إفراداً وتَثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً، نحو: ﴿نِعْمَ رَجُلاً وَعَيْرٌ ، ﴿ وَنَعْمَ رَجُلاً وَنَعْمَ وَالْعَمَ وَعَلَمُ اللهِ وَالْعَمَتُ وَالْعَمَةُ وَالْعَمَتُ فَتَاتَيْنِ وَالْعَمَةُ وَالْعَمَتُ فَتَاتِينِ وَالْعَمَتُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَا

يْسَعْسَمَ الْمُسرَأَيْسِنِ حَسَانْسُمُ وكَسَعْسِبُ كِسَالُهُ مِنَا غَيْسَنُّ، وسَيْسَفُ عَنْضَبُ

٣ ـ أن يكونٍ قابلاً لألْ، لأنه محوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترنٍ بها، كما تقدَّم، فإن قلت: فيغم رجلاً زهيرًا، فالأصلُ: فنعم الرجل زهيرًا، فإن لم لم يَقبلها: كَوشلٍ وأيَّ وغير وأفعلَ في التَّفضيل، فلا يُميَّرُ به هذا الباب.

(إذا أريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُميز به؛ فلا يُقال: «نعم أكرم منك خالده، ولا: «نعمَ أفضل رجل عليّ»، لأنه حينئذ لا يقبل (أل) إذا حوّل فاعلاً^(٢). أما إن لم يرد به معنى التفضيل، فجائز التعبير به نحو: «نِعْمَ أعلم زهير» أي: «نِعْم عالماً زهير» لأنه يصح أن تباشره (أل) في هذه الحالة، فنقول: «نِعْمَ الأعلم زهير»).

إنه لا يجوز حذفه، إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميراً يعودُ عليه، وقد يُحذَف نادراً:
 اإن قلت كذا قَبِها ونعُمتْ، أي: «نِعمتْ فِعلةٌ فعلتُك» ومنه حديثُ: «مَنْ تَوضاً يوم الجمعة فَبها ونِعمتْ». أي: «فبالشَّنةِ أخذَ، ونِعمت سُنَّةً سُنَّةً الرَضوءً(٣٠).

أما إن كان فاعله اسماً ظاهراً، فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز، نحو: «نعمَ الرجلُ عليَّ» لأنَّ التمييزَ إنما هو لرفع الإبهام، ولا إبهامَ مع الفاعل الظاهر.

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر، تأكيداً له، فإنَّ التمييز قد يُذكرُ للتأكيد، لا لرفع

السيدان أنتما، فلما دخلت الوجد، اتصل الضمير، و(السحيل): السهل، وأصله الخيط غير المفتول، و(المبرم): الصعب، وأصله: الخيط المفتول، فكنى عن سهولة الأمر، وبالمبرم عن صعوبته.

⁽١) أمارس فيها: أتأنى فيها وأعالجها وأزاولها.

⁽٢) راجع مبحث (أحوال اسم التفضيل) في مبحث اسم التفضيل في هذا الجزء.

 ⁽٣) في هذا الكلام حذف شيئين: التمييز، وهو (سنة)، والمخصوص، وهو (سنة الوضوم).

الإبهام(١)، كقول الشاعر: ﴿يَعْمُ الفَتَاةُ فَتَاةً هند. . . (البيت السابق).

وقد يُجرُّ التمييزُ، في هذا الباب، بِمنْ، كقول الشاعر:

تَـخَـبَّرَهُ، فـلـم يَـخـدِل سِـواهُ فـنـغـمَ الْـمَـرةُ مـن رجـلٍ تِـهامِـي ومِثله تعيرُ «حَبَدًا وحَبَّ»، كقول الشاعر:

يا حبَّذا جَبِلُ الرِّيانِ من جَبّلِ وحبَّذا ساكِنُ الرِّيان، مَنْ كانا

الملحق بنعم وبئس

قد يجري مَجرى (نِعْمَ وبشَسَ) ـ في إنشاء المدح أو الذمّ ـ كل فعلٍ ثُلاثي مجرَّد، على وزن (فَعُلَ) ـ المضموم العين ـ على شرط أن يكون صالحاً لأنْ يُبنى منه فعلُ التعجب، نحو: «كرُمَ الفتى زهيرٌ!» وولؤمَ الخائنُ فلانٌ!».

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فَعُلَ)، حوَّلته إليه، لأنَّ هذا الوزن يَدُلُّ على الخِصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذَّم، فتقولُ في المدح من (كتبَ وفهِمَ): «كَتُبَ الرجلُ خالدًا وفَهُم التلميذُ زهيرًا»، وتقول في الذم من «جَهِلَ وكَذَب»: «جَهُل الفتى فلانًا وكذُبَ الرجلُ فلانًا».

فإن كان الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، مثلُ: «قضى ورمى وغزا ورضِيَ وصَدِي؟٢١)، قَلَبْتَ آخرَهُ واواً عندَ نقله إلى باب (فَعُلَ)، لتُناسبَ الضمةَ قبلها، فنقول: «قضُوَ ورَمُوَ وغُرُّرَ ورَضُوَ وصدُرَ»:

وإن كان معتلَّ العين، مثل: «جادَ وسادَ»، بقيَ على حاله، وقُدَّرَ النَّقل إلى باب (فَعُلَ)، لأنك لو قلتَ: «جُودُ وسَوُد»، لعادت الواوُ ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

ومن هذا الباب (ساء) ـ المتقدمُ ذكرُه مع (يَعْمَ وبِس) ـ فإنه لما أُريدَ به معنى (بئس)، حُوّل إلى باب (فَمُل) فصار «سَوَّاء، ثم قُلِبَتِ الواوُ أَلفاً لأنها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها، فَرجعَ إلى «ساء». وإنما يُذكرُ مع «يَعْمَ وبِسُ»، لأنهُ يجري مَجراهما في كل أمر، يُخالفُهما في حُكم.

وأعلم أنه يجوزُ فيما يجري مَجرى النِعْمَ وبِسْنَ"، سواءٌ أكان مضموم العين أصالةً أو تحويلاً، أن تَسكُنَ عينُهُ، مثل: اطَرْفَ وفُهُمَا وأن تُنقَلَ حركتُها إلى فائِه، نحو: اطُرْفَ وفُهُمَ»، وعليه قولُ الشاعر:

لا يَحْنَعُ النَّاسُ مني ما أردْتُ، ولا أُعطيهم ما أرادوا! حُسْنَ ذا أدِّبا!

 ⁽۱) كقوله تعالى: ﴿إِنْ صنة الشهور صند الله اثنا حشر شهراً﴾ [التوبة: ٣٦] فشهراً لم يذكر للبيان ورفع الإبهام، لأن ذكر الشهور قبل العدد مزيل لإبهامه، وإنما أريد بذكر التميز التأكيد.

⁽۲) صدي يصدى صدى: هو كعطش عطشاً، وزناً ومعنى.

أي: حسن هذا أدباً، فذا: اسم إشارة فاعل. وأدباً تمييز. والواو في قوله: «ولا أعطيهم» واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، فأعطيهم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي. وكان حقه أن يظهر الفتحة على الياء لخفتها لكنه أضمرها ضرورة. يقول: «ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة». يقول ذلك منكراً على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم. فحسن: للمدح والتعجب. وأراد بها هنا التعجب الإنكاري.

وقيل في معناه: يريد أنه يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه، ولا يستطيعون أن يمنعوه مما يريد منهم لعزته وسطوته. وجعل هذا أدباً حسناً. والصواب ما قدمناه، لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك وهو قوله:

قد يَعْلَمُ الناسُ أني من خيارِهم في اللَّينِ ديناً، وفي أحسابهمُ حَسَّبا

(واعلم أن الأدب الذي كانت تعرفه العرب: هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم؛ كترك السفه، وبذل المجهود، وحسن اللقاء. واصطلح الناس بعد الإسلام بمدة طويلة على أن يسموا العالم بالنحو والشعر وعلوم العرب فأديباً، وأن يسموا هذه العلوم «الأدب». وذلك كلام مولًدٌ لم تعرفه العرب بهذا المعنى، لأن هذه العلوم قد حدثت في الإسلام).

ويُفيدُ ما يجري مجرى النِعْمَ ويِسَى * معَ المدحِ أو الذَّم _ التَّعَجُّب، ومعنى التعجب فيه قويِّ ظاهرٌ، كما رأيتَ. حتى إن بعضَ العَلماءِ ألحقهُ بباب التعجب. والحقُّ أنه مُلحقٌ بالبابين، لتضمُّنهِ المعنيين، لذلك تجري عليه أحكامُ هذا الباب وأحكام ذلك من بعض الوجوه كما ستعلم.

حكم الملحق بنعم وبئس

يجري ما يُلحقُ بنعم وبشنَ مَجراهما، من حيثُ الجُمودِ وإنشاء المَدْحِ والذَّم، (إِلاَّ أَنهُ يَتضمَّنُ أيضاً معنى التعجب، كما تقدّم)، وكذلك من حيثُ الفاعل والمخصوص.

فيكونُ فاعلهُ، كفاعلهما، إمّا: اسماً ظهراً مُعرفاً بأنْ نحوُ: «عَقُلَ الفتى زهيرٌ!»، أو مُضافاً إلى مُقترنِ بها، نحو: قَرُوْ غلامُ الرجل خالدٌ!». وإما: ضميراً مستتراً بنكرةٍ بعدّهُ منصوبة على التمييز، نحو: «هَدُوْ رجلاً عليًّ!».

غير أنَّ فاعله الظاهرَ يُخالفُ فاعلهما الظاهر في أمرين:

الأول: جوازُ خُلُوٍّ من (ألَّ) نحو: ﴿خَطُبَ عَلَيٌّ!﴾ ولا يجوز ذلك في فاعلِ: ﴿نِعُمَ وبِسْلَ ۗ.

الثاني: أنه لما أفادَ فعلهُ ـ مع المدح أو الذَّمّ ـ التعجُّبَ جاز أن يُجرَّ بكسرةِ باوِ زائدةِ تشبيهاً له •بأفيلُ به؛ في التعجُّب، نحو: «شَجُع بخالدٍ!». ولا يجوز ذلك في فاعلهما.

أما فاعله المُضمَرُ العائدُ على التمييز بعده فيوافقُ فاعلهما المُضمر في أنَّ الفعل معه يجوز

أن يكون بلفظ واحد للجميع، نحو: «المجتهدة حَسُن فتاةً، والمجتهدانِ حَسُن فَتَيَنِ، والمجتهدون حَسُن فِتياناً، والمجتهداتُ حسُن فَتياتٍ». كما تقول: «المجتهدةُ نعمَ فتاةً، والمجتهدانِ نعم فَتَيَنِ».. الخ.

ويُخالفُهُ في جواز أن يكون على وِقْقِ ما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: المجتهد خَسُن على وقق ما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: المجتهدات حَسُن فتاة، والمجتهدون حَسنوا فيهاناً، والمجتهدات حَسنَ قتاتٍ. ولا يجوز في «نعم وبئس» إلا أن يكونا بلفظ واحد، وذلك بأن يكون فاعلهما المُضمر مفرداً عائداً على التمييز بعده إلا ما كان من جواز تأنيثه، إذا عاد على مؤنث، كما تقدَّم.

٩ ــ نون التوكيد مع الفعل

نونا التوكيد، إحداهما: ثقيلةٌ مفتوحة، والأخرى: خفيفةٌ ساكنة. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ لِيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَا يُنَ الشَّيْخِينَ﴾ [يوسف: ٣٦].

(ويجرز أن تكتب النون المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة، (وهو مذهب الكوفيين، فإن وقفتُ عليها وقفت بالألف، ويجوز أن تُكتب بالنون، كما هو شائع، وهو مذهب المصريين).

ولا يُؤكدُ بهما إلا قعلُ الأمر، والمضارع.

فَامَّا فَعَلُ الْأَمَرِ: فَيَجُوزَ تُوكِيدُهُ مُطَلِّقاً، مثل: ﴿اجْتُهَدُّنَّ، وَتَعَلَّمَنَّ؞

وأما الماضي: فلا يجوز توكيدُهُ مطلقاً. وقال بعضُهم: إن كان ماضياً لفظاً، مُستقبلاً معنّى، فقد يُؤكّدُ بهما على قلّةٍ.

ومن الحديث: •فإما أدركنُ أحدٌ منكم الدُّجالَه، فإنه على معنى: •فإما يُدرِكنَّه. ومنه قول الشاعر:

دَامَنَ سَعْدُكِ، لو رَحِمْتِ مُتيّماً لولاكِ لم يَمكُ للصّبابَةِ جانحا لأنه على معنى اليدُومَنَ انهو في معنى الأمر. والأمر مستقبل.

وأما المضارعُ: فلا يجوز توكيدُه، إلا أن يَقعَ بعد قَسَمٍ، أو أَداةٍ من أدوات الطُّلبِ أو النفي أو الجزاه، أو بعد (ما) الزائدة.

وتأكيدهُ في هذه الأحوال جائز، إلا بعد القسم، فيجبُ تارة، ويمتنع تارة أخرى، كما ستعلم.

تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوبآ

يُؤكدُ المضارعُ بالنون وجوباً، إذا كان مُثبَتاً مستقبلاً، واقعاً في جواب القسَم غيرَ مفصولٍ من لام الجواب بفاصل'''، كقوله تعالى: ﴿وَيَالَقِهِ لَأَسِجِيدَنَّ أَسَنَكُمُ ﴾ [الانبياء: ٥٧].

وتوكيدُه بالنون، ولزومُ اللام في الجواب ـ في مثل هذه الحال ـ واجبٌ لا مَعدِل عنهُ.

وما ورد من ذلك غير مُؤكدٍ، فهو على تقدير حرف النفي. ومنه قوله تعالى: ﴿ تَالَقَ تَفْتُؤُا تَذُكُرُ يُوسُكَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: ﴿ لا تفتاً ». وعلى هذا فمن قال: ﴿ والله أفعلُ * ، أَبُمَ إِنْ فَعَلُ *) ، لأنَّ المعنى: ﴿ والله لا أفعل ﴾ فإن أراد الإثبات وجبَ أن يقول: ﴿ والله لأفعلَنْ ». وحينئذِ يأتُمُ إن لم يفعل.

التوكيد بها جوازآ

يُؤكَّدُ المضارعُ بالنون جوازاً في أربع حالات:

١ ـ أن يَقعَ بعد أداةٍ من أدوات الطّلب، وهي: (لامُ الأمرِ، ولالا، الناهية، وأدوات الاستفهام والتَّمني والتَرجي والمَرْضِ والتَحضيض، وهذه أمثلتُها: التجتهدَنَّ. لا تكسلَنَّ. هل تفعلنَّ الخيرَ؟ ليتكَ تجدنَّ. لعلَّكَ تَفوزَنَّ. ألا تَزوزَنَّ المدارس الوطنية، هَلاَّ يَرْعَوِيَنَّ الغاوي عن غيه.

٢ ـ أن يقمّ شرطاً بعد أداة شرطٍ مصحوبة بِ(ما) الزائدة.

فإن كانت الأداة ﴿إِنَّ فَتَأْكِيدُه حِينَتْلِ قريب من الواجب، حتى قال بعضهم بوجوبه (٢٠).

ولم يُرد في القرآن الكريم غير مؤكد، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيَطَانِ نَنْغٌ فَأَسْتَعِذَ إِلَّوْكُ [الأعراف: ٢٠٠] أن وقوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنٌ مِنَ ٱلْبَشَرِ لَمَدًا﴾ [مريم: ٢٦]. ونَذَرَ استغمالهُ غير مُؤكدٍ، كقول الشاعر:

يا صاح، إمَّا تَجِلْني غيرَ ذي جِلَةٍ فما التَّخلِّي عن الإخوانِ من شِيمي(٥)

 ⁽١) فإن كان المضارع الواقع في جواب القسم منفياً، أو للحال، ومفصولاً من لام جواب القسم، امتنع تأكيده،
 كما متعلم.

 ⁽٢) هذا على قُول من يقول: إن الأيمان مبنية على أسلوب الكلام، أما من يقول: إن مبناها على العرف، فلا
 يرى ذلك، إن كان العرف في مثل هذا اليمين أنها للقسم على الإثبات لا على النفي.

⁽٣) ذكر ذلك ابن هشام في المغني.

 ⁽³⁾ أي: يعترينك وسوسة يحملك على غير ما أنت مأمور به من كريم الخصال، وأصل معنى النزغ: النحس والطعن والغرز.

⁽٥) الجدة: الغني، و(الشيم): الأخلاق والطباع، والمفرد شيمة.

وإن كانت الأداةُ غير (إن، فتأكيدُه قليل، نحو: (حيثما تكونَنَّ آتِكَ، متى تُسافِرَنَّ أُسافرُه.

وأقلُ منهُ أن يقع جواب شرطٍ، أو بعد أداةٍ غيرِ مصحوبة بِـ(ما) الزائدة. . فالأول كقول شاه :

ومُهُمَا تَشَأُ مِنهُ فَزَارةً تُعْطِيكُمْ ﴿ وَمُهُمَا تَشَأُ مِنهُ فَزَارةً تَمْنَعَا ﴿) وَالْأَخِر: ﴿ وَالْآخِرُ كَتُولُ الْآخِر:

مَنْ نَفْقَفَنْ منهم (" فَلَيسَ بآيسٍ أَبَداً. وقَشْلُ بَنِي قُسَيبَةَ شَافي ٣ مَنْ نَفْقَفَ لُهُ بَنِي قُسَيبَةً شَافي ٣ مِنْ الله يكون جواباً للقسم - كقوله تعالى: ﴿ وَاَتَّقُوا فِتَنَةً لَا تُصِيبَنَ اللَّذِي ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَتُهُ ﴾ [الانفال: ٢٥].

وأقل منه أن يكون منفيًا بِ(لم) كقول الشاعر، يَصفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصبُ وحفَّهُ النبات: يَحسَبُهُ الجاهلُ ـ ما لَمْ يَعْلَماً " _ شيخاً على كُرسِيِّهِ مُعَمَّما وإنما سَوَّغَ توكيدُ المنفيُّ بِ(لم) مع أنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكَّدُ بالنون ـ كونه

٤ ـ أن يقع بعد (ما) الزائدة، غير مسبوقة بأداة شرط. ومنه: قولهم: (بعين ما أرْيَنُك (١٠)، وقولهم: بِجَهدِ ما تُبُلُغنَ (١٠).
 وقولهم: بِجَهدِ ما تَبُلُغنَ (١٠)! وقولهم: (بألم ما تُخْتَنَا ٤٥).

منفيًّا، وأنه مضارع في اللفظ.

 ⁽١) فزارة: اسم قبيلة: وقوله (تمنعاً) أصله (تمنعن)، بنون التوكيد، قلبها ألفاً للوقف، وذلك سائغ جائز، وهو جواب الشرط.

 ⁽٢) أي: من نظفر به منهم، ورواية سيبويه في كتابه: (من يثقفن) بالياء والبناء للمجهول، يقال: (ثقفته ـ من
 باب علم يعلم ـ أي ظفرت به أظفر».

٣) أصله: ﴿يعلمن بنون ساكنة هي نون التوكيد الخفيفة.

هو مثل يضرب في الحث على العمل وترك البطه فيه: قال في لسان العرب: «معناه: عجل حتى أكون كأني أراك» وفي مجمع الأمثال: أي: «أصعل كأني أنظر إليك» و«ما»: صلة (أي: زائدة)؛ ولأجلها» دخلت النون في الفعل، وفي جمهرة الأمثال: «معناه: أصجل، وهو من الكلام الذي عرف معناه سماعاً» من غير أن يدل عليه لفظه، وهذا يدل على أن لغة العرب لم ترد علينا بكاملها، وأن فيها أشياء عرفها العلماء»، وفي أساس البلاغة: «وتقول لمن بعثته واستعجلته»: «بعين ما أرينك»، أي: «لا تلو على شيء فكأني أنظر إليك»، وقال ابن يعيش في شرح المفصل، أي: «اتحقق ذلك ولا أشك فيه»، وفي شرح التوضيح وحاشية الصبان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن عقيل: «تقوله ذلك لمن يخفي أمرأ أنت به بصيره أي: «إني أراك بعين بصيرة» وليس ما قاله ابن يعيش وهؤلاء بشيء، والقول ما تقدم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وأساس البلاغة.

 ⁽٥) هو مثل يضرب للشيء لا ينال إلا بجهد ومشقة، أي: اجتهد في هذا الأمر واتعب فيه، فإنه لا يبلغ إلا
بمشقة وجهد ونصب، والمعنى: لا بد لك من التعب والمشقة حتى تبلغه.

⁽٦) أي: لا يكون الختان إلا بألم، وهو مثل يضرب للصبر على ما لا ينال إلا بألم ومشقة، ومعناه: لا يدوك

وقول الشاعر:

إذا مساتَ مسندهُ م مَسيَّتُ سُرِقَ ابسنُه ومن عِنضَةِ ما يَسْبُشَنَّ شَكبرُها (١)

امتناع توكيد المضارع بالنون

يمتنع تأكيدُ المضارع بالنون في أربع حالات:

١ ـ أن يكون غير مسبوقي بما يُجيزُ توكيدَه: كالقسم وأدوات الطلب والنفي والجزاء (٢) و(ما)
 الزائدةِ.

٢ ـ أن يكون منفياً واقعاً جواباً لقسم، نحو: «والله لا أنقض عهد أمتي». ولا فرق بين أن يكون حرف النفي ملفوظاً ـ كهذه الأمثلة ـ وأن يكون مُقدَّراً، كقوله تعالى: ﴿تَاللّهِ تَفْتَوُا تَذْكُرُ مُؤسّفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: «لا تفتاً».

المطلوب إلا بالصبر على المكروه، ورواية: «تختنه» هي بكسر النون الأولى، فيكون المثل ـ في أصله ـ خطابًا لامرأة. والهاء للسكت، ورواية: «تختن» هي بفتحها، فيكون أصله خطابًا لرجل.

⁽۱) هو مثل يضرب لمشابهة الرجل أباه. وقوله: اسرق ابنه ، هو بالبناء للمجهول، أي: سرق ابنه منه ، يريد أن الابن يشبه أباه ، قمن رأى هذا ظنه هذا: فكأن الابن مسروق منه ، وضبطه بعضهم بالبناء للمعلوم ، فيكون المعنى: إذا مات منهم ميت سرق منه ابنه صفات أبيه وأخلاته وشمائله ، والمعنى: أن الولد ينشأ على ما نشأ على المنه عليه أبوه ، وقد ضرب لذلك مثلاً ما ينبت في أصل الشجرة ، فهو متصف بصفاتها ، وذلك قوله في المصراع الآخر: ومن عضة ما ينبت شكيرها و(العضة): واحدة العضاة وهي نوع من الشجر له شوك ، أو هي ما طال من شجر الشوك واشتد شوكه والواحدة اعضة و وعضه و بالتاء والهاء و والهاء هي الأصل، والتاء مبدلة منها (والشكير): ما ينبت في أصل الشجرة . وشكير الزرع: ما ينبت ت صفاراً في أصول الكبار ، وهو أيضاً : ما ينبت من أصل الشجرة حولها ، وفسره بعضهم بالشوك ، وبعضهم بلحاء الشجر ـ أي قشره . وللشكير معان أخر حقيقة مجازية ، وكلها يرجع إلى معنى ما يتفرع عن أصله ، ومعنى قوله : وومن عضة ما ينبت شكيرها ؟ . أن صغار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها ، وقد ضرب ذلك مثلاً للفرع يشبه أصله ، لأنه منه ، فهو يرث أن صغار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها ، وقد ضرب ذلك مثلاً للفرع يشبه أصله ، لأنه منه ، فهو يرث العصية ، وقول الشاعر :

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

⁽٣) المراد بأدوات الجزاء: أدوات الشرط.

 ⁽٣) يزخرف: يزين، أراد أنه يبغض كل إنسان يزخرف أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل، أو المراد أنه يبغض كل امرىء يدعي بما ليس فيه، فإذا امتحن أعجزه أن يثبت القول بالفعل.

لئِنْ تَكُ قد ضاقتَ عليكم بُيوتُكمْ ليدعلم رَبِّي أَنَّ بيستي واسعُ ٤ ـ أن يكون مفصولاً من لام جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَيْ ثُنُمُ أَدُ قُلْتُمْ لَإِلَّ الْهُ مُنْكُونًا ﴿ وَلَهُ : ﴿ وَقُولُهُ: ﴿ وَلَكُنُولَ الْمُلِكَ رَبُّكَ فَتَرَعَ لَا ﴾ [الفحى: ٥].

أحكام النون والفعل المؤكد بها

١ ـ لا تقعُ نون التوكيدِ الخفيفةُ بعد ضمير التثنية، فلا يقالُ: «والله لتذهبانلَ» ولا بعد نونِ النسوة فلا يقال: «لا تَذهبنَ» أما بعد واو الجماعة وياءِ المخاطبة فتقعُ، نحو: «هل تذهبونَنُ؟ هل تذهبينَنْ؟» ونحو: «لا تَذهبنُ» (١٠).

لا وقعت النون المشدَّدة بعد ضمير التَّنية، ثبتت الألف، وكُسرت النونُ تشبيهاً لها بنون التثنية في الأسماء نحو: «اكتبانً»، لِيكتُبانَّ». فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً، حُذفت نون الرفع أيضاً، كيلاً تتوالى ثلاثُ نونات، نحو: «هل تكتُبانًّ» والأصل: «تكتباننَّ».

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين _ هي والنون الأولى من النون المشددة _ لسهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

٣ ـ وإذا وقعت نونُ التوكيد بعد واوِ الجماعة ـ المضموم ما قبلها. أو ياء المخاطبة ـ المكسورِ ما قبلها ـ حُذفت واوُ الجماعة وياءُ المخاطبة، حَذَر التقاء الساكنين، وبقيت حركةُ ما قبلهما على حالها، نحو: ﴿ أَكْتُبِنَّ، أَكْتُبِنَّ، لِيكتُبُنَّ، ـ أَدْعُنَّ. ادْعِنَّ. لِيَدْعُنَّ ـ إِرْمُنَّ إِرْمِنَّ لِيَرْمُنَّ اللهُ والأصلُ: ﴿ النَّمُونَّ . إِرْمُونَّ .

فإن كان الفعلُ مضارعاً مرفوعاً تُحذف نونُ الرفع أولاً، ثم تُحذَفُ الواوُ والياءُ لاجتماع ساكنين بعد حذف النون، نحو: قهل تَذهبُنَّ، هل تَذهبنَّ، والأصل: قتذهبونَنَّ تذهبينَنَّ.

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات، فاجتمع بعد حذفها ساكنان: واو الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكنين).

إن كان ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة _ المتصلين بالنون _ مفتوحاً، ثبتت الواؤ والياء، نحو: «هل تَخْشُونُ؟ اخشُونُ؟ هل ترْضَيِنَ؟ ارْضَيِنَ عَبر أن واو الجماعة تُضمُّ، وياء المخاطبة تكسر، ويبقى ما قبلهما على حاله من الفتح، كما رأيت.

(وحق الواو والياء أن تكونا ساكنتين: وإنما حرّكت الواو بالضمة والياء بالكسرة تخلصاً من

⁽١) والأصل: ﴿لا تَلْعَبُونُ وانْعَبُونُ اللَّهِ بنونَ مَخْفَقَ في آخرهما ـ حَلْفَتُ وَاوَ الصَّمَير دفعاً لاجتماع الساكنين ـ

 ⁽٢) والأصل: الا تذهبين واذهبين حذفت ياء المخاطبة كيلا يجتمع ساكنان والنون هذه هي نون التوكيد الخفيفة.

اجتماع ساكنين ـ وهما الواو أو الياء والنون الأولى من النون المشددة.

وأعلم أن النون المشددة حرفان أولهما ساكن. فإن الحرف المشدد حرفان في اللفظ، وإن كان حرفاً واحداً في الخط).

و اذا لَجقت نون التوكيد آخر الفعل المسندِ إلى ضميرِ مستترِ أو اسم ظاهر، فتح آخرُهُ،
 نحو: «هل تكتبَنَ ٩ لِيَكْتُبَنَّ زهيرٌ. اكتبَنَ ٩ فإن كان مُعتلُ الآخر بالألف قَلبتُها ياء، نحو: «هل تَستَينٌ ٩ اسعيرٌ ٩.

آدا أكدت بالنون الأمر المبني على حذف آخره، والمضارع المجزوم بحذف آخره، والمضارع المجزوم بحذف آخره، رددت إليه آخره _ إن كان واواً أو ياء _ مبنياً على الفتح، فتقول في «ادعُ ولا تدعُ وامش ولا تسمس»: «اذعون لا تَدْعون _ امشينً. لا تمشينً». فإن كان المحذوف ألفاً قلبتها ياء، فتقول في «اخش ولبخش»: «إخشينً، ليخشينً».

٧ ـ إذا ولي نون النّسوة نون التوكيد المُشدَّدة، وجب الفصل بينهما بألف، كراهية اجتماع النونات، نحو: «يكتبْنانُ واكتبُنانُ». وحينتذِ تُكسرُ نون التوكيد وجوباً، كما رأيت، تشبيهاً لها بالنون بعد ألف المثنى.

أما النون المخفّفة فلا تَلحقُ نون النّسوة، كما تقدم.

٨ ـ النون المخفّفةُ ساكنةٌ كما علمت، فإن وَلِيها ساكنٌ حُذفت فراراً من اجتماع الساكنين،
 نحو: قائرمَ الكريم، والأصلُ: قاكرمَن، ومنه قول الشاعر:

ولا تُنهيئَنُ النفقيرَ، عَلَمكَ أَنْ تَرْكَعَ يبوماً، والسَّاهرُ قَعْ زُفَعَه والأصل: «لا تَهِيَنْ».

ويجوز قلبُها أَلفاً عند الوقف، فتقول في الكُتُبَنَّ - إذا وقفت عليه -: الكُبُبَّاء. ومنه قول الشاع :

أقصِرْ، فَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ، جُرْتَ الْمَدَى وبَلَغْتَ حِيثُ النَّجُمُ تَحْتَكَ، فارْبَعا(١٠) وقول الآخر:

وإيّاك والْمَيْسَاتِ، لا تَعَشْرَبَنَّها ولا تَعْبُدِ الشيطانَ: والله فاعبُدا

 ⁽١) أربع: قف، يقال: «ربع الرجل» أي؛ توقف وانتظر وتحبس، و«أربع على نفسك» أي: توقف، والألف في «أربعا» هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف.

الباب الثاني

الاسم وأقسامه

وهو يشتمل على ثلاثة عشرَ فصلاً:

١ ــ الموصوف والصفة

الاسمُ على ضربين: موصوفٍ وصفة.

فالاسمُ الموصوفُ: ما دلَّ على ذات الشيء وحقيقتهِ. وهو موضوعٌ لتُحملُ عليه الصفةُ: كرجل ويحرٍ وعلم وجهلٍ.

ومنه: المصدر واسما الزمانِ والمكان واسمُ الآلة.

وهو قسمان: اسمُ عينٍ، واسمُ معنَّى.

فاسم العين: ما دلُّ على معنى يقومُ بذاتهِ: كفرس وحجرٍ.

واسمُ المعنى: ما دلُّ على معنى لا يقومُ بذاته، بل يقوم بغيره.

ومعناه، إما وُجوديًّا: كالعلم والشجاعة والجُودِ، وإما عَلَميٌّ: كالجهلِ والجُبنِ والبُّخل.

والاسمُ الصفةُ: ما دلَّ على صفة شيءٍ من الأعيان أو المعاني، وهو موضوعٌ ليُحمَلَ على ما يوصفُ به .

وهو سبعةُ أنواع: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المُشبّهة، واسمُ التفضيل، والمصدرُ الموصوفُ به (۱)، والاسمُ الجامدُ المتضمنُ معنى الصفةِ المشتقّةِ (۱)، والاسمُ المنوب (۲).

⁽١) مثل: قهذا رجل عدل، وهذه قضية عدل،

⁽٢) مثل: القيت رجلاً أسداً اي: جريئاً (رعاشرت عالماً مسكاً خلقه أي: طبهاً خلقه.

⁽٣) مثل: «هذا رجل إنساني» أي: منسوب إلى الإنسانية.

٢ ـ المذكر والمؤنث

الاسم: إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ.

فالمذكرُ: مَا يُصِعُّ أَن تُشيرَ إليه بقولك (هذا): كرجلِ وحصانِ وقمرِ وكتابٍ.

وهو قسمان: حقيقيٌّ: وهو ما يَدُلُّ على ذكر من الناس أو الحيوان: كرجل وصبيّ وأسد وجمل، ومجازيٌّ: وهو ما يُعامَلُ مُعاملةً الذّكر من الناس أو الحيوانِ وليس منها: كبدرٍ وليلٍ وباب.

والمؤنثُ: ما يصحُّ أن تشير إليه بقولك: ﴿هَذَهُ؛ كَامُرَأَةٍ وَنَاقَةٍ وَشَمْسِ وَدَارٍ.

وهو أربعةُ أقسام: لفظيُّ ومعنويٌّ، وحقيقيٌّ ومجازيٌّ.

فالمؤنثُ اللفظيُّ: ما لحقتهُ علامةُ التأنيثِ، سواءٌ أدل على مؤنث: كفاطمة وخديجةً. أم على مذكرِ: كطلحة وحمزة وزكريّاه وبُهُمةً^(١).

والمؤنُّ الحقيقيُّ: ما دلُّ على أنثى من الناس أو الحيوان كـ امرأة وغلامة وناقة وأتان(٢).

والمؤنث المجازي: ما يعامل معاملة الأنثى من الناسِ أو الحيوان، وليس منها، كشمسٍ ودارٍ وعين ورجل.

ومن الأسماء ما يُذكِّرُ ويُؤنَّثُ: كالنَّلوِ والسكين والسبيلِ والطريق والسوقِ واللسانِ والذِّراعِ والسلاح والصَّاع والعُنُقِ والخمرِ، وغيرها.

ومنها: ما يكون للمذكر والمؤنثِ، وفيه علامة التأنيث: كالسُّخلةِ والحيَّةِ والشاةِ والرَّبعةِ(٣).

علامات التأنيث

للتأنيثِ ثلاثُ علاماتٍ: التاءُ العربوطةُ، وألفُ التأنيث المقصورةُ، وألفُه الممدودةُ: كفاطمة وسلمي وحسناه.

فالناءُ المربوطةُ تَلحقُ الصفاتِ تَفْرِقَةً بين المذكرِ منها، والمؤنث: كبائع وبائعةٍ، وعالمٍ وعالمةٍ، ومحمودٍ ومحمودةٍ، ولَحاقُها غير الصّفات سَماعيٌّ: كتَمْرةٍ وغُلامةٍ وحمارةٍ.

والأوصافُ الخاصةُ بالنساءِ لا تلحقها التاءُ إلا سماعاً، فلا يُقال: •حائضةٌ وطالقةٌ وثيّبةٌ

⁽١) طلحة وحمزة وزكرياه: أعلام رجال، (والبهمة) بضم الباء وسكون الهاه: الشجاع.

⁽٢) الأتان: أنثى الحمير.

 ⁽٣) السخلة: ولد الغنم والمعز ذكراً كان أو أنشى، و«الربعة»: المتوسط القامة، أي ما كان بين الطويل والقصير للذكر والأنثى، ويقال: رجل مربوع أيضاً.

لمثكر ولمؤنث

ومُطفِلةٌ ومُنتمةٌ»، بل: احائضٌ وطالقٌ وثيبٌ ومُطفلٌ ومُثنمٌ». وسُمع امُرْضِعةٌ»، قال تعالى: ﴿يُمَّ تَـُوْنَهُا تَلْعَلُ حَكُلُ مُرْضِكُمُ مُثَلًا أَيْعَكَتْ﴾[العج: ٢].

والأصلُ في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييزُ المؤنثِ من المذكر. وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفات: ككريم وكريمة وفاضل وفاضلة. وهو في الأسماء قليلٌ: كامرىء وامرأةٍ، وإنسانٍ، وإنسانةٍ، وغُلام وغلامةٍ، وفتّى وفتاةٍ ورّجُل ورّجُلةٍ.

وتكثُرُ زيادةُ التاءِ لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: كثَمَر وتَمرةِ وتمرٍ وتَمرةِ، ونخلٍ ونخلةِ، وشجر وشجرةِ.

وتقل في المصنوعات كجرًّ وجرَّةٍ. ولَبِنِ ^(١) ولبنةٍ وسفينِ وسفينة.

وقد يُؤتى بها للمبالغة. كعلاَّمة وفهّامة ورحّالة.

وقد تكون بدلاً من ياءِ (مفاعيلَ): كجحاجحةِ (٢٥ ويكثر ذلك في المُعرَّب: كزنادقةِ (٢٦)، أو بدُلاً من ياءِ النسبة: كذماشقة ومشارقة ومغاربة، أو للتعويض من فاءِ الكلمة المحذوفة: كبِدَة (وأصلُها وَعُدَّ)، أو من لامها المحذوفة: كلِقامةٍ (وأصلُها إقوامٌ)، أو من لامها المحذوفة: كلُغةٍ (اصلُها لُغوَّ).

ما يستوي فيه المؤنث والمذكر

ما كان من الصفات على وزن (يفعل): كمغشَم (1) ويفْول (1) أو (يفعالي): كبغطار (1) ويفول (فيفعالي : كبغطار (١) ويفول أو (يفعل) : كبعطير ويشكير، أو (فعولي) بمعنى فاعل: كصبور وغبور، أو (فعيل) بمعنى مفعول كذبيح وطِحْن، أو افعَل وزن (فِعْل) بمعنى مفعول كذبيح وطِحْن، أو افعَل ، بمعنى مفعول: كَجزر وسَلب، أو مصدراً مُراداً به الوصف: كعَدْل وحَقَّ ليستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقهُ علامةُ التأنيث، يقال: ورجلٌ مِعْشمٌ ويقوالٌ ويسكيرٌ وغيورٌ وقتيلٌ وعدلٌ، وجمَلٌ ذِبْحُ وجزرٌ، وامرأةً مقوالٌ ويعطارٌ ويعطيرٌ وجَدْل، ونَعْدل ، وناقةً ذيحٌ وجزرٌ،

وما لجِقتهُ التاءُ من هذه الأوزان: كعدُوّةِ وبيقانةٍ (٧) ومسكينة ومِعطارة، فهو شاذًّ.

⁽١) اللبن: بفتح اللام وكسر الباء: الطين المصنوع مربعاً للبناء، واحد لبنة.

⁽٢) جمع (جعجاح) وهو السيد، ويجمع أيضاً على وجحاجح وجحاجيح.

الزنادةة: جمع زنديق، وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، معرب فزنده بالفارسية، أي: معتقد بالزند وهو كتاب لمجوس الفرس الثنوية، ويجمع أيضاً على زناديق.

⁽¹⁾ المغشم: الذي لا يثنيه شيء.

⁽٥) المقول والمقوال: الحسن القول،

⁽٦) المعطار والمعطير: من تكون عادته التطيب والتعطر.

⁽٧) الميقانة: التي لا تسمع شيئاً إلا أيقنته وصدقته، والمذكر ميقان

وإن كان (فَعولٌ) بمعنى (مفعول) تَلحقهُ التاءُ: كأكولةِ بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى مركوبة،

وإن كان (فعيلٌ) بمعنى (فاعلٍ) لجِقتهُ النّاءُ: ككريمة وظريفة ورحيمة. وقد يُجرَّدُ منها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ الْقَو قَرِيعُ تِنَ ٱلْمُتَمِينِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى (مفعول)، فإن أريدَ به معنى الوصفية، وعُلمَ الموصوف، لم تلحقهُ في الأكثر الأغلب اكامرأةٍ جريع». وقد تلحقهُ على قلةٍ كخَصلةٍ حميدةٍ وفعلةٍ ذميمة.

وإن استُعملَ استعمالَ الأسماء لا الصفات لجقتهُ التاءُ: كذبيحة وأكيلة ونطيحة. وكذا إن لم يُعلم الموصوف: أمذكرٌ هو أم مؤنثٌ. مثل: قرأيتُ جريحةً».

أما إذا عُلمَ فلا، نحو: «رأيَتُ امرأةً جريحاً» أو «رأيتُ جريحاً مُلقاةً في الطريق»، ونحو: «كوني صبوراً على المصائب، حمولاً للنّوائبِ».

٣ ــ المقصور والممدود والمنقوص

الاسمُ، إما صحيحُ الآخر: وهو ما ليس آخره حرفَ علَّة، ولا ألفاً ممدودة كالرجلِ والمرأة والكتابِ والقلم.

وإما شِبهُ الصحيحِ الآخر: وهو ما كان آخرُه حرفَ علَّة ساكناً ما قبله: كدلُو وظبيِ وهذي وسعي.

(سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، مثل: «هذا ظبي يشرب من دلوٍ» و«رأيت ظبياً، فملأت له دلواً»).

وإما مقصورٌ، وإما ممدودٌ، وإما منقوص.

الاسم المقصور

الاسم المقصورُ: هو اسمٌ مُعربٌ آخرُه ألفٌ ثابتةٌ، سواءٌ أكتبتُ بصورة الألف: كالعصا، أم بصورة الياء: كموسى.

ولا تكونُ اللَّهُ أصليَّة أبداً: وإنما تكونُ منقلبة، أو مزيدة.

والمنقلبةُ، إما منقلبةٌ عن واوٍ: كالعصا، وإما منقلبةٌ عن ياهٍ: كالفتى، فإنك تقولُ في تثنيتهما: «عصّوانِ، وفتيانِه.

والمزيدةُ، إما أن تُزادَ للتأنيث، كحُبلى وعطشى وذكرى، فإنها من الحَبل والعطشِ والذكر.

وإما أن تُزادَ للإلحاق(١) كأرْطى وذفِرى(١). الأولى: مُلحَقَةٌ بجعفر والأخرى: ملحقةٌ بدرهم.

وتسمى هذه الألف: «الألف المقصورة».

وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعةً فصاعداً: كَبُشْرى ومُصطفى ومُستشفَى، أو كانت ثالثةً أصلها الياء: كالفتى والهدى والندى؛ وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الواو: كالعصا، والعلا، والرُّبا.

وإذا نُؤَنَ المقصورُ حُذِفت ألفُه لفظاً، وثبتت خطّاً مثل: «كنْ فتَى يدعو إلى هدّى».

والمقصورُ على نوعينِ: قِياسيٌّ وسماعيٌّ:

الاسم المقصور القياسي

الاسمُ المقصورُ القياسيُّ يكون في عشرةِ أنواعٍ من الأسماء المعتلَّةِ الآخر، وهي:

الأول: مصدرُ الفعل اللازمِ الذي على وزن (فَعِلَ)، بكسر العين، فإنَّ وزنَه (فَعَلَ)، بفتحتين: مثل: جَوِيَ جَوَى، أو (فِمَلَ) بكسر ففتح: مثل: رَضِيَ رِضاً، وغَنِيَ غِنَىًا.

الثاني: ما كان على وزن (فِعَلٍ) بكسرٍ فَفتحٍ، ممَّا هو جمعُ افِعُلهُ، بكسرٍ فسكونٍ، مثل: ابرُى وجلّى، جمع ابرُية وجلية.

الثالث: ما كان على وزن (فُعَل) بضمَّ ففتح، ممَّا هو جمعُ افْعُلَة، بضمٌّ فسكونٍ مثل: اعُراً ومُدى ودُمي، جمع اعُرُو، ومُدْية ودُمْيةً (^{۳)}.

الرابعُ: ما كان على وزن (فَعَل) بِفتحتينِ، من أسماء الأجناس، التي تدُلُّ على الجمعيَّة، إذا تجرَّدتْ من النَّاء، وعلى الوحدة إذا لحِقتها النَّاء، مثل: حصاةٍ وحصّى، وقطاةٍ وقطأً⁽¹⁾.

الخامسُ: اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف، مثل: «معطىٌ ومصطفّى ومستشفّى».

 ⁽١) الإلحاق: أن يزاد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى، فالألف المقصورة في «أرطى وففرى» مزيدتان:
 لتوازن الأولى «جعفرا» والأخرى «درهماً».

 ⁽٢) الأرطى: نوع من الشجر، ثمره كالعناب، إلا أنه مر، وواحده أرطأة، وتجمع أيضاً على أرطيات وأراطي
 (بفتح الطاء وكسرها)، (والذفري): العظم خلف الأذن، ويجمع على ذفريات وذفاري (بفتح الراء وكسرها).

⁽٣) المدية: السكين، و(الدمية): التمثال من الرخام أو العاج، ويضرب بها المثل في الحسن.

⁽٤) القطاة: طائر في حجم الحمام صوته (قطاقطا).

السادسُ: وزنُ (مَفْمَل) بفتح الميم والعين، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان؛ مثل: «المحيا والمأتى والمُرقَى».

السابعُ: وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، مدلولاً به على آلة، مثل: «المِكوى والمِهدى\ا) والمِرْمى (١٦).

الشامنُ: وزن (أفعلَ) صفة للتَّفضيل، مثل: «الأدنى والأقصى» أو لغير التفضيل، مثل: «الأحوى؟» والأعمى».

التاسعُ: جمعُ المُؤنثِ من (أفعلَ) للتفضيل، مثل: «الدنا والقُصا» جمع «الدّنيا والقُصوى».

العاشرُ: مؤنثُ «أفعلُ» للتَّفضيل من الصحيح الآخرِ أو معتلَّمِ مثل: «الحُسنى والمُُضلى» تأنيث «الأحسن والأفضلِ» والدُّنيا والقُصوى تأنيثِ «الأدنى والأقصى».

الاسم المقصور السماعي

الاسمُ المقصورُ السماعيُّ يكون في غير هذه المواضع العشرة ممَّا ورَدَ مقصوراً، فيُحفَظُ ولا يقاسُ عليه، وذلك مثل: الفتى والعِجا والشَّرى والسَّنا والهُدى والرَّحى¹¹ُّ.

الاسم الممدود

الاسم الممدودُ: هو اسمٌ مُعربٌ، آخرُهُ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، مثل: «السَّماءِ والصَّحراءِ».

(فإن كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسم ممدودٍ، وذلك مثل: «الماء والداء». فهذه الألف ليست زائدة، وإنما هي منقلبة. والأصل: "همَوه ودَوّه». بدليل جمعهما على «أمواء وأدواه».

همزتُهُ إِمَّا أَن تكون أصليةً، كقُرًّاءٍ، وَوُضَاءٍ * لأنهما من قرأ وَوَضُرَّه.

وإمَّا أنْ تكون مُبدّلة من واو أو ياه. فالمبدلةُ من الواو مثل: «سماءٍ وعدّاءٍ» وأصلُهما: «سماوٌ وعدّاوٌ»، لأنهما من «سما يَسمو، وعدا يعدوه، والمبدّلةُ من الياءِ، مثل: «بنَّاء ومَشَّاء»، وأصلُهما: «بِنايٌ ومَشايٌ» لأنهما من «بني يَبني، ومشى ويمشي».

وإما أن تكون مزيدة للتأنيث: كحسناء وحمراء، لأنهما من الحُسن والحُمرة.

⁽١) المهدى: الاناء يهدي فيه كالطبق ونحوه، قال ابن الأعرابي: (ولا يسمى الطبق مهدى إلا وفيه ما يهدى).

⁽۲۲ المرمي: ما يرمي به من آلة، والجمع مرام.

⁽٣) الأحوى: ما كان لونه أسود ضارباً إلى الخفرة أو الحمرة، والمؤنث (حواه).

⁽٤) الحجا: العقل، وجمعه أحجاء، و(الثرى): التراب الندي، و(السنا): ضوء البرق، و(الرحى): الطاحون.

⁽٥) القراء: الناسك المتعبد، و(الوضاه): الوضيء، وهو الحسن النظيف.

وإما أن تكون مزيدة للإلحاق: كجرباء (١) وقوباء (١).

والممدودُ قسمان: قياسيٌّ وسماعيٌّ.

الممدود القياسي

الاسمُ الممدودُ القياسيُّ يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلَّة الآخر:

الأول: مصدرُ الفعل المزيد في أوله همزة، مثل: «آتي إيتاء، وأعطى إعطاء، وانجلى انجلاء، وارعوى ارعواء، وارتأى ارتثاء، واستقصى استقصاء».

الثاني: ما دلّ على صوت، من مصدرِ الفعل الذي على وزن: «فَعلَ يَفْعُلُ» (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع) مثل: «رَغا البعيرُ يرغو رغاة، وثَغَبّ الشَّاةُ تَتَغو تُغاء».

الثالثُ: ما كان من المصادر على انعال؛ (بكسر الفاء) مصدراً لِفاعلُ، مثل: الوالى ولاء؛ واهادى عداء، ومارى مِراء، وراءى زِناء، ونادى نداء، ورامى رِماء؛.

الرابعُ: ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، مما يُجمعُ على (أفبلة) مثل: الجساء وأكسية ورِداء وأردية، وغطاء وأغطية، وقباء وأقبية».

الخامسُ: ما صِيغ من المصادر على وزن (تَفْعال) أو (تِفْعال)، مثل: اعدا يعدو تعداه، ومشى بمشاءه.

السادسُ: ما صيغ من الصفاتِ على وزن (فَعَال) أو (مِفْعال) للمبالغة، مثل: «العدَّاء والمِعطاء».

السابع: مؤنثُ «أفعلَ» لغير التفضيل، سواءٌ أكان صحيحَ الآخر، مثل: «أحمرُ وحمراء، وأعرجَ وعراء، وأعرجَ وأنجل ونجلاء (أأ)، أم مُعتلَه، مثل: أحوى وحَوَّاء، وأعمى وعَمياء، وألمى ولمياء ('').

⁽١) الحرباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها وهو مذكر. همزته ليست للتأنيث، ولذلك يصرف، ومؤنثه: (حرباءة) وأم حبين، ويضرب به المثل في التقلب، وجمعه (حرابي) بتشديد الياء، ويضرب به المثل أيضاً في الحزم، يقال: (هو أحزم من الحرباء)، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.

 ⁽۲) القوباه: بضم القاف وسكون الواو و(يجوز فتحها) داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق، ويسمى
 «الحزاز» بفتح الحاء، ومفرده «حزازة».

⁽٣) الأنجل: الواسع العين، ألحَسَنُها.

⁽¹⁾ الألمى: من في باطن شفته سمرة، وهذه السمرة تسمى اللمي، وهي مستحسنة عند العرب.

الممدود السماعي

الاسمُ الممدودُ السّماعيُّ يكون في غير هذه المواضعِ السبعة مما وَرَد ممدوداً، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه. وذلك مل: «الفّتاءِ والسَّناءِ والعِّناءِ والنِّراء»^(١).

قصر الممدود ومد المقصور

يجوزُ قَصرُ الممدود، فيقال في دُعاء ادُعا، وفي صفراء: اصفرا،.

ويَقبُعُ مَذُّ المقصور: فيقبُعُ أن يقالَ في عصا: ﴿عصاءٌ. وفي غِنى: ﴿غِناهُۥ

الاسم المنقوص

الاسمُ المنقوصُ: هو اسمٌ ممرَب آخرُه ياءٌ ثابتةٌ مكسورٌ ما قبلها، مثل: «القاضي والرَّاعي». (فإن كانت ياؤه غير ثابتة فليس بمنقوص، مثل: «أحسن إلى أخيك». وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور. مثل: «ظبي وسعي»).

وإذا تجرَّدَ من (ألْ) والإضافةِ حذفتْ ياؤُه لفظاً وخطّاً في حالتي الرُّفع والجرِّ، نحو: •حكم قاضِ على جانٍه، وثبتتْ في حال النصب، نحو: •جعلك الله هادياً إلى الحق، داعباً إليه.

أما معَ (أَلُ) والإضافة فتثبُتُ في جميع الأحوال، نحو: «حكم القاضي على الجاني، و«جاء قاضي القُضاة».

وترد إليه باؤُهُ المحذوفة عند تثنيته، فتقول في قاض: ﴿قَاضَيانَ﴾.

٤ ـ اسم الجنس واسم العلم

الاسمُ أيضاً على نوعين: اسمُ جنس، واسمُ عَلَم.

اسم الجنس

اسمُ الجنسِ: هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرَ من أفراد جنسه: كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان.

ومنه الضمائرُ: وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولة، وأسماءُ الشرط، وأسماءُ الاستفهام. فهي أسماءُ أجناس، لأنها لا تختصُّ بفرد دون آخر.

ويُقابِلُهُ العَلَمُ، فهو يختصُّ بواحد دون غيره من أفراد جنسه.

 ⁽١) الفتاء: الفتوة، وهي حداثة السن، و(السناه): الرفعة والشرف، و(الغناء): الكفاية والنفع. و(الثراء): كثرة المال، والخير.

(وليس المرادُ باسم الجنس ما يقابل المعرفة، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس. فالضمائر، مثلاً، معارف، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر. فإنّ «أنت»: ضمير للواحد المخاطب. ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب. وهو»: ضمير للغائب. ويصح أن يكنى به عن كل مذكر غائب.

و اأناه: ضمير للمتكلم الواحد. ويصح أن يكنى به عن نفسه كل متكلم. فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد. ولا يختص بواحد دون آخر. وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

فاسم الجنس إنما يقابل العلم: فذاك موضوع ليتناول كل فرد. وهذا مختص بفرد واحد لا يتناول غيره وضعاً).

اسم العلم

العَلَمُ: اسمٌ يَدُلُّ على معيِّن، بحسَب وضعه، بلا قرينة: كخالد وفاطمةَ ودمِشقَ والنَّيلِ. ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدُّولِ والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

(وإنما قلنا: "بحسب وضعه"، لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر؛ كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشتراكهم في التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه. أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها. وكذا المعرفة من أسماء الأجناس: كالضمائر وأسماء الإشارة، كما قدمنا.

والعلم يعين مسماه بلا قرينة: أما بقية المعارف، فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية.

واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده.

والمعرّف بأل يعينه بواسطتها.

والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها).

وينقسمُ العَلمُ إلى علم مفرد(١٠): كأحمد وسليم، ومُركّب إضافيّ: كعبدِ الله وعبد الرحمن،

 ⁽١) المراد بالمفرد في باب العلم: ما ليس مركباً، فالمثنى والجمع المسمى بهما: كحسنين وعابدين، مفردان
 في هذا الباب.

ومركب مزجيّ: كبعلبكّ وسيبويه، ومركب إسناديّ: كجادَ الحقُّ وتأبطُ شرّاً (عَلَمينِ لرجلينِ) وشابَ قَرْناها (عَلَماً لامرأة).

وينقـــم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب، وإلى مُرتجل ومنقول، وإلى علَم شخص وعلمِ جنس. ومن أنواعه المَلَمُ بالغلبة.

الاسم والكنية واللقب

العَلَمُ الاسمُ: ما وُضعَ لتعيين المُستَى أولاً، سواءٌ أدلَّ على مدح، أم ذمّ، كسعيد وحنظَلَة، أمْ كان لا يَدُلُ، كزيد وعمرو. وسواءٌ أصُدرَ بأب أو أم، أم لم يُصدَّر بهما، فالعبرةُ باسميَّةِ العلم إنما هو الوضعُ الأوَّليُّ.

والعلمُ الكُنيةُ: ما وضعَ ثانياً (أي بعد الاسم) وصُلّرَ بأب أو أمّ: كأبي الفضلِ، وأُمُ كُلوم ('').

والعلمُ اللّقبُ: ما وُضِعَ ثالثاً (أي بعد الكُنية) وأشعرَ بمدح: كالرَّشيد وزَينِ العابدين، أو ذمِّ: كالأعشى (٢) والشّنفرى (١)، أو نسبة إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قُطر: كأن يُعرَفَ الشخصُ بالهاشعيّ أو التّميميّ أو البغداديِّ أو اليصريِّ.

ومن كان لهُ علمٌ مُصدَّر بأب أو أم، ولم يُشجِر بمدح أو ذمّ، ولم يوضع له غيرُه كان هذا العلمُ اسمَهُ وتُنيتهُ. ومن كان له علمٌ يدلُّ على مدح أو ذمّ، ولم يكن مصدَّراً بأب أوْ أمّ، ولم يكن له غيرُه، كان اسمَهُ ولقبه.

فإن صُدِّرَ ـ مع إشعارِه بمدح أو ذمّ ـ بأب أو أُمّ، كان اسمه وكنيته ولقبه. فالمشاركةُ بين الاسم والكُنية واللّقب قد تكون، إن وضِعَ ما يُصلحُ للمشاركةِ وضعاً أوّليّاً.

أحكام الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسمُ واللّقبُ يُقدَّم الاسمُ ويؤخرُ اللّقب: كهارون الرشيد، وأُويس القَرنتي. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها تقول: «أبو حفْصِ عُمَرُ أو عمرُ أبو حفْصِ»⁽¹³⁾.

وإذا اجتمع علمانِ لمُسمَّى واحد، فإن كانا مفردَين أضفتَ الأولَ إلى الثاني، مثل: «هذا

⁽١) كلثوم من أعلام العرب، والكلثوم في الأصل: الكثير لحم الخدين.

⁽٢) الأعشى: لقب لعدة شعراه من العرب، والأعشى في الأصل: الضعيف البصر، أو هو الذي لا يبصر ليلاً.

 ⁽٣) الشنفرى: رجل من الأزد كان شاعراً عداء، يقال: •هو أعدى من الشنفرى•، والشنفري في الأصل:
 العظيم الشفتين.

⁽¹⁾ الحفص في الأصل: شيل الأسد.

خالد تميم . ولك أن تتبع الآخر الأول في إعرابه على أنه بدلٌ منه أو عطفُ بيان له، فتقول:
قمذا خالد تميم ، إلا إنْ كان الأول مسبوقاً بأل، أو كان الثاني في الأصلِ وصفاً مُقترناً بأل،
فيجب الاتباع، مثل: قمذا الحارث زيد، ورحم الله هارون الرَّشيدَ، وكان حاتمُ الطّائقُ مشهوراً
بالكرم ».

وإن كانا مُركبين، أو كان أحدُهما مفرداً والآخر مُركباً، أتبعت الثاني الأوَّل في إعرابه وجوباً، تقول: «هذا أبو عبد الله محمدٌ، ورأيتُ أبا عبد الله محمدً، ومررتُ بأبي عبد الله محمد، وتقول: «هذا عليَّ زينُ العابدين، ورأيت عليًا زينَ العابدين، ومررت بعليُ زينِ العابدين، وتقول: «هذا عبدُ الله عَلمُ الدُّين، ورأيت عبدَ الله علمَ الدَّين، ومررت بعبدِ الله علم الدين،

العلم المرتجل والعلم المنقول

العَلَمُ المُرتجل: ما لم يسبقِ له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها بل استُعمل من أول الأمر علماً: كسعادَ وعُمرَ.

والعلمُ المنقول (وهو الغالب في الأعلام): ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلميّة.

وهو إما منقولٌ عن مصدر كفّضل، وإما عن اسم جنس: كأسد، وإما عن صفة كحارث ومسعود وسعيد، وإما عن فعل: كشمّر وأبان ويَشكر ويحيى^(١) وأجذِمُ وقُمْ^(١) وإما عن جملة: كجاد الحقّ، وتأبط شرّاً.

علم الشخص وعلم الجنس

العَلَمُ الشَّخصي: ما خُصِّصَ في أصل الوضع بفردٍ واحدٍ، فلا يتناولُ غيرَهُ من أفراد جنسه: كخالدٍ وسعيدٍ وسعادَ. ولا يَضره مشَاركةُ غيره إيَّاهُ في التَّسمية، لأنَّ المشاركةَ إنما وقعت بحسَب الاتفاق، لا بحسبِ الوضع. وقد سبقَ الكلامُ عليه.

والعَلم الجنسيُّ ما تناولَ الجنسَ كلَّهُ غيرَ مُختصَّ بواحدِ بعينهِ: كأسامةَ (عَلماً على الأسدِ)، وأبي جَمْدَةَ (على الذئب)، وكسرى (على من مَلَكَ الفُرسَ)، وقيصرَ (على من ملكَ الرُّومَ)، وخاقان (على من ملكَ التُركَ)، وتُبَّع (على من ملك اليمنَ)، والنَّجاشي (على من ملك الحبشة) وفِرْعَوْنَ (على من ملك القبط)، والعزيز (على من ملكَ مصرَ).

وهو يكونُ اسماً: كتُعالة، (للثَّعلب)، وذُوالة، (للذئب). ويكونُ كُنيةً: كامٌّ عِرْيَطٍ (للعقربَ)

⁽١) شمر: اسم فرس، واسم قبيلة. و(أبان ويشكر ويحيى): أعلام رجال.

⁽٣) أجذم وقم: اسمان لمكانين.

وأمَّ عامر (للضَّيْمِ)، وأبي الحارثِ (للأسد)، وأبي الحُصين (للثَّعلبِ). ويكون لقباً: كالأخطلِ (للهرُّ)، وذي النَّاب (للكلب).

وقد يكونُ علماً على المعاني: كبرَّةَ (علماً على البِرِّ) وفجارِ^(۱) على الفَجْرةِ^(۱)، وكَيْسانَ (على الغَدرِ)، وأمَّ قَشْعم (على الموت)، وأمَّ صَبورٍ (على الأمر الشديد)، وحَمادٍ (للمَحْمَدة)، ويَسار (للنَيسرة).

(وعلم الجنس نكرة في المعنى، لأنه غيرٌ مختص بواحد من أفراد جنسه كما يختص علم الشخص.

وتعريفُه إنما هو من جهة اللفظ، فهو يعامل معاملة علم الشخص، في أحكامه اللفظية، والفرق بينهما هو من جهة المعنى، لأن العلم الشخصي موضوع لواحد بعينه، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله. أما من جهة اللفظ فهو كعلم الشخص من حيث أحكامه اللفظية تماماً، فيصبح الابتداء به مثل: فثعالة مراوغه؛ ومجيء الحال منه، مثل: «هذا أسامة مقبلاً». ويمتنع من الصرف إذا وجد مع العلمية علة أخرى، مثل: «ابتعد من ثعالة). ولا يسبقه حرف التعريف؛ فلا يقال: «الأسامة»، كما يقال: «الأسد». ولا يضاف، فلا يقال: «اأسامة الغابة»؛ كما تقول: «السد المعرفة، فهو بهذا الاعتبار معرفة.

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة، أن اسم الجنس نكرة لفظاً ومعنى. أما معنَى فلعدم اختصاصه بواحد معين، وأما لفظاً فلأنَّه تسيقه «أل» فيعرف بها، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال.

وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه، لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية كما قدَّمنا.

ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمته، ومن حيث التعريف اللفظي، تقول: «أسامة شجاع» كما تقول: «الأسد شجاع»، فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ، فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي).

⁽١) فجار: اسم مبني على الكسر كحذام وقطام.

⁽٢) الفجرة: بفتح فسكون: الفجور وهو الميل عن الحق.

⁽٣) ثعالة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

العلم بالغلبة

وقد يَغلِبُ المُضافُ إلى معرفةٍ والمُقترِنُ بأل العهديةِ على ما يُشارِحُهما في الدَّلالة، فيصيرانِ علمينِ بالفَلبة، مُختعَين من بين سائر الشُّركاء بواحدٍ، فلا ينصرفان إلى غيره. وذلك: كابن عباس وابن عُمرَ وابن مالكِ والمَقبَةِ والمدينة والألفيّة فهي أعلامٌ بغَلبَةِ الاستعمال، وليستُ أعلاماً بحسب الوضع.

(فابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب. وابن عمر: هو عبد الله ابن عمر بن الخطاب. وابن مالك: هو محمد بن مالك: صاحب الأرجوزة الألفية المشهورة في النحو. والمقبة: ميناء على ساحل البحر الأحمر⁽¹⁾. والمدينة: مدينة الرسول في وكان اسمها يشرب، والألفية هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك. وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل ابن للعباس وعمر ومالك، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية، لكنها تغلبت بكثرة الاستعمال على ما ذكر فكانت عليه بالغلبة).

إعراب العلم

العَلمُ المُفردُ^(٢) يُعرَبُ كما يقتضيه الكلامُ: من رفعٍ أو نصبٍ أو جرَّ، نحو: •جاء زهيرٌ، ورأيتُ زُهيراً ومررتُ بزهيرٍ^١.

والمركّبُ الإِضافيُّ: يُعرَبُ جُزؤهُ الأوَّلُ كما يقتضيه الكلامُ، ويُجر الجزءُ الثاني بالإضافة.

والمركبُ المزجئِ: يكون جزؤه الأول مفتوحاً دائماً^(٣)، وجزؤه الثاني، إِن لم يكن كلمةً وَرَيْهِ، يُرفعُ بالضمة، وينصبُ ويُجرّ بالفتحة، لأنه ممنوعٌ منَ الصَّرف للعلميّة والتركيب المزجي، مثل: «بعلبكُ بلدةً طيبةُ الهواءِ، ورأيتُ بعلبكَ، وسافرت إلى بعلبكَ».

وإن كان جزؤه الثاني كلمة "وَيِّهِ" يكنَّ مبنيًا على الكسر دائماً، وهو في محلَّ رفع أو نصبٍ أو جرِّ، كما يقتضيه مركزهُ في الجملة؛ مثل: "رُحِمَ سِيبويهِ، ورَحِم الله سيبويهِ، ورَحمة الله على سيبويهِ.

والمركّبُ الإِسناديُّ: يبقى على حاله فيُحكى على لفظه في جميع الأحوال، ويكونُ إعرابهُ تقديريّاً، تقول: فجاء جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، ومررتُ بجادَ الحقُّه.

والمركُّبُ العَدَّديِّ: كخمسةً عشرٌ، وما جرى مجراهُ كخيْصَ بَيْصَ، وبيْتَ بَيْتَ، إن سَمَّيتَ

العقبة في الأصل: المرقى الصعب في الجبل، والطريق في أعلاه، وجمعها عقاب بكسر العين، وعقبات،
 وتكون مجازاً بمعنى الصعوبة والشدة، والعقبة المقصودة هنا: هي عقبة أيلة.

⁽٢) المراد بالمفرد في بحث العلم: ما ليس مركباً كما تقدم.

⁽٣) اي مبناً على الفتح، وذلك إن لم يكن آخره ياء: كمعديكرب فيبني على السكون.

بهما، أبقيتهما على بنائهما، كما كانا قبل العلمية. ويجوزُ إعرابُهما إعرابَ ما لا ينصرفُ. كأنهما مُركَّبانِ مَزجيًّانِ. فيجريانِ مجرى «بعلبكُ وخضرموت». والأول أولى.

٥ ــ الضمائر وأنواعها

الضميرُ: ما يُكنى به عن مُتكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فهو قائمٌ مَقامَ ما يُكنى به عنه، مثل: «أنا وأنتَ وهو»، وكالتاءِ من «كتبتُ وكتبتُ وكتبتِ» وكالواوِ من «يكتبون».

وهو سبعةُ أنواعِ: متَّصلٌ، ومنفصلٌ، وبارزٌ، ومستترٌ، ومرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرور.

الضمير المتصل

الضَّميرُ المتصلُ: ما لا يُبتدأُ به، ولا يقعُ بعد ﴿إلا ۚ إِنَّا فِي ضَرورة الشَّعر. كالنَّاءِ والكاف من ﴿أكرمُنُكَ ، فلا يُقالُ: ﴿مَا أكرمتُ إِلَاكَ ، وقد وردَ في الشَّعر ضَرورةً ، كما قال الشَّاعر:

وما عَلَيْنا إذا ما كُنتِ جارَنَنا أَلاَّ يُصحِاوِرنا إلاَّكِ دَيَّالُ دَيَّالُ وَمَا قال الآخر:

أَعُوذُ بِرَبِّ المَعَرِش مِن فِئَةٍ بَفَتْ "عِليَّ، فِمالِي عَوْضُ إِلاَّهُ " ناصِرُ وهو، إما أن يتصلَ بالفعل: كالواو من «كتبوا»، أو بالاسم: كالياءِ من «كتابي»، أو بالحرف: كالكاف من «عليك».

والضمائرُ المتصلةُ تسعةً، وهي: «التاءُ ونا والواوُ والألفُ والنونُ والكافُ والياءُ والهاءُ والهاءُ

فالألفُ والتاءُ والواوُ والنونُ، لا تكونُ إلّا ضمائر للرفع، لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائبَ فاعل، مثل: «كتبا وكتبت وكتبوا وكتبنَ».

قنا والياءًا: تكونانِ ضميرَي رفع، مثل: «كتّبنا وتكتبين واكتّبي»، وضميرَي نصب، مثل:
 «أكرمني المعلم، وأكرَمنا المعلمُ» وضميرَي جَرّ، مثل: «صرف الله عتى وعنا المكروة».

والكافُ والهاءُ وهاه: تكونُ ضمائرَ نصب، مثل: ﴿أَكْرَمَتُكُ وَأَكْرَمَتُهُ وَأَكْرَمَتُهُا﴾، وضمائرَ جرّ، مثل: ﴿أَحَسْنَتُ إِلِيكَ وَإِلِيهِ وَإِلَيْهِا». ولا تكونُ ضمائرَ رفعٍ، لأنها لا يُسند إليها.

 ⁽١) عوض: ظرف للمستقبل بمعنى (أبدأ) وهو يستغرق جميع ما يستقبل من الزمان، والمشهور بناؤ، على
 الضم، وبجوز فيه البناء على الفتع والكسر أيضاً: ولا يكون إلا بعد نفي أو استفهام.

لخنمائر ولاواعها

فوالد ثلاث

١ ـ واو الضمير والهاء المتصلة بها ميم الجمع خاصتان بجمع الذكور العقلاء، فلا
 يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل.

لضمير في نحو: «جثتما وجئتم وجئتن» إنما هو التاء وحدها، وفي نحو: «أكرمكما وأكرمكن» إنما هو الكاف وحدها، وفي نحو: «أكرمهما وأكرمهم وأكرمهن» إنما هو الهاء وحدها، والميم والألف اللاحقتان للضمير حرفان هما علامة التثنية.

ومن العلماء من يجعل الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية. وسميت الميم حرف عماد، لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة، وليس هذا القول ببعيد. والميم وحدها اللاحقة للضمير، حرف هو علامة جمع الذكور والعقلاء. والنون المشددة، اللاحقة للضمير؛ حرف هو علامة جمع المؤنث.

ومن العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة، فيجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد. وهذا أقرب، والقولان الأولان أحق.

٣ ـ تضم هاه الضمير، إلا إن سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر، تقول: امن عثر فأقِله عثرته، وخذه بيده إشفاقاً عليه، وإحساناً إليه، وتقول: الهذا أبوهم، وأكرمت أباهم، وأحسنت إلى أبيهم،.

٤ ـ يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح، إلا إن سبقها ساكن، كألف المقصور وياء المنقوص وألف التثنية وياءي الثثنية والجمع، فيجب فتحها دفعاً لالتقاء الساكنين، مثل: «هذه عصاي، وهذا راجي، وهاتان عصواي، ورفعت عصوي، وهؤلاء معلمي».

٥ ـ تبدل ألف (إلى وعلى ولدى) ياء، إذا اتصلت بضمير، مثل: (إلى، وعليه، ولديك).

نون الوقاية

إذًا لحقت ياءً المتكلم الفعلَ أو اسمَ الفعل، وجب الفصلُ بينهما بنونِ تُسمى (نون الوقاية) (⁽¹⁾، لأنها تقي ما تَتَّصلُ به من الكسر (أي: تَخفَظُهُ منهُ). تقول: «أكرَمني، ويُكرمني، وأكرمني، وأكرمني، وأكرمني، وأكرمني، وأكرمني، وأكرمني، وأكرمني المناطقة والعربي، وتعربوني، وعليكني».

وإن لحقت الأحرف المُشبَّهة بالفعل، فالكثيرُ إثباتُها معَ اليتَّ وحذفُها مع العلَّ، وبه وردَ القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ يَكَيْتُنِي كُنتُ مَعَهُمْ كَالْوَلَ فَوَلًا مَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وقال جلَّ

⁽١) سواه اتصلت بالفعل مباشرة: كأكرمني، أو اتصلت بما يتصل بالفعل: كأكرمتني ويكرمونني.

شَانُهُ: ﴿لَمْ إِنَّ الْبَلُغُ ٱلْأَسْبَتِ﴾ [غافر: ٣٦]. ونذر حذفها مع البَّ، وإثباتُها مع العلَّ، فالأوّل كفول الشاعر:

كسمُسنيدةِ جدابِسرٍ إذ قسال: لَسُستسي أصدادفُهُ وأُسلِسفُ جُسلٌ مسالسي(١) والثاني كقول الآخر:

فقُلتُ أعيراني الْقُدومَ، لَعَلَّني أَخُطُّ بها قَبراً لأبيضَ ماجدٍ أما مع وإنَّ وأنَّ وكانَّ ولكنَّ فانت بالخيار: إن شنت أثبتها وإن شنت حذفتها.

وإن لحقتْ ياءُ المتكلم «من وعن» من حروف الجرّ، فصلت بينهما بنون الوقاية وجوباً. وشدٌّ قول الشاعر:

أَيُّ هِمَا السَّمَّالِ لُ عَنْ هُمَ وَعَنْ يَ لَنْتُ مِن قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِن يَ اللَّهِ مِن اللَّهِ وَاللَّ أما ما عداهما فلا فصل بها .

الضمير المنفصل

الضميرُ المنفصل: ما يصحُّ الابتداءُ به، كما يصحُّ وقُوعهُ بعد اللهُ على كلِّ حال. كأنا من قولك: «أنا مجتهدٌ، وما اجتهد إلَّا أنا».

والضمائرُ المنفصلةُ أربعةٌ وعشرون ضميراً: اثنا عشر منها مرفوعةٌ وهي: ﴿أَنَا وَنَحَنُ وَأَنَتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنُ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ ٩.

واثنا عشر منها منصوبةً، وهي: «إيايَ وإيانا وإياكَ وإياكِ وإياكِما وإياكم وإياكنُ وإياهُ وإياها وإياهما وإياهمُ وإياهنَّه.

ولا تكون (هُم) إلا لجماعة الذَّكورِ العقلاءِ.

ويجوزُ تسكينُ هاءِ (هُوَ) بعد الواو والفاءِ نحو: ﴿وَهُوَ ٱلۡفَوْرُ ٱلۡوَدُودُ ۚ ۚ ۗ [البروج: ١٤] ونحو: ﴿وَهُوَ عَلَنَ كُلِي شَرْهِ قِيرًا﴾ [المائدة: ١٦٠]. وهو كثيرٌ شائع. وبعد لامِ التأكيد، كقولك: اإنّ خالداً لَهْق شُجاعٍ، وهو قليلٌ.

قائدة: الضمير في (أنت وأنتما وأنتن) إنما هو (أن). والتاءُ اللاحقة لها هي حرف خطاب. والضمير في (هم وهما وهنّ) إنما هو (الهاء) المخففة من (هو). والمميم والألف في (أنتما وهما): حرفان للدلالة على التثنية. أو الميم حرف عماد. والألف علامة التثنية. (كما سبق). والميم في (أنتم وهم): حرف هو علامة جمع الذكور العقلاء. والنون المشددة في (أنتنّ وهنّ)

 ⁽١) جل الشيء وجلاله وبضم الجيم فيهماه: معظمه: ويقال: جلل الشيء أي: أخذ جلاله، أي: معظمه، وأما
 الجل وبكسر الجيمة فهو ضد الدق وبكسر الجيمة فهو ضد الدق وبكسر الدالة أي: الشيء الدقيق.

قضمائر واتواعها ه٨

حرف هو علامة جمع الإناث. ومن النحاة من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، كما سبق في الضمير المتصل.

اتصال الضمير وانفصاله

الضَّميرُ قائمٌ مقام الاسم الظاهر. والغرّضُ من الإِتيانَ به الاختصارُ. والضمير المتصلُ أخصرُ من الضمير المنفَصل.

فكلُ موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالغمير المتصل لا يجوزُ العدولُ عنهُ إلى الضمير المنفصل، فيقال: «أكرمتك»، ولا يقال: «أكرمتُ إياك». فإن لم يُمكن إتصالُ الضميرِ تعين انفصالهُ، وذلك إذا اقتضى المقامُ تقديمه. كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كان مبتدأ، نحو: «أنت مجتهده، أو خبراً، نحو: «المجتهدونَ أنتم»، أو محصوراً بإلّا أو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلّا مَتَهُدُوا إِلّا أَو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلّا لَمُعَلَّوا إِلّا أَو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلّا

أنا الذائدُ الحامي الذِّمارَ، وَإِنَّها يُدَافِعُ عن أحسابِهِم أنا أو مِثْلِي(١٠)

أو كان عاملة محذوفاً، مثل: وإياكَ وما يُعتذَرُ منه، أو مفعولاً لمصدرِ مُضافِ إلى فاعله، مثل: فيسُرُني إكرام الأستاذِ إياك، أو كان تابعاً لما قبله في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ يُغْرِّمُونَ ارْسُولَ وَإِنَّاكُمْ ﴾ [المتحنة: ١].

ويجوزُ فصل الضميرِ ووصله، إذا كان خبراً لكان أو إحدى أخواتِها، مثل: «كنتُه، وكنْتُ إياهُه، أو كان ثاني ضميرينِ منصوبين بِعامل من باب: «أعطى(٢)، أو ظنَّه(٣)، تقول: «سألتُكه، وسألتك إياه، وظَنْتتكه، وظَنْتتك إياهه.

وضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب أي: ﴿أَعْرُفُ مَنهُ اللَّهِ

وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميرانِ متَّصلان، في باب: «كان وأعطى وظنَّه، وجب تقديمُ الأخصّ منهما، مثل: «كُنتُه، وسَلْنِه، وظَنَّتْتكهُ (¹²⁾. فإن انفصل

⁽١) يجوز في الذمار النصب على أنه مفعول به للحامي، والجر على أن الحامي مضاف والذمار مضاف إليه، وإنما جازت الإضافة، مع اقتران المضاف بحرف التعريف، لأن المضاف صفة، والمضاف إليه مقترن به، و«الذائدة: المانع، و«الذائدة: ما يجب على الشخص حمايته، و«الأحساب»: جمع حسب، وهو ما يعده الرجل من مفاخر آبائه، والمعنى: لا يدفع عن أحسابهم إلا أنا، فالدفاع محصور بي، ولو وصل الضمير فقال: إنما أدافع عن أحسابهم، لجاز أن يكون غيره مدافعاً أيضاً.

⁽٢) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

 ⁽٣) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد تقدم شرح هذا وما قبله في بحث المتعدي واللازم، فراجعهما.

⁽٤) فلا يقال: كانهوت ولا سلوني ولا ظنتهوك.

٨ الشيملار واتوافها

أحدُهما فَقدَّمُ ما شنتَ منهما، إن أمِن اللَّبسَ، مثل: «الدرهمُ أعطيته إياكَّة. فإن لم يؤمّن النباسُ المعنى وجبّ تقديم ما يزيل اللَّبسَ، وإن كان غير الأخصّ، فتقول: «زهيرٌ مُنعتكَ إياه،، إن أردت منع المخاطبِ أن يُصل إلى الغائب، وامَنعته إياك، إن أردت منع الغائب أن يصل إلى المخاطب. ومنه الحديث: إن الله ملَّككم إياهمُ ولو شاء لملَّكهم إياكم.

وإذا اتحد الضّميران في الرُّتبة ـ كأن يكونا للمتكلّم أو المخاطب أو الغائب ـ وجب فصلُ أحدِهما، مثل: «أعطيته إياه، وسألتني إياى، وخلّتك إياك».

الضمبران: البارز والمستتر

الضمير البارز: ما كان له صورةً في اللَّفظ: كالتاءِ من: «قمت؛ والواوِ من: «كتبوا»، والياءِ من: «اكتبى»، والنون من فيَقُمْنَ».

والضميرُ المستترُ: ما لم يكن له صورةٌ في الكلام، بل كان مُقدَّراً في الذَّهن ومَنْويّاً، وذلك كالضمير المستتر في «اكتُبُ»، فإنَّ التقدير «اكتُبُ أنت».

وهو إما للمتكلم: «كأكتب، ونكتب»، وإما للمفرد المذكر المخاطب. نحو: «اكتُب، وتكتبُ»، وإما للمفرد الغائب والمفردة الغائبة. نحو: «على كتب، وهندُ تكتبُ».

وهو على قسمين: مستترٌ وجوباً. ويكونُ في ستة مواضع:

الأول: في الفعل المُسنَدِ إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً، مثل: ﴿ أَجِتُهُ وَتَجْتُهُ لِهُ.

الثاني: في الفعل المُسنَّدِ إلى الواحد المخاطب، مثل: ﴿اجتهد،

الثالث: في اسم الفعل المسند إلى متكلم، أو مخاطب، مثل: ﴿أَنُّ وصُّهُ .

الرابع: في فعل التعجُّب الذي على وزن هما أفعلَ، مثل: هما أحسنَ العِلم، ١٠٠٠.

الخامس: في أفعال الاستثناء، وهي: «خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون»، مثل: «جاء القومُ ما خلا زهيراً، أو ليس زهيراً أو لا يكون زهيراً».

الفسمير فيها مستتر وجوباً تقديره الهوا يعود على المستثنى منه. وقال قوم: إنه يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق. والتقدير: اجاء القوم خلا البعض زهيراً. وقال قوم إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل قبله. والتقدير: اجاء القوم خلا الجائي أو لا يكون الجائي زهيراً، وقال آخرون: إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: اجاؤوا خلا المجيء

⁽١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع لأنه مبتدأ و «أحسن»: فعل ماض وهو فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود على «ما» التعجبية و «العلم»: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

لضملار ولاواعها

زهيراً. والقولان الأولان، أقرب إلى الحق والصواب. ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى «إلا»، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء. وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق. وسيأتي بسط ذلك في الجزء الثالث من هذا الكتاب».

السادس: في المصدر النائب عن فعله نحو: «صبراً على الشدائد(١١).

ومستترٌ جوازاً. ويكون في الفعل المُسنَدِ إلى الواحد الغائبُ^{٢٧)} والواحدة الغائبة، مثل: «سعيدٌ اجتهدً، وفاطمة تجتهد».

(ومعنى استتار الضمير وجوباً أنه لا يصح إقامة الإسم الظاهر مقامه. فلا يرفع إلا الضمير المستتر. ومعنى استتاره جوازاً أنه يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر. فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى. فإذا قلت: «سعيد يجتهد» كان الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» يعود إلى سعيد، وإذا قلت: «يجتهد سعيد» كان سعيد هو الفاعل. أما إن قلت: «نجتهد» كان الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً تقديره «نحن»، ولا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر ولا ضمير بارز، فلا يقال: «نجتهد التلاميد». فإن قلت: «نجتهد نحن». فنحن ليست الفاعل، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل: وإنما لم يجز أن تكون هي الفاعل لأنك تستغني عنها تقول: «نجتهد»، والفاعل عمدة، فلا يصح الاستغناء عنه).

ضمائر الرفع والنصب والجر

الضميرُ قائم مقامُ الاسم الظاهر، فهو مثله يكون مرفوعاً أو ومنصوباً أو مجروراً، كما يُقتضيه مركزُه في الجملة، لأنَّ له حُكمه في الإعراب.

فالضمير المرفوعُ: ما كان قائماً مقامَ اسم مرفوع، مثل اقُمتَ، وقمتِ، وتكتبان، وتكتبونه.

والضمير المنصوبُ: ما كان قائماً مقام اسم منصوب، مثل: ﴿ أَكْرَمَتُكَ، وأَكْرَمَتُهُنَّ، وإياكَ نَعْبُدُ وإياكَ نستعينِ ٩.

والضمير المجرور: ما كان قائماً مقام اسم مجرور نحو: «أحسِنْ تربيةَ أولادك، أحسَنَ الله إليك».

. وإذا وقع الضمير موقع اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، يُقال في إعرابه: إنه كان في محلّ رفع، أو نصبٍ، أو جرّ، أو إنه مرفوعٌ محلاً، أو منصوبٌ محلاً، أو مجرورٌ محلاً.

⁽١) فاعل اصبراً؛ ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).

 ⁽٣) إلا في أفعال الاستثناء وفعل التعجب الأول، فهو مستتر وجوباً كما علمت.

عود الضمير

إن كان الضمير للغّيبة فلا بد له من مرجع يَرجع إليه.

فهو إما أن يعودَ إلى اسم سبقه في اللَّفظ. وهو الأصل، مثل: ﴿الكتابِ أَخذَتُهُۗ ٩.

وإما أن يعود إلى متأخر عنه لفظاً، متقدّم عليه رُتبةٌ (أي: بحسَب الأصل)، مثل: •أخذ كتابه زهيرٌه؛ فالهاءُ تعود إلى زهير المتأخر لفظاً، وهو في ييَّة التقديم، باعتبار رُتبته؛ لأنه فاعل^(١).

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنّى لا لفظاً، مثل: «اجتهدْ يكن خيراً لك»: أي: يكن الاجتهاد خيراً لك، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من «اجتهد».

وإما أن يعود إلى غير مذكور، لا لفظاً ولا معنّى، إن كان سياقُ الكلام يُعيُّنُهُ، كقوله تعالى: ﴿ وَالسَّوَتُ عَلَ لَلْمُووِيّ ﴾ [مود: ٤٤]، فالضمير يعود إلى سفينة نوحٍ المعلومة من المقام، وكقول الشاعر: الشاعر:

إذا مـا غَــفِــبُــنــا غــفُــبَــةٌ مُسفَــرِيــةٌ مَـــكَـنا حِجابَ الشَّـمُس، أو قَطَرَتْ دَمـا فالضمير في اقطرَت؛ يعودُ إلى الشَّيوف، التي يدُّل عليها سياق الكلام.

ضمير الفصل

قد يتوسطُ بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبرٌ، ضميرٌ يسمى ضميرَ الفَصْل، ليؤذَنَ من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعدَه خبرٌ لا نعتٌ. وهو يُفيدُ الكلام ضرباً من التوكيد، نحو: «زهيرٌ هو الشاعر» و«ظننتُ عبد الله هو الكاتبَ».

وضمير الفصل حرث لا محلُّ له من الإعراب، على الأصح من أقوال النُّحاة. وصورته

⁽۱) أما عود الضمير على متأخر عنه لفظاً ورتبة فلا يجوز، فلا يقال: «أكرم أبوه خالداً» لأن الهاه في (أبوه) عائدة على المفعول به وهو (خالداً)، والمفعول متأخر في الرتبة عن الفاعل، وهو هنا متأخر عنه في اللفظ أيضاً، وأما عوده على متقدم لفظاً متأخر رتبة فجائز، مثل: «أكرم خالداً أبوه»، فالضمير في (أبوه) عائد إلى (خالداً) المتقدم لفظاً على الفاعل، وإن كان متأخراً عنه رتبة، وإن قلت: «أكرمته خالداً» جاز، لأن (خالداً) ليس مفعولاً به وإنما هو بدل من الضمير الذي هو المفعول به.

كصورة الضمائر المنفصلة. وهو يَتصرَّفُ تصرُّفها بِحسَبِ ما هو له، إلا أنه ليس إياها.

ثم إنَّ دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخَيْنِ بـ اكانَ وظَنَّ وإنَّ وأخواتِهنَّ، تابعٌ لدخوله بينهما قبل النسخ. ولا تأثير له فيما بعدهُ من حيثُ الإعرابُ، فما بعدَهُ مُتأثرٌ إعراباً بما يسبِقه من العوامل، لا بهِ، قال تعالى: ﴿قَمَّا وَقَتَيْنِ كُنْتَ أَنتَ الزَّقِبَ عَتَيِمٌ ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال: ﴿إِن اللهِ عَنكَ مَالًا وَوَلَكَا ﴾ [الكهف: ٣٦].

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا، وإنما سمي ضميراً؛ لمشابهته الضمير في صورته، وسمي: (ضمير فصل)؛ لأنه يُؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت؛ لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار، وأنك تريد النعت، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أثبت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله، لا نعت له.

ثم إن ضمير الفصل هذا يفيد تأكيدَ الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسميه (عماداً)؛ لاعتماد المتكلم، أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت).

٦ ــ أسماء الإِشارة

اسمُ الإِشارةِ: ما يدُلُّ على مُعينِ بواسطة إشارةِ حِسَيَّةِ باليدِ ونحوها، إن كان المشارُ إليه حاضراً، أو إشارة معنويَّة إذا كان المشارُ إليه معنى، أو ذاتاً غيرَ حاضرة.

وأسماءُ الإِشارة هي: فذاه: للمفرد المذكر، فوذانِ وَذَيْنِه: للمثنى المذكر، فوذه وَنَهُ:
للمفرد المؤنثة، فوتانِ وتَيْنِه: للمثنى المؤنث وفأولاءِ وأؤولى (١٠ (بالمدِّ والقصر، والمدُّ أنصحُ):
للجمع المذكر والمؤنث، سواءٌ أكان الجمعُ للعقلاء، كقوله تعالى: ﴿ أَوْلَتِكَ عَلَى هُدُى مِّن رَبِهِمُّ
وَأُولَتِكَ مُمُ ٱلمُّفَلِحُونَ ﴾ الغمان: ١٥، أم لغيرهم: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلتَّنَعَ وَالْهَرَ وَالْفَوَادَ كُلُّ الْمُعْرِقِيَهُمُّ وَالْفَوَادَ كُلُّ

ذُمَّ الْسَمَسَنسَاذِلَ بَسَعْسَدَ مَسَّنْزِلَسَةِ السَّلَسُوى والسَعَسَّيْسَشَ بَسَعْسَد أُولَسَسَكَ الأَيْسَام لكنَّ الأكثرَ أن يشارَ بها إلى العقلاءِ، ويستعمل لغيرهم اللك، قال الله تعالى: ﴿وَيَظْكَ ٱلْأَيَّامُ ثَذَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّامِي﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ويجوز تشديدُ النون في مثنَى (ذا وتا)، سواءٌ كان بالألف أم بالياء، فتقول: اذانُّ وَذَينٌ

 ⁽۱) تكتب اأولى وأولاء بالواو غير ملفوظة، تلفظان: «ألى وألاء بلا واو.

وتَينَّه. وقد قُرىء: ﴿ لَلَمُهَا مُعَنَّانِهُ [القصص: ٣٧]، كما قرىء: ﴿ إِحْنَى أَلِنَّقُ مُنَظِّيْهُ [القصص: ٧٧]، بتشديد النون فيهما».

ومن أسماء الإشارة ما هو خاصٌّ بالمكان، فيشارُ إلى المكان القريب بِهُنا، وإلى المتوسط بُهناك، وإلى البعيد بهنالك وثمّ.

وتسبقُ أسماءَ الإِشارة كثيراً «ها؛ التي هي حرفٌ للتَّنبيه، فيقال: «هذا وهذه وهاتان وهؤلاء،

وقد تلحقُ «ذا وهي» الكاف، التي هي حرفٌ للخطاب، فيقال: «ذاك ويَبكُ» وقد تلحقهما هذه الكافُ معَ الّلام فيقال: «ذلكَ ويَلك».

وقد تلحقُ •ذانِ، وذَيْنِ، وتانِ، وتَينِ، وأولاهِ• كافُ الخطاب وحدها، فيقال: •ذانِكَ وتانِكَ وأُولئكَ•.

ويجوز أن يُفصلَ بين (ها) التَّنبيهيَّة، واسم الإِشارة، بضمير المُشار إِليه، مثل: ^وها أنا ذا، وها أنت ذي، وها أنتما ذان، وها نحن تان، وها نحن أولاهِ. وهو أولى وأفصحُ، وهو الكثيرُ الواردُ في بليغِ الكلام، قال تعالى: ﴿كَالْتُمْ الْلَاهِ فَيُولَمُمْ وَلَا فِيُولِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١١٩]. والفصل بغيره قليلٌ، مثل: «ها إِنَّ ذا الوقتَ قد حان» والفصل بكافِ التَّشيه في نحو: (هكذا) كثيرٌ شائمٌ.

مراتب المشار إليه

للمشار إليه ثلاثُ مَراتِبَ: قريبةٌ وبعيدةٌ ومتوسطةٌ.

فيُشار لذي القُربى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ: كأكرمُ هذا الرجلَ، أو هذه المرأة.

ولِّذي الوسطى بما فيه الكافُ وحدها: كاركبْ ذاك الحصانَ، أو تِيكَ النافةَ.

ولِّذي البُّعدىٰ بما فيه الكافُ واللام معاً، كخُذْ ذَلِكَ القلمَ، أو تلك الدُّواةَ.

طوائد ثلاث

١ - «ذانِ وتانِ» يستعملان في حالة الرفع، من: «جاء هذان الرجلان، وهاتان المرأتان»؛
 وذين وتين»: يستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرم هذين الرجلين وهاتين المرأتين»،
 ومررت بهذين الرجلين وهاتين المرأتين».

وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليسا مُعَرَبَيْن بالألف رفعاً ـ وبالياء نصباً وجراً، كالمثنى؛ لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة.

فمن العلماء من يعربها، إعراب المثنى، فلم يخطىء محجة الصواب.

أما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هُلَانٍ لَكُورُكُ إِلَّا: ٦٣] في قراءة من قرأ (إنَّ) مشددة، فقالوا: إنه

جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع والنصب والجر.

 ٢ ــ (ذه وته): هما يسكون الهاء وكسرها: وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة، وأن تشبعها فتمذها.

٣ ـ كاف الخطاب: حرف، وهو ككاف الضمير في حركتها وما يلحق بها من العلامات،
 تقول: «ذاك كتابك يا تلميذ، وذاك كتابك يا تلميذة، وذلكما كتابكما يا تلميذان ويا تلميذتان،
 وذلكم كتابكم يا تلاميذ، وذلكن كتابك يا تلميذات.

٧ ــ الأسماء الموصولة

الاسمُ الموصولُ: ما يَدلُ على مُعيّنِ بواسطة جملة تُذكر بعده، وتُسمّى هذه الجملةُ: (صِلةً الموصول).

والأسماءُ الموصولةُ قسمان: خاصة ومشترَكة.

الموصول الخاص

الأسماءُ الموصولةُ الخاصةُ، هي التي تُفرَدُ وتُثنَّى وتُجمّعُ وتُذكّرُ وتُؤنَّثُ، حسبَ مقتضى الكلام.

وهي: (الذي): للمفرد المذكر، (واللّذان واللّذَين): للمثنى المذكر، و(الّذين): للجمع المذكر، و(الّذين): للجمع المذكر العاقل(١٠)، و(التي) للمفردة المؤنثة، و(اللّتانِ واللّتينِ): للمثنى المؤنّث، و(اللّاتي واللّواتي واللّاتي): للمعمع مُطلقاً، سواة أكان مذكراً أم مؤنثاً، وعاقلاً أم غيرَه، تقولُ: ايُفلح الذي يجتهدُ، واللذانِ يجتهدانِ واللذين يجتهدون، وتفلحُ التي تجتهد، واللّتانِ تجتهدانِ، واللّاتي، أو اللّائي، يجتهدن، ويُفلحُ الألى يجتهدون، وتفلحُ اللها ينهنه اللها الها اللها الها اللها الها اللها اللللها اللها اللها اللها اللها اللها الللها اللها اللها اللها اللله

(واللّذان واللّتان»: تستعملان في حالة الرفع، مثل: جاء اللّذان سافرا، واللّتان سافرتا». واللّذين واللّتين: تستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرمت اللذين اجتهدا، واللّتين اجتهدا، واللّتين اجتهدا، واللّتين تعلما، واللّتين تعلماء وهما في حالتي الرفع مبنيّان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيّان على الياه. وليستا معربتين بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يدربها إعراب العثنى، وليس ببعد عن الصواب).

⁽١) فلا تستعمل لغيرهم أما غير العقلاء فيستعمل له ما يستعمل لجمع الإناث.

ويجوزُ تشديدُ النون في مثنى (الذي والتي)، سواءٌ أكان بالألف أم بالياءِ، وقد قُرىء: ﴿وَاللَّذَانَّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ، كَمَا قُرىء: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ ﴾، بتشديد النُّون فيهما.

وأكثرُ ما يُستعمَلُ (الألي) لجمع الذكورِ العقلاءِ، ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر : وتُشِلي الألى يَسْتَلْشِمون عـلى الألى - تَـراهُـنَّ يـومَ الـرَّوْعِ كـالْـحِـدَإِ الْـهُـئِـلِ^(١) ومن استعماله في جمع العؤنث قولُ الآخر :

مَحا حُبُّها حُبُّ الألى كُنَّ قبلها وحَلَّتُ مكاناً لم يكنُ حُلَّ من قَبْلُ وكذلك «اللائي»، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاءِ نادراً كقول الشاعر:

هُــمُ الــلاثِــي أُصــيــبــوا يــومَ فَــلْــجِ _ بِــداهِـيَــةِ تَــمــيـدُ لــهــا الــجـبَــال (*) وقول الآخر:

فَسَمَا أَبْسَاؤُنِا بِالْمَسِنَّ مِسنِّهُ عَلَيْنا، اللاَّهِ قدمَهَ دوا الحُجُودا^(٣)

الموصول المشترك

الأسماءُ الموصولةُ المُشترَكةُ: هي التي تكونُ بلفظٍ واحدٍ للجميع. فيشترك فيها المفردُ والمثنى والجمعُ والمذكرُ والمؤنث.

وهي: قمَنْ وما وذا وأيُّ وذُو، هيرَ أنَّ قمَنْ، للعاقل وقما، لغيره وأما: قذا وأيُّ وذُو، فتكون للعاقل وقما، لغيره وأما: قذا وأيُّ وذُو، فتكون للعاقل وغيره. تقول: قنجحَ مَن اجتهدا، ومن اجتهدا، وقدل الكتب ما يفيدك نفعاً»، وتقول: قمن الذي فتحها،؟ وقماذا فتحَ أبو عُبيدةً؟، وتقول: قاكرمُ أيّهم أكثرُ اجتهاداً»، وقارك من الخيل أيّها هو أقوى، أي: قالذي هو أقوى، أي: قالذي المجتهدة، أي: قاكرم الذي اجتهد والتي اجتهدا،.

⁽۱) الضمير في تبلي يعود إلى المنون (أي: الموت) في بيت سابق، و(يستلمون): يلبسون اللامة وهي الدرع (وعلى الألى): في موضع الحال من ضمير يستلتمون، أي حال كونهم على خيولهم الألى تراهن، فالضمير الغائب في تراهن يعود إلى الألى الموصوف بها وبصلتها الخيول، و(الروع): الفزع، ويراد به مجازاً الحرب، و(الحدأ) بكسر الحاء وفتح الدال: جمع حداة _ بكسر الحاء وفتح الدال أيضاً _ وهي طائر يعرف عند العامة بالشوحة، و(القبل): جمع قبلاء، وهي الحولاء؛ والقبل بفتحتين: الحول.

 ⁽٢) فلج: مكان بين البصرة وضرية و(ضرية) بفتح الضاد وكسر الراه، وتشديد الياه مفتوحة: قرية في طريق مكة من البصرة ونجد، و(تعيد): تضطرب وتتحرك.

 ⁽٣) أمَنْ: أجود وأكرم، و(اللاه): صفة للآباء، و(مهدوا): وطأوا، من امهد الفراش، إذا وطأه وبسطه، و(الحجور): الأحضان، واحدها حجر.

(من وما) الموصوليتان

قد تُستعملُ (مَنْ) لغير العقلاءِ، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُنزَّلُ غيرُ العاقلِ مَنزِلةَ العاقل: كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُ مِنْ بَدْعُواْ مِن دُونِ اللّهِ مَن لَا يَسْتَجِبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْرِ الْفِيكَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ امرى، القيس:

أَلا عِمْ صَباحاً، أَيُّها الطُّلَلُ الْبالي وهَلْ يَعِمَنُ منْ كانَ في الْمُصُرِ الخالي(١٠ وقولِ العباس بن الأحنف:

بكيْتُ على سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَدْنَ بِي فَقُلتُ، وصِيْلي بالبُكاءِ جَديرُ أَسِرْبَ الْقَطَا، مَلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعلًى إلى من قَد هَويتُ أَطِيرُ

(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة، ونداءُ القطا والطلل في البيتين سؤغا تنزيلها منزلة العاقل، إذ لا ينادى إلا العقلاء).

الثانية: أن يندمجَ غيرُ العاقل مع العاقل في حُكم واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَن يَعْلُقُ كُمَن لَا يَخَلُقُ﴾ [النحل: ١٧]. وقوله: ﴿أَلَوْ نَرَ أَكَّ لَقَدْ يَحْبُدُ لَمْ مَن فِي السَّمَوْتِ وَمَن فِي ٱلأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

(فعدم الخلق يشمل الآدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله. والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض).

الثالثة: أن يقترنَ غيرُ العاقل بالعاقل في عموم مُفَصَّل بـ فينْ؛ كقوله عزَّ شأنه: ﴿زَاللَهُ خَلَقَ كُلُّ وَآتَوْ مِن مَّلَوٍّ فِيَنَهُم مَّن يَشْفِى عَلَّ بَطْنِيهِ وَيِنْهُم مَّن يَشْفِى عَلَى رَجْلَةٍ، وَرَجْهُم مَن يَشْفِى عَلَى رَجْلَةٍ، وَرَجْهُم مَن يَشْفِى عَلَى النَّرِد: 80].

(فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض.

وقد فصلها على ثلاثة أنواع: الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربم).

وقد تُستعملُ (ما) للعاقل، كقوله تعالى: ﴿ فَأَنكِكُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَالَ ﴾ (٢) [النساء: ٣]،

 ⁽١) عم صباحاً تحية كانوا يستعملونها في الصباح، و(عم) مخفف من أنعم و«العصر» بضمتين، ويجوز إسكان الصاد: هو بمعنى العصر، بفتح فسكون، و«الخالي»: السالف الماضي.

⁽٢) أي: انكحوا ما حل لكم منهن، ودعوا ما حرم عليكم منهن، فالنصب على أن «ماذا» كلها استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم الأنفقت، و«درهما وزهيراً»: منصوبان على البدلية من محل «ماذا» الاستفهامية، والرفع على أن «ما» وحدها اسم استفهام في محل رفع مبتداً، و«ذا» اسم موصول في محل رفع على أنه خبره، و ودرهم وزهير» مرفوعان على البدلية من محل «ما» الاستفهامية والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير «ماذا أنفقته" ومن ذا أكرمته أي: ما الذي أنفقته؟ ومن الذي أكرمته.

الإسماه فموصولة

وكقولهم: اسبحان ما سخَّركنَّ لنا، وقولهم: (سبحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ بحمده. وذلك قليل.

وأكثر ما تكون (ما) للعاقل، إذا اقترن العاقِلُ بغير العاقل في حكم واحد، كقوله سبحانه: ﴿ الْجَيْثُ لِلْوَ مَا لِي ٱلْكَتَوْتِ وَمَا لِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجمعة: ١، التغابن: ١].

(فإن ما فيهما ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح، كما قال تعالى: ﴿وَإِن يَن فَنُوهُ إِلَّا إِنْهُمْ مِنْهِمَ فَلِكِن لَا لَفَقُهُنَّ لَهِمِهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤٤].

(١١) الموصولية

لا تكونُ (ذا) اسمَ موصولِ إلا بشرطِ أن تقمَ بعد (مَنْ) أو هماه الاستفهاميَّتين؛ وأن لا يُرادَ بها الإِشارةُ، وأن لا تُجعلَ معَ «مَنْ» أو هما» كلمةً واحدةً للاستفهام.

فإن أريد بها الإِشارة مثل: «ماذا التواني؟ مَنْ ذا القائم»؟ أي: ما هذا التواني؟ من هذا القائم؟ فهيّ اسمُ إِشارة.

وإن جُعلتْ معَ «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، مثل: «لماذا أتيتَ»؟، أي: لِمَ أَتيتَ؟ وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يُقْلَمُ عِندُه إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أي: من الذي يَشفَعُ عندَه؟ كانت معَ ما قبلها اسمَ استفهام.

وقد تقعُ «ذا» في تركيب تحتمل أن تكونَ فيه موصوليَّةً وما قبلها استفهاماً، وأن تكونَ مع «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو: «ماذا أنفقتَ»؟ إذْ يجوز أن يكون المعنى: «ما أنفقتَ»؟ وأن يكون: «ما الذي أنفقتُه؟

ويظهرُ أثر ذلك في التَّابِع، فإن جعلت «ذا» معَ «مَنْ» أو «ما» كلمة واحدةً للاستفهام، قلتَ: «ماذا أنفقت؟ أدرهماً أم ديناراً»؟ و«مَنْ ذا أكرمتَ؟ أزْهيراً أم أخاهُه؟، بالنصب.

وإن جعلتَ «ما» أو «مَنْ» للاستفهام، و«ذا»، موصوليَّة، قلتَ: «ماذا أنفقتَ؟ أدرهمٌ أم دينارٌ» و«مَنْ ذا أكرمت؟ أزهيرٌ أم أخوه بالرفع.

ومِنْ جَعْلِ ﴿مَا ۗ للاستفهام و﴿ذَا ۚ مُوصُولَيَّةً قُولُ لَبِيدٍ:

ألا تَسْسَأُلانِ السمسرة: مساذا يُسحساوِلُ النَّحبُّ فَيُقضى؟ أَمْ ضَلالٌ وبالطِلُ")

⁽۱) ألا أداة تحضيض بمعنى هلا بتشديد اللام، والنحب، يأتي لمعانٍ منها الوقت، والمدة والخطر العظيم، والبكاء، والأجل، والنفر، وأقربها هنا أن يكون بمعنى النفر، ومعنى البيت هلا تسألان المره: ما الذي يطلبه جاداً مجتهداً؟ أنفر أوجبه على نفسه، فهو يسمى في قضائه، أم أن سعيه واجتهاده في ضلال وباطل.

الأسماء لموصولة

(أي) الموصولية

وأيُّ الموصوليَّةُ تكونُ بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع. وتُستعمل للعاقل وغيره.

والأسماءُ الموصوليةُ كلها مبنيّةٌ، إلا (أيّاً) هذه، فهي مُعرَبة بالحركات الثلاث، مثل: فيُفلحُ أيّ مجتهدٌ، وأكرمتُ أيّاً هي مجتهدةٌ، وأحسنتُ إلى أيّ هم مجتهدون».

ويجوز أن تُبنى على الضمّ (وهو الأفصحُ)، إذا أُضيفت وحُذِف صدْرُ صلتها (١٠) مثل: «أكرِمُ أَيُّهُمُ أَحسنُ أَخلاقاً» (٦٠) قال تعالى: ﴿ ثُمُّ لَلْنَافِكَ مِن كُلِّ شِيقَةٍ أَيْبُمُ أَهَدُ مَلَ الْرَقَيْ مِيهَ﴾(٦) [مريم: ٦٩].

وقول الشاعر:

إذا مسا لَسقسيستَ بَسنسي مسالِسكِ فَسَسلَّم عسلس ايُسهُم افضلُ (1) كما يجوزُ في هذه الحالة (1) إعرابُها بالحركات الثلاثِ أيضاً، تقولُ: وأكرِمُ أَيّهمُ أحسنُ أَخلاقاً».

وقد رُويَ الشعرُ بجرِّ ﴿أَيُّ ۚ بالكسرة أيضاً ، كما قُرىء ﴿أَيُّهُم ۚ بنصبِ ﴿أَيَّ ۚ فِي الآية الكريمة .

فإن لم تُضَفُ أو أضيفت وذُكِرَ صدرُ صلتها، كانت مُعرَبةٌ بالحركاتِ الثلاث لا غيرُ، فالأولُ مثل: ﴿أَكرِمْ أَيّا مُجتهدٌ ⁽¹⁷، وأيّاً هو مجتهدٌ»، الثاني مثل: ﴿أَكرِمْ أَيّهِم هو مجتهدٌ».

(ذو) الموصولية

تكون (ذُو) اسمَ موصول بلفظِ واحدِ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك في لغة طيّء من العرب، ولذلك يُسمُونها (ذُو الطائية)، تقول: ﴿جاء ذُو اجتهدَ، وذُو اجتهدتْ، وذُو اجتهدا، وذُو اجتهدتا، وذُو اجتهدوا، وذُو اجتهدْنَه، قال الشاعر:

ف إِنَّ السماء مساء أبسي وجَدِّي وبشري ذُو حَفَرْتُ وذو طَسوَيْتُ

 ⁽١) المراد بصدر الصلة الضمير الذي هو جزء منها وواقع في صدرها أي أولها. فإن قلت: «أكرم أيهم هو مجتهد» فقولك: «هو مجتهد» صلة أي، وصدر الصلة الضمير.

⁽٢) أي: أيهم هو أحسن.

⁽٣) أي: أيهم هو أشد.

⁽١) أي: على أيهم هو أفضل.

⁽٥) أي: حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، والأكثر بناؤها على الضم في هذه الحالة.

 ⁽٦) أي: أكرم أياً هو مجتهد، فاهوا المحذوف مبتدأ، ومجتهد خبره، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول وهو (أي).

أي: بثري التي حَفرتها والتي طويتُها، أي: بنيتُها. وقول الآخر:

ف إِمّا كرامٌ مُسوسِرونَ لَفيتُهُم فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كفانِيا أي: من الذي عندهم.

صلة الموصول

يحتاج الاسمُ الموصولُ إلى صِلَةٍ وعائد ومحلّ من الإعراب.

فالصلة: هي الجملة التي تُذكرُ بعدهُ قُتْتَهُمُ معناهُ، وتُسمى: (صلة الموصول)، مثل: اجاء الذي أكرمتُه، ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب.

والعائدُ: ضميرٌ يعودُ إلى الموصولِ وتشتملُ عليه هذه الجملة، فإن قلتَ: «تعلّمُ ما تنتفعُ به، فالعائدُ الهاءُ، لأنها تعود إلى «ما». وإن قلتَ: «تعلّمُ ما ينفعك»، فالعائدُ الضميرُ المستترُ في «يفعُ» العائدُ إلى «ما».

ويُشترَطُ في الضمير العائدِ إلى الموصول الخاصّ: أن يكون مطابقاً لهُ إفراداً وتثنيةَ وجمعاً وتَذكيراً وتأنيثاً، تقول: «أكرِمِ الذي كتبَ، والتي كتبتْ، واللَّذينِ كتبا، واللَّتين كتبنا، واللذينَ كتبوا، والَّلاتي كتَبْنَ».

أما الضمير العائدُ إلى الموصول المشترَك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول، فَتُفرِدُه وتُذكرُه مع الجميع، وهو الأكثرُ، ومراعاةُ معناهُ فيطابقُه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقول: «كرّمُ من هذَّبكَ»، للجميع، إن راعيتَ لفظَ الموصول، وتقول: «كرّمْ من هذَّبكَ، ومن هذَّباك، ومن هذَّبَتكَ، ومن هَذبوك، ومن هذَّبنك» إن راعيتَ معناهُ.

وإن عاد عليه ضميرانِ جاز في الأول اعتبارُ اللفظ، وفي الآخر اعتبارُ المعنى. وهو كثيرٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَهَنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ عَامَنًا بِأَقَدِ وَبِالْيَوْرِ الْآخِرِ وَمَا لَمْ مِبْوُيْدِينَ﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعاد الضميرَ في «يقول» على «من» مفرداً، ثم أعاد عليه الضميرَ في قوله: ﴿وَمَا لَهُم مِبُوْيْدِينَ﴾ [البقرة: ٨] حمماً.

وقد يُعتبرُ فيه اللفظُ، ثم المعنى، ثم اللفظُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهُوَ اَلْحَكِيثِ﴾ القمان: ٦]، فأفرد الضمير، ثم قال: ﴿ أَوْلَكِكَ لَمُمْ طَلَابٌ ثُمِينٌ ﴾ القمان: ٦]، فجمعَ اسم الإشارة. ثم قال: ﴿وَإِنَا لَنْكَ عَلَيْهِمْ مَايَثَنَا﴾ [الاحقاف: ٧]، فأفردَ الضمير.

ومحلُّ الموصولِ من الإعراب يكون على حسب موقعه في الكلام. فتارة يكون في محلّ رفع مثل: ﴿قَدْ أَلَمْتُمَ مَنْ تَزَكُّ ﴿﴾ [الأعلى: ١٤] (١٠، وتارةً يكون في محلّ نصبٍ مثل: ﴿أَحَبِّ من يُحبُّ

⁽١) من: في موضع رفع لأنها فاعل.

الأسماء العوصنولة

الخيرَ»(١)، وتارةً يكون في محل جرٍ، مثل: ﴿جُدُّ بِمَا تَجِدُهُ (٢).

ويُشترَطُ في صلة الموصول أن تكون جملةً خَبريةً مُشتملةً على ضميرِ بارزٍ أو مُستترِ يعودُ إلى الموصول. ويسمى هذا الضميرُ (عائداً)، لعَوده على الموصول. فعثال الضير البارز: "لا تُعاشر الذينَ يُحسَّنونَ لك المُنكرة"^(٣). ومثال الضمير المستتر: «صاحبٌ من يدُلك على الخيرة (١٠).

(والمراد بالجملة الخبرية: ما لا يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، قإذا قلت: أكرمت المجتهد أو سأكرمه فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبار به.

فما كان كذلك من الجمل صعّ وقوعه صلةً للموصول، أما الجمل الإنشائية، وهي: ما يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلة للموصول، كجمل الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام، فإن قلت: (خذ الكتاب)، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به، أما الجملتان: الشرطية والقسمية، فهما إنشائيتان، إن كان جوابهما إنشائياً مثل: "إن اجتهد علي فأكرمه، وبالله أكرم المجتهده، وخبريتان إن كان جوابهما خبرياً، مثل: "إن اجتهد علي كرَّمته، وبالله لأكرمن المجتهده.

فوائد ثلاث ·

١ يجبُ أن تقعَ صلةُ الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه، وكذلك لا يجوز تقديمُ
 شيءٍ منها عليه أيضاً، فلا يقال: «اليومَ الذينَ اجتهدوا يُكرَّمون غداً»، بل يقال: «الذين اجتهدوا اليرمَ»، لأنَّ الظرف هنا من متممات الصلة.

٢ ـ تقع صلةُ الموصولِ ظرفاً وجازاً ومجروراً، مثل: «أكرِم مَنْ عنده أدبٌ، وأحسنْ إلى مَنْ
 في دار العجزة»، لأنهما شبيهتان بالجملة، فإنَّ التقدير: «من استقرَّ أو وُجِدَ عنده أدبٌ، ومن استقرَّ أو وُجِدَ عنده أدبٌ، ومن
 استقرَّ أو وُجِدَ في دار العجزة».

والصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة، وحرف الجرّ والظرفُ الجرّ والظرفُ متعلقانِ بفعلها.

٣ ـ يجوز أن يحذّف الضميرُ العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباس كقوله تعالى:
 ﴿ فَرَنِ وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِدًا ۞ [المدثر: ١١]، أي: خلقتهُ، وقوله: ﴿ فَأَقْضِ مَا آتَ قَاضٍ ﴾ [المد: ٧٧]،
 أي قاضيه، وقولهم: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً)، أي: بالذي هو قائلٌ.

⁽١) من: في موضع نصب لأنها مفعول به.

⁽٢) ما: في موضع جر بالباء.

⁽٣) الضمير البارز العائد على الموصول هو الواو في يحسنون.

⁽٤) الضمير المستتر العائد على الموصول هو الضمير المستتر في فيدل، وهو ضمير الفاعل.

٨ ــ أسماء الاستفهام

اسمُ الاستفهام: هو اسمٌ مُنهَمٌ يُستعلِّمُ به عن شيءٍ، نحو: «مَنْ جاء؟ كيفَ أنتَ؟٩.

وأسماءُ الاستفهام هي: «مَنْ، ومَنْ ذا، وما، وماذا، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وكيفَ، وأنّى، وكمْ، وأيُّه. وإليك شرحها:

من و من ذا

(مَنْ ومَنْ ذا): يُستفهَمُ بهما عن الشخص العاقل، نحو: «مَنْ فعلَ هذا؟ ومَنْ ذا مُسافرٌه؟، قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا جَبَسًا فَيَكَنْدِهُمُ لَدُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وقد تُشربَانِ معنى النَّفي الإِنكاريّ، كَقُولك: قَمَنْ يستطيع أَن يَفْعَلَ هَذَا؟!، أي: لا يستطيعُ أن يفعله أحد.

ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَتْفِرُ النَّنُوبُ إِلَّا اللهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لا يغفرها إلا هو، وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندُهُ إِلَّا بِإِذْنِيةً﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه.

ما و ماذا

(ما و ماذا): يُستفهَمُ بهما عن غير العاقل من الحيوانات والنبات والجماد والأعمال، وعن حقيقةِ الشيءِ أو صفتهِ، سواءٌ أكان هذا الشيءُ عاقلاً أم غيرَ عاقلِ تقولُ: «ما أو ماذا ركبتَ، أو اشتريتَ؟ ما أو ماذا كتبتَ؟»، وتقول: «ما الأسدُ؟ ما الإنسانُ؟ ما النَّخلُ؟ ما الذهبُ؟»، تستفهمُ عن حقيقة هذه الأشياء، وتقول: «زهيرٌ من فُحول شعراءِ الجاهلية»، فيقولُ قائلٌ: «ما زهيرٌ!»، يستعلمُ عن صفاته ومُميِّزاته.

(وقد تقع «من ذا و ماذا» في تركيب يجوز أن تكونا فيها استفهاميتين، وأن تكون «من وما» للاستفهام، و«ذا» بعدهما اسم موصول، وقد تتعين «من وما» للاستفهام؛ فتتعين «ذا» للموصولية أو الإشارة. وقد تقدم شرح ذلك في الكلام على «ذا» الموصولية في الفصل السابق).

(من و ما) النكرتان الموصوفتان

كما تقعُ امَنْ و ما! مَوصوليَّتينِ واستفهاميَّتين، كما تقدَّم، تقعانِ شرطيتين، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَمَّلُ سُوَّمًا يُجْنَزَ بِهِ؞﴾ [النساء: ١٣٣]، وقوله: ﴿وَمَا تُنفِقُوا مِنْ حَكَيْرِ يُوَكَّ إِلَيْحَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

رقد تفعانِ نكرتين موصوفتين. ويتعينُ ذلك، إذا وُصِلتا بمفرد، أو سبقتهما (رُبُّ الجارَّةُ»، لأنها لا تُباشرُ إِلَّا النّكراتِ، فمن وصفهما بمفردِ أن تقول: (رأيتُ مَنْ مُحِبًا لك، وما سارًا لك، أي: شخصاً مُحبًا لك، وشيئاً سارًا لك، واجنتُك بمن مُحِبُّ لك، وبما سارٌ لك؛ أي: بشخصٍ مُحبُّ لك، وشيءِ سارٌ لك، ومنه قولُ حَسَّان بن ثابت:

فكَفَى بِنَا فَضَلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيَّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا أَي: على قوم غيرنا، وقولُ الآخر:

لِما نافِع يَشْعَى اللَّبِيبُ، فَلا تَكُن لَشِيء بِعِيدٍ نَفْعُهُ، النَّفرَ ساعيا

ولا يجوز أن تكون «من وما» فيما تقدم موصوليتين، لأن الاسم الموصول يحتاج إلى جملة توصل به، وهو هنا موصول بمفرد. فإن رفعت ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) جاز: فتكونان حينئذٍ إما نكرتين موصوفتين بجملة المبتدأ والخبر، وإما موصولتين، وجملة المبتدأ والخبر صلة لهما. فإذا قلت: «جاءني من محب لي، وما سار لي»، جاز أن تكونا موصوفتين بمفرد، فيكون (محب وسار) صفتين لهما، وأن تكونا موصوفتين بجملة، فيكون محب وسار خبرين لمبتدأين محذوفين، وجاز أن تكونا موصولتين بجملة المبتدأ والخبر).

ومِن سبقِ (رُبُّ) إيَّاهما قول الشاعر :

رُبُّ مَنْ أَسْضَجْتُ غَيِظًا قَلْبَهُ قَدْ نَسَمَنَّسَ لِيَ مَوْسَاً لَم يُطَعَّ أي: رُبُّ رجل، وقولُ الآخر:

رُبَّ مِنا تَسَخْسَرُهُ النَّنِي غُسُوسُ مِن الأَمْسِ لَنهُ فَسَرْجِنةٌ كَسَجُسلٌ الْسَعِيقَسَالِ (١٠) أي: رُبُّ شيءٍ من الأمر.

(ولا يجوز أن تكون (من وما) هنا موصولتين، لأن الاسم الموصول معرفة، و(ربًّ) لا تباشر شيئاً من المعارف. فلا تدخل إلا على النكرات).

وإذا قلتَ: قاعتصمْ بمن يَهديكَ سبيلَ الرَّشاد، وتَمسَّكُ بما تَبلُغُ به السَّداد؛ جاز أن تكونا موصولتين، فالجملة بعدهما صلةً لهما، وأن تكونا نكرتين موصوفتين، فالجملة بعدهما صِفةٌ لهما.

(فإن كان المراد بمن يهدي شخصاً معهوداً، وبما تبلغ أمراً معهوداً، كانتا موصولتين، وإن كان المراد شخصاً ما هادياً، وأمراً ما مبلغاً، كانتا نكرتين موصوفتين).

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَهِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ مَامَنَّـا﴾ [البقرة: ٨] فجزمَ قومٌ بأنها موصوفةٌ، وجماعةٌ

⁽١) الفرجة بالفتح، ويجوز فيها الضم والكسر أيضاً: الانفراج من الشدة والتخلص منها. وأما فرجة الحائط ونحوه ـ والموضع الذي يوسعه القوم في الموقف والمجلس، فهي بالضم لا غير. و(العقال): الحبل تشد به قواتم البعير ليمنعه من القيام، والمعنى رب شيء من الأمر تكرهه النفس له انفراج واتحلال كيما ينحل المقال عن قواتم البعير فينهض بعد انحباسه، و(ما) هنا يجب فصلها عن (رب) خطأ لأنها موصوفة. وليست مثل (ما) الزائدة الكافة لرب عن العمل لأن هذه يجب وصلها برب خطأ.

بأنها موصولةً، والأول أقربُ.

وقال الزمخشريّ: (إن قَدَّرتَ (ألَّ) أي: (في الناس) للعَهِد، فموصولةٌ، أو للجنس، فموصوفةٌ».

(يريد أن المعرّف بأل العهدية تعريفه معنوي كما هو لفظي، فيناسبه أن تجعل «من» موصولية، لأن الموصول معرف تعريف ما تسبقه «أل» العهدية.

وأما المعروفُ بأل الجنسية فتعريفه لفظي، وهو في معنى النكرة، فيناسبه أن تجعل «من» معه نكرة موصوفة).

(متى) الاستفهامية

متى: ظرفٌ يُستفهم به عن الزَّمانين: الماضي والمستقبل، نحو: قمتى أثبتَ؟ ومتى تذهبُ؟، قال تعالى: ﴿مَنَى نَشْرُ النَّهُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] ويكون اسمَ شرط جازماً؛ كقول الشاعر:

أنسا ابن تجلا، وظللاع السُّنسايا صلى أضع الْعِسمامة تَعُرفُوني

(أين) الاستفهامية

أين: ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلُّ فيه الشيءُ، نحو: «أين أخوك؟ أينَ كنتَ؟ أينَ تتعلُّمُ؟».

وإذا سبقته (مِنْ) كان سُؤالاً عن مكان بُروز الشيءِ، نحو: (من أين قَدِمتَ؟!).

وإن تضمَّنَ معنى الشرط جزم الفعلين مُلحقاً باهما، الزائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَكَا تَكُونُوا يُدَرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٧]، أو مجرداً منها، نحو: فأينَ تَجلسْ أجلسْ.

(أيان) الاستفهامية

أيًانَ: ظرفٌ بمعنى الحين والوقت. ويقاربُ معنى امتى، ويُستفهم به عن الزَّمان المستقبل لا غيرُ، نحو: ﴿أَيَّانَ تُسافرُهُ؟ أَي: في أيّ وقت سيكونُ سفرُك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التُفخيم أو التَّهويل، كقوله تعالى: ﴿يَسَتُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٦] أي: في أي وقتٍ سيكونُ يومُ الدين، أي: يوم الجزاءِ على الأعمال، وهو يومُ القيامة.

وقد تَتضمَّنُ ﴿أَيَّانَ﴾ معنى الشرط: فتجزم الفعلينِ، مُلحَقةً بـ(ما) الزائدة، أو مجرَّدةً عنها، نحو: «أيَّانَ، أو أيَّانَ ما تَجتهدْ تَنجعُه.

(كيف) الاستفهامية

كيف: اسمٌ يُستفهمُ به عن حالةِ الشيء، نحو: •كيفَ أنتَه؟، أي: على أيَّة حالةِ أنتَ؟.

وقد تُشرَبُ معنى التَّعجُّبِ، كقوله تعالى: ﴿كَيْنَ تَكُفُرُونَ ﴿ البقرة: ٢٨]، أو معنى النفي والإنكار، نحو: «كيف أفعلُ هذا!»، أو معنى التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْنَ تَكُفُرُونَ وَاشْمُ تُتُلُ عَلَيْكُمُ ءَابُكُ اللّهِ وَفِيحِكُمْ رَسُولُمُ ﴾ [آل عمران: ١٠١].

و(كيفَ): اسمٌ مبنيٌّ على الفتح، ومحلَّهُ من الإعراب، إما خبرٌ عما بعده، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه، نحو: «كيفَ أنتَ؟ وكيفَ كنتَ؟» ومنه أن تقعَ ثانيٌ مفعوليُّ «ظَنَّ» وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: «كيفَ تَظُنُّ الأمرَ؟».

وإما النصبُ على الحال مما بعدهُ، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه، نحو: «كيفَ جاءَ خالدٌ؟» أي: على أيّ حالي جاء؟ وإما النصبُ على المفعوليَّةِ المُطلقةِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَهُ تُرَ كَيْنَ فَكُلُ رَبُّكَ بِأَصِّبِ آلِينِ ﴾ [النيل: ١]، أي: أيّ فعلِ فعل؟

وقد تتضمَّنُ (كيفَ) معنى الشرطِ، ملحقةً ب(ما) الزائدة للتوكيد، نحو: «كيفما تكنْ يكنْ قرينُك»، أو غيرَ مُلحَقةِ بها، نحو: «كيف تجلسُ أجلسُ». ومن النَّحاة من يجزمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيُون). ومنهم من يجعلُها شرطاً غيرَ جازم، فالفعلان بعدها مرفوعان (وهم البصريُون).

(أنّى) الاستفهامية

أنّى: تكونُ للاستفهام، بمعنى (كيف)، نحو: «أنّى تفعلُ هذا وقد نُهيتَ عنه؟ أي: كيفَ تفعلهُ؟ وبمعنى (مِنْ أينَ) كقوله تعالى: ﴿ يُكَنِّيمُ أَنَّ لَلْهِ كَنْ ۖ ﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين لكِ هذا؟ وإذا تضمّنتُ معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو: «أنّى تجلس أجلسٌ، وهي ظرفُ للمكان.

(كم) الاستفهامية

كَمْ: يُستَفَهُم بِهَا عَنْ هَدَدٍ يُرادَ تَعْيَيْتُهُ، نَحُو: فَكُمْ مَشْرُوعاً خَيْرِيًّا أَعَنْتُ؟! أي: كُمْ غَدَدُ المشروعاتِ الخيرية التي أعتها؟.

(أي) الاستفهامية

أي: يُطلبُ بها تعيينُ الشيءِ، نحو: أيُّ رجلٍ جاءً؟ وأيَّةُ امرأة جاءت،؟، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَيُحَكُمُ زَلَاتُهُ هَلَوْهِ لِبِمَنَاً ﴾ [النوبة: ١٢٤].

وإذا تُضمُّنت معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو: ﴿أَيُّ رَجِّلٍ يَسْتُمْ يَنجُعُهُ.

وقد تكون دالة على معنى الكمال، وتُسمى «أيا الكمالية»، وهي إذا وقعت بعد نكرةٍ كانت صفة لها، نحو: اخالد رجل أيُّ رجل»، أي: هو كاملٌ في صفاتِ الرجال. وإذا وقعت بعد معرفةٍ كانت حالاً منها، نحو: «مررتُ بعبدِ الله أيِّ رجل». ولا تُستعمل إلا مضافةً: وتُطابنُ موسوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات، ولا تطابقه في غيرهما. ويجوز تركُ المطابقة فيهما.

وقد تكونُ وُصلةً لنداءِ ما فيه (ألَّ) مُلحقَةً بِ(ها) التنبيهيَّةِ، نحو: •يا أَيُّها الناسُ٠.

وقد تكون اسم موصول كما تقدم في الفصل السابق.

و(أيُّ) - في جميع أحوالها - مُعرَبةٌ بالحركات الثلاث، إلا إذا كانت موصوليةً مُضافةً ومحذوفاً صدرُ صِلتها، كما أوضحنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا.

٩ _ أسماء الكناية

أسماءُ الكنايةِ: هِيَ أَلْفَاظٌ مَبَهَمةٌ يُكنى بِهَا عَن مُبهَمٍ مَن عَدَدٍ أَو حَدَيثٍ أَو فَعَلٍ. وهي: اكم وكذا وكأيّنُ وكنِتَ وَذَيتَ؟.

ذ(كم)، على وجهين: استفهامية، وهي ما يُكنى بها عن عَدَدٍ مُبهم يُرادُ تعيينُهُ، نحو: اكمُ عِلْماً تعرف؟٤ وخَبريَّةٌ، وهي ما يكنى بها عن العدد الكثير على جِهَةِ الإِخبار، نحو: اكمُ كتابٍ عندي؟٤، أي: عندي كُتبٌ كثيرةً.

و(كذا): يُكنى بها عن عددٍ مُبهَمٍ، نحو: «قلتُ كذا، وفعلتُ كذا»، وعن المفرد، نحو: الجئتُ يومَ كذا».

والغالبُ فيها أن تُستعمَلَ مُكرَّرةً بالعطفِ، نحو: «عندي كذا وكذا كتاباً»، ويَقِلُ استعمالُها مُفردةً، أو مُكرِّرةً بلا عطف.

وهي في الأصل مُركبةٌ من كافِ التشبيه وهذاه الإشاريّة، لكنها الآن تعتبرُ كلمةً واحدةً.

و(كأيّنُ): مثل ^وكم؛ الخبريةِ معنّى، نحو: ﴿وَكَأَيْنَ مِنْ ءَايَةِ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [بوسف: ١٠٥].

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كاف التشبيه و أيّه: ولأن التنوينَ قد صار جزءاً من تركيبها كُتبتُ بالنون، فهي الآن كلمةٌ واحدةٌ. ويجوز أن تُكتبَ: «كأيّ، بحسبِ أصلها. ويُقالُ فيها: «كاين، أيضاً، كقول الشاعر:

وكائِن تَرى من صامتِ لك مُعْجِبِ زِيادتُه أو نَهُ هُو مُهُ في التَّكالِم (ولكُمْ وكَذَا وكأيّن أحكام تذكرها في مبحث التمييز، في الجزء الثالث من هذا الكتاب).

و(كَيْتَ وَذَٰيْتَ): يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلانٍ وفلانةَ عن أعلام العقلاء^(١)، وقيلَ: ايُكنى بكيتَ عن جملةِ القولِ، وبذَيْتَ عن جملةِ الفعلِ».

 ⁽١) فإن أردت الكناية عن علم غير العاقل قلت: «الفلان والفلانة» بالألف واللام، للقرق بين العاقل وغيره.
 وكذا يقال (أبو فلان وأم فلانة)، في العقلاء، و(أبو الفلان وأم الفلانة) في غيرهم.

ولا تُستعملانِ إلا مُكرّرتينِ، بالعطف أو بدونه، والأوّلُ أكثرُ، نحو: ﴿قَلْتُ كَلِّتَ وَكَلْتَ، وفعلتُ ذَلِّتَ وذَلِّتَ».

١٠ ــ المعرفة والنكرة

المعرفةُ: اسمٌ دلُّ على مُعيّنِ. كعمرَ ودِمَشقَ وأنتَ.

والنكرةُ: اسمٌ دلُّ على غير مُعيّنِ: كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ.

والمعارفُ سبعةُ أنواع: الضميرُ، والعَلمُ، واسمُ الإِشارة، والاسمُ الموصولُ، والاسمُ المقترنُ بِـ(أل) والمضافُ إلى مُعرفة، والمنادى المقصودُ بالنداءِ.

(وقد تقدم الكلام على الضمير والعلم واسم الإِشارة والاسم الموصول. وإليك الكلام على المقترن بأل والمضاف إلى معرفة والمنادى المقصود بالنداء).

المقترن بأل

المقترنُ بألْ: اسمٌ سبقتهُ (ألُّ) فأفادتهُ التعريف، فصارَ معرفةً بعد أن كان نكرةً. كالرجل والكتاب والفرَس.

و(ألّ): كلُّها حرفٌ تعريفٍ، لا اللَّام، وحدها على الأصحّ، وهمزتُها همزةُ قطعٍ، وُصلت لكثرةِ الاستعمال على الأرجح.

وهي، إما أن تكون لتعريفِ الجنس، وتسمى الجنسيَّةَ.

وإما لتعريفِ حصّةِ معهودةِ منهُ، ويُقال لها العَهْديّةُ.

أل العهدية

(أَلُ العهديةُ): إما أَن تكون للعهد الذِّكريّ: وهي ما سبقَ لمصحوبها ذكرٌ في الكلام، كقولكَ: •جاءني ضيفٌ، فأكرمت الضيف، أي: الضيف المذكور. ومنه قولهُ تعالى: ﴿} آَرْسَانَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ ۚ فَسَنَىٰ فِرْعَوْثُ ٱلرَّمُولَ﴾ [العزمل: ١٥، ١٦].

وإما أن تكون للعهد الحُضوريّ: وهي ما يكونُ مصحوبُها حاضراً، مثل: «جنتُ اليومَ»، أي: اليومَ الحاضرَ الذي نحن فيه.

وإما أن تكون للعهد الذهنيّ: وهي ما يكونُ مصحوبُها معهوداً ذِهناً، فينصرفُ الفكرُ إليه بمجرَّدِ النَّطقِ به، مثل: «حضرَ الأميرُ»، وكأن يكون بينك وبين مُخاطَبك عهدُ برجلٍ، فتقول: «حضر الرجلُ»، أي الرجلُ المعهودُ ذِهناً بينك وبين من تخاطبه.

أل الجنسية

(أَلُ الجنسيَّةُ): إما أن تكون للاستغراقِ، أو لبيانِ الحقيقة.

والاستغراقيَّةُ، إما أن تكون لاستغراق جميع أفرادٍ الجنس. وهي ما تَشملُ جميعَ أفرادٍه، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مُتَعِيفًا﴾ [الساء: ٢٨]، أي: كلُّ فردٍ منه.

وإما لاستغراق جميع خصائصه، مثل: «أنتَ الرجلُ»، أي: اجتمعت فيكَ كلُّ صفاتِ الرجال.

وعلامةُ (أَلُ) الاستغراقية أن يُصلُّحُ وتوعُ (كلُّ) موتعَها، كما رأيت.

و(أَلْ)، التي تكونُ لبيانِ الحقيقة: هي التي تُبينُ حقيقة الجنس وماهيّته وطبيعتَه، بقطعِ النظر عمّا يُصدُقُ عليه من أفراده، ولذلك لا يصحُّ حلولُ (كلُّ) مَحلَّها.

وتسمى: "لامّ الحقيقةِ والعاهيةِ والطبيعيةِ"، وذلكَ مثل: "الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ"، أي: حقيقته أنهُ عاقلٌ مدركٌ، وليس كلُّ إنسانِ كذلك، ومثل الرَّجلُ أصبرُ من المرأة،، فليس كلُّ رجلٍ كذلك، فقد يكون من النساءِ مَن تفوقُ بِجَلدِها وصبرها كثيراً من الرجال.

فالْ هُنا لتعريف الحقيقة غيرَ منظورٍ بها إلى جميع أفرادِ الجنس، بل إلى ماهيَّته من حيثُ .

واعلم: أنَّ ما تصحبُهُ (ألُ) الجنسيةُ هو في حُكم النكرةِ من حيثُ معناءُ، وإن سبقتهُ (ألُ)؛ لأن تعريفهُ بها لفظيٌّ لا معنويٌّ، فهو في حُكم عَلم الجنس، كما تقدَّمَ في فصل سابق.

وأما المُعرَّفُ بِدْأَلُ) العهديَّةِ، فهو معرَّفٌ لفظاً؛ لاقترانه بألْ، ومعنَّى، لدلالته على مُعَيِّن.

والفرقُ بينَ المعرّف بِدأَلُ) الجنسيّةِ، واسم الجنس والنكرة، من وجهين: معنويّ ولفظيّ.

أما من جهة المعنى؛ فلأنَّ المعرَّفَ بها في حكم المُقيَّد، والعاريّ عنها في حكم المُطلق.

(فإذا قلت: «احترم المرأة»، فإنما تعني امرأةً غير معينة، لها في ذهنك صورة معنوية تدعو إلى احترامها، ولست تعني مطلق امرأة، أي امرأة ما، أية كانت صفتها وأخلاقها، وإذا قلت: «إذا رأيت امرأة مظلومة فانصرها» فإنما تعني مطلق امرأة، أية كانت، لا امرأة لها في نفسك صفتك ومعيزاتها).

وأما من جهة اللفظ؛ فلأنَّ اسم الجنس النكرةَ نكرةٌ لفظاً، كما هو نكرةٌ معنَّى، والمعرَّف بِـ(أَلُ الجنسيةِ) نكرةٌ معنَّى، معرفةٌ لفظاً، لاقترانه بألْ. فهو تُجري عليه أحكامُ المَعارف: كصحة الابتداءُ مثل: «الحديدُ أنفعُ من الذَّهب»، ومجيءِ الحال منه، مثل: «أكرم الرجلَ عالماً عاملًا».

لمعرفة ولنكرة

وإذا رُصلَ مصحوبُ (ألَ) الجنسية بجملةِ مضمونُها وصفٌ له جاز أن تجعلها نعتاً له، باعتبار أنه نكرةُ معنَى وأن تجعلها حالاً منه باعتبار أنه مُعرَّفٌ بِأَلْ تعريفاً لفظياً. ومن ذلك قولُ الشاع :

ولَقَد أَمُرُّ صلى اللَّشِيمِ يَسُبُني فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قلْتُ: لا يَعنيني وقولُ أبي صخر الهُلَك: لا يَعنيني

وإنَّسي لَسَتَسعرونسي لسذِحْسراكِ هِسزَّةٌ كَسما انشَغَضَ المُصفورُ بَلَّلَهُ الفَطْرُ ومثلُ المعرَّف بألُ الجنسيةِ ما أُضيف إلى المعرَّف بها، كقول لبيدِ بن رَبعة:

وتُنضىءُ في وَجْهِ النظَّالِم مُسْيِرةً كَجُمانيةِ البَحْرِيُّ سُلٌّ نِظامُها(١)

(فيجور في جملة (يسبني) أَن تكون نعتاً للثيم، وفي جملة (بلّله القطر) أن تكون نعتاً للعصفور، وفي جملة (سُلّ نظامها) أن تكون نعتاً لجمانة البحري. باعتبار أن مصحوب (ألّ) الجنسية في معنى النكرة.

ويكون التقدير في الأول: على لئيم سابٌ إياي، وفي الثاني: «كما انتفض عصفور بلل القطر إياه». وفي الثالث: «كجمانة بحري مسلول نظامها».

ويجوز أن تجعل هذه الجمل حالاً من المذكورات، باعتبار تعريفها اللفظي؛ لأنها محلاة بأل الجنسية، ويكون التقدير: «على اللتيم ساباً إياي»، وكما انتفض العصفور بالاً القطر إياه: «وكجمانة البحري مسلولاً نظامها»).

(أل) الزائدة

قد تُزادُ ﴿ أَلُّ ﴾ فلا تُفيدُ التعريف:

وزيادتُها إما أن تكون لازمة، فلا تُفارِقُ ما تَصحِبُه، كزيادتها في الأعلام التي قارنت وضعَها: كاللآتِ والمُزَّى والسَّمَوْأُلِ واليسعِ ٢٠)، وكزيادتها في الأسماءِ الموصولة: كالذي والتي ونحوهما، لأن تعريف الموصولِ إنما هو بالصلة، لا بألْ على الأصعّ. وأما «الآن» فأرجحُ الأقوالِ أن «ألْ» فيه ليستُ زائدةً، وإنما هي لتعريفِ المُضور، فهي للعهدِ الحضوريّ. وهو مبنيًّ

⁽١) وجه الظلام: أوله. وكذا وجه النهار. و«الجمانة»: واحدة الجمان: وهو حب من الفضة يعمل على شكل اللؤلوة، وقد يسمى اللؤلؤ نفسه جماناً كما هنا، فإنه أراد بالجمانة اللؤلؤة البحرية نفسها، لأنه أضافها إلى البحري الذي يغوص عليها فيستخرجها، و(الظلام): الخيط ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه، يصف الشاعر بقرة وحشية بأنها يشرق لونها ليلاً كلما تحركت، كما تشرق اللؤلؤة انقطع سلكها فسقطت، وإنما وصف اللؤلؤة بذلك، لأنها إذا انقطم خيطها فسقطت كانت أضوأ وأشرق بسبب حركتها.

 ⁽٢) اللات والعزى: علمان على صنمين كانا يعبدان في الجاهلية، و(السموأل واليسع): علمان على رجلين.

على الفتح، لتضمُّنه معنى اسم الإِشارة، لأنَّ معنى *الآنَّ»: هذا الوقتُ الحاضرُ.

وإما أن تكون زيادتُها غيرَ لازمة، كزيادتها في بعض الأعلام المنقولةِ عن أصلِ لِلشَّعِ المعنى الأصليّ، أي: لملاحظةِ ما يَتضمَّنُهُ الأصلُ المنقولُ عنهُ من المعنى، وذلك كالفضلِ والحارثِ والنَّعمان والبَّمان والبَمامةِ والوليدِ والرشيدِ ونحوها، ويجوزُ حذفُ «الْ» منها.

وزيادتُها سَماعية، فلا يُقال المُحمَّدُ والمحمودُ والصَّالحُ، فما وردَ عن العربِ من ذلك لا يُقاملُ عليه غيرُه.

(كذا قال النحاة. ولا نرى بأساً بزيادة (أل) على غير ما سمعت زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة، إذا أريد بذلك الإشارة إلى الأصل المعني فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح: اجاء الصالح، نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمى).

· وقد تُزادُ «أَلْ» اضطراراً، كالداخلةِ على علمٍ لم يُسمع دُخولها عليه في غير الضّرورة. كقول الشاعر :

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكاً شَديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهُ (١) فادخل «أَلْ» على (يزيد) لضرورة الشعر، وهي ضرورة قبيحة، وكقول الآخر:

ولَـ قَــذ جَــنَـيْـتُـكِ أَكْمُمُـواً وعَــسـاقِــلاً ولَـقَــذ نَــهَـيْـتُـكِ عَــن بَــنــاتِ الأَوْبَــرِ (*) وإنهًا هي: بناتُ أُوبَرَ، وكالدَّاخلةِ على التعييز. كقوله:

رأَيــُنــكَ لَـــمّـــا أَنْ عَــرَفْــتَ وجُـــوهَــنــا ﴿ صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَبْسُ عَنْ عَمْرِو والأصلُ: "طِبتَ نَفْساً"، لأن التعييز لا يكونُ إلاَّ نكرة.

(أل) الموصولية

وقد تكونُ (ألْ) اسم موصولٍ، بلفظ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بشرط أن لا يُرادَ بها العهدُ أو المجنسُ، نحو: «أكرِمِ المكرمَ ضيفَه، والمُكرَمَ ضيفُه، أي: الذي يُكرمُ ضيفَهُ، والذي يُكرَمُ ضيفَهُ.

 ⁽١) كذب الشاعر، فلم يكن الوليد هذا كما وصفه، وإنما كان خليعاً، فاسقاً، متهتكاً، مولماً بالمخازي،
 جباراً، عنيداً، لاهياً عن تدبير أمور الرعية وأحوال المملكة، وكان من خلفاء بني أمية وقد ذبح وعلق راسه على قصره.

⁽٢) العساقل: أصلها العساقيل، ومفردها عسقول، وهو نوع من الكمأة أبيض و(بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة ردي.

المعرفة والنكرة

فإن أريدَ بها العهدُ، نحو: ﴿انصُرِ المظلومُ ﴾، كانت حرف تعريفٍ لا موصوليَّة.

وإن كانت موصوليّة فَصِلتُها الصفةُ بعدَها؛ لأنها في قُرَّة الجملة، فهي شِبهُ جُملةٍ: لدلالتها على الزمان، ورفيها الفاعلَ أو نائبَهُ، ظاهراً أو مُضمَراً، فالظاهرُ نحو: «أكرمِ المُكرِمَ أبوه ضِيقَهُ" (١) والمُضمَر، نحو: «أكرم المكرِمَ ضيفَهه").

والإعرابُ إِنَّما هو لِـ(أَلُ)، فهي في محل رفع أو نصب أو جرّ ويظهر إعرابُها على صِلتها، وصِلتُها لا إعرابُ لها.

والرفعُ والنصبُ والجزُّ اللَّواتي يلحقنها، إنَّما هُنَّ أثرُ محلِّ (أَلْ) من الإعراب.

وإذْ كانت الصفةُ الواقعةُ صِلَةً لِـ(أَلُ) الموصوليَّةِ في قُوَّة الفعلِ ومرفوعه، حَسُنَ عطف الفعل ومرفوعهِ عليها. كقوله تعالى:

﴿ زَالْمَدِيَٰتِ شَبْمًا ۞ فَالْمُورِنَٰتِ شَمًّا ۞ فَالْمُيرَٰتِ شُبًّا ۞ فَاتَزَنَ بِدٍ. نَشَا ۖ ۞ فَرَسَطَنَ بِدِ. جَمَّا﴾ [العادبات: ١ ـ ٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ النُّمُمَّدِيْقِنَ زَلْشَمْرِقَاتِ زَلْقَهُوا أَلْقَهُ زَرْسًا حَسَنًا﴾ (أ) [العديد: ١٨].

(أما إن كانت الصفة المقترنة بأل صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة، فأل الداخلة عليها ليست موصولية. وإنما هي حرف تعريف، لأن هذه الصفات تدل على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالته على التجدد، فلا يصح أن تقع صلة للموصول كما يقع الفعل).

تعريف العدد بأل

إِن كان العدَّدُ مفرداً يُعَرِّفُ كما يُعرِّفُ سائر الأسماءِ، فيقال: "الواحدُ والاثنانِ والثلاثةُ والعشرة".

وإِن كَانَ مَرَكِّباً عَدْدِياً يُعرِّفُ جُزِزُهُ الأوَّلُ فِيقال:

﴿ الْأَحِدُ عَشْرُ وَالنُّسِعَةُ عَشْرٌ ﴾ .

⁽١) أبوه: فاعل المكرم. وضيفه مفعوله.

⁽٢) فاعل مكرم ضمير مستتر تقديره هو يعود على (أل) الموصولية.

⁽٣) الشاهد في الآية أنه عطف جملة ﴿فائرن﴾ على ﴿المغيرات﴾ ، لأنها في قوة الفعل، أي اللآتي أغرن فأثرن. و﴿الماديات﴾: الخيل، من عدا يعدو: إذا أسرع في مشيه، والعراد بها خيل الغزاة في سبيل الله، و«الضبح»: صوت أنفاسها عند الجري، و﴿الموريات قدحاً﴾: التي توري النار بقدحها الأرض بحوافرها وهي تعدو، و﴿المغيرات صبحاً﴾: التي يغير أهلها على الأعداء وقت الصبح، افائرن به»: فهيجن في ذلك الوقت، وهو وقت الصبح. ﴿نقعاً﴾: غباراً، ﴿فوسطن به جمعاً﴾: فتوسطن في ذلك الوقت جمعاً عداء.

 ⁽٤) عطف جملة ﴿واقرضوا﴾ على المصدقين، لأنه في قوة الفعل، أي الذين تصدقوا وأقرضوا.

وإن كان مُركباً إضافياً يُعرَّفُ جُزوَّهُ الثاني، مثل: اثلاثةً الأقلامِ، وسئَّةً الكتبِ، ومِثةُ اللّرهم، وألفِ اللَّينارِه، وإذا تَعدَّتِ الإضافةُ عرَّفتَ آخرَ مضافٍ إليه، مثل: اخَمسِ منةِ الألفِ، وسبعة آلافِ الدرهم، وخَمس مِثةِ ألفِ دينارِ الرجل، وستَّ منةِ ألفِ درهم غُلام الرجل.

وإن كان العددُ معطوفاً ومعطوفاً عليه يُعرَّفُ الجزءان معاً. كالخمسة والخمسينَ رجلاً، والستُّ والثمانينَ امراةً.

(ومن العلماء من أجاز تعريف الجزءين في المركب الإِضافي فيقول: «الثلاثة الرجال والمئة الكتابه).

المعرف بالإضافة

المُعرَّفُ بالإضافة: هو اسمٌ نكرةٌ أُضيف إلى واحد من المعارف السابق ذِكرُها، فاكتسبَ التعريفَ بإضافته، مثل: «كتاب، في قولك: «حملتُ كتابي، وكتابَ عليّ، وكتابَ هذا الغلام، وكتابَ الذي كان هنا، وكتابَ الرَّجل، وقد كان قبل الإضافةِ نكرةً لا يُعرِّفُ كتابُ من هو؟.

المنادى المقصود

المنادى المقصود: هو اسمٌ نكرةً قُصِدَ تعيينُهُ بالنّداءِ، مثل: فيا رجلُ ويا تلميذُه، إذا ناديتَ رجلاً وتلميذاً مُعيَّنين. فإن لم تُرِدُ تعينَ أحدٍ قلتَ: فيا رجلاً، ويا تلميذاً،، ويبقيانِ في هذه الحالة نكرتين، لعدم تخصيصهما بالنداءِ.

فإِن ناديتَ معرفةً فلا شأنَ للنداءِ في تعريفها.

١١ ــ أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتُهُ.

وهو، إِما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل: «هيّهات»، بمعنى: «بَعُدَ» أو بمعنى الفعل المضارع، مثل: «أَتُ»، بمعنى: أتَضجّر، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل: «آمينَ»، بمعنى: استَجبْ.

ومن أسماءِ الأفعالِ: فَشَتَّانَه بِمعنى: افترقَ، وقرَيُّه، بِمعنى: أَعجَبُ، وقصَهُ بِمعنى: اسكُتْ، وقمَهُ بِمعنى: الرَّمُ، وقالِلكَ السكُتْ، وقمَهُ بِمعنى: الرَّمُ، وقالِلكَ عني، تَعْرَفُ، بِمعنى: خُذُهُ، وقعل وهالَ وهاءَ القلمَ، أي: خُذُهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول: «صَهُ»، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقتهُ كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ: فنقول: «عليكَ نفسَكَ، وعليكِ نفسَكِ، وعليكُما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكُمُ الكتابَ، وهاكنُ الكتابَ».

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

أسماءُ الأفعالِ، إما مُرتجَلةً، وهي: ما وُضعتْ من أول أمرها أسماءَ أفعالِ، وذلك مثل: هَيْهَاتَ وأُفَّ وآمينَ».

وإما منقولةً، وهي ما استُعملت في غير اسم الفعل، ثم نُقلت إليه.

والنَّقلُ إِما عن جارٌّ ومجرور: كعليكَ نفسكَ، أي الزمها، وإليك عني، أي: تَنَحَّ.

وإما عن ظرفٍ: كدونكَ الكتابَ، أي: خُذْهُ، ومكانكَ، أي: اثْبُثْ.

وإماعن مصدرٍ: كرُويْدَ أخاكَ، أي: أمهِلُهُ، ويَلْهَ الشَّرَّ، أي: اترُكهُ ودَعْهُ. وإما عن تنبيهِ، نحو: «هالكتابَ»، أي: خُذْهُ.

وَإِما معدولةٌ: كَنزالِ وحَذارِ، وهما معدولانِ عن انزلُ واحلَرْ.

(«رويد» في الأصل: مصدر «أرْوَدَ في سيره إرواداً أو رويداً»أي: تأنى ورفق، وهو مصغر تصغير الترخيم، بحذف الزوائد؛ لأن أصله «ارواده. (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهر «ترك»، وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

فإن نؤنتهما، نحو: ﴿(ويداً أخاك وبلهاً الشرُّ؛ أو أضفتهما نحو: ﴿(ويدَ أَخيك وبلهَ الشرُّ؛ فهما حيثةٍ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف.

وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له، وما بعد المضاف مجرور لفظاً بالإِضافة إِليه، من باب إِضافة المصدر إِلى مفعوله).

والكاف التي تلحقُ اسمَ الفعل المنقولَ، تَتصرَّفُ بحسبِ المخاطبِ إِفراداً، وتثنيةَ وجمعاً وتذكيراً وتأنيثًا، نحو: ﴿ وَوَيُدَكُ وَ وَوَيُدَكُما ، ورُوَيُدَكُم ورُوَيْدَكُنَ ، وهاكُ ، وهاكُ ، وهاكُ ، وهاكَ عني ، وإليكم عني ، وإليكم عني ، وإليكنُ عني ، إلا أنها في دُرُويُدَكُ وهاكَ عني الأزمة ، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مُجَرَّداً عنها ، فلم تَصِرُ جُزهاً من الكلمة ، لذا يجوز انفكاكها عنهما ، فتقرلُ: ﴿ وَرَيْدَ أَخَاكُ وها الكتابَ » .

أما في: وإليكَ ودُونكَ ونحوهما من المنقول عن حرف جرَّ أو ظرفٍ فهي لازمة له، لأنَّ النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأمرُ، لذا لا يجوز انفكاكها عنه، كما جاز في ورُوَيْدَكُ وهاكَ.

ويجوز في دها، أن تُجرَّدُ من الكاف، فتكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميع، وأن تلحقها الكاف،

فتتصرف بحسَبِ المخاطب. ويجوز أن يقال فيها: «هاءً»، بلفظ واحدٍ للجميع. والأفصحُ أن تتصرَّف همزتُها، فيُقال: «هاءً»، للواحدِ، و«هامِه للواحدة، و«هاؤما»، للمثنى، و«هاؤم»، لجمع الذكور، و«هاؤنَّ» لجمع الإِناث، ومنه قولهُ تعالى: ﴿مَاثَرُمُ أَثْرُهُوا كِنَيِدَ﴾ [الحاقة: ١٩]، أي: خُذُوهُ فاقرؤوه.

(والكاف في الرويدك وهاك»: حرف خطابٍ لا محل له من الإهراب على الأصح. وفي الله والكاف في الأصح. وفي الله ودونك، ونحوها لا إعراب لها على الصحيح، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها (١٠٠).

واسمُ الفعلِ المنقولُ: كرُويدَ، والمعدولُ: كَنزالِ، لا يأتي إِلا للأمرِ، ولا يأتي لغيره. وأما المُرتَجلُ فيأتي للأمر: كمّهُ، بمعنى: انكَفِف، وهو الأكثر، وقد يأتي للماضي: كشّتانَ، بمعنى: افترَق، وللمضارع، مثل: «وَيْ»، بمعنى: أعجبُ.

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً، فهو سماعيّ.

وما كان منه معدولاً، فهو قياسيّ يُبنى على وزن العَماكِ، من كل فعلِ ثلاثيٌ مُجرَّدٍ تامُّ مُتصرُّف: كفَّتاكِ وضَرابِ ونَزاكِ وحَذادِ. وشذَّ مجيئُهُ من مَزيدِ الثلاثيّ نحو: ادَراكِ، بمعنى: أَذْرِكْ، واَبْدارِ، بمعنى: بادِرْ.

اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر

أسماء الأفعال أيضاً على ثلاثة أنواع:

اسمُ فعلِ ماضٍ: وقد وردَ منه (هَيْهاتَ)، أي: بَعُدَ، و(شَتَان)، أي: افترقَ، و(وُشْكانَ وسُرعانَ) (بتليثِ أوَّلهما)، أي: أسرعَ، و(بُِعلَانَ) (بضمَّ الباءِ وكسرها وسكون الطاءِ)، أي: بَطُلَةِ.

واسمُ فعلِ مضارع: وقد وردَ منه ﴿أَوَّهُ وآهِه: ﴿أَي: ﴿أَتُوجُّعُهُۥ وأَف، أَي: أَتَضَجَّرُ، و﴿وا، ووَاهاً، ووَيْه. أَي: أَتَمَجّبُ، (وبَغِ)، أي: أستحسنُ و(بَجَلُ أي: يكفي.

واسمُ فعلِ أمرٍ: وقد وردَ منه اصّهُ أي: اسكُتْ، وامَهُ، أي: انكفِف، وارُوَيْدَ، أي: الكفِف، وارُوَيْدَ، أي: المملِل، والما، وهاء، وهاك، وأميلك نفسك والميل، والميلك، والميلك، أي: خُذه، والحليك نفسك والمنفسِك، أي: الرَّمْها، والإليك عني، أي: تَنَحَّ، والإليك الكتاب، أيْ: خُذُه، والإليه أي: المض في حديثكَ أو زِدْني منهُ، واحيّ على الصلاةِ وعلى الخيرِ، وعلى العلم،، أي: مَلمَّ إلى ذلك وتَمال مُسرعًا، وحيّه للأمر، أي: اقبلُ عليه، واللي الأمر،،

⁽١) للنحاة في إعراب هذه الكاف اللاحقة للمنقول عن ظرف أو حرف جر أقوال متضاربة، أظهرها وأقربها إلى المعقول ما ذكرناه من أنها لا إعراب لها، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له.

أي: عَجُّلْ إِلِيهِ، وقبالأمرِ، أي: عَجُّلْ به (۱) وقعيًا وهَينَ» (بتثليث التاءِ)، أي: أسرغ، (ويقال أيضاً: هَيْتَ لِكَ)، وقامَينَ» أي: استجِبُ، وقمكانَكَ»، أي: اثبُتْ، وقامامَكَ»، أي: تُقدَّم، وقوراءَكَه، أي: تأخرُ.

أما المعدولُ منهُ فلا يُحصَرُ، لأنه قياسيٌّ كما سلف.

١٢ ــ أسماء الأصوات

أسماء الأصوات على نوعين:

نوعٌ يُخاطَبُ به ما لا يَعقِلُ من الحيوان أو صغار الإنسان، وهو يُشيِهُ اسمَ الفعلِ من حيثُ صِحَّة الاكتفاءِ به، وإنما لم يُجعلِ اسمَ فعلٍ؛ لأنهُ لا يحملُ ضميراً، ولا يقعُ في شيءٍ من تراكيب الكلام، بخلاف اسم الفعل، وذلك ما كان موضوعاً للزَّجر: كهَلا (للفرَس)؛ وعَدَسُ (للبغل، وغيرهما مما يُزْجَرُ به الحيوانُ)، وكَخْ (بفتح الكافي وكسرها، لزجرِ الطغلِ عن تناوُل شيء، أو ليتقدَّرَ من شيءٍ، أو للدّعاء كنِخْ (للبعير الذي يُناخ)، وقسَأَه للحمار الذي يُورَدُ الماء، أو يُزجرُ ليضي).

ونوعٌ يُحكى به صوتٌ من الأصوات المسموعة: كقَّبْ الْمِوَقْعِ السيف، وغاقي الصوت الغُراب، وطَقَ الصوت الحجر،، ووَيْهِ اللصَّراخ على الميت،: ولذلك بُني نحو سيبويه لأنه مختومٌ باسم صوت.

وكلا النوعينِ من الأسماءِ المبنيَّة. وقد بُنيَ لأنه أشبة الحرف المُهمَلَ عن العمل، في كونه يُستعملُ لا عاملاً ولا معمولاً.

وقد يُسمى صاحبُ الصوت باسم صوته المنسوب إليه، كما يُسمّى الغُراب «خاقِ» أو باسم ما يُصوَّتُ لهُ به، كما يُسمى البغلُ «عَدّس»، ومنهُ قولُ الشاعر:

إذا حَسَمَسلَسَتُ بَسَدَنسِي عَسلَسى عَسدَسُ عسلسى السذي بسِسنَ السحسمسار والسَفَرَسُ فسلا أبسالسِي مَسنُ عَسدًا ومَسنَ جَسلَسسُ

أي: إذا حملته على البغل، وحينئذ يُحكى على بنائه، وهو القياس، والمختارُ عندَ المحققين، فتقول: ورأيتُ غاق، بالكسر، وركبتُ عَدَسْ، بالسكون، وقد يُعرَبُ لوقوعه موقع مُعرَب، فيقال: ورأيتُ غاقاً، وركبتُ عَدَساً».

⁽١) فحيهل تتعدى بنفسها وبعلى وباللام وبالباء كما رأيت، وهي مركبة من احي، بمعنى: أقبل واهلاء التي للحث والعجلة، ذابت ألفها، ولذا يقال فيها: "حيهل، بلا تنوين و"حيهلا، بالتنوين، بإبدال الألف في اللفظ تنويناً، ويقال أيضاً: "حيهل، بإسكان اللام، وكلها فعيح مستعمل.

١٣ ـ شبه الفعل من الأسماء

والمرادُ به الأسماء التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى: «الأسماءَ المشبَّهةَ بالأفعال؛ و«الأسماء المُتصلةَ بالأفعال؛ أيضاً.

وهي تسعةُ أنواعِ: المصدرُ، واسمُ الغاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبّهةُ باسمِ الفاعلِ، وصِيَعُ المبالغة، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزّمانِ، واسم المكانِ، واسمُ الآلةِ.

المصدر وأنواعه

المصدرُ: هو اللفظُ الدَّالُ على الحدَث، مُجرَّداً عن الزمان متضمّناً أحرف فعلهِ لفظاً، مثلُ: «علمَ عِلْماً، أو تقديراً، مثلُ: «قاتلَ قِتالاً» أو مُعوَّضاً مِما حُذِف بغيره، مثلُ: «وَعَدَ عِدةً، وسَلّمَ تسليماً».

(فالعلم: مشتمل على أحرف «علم» لفظاً. والقتال مشتمل على ألف «قاتل» تقديراً، لأن أصله «قيتال»، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع، فنقول: «قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً» وهذه الياء أصلها الألف في قاتل، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. والعدّة أصلها «الوعد» حذفت الواو وعُوّضت منها تاءً التأنيث. التسليم أصله «السلام». بكسر السين وتشديد اللام، حذف أحدُ حرفي التضعيف، وعوّض منه تاءً التفعيل، فجاء على «تسلام» كالتكرار. ثم قلبوا الألف ياء، فصار إلى «التسليم». فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين.

فإن تضمن الاسمُ أحرف الفعل ولم يدل على الحدث، كالكحل والدهن والجرح (بضم الأول في الثلاثة)، فليس، بمصدر، بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل، أي الأثر الذي يحدثه في الفعل).

وإن دلّ على الحدث، ولم يتضمن كل أحرف الفعل، بل نقص عنه لفظاً وتقديراً من دون عوض، فهو اسم مصدر، كتوضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، وسلم سلاماً، وسيأتي الكلام عليه.

والمصدرُ أصلُ الفعلِ، وعنهُ يَصدُرُ جميعُ المشتقّات.

وهو قسمان: مصدرٌ للفعلِ الثلاثيّ المجرَّد: كسّيرٍ وهدايةٍ، ومصدرٌ لما فوقّه: كإكرامٍ وامتناعٍ وتَدحرُجٍ.

وهو أيضاً: إما أن يكون مصدراً غيرَ ميميِّ: اكالحياةِ والموتِ، وإما أن يكون مصدراً مبياً: اكالمُحيا والمُمات،

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرة، وذلك:

كَنَصْرِ وعِلْم، وشُغْلٍ، ورَحْمَة، ويَشْدَةُ (١ وَقُدْرَةٍ، ودَعْرَى، وذِكْرَى، ويُشْرَى، ولَيَانِ (٢) وجِرْمانِ، وغَلَرَةٍ، ومَقْرَى، وغَلَبٍّ، ومَقْلَبٍ، وجَنِقٍ، وصِغَرٍ، وهُدَّى، وغَلَبٍّ، وسَرِقَةٍ، ودَهابٍ، وإيابٍ، وسُعالٍ، وزَهادَةٍ، وشِرايَةٍ، وبُغَايَةٍ، وكَراهِيَةٍ، ودُخُولٍ، وقَبولٍ، وصُهوبَةٍ، وصَهيلٍ، وسُؤدَدٍ، وجَبروتٍ، وصَهْرَةٍ، وشَبيبَةٍ، وتَهْلُكَةٍ، ومَذْخَلٍ، ومَرْجِعٍ، ومَسْعاةٍ، ومَحْمِدٍ، ومَحْمِدَةٍ، أويُقالُ فِهما أَيضًا أَنْ صَحْمَدٌ ومَحْمِدٍ، ومَحْمِدٍ، ومَحْمِدً، ومَعْمِدًةً المِيُقالُ فَهما أَيضًا أَنْ صَحْمَدٌ ومَحْمِدٍ، ومَحْمِدٍ، ومَحْمِدٍ، ومَدْمَلةً المِيُقَالُ

و ْفَعْلُ ، هو المصدرُ الأصليُّ للأفعال الثلاثية المجرَّدة، ثم عُدِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقيّ منها على هذا الوزن.

ومِما يَدَلُ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجعوا إليه، فلم يَبنوهما من مصدر فِعلهما، إلا أنهم كسروا أوَّلُ المصدر النَّوعيُّ، تمييزاً له من المَرَّة.

فالمرَّة والنوع من اللُّحول والقيام والسُّمال: «دَخْلةٌ وَدِخْلةٌ، وقومةٌ وقِيمةٌ^{١١)}، وسَمْلةٌ رسِمْلةُ».

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة، الكثيرُ منها سَماعيٌّ، وإنما يُقاسُ منها ما كان على وزن: فَعْلِ وفَعَلِ، وفُعولِ، وفِعالِ، وفَعلاَنِ، وفُعالِ، وفَعيل، وفَعُولةٍ، وفَعالةٍ وفِعالةٍ.

(والمراد بالقياس هنا: إذا وردَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا: لأنك تقيس مع وجود السماع، فقد ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جار على القياس، وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع).

والغالبُ فيما دلَّ من الأفعال على امتناع، أن يكون مصدرُهُ على وزن: ﴿فِعالِ ۚ كَأْبِي إِبَاءً، ونَفَرَ نِفاراً، وشَرَدَ شِراداً، وجَمحَ جِماحاً، وأبنَ إباقاً ۚ ۖ .

ونيما دلُّ على حركةٍ واضطرابٍ وتقلُّبٍ، أن يكون مصدرُه على افَعلانِه: كطاف طَوفاناً،

 ⁽١) النشدة: مصدر نشد الضالة (بفتح الشين) ينشدها (بضمها) نشدة ونشداناً (بكسر النون فيهما)، أي طلبها
وبحث عنها.

⁽٢) الليان: مصدر لوى الأمر يلويه لياً ولياناً (بفتح اللام فيهما)، أي: طواه وأخفاه.

 ⁽٣) فهما لغتان: ذكر الأولى صاحب الديوان وذكر الأخرى «الزمخشري» في المفصل: كما في المختار، وذكر
 صاحب الديوان أن «المذمة» فيها لغتان أيضاً: «مذمة»، بفتح الذال، ومذمة، بكسرها.

 ⁽٤) قيمة: أصلها اقومة بكسر القاف وسكون الواو، فلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

⁽٥) أبق العبد: هرب من سيده: وبابه ضرب، وورد من بابي تعب وقتل أيضاً.

وجَالَ جَوَلاناً، وغَلَى غَلياناً.

وفيما دلَّ على داءٍ، أن يكون مصدره على فُعالِ اكسَعلَ سُعالاً، وزَحَرَ زُحاراً(١) ودارَ رأسهُ دُواراً.

وفيما دلُّ على صَوْتٍ أن يكون مصدرُه على «فُعالٍ أو فَعيلٍ».

فالأوَّلُ مثلُ: (بغَمت الظبيةُ بُغاماً (٢)، وضَبَحتِ الخيلُ ضُباحاً،(٢) والثاني مثلُ: اصهَلَ الفرسُ صَهيلاً، وصخَدَ الصُّرَدُ صخيداً،(١).

وقد يجتمعُ "فَعالٌ وفعيلٌ" مَصدرَينِ لفعلِ واحدٍ مثل: "نَعَبُ الغُرابُ نُعاباً ونعيباً، وازَّت القِدْرُ أَزازاً، وصَرخَ صُراحاً وصريخاً، ونَعَقَ الرَّاعي بغنمهِ نُعاقاً ونعيقاً».

وفيما دلُّ على سبرٍ، أن يكون مصدرُهُ على الْعَميلِ»: كرحَلَ رحيلًا، وذَملَ البعيرُ ذَميلًا (٥٠).

وفيما دلَّ على صناعةِ أو حِرفةٍ، أن يكون مصدرُه على فيعالةٍه: كحاكَ حِياكةً، وزَرَعَ زِراعةً، وخَاط خِياطةً، وَتجرَّ تِجارةً، وأمَرَ إمارةً، وسَفَر بين القوم سِفارَةً.

فإن لم يدُلُّ الفعلُ على معنَّى من المعاني المذكورة، فقياسُ مصدره «فَعْلٌ» أو «فَعَلٌ» أو «فَعَلٌ» أو «فُمولُ» أو «فُمولُّ» أو «فُعالَّه».

فَّافَعُلُّا: مصدرٌ للفعل الثلاثيّ المتعدي: كنصرَ نصراً، وردَّ ردَّاً، وقال قولاً، ورمى رمياً، وغزا غزْواً، وفهمَ فهْماً، وأينَ أمْناً.

و(فَعْلُ): مصدرٌ للثلاثيّ اللازمِ من باب «فَعِلَ» بكسر العين، كَفَرِحَ فرحاً وجَوِيَ جَوىً^(ت)، وشَلَّتُ يَدُه شَلَمً^(٧).

و(فُعولٌ): مصدرٌ للثلاثيّ اللازم من باب ﴿فَمَل ﴾، بفتح العين. كجلّسَ جُلوساً، وقعدَ قُعوداً،

⁽١) الزحار والزحير: التنفس بشدة، وإطلاق البطن بشدة، وتقطع معه دم.

⁽٢) بغمت الظبية لهي بغوم: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها.

 ⁽٣) ضبحت الخيل في عدوها ضبحاً وضباحاً: أسمعت من أفواهها صوتاً ليس بالصهيل ولا الحمحمة،
 والضبح: صوت أنفاسها عند العدو. وضبحت الأرنب والعلب والبوم والقوس والصدى: صوتت.

 ⁽³⁾ الصرد: طائر أبلق، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار، له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، وجمعه صردان، بكسر الصاد وسكون الراء، وصخيده: صوته وصياحه.

⁽٥) الذميل: سير للإبل، لين، سريع.

⁽٦) الجوى: حرفة وشدة وجد من عشق أو حزن.

 ⁽٧) شلت يده: يبست أو ذهبت، ويقال: «شلت؛ على المجهول، ويقال في الدعاء لمن أجاد الرمي أو الطعن:
 «لا شل عشرك؛، أي: أصابعك العشر. وشل: أصله «شلل؛ بوزن فرح.

وسما سُمُوّاً، ونما نُموّاً، إلا ما دلَّ منه على امتناعٍ أو حركةٍ، أو داءٍ أو صوتٍ أو سيرٍ أو صناعةٍ، فعصدرُهُ كما تقدَّم.

و(فُعُولَةً، وفَعالةً): مَصدران للفعل الثلاثيّ من باب افَعُلَ ا بضمَّ العين، فالأولُ. مثلُ: اسَهُلَ سُهولةً، والثاني مثلُ: افضَحَ فَصاحةً، وسَهُلَ سُهولةً، وجَدُلُ جَزالةً، وفَلُتَ ظَرافةً». وضَعُحَ أصاحةً، وضَعُمَّ أَضاحةً، وضَعُرُكُ جَزالةً، وظَرُف ظرافةً».

هذا هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعلِ الثلاثي، وما وردَ على خلاف ذلك فهو سَماعي، يُقتصَرُ فيه على النّقل عن العرب، مثل: «سَخِطَ سُخْطاً، ورَضِيَ رِضاً وذَهبَ ذَهاباً وشَكرَ شُكراناً، وعَظمٌ عظمةٌ، وحَزِنَ حُزناً، وجَحدَ جُحوداً، وركبَ رُكوباً، وغير ذلك مما جاءَ مصدرُهُ على غير القياس.

وكثيرٌ مما جاءً مخالفاً للقياس له مصدرٌ قياسيٌّ أيضاً.

مصدر الفعل فوق الثلاثي

إذا تجاوز الفعلُ ثلاثة أحرفٍ، فمصدرُهُ قياسيٌ يجري على سَنَنِ واحدٍ.

ومن المصادر القياسية مصدرا المرَّة والنوع، والمصدرُ الميميُّ، سواءٌ أكانَ لفعلٍ ثلاثيُّ أم لِما فوقهُ.

قياس مصدر ما فوق الثلاثي

كلُّ فعلٍ جاوز ثلاثةَ أحرفٍ، ولم يُبدأ بتاءٍ زائدة، فالمصدر منه يكونُ على وزنِ ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألفِ قبل آخره.

ثمَّ إن كان رُباعيَّ الأحرف كُسرَ أوَّلُه نقط، نحو: «أكرمَ إكراماً، وزلزل زِلزالاً».

وإن كان خُماسيَّها، أو سُداسيَّها، كُسِرَ ثالثُهُ، أيضاً تبَعاً لكسر أوَّلهِ، نحو: •انطَلق انطلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واستغفرَ استغفاراً، واطمأنُ اطمئناناً.

فإن بُدىءَ أَوَّلُهُ بِتَاءٍ زَائدةٍ يَصِرُ ماضيه مصدراً بضمٌ رابعهِ، مثلُ: •تَكلَّمَ تَكلُّماً، وتساقطَّ تَساقطاً، وتَزَلْزَلَ تَزَلُرُلاً».

إِلاَّ إِن كَانَ الآخرُ أَلْفاً، فيجبُ قلبُها ياءً وكسرُ ما قبلها، نحو: «توانى توانياً، وتلفى تُلفَّياً».

وشَذَّ مجيءُ التَّفعيلِ مصدراً «لفطَّلَ»، و«المُفاعلة» مصدراً «لفاعَلَ» والفَعْللَة مصدراً لفَعْللَ، وما أشبهها في الوزن، وسيأتي شرحُ ذلك.

وإليك تفصيل ما تقدِّم.

مصادر أفعل وفعل وفاعل

١ ـ ما كان على وزن «أفعل» صحيح العين، فمصدره على وزن «إفعال» نحو: «أكرَمَ إكراماً، وأوجد إيجاداً» (١).

فإن اعتلَّت عينُه، نحو: «أقامَ وأعانَ وأبانَ» جاء مصدرُه على (إقالةٍ) كإقامةٍ وإعانةٍ وإبانةٍ، حُذفت عينُ المصدر، وعوِّض منها تاء التأنيث. والأصلُ: «إقوامٌ وإعوانٌ وإبيانٌ^{»(٢)}.

وقد تُحذَفُ هذه الناءُ من المصدر، إذا أُضيف، كقوله تعالى: ﴿لَّا نُلْهِيهِم نَجَنَزُهُ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ آللَو وَإِنَّارِ ٱلسَّلَاقِ وَإِينَّاهِ ٱلزَّكُوذَ﴾ [النور: ٣٧].

وما كان منهُ مُعتلَّ اللام مثلَ: «أعطى وأهدى وأولى» قُلبتْ لامهُ في المصدرِ همزة: كإعطاءِ وإهداءِ وإيلاءِ (").

(والأصل: ﴿إعطارٌ وإهدايٌ وإيلايٌ ﴾، وكذلك ﴿عطاءٌ الصله: ﴿عطايٌ ﴾، قلبت الواو والياء همزة. لوقوعهما بعد ألف زائدة.

قال في شرح القاموس: «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف، لأنّ الهمزة أحمل للحركة منهما؛ ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو، وكذلك الياء، مثل: «الرداء»، وأصله: «ردائ» اهـ.

وسيأتي بسط ذلك في الكلام على الإبدال)، في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وقد يجيءُ «أفعلَ» على اقعالِ» بفتح الفاء، وتخفيف العين، نحو: «أنبتَ نباتاً، وأعطى عَطاءً، وأثنى ثناءً»، فهذا اسمُ مصدرٍ، لا مصدرٌ، لنُقصانهِ عن أحرف فعلِه.

٢ ـ ما كان على وزن (فعلًا) بتشديد العين مفتوحةً ـ صحيح اللام، غير مهموزها، فمصدره
 على اتفعل، نحو: (غظم تعظيماً، وغلم تعليماً».

وقد يجيءُ على اتَفْعِلة؛ نادرًا، نحو: ﴿جَرَّبَ تَجربةً، وفَكَّرَ تُفكرةً، وذكَّر تَذكرةً؛.

فإن اعتلت لامهُ، نحو: ﴿ وَصَى وسَمَّى وزَكَّى ﴾ جاء مصدره على وزن اتَفْعِلةٍ ﴾ كتوصيةٍ وتسميةٍ وتزكيةٍ ، خُفَّكَ بحذف ياءِ «التفعيل»، وعُوْض منها التاء.

وإن هُمزت لامُهُ، نحو: اجزَّأُ وخطَّأُ وهنَّا) فمصدره على (تَفْعيل) وعلى (تَفْعِلة) مثلُ:

⁽١) أصل إيجاد (إوجاد) بكسر الهمزة وسكون الواو، قلبت واوه ياه لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

⁽٢) نقلت فتحة الواو والياه إلى الحرف الساكن قبلهما، ثم حذفنا فراراً من اجتماع ساكنين وعوض منهما الناه.

⁽٣) أصل إيلاه: (إولاه)، أصابه ما أصاب كلمة (إيجاد) من الإعلال.

اتُجزيءِ وتُجزئةٍ، وتُخطيءٍ وتُخطئةٍ، وتُهنيءٍ وتُهنثةٍ،

وسممَ مصدر (فَعَّل) على (فِعَال) ـ بكسر الفاءِ وتشديد العينِ مفتوحةً ـ قليلاً، فقالوا: •كلَّمَّةُ كِلاَّمَاّ»، وفي التّنزيل: ﴿وَكَدَّبُواْ بِعَانِيْنَا كِذَّاكِ﴾ [النبا: ٢٥]، أي: تكذيباً .

رجاء مصدرُه أيضاً على (تَفْعالِ)، بفتح التاء، نحو: ﴿رَدَّدَ تَرداداً، وكَرَّرَ تَكراراً وذَكْرَ تَذكاراً، وحَلَّنَ تَحلاقاً، وجَوَّلَ تَجوالاً، وطَوَّفَ تَطوافاً، ومنه (التَّلعاب)، مصدرُ فعلٍ قد أميتَ في الاستعمال، وهو (لَعَّبَ) (١٠

وكلُّ ما ورَدَ من مصادرِ فَعَّلَ على غيرِ (التُّفعيل) يُحفظُ ولا يُقاس عليه.

وقد شذَّ مَجيُّ (التَّفعيل) مصدراً لفعَّلَ، وقياسُ مصدره أن يكون على (فِعُالِ)، (أي بكسرِ أوَّل ماضيه، وزيادة ألفٍ قبلَ آخره)، وقد جاء على الفِقالِ (الكِذَّابُ والكِلاَمُ).

(وكان هذا الوزن مستعملاً قديماً، ثم أميت بإهماله، فورثه اتفعال، بفتح التاء، وقد ورد منه ألفاظ: كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكار والتحلاق، ثم أميت هذا الوزن أيضاً، فورثه (تفعيل)، وقد بقي هذا قياساً شاذاً لمصدر (فقل) فالفعل (بكسر الفاء وتشديد العين) أصل للتفعال (بفتح التاء) وهذا أصل للتفعيل، حذفوا من الفعال زائده، (وهو إحدى العينين)؛ وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله، فقالوا: «فقل تفعالاً» كطوّف تطوافاً، ثم قلبوا ألف (التفعال) ياء فقالوا: «فقل تفوافاً، ثم قلبوا ألف

(فمثل: فسلّم تسليماً»، فالتسليم أصله «التّسلام بفتح» الناء. وهذا أصله «السلاّم» بكسر السين وتشديد اللام، بوزن «فعّال»).

١ ـ ما كان على وزن (فاعل) فمصدره على (فعالٍ ومُفاعلةٍ) نحو: ١دافع دِفاعاً ومُدافعة،
 وجاور جواراً ومُجاورةًا.

وما كان منه مُعتلُّ اللام، مثلُ: «والى ورامى وهادى» قُلِبَتْ لامُهُ في المصدر همزةً كوِلاءٍ، ورِماءٍ، وهِداءٍ.

وما كان فاؤه من هذا الوزن (ياءً) يمتنع مجيءُ مصدره على (فعالٍ)، فنحو: «ياسَرُ ويامَنَ» ليس فيه إلّا (المياسَرة، والمُيامنة).

وقد جاء مصدرُه على (فيعالٍ) نادراً، نحو: ﴿قَاتُلَ قَيْتَالاً }، فلا يقاس عليه.

(واعلم أن «الفيمال» هو القياس لمصدر «فاعل»، فهو أصل الفِعال، خفف بحذف يائه، وأهمل في الاستعمال.

⁽١) غير أنه قد بقي في العربية العامية حتى اليوم، فالناس يقولون: «لعب أطفاله تلعيباً».

وإنما كان قياس مصدر فاعل هو(الفعال)، لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره ـ كما قدمنا ـ فالأصل في الفيعال افاعال، مبنياً على افاعلًا كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسرة قبلها).

وقد شدٌ مجيء المُفاعلة مصدراً لفاعلَ، لأن القياسَ إنما هو (الفِعال) ولذا يجعلها المُحققون من العلماء اسماً بمعنى المصدر، لا مصدراً، لأن المصدر إنما هو (الفِعال) المُخقَف من (الفِيعال).

مصدر (فعلل) والملحق به

ما كان على زِنة (فَعْلَلَ) وما ألحقَ به^(۱)، فمصدرُه على (فَعْلَلَة) اكدحرجَ دَحرجَةً، وزَلزَل زَلزَلَةً، وَجَلْبَبَ جَلْبَةً، وسَيْطَرَ سَيْطَرَةً، وحُوقَلَ حَوْقَلَةً».

فإن كان مُضاعفاً (٢) جاء أيضاً على فيعلالِه: كزلزلَ زِلزالاً.

و(فِعْلال)، في غير المضاعفِ، سَماعيٍّ، يُحفَظُ ما سُمعَ منه، ولا يُقاسُ عليه: اكسَرْهف سِرهافاً^(؟) وحَوقلَ حِيقالاً^(٤). وبعض العلماء جَعلهُ قياسيًّا.

وقد شذَّ مجيءُ (الفعللة) مصدراً لِفَعْللَ وما أشبههُ في الوزن. والقياسُ أن يكون على زِنَةِ (فِعُلال) بكسر الفاء. وهذا الوزن هو ما تكلَّموا به قديماً. ثمَّ خَصُّوهُ بما كان من وزن (فَعْللُ) مضاعفاً نحو: زلزلَ زلزالاً ووسوسَ وسواساً^(٥)، ووشرَشَ وِشواشاً،^(٦).

و(الفَعْللة) هذه، أصلُها: (الفَعْلال) خَفَّفوهُ بفتح أوَّلهِ وحذفِ ألفهِ وزادوا التاء في آخره.

مصدر ما كان على خمسة أحرف

مصدرُ انفعلَ: «انفعال»: كانطلقَ انطلاقاً.

ومصدرُ افتعلَ: ﴿افتِعالُ*: كاجتمع اجتماعاً.

ومصدرُ افعلُ: «افعلال»: كاحمرُ احمراراً.

ومصدرُ تَفعَّل: ﴿تَفعُّلُ * كَتَكَلَّمَ تَكَلُّماً.

⁽١) الملحق بفعلل هو ما أشبهه في الوزن من الثلاثي المزيد فيه: كجلبب وسيطر.

⁽٢) المضاعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية: كزلزل ووسوس.

⁽٢) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

⁽٤) حرقل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

⁽٥) الوسوسة: حديث النفس.

⁽٦) الوشوشة: كلام في اختلاط.

ومصدرُ تَفَاعَلَ: ﴿تَفَاعُلِهِ: كَتُصَالَحَ تُصَالُحًا.

ومصدرُ تَفَعلل: "تَفَعْلُل! كتدحرجَ تدحرُجاً.

وما كان من هذه الأفعال مُعتلُّ الآخر، مَبدُوءاً بهمزة، يُقلُب آخرُهُ همزةً: كانطوى انطواءً، واقتدى اقتداءً.

وما كان معتلَّ الآخر من وزنيْ •تَغَمَّلَ وتَفاعلَ»: كتأنَّى وتغاضى، تُقلَب ألفُهُ ياءً ويُكسر ما قبلها: كالتأنَّى والتُّفاضي.

مصدر ما كان على ستة أحرف

مصدرُ استفعلَ: «استِفْعال»: كاستغفرَ استغفاراً.

ومصدرُ افعَوعلَ: ﴿افعِيعالَۥ كَاخَشُوشْنُ اخْشَيْشَاناً.

ومصدرُ افعولُ: «افعوال»: كاعلوَّاظ اعلِوَّاطاً(١٠).

ومصدرُ افعالُ: وافعِلال؛ كادهامَّ ادهيماماً (٢).

ومصدرُ افعَنْلل: «افعِنْلال»: كاحرنجمَ احرنجاماً (٣).

ومصدرُ افعَللُ: ﴿افعِلالُ؛ كاقشعرُ اقشعراراً.

وما كان من هذه الأفعال، مُعتلّ الآخر يُقلب آخرُهُ همزةً: كاستولى استبلاءً، واحلولى احليلاءً.

مصدر التأكيد

المصدرُ المُؤكدُ ما يُذكرُ بعدَ الفعل تأكيداً لمضمونه، ويبقى بناؤهُ على ما هو عليه، مثلُ: «علمتُ الأمرَ علماً، وضربتُ اللصَّ ضرباً، وجُلتُ جَوَلاناً، وأكرمتُ المجتهدَ إكراماً»، تريدُ من ذكر المصدر تأكيدَ حصولِ الفعل.

مصدر المرة

مصدرُ المَرَّةِ (ويُسمى مصدر العَدَدِ أيضاً): ما يُذكرُ لبيانِ عددِ الفعل.

ويُبني من الثلاثيّ المجرَّد على وزن •نَعْلَة» بفتحِ الفاءِ وسكونِ العين، مثلُ: •وَقفتُ وَقفةً، ووقفتين ووقفاتٍ».

⁽١) اعلوط الرجل البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوطت فلاناً: أُخذته وحبسته ولزمته.

⁽٢) ادهام الشيء: اسواد،

⁽٣) احرنجمت الإبل: اجتمعت. وكذا احرنجم القوم.

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيُ ألحقت بمصدره التاء، مثلُ: «أكرمتُه إكرامةً، وفَرَّحتُهُ تفريحةً، وتدحرجَ تَدحرجَ تَدحرجَ تَدحرجَ تَدعرجَ تَدحرجَ تَدحرجَ تَدحرجَ تَدحرجَ تَدحرجَ تَدحرج والأصل بالتاء، فيُذكرُ بعدهُ ما يَدُلُ على العدّد، مثلُ: «رَحمتُهُ رحمةً واحدةً، وأقمتُ إقامةً واحدةً، واستقمتُ استقامةً واحدةً»، وذلك للتّفريق بينَ مصدر الترّة.

فإن كان للفعلِ من فوق الثلاثيّ المجرَّد، مصدرانِ، أحدُهما أشهر من الآخر، جاءَ بناءُ المرَّة على الأشهر من مصدرَيُه، فتقولُ: •زلزلتُهُ زلزلةً واحدةً، وقاتلتُهُ مُقاتلةً واحدةً، وطَوَّفته تطريفةً واحدةً. ولا تقولُ: •زلزالةً، ولا يُتالةً، ولا تطوافةً».

وما كان من المصادر مُلحقاً بالتاء من أصله، فإن كان من الثلاثيّ المجرَّد رددتهُ إلى وزن (فَعْلة) فالمرَّة من النَّشدةِ والغُلرة والظَلِة والطَّرِقَة والدَّراية: فنَشدَةٌ وقُدْرَةٌ وَغَلْبَةٌ وسَرْقةٌ ودزيةٌ».

وشذٌ قولهم: ﴿أَتَيْتُهُ إِنْهَانَهُ، ولقيتُهُ لِقَاءَةٌ بِناءِ المَرَّة على أصل المصدر، وهو الإِنيان واللقاءِ. ويجوزُ أن يُقال: ﴿أَنَيْهُ وَلَقَيْهُ على القياس، كما قال أبو الطَّيِّبِ:

لَقِيتُ بِنَرْبِ الْقُلَّةِ الفَجْرَ لَقْيَةً شَفَتْ كَبَدِي، والبليلُ فيهِ قَسَيلُ وإن كان من غير الثلاثي المجرّد، أبقيّةُ على حاله: كدحرجةِ وإقامةٍ وتليةِ واستمانةٍ.

وقد تكون (الفّعلة) لغيرِ بناءِ المَرَّة: كالرحمة، مصدر ارَحمَّ، فنقول: ارَجِمته رَحْمةً»، كما تقول: انتَصْرته نَصراً».

مصدر النوع

مصدرُ النَّوعِ (ويُسمى مصدر الهيئة أيضاً) ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل وصفيّه، نحو: •وَقَلْتُ وِقْلَةَ•، أي وُقوفاً موصوفاً بِصِفَةٍ.

وتلك الصفةُ، إما أن تُذكر، نحو: «فلانٌ حسَنُ الوِقفة»وإما أن تكون معلومةً بقرينة الحال، فيجوز أن لا تذكر، كقولِ الشاعر:

ها، إِنَّ تَا^(۱) عِنْرَةً، إِن لَم تَكُن نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحَبِهَا قَدْ تَاهَ فَي الْبَلَدُ أي: إِنَّ هَذَا غُنزٌ بِلِغٌ.

ويُبنى الثلاثيُّ المجردُ على وزن (فِعْلة) بكسر الفاءِ، مثل: •عاشَ عيشةً حسنَةً، ومات مِيتة سيئةً، وفُلانٌ حَسَنُ الجِلسة، وفُلانةُ هادئةُ المِشْية».

فإن كان الفعلُ فوق الثلاثيّ، يَصِرُ مصدرُهُ بالوصف مصدر نوعٍ، مثلُ: «أكرمتهُ إكراماً عظيماً».

⁽١) تا: اسم إشارة للمفرد المؤنث ومثلها: (تي وذي وذه.

وشدٌّ بناءُ الفعلة؛ من غير الثلاثيّ كقولهم: الفُلانةُ حَسنَةُ الخِمْرة، وفلانٌ حَسنُ المِمَّةِ، أي الاختمار والاعتمام، فبُنؤها من الختمرُ واعتمَّه.

واعلم أنَّ المصدرَ الذي لم يخرج عن المصدريّةِ، أو لم يُرَدُّ به المرَّةُ أو النوعُ، لا يُثنَى ولا يُجمعُ ولا يؤنثُ، بل يبقى بلفظٍ واحدٍ.

وكذا ما رُصف به من المصادر: كرجلٍ عدلٍ، وامرأةٍ عدلٍ، ورجالَ عدلٍ، ونساءٍ عدلٍ، وهذا أمرٌ حتُّ، وهذه مسألةٌ حتُّ.

المصدر الميمي

المصدرُ، إمَّا أن يكونَ غيرَ ميميَّ: وهو ما لم يكن في أوَّله ميمٌ زائدةً: كقراءةٍ واجتهادٍ ومَدَّ ومُرور. وإما أن يكون ميميَّاً. وهو ما كان في أوله ميمٌ زائدة: كمَنْصرٍ ومَغْلَمٍ ومُنطَلَقٍ ومُنْقَلَبٍ، وهي بمعنى النَّصر والعلم والانطلاق والانقلاب.

والمحقَّقون من العلماء قالوا: إنَّ المصدرَ الميميّ اسمٌ جاءَ بمعنى المصدر، لا مصدرٌ.

والمصدر الميمئ من المصادر القياسيّة.

وزنُه من الثَّلاثِيِّ المُجرَّدِ «مَفْعَلَّ»، بفتح الميم والعين، مثلُ: «مَفْتَلِ ومَضرَبٍ ومَغَلَمٍ ومَوْجَلِ ومَرقىً».

إِلَّا إِذَا كَانَ مِثَالًا وَاوِيَّا مُحَذُوفَ الفَاء، فَوَزَّنُّهُ: ﴿مُفْعِلُ ۚ (بَكُسُرُ الْعَينَ)، مثلُ: «مَوْرِدٍ ومَورِثٍ مَهْ عَدَهُ.

(أما المصدر الميمي من «وفي ووقي» فهو «موفي وموقى» على وزن «مفعل» (بفتح العين)، لأنه ليس مثالاً، بل هو لفيف مفروق. ووزن «مفعل»، بكسر العين، إنما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت).

ووزنُهُ من غير الثلاثيّ المجرَّدِ كوزن اسم المفعول منه تماماً مثلُ: «اعتقدتُ خيرَ مُعتَقَدٍ، وإنما مُعتَمدي على الله.

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثيِّ المجرَّدِ على وزن "مَفْمِل" (بكسر المين)، شذوذاً كالمَكبِر والمَبْسِر والمَرجِع والمَحيض والمَقيل والمَجيِّ والمَبيت والمَشيب والمَزيد والمَسير والمَصير والمَعجِز.

وهذه يجوز فيها الفتح أيضاً: «كالمَعْجَز» و«المَهْلَكَ» ويجوز فيها الفتحُ والضمُّ أيضاً: «كالمَهْلَك والمَهْلُكِ».

وقد يُبنى منه على وزن (مَفْعَلة)، (بفتح العين) كمذَهَبة ومَفْسَدة، ومَودَّة، ومَقالة، ومَساءَة. ومَحالة ومَهابةٍ ومَهانة ومَسْعاةٍ ومَنجاة ومَرضاة ومَغْزاة. وشذَّ بناؤه على (مَفْمِلة) (بكسر العين)، أو امَفْعُلة؛ (بضمها) كمَحْمِدة ومَذِمَّة ومَظْلِمة ومَعتِيةِ ومَحْسِبَة ومَضِنَّة، (بالكسر)، وكلُّهنَّ يجوز فيه فتح العين أيضاً، ومَغْلِرةِ (بالكسر) ويجوز فهيا الضمُّ أيضاً: كمَعْلرةِ ومَفْفرةِ ومَعصِيةِ ومَحييةِ ومَعيشةِ (ولا يجوز فيهنَّ إلَّا الكسرُ) ومَهلِكةٍ ومَقْدرةٍ ومأدبةِ (بالكسر، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضاً).

وقد ورد على زِنتي «الفاعل والمفعول» أسماءٌ بمعنى المصدر:

كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية والباقية والدَّالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلوف والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة. ومن العُلماء من يجعلها مصادرَ شاذَة والحثُّ أنَّها أسماءٌ جاءت لمعنى المصدر، لا مصادر.

(فالعاقبة): بمعنى المَقْب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم): مصدري «عقبه يعقبه» (من بابي نصر ودخل)، أي: خلقه وجاء بعده.

و(الفاضلة): اسم بمعنى الفضيلة، وهي الدرجة الرفيعة، وهي من افضل يفضل فضلاً؛ (من باب نصر) أي: شرف شرفاً.

و(العافية): اسم بمعنى المعافاة: مصدر «عافاه يعافيه».

و(الكافي والكافية): اسمان بمعنى الكفاية: مصدر اكفى الشيءُ يكفي كفاية، أي: حصل به الاستغناء عن غيره.

و(الباقية): اسم بمعنى البقاءِ: مصدر ابقيّ يبقى١.

و(الدالة): الدّلال، وهي اسم بمعنى الدّل: مصدر «دلت المرأة على زوجها دلّا، أظهرت جرأة عليه في تدلل، كأنها تخالف، وما بها من خلاف.

و(الميسور والمعسور): اسمان بمعنى العسر واليسر.

و(المرفوع): اسم بمعنى الرفع: مصدر قرفع البعير رفعاً، إذا بالغ في سيره.

و(الموضوع): اسم بمعنى الوضع: مصدر «وضعت الناقة وضعاً» إذا أسرعت في سيرها.

و(المعقول): اسم من العقل: مصدر اعقل الشيء، إذا أدركه.

و(المحلوف): اسم بمعنى الحلف: مصدر احلف،

و(المجلود): بمعنى الجلد والجلادة، أي الصبر: مصدر «جلَّد يجلُّد» (بضم اللام فيهما) جلداً وجلادة، أي: كان ذا شدة وقوة وصبر.

و(المفتون): اسم بمعنى الفتنة: مصدر ﴿فتنهُۥ أي استماله واستهواه.

و(المكروهة): اسم بمعنى الكراهية: مصدر اكرهه كرهاً وكراهية).

و(المصدوقة): اسم بمعنى الصدق: مصدر اصدق يصدق صدقاً.

اسم المصدر

اسمُ المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على الحدّث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلتُ هيئتُهُ من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عِوضٍ، وذلك مثلُ: «توضّأ وضُوءاً، وتكلّم كلاماً، وأيسرَ يُسراً».

(فالكلام والوضوء واليسر: أسماء مصادر، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير، فقد نقص من الوضوء، والكلام تاء التفعل وأحد حرفي التضعيف، ونقص من اليسر همزة الإفعال. وليس ما نقص في تقدير البوت، ولا عوض عنه بغيره).

وحَقُّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ، كتوضًا توضُّواً، وتكلَّمَ تَكلُّماً، وعَلِمَ عِلماً، أو بزيادةٍ، كقرأ قراءةً وأكرمَ إكراماً، واستخرج استخراجاً.

فإن نقص عن أحرف فعله لفظاً، لا تقديراً، فهو مصدر، مثلُ: «قاتل قتالاً» فالقتال مصدر، وإن نقص منه ألف "فاعل»، لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قيتالاً وضارب ضيراباً فالياء في "قيتال وضيراب" أصلهما الألف، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وإن نقص عن أحرف فعله لفظاً وتقديراً، وعوض مما نقص منه بغيره، فهو مصدر أيضاً كوَعَدَ عدة، وودى القتيل دية، وعلم تعليماً. فعدة ودية، وإن خلتا من واو «وعد وودي» لفظاً وتقديراً، فقد عوضتا منه تاه التأنيث. وتعليم وتسليم، وإن خلوًا من أحد حرفي التضعيف، فقد عوضا منه تاه التفعيل في أولهما، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في «تعليم وتسليم» ونحوهما للتعويض من المحذوف، لأن المدّ قبل الآخر ثابت في المصدر حيث لا تعويض، كالانطلاق والاستخراج والإكرام.

فاعلم مما قدمنا أن العوض قد يكون أولاً: كتعليم. وقد يكون آخراً: (كعدة).

المصدر الصناعي

المصدرُ الصّناعيُّ: اسم تلحقُهُ ياءُ النسبةِ مُردَفةً بالناءِ للدلالة على صِفَةٍ فيه.

ويكونُ ذلك في الأسماءِ الجامدة: كالحَجريَةِ والإِنسانية والحيوانيَّة والكميَّة والكيفيَّة ونحوها، وفي الأسماءِ المشتقَّةِ: كالعالمِيَّة، والفاعليَّةِ، والمحموديَّة، والأرجحيَّةِ، والأسبقيَّة، والمصدريَّة، والحرِّيَّة، ونحوها.

وحقيقتهُ الصَّفة المنسوبةُ إِلَى الاسم.

فالعالمية: الصفة المنسوبة إلى العالم، والمصدرية: الصفة المنسوبة إلى المصدر، والإنسانية: الصفة المنسوبة إلى الإنسان.

وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية وليس كل ما لحقته ياءُ النسبة، مردفة بالتاء، مصدراً صناعياً، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتمسك بعربيتك، «أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب»، فإن أريد به الوصف، كان اسماً منسوباً. لا مصدراً، سواء أذكر الموصوف لفظاً: كتعلم اللغة العربية، أم كان منوياً ومقدراً كتعلم العربية، «أي اللغة العربية».

اسم الفاعل

اسمُ الفاهلِ: صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدلُّ على معنىٌ وقعَ من الموصوف بها أو قام به على وجه الحُدوثِ لا النُّبوت: ككاتب ومجتهدٍ:

(وإنما قلنا على وجه الحدوث، لتخرج الصفة المشبهة، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمعناها دائم ثابت، كأنه من السجايا والطبائع اللازمة.

والمراد بالحدوث: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدداً بتجدد الأزمنة.

والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان كما ستعلم).

وزنه من الثلاثي المجرد

يكونُ من الثلاثيّ المجرَّد على وزنِ ﴿فَاعِلٍ﴾: كَكَاتَبٍ.

وإِن كَانَتْ عِينُ الفَعَلِ مُعَلَّةٌ تَنقلب في اسم الفاعل همزةً، فاسمُ الفاعل من «باعَ يَبيعُ، وصادَ يَصيدُ، وقامَ يقومُ، وقالَ يقولُه: بابعٌ وصائِد وقائِمٌ وقائِلٌ^{٧١}).

وإن كانَتْ غيرَ مُعَلَّمْ تَبَقَ على حالها، فاسمُ الفاعل من غَوِرَ يَعُورُ، وأيِسَ يأيُسُ^(٢)، وصَيدَ يَصْبَدُ^(٢): عاورٌ وآيِسٌ وصايدٌ^(١)، فإعلالُها في اسم الفاعل تابعٌ لإعلالها في فعله.

⁽١) والأصل: «بائع وصايد وقاوم وقاول» فأعلت الواو والياء بقلبهما همزة؛ لأنهما أعلتا في الماضي بقلبهما ألفاً.

⁽٢) أيس منه: يشس منه.

 ⁽٣) صيد يصيد صيداً «بوزن فرح يفرح فرحاً» رفع رأسه كبراً، فهو أصيد، والصيد، في الأصل: داه يصيب
الإبل فتسيل أنوفها فتسمو برؤوسها. والجمل أصيد، والناقة صيداه. ويقال للمتكبر: «أصيد، لشموخه بأنفه
ورفع رأسه استكباراً وخيلاء.

⁽٤) لم تقلب الواو والياء همزة لأنهما في الفعل.

وقد أتى افاعلٌ بِقلَّةٍ، مُراداً به اسمُ المفعول. كقوله تعالى: ﴿ نَهُو ۚ فِي بِنَا ِ زَائِيَةِ ﴿ ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: (مَرْضِيَّة وقول الشاعر:

دَعِ المكارِمَ، لا تَرْحَلْ لِبُغْيتِها واقْعدْ، فإِنَّكَ أَنتَ الطَّاعِمُ الكَاسي(١) أي: «المُطْعَمُ المَكسُو».

وزنه من غير الثلاثي المجرد

يكونُ وزنُ اسم الفاعل من الفعل المزيد فيه علَى الثلاثيّ، ومن الرباعيّ، مُجرداً ومزيداً فيه، على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارّعة ميماً مضمومة، وكسرِ ما قبل آخره، مثلُ: «مُكرم ومُعظّم ومُجتبع ومُتكلِّم ومُستغفِر ومُدحرج ومُتَدحرج ومُحرنجم ومُقشيرً⁽¹⁾ ومُنقادٍ ومُعينٍ⁽¹⁾ ومُنقادٍ ومُعينٍ⁽¹⁾ ومُنقادٍ (1) ومُستغيرٍ (1) ومُستغي

وشَّذَت أَلفَاظٌ جاءت بفتح ما قبل الآخر، نحو: «مُسهَبٍ ٢٠) ومُحصَنٍ (٧) ومُلْفَجٍ (٨) ومُهتر (١٩)، ومنها: «مَيْلٌ مُفْمَمٌ (١٠).

وكذلك، شذَّت ألفاظٌ جاءت من «أفعلَ» على «فاعلِ»: كأعشبَ المكانُ فهو عاشبٌ، وأيفتَ الغلامُ فهو يافعُ(١١) وأورَسَ الشَّجرُ فهو وارسٌ(٣١)، وأبقلَ المكانُ فهو باقلٌ(١٢).

أي: دع المكارم والفضائل: لا تطلبها، فإنك غير قادر عليها، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم والحزم،
 وأنت معتمد على من يطعمك ويكسوك، ويكفيك مؤونة السمي والجد، يذمه بذلك.

⁽٢) أصل مقشعر: «مقشعرر» نقلت كسرة الراء الأولى إلى العين، ثم أدغمت الراء في الراء.

⁽٣) أصل منقاد ومهتاج: "منقود" بكسر الواو، و"متهيج" بكسر الياء؛ قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

 ⁽٤) أصل معين المعون، بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن قبلها، ثم قلبت باء، لأنها صارت ساكنة بعد كسرة.

⁽o) أصل مستفيد: «مستفيد»، بكسر الياء، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها.

⁽٦) رجل مسهب: مطيل في كلامه، يقال: أسهب: إذا أطال في كلامه.

⁽٧) المحصن: المتزوج، وهي محصنة.

 ⁽A) الملفج: الفقير: ومنه الحديث: «أطعموا ملفجيكم»، أي فقراءكم، والملفج أيضاً: المفلس، من ألفج: إذا أفلس، وهذه يجوز فيها الكسر أيضاً على الأصل.

⁽٩) المهتر: الذاهب العقل من كبر أو مرض أو حزن:

⁽١٠٠) سيل مفعم: مالي. الوادي، من أفعم السيل الوادي، إذا ملاه.

⁽١١) أيقع الغلام يوفع، ويفع بيفع: ناهز العشرين، وقيل: ترعرع وناهز البلوغ. ولا يقال من أيفع: •موفع،

⁽١٢) أورس الشجر: اخضر ورقه.

⁽١٣) أبقل الكان: أخرج يقله. والبقل ما نبت في بزرة لا في أرومة، وقد يقال: «مبقل» على القياس، وأما «بقل وجه الفلام بقولاً! إذا خرجت لحيته، فهو ثلاثي.

١٢٦ شبه القعل من الإسماء

وإن بَنيتهُ من أبواب: ﴿ أَفَعَلَ وانفَعَلَ وافتعَلَ المُعتلاّتِ العينِ فإن كانت عينُ الفعلِ مُعلَّةً أعللتها في اسم الفاعلِ، تبعاً لمضارعه، فاسم الفاعل من أعانَ يُعينُ، واستعانَ يستعينُ، وانقادَ ينقاد، واحتالَ يحتالُ: «مُمينٌ ومُستعينٌ ومُنقادٌ ومحتالٌ».

وإن كانتُ غير مُعَلَّةٍ لم تُعِلَّها في اسم الفاعل، تتبع في ذلك مضارعة، فاسم الفاعلِ من:

المحوجني الأمرُ يُحوجني، وأروّح اللحمُ يُروحُ ('' وأحول الصبيُّ يُحُولُ ('' وأخول الرجلُ يُخولُ ('') وأغول الرجلُ يُخولُ ('') وأغيلتِ المرأةُ تُغِيلُ ('')، وأعوَل يُعُولُ، (ف): مُحُوجٌ ومُروحٌ ومُحُولٌ ومُخُولٌ ومُغيلٌ ومُمُولٌ، ومن:
المجتورَ القومُ يَجتورون ('')، واذوَوَجُوا يَروَوجون ('')، واحتوشوا يَحتوشون ('')، واعتونوا يعتونون أهمتورن ومُروحِ ومُحتوشٌ ومُمتونُه، ومن استصوبتُ الأمرُ استصوبُه، واستعودُ عليه المخصبُ يستحوذُ، واستنوقُ الجملُ يَستنوقُ ('')، واستنبستِ الشاةُ تستنبسُ، واستغيل الحمارُ يستفيلُ»: «مُستصوبٌ ومستحوذٌ ومُستوقٌ ومُستوسٌ ومُستغيلٌ».

فاسم الفاعل، كما ترى، تابعٌ لمضارعهِ صحَّةً واعتلالاً.

وإن بنيتَ اسم الفاعلِ من فعل معتلِّ اللام، وكان مجرَّداً من (أل) والإضافة، حذفت لامهُ في حالتي الرفع والجر، نحو: «هذا رجلٌ داعٍ إلى الحقّ، مُنْضوٍ إلى أهله، ونحو: «تَمسّكُ برجلٍ هادٍ إلى الخير، مُقْتَفِ أثر ذويهِ.

واسم الفاعلِ جارٍ على معنى الفعلِ المُضارع ولفظه، فإن قلت: •خالدٌ دائبٌ في عمله، فهو في معنى •يدأبُ فيه، و•دائبٌ، جارِ على لفظ •يَدأبُ، في الحركات والسُّكنات، وكذلك «مُجتهدٌ»

(١) أروح اللحم: أنتن، ويقال: "أراح يربح مربح" بالإعلال على القياس.

(٢) أحول الصبي: أتى عليه حول، أي: سنة.

(٣) أخول الرجل: كان كريم الأخوال.

(٤) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل، وكذا الخالته، ويقال أيضاً: الخالته تغيله فهي مغيل، المجالة المجا

(٥) أعول: رفع صوته بالبكاء والصياح.

(٦) اجتور القوم: تجاوروا.

 (٧) ازدوج القوم: تزاوجوا، أي تزوج بعضهم من بعض. وازدواج الكلام ومزاوجته: أن يشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن يكون لإحدى القضائين تعلق بالأخرى.

 (A) احتوشوا الصيد: أنفره بعضهم على بعض: واحتوشوا على فلان: جعلوه وسطهم، كتحاشوه، وحاش الإبل: جمعها، وحاش الصيد: جاءه من حواليه ليصرفه إلى الحبالة.

(٩) اعتون القوم: تعاونوا.

(١٠) استنوق الجمل: تشبه بالناقة وقولهم: «استنوق الجمل» مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره، وللرجل الواهن الرأي المخلط في كلامه. جار على لفظ فيجتهدُه، فهو يُماثلهُ حركةً وسكوناً، وفجاذًه في وزن فيَجُدُّاً^(١)، باعتبار الأصل، لأن أصلَ جادُ فجادِدٌه، وأصلَ يَجِدُ فيَجدُدُه.

اسم المفعول

اسم المفعولي: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل المجهول، للدلالة على حدَثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتَّجدُد، لا الثَّبوتِ والدَّوامِ^{٣٢}: «كمكتربٍ وممرورٍ به ومُكرَمٍ ومُنطلَقٍ به».

ويُبنى من الثلاثيّ المجرَّد على وزن «مَفعولِ»: كمنصورٍ ومخذولٍ ومَوعودٍ ومعقولٍ ومَبيع ومدعوٍّ ومَبيع

ويُبني من غيره على لفظ مضارعه المجهول، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً: «كمُعظَّم ومُحترَم ومُستَغْفَرِ ومُدحرَج ومُطلَّقِ به ومُستعانٍ».

وهناك ألفاظ تكون بلفظ واحد لاسم الفاعل واسم المفعول: كمحتاج ومُختار ومُعتَدِ ومُحتل، والقرينةُ تُعيِّنُ معناها.

وهي، إن كانت للفاعل فأصلُها: مُحتوجٌ ومُخْتيرٌ ومُعتَدِدٌ ومُحتلِلٌ، (بالكسر)، وإن كانت للمفعول فأصلُها: قُمحتوجٌ ومُختَيرٌ ومعتَدَدٌ ومُحتَلَاً»، (بالفتح).

وإنما يُبنى من الفعل المتعدّي بنفسه: كمعلومٍ ومجهولٍ، أو بغيره: كمرموقي فيه ومُشفّقٍ عليه.

بناء (مفعول) من المعتل العين

تُحدَفُ واوُ اسمِ المفعول المشتقَّ من الفعل الأجوف، ثمَّ إِن كانت عينُهُ واواً، تُنقل حركتُها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءٌ تحذف حركتها، ويُكسر ما قبلها لتَصِحَّ الياءُ^(٣)، فاسم المفعول من أيبيعُ: «مَبيعٌ» ومن يقولُ: «مقولُه، وأصلهما: «مَبيوعٌ ومقُوولُه.

ونَدَر إِثباتُ واو «مفعول» فيما عينُهُ واو فقالوا: «ثوب مصْوُونٌ ومِسْكٌ مذُووفٌ وفرَسٌ مقوُودٌ. وهو سماعيٍّ لا يقاسُ عليه.

وبنو تَميم من العرب يُثبتونَ واوَ «مفعول» فيما عينُه ياءً، فيقولون: «مبيُّوع ومخيوط ومكيول وملّيون».

⁽١) يجوز في ايجدا ضم الجيم وكسرها.

 ⁽٢) فإن كان على وجه الثبوت والدوام كان صفة مشبهة كما ستعلم، مثل: «محمود الخلق، وممدوح السيرة، ومهذب الطبع».

⁽٣) ولو لم يكسر ما قبلها لوجب قلبها واواً لوقوعها ساكنة بعد حرف مضموم.

بناء (مفعول) من المعتل اللام

إِذَا بُنِيَ *مفعولٌ» مما آخرُ ماضيه ياءً، أو ألفُ أصلُها الياءُ، قُلِبَتْ واوُهُ ياءً، وكُسر ما قبلَها، وأدغمت في الياءِ بعدها.

فاسم المفعول من قرِيَ ورضِي ونهي وطوى ورمى، مَقْويٌّ عليه، ومُرْضيُّ عنه، ومَنْهيُّ عنه، ومَطْويًّ، ومَرْمِيُّ، قال الله تعالى: ﴿يَمَانِّكُۥ النَّقْسُ النَّطْيَةُ ۚ ۞ آرْجِينَ إِلَٰ رَبِّكِ رَاضِبَةً ٧٧. ٢٧].

(والأصل: «مقوويٌ ومرضويٌ ومطوويٌ ومرمويٌ»، اجتمعت الواو والياء، وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية).

وإن بُنيّ مما آخرُ ماضيه ألفٌ أصلُها الواو، مثلُ: «فزا يغزو، ودعا يدعو، ورجا يرجو» فليس فيه إلا إدغامُ واو المفعول في لام الفعل، «كمَفْزَوَّ ومدعوُّ ومرجوًّ»^(١).

(فعیل) بمعنی (مفعول)

ينوبُ عن المفعولِ، في الدُّلالة على معناهُ، أربعةُ أوزان: وهي:

١ - فَعَيلٌ: بمعنى مفعول، مثلُ: اقتيلٍ وذبيحٍ وكحيلٍ وحبيبٍ وأسيرٍ وطريحٍ، بمعنى: امقتولٍ ومذبوح ومكمولٍ وماسورٍ ومطروحٍ.

وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، فيقالُ: ﴿رَجَلٌ كَحِيلُ الْعَيْنِ، وَامْرَأَةٌ كَحَيْلُهَا».

و وفعيلٌ بمعنى ومفعول عسماعي. فما ورد منه يُخفَظ ولا يقاس عليه. وقيل: إنه يُقاس في الأفعال التي ليس لها وفعيلٌ بمعنى وفاعل التي ليس لها وفعيلٌ وسلبً.

ولا ينقاس في الأفعال التي لها ذلك: كرحم وعلمَ وشهدً؛ لأنهم قالوا: "رحيمٌ وعليمٌ وسميعٌ وشهيدٌ»، بمعنى: "داحمٌ وعالمٌ وسامعُ وشاهدٌ».

٢ - فِعْلٌ بكسرٍ فسكونٍ، مثلُ: افِيْحٍ وطِحْنٍ وطِرْحٍ ورِغي، بمعنى: امذبوحٍ ومطحونٍ ومطروح ومرعي،

۳ٌ ـ فَعَلُ ، بفتحتین ، مثلُ : ﴿قَنَصِ وجَزَرٍ وعَدَدٍ وسَلَبٍ وجَلَبٍ ا بمعنی : ﴿مقنوصٍ (۲٪ ومجزورٍ (۲٪ ومعدودٍ ومسلوبٍ ومجلوبٍ ا

٤ - فُعْلة، بضمٌ فسكونِ كأكُلةٍ وغُرنةٍ ومُضغةٍ وطُعمةٍ، بمعنى: «مأكولٍ ومغروفٍ وممضوغٍ ومطعوم».

⁽١) والأصل: مغزوو ومدعوو ومرجوو.

⁽٢) مقنوص: مصيد، من قنص الطير وغيره يقنصه إذا صاده.

⁽٣) المجزور: المذبوح، من جزر الجزور إذا ذبحها، ومنه الجزار للذباح.

وهذه الأوزانُ الثلاثةُ: «فِعْلٌ وفَعَلٌ وفُعلةٌ»، سماعيّةٌ وقليلةٌ، ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضاً.

أما إطلاقُ المصدرِ مُراداً به المفعولُ، فهو كثيرٌ مطردٌ، نحو: •هذا ضربُكَ وأكلُكَ وكتابتُكَ وعِلمكَ وعملكَ»، بمعنى: مضروبكَ ومأكولِكَ ومكتوبكَ ومعلوبكَ.

الصفة المشبهة

الصفةُ المشبهةُ باسم الفاعلِ: هي صفةٌ تؤخذُ من الفعل اللازم(١)، للذَّلالة على معنّى قائم بالموصوف بها على وجه الثّبوت، لا على وجه الحُدوث: كحسنِ وكريم وصّعُبِ واسودَ وأكحلَ.

ولا زمان لها؛ لأنها تَدُلُّ على صفاتٍ ثابتة، والذي يتطلَّبُ الزمان إنما هو الصفات العارضة.

(وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث؛ ولأنها بجرز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد).

ويَغلِبُ بناؤها من باب افَعِلَ يفعل^(١) اللازم: كأكحلَ، من اكجِلَ، ومن باب افعُلَ يفْعُلُ^(١): كشريف من اشَرُفَ، ويقلُّ من غيرهما: كسيّدٍ وضَيّقٍ وحريصٍ، من: اسادَ يسودُ وضاقَ يضيقُ وحرصُ يحرصُ،

أوزانها من الثلاثي المجرد

تأتي الصفة المشبِّهة من الثلاثيّ المجرّد قياساً على أربعة أوزان وهي: «أفعلُ، وفَعْلانُ، وفعلٌ، وفَعِيلُ».

الصفة المشبهة على وزن (أفعل)

يأتي اأفعَلُ» من الْفَعِلُ» الملازم، قياسياً مُطَّرِداً، لما ذَلَّ على لونِ، أو عيبِ ظاهرٍ، أو جِلْية ظاهرة (٤٠)، ومُونتُهُ الْفَكُلاءُ» فاللّونُ: كأحمر، والعيبُ الظاهرُ: كأعرج وأعور وأعمى، والجِلْية الظاهرةُ: كأكحل وأحور وأنجل (٥٠).

 ⁽١) وقد تصاغ من المتعدي صوغاً سماعياً، كما ستعلم، مثل: فرحيم وعليم.

⁽٢) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

⁽٣) بضم العين في الماضي والمضارع.

⁽٤) الحلية: بكسر فسكون: ما كان زيناً من الصفات، وجمعها «حلى ا بكسر ففتح.

 ⁽٥) الأكحل: المكحول العين خلقة، و«الأحور»: النقي بياض العين مع شدة سوادها و«الأنجل»: الواسع العند.

وشذَّ مجيءُ الصفة من (شعِثُ(١) وحدِبَ،(٢) على اشَعِث وحَدِبِ،

(لأن الشعث والحدب من العيوب الظاهرة، فحق الصفة منهما أن تكون على وزن «أفعل». وقد قالوا أيضاً: «أشعث وأحدب»، وهما أكثر استعمالاً، وأما قولهم: «ماءٌ كبررٌ»، بكسر الدال، فهو مبنيٌ على «كبُرُ» بضم الدال، لا على «كبرر»، بكسرها، كما توهم بعض العلماء، فإن بنيتها من هذه قلت: «أكدر»).

وشَذَّ مجيئُها من: «حَمِقَ يحمقُ» على «أحمق»، ومن: «شابّ بشيبٌ» على «أشبب»، ومن: «قطع وجذم» على «أقطع وأجذم»

(لأن «أحمق»، وإن كان من باب «فعل» المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن، فقياسه أن يكون على وزن «فَعِلِ»، بكسر العين، وقد قالوا أيضاً: «حيقٌ» بكسر الميم، على القياس. و«أشيب»، وإن دل عى عيب ظاهر، فهو من باب «فَعَلُ» المفتوح العين، فقياسه أن يكون على وزن «فيعِل» بكسر العين، كطيب وضيق، من: طاب يطيب، وضاق يضيق، و«أقطع وأجذم»، وإن دلا أيضاً على عيب ظاهر، فهما من باب «فعَل»، المفتوح العين، وحقّهما أن يكونا بوزن اسم المفعول: أي: «مقطوع ومجذوم».

الصفة المشبهة على وزن فعلان

يأتي افَعْلانَه من افِعلَ اللازم الدَّال على خُلُو، أو امتلام، أو حرارة باطنية ليست بداء، ومُؤنثُهُ افعُلى، فالخُلُو: كالشَّبعان والصَّدْيانُ العطشان، والامتلاء: كالشَّبعان والـَّيَّان والسَّكران. وحرارةُ الباطن غير داء: كالغضبان والثَّكلانُ واللَّهْفان، وقد قالوا: «جَوْعان»، (من جاع يجوع)، حملاً له على افرثان، من: افرث يَغرثُ، لأنه بمعناه.

(وحقه أن يكون على فإفيعل، بكسر العين: كسيد وميت، من: •ساد يسود ومات يموت.).

الصفة المشبهة على وزن (فعل)

يأتي وَفَعِلٌ - بكسر العين - من وَفَعِل - بكسر العين - اللازم، الدَّال على الأدواءِ الباطنيَّة، أو ما يُشبهها، أو ما يُضادُّها، ومؤنثه فقَيلة.

⁽١) شعث الشعر: تلبد واغبر.

⁽٢) حدب الرجل: خرج ظهره ودخل صدره.

⁽٣) الأقطع: المقطوع اليد، ومثله الأجذم.

⁽¹⁾ الغرثان: الجوعان، و(الصديان): العطشان.

⁽٥) الثكلان: من فقد ولده، والأم ثكلي.

والأدواء، إما جسمانيّة: كوجع ومَفِص (١) وتعبٍ وجو (٣) ودو (٣).

وإِما خُلقيَةٌ: كَضَجْرٍ وشَرْسٍ ولحزٍ ⁽¹⁾ ويعلم وأشرٍ ⁽⁰⁾ ومرحٍ ⁽¹⁾ وقلق ونكادٍ وعم ^(٧).

ويشبه الأدواء ما دلُّ على حزن واغتمام: ككمدٍ وحزنٍ وحربٍ (^) وشجٍ (^).

ويُضادُّها ما دلُ على سرور: كحذل ^(١٠)وفرح وطربٍ ورضٍ.

أو على زين من الصفات الباطنة: كفطن وندس (١١١)_ ولبق (١٣) وسلس وأبِ (٦٣).

وقد يُخفَّفُ (فعلٌ) فيكون على افَعَلِ، ـ بسكون العين ـ كندْسٍ وشكس (١٤٠) وفطن. وقد يأتي على افعيل، وهو أصلهُ المخفَّف هو منه: كسليم وسقيم ورضيٌّ وأبيُّ وحميُّ (١٠٠).

(واعلم: أن حق الصفة من باب «فيل» بكسر العين الدالة على المعاني المذكورة، أن تكون على وزن «فعيل»، غير أنهم خففوا «فعيلاً» هذا بحذف الياء، إذا جاء من باب «فيل» المكسور العين، وتركوه للصفة من باب «فعُل» بضم العين: كالكريم والشريف ونحوهما، غير أنه قد بقيت الفاظ من باب «فعل»، المكسور العين، على «فعيل» دالة على الأصل).

وما ورد من باب «فعِل» على غير «فَعِل»، فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه: كندُس وندُس، وشكْسِ وشكُسٍ (ويقالُ أيضاً: «ندِسٌ وشكِسٌ» على القياس)، وصِفْرٍ وصَفْرٍ وصُفْرٍ وصُفْرٍ ⁽¹⁷⁾،

⁽١) المغص المغوص، وهو من أصيب بوجع وتقطع في أمعائه، ويقال: مفس وممغوس أيضاً.

⁽۲) الجوى: ذو ذوى، وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن.

⁽٣) الدوي: المريض، (من دوي يدوي دوى) أي: مرض.

⁽٤) اللحز: البخيل الشحيع الضيق الخلق.

⁽٥) البطر والأشر بمعنى واحد: وهو من لا يقوم بحق النعمة بل يكفرها، ويطغى أن رآه استغنى.

⁽٦) المرح: المتبخر المختال، وهو ما يجاوز الحد في فرحه ونشاطه.

 ⁽٧) العمي: صفة من عمى القلب، الذي هو داه باطن، لا من عمى البصر، فإن أردت هذا قلت: «أعمى»، بوزن «أفعل» لأنه داه ظاهر.

⁽٨) الحرب: الشديد الغضب، من حرب الرجل: إذا اشتد غضبه.

⁽٩) الشجى: الحزين.

⁽١٠)الجذل: القرح.

⁽١١) الندس: الفطن اللبيب الكيس.

⁽١٢)اللبق: الحاذق الرفيق بما يعمل، والحلو الشمائل اللين الأخلاق.

⁽١٣)الأبي، بتخفيف الياه: الممتنع من الضيم الذي لا يرضى الدنية عزة وامساعاً. ومثله الأبي، بتشذيد الياء.

⁽١٤) الشكس: الشرس الصعب الخلق،

⁽١٥)الحمي: من لا يحمل الغيم،

 ⁽١٦) الصفر _ بتثليث الصاد، والكسر أشهرها، والفتح أقيسها: الخالي ويقال: بيت صفر من المتاع، ورجل صفر المدين. وصفر الإناء والدار والمكان: خلت.

وَيْكُسِ^(۱) وَعَجُلٍ، وَخَذْرٍ وَيَقَالَ أَيْضًا : "عَجِلٌ وَخَذِرٌ" عَلَى القياس، وَيَقَالَ: "خَذْرٌ" (بسكون الذال)، وحُرٌ وغَيورٍ^(۱). وما جاءً على "فعِيلٍ" كمريضٍ، وإن كان هو الأصلُ، فلا يُقَاسُ عليه.

الصفة المشبهة على وزن (فعيل)

يأتي وَفَعِيلٌ، غالباً من وَفَعُلَ، يَفَعُلُ، المضموم العين: «ككريم وعظيم وحقير وسميح وحليم وحكيم وحكيم ودئيسِ^(٣) وظهيره (^{٧)}.

وقد تأتي الصفةُ من هذا الباب على ﴿ فَعِلِ ﴾ مخفَّف ﴿ فَعِل ﴾ : كَخَشِنِ وَسَنِحِ وطَهِرٍ ، وعلى فَعْل ، مُخفَّف ﴿ فَعَل الْمَعَةِ مِن هَمْ ل اللهِ عَلَى الْمَعْلِ ، وسمْع وسمْع وعلى ﴿ فَعَل اللهِ اللهُ عَلى الْعَل اللهُ عَلى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَلى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وحصانِ (ويُقال : ورزانِ (١١) وعلى ﴿ فَعَل اللهُ اللهِ اللهُ الل

الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين

قد تُبنى الصفةُ المشبَّهةُ من باب افعَلَ المفتوح العينِ (وذلك قليلٌ)، فتجيءُ على وزن افعلَ»: كأشيب وأقطعَ وأجذَم، وعلى النيما، بكسر العين، ولا يكون إلا من الأجوف: كسيّدٍ

⁽١) النكس ـ بكسر فسكون: الرجل الضعيف الدني، الذي لا خير فيه.

 ⁽٦) الحر: مشتق من •حر يحر• (بوزن ظل يظل) أي: انطلق من العبودية، ومصدره •الحرار، بفتح الحاء، وحر
 يحر حرية، هو من حرية الأصل.

 ⁽٣) الرئيس: صغة من (رؤس) بضم الهمزة لا من رأس القوم أي: صار رئيسهم ومقدمهم.

⁽٤) الخشين: الخشن الطبع فهو ضد الناعم.

⁽٥) البخيل: صفة من ابخل؛ بضم الخاء لا من ابخل؛ بكسرها، فإن الصفة من هذا اباخل،

⁽٦) الرضيء: الحسن النظيف، وفعله: ﴿وَضُوْ يُوضُوُّهُ.

⁽٧) الطهير صفة من اطهرا بضم الهاء، ومثله «الطهرا بكسر الهاء.

 ⁽A) أي: أن افعلا عند المفتوح العين ما أصله افعل الساكن العين.

⁽٩) الحصان: المرأة العفيفة.

⁽١٠) الرزان المرأة الوقور أي ذات الوقار.

⁽١١) الصراح: الخالص، يقال حق صراح وكذب صراح وكأس صراح وكلمة صراح.

⁽١٢) الجنب: البعيد ومنه ﴿الجارِ الجنب﴾ أي: جارك من قوم آخرين لست منهم وعكسه •الجار ذو القربي٠.

⁽١٣) الطهور: يأتي بمعنى الطهير أي: الطاهر البالغ في الطهارة وهو المراد هنا ويكون بمعنى المطهر.

وقيّم (١) (من الواويّ)، وضيّق وطيّبٍ (من البائيّ)، وعلى افَيْعَلِّ، بفتح العين، ولا يكون إلّا من الصحيح: كصّيرف وفيّصَلِ (١)، وعلى افعيل، بكسر العين، وأكثر ما يكونَ من المضاعف والمعتلّ اللام، فالمضاعف: كعفيف وطبيبٍ وخسيسٍ وجليلٍ وحبيبٍ (بمعنى المحبّ) ودّقيقٍ ولبيبٍ وشديدٍ، والمُعتلُّ الآخر: كعليٌ وصَفيٌّ وزكيٌّ وخَليٌّ وجَليٌّ ووَصِيٌّ.

وقد يكون "فعيلٌ" المبنيُّ على "فَعَلَ" من غير المضاعف والمعتلِّ: كحريصِ وطويلِ.

الصفة المشبهة على وزن (فاعل)

إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتَّجدُّد، عَدلتَ بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقولُ في «فَرح وضَجرٍ وطَربٍ»: (فارحٌ وضاجِرٌ وطاربٌ».

وما جاء على زِنتي اسمي الفاعل والمفعول، مما قُصِدَ به معنى الثبوت والدَّوام، فهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، كطاهر القلبِ، وناعمِ العيشِ، ومُعتدِلِ الرأي، ومستقيمِ الطريقة، ومَرُّضِيِّ الخُلُقِ، ومُهذَّبِ الطَّبع، وممدوح السيرةِ، ومُثقَّى السريرةِ.

الصفة المشبهة من فوق الثلاثي

تجيءُ الصفة المشبهة من غير الثلاثيّ المجرَّدِ، على وزن اسم الفاعل، كمعتدِل القامةِ، ومُستقيم الأطوارِ، ومُشْتدُ العزيمةِ.

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفرقُ بين اسم الفاعل والصفةِ المشبَّهة به من خمسة وجُوه:

الأول: دلالتُها على صفة ثابتة، ودلالته على صفة متجددة.

الثاني: حُدوثه في إحدى الأزمنة.

والصفةُ المشبِّهةُ للمعنى الدائم الحاضر، إلا أن تكون هناك قرينة تدُلُّ على خلاف الحاضر، كأن تقول: «كان سعيدٌ حسناً فقبُّح».

الثالث: أنها تُصاغُ من الفعل اللازم قياساً، ولا تصاغُ من المتعدّي إلا سَماعاً: كرحيم وعليم.

⁽١) القيم على الأمر: متوليه والقائم به.

 ⁽٣) النيصل: صفة من الفصل بزيادة الياء، ويأتي بمعنى الحاكم والقاضي والعاضي النافذ، يقال: حكم فيصل،
 أي: ماض نافذ، وحكومة فيصل، أي: ماضية نافذة، والفيصلي: الحاكم، ويكون الفيصل أيضاً بمعنى السيف القاطع.

وقد تُصاغُ من المتعدِّي، على وزن اسم الفاعل، إذا تُنُوسي المفعولُ به، وصار فعلُها في اللازم القاصر، مثلُ: فغلانُ قاطعُ السيفِ، وسابقُ الفرسِ، ومُسْمِعُ الصوتِ ومُخترِقُ السهم). كما تُصاغُ من الفعل المجهول مُراداً بها معنى الثبوت والدُّوام: كمحمود الخلق، ومَيمون النَّقية (١).

واسم الفاعل يصاغُ قياساً من اللازم والمتعدي مُطلقاً، كما سلف.

الوابعُ: أنها لا تَلزَمُ الجريَ على وزن المضارع في حركاته وسكناته، إلا إذا صِيغتْ من غير الثلاثيُّ المجرَّد، واسم الفاعل يجب فيه ذلك مُطلقاً كما تقدَّم.

الخامسُ: إنها تجوزُ إضافتُها إلى فاعلها، بل يُستحسَنُ فيها ذلك: كطاهر الذيل، وحسنِ الخُلق، ومُنطلقُ لسانهُ الخُلق، ومُنطلقُ السانهُ ومُنطلقُ لسانهُ ومُنطلقُ لسانهُ ومُنطلقُ لسانهُ ومُنطلقُ للسانهُ ومُنطلقُ للسانهُ ومُنطلقُ للسانهُ ومُنطلقُ السَّهم الهَدف، أي: مُنطلقٌ مُنطلقٌ سهمُه الهدف.

واسمُ المفعول، كالصفة المشبهة، تجوز إضافتُه إلى فاعله. لأنه في الأصل مفعولُ، مثلُ: «العقُ مجروحُ البدة. والأصل: «مجروحةٌ يدُهُه أما إضافةُ الفاعل إلى مفعوله فجائزةٌ، مثلُ: «العقُ قاهرُ الباطل».

مبالغة اسم الفاعل

مبالغةُ اسم الفاعل: ألفاظٌ تدلُّ على ما يدُلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة وتسمى: الصيغَ المُبالغة: كعلاَمةِ وأكولِ، أي: «عالم كثير العلم وآكلٍ كثير الأكل».

ولها أحد عشر وزناً، وهي: ﴿فَعَالُهُ: كجبّارٌ، وَامِفْعَالُهُ: كَمِفْضَالِ، وافعُبلُهُ: كَصِدْيَقٍ، وافعَالَةُهُ: كَفَهَامَةِ، وَامِفْعِيلٌّهُ: كَسِكينٍ، وافغُولُهُ: كَشروبٍ، وافعيلٌّ»: كَعَلَيمٍ، وافعِلُّهُ: كَخَذِر، وافعَالُهُ: كَكُبّارٍ، وافغُولُهُ: كَقُدُّوسٍ، وافيْمولُهُ: كَقَيّْرٍمٍ. ﴿

وأوزانُها كلُّها سماعيَّة فيُحفظُ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه.

وصيغُ المُبالغةِ ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار منَ الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس.

⁽١) ميمون النقيبة: مباركها. والنقيبة: النفس والعقل ونفاذ الرأي والطبيعة. وفلان ميمون النقيبة: أي محمود المختبر، أو مبارك النفس، أو ميمون الأمر، ينجع فيما يحاول ويظهر، ويقال: يمنه الله بيمنه (من باب نصر): جعله مباركاً، ويمن فلان قومه: كان مباركاً عليهم ويقال أيضاً: يمن على قومه البالمجهول، أي: صار مباركاً عليهم.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل لتدُلُّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدُهما على الآخر فيها، مثلُّ: اخليلٌ أعلمُ من سعيد وأفضلُ منه.

وقد يكون التَّفضيلُ بينَ شيئين في صفتين مختلفتين، فيرادُ بالتفضيلِ حينئذِ: أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولهم: «الصيفُ أحرُّ من الشتاء أي: هو أبلغُ في حرَّه من الشَّاء في برده، وقولهم: «العسلُ أحلى من الخلَّ»، أي: هو زائدٌ في حلاوته على الخلَّ في حُمُوضته.

وقد يُستعمل اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، كقولك: «أكرمتُ القومَ أصغرهم وأكبرهم»، صغيرهم وكبيرهم. وسيأتي فصلُ بيان لهذا.

وزن اسم التفضيل

لاسم التفضيل وزن واحد، وهو ﴿أفعلِ ومؤنثُهُ ﴿فُعْلَىٰ ﴾: كأفضل ونُضْلَى، وأكبر وكُبرى.

وقد حُذفت همزةُ «أفعل» في ثلاث كلماتٍ: وهي «خيرٌ وشرّ وحبٌّ»، نحو: «خيرُ الناس من ينفعُ الناس»، وكقولك: «شرّ الناس المُفسدُ». وقول الشاعر:

مُنِعْتَ شَيْدًا فَأَكْثَرَتَ الوُلوعَ بِه (١) وحَبُّ شيء إلى الإنسسان ما مُنِعا والثلاثة أسماء تفضيل، وأصلُها: «أخيرُ وأشرُ وأحبُّه حذفوا همزاتها، لكثرة الاستعمال وذورانها على الألسنة، ويجوز إثباتها على الأصل وذلك قليلٌ في: خير وشرَّ، وكثيرٌ في: «حَبُّه.

شروط صوغه

لا يُصاغُ اسمُ التفضيل إلاَّ من فعلِ ثلاثيِّ الأحرفِ مُثَبَتِ، مُتصرّفِ، معلومٍ، تامَّ، قابلِ للتفضيل، غيرِ دالَّ على لونِ أو عيبِ أو جليةٍ.

(فلا يصاغ من «ما كتب»؛ لأنه منفي، ولا من «أكرم»؛ لمجاوزته ثلاثة أحرف، ولا من «بس وليس» ونحوهما، لأنها جامدة، ولا من الفعل المجهول لا من «صار وكان» ونحوهما من الأفعال الناقصة، ولا من «مات»، لأنه غير قابل للتفضيل، إذ لا مفاضلة في الموت؛ لأن الموت واحد، وإنما تتنوع أسبابه كما قال الشاعر:

ومن لم يَمُت بالسيف مات بغيره تنوّعَتِ الأسبابُ والسموتُ واحدُ فإن أريد بالموت الضعف أو البلادة مجازاً جاز، مثلُ: (فلان أموت قلباً من فلانه، أي:

⁽١) الولوع بالشيء، بفتح الواو: الشغف به.

أضعف، ونحو: «هو أموت منه، أي أبلد.

ولا يصاغ من اسُودًا؛ لأنه دال على لون، ولا من اعَوِرًا لدلالته على عيب، ولا من اكْجِلُ، لدلالته على حلية، فلا يقال: «هذا أسود من هذا، ولا أعور منه، ولا أكحل منه.

وشذ قولهم: في المثل: «العود أحمد»، لأنه مصوغ من «حَمِدَ»، وقولهم: «هو أزهى من ديك»، فبنوه من: ارُّهِيَ»، وهو فعل مجهول وقولهم: «هو أخصر منه» فبنَوًا اسم التفضيل من «اختُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، كما شذ قولهم: «هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن» فبنوه مما يدل على لون.

وقالوا: «هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف»، فبنوه من: ﴿أعطى وأولى؛ شذوذاً.

وإذا أُريدَ صوعُ اسم التفضيل ممّا لم يَستوفِ الشروطَ، يُؤتى بمصدره منصوباً بعدَ «أَشدً» أو «أكثَر» أو نحوهما، تقولُ: «هو أشدُّ إيماناً، وأكثرُ سواداً، وأبلغُ عَوراً، وأوفرُ كحلاً».

والكونيُّون يجيزون التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة، بلا شذوذ.

وعليه قول المتنبي ـ وهو كوفي ـ:

إِسْمَدْ، بَعِدْتَ، بَياضاً، لا بَياض له لأنتَ أسوَدُ في عَيني منَ الظُّلُم

أحوال اسم التفضيل

لاسم التفضيل أربعُ حالاتٍ: تجرّدُه من «أَلَّ» والإضافة، واقترانُهُ بَالَ، وإضافتهُ إلى معرفة، وإضافتهُ إلى نكرة.

١ ـ تجرده من «أل والإضافة»:

إذا تجرَّد من «أله» والإضافة، فلا بُدِّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تتصلَّ به «من» الجارَّةُ جارَّةٌ للمفضَّلِ عليه، تقولُ: «خالدٌ أفضلُ من سعادٌ، وفاطمةٌ أفضلُ من سعادٌ، وهذانِ أفضلُ من هاتين، والمجاهدون أفضلُ من القاعدين، والمتعلّماتُ أفضلُ من الجاهلات».

وقد تكون "من» مُقدَّرةً، كقوله تعالى: ﴿وَالْكَئِمَةُ خَيِّهُ وَأَبْقَعَ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: خيرٌ من الحياة الدنيا وأبقى منها، وقد اجتمع إثباتُها وحذفُها في قوله سبحانه: ﴿أَمَّا أَكُثُرُ مِنكَ مَالَا وَأَمَرُّ نَشَرًا﴾ [الكهف: ٢٤]، أي: وأعزُّ منك.

وامين، ومجروها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوزُ تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يُقالُ: "من بكرِ خالدٌ أفضل، اولا خالدٌ من بكر أفضلُ»، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهام، أو مُضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجبُ حيننذِ تقديمُ «من» ومجرورها، لأن اسم الاستفهام لهُ صدرُ الكلام، مثلُ: «ممَن أنت خيرٌ؟ ومن أيهم أنت أولى بهذا؟ ومن فرس مَنْ فرسُكَ أسبَقُ؟».

وقد وردَ التقديمُ شُذوذاً في غير الاستفهام، ومنه قول الشاعر:

إذا سسايَسرَتْ أسسمساءُ يسومساً ظَرِيسِينَةً فأسسماءُ من تبلكَ النظعِينَة أملَعُ (١) والأصلُ: (فأسماءُ أملعُ من تلك الظعينة).

٢ ـ اقترانه «بأل»:

إذا اقترن اسمُ التفضيل بِعالَ» امتنع وصلُهُ بِعمن؟^{٣٦} ووجبت مُطابقتُهُ لِما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقولُ: همو الأفضلُ، وهي الفُضلى، وهما الأفضلان، والفاطمتان هما الفُضليان. وهمُ الأفضلون، وَهنّ الفُضلياتُ».

وقد شذَّ وصلُهُ بِ(من) في قول الشاعر:

ولسُتَ بِالأَكْثِرِ مِنْهِم حَصَّى وإنَّهَا الْبَحِيرُةُ لَلْلِكِالْبِرِ (٣)

٣ _ إضافته إلى النكرة:

إذا أضيفَ إلى نكرةٍ وجبَ إفرادُهُ وتذكيرُهُ، وامتنعَ وصلُهُ بِ(من)، تقولُ: قخالدٌ أفضلُ قائدٍ، وفاطمةُ أفضلُ امرأةٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ والمجاهدونَ أفضلُ رجالٍ، والمتعلَّماتُ أفضلُ نساءٍه.

٤ _ إضافته إلى معرفة:

إذا أُضيفَ اسمُ التفضيل إلى معرفةِ امتنع وصلُه بِ(من)()، وجازَ فيه وجهانِ: إفرادُه وتذكيره، كالمضافِ إلى نكرة ومطابقتُه لما قبله إفراداً وتثنيةٌ وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كالمقترن بأل، وقد ورد الاستعمالانِ في القرآن الكريم.

فمن استعماله غيرَ مُطابقٍ لما قبله قوله تعالى: ﴿وَلِلْجِدَنَّهُمْ أَخْرَصُ النَّاسِ عَلَ مَيَوْمُ﴾ البقرة: ٩٦]، ولم يقل: وأحرصي الناس؛.

 ⁽١) ساير فلان فلاناً، جاراه وسار معه. و الظعينة ٤: الهودج فيه امرأة أم لا، والمراد بالظمينة هنا من تكون فيه، وجمعها: ظمن (بضم فسكون» وظمن (بضمتين، وظمائن وجمع «أظمان» و«ظمنات، بضمتين.

⁽۲) فلا يقال: فلان الأفضل من فلان.

⁽٣) الحصى: العدد، وقيل: هو العدد الكثير، الكثير والكاثر، يقال: عدد كاثر، أي: كثير.

⁽٤) فلا يقال: فلان أفضل القوم من فلان.

ومن استعماله مُطابقاً قولهُ عزَّ وجلُّ: ﴿وَكَثَنِكَ جَمَلُنَا فِي كُلِّ فَرَيَةٍ أَكَنْبِرَ مُعْمِيبِهَ﴾ [الانعام: [١٣]. وقد اجتمع الاستعمالانِ في الحديث الشريف: قألا أخبرُكمْ بأحبَّكمْ إليّ وأقربكمْ مني مجالسٌ يوم القيامةِ، أحاسنُكمْ أخلاقاً، الموّطؤونَ أكنافاً، الذينَ بألفونَ ويُؤلفونَ».

وتقولُ: «عليٌّ أفضلُ القوم: وهذان أفضلُ القوم، وأفضلا القوم، وهؤلاء أفضلُ القوم، وأفضلو القوم، وفاطمةُ أفضلُ النساءِ وقُضْلَى النساء، وهاتان أفضلُ النساء، وقُضليًا النساء وهنَّ أفضلُ انتساء وقُضليًات النساءة.

وتكونُ (مِن) مُقدِّرة فيما تَقَدَّمَ، والمعنى: «هذان أفضلُ من جميع القوم، وهذه أفضلُ من كل النساء»، وهَلُمَّ جرّاً.

(أفعل) لغير التفضيل

قد يَردُ ﴿أَفعلُ ﴾ التفضيل عارياً عن معنى التَّفضيل ، فيتضمَّنُ حينتُذِ معنى اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ زَيُكُمُ أَفَلَهُ بِكُرُ ﴾ [الإسراء: ٤٥] أي : ﴿ عالمٌ بكم ﴾ ، أو معنى الصفة المُشبهة ، كقوله سبحانهُ : ﴿ وَهُو اللَّهِ عَلَيْهُ ﴾ [الروم: ٢٧] أي : ﴿ وهو هَيِّنَ عليه ﴾ ، وقول الشاعر :

إِنَّ الَّـذِي سَـمَـكَ السَّـماءَ بَـنى لـنا بَـنِـتاً دعـائِـمُـهُ أعــزُّ وأطــوَلُ (١) أَى: عزيزةٌ طويلةٌ.

(ولم يرد أعز من غيره وأطول، بل يريد نفي أن يشارك في عزته وطوله، وكذلك في الآيتين الكريمتين؛ لأنه لا مشارك لله في علمه، ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فلبس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى).

وإنَّما يَصحُّ أن يعرى عن معنى التفضيل، إذا تجرَّد من «الْ» أو أُضيف إلى نكرةٍ (٢٠)، ولم يُوصل بِه ومِنْ التفضيلية (٢٠)، كما رأيت.

فإن اقترنَ بِـــاألُـه أو أَضيفَ إلى نكرةٍ، أو وُصل بِـامِنُـّه لـم تَجُز تَعرِيَتُهُ عن معنى التفضيل.

وتعريتُه عن معنى التفضيل سماعيّة، قما وردّ منه يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليه على الأصحّ من أقوالِ النحاةِ.

 ⁽١) سمك السماه: رفعها، وسمك الشيء: ارتفع. فهو لازم متعد، والسمك. بفتح فسكون السقف، أو من أعلى البيت إلى أسفله، قال تعالى: ﴿ رفع سمكها فسواها﴾ [النازهات: ٢٨] والضمير يعود إلى السماه.

⁽٢) أما إن أضيف إلى معرفة فقد يرد لغير التفضيل مثل: •الناقص والأشج أحدلا بني مروانه، وسيأتي ذكره.

⁽٣) من التفضيلية هي التي توصل باسم التفضيل جارة للمفضل عليه.

وإذا عَرِيَ عن معنى التفضيل، فإذا تجرَّدَ من «أَلَّ» والإضافةِ، فالأصحُّ الأشهرُ فيه عدَّمُ المُطابقةِ لما قبله، أي: فهو يَلتزمُ الإِفراد والتذكيرَ، كما لو أُريدَ به معنى التفضيل، كما رأيت في البيت السابق.

وإن أضيف إلى معرفة (١٠) وجبتِ المطابقةُ لِما قبله، تقولُ: «هذانِ أَعلَما أَهلِ القريةِ» أي: هما «عالماهم»، إن لم يكن في القرية من يُشاركُهما في العلم، ولا يصحُ أن تقول: «هما أَعَلَمُهُمْ» إلا إِن أَ أَد أَردت معنى تفضيلهما على غيرهما، وذلك بأن يكون فيها من يُشاركُهما في العلم، لأنه إن كان فيها من يشاركهما فيه، كان المعنى على التفضيل وحيننذِ يصحُ أن تقول: «هما أعلما أهلِ القرية وأعلمُهم»، بالمطابقة وعديها، لإضافته إلى معرفة مقصوداً به التفضيلُ، ويكون المعنى: «هما أعلم من جميع أهل القرية».

ومن ذلك قولهم: «الناءَّسُ والأشجُّ أعدَلا بني مَرْوانَ»، أي: «هما عادِلاهم»: ولا يصحُّ أن تقولَ: «أعدلُ بني مَروان»، بل تجبُّ المطابقةُ.

(لأنّ التفضيل الذي يقتضي المشاركة في الصفة غير مراد هنا. لأن مراد القائل أنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل؛ لذلك لم يكن القصد أنهما أعدل من جميع بني مروان بل المراد أنهما العادلان منهم، و(الناقص): هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك؛ لنقصه أرزاق الجند. و(الأشج): هو عمر بن عبد العزيز بن مروان (رضي الله عنه) سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة).

وحيثُ جازَ تقديرُ (من)، كان المعنى على التفضيل، وحيثُ لم يجُزْ تقديرُها، كان المعنى على غيره أي: «كان اسمُ التَّفضيل عارياً عن معنى التفضيل».

وقد يُجمعُ العاري عن معنى التفضيل، المجرَّدُ من (ألَّ) والإِضافة، إذا كان موصوفه جمعاً كقولِ الشاعر:

إذا ضابَ عَنْكُم، أَشْوَدُ العَينِ كُنْتُمُ كِسراماً، وأَسْتُم، ما أَقَامَ، أَلائِمُ^(٢) وإذا صعّ جمعه لتجردُّه عن معنى التفضيل، جاز أن يُؤنَّك، وهو مجرَّدٌ منه^(٣)، فيكونُ قولُ ابن هاني^(١):

⁽١) أما إن أضيف إلى نكرة فلا يجوز أن يعرى من معنى التفضيل كما تقدم.

 ⁽٢) أسود العين: اسم جبل، و(الاثم): جمع (الأم) بمعنى اللثيم. وليس المراد أنهم ألأم من غيرهم، بل
 المراد أنهم لثام، يصفهم بأنهم لثام أبداً، لأن هذا الجبل مقيم أبداً.

 ⁽٣) قال ذلك االأشموني، في شرح االألفية، نقلاً عن شرح التسهيل.

⁽٤) ابن هانىء: هو الحسن بن هانىء، الشاهر المعروف، المشهور بأبي نواس.

كَأَنَّ صُغْرى وكُبرى - من فَقاقِمِها حَصْباء دُرَّ على أرضٍ منَ الذَّعَبِ (١) صحيحاً وليس بِلَحن كما قالوا.

لأنَّ اصغرى وكبرى، ههنا، بمعنى اصغيرة وكبيرة، فهما عاريتان من التفضيل، فلا يجب فهما الإفراد والتذكير، بل يجوزان، كماتجوز المطابقة، وإن كان الأول هو الأفصح والأشهر.

وقال من لحنه: كان حقه أن يقول: «كأنّ أكبر وأصغر» أو «كأنّ الكبرى والصغرى»، باعتبار أن اسم التفضيل، إذا تجرد من (ألّ) والإِضافة يجب إِفراده وتذكيره؛ وغفل عن أنه يجب ذلك فيما تُصد به التفضيل.

وقول العروضيين: «فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى» أي صغيرة وكبيرة هو من هذا الباب.

اسما الزمان والمكان

اسمُ الزَّمان: هو ما يُؤخذُ من الفعل للدَّلالة على زمان الحدّث، نحو: (وافِني مَطْلِعَ الشمس؛ أي: وقتَ طلوعها.

واسمُ المكانِ: هو ما يُؤخذُ من الفعل للذَّلالة على مكان الحدَث، كقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ مَثَّةَ إِنَّا بَلَغَ مُغْرِبُ ٱلشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٨٦] أي مكانَ غروبها.

وزنهما من الثلاثي المجرد:

لاسمي الزَّمان والمكان، من الثلاثيِّ المجرَّدِ، وزنانِ: «مَفْمَلٌ» _ بفتح العين، و«مَفْمِلٌ» بكسرها.

فوزنُ «مَفْعَلِ» بفتح العين - للثلاثيّ المجرَّدِ المأخوذ من «يَفْعُلُ» - المضمومِ العين - أو "يَفْعَلُ» المفتوحِها ("" - أو من الفعل المُعتلُّ الآخر وإن كان من "يَفعِل»، المكسور العين، فالأولُ مثلُ: «مَكتَب ومُحضَر وَمُحلًّ» ("").

والثاني مثلُ: «مَلْعَبٍ».

والثالثُ مثلُ: «مَلْهِي ومَثْوِي ومَوْقي،

الفقاقيع: نفاخات الماء والشراب، وواحدها فقاعة ايضم الفاء وتشديد القاف، وقياسها افقاقيع، لكنه خففها للشعر، والحصياء؛ الحصى.

⁽۲) على شرط أن لا يكون مثالاً واوياً: كوجل يوجل، فهو على وزن مَفْعِل بكسر العين كما ستعلم.

⁽٣) «المحل»، بفتح الحاء: مشتق من «حل بالمكان يحل حلولاً» بضم الحاء في المضارع أي نزل فيه، وأما (المحل)، بكسر الحاء، فهر من (حل الشيء يحل حلاً وحلالاً) بكسر الحاء في المضارع، أي: صار حلالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حتى يبلغ الهدي محله﴾ أي: مكانه الذي يحل نحره فيه ومحل الدين، بالكسر: أجله الذي يحل فيه، والكسر على أنه من مكسروها في المضارع.

(ولا فرق بين أن يكون المعتل الآخر ناقصاً، كملهى: "من لها يلهو"، أو لفيفاً مقروناً كمثوى: "من ثوى يثوي»، أو لفيفاً مفروقاً كموفى: "من وفى يفي فوزن هذه الثلاثة واحد").

وشدَّت ألفاظٌ جاءت بالكسر، مع أنها مَبنيَّةٌ من مضموم العين في المضارع، وذلك: كالمَطلِع والمَنرِبِ والمَشرِقِ والمَسجِدِ والمَنيكِ والمَجزِرِ والمَنبِتِ والمَسقِطِ والمَفرِقِ والمَرفِقِ والمَرفِقِ والمَسجِدِ، ويلاولُ أفصحُ.

ووزنُ امَفْعِل، _ بكسر العين _ للثلاثيّ المجرّدِ المأخوذ من ايَفعِلُ، _ الصحيح الآخر(١٠)، المكسور العين _ أو من المثال الواوئ.

فالأول مثلُ: «مَجلِس ومَحبِس ومَضرِب ومَبِيت ومَصِيف»، والثاني مثلُ: «مَوْدِد ومَوْعِد ومُوْجِل ومَوْجِل».

ولا فرقَ بين أن تكونَ عينُ المثالِ الواويّ مكسورة في المضارع، كمَوْرِد، من: •ورَدَ يَرِدُه وأن تكون مفتوحة: كمَوْضِع، من: •وضَعَ يَضَعُه.

وبعضُ العلماءِ يجعله من مفتوح العين على «مَفعَل» ـ بفتح العين وذلك جائز مسموع عن العرّب.

اسم المكان على (مفعلة)

قَدْ تدخلُ تاءُ التأنيثِ على أسماءِ المكان: «كالمزلَّةِ (٢) والسعبرةِ (٢) والمشرَفةِ (١) والمدرَجةِ (٥) ومَوقعَة الطائرِ (٦) والمقبرةِ والمشربةِ (٧).

وما جاء من ذلك على «مَفْعُلة» ـ بضم العين ـ كالمقْبُرة والمشرُفة والمشرُبة فهو شاذٍّ.

وقد يُبنى اسمُ المكان من الأسماءِ على وزن المَفْعَلة؛، للذَّلالة على كثرة الشيءِ في المكان،

⁽١). فإن كان معتل الآخر كيرمي، فإنه يكون على وزن «مَفْعَل، بفتح العين كما تقدم.

 ⁽٢) المزلة، بفتح الزاي وكسرها. فالمفتوح من باب •فرحة: والمكسور من باب ضرب وهي اسم مكان من زل
 إذا سقط عن صخرة ونحوها.

⁽٣) المعبرة: الشط المهيأ للعبور.

⁽٤) المشرفة مثلثة الراه، موضع القعود في الشمس بالشتاء، ومثلها المشراق والمشريق، بكسر المهم فيهما.

⁽٥) المدرجة، الطريق: مشتقة من درج يدرج دروجاً إذا مشي.

 ⁽٦) موقعة الطائر، بفتح العين وكسرها: الموضع الذي يقع عليه.

 ⁽٧) المشربة، بفتح الراه وضمها: موضع الشرب، وتطلق أيضاً على الغرفة لأنهم كانوا يشربون فيها، وهي أيضاً: الأرض الماينة الدائمة النبات.

مثلُ: «مَسبَعةِ وماسدةِ ومَذأبةِ ومَبْطَخةِ ومَقثاةٍ ومَحياةٍ ومَفْعاةٍ ومَدْرَجةٍ (١٠).

ولم يُسمع مثلُ هذا في الرَّباعيِّ الأصول فما فوقهُ: اكالضفدَع والثَّمُلبِ والسَّفرجلِ، فلا يُقالُ: «أرضٌ مُضَفدَعةٌ ولا مُثَّفلةٌ، ولا مُسَفِّرَجةٌ، ولكنَّكَ تبنيها على صيغة اسم الفاعل، فتقول: ومُضَفِّدِعة ومُثَمَّلِية ومُسَفِّرجَة».

وزنهما من فوق الثلاثي المجرد

يكون اسما الزمان والمكان، من غير الثلاثيّ المجرَّد، على وزن اسم المفعول، نحو: المُجتمَعِ ومنتدىّ ومُتنظّرِ ومُستشْفَى».

فائدة

المصدر المبمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان مما هو فوق الثلاثيّ المجرد شركاءُ في المعبد المبكاءُ وإذا في الوزن، ويفرّق بالقرينة، فإذا قلت: جنتك مُنْشَكَبُ المطر، فالمعنى جنتك وقت انسكابه. وإذا قلت: انتظرك في مُرْتَقَى الجبل، المعنى: في المكان الذي يُرْتَقَى فيه إليه، وإذا قلت: هذا الأمر منتظر، فالمعنى: أن الناس ينتظرونه، فهو اسم مفعول. وإذا قلت: اعتقد مُعْتَقَدُ السلف، فمعتقد: مصدر ميمى بمعنى الاعتقاد.

اسم الألة

اسمُ الآلة: هو اسمٌ يؤخذ غالباً من الفعل الثلاثيّ المجرّدِ المتعدّي للدَّلالة على أداةِ يكونُ بها الفعل كيئرَدِ ومِنشارٍ ومِكنَسَةٍ.

وقد يكونُ من غير الثلاثيّ المجرَّد. كالمِثْزِرِ والمِثْزَرة والمِثْزَار (من الْتَزَرَ)، والمِيضاة (من تُوضًّا)، والمِحراكِ (للمُود الذي تُحرِّكُ به النارُ، من حَرَّكَ)، والمِمْلاقِ (اسمٌ لما يُعلَقُ به الشيءُ، من علَّى)، والمِمْلـة وهي خشبةٌ تُسوّى بها الأرضُ وتملَّسُ، من: همَلَّسَ الأرضِ، إذا سوَّاها.

وقد يكون من الثلاثي المجرَّد اللازم: كالعِرقاةِ (ويجوزُ فتحُ ميهها: وهي الدرجةُ، من «رَبِّي»: (إذا صَعِدَ)، والمِصباح «رَبِّي»: (إذا صَعِدَ)، والمِصباح (وهو السُّلَم)، من «عَرَجٌ يَعرُجُه: إذا ارتقى)، والمِصباح (من «صَبُحَ الوجهُ»: إذا أشرَقَ وأنازَ)، والمِدخنةِ (من «دخنَتِ النارُ تَدجُنُ وتَدْخَنُ»: إذا خرجَ دُخانها، أو ارتفع)، والمِرْزب (من زَرِبَ الماءُ يَزرَبُ: إذا سال)، والمِعرَّفِ والمِدْزَفةِ (وهي أداةُ اللهِو: كالعود والطُّنوو ونحوهما، والجمع «مَعاذِف»، من «عَزف يَعزِفُ»: إذا غنّي، وكذلك إذا

أي: أرض كثيرة السباع والأسود والذئاب والبطيخ والقثاء والحيات والأفاعي والدراج، والدراج بضم الدال
 وتشديد الراء: هو طائر جميل ملون الريش، ويطلق على الذكر والأنثى.

ضربَ بالمعازف)^(١)، و(المِلهي) وهو آلة اللهو. وجمعُه امَلاهِ، من الها يَلهوه.

وقد يكون من الأسماء الجامدة: كالمخبرة (من الجبر، ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِقْلمة (من القلم، وهي وِعاءُ الأقلام)، والمِسْطر والمِسْطرة (من المَطّر، وهو الثوبُ يُتَّقى به المطرُ، والمِسْلحة من المِلح، ويجوز فيها فتح الميم (والمِشْبر)من الإِبرة، وهو بيتُها، والمِزْوَد (من الزاد، وهو وعاؤهُ).

أوزان اسم الآلة

لاسم الآلة ثلاثةُ أوزانٍ:

(الأول): امِفْعَلُه: كمِبْضع (٢) ومِرقم ومِغْبَرِ ^(٣) ومِقصّ.

و(الثاني): المِغْمَلةُ: كيكسَحةٍ⁽¹⁾ ويغبَرة ويشْرَبةٍ^(ه) وينشَّةٍ^(١) ويصفاةٍ.

و(الثالثُ): "يفعالُ؛ كمفتاح ويبجذاف ويغراف ويڤراض.

وقد جاء في كلام العرب أسماء للآلات مُشتقةٌ من الفعل على غير هذه الأوزان شُذوذاً، وذلك كالمُنْخُل والمُسْعُطُ (٢٠) والمُدُفَّ والمُدْهُن (١٠) والمُحَلَّة والمُحَرُّضة (١٠)، وقد يُقالُ: «المِسْعُطُ والمِدَّقُ والمِحْرَضةُ»، في هذه الثلاثة، على القياس.

وقد يكونُ اسمُ الآلةِ جامداً، غير مأخوذ من الفعل، ولا على وزن الأوزان السابقة: كالقَدوم والفأس والسُّكين والجرّس والنّاقور والسَّاطور (١٠٠).

⁽١) ويقال: عزفت القوس عزفاً وعزيفاً: إذا صوتت، وعزف فلان، أقام في لهو وأكل وشرب.

⁽٧) المبضع: المشرط يشق به الجرح والجلد، من بضع الجرح إذا شقه، وبضع اللحم إذا قطعه.

⁽٣) المعبر والمعبرة: ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة.

⁽٤) المكسحة: المكنسة من كسح البيت إذا كنسه.

⁽٥) المشربة: الإناء يشرب فيه.

⁽٦) المنشة: أداة ينش بها الذتاب أي يطرد. من نش الذباب إذا طرده.

 ⁽٧) المسمط: أداة يسمط بها، وأداة يوضع فيها السعوط، وهو من سعط الوداء وأسعط إياه: إذا أدخله في أنفه،
 ويقال: أسمطه العلم: إذا بالغ في إفهامه إياه.

⁽A) المدهن: أداة الدهن وقارورته التي يوضع فيها.

 ⁽٩) المحرضة: أداة يوضع فيها الحرض بضم فسكون وبضمتين وهو الأشنان، والأشنان: شيء تغسل به
الأيدي بعد الطعام.

⁽١٠) الناقور: شيء كالبوق ينفخ فيه. والساطور: أداة يقطع بها اللحم.

الباب الثالث

تَصْرِيفُ الأفعَال

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ ــ معنى التصريف

shiabooks.net التَّصريفُ لُغَةً: التَّغيرُ. ومنه تصريفُ الرياح، أي: تغييرُها المُعلم المُعلم المُعلم المُعلم المُعلم المُعلم

واصطلاحاً: هو العلمُ بأحكام بِنْيةِ الكلمة، وبما لأحرِفُها من أصالةِ وزيادةِ وصِحّةِ وإعلالِ وإبدالِ وشِبهِ ذلك.

وهو يُطلقُ على شينين؛

الأولُ: تحويلُ الكلمة إلى أبنية مُختلفة، لِضُروبِ من المعاني: كتحويل المصدر إلى صِيَغ الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعولِ، وغيرهما، وكالنّسبة والتصغير.

والآخر: تغييرُ الكلمة لغير معنَّى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقُلْب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة: هو تغيير بِنْيتها بحسبٍ ما يعرضُ لها، ولهذا التغيير أحكامُ كالصحّة والإعلال، ومعرفةُ ذلك كلّه تُسمّى (علمَ التصريف أو الصّرف).

ولا يتعلَقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة^(١) والأفعال المتصرّفة، وأما الحروفُ وشبُهُها فلا تَعَلَّقَ لعلم التصريف بها .

والمرادُ بشبهِ الحرفِ الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرف في الجمود وعدم التصرُّف.

ولا يقبل التصريف ما كان على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثُلاثيّاً في الأصل، وقد غُيِّر بالحذف، مثل: (ع كلامي، وقِ نفسَك، وتُل، وبعُ، وهي أفعالُ أمر من: (وَعَى يَعي، ووَقَى يقي، وقَال يقول، وبَاعَ يَبيع، ومثلُ: (يَلِد ودَمِه، وأصلُها: (يَدَيّ ودموٌ، أو دَميٌّ).

⁽١) المراد بالأسماء المتمكنة: الأسماء المعربة.

٢ _ اشتقاق الأفعال

الاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شِقَّ الشيءِ، أي: نصفهِ، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي: أخذُها منها.

وفي الإصطلاح: أخذُ كلمةٍ من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تَغايرٍ في الصيغة، كما تأخذُ «اكتُبُ» من «يكتبُ»، وهذه من «كتب» وهذه من «الكتابة».

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير وهو المبحوث عنه في علم التصريف.

وهناك نوعان من الاشتقاق:

الأول: أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف: كجذب وجبذً، ويسمى الاشتقاق الكبير.

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف: كنهنَ ونعنَ. ويسمى الاشتقاق الأكبر.

ويؤخذُ الأمرُ من المضارع، والمضارعُ من الماضي، والماضي من المصدر.

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقَّات، مِنَ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي^(۱).

اشتقاق الماضي

يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزانٍ مختلفة، سيأتي بيانُها، مثلُ: «كتب وأكرمَ وانطلقَ واسترشدَه.

اشتقاق المضارع

يُؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حرف من أحرف المضارَعة في أوّله، وأحرف المضارَعة في أوّله، وأحرف المضارعة أربعة، وهي: «الهمزةُ والتاءُ والنونُ والياءً» مثل: «أذهبُ وتذهبُ»، فالهمزة: للمفرد المتكلم مثل: «أكتب».

والتاء: لكل مخاطب ومُخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثلُ: «تكتب يا عليّ وتكتبين يا فاطمة وتكتبان يا تلميذان وتكتبان يا تلميذتان وتكتبون يا تلاميذ وتكتبن يا تلميذات، وفاطمة

⁽١) المصدر الذي هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي، وأما المصدر الميمي فهو مشتق من الفعل المضارع كما علمت في مبحثه.

تكتب والفاطمتان تكتبان.

والنون: لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل: •نكتب.

والياء للغائب الواحد والغائبين والغائبينَ والغائبات مثلُ: «التلميذ يكتب والتلميذان يكتبان والتلاميذ يكتبون والتلميذات يكتبن.

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يُسكّنُ أوّلهُ بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في: «سألُ وأخذَ وكرُمُه: «يَسألُ ويَاخذُ ويَكرُمُه، وأما ثانيه: فهو مفتوحٌ، أو مضمومٌ، أو مكسورٌ، حسّبَ ما تقتضيه اللغة (١)، مثلُ: «يَعلمُ ويَكتُبُ ويَحيلُه.

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً، فإن كان في أوَّله همزةٌ زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في: «أكرمَ وانطلقَ واستغفرَ»: فيُكرِمُ ويَنطلِقُ ويَستغفِرُ»، وإن كان في أوَّله تاءٌ زائدةٌ، يبقى على حاله بلا تغيير، فتقولُ في: «تكلَّمَ وتقابلَ»: فيتكلمُ ويتقابلُه وإن لم يكن في أوَّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان، يكسر ما قبل آخره، فتقولُ في: «عَظَّمَ وبابعَ»: فيُعظَّمُ ويُبابعُه.

وحرفُ المضارعة يكونُ مفتوحاً، مثلُ: «يَعلمُ وتَجتهدُ وتَستغفرُ»، إِلا إِذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضمُومٌ مثلُ: «يُكرِمُ ويُعظّمُ».

اشتقاق الأمر

يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذفِ حرف المضارعة من أوَّله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة من أوَّله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، تُرِكَ على حاله، فتقولُ في: «يتعلَّمُ»: «تَعلَمْ»، وإن كان ساكناً، يُرَدُ مكان حرف المضارعة همزةً، فتقولُ في: «يَكتبُ ويُكرِمُ ويَنطلِقُ ويَستغفرُ»؛ «اكتبُ وأكرِمُ وانطلِقُ واستغفِرُ». واستغفِرُه.

وهمزةُ الأمر همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، مثلُ. ﴿إِعلَم، إنطلِق، اِستقبِلْ، إلا إِن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزةُ قطع مفتوحةٌ، مثلُ: ﴿أَكُرمُ وأحسنُ وأعطِ، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعهُ على وزن (يَفْعُلُ، المضمومِ العين) فهي همزةُ وصلٍ مضمومةٌ، مثلُ: ﴿اكتُبُ، أَنصُرُ، أَدخُلُ»، فإنَّ مضارعها: ﴿ينصُرُ ويكتُبُ ويَذخُلُ».

همزة الوصل

همزةُ الوصلِ: هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، يُؤتى بها للتخلص من الابتداءِ بالساكن، لأنَّ العرب لا تبتدىءُ بساكنٍ، كما لا تَقِفُ على متحرَّكٍ، وذلك كهمزة: «اسمٍ واكتبْ واستغفِرْ وانطلاقٍ واجتماعٍ والرَّجلِ».

⁽١) وذلك لا يعرف إلا بالتلقي من الأستاذ العليم؛ أو من كتب اللغة المعروفة بالصحة.

وحُكمُها أن تُلفَظ وتُكتب، إِن قُرئتُ ابتداءً، مثلُ: •اسمُ هذا الرجل خالدٌ، ومثلُ: •استغفرُ ربكَ، وأن تُكتَبُ ولا تُلفَظ، إِن قُرِنتُ بعد كلمة قبلها، مثلُ: •إِنَّ اسمَ هذا الرجل خالدٌ، ومثلُ: •يا خالدُ استغفرُ ربكَ».

وهي قسمان: سماعيّةٌ وقياسيّةٌ:

فالسَّماعية محصورة في كلماتٍ وهي: ﴿ابنُّ وابنةٌ وامرُؤٌ وامرأةٌ واثنان واثنتانِ واسمٌ وايْمُنُّۗ﴾.

فوائد ثلاث

١ ـ من العلماء من يجعل لفظ «أيمن» كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزة وصل ومنهم من يقول: هو جمع يمين كأيمان ويجعل همزته همزة قطع، تقول: «يا خالد أيمنُ الله لأفعلنَ كذا» بقطع الهمزة. ويقال في: «أيمن الله» (يضاً بحذف النزن.

٢ ـ حركة الراء في: «امرى» تكون كحركة الهمزة بعدها فتقول: «هذا امرُوَّ» بضم الراء،
 ورأيت: «امْرَأ» بفتحها، «ومررتُ بامْرِى» بكسرها، وتُكتب همزته على الواو إن ضُمَّت، وعلى الألف إن فتحت، وعلى الياء إن كسرت كما رأيت.

٣ ـ إذا سبقت همزة الاستفهام همزة أل قلبت همزة أل مدّة مثل: «آلكتاب تأخذ أم القلم»
 قال تعالى: ﴿ فَلَ مَالَفَهُ أَذِنَكَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩] ويجوز إسقاطها خطاً ولفظاً والاكتفاء بهمزة الاستفهام، تقول: «ألذّهب أنفع أم الحديد؟».

والقياسيَّةُ تكونُ في كل فعل أمرٍ من الثَّلاثيّ المجرَّد: •كاعلَمْ واكتُبْ،، وفي كل ماضٍ وأمرٍ ومصدرٍ من الفعل الخماسيّ والسداسيّ: •كانطلَقَ وانطلقُ وانطلاقِ، واستغفرَ واستغفرْ واستغفارٍ.

وهمزةُ الوصل مكسورةٌ دائماً، إلاَّ في: (ألْ وأَيمُنِ)، فإنها مفتوحةٌ فيهما، وفي الأمر من وزن «يَفعُلُ ـ المضموم العين ـ فإنها مضمومةٌ فيه، مثلُ: «أَكتُبُ، أَدخُلُ».

والماضي المجهولُ من الخماسيّ والسداسيّ تُضمُّ همزتُهُ تبعاً للحرف الثالث، فتقولُ في وإحتَمَلُ، إِستَغْفَرَ»: أُحتُمِلَ، أُستُغفِرَ».

همزة الفصل

همزةُ الفصل (وتسمى همزةُ القطعِ أيضاً) هي همزةٌ في أوَّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة: «أكرمَ وأكرمُ وأكرِمْ وإكرام».

وحكمُها أن تُكتبَ وتُلفظُ حيثما وقعتْ، سواءٌ أُقُرِئت ابتداءً، مثلُ: ﴿أَكْرِمْ ضيونكِ﴾، أم بعد كلمة قبلها، مثلُ: ﴿يَا عَلَيْ أَكْرِمْ ضُيونكِ﴾.

وهمزةُ الفصل همزةٌ قياسيَّةٌ.

موازين الأفعال 169

وهي تكونُ في أوائلِ بعض الجموع: كأحمالٍ وأولادٍ وأنفُسٍ وأربُع وأتقياءٍ وأفاضلَ.

وتكون أيضاً في الماضي الرَّباعيِّ وأمرهِ ومصدره، مثلُ: أحسنَ وأحسنَ وإحسانِه، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم، مثلُ: ﴿ أَكْتُ وَأَكْرُمُ وَأَنطَلَقُ وأُستَغْفِرُه، وفي وزن ﴿ أَفعلُه، الذي هو للتَفضيل، مثلُ: ﴿ أَفضلَ وأسمى ، أو صفةٌ مشبَّهةٌ، مثلُ: ﴿ أَحمرَ وأعورَ ».

وهي مفتوحةٌ دائماً، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ مثل: ﴿أَحِينُ وأُعطي»، وفي الآخر مكسورةٌ، مثلُ: ﴿إحسانِ وإِعطاءِ».

٣ ـ موازين الأفعال

لكلِّ فعل ميزانٌ يُوزنُ به.

والميزانُ يتألُّفُ من ثلاثة أحرف، وهي: ﴿الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْلَامِ﴾.

فيقال: (كتب، على وزن افَمَلَ) والكتُبُ، على وزن الفُّكُلُ، والكتُبُ، على وزن النَّمُلُ،.

ويقال لأحرُفِ العلَّا: ميزانٌ، ولِمَا يُؤزِّنُ بها: اموزونًا.

ويُسمى ما يقابل فاءً الميزان من أحرف الموزون: قفاءَ الكلمة، وما يُقابلُ عينَه: قعينَ الكلمة، وما يُقابلُ عينَه: قعينَ الكلمة، والتاءُ وقالتاءُ والتاءُ والتاء

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقاً للموزون حركةً وسكوناً وزيادة أحرف. فإن قلت: «كرُمَ» كانت على وزنِ (فَعُلُ»، وإن قلت: «أكرَمَ» كانت على وزن «أفعلَ»، وإن قلت: «كسرً» كانت على وزن «فَعَلَ» وإن قلت: «انكسرَ» كانت على وزن «انفعلَ» وهلُمَّ جرَّاً.

وكلُّ ما يُزادُ في الموزون يزاد في الميزان هو بعينه، إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الموزون فيُكرَّرُ في الميزان ما يُماثلُه، فيقالُ في وزن عَظَّم «فَعَّل»، وفي وزن اغرَوْرَقَ: «افعَرْعَلَ» وفي وزن اغرَوْرَقَ: «افعَرْعَلَ» وفي وزن اعمارً «افعالُ».

(بتكرير عين القَعَلَ»، لأن الموزون، وهو العظّم»، مكرّر العين. وبتكرير عين الفعوعل»، لأن الموزون، وهو الحمار» لأن الموزون، وهو الحمار» لأن الموزون، وهو الحمار» مكرر اللام. أما مثل: الخرج وانكسر واستغفر» ونحوها، فإن أحرفها الزائدة تزاد هي بعينها في الميزان. فيقال: «أفعل وانفعل واستفعل»، وقس على ذلك).

أما إِن كانت أحرفُ الموزون الأصليَّةُ أربعةً، فَتُكرَّرُ لامُ الميزان، فيقالُ في وزن دحرج: «فَعْلرًا (١٠).

⁽١) الراء في الدحرج، لام الكلمة الأولى، والجيم لامها الثانية.

والمزيدُ فيه منه تُكرَّرُ لامُهُ أيضاً، كما تُكرَّرُ في الأصليّ، فتقولُ في وزن احرنجمَ: «افعنللَ» وفي وزن اقشعرَّ: «افعَللُّ»().

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسةٌ وثلاثون وزناً، ثلاثةٌ منها للثَّلاثيّ المجرَّد، واثنا عشر للثلاثيّ المزيد فيه، وتسعةٌ المُلحَق به، وثلاثةٌ للرباعي المزيد فيه، وتسعةٌ للمُلحَق به، وثلاثةٌ للرباعي المزيد فيه، وتسعةٌ للمُلحق به (٢٠).

أوزان الثلاثي المجرد

للماضي من الثلاثيّ المجرَّد ثلاثةُ أوزان: ﴿فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ.

١ ـ وزن (فعل) المفتوح العين.

وزنُ (فَعَلَ) ـ المفتوح العين: ككتبَ وجلسَ وفتحَ، يكون مضارعه، إما مضمومَها: كيكتُبُ، وإما مكسورَها: كيجلِسُ، وإما مفتوحَها كيفتَحُ.

وبابُ (فَعَل يَفَعُل) ـ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ـ يأتي منه، غير مُطردٍ الصَّحيحُ السالمُ: كنصرَ ينصرُ، والمهموزُ الفاء: كاخذَ ياخذُ.

ويَظُرِدُ فيه الأجوفُ والناقصُ الواويّانِ، نحو: «قالَ يقولُ ودعا يدعو،، والمضاعفُ المتعدّى، نحو: «مَدَّهُ يَمدُّهُ»، وشَذَّ (حَبُّهُ يَحِبُّهُ).

وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي: «بَتَّ الحبلَ يَبُثُهُ ويَبِثُهُ، وعَلَّهُ يَعَلُّهُ ويَعِلُّهُ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ وينِمُّهُ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ، ورَمَّهُ ويرمُّهُ ويَرِمُّهُ، وهَوَّ الشيء يَهُرُّهُ وَيَهِرُّهُ الْ^(۲)، والمكسور منها شاذًّ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مَقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو: «كاتبني فكتبتُهُ أكتُبُه»، أي: غالبني في الكتابة فغلبتُهُ فيها، وحينئذ لا يكونُ إلا متعدياً، وإن كان في الأصل لازماً، فمثل «قعده لازمٌ، فإن قلت: «قاعدَني فقمَدتُهُ أَقْمُدُهُ»، صار متعدياً.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغلَبة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول

العين في «اقشعر» لام الكلمة الأولى، والراء الأولى لامها الثانية، والراء الثانية زائدة، ويقابلها اللام الثالثة في افعلل.

⁽٢) فإذا أضفت إلى أوزان الماضي أوزان المضارع والأمر، كانت الأوزان خمسة ومئة.

 ⁽٣) بت الحبل: قطعه، وعله: سقاه ثانية، فإن سقاه أول مرة قيل نهله: ونم الحديث: أفشاه على جهة الانساد، ورمه: أصلحه، وهر الشيء: كرهه.

موازين الأفعال

في: النَزلَ يَنزِلُ، وخَصَمهُ يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعلَمُهُ»: النازلني فَنَزَلتُهُ الزُلُهُ، وخاصمني فَخصَمتُهُ، وعالمني فَعلَمتُهُ، أعلَمُهُ»، أي: غالبني في ذلك، فغلبتُهُ فيه. إلا ما كان منه مثالاً واويّاً مكسورَ العين في المضارع: كوعدَ يَعِدُ، أو أجرَفَ يائياً: كباعَ يبيعُ، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كرمى يرمي، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ 'فَعَلَ يَغْمِلُ' بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع _ يطرد فيه المثال الواويُّ، نحو: «وثبَ يَبْبُ» (بشرط أن لا تكون لامُه حرف حلق (١٠): «كوَضَعَ يَضَعُ ووَقَعَ يَقَعُ وَوَسِعَ يَسعُ، ووَطِىءَ يَظَاً»، والأجوف اليائيُّ، نحو: «شابَ يشيبُ»، والمعتلُّ الآخر بالياء، نحو: «قضي يقضي»، بشرط أن لا تكون عينه حرف حلق: «كسمى يسمى، ونَعى المَيْتَ يَنعاه، والمُضاعف اللازم، نحو: «قرُّ يَهِرُّ» وما جاءً على خلاف ذلك فهو مخالف للقياس.

وبابُ فَغَلَ يَفعَلُ» ـ بفتح العين في الماضي والمضارع ـ يكثُرُ أن يجيءَ منه ما كانت عيُّهُ أو لامهُ حرف حلقٍ، نحو: فنتَحَ يَفتَحُ، وسألَ يسألُ، ووضعَ يَضَعُ».

ولا يكون الفعل مفتوحَ العين في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامُهُ حرفاً من أحرف الحلقِ، مثلُ: •سألُ يَسألُ، وذهبَ يَذهبُ، وجعلَ يجعلُ، وشغَلَ يَشغَلُ، وفتحَ يفتحُ، وشدَحَ يشدحُه.

وأما نحو: ﴿أَبِي يَانِي، وَرَكَنَ يَرِكُنُۥ)، فشاذٍّ.

ويجوز في الأوَّل: «أبى يأبى» من باب: «فَعَلَ يَفعِلُ» المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع ^(٢).. ويجوز في الثاني: «ركنَ يَركُنُ» بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، و«رُكِنَّ يَركُنُ» بكسرِها في الماضي وفتحها في المضارع.

ووجودُ حرفِ الحلقِ في فعلِ لا يوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع، فمثلُ: «دَخَلَ يَدخُلُ، ورَغِبَ يرغبُ، وبغى يبغي، وسَمعَ يَسمعُ، ونَبُهُ ينبُهُ، وغيرها، ليست من هذا البابِ، معَ وجودِ حرف الحلقِ في مُقابل عينها أو لامها.

٢ _ وزن (فعل) المكسور العين.

وزن الْفَهِلَ ؛ بكسر العين - كعلِمَ، لا يكونُ مضارعه إلَّا مفتوح العينِ: كَيَعلَمُ، لأنه إن كان الماضي مكسورَ العين فمضارعه لا يكونُ، إلَّا مفتوحَها، إلَّا أربعةَ أفعالِ شاذة، جاءت مكسورةً العين في الماضي والمضارع، ويجوزُ في مضارعها الفتحُ، وهو الأفصحُ والأولى وهيَ: «حسِبَ

⁽١) حروف الحلق هي: «الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والقاف والهاء».

 ⁽٢) أبي الشيء يأباه ويأبيه إباه وإباءة: كرهه وامتنع منه، وأما قولهم: أبى الطعام يأباه أبى - بوزن رضيه يرضاه
 رضى ـ فمعناه انتهى عنه وتركه من غير شبع.

يحسَبُ ويحسِبُ، وبَيْسَ يَباسُ ويَبْشِسُ، ونَعمَ ينَعمُ، ويَيْسَ يَيْاسُ ويَيْشُ، وجاء شُذوذاً أوَرِثَ يَرِثُ ووَمِقَ يَمِثُ^(١) وورِمَ الحرحُ يَرِمُ، ووثِقَ به يثِقُ، ووريَ الزَّندُ يَرِي^(٢)، ووَفِقَ أَمرَ يَفِقُهُ^(٣) وليس فيها إلَّا كسرُ العين في الماضي والمضارع، إلا أورِي يَرِي، فيجوز فيه أورَى يَرِي، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ـ وهو الأفصح.

وتكثُرُ في هذا الباب الأفعالُ الدَّالةُ على العِلَل والأحزان وأضدادِهما، نحو: "سَقِمَ وحَزِنَ وقَرِحَ، وما دلُّ على خُلُوَّ أو امتلاءٍ، نحو: "عَطِشَ وشَبعَ» وتجيءُ الألوان والمُيوب والمجلى كلَّها عليه، نحو: "سودَ وعَرجَ ودَعِجَ».

٣ _ وزن (فعل) بضم العين.

وزنُ 'فَغُلَ* بضمّ العين في الماضي ـ مثلُ *حَسُنَ*، لا يكون مضارعهُ إلّا مضمومَها، مثلُ: يَحسُنُ*.

يأتي من هذا الباب ما دلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو: «كرُمّ، وعَذُب الماءُ، وحُسُنَ، وشَرُف، وجَمُلُ، وقَبُحًا.

وكلُّ فعلِ أردتَ التعجبَ به أو المدح، أو الذمَّ، حَوَّلتهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه. (كما قدَّمنا في مبحث: أفعال المدح والذَّم) نحو: «كتُبَ الرجلُ سعيدً!» بمعنى «ما أكتبهُ!» تريدُ المدحَ والتعجب معاً.

وما كان على وزن 'فَمُلَ' لا يكونُ إِلاَّ لازماً، لأنه لا يكون إِلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائمٌ به، (أي: للسَّجايا والطبائع) مثلُ: 'كرُمُ ولؤمَّ أو كمطبوع عليه، مثلُ: 'فَقُهُ وخَطُبَ، أي: اصارَ فقيهاً وخطيباً، وغيرُه' (٤) يكونُ متعدّياً، ويكون لازماً.

وحركةُ العين في الأمر، من هذه الأوزن المذكورة، كحركة العين في مُضارعه، مثلُ: «انصُرُ واجمُلُ وارجِعْ واسألُ واعلَمُ»(°).

وهذه الأوزان سَماعيُّةً كلها، إلا ما اطُّردَ منها.

أما أوزانُ المزيد فيه، فكلُّها قياسيَّةٌ، وكذا وزنُ الرُّباعيِّ المجرَّد.

⁽١) ومقه: أحبه، والمقة بكسر نفتح: المحبة.

⁽٢) وري الزند: خرجت ناره.

⁽٣) وفقت أمرك: وجدته موفقاً.

 ⁽٤) أي غير ما كان على وزن «فعل» المضموم العين.

 ⁽٥) فإن أردت أن تعرف حركة العين في الماضي أو المضارع من الثلاثي المجرد فارجع إلى الأستاذ الثقة أو
 كتب اللغة الصحيحة.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

للنُّلاثيّ المزيد فيه اثنا عشرَ وزناً: ثلاثةً للمزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وخمسةٌ للمزيد فيه حرفان، وأربعةً للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

فللثلاثيّ المزيد فيه حرفٌ واحد، ثلاثة أوزانٍ: ﴿أَفَعَلَ ۗ: كَأْكُرُمُ وَافَقُلَ ۗ كُفَّرُح، وافاعَلَ ۗ: كسابق.

وباب «أفعل» يكون للتعدية غالباً، أي: لتصيير اللازم متعدياً إلى مفعول واحد: كدخل وأدخلته. فإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين: كلزم الأمرَ، وألزمته إياه.

وباب «فعّل» يكون للتكثير وللتعدية غالباً. فالتكثير يكون في الفعل، نحو: «طوّفت وجوّلت» أي: أكثرت من الطواف والجولان، وفي الفاعل، نحو: «موّتَت الإِبلُ» أي: كثر فيها الموت، وفي المفعول، نحو: «غلقت الأبواب»، أي: أبواباً كثيرة.

وياب الفاعل؟ يكون للمشاركة بين اثنين غالباً، نحو: الراميته وخاصمته،، والمعنى: إني فعلت به ذلك، وفعل بي مثله.

وقد تأتى هذه الأبواب لمعان غير هذه قلما تنضبط، وإنما تفهم من قرينة الكلام.

وللثلاثيّ، المزيد فيه حرفان، خمسة أوزان، وهي: «انفعلٌ»: كانحصرَ، والفتعلَ»: كاجتمع، والفَعلُّ»: كاحمرً، واتفَعُّل»: كتعلَّم، واتفاعلُ»: كتصالحُ.

وباب انفعل يكون للمطاوعة، أي: لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كصرفته فانصرف. ولا ينفكَ هذا البابُ عن معنى المطاوعة.

لهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون مجرده إلا متعدياً.

وباب افتعل يكون للمطاوعة غالبًا، نحو: جمعت القوم فاجتمعوا.

وباب افعلّ يكون للألوان والعيوب.

فالألوان: كاحمرٌ. والعيوب: كاعورٌ.

ويقصد به المبالغة في معنى مجرده، ففي «احمرٌ» زيادة ليست في «حمرُ»، وفي اعورٌ زيادة ليست في «عوِرُ».

وباب «تفعّل» يكون للتكلف غالباً، نحو: «تعلّم وتصبر وتشجع وتحلم»، وقد يكون التكلف معزوجاً بادعاء شيء ليس من شأن المدعي. نحو: تكبر وتعظم وتسرّى، أي: تكلف مظاهر الكبرياء والعظماء والسراة.

وباب «تفاعل» يكون للمشاركة بين اثنين: كتسابق الرجلان، أو أكثر، كتصالح القوم. وقد تأتى هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضبط، وإنما يعيّنها المقام. وللثلاثيّ، المزيد فيه ثلاثةُ أحرُفِ، أربعةُ أوزانِ: «استفعلَ»: كاستغفرُ و«افعوْعَلَ»: كاخشَوْشَنَ (١)، و«افعوَّلُ»: كاعلوَّظ(٢)، و«افعالُ»: كادهامٌ (٢).

وصيغةُ «افعالَ» مُشتركةٌ بين الماضي والأمر لفظاً، فإن كانت للماضي فأصلها: «افعالَلَ»، وإن كانت للأمر فأصلُها: «افعالِلْ».

ويكون باب «استفعل» للطلب والسؤال غالباً، نحو: «استغفرت الله»، أي: سألته المغفرة، و«استختبت زهيراً كلاماً، واستمليته إياه»، أي: سألته كتابته وإملاءه. وهو يكون متعدياً كما رأيت، وقد يكون لازماً نحو: «استحجر الطين»، أي: صار حجراً، وإذا كان لازماً لم يكن بمعنى السؤال كما ترى.

وأبواب «افعوعل وافعوّل وافعال» تكون للمبالغة في معنى مجرّدها، أي: إنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وزن الرباعي المجرد

للزُّباعيِّ المجرَّدِ وزنُّ واحدٌ، وهو: ﴿فَعْلُلُهُ: كَدَحرجَ.

(ويكون متعدياً غالباً، نحو: «دحرجت الحجر، وزلزلت البناه». وقد يكون لازماً، نحو: «حصحص الحقُ» أي: بان وظهر، و«برهم الرجل» أي: أدام النظر. والبرهمة: سكون النظر وإدامته).

الرباعي المنحوت.

وقد يصائح هذا الوزنُ بالنَّحت من مركَّبِ لاختصار الكلام، كقولهم: اعقربتُ الصُّدعَ» (أ) (أي: لويته كالعقرب)، «وفلفلتُ الطعامَ» (إذا وضعتُ فيه الفُلفل)، و«نرجستُ الدواء» (إذا وضعتُ فيه النرجس)، و«عصفرتُ الثوب» (إذا صبغته بالعُصفر)، و«بسملتُ وحمدلتُ وحَرْقلتُ وحسبتُ وسَبحَلتُ وجعفلتُ» (إذا قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداءك).

ويُسمى هذا الصنيعُ (النَّحتُ)، وهو أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً واحدة، ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، على الصحيح، كما يُعلم من شواهد ذلك. لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف.

⁽١) اخشوشن الشيء: صار خشناً جداً.

⁽٢) اعلوط البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوط فلاناً: أخذه وحبسه ولزمه.

⁽٣) ادهام الشيء: أسود كادهم، إلا أن ادهام فيها مبالغة ليست في ادهم كما أن في اسواد معنى ليس في اسودً.

⁽٤) الصدغ ما بين العين والأذن، ويسمى الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغاً أيضاً، وهو المراد هنا.

موازين الأقعال

والنحتُ، على كثرته، في لغتنا، غيرُ قياسي، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحققين من جعله قياسياً فكلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ، جاز نحتُه، والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه.

وَمن المسموع أيضاً: •سمعلَ وطَلْبَقَ» (إذا قال: السلام عليكم، وأطال الله بقاءك). ومنه «بَعْتُرَ» (أي: بعثَ وأثار).

قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَلِهَا ٱللَّبُورُ سُيِّرَتَ ۖ ۖ} [الانفطار: ٤]: هو منحوتٌ من ابُعِثَ وأثير ترابُها».

الملحق بدحرج

يُلحَقُ بدخرج سبعةُ أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حرف واحدٌ. وهي: «شَمَللَ) (''۔ بوزن افَمُللَ) و وجَهُورَا (''۔ بوزن افَمُولَ و ورُودُنَ ('آبوزن افوْعل) ۔ و و وهماً (''۔ بوزن افمُول او اسْتُط (''۔ بوزن افمُول او اسْتُط (''۔ بوزن افرُعل او واسلُط (''۔ بوزن افرُعل او اسلُط (''۔ بوزن اللّٰ۔ بوزن اللّٰ اللّٰ اللّٰ۔ بوزن اللّٰ ا

 ⁽۱) شملل، أصله: شمل، زيدت لامه الثانية، فصار الوزن ملحقاً بدحرج، يقال: شمل الرجل وشملل وشمل تشميلاً وانشمل: إذا شمر وأسرع، ويقال: شملت النخلة وأشملتها وشمللتها: إذا أخذت ما عليها من الرطب.

⁽٢) جهور: رفع صوته، كجهر، والجهورة: رفع الصوت، كالجهر.

⁽٣) رودن: أعيا وتعب. وأصله من الردن الجلده. من باب تعب: إذا تقيض وتشتج، أو هو من «أردنت الحمى»: إذا دامت، غير أنه لم نر لأردن مجرداً بهذا المعنى، ويجوز أنهم أهملوه استغناء عنه بأردن، فتكون الرودن، مبية على الأصل المهمل، ومن هذا الباب: الهوجل الرجل»: إذا نام نومة خفيفة، وكذا إذا مشى الهجل (بفتح فسكون: وهو المطمئن من الأرض)، ومنه الاحودن، أي: أبطأ في مشيته، وأصله من الكدن الرجل، من باب نصر: إذا تنطق بثوبه وشد به: والكودن: البليد، والثقيل، ومن هذا الباب: احوقل، بمعنى عجز وضعف، وليس منه «حوقل» بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، كما ستعلم، وليس من هذا الباب الجورب، أصلية، كما هي في الجورب. وليست بزائدة كما توهموا لأن الكلمة معربة والوار أصل فيما عربت عنه.

⁽٤) الرهيأة: الضعف والتواني، وإفساد الرأي، أي: عدم إحكامه، وأن تجعل أحد العدلين أثقل من الآخر، وأن تحمل حملاً لم تشده، فكان يميل، ورهيأة انسحابة: تَهَيُّئهَا للمطر، وكل هذه المعاني يرجع إلى معنى الضعف.

⁽٥) سيطر على القوم: واقبهم وتعهد أحوالهم، ومثله تسيطر، وأصله من «سطرت الرجل» إذا صرعته.

⁽٦) شنتر الثوب وشتره: مزقه. وشتر الشيء: قطعه، ومن هذا الباب: «سنيل الزرع» إذا أخرج سنبله، و«شنبث الهوى قلبه»، أي علق به، وأصله من «شبث به» بوزن «فرح»، أي: تشبث به وتعلق. ومنه: «شنظر بهم» أي: شتم أعراضهم.

 ⁽٧) سلقاه: صرعه وألقاه على قفاه يقال: سلقيته فاستلقى واستلقى (بالنون والتاه) أي: ألقبته على ظهره فنام
 عليه، ووزن الأولى (افعنلى)، ووزن الأخرى (افتعلى).

١٥٦ موازين الأفعال

(وإنما كانت ملحقة بدحرج، لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن. فمصدر فعلل «الفعللة»، ومصدر فعول «الفعولة» ومصدر فوعل «الفوعلة» الخ).

تحقيق في معنى الالحاق

الإلحاق: أن يزاد على أحرف كلمة، لتوازن كلمة أخرى، وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنما يكون في وسطها، كالنون في الشئترا، أو في اتحرها كالألف المنقلبة عن الياء في اسلقى، ولذلك لم يكن نحو: اتمنطق وتمسكن وتمدرع وتمندل وتمنعب وتمشيخا مُلحقاً بتدحرج، لأنَّ الميم ليست زائدة بين أصول الكلمة، ومع هذا فليست زائدة بين أصول الكلمة، ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق؛ لأن هذه الأفعال مبنيةً على «المنطقة والمسكين والمذرعة والمنديل والمذهب والمشيخة، فهي على زنة الدحرج، أصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً، فقد توهموا أصالة الميم فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماء فبنوا الفعل عليها. فوزنها التعمللُ لا «تمفعلُ» هذا هو الحق الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يزاد للإلحاق، لا يكون مزيداً لغرض معنويّ تطّرد زيادتُه لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو: «أكرم وقاتل واستغفل»، ممّا زيادته لغير الإِلحاق، وإنما هي لمعنّى اقتضى هذه الزيادة.

وقد تُخرِجُ الزيادةُ لإِلحاق الفعلِ عن معناه إلى معنّى آخر، مع بقاءِ رائحةٍ من المعنى الأوّل. فمثلُ «عير» معناهُ: أثار العِثير (بكسر العين وهو التراب، والغبار)، والمجرَّد وهو «عثر» معناه زلّ وكبا. ويقال أيضاً: «عثر على الشيء»: إذا وجله، ومنه: «عثر على السر ونحوه»: إذا اطّلع عليه. ومثلُ: «حوقل» يأتي بمعنى: عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتمب، ووضع يديه على خصره، وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضعف، وأصله من «حقل الفرس» همن باب فرح»: إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضْعفه ويُعيبه، و«حوقل» هذه غير «حوقل» إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه منحوتة من مركب، فهي على وزن «دحرج» أصلاً، لا إلحاقاً كما توهموا، لأن الواو فيها هي واو «حول»، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أنَّ ما كان من الكلمات ملحقاً بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ، وإن كان مستحقّهما؛ كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضاً. فمثلُ: شمللَ واقعندَدُ(١) مُستحقُّ للإِدغام، لأن فيه حرفينِ مُتجانسينِ مُتجاورينِ، ومثلُ: «جَهْرَرَ» مستحقُّ للإعلال بقلبِ الواو ألفاً. لكنه لم يجرِ على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا، وإنما أعِلَّ نحو: هسلقىه؛ لأنَّ الإعلال جرى على آخر الكلمة،

_

⁽١) اقعندد بالمكان أقام به، ووزنه «افعنلل» وهو ملحق باحرنجم. وأصله «قعد».

موازين الأقعال

وذلك لا يفوتُ به الوزنُ، لأنَّ الآخر يُصبحُ ساكناً، فيكون كالموقوف عليه بالسكون؛ والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للزُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفٌ واحدٌ، وزنٌ واحدٌ. وهو: "تَفَعْلَلَه: كتدحرجَ.

وهو يُبنى للمطاوعة، أي: مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله، ولا يكون إِلاَّ لازماً، نحو: «سرولته فتسرول» أي: ألبسته السراويل فلبسها، ونحو: «سقلبته فتسقلب»، أي طرحته وصرعته فانصرع. والعامة تقول: «شقلبه» بالشين المعجمة.

ويُلحَقُ به ستةُ أوزانٍ من الثلاثيّ المزيدِ فيه حرفانِ، وهي: (تَمَعْدَدَ)(١) _ بوزن اتَفَعْلَلَ» _ وَ(تَسَيْطُلُ» _ وَ(تَسَيْطُلُ» = و(تَمَعْدُنُ» = و(تَمَعْدُلُ» = و(تَسَيْطُلُ» = و(تَسَيْطُلُ» = و(تَسَيْطُلُ» = و(تَمَعْدُنُ» = و(تَجَعْبَى)(٥) = بوزن اتَفَعْلُي» . بوزن اتَفْعُلُي» .

وللزُّباعي المزيدِ فيه حرفانِ وزنانِ "افعَنْلَلَ": كاحرنجمَ (٦)، و(افعَلَلُّ": كاقشَعَرُ (٧).

(وباب الفعنلل) يبنى للمطاوعة، نحو: «حرجمت القوم فاحرنجموا»، وباب الفعلل) يبنى للمبالغة).

ويُلحقُ به ثلاثةُ أوزانٍ من الثَّلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرف وهي: (اقعَنْسسَ)^(^) بوزن «افعَنْللَ»

(١) تمعدد: تباعد: والمجرد منه المعدا يقال: معد في الأرض: إذا ذهب وأبعد.

(٢) سروك الرجل وتسروك: مشى مشية رديئة أو بطيئة من هزال أو إعياء.

(۳) تكوثر: كثر، ومنه قول حسان:
 أبوا أن يبيحوا جارهم لحدوهم وقد ثار نقم الموت حتى تكوثروا

 (٤) ترهياً: اضطرب وتحرك، وترهياً السحاب: تهيأ للمطر: وترهياً في أمره: هم به ثم أمسك عنه وهو يريد أن بفعله.

 (٥) تجعبى الجيش: ازدحم وركب بعضه بعضاً. ومجرده اجعب بمعنى جمع، وبمعنى صرع، ويقال: اجعباه فتجميء أي: صرعه فانصرع.

 (٦) احرنجم القوم والإبل: اجتمعوا، ويقال: «حرجمتهم فاحرنجموا»، أي: جمعتهم فاجتمعوا، ويقال في ضد احرنجم ومن وزنه: «افرنقم القوم» أي: انصرفوا وتفرقوا، ويقال: «فرقع الرجل» أي: ولى مسرعاً.

 (٧) اقشعر جلد الرجل: انتشر انتشاراً عظيماً عند حدوث ما يخيف، اقشعر النبات: لم يصب رياً، واقشعر الرجل: تغير لونه، والاسم من ذلك «القشعريرة»، بضم ففتح فسكون.

 (A) اقعنسس الرجل: رجع وتأخر إلى خلف. واقعنسس مبالغة في اقعس قعساً، من باب فرح، أي: خرج صدره ودخل ظهره، فهو ضد حدب. و(احرنبي)(١)_ بوزن «افعنْلي» و(استلْقي) بوزن «افتعْلي».

٤ ـ تصريف الفعل مع الضمائر

تصريفُ الفعلِ: تحويلُهُ بحسب فاعلِه، فيُحوَّلُ من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع، ومن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنثِ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب أو المتكلم.

ويتصرَّفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثالاً: ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم، ويتصرَّفُ الأمر على ستة أمثلة: ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرّفُ السَّالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تغييرٍ فيهما، إلا الأمر من: «أحذ وأكل وأمر» نقد جاة بحذف الهمزة، فيقالُ: «خُذ وكُلُ ومُرْ»، وإلا الأمر من: «سالٌ يسالُ»، فإنه «سَلْ واسالُ»، وإلا المهموز الأوَّلِ في المضارع المُسندِ إلى الواحد المُتكلم، فإن همزته الثانية تنقلب مدَّة، مثلُ: «آخذ وآنفُ وآمرُ وآتي وآمنُ»، وإلا الأمر من المهموز الأول، إن نُطِقَ به ابتداء، فإن همزته تنقلبُ واواً، إن ضُمَّ ما قبلها، مثلُ: «أومُلُ يا زُهيرُ الخيرَ»، وياءً إن كُسرَ ما قبلها مثلُ: «إيتِ يا أسامةُ المعروفَ» فإن نُطقَ به موصولاً بما قبله، ثبتت همزته على حالها، مثلُ: «با زهير الخيرَ، ويا أسامةُ الت المعروف، والمضارعُ من وأى: «يَرَى»، والأمرُ منه ﴿ نحو: ﴿ وَالمَارِ عَلَى اللّهِ وَالْمَرُ منه ﴿ وَالْمَرُ منه ﴿ وَالمَعْرِ فَا السّكتَ.

تصريف المضاعف

يتصرَّفُ المُضاعَفُ بِغَكِّ تشديدهِ مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: •مَدَدُتَ ومَدَدُنُ ومَدَدُنَا ومَدَدُنَ ويَهْددنَ وامدُدنَه.

ويبجوز فيه ـ إن كان فعل أمرِ للواحد، أو مضارعاً مقترناً بلام الأمر، مُـــٰـنداً إِلَى الواحد ـ أن يقال فيهما: «مُدَّ وليَهُدَّ»، بالتَّشديد، و«امدُد وليَهْدُهُ» بفكّهِ.

تصريف المثال

يتصرفُ المثالُ الواويُّ، المكسورُ العين في المضارع (٢)، والمفتوحها في الماضي

 ⁽١) احرنبى الديك: حمي وانتفش للقتال: ويقال احرنبى الرجل والهر والكلب: تهيأ للغضب، وأصل ذلك من الحرب (بفتحتين) وهو اشتداد الغضب.

⁽٢) سواء أكان مفتوحها في الماصي ـ كوجد ووعد ـ أو مكسورها ـ كولي وورث.

والمضارع، بحذف واوِه في جميع تصاريفِ المضارعِ والأمر^(١) مثل: ايَرِثُ ورِثْ، ويَعِدُ وعِدْ، ويضعُ وضَعُ ويَهَبُ وهَبْ!^(١).

أما المثالُ اليائيُّ فيتصرف كالسالم، مثلُ: فيَسَرَ، يَبْسِرُ، إِيسِرْ، كذا المثالُ الوادِيُّ المحسورُ العين في الماضي، المفتوحُها في العضارع، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه، مثلُ: فوجِلَ يُوجَلُ، ووَسِخَ يَوْسَخُ، ولا من أمرو، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثلُ: فإيجَلْ، والأصلُ: فإرْجَلْ، إلا إن ضُمَّ ما قبلها ـ بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرف مضموم ـ فإنها تكتبُ يا، وتُلفظ واواً، نحو فيا فلانُ إيجلُ، فتلفظ هكذا: فيا فلانُ اوجَلْ،

وشدٌّ من ذلك: (وطِيء الشيء يَطَوُّهُ، ووسِعَني الأمرُ يسعُني، والأمرُ منهما: اسّعْ وطّأ، بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجوف

يتصرفُ الأجوفُ بحذف حرف العلَّة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: ﴿قَلْتُ وَقَلْنَا وَقَلْتُمْ وَتَقَلَنَ وَقُلُنِ ﴾، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثلُ: ﴿قُلْ، وَبِعْ﴾.

وإذا أسند الماضي الأجوف الثلاثيُّ المجرَّدُ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوَّله إن كان أجوفَ واويًا من باب (فَمَلَ يَمَعُلُ) نحو: "قُلتُ، والنساءُ قُلْنَ»، وكُسر إن كان أجوفَ يائيًا، نحو: فَبِغَتُ، والنساءُ بِغَنَ»، أو أجوفَ واويًا من باب (فَعِلَ يَقْمَلُ)، نحو: خِفْتُ، والنساءُ خِفْنَ^(٣).

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ، فتقولُ: ﴿قِلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بُعْنَ وخُفتُ، والنساءُ خُفْنَه؛ لئلا يلتِسَ معلومُ الفعل بمجهولو⁽¹³⁾.

١ - قائدة: صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل:
 «النساء قلن وبعن، ويا نساء قلن وبعن»، إلا أنَّ أصلهما في الماضي: «قالن وباعن»(٥)، وأصلهما في الأمر: «قولن وبيعن».

⁽١) أما الماضي منه فتصريفه كالسالم.

⁽٢) والأصل: يوعد ويورث، وأوعد وأورث، ويوضع وأوضع، ويوهب وأوهب.

⁽٣) خاف يخاف. من باب «علم يعلم». والأصل: «خوف يخوف»، والمصدر: «الخوف» فهو أجوف واري.

⁽٤) راجع بحث المعلوم والمجهول تحت عنوان: (بناء ما قبل آخر، حرف علة للمجهول).

 ⁽٥) الألف من (قال؛ أصلها الواو، والألف في (باع؛ أصلها الياء، لأن مضارعهما: (يقول ويبيع) فأصل قال:
 اقول؛ وأصل باع: (بيع؛

تصريف الناقص

يتصرف الناقص بحذف آخره مع واو الجماعة وياءِ المخاطبةِ، مثلُ (رَمَوْا ورَضوا، ويرمونَ ويَرضَوْنَ، وارمُوا وارضُوا، ويرمونَ ويَرضَوْنَ، وارمُوا وارضُوا، وترمِينُ وتَرضَيْنَ، وارمَيْ وارضَيْ، وبحذفِ أَلِفهِ في الماضي مع تاء التأنيثِ، مثل (رَمَتْ ورَمَتا، ودَعتا»، ويقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة (١٠) مثلُ: «سَعَيا ويَسْعَيان واسعَيا واسعَيا وسَعَيْنُه وسَعَيْنَا وسَعَينَ ويسعَينَ واسْعَينَه، إلا إذا كانت ثالثة، وأصلُها الواوُ، فتنقلبُ واواً مع هذه الضمائر، مثل: «دَعُوا ودَعُوتُ ودَعَوْنَا ودَعُونَ».

ثم إن كان المحذوفُ ألفاً يبق ما قبلَ واوِ الجماعة وياء المخاطبة مفتوحاً، فتقولُ في ارمى ويَرضى وارضَ٤: (رَمُوا ويرْضَوْنَ واوضَوْا وتَرضَينَ وارضَىْه.

وإِن كان المحذوفُ واواً يبنَّ ما قبلَ واوِ الجماعة مضموماً، ويُكسرُ ما قبلَ ياءِ المخاطبة، فتقول في سَرُو^(۲) ويدعو وادعُ: السروا ويَدعون وادعُوا وتَدْعينَ وادعِي.

وإِن كان المحذوفُ ياءٌ يبنَ ما قبلَ ياءِ المخاطبة مكسوراً، ويُضَمَّ ما قبلَ واو الجماعة، فتقولُ في يرمي وارم: «تَرمينَ وارمِي، وتَرمونَ وارمُوا».

يبقى الفعلُ الناقصُ ـ فيما عدا ما تقَدَّم ـ على حالهِ، نحو: «سَرُوتُ ورَضِيتُ، والنساءُ يَدعونَ ويَرمِينَ».

تصريف اللفيف

يتصرَّفُ اللَّفيف المقرونُ كالناقِص، مثلُ: «طَوَوْا ويَطُوونَ واطووا وتَطُوينَ وطَوَتْ وطَوَتا وطَوَيْتَ وطَوينَ».

ويتصرَّفُ اللَّفيفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فاثهِ، وكالناقصِ، باعتبار لامهِ، مثلُ: ﴿وَفَوْا ويَفِي ويَفُونَ وَفِ^(٣) وَفِي أَوْفِيا وَفُوا وَفِينَ ^(٥) وَوَقَتْ وَوَقَتَا وَوَقَيْتُ وَوَقَيْنَا وَوَقَيْنَ؟.

فاندتان

١ ـ ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالوار، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

 ⁽١) وذلك إذا كانت الألف مبدلة من ياء، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة: أو كانت مبدلة من وأو وكانت فوق الثالثة.

⁽۲) سرو یسرو: کان سریاً شریفاً.

⁽٣) ف: أمر من (وفي يفي) للواحد المخاطب، وأصله: (إوف).

⁽٤) في: أمر للواحدة المخاطبة، وأصله «إوفي».

⁽٥) فين: أمر لجماعة الإناث المخاطبات وأصله: اإوفين٩.

فتقول: «الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون» إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءً.

٢ ـ يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول: «ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات» إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءً.

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماء»

جامع الدروس العربية

تأليف الشيخ مصطفى الفلابيني

الجزء الثاني

بنسب ألمَّو النَّخَيْبِ الرَّجَيْبِ يِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى. وبعد، فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا: «جامع الدروس العربية»(١) وهو يشتمل على:

الباب الرابع: في تصريف الأسماء.

الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية.

الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية.

الباب الثامن: في مرفوعات الأسماء.

وقد كان تأليفه في مدينتنا: بيروت (الشام)، عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للميلاد.

بيروت/ الغلاييني

⁽۱) إن الجزء الثاني هذا، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثانة، وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب، في طبعته الجديدة، ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزءين: فاقتطعنا من أواخر الجزء الأول مبحثي تصريف الأسماء، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء، ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً، وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلنا، جزءاً ثانياً، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب الرابع

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول:

١ ـ الجامد والمشتق

الاسم نوعانٍ: جامدٌ ومُشتقُّ.

فالاسمُ الجامدُ: ما لا يكونُ مأخوذاً من الفعل، كحجرٍ، وسَقفٍ، ودرهمٍ. ومنه مَصادِرُ الأفعالُ الثَّلاثية المجرَّدة، غيرُ الميميّة: كيلْم، وقراءةٍ.

(أما مصادر الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعي مجرداً ومزيداً فيه: فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي، فهو مشتق بزيادة ميم في أوله، كما علمت في مبحث المصدر ففي الجزء الأول من هذا الكتاب»).

والاسم المشتقُّ: ما كان مأخوذاً من الفعل: كعالمٍ، ومُتعلِّمٍ، ومِنشادٍ، ومُجتَّمَعٍ، ومستشفّى، وَصَعْبِ وأدعجَ.

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع: وهي: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهةُ، ومبالغةُ اسم الفاعل، واسمُ التَّفضيل، واسمُ الزمان، واسمُ المكان، والمصدرُ الميميُّ، ومصدر الفعل فوق الثلاثيّ المجرَّدِ، واسمُ الآلة.

(وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء، في الجزء الأول من هذا الكتاب).

والاسمُ، إما مُتمكِّن وهو المُعرَبُ، وإما غيرُ مُتمكنٍ، وهو المبنيُّ.

والمشتقُّ: لا يكونُ إلا مُتمكناً؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعرباً..

والجامدُ: يكونُ مُتمكناً، وغير مُتمكن؛ لأن منه المُعربَ، ومنه المبنيُّ.

فغيرُ المتمكن (وهو المبنئُ من الأسماء): لا شأن للقصريف فيه، وهو قد يكون على حرفٍ واحد: كتاء الضّمير، وعلى حرفين، مثل: «هو ومَنْ»، وعلى ثلاثة أحرف، مثلُ: «كيف وإذا»، وعلى أكثر، مثلُ: «مَهْما وأيَّان».

والمتمكنُ هو موضوع التّصريف.

٢ ــ المجرد والمزيد فيه

الاسمُ المتمكنُ مبنيَّ في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف: كحجر، وإما على أربعة، كجعفر، وإما على خمسة: كسفرجل، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه «كخُنْدريس^(١).

وما نقصَ عن ثلاثة، فهو محذوف منه: إكأبٍ وَيَلِهِ وَفَمِهُ، وأَصلُها: الْبَوُّ وَيَدْيٌ وفَوْهُا.

وهو من حيثُ أحرُفه: إما مُجَرَدٌ، وهو ما كانت أحرُفهُ كلُها أصليّةٌ: «كرجلٍ، ويرهم، وسَفَرجلٍ»، وإما مزيدٌ فيه، وهذا إما مزيد فيه حرف واحد: «كحصان وقنديل^(۱)، وإما حرفانٌ: «كمصباح واحرنجام^(۱)، وإما ثلاثةُ أحرف: «كانطلاقي واسبِطرادٍ⁽¹⁾، وإما أربعةُ أحرف: «كاستغفادٍ»⁽¹⁾.

والمجرَّدُ: إما ثلاثيَّ: «كوَرَق»، وإما رُباعيَّ: «كسَلْهب»^(۱)، وإما خُماسيُّ: «كَفَرَدْق» (۱). والمزيدُ فيه: إما ثلاثي الأصول: «كسلاح»، وإما رُباعيُّها: «كمُصفور»، وإما خُماسيُّها: «كَتَبَعْرِي^(۸).

وغايةُ ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعةُ أحرفٍ: «كاستغفار».

٣ ــ موازين الأسماء

لكلُّ اسم مُتمكّنِ ميزانٌ يُوزَنُ به.

فإذا أردتَ أن تَزِنَ اسماً، أتيتَ بأحرفِ *فَعَلِ» مطابقةً لحركاته وسكناته، فوزنُ فَرَسِ *فَعَلِ»، فإن بقيَ بعدَ الثلاثة حرف أصليُّ، كرَّرت لامَ *فَعَلَ»، فيرهمٌ على وزن *فِعْلَل».

وإن بقيّ حرفان أصليّان، كرَّرت اللامّ مرتين، فسفَرجلٌ على وزن افعَلُّل.

⁽١) الخندريس: الخمر القديمة. والزائد فيها الياه.

⁽۲) حصان: ثلاثى مزيد فيه الألف، وقنديل، رباعى مزيد فيه الياء.

 ⁽٣) مصاح: ثلاثي مزيد فيه الميم والألف. واحرنجام: رباعي مزيد فيه الهمزة والألف.

 ⁽٤) انطلاق: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والنون والألف، واسبطرار: رباعي مزيد فيه الهمزة، والألف والراه الثانية، والاسيطرار: الامتداد والاسراع والاضطجاع.

استغفار: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والسين والتاء والألف، وأما الرباعي الأصول فلا يزاد عليه أكثر من ثلاثة أحرف.

⁽٦) السلهب من الرجال: الطويل، ومن الخيل: ما عظم وطالت عظامه، أو هو الطويل على وجه الأرض.

[·] الفرزدق: قطع العجين، والواحدة فرزدقة، وبه لقب «الفرزدق» الشاعر المشهور، والكلمة معربة.

القبعثرى: الجمل العظيم. والمزيد في هو الألف المقصورة.

وإن كان في الاسم زيادةً، زدتها في وزنه، فضاربٌ على وزنِ «فاعل»، ومضروبٌ على وزنِ «فاعل»، ومضروبٌ على وزن «مَنْعُول». إلّا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فتكرَّرَ في الميزان ما يماثلُهُ من أحرفه، فَمُعظَّمٌ على وزن «مُفْعَل»، بتكرار عين الميزان، ومُفْرَدْرِقٌ على وزن «مُفْعَرْه»، بتكرار عين الميزان، ولا يزاد في الميزان الحرفُ الزائدُ الميزان، ولا يزاد في الميزان الحرفُ الزائدُ نفستُه، فلا يقالُ في وزن مُعظَّمٍ: «مُفَعظلٌ»، ولا في وزن مُغرورِقٍ: «مُفمَورلٌ»، ولا في وزن المودادِ: «افبلادٌ».

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

للثلاثيّ المجرد، من الأسماء عشرةُ أوزانِ وهي:

١ ـ فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كشمس، وصفةً: كسَهل.

٢ ـ فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كفَرَس، وصفةً: كَبَطل.

٣ ـ فَعِلٌ، ويكونِ اسماً: ككَبِدٍ، وصفةً: كَخَذِرٍ.

٤ ـ فَعُلُ، ويكونُ اسماً: كرَّجُل، وصفةً: كَيْقُظِ (١٠).

ه _ فِعْلٌ، ويكونُ اسماً: كعِدْلٍ، وصفةً: كنِكُس(٢)

٦ ـ فِعَلُ، ويكونُ اسماً: كعِنْب، وصفةً: كمامٍ رَوِيٌّ (٣٠.

٧ ـ فِعِلٌ، ويكون اسماً: كإبل، وصفةً: كأتانِ إبِدِ(١٠).

٨ ـ فُعْلٌ، ويكونِ اسماً: كَقُفْل، وصفةً: كَحُلْوٍ.

٩ _ فَعَلَّ ويكونُ اسماً: كَصُرَدٍ، وصفةً: كخُطم (٥٠).

١٠ ـ نُعُلُّ، ويكونُ اسماً: كعُنُقٍ، وصفةً: كجُنُب.

⁽١) يقال يقظ بضم القاف، ويقظ بكسرها.

⁽٧) النكس: الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم.

⁽٣) ماء روي: کثير يروي.

⁽٤) الأتان: أنش الحمير، الإبد: ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إبد.

 ⁽٥) الصرد: طائر أبقع أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمنقار وله مخلب يصطاد به العصافير وصفار الطير، ويكنى بأبي كثير، وجمعه صردان، بكسر أوله وسكون ثانيه و(الحطم) الراعي الغللوم، ومثله الحطمة.

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرُّباعيّ المجردِ من الأسماء ستة أوزانٍ، وهي:

١ ـ فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كجعفَرِ، وصفةً: كشَهَربِ(١٠).

٢ ـ فِعْلِلٌ، ويكونُ اسم: كزِبْرج، وصفةً: كخِرِمس(٢).

٣ ـ فِعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كيرْهم، وصفةً: كهِبْلَع(٣).

٤ ـ فَعْلُلٌ، ويكونُ اسماً: كَبُرْثُنِ، وصفةً: كَجُرْشُع⁽¹⁾.

٥ ـ فِمَلُّ، ويكونُ اسماً: كفِطَخُل، وصفةً: كسِبَطْرِ (٥٠).

٦ ـ فُعْلَلٌ، ويكون اسماً: كجُخْدَبٍ، وصفةٌ: كَجُرْشَع(١).

وكلُّ ما ورَدَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزن: (السادس)، جاز أن يكونَ على الوزن الرابع: ﴿فَعُلُلُ؟؛ ولذلكَ عدَّهُ جمهور من العلماءِ فرعاً عنه.

وقد ثبت بالاستقراء: أنَّ الرباعي لا بدَّ من إسكان ثانيه أو ثالثه؛ كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة، وذلك ممنوعٌ.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسيّ المجرَّدِ، من الأسماءِ، أربعةُ أوزانٍ، وهي:

١ ـ فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كسفَرجل، وصفةً: كشَمَرْدَلِ (٧٠).

⁽١) الجعفر: النهر الصغير، واسم رجل، و(الشهرب): الشيخ الكبير، ومؤنثه شهربة.

⁽٢) الزبرج: الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب، و(الخرمس): الليل المظلم.

⁽٣) الهبلع: الأكول الواسع الحنجور العظيم اللقم.

⁽٤) البرثن: من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، و(الجرشع): العظيم من الجمال والخيل.

 ⁽a) الفطحل: هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال العجاج:

وقسد أنسانسا زمسن السفسطسحسل والسمسخس مبيتسل بسمساء السوحسل وقال آخر: ازمن الفطحل إذ السلام رطاب، والسلام بكسر السين: الحجارة، ومفردها سلمة، بفتح السين وكسر اللام، ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين، وعليه قولهم في المبالغة في القدم: اكان ذلك زمن الفطحل، و(السبطر): السهم الماضي، والطويل الممتد.

⁽٦) الجخدب: ذكر الجراد و(الجرشم)؛ يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم.

⁽٧) الشمردل: الطويل.

الملنى ولحكامه

٢ ـ فَعْلَلِلٌ، ولم يجيءُ إلَّا صفةً: كَجَحْمَرِشِ (١١).

٣ ـ فَعَلْلٌ، ويكونُ اسماً: كَخُزَعْبِل، وصفةً: كَقُذَعْبِل^{٢٠}).

٤ ـ فِعْلَلُّ، ويكونُ اسماً: كزِنْجَفْرٍ، وصفةً: كجِردَخُلُ^(٣).

وأعلم أن ما خرج عما تقدِّم، من أوزان المجردات الثلاثية، والرباعية، والخماسية، شاذٌ أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو مُركِّبٌ، أو أعجميّ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيد فيه، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابط لها.

وأحرفُ الزيادةِ عشرةً، وهي أحرفُ اسألتُمُونيها،.

ولا يُحكُمُ بزيادةِ حرفٍ إلَّا إذا كان معه ثلاثةُ أحرف أصول.

والحرث الذي يَلزمُ تصاريفَ الكلمةِ، هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يَسقط في بعض تصاريفها هو الزائد.

والحكمُ بالزيادة والأصالة، إنما هو للأسماء العربية المُتمكِّنَة: أما الأسماءُ المبنيَّة، والأسماءُ الأعجميَّة، فلا وجهَ للحُكم بزيادة شيء فيها.

٤ ــ المثنى وأحكامه

المُثنى: اسمٌ مُعربٌ، ناب عن مُفردينِ اتفقا لفظاً ومعنّى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحاً لتجريده منهما.

فإن اختلفا في اللفظ: فلا يثنيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتاب وقلم: «كتابان» مثلاً، وأما نحو «العمرين» لعمر بن الخطاب، وعمرو بن هشام (٤٠)، ولأبي بكر وعمر، ونحو: «الأبوين» للأب والأم، و«القمرين» للشمس والقمر، و«المروتين»، للصفا والمروة، فهو من باب التغليب، أي تغلب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعي لا يقاس عليه، ومثل ذلك لا يكون مثنى؛ لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب.

⁽١) الجحمرش: العجوز الكبير والمرأة السمجة.

⁽٢) الخزعبل: الباطل، و(القذعمل) الضخم من الإبل.

⁽٣) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصبغ به، (الجردحل): الضخم من الإبل.

 ⁽٤) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل. وفي الحديث: واللهم أعل الإسلام بأحب العمرين إليك، يعني
بهما عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام، فكانت الاستجابة من نصيب عمر رضي الله عنه.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى: فلا يثنيان أيضاً، كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يقال: «عينان» للباصرة والجارحة، ولا «غزالتان» للشمس والظبية (١٠)، أو أن يكون للفظ معنيان: حقيقي ومجازي، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال: «رأيت أسدين»، تعني أسداً حقيقياً، ورجلاً شجاعاً كالأسد.

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة: كشفع وزوج، فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها: كاثنين واثنتين وكلا وكلتا، ولم يكن مثنى، بل هو ملحق به في إعرابه، إذ لم يسمع «اثن» ولا «اثنة» ولا «كل ولا كلت»).

الملحق بالمثنى

يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثلُ: (كلا وكِلْتا) مضافتين إلى الضمير (٢). ومثلُ: (اثنين واثنتين)، وكذا ما تُنيَ من باب التَّغليب: (كالعمرين والأبوين والقَمرين، وكذلك ما سُمَّي به من الأسماء المثناة: (كَحَسَنَين وزَيدينِ).

ما لا يثنى من الكلمات

لا يثنى المُركَّبُ: «كبعلبكُ وسبيَويه»، ولا المثنى، ولا الجمعُ، ولا ما لا ثانيَ له من لفظه ومعناه: «كَفُمَرَ مع عليٌ، وكعين للباصرة والجارحة». وأما نحو: «العُمرينِ والقمَرينِ والأبوينِ» فهو من باب التغليب، كما قدَّمناً.

فإذا أُريدَ تَثْنيةُ المركب الإِضافيّ، يُثنى جُزؤه الأولُ، فيقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار: «عبد الله وخادِما الدّار».

وإذا أردتَ تثنيةَ المركّبِ المرْجيّ، أو ما سُمي به من المركّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع، جِنْتَ قبلَهما بكلمة قدّوا؛ رفعاً، وقدّريّ، نصباً وجَراً، فتقولُ في تثنيةِ سيبَويهِ وتأبّطُ شرّاً،

 ⁽١) أنثى الغزال «غزالة» كما في المصباح وشرح القاموس، ومن زعم أنه لا يقال «غزالة» لأنثى الغزال فهو واهم.

⁽٢) كلا وكلتا: يعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى ضمير، نحو: «جاه الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما. ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومردت بالرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف، ونما ونصباً وجراً، نحو: «جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ومروت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين ومريت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وسيأتي لهما فصل شرح في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

الملني وأحكامه

وحَسنَينِ وعابدينَ، أعلاماً: الْأُوا سيبويهِ، ولَوا تَأْبُطَ شرّاً، ولَوا حسنينِ، ولَوا عابدينَّ؛، أي صاحِبا هذا الاسم.

تثنية الجمع

قد يُثنى الجمعُ على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النَّوعين، وذلك كقولهم: البلانِ، وجِمالانِ، وغنمانِ، ورماحانِ، وبلادانِ، ومن ذلك الحديثُ: امتثلُ المنافِقِ كالشاقِ العائرةِ بينَ الغَنَمِيْنِ (١٠).

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكان المثنى، إذا كان الشيئانِ، كل واحدٍ منهما، متصلاً بصاحبه، تقولُ: «ما أحسن رُؤُوسَهما!»: ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَأَقْطَـمُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وقولهُ: ﴿نَفَدُ صَفَّتَ قُلُوبُكُماً﴾ [التحريم: ٤] ولم يقولوا في المُنفصلينِ: «أفراسهما ولا غِلْمانهما».

وبعضُ العرب يجعلُ الجمعُ مكانَ المثنّى مطلقاً، وعليه قولُهم: •ضع رِحالَهُما».

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إذا ثَنَيتَ الصحيحَ الآخر. كرجلِ وامرأةٍ وضَوْءٍ، أو شِبْهَهُ: كَظَبْي ودَلو، أو المنقوص: كالقاضي والدَّاعي ألحقتَ بآخره علامةً التَّنية بلا تغييرِ فيه، فتقولُ: "رجلان وامرأتانِ وَضَوْءانِ وظيانِ وداعبانِه.

تثنية المقصور

إذا ثُنَّيتَ مقصوراً، فإن كان ثلاثيًا قلبتَ ألفَهُ واواً، إن كان أصلُها الواوَ، وياءً إن كان أصلُها الياء، فتقولُ في تثنية عصاً: «عَصَوانِ»، وفي تثنية فتّى: «فَتيانِ».

وقد يكونُ للألف أصلانِ، فيجوزُ فيها وجهانِ، وذلك كالرَّحى، فإنها يائيَّة في لغة من قال: «رَحيْتُ» وواويَّة في لغة من قال: «رَحَوْتُ»، فيجوز أن بقال في تثنيتها: «رَحيانِ وَرَحَوان».

وإن كان مقصوراً فوق الثلاثيّ، قلبتَ ألفهُ ياء على كلِّ حالٍ، فتقولُ في تثنية: حُبْلى ومُصطفّى ومُستشفّى: اخْبليّانِ ومُصطفّيانِ ومُستشفيّانِ».

تثنية الممدود

إذا ثنيتَ ممدوداً، فإن كانت همزتهُ أصليَّةً، تَبْقَ على حالها، فتقولُ في تثنية: قُرَّاءِ

العائرة: الجوالة المترددة. أي المترددة بين قطيعين. لا تدري أيهما تتبع. وأصل ذلك من قولهم: اعار الفرس يعيره إذا انطلق من مربطه ماضياً على وجهه.

وَوُضَاءٍ (١): ﴿ قَرُّاءَانِ وَوُضًا ﴿ اللَّهِ .

وإن كانت مَزيدة للتأنيث، قُلبَتُ واواً، فتقولُ في تثنية: حسناء وصحراه: احسناوانِ وصحراوانِه.

وإن كانت مُبدلةً من واو أو ياو أو كانت مزيدةً للإلحاق، جاز فيها الوجهانِ: بقاؤها على حالها، وانقلابُها واواً، فتقولُ في المُبدَلة: اكساوانِ وكساءانِ، وغطاوانِ وغِطاءانِ^(٢)، وتقولُ في المريدة للإلحاق^(٢): «عِلمباوانِ وعِلمباءانِ^(١)، وقُوباوانِ وتُوباءانِ^(۵)، وحِرباوان وحِرباءانِ، (أله المريدة للإلحاق أي: تركها على حالها) في المُبلَلة من واو أو ياو أولى، وقلبُها واواً في المزيدة للإلحاق أحسنُ.

وما كان قبل ألفه ـ التي للتأنيث ـ واوّ، جاز تصحيحُ همزته، لثلاً تجتمع واوان، ليس بينهما إلا الألف، فتقولُ في عَشْواء^(٧): «عَشْواوانِ وعشواءانِ».

تثنية المحذوف الأخر

إن كان ما يُرادُ تَثنيتُهُ محذوف الآخر، فإن كان ما حُذِف منه يُردُّ إليه عند الإضافة، رُدَّ إليه عند التثنية، فتقولُ في تشنية: أب وأخ وحَم (وأصلُها أَبَوَّ وأخَوَّ وحَمَوٌ): •أبوان وأخوانِ وحمَوانِه، وفي تثنية: قاض وداع وشَج: •قاضيّانِ وداعيانِ وشَجِيانِه، كما تقولُ في الإِضافة: •أبوكَ وأخوكَ وحمُوكَ وقاضيكَ وداعيكُ وشجيكَ».

⁽١) القراء بضم القاف: الناسك المتعبد. و«الوضاء» بضم الواو: الوضيء وهو الحسن النظيف.

 ⁽۲) كساء أصل همزته الواو: «كساو» لأنه من كسا يكسو. وغطاء أصل همزته الياء: «غطاي»، لأنه غطى
يغطي. كرمى يرمي. يقال: «غطى فلان الشيء يُغطيه وغطى عليه يغطيه» إذا ستره وعلاه. فهو «غاط»
والشيء «مغطى».

 ⁽٣) الإلحاق: أن يزاد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في «علباء وقوباء» زيدت ليلحق وزن
 الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الراء» وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في
 التقدم والبروز.

 ⁽٤) العلباء: بكسر العين. حصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف ابضم العين وسكون الراه. وهو شعر عنق الفرس.

القوباء: بضم القاف وسكون الواو اويجوز فتحها هاه معروف يتسع وينتشره ويداوى بالربق. ويسمى
 الحزاز ابفتح الحاء ومفرده حزازة.

⁽٦) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها. وجمعه احرابي، بتشديد الباه. وهو مذكر. ومؤنثه «حرباه» وأم حبين، بضم الحاه وفتح الباه ويضرب به المثل في التقلب وفي الحزم أيضاً. يقال: «هو أحزم من الحرباه»، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.

⁽٧) العشواه: الناقة السيئة اليصر.

وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوفُ عندَ الإِضافة، لم يُردَّ إليه عند التثنية، بل يُمَنَّى على لفظه، فتقولُ في تثنية: يَدِ وغدِ ودَم وفَم واسم وابنِ وسنةِ ولُغةِ، (وأصلُها: يَدُيُّ وغَدْرٌ ودَمْرٌ أو دَمَيٌّ وفُو وسمُوٌ وَبَنَوٌ وَسَمُوٌ وَلغوٌ أو لُفَيِّ): فيَدُانِ وَخدانِ ودَمانِ وفَمانِ واسمانِ وابنانِ وسنتانِ ولُغتانِ، كما نقولُ في الإضافة: فيَدُكُ وغَدُكُ وَتَمُكُ وَقَمُكُ واسمُكَ وابنُكَ وسنتُكَ ولُغتُكَ.

0 ـ جمع المذكر السالم

الجمعُ: اسمٌ ناب عن ثلاثةٍ فأكثر، بزيادةٍ في آخره، مثلُ: «كاتبينَ وكاتبات، أو تغييرٍ في بنائه، مثلُ: «رجالٍ وكُتُبِ وعُلَمَاءٍ، وهو قسمان: سالمٌ ومُكترٌ.

فالجمعُ السالمُ: ما سَلِمَ بناءُ مفردهِ عندَ الجمع، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثلُ: «عالمونَ وعالمينَ»، أو ألفٌ وتاءً، مثلُ: «عالماتٍ وفاضلاتٍ».

وهو قسمانٍ: جمعُ مُذكرِ سالمٌ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٌ.

فجمعُ المذكرِ السالمُ: ما جُمع بزيادةِ واوِ ونونِ في حالة الرفع، مثلُ: •قد أفلحَ المؤمنونَ•، وياءَ ونونِ في حالتي النصبِ والجرّ، مثلُ: •أكرِم المجتهدينَ، وأحسنُ إلى العاملينَ•.

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شيئان:

الأولُ: العَلَمُ لمذكّرِ عاقلٍ، بشرطِ خُلُوه من التاء ومن التركيب، مثلُ: «أحمد، وسعيد، وخالده.

الثاني: الصفةُ لمذكّرِ عاقلٍ، بشرطِ أن تكونَ خالية من الناء، صالحةً لدُخولها، أو للدلالة على التفضيل، مثلُ: (عالم، وكاتب، وأنضلَ، وأكملَ؛.

فعالم وكاتب: خاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول: «عالمة وكاتبة»، وأفضل وأكمل: خاليان من التاء غير صالحين للخولها، لكنهما اسما تفضيل.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التأنيث، فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين: إما أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل، فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع: «كأحمر، وصبور، وقتيل»، كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب اأفعَل فَعُلاءً، مثلُ: أحمرَ وحَمْراءُ(١)، أو من باب افعُلان فَعْلى،

 ⁽١) أي: بأن يكون الوصف على وزن "أنعل"، ومؤنثه على وزن "فعلاء" وما كان كذلك فلا يجمع جمع المذكر
 السالم. وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال "حمر" بضم الحاء وسكون السيم.

مثلُ: «سَكرانَ وسَكرى»(١)، أو كان مِمًّا يَستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مثلُ: «غَيورٍ وَجَريحٍ»(٢)، فهو غير صالح لقبولِ الناءِ.

فلا يُجمعُ هذا الجمعُ، مثلُ: زينبَ وداحِس (علم فرَس)، وحَمزة، وسيبويه من الأعلام، ولا مثلُ: مُرضعِ وسابقِ (صفة فرس) (وعلاَّمةِ وأبيضَ، ووَلهان، وصبورٍ، وقتيلٍ، من الصفات (٢٠٠٠).

(وأما الْفُكَلُّ الدال على التفضيل، ومؤنثه الفعلى ، بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالماً، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء؛ لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين: إما صلاحه لدخول التاء، وإما دلالته على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: ما وَرَد عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوف للشروط، وذلك مثل: «أولي وأهلينَ، وعالَمينَ: ووابِلينَ، وأرضين، وبَنينَ، وعِشْرين إلى التسعين، ومثلُ: «سِنين، وعِضين، وعِزين، وقُرين، ومُين، وعُرين، وقُرين، وفُليين، ونحوها، ومُفردُها: التسعين، وعَضِقْ، وعِزةٌ، وثِبةٌ، مِثةٌ وكُرة وظبة، أن قال تعالى: ﴿كُمْ لَمِثْتُرْ فِي ٱلأَرْضِ عَكَدَ سِنِينَ﴾ المومنون: ١١٦] وقال: ﴿أَلَيْنَ جَمَالُوا الْقُرْدَانَ عِنِينَ ﴿) [العجر: ٩١]، وقال جلَّ شأنه: ﴿عَنِ الْإِلَيْنِ وَمَن أَلِهَالِ عِنِينَ ﴾ [العجر: ٩١]، وقال جلَّ شأنه: ﴿عَنِ

ويُلحقُ بهذا الجمع أيضاً: ما سُميّ به من الأسماء المجموعة جمعَ المذكرِ السالمَ مثلُ: «عِليينَ وزيدينَ»، قال تعالى: ﴿إِنَّ كِنْبُ ٱلأَبْرَارِ لَنِي عِلِينَ﴾ (٧) [المطنفين: ١٨]، وتقولُ فيمن يُسمى:

^{.(}١) أي: بأن يكون الوصف على وزن افعلانه، ومؤنثه على وزن افعلى، وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال اسكاري،

 ⁽٢) أي: بأن يكون من الصفات التي مذكرها كمؤنثها سواه. وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، يل يجمع جمع تكسير، فيقال «غير» بضم الغين والياء في جمع غيور، و«جرحى» بفتح الجيم وسكون الراء في جمع جريح.

⁽٣) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالماً.

⁽٤) العضة: الفرقة، والقطعة من الشيء، و(العزة): الجماعة والفرقة، والعصبة، و(الثبة): الجماعة، وهي أيضاً العصبة من الفرسان، و(الكرة): كل جسم مستدير ويقال: «كرا بالكرة يكرو»): إذا لعب بها، و(الظبة): حد السيف والسكين ونحوهما.

 ⁽٥) أي: مفرقاً، فقالوا: هو كهانة. وقالوا: أساطير الأولين: أو فرقوا بين آياته، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض،
 على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

⁽٦) أي جماعات وفرقاً وعصباً.

 ⁽٧) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن اسجيناً بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

جمع المذكر السالم

اعابدينَ وزيدينَّ؛ اجاءَ عابدونَ وزيدونَ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ، (١٠).

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمع المذكر السالم صحيحَ الآخر، أو شبههُ، زِيدتْ فيه الواوُ والنونُ، أو الياءُ والنونُ، بلا تغييرِ فيه، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ: "كاتبونَ وكاتبينَ"، وفي جمعِ ظَبي، علماً لرجلِ: "ظَيْونَ وظَيْيينَ".

جمع الممدود

إن جمعَت الممدودَ هذا الجمع، فهمزتُه تُعطى حُكمَها في التثنية.

(أي: إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً، فتقول في جمع •ورقاء، علماً لمذكر عاقل: •ورقاوون،، وفي جمع زكرياء: •زكرياوون،.

وإن كانت أصلية تبقى على حالها، فتقول في جمع وضاء وقرًّاء: ﴿وضاؤُونَ وقراؤُونَۥ.

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء، ومزيدة للإلحاق جاز فيها الوجهان: إيقاؤها على حالها، وقلبها واواً، فتقول في جمع: «رجاء، وغطاء، وعلباء»، أعلاماً لمذكر عاقل: «رجاؤون ورجاوون»، وغطاؤون وغطاؤون، وعلباؤون وعلباؤون»، والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح).

جمع المقصور

إن جُمعَ المقصورُ هذا الجمعَ، تحذَفُ ألفُه وتَبقَ الفتحةُ، بعدَ حذفها، دلالةَ عليها (٢٠)، فنقولُ في جمع مصطفى: «مصطفون»، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَالنَّمُ الْأَعْلَونَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقولهُ: ﴿وَإَنَّهُمْ عِندًا لِينَ ٱلْمُطَنِّينَ ٱلأَغْبَادِ ﴾ [ص: ٤٧]، وتقولُ في جمع رِضا، علماً لمذكر عاقل: «رِضَوْنَ»، في الرّفع، وورِضَيْنَ»، في النصب والجرّ.

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعَ منقوصاً، تُحذفُ ياؤُه، ويُضَم ما قبلها، إن جُمعَ بالواو والنون، وتبنَ الكسرةُ، إن جُمع بالياء والنون، فتقول في جمع القاضي: «القاضونَ والقاضينَ».

 ⁽١) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنين وتحوهما، أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

⁽٢) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً: كرضا، علماً لمذكر عاقل، أو فوق الثلاثي كمرتضى.

٦ ـ جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ: ما جُمعَ بألف وتاءِ زائدتينِ، مثلُ: «هنداتٍ ومُرْضِعاتٍ وفاضِلاتٍ.

(ونحو: «قضاة وهداة»، هو من جموع التكسير، وليس بجمع مؤنث سالم لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل: «قُضَيّة وهُذَيّة» بوزن «قُمَلَة» بضم الفاء وفتح العين، وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة، وتاء «قضاة وهداة» ونحوهما مربوطة، ونحو «أبيات وأشتات» من جموع التكسير أيضاً؛ لأن تاءهما أصلية).

الأسماء التي تجمع هذا الجمع

يَطَّرِدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:

الأول: عَلَّمُ المؤنثِ: كَدَّعْد ومَريمَ وفاطمةً.

الثاني: مَا خُتُمَ بِتَاءِ التَّانِيث: كَشْجَرةِ، وثَمْرةِ، وطَلُحةً، وحَمْرَةُ (١).

ويُستثنى من ذلك: «امرأةٌ، وشاةٌ، وأمةٌ، وشَفةٌ، ومِلَّةٌ»، فلا تُجمعُ بالألف والتاء، وإنما تُجمعُ على: «نساءٍ، وشِباءٍ، وإماءٍ، وأممٍ، وشفاءٍ».

الثالث: صفةُ المُؤنث، مقرونةً بالتاءِ، كمُرضعةٍ ومُرضعاتٍ، أو دالةً على التفضيل: كفُضْلى همؤنث أفضلَ، ونُضْليَات.

(لذلك لم يجمع نحو: «حائض، وحامل، وطالق، وصبور، وجريح، وذموله(٢) من صفات المؤنث، بالألف والتاء؛ لأن الشرط في جمع صفة المؤنث، بهما: أن تكون مختومة بالتاء، أو دالة على التفضيل. وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على حوائض، وحوامل، وطوالق، وصُبرٌ «بضم الضاد والباء» وجرحى، وذُمُل «بضم الذال والميم»).

الوابعُ: صفةُ المذكر غير العاقل: كجبلٍ شاهتٍ، وجبالٍ شاهقات، وحصالٍ سابتٍ، وحُصُنٍ سابقات.

الخامسُ: المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرف، غيرُ المؤكَّدِ لفعله: كإكراماتِ، وإنعاماتِ، وتعريفاتِ.

⁽١) ولا فرق بين أن يكون المختوم بها مؤنثاً: كشجرة وثمرة، أو مذكراً: كحمزة وطلحة (علمين لرجلين).

 ⁽٢) الذمول: الناقة التي تسير سريعاً ليناً. والذميل: السير اللين السريع. والفعل منه: «ذمل يذمل»، بفتح العين
 في الماضي وضمها وكسرها في المضارع. ومصدره: «الذمل، بسكون الميم، والذمول، والذميل
 والذملان».

السادسُ: مُصغَّرُ مذكِّرِ ما لا يَعقلُ: كذَّرَيْهم ودُرَيْهماتٍ، وكُتيَّبِ وكُتيِّباتٍ.

(وإنما جاز جمعه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء كما علمت.

أما مصغر المؤنث غير العاقل، فلا يجمع بهما، وذلك كأرينب، وخيصر، وعقيرب (تصغير أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث، خالية من التاء، وليست دالة على التفضيل كما علمت.

وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني، وحاشية ابن عقيل، للخضري، وجمع الجوامع وشرحه: همع الهوامع، للسيوطي، والتصريح: شرح التوضيح، للشيخ خالد)؛ ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطرداً مع نصّ العلماء على منعه.

أما نحو (أذينة) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات)، لمكان الناء، التي لحقته عند تصغير.

وما ختم بتاء التأنيث يجمع بالألف والتاء مطلقاً، كما علمت).

السابعُ: ما ختمَ بألف التأنيث الممدودة: كصحراء وصحراءات^(۱)، وعذراء وعذراوات، إلا ما كان على وزن وقفلاء مُؤنث (أفعلَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ، كحمراء (مؤنث أحمرً)، وكحلاء (مؤنث أكحَل)، وصحراء (مُؤنث أصحَر)^(۱) وإنما يُجمعُ هو ومذكرُهُ على وزن (فُعْلِ): كُعُمْ وكُحُل وصُحْرٍ.

(وأما جمعهم اخضراء على خضراوات كما في حديث: اليس في الخضراوات صدقة فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة، وإنما أرادوا بها الخضر، وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسما لهذه البقول، ولا يقال في مقابلها (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل)، وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها، كصحراء، بالألف والتاء، إنما هو باعتبار أنهما اسمان، لا صفتان).

الثامنُّ: ما خُتمَ بألفِ التأنيثِ المقصورةِ، كذكرى وذِكريات، وفُضلى وفُضليَات، وحُبلى وحُبليَّات، إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مؤنث (فَعْلانَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ: كسكرى (مؤنث

⁽١) الصحراء: الأرض الخلاء لا نبات فيها.

⁽٢) الأصحر: المغبر في حمرة، ومؤنثه صحراء، والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء لأن مذكرها على وزن (أفعل)، وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء، فتجمع هذا الجمع لأنها لا مذكر لها، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره.

سكران) ورَيًّا (مؤنث رَيًّانَ) وعَظشى (مؤنث عطشانَ)، وإنما يقالُ في جمع (سَكْرى) ومذكرها: (سُكارى وسَكارى وسَكُرى)، وفي جمع (ريًّان) ومذكرها: (رِواءً) بكسر الراء، وفي جمع (عَطْشَى)، ومذكرها: (عِطاشٌ)، بكسر العين، وعَطاشى، بفتحها.

الناسعُ: الاسمُ لغير العاقلِ، المصدَّرُ بابنِ أو ذي: كابن آوى، وبناتِ آوى، وذي القَعْدَةِ، وذوات القَعْدَةِ.

(ابن وذو، المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات.

أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين، أو أبناء، وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم: «بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم»).

العاشرُ: كلُّ اسم أعجميًّ لم يُعهَدُ له جمع آخر: كالتَّلغرافِ والتَّلفونِ والفُّتُغرافِ والرُّنامجِ (١) .

وما عدا ما ذُكرَ: لا يجمع بالألف والتاء إلا سماعاً، وذلك كالسماوات، والأرضات، والأمهات والأمات^(٣) والسَّجلات، والأهلات، والحمامات، والاصطبلات، والنَّبات والشَّمالات^(١)، ومن ذلك بعض جموع الجمع: كالجمالات، والرَّجالات، والكلابات، والكلابات، والكلابات، والتُورات، والمُقلَّرات.

فكل ذلك سماعي لا يقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلحَقُ بجمع المؤنث السّالم في إعرابه شيئان، الأولُ: (أولات)، بمعنى صاحباتٍ، والثاني: ما سُمَّى به من هذا الجمع، مثلُ: (عَرفاتٍ^(٥) وأذرعاتٍ)^(١).

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتُ المختومُ بالتاءِ هذا الجمعُ، حَذَفتها وجوباً، فتقول في جمع فاطمةً وشجرةٍ: (فاطماتٌ وشجراتٌ).

⁽١) الرزنامج: كتاب حساب الأيام والشهور، معرب (روزنامة) بالفارسية.

⁽٢) البرنامج: كتاب الأعمال، فارسي، معرب (برنامة).

⁽٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان والأماث في البهائم وتحوها.

⁽٤) الشمالات: جمع شمال، بفتح الشين، وهي الربح تهب من ناحية القطب، وتجمع على شمائل، ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة.

⁽٥) عرفات وعرفة: موقف الحج، على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

⁽٦) أذرعات: بلد في حوران من أرض الشام، والنسبة إليها أذرعي.

جمع لمؤنث لسلم

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمع معدوداً، فهمزته تعطى حكمها في التنية، فتقولُ في جمع عَذراء وصحراء: عَذراواتٌ وصحراءاتُ ، إن سَميتَ بهما أنشى: (قُرَّاءاتُ) ووُضّاءاتٌ ، إن سَميتَ بهما أنشى: (قُرَّاءاتُ) ووُضّاءاتٌ ، وتقولُ في جمع علْباء وسماء وحياءَ (أعلاماً لمؤنث): (عِلْباتُ وسماءاتُ وحَياءاتُ، وعلباواتُ، وسماءاتُ وحياءاتُ).

جمع المقصور

إن أردت جمعَ المقصور، فألفُهُ تُعطى حُكمَها في التَّننية أيضاً، فتقولُ في جمع حُبْلى وفُضْلى: (حُبْلياتٌ) (٥٠ وفي جمع رجا وهُدَى (٢٠ (عَلَمَينِ لمؤنث): (رَجواتٌ (٧٠ وهُدَياتٌ) (٨٠.

وإن جمعت نحو: (صلاةٍ، وزكاةٍ، وفتاةٍ، ونواةٍ) (⁽⁴⁾، مِما أَلفُهُ مُبدَلَةٌ من الواو أو الباء، حذفتَ منه الناء، وقلبتَ الألف المُبدلة من الواو واواً، والمبدلة من الياءِ ياءً، وجمعتهُ بالألف والناء: «كَصَلُواتٍ وزَكُواتٍ وفَتَياتٍ ونَوياتٍ».

وإن جمعتَ نحوَ: «حياةٍ» مما ألفُهُ المُبدَلة من الياءِ مسبوقةٌ بياءٍ، قلبتَ الفَهُ واواً، وإن كانت ثالثة أصلُها الياءُ: كَخيوات، ولا تَقُلْ: «حَيَياتٌ»؛ كراهية اجتماع ياءين مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثانى

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسماً (١٠٠ ثُلاثياً، مفتوح الأولِ، ساكن الثاني، صحيحه، خالياً من

⁽١) بقلب الهمزة واواً لأنها مزيدة للتأنيث.

⁽٢) قراء ووضاء إن سميت بهما مؤنثاً منعتهما من الصرف للعلمية والتأنيث، وحينتذ تمتنعان من التنوين وتجران بالفتحة. وكذا (علباء وسماء وحياء) إن سميت بها المؤنث، وكذا كل ما سميت به مؤنثاً، وإن كان في الأصل مذكراً.

⁽٣) بإبقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية.

 ⁽٤) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (سماء) مبدلة من الواو وفي
 (حياء) مبدلة من الياء.

 ⁽a) تقلب الألف لأنها فوق الثالثة.

⁽٦) مثل (رجا وهدى) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يمتنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.

⁽٧) بقلب الألف واوأ لأنها ثالثة مبدلة من الواو.

 ⁽A) بقلب الألف ياء لأنها ثالثة مبدلة من الياء.

⁽٩) النواة: بزرة التمر ونحوه. وتجمع أيضاً على (نوى) والنواة من العدد: عشرون وقبيل: عشرة.

⁽١٠) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صَفة: كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يحرك ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم.

الإدغام، وجبّ فتحُ ثانيهِ؛ إتباعاً لأوَّله، فتقول في نحو: دغدٍ وسجدَةٍ وظبيةٍ: دَعَداتٌ وسَجَداتٌ و وظَيَاتٌ.

قال تعالى: ﴿كُذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَغْمَالُهُمْ حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقال الشاعر:

باللَّهِ يَا ظُبَيَاتَ القَاعِ، قُلْنَ لَنَا: لَيُلاَّيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيُلَى مِنَ البَّشَرِ وَأَمَا قُولُه:

وحُـمَّـلْتُ زَفْراتِ النَّسُحا فَأَطَّـقْتُهَا ومالي بِـرَفْـراتِ الـعَــشــيِّ يَــدانِ بإبقاءِ الحرف الثاني في «زَفْراتِ» على حالهِ، فضرورةٌ.

وإن جمعت اسماً ثلاثياً، مضموم الأول، أو مكسورَهُ، ساكنَ الثاني صحيحَهُ، خالياً من الإدغام، مثلُ: «خُطُوةِ وجُمُلٍ وهنّدٍ وقطّعةِ وفِقْرةً"، جاز فيه ثلاثةُ أُوجُهِ:

الْأَوَّلُ: اتباع ثانيه لأوَّله: كخُطُواتٍ، وجُمُلاتٍ، وهِيْداتٍ، وقِيلِعاتٍ، ونِقِراتٍ.

الثانى: فتحُ ثانيه: كخُطَواتٍ، وجُمَلاتٍ، وهِنَداتٍ، ويَطَعاتٍ، ويُقَراتٍ.

الثالثُ: إبقاءُ ثانيه على حاله من السكون: كخُطُواتٍ، وجُمُلاتٍ، وهِنْداتٍ، وقِطْعاتٍ، ويَقْراتٍ.

أمّا الاسمُ فوقَ الثلاثيّ: كزينب وسُعاد، والاسمُ الصفةُ: كضحُمَةٍ وعَبُلةٍ، والاسمُ الثلاثيُ المُحرّك الثاني: كشجرة وعِبَةِ، والاسمُ الثلاثيُ، الذي ثانيه حرف علةٍ: كَجَوْزة، ويَنْضةٍ، وسُورةٍ، والاسمُ الثلاثيُ الذي فيه إدغامٌ، كججة ومرَّةٍ، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه، بل يقال: ازينباتُ وسُعاداتٌ وضَخَماتٌ، وعَبْلاتٌ، وشَجراتٌ، وعِنْباتٌ، وجَوْزاتٌ، وبَيضاتٌ، وسوراتٌ، وجِجاتٌ، ومَرَّاتٌ،

وبنو هُذَيلٍ يُحرّكون ثانيَ الاسم الثلاثي، إذا كان حرفَ علَّةِ عند جمعه بالألف والتاء، بالفتح، أيَّةً كانت حركةً ما قبله، فيقولون في جمعِ سورةٍ وصورةٍ وديمةٍ وبيعةٍ: السُورَات، وصُورَات، وَيِبَات، وبِيَعات.

الفِقْرة بكسر فسكون وبفتح فسكون، واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة، وتسمى خرزات الظهر وهي أيضاً من النثر كالبيت من الشعر، وهي أيضاً كل جملة مختارة من الكلام.

٧ ـ جمع التكسير

جمع التكسيرِ (ويُسمى الجمعَ المُكسر أيضاً، هو ما نابَ عن أكثر هن النينِ، وتَغيَّرَ بناءً مفرده عند الجمع؛ مثلُ: التُتُبِ، وعلماءٍ، وكتابٍ، وكواتبًه.

والتّغييرُ: إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد: كسهام، وأقلامٍ، وقلوبٍ، ومصابيحٌ، وإما بنَقْص عن أصوله: كتُخمّ وسدرٍ ورُسُلٍ، وإما باختلاف الحركات، كأسُدٍ، وهي جمعُ: «سَهم، وقُلْبٍ، ومصباحٍ، وتُخمّرُ، وسدْرةٍ، ورسولٍ، وأسدٍه.

وهو قسمان: جمع قِلَّةٍ، وجمعُ كثْرةٍ.

فجمعُ القلَّةِ: ما وُضعَ للعددِ القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرةِ: كأحمالٍ.

وجمعُ الكثْرةِ: ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهاية لهُ: كحُمولٍ.

فواند

١ - جمع القلة يبتدى، بالثلاثة، وينتهي بالعشرة، وجمع الكثرة: يبتدى، بالثلاثة، ولا نهاية
 له إلا صيغة منتهى الجموع، فتبتدى، بأحد عشر.

وذلك إنما هو فيما كان له جمع قَلة وجمع كثرة.

أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة متهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة، وذلك: كرجال وأرجل، وكتب، وكتُلب، وأفئدة، وأعناق، وكواتب، ومساجد، وقناديل. أما ما له جمع قلة، وجمع كثرة، كأضلع، وضلوع، وأضالع ـ فهو كما قلمنا ـ على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل): قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير.

وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس: أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، لأن القليل داخل في الكثير.

وأما الجمع السالم: فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح، وقيل: هو من جمع القلة.

٢ ـ إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة، انصرف إليها، كأن تسبقه وأل، الدالة على تعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَأَحْضِرُتِ ٱلْأَنْشُ الشَّحِ ﴾ [النساء: ١٢٨] أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه: ﴿يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَوُا قُوّا أَنْشَكُم وَأَقْلِيكُو نَازًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [التعريم: ٦]. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

لنا الجغنات الغُرُّ يلمعن في الضَّحا وَأسيافُنَا يَـثُطُّرُنَ من نَـجُـدَةِ دَمَا فَإِضَانَة الأسياف إليهم، وهي من جموع القلة، صرفتها إلى الكثرة.

وأما الجفنات: فهي تستعمل للقلة والكثرة، لأنها جمع سالم، وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول: أن الجمع السالم للقلة؛ لاقترانها بلام التعريف الجنسية.

وبهذا تعلم: أن الإعتراض على حسان في استعماله «الجفنات» بدل «الجفان» و«الأسياف» موضع «السيوف» ـ ساقطٌ وأن القصَّة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها: «النّابغة، وحسان، والخنساء، والأعشى» مفتملة؛ لأن هؤلاء أجل من أن يقعوا في مثل هذه الحمأة.

تكسير الأسماء والصفات(١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف: كقلب وقُلوب، أو على أربعةِ أحرفٍ: ككتابٍ وكثُبٍ، ودرهم ودراهم، أو على خمسة أحرف، رابعها حرثُ علَّةٍ ساكن: كمصباحٍ ومصابيح، وقنديلٍ وقناديلَ، عُصْفورٍ وعصافيرً، وفرُدُوسٍ وفرادِيسَ.

وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعوه إلا على كراهية، وذلك، لأنَّ العرب يستكرهون تكسير ما زاد من الأسماء، على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخرو حرفُ علة ساكن، لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه، ليتمكنوا من تكسيره، كما جمعوا سفرجلاً وجَحَمْرشاً(۱)، وعندليباً على: فسفارج وجحامر وعنادلَه وما عدا ذلك، من الأسماء فلم يستكرهوا تكسير شيء منه، لسهولة تكسيره، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه.

أما الصفات: فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة. وذلك هو قياس جمعها، وتكسيرها ضعيف، لأنه خلاف الأصل في جمعها.

قال ابن يعيش، في اشرح المفصل: (وقد تكسّر الصفة، على ضعف؛ لغلبة الاسميّة.

وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفيّة، وقلّ دخولُ التكسير فيها.

وإذا قلُّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامَهُ، غلبت الاسميَّة عليها، وقويَ التكسير فيها؛ اهـ.

وحقُها أن يُجمع المذكرُ العاقل منها، جمعَ المذكر السالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكرُ غيرُ العاقل، جمع المؤنث السالم، لكنهم اتّسعوا في تكسيرها؛ لاتساع ميدان البيان عندهم، والحاجة تفتُّنُ الحيلة، فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات، كما كسّروا الأسماء، لكنهم

⁽١) العراد بالأسماء: الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات: كقلم ودار ودرهم، فإنك تصفها، فتقول: قلم طويل، ودار كبيرة، ودرهم زائف والعراد بالصفات ما يكون لفيره من الأسماء: كطويل وكبيرة وزائف، فإذا أطلق الاسم، في باب الجمع، كان العراد به ما كان غير صفة.

⁽٢) الجحمرش: العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

لم يُكسّروا كلَّ الصفات، فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي^(۱): كمُكرِم ومُنطلقٍ ومُنطلقٍ ومُنطلقٍ ومُنطلقٍ ومُنطلقٍ ومُكرَمٍ، ومُنطلقٍ ومُكرَمٍ، ومُنطلقً ومُكرَمٍ، ومُنطبقٍ ومُكرَمٍ، ومُنطبقً ومُنطبقًا والنطبق ومُنطبقً ومُنطبقًا ومُنطبقًا ومُنطبقًا ومُنطبقًا ومُنطبقًا ومن تكسير اسم المنطبق ومن المنطبق ومنطبق ومن المنطبق ومن ا

وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن ﴿فَعَالِهُ: كَسَبَاقٍ، أَو ﴿فُعَالِهُ: كَكُبَارَ، أَو ﴿فَعَيلِهُ: كَصَدّيقٍ، أَو افُعَولِهُ: كَقُدُّوسٍ، أَو ﴿فَيْعُولِهُ كَقَيْومٍ.

وأما جمعهم (جبَّاراً) على (جبابرة) فهو على خلاف الأصل، وهو شاذٌّ في القياس.

جموع القلة

لجمع القلَّة أربعةُ أوزان، وهي:

١ ـ افْعُل: كَأَنْفُسِ وَأَذُرُع:

وهو جمعٌ لشيئين:

الأولُ: اسمٌ ثلاثيٌ، على وزن «فَعْل» صحيح الفاء والعين، غيرُ مُضاعَف، كنَفسٍ: وأنفُسٍ، وظبيٍ، وأظبٍ، وأصلُهُ: «أظبيٌ» بوزن «أفعُل»^(٣)، وشذّ مجيته من معتلّ الفاء.

كوجهٍ وأوجهٍ، ومن معتل العين: كعينِ وأعيُنِ.

ومن المضاعف: كصَكِّ وأصُّكُّ، وكفُّ وأكُفُّ.

الثاني: اسمٌ رباعيٌّ مؤنث، قبلَ آخره حرفُ مدٌّ كذراعٍ وأذُرعٍ، ويمينِ وأيمُنٍ.

وشذَّ مجيئهُ من المذكر كشهابٍ وأشهبٍ، وغُرابٍ وأغرُبٍ، وعَتادٍ وأعتُلِ⁽¹⁾، وجَنينِ وأَجْننُ (٠).

 ⁽١) العراد بما فرق الثلاثي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه .

⁽٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره.

 ⁽٩) قلبت ضمة الباء كسرة ثم أحل كاعتلال قاض وداع. ومثله: «أجر وأدل» جمع «جرو ودلو». وأصلهما:
 «أجرو وأدلو» بضم الراء واللام. والظبى: ولد الغزال.

⁽³⁾ العتاد بفتح العين: العدة تهيئها وتعدماً لأمر من الأمور وهو أيضاً: ما أعد من سلاح ودواب وآلة حرب. ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «عتد» قياساً وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع.

الجنين المستور من كل شيء والمقبور والولد ما دام في بطن أمه، ويجمع أيضاً على «أجنة»، وهو قباس جمعه، وذلك مشتق من «جنه الليل»: إذا ستره.

فالدة

١ ـ المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير: ما كان من الأسماء غير صفة ـ (كما قدمنا) ـ
 كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ونحوها.

فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه الصفات.

وحيث اختص بالصفات، فلا تجمع عليه الأسماء، فليتنبه الطالب لذلك، كيلا يلتبس عليه الأمر.

٢ - إذا قبل: إن كذا - من أوزان الجموع - جمع لكذا من الأسماء أو الصفات - فالمراد به: أن هذا هو قياس جمعه، وأنه لا يجمع قياساً على هذا الجمع، إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن ما جمع عليه مما لم يستوف الشروط فهو شاذ: لا يقاس عليه غيره.

وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه الشروط، يجوز أن يجمع على هذا الوزن، فقد تجتمع الشروط في اسم أو صفة، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعهما.

٣ ـ الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، تعامل في الجمع معاملة
 الأسماء لا الصفات: ألا ترى أنهم جمعوا «عبداً» على «أعبد»، لاستعماهم إياه استعمال
 الأسماء، والعبد: الإنسان، حراً، كان أو رقيقاً، والعبد الرقيق خلاف الحر.

قال سيبويه: هو في الأصل صفة، لكنه استعمل استعمال الأسماء.

ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صغة على (سود) (كما هو قياس جمعه)، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أساود) كأجدل وأجادل^(۱)، وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خُضْر) بضم فسكون، (كما هو قياس جمعها)، ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على (خضراوات) كما تُجمع الأسماء من نوعها، كصحراء وصحراوات، وفي الحديث: (ليس في الخضراوات صدقة) يعني: الفاكهة والبقول.

قال في النهاية: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة، نحو: (صحراء وخنفساء). وإنما جمعه هذا الجمع، لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة، والعرب تقول لهذه البقول: الخضراء، لا يريدون لونها.

٢ ـ أفعالُ: كأجدادِ وأثوابِ:

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت: كجَملٍ وأجمالٍ، وعَضُدٍ وأعضادٍ، وكَبدٍ وأكبادٍ، وعُنْقٍ وأعناقٍ، وقُفْلٍ وأقفالٍ، وعِنبِ وأعنابٍ، وإبلٍ وآبالٍ، وجمْلٍ وأحمالٍ، ووقتِ

⁽١) الأجدل: الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به.

وأوقاتٍ، وثوبٍ وأثوابٍ، وبيتٍ وأبياتٍ، وعمُّ وأعمام، وخالٍ وأخوالٍ.

ويُستثنى منها شيئان:

الأوَّلُ: ما كان على وزن «فُعَلِ»، بضم، ففتح، وشذَّ جمع «رُطَبِ»(۱) على «أرطابِ»، الثاني: ما كان على وزن «فَعْلِ»، بفتح فسكون، وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعفِ، فلا يُجمَعُ على «أفعالِ» قياساً، وإنما يُجمَعُ على «أفعُلِ»، كما تقدم، لكنه قد شذَّ جمعُ «زَنْدٍ^(۱) وفَرْخِ ورَبْعٍ وحَمْلٍ^(۱) على وزن «أزنادٍ وأفراخٍ وأرباعٍ وأحمالٍ».

وشدٌّ من الصفات، جمعُ •شهيدِ وعَدُوٌّ وجِلْفٍ؛ على •أشهادِ وأعداءِ وأجلافٍ؛.

٣ ـ افعِلَة: كأغمدَةٍ وأنْصِبَةٍ:

وهو جمعٌ لاسم رباعيٌ، مذكر، قبلَ آخرهِ حرثُ مدّ: كطعامِ وأطعمةِ، وحمارٍ وأحمرةٍ، وغُلامِ وأغلمةِ، ورَغيفِ وأرغفةِ، وعمودٍ وأعملةٍ، ويُصابِ⁽¹⁾ ونَصيبٍ⁽⁰⁾، وأنصبةٍ، وزِمامٍ وأَزِمَّةٍ (وأصلها أَرْمِمَةٍ، بوزن: أفعلةٍ).

وشدٌّ من الأسماء جمع اجائز^{ه (۱)} على الجوزة، واقفاً، على القفية، وشدٌّ من الصفات: جمعُ شحيح على (الشِحّةِ، وعزيزِ على العِرَّةِ، وذليلٍ على «اذِلَّةِ».

١ _ فِعلة: كَفِتيةٍ وشِيخة:

وهذا الجمعُ لم يطّرد في شيء من الأوزان، وإنما هو سَماعيٌّ، يُحفظ ما وَرَد منه، ولا يقاس عليه، وسُمعَ منه: (شيخٌ وشيخةٌ، وفتّى وفتْيةٌ، وغُلامٌ وغلّمةٌ، وصبيّ وصبيّةٌ، وثورٌ وثبرةٌ،

⁽١) الرطب: ثمر النخل إذا أدوك ونضج قبل أن يشمر، أي قبل أن يصير تمراً، واحده (رطبة».

⁽٢) الزند: موصل طرف النواع في الكنف، وهما زندان: الكوع، مما يلي الإبهام، والكرسوع: مما يلي الخنصر، والرسخ: مجمع الزندين، ومن عندهما تقطع يد السارق، والزند أيضاً: الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزندة: السفلى فإذا اجتمعا قيل وزندان، ويجمع في القلة، على وأزنده أيضاً، وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على وزنود وزناه، ومنه قولهم: (وريت بك زنادي)، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك.

 ⁽٣) الحمل: ما تحمله الإناث في بطونها، وما تحمله الأشجار من ثمارها، وأما الحمل: بكسر الحاه فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس وتحوهما.

⁽٤) النصاب: مقبض السكين.

⁽٥) النصيب: الحصة من الشيء.

 ⁽٦) الجائز: الخشبة المعترضة بين الحائطين، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت، وتجمع في الكثرة على (جوائز)، وهو قياس جمعها.

وشُجاعٌ وشجْعةٌ، وغزالٌ وغزْلةٌ، وخَصيٍّ وخضيةٌ، وثِنَيٍّ وثنَيةٌ''، ووَلَدٌ وولْدةٌ، وجليلٌ وجلَّةٌ، وعليِّ وعليةٌ، وسافلٌ وسفلةٌ).

ولأنه لا قياسَ فيه ولا الحّراد، قال ابن السرَّاج: إنه اسم جمع، لا جمعٌ، وما قوله ببعيد من الصواب.

جموع الكثرة

لجمع الكَثْرَةِ (ما عدا صِيَغُ مُنتهى الجموع) سنَّةَ عشرَ وزناً وهي:

١ ـ فَعْلُ: كَحُمْرِ وعُورِ:

وهو جمعٌ لِما كان صفةً مشبهةً، على وزن «أفعلٌ»، أو «فَعْلاء» كأحمر وحمراء وحُمْر، وأعورَ وعوراء وعُورٍ. وما كان منه كأبيض مما عينه ياءً، كُيرَ أوَّله في الجمع: كبيض.

٢ ـ فُعُلُ: كَصُبُرِ وكُتُبِ وذُرُعٍ:

رهو جمعٌ لشيئينٍ:

الأول: ﴿فَعُولُ بِمعنى ﴿فَاعَلُ كَصِبُورُ وصُبُرٍ ، وَغَيُورٍ وغُيُرٍ . وقد جمعوا ، على خلاف القياس ، نَذيراً وخَيْناً ونجيباً ونجيبةً على ﴿نُلُو وخُشُنِ ونُجُبٍ » .

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبلَ آخره حرف مَدٌ، ليس مختوماً بتاءِ التأنيث: ككتاب وكُتُبٍ، وعَمُودٍ وعُمُدٍ، وقَضيب وقُضُبٍ، وسريرٍ وسرُرٍ. ولا فرقَ أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً: كمَناقٍ^(٢) وعُنني، وذِراع وذُرُع.

وشَذٌّ جَمُّع خَشَبَةٍ وخَشَبٍ، وصحيْفةٍ على خُشُبٍ وصُحُفٍ.

وما قالوه من أنه: شذَّ جَمعُ سقْفِ، ورَهْنِ، وَسِتْرِ على اسُقْفِ ورُهُنِ وسُتُر، فهو غيرُ واقع، لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات، فالسقْفُ: جمع استِيْفِ⁽¹⁾، والرهُنُ جَمعُ ارِهانِ، وهذا جمع ارَهْنِ، فهي جمع الجمع، والسترُ: جمع استارِ، وكل ذلك على القياس، وأمّا السَّقْفُ وانرَّهنُ والسَّشْرُ، فجمعها: اسْقوف، ورِهانَّ، ورُهونَّ، وسُتُورٌ، قياساً، لا اسْقُفُ ورُهنَّ وسُتُرًا، شذه ذاً.

⁽١) الشنى: بكـــر الثاء وفتح النون: الذي يكون بعد السيد في المرتبة، والذي يجيء ثانياً في السودد، ومثله =

 [«]الثنيان» بضم فسكون، ويصح أن يطلق «الثنى والثنيان» على من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس
 الجمهورية، كرئيس الوزراء، مثلاً، والثنى أيضاً: الأمير يعاد مرتين وأن تفعل الشيء مرتين، وفي الحديث
 لا ثنى في الصدقة، يعني: لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين.

⁽٢) العناق: بفتح العين: الأنثى من أولاد المعز.

⁽٣) السفية ،: السقف كما في القاموس.

٣ ـ فُعَلُّ: كَفُرَفِ وحُجَجٍ وكُبَرٍ:

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: اَسمَّ على وزن الفُمَلة؛ كغُرْنةِ وغُرَفٍ، وحُجَّةٍ (أ) وحُجَجِ، ومُدْيةٍ (أ) ومُدَى. وأما جمعُ ارُؤياً (أ) ونَوْبة (أ) وقَرْبةٍ، على اروَىّ ونُوّبٍ وقُرىّ؛، فهو مخالفٌ للقياس. وأما جمعُ النوبة (أ) (بضم النون) على انُوّب؛ فهو على القياس.

واما جمع النوبه - اربصم النون) على الوب الهو على الغياس. الثاني: صفةً على وزن افْعُلى! مُؤَنث اأفعلَ؛ ككُبْرى وكُبَر، وصُغرَى وصُغَرِ.

٤ ـ فِعَلَّ كَقِطَع وججَج:

وهو جمعٌ لاسم على وزن الفِعُلة، كقطعة وقِطَع وحجةٍ العجم، ولحية، ولحى، وقد جمعوا القصعة، على القصمة، شُذوذاً.

٥ - فُعلة. كَهُداةٍ (واصلها. هُنَيْةُ) (٧).

وهو جمعٌ لصفةٍ، مُعتَلَةِ الّلام، لمذكر عاقلٍ، على وزن «فاعل»، كهادٍ وهُداةٍ، وقاض وقضاةٍ، وغازٍ وغُزاةٍ، وجاءً شُذوذاً، جمعُ كميَّ^(٨) وسُريٌّ وبازٍ^(١) وهادرٍ^(١٠) على «كمُاةٍ وسُراةٍ وبُرَاةٍ وهُدَرَةٍ».

(١) الحجة: بضم الحاء: البرهان.

(٢) المدية، بضم الميم: السكين.

(٣) الرؤيا: ما يراه النائم. والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة.

(٤) النوبة، بفتح النون: أن يتناوب القرم في أمر من الأمور، فيكون لكل واحد نوبة فيه، يقال: جاءت نوبتك والنوبة أيضاً: الفرصة، والجماعة من الناس، وهي أيضاً مصدر: فنابه الأمر نوباً ونوبة،، إذا أصابه ونزل به.

 (٥) النوبة، بضم النون: المصيبة والنازلة، وهي الاسم من (نابه الأمر وانتابه) أي: أصابه وحل به كما في لسان العرب.

(٦) الحجة، بكسر الحاه: السنة، والمرة من الحجج، وهذه قياسها الفتح، لأن الكسر لما دل على الهيئة، والفتخ لما دل على المرة، لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر، كما قالوا: «رأيته رئية» بكسر الراه، والقياس «رأية، بفتحها.

 (٧) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهكذا قضاة وغزاة، أصلهما: قضية وغزوة، فعل بهما ما فعل بهداة.

(A) الكمي: الشجاع، والمتكمي أي المتغطي المتستر بآلة حربه وسلاحه، واشتقاقه من «كمى نفسه» أي سترها
بالدرع والخوذة ويقال: «كمى شهادته وأكماها» أي كتمها وأخفاها.

(٩) البازي: طائر من الجوارح التي يصطاد بها، وإنما كان جمعه على «بزاة» شاذاً، مع كونه على وزن «فاعل»،
 لأنه اسم لا صفة.

 (١٠) الهادر: الساقط، والرجل الذي لا يعتد به، يقال: هم هدرة، أي ساقطون ليسم بشيء، ويقال في جمعه أيضاً. همدرة بقتح الهاء والدال وهو القياس.

٦ _ فَعَلَة: كَسَحَرةٍ وَبَرَرَةٍ وباعةٍ:

وهو جمع لصفةٍ، صحيحة اللام، لمذكرِ عاقلٍ، على وزن افاعل): كساحرِ وسخرةٍ، وكاملٍ وكَمَلَةٍ، وسافرِ (١)، وسَفرَةٍ، وبارَّ(١)، وبَرَرَة، وبائعٍ، وباعةٍ، وخائن وخانةٍ (١)، وشفرَةٍ، وبارَّ (١) على اسراةٍ، كما شذَّ جمع شريً على اسراةٍ، كما شذَّ جمع على السراةِ، وقياسُ جمعه: السراةِ، كنبيّ وأنبياء.

٧ ــ فَفل: كَمَرْضَى وَقَتْلَى:

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن ^وفعیلٍ، تَدلُ علی هُلْكِ، أو تُوجِع، أو بلیَّة، أو آفةٍ: كمریض ومُرضی، وقتیلِ وقتلی، وجریح وجرحی، وأسیرٍ وأسری، وشَتیتِ^(۱) وشَتَّی، وزَمینِ^(۵) وزَمنی.

وقد يكون هذا الجمعُ لغَير الْعَيلِّ مِمَّا يدل على شيء ممَّا تقدَّم: كهَلْكى، ومَوْتى، وحمقي وسَكري، جمع: العالك وميت^(۱) وأحمق وسكرانَّه.

٨ _ فِعْلَة: كَبِرْجِةٍ ودِبْبَةٍ:

وهو جمع لاسم ثلاثيّ، صحيح اللام، على وزن الفُقل! كدُرْج ودِرَجة^(٧)، ودُبّ ودِبَبّة. وقد جمعوا قِرداً على اقِردةٍ! وهادراً على اهِدَرةٍ! على غير قياس.

٩ ـ فَعَلَّ: كَرُكِّعِ وصُوْمٍ:

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن الفاعل؛ أو الفاعلة؛ كراكع ورُكِّع، وصائم وصُوّم، ونائم ونُوّم.

وقد يكون نادراً، من معتَلُ اللام: كغازِ وغُزًى، وشذَّ جمعُ نُفَساءَ^(٨) وخَريدةٍ^(١)

⁽١) سفر الكتاب: كتبه، فهو سافر، أي كاتب.

 ⁽٢) البر، بكسر الباء، معنى يجمع أنواع الخير: كالصلة والاتساع في الإحسان والصلاح والتقى والطاعة، والصفة منه (بره) بفتح الباه وجمعه (أبرار) و(باره) وجمعه (بررة).

 ⁽٣) جمع البائع (باعة)، وجمع الخائن (خانة) وأصلهما: (بيعة وخونة)، بفتح أولهما وثانيهما. وقد أعلا إعلال
 (هداة)، ويجوز ترك الإعلال في اخانة) فتقول: (خونة) على الأصل.

⁽٤) الشنيت: المشتت والمتشتت.

⁽٥) الزمين والزمن، بكسر الميم فيهما: المريض قد طال مرضه.

⁽٦) الميت، بتشديد الياء، جمعه: «موتى» والميت بسكونها، جمعه «أموات».

 ⁽٧) الدرج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسفط صغير ثدخر فيه المرأة طيبها وأداتها، ويجمع في القلة تباساً على: أدراج.

 ⁽A) النفاس، بكسر النون: ولادة المرأة، فإذا وضعت حملها فهي انفساء، وتجمع أيضاً على انفسارات، قياساً، وعلى انفاس، بكسر النون شذوذاً.

 ⁽٩) الخريدة: المرأة الحفرة الحيية (أي ذات الحيارة)، والبكر والعذراء، وتجمع أيضاً قياساً على (خرائدة)،
 وشذوذاً على (خردة)، بضمتين.

وأعزل^(١) على انْغَسِ وخُرَّدٍ وعُزَّلِ[،].

١٠ ــ فُعَالُ: كَكُتُابٍ وقوامٍ:

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعلٍ» ككاتب وكتابٍ، وقائمٍ وقُوَّامٍ، وصائمٍ وصُوَّام.

وندرَ مجيئةُ من معتلّ اللام: كغازٍ وغُزَّاهِ.

١١ ــ فِعالَّ: كَجبالٍ وصِعابٍ:

وهو جمعٌ لستة أنواع:

الأول: اسمٌ أو صفة، ليست عينهما ياءً، على وزن افَعْلِ الله العَمْلَ فَالاسمُ ككعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاع، وجنَّةٍ وجنان.

والصفة كصعبِ وصعبة وصِعاب، وضخم وضخمةٍ وضِخام.

وندرَ مجيئهُ من معتلُّ العين: كضيعة وضياع، وضيفٍ وضياف.

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعف، على وزن ﴿فَعَلِ ۗ أَو ﴿فعلَهُ كَجَمَلِ وجِمال، وجَبلِ وجِبال، ورقبَة ورِقاب، وثَمَرة وثِمار.

الثالث: اسمٌ على وزن ﴿فِعْلِ﴾: كذِّئب وذئاب، وبثر وبثار، وظل وظِلال.

الرابع: اسمٌ على وزن النُغل، ليست عينه واواً، ولا لامه ياء: كرُمح ورِماح، وريح ورياح، وديع، ودياح، ودياح، وديمان (٢٦).

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن افَعيلَ أو افعيلَه: ككريم وكريمة وكرام، ومريض ومريضة وبراض، وطويل وطويلة وطوال.

السادس: صفةً على وزن وتَعْلانه أو ونعلى الو وتَعلانه أو وتُعلانه أو وتُعْلانه كعُطشانَ وعَطْشى وعظشى وعظشانة (٢٠ ويقاشي وعظشانة (٢٠ ويقام)

⁽١) الأعزل: من لا سلاح له ويُجمع أيضاً قياساً على «عزل»، بضم فسكون، ويفان أيضاً: «هو عزل»، بضمين، بمعنى «أهزل كعصب»، وجمعه «أعزال»، كما قالوا؛ جنب وأجناب، شبهوهما بعنق وأعناق. وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل.

 ⁽۲) الدهن، بضم الدال: ما يدهن به من زيت وغيره، وجمعه «دهان» بكسر الدال، وأما السمان، في قوله
تمالي: ﴿فكانت وردة كالدهان﴾، فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

 ⁽٣) يقال: عطشى وعطشانة الكما في القاموس ولسان العرب، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد،
 والتأنيث بالألف هي اللغة الفصيحة.

⁽٤) بمعنى: نادم ونادمة: فالتدمان، بمعنى النادم، مؤنثه اندمى، وهو ممتوع من الصرف.

⁽٥) بمعنى نديم ونديمة، أي منادم ومنادمة، فالندمان بمعنى النديم، مؤنثه اندمانة، وهو، بهذا المعنى،

ونحمصان ونحمصانة وخِماص (١).

وما جُمع على افعال»، من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس، وذلك: كراع وراعية ورعاء، وقائم وقائمة وقيام، وصائم وصائمة وصيام، وأعجف (٢) وعجفاء وعجاف، وخَير وخيار (٣)، وجَيد وجِياد، وجَواد وجِياد، وأبطح وبطحاء وبطاح (١) وقُلوص وقِلاص (٥)، وأنثى وإناث، ونُطفة ونطاف (٢)، وفصيل وفِصال (٧)، وسَبُع ويباع، وضَيع وضِباع (٨)، ونُفساء ونِفاس، وعُشراء وعِشار (٩).

١٢ ـ فَعولٌ: كَفُلُوبٍ وكُبود:

وهو جمعٌ لأربعة أشياءً:

الأول: اسمٌ على وزن (فَعِلَ ككبد وكُبُود، ووَعِل ووعُول، ونمر ونُمُور. وقد جاءَ في الشعر جمعُ نَمرِ على (نُمُر) (بضمتين) للضرورة، كأنه اختصر نُمُوراً.

الثاني: اسمٌ على وزن "فَمْلِ؛ ليست عينه واواً: كَفَلْبٍ وقُلوب وليثٍ وليوث.

الثالث: اسمٌ على وزن الفِتْلِ؟: كجمْل وحُمُول، وفيل وفُيول، وظِلٌ وظُلول.

الرابع: اسمٌ على وزن ﴿فُعْلِ ۗ: ليس معتلُّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفاً: كبُرد وبُرود،

منصرف، لأن افعلان، إذا كان تأنيثه بالثاء، ينصرف: وإن كان يؤنث بالألف، يمتنع من الصرف.

⁽١) الخمصان بضم فسكون: الضامر البطن، وأصله من الجوع، من «خمص البطن» إذا خلا، والمخمصة: المجاعة. والخمصة «بفتح فسكون» الجوعة. يقال: «ليس للبطنة خير من خمصة تتبعها».

⁽٢) الأعجف: الهزيل.

⁽٣) الخير، بتشديد الياء مكسورة: الفاضل ذو الخير، ومؤنثه خيرة.

 ⁽٤) الأبطح والبطحاه: مسيل فيه دقاق الحصى، ومنه بطحاء مكة، وهو مسيل واديها، ويجمع الأبطح أيضاً على أباطح والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعهما.

⁽٥) القلوص: الناقة الشابة.

⁽٦) النطفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضاً: ماء الرجل والمرأة.

⁽٧) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

⁽A) الضبع «بفتح فضم، وهي لغة قيس، ويفنح فسكون، وهي لغة تميم» وهي مؤنثة، وقيل نقع على الذكر والأنش، وقد يقال فيها ضبعة، والذكر ضبعان «بكسر فسكون»، والأنش ضبعانة، ويجمعان قياساً، على ضباعين، وإذا أسكنت باء الضبع جمعتها في القلة قياساً على أضبع، وفي الكثرة على ضباع، وإذا ضممتها، فجمعها على أضبع وضباع شاذ، فالأضبع والضباع جمعان شاذان للضبع «بضم الباء»، وقياسان للضبع، يسكونها.

 ⁽٩) العشراء، بضم ففتح: الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر، وتجمع أيضاً قياساً على عشراوات، قال في المختار وليس في الكلام افعلاء تجمع على افعاله إلا نفساه وعشراه.

وجُند وجُنود. وشذَّ جمعُ احُصَّا^(١) على احُصوص؛، لأنه مضاعف.

وما كان على وزن «قَعَل» (بفتح الفاء والعين) لا يُجمع على «فُعُول»؛ لأنه ليس قياسَ جمعه، إلا ألفاظاً منه جمعوها عليه: كأسد وأسود، وشجَن وشُجُون^(٢)، وتَدب وتُدوب^(٣)، وذكر وذُكور، وطَلَل وطُلول⁽¹⁾.

١٣ ـ فِغلان؛ كَغِلْمان وغِزبان؛

وهو جمعٌ لأربعة أشياءً:

الأول: اسمٌ على وزن افْعالِه: كفُلام وغِلْمان، وغراب وغرْبان، وصُوْاب وصَلْبان(٥٠).

الثاني: اسمٌ على وزن فقُعَل؛ كجُرَة (١٦) وَجِرِذان، وصُرَد (٧) وصِرْدان.

الثالث: اسمٌ عينه واو، على وزن الفُعْلِ^ه: كحوتٍ وحيتانٍ، وعُودٍ وعِيدان، ونُور ونيران^(٨)، وكوز وكيزان.

الرابع: اسمٌ على وزن افعلٍ»، ثانية ألفٌ أصلها الواو: كتاج وتيجان، وجارٍ وجيران، وقاع^(١) وقيمان، ونار وثيران (١٠٠٠)، وبابٍ وبيبان، والألف في المفرد منقلبة عن الواو والأصل: اتَوَجُّ وجَوَرٌ وقَوَعٌ وَنَورٌ وبَوَبٌ».

وما جُمع، غير هذه الأربعة، على (فِعْلان)، فهو على خلاف القياس: كصِنُو(١١) وصِنُوانٍ،

⁽١) الحص، بضم الحاه: الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصبغ به، وصبغه خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران، ويجمع في القلة قياساً على أحصاص، وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص ولكني لم أر من ذكره من اللغوين ولا النحاة.

⁽٧) الشجن: الحاجة، والحزن، والهم والغصن والشعبة من كل شيء ويجمع في القلة على أشجان.

 ⁽٣) الندب، بفتحتين: أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الجلد، وهو أيضاً الخطر (بفتحتين، وهو ما يترامن عليه في السباق.

⁽٤) الطلل: الشاخص من آثار الديار.

 ⁽٥) الصواب، بضم الصاد: بيض القمل. وواحده صوابه. والعامة تطلق الصئبان على صغار القمل.

⁽٦) الجرذ بضم ففتح: نوع من الفار.

الصرد، بضم ففتح: طائر أبقع البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير.

 ⁽A) النور: يجمع في القلة على (أنوار) وفي الكثرة على (نيران).

 ⁽٩) القاع: المستوي من الأرض، ومثله القيعة بكسر القاف.

⁽١٠) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون، وفي القلة على «أنوار».

 ⁽١١) الصنو: الآخ الشقيق، والعم، والابن، والمثل (أي الشبيه المماثل، والمؤنث: اصنوة، وفرع النخلة الثابت في أصلها، فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر، فكل واحدة صنو، والنخلتان صنوان المصيغة

وغزالٍ وغِزلانٍ، وصِوارٍ (۱) وصِيران، وظليم وظِلمان (۱)، وخروف وخِرفان، وقِنْوِ وقِنوان (۱)، وحائظ وحيطان، وقِنْوِ وقِنوان (۱)، وضيح وحائظ وحيطان، وجيط وخيطان (۱)، وشيح وشيحان (۱)، وضيفان، وشيخ وشيخان، وقصيلٍ وفِصلان (۱)، وصبيّ وصِبيان، وشُجاع وشُخعان (۱).

١٤ _ فُغلان، كَقُصْبانٍ وحُمْلانٍ،

وهو جمعٌ لثلاثةٍ أَشياء:

الأول: اسم على وزن «فَعيل»: كَقَضيبٍ وقُضبان، ورغيفٍ ورُغفان، وكثيب (۱۰) وكُثبان، وفَصيلٍ وقُصلان (۱۱)، وقفير وقُفران (۱۲)، وبعير وبُعران، وقَفيز وقُفزان (۱۳).

الثاني: اسمٌ صحيح العين، على وزن فَعَلِه: كَحَمَلٍ وحُمْلان(١١١)، وذكر وذُكران، وخَشَبٍ

المثنى؛ والجماعة صنوان ابوزن غزلان،، وقد يراد بالصنو كل فرع ينبت في شجرة، نخلة كانت أو غير نخلة، ويجوز في «صنوان» كسر الصاد وضمها.

- (۱) الصوار، بكسر الصاد وضمها: القطيع من البقر ووعاه المسك، وجمع الصوار على "صيران" شاذ، باعتبار كسر أوله، وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس، كغلام وغلمان، كما ستعلم.
 - (٢) الظليم: ذكر النعام، والأنثى: «ظليمة».
- (٣) القنو بكسر القاف وضمها: عنقود النخل وهو كعنقود العنب، ويقال له أيضاً العذب، بكسر فسكون،
 والكباسة، بكسر الكاف، من كسر القاف في «قنو» كسرها في الجمع، ومن ضمها فإنه يضمها في الجمع.
- (٤) الحسل: بكسر فسكون: ولد الضبة حين يخرج من البيضة، والضب: حيوان يشبه الحرذون، والأنثى
 اضبة.
- (٥) الخرص: بكسر الخاء وضمها: سنان الرمح، وحلقة الذهب والفضة، وحلقة القرط والحلقة الصغيرة، ويجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها، باعتبار كسرها في المفرد وضمها فيه.
 - (٦) الخيط: بكسر الخاء: جماعة النعام.
 - (٧) الشيح، بكسر الشين: من نبات البادية، ترعاه الأبل والخيل وهو طيب الرائحة.
 - (٨) إن كسرت الفاء في افصلان، كانت جمعاً شاذاً، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم.
- (٩) جمع الشجاع اشجعان بكسر الثين شاذ، وإن كان على وزن افعال كغلام وغلمان لأنه صفة، وهذا الوزن إنما هو للأسماء، لا للصفات: وكذا إذا قلت اشجعان بضم الثين، فهو جمع شاذ أيضاً كما ستعلم.
 - (١٠) الكثيب بفتح فكسر: التل من الرمل.
 - (١١)الفصلان، بالضم: جمع قياسي لفصيل، وجمعه على انصلانه بكسر الفاء جمع له شاذ كما تقدم.
 - (١٢) القفير: يفتح فكسر: خلية النحل والزنبيل والطعام بلا أدام.
 - (١٣) القفيز: نوع من المكاييل.
 - (١٤)الحمل، بفتحتين: الخروف.

وخُشْبان، وجَذَع وجُذعان^(١).

الثالث: اسمٌ صحيحُ العين، على وزن «فَعْل»: كظهْر وظهران، وبطن وبُطنان، وعبْدِ وعُبدان (٢٠)، ورَكْب ورُكبان (٢٠)، ورَجُل ورجُلان (٤٠).

وما وردّ، من غير هذه الثلاثة، مجموعاً على الفُعلان، فهو على غير القياس: كواحدٍ ووُحُدان، وأَوحَدُ وأُحدان (٥٠)، وجدارٍ وجُدران وذِئبِ وذُوبان (٢٠)، وراع ورُعيان، وشابٍ وشُبّان، وخرصٍ وخُرصان (٧)، وزُقاقٍ وزُقَّان (٨)، وزِقٌ وزُقَّان (١)، وحاثرٍ وحُوران (١٠)،

- (١) الجذع، بفتحين: ما كان من أولاد الشياء في السنة الثانية، وما كان من أولاد البقر وذوات الحافر، كالخيل ونحوها، في الثالثة، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنثى فجذعة وإنما جمعوه على فعلان مع أنه صفة، وفعلان ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه مجرى الأسماء. فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين قوالجذع، أيضاً الشاب الحدث. ومنه قالدهر جذع أبدًه أي: لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب، ويقال: قوهو في هذا الأمر جذع، أي هو حديث عهد فيه.
- (٢) العبد في الأصل صفة، وقد تنوسي فيه معنى الوصفية بعد استعماله استعمال الأسماء كما تقدم في الكلام على جموع القلة.
- (٣) الركب: اسم لفظه مفرد ومعناه جمع. فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر، وربما أطلق على أصحاب الخيل، وجمعه: (وكبان) بضم الراء، وليس هو بجمع (واكب) كما قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له. وليست (الركبان) جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح، بل هي جمع (وكب) كما ذكرنا، وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين، ولاستعماله استعمال الأسماء جاز جمعه على (وكبان).
- (٤) الرجل بفتح فسكون: اسم بمعنى الراجل وهو الماشي على رجله، وليست الرجلان جمعاً للراجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماه ثم يتبعونها بعدة جموع فيترهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماه، والنحاة يذكرون أن «الرجلان» جمع للراجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل، بفتح فسكون كما ذكرنا.
- (٥) تقول: فلان أوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له: أي لا نظير له، ووأحدانه أصله: ووحدان فهمزته مبدلة من الواو، وتقول: أوحده الله، أي: جعله واحد زمانه.
- (٦) الذئب: كلب البر. والواحدة اذئبة ويجوز ترك الهمزة، فيقال اذيب والذؤبان أيضاً: صعاليك البادية ولصوصها، لأنهم كالذئاب.
 - (٧) يجوز في الخرصان، كسر الخاء وضمها، كما تقدم، وكلاهما جمع شاذ.
- (٨) الزقاق، بضم الزاي: طريق ليس بالمتسع، نافذاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير نافذ، فهو «الردب» بفتع الراء وسكون الدال، والزقاق يذكر ويؤنث: وأهل الحجاز يؤنئون الزقاق والطريق والسبيل والسوق والصراط: وتميم تذكر ذلك، كما في المصباح، نقلاً عن الأخفش.
- (٩) الزق، بكسر الزاي: السقاء، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء، ويجمع قياساً في القلة على وزن الزقاق،
 وفي الكثرة على ازقاق، بكسر الزاي.
- (١٠)الحاثر مجتمع الماه، وحوض يسيل إليه مسيل ماه الأمطار، والمكان المطمئن من الأرض، والبستان،

وخُوارٍ وخُوران''^{')}، وشُجاع وشُجعان، وأسودَ وسُودان، وأحمَر وحُمْران، وأبيضَ وبيضان، وأعمى وعُميان، وأعورَ وعُوران.

والذي نراه: أن «السودان» وما بعدها، إنما هي جمع: «سود، وحمر، وبيض، وعمي، وعوره، وأن هذه هي جمع: «أسود، وأحمر، وأبيض، وأعمى، وأعره.

ومع هذا فجمعها على فعلان مخالف للقياس.

١٥ ــ فُعَلاءُ: كنُّبَهاءَ وكُرَماءَ:

وهو جمعٌ لشيئينٍ:

الأولُ: صفةٌ لمذكر عاقل على وزن «فَعيل»، بمعنى «فاعل»، صحيحة اللام، غيرُ مُضاعفة، دالة على سجية مدح أو ذم، كنبيه ونُبهاء، وكريم وكُرماء، وعليم وعُلَمَاء، وعظيم وعُظَمَاء، وظريفي وظرفاء، وسميح وسُمَحَاءً^(۱)، وشجيع وشُجعاءً^(۱)، ولئيم ولُوَمَاء، وبخيل وبُخلاء، وخشين وخشناءً⁽¹⁾، وسميج وسُمَجاءً⁽⁰⁾ وجبين وجُبناءً^(۱). أو تدل على مشاركة: كشريك وشُركاء، وجليس وجُلساء، وخليط وخُلطاء، ورفيق ورُفقاء، وعَشير وعشراء، ونديم ونُدماء، وهي بمعنى: مُشارِكِ، ومُجالِس، ومُخالِط، ومُرافق، ومُعاشِر، ومنادم.

الثاني: صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن «فاعلٍ» دالةٌ على سجيّة مدحٍ أو ذمّ: كعالم وعُلماءً، وجاهل وجُهلا•، وصالح وصُلَحاءً، وشاعر وشُعراءً.

وشذُّ جمع جبانٍ على (جُبَناء).

١٦ _ افعِلاءُ: كَأَنِبِياءَ وأَشِنَّاءَ

وهو جمع لصفةٍ على وزن ﴿فَعيلِ * معتلَّةِ اللام، أو مضاعفةٍ.

ويجمع أيضاً على احيران، بكسر الحاء، وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت.

الحوار: بضم الحاه: ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو افصيل، يجمع أيضاً على احيران، بكسر الحاه قياساً، كغلام وغلمان.

⁽٢) السميح: الجواد، صفة من الجود وهو السمح، أيضاً وهي السمحة،

 ⁽٣) "شجيع: الشجاع، ويجمع قياساً على الشجمان، يضم الشين. وليس االشجمان، جمعاً لشجاع شذوذاً، كما قانوا: وإنما هو جمع لشجيع على القياس، والشجاع يجمع شذوذاً على الشجمان».

⁽٤) الحشبن: الخشن الطبع، وأما ضد الناعم فهو «الخشن»، بكر الشين.

⁽٥) السميج: القبيح، ومثله سمج، ولين سمج: لا طعم له.

 ⁽٦) الجبين: الجبان، وجمعه (جيناه)، وقد جمعوا، شذوذًا، جيانًا على (جيناه)، شبهوه بجبين، لأنه مثله في الوصفية وعدد الأحرف وزيادة حرف المد.

بمع **لتكسي**ر 147

فالمعتلة اللام: كنبي وأنبياءً، وصفيّ وأصفياءً، ووصيّ وأوصياءً، وولي وأولياءً. والمضاعفة: كشديدٍ وأشِدًاءً، وعزيزٍ وأعزّاءً، وذليلٍ وأذِلاء.

صيغ منتهى الجموع

من جموع الكثرةِ جمعٌ يقال له: المنتهى الجموع، واصيغة منتهى الجموع، وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان(١١)، أو ثلاثةُ أحرف وسطُها ساكنٌ: كدراهمَ ودنانيرَ.

وله تسعةَ عشَر وزناً. وهي كلها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرُّباهي الأصول وخماسيّه إلا «فعالِلُ وفعاليلُ» ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدِ من الثلاثي، كما سترى.

١ و٢ ـ فعالِلُ وفَعالِيلُ: كَنَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ:

ويُجمعُ على افعاللَ كلُّ اسم رباعيُّ الأصول، مجرَّد: كدرهم ودراهم، والمزيدُ فيه منه: كغَضَنْفَر^(٢) وغَضافِرَ، والأسماءُ الخماسيَّةُ الأصولِ المجرَّدةُ: كسفرجل وسفارج^(٣)، والمزيدُ فيه منه: كمّندليب⁽¹⁾ وعَنادلَ.

ويُجمعُ على افَعاليلُ؛ ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ علَّةِ ساكنٌ: كقرطاس^(٥) وقراطيسَ، وفرْدوس^(۱) وفراديسَ، وقنديل وقناديل، ودينار ودَنانير.

ويلحقُ بالرباعيُّ المجرَّدِ ومزيده (من حيثُ جمعُه على فعاللَ أو فعاليلَ) ما يُشبههما من الثلاثي المزيدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح.

فالمزيدُ في حشوه: كسُنتُبل^(٧) وسنابل، وقُمَّسٍ^(٨) وقمامسَ، وسكين وسكاكين،

⁽١) ألف التكسير: هي التي تزاد في بعض جموع الكثرة.

⁽٢) الغضغر: الأسد.

 ⁽٩) بحذف آخره، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً، فإنه برد إلى
 الرباعي، بالحذف عند جمعه أو تصغيره، كما ستعلم.

 ⁽٤) العندليب طائر حسن الصوت، يصوت ألواناً من الأصوات، ويسعى الهزار، والبلبل، والعندل أيضاً،
 وعندل العندليب: صوت، والعندلة: تصويته.

 ⁽٥) الفرطاس: ما يكتب فيه، والصحيفة من أي شيء كانت، والهدف ينصب ليرمى إليه، يقال: رمى فقرطس،
 أي أصاب الفرطاس، أي الهدف.

 ⁽٦) الفردوس: الجنة، والبستان، من الأودية: ما تنبت ضروباً من النبت، وهو يؤنث ويذكر، والفردوس كلمة اشترك فيها كثير من اللغات، وقال الفراء هو عربي، واشتقاقه من الفردسة، وهي السعة.

 ⁽٧) السنبل: واحده «سنبلة»، ويقال: سنبل الزرع، إذا أخرج سنبله، والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً: (سبل
بفتحتين)، وواحده (سبلة)، ويقال: أسبل الزرع أي: أخرج سبله.

⁽٨) القمس، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة: الرجل الشريف، والميم الثانية من الميم الثانية من الميم

وسَفود (١) وسَفافيد، وفَرُّوخ (١) وفراريخ، والمزيدُ في آخره: كشَدقم (٦) وشَداقم، وفَسْحُم وفَساحم، وقُدُدُ (٤) وقعادد، وسرحانٍ وسراحين، وشِمْلال (٥) وشَماليل.

«أما الثلاثي الأصول، الذي زيادته في أوله: كإصبع، المزيد فيه حرف علة في حشوه، كخاتم وكودن^(٦) وصيرف، وصحيفة، وعجوز، أو في آخره: كحبلى وكرسيّ، فله غير «فعاليل» من صيغ منتهى الجموع الآتي بيانها»:

٣ و٤ ـ أفاعِلَ وأفاعيلُ: كأنامِلَ وأضابيرَ:

ويجمع على ﴿أَفَاعَلَ ۗ شَيْئَانِ:

الأوَّل: ما كان على وزن ﴿أَفعل ﴾، صفة للتَّفْضيل: كَافْضَل وأَفَاضلَ.

فإن كان صفة لغير التفضيل: كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على الْمُعْلِ كحمر وزُرق، كما تقدم، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّة إلى معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع: كأسود (للحيَّة) وأساودَ، وأجدل (للصّقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهمَ.

ومثل: أحمر وأزرق وأعرجَ وأعمشَ (أعلاماً)، فتجمعُ على الحامرَ، وأزارقَ، وأعارجَ، وأعامشَ».

الثاني: اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله همزةً زائدة: كإصبع وأصابعَ، وأَنمُلة وأناملَ، ولا يعتدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه، كما رأيتَ.

وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصّيَغ التي ستُذكر.

ويُجمع على «أفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدّ، كأسلوب وأساليب، وإضبارة وأضابير (٧).

المشددة زائدة، لسقوطها في (قومس) وهو الأمير والملك الشريف.

⁽١) السفود، بفتح السين وتشديد الفاء مضمومة، الحديدة التي يشوى بها اللحم.

⁽٢) الغروخ: السنبل الذي استبانت عاقبته وانعقد حبه.

⁽٣) الشدقم: الواسع الشدق، وهو جانب الفم.

 ⁽٤) القعدد، بضم الغاف والدال: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم، يقعد فلا ينهض إليها، وهو
أيضاً الخامل، واللئيم من الحسب، والذي يقعد به نسبه.

 ⁽٥) الشملال: الناقة السريعة، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين، يقال: شمل الرجل وانشمل وشمل تشميلاً وشملل، أي أسرع، واللام الثانية في شملال وشمليل زائدة.

⁽٦) الكودن، الفرس الهجين والفيل، والبغل، والحمار، والبرذون، واشتقاقه من الكدانة، وهي الهجنة، والكودن أيضاً، البليد، والثيل، وكودن الرجل: أبطأ في مشيه.

⁽٧) الإضبارة، الحزمة من الكتب والسهام.

ومثل: «آدم» (() وزنه «فاعل»؛ لأنه أصله: «أأدم»، قلبت همزته الثانية مدة، ويجمع على «أوادم» على وزن «أفاعل» لا على وزن «فواعل» كما قالوا: وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة، وهي همزة «أفعل» الصفة المنقول عنها الاسم، فهي كهمزة «أجدل» نثبتها في الجمع كما نثبتها في «أجادل».

وتقوّل في جمع أول: «أواتل» بوزن «أفاعل»؛ لأن «أول» أصله «أوأل» أو «أأول» ^(٢) وكلاهما وزنه «أفعل».

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن ﴿أفعلِ من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

ويُجمع على «تَفاعلَ» اسمٌ على أربعة أحرف، أوَّله تاه زائدة: كتنبل^(٣) وتنابِلَ، وتجربةِ وتجاربَ.

ويجمع على اتفاعيل؛ ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مد: كتقسيم وتقاسيمَ، وتسبيحةً وتسابيع، وتنبالٍ وتُنبولٍ وتنبالة وتنابيل، وتفراج وتفاريج (¹⁾.

٧ و٨ ـ مفاعل ومفاعيل: كمساجد ومصابيح:

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة: اكمسجد ومساجد، ومكنسة ومكانس».

⁽۱) آدم، أبو البشر اصلوات الله عليه والآدم في الأصل: الأسمر، والأنثى، (أدماء) واشتقاقه من الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة، وجمعه: قادم، فبضم فسكون، كأحمر وحمر، ويجمع أيضاً على فأدمان، كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هووجه الأرض، وهو ضارب اللون إلى السمرة، ومنه الأديم: للجلد الأحمر وآدم قعليه السلام، مخلوق من أديم الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك، وقد اتفقت اللغات البسامية على هذه التسمية، ومنها سرى إلى غيرها من اللغات، وآدم، الذي يجمع على «أدادم» هو ما سمي به، أما إن كان صفة، فيجمع على «أدم» قياساً، وعلى «أدمان» شذوذاً.

 ⁽٣) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من قوأل إليه يتل وألاً بمعنى: لجأ إليه كان أصله: قاوأله، وإن اعتبرت أن
اشتقاقه من قآل يؤول أؤلاً بمعنى: رجع وعاد، كان أصله قاأول وكلا الاشتقاقين صحيح، لأن الالتجاء
والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

 ⁽٣) التنبل: ابوزن درهم، والتنبال والتنبالة «بكسر أولهما والتنبول «بضم أوله» القصير، والتاء فيه زائدة،
 واشتقاقه من «النبل» بفتح النون والباء، وهي صغار الحجارة، والنبلة «بضم فسكون»: اللقمة الصغيرة،
 والحجر الصغير.

 ⁽³⁾ التفاريج: خروق القباء والدرابزين اأي فتحاتهما، وفتحات الأصابع، والمفرد اتفراج، بكسر فسكون،
 و التفرجة، بكسر فكسر، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفاريج، وحقها أن تجمع على انفارج،
 بلا ياء.

(وما كان منه ثالثه حرف مد «والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً، أو منقلباً عن أصل»، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعايش، ومعيبة ومعايب.

وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله: كمفازة ومفاوز قواشتقاقها من الفوزا ومغارة ومغارة ومغارة ومغارة ومغارة ومناور قواشتقاقها من النوراء ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب وكلها بوزن قعائل إلا ما شذ من قولهم: مصيبة ومصائب، وحقها أن تجمع على قصاوب، لكن العرب قد أجمعت على همز «المصائب» وقد قيل: «همزة المصائب من المصائب، على أنها قد جُمِعَت أيضاً على مصاوب، كما هو القياس.

وكذا قالوا في جمع منارة: «مناور» على القياس، و«مناثر» على الشذوذ).

ويجمع على «مفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدٌ: كمصباح ومصابيح، ومطمورة ومطامير (١)، وميثاق ومواثيق.

٩ و١٠ - يَفَاعِلُ ويفاعيلُ: كَيَحَامِدَ ويحاميم:

يُجمع على فيفاعل؛ اسم على أربعة أحرف، أوله ياءٌ زائدة: «كيحمد" ويحامدُ، ويُعملةٍ ويَعاملُ».

ويُجمع على الفاهيل؛ ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مدّ: اكيحموم (ويحاميم ، ويَنبوع وينابيع).

١١ و١٢ ـ فواعلُ وفواعيلُ: كَخُواتِمَ وطواحينَ:

يُجمع على افواعل؛ ثلاثة أشياه:

الأوَّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو، أو ألف زائدتان: «ككوثر وكواثر وخاتم (۲) وخواتم، وجائز وجوائز،

⁽١) المطمورة: حفرة يطمر فيها الطعام «أي القمح ونحوه» أي يخبأ، وطمرها يطمرها طمراً «بوزن نصر ينصر». ملاها، والمطمور أيضاً: البيت يبنى في جوف الأرض.

⁽۲) يحمد ابوزن المضارع من حمده: اسم علم على رجل، فهو علم منقول عن الفعل المضارع.

⁽٣) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل، والجمل، يعمل، ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان.

⁽٤) اليحموم: الدخان الشديد السواد، والأسود من كل شيء.

 ⁽a) الكوثر: السيد الكثير الخير والمعطاء _ والنهر _ ونهر في الجنة _ والكثير من كل شيء.

⁽¹⁾ الخاتم: يجوز فتح تاثه وكسرها، ومثله العابق والقالب والطابع، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره.

⁽٧) الجائز: الخشبة المعترضة بين حانطين، تحمل خشب البيت، وتوضع عليها أطراف الخشب، ويجمع أيضاً

وخالفة (١) وخوالف، وناصية ونواص (٣) ونافقاء ونوافق (٣) إلَّا ما كان منه معتل العين واللام، فيجمع على مثال افعالى، (بفتح الفاء واللام): اكزاوية وزوايا (٤) وراوية وروايا (٥٥ وحاوية وحاوياء وحوايا، (١).

الثاني: ما كان من الصفات على وزن «فاعل»، للمؤنث: «كحائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد» (٧).

أو للمذكر غير العاقل: «كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق». وشذ جمعهم: «هالكاً وتاكساً وفارساً» من المذكر العاقل، «هواجس ونواكس وفوارس».

الثالث: ما كان من الصفات على وزن الفاعلة ا: الكاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطية وخواط (٩٠).

وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على افواعل؛ أيضاً اكخالفة وخوالف.

ويجمع على افواعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مد: «كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير» (۱۰۰).

في القلة على «أجوزة» وفي الكثرة على «جوزان» بضم الجيم وكلاهما من شواذ الجمع، كما علمت من قبل.

- (١) الخالفة: عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها، والمرأة اسميت بذلك لتخلفها في بيتها عن الغازين والمرتحلين والكادحين والرجل الأحمق، والرجل لا خير فيه، والكثير الخلاف والذي يتخلف عن عمل الرجال.
 - (٢) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة».
 - (٣) النافقاء: حفرة كالنفق يحفرها اليربوع، وهو نوع من الفأر، طويل اليدين قصير الرجلين جداً.
 - (٤) الزاوية: ركن البيت.
- (٥) الراوية: البعير، أو البغل، أو الحمار، الذي يستقى عليه الماه: وأصله من (ووى البعير الماه يرويه) أي حمله. فهو راوية، والتاه فيه للمبالغة: ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها. ومنه يقال: (رويت المديث) إذا حملته ونقلته. (ورويت فلاناً الحديث ترويه) من باب التفعيل.
 - (٦) الحوايا: الأمعاء ومفردها حاوية وحاوياء وحوية.
 - (٧) الناهد: من برز ثديها وتكعب وارتفع. والنهد: الثدي، سمى به لارتفاعه ومنه افرس نهدا أي مرتفع.
- (A) الخاطئة ابالهمزة: اسم فاعل من خطىء يخطأ خطئًا ـ بوزن علم يعلم علماً ـ بمعنى أذنب والخطء ابكسر فسكون» والخطيئة: الذنب. والخطأ ابفتحتين، والخطاء ابالمده: ضد الصواب يقال: الخطأ يخطىء إخطاء فهو مخطىء» إذا قعل غير الصواب عامداً كان أو غير عامد.
- (٩) الخاطبة «بالباء» اسم فاعل من خطأ يخطو خطواً إذا مشى، فهو خاط وهي خاطبة وجمعها الخواطي بالباء: فإذا حذفت الباء قلت: خواط.
 - (١٠) الطرمار: الصحيفة يكتب فيها.

واعلم أن الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن^(۱) وتحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنما هو فعالل، وكذلك اليواقيت، والشواهين، والجواميس والخواتين^(۲) وتحوها، ليس وزنها فواعيل، وإنما هو فعاليل؛ لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو واواً زائدتين.

وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدال في درهم والراء في قرطاس، هذا هو الحق عند التحقيق.

۱۲ و ۱۱ ـ فياعل وفياعيل: كصيارف ودياجير:

ويجمع على «فياعل» ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة: «كصيرف وصيارف^(١) وهيزعة وهيازع^(١).

ويجمع على ايفاعيل؛ ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مدِّ: اكديجور ودياجير^(ه)، وصيخود وصياخيد^(۱)، وصيداح وصياديحا^(۷).

١٥ ـ فعانل: كضحانف وسحانب وكرانم:

ريُجمعُ عليها شيئان:

«الأول»: اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه

 ⁽١) ومفردها: جوهر وجورب وكاغد بفتح الغين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد: ما يكتب فيه.
 والطاجن: المقلاة يقلى عليها. ومثله الطيجن. والطجن: القلي، والمطجن بتشديد الجيم مفتوحة: المقلي
 في الطاجن.

 ⁽٣) ومفردها: ياقوت وشاهين وجاموس وخاتون. والشاهين: طائر من الجوارح، والخاتون: المرأة الشريفة،
 وربة البيت المتصوفة فيه. وهي كلمة أعجمية، تكلم بها الفرس والترك، ولم تعرب فهي من الدخيل،
 وعربيتها عقبلة وجمعها عقائل.

 ⁽٣) الصيرف والصيرفي: النقاد، والمحتال في الأمور المتصرف فيها المجرب لها، وهما أيضاً: صراف الدراهم المعروف، وجمع الصيرف: صيارف، وجمع الصيرفي صيارفة: والناء بدل من ياء النسبة في الجمع كما ستعلم.

⁽٤) الهيزعة: الخوف، والجلبة في القتال.

⁽٥) الديجور: الظلمة.

⁽٦) الصيخود: الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد، والمادة ترجع إلى معنى الشدة. ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة. وصخد يومنا: اشتد حره، والصيخد: عين الشمس.

 ⁽٧) العيدح والعيداح والصادح والصداح والصدوح: من يرفع صوته بالغناه. وصدح الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً: غنى رافعاً صوته.

بالعلامة اكسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة (ونوائب، وحمولة وحمائل (صحيفة وصحيفة وصحيفة وصحيفة وصحيفة وضحيفة وخلائف، وخلوبة (ونبيحة ونبيحة ونطائح، وذبيحة وفبائح) و وفبائح أ م كان مؤنثاً بلا علامة: «كشمال (بفتح الشين) وشمال (بكسرها) وشمائل (فقاب () وعقائب، وعجوز () وعجائز، وسعيد () (علم امرأة) وسعائد ا، تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: العروب (١٠٠) ونوار(١١١) وجبان (١٣٠)

- (٣) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما، ذات اللبن.
- ٤) الركوبة: ما يركب، ومثلها الركوب. وأصلها الناقة تركب، ثم استمير لكل مركوب.
- (٥) النطيحة: اسم الذي يموت من النطح، والذبيحة: اسم لما يذبح من الحيوان للأكل، وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة، غلبت عليهما الاسمية فلحقتهما التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمذبوح ذكراً أو أنثى.
- (٦) الشمال، بفتح الشين: ربح تهب من جهة القطب، ويجوز فيها الهمزة، فيقال «شمال»، و«الشمال» بكسر الشين مقابل اليمين.
- (٧) المقاب بضم العين: طائر من الجوارح، أنثى، وقيل: إنه يقع على الذكر والأنش، فباعتبار أنه أنثى يجمع في القلة على «أعقب» قياساً، وباعتبار أنه ذكر يجمع على أعقبة قياساً، فليس جمع عقاب على أعقبة شاذاً، كما قال النحاة. لأنه جمع له باعتبار تذكيره، لا باعتبار تأنيثه، وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق، بدليل جمعهم إياه على أعقبة، وأفعلة لا تكون للمؤنث الرباهي الذي رابعه حرف مد، كما أن صيغة أفعل لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد، راجع مبحث جمع القلة في هذا الجزء، ويجمع عقاب، أنثى وذكراً في الكثرة، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين، فهي جمع الجمع.
- (A) العجوز: المرأة الشيخة الهرمة، أي الطاعنة في السن، وقد تؤنث بالتاء لتحقيق معنى التأنيث، فيقال: هجوزة ومنع ذلك ابن السكيت، وقال: هو من كلام العامة، وقال يونس: سمعت العرب تقول حجوزة، ويقال للرجل عجوز المرأة عجوز أيضاً، وقال في لسان العرب يقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز، وجمع العجوز عجز بضمتين، فإن كان للمؤنث قلت: عجائز أيضاً، وإن كان للمذكر، لم يجمع على عجائز، كما علمت. قال الأزهري: والمعرب تقول لامرأة الرجل، وإن كانت شابة: هي عجوز، وللزوج، وإن كان حدثاً: هو شيخها، قال: وقلت لامرأة من العرب: حالبي زوجك. فتذمرت، وقالت: هلا قلت: حالبي شيخك!. أقول: وهل يمنع أن يقال، هو شيخها؛ وهي شيخه!!
 - (٩) سعيد، إن سميت به مؤنثاً منعته من الصرف. وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً.
 - (١٠) العروب: المرأة المحببة إلى زوجها.
 - (١١) النوار: المرأة النفور من الريبة.
 - (١٢) الجبان يكون للمذكر والمؤنث، وهو الأفصح. وقد يقال للأنش احبانة؛

⁽١) الذؤابة: الضغيرة من الشعر، إذا كانت مرسلة. فإن كانت ملوية: فهي عقيصة، وجمعها عقائص.

⁽٢) الحمولة: ما يعد للحمل عليه من الحيوان: جملاً كان أو حماراً أو غيرهما. وسواه أكانت عليه الأحمال أم لم تكن.

وفروقة)(١٠)، فلا يجمع على افعائل؟! لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسميّة، فإن سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث، جمع ضَرة وحرة على اضرائر وحرائر، لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد. وشذ من المذكر جمع اصحيح ووصيده (^{۲۲)} على صحائح ووصائد.

الثاني: صفة على وزن «فعيلة» بمعنى (فاعلة): (ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبطائف،

(وأما «فعيلة» بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: «امرأة قتيل وجريح» فإن أنَّفْتَ عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرأيت قتيلة وجريحة، فهى لا تجمع أيضاً على «فعائل»؛ لأن التاء عارضة.

وأما قولهم: «نطيحة وذبيحة» فهما اسمان لما ينطح وينبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً، وليستا صفتين؛ لأنهما خرجتا عن الوصفيّة إلى الاسمية؛ لذلك جمعوهما على «نطائح وذبائح»).

١٦ - فَعَالَى دَبِفَتْحَ الفاء واللام، كعنارى وغضابي.

١٧ ـ فَعالَى «بفتح الفاء وكسر اللام» كتراق وموام.

١٨ ـ فُعالى «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكارى وغضابي:

ويجمعُ على «الفَعالى والفَعالي» أربعة أشياء:

الأول: اسم على وزن (فَعْلَى) بفتح نسكون: اكفَتْوى وفتاوى وفتاو».

الثاني: اسمٌ على وزن (فِعْلَى) بكسر فسكون: كَذِفْرِي(٣) وَفَفَارِي وَفَفَارِهِ.

الثالث: ما كان على وزن: (فعلاء) اسماً: كصحراء وَصَحارى وصحار، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: الكعذراء وعذارى وعذارى.

الرابع: ما كان على وزن الْفعلى»، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر: اكحبلى وحبالى وحَبالِ»؛ والفعالى»، في ذلك كله، هي الأصلُ؛ وقد فتحوا لامها تخفيفاً.

يُجمع على الفّعال والفعالى، صفة على وزن افّعلانَ، أو افعلى،: اكغضبان وغَضبي

⁽١) الفروقة: الشديدة الفرق، أي المخوف. ويقال للرجل •فروقة، أيضاً.

 ⁽٢) الوصيد: الفناء أمام الدار، والعتبة والوصيد والوصيدة: شبه الحظيرة، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها. إلا أن الوصيدة تكون من الحجارة، والحظيرة تكون من غصون الشجر.

⁽٣) الذفرى: بكسر الذال: العظم الشاخص خلف الأذن.

وغَضابَى وغُضابَى، وسكران وسكرى وسكارى وسُكارى، وعطشان وعَطشى وعَطاشى وعُطاشى، وكسلانَ وكسلى وكُسالى وكُسالى، وغَيرَان وغَيرَى وغَيارى؛ وغُيارَى، والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع، وقد جمعوا، على غير قياس أسيراً على المُسارى، وقديماً على اقُدامى،

ويُجمع على الفعَالَى، وحدها، ثلاثةُ أشياء:

الأول: اسم معتل اللام على وزن ﴿فَعِيلةٍ * كَهديَّة وهدايا * .

الثاني: اسمٌ معتلُّ اللام على وزن ^وفَعالة، بفتح الفاء، أو فِعالة، بكسرها أو ^وفُعالة، بضمها: «كجداية^(۱) وجدايا، وهِراوة وهَراوى^(۲)؛ ونُقاية^(۲) ونِقاية».

الثالث: اسم معتل العين واللام، على وزن ففاعلة»: «كزاوية وزوايا».

وقد جمعوا على غير قياس، يتيماً وأيِّماً (٤) وطاهراً على «يتامي وأيامي وطَهارَى».

(وزوايا في الحقيقة، وزنه «فواعل»: «ككاتبة وكواتب» والأصل: «زوايي» فاستثقلوه فقلبوه إلى «زوايا» بضرب من الإبدال ـ كما ستعلم في بابه ـ مشابهاً لفعالى، من حيث زنتها اللفظية.

وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب منتهى الجموع، اعتماداً على ما ذكروه في باب الإبدال).

ويُجمع على االفَعالِي، وحدها، شيئان:

الأول: اسم ثلاثي: مختوم بتاء التأنيث، مزيد في آخره حرف علة: اكالمؤماة (٥) والموامى، والسعلاة (١) والسعالي، والهبرية (٧) والهباري، والتَّرْقُوَة (٨) والتراقي».

الثانى: ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره:

الجداية: بفتح الجيم ويجوز كسرها: الغزال، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة، ذكراً كان أو أنثى. والجداية من أولاد الظباء بمنزلة الجدي من أولاد المعز.

⁽٢) الهراوة: بكسر الهاه: العصا الضخمة.

⁽٣) النقاية، بضم النون، وقد تفتح: ما انتقيته واخترته، فالنقاية خيار الشيء وأفضله.

⁽٤) الأيم، بتشديد الياه المكسورة: من لا زوج له من الرجال والنساه، سواء تزوج من قبل أم لم يتزوج.

⁽٥) الموماة، بفتح فسكون: الصحراء الواسعة.

⁽٦) السملاة، بكسر فسكون، الغول، ومثلها السملاة، بالمد، والسملي، بالقصر.

 ⁽٧) الهبرية: ما تطاير من زغب القطن والريش. وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه النخالة، وهو ما يعرف بقشرة الرأس.

الترقوة، بفتح فسكون فضم: عظم بين ثفرة النحر والعاتق من الجانبين. وهما ترقوتان.

اكحبنطى (١١) ، ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه.

فإن حذفت أولهما، جمعته على «الفعالي» «كالحباطي».

وإن حذفت حرف العلة، جمعته افعالله: اكحبانطه.

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلة على (الأهالي والأراضي والليالي) شذوذاً، وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفَعالي) إذا تجرد من (أل) والإِضافة، حذفتَ باءه، ونونته تنوين المِعرض^(٢) كجِبالٍ وسعالٍ وتراقي.

١٩ ـ فَعالِيُّ «بتشديد الباء»: ككراسيِّ وقماري:

ويجمع عليه شيئان:

الأول: اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مشددة لا يرادُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي، وأمنية وأماني، وقُمريً^(٢) وقماري، وزربيُّ^(٤) وزرابيّ، وأنسيٌ وأناسي.

الثاني: اسم مزيد في آخره ألف الإِلحاق الممدودة: اكعلباء (٥) وعلابيّ وحرباء (١) وحرابيّ). وحرابيّ).

وقد جمعوا إنـــاناً وظرباناً ^{٧٧)} على •أناسيَّ وظرابيَّ ^{٨٨)} شذوذاً.

وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال)، وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

 ⁽١) الحبنطي، بفتحتين فسكون: المنتفخ البطن، والممتلى، غيظاً. والحبط «بفتحتين» انتفاخ البطن من طعام غير موافق.

⁽٢) راجع مبحث التنوين في أواتل الجزء الأول من هذا الكتاب.

⁽٣) القمري، بضم فسكون: نوع من الحمام، والأنثى قمرية. ويقال للذكر منه اساق حرا أيضاً.

⁽٤) الزربي، بكسر فسكون: الطّنفسة المحملة، والبساط.

⁽٥). العلباء بكسر فسكون: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.

⁽٦) الجرباء دويبة تستقبل الشمس وتتلون ألواناً بحرها. ويضرب بها المثل بالتلون والأنثي حرباءة.

⁽٧) الظربان، بفتح فكسر: دويبة كالهرة، منتنة. ويجمع أيضاً على ٥ظرابين، قياساً.

 ⁽A) يجمع الإنسان والظربان على «أناسي وظرابي»، شلوذاً. وأصلها «أناسين وظرابين» أبدلوا من النون ياء وأدغموها في الياء قبلها، وقد قالوا في جمعهما: «أناسين وظرابين» أيضاً على الأصل بلا شذوذ، والذي يجمع على «أناسي» قياساً إنما هو «إنسي».

ضوغ منتهى الجموع

يجمعُ هذا الجمع كلُّ رُباعيٌ الأصول: «كلرهم»: أو خماسيها «كسفرجل»، والمزيد فيه منهما: «كغضنفره (۱) وعندليب (۲) ، وبعض الأسماء الثلاثية الأصول المزيد فيها: «كإصبع وتجربة ومسجد ويحمد (۲) وخاتم وكوثرٍ وصَيرَفٍ وسحابةٍ وتنوفة (۵) ومؤماةٍ وسعلاةٍ وهبريةٍ وعنصوة (۵) وكرسيٌ وحرباء ونشوانً (۱)

فما كان على أربعة أحرف، مما تقدم بنيته على لفظه، سواء أكان رباعي الأصول. أم ثلاثيها، فنقول في جمع ما ذكر: ادراهم، وأصابع، وتجارب، ومساجد، ويحامد، وخواتم، وكواثر، وصيارف، وسحائب، وتناثف، وموام، وسعال، وهبار، وعناص، وكراسي، وحرابي، ونشاوى، وحبال، وحبال، وعلاقى، وعلاق، وعذارى، وعذار، (٨٨).

وما زاد على أربعة أحرف، مما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع، يحذف منه ما تختل معه صيغة هذا الجمع.

فإن كان الاسم ربُّاعيّ الأصول حذفتّ زائده: «كسبطُرى وسباطر^(۱) وغضنفر وغضافر، واحرنجام وحراجم، واقشعرار وقشاعر».

وإن كان ثلاثيها، فإن كان مزيداً فيه حرفان، حذفتَ واحداً: «كمنطلق ومطالق، ومقتحم ومقاجِم، ومتصبر ومصابر».

وإن كان مزيداً فيه ثلاثةُ أحرف: حذفتَ اثنين: «كمستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشِنَ ومجلوِّةٍ^(١٠) ومجالله.

⁽١) الغضنفر: الأسد.

⁽٢) العندليب طاثر حسن الصوت. ويقال له الهزار أيضاً، بفتح الهاء، والبلبل.

⁽٣) يحمد: اسم علم لرجل.

 ⁽٤) التنوفة: المفازة من الأرض يخشى فيها الهلاك، والأرض البعيدة الأطراف، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس،
 ومثلها المهرماة.

⁽٥) العنصوة، بتليث أوله: الشعر المتفرق، والقليل المتفرق من النبت وغيره، والبقية من كل شيء.

⁽٦) النشوان: السكران، وهي نشوى.

⁽٧) العلقى: نبت له قضبان دقاق تتخذ منها المكانس.

⁽٨) على الطالب أن يزن هذه الكلمات بموازين صيغ منتهى الجموع.

⁽٩) السبطرى: مشية فيها تبختر.

 ⁽١٠) المجلوذ: الماضي المسرع في سيره، يقال: اجلوذ إذا مضى وأسرع، ويقال أيضاً: اجلوذ بهم السير، أي دام مع سرعة.

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره.

والميم الزائدةُ في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال.

وتاءا الافتعال والاستفعال، ونون الانفعال، أولى بالبقاء من غيرها. وتفضلها الميم الزائدة.

والهمزة والياء المصدَّرتان تَفْضُلان في البقاء غيرَهما «كَأَلْنَدَدْ وألادً، ويَلنْدُو، ويَلادَهُ^(۱)، إلا نون الانفعال، وتاءي الافتعال والاستفعال فيفضَّلنها في البقاء: «كانطلاقِ ونطاليق. واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج».

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان، لا تَفضلُ إحداهما الأخرى، فاحذف أبهما شئتَ، فتقولُ: «سَرانِدُ وعَلانِدُ، وسرادٍ وعَلادٍ» في جمع «سرَندَى(٣) وعلنْدى،(٣).

وذلك لأن النون والألف المقصورة، إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

ويُستثنى، مما تقدم كله، أن يكون الزائدُ حرف علة ساكناً قبل الآخر فينقلبُ إن كان ألفاً أو واواً، ياه. وإن كان أنها أو واواً، ياه. وإن كان ياءٌ يبقَ على حاله، فتقولُ في جمع قرطاسٍ وفردُوسٍ وقِنديل: «قراطيس وفراديس وقناديل»، وتقول في جمع مصباح وإضمامة (١٠) وتهويل (٥٠) ومقدور (١٠) ويعبوب (١٠) وساجور (٨٠) وطومار (٩٠) وصيداح (١٠) «مصابيح، وأضاميم، وتهاويل، ومقادير، ويعابيب، وسواجير، وطوامير، وصياديح».

وما كان مثل: «مختارٍ، ومهتاجٍ، ومنقاد، ومحتاجٍ»، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين:

⁽١) الألندد والبلندد: الألد، وهو الخصم الشديد الذي لا يصرف عما يريد.

 ⁽٢) السرندى: السريع في أموره، والشديد، ومؤنثه اسرنداة ، والنون والألف فيه زائدتان، واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع.

 ⁽٣) العلندى: الغليظ من كل شيء. ومنه الفرس العلندى، والجمل العلندى، ومؤنثه: (علنداة)، واشتقاقه من
 علد الشيء، من باب (فرج) إذا اشتد وصلب، والنون والألف فيه زائدتان.

⁽٤) الإضمامة: الجماعة من الناس والخيل والكتب والرياحين وغيرها.

التهويل: ما هول به، وتهاويل الربيع: ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهاويل أيضاً: الألوان المختلفة،
 وزينة التصاوير والنقوش والحلي.

⁽٦) المقدور: الأمر المحتوم.

⁽٧) اليعبوب: النهر السريع الجري، والفرس السريع الطويل.

⁽٨) الساجور: خشبة تعلق في عنق الكلب.

⁽٩) الطومار: الصحيفة.

⁽١٠) الصيداح: العالي الصوت، ومثله الصيدح.

جمع للكسير ٢٠٩

تحذف منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء، فيقال في الأولين: «مخايرُ ومهايجُ»، وفي الآخرين «مقاودُ ومحاوجُ»، ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: «مُخايبر ومهاييجُ» ومقاويدُ ومحاويجُ» ومثل ذلك: «مُنطاد»، فتقول في جمعه: «مُطاود ومطاويده (۱).

غيرَ أن باب الصفات، المزيد في أولها ميمٌ، تجمع جمعَ المذكر السالم، إن كانت للمذكر العاقل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره وجمعها جمم تكسير مستكرةً.

وإن كان ما يُرادُ تكسيرهُ على صيغة مُنتهى الجموع، خماسي الأصول، حذفتَ خامسهُ، وبنيتهُ على افعاللَّ»: كسفرجل وسفارج، فإن زاد على الخمسة طرحتَ مع خامسه ما زاد: «كمندليب وعنادِل، وتَبْعَرَى وتباعث، (⁷⁷).

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، يجوز أن يعوض من المحذوف بياء قبل الآخر، فيبنى في (فعاليل) أو شبهها فكما تقول في جمع: سفرجل ومنطلق وعندليب: السفارج ومطالق وعنادله: بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضاً: السفاريج ومطاليق وعناديله، على وزن (فعاليل).

وكذلك يجوزُ، على قلة، إثباتُ هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه شيء؛ فكما تقول في جمع: معذرةٍ وخاتم: «معاذر وخواتم»، تقول في جمعهما أيضاً «معاذِير وخواتيم».

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع، فيكون جمعاً لما فوق الثلاثي، مما لحقته باء النسبة، فتقول في جمع دمشقيٌ ومغربيّ وأزرقيٌ (٣) وجوهريّ وصيرفيّ وصحفيّ (٤٠): قدماشقةٌ ومغاربةٌ وأزارقةٌ وجواهرةٌ وصيارفةٌ وصحائفةٌ».

وقد يكونُ ما لحقته هذه التاء، من منتهى الجموع، جمعاً لغير المنسوب، مما كان قبل آخره حرف مدِّ زائد قوحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا الجمع»، مثلُ: (جحاجحة وغطارفة)، في جمع فجحجاح^(٥) وغطريف، (٦) فالتأة عِوضٌ من حرف المد المحذوف.

 ⁽١) المنطاد: المرتفع. يقال فبناه منطاد، أي مرتفع. وانطاد: ذهب في الهواه صعداً. ومنه سمي المنطاد المعروف بالبالون. وأصل المادة من الطود وهو الجبل.

⁽٢) القبمثرى: الجمل العظيم، والعظيم الشديد، ودابة بحرية، ومؤنثه قبمثرات.

⁽٣) الأزارقة: فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق.

 ⁽٤) النسبة إلى الصحيفة والبديعة وتحوهما صحفي ويدعي، بفتح أولهما وثانيهما كما ستعلم ذلك في باب النسبة.

الجحجاح والجحجح: السيد المسارع إلى المكارم، وجمع الأول جحاجيح وجحاجحة، وجمع الثاني جحاجح.

⁽٦) الغطريف والغطراف: السيد، والسخى السري الشاب.

وقد جاء عا لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن: فكالجواربة والزَّنادِقة والأساوِرَةِ، في جمع «جورب ورنديقٍ^(۱) وأسوادِ) (٢).

وما لحقته التاء من هذه الجموع، فهو منها، إلَّا أنه ينصرف، فيُنوَّن ويجرُّ بالكسرة.

اسم الجمع

اسم الجمع: هو ما تضمّنَ معنى الجمع، غير أنه لا واحِدٌ لهُ من لفظه، وإنما واحده من معناه. وذلك: «كجيشٍ (وواحدُه: جندي) وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة (وواحدها: رجل، أو امرأة) ونساءٍ (وواحدها: امرأة) وخيل (وواحدُها: فرّسٌ) وإبل ونعم (والواحدُ جَمَلٌ أو نقيًّ وغنّم وضَأن (والواحدُ شاة للذكر والأنثى)».

ولك أن تُعامِلَهُ معاملةَ المفردِ، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمعِ، باعتبار معناهُ، فتقولُ: «القومُ سارَ أو ساروا، وشَغْبُ ذكيّ أو أذكياءُ».

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعه كما يُجمعُ المُفردُ مثلُ: «أقوام وشعوب وقبائلَ وأرهُط وآبال». وتجوزُ تثنيتُهُ، مثلُ: «قَومانِ وشَعبانِ وقبيلتانِ ورَهطان وإبلان».

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: ما تَضمَنَ معنى الجمع دالاً على الجنس، وله مفردٌ مُميزٌ عنه بالناءِ أو ياء النسبة: كتُفَاح وسفرجلِ وبطّيخ وتَمرِ وخَنْظلِ.

ومفردُها: «تفاحةٌ وسُفرجلةٌ وبطّيخةٌ وتمرةٌ وحنظلةٌ»، ومثل: «عَرَبٍ وتركٍ ورومٍ ويَهود».

ومفردُها: اعربيٌّ وتركيٌّ وروميٌّ ويهوديٌّ.

وَيَكثُرُ مَا يُميُزُ عنه مُفردهُ بالتاءِ في الأشياء المخلوقة، دون المصنوعة: «كَنَخُلٍ ونخلةٍ، وبطّيخ وبطّيخة، وحَمامٍ وحمامة، ونعامٍ ونّعامةه.

ويقلُّ في الأشياءُ المصنوعة: •كسُّفينِ وسفينةٍ، وطينِ وطينةٍه.

وما دلُّ على الجنس صالحاً للقليل منه والكثير: كماءٍ ولَبَنِ وعسَلٍ، فهو اسمُ الجنسِ الإفراديُّ.

الزنديق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر، أو هو فاصد العقيدة الدينية، وهو معرب زندة، أي: المعتقد بالزند، وهو كتاب للمجوس من الفرس.

 ⁽٢) الأسوار، بضم الهمزة: قائد الفرس. والأساورة أيضاً: قوم من العجم في البصرة نزلوها قديماً، كالأحامرة في الكوفة.

فوائد

١ ـ تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:

ما جرى على الفعل من الصفات (١٠): كمُكرِم ومُنطلقِ ومستخرجِ (أسماة للفاعلين) ومُكرَم ومُلتقَظ ومُستخرجَ (أسماة للمفعولين)، فبابُهُ أن يُجمعَ جمعَ تصحيح: فالمذكرُ العاقل بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والناءِ، إلَّا ما كان خاصاً بالمؤنث: اكمُرضِع ومُطْفِلِ، فيجوز تكسيرُهُ قياساً: اكْمَراضِعَ ومَطافِلَ».

وسُمع امّحاويجا في جمع مُحتاج، والمفاطيرا في جمع المُفطر، والنياسيرا في جمع مُوسِر، والمُلاقحا في جمع مُوسِر، والمُلاقحا في جمع المُنكَرا (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفَطَان.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرّد ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ، فهذا يُكَسُّرُ قياساً: ككُتَّابٍ وشُعَراءَ وكملَةٍ وخُداةٍ؛ لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسم المفعول منه: كمكتوب ومعلوم ومبدول، فمجرى الكلام الأكثر أنْ لا يُكَسِّر، وإنما يُجمع، للمذكر العاقل، بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاءِ.

وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على المفاعيل، في ألفاظ، وهي: مَلايين ومجاهيل وملاقيح^(٣) ومُضامين ومُماليك ومشائيم ومَيامين ومكاسير ومساليخ ومجانين ومناكير ومراجيم، وقد جمع المشهوراً» على المشاهير، صاحب القاموس في قاموسة، والفيوميُّ في مصباحه، والميدانيُّ في شرح أمثاله.

وقد عَدَّ النحاةُ ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنعَ في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس.

ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة، كسيبويه وغيره، لا يجد كلُّ هذا التضييق⁽¹⁾.

⁽١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات. ما كان مبنياً على لفظ الفعل، وموافقاً له في حركاته وسكناته، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرد، كما عرفت ذلك في الكلام عليهما.

⁽٧) الملقح: اسم فاعل. من ألقح الفحل الناقة، إذا أحبلها. وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة: اسم مفعول.

⁽٣) الملاتيح جمع ملقوحة: وهي التي ألقحها الفحل فأحبلها.

 ⁽٤) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء، فإن فيه تحقيقاً دقيقاً.

٢ _ جمع الجمع:

قد يُجمعُ الجمعُ، وذلك مثلُ: •بيوتاتِ ورجالاتِ وكلاباتِ وَهُطُراتِ• (بضمتين)، ونحو: «أكالبَ وأضابعَ، وأظافير وأزاهيرَ وغَرابينَ».

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع، جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل: الأفاضلين ونواكسين، وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: اصواحِبات وَصَواهِلات، وفي الحديث: ﴿إِنكنَّ لاَنتَّ صواحِباتُ يوسف،.

وجمعُ الجمع سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه.

٣ ـ الجمع لا مفرد له:

من الأسماءِ ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مفرده قد أُهمل قديماً فنُسِي، وذلك: كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب وضُروبه)، والتعاجيب (وهي العجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والتَّجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبابيل (وهي الفِرَق).

٤ - الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده، وذلك: «كالمتحاسن والملامح والمتخاطر والمشابه والمسام والمحوائج والطوائح واللواقح، وواحدها: حُسنٌ (بضم فسكون) ولَمحة (بفتح فسكون) والمسام وأخطرٌ وشبّهٌ (بفتحتين فيهما)، وسم (بفتح السين) وحاجة ومُطرِّحةٌ ومُلقِحةٌ (بصيغة اسم الفاعل فيهما)، وكالأباطيل والأحاديث والأعاريض، وواحدها: باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ، ومفردها المحقيقي، لو سُمع، لكان محسناً وملمحاً ومشبهاً ومسموعةٌ مفرداً للاحاديث، وقد جاءت على وطائحة وأبطولة وأعروضة وأحدوثة، وهذه مسموعةٌ مفرداً للاحاديث، وقد جاءت على القياس.

لكن الحديث ليس له جمع إلّا الأحاديث، فالأحاديث جمعاً لحديث، جاءت على غير قياس، وجمعاً لأحدوثة وردت على القياس.

ه ـ ما كان جمعاً وواحداً:

من الأسماءِ ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظ واحد وذلك كالفُلك، قال تعالى: ﴿ فِي ٱلنَّلُكِ السَّمُونِ ﴾ [سبر: ١٤، والسعراه: ١١٩]، فلما جمعه قال: ﴿ وَٱلْفُلِكِ ٱلَّتِي جَنْرِي فِي ٱلبَعْرِ ﴾ [البغرة: ١٦]. ومن ذلك قولهم: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا ، (بضمتين)، قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَهُرُوا ﴾ [المائدة: ٦]. ومنه العدُوّ: قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ حُنُبًا فَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُولَا لَا الللَّلْمُ وَالَّاللَّاللَّالَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ

صَّيْفي﴾ [الحجر: ٦٨]. ومنه الدِّلاص^(١) والهجان^(١) والولد (بفتحتين)، وبضم فسكون، وبكسرٍ فسكون، وبفتح فسكون، تقول: ١هذا ولدُ فلانٍ وهؤلاء ولدُهُا، ويجوز جمعه فتقول: أولاده.

فكلُّ ذلك يَستوي فيه الواحدُ والجمعُ، وكذا المذكرُ والمؤنث.

7 _ جمع المركبات:

إذا أردت جمع مُركّب إضافي مصدّد بابن أو ذي، فإن كان للعاقل جمعت «ابناً» جمعَ المذكر السالم أو جمع التكسير، وجمعت «ذو» جمع المذكر السالم لا غيرُ: فتقول في جمع ابن عباس: «بنو عباس»، أو «أبناءُ عباس».

وتقول في جمع ذو علم: ذُوُو علم.

وإن كان لغير العاقل: كابن آوى وابنِ عرس وابنِ لَبونِ^(٢٦) وذي القَعدة وذي الحجَّة، جمعت «ابناً» على «بناتٍ» و«ذو» على «ذواتٍ»: كبناتٍ آوَى وذواتِ القعدة وذوات الحجَّة.

وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بابن ولا ذي، تجمعُ صدرهُ كما تجمع الأسماء مِنْ حدة، فتقولُ في جمع قلم الرجل: قاقلام الرجلُ.

فإن كان المركّبُ مزجياً، أو إسنادياً، توصلتَ إلى الدلالة على الجمع بزيادة «فرو» قبله، إن كان مذكراً عاقلاً و«فوات»، إن كان مؤنثاً، أو مذكراً غير عاقل: كذوي معْدِ يكرب، وسيبويه، وبَرَق نحرُهُ، وتأبط شراً (ومفرداتها أعلام رجال).

والمعنى: أصحاب هذا الاسم.

وتقول: في جمع شابٌ قرناها (علم امرأة) وبعلبكُّ: ذات شابٌ قرناها، وذُوات بعلبكُّ.

٧ _ جمع الأعلام:

إذا جُمعَ العلمُ صار نكرةً، ولهذا تدخلهُ ﴿ألَّهُ بعد الجمع لتُعرَّفُهُ: كمحمدِ والمحمَّدينَ.

وإذا جمعت اسم رجل، فأنت بالخيار: إن شئت جمعته جمع المذكر السالم (وهو الأولى)، وإن شئت جمعته جمع التكير على خد ما تجمع عليه نظيرَه من الأسماء، فتقول في جمع زيد وعمرو وبشر وأحمد: فزيدون وأزياد وزيُود، وعَمْرون وأعمُرٌ وعُمور، وبشرون وأبشارٌ وبُشور، وأحمدون وأحامده.

⁽١) الدلاص، بكسر الدال: الدرع.

⁽٢) الهجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء، والخيار من كل شيء، والبيض الكرام من الإبل، والرجل والمراة الكريما الحسب.

 ⁽٣) ابن عرس: دويية كالفأر. وابن اللبون، بفتح أوله وضم ثانيه، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة.

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ: فإن شئتَ جمعته بالألف والتاء (وهو الأولى)، وإن شئتَ كسَّرته تكسيرُ نظيرٍه من الأسماء، فتقولُ في جمع دَعْدٍ، وجُمْل (بضم الجيم وسكون الميم) وزينبَ وسعاد: دَعَداتٌ وأدعُدٌ، وجُمُلات وأجمالٌ وجُمُول، وزينباتٌ وزَيَانِبُ، وسُعادات وأسعُدٌ وسُعُدٌ (بضمتين) وسَعائِد.

وإن سميت بالجمع السالم: كعابدين وفاطمات (عَلَمَين) قلت: ذوو عابدين، وذواتُ فاطماتٍ. فإن سميت بالجمع المكسَّر، غير صيغة متهى الجموع، فأنت بالخيار: إن شئت جمعته جمع سلامة (وهو الأولى)، فنقول في جمع أعبُدٍ وأنمارٍ، إن سميت بهما الرجل: «أعبدون وأعابدُ وأنامير»، وأنامير»، فإن سميت بهما المرأة قلت: «أعبداتُ وأنماراتٌ، وأعابدُ وأنامير»، فإن كان المسمى به على صيغة متهى الجموع، أو على وزنٍ غير صالح لهذه الصيغة فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة.

فعثلُ: «مساجدَ ونُبَهاءَ» إن سميتَ بهما، لا يُجمع إلا على «مَساجدون ونُبهاوون» للمذكر، و«مَساجداتٌ ونُبهاواتٌ» للمؤنث.

وإن جمعتَ «عبد الله» ونحوّهُ، من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً، قلتَ: «عبدو الله، وعبيدُ الله، تُجري صيغة السلامةِ، أوِ التكسيرِ على الجزء الأول، ليس إلًا.

٨ ــ النسبة وأحكامها

النسبة: هي إلحاقُ آخرِ الاسم ياءً مشدَّدةً مكسوراً ما قبلها، للدَّلالة على نسبة شيء إلى آخرَ.

والذي تلحَقُهُ ياءُ النسبةِ يُسمَّى منسوباً : كبيروتيّ ودمشقيّ وهاشميٌّ .

(وفي النسبة معنى الصفة؛ لأنك إذا قلت: فهذا رجل بيروتي»، فقد وصفته بهذه النسبة.

فإن كان الاسم صفة، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، الحمرة، قالوا: المبالغة في وصف شيء بالحمرة، قالوا: هاحمر، فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا: «أحمر»، فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا: «أحمر»).

وإذا نسبتَ إلى اسم ألحقتَ به ياءَ النسبة، كسرتَ الحرفَ المُتَّصلَ بها.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات: الأول لفظي: وهو إلحاق آخر الاسم ياء مشددة، وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإهراب إلى الياء.

الثاني معنوي: وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب.

الثالث حكمي: وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على

النائبية عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول.

فإذا قلت «جاء المصري أبوه»، فأبوه نائب فاعل للمصري.

وإذا قلت: «جاء الرجل المصري»، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره: «هو» يعود على الرجل؛ لأن معنى «المصري»: المنسوب إلى مصر).

والمنسوبُ على أنواع: منها ما لا يتغيَّرُ عندَ النسبِ: كحُسينِ وحُسيْنيُّ.

ومنها ما يتغير: كفتَى وفَتَوِيٌّ، وصَحيفةٍ وصَحَفيٌّ.

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما خُتمَ بتاءِ التأنيثِ، حلَفتها وجوباً: فتقول في فاطمة وطَلحةً: فاطِميٍّ وطلحيٌّ.

النّسبة إلى الممدود

إذا نسبتَ إلى ما خُتِمَ بألفِ ممدودة، فإن كانت للتأنيث وجب قلبُها واواً: •كحمراء، وحمراويّ، وبيضاء وبيضاويَّه.

وإن كانت أصليَّة تبقَ على حالها: «كُوْضًاء ورُضَّائي، وقُرَّاء وقُرَّانيَّه.

وإن كانت مُبدَلَةً من واو أو ياءٍ: «ككساءٍ ورداءٍ، أو مزيدةً للإلحاق، كعِلْباءٍ وحرباءٍ، جاز فيها الأمرانِ: تصحيحُها وقلبُها واواً: «ككسائيّ وكساويّ، وردائيّ، ورداويّ، وعِلمائيّ، وعِلماويّ، وحِربائيّ، وحِرباويُّ»، والهمزُ أفصَحُ.

النسبة إلى المقصور

إذا نسبتَ إلى ما خُمْمَ بألفٍ مقصورةٍ، فإن كانت ثالثةً: •كعصًا وَفَتَى، قلبتها واواً: •كَمَصَويًّ ونَتَويًّا.

وإن كانت رابعةً في اسم ساكن الثاني، جازَ قلبُها واواً، وجاز حذفُها: فتقول في مَلهَى وحُبلى وعَلْقَى: "مَلْهُويٌّ، ومُلْهِيٌّ، وحُبْلَوِيٌّ، وحُبليٍّ، وعُلقَويٌّ، وعَلْقيٌّ.

لكنَّ المختارَ حذفُها إن كانت للتأنيث: «كحبلى»، وقلبُها واواً، إن كانت للإلحاق: «كعلقى»، أو تُبدلةٌ من واوِ أو ياءٍ: كمَلهَى، ومَسْعَى».

ويجوز، مع القلب، زيادةُ ألفٍ قبل الواو: «كحُبلاوي وعَلقاويٌّ.

وإن كانت رابعةً في اسم مُتحرُّكِ الثاني، «كبرَدَى وجَمَزى"(١١)، أو كانت فوقَ الرابعة:

⁽١) بردى: نهر يخترق مدينة دمشق عاصمة الشام. والجمزى السرعة والسبر السريع.

اكمُصْطنَى وجُمادَى، ومُسْتشفَى، حَلَفتها وُجوباً، فتغول: ابْرَدِيُّ وجَمَزِيُّ ومُصطفيٌّ وجُمادِيُّ ومستشفیًا(۱۰).

النسبة إلى المنقوص

إذا نسبتَ إلى اسم منقوص: فإن كانت ياؤُهُ ثالثةً: قلبَتها واواً وفتحت ما قبلها، فتقول في النسبة إلى المشجّعُ (٣): «الشّجويّ».

وإن كانت رابعةً: جازَ قلبُها واواً مع فتح ما قبلُها، وجاز حذفُها، فنقول في النسبة إلى القاضي: «المقاضويُّ والقاضي، وفي النسبة إلى التربية: «القرضيُّ» والمختار حذفُها.

وإن كانت خامسةً: حذفتها وجوباً، فتقولُ في المُرتجى والمُستعلى: «المُرتجئِ والمُستعليُّ».

النَّسبة إلى المحذوف منه شيء

إذا نسبتَ إلى اسم ثلاثي محذوفِ الفاء: فإن كان صحيحَ اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ، فتقول في النسبة إلى عِدَةٍ وصِفَةٍ: «عِدِيٍّ وصِفيًّ».

وإن كان مُعتلَّها: كشِيَةٍ ودِيَةٍ^(٣)، وجُبَ الردُّ وفتحُ عينهِ، فتقول: اوَشوِيٌّ ووِدَوِيُّ، بكسر أولهما وفتح ثانيهما».

وإذا نسبت إلى اسم ثلاثيٌ محذوفِ اللام: رَدَدُتَ إليه لاَمه، وفتحتَ ثانيه، فتقولُ في النسبةِ إلى عَمِ⁽¹⁾ وشَيعٍ وأبِ وأخِ وسَنَةٍ ومِثَةٍ وأمةِ^(ه) ويدِ ودمِ وغدِ وشَفَةٍ وثُبَةٍ^(۱) وعِضَةٍ^(٧): عَمَدِيًّ

- (١) وبعض النحاة يجيز قلبها واوأ، إن كانت خامسة: كمصطفى ومصطفوي.
 - (٢) الشجى: الحزين، والمشغول.
- (٣) الشية: بياض في سواد، أو سواد في بياض، وأصلها ووشي، أو وشية، لأنها من (وشى الثوب يشيه وشياً
 وشية: إذا نمقه ونقشه وحسنه، و الدية: ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول، وأصلها (ودي، أو دية، لأنها
 من (ودى القاتل القتيل يديه ودياً ودية إذا أعطى وليه ديته.
 - (٤) العمي: ذو العمى.
- (٥) الأمة الرقيقة المملوكة، والنسبة إليها أموي، بفتح الهمزة، وتصغيرها أمية، والنسبة إلى أمية (أموي، بضم الهمزة وقد يفتحونها.
 - (٦) الثبة: بضم ففتح، وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان.
- (٧) العضة، بكسر ففتع: الفرقة، والقطعة، والكذب، والبهتان، والسحر، وواحده العضاة: وهو نوع من الشجر له شوك: والمحذوف من العضة «بمعنى الفرقة والقطعة وواحده العضاة» هو الواو والهاء، لأنه يقال: عضا الشجرة يعضوها، وعضهها يعضهها: إذا قطعها، والمحذوف منها «بمعنى الكذب والبهتان والسحر» هو الهاء، لأنه يقال: عضه يعضه عضها وعضيهة وعضهة «بكسر فسكون في الأخيرة» إذا كذب وسحر ونم. ويقال عضه «بكسر الضاد» وأعضه: إذا جاء بالإنك والبهتان.

النسبة ولحكامها

وشَجَوِيٌّ وأبديٌّ وأخويٌّ ولُغُويٌّ وسَنَويٌّ ومِنَويٌّ وأمَويٌّ ويَدَدِيٌّ ودَمَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ وشَفَهيٍّ «أو شفَريِّ (وَثُبُويٌّ وعِصَويُّه .

ثمُّ إن كانت اللامُ المحذوفةُ تُردُّ في تثنيةٍ، أو جمع تصحيح: وجبَّ ردُّها في النسبة وجوباً: كمّم وشَج وأبٍ وأخ؛ لأنك تقول في تثنيتهما: «عَمَوانِ وشَجيانِ وأبوانِ وأخوانِ، وكسنةٍ وعِضَةٍ وأمَّةٍ، لأنك تقول في جمعها جمعٌ سلامةٍ: «سَنواتٍ (أو سَنَهات) (") وعِضُوات (أو عِضَهات) (") وأمَواته.

وإن كانت لا ترَدُّ في تَثْنِيةِ أو جمع سلامةِ: جاز رَدُّها في النسبة، وهو الأفصحُ، وجازَ عدمُ الرَّدُ، فَتنسبُ إلى الاسم على لفظه، وذلك: كيدٍ ودم وغدٍ وثُبَةٍ ومِثةٍ ولُغةٍ .

فكما تقول: (يَدويُّ ومَتَوِيُّ وغَدوِيٌّ وجَّدوِيٌّ وبَّبَوِيُّ وبِتَوِيُّ ولُغَويُّ»، تقول: (يَدِيُّ وغَديٌّ وئُبيٌّ ومِيْيٌّ ولُغِيُّه؛ لأنك تقول في تَثْنِيتها: (يدانِ ودَمَانِ وثُبتانِ ولُغتانِ»، وتقول في جمع (ثُبَةٍ ولغةٍ، جمعَ تصحيح: (ثُبات ولُغات، بعدّم ردَّ اللام المحذوفة في التثنية أو الجمع.

وقد نسبوا إلى «الشفّة» على لفظها، فقالوا: «شَفِيٌ»، ونسبوا إليها بردَّ المحذوف، فقالوا: «شَفَهيُّ وشَفَرِيُّ»، مع أنهم قالوا في جمعها: «شَفَهات وشَفَوات» وبرَدُ المحذوف عند الجمع.

ويبجوزُ فيما عُوضَ من لامهِ همزة الوصلِ، كابنِ واسم: أن تحذف همزته وتُرَدَّ إليه لامُهُ، وأن يُنسبُ إليه على لفظه، فتقول: •بَنُويٌ وسِمُويُ^{؟)}، وابنيّ واسميّ».

وتقول في النسبة إلى بنتٍ وأختٍ: فبنويٌ وأخويٌّ، بردٌ اللام وحذفِ الناءِ، وهو قولُ الخليل وسيبويه. وهو القياس.

فاعتبار أنها في الأصل تاءُ تأنيث مربوطة.

ويجوز أن تقول: ﴿يِنْتُيِّ وَأُختَيُّۥ تَنسبُ إليهما على لفظهما، وهو قولُ يونُسَ.

(وحجته: أن التاء لغير التأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل هاء في الوقف، كما تبدل التاء في نحو (كاتبة وشجرة)، وهو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن الالتباس، فلا

⁽١) من قال: إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال: «شفهي» في النسبة، و«شفهات» في الجمع، ومن قال: إن المحذوف هو الواو، قال: «شفوي وشفوات»، والقول الأول أحق، لأنك تجمعها في التكسير على «شفاء» ولأنك تقول: «شافهت».

 ⁽۲) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت: «سنوات وسنوي» وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت:
 «سنهات وسنهي» وكلا الاعتبارين صحيح.

 ⁽٣) تقول: «عضوات وعضهات» باعتبار أن المحذوف واو أو هاء، كما شرحنا ذلك في تفسيرها.

⁽٤) بكسر السين وضمها وفتح الميم، فمن كسر همزة «اسم» كسر السين، ومن ضمها ضم السين، لأن همزته يجوز كسرها: وهو الأفصح، ويجوز ضمها.

تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى «ابن وأخ» والحق أن تاء أخت أصلها: تاء التأنيث المربوطة، كما هو مذهب الخليل والليث، وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة وهي الواو، كما ذهب إليه سيبويه وغيره.

وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة؛ ليكون بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة، فكأن بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة).

النّسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبتَ إلى اسم ثُلاثيً، مكسورِ الحرفِ الثاني: وجبَ تخفيفه بجعل الكسرةِ فتحةً، فتقولُ في النسبة إلى نَمِر ودُئِل(١) وإبل ومَلِكِ: «نَمَرِيًّ ودُوْليٍّ وإبّليٍّ ومَلَكيًّ».

النّسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره يامٌ مشَدَّدةٌ مكسورةٌ، خفَفْتها بحذف الياء المكسورةِ (٢)، فتقولُ في النسبة إلى الطيّب والميّت والكُيّسِ والكُريّم والمُزيّل (٢) «الطّيبيُّ والمَيْتيُّ والكَيْسيَ والكُريميُّ والكُريميُّ والكُريميُّ والكُريميُّ .

النّسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبتَ إلى ما خُتمَ بياءٍ مُشدَّدةٍ، فإن كانت مسبوقةً بحرف واحدٍ، كحَيِّ وطَيِّ، قلبت الثانيةَ واواً، وفتحتَ الأولى، ورَدَدْتَها إلى الواو، إن كان أصلُها الواو: «كَحَيويٌ وطوويٌ».

وإن كانت مسبوقةً بحرفين: كعليٌّ وعَدِيٌّ ونبيٌّ وقُصيٌّ رجُدَيٌّ، حذفت الباءَ الأولى وفتحت ما قبلها، وقلبت الثانية واواً: «كَمَلُويٌّ وعَدويٌ وقُصَويٌّ».

وإن كانت مسبوقةً بأكثرَ من حرفين، وجب حذفها ووضعُ ياء النسّبِ موضعَها.

فالنسبةُ إلى الكرسيُّ والشافعي: «كرسيٌّ وشافعيًّا، كأنك أبقيتَ ما كان كذلك على حاله.

فائدة

إذا سميت بنحو «بخاتي وكراسي»، مما كان على صيغة منتهى الجموع مختوماً بياء مشددة، ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف، كأصله المسمى به.

⁽١) الدئل: ابن آوي، والذئب، ودويبة شبيهة بابن عرس، ودثل: اسم علم.

⁽٢) الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، والحذف هنا للثاني المتحرك.

⁽٣) الكريم: تصغير الكريم، «والغزيل» تصغير الغزال.

النسبة ولحكامها المسابة ولحكامها

ثم إذا نسبت إليه حذفت ياؤه المشددة، ووضعت موضعها ياء النسبة.

وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف، أي: يُنوّن ويجر بالكسرة؛ لأن ياء النسب في تقدير الانفصال.

وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة، كأن تسمي شخصاً بمساجدي، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بلحاق الياء آخره، وإن كانت الأصل، في تقدير الانفصال؛ لأنها جزء من الاسم؛ لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها.

النسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبتَ إلى مثنّى أو مجموع: وجب رَدُّهُ إلى المفرد: فالنسبةُ إلى العراقينِ والكُتُبِ والأخلاقِ والدُّوَلِ والفَرائض والقبائلِ والسود: "عرقيًّ وكتابيٌّ وخُلُفيٌّ ودَوُليٌّ وفَرضيٌّ وقَبَليٌّ وأسوديُّ وسوداويٌّ (١٠)، إلَّا الجمعَ الذي لا واحدَّ له: كَعَبابيدَ وأبابيلَ وتَجاليدَ (٢٠).

أو كان يجري على غير مفردو، كمّلامِح (٢) ومَحاسِنَ ومَشَابِهَ، وواحدُهَا: لَمْحَةٌ وحُسُن وَشَهُ (١).

أو كان لا واحدً لَهُ من لفظه (وهو اسمُ الجمع): كالقوم والمعشر والجيش.

أو كان مما يُفرِّقُ بينَهُ وبين واحدهِ بياءِ النَّسَبِ أو تاءِ التَّأنيثِ (وهو اسمُ الجنس الجمعيُ): كَغَرَبِ وأعرابِ وروم وتَمْرِ وتُقَاحِ.

فكلُّ ذلك يُنسَّب إليه علَى لفظِهِ، فتقولُ: «عَبابيديّ ومحاسنيّ وقوميّ وعربيّ وتَمْريّ وتُفاحيّ؛

وحكمُ الملحقِ بالمثنى والجمع السالم: حكمُ ما ألحقَ به، من حيثُ تجريده من علامتي التثنيةِ والجمع، عند النسبة إليه، فتقول في النسبة إلى اثنين: «اثني أو تُنويّ»، وفي النسبة إلى عشرين: اعشري،، وفي النسبة إلى سنين وأرضينَ وعالمين وبنينَ «سنويُّ وأرضيُّ وعالَميُّ وبَنوي أو ابنيًّ».

إذا نسبتَ إلى علم منقولٍ عن جمع تكسير، نسبت إليه على لفظه: «كأنمارٍ وأنماريًّ، وأوزاعٍ وأوزاعيُّ». وكذا ما جرى منه مجرى العلم: «كأنصارٍ وأنصاريًّ».

⁽١) إن كانت السود جمع أسود قلت: «أسودي»، وإن كانت جمع سودا، قلت: سوداوي.

 ⁽٢) العبابيد والعباديد: الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كل وجه، والأكام والطرق البعيدة، والأبابيل: الفرق والجماعات، (والتجاليد) الجسم والبدن.

⁽٣) الملامح: ما بدا من محاسن الوجه ومساوته، وقلان في ملامح أبيه، أي: يشبهه في ملامحه.

⁽٤) ولم يسمّع لهذه الألفاظ مفرد جار على لفظها، ولو سمع لكان على وزن مفعل.

النُّسبة إلى العلم المنقول عن تثنيةٍ أو جمع

وإذا نسبت إلى علم منقولٍ عن مُثنَّى أو جمعي السَّلامة، كحسنانِ وزَيدانِ، وزيدُونَ وعابدُون، وعَرفاتِ وأذرعاتِ.

فإن كان باقياً على إعرابه قبل النسبة إليه، رَدَدْتُهُ إلى المفرد(١) ونسبتَ إليه. فنقولُ: «حسنيًّ وزَيديًّ وعرفيًّ وآذرعيًّ».

وإن عُدِلُ بالمثنى وجمع المذكرِ السالم المُسمَى بهما إلى الإعراب بالحركات، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلا عنهُ، فتقولُ: «حسنانيَّ وزيدانيُّ، وعابدونيُّ وزيدونيُّ، وعابدينيُّ وزيدينيُّ؛

وإن عُدِلَ بما جُمع بالألف والتاء إلى إعرابه إعرابٌ ما لا يَنْصرفُ، نسبت إليه بحذف التاء(٢).

أما الألفُ فَتُعاملُها كما تُعاملُ ألف المقصور: فيجوزُ حِذفُها أو قلبُها واواً في نحو: «مَندات^(۱) فتقول: «منديٌ وهندُويٌ»، وتحذَّفُ وجوباً في حو: «تَمرات^(۱) وفاطمات وسُرادِقات، (الله عَقَالُ: «تَمرِيُّ وفاطميٌّ وسُرادِقيًّ».

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به، أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع، ولم يُنقل إلى العَلمية، فيجبُ رَدُّهُ إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول في النسبة إلى الكتابين والحَسنين والمسلمين والتمرات: كتابيُّ وحسنيٌّ ومُسلميّ وتَشْرِيّ ٢٠٠٠.

⁽١) ما سمي به من المثنى وجمعي السلامة يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع، وهو الأفصح، ويجوز أن يجري ويجوز أن يجري المثنى مجرى «سليمان» في لزوم الألف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز أن يجري جمع المعذكر السالم مجرى «هارون» في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً. وما سمي به، مما جمع بالألف والتاء، جاز إعراب كإعراب ما نقل عنه، بالفحمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً منوناً وهو الأفصح، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف: بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً بلا تنوين. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابم من هذا الجزه.

⁽٢) لأنها للتأنيث، فأشبهت تاء فاطمة.

⁽٣) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني.

⁽٤) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني.

 ⁽٥) لأنها فوق الرابعة، فإنها في فاطمأت خامسة، وفي سرادقات سادسة.

 ⁽٦) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والتاء فإن سميت به أبقيت ثانيه
مفتوحاً عند النسبة إليه، وإن لم تسم به رددته إلى السكون، وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه
باقياً على جمعيته.

النسبة ولحكامها

النسبة إلى العلم المركب

إذا نسبت إلى علم مُرَكِّب، فإن كان مركباً تركيبَ جملة أو مَزج، حذفت الجزء الثاني، ونسبت إلى الجزء الأول، فتقول في تأبَّظ شراً، وجاد الحق، وبعلبك، ومعد يكرب: تأبَّظيّ وجاديّ وبغليّ ومعديّ، أو معدوي.

وقالوا في حضْرمَوْت «حضرَميّ» على غير القاعدة.

وإن كان مركباً تركيب إضافةٍ، فإن كان المضافُ أباً أو أمَّا أو ابناً، طرحتَ المضاف، ونسبت إلى المضاف إليه، فتقول في أبي بكرٍ وأم كُلُوم وابن عباس: "بكرِيٌّ وكُلُوميٌّ وعبّاسيٌّ».

وإن كان غيرَ ذلك، نسبتَ إلى ما ليسَ في النسبة إليه لَبْسٌ، وطرحت الآخر(١٠)، فتقولُ في النسبة إلى عبدِ الأشهل وعبدِ منافِ وعبدِ المطلب وعبد الدَّارِ وعبد الصمّدِ: «أَشهَلِيَّ ومَنافيِّ ومَنافيِّ ومُنافيِّ ومُنافيِّ ومُنافيِّ ومُنافيِّ ومُنافيً

وتقولُ في النسبة إلى امرِى، القيْسِ ورأسِ بعلبك (٢) ومُلاعبِ الأسِنةِ (٢) ومَجدَلِ غَزَّة (٤): «امرِنيَّ ورأسيَّ ومُلاعبِيُّ ومَجدَليًّه»، تنسب إلى المضاف.

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «قميلة»، غيرَ معتل العين، ولا مُضاعفاً: جاءَ على وزن: «قَمَليُّ» بفتح عينهِ وحذف يائه، فتقول في النسبة إلى حَنيفة وربيعة وبَجيلة وعَلِيَّة وصحيفة: «حَنَفيُّ ورَبعيُّ وبَجليُّ وعَلَويُّ وصَحفيٌّ».

وقالوا في النسبة إلى «سَليمةً» من الأزد، و«عَميرةً» من كُلبٍ^(٥)، وفي النسبة إلى السليقة^(١) والطبيعة والبَديهة: «سليميَّ وعَميريُّ وسَليقيَّ وطبيعيَّ وبَديهيًّ» على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلُّ العين: كطويلةٍ، أو مضاعفاً، كجليلةٍ يبقَ على حاله: كطويليِّ وجليليٍّ.

 ⁽١) أي: إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه.

⁽٢) رأس بعلبك: قرية بين بعلبك وحمص يمرّ بها القطار الضارب بين رياق وحلب.

⁽٣) ملاعب الأسنة: لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب.

⁽٤) مجدل غزة: قرية في فلسطين بالقرب من غزة.

⁽٥) الأزد وكلب: قبيلتان من قبائل العرب.

النسبة إلى (فُعَيْلة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن ﴿فُمَيْلةَ›، بضم الفاء وفتح العين، غيرَ مضاعفٍ، جاءَ على وزن ﴿فَعَليُّ›، بحذف ياته، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْنَةً وَمُزَينَةً وَأُمَيَّة: ﴿جُهَنيَّ ومُزْنِيَّ وأَمُويًّا.

وقالوا في رُدَيْنة ونُوَيرة. ارْدَيْنيّ ونُويريًّا، على خلاف القياس.

فإن كان مُضاعفاً، كأميْمة والحُمَيمةِ (١) بقي على حاله، فتقول: ﴿ أَمَيْمِيٌّ وَحُمَيْمِيٌّ ١٠.

النسبة إلى «فَعِيل» بفتح الفاء وضمها «فُعَيْل»

قد الحقوا ما كان مُعتلَّ اللام ـ من وَزَنَيْ "فَعيلِ" بفتح الفاء، وافْعَيلِ" بضمّها ـ بِفَعِيلَة، وفُعيلة، فَنسبوهما على "فَعليَّ وفُعليَّ»، فقالوا في نحو عُلي وقُصَيِّ: "عَلَويًّ وقُصَويًّ".

فإن كانا صحيحي اللهم: كمَقيلٍ وجميل، وعُقيلٍ وأُويُس^(۱)، بَقيا على حالهما، فتقولُ: «عَقيليّ، وجَميليّ، وعُقبَليّ وأونِسيًّ».

وقالوا في ثقيفِ وعتيكِ وقُرَيشٍ وهُلَيْلٍ وسُليْمٍ: الثَّقَفيُّ وعَتكيٌّ وقُرشيُّ وهُلَليٌّ وسُلَميٌّا، على غير القياس.

والقياسُ أن يُنسبُ إليها على لفظها؛ لأنها صحيحة اللام.

النسبة إلى ذي حرفين

إذا نسبتَ إلى ثُنائيٌ لا ثالثَ له، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، جاز تَضْعيفُهُ وعَدَّه، فتقول في النسبة إلى كُمْ: «كَمِّيُّ وكَعِيُّ».

وإن كان الثاني واواً وجبّ تضعيفُهُ وإدغامهُ، فتقول في لؤ: ﴿ لَوِّيُّهُ.

وإن كان ألفاً زيد بعدَها همزةً، فتقول في لا: الاثنيَّ، ويجوز قلبُ هذه الهمزة واواً، فتقول: الاويَّه، وإن كان ياءً وجب فتحُه وتضعيفُهُ وقلبُ الياء المزيدة للتضعيف واواً، فتقول في كَيْ الْكَيْوِيَّه.

وإنما تجوز النسبةُ إلى هذه الأحرف، وغيرها، إذا جعلتُها أعلامًا، وإلَّا فلا.

⁽١) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم، و«الحميمة»: موضع بالبلقاء من أرض الشام، وهي من أحمال عمان عاصمة الدلاد الواقعة شرقي الأردن.

 ⁽۲) عقيل بفتح العين وكسر القاف: اسم رجل، و(عقيل) بضم العين وفتح القاف: اسم قبيلة، و«أويس» بضم الهمزة وفتح الواو: اسم رجل.

النسبة بلا يانها

قد يُستغنى في النسبة عن يائها، وذلك ببناء الاسم على وزن افاعل»: كتامر ولابن، أي: ذي تَمْرٍ ولَبنِ، أي أي: ذي تَمْرٍ ولَبنِ، أو ببنائه من وزن افعّال» وذلك في الحِرَف غالباً: كَبَقّالِ وبزَّازِ (١٠) ونجّارٍ وحدًادٍ، وعطّارٍ وعَوَّاجٍ (١٠) أو ببنائه على وزن افعيلٍ، بفتح الفاء وكسر العين. كرجلٍ طِعمٍ ولبِس، أي: ذي طعام ولباسِ: قال الشاعر:

لَّـشـتُ بِـلَـيْـلـيٍّ، ولـكـنِّـي نَـهِـرْ لا أُدلِـجُ (٣) الـنَّـيْـلَ ولـجَـن ابــــجَـر أي ولكني نَهادي، أي: عاملٌ بالنهار.

وقد يكونُ (فاعِلُ) للجرَفِ: •كحائك• في معنى حَوَّاك، كما يكونُ (فَعَالُ) في غير الحرفِ. كقوله تعالى: ﴿وَيَمَا رَبُّكَ بِظَلَنْدٍ لِلْشِيدِ﴾ [نصلت: ٤٦]، أي بذي ظُلم، وقول امرى- القَيْسِ:

ولَيُسنَ بِذِي رُسْعٍ، فَيَ ظُلُمُ نَسْنِي بِهِ وَلَيْسنَ بِذِي سَيغٍ، ولَيسنَ بِنَبًال أي: ليس صاحبَ نَبْل، ولم يُودُ أنهُ ليس بصانع نَبْل.

وهذه أوزانُ في النّسَبِ سَماعيّةٌ، ولكنّها واردةٌ بكثرةٍ، فأشبهتْ أن تكونَ قياسيّةٌ، وقد ذهبَ المُبَردُ إلى أنها قياسيةٌ، وليس ببعيد أن تكون قياسية.

شواذ النسب

ما جاءَ في النّسَب مُخالفاً لما سَبقَ تَقْريرُهُ من القواعد، فهو من شواذً النسبِ التي تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها.

وقد تقدَّم ذكرُ بعضها والتّنبيةُ عليه، ومنها قولُهم في النسبة إلى البّصْرَة: البِصرِيّ، بكسرِ البّاء وإلى النّهاء الله البّهاء وإلى السّهُليّ، الله البّهاء وإلى مرو^(٥) الله المدن، وإلى مرو^(٥) المروزيّ، بزيادة الرّاي، وإلى البحرينِ: البحرانيّ، بعدم ردِّها إلى المفرد، مع أنها مُعربة بالحرف^(١)، وإلى الثآم واليّمنِ وتِهامّة: اشآم ويمانِ وتِهامٍ، بتخفيفِ ياء النّسب.

⁽١) البزاز: باثم الثياب.

 ⁽۲) العواج باتع العاج، وصاحبه، والعاج: أنياب الفيل، وواحده (عاجة».

⁽٣) الإدلاج: سير أول الليل.

 ⁽٤) الدهري، بضم الدال، الشيخ الطاعن في السن، والدهري، بفتحها: الملحد الذي يقول بقدم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول: وما يهلكنا إلا الدهر، وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً.

 ⁽٥) مرو: بلد بخراسان يقال له «مرو التاهجان»، وفيه أيضاً بلد يقال له مروزوز بوزن عنكبوت. والنسبة إليه
 مروزوزي على لفظه شدوذاً، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال «مروي»؛ لأنه مركب تركيب مزج.

⁽٦) تقدم أن العلم المنقول عن مثني أو جمع مذكر سالم، إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية،

ومن ذلك قولهم: (رُقبانيٌّ وشَعرانيٌّ وجُمَّانيُّ ولَغيانيًّا، للعَظيم الرَّقبَة والشَّغْرِ والجُمَوِّ^(١) واللَّحية.

ومنه قولهم في النسبة إلى طيّ : ﴿طَائِنَ»، وفي النسبة إلى الوّحُدة: ﴿وَحُدانِيٌّ ﴾ وفي النسبة إلى البادية: ﴿بَنُونِيُّ والقياس: ﴿بادُونِيُّ أَو ﴿بادِيٌّ › وفي النسبة إلى حرورا (٢٠): ﴿حَرودِيًّ ا والقياس: ﴿حَرُوراويٌّ ﴾ .

9 _ التصغير

التَّصغيرُ: أن يُضم أولُ الاسمِ، ويفتحَ ثانيه، ويزادَ بعد الحرف الثاني ياءٌ ساكنةٌ تُسمّى: (ياءَ .

فنتولُ في تصغير قَلَم ودِرهم وعُصْفور: (قُلَيمٌ وكُرَيْهِمٌ وعُصَيْفيرٌ).

والاسمُ الذي تلحقه ياءُ التُّصغيرِ يُسمى: (مصغَّراً).

ويُشترطُ فيما يُرادُ تصغيرُهُ: أن يكونَ اسماً مُعرباً، قابلاً للتُصغيرِ، خالياً من صيَغِهِ وشِبْهها.

(فلا يصغر الفعل ولا الحرف.

وشذ تصغير فعل التعجب، مثل: (ما أحيلاه! وما أميلحه!).

ولا يصغر الاسم المبني. وشذ تصغير بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، كالذي والتي وذا وتا: فقالوا في تصغيرها: «اللذيا واللتيا وذيا وتيا».

ولا يصغر ما ليس قابلاً للتصغير: ككبير وعظيم وجسيم، ولا الأسماء المعظمة، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي.

ولا يصغر نحو الكميت^(٣)؛ لأنه على صيغة التصغير، ولا نحو مبيطر ومهيمن⁽¹⁾؛ لأنه شبيه بصيغة التصغير.

يرد إلى المفرد عند النسبة إليه، ويبقى على لفظه إن أعرب بعد نقله بالحركات.

⁽١) الجمة: مجتمع شعر الرأس، وهي أعظم من الوفرة أو شعر الرأس إذا بلغ المنكبين.

 ⁽۲) حروراه: قرية بقرب الكوفة، تنسب إليها فرقة من الخوارج، كان أول اجتماعهم فيها، يقال لهم:
 «الحرورية».

 ⁽٣) الكميت من الخيل: الذي تضرب حمرته إلى سواد، فهو بين الأحمر والأسود، ويوصف به المذكر
 والمؤنث، يقال مهر كميت، وجمعه «كمت» بضم فسكون، و«الكميت»: طائر يعرف بالبلبل، وجمعه
 كمتان، بكسر فسكون.

⁽٤) المهيمن: المؤمن غيره، والرقيب، والحافظ، والشاهد، ويقال هيمن على كذا، أي صار رئيباً عليه وحافظاً وشاهداً، وهيمن الطائر على فراخه: رفرف، والمهيمن: من أسماه الله عز وجل، لأنه رقيب على عباده، قائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وآجالهم، مؤمن إياهم من الخوف.

فاندة التصغير

يُصغَّرُ الاسمُ، إما للدلالة على تقليلهِ: كَذُرَيهماتٍ، أو تصغيره، كَكُتيَّب، أو تحقيره (أي: تصغير شأنه): كشُويعر، أو تقريبه، مثلُ: «جثْت قُبَيْلُ المَغرِبِ، أو بُعَيدَ العِشاء، وجلستُ دُويُنَ المنبر، وَمَرَّت الطيّارةُ قُويَقَناه، أو للتَّحبِ إليه كـ: «بُنَيِّ وأبيِّ وأمَيمةٍ وأخيِّه.

حكم ما بعد ياء التصفير

يجبُ أن يكون ما بعد ياء التُّصغير مكسوراً: «كجُعيفِرٍ».

إِلَّا إِن كَانَ مَا بَعَدُهَا آخَرَ الْكَلَّمَةُ: ﴿كَرُجَيُّلِّ﴾، فإنهُ يكون تابعاً للإعراب.

أو كان مُتَّصلاً بعلامة التأنيث: كتُميرةٍ وسُلَيمى وأُسَيماءَ، أو بألفِ الجمع، فيما كان على وزن (أفعالي): كأخيمال، أو بالألف والنون الزائدتين في علم أو صفةٍ: كمُثيمان ومُعَلَيْشان، فإنهُ يبقى على حاله مفتوحاً.

(فإن كان المتصل بهما ليس علماً ولا صفة: كسرحان، كسرت ما بعد ياء: التصغير وقلبت ألفه ياء. كسريحين، كما تقول في جمعه: «سراحين»، والسرحان: الذئب.

فإن سميت بسرحان صغرته على لفظه، فقلت: •سريحان،؛ لأنه صار علماً).

أوزان التصغير

للتَّصغير ثلاثةُ أوزان، وهي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعْيعِيل: (كَجُبيلِ ودُرَيْهمِ وعُصَيْفيرٍ).

فما كان على ثلاثة أحرف: صفَّرتهُ على (فُعيْلِ) كقُليم وحُسَينِ، وجُبَيْل.

وما كان على أربعةِ أحرفٍ: صغَّرتهُ على (فُعيْعِلِ) كَجُعَيفرِ وزُيِّينبِ ومُبَيردٍ.

وما كان على خمسةِ أحرفٍ: مما رابعهُ حرفُ علَّة، صغَّرته على (فُعيْميلِ) كمفَيْتيحِ وعُصيْفيرِ وقُنيْديلِ).

وما كان على خمسةِ أحرفِ أصلية: طرحتَ خامسهُ وبنيتهُ على (فعيمِل) فتقولُ في سفرجلِ وفرزْدقِ: (سُفْيرِجٌ وفُريُزِدٌ) فإن كان مع الخمسة زائدٌ حذفتهُ مع الخامس، فتقول في عندليبٍ: (عُنيْدل).

وما بلغتُ أحرقُهُ بالزيادة أكثرَ من أربعةٍ، مما ليس رابعه حرف علَّة (١)، حدفت منهُ، وبنيتهُ على (نُعيْطِ)(٢).

⁽١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته ياء كما تقدم.

⁽٢) راجع كيفية بناء صيغة منتهى الجموع، فالمصغر فوق الثلاثي له حكمها.

فإن كان فيه زائدٌ واحدٌ، طرحتهُ، فتقولُ في مُدحرجٍ وسبطْري وغضنْفر^(۱): (دُحيْرجٌ وسُبيطرٌ وغُضيْفرٌ).

وإن كان فيه زيادتان فأكثرُ، بنيته على أربعةٍ وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من فيره (٢)، فتقول في مُفرِّح ومُقاتلٍ ومُقطليِّ: (مُفْيرحٌ ومُقبَيْلٌ ومُطلِلقٌ)، وتقولُ في مُتدحرجٍ ومُقسعرٌ (دُحيْرجٌ ومُدَيْحٌ) وتقولُ في استخراجٍ وانطلاقِ واضطراب: (تُخيرجٌ ومُدَيْحٌ) وتقولُ في استخراجٍ وانطلاقِ واضطراب: (تُخيْرج ونُطلِلة وضتيْربٌ) (٢).

فإن كان في الاسم زيادتان، ليس لإحداهما مزيةٌ على الأخرى: حذفت أيهما شئت، فتقول في علندى وسرندى وحنطى: (المُليَّند والسُّريَّند والسُّريَّنط) و(المُليَّندي والسُّريَّدي والسُّريَّدي والسُّريَّدي والسُّريَّدي والسُّريَّدي النُّبيطي)؛ لأنَّ النون والألف المقصورة إنما زيدتا؛ ليلحق الوزنُ بسفرجل. ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

أما ألفُ التأنيث المقصورةُ: فإن كانت رابعة، كحُبلى، ثبتتُ: كحُبيْلى، وإن كانت فوق الرابعة، كخوْزلى ولُغيْمل وإن كانت فوق الرابعة، كخوْزلى ولُغيْمل أن المعاهد المعاهد المعاهد المعاهد المعاهد عن مثال (فُعيْمل) أو (فُعيَعيل). وذلك كخوّيزل ولُغَيْفيز، ما لم يسبق الواقعة خامسة حرف مدَّ، فيجوزُ بناؤها وحذف حرف المدِّ، ويجوز العكسُ، فتقولُ في حُبارى (٥٠): «حُبيْرً» بحذف ألفِ المدِّ، و وحُبيرًا بحذف ألف التأنيث وبقاء حرف المدِّ، بعد قله باءً وإدهامه في ياء التصغير.

وأما تاءُ التأنيث وألفُه الممدودةُ، فتَتُبُتانِ على كل حال، فتقول في مُسلمة وهندباءَ: مُسيلمة وهُنَيْدِباءَه.

والألفُ والنونُ الزائدتانِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ، تَثبُتانِ على كلِّ حال، فتقولُ في تصغير زعفران: ﴿وُعَيْفُرانَ﴾.

ويعجوز أن يموّضَ ما حذِف منه للتصغيرِ ياءٌ قبل آخره، فيُبنى الاسمُ على الْمُعَيْعيلِ، فتقول في مُنطلقِ وسَفرجلِ: "مُطَالِيقٌ وسُفَيْرِيعٌ"، كما يجوز أن تقول في جمعها: "مَطالبَقَ وسفاريجٌ».

(ولا يخرج المصغر من هذه الأوزان، ما يلحقه من علامة تأنيث أو تثنية أو جمع أو نسبة،

⁽١) السبطري: مشية فيها تبختر: و(اغضتفر): الأسد.

 ⁽٢) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال. وتاه الافتعال والاستفعال ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك، وتفضلها الميم.

 ⁽٣) طاء اضطراب، أصلها التاء، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل النطق بالضاد الساكنة، لذلك ردت إلى
 أصلها عند التصغير، لزوال السبب، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

⁽٤) الخوزلي والخيزلي، مشية في تثاقل، واللغيزي، اسم بمعنى اللغز.

⁽٥) الحبارى، طائر، وهو يطلق على الذكر والأنش والواحد والجمع.

التصفين ٢٢٧

أو الألف والنون الزائدتين، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي^(۱).

فمثل: تميرة وسليمى وحميراء وقليمان وعميرون وهنيدات وحميصي وعثيمان وعطيشان وعبيد الله وبعيلبك، مصغر على «فعيل، ومثل: «حنيظلة وقويصاء ودريهمان وشويعرون ودميشقي وزعيفران وخويدم الدار ومعيد يكرب، مصغر على «فعيعل».

ولا يعتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات).

تصفير ما ثانيه حرف علة

إذا صغَّرتَ ما ثانيهِ حرفُ علَّةٍ مُنقلبٌ عن غيره رَدَدْتَهُ إلى أصله، فإن كان أصلُه الوارَ رددته إليها، فتقولُ في تصغير بابٍ وطيِّ وقيمةٍ وميزانٍ وديوانٍ وميسمٍ (٢٠): *بُوَيْبٌ وطُوَيَّ وتُوَيْمةٌ وَمُوَيزينٌ ودُوَيْوِينَ رمُوَيْسمٌ».

وإن كان أصلُه الياءَ رددته إليها أيضاً، فتقولُ في تصغيرِ نابٍ ومُوقنِ^(٣): «نُبيبٌ ومُيَنْقَنُ». وإن كان أصلُهُ حرفاً صحيحاً رددتهُ إليه، فتقول في تصغير دينار: «دُنْيْنِيرٌ⁽¹⁾:

وإن كان مجهول الأصل كعاج، أو زائداً: كشاعرٍ وخاتم، أو مبدلاً من همزة: كأصالٍ وآبالٍ (* كان مجهول الأصل كعاج، وشُرَيْعٌ، وشُرَيْعٌ، وخُرَيْتٌمٌ، وأويصالٌ، وأويمالٌ وأويبالٌه.

(وشذ تصغير اعيد) على عُيند كما شذ جمعه على اأعياد).

وحقه أن يصغر على «عُوَيْده ويجمع على «أعواده؛ لأنه من عاد يعود، فباؤه أصلها الواو، وأصله (عِزْده بكسر فسكون قلبت الواو ياه لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما صغروه وجمعوه على غير أصله؛ لئلا يلتبس بالعود).

⁽١) أما المركب الإسنادي، كجاد الحق وتأبط شرأ، علمين، فلا يجوز تصغيره.

⁽٢) جمع باب إبواب، فأصل ألفه الواو. والطي: أصله «الطوي» لأن فعله طوى يطوي فياؤه الأولى أصلها الواو، وقيمة أصلها «قومة» بكسر القاف، لأنها في الأصل من قام يقوم، وميزان أصله «موزان» بكسر الميم، لأنه من وزن يزن، ولأنك تقول في جمعه موازين، وديوان، أصله دوان، بواو مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين، وميسم أصله، موسم، بكسر الميم، لأنه من وسم يسم، وهي أداة يوسم بها أي يعلم، كما يوسم البعير بالكي.

 ⁽٣) جمع الناب: أنياب، فأصل ألفه الباء، وموقن، اسم فاعل من أيقن، فأصله «ميقن» فواوه أصلها الياء،
 وإنما القلب واواً لتناسب الضمة قبلها.

⁽٤) دينار، أصله (دنار) بنون مشددة، لأنك تقول في جمعه دنائير.

 ⁽٥) أصلها (أأصال وأأمال وأأبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل وأمل وأبل، فالألف مبدلة من الهمزة،
 (والأصيل)، الوقت بعد العصر.

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة: أبقيته على حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أرجعته إلى أصله (في قول الزَّجاج وأبي عليّ الفارسيّ) فتقول في تصغير مُتَّمدٍ: «مُتَيعِدٌ» (على قول سيبويه: قالوا: وهو الصحيح)، وامُوّيعدا، (في رأيهما)، وذلك لأن أصله: «مُوّتعدٌ». وأصل هذا من الوعد.

وقولُ سيبويه أقرب إلى الفهم؛ كيلا يلتبس بتصغير: «مَوْعِد ومُوعدٍ ومُوعَدٍ» وقولهما أصحُّ في القياس.

تصغير ما ثالثه حرف علة

إذا صغَرت ما ثالثهُ حرف علَّة، أدغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياء، إن كان ألفاً أو واواً، فتقول في تصغير عصاً ورَحى وظَبي ودلو وطَي وشمالٍ وقَدوم وجميلٍ: «عُصيةٌ ورُحَيّةٌ وطُبيُّ ودُلَيّةٌ وطُوَيَّ وشُمَيُّلٌ وقُدَيِّمٌ وجُميَّلٌ إلا ما كان آخرُهُ ياءً مشدَّدةً مسبوقةً بحرفين: كصبيٌ وعليٌ وذكيٌ، فَتُخفِّفِ وتُدغمُ في ياء التصغير، فتقول: «صُبيَّ وعُلَيَّ وذُكيًّ افإن سَبقتْ بأكثر من حرفين، صُغر الاسم على لفظه، فتقول في تصغير كُرسيٌ ومصريٌ: «كَرَيْسيٌّ ومُصَيريًّ».

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغرتَ ما رابعهُ حرفُ علَّة، قلبتَ الألفَ أو الواوَ ياءٌ، وتركت الياءَ على حالها، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ: «مُنيَشيرٌ وأريجيحةٌ وتُنيديلٌ».

تصغير ما حذف منه شيء

إذا صغَّرتَ ما حُذف منه شيءٌ، رددته عند التصغير، فتقول في تصغير يَدِ ودم وأب وأخ وأختٍ وبنتٍ وعدةٍ وزِنةٍ وشَفةٍ وماءٍ: الِنَدَيَّةُ ودُمَيَّ وأبيِّ وأخيًّ وأخيَّةٌ وبُنيَّةٌ ووُغيدةٌ ووُزَيِّنةٌ وشُفَيْهةٌ ومُويُةٌ.

وإن كان في أوله همزة وصل حذفتَها ورددْتَ المحذوفَ، فتقول في تصغيرِ ابنِ وابنةِ واسمِ وامرِىءِ وامرأةِ: هَبُنَيَّةٌ وبُسُمَيٌّ ومُرَيْءٌ ومُرَيْثَةٌ.

وإن سَميتَ بنحوِ: قُلُ وبغُ وخُذْ ومُذْه قلتَ في تصغيره: قُوَيُلٌ ويُبَيِّعُ وأُخَيْذٌ ومُنَيِّذٌه برد المحذوف.

تصغير الثنائي الوضع

إذا سمّيت بما وُضع على حرفين، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، أبقيته على حاله، بعد التّسمية به: فإن أردت تصغيره. ضعَّفت ثانيه عند تصغيره، فتقول في تصغير: هلُّ وبلُّ وإنْ وعَنْ، ونحرها أعلاماً: هُفَلِيُلٌ ولِنُلِلٌ وأُنَيِّلٌ وعُنَيِّنَه. تصفير ____

وإن كان ثانيه حرف علة: كلُّو وكي وفي وما ولا، وجب تضعيفه حين التَّسمية به، فتقول في المذكورات، إذا جعلتها أعلاماً: قلُّو ركمٌّ وفينّ وماءٌ ولاءًه(١).

فإن أردتَ تصغيرها، صغرتها على حالها هذه، فتقول: ﴿ لُوَيٌّ وَكُنِيٌّ وَفُنَيٌّ، ومُوَيٌّ وَلُوَيٌّ.

تصغير المؤنث

إذا صغَّرت المونث الثلاثيّ الخاليّ من التاء، ألَحقتها به، فقول في تصغير دار وشمس وهند وعين وسن وأذنن المُورد وشُمَيسةٌ وهنيدةٌ وعُيبَنة وسُنيّنةٌ وأذيّنةٌ اللّ إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع، أو المذكر بالمؤنث، فتُشركُ التاء، فتقولُ في تصغير بقر وشجر: (بُقيرٌ وشجيرٌ»، لا «بُقيرةٌ وشُجيرةٌ»؛ كيلا يُظنَّ أنهما تصغيرُ بقرة وشجرة، وتقول في تصغير خمس وست وسبّع وتسع وعَشْر ويُضع، في المعدود المؤنث: خُمَيسٌ وسُتيَة وسُتينةٌ ونُسَيعٌ وعُشيرٌ ويُضَيعٌ»، لا خُمَيْسةٌ وسُتينةً الله المعدود المذكر.

وإذا سمَّيتَ رجلاً بمؤنث ثلاثي، ك: نارٍ وعينٍ وأذنٍ ونِهْرٍ(٢)، ثم أردت تصغيره، لم تُلحق به التاء، فتقول: «نُوَيِرٌ وعُيِّرُنْ وأَذَيْنُ وفُهَيرٌ».

فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً، بعد تصغيرها، أبقيتها على ما هي عليه.

ومن ذلك: ﴿مُتَمِّمٌ بن نُويرة، وعُيينة بن حصن، وعمرو بن أدَّيْنة، وعامر بن فُهَيْرةه.

وإذا سمّيتَ امرأة بمذكر ثلاثي، كرمح وبدرٍ ونجمٍ وسعدٍ، ثم أردت تصغيره، ألحقت به التاء، فتقول: فرُميْحة وبُديرة ونُجَيْمة وسُعَيْدَة.

فلا اعتبار في العلم، في حال تصغيره، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيثٍ، وإنما العبرة في مُسمّاهُ الذي نقلَ إليه، هذا هو الحق.

(وقال يونس: يجوز الاعتباران: اعتبار الأصل واعتبار الحال.

وعليه فتقول في «عين» مسمى بها مذكر: «عيين وعبينة»، وتقول في «رمح» مسمى به مؤنث: «رميحة ورميح» وقال ابن الأنباري: إنما العبرة بأصله المنقول عنه، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار.

إذا ضعفت الألف في(ما ولا) زدت ألفاً أخرى، وحيئلًا يصعب النطق بهما لــــكونهما معاً، فتبدل من الثانية همزة وجوباً.

⁽٢) الفهر، بكسر فسكون: الحجر الصغير بمقدار الكف، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة، وقيل هو الحجر مطلقاً، وهي مؤنثه. وقيل، تؤنث وتذكر، والفهر، في لفة الأطباء ما تدق به العقاقير على الصلابة، والصلابة والصلاءة (بقتع الصاد فيهما) ما يدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه.

وعليه فلا تقول في اعين، مسمى بها مذكر، إلَّا اعيينه، وفي الرمح؛ مسمى به مؤنث، إلا الرميح،).

أما المؤنث الزُّباعيُّ فما فوق: فلا تَلْحقُه تاءُ التأنيث، فمثل: ازينبَ وعَجوزٍ، يُصغَّر على: ازُيينبَ وعُجَيْرَه.

(وشذ تصغير «ذَوو» (١٠ فيفتح فسكون» وحرب وقوس ونعل ودرع الحديد (١٠ وعرس (٣٠ بلا الحاق التاء) فقد صغروها على «فويد وحريب» إلخ... مع أنها مؤنثات ثلاثية، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها. كما شذ تصغير: قدام ووراء وأمام على «قديدمه وَوُرَيَّتَة» (بتشديد الياء مكسورة) وأُمَيِّمَةٍ (بتشديد الياء مكسورة أيضاً): فالحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية، وقدام ووراء: ظرفان مؤنثان، أنثوهما على معنى الجهة، وأمام ظرف مذكر: وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين: لأنه مذكر: ولأنه فوق الثلاثي.

قال في المصباح: وقد يؤنث «الأمام» على معنى الجهة.

وقال الزجاجُ: واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيثه).

تصغير الغلم المركب

إذا أردت تصغير علم مُركَّبِ تركيبَ إضافةٍ أو مَزجٍ، صغَّرتَ جزءُه الأولَ، وتركتَ الآخرَ على حاله، فتقولُ: في عبد الله ومَغْدِيكربَ.

(عُبَيد الله، ومُعَيْدِيكرِب، أما المركّبُ تركيبٌ جُملةٍ: كتأبط شراً، وجادَ الحقُّ، فلا يصفّرُ.

تصغير الجمع

جمع القلَّة يصمُّرُ على لفظه، فتقولُ في تصغير أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفِثيةٍ: «أُحَيْمالُ وأَنْفُسٌ وأُعِيْمدةً وَفُتِيَّةً».

وكذلك اسمُ الجمع كرّكب ورُكيْب.

وجمعُ الكثرةِ لا يصغُّرُ على لفظه، بل يردُّ إلى المفردِ، ثمَّ يصغَّر ثم يُجمَع جَمعَ المذكَّرِ السالم، إن كان للعاقل، فمثلُ: «شُعراء وكُتَّابِ السالم، إن كان للعاقل، فمثلُ: «شُعراء وكُتَّابِ

⁽١) الذود من الإبل، من الثلاثة إلى العشرة، ولا تكون إلا من الإناث، ومنه قولهم: (الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل مع القليل يصير المجموع كثيراً.

⁽٢) أما درع المرأة، وهو قميصها فهو مذكر. وقيل إن درع الحديد يذكر ويؤنث.

⁽٣) العرس، امرأة الرجل، والرجل نفسه. ومثله العروس. وكلاهما للذكر والأنثى. والعرس أيضاً: أنثى الأسد وهي اللبؤة.

ودَراهم وعصافيرَ وكُتُبٍ، تَصغيرُه «شُوَيْعرونَ وكُوَيْتبونَ ودُرَيهماتٌ وعُصَيْفيراتٌ وكُتيّباتٌ».

تصفير الترخيم

من التصغير نوعٌ يسمَّى: تصغير الترخيم، وهو أن يُجرَّد الاسم من الزوائدِ التي فيه، ويصفَّرَ على أحرفه الأصليّة.

فإن كانت أُصولُهُ ثلاثةً: يُصغر على 'فُعيْلِ"، فيقالُ في تصغير: معطّفٍ ومُنطلقٍ وأزهرٍ وأبلَقَ وحامدٍ ومحمودٍ وأحمد: 'مُطيفٌ وطُليقٌ وزَهَيرٌ وبُليْنٌ وحُميدٌ".

ثم إن كان مسمّاهُ مؤنثاً: ألحقت به التاء، وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالألف، أو مؤنثاً بغيرٍ علامة، فيقالُ في مكرمةٍ وحُبلى وسودا، وسُعاد: «كُرَيمةٌ وحُبَيلةٌ وسُوَيدة وسُعيدة، وتقول فيمن سمّيتها سُعَيْدُ وسماء اسُميُدةٌ وسُميّة.

إلَّا إذا كان من الصفات الخاصة بالإِناث، التي لم تلحقها علامة التأنيث كطالق وناهد، فلا تلحقها الناء: كطُليْق ونُهيْدِ».

وإن كان مؤنثاً بلا علامة، وسميت به مذكراً، لم تُلحق به التاء، فتقول فيمن سميته: سماء وعروباً: سُميٌ وعُريبٌه.

وإن كان مؤنثاً بالعلامة، جرّدته منها، فتقول فيمن سميته: مُكرمةً وصحراءً وفاطمة: الْكُرْيْمُ وصُحِير وفُطيمًا.

إلَّا إذا وقعت التسمية به بعد التصغير، كأن تسمي رجلاً اصحيرة امؤنث اصحرام فتبقى علامة التأنيث.

وإن كانت أحرفه الأصليّة أربعة يصغّر على «فُعَيْعل»، فيقال في قرْطاس وعصفور وقنديل: «قريطس وعُصَيْفِر وثُنَيدِل».

وتصغير الترخيم، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التصغير، كما رأيت.

أما حذف ما لا يجوز بقاؤه؛ لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير، فليس من باب تصغير الترخيم، كما يتوهم وذلك كتصغير: «متدحرج وسفرجل» على «دحيرج وسفيرج».

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول، كمنطلق ومُستخرج، صغرته على «مُطيَّلتي ومخيِّرج» تصغيراً لا ترخيمَ فيه: لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها؛ لاختلال الصيغة معها، فإذا أردت ترخيمهما، قلتَ: «طُلَيْنٌ وخُرَيجٌ».

شواذ التصغير

ما جاء في التَّصغير مخالفاً لما سبقَ تقريرُه من القواعد، فهو من شواذً التصغير، التي تُحفظ

ولا يقاس عليها. وقد تقدُّم ذكرُ بعضها.

ومن ذلك تصغيرهم عشاءً على اعُشَيّانِ، وَعشيّة على اعْشيْشيةٍ، وعَشيّاً على اعْشيْشانِ، وليلة على الْيَيْلِيةِ، وقالوا: الْيَيْلة، أيضاً على القياس.

وقد صغَّروا إنساناً على الْنَيْسيانِه، وقد أجمعَ العرب على تصغيره على ذلك.

وصغّروا بَنينَ على الْبَيْنينَ"، لم يُصغروها على غير ذلك. وقالوا في تصغير رَجُلٍ: 'رُجُيلٌ، على القياس، وارُوَيجلٌ، على غير القياس، كأنهم رَجعوا به إلى «الراجل»؛ لأنَّ اشتقاقه منه، كما في السان العرب».

قال النحاةُ وبعضُ اللغويين: وشذَّ تصغيرُ صبيةٍ وغلَّمةٍ: على أَصَبْبَيَّةٍ وأُغَيْلِمَةٍ والحقُّ انَّ أصيبية هي تصغير اأضية».

وأما صبيَّة فتصغيرها: (صُبيَّة)، وكذلك أغيُّلمة: (غُليَّمة).

وقالوا: شذَّ تصغيرُ مَغرِب على (مُغَيْرِبانٍ) والحقُّ أنَّ مُغيْرباناً هو تصغيرُ (مُغْرِبانٍ)، وهو بمعنى المغرب. يُقال: لقيته مَغربُ الشمسِ، ومُغْربانَها.

الباب الخامس

التصريف المشترك بَيْنُ الأفعَالِ والأسمَاء

ويشتملُ هذا الباب على ثلاثة فصول:

ا ـ الإدغام

الإدفامُ(١): إدخالُ حرفٍ في حرفٍ آخرَ من جنسه، بحيث يصيرانِ حرفاً واحداً مُشدَّداً، مثلُ: «مدَّ يمدُّ مدَّاً» وأصلُها «مدَّدَ يمدُّدُ مدْداً».

وحكمُ الحرفينِ، في الإِدغامِ، أن يكون أوَّلهما ساكناً، والثاني متحركاً، بلا فاصلِ بينهما. وسكون الأول، إما من الأصل: كالمد والشد(٢).

وإما بحذف حركته: كمدُّ وشدُّ (٣).

وإما بنقل حركته إلى ما قبلهُ: كيمُد، ويشدُّ(٤).

والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخرَج، كما يكون في الحرفين، المتجانسين. وذلك يكون تارةً: بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر: كامَّحى، وأصلُه: «انمحى»، على وزن «انفعلُ» ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانس الأول: كادَّعى، وأصلُه «ادْتعى»، على وزن «افتُعل».

أقسام الإدغام

الإدغامُ، إما صغيرٌ، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل.

وإما كبير: وهو ما كان الحرفان فيه متحركين، فأسكن أولهما بحذف حركته، أو بنقلها إلى ما قبلها.

وإنما سُمّي كبيراً؛ لأن فيه عَمَلين وهما الإِسكان والإِدراجُ، أي: والصغير ليس فيه إلّا إدراج الأولِ في الثاني.

⁽١) الإدغام في اللغة: الإدخال: أدغمت اللجام في فم الفرس أي: أدخلته عليه.

 ⁽۲) الدال الأولى منهما ساكنة من أصلها.

 ⁽٣) أصلهما المدد وشدده سكنت الدال الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الأخرى.

⁽٤) أصلهما: الهمدد ويشدد قلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها - وهو الميم في المدد، والشين في المدد، والشين في

وللإدغام ثلاثُ أحوالٍ: الوجوبُ، والجوازُ، والامتناع.

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كان في كلمة واحدة أن مواءً أكانا متحرّكين: كَمَرُّ ويمُرُّ (وأصلُهما: مَرَرُ ويمرُرُ)، أم كان الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً: كَمَدُّ وَعَضْ (وأصلهما: مَدَّدٌ وعَضْضٌ).

وأما قول الشاعر: «الحمدُ لله العلي الأجلَلِ» فمن الضَّرورات الشعريَّة، والقياسُ (الأجَل).

ثم إن كان الحرف الأول من المثلين ساكناً، أدغمتَه في الثاني بلا تغيير. كَشَدُّ وصَدُّ (وأصلهما: شَدْد وصَددً).

وإن كان متحركاً طرحتَ حركتهُ وأدغمتهُ إن كان ما قبلهُ متحركاً أو مسبوقاً بحرفِ مدًّ، كرَدًّ ورادًّ. (وأصلُهما: رَدَد ورادِدٌ).

أما إن كان ما قبله ساكناً فتنقَلُ حركته إليه: كيرُدُّ (وأصلُه: يَرْدُد).

ويجب إدغام المِثلين المُتجاورين الساكنِ أُولُهُما، إذا كانا في كلمتين، كما كانا في كلمة واحدة، مثلُ: «سَكَتُّ، وسكتًا وعَنَّا وعَلَيَّ، واكتُبْ بالقلم، وقلُ له، واستغفرُ رَبَّك؛ غيرَ أنه إن كان ثاني المثلين ضميراً، وجب الإِدغامُ لفظاً وخطّاً، وإن كان غير ضمير وجب الإِدغامُ لفظاً لا خطّاً، كما رأيت.

وشدٌ فكُ الإِدغام الواجبِ في ألفاظ لا يُقاسُ عليها، مثلُ: «أَلِلَ السقاءُ^(٢) والأسنانُ»: (إذا تغيَّرت رائحتُهما وفسَدتُ)، ودببَ الإِنسانُ: (إذا نَبت الشَّعْرُ في جبينه) وَضَببت الأرض^(٣): (إذا كثَرَت ضِبابُها)، وقَطِظَ الشَّعر: (إذا كان قصيراً جَعْداً).

ويقال قَطَّ بالإدغام أيضاً، ولَجِحت العين: (إذا لَصقتْ أجفانُها بالرمضِ)⁽⁾⁾ ولَخختْ: (إذا كثُرَ دمعُها وغلُظتْ أجفانُها، ويقال: لحَّت ولَخَّت بالإدغام أيضاً، وَمَشَشْتِ الدابةُ: (إذا ظهرَ في وظيفها المَششُ^{(°)،} وعَزُرْتِ الناقةُ: (إذا ضاق مجرى لبنها).

وشذَّ في الأسماءِ قولُهم: (رجلٌ ضففُ الحال، (أي: ضيُّقُها) وشديدُها: ويقال: (ضَفُ

⁽١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام، أو يجوز فيه الإدغام وتركه، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه.

⁽٢) السقاه: جلد السخلة يجعل وعاء للماء واللبن.

⁽٣) ضيب من باب فرح وظرف.

⁽٤) الرمض: وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين، فإذا سال فهو غمض.

⁽٥) المشش: شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم.

الحالِ بالإِدغام أيضاً)، وطعامٌ قَضيضٌ أي: •فيه حصّى صغارٌ أو تراب، ويقال: قضَّ بالإِدغام أيضاً وقَضِضٌ بالتحريكِ. وهذا يُمْنَع فيه الإِدغامُ؛ لأنه اسمٌ على وزنِ •فَعِلِ، كما ستعلم.

جواز الإدغام

يجوزُ الإِدغامُ وتركُهُ في أربعة مواضعَ:

الأول: أن يكون الحرف الأول من المثلين متحركاً، والثاني ساكناً بسكون عارض للجزّم أو شبُهه (١٠)، فتقول: المم يَمُدُ وَمُدَّه، بالإدغام، والم يَمُدُه بفكّه. والفكُ أجودُ، وبه نَزَلَ الكتابُ الكتابُ الكريمُ. قال تعالى: ﴿ وَمَلَّدُ رَبُّهُا يُعِنَّهُ وَلَوْ لَرْ تَسْتَسَّهُ نَازً ﴾ [النور: ٣٥] وقال: ﴿ وَمَلْدُدْ عَلَى الْكريمُ . قُلُوبهِ مِنْ إيونى: ٨٨].

وإن اتَّصل بالمُدَغم فيه ألفُ الاثنينِ، أو واوُ الجماعة، أو ياءُ المخاطبة، أو نونُ التوكيد، وجبَ الإدغامُ، لَزَوالِ سَكونِ ثاني المِثْلَيْنِ، مثلُ: «لم يَمُدًا ومُدّ، ولم يَمُدُّوا ومُدّوا، ولم تَمدِّي ومُدِّى، ولم يَمُدُنْ ومُدَّنْ، ولم يَمدُّنَّ ومُدَّنَّه.

أما إن اتصل به ضمير رفع متحركٌ فيمتنعُ الإِدغامُ، كما سيأتي.

وتكونُ حركةُ ثاني المثلين المُدَّغميْن في المضارع المجزوم والأمر، اللَّذين لم يتَّصل بهما شيءٌ، تابعةً لحركة فائه، مثلُ: (رُدُّ، ولم يرُدُّ، وعَضَّ ولم يَعضَّ، وفِرٌّ ولم يَفرٌ) هذا هو الأكثرُ في كلامهم. ويجوزُ أيضاً في مضموم الفاء، معَ الضمَّ، الفتحُ والكسرُ، كرُدَّ ولم يرُدَّ، ورَدَّ ولم يَرُدَّ.

ويجوزُ في مفتوحها، مع الفتح الكسرُ، كَعَضٌ ولم يَعَضّ.

ويجوز في مكسورها، مع الكسرِ، الفتحُ، كفرُّ ولم يَفرَّ.

(نعلم من ذلك أن المضموم الفاء: يجوز فيه الضم والفتح، ثم الكسر، والكسر ضعيف، والفتح يشبه الضم في قوته وكثرته، وأنّ المفتوح الفاء يجوز فيه الفتح، ثم الكسر، والفتح أولى وأكثر، وأن المكسور الفاء يجوز فيه الكسر والفتح، وهما كالمتساويين فيه).

ويكون جزم المضارع حينئذ بسكون مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة الإِدغام، ويكون بناء الأمر على سكون مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة الإِدغام أيضاً.

واعلم أن همزة الوصل في الأمر من الثلاثي المجرد، مثل: «أمدد»، يستغنى عنها بعد الإدغام، فتحذف، مثل: «مُدّ»؛ لأنها إنما أتي بها للتخلص من الابتداء بالساكن، وقد زال السبب؛ لأن أول الكلمة قد صار متحركاً.

⁽١) شبه الجزم: هو سكون البناء في الأمر المفرد.

الثاني^(۱۱): أن يكونَ عينُ الكلمةِ ولامُها ياءَيْنِ لازماً تحريك ثانيتِهما، مثل (عَييَ وحَييَ)، فتقرلُ: (عَيَّ وحَيُّ)، بالإدغام أيضاً.

فإن كانت حركةُ الثانيةِ عارضةً للإعراب، مثل: (لَن يُحييَ، ورأيتُ مَحيِياً)، امتنع إدغامُهُ. وكذا إن عَرض سكون الثانية مثل: (عيبت وحييتُ).

الثالث: أن يكون في أول الفعل الماضي تاءًان، مثلُ: «تتابعَ وتَتَبَعَ»، فيجوز الإدغامُ، مع زيادة همزة وصلٍ في أوله، دفعاً للابتداء بالساكن، مثلُ: «إتّابِعَ واتَّبع».

فإن كان مضارعاً لم يَجز الإدغام، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءَين، فتقول في تتجلى وتتلظّى: «تَجَلى وتلظّى»، قال تعالى: ﴿فَرْلُ ٱلْمُلَكِيكُةُ وَالْوَحُ﴾ [القدر: ٤]، وقال: ﴿فَالَ تَلَظُّنُ﴾ [الليل: ١٤] (أي: تَمَنزُلُ وتتلظّى).

وهذا شائعٌ كثيرٌ في الاستعمال.

الرابعُ: أن يتجاوَرَ مثْلانِ متحركان في كلمتين "، مثل: (جعل لي وكتبَ بالقلم، فيجوز الإدغام، بإسكان المِثْل الأول، فتقول: «جَعَلْ لي، وكتبُ بالقلم».

غير أنَّ الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطَّاً).

امتناع الإدغام

يمتنعُ الإِدغامُ في سبعة مواضع:

الأولُ: أن يتصدُّر المِثْلان: كدّدنٍ ودداً ودَدٍ وددان وتَتَرِ وَدَننِ "،

الثاني: أن يكونا في اسم على وزنِ اقْعَلِ، (بضم ففتح)، كُدُرَدٍ وجُدَدٍ وصُفَفِ⁽¹⁾، أو الْهُمُلِ، (بضمّتينِ): كَسُرُدٍ وذُلُلِ وجُدُدُ ، أو (فَعَلِ) (بكسرٍ ففتحٍ). كِلِمَم وكِللٍ وجللِ ، أو (فَعَلِ) (بكسرٍ ففتحٍ). كِلِمَم وكِللٍ وجللِ ، أو (فَعَلِ)

(١) أي: الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه.

(٢) فإن كان أول المثلين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً: كاجعل لي، وجب الإدغام كما تقدم.

 (٣) الددن والددا والدد: اللهو واللعب والددانة: من لا غناء عنده ولا نفع. والتترة: جيل من الناس يتاخمون الترك الدننة: انحناء عند الظهر.

الجدد: جمع جدة بضم الجيم، وهي الطريقة والعلامة و«الصفف»: جمع صفة، وهي البيت الصيفي،
 ويناه ذو ثلاثة حواقط، وظلة يستتر بها من الحر.

 (۵) السرر: جمع سرير. و«الذلل»: جمع ذلول: بفتح الذال: وهو البعير غير الصعب، و«الجدد» بضمتين، جمع جديد.

(¹⁾ اللمم: جمع لمة بكسر اللام، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين سمي جمة، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة، و«الكلل»، جمع كلة، بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي الستر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بالناموسية و«الحلل»، جمع حلة بكسر

(بفتحثين): كَطَلَلِ وَلَبِّ رَخَّبِ (``.

الثالث: أن يكونَ العِثْلان في وزن مزيدٍ فيه للإلحاق، سواءً أكان المزيدُ أحد المثلين: كَجِلْبَ، أُولاً: كَهَيْلل^(٢).

الرابع: أن يتَّصل بأول المثلين مُذْخمٌ فيه: كهَلَّل^{٣١} ومُهَلِّلٍ، وشدَّد ومُشدد؛ وذلك لأن في الإدغام الثاني تكرار الإدغام، وذلك ممنوعٌ.

الخامسُ: أن يكون المثلان على وزن (أفْعل)، في التعجُّب، نحو: (أعززُ بالعلم! وأحببُ به!)، فلا يقالُ: (أعزَ به! وأحبُّ به!).

السادسُ: أن يعرض سُكونُ أحد المثلين؛ لاتصاله بضمير رفعٍ مُتحُرك: كمدَّدْتُ ومَددنا ومَدذْتَ ومَدذْتُمْ ومَدذْتُنُ .

السابعُ: أن يكون مِمّا شُذَّتِ العَرَبُ في فَكُّه اختياراً، وهي ألفاظ محفوظةٌ تَقَدمَ ذكرُها، فيمتنعُ الإدغاءُ.

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضياً ثلاثياً، مجرداً مكسورَ العين، مضاعفاً، مُسنداً إلى ضمير رفع متحرك، جازَ فِه ثلاثة أوجه:

الأولُ: استعماله تامَّا، مفكوك الإدغام، فتقولُ في ظلَّ. ﴿ طَلِلْتُهُ.

الثاني: حذف عينو، مع بَقاءِ حركة الفاءِ مفتوحةً، مثلُ: ﴿ظَلْتُۗۗ.

الثالث: حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ بعد طرح حركتها، مثل: ﴿ظِلْتُ، قَالَ تعالَى: ﴿وَاَنظُرْ إِلَٰتَ إِلَيْهِكَ اَلَّذِى ظُلْتَ عَلِيْهِ عَاكِمًا ﴾ [ط.: ٧٧]، وقال: ﴿لَوْ نَنَاهُ لَجَمَلْنَهُ حُطْنَا فَظَلْنُهُ تَفَكَّهُونَ ﴿ الرائعة: ٢٥] (٤٠). قُرِىءَ بفتح الظاء في الآيتين، على بقاءِ حركتها، وبكسرها على طرح

الحاء، وهي المحلة والمجتمع، وأما الحلة بضم الحاء الوجمعها حلل بضمها أيضاً؛ فهي كساء يكون من ثوين كالإزار والرداء مثلاً.

⁽١) الطلل: ما شخص من آثار الديار، وشخص كل شيء والمكان المرتفع، والجمع أطلال وطلول و اللبب، موضع القلادة من الصدر، والمنحر، وما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستثخار، وما استدق من الرمل، والجمع ألباب، و «الخبب»: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

⁽٢) هيلل: أكثر من قول: «لا إله إلا الله» وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كبسمل: إذا قال بسم الله.

⁽٣) هلل: قال لا إله إلا الله، وهلل فلان: جبن وفر، وهلل عن قرينه: نكص وتأخر، وهلل الكاتب: كتب.

 ⁽٤) تفكهون، أصله: تتفكهون، ومعناه: تتحدثون فيما أصابكم، وأصل معنى التفكه التنقل بصنوف الفاكهة،
 ثم استمير للمتنقل بالحديث، ومنه الفكاهة، الحديث ذوي الأنس.

حركتها ونقل حركة اللأم المحذوفة إليها.

فإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً، وهو ثلاثي، مجردٌ مضاعَف، مكسورُ العينِ فيهما، مُسْتَندٌ إلى ضمير رفع متحرك، جاز فيه الإتمام، فتقولُ في يَقِرُّ وقِرَّ: "يَقْرِرنَ واقرِرنَ»، وجاز حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء، مثل: "يَقِرْنَ وقرْنَ»، ومنه، في قراءة غير نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي الْفَاءِ، مثل: النَّقِيرُ وقِرْنَ»، ومنه، في قراءة غير نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي الْفَاءِ، اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ

أما ما فُتحت عينه فلا يجوزُ فيه ذلك إلا سماعاً.

ومنه: ﴿وَلَزْنَ فِي بُيُونِكُنَ ﴾ بفتح القاف، في قراءة نافع وعاصم، وبها قرأ حفصٌ وقراءةُ الكسر أصلها: «اقرِرْنَ»؛ لأن اقرُّ» يجوز أن يكون من باب «فَمَلَ يَغْبِلُ»، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ويجوز أن يكون من باب "فَعِلَ يَفْعَلُ»، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

٢ ـ الإعلال

الإعلالُ: حذف حرفِ العِلةِ، أو قلبُه، أو تسكينُهُ.

فالحذف: كيرتُ (والأصلُ: يَوْرتُ).

والقلبُ: كقال (والأصلُ: قَوَلَ).

والإِسكانُ: كيمشي (والأصل: يمشِيُ).

١ _ الإعلال بالحنف

يُحذُفُ حرفُ العلَّةِ في ثلاثة مواضعُ:

الأوَّلُ: أن يكون حرف مد مُلتقياً بساكنٍ بعدَهُ: كفُمْ وخَف، وبغ، وقُمتُ وخِفتُ وبِعثُ، ويَقُمْنَ، ويَخفَنَ، ويَبِغنَ، ورَمَتْ، وترمونَ، وترمينَ يا فاطمةُ، وقاضٍ، وفتَّى.

(والأصلُ: «قُوْمْ وخَافْ وبِيغْ وقُوْمْتُ وخِبْفْتُ وبِيْغْتُ ويَقُوْمْنَ ويَخَافْنَ ويَبِيْغْنَ ورَمَاتُ وتَرْمِيُونَ وتَرْمِينُنَ وقَاضِينَ : وهؤلاء منبثقات العاكنين: وهؤلاء منبثقات أيضاً عن أصل آخر: وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف).

⁽١) النون في «قاضين وفتان» هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب، وإنما كتبناها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة، فاجتمع بساكن قبله، وهو ياه القاضي وألف الفتى فالتقى ساكنان، فحذف حرف المد، فصار «قاضن وفتن» فاستغني عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة، وردت ألف الفتى إليه خطأ ليمكن الوقف عليه.

إلَّا إِن كَانَ السَّاكِنَ بِعَدَ حَرَفَ الْمِلَّةِ مُدْغَماً فَيِما بِعَدُهُ، فَلا خَذْف؛ لأنَّ الإِدْفَام قد جعل الحرفين كحرفِ واحدِ متحرك، وذلك: كشادً ويُشادُ وشُودً.

فإن عَرض تحريكُ الساكن: كخَفِ الله، وقُلِ الحقّ، فلا تُعْتبرُ حركته؛ لأنها عُرْضَةٌ للزوال، فلا يُرَدُّ المحذوفُ كما رأيت.

الثاني: أن يكون الفعلُ معلوماً مثالاً واوِيّاً على وزن ﴿يَفْعِلُ ۗ، المكسورِ العين في المضارع، فتُحذَفُ فاؤهُ من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضاً، إذا عُرُض عنها بالتاء كيَمِدُ وعدْ وعِدْةً.

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف. فلا يقال: ﴿وعد عداً ؛ لعدم التعويض.

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: ووعدة، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع، لا التعويض: كوعدته عدة واحدة، أو عدة حسنة.

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف: كيوعد.

وكذلك إن كان مثالاً يائياً: كيسر ييسر، أو كان مثالاً واوياً على وزن (يَفْعَلُ المفتوح العين. كيوجل ويوجل.

وشذ قولهم: «يدع ويذر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث: أن يكون الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، فيُحذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكرِ: كاخشَ وادعُ وارمٍ، في المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ: كلَمْ يَخْشُ، ولم يَذْعُ، ولم يرمِ.

غيرٌ أن الحدّف فيهما لا للإعلالِ، بل للنيابة عن سكونِ البناءِ في الأمرِ، وعن سكون الإعراب في المضارع.

٢ _ الإعلال بالقلب

١ _ قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحرُّك كل من الواو والياءِ بحركة أصليَّة وانفتحَ ما قبلهُ، انقلبَ أَلفاً كدَّعا ورمَى وقال وباع، والأصل: «دَعَوَ ورَمَيّ وَقَوَلَ ويَبْيَعُ».

ولا يُعتدُّ بالحركة العارضةِ: كجَيَل ونَوَم، وأصلُهما: «جَيْالُ^(۱) ونؤامٌ، سَقَطتِ الهمزةُ بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصارا إلى «جَيَل ونَوَم».

ويُشترطُ في انقلابها ألفاً، سبعة شروط:

 ⁽١) جيأل: اسم للضبع، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والعلمية هنا هي العلمية الجنسية وراجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول، ويقال: «جيألة» أيضاً، وقد يقال: «الجيأل».

١ ـ أن يتحرَّك ما بعدهما، إن كانتا في موضع عين الكلمة. فلا تُعلان في مثل: «بيانٍ وطويل وغَورنق»، لسكون ما بعدهما.

لا تلتهما ألف ولا يامٌ مُشدِّدةٌ، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعلان في مثل: (رَمَيا وخَرَوا وفَتيان وعصوانا؛ لأن الألف ولِيتهما، ولا في مثل: (عَلَوي وفَتوي، للحاقِ الياء المشدَّدة إيّاهما.

" - أن لا تكونا عين فعل على وزن الفيلُ ، المكسورِ العين، المعتل اللام: كهوِي ودوي وجوي (١٠) وقوي وعيي وعيي وعيي وعيي .

أن لا يجتمع إعلالان: كهرى وطوى والقوى والهوى والهوى والحيا والحياة: وأصلُها: «هَوِيَ وطوّي والموّي والحَيَية والحَيَية . فأعلّتِ اللامُ بقلبها ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.
 وسَلِمتِ العين لإعلال اللام، كيلا يجتمع إعلالانٍ في كلمة واحدة.

أن لا تكونا عين اسم على وزن الفَعَلانِ الفتح العين. فلا تُعلان في مثل: الحَيوانِ وموتانِ (٢) وجَولانِ وهَيمانِ (٣).

٦ ـ أن لا تكونا عين فعل تجيءُ الصفةُ المُشبّهةُ منه على وزن اأفعَلَ، فإنَّ عينهُ تَصِعُ فيه وفي مصدره والصفة منه: كغورً يَعْوَرُ عوراً فهو أعور، وحول يَحْوَلُ حوَلاً فهو أحولُ، وهَيِفَ يَهْيَلُ عَيْداً فهو أَعْيَدُ^(٥).
 يَهْيَكُ هَيَفاً فهو أَهْيَكُ أَيْدُ عَيْداً فهو أَغْيَدُ^(٥).

٧ - أن لا تكونَ الواو عيناً في (افتَمَلَ) المدالِّ على معنى المشاركة. فلا تُعل الواو في مثل:
 «اجتَوزَ القومُ يَجْتَورون، وازدَوَجوا يزدَوِجونَ»، أي: تجاوَروا وتزاوجوا.

٢ ـ قلب الواو ياه:

تُقلُبُ الوار ياءٌ في ثمانية مواضع:

١ - أن تَسكُنَ بعد كسرة: كميماد وميزانٍ. وأصلُها: «مؤعاد ومؤزانٌ»؛ الأنهما من الوعد والوزن.

⁽١) دوي يدوي دوى: مرض، ودوي صدره: حقد وضفن، والجوي يجوي جوى، أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن.

 ⁽٢) الحيوان: الحياة، وكل ذي روح، والموتان»: الموت، وكل ما ليس بذي روح كالأرض والدار والأثاث
 والخشب والحديد وتحوها.

 ⁽٣) الهيمان: مصدر هام بالشيء إذا أحبه، وهام على وجهه: إذا ذهب لا يدري أين يتوجه، وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها.

⁽٤) هيفت الجارية: ضمر بطنها ودق خصرها، فهي هيفاء، وهو أهيف.

⁽٥) غيدت الجاية: مال عنقها ولانت أعطافها، فهي غيداء، وهو أغيد.

لا ـ أن تتطرَّف بعد كسرةٍ: كرضي ويرتضي وقوِيَ والغازي والداعي والشجي والشجيّة.
 والأصل: (رَضِوَ ويَرْتَضِوُ وقوِوَ والغازِوُ والداعِوُ والشَّجِوُ والشَّجِوَةُه؛ لأنها من الرَّضوان والقُوة والأمران والمُوّة والدّور والدعوة والشَّجُو، فإن لم تتطرُّف: كالعِرَج والدَّرَلِ⁽¹⁾، لم تُقلب.

٣ ـ أن تقعَ بعد ياءِ التصغير: كجُريّ ودُلي، وأصلُهما: الجُرَيْقُ ودُليُوٌ، تصغير اجرُوٍ ودلْوٍ..

3 - أن تقع حشواً بين كسرة والف، في المصدر الأجوف الذي أُعِلَتْ عينُ فعله: كالقبام والصيام والإنقياد والعيادة والعيادة (١٥٠ وأصلها: «قوامٌ وصوامٌ وانقوادٌ وعوادةٌ»، وفعلها: «قام وصام وانقاد وعادة والأصلُ: «قَوَمَ وصَومَ وانقَرَدَ وعودَه».

فإن صحّتِ العينُ في الفعل صَحت في المصدر أيضاً، مثل: «لارَدْ لِواذاً، وعاوَد عِواداً، وجاورَ جواراً»، وكذا تَصِح إن لم يكن بعدها ألفٌ: كحالَ حِوَلاً.

٥ ـ أن تقع عيناً بعد كسرةٍ، في جمع صحيح اللام، على وزن افعالٍ، وقد أُعِلَّت في المفرد أو سكنت. فما أعلَّت عينه في المفرد، فكاللَّبار والرَّباح والجيّل والقِيّم، وأصلُها: "دوارٌ ورواحٌ وجولٌ وقومٌ» ومفردها: «دارٌ وريحٌ وحيلةٌ وقيمةٌ» والأصلُ: «دَوَرٌ ورؤحٌ وجؤلةٌ وقِوْمَةٌ» وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكونُ إلا في جمع على فِعالٍ)، فكالثياب والسياط. وأصلُهما: (ثِوابٌ وسواطً).

فإن صحَّتِ عينُ المفرد، ولم تَسكنْ فلا تُقلَّبُ: كطويلٍ وطِوال وشذَّ جمعُ جوادٍ على «جيادٍ». والقياسُ أن يُجمع على «جواد».

وكذلك إن كان معتلُّ اللام، فلا تُقلبُ العينُ في الجمع ياءً: كجوّ وجِواءٍ. بل إن كانت العين، في الأصل، واواً منقلبةً إلى الياء، رُدت إلى الواو في الجمع: كرّيّانُ ورِواءٍ؛ لأن أصل ريان: فرّوْيان؛ لأنه من فرّويّ يُرْوى؛.

وإن وقعت الواوُ حشواً بين كسرةِ وألفٍ، فيما ليس مصدراً ولا جمعاً: كسوارٍ وقِوامٍ وخِوانٍ وسِواكٍ، لم تُقلب.

٦ ـ أن تجتمع الواؤ والياءُ. بشرط أن يكون السابق منهما أصلاً، لا مبدلاً من غيره، وأن

 ⁽١) الدول، يكسر فقتح: جمع دولة، يفتح فسكون، وأما الدول، يضم ففتح، فهي جمع دولة، يضم فسكون،
 هذا هو الحق، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين.

 ⁽٢) العياد والعيادة. بكسر العين فيهما مصدران لعاد المريض يعوده إذا زاره، ومثلهما «العود»، بفتح العين، والعوادة، بضمها، وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها.

 ⁽٣) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

يكون ساكناً، وأن يكون سكونُهُ أصلياً، لا عارضاً، وأن تكونا في كلمة واحدة، أو فيما كالكلمة الواحدة، فتقلبُ حينلِ الواو ياءً وتُدغمُ في الياء.

ولا فرق بين أن تَسْبِقَ الواوُ: كمَقْضي ومَرَمِي (وأصلُهما: مَقْضُوي وَمَرْمُويٌ) وأن تسبق الياءُ: كسيِّد وميت (وأضلهما: سَيْردٌ وَمَيِّوتٌ).

ولا فرق أيضاً بين أن تكونا في كلمة واحدة، كما ذُكر، وأن تكونا فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: «هؤلاءِ مُعلميَّ ومكريعَ» والأصل: «معلَّموي ومُكرموي».

(اجتمعت الواو والياء. وسبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء. واعلم أن الضمير وما يضاف إليه هما كالكلمة الواحدة).

فإن كان السابق منهما مُبدَلاً من غيره، فلا قلب ولا إدغام، وذلك مثل: «ديوان»؛ لأنَّ أصله «دِوَّان» بدليل جمعه على «دواوين»، مثل: «رُويَةٍ» مُخفَّفِ ارُؤْية»، وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: «قَوِيّ» مُخفِّف «قَوِيّ»، وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: «جاء أبو يَحْيى يَمشى وحيداً».

وشذً قولهم: «ضَيْوَن^(۱)، ويومٌ أَيْرمُ^(۱)، وعوى الكلبُ يعوي عوْيةٌ وَعوَّةٌ ^(۱)، والرَّجاءُ بنُ حَيْوَة وحقها الإعلال فالإدهامُ، بأن يقال: «ضَيِّنٌ وأيمٌ وعَيّةٌ وحَيّةٌ كما قالوا: «أَيَّامٌ»، وأصلُها «أَيْوامٌ».

٧ - أن تكون الواوُ لاماً، في جمع على وزنِ الْعُمولِ، فتُقلبُ ياءُ⁽¹⁾، وذلك كذلوٍ ودُليِّ:
 وعصا وعُصِي، وقَعاً وقَفِيٌّ.

ويبجوزُ كسرُ الغام، كدِليٌ وعِصيٌ وقِفِيْ. والأصلُ: «دُلُووٌ وعُصورٌ وتُفووٌ»، قُلبت الّلامُ ياءً، فصارت إلى «دُلُوي وعُصُوي وقُفُوي» فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقَتْ إحداهما بالسكون فَقُلبت الواوُ ياءٌ وأَدْضِمت في الياءِ.

وقد تَصِح الواوُ شُذوذاً، كجمعهم ابَهُواً» على ابُهُوًّ». وقد جمعوه أيضاً على ابُهِي، (°°)، قاساً.

⁽١) الضيون: السنور. (٦) يوم أيوم: شديد.

⁽٣) عوية: جاءت على الأصل، وحقها قلب الوارياء وإدخامها في الياء بعدها، وعوة: أصلها: «عوية»، وقد جاء إعلالها مقلوباً، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها، وحقها أن تقلب واوها ياء وتدخم في الياء بعدها، فيقال: «عية».

٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت، كدلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كُعصا وقفا.

 ⁽٥) البهو: البيت المقدم أمام البيوت، يكون معداً للضيوف، ويجمع في القلة على «أبهاء» وفي الكثرة على
 «بهى وبهر».

الإعلال

فإن كان الفُعُولَ؛ مفرداً صحَّت الواوُ، مثل: اعتا عُتُواَ^(١)، وسما سمُوّاً، ونما نُموّاً؛ وقد تُعَلُّ شذوذاً، فقد قالوا: اعتا عُتيّاً، بضم العين وكسرها، كما قالوا: عتا عُتُوّاً؛.

٨ ـ أن تكون الواو عين كلمةٍ، في جمع على وزن الْقُلْلِ، صحيح اللام: كصائم وصليم،
 ونائم ونُيُم، وجانع وجُيع.

ويجوز التُّصحيح أيضاً كَصُوَّمٍ، ونُوَّمٍ، وجُرِّعٍ.

وهو أكثرُ استعمالاً من الإعلال.

وما كان منه مُعلُّ الْلام، وجبّ تصحيح واوِه: كشُّوّى وغوّى، وهما جَمُّعا فشاوٍ وغاوِه.

أما ما كان على وزنِ •لُعَّالِ• فيجب تصحيح واوه أيضاً: كنُوَّام وصُوَّام.

٣ _ قلب الياء واوآ:

تقلب الياءُ واواً في ثلاثة مواضع:

١ - أن تَسكُنَ بعد ضمّةٍ، في غير جمع على وزن اقْفلٍ؟: كيوسِرُ وموسِر، ويوقِنُ وموقنٍ.
 وأصلُها: اليُسِرُ ومُيْسرٌ، ويُبقِنُ ومُيقنٌ، الأنها من اأيسرَ وأيقنَّ؟.

فإن تحرَّكت الياءُ: كهُيام، لم تُقلَبُ: وكذا إن سكنتُ بعد ضمةٍ في جمع على وزن الْفُعْلِ ا: كبيض وهيم، جَمْعَيْ (أبيض وبيُضاء) وأهيم وهيْماء، فلا تُعَلَّ بل تُعَلَّبُ الضمة التي قبلَها، كسرةً، لِتُصِحُّ الياءُ، كما رأيت، والأصلُ: (بُيْض وهُيْمٌ)، على وزن الفُعْلِ الأنَّ ما كان على وزن الفَعَلَ وَفَعْله، صفة مُسْبَهة، يُجمعُ على الفُعْل، بضم فسكون.

٢ ـ أن تفعَ لام فعلٍ بعد ضمة: كنّهُو الرجلُ وقَضُو، بمعنى: «ما أنهاه! وما أقضاه».
 وأصلُهما: «نَهُى وقَضُىءًا»، فهما يائيّان.

٣ ـ أن تكونَ عيناً لفُغلى، بضم الفاء اسماً: كطوبى، (وهي مصدر طاب واسم للجنة، وأصلها: طُيبي) أو أنثى الأفعل التفضيل: كالكُوسى والخُورى والطّوبى والضَّوقى مؤنئات: «أكيس وأخير وأطيب وأطيب وأضيق»، وأصلها (كُيشى وخُيْري وطُيبى وضُيقى) وجاء من ذلك كلمتان بلا قلب، وهما «قسمة ضيزي» (٢) وهمشية حيكى» (٢)، ولكن قد أبدلت الضمة كسرة، لتصح الياء وأجاز ابن مالك وولده في «فُعلى» الصفة القلب، كما تقدم وسلامة الياء بإبدال الضمة كسرة وعليه فتقول:

 ⁽١) عنا يعتو: استكبر وتجبر. والعاتي: المستكبر، والجبار: والعبالغ في ركوب المعاصي والمتمرد الذي لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقعاً، وعنا الشيخ يعتو عنياً، بضم العين وكسرها: كبر وولى وهرم.

⁽٢) قسمة ضيزى: جائزة غير عادلة. يقال ضازه حقه يضيزه، أي نقصه وضاز في الحكم جار.

 ⁽٣) مشية حيكى: يتحرك فيها المنكبان، ويقال حاك يحيك حيكاً وحيكاناً، إذا تبختر واختال، أو حرك منكبيه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتذمها في الرجال.

«الطُّوبي والطَّيْبِي، والكوسي والكيسي، والخُوري والخِيري، والضّوقي والضّيقيّ.

٤ _ فعلى وفعلى المعتلتا اللام:

إذا اعتلَّت لام «فَعْلَى» بفتح الفاء، فإن كانت واواً سَلِمتْ في الاسم: كدّعوى، وفي الصفة: كنّشوى.

وإن كانت ياءً سلِمت في الصفة: كخَزيا وصَدْيا (مُؤنثيْ •حَزْيانَ وصَدْيانَ) وقُلبت واواً في الاسم: كتَقْوى وفَتْوى وبَقْوى، وأصلها: •تَقْيا وفَتْيا وبقياء. وشَدَّ قولهم •رَيّاء للرائحة، وحقها أن تكون •رَوِّى».

وإذا اعتَلَت لامُ افْغُلَى؟ بضم الفاء، فإن كانت ياءً صحَّتْ في الاسم: كالفنّيا، وفي الصفة كالوُلْيا، تأنيثِ االأولى،، بمعنى الأجدرِ والأحقُ.

وإن كانت واواً سُلمتُ في الاسم: كخزْرَى، (وهي اسم موضع) وقُلبتُ ياءٌ في الصفة: كالدُّنيا والمُليا، (وهما من دَنا يدنو وعلا يَعْلو).

وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ: «القُصْوَى»، بتصحيح الواو: وهو شاذًّ قياساً، فصيحٌ استعمالاً، به ورد الكتابُ الكريمُ، قال تعالى: ﴿وَهُم ۚ إِلْمُدْوَةِ ٱلْقَصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢] وغيرُهم يقول: «القُصْيا»، على القياس وشذَّ عندَ الجميع «الحُلْزى»، ضِدُّ «المُرَّى» وهما تأنيث «الأحلى والأمَرُ».

ه _ إعلال الألف:

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغير، انقلبت ياءً، وأدغمت في ياء التَّصغير: كغزالٍ وغُريّل، وكتابٍ وكُنيِّل، وكتابٍ وكُنيِّل، وكتابٍ وكُنيِّب؛ لاقتضاء كسر ما قبلَ ياء التصغير. وإذا وقعت بعد ضمةٍ، قُلبت واواً: كشوهدَ وبُويعَ، أو بعد كسرة قلبت ياءً: كمصابيح ودنانير، والأصل: فشاهدَ وبايعَ، ومصاباح ودُنانار، ولما كان النَّطقُ بذلك مُتَمذِّراً، قلبت الألف واواً بعدَ الضمة وياء بعد الكسرة، لِتناسب حركةً ما قبلها.

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً، واتَّصلت بضمير المثنى، أو ضمير رفع مُتحرِّكِ في الفعل، أو بألف الثنية في الاسم، قلبت ياءً على كل حال.

سواءٌ أكانت مُبْدَلةٌ من واو: كيرضى وأعطى والعرضى والمُعطى، أم من ياء: كيَسعى^(۱) وأحيا، والمُهدى والمُستشفى، فتقول: اليرضيان وأعطيا، والمُرضيان والمُعطَيَانِ، ويسعيان وأحيَيا، والمُهدَيَانِ والمُستشفيانِ».

أصل يرضى ايرضوا من الرضوان. وأصل أعطى «أعطو» لأن المجرد منها عطا يعطو. وأصل يسعى
 ايسعى الأنها من السعى.

فإن كانت ثالثةً، فإن كان أصلها الواوَ، رُدَّتْ إليها: كَفَرُوا وغَزُوتُ والعصوَيْنِ.

وإن كان أصلها الياءً، رُدُّت إليها: كرَمَيا ورَميتُ والفَتَيَيْن.

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيئان:

الأول: حذف حركة حرفِ العلَّة، دفعاً للثَّقل.

والثاني: نقل حركته إلى الساكن قبلهُ.

فإذا تَطرُّفت الواو والياءُ بعد حرفٍ مُتحرِّكٍ، حُذِفت حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً، دفعاً للثَّقَل: كيدعو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني.

والأصل: ﴿يَدُّو الدَّاعِيُ إِلَى النَّادِي، ويقضيُ القَّاضيُ على الجانيُّ.

فإن لَزِم من ذلك اجتماع ساكنين، حُذفت لامُ الكلمة، مثل: «يَرمون ويغزون»، والأصل ايَرميون ويَغْزُوُونَ».

(طرحت ضمة الواو والياء؛ دفعاً للثقل فالتقى ساكنان: لام الكلمة؛ وواو الجماعة، فحذفت لام الكلمة، دفعاً لاجتماع الساكنين).

فإن كانت الحركة فتحة، لم تحذّف، مثل: «لن أدعو إلى غير الحقّ، ولن أعصِيّ الداعيّ إليه».

وإن تطرّفت الواوُ والياءُ بعد حرفِ ساكن، لم تُطرَح الضمة والكسرةُ، مثل: «هذا دَلْوٌ يَشربُ منه ظَينٌ، وشَرِبتُ من دلْوٍ، وأمسكتُ بظَيْمِ».

وإذا كانت عين الكلمة واواً أو ياءً متحرّكتين، وكان ما قبلَهما ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلَهما؛ لأن الحرفّ الصحيح، أولى بتحمُّل الحركةِ من حرف العِلَّة؛ لقوَّتهِ وضَعْف حرف العِلَّة.

والإعلال بالنقل، قد يكون نقلاً محضاً، وقد يَتْبَعُهُ إعلالٌ بالقلب، أو بالحذف، أو بالقلب والحذف معاً.

فإن كانت الحركة المنقولةُ عن حرف العِلةِ مُجانسةٌ له، اكتُفيَ بالتَّقْل: كيقومُ ويَبينُ، والأصل: ويَقْوُمُ ويَبينُه.

وإن كانت غيرَ مُجانِسةِ له، قُلِبَ حرفاً يُجانِسُها: كأقامَ وأبانَ ويُقيمُ ومَقامٍ، والأصل: اأَقَوْمَ وأبينَ ويُقْومُ ومَقْوَمٌ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد

الفتحة، وياء بعد الكسرة للمجانسة. وهذا إعلال بالنقل والقلب).

وربما تركوا ما يجبُ فيه الإعلالُ على أصله: كأعرَلَ إعوالاً، واستحوَّذَ استحواذاً.

ويُستَثنى من ذلك:

١ ـ افعِل التَّعجب، مثلُ: «ما أَقْوَمهُ! وما أَبيَّنَهُ! وأَقوِم به! وأَبينُ به!».

٢ ـ ما كان على وزن (أفعَلَ»، اسمَ تفضيلٍ، مثل: (هو أقوَمُ منه وأبينُ»، أو صفةً مُشبَّهةً:
 كأحوَل وأبيض، أو اسماً: كأسود: للحيّة.

٣ ـ ما كان على وزن امِفْعَل، أو مِفْعَلَةٍ، أو مِفعالِه: كمِقُول ومِروَحةٍ ومِقوالِ ومِكيالِ.

٤ ـ ما كان بعد واوو أو يائِه أَلفٌ: كَتْجُوالٍ وتَهْيام.

٥ ـ ما كان مُضَعَّفاً: كابيضٌ واسودً.

٦ ـ ما أُعِلَّت لامُهُ: كأهوى وأحيا.

٧ ـ ما صَحت عين ماضيه المجرّد: كَيَمُورُ ويَصْيَدُ، وأَغْوَرَهُ يُعْوِرُهُ. فإنَّ الماضي المجرَّد منها، وهو (عَورَ وصَيدَ^(١)، قد صَحَّت عينُهُ».

فكلُّ ذلك لا نَقْلَ فيه ولا إعلالَ، بل يجبُ تصحيحُ عينه كما رأيت.

فإن لَزِمَ بعد نقْلِ الحركة إلى الساكن قبلَها اجتماعُ ساكنين، حذِف حرفُ العِلَّةِ مَنْعاً الالتقائهما. فمثل: "أَبِنُ وأَبِغُ ولم يَقُمُ ولم يَبِع» أصلُهُ: "أَبْنِنْ وَأَبْيغُ ولم يَقوُمُ ولم يَبيغ، نُقلت حركةُ العين إلى ما قبلها فصارت: "أَبِينْ وأَبِيغُ ولم يَقومُ ولم يَبِيغً فحُذَف حرف العلة؛ دفعاً الالتقاء الساكنين.

(إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكنان: حرف العلة وآخر الكلمة، فيحذف حرف العلة منماً لاجتماع الساكنين، وهذا فيه الإعلال بالنقل، والحذف، وقد استغني عن همزة الوصل في «بع»؛ لأنه إنما أني بها تخلصاً من الابتداء بالساكن. وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه، فاستغنى عنها).

ومثل: «أقمْ وخَفْ ولم يُقِمْ ولم يَخَفْء، أصلهُ: «أقوِم وإخْوَف ولم يُقْوِمْ ولم يَخْوَف.

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة، للمجانسة، فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما، وقد استغني عن همزة الوصل في وخف، بعد تحرك أول الكلمة. وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف.

⁽١) صيد فهو أصيد: رفع رأسه كبراً.

ومما أعِلَّ بالنقلِ والحذفِ اسمُ المفعولِ المعتلُّ العين: كَمَقُولِ وَمَبِيعٍ، وأصلهما: "مَقْرُولٌ ومَبُوعُه.

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقلّ ساكنان: العين المنقولة حركتها وواو مفعول، فحذفت واو «مفعول»، دفعاً لالتقاء الساكنين، فصارا «مقولاً ومبيعاً» (بضم القاف، والباء)، فقلبت ضمة الباء في «مبيعه كسرة؛ لتصح الياء، فصار «مبيعاً» وقال الأخفش: إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو «مفعول»).

ونذَرَ تَصحيحُ ما عينُهُ والَّ في اسم المفعولِ، كقولهم: ثَوبٌ مَصْوونٌ، وفَرَسٌ مَقُوُودٌ، ولغةُ بني تميم تصحيحُ ما حيثُهُ ياءٌ فيقولون: امَبْيوعٌ ومَخْيوطٌ ومكيولٌ ومَذْيُونٌ،.

ومن الإعلال بالنقل والقلب والحذف معاً، ما كان من المصادر مُعتَلُّ العين على وزن «إفعال»، أو «استِفعال»: كإقامة واستقامة، وأصلُهما: إقوامٌ واستقوامٌ.

(نقلت حركة العين، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: عين الكلمة والألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارتا ﴿إقَوْماً﴾ (بكسر ففتح فسكون) و﴿اسْتِقُوماً».

(بكسر التاء وفتح القاف وسكون الواو)، فقلبت العين ألفاً، لتناسب الفتحة قبلها، فصارتا [إقاما واستقاماً». ثم عوض المصدر من ألف الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التأنيث.

وقد يستغنى عن هذه الناء في حال الإِضافة، و منه قوله تعالى: ﴿لَّا نُلْهِيمٍمْ نَيَّمَرُهُۗ وَلَا بَيْحٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِنَّارِ ٱلسَّلَافِ﴾ [النور: ٣٧] أي إقامتها).

وقد تَمِيعُ عينُ الفعل، فتصعُّ في المصدر: كأعوَل إعوالاً، واستحوذ استحواداً.

إعلال الهمزة

الهمزةُ من الحروف الصحيحة، غيرَ أنها تُشْبهُ أحرفَ العِلة؛ لذلك تقْبَل الإعلالُ مثلَها، فتنقلبُ إليها في بعض المواضع.

فإذا اجتمعَ همزتان في كلمة:

فإن تحرَّكت الأولى وسكنت الثانيةُ، وجب قلب الثانية حرف مدّ يُجانِسُ حركَ ما قبلها: كاتَمَنَ وأومِنُ وآمِنُ وإيمانٍ وآدمَ وآخرَ. والأصلُ: «أأمنَ وأُؤمِنُ وأأمِنْ وإثْمانُ وأأدَمُ وأأخرُ».

وإن سكنَت الأولى وتحرَّكت الثانيةُ أدغمتَ الأولى في الثانية، مثلُ: ﴿سَأَةُلِّهِ.

وإن تحرَّكتا بالفتح، قُلبتِ الثانيةُ واواً.

فإن بَنَيتَ اسم تفضيلٍ من «أنَّ بيْنُ وأمَّ يَؤُمُّه، قلتَ: «هو أوَنُّ منهُه، أي: أكثر أنيناً، و«هو أوَمُّ منهه أي: أحسنُ إمامةٍ، والأصلُ: «أأمُّه، كما تقولُ «أشدُّه. وإن كانت حركة الثانية ضمةً أو كسرة، فإن كانت بعدَ همزةِ المضارعة جاز قلبُها واواً، إن كانت مضمومةً، وياء إن كانت مكسورة. مثلُ: ﴿ أَوُمُ وَأَيِنُ ۗ من ﴿ أَمَّ يَوُمُ وَانْ يَيْنُ ۗ ، وجاز تحقيقها، مثلُ: ﴿ أَوْمُ وَأَيْنُ ﴾.

وإن كانت بعد همزةٍ غيرٍ همزةِ المضارعة، وجبّ قلبُها واواً بعد الضمة، وياءً بعد الكسرةِ، مثلُ: أوُبّ، جمع «أبُّه، (وهو المرعى). وأصلُهُ «أؤُبُّ». ومثلُ: أيَّمةٍ، جمع (إمام) وأصلُها: (أَئِمةً). وقد قالوا: أَيِّنَةٌ أيضاً، على خلاف القياس.

وإن سكنت بعد حرف صحيح غير الهمزة، جاز تحقيقها والنطق بها كرأسٍ وسُؤلٍ وبنرٍ. وجاز تخفيفُها بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كرأس وسُولٍ وبير.

وإن كانت آخرَ الكلمة بعد واو أو ياءٍ زائدتين ساكنتين، جاز تحقيقَ الهمزة: كوُضُوءِ ونتُوءِ ونبُوءةِ وهنيءِ ومَريءِ وخَطيتةِ، وجاز تخفيفها، بقلبها واواً بعد الواو وياء بعد الياء، مع إدغامها فيما قبلها: كوُضرٌ وتُترٌ وهنيٌ ومريٌ وخطيةٍ.

فإن كانت الواو والياءُ أصليتين: كسوءٍ وشيءٍ، فالأولى تحقيق الهمزة، ويجوز قلبها وإدغامها: كموّ وشيّ.

وإن تحرُّكت بالفتح في حشو الكلمة، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ، جاز تحقيقها: كذئابٍ وجُؤَارِ(١٠). وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها كذيابٍ وجُوَارٍ.

وإن تطرَّفت بعد متحرَّكِ، جاز تحقيقها كقَراً ويَقْراً، وجرُّق ويجرؤُ، وأخطأ ويخطىء، والقارى، والخاطى، والملأ، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يُجانسُ حركة ما قبلها: كقرًا وَيقرًا، وجرُّو ويَجرُو، وأخطا ويُخطي، والقاري والخاطي والملا.

وتحذف وجوباً في فعل الأمر المشتقّ من «أخذَ وأكل»، مثل: «خُذْ وكلْ»، وفي مضارع «رأى» وأمره، مثلُ ديرى وأرى ونرى ورهْ ورَيا ورؤا». وفي جميع تصاريف «رأى» التي على وزن «أفعل»: كأرى يُري، وأرِ وَمُرٍ ومُرَّى.

ويكثر حدفُها من الأمر المشتقّ من «أمر» فيقال «مُرّ»، ويقلُّ حذفها من الأمر من «أتى»، فيُقَال: «تِ الخيرَ»(٢) فإذا وقفتَ عليه، قلت: «تِهُ» بهاء السكت.

ويجبُ حلفُ همزةِ بابِ "أفعلَ»، في المضارع، واسمَي الفاعل، والمفعول، والمصدرِ المبصدرِ المبصدرِ المعدلِ المعدلِ المبيئِ والمبيئِ واسمَي الزمان والمكان، مثلُ: "يُكرِمُ ومُكرِمٍ" والأصلُ: "يُؤكرِمُ ومؤكرمٌ"، وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدُوء بهمزة المتكلم، كيلًا تجتمعَ همزنان، ثمَّ حُملتُ عليه بقيَّةُ التصاديف.

⁽١) الجؤار: رفع الصوت بالدعاء. ومثله: الجأر والجؤور.

⁽٢) راجع تصريف المهموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر، في الجزء الأول.

٣ _ الإبدال

الإبدالُ إزالةُ حرف، ووضعُ آخرَ مكانهُ، فهو يُشبهُ الإعلالَ من حيث: أنَّ كلاً منهما تَفييرٌ في المَوضع، إلا أنَّ الإعلالُ خاصٌّ بأحرفِ العلَّةِ، فيُقلَب إحداهما إلى الآخر، كما سبَقَ. وأما الإبدال، فيكونُ في الحروف الصحيحة، بِجَمْلِ أحدِهما مكان الآخر، وفي الأحرُف العليلة، بجعل مكان حرف العِلَّة حرفاً صحيحاً.

قواعد الإبدال

١ - تُبدَلُ الوارُ والياءُ همزةً، إذا تَطرُفتا بعد ألف زائدةٍ. كدعاءٍ وبِناءٍ، والأصلُ: المُحارُ وبِنايٌه؛ لأنهما من دَعَا يدعو وبَنى يبني وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرُفت بعد ألف زائدة، تُبدَلُ همزةً؛ وذلك كحمراء، فإن أصلها: (حَمْرى) بوزن (سَكْرى) زيدت ألف المدَّ قبل آخرها، كما زيدت في كتابٍ وخلامٍ، فأبدلت الثانية همزةً، ليتمكنَ المتكلمُ من النطق بها؛ لأنهما صاكنتان، فألتا إلى الحمراءة.

(وما لحقته هاء التأنيث من ذلك، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث: كبنّاء وبنّاءة (بتشديد النون فيهما، وهما صيغتا مبالغة)، ومَشّاء ومَشّاءة (بتشديد الشين فيهما، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب؛ لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة؛ لأن هاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال؛ لأنها عارضة على صيغة المذكر.

وإن كانت غير عارضة: بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها، لا للتفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة، امتنع قلب حرف العلة همزة لعدم التطرف؛ لأن هاء التأنيث حينتلٍ في حكم الاتصال؛ لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث.

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته أخص مما لم تلحقه، جاز بقاء الهمزة على حالها، وجاز ردها إلى أصلها. فتقول: قعطاءة ورداءة، وعطاية ورداية، وبقاؤها على حالها أولى: قال في شرح القاموس (في مادة عطا): «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء، مثل «الرداء»، وأصله: «رداي»، فإذا ألحقوا فيها الهاء: فمنهم من يهمزها بناء على الواحد، فيقول «عطاءة الله ورداءة»، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول: «عطاءة ورداءان: وعطاوان ورداوان» اهه.).

٢ ـ تُبدَلُ الواوُ والياء همزةً، إذا وقعتا عينَ اسم الفاعل، وأعلتا في فعله: كقائلِ وبائع.
 والأصل: «قاولٌ وبايعٌ»، وفعلهما (قالُ وباغ)، وأصلُهما: (قَوَلُ وبَيَعَ) فإن لم تُعلاً في الفعل، لم
 تُعلاً في اسم الفاعل، كعاورٍ وعاين، وفعلهما (عَورَ وعينَ).

٣ ـ يُبدَلُ حرفُ المد الزائدُ، الواقع ثالثاً في اسم صحيح الآخر، همزةً، إذا بُني على مثال (مفاعِل) ولا فرق بين أن يكون حرف المد ألفاً: كقلادةٍ وقلائد، أو واواً كمجوز وعجائز، أو ياء: كصحيفة وصحائف.

(فإن كان حرف العلة غير مد، كقسورة وقساور، وجدول وجداول، أو كان مداً غير مزيد: كمفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش، لم يبدل همزة، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت، إلا ما سمي منه مبدلاً، فيحفظ ولا يقاس عليه: «كمصيبة ومصائب، ومنارة ومناثر، وقد قالوا أيضاً: «مصاوب ومناور»، على القياس).

فإن اعتلت لامُ هذا النوع، جمعتُه على مثال (فعالى): كقضية وقضايا، ومطيةٍ ومطايا ونُقَاية ونقايا، وهِراوة وهراوى. فإن كانت همزةً أبدلتها ياء: كخطيئةٍ وخطايا، فكأنها جمع خطية.

(هذا ما ذهب إليه الكوفيون. فإنهم قالوا: إن مثل هذه الجموع وزنه افعالى، وهو مذهب خال من التنطع والتكلف.

وذهب البصريون إلى أن وزنه «فعائل» فخطيئة مثلاً، جمعت على «خطاييء» بياء مكسورة هي ياء خطيئة، بعدها همزة هي لام الكلمة، ثم تحولت، بعد ضروب من الإبدال إلى «خطايا»).

إذا توسَّطت ألفُ ما جمع على مثال (مفاعِل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر، أبدِلَ ثانيهما همزة: كأوَّلَ وأوائلَ، وسيِّدٍ وسيائدَ، ونيَف ونيائفَ. والأصلُ: (أواولُ وسياودُ ونيافُ)، فإن توسطت بينهما ألف (مفاعيل) امتنم الإبدالُ: كطاووس وطواويس.

فإن اعتلُّتْ لامُه: جمعتَه على مثال (فعالي): كزاوية وزوايا، وراوية وروايا.

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال (فعالى) من حيث الحركات والسكنات، وهي في الأصل على مثال (فزاعل»؛ لأن أصلها: "زوايي»، بياءين، أولاهما مكسورة. قلبوا كسرتها فتحة، ثم قلبوا الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت إلى "زوايا» وإنما كان أصلها "فواعل»؛ لأن واوها أصلها ألف "فاعلة»، كما في "كاتبة وكواتب» وأما واو "زاوية»، فقد انقلبت إلى الياء في «زوايا»).

٥ - إذا كانت الواو مضمومة بعد حرف ساكن أو مضموم، جاز قلبها همزة: كأدؤر، (جمع دار) وحُؤول: (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما)، وجاز بقاؤها على حالها: كأدور وحُؤول.
 والأولُ أولى وأفسح.

 ٦ - كلّ كلمة اجتمع في أولها واوان، وجب إبدالُ أولاهما همزة، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف المفاعلة.

ولا فرق بين أن تكون الثانية حرف مدّ: كالأولى (تأنيثِ الأول. وأصلها: «الوولي» (١١) بوزن

⁽١) الوولى، بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة، وهي عينها. وهذا مبنى على ما جنح

«الفُعلى»)، أَوْلاَ: كالأُوَلِ: (جمع الأولى، وأصلها: «الوُوَلُ^(١) بوزنِ «الفُعَلِ» كالأخرى والأخر، والفُضلى والفُضَل)، ومثلُ: «الأواقي والأواصل»: جَمعي الوَاقيةِ والواصلة»، وأصلهما: «الوواقي والوواصل»^(٢) بوزن «الفواعل» ومثلُ: «أَوَيْعِيه»: «مُصعر واعد وأصله وُوَيعدٌ»^(٣)، بوزنُ فُعَيمل»).

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة، لم يجب الإبدال، بل يجوز وذلك مثلُ: وُورِيَ ووُوفي، مجهوليُ: «وارى ووافى»: فلما بنيّ الفعلُ للمجهولِ احتِيجَ إلى ضمّ ما قبلَ الألفِ، فقُلِتْ واواً. فإن أبدلتَ قلتَ «أوريّ وأوفى».

٧ ـ إن كانت فاء «افتعل» واواً أو ياءً، أبدِلت تاءً، وأدغمت في تاءِ الافتعال، وذلك:
 كاتَّصَلَ واتَّسَرَ واتَّقَى (والأصل: "إوتُصلَ وايتسرَ وإوتَّقى») ويُشترَطُ في ذلك أن لا تكون الباءُ بَدَلاً من الهمزة، فلا تُبدُلُ تاءً، كما في «إيتَمَر» وأصلُها: «إتتَمَر».

وقد تُبدلُ على قِلَّةِ كما في «اتْزَرَ» وأصلُها: «إيتزَرَ» وأصلُ هذه: «إنتزَرَ»، ومنه الحديث: «إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليَّزرُ به».

(وأجاز بعض النحاة (وهم البغداديون) الإبدال في المهموز، فقالوا: يجوز أن يقال من الأكل والأمانة والأهل والإزار والأخذ: (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو الراجع) يجب أن يقال: (ايتكل، ايتمن، ايتهل، ايتزر، ايتخذ) إلا إذا كانت (اتخذ) على (تخذ)، فالافتمال منها (اتخذ) قولاً واحداً، وكذا كانت (ايتكل) من (وكل إليه أمره يكله)؛ لأن أصلها حينئذ: (اوتكل)، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة، ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ)، وهي بمعنى (أخذ)، فالافتعال منها (اتخذ)؛ لأن أصلها (أوتخذ)، فأبدلت الواو تاء على القاس).

إليه النحاة وبعض اللغويين، باعتبار أن «أول» مبني على «وول»، وهو فعل لم ينطقوا به. ومن قال إنه مشتق من «وأل» بمعنى لجأ، فأصله عنده «أوأل» بهمزة مفتوحة هي همزة (أفعل) وواو ساكنة وأنثاه «وؤلي» (بواو مضمومة وهمزة ساكنة، قد سهلت إلى الواو، ثم: قلبت الأولى معزة)، ومن قال إنه مشتق من «آل يؤول» بمعنى رجع، قال: إن أصله «أأول» (بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي همزة «أفعل» والثانية ساكنة هي عنها) فعلى هذا ليكلمة: وواو ساكنة: هي عينها) فعلى هذا ليس فيها قلب: لأن همزتها هي فاء الكلمة: وواو ساكنة: هي عينها) فعلى هذا ليس فيها قلب: لأن همزتها هي فاء الكلمة: وهي الكلام على «أفاعل» فراجعه.

⁽١) الرول. بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاه الكلمة والثانية مفتوحة، وهي عينها.

 ⁽٢) الوواقي والوواصل: بواوين: الأولى فاء الكلمة: والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة): كما تقول في جمع ضاربة: (ضوارب): بقلب الألف واواً.

⁽٣) وريمد: بواوين: الأولى مضمومة رهي فاه الكلمة: والثانية مفتوحة ـ وهي منقلبة عن ألف (فاعل): كما تقول في تصغير (كاتب: كويتب).

٨ ـ إن كانت فاءُ «الهتملُ» ثاء أبدلت تاؤه ثاءً، وأدغِمَتا: كاتَّارَ، وأصلها «اثنَّأرَ».

وإن كانت فاؤُهُ دالاً أو ذالاً أو زيناً، أبدلتْ تاؤه دالاً: كادَّعى واذْدَكَرَ وازدهى (وأصلُها: ادّتمى واذْتكرَ وازتَهى).

وإن كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء أبدلت تاؤهُ طاءً: كاصطفى واضطجع واظّرَدَ واظطّلَمَ، (وأصلها: اصتّفي واضتَجَعَ واطترَد واظتَلَم).

ويجوز الإدغامُ، بعد إبدال الدالِ والطاء، المبْدلتَينِ في تاءِ الافتعالِ، حرفاً من جنس ما قبلها: كاذْكَرُ وازَّهي واصَّغي واضَّجعَ واظَّلمَ.

وقد يُعكَّسُ الإِبدالُ بعد الثاءِ المُثلَّثةِ والذالِ والظاءِ المُعجَمتين، بإبدال الثاءِ تاءً، والذالِ دالاً، والظاءِ طاءً: كاتَّارُ واذَّكرَ واظَّلَمَ.

٩ ـ ما كانت فاؤه ثاة أو ذالاً، أو دالاً، أو زيناً، أو صاداً، أو ضاداً، أو طاة، أو ظاة مما هو على وزنِ «تفاعَلَ» أو «تَفَعّلَ» أو تَفَعّلَه أو تَفَعّلَه أو تَفَعّلَه أو تَفَعّلَه أو تَفَعّلَه أو تَفَعّل أنه ، بحيثُ تجتمعُ التاء وهذه الأحرث ـ جاز فيه إبدالُ التاء حرفاً من جنس ما بعدها، مع إدغامها فيه، وذلك: كاثّاقل واتّشر واشرَّع واضرَّع واطلَّب واطلَّب واطلَّب واطلَّب التاء واطلَّب وتقلَّب وتقلَّب وتقلَّب من الله الله الله الله الله عنه الله الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه الله الله عنه وتدهوره. وقد فُيلَ تخلصاً من ذلك. ومثلها: «ادّاراً وادّخرَج وادّمورَ» وأصلها: «تداراً وتدخرج وتدهور». وقد فُيلَ بها ما فَيل بما سَبق، من الإبدال والإدغام واجتلاب همزة الوصل).

ورُبما جاءَ ذلك مع غير هذه الأحرف، كقولهم: اسَّمَّع واشَّاجروا واسَّابقوا واصَّايحوا. (والأصل: تسَمَّع وتَشاجروا وتَسابقوا وتَصايحوا لكنه قليلٌ).

١٠ ـ إذا وقعت التاء ساكنة قبل الدال، وجب إبدالها دالاً، وإدغامُها في الدال التي بعدها:
 كَمِدَانٍ (جمع عَتود، وهو الذكر من أولاد المِمْزى، (والأصلُ اعِنْدانٌ) كخروفٍ وخِرفان).

١١ - إذا وقعت النونُ الساكنةُ قبل الميم أو الباء، أبدلت ميماً: كاشّحَى، والأصلُ: «انمحى»، ومثل: «شُنبُل، فتلفظُ «سُمْبُلٌ»، فإبدالها في اللفظ لا في الخطّ.

١٢ ـ الميم في افم مم بُللة من الواوا الآنا أصله المؤوا، بدليل جمعه على الفواو، فحذفوا الهاء، وأبدلوا الواز ميماً، فإن أضيف الفم، رُجِعَ به إلى الأصل مثل: «هذا مُوكَ»، وتجوزُ إضافته، مع بقاء الإبدال مثل: «هذا فَمُكَ»، ومنه حديثٌ المَحَلوثُ فم الصافم أطيبُ هند الله من رائحة المسك».

٤ ـ الوقف

الوقفُ: قطعُ النُّطقِ عندُ آخر الكلمة.

فما كان ساكنَ الآخر، وقَفْتَ عليه بسكونه، سواءٌ أكان صحيحاً: كاكتبُ ولم يكتبُ وعن ومَنْ، أم مُعتلاً كيمشي ويدعو ويخشي والفتي وعلى ومهما.

وما كان متحركاً، كيكتبُ وكتبَ والكتابِ وأينَ ولَيْتَ، وقَمْتَ عليه بحذفِ حركته (أي بالسكون).

وإليك أشهرَ قواعد الوقف وأكثرها دَوَراناً:

١ ـ إذا وقفت على مُنَوْنٍ، حذفت تنوينه بعد الضمة والكسرة، وأسكنتَ آخرَهُ، مثلُ: (هذا خالدٌ، مررتُ بخالدٌ، فإن كانت الحركة فتحةً، أبدلتَ التنوينَ ألفاً، مثل: (وأيتُ خالداً). هذه هي اللغة الفُصحى، وهي أرجحُ اللَّغاتِ وأكثرها، وربيعةُ تُجيزُ الوقفَ على المنون المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور، فيقولون (رأيتُ خالدٌه.

إذا كتبت اإذاً بالألف مع التنوين، طرحت التنوين، ووقفت عليها بالألف، وإذا كتبتها: الذَنْ، بنون ساكنة، أبدلت نونها ألفاً، ووقفت عليها بها، ومنهم من يقف عليها بالنون مطلقاً، وهو اختيارُ بعض النحاة، وإجماع القرّاء السبعة على خلافه.

٣ ـ إذا وقفتَ على نون التوكيد الساكنة (وهي الخفيفة)، أبدلتها ألفاً، ووقفتَ عليها، سواءً
 أكتبَتْ بالألف مع التنوين، كقوله تعالى: ﴿ لَسَنَمًا ۚ إِلنَّ مِيرَةٍ ﴾ [العلن: ١٥]. أم كتبتْ بالنون، مثل: «اجتهدَنْ». فتقول في الوقف على أجتهداً، ﴿ لَنَسفَعا ﴾، وفي الوقف على اجتهدَنْ «اجتهدا». قال الشاعر: «ولا تَمبُد الشيطانَ، والله فاعبُدا»، أي: «فاعبُدنُ».

٤ ـ هاءُ الضمير للمفرد المذكر، تُوصَلُ، في دَرْج الكلام، بحرف مد يجانسها، إلّا إذا التقتْ بساكن بعدها، فعمثل: رأيتهُ وسررتُ به، يُلفَظانِ: «رأيتُهُو وسررتُ بهي، فإذا وقفت عليها حذفتَ صِلمَتِها (وهي الواوُ أو الياءُ)، فتقول: رأيته «مررتُ به»، إلّا في ضرورة الشعر، فيجوز الوقف عليها بحركتها، كقول الرّاجز: كأنّ لونَ أرضهِ سماؤُه، ولو كان في النّر لوجبَ أن يقول: «سماؤه» بإسكان الهاه.

أما «ها»، ضميرُ المؤنثة، فتقفُ عليها بالألف، مثل: رأيتها.

ه _ إذا وقفت على المنقوص، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه، سواء أكان منؤناً، مثلُ: (سمعنا منادياً) أم غير منوون، مثل: (طلبت المعالي)، وما سقط تنوينه من الصَّرف، فهو ثابتُ الباء، كالمقترن بأل، مثل: (رأيتُ مراكب في البحر جواري).

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منؤناً، فالأرجعُ حذفُ يائه، كقوله تعالى: ﴿ فَالْقَيْنِ مَا

أَتَ قَاضَ ﴾ [طه: ٧٧]، ومثل: (مررتُ بقاضٌ) ويجوزُ إثباتها، كقراءةِ ابن كثير: ﴿ وَلِكُلِّ فَرْمِ هَالٍ ﴾ [الرعد: ٧] ﴿ وَمَا لَهُ مَن دُونِهِ مِن وَالِهِ وإن كان غير منوّن، فالأفصح إثباتُ بائِه، مثل: (جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي). ويجوزُ حذفها، كقوله تعالى: ﴿ السَّجَيْرُ ٱلْمُتَمَالِ ﴾ [الرمد: ٩] ووقف ابن كثير بالياء.

٦ _ إذا وقفت على المقصور، فإن كان غير منوّن، وقفتَ عليه كما هو: كجاء الفتى، وإن كان منوّناً، حدفتَ تنوينه، ورددتَ إليه ألفه في اللفظ: «كجاء فتى، ورأيتُ فتى، ومررتُ بفتى، تقف عليه بلا تنوين.

٧ ـ إذا وقفتَ على تاء التأنيث المربوطة، كحمزة وطلحة وشجرة وقائمة وفاطمة، أبدلتها في الوقف هاء ساكنة، فتقول: (حمزة، وطلحة، وشجرة، وقائمة وفاطمة)، هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم، فإن وصلت، رددتها إلى التاء، مثل: (هذا حمزة مُقبلاً).

ومن العرب من يُجري الوقف مَجرى الوصل، فيقفُ عليها تاء ساكنة، كأنها مبسوطة، فيقول: «ذهب طلعت، وهذه شجرت! وجاءت فاطمت. وقد سُمع بعضهم يقول: «با أهل سورة البَيْرَث؟» فقالَ بعض من سمعه: «والله ما أحفظُ منها آيت». ومنه قولُ الرَّاجز:

الله نسجًاك بسكسفسي مُسسلسمتُ مِنْ يَعْدِما، وبعَدِما، وبَعَدُماُ وبَعَدُمنُ (١) صادتُ نُغوس القوم عند الغلصمتُ وكسادَت السِحْسِرُةُ تُسدعسي أمَسِنُ (١)

فاندة

إعلم أن تاه التأنيث التي حقها أن تكون مربوطة «أي في صورة الها» قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاه المبسوطة، مثل: ﴿إِنَّ شَهَرَتَ الزَّفْرِ ﴾ . . ﴿أَمْرَاتَ نُرِجٍ﴾ ("". . . ﴿أَمْرَاتَ نُرِجٍ﴾ . . . ﴿أَمْرَاتَ نُرِجٍ﴾ ("". . . ﴿أَمْرَاتَ نُرِجٍ﴾ وتارة بصورة الهاء، مثل: ﴿مَنْفِهِ لَكُمُ مَانَكُ مَانِكُ مَانِكُ وَلَمْ مَانَكُ مَانِكُ وَمَا مِنَا بصورة الهاء، فقد وقف عليه كل القراه بالهاء، وما رسم بالتاء المبسوطة، فعنهم من يقف عليه بالهاء، مراعاة للأصل: كابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء المبسوطة، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف الكسائي على «لات» بالهاء، ووقف الباقون عليها بالتاء .

 ⁽١) مسلمة: بفتح العيم: اسم رجل، ودمته: أصلها دماه المصدرية، قلب ألفها تاه في الوقف على غير قياس، والبيت بالبيت بعده، أي نجاك الله على يدي مسلمة من بعد ما صارت نفوس القوم عند الغلصمة.

⁽٢) الغلصمة: رأس الحلقوم. و«الأمة»: الرقيقة المملوكة.

 ⁽٣) في حاشية الصبان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد: إن كل امرأة في القرآن، أضيفت إلى زوجها،
 ترسم بالتاء المبسوطة.

٨ - إذا وقفت على تاء التأنيث المبسوطة، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضى)، وقفت عليها تاء ساكنة، كما هي.

وإن كانت متحركة، فإن اتصلت بحرف، كرُبَّتَ وثُمِّتَ ولمَلَّتَ، وقفتَ عليها تاء ساكنة فقط، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كأخت وبنت، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحداً.

وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به)، جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، تقول: «جاءت الفاطمات»، إذا وقفت بالتاء، و(جاءت الفاطماء)، إذا وقفت بالهاء والأول أرجح وأولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم: «كيف الأخوة والأخواه، وقولهم: «دفن البناء، من المكرماة».

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه:

١ ـ أن تقف عليه بالسكون. وهو الأصل، والكثير في كلامهم، المشهور عنهم.

لا ـ أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفة الصَّوت فلا تتمّها، بل تختلسها اختلاساً، تنبيها على حركة الأصل، فتحة كانت الحركة أو ضمة أو كسرة، ومنع الفرَّاء الوقف على ذي الفتحة بالرَّوم، وأكثر القراء قد اختاروا قوله.

٣ ـ أن تقف عليه بالإشمام، إن كان مضموماً (ولا أشمام في غيره).

والإشمام: إشارة الشفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قوي، وذلك بأن تضم شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفس، فيراهما الرائي مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة، وهذا إنما يراه البصير، لا الأعمى، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف، والضمة إنما يشار إليها بالشفين.

إن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوف عليه، فيكون حرفاً مشدداً، مثل: «هذا خالد،
 وقرأتُ المصحف»، إلَّا إذا كان الآخر همزة، أو حرف علَّة، أو ما كان قبله ساكناً، فلا يضعَف.

ه ـ أن تقف عليه بنقل حركتهِ إلى ما قبله، مثلُ: ﴿يَجُدُرُ بِكَ الصَّبِرِ. وعليك بالصَّبِرْ،

وشرط الوقف بالنَّفل: أن يكون ما قبلَهُ ساكناً، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة. فلا نقل في مثل «جَمْفُرْ» لتحرُّك ما قبل الآخر ولا في مثل: «تعوَّدَ الصَبْرَ». لأن الحركة فتحة. وأجازه الاخفش والكوفيون، فإنهم يقولون: «تَعوَّدِ الصَّبْرَ». فإن كان الآخرُ همزة جاز نقل فتحة الهمزةِ، قولاً واحداً. فتقول في «أخرجتُ الخبْءَ: أخرجتُ الخَبْاً». ومن الوقف بالنقل: أن تقول في «اكتُبّهُ ولم يَكتُبُه، واعلَمْهُ ولم يَعلَمْهُ، وعلْهُ ولم يَعِلْه، « «أكتبُهُ ولم يكتبُهُ، واعلَمُهُ ولم يعلمُهُ، وعدُهُ ولم يعدُهُ».

ومنه قول الرّاجز:

عَجِبتُ والدُّهرُ كشيرٌ صَحَبُهُ مِن عَنَزيٌّ سَبِّني لـم أَضرِبُهُ

الوقف بهاء السكت

كلُّ متحركِ تقفُّ عليه بالسكون. كما علمتَّ. ويجوزُ أن يوقفَ على بعض المتحركات أيضاً بهاءِ ساكنة تسمّى (هاء السكت).

ولا تُزادُ هذه الهاء، للوقف عليها، إِلاَّ في المضارع المعتلُّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المعتلُّ الآخر المبني على حذف آخره، وفي «ما الاستفهامية»، وفي الحرف المبني على حركة، بناءُ أصليًا، ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك، إِلاَّ شُذوذاً.

وإليك شرح ذلك:

١ ـ إذا وقفتَ على مضارع، معتلًا الآخر، لم يَتُصل آخره بشيءٍ وقفتَ عليه بإثبات آخره ساكناً، في حالتي رفعه ونصبه، فإن جزمته، فإن شنت وقفتَ على ما صار آخراً، مثل: «لم تَمْشُ، لم تَخْشُ»، وإن شنتَ وقفتَ عليه بهاءِ السكت، ليسهُلَ الوقف، وهو الأحسن، مثل: لم تَخْشُه، لم تَخْشُهُ».

وكذلك المعتل الآخر، المبنئ على حذف آخره، فإنك تقول فيه: «امثن، أدْعُ، اخشُ؛ تقفُ بالسكون على ما صار آخراً وتقولُ: «إمشِهُ، أدْعُهُ، إخشَهُ» بالوقف على هاء السكت، إلا إذا بقيّ الأمر على حرف واحد، مثل: «فِ وع و قِ»، وهي أفعالُ أمر من «وفي يفي، ووعى يعي، ووقى يقي»، فحيننذٍ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوباً، مثلُ «فِهْ، عِهْ، قِهْ».

٢ ـ إذا وقعتْ اماء الاستفهاميّةُ موقعَ المجرور، حُذِفَتْ أَلفها وجوباً، مثل: اعلامَ عولتَ: حَتَّامَ تسكت؟ إلامَ تميلُ؟٥. ومنه قوله تعالى: ﴿مَمَّ يَسْتَقُلُونَ ۖ (النبا: ١) ﴿فِيمَ أَنَ يَن فَرَّمُواً ﴾ [النبا: ١] ﴿فِيمَ أَنَ يَن فَرَّمُواً ﴾ [النازمات: ٤٣]، ومثل: المتجيءَ مَ جئتُ (() وشمرُ مَ هذا الشّمر (() عليها وقفتَ عليها، فإن كانت مجرورة بالإضافة، وقفتَ عليها بهاءِ السكت وجوباً، مثلُ: المجيءَ مَهُ؟ وثمرُ مَهُ.

وإن كانت مجرورة بحرف الجرِّ، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاءِ السكت، مثلُ: «عَمو؟ فِيمَهُ؟ حَتَامُهُ؟ إلامَهُ».

⁽١) هذا سؤال عن صفة المجيء: أي على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار الكلام.

⁽٢) تستفهم عن نوع الثمر.

ويجوزُ الوقفُ على الميم ساكنة، مثلُ: عَمْ؟. فيمْ؟ علامْ؟ حَتَامْ؟،.

وقد تسكنُ الميمُ في الوصل، إجراء لهُ مجرَى الوقفِ، كقول الشاعر:

يا أبا الأسوّد لِمْ خَلْبُ خَنْدِي لِلهُ مدوم طارِقاتٍ وذكر وكان حقّه أن يقول: «لمّ»، لكنه وصل كما يقف:

٣ ـ إذا وقفت على حرف مبني على حركة، مثلُ: (رُبُّ ولَعلَّ وإنَّ ومُندُ وقفتَ عليه بالسكون. وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، مثل: (رُبُّة، لَعلَّة، إنه، مُنْذُه.

ومن ذلك نون التوكيد المُشدَّدة، مثلُ: ﴿لا تَدْهَبَنُّ واذْهَبِنَّ»، فإنك، كما تقفُ عليها بالسكون، تقفُ عليها بهاءِ السكت، مثل: ﴿لا تَدْهَبُنُّهُ واذْهَبْتُهُ»، وهو الأحسنُ.

ومن ذلك النوناتُ اللاحقات للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعالِ الخمسة.

فكما تقفُ عليهنَّ بالسكون، تقفُ عليهن بهاء السكت، تقول: •جاءَ الرَّجلانِهُ، وأكرِم المجتهدونه والمجتهدونَ يُكرَّمنُهُ».

وقد تُرِىءَ في العشر: ﴿ يعد أن تُولُوا مُدبرينَة . . . ﴾ ﴿ إنه لَمِنَ الظالمينة . . . ﴾ ﴿ لملَّهم إليه يُرْجِعُونَهُ ﴾ ، بالوقف على هاتين النونين بهاء السّكت .

إلاسم المبني، إما أن يكون بناؤه عارضاً، لسبب يزول بزواله: (كقبل وبَعد، واسم ولاً)
 النافية للجنس المبني، فما كان كذلك، فلا يوقف عليه بهاء السكت.

وإما أن يكون بناؤه ملازماً له في جميع أحواله (كالضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ونحوها)، فما كان كذلك، وكان محرَّك الآخر، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت، وذلك مثلُ: «أين وأيًّان وكيف والذين وحذار وحيث» فإن شئت وقفت عليها بإسكان أواخرها، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت، مثل: «أينة، أيَّانة، كيفة، الذّينة، حذارة، حيثة».

وكذلك الضمائر المتحركة، فإنك تقف عليها بالسكون، أو بزيادة هاء السكت فتقول: «اكرمتْ واكرمتَهْ، وقُمتْ وقُمتَهْ، وأنتْ وأنتَه، ويجتهذنَ ويجتهدُنَهْ، وأنتُنْ وأنتُنْ، وهنْ وهنَّه، وأكرمتَهُنْ وأكرمتهنّه.

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم، فمن قال إنَّ الألف في آخره زائدة، لبيان حركة النون عند الوقف، أجاز الوقف عليه بإثباتها، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت، مثلُ اأنَّهُ.

ومن قال إنها أصليةٌ، وقف عليه بها.

قافدة: من قال أن الألف في «أنا» زائدة، أثبتها في الوقف، وأسقطها في الوصل «أي في درج الكلام»، فيلفظ «أنا فعلت» بإسقاط الألف لفظاً لا خطاً، ومن قال أنها أصلية، أثبتها في الوصل والوقف.

وذكر سيبويه أن من العرب من يثبت ألفها في الوصل: فيقول «أنا فعلت»: ينطق بالألف. وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَتِيهَ وَأَيْسَتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله: ﴿أَنَا مَالِكَ بِهِ. فَبَلَ أَن بَرَيَّذَ إِلَيْكَ طَنَّفُكُ [النمل: ٤٤] بإثبات الألف في اللفظ. ومنه قول الشاعر:

أننا سنينف النعنشبيارة فناعارفوني حنمنيند قند تنذرَّينت السّناما وقول الراجز: «أنا أبو النجم، وشعري شعري».

وإذا وقفت على الخُوّ وهِيَّ»، قلت: «هُو وهيِّ» بإسكان الواو والياء، والهُوّهُ وهِيّهُ» بزيادة هاءِ السكت. وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرَنُكَ مَا هِيَةً ۞﴾ [القارعة: ١٠]. وقال الشاعر:

إذا مِنا تَسرَعْسرَعَ فَسِيسَنا السَّفُسلامُ فَسَمِنا إِنْ يُسقِبالُ لَنَّهُ: مَن هُسرَهُ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في أهوَ وهيّ، في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكنتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدُّرج.

أما ياه المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها بسكونها مثل: الله أعطاني، هذا غلامي»، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول: الله أعطان، هذا غلام، وعلى ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ لَهُ اللهُ عَلَيْهُ ﴿ لَا اللهِ اللهِ عَلَى وَلِلَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلِيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

فَسَهَ لَ يَسَمَّنَ عَسَّنِي ارتبادي البلا دُمن حداً دِ السموتِ أَن يسأنبُ أُنْ المَسوتِ أَن يسأنبُ أُنْ وَمِن ومِسن شسانسيء كساسسف وجُسهُ إِذَا مِسا انستَسَسبُ تُ لسهُ أَنسكُسرَنُ (٢) ومنهم من يفتحها في الوصل، فيقول: وأعطاني الله، غلامي قد جاءًه.

فإذا وقف عليها فبإسكانها: أو ألحق بها هاء السكت، مثل: الله أعطانِيَّة، هذا غلامِيَّة. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا أَفْنَ مَنِي مَلِيَهُ ۞ مَكَ مَنِي سُلطَنِيَة ۞﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

٥ _ الخط

الخط: تصويرُ اللفظِ بحروف هِجائه التي يُنطَقُ بها، وذلك بأن يُطابق المكتوبُ المنطوقَ به من الحروف.

والأصلُ في كل كلمةٍ: أَن تُكتبَ بصورة لفظها، بتقدير الابتداءِ بها والوقف عليها، وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة.

⁽١) أي: أكرمني وأهانني.

⁽۲) اي: ياتيني.

⁽٣) أي: أنكرني.

ومن أجل ذلك:

كتبوا هَمَزاتِ الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها؛ لأنه إذا ابتُدىَ م بالكلمات، التي هي أولها، نُطق بهمزاتها، مثلُ: جاء الحقَّ، وسافر ابنُكَ، فإنك، إن قدَّمتَ وأخرت، فقلتَ: «ألحقُ جاءً، إبنكَ سافرَ»، نطقتَ بالهمزة: إلَّا إذا سبقت «أل» لامُ الجرِّ أو لامُ الابتداء، فتُحذفُ همزتُها، مثلُ: قلِلرَّجل، لِلمرأةِ، لَلرَّجُلُ أقوى من المرأة، ولَلْمرأةُ أرقَّ عاطفةً منه».

وكتبوا هاءَ السكتِ في نحو: ﴿ رَهُ زيداً، وقِهُ نَفْسَكَ ﴾؛ لأنك في الوقف تقول ﴿ رَهُ وقِهُ ٩ .

وكتبوا ألفَ •أنا»، معَ أنها لا تُلفظُ في دَرُج الكلام؛ لأنها إذا وُقِفَ عليها، وُقِفَ عليها بالألف. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَكِينَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٣٨؛ لأن أصله: «لكنْ أنا».

وكتبوا تاء التأنيث، التي يوقف عليها بالهاء، هاة: كرحمة وفاطمة، وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء، تاءً: كأختٍ وبنتٍ ورحّمات وفاطمات، ومن وقف على الأول بالتاء المبسوطة، كتبها بالتاء كرّخمتُ وفاطمتُ، ومن وقف على الأخرى بالهاء، كتبها بالهاء: كرّحماهٔ وفاطماهُ.

وكتبوا المُنَوِّن المنصوب بالألف؛ لأنه يوقفُ عليه بها، مثل: ﴿رأيتُ خالداً».

وكتبوا «إذاً»، ونونَ التوكيد الخفيفة: كاكتُباء بالألف؛ لأنه يوقف عليها. ومن وقف عليهما بالنون، كتبهُما بالنون، مثل: «إذَنْ واكتُبنْ» كُتبَ كلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف.

وكتبوا المنقوصَ، الذي حذفتْ ياؤُهُ للتنوين: كقاضٍ ونحوه، بغير ياءٍ؛ لأنه يوقف عليه بها. ومن وقف على الأوَّل بالياءِ، أثبتها في الخط: كقاضي.

ومن وقف على الثاني بحذفها، حذفها من الخط: كالقاض.

والأوّل أفصح، كما مرّ في باب الوقف.

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه، من الكلمات، متصلاً بما بما بعده، وما لا يمكن الابتداءُ به، متصلاً بما قبله.

فالأول: كحروف الجرّ الموضوعةِ على حرفٍ واحد، مثلُ: لخالدٍ، وبالقلمِ. والثاني: كالضمائر المتَّصلة، مثلُ: «منكم، وأكرمتكم».

أما الحروث التي تقعُ في الحشو (أي ما بين الابتداءِ والوقف) فَتُرسمُ كما تلفظ، لا يغَيِّرُ من ذلك شيءٌ، إلا ما كان من أمر بعض الأحرف، في بعض كلمات محصورة، قد خالف رسمُها لفظها، وسنذكرها لك، وإلا ما كان شأن الهمزة، وستعرف أمرها.

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات تُكتبُ على خلاف لفظها، ومخالفةُ الرَّسم واللَّفظ، إما أن تكون بحذف حرف

حَقهُ أَن يُكتب تبعاً للفظه.

وإما أن تكون بزيادة حرف يُكتبُ ولا يُلفظ، وكان من حقه أن لا يكتب.

وإما أن تكون برسم حرفٍ يُكتب على خلاف لفظه، وكان من حقه أن يُرسم على لفظه.

١ _ ما يلفظ ولا يكتب:

فأما ما يُلفظُ ولا يُكتب، فِذلكَ، في كلماتٍ نَسرُدُ عليك أكثرها استعمالاً.

١ ـ تُكتب (الذين) بلام واحدة، وتلفظ بلامين؛ لأنها مشدَّدة.

لام ما كن مبدوءاً بلام كلبن ولحم، ثم دخلت عليه (أل): كاللبن واللحم، ثم دخلت عليه
 لام، فحينتل تجتمع ثلاث لامات، فإذا اجتمعن فلا يُكتَبن كلهن، بل يُكتفى بلامين فقط، مثل:
 فلبن منافئح كثيرة، وللحم فوائد ومضار، واللبن أنفع من اللحم».

وهكذا إذا اجتمعت ثلاثُ لامات في كلمة، اكتفيتَ باثنتين، فتقولُ في (اللّذانِ واللّتان واللاّتي واللاّئي واللّواتي)، إذا دخلت عليهنَّ اللام: فأحسنتُ لِلذّين اجتهدا، وللتين اجتهدتا، الخ.

٣ ـ تُحذَفُ الألف في كلماتِ هذه أشهرها:

[۱] ـ الله.

[٢] ـ الرحمن، مُعَرَّفاً بالألف واللام.

وقَيَّدَ بعضهم الحذف في حال العلمية، وأثبتها في غيرها: وقيَّده بعضهم في البسملة، وأثبتها فيما عداها.

[٣] ـ إله، نكرةَ ومعرفةً، مثلُ: ﴿ إِلَنْهُمْ لِللَّهُ وَبِيدٌ ﴾ ﴿ أَبْسَلَ الْآبِكَ إِلَهُا وَبِيدًا ﴾

وأما إلاهة والإلاهة، فتثبت ألفهما، كما رأيت. وقُرِىءَ في الشذوذ: ﴿ويذرك وإلا هنك﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفي غير الشذوذ: ﴿وَآلِهَتَكَ﴾ ، بالجمع.

[٤] ـ الحرث، علماً مقترناً بأل، ومنهم من يكتبه «الحارث؛ بإثبات الألف.

[٥] ـ لكن .

[٦] _ لكنَّ.

[۷] ـ سموات؛ جمع سماء.

ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم: ﴿ سَمَاوَاتُ . بَالْأَلْفَ.

[٨] - يا، حرف النداء، قبلَ «أيها» مثلُ: ﴿يَعَالَهُمَّا ٱلَّذِينِ مَامَنُوا﴾ [النساه: ١٣٦]، وقبلَ

قأهلَ ، مثلُ: ﴿ يَاهَلُ ٱلْكِنَبِ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقبلَ كلٌّ عَلَم مبدوع بهمزة، مثلُ: ﴿ بِإبراهيم ، ويجوز في غير الفرآن الكريم ، إثباتُ ألف (يا)، وهو المشهور بين الكتاب: مثلُ: ﴿ با أَيها، يا أَهل، يا إبراهيم » .

[9] ـ منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر: كإسحق وإبرهيم وإسمعيل وهرون وسليمن وغيرها، والأفضل إثباتها، في غير القرآن الكريم.

[١٠] ـ منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً: كالصّلحين والقنتين والصلحت والثنتت والحفظت. تبعاً لحذفها في المصحف الأمّ. والأفضل إثباتها. كالصالحين والقانتات والحافظات؛ لأن خطّ المصحف لا يقاس عليه.

٤ ـ تُحذَفُ ألف (ها) التُّنبيهيِّةِ، إذا دخلت على اسم الإشارة، مثل: «هذا وهذه وهؤلاء».

 ٥ ـ تُحذف ألفُ (ذا) الإِشاريَّة، إذا لحقتها اللامُ، مثلُ: فذلك وذلكما وذلكم وذلكنَّ، ومنهم من يشتها في غير (ذلك).

٦ ـ كلَّ حرفي يُدْغمُ في حرف مثلو، أو مخرجه، يُحذفُ خطاً ويُعَوضُ عنه بتشديد الحرف الذي أدغمَ فيه مثلُ: فشدً، والنساءُ أمِنَّ واستعنّا، ونحنُ آمِنَّا واسعنًا، وأمنِّي، ولم يُمكنِّي، وبمئن وعَمَّنُ ، وإلا تجتهدْ تندمُ، وإما تجتهد تنجعُ، وأحبُّ ألاَ تكسلَ ونِعمًا تفعلُ»، ونحو ذلك.

ومنهم من يُثبتُ نون ﴿أَنَّهُۥ إِذَا جَاءَ بَعَدُهَا ﴿لَاَّهُ: أَحَبُّ أَنْ لَا تَكَسَّلُ.

٢ _ ما يكتب ولا يلفظ:

وأما ما يُكتبُ ولا يُلفظ من الحروف، فهو في ألفاظ:

١ ـ زادوا الواو في عمرو، في حالتي رفعه وجرّه، مثل: ﴿جاءَ عَمْرُو، ومررت بعمرو١.
 وحذفوها في حالة النصب، مثل: ﴿رأيتُ عَمْراً»، قالوا: وذلك للتفرقة بينه وبين ﴿عُمَرهُ.

وإنما خُذفت منه في حالة النصب؛ لأنه لا يشتبهُ بعُمَر في هذه الحالة؛ لأن «عُمَر» لا يُنَوَّن، لمنعه من الصرف.

لا ـ زادوا ألفاً غير ملفوظة في «مائة»، مفردةً ومُثناةً، ومُرَكَّبةً معَ الأحاد، فكتبوها هكذا:
 «مِائةٌ ومِائتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة الخ.

ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا: «منة».

ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا. المأة، ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف، وهذا ما نميل إليه، وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشتبه بكلمة (منه)، المركبة من المنه الجارة وهاء الضمير، كما قالوا، قال أبو حيان: الوكثيراً ما أكتب أنا (منة) بلا ألف، مثل كتابة افنة؛ لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة: فالذي أختاره كتابتها بالألف دون الياء: على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء، دون الألف على تسهيلها.

وزادوا ألفاً بعدَ واوِ الضمير، مثلُ: •كتبوا. ولم يكتبوا واكتبوا».

٣ ـ زادوا الواوَ في الولات الله على على المستال المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد الطلاق على المستحدد المست

٣ ... ما يلفظ على خلاف رسمه:

ذلك نحو: (ايجَل»: فعل أمرٍ من (وَجِلَ يَوْجَلُ»، وأصله: (إوْجَلُ»، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها. فإذا وقعت (أيجَلُ» في درج الكلام، بعد حرفي مضموم، مثل: (يا فلانُ إيجَل» فلا يغيَّرُ رسمُ الياء، لكنها تُلْفظ واواً، هكذا: (يا فلانُ إوجَلُ». ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي، المفتوح العين في المضارع كوَدَّ، والأمر منه (إيدَذَه فإذا قلتَ: (يا فلان إيدَدَ)، لفظت ياءَه واواً.

وكلُّ ما رسم ياءً، مما تُلْفظ يارُهُ أَلفاً، كرمى وادَّعى واستدعى والرَّحى والهُدى والمسعى والمصطفى والمستشفى، فهو مما يلفظ على خلاف رسمه.

كتابة الهمزة

الهمزةُ: هي التي تقبلُ الحركاتِ: فإن رُسمت على ألفٍ، سُميت (الألف اليابسة) أيضاً: كأعطى وسأل والنَّبا، وتقابلها الألفُ اللينةُ، وهي التي لا تقبلُ الحركاتِ، كألف افال ودعا ورمى، والهمزة تقعُ في أول الكلمة: كأعطى، وفي وسطها: كسأل، وفي آخرها: كالنبا، والألفُ الليَّنة تقعُ في حشو الكلمة: كقال، وفي آخرها: كدعا، ولا تقعُ في أوَّلها؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً.

والهمزة في أول الكلمة، على ستةِ أنواع:

الأولى: همزة الأصل، وهي التي تكون في بِنْيةِ الكلمة: كهمزة ﴿أَخَذُ وَأَبِ وَأَمِ وَأَخَتِ وَإِنَّ وإنْ وإذَا».

الثانيةُ: همزةُ المخبرِ عن نفسه، وهي التي تكون أول المضارع المُسند إلى المتكلم الواحد:

⁽١) أولات: بمعنى صاحبات.

⁽٢) أولو وأولي: بمعنى أصحاب، والأول يستعمل في حالة الرفع. والآخر في حالتي النصب والجر.

كهمزة ﴿أَكْتُبُ وَاقْرَأُ وَأَحْسِنُۗ﴾.

الثالثة: همزة الاستفهام، وهي كلمةٌ برأسها، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل: وأتكون من الفائزين؟؟.

الرابعةُ: همزةُ النداءِ، وهي كلمةٌ برأسها أيضاً، يؤتى بها لنداه القريبِ. مثل: اأعبدُ الله، تُناديه وهو منك قريبٌ.

الخامسة: همزة الوصل.

السادسة: همزة الفَصْل (وتسمى همزةَ القطع أيضاً).

والهمزةُ حرثُ لا صورةَ له في الخط، وإنما يُكتبُ غالباً بصورةِ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ؛ لأنها إن سُهِّلتِ انقلبت إلى الحرف الذي كُتبت بصورته؛ لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها، إلَّا إذا ابتُدى، بها.

أما إن توسطت أو كانت في موضع الوقف، فلم يراعوه، بل راعزًا ما تُسهّل إليه في الحالتين، فكتبوها على ما تُسهّل إليه من ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ والتي لم تُسهّل لم يكتبوها على حرف، بل رسموها قطعة منفردة هكذا: (ه).

فالقياسُ في كتابة الهمزةِ: أن تُكتبُ بالحرف الذي تُسَهَّلُ إليه إذا خُفَفَت في اللَّفظ، فالهمزةُ في مثل: «سالَ وقرأ ويَسال ويقرا» تكتب بالألف؛ لأنها إذا خففت تسهل إلى الألف، فتقول: «سال وقرا ويسال ويقرا» وفي مثل: «سؤالٍ ورُوَّام ولُؤم ومُؤن ولؤلؤه تُكتب بالواو؛ لأنها إذا خففَت تُلفظُ واواً، فتقولُ «سُوالٌ وزُوامٌ ولُومٌ ومُؤنٌ ولُولُوَّ»، وفي مثل: ذِئابٍ وخطيئةٍ ومئةٍ وفِئةٍ ولألىء، تكتبُ بالياء؛ لأنها تُسهَّلُ إليها، فتقول: «ذيابٌ وخَطيَّة وميَةٌ وفِيةَ ولألي».

والهمزةُ، إما أن تكون في أوَّل الكلمةِ، أو في وسطها، أو في آخرها.

وَتَوَسَطُها، إما أن يكون حقيقياً كما في اسأل ويَرْؤُف ومسألةٍ، وإما أن يكون عارضاً، وذلك إذا تَطرُفتُ، واتُصلت بضميرٍ، أو علامةِ تأنيث أو تثنيةٍ، أو جمعٍ،أو نسبةٍ، أو ألفِ المُنَوَّن المنصوب.

رسم الهمزة المبدوء بها

الهمزةُ المبدُّوءُ بها لا تكونُ إلا مُتحركةً محقَّقة النطق بها.

ويبجبُ إثباتها في الخطُّ على صورةِ الألف بأيَّةِ حركةِ تحرُّكتْ، وفي أيَّةِ كلمةٍ وقعتْ، وذلك مثلُ: وأمَلِ وإبلِ وأحدِ واقعُدْ وأخدَ وأجلَسَ وأخِ وإخوةِ واسمٍ وإصبعِ وإحسانِه ونحو ذلك.

فإن وقعت هذه الهمزةُ المبدوءُ بها بعد همزةٍ من كلمةٍ أخرى، يَقيت على حالها من الخطّ، كما لو كانت مبدوءاً بها، مثلُ: (يجب أن ينشأ أولادنا على العمل لإحياءِ آثارِ السّلفِ الصالح). وإذا وقعت همزاتُ القطع والأصلِ والمُخبرِ عن نفْسهِ بعد همزة الاستفهام، كُتبت بصورةِ الألف، كما لو وقعت ابتداء، قال تعالى: ﴿ مَأْنَتُمُ أَشَدُ طَقًا ﴾ [النازعات: ٢٧] ﴿ أَوْلَكُ مَنَ اللّهِ ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿ أَوَنَا مِثْنَا ﴾ [المومنون: ٨٦]. وتقول: (أأجيئُكَ أم تجيئني؟) ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تُكتبُ، وإنما تُعوَّضُ عنها بِمدَّة بينهما، فتقولُ: (أأنتَ فعلتَ هذا؟) قالَ ذو الرُّمَّةِ:

فَيَا ظُبْيَةَ الوَّعْساء بَيْن جُلاجِلٍ وَبَينَ النَّعَا، آأنتِ؟ أَمْ أَمُّ سالِم؟ (١) وإذا وقعت بعدها همزةُ الوصل أسقطتُ همزةُ الوصل من الكتابة، كما تَسقطُ من اللَّفظ، لضعفها وقوَّةِ همزةِ الاستفهام.

وليس في هذا الإسقاط التباسّ؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحةٌ، وهمزة الوصل مكسورةٌ، قال تعالى: ﴿ أَشَاذَتُهُمْ سِتْرِيًّا لَمْ زَاغَتْ مَنْهُمُ الأَبْسَلُ ۞﴾ [ص: ٢٦] ﴿ الْمُلِمَ الْفَيْبَ ﴾ [مريم: ٧٨] وتـقـولُ: وأَبْلُكَ هذا أَم أَخوك؟»، وتقولُ: «أسمُكَ حَسنٌ أَم حُسينٌ؟» ومن ذلك قولُ ذي الرُّمَّة:

اسْتَحْدَثَ الرَّحْبُ عن أَسياعهِمْ خَبَراً أَمْ راجَعَ القَلْبَ من أَطْرابِهِ طَرَبُ؟ ولا تجرى همزةُ «أَلْ» هذا المجرى، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحة، وهمزة الاستفهام

ولا تجري همزه قال» قمله المجرى، وإن كانت للوصل؛ لا بها مفتوحه، وهمزه الاستفهام مفتوحة، فتلتبسُ الهمزتانِ إحداهما بالأخرى.

وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلامُ الخبري بالكلام الاستفهامي)، فلو قلت: «الشمس طلعت؛ فلا يدري السامعُ: «أَأْنَتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أم أنت تستفهم عن طلوعها، والوجه أن تُبدل همزةُ «أَل» أَلفاً ليّنة في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدَّة، فتقولُ: «اَلرجلُ خيرٌ أم المرأةُ؟»(").

قال تعالى: ﴿ مَا لَهُ أَوْتَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٥] ﴿ مَّاللَّكَ مَيْنِ حَرَّمَ أَدِ ٱلْأَنْفَيْنِ ﴾ [الانعام: ١٤٣] ﴿ الْنَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس: ٩١].

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل».

وفي كتاب (الكتّاب) لابن دُرُسْتُونِهِ ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل» وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجري هذا المجرى، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل، وما قاله هو القياس، وأما التباس الإِخبار بالاستخبار، فقرينة الكلام تعين المراد.

ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس.

على أنهم لم يجروا على القياس، حذر الالتباس، فكان عليهم أن لايجيزوا حذف

الوعساه: رابية من رمل لينة تنبت حوار البقول، وموضع بين التغلبية والخزيمية. . و اجلاجل اسم
 موضع، و النقاه: قطعة من الرمل تنقاد محدودبة .

⁽٢) سن كان منهما خيراً لأمته ووطنه فهو خير.

الاستفهام من الكلام، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية، مثل: اما أدري: في ليل رحل القوم، أم في نهار؟ أي: أفي ليل؟ وكقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي مِعسم حين جمّرت وكفّ خفيب بُ زُينت ببنان فوالله منا أدري وإن كننت دارينا بسبع رمين الجمر أم بشمان؟

أي: أبسبع؟ والقرينة اللفظية هنا هي «أم»، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحذ الشيئين.

وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميت: طربتُ، وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لـعباً مـنـي، وذو الـشـوق يـلـعب أي: «أو ذو الشوقِ يلعبُ؟» ومنه قول المتنبي:

أحيا؟ وأيسسر ما قياسيت ما قشلا والبين جار على ضعفي، وما عدلا أراد: «أأحيا؟». وفي الحديث: «وإن زنى؟ وإن سرق؟» أي: «أو إن زنى أز إن سرق؟» وفي شرح المغني للدماميني: نقلاً عن «الجنى الداني» لابن قاسم: أن حلفها مطرد إذا كان بعدها «أم» لكثرته نظماً ونثراً. قال الدماميني. «قلت: وهو كثير مع نقد «أم». والأحاديث طافحة مذلك».

وتحقيق القول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياراً في نظم أو نثر، إذا أمن اللبس. فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز قولاً واحداً.

فأنت ترى: أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام.

ومنعوا حدّف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام. والمسألتان واحدة، فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس.

قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها، بعد همزة الاستفهام، جائز قياساً عند أمن اللبس.

وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتّاب) من جواز ذلك.

رسم الهمزة المتطرفة

حُكمُ الهمزةِ المنطرَّفة حكمُ الحرفِ الساكن؛ لأنها في موضع الوقفِ من الكلمة، والهجاءُ موضوعٌ على الوقف.

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً:

فإن كان ما قبلها ساكناً، كُتِبت مفردةً بصورةِ القطع هكذا: (ه)، مثلُ: «المَرْو والجزءِ والدفو والخَبْو والشيء والنَّوءِ والنشء والعبْء، ويَجيءُ ويَسوءُ والمَقروهِ والمشنُوءِ والهنيءِ والمَريءِ والبريءِ والسوءِ والضياءِ والوضوءِ، وجاءً وشاءًه.

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها؛ لأنها تسقط من اللفظ إذا خففت عندالوقف، لالتقاء الساكنين.

إذا جاز حذفها عند الوقف فلا ترسم؛ ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل: «الشيء والنوء والمقروء والهنيء»، فيقال: «الشي والنو والمقرو والهني»).

وإن كان ما قبلها متحركاً، كُتبت بحرفٍ يناسبُ حركةً ما قبلها، مهما كانت حركتُها؛ لأنها إن خُففت في اللفظ موقوفاً عليها، نُحن بها مُنحى ذلك الحرف:

فترتكز على الألف في مثل: «الخطأ والنبأ وقرأ ويقرأ ولم يقرأ واقرأ وتوَضَّأ ويتَوَضَّأ ورأيتَ امرأ القَيْس».

وعلى الواو في مثل: «التهيُّؤ والتَّواطؤ والأكمُؤ^(١) واللؤلؤ والجؤجؤ^(١) والتَّنَبؤ وجَرُؤ ومَرُؤ وَرَدُؤُ^(٣)، وهذا امرُؤ القيس».

وعلى الياء في مثل: «يَتَّكىءُ ويستهزِيُّ وصَدِىَ وضِئْضى (1) وناشىء وقارىء، ومردتُ بامرىء القيس».

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزةُ المتوسطةُ، إما أن تكون متوسطةٌ حقيقةٌ، كأنْ تكونَ بين حرفينِ من بِنْية الكلمة، مثل: السألَ وبثر ورَؤْفَ؟.

وإما أن تكون شبّه متوسّطة، كأنَّ تكون متطرّفةً، وتَلْحقها علاماتُ التأنيثِ أو التثنيةِ أو الجمع، أو النسبةِ أو الفسيرُ أو ألفُ المُنتَوَّن المنصوبِ، مثلُ: «نَشَأَةٌ وفِثةٍ وَملاَى وجزءانِ وشيئانِ وقَرْءانِ وشيئانِ وهيئاتِ وهذا جُزْؤُهُ ويَقرَؤُهُ وأخذتُ جُزهاً واحتملتُ عِبنَاه.

وحكمُها في الكتابة واحدٌ، إلَّا في أشياءَ قليلةٍ نذكُرها في مواضعها.

وإذا توسطت الهمزة، فإما أن تكون ساكنة، أو مفتوحةً، أو مضمومة أو مكسورة، ولكلّ حكمه في الكتابة.

⁽١) الأكمؤ: جمع كم، وهذا جمع كمأة.

⁽٢) الجؤجؤ: الصدر.

⁽٣) جرؤ: صار ذا جرأة وإقدام وامرؤه صار ذا مروءة وإنسانية، والردؤه: صار رديناً.

⁽٤) الضنضىء: الأصل.

الخط

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة: أنها إن كانت ساكنة، تُكتب بحرف يُناسب حركة ما قبلها، مثلُ: قرأس وسؤل ويترا وإن كانت متحركة، تُكتب بحرف يُجانسُ حركتها هي، مثل: اسأل ويسألُ وَلؤمَ ويَلُؤمُ وسيْم ومُستم ولئيم إلا أن تُفتحَ بعد ضم أو كسر، فتُكتبُ حرفاً يجانسُ حركة ما قبلها، مثلُ: امُؤنَّ وسؤال وفِئةٍ وفِئابِ وناشقةٍ ، أو تقع بعد ألف، فَتُكتب قطعةً منفردة بعدها، مثلُ: «ساءَل وتساءَل وعباءَة».

وهناك مواضعُ قد يُشَذُّ فيها عن هذه القواعد الكليَّة، يرجع أكثرها إلى الهمزة في حال ترسطها توسطاً غير حقيقي. وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك.

وإليك تفصيل هذا المُجْمَل:

١ _ رسم المتوسطة الساكنة:

إذا تُوَسطت الهمزة ساكنةً، كُتبت على حرف يناسبُ حركة ما قبلها: فتُكتبُ على الألف في مثل: ورأس وكأس ويأمُلُ (1) ولم يقرأه ولم يَشأهُ ونشأتُ وقرأنا».

وتُكتبُ على الواو مثل: ﴿ لَٰؤُمٍ ويُؤمِن ومؤمِن وأَؤْتُمِن () ولؤلؤ ـ ولم يَسؤهُ ويُؤتُ وجَرُؤتُ و وجَرُؤنا ويجرُلُنَه.

وعلى الياءِ في مثل: ﴿ بِشِ وَذِلْبٍ والنَّتِ والنَّذَ (٣٠ ـ وجِئْتُ وجِئْنا ويَجِئْنَ وَأَنبِلُه ولم يُنبِئه ٠

٢ ـ رسم المتوسطة المفتوحة:

١ ـ إن توسطت الهمزة مفتوحة، بعد حرف متحرك، كُتبت على حرف يُجانسُ حركة ما
 قبلها.

فتُكتبُ على الألف في مثل: السأل ورأبَ () وسامة وضاّلة ومال ـ وخَطانَ وجِدَات () و واصلحتُ خَطَاءُ وسمعتُ نباهُ ورأيتُ حِدَاهُ () وقرأًا ويقرأانِ ويداا ويَبْدَانِهِ () .

⁽١) هذه العلامة: (ــ) تدل على الفصل بين أمثلة العتوسطة حقيقة وأمثلة شبه العتوسطة، فلينتبه الطالب لذلك.

⁽٢) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج. وإنما العبرة بأصلها، وهي هنا مضمومة في الأصل.

⁽٣) الهمزة هنا مكسورة في الأصل. وإنما وصلت في درج الكلام.

⁽٤) رأب الصدع: أصلحه. ورأب بين القوم: أصلح.

 ⁽٥) الألف في «سآمة وضالةً ومآل وخطآن وحدآت» هي ألف الهمزة. وألف المد محذوفة، كراهية اجتماع ألفين في الخط، وقد عوض صنها بالمدة لتدل عليها، وأصل كتباتها هكذا: «سأامة، ضأالة، مأال، خطأان، حداات».

⁽٦) الحدأة: بكسر الحاء وفتح الدال، نوع من الطير.

 ⁽٧) إذا كانت ألف المد ضمير المثنى، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً، كما رأيت. هذا ما يراه جمهور العلماء. وسيأتي رأي غيرهم.

وعلى الواوٍ في مثل: "مؤنِ وتُؤدةِ ومُؤوَّل ويُؤملُ ومُؤرِّخ وسُؤالِ وامرؤَانِ ولُؤلؤينِ ولُؤلؤاتِ واشتريتُ لُؤلؤةَ وأكلت أكمُؤَةَ وجَرُوا ويجْرُؤانِ».

وعلى الياءِ في مثل: فِتابٍ ورئاسةِ وافتناتِ وفِئَةٍ ومِئَةٍ^(١) ومهناتٍ وفِئاتٍ وقارئانِ وقارئاتِ ورأيتُ قارئُهُ وقارئيْه ومُنشِئَةُ ومُنشِئَةِ».

٢ ـ إذا توسطت الهمزة مفتوحة بعد حرف ساكن، توسطاً حقيقياً، كتبت على الألف (إن لم تُسبق بألف المدّ) مثل: (ميّناً وسال وسالة وجَيْال (٢٠) والسموّال (٣٠) وملامة وتوام ومَلان وظمآن والمرّان (١٠) وإلله والمرّان (١٠) وإلله المدّ، كتبت منفردة، مثل: (ساءَل وتساءَل وساءَل وساءَل ويتساءَلُ».

فإن كانت شبة متوسطة، كُتبت منفردة بعد حرف انفصال، مثل: «جاءًا وشاءًا وجُزءًانِ وَضَوْءًانِ ومخبوءَين ومخبُوءَات وقرأ جُزءَهُ ورأى ضوءَه وكساءَه. وعلى شبه ياء بعد حرف اتصال، مثلُ: اشيئانِ وعِبثان وشيئينِ وعِبثينِ ورأيت شيئهُ وَفِيئهُ وعِبثُهُ وَنَشْئهُ وجبيهُه.

٣ - إذا لزم، من كتابة الهمزة ألفاً، اجتماعُ ألفين: الهمز، وألف المد، فإن سبقت ألفُ المد ألف المد ألف المد وحدها، ورسمتَ ألف الهمزة قطعة منفردة بعدها، مثلُ: «تضاءَل وتشاءَم وتثاءب» وإن سبقت ألف الهمز ألف المد، كتبتَ ألف الهمز وطرحتَ ألف المد مُعُوضاً عنها بمدد، تكتبُ على طرف ألف الهمز، مثلُ: السآمة والشآم والقرآن والملآن والنبآن والملجآنِه.

ويُستثنى من ذلك أن تكون ألفُ المدّ ألفَ الضمير، فتُكتب هيَ وألفُ الهمزِ معاً، مثل: «قَرَأا واقراًا ويَقْرَاانِ ولم يَقرَأا»، هذا رأيُ جمهور العلماء.

ومنهم من يحذفُ ألفَ المدّ مُعَوّضاً عنها بالمدَّة، مثلُ: «قرآ واقرآ ويقرآنِ ولم يُقْرَآ». وهذا هو القياس. وهو أيسرُ على الكاتب.

ومنهم من يكتب الهمزة منفردة، لا على ألفٍ، ويُثبتُ ألف الضمير بعدها، مثلُ: «قَرَءًا واقرَءًا ويَقْرُءان ولم يَقْرَءًا».

أما إثباتهم الألفين في الفعل، مع استكراههم ذلك في نحو •سآمة وظمآن وخَطآنِ؛ فلعلُّهم

⁽١) عذا قياس كتابة امنة، والأكثرونِ يكتبونها هكذا: امائة، بزيادة ألف بعد المهم، وهذا هو الشائع على أقلام الكتاب. وقد تقدم الكلام فيها.

⁽٢) جيال: علم على جنس الضبع.

⁽٣) السموأل علم على رجل يهودي من العرب، تنسب إليه القصيدة المشهورة التي مطلعها: اإذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه، وهو عبراني معرب المسموثيل، والسموأل في العربية معناه، الظل: وذباب الخل، وطائر يكني أبا براء.

⁽٤) الألف في «ملآن وظمآن والقرآن» هي ألف الهمزة، وألف المد قد حذفت مدلولاً عليها بالمدة، كما تقدم في نظارها.

الخط

فرقوا بين أن تكونَ ألفُ المدّ ضميراً، أو غيرَ ضمير؛ لأن الألفَ هنا ضميرُ الفاعل، والفاعلُ أشدُ لُصفاً بالفعل من غيره، فلا يُستخنى عنه فكتبوها لذلك.

٣ ـ رسم المتوسطة المضمومة:

١ ـ إن تَوسطت الهمزةُ مضمومةً بعد فتح أو ضم أو سكون، كتبت على الواو.

فمثالها مضمومة بعد فتح: «لَوْم وَضَوْلَ (١) ورَوُفَ (٢) ويَقرؤهُ ويَمْلؤهُ ويكلَوُهُ (٣) وهذا خَطَوْهُ وَنَبُوهُهُ (١).

ومثالها مضمومةً بعد ضمّ: «الزُّؤُدُ (٥) والرُّؤُمُ (٦) والسُّؤُمُ (٧) وهذا لُؤلُؤُهُ وجُوجؤُه وأكمؤُهُ.

ومثالها مضمومة بعد ساكن: «يَضْؤُلُ وأرؤُسُ وأكؤُسٌ والتُرَوْسُ والتَّرَوْسُ والتَّساؤُلُ والنَّلاؤُمُ ـ وهذا جزؤُهُ وَصَوْؤُهُ ووُصُووْهُ وضِياؤُهُ » إِلَّا إِن صُمّت شبهُ المتوسطة، بعد حرفٍ من حروف الاتصال، فتُكتب على شبو ياءٍ مثل: «هذا شيئهُ وفيئهُ وعِبْئُهُ ونَشْئُهُ وبَرْيَهُ ومجيئهُ ويجيئون ويُسيئونَ ومُسيئونَ ه

 ٢ ـ إذا لزم، من كتابة الهمزة على الواو، اجتماعُ واوينِ: فإن تأخرت واو الهمز، كتبتهما معا مثل: همذا ضَوْؤُهُ ووضُوؤهُ ومَقْروؤهه.

وإن سبقت، فمنهم من يحذف صورتها، ويكتبها همزة منفردة، بعد حرف انفصالٍ مثل: «رَؤُوف ورُءُوس وقَرَءُوا وَيقرَؤُونَ، وعلى شبه ياءٍ، بعد حرف اتصالٍ، مثل: «كُؤوس ومسؤولٍ ـ ومَلُؤا ويَمْلُونَ».

إلا إن كانت شبة متوسطة، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو: كجَرؤ ويَنجَرؤ، فتُرسمُ الواوانِ معاً، مثل: «جَرُؤوا ويجرُؤون».

هذا مذهب المتقدمين، وعليه المعوَّل عند أرباب هذا الشأن. وعليه رسم بعض المصاحف (^^).

⁽١) ضول يضول ضآلة، صغر وضعف.

⁽٢) رؤف يرؤف ورآفة: كان رؤوفاً رحيماً أشد الرحمة، ورأف به يرأف رافة: رحمه.

⁽٣) كلاه يكلؤه: حفظه ورعاه.

 ⁽٤) ومن العلماء من يكتبها، وهي شبه متوسطة، على حالها قبل توسطها «أي على الألف» مثل: «يقرأه وهذا خطأه ونبأه».

 ⁽٥) الزؤد، بضمتين: الفزع، ويقال أيضاً: «الزؤد» بضم فسكون.

⁽٦) الرؤم، بضمتين: جمع فرؤوم، وهي التي تعطف على ولدها، والرؤوم للضيم: هو الذليل الراضي بالخسف والذل.

⁽٧) السؤم، بضمتين: جمع اسؤوم، وهو الملول ذو السآمة والملل، وهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

 ⁽A) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول، ملك مصر، سنة ١٣٤٢ للهجرة، وغيره مما طبع على غراره.

ومنهم من يرسم الواوين معاً، وهو القياس، مثل: الرَّووفِ ورؤوسٍ وسَوْوم وصَوْونَ وكؤوس ومرؤوب (ومسؤول ـ وقَرُووا ويَقُرُون ومَلُؤوا ويَمُلُونَ».

ومنهم من يكتفي بواو واحدة يرسم الهمزة عليها، مثل: رَوْفِ ورؤْسٍ ومَسؤلٍ وقَرَوُا ويَقُرؤنَه، وعليه رسم كثير من المصاحف.

ومنهم من يُبقي الهمزة المتطرّفة، المكتوبة على الألف، المتصلة بما يجعلها شبة متوسطة، على حالها من الرسم، مثل: «قرأوا ويَقْرأون، وبَدَأُوا ويَبْدَأُون، وملأوا ويَمْلأون، وهذا خطأهُ ونبأ، ورَشأُهُ وهو مذهب بعض المتأخرين. وهو الشائعُ على أكثر الأقلام اليوم؛ لسهولته وبُعدهِ عن إعمال الفكر.

والمذهب الأول هو المتقدِّم. كما علمت. وكلُّ له وجهٌ صحيح.

أما إذا لزمَ من ذلك اجتماعُ ثلاثِ واوات، فتطرح واو الهمزة، وتكتبُ الهمزة منفردة بين الواوين، قولاً واحداً، مثل: «مؤثروة ووثولِ "_ ومُقْروءُون ومشنوءون " ويَسوئون».

٣ ـ إن توسطت الهمزة مضمومة بعد حرف مكسور (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)،
 كُتبت على شبه ياء، مثل: مِثونَ وفِثون () وهذا قارئه ومُنشئه ومُنبئه وسيئه وسيئون والقارئون والمُنشئون والمُبَرِّونَ وينبّه ويقرِنُه».

٤ ــ رسم المتوسطة المكسورة:

إن توسطت الهمزة مكسورةً، لا تُكتب إلا على الياء، سواءٌ أكانت مكسورةً بعد فتح، مثل: «سُتُمَ وَبَيْسُ وَدَيْبِ (٢٠).

أم مكسورةً بعد ضم، مثل: «سُئلَ ورُثيَ ونْشِيَ عنه والدِئلِ (٨) _ ونظرتُ إلى لُؤكنه وبُؤبُته

⁽١) مرؤوب: اسم مفعول من رأبه يرأبه رأباً بمعنى: أصلحه.

⁽٢) المودودة: المدفونة حية، وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة، فقرعهم الله تعالى بقوله: ﴿وَإِذَا المومودة سئلت: بأي ذنب قتلت؟﴾ [التكوير: ٩]؟ والفعل من ذلك: ﴿وَأَدُ يَنْدُ وَأَدُ يَنْدُ

⁽٣) الوؤول: مصدر: (وأل إليه وألاً ووءولاً) أي لجأ إليه، ومنه «الموثل». وهو الملجأ.

⁽٤) المشنوء: المبغض الممقوت، يقال: (شنئت الكاذب أشنؤه وشنأ وشنآنا) أي: أبغضته ومقته.

⁽٥) مثون: جمع مئة. وفتون جمع فئة.

⁽٦) الدئب: بكسر الهمزة، الجاد في عمله، التعب فيه.

 ⁽٧) ومن العلماء من يكتب الهمزة المكسورة المتطرفة، المرسومة على ألف، كرشأ وخطأ، على حالها بعد توسطها: مثل: نظرت إلى رشأه وخطأه، كما يبقونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم.

^(^) الدئل: ابن آوى، والذئب: دويبة تشبه ابن عرس.

وأكمُنه، وشقت السفينة الماءَ بجؤجُنها(١) وتقول في جمع من سَمَّيْنَهُ لؤلؤاً: امررتُ باللَّؤلئين؛ وبعضهم يكتب التي بعدها ياءٌ بحركة ما قبلها (أي على الواو)، مثل: ارُوْيَ ونُوْيَ عنه.

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، مثل: امِثينَ وفِثينَ وقارئينَ وناشينَ ومُنشينَ ومُقرئينَ وقارئهِ ومُنشئهِ ولآلنهِه.

أم مكسورة بعد سكون، مثلُ: ﴿أَفتدةٍ وأَستلةٍ ومُستِم ومُتتم (٢) والمرثِيِّ والرائي ويُسائِلُ وسائِلُ ومُسائِلِ - والمَقروثينَ والطَّائيُّ والكسائيُّ والجُزئيُّ وجُزيْه وَعِبته وشيته وضَوْته ووضوته وضياته).

ه ـ رسم المتوسطة مع علامة التأنيث:

الهمزة المتوسطةُ بإلحاق علامةِ التأنيث بها، لا تكونُ إلا مفتوحة.

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً، كُتبت على الألف، مثل: «حَدَاَةٍ٣) وخَطَاةٍ٩٠٠ ونَشَاةٍ وَنَبَاّةٍ وَمَلاَى وظَمْاى،

وإن كان مضموماً، كُتبت على الواو، مثل: الْوَلَوْةِ.

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكنةً، كُتبت على الياءِ، مثل: «مِنَةِ^(ه) وفِئَةِ وتهنئةِ ومَرزِئَةِ^(١) وهَيْئةِ وبيئَة^(٧) وخطيئةِ وبريئةِه.

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً، كتبت منفردة، مثل: الملاءة وقراءة ومُروءَةٍ وسَوْءَةٍ^(٨) وسَوءَى^(٩) وسَوْءَاءَهُ^(١).

 ⁽١) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة، المرسومة على واو، كلؤلؤ وبؤيؤ وجؤجؤ، على حالها بعد توسطها، مثل: فنظرت إلى لؤلؤة، والجؤجؤ: الصدر. وجؤجؤ السفينة: مقدمها.

⁽٢) المتتم: من نضع ولدين في بطن واحد، يقال: أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد.

 ⁽٣) الحدأة وجمعها حداً، بفتح الحاء والدال فيهما: الفأس ذات الرأسين. وأما الطائر فهو الحدأة وجمعها حداً، بكسر الحاء وفتح الدال فيهما.

⁽٤) الخطأة: جمع خاطىء.

⁽ه) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطأ لا لفظاً، وهو مخالف للقياس وقد سبق الكلام على ذلك.

⁽٦) المرزئة: المصيبة، ومثلها الرزيئة.

 ⁽٧) البيئة: بكسر الباه ولا وجه لفتحها: المنزل. ومثلها الباءة والمباءة. والبيئة أيضاً: الحالة يكون عليها الشيء، يقال: هو حسن البيئة، أي الحالة.

⁽A) السوءة: العورة، والخصلة القبيحة. والفاحشة.

⁽٩) السوءى: تأنيث الأسوأ، كالحسنى: تأنيث الأحسن.

⁽١٠) السوءاء: الخصلة القبيحة. وهي أيضاً: ضد الحسناء، يقال (سوءاء ولود خير من حسناء عقيم).

٦ - رسم المتوسطة مع ألف المنون المنصوب:

المُنَوَّنُ المنصوبُ تَلحقُهُ ألف مدِّ لا تُلفظُ إلَّا في الوقف، سواءُ أكان آخرُهُ همزةً أم غيرَها، مثلُ: ﴿وَالِيَّ رَجِلاً وَكِتَاباً وَلُؤَلؤاً».

فإن كانت الهمزةُ المنَونةُ تنوينَ نَصبٍ، مرسومةً على حرف أبقيتها مرسومةً عليه، ورسمتَ بعدها الألف، مثل: رأيتُ بُوبُوا وأكمواً وقارتاً ومُنْشِئاًه.

وإن كانت منفردةً، غيرَ مرسومةٍ على حرفٍ، فإن كانت بعد حرفِ انفصال، تركتُها على حالها، ورسمتَ بعدها الألف مثل: «رأيتُ جُزْءاً ورُزءاً وضَوْءاً. وُوُضوءاً».

وإن كانت بعد حرف اتصال كتبتها قبل الألف على شهبهِ ياءٍ، مثل: (احتملتُ عَبْناً واتخذتُ وفْناً ورأيتُ شيئاً).

غيرَ أنهم تركوا كتابَتها بعد الهمزةِ المرتكزةِ على ألفِ، كراهية اجتماع ألفين في الخط، مثل: (سمعتُ نَباً ورأيتُ رَشاً)(١) وبعد الهمزة المسبوقة بألف المدَّ اعتباطاً، لا لسببٍ، مثل: «لبستُ رداءً» وشربتُ ماته(١٠).

وإنما تُكتبُ هذه الألفُ؛ لأنَّ المنوَّنَ المنصوبَ لا يجوز أن يوقفَ عليه بالسكونِ، بل يجبُ أن يُوقف عليه بفتحةِ ممدودة، تتوّلد منها ألفُّ المدِّ.

وسواءً في ذلك ما لحقتهُ هذهِ الألفُ في الخط، وما لم تلحقهُ لِسَبِّبِ أو اعتباطاً.

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ، إما أن تكونَ آخر فعلٍ: كدعا ورمى وأعطى، وإما أن تكون آخرَ اسم مُعربٍ عربيّ: كالفتى والعصا والمصطفى. وإما أن تكون آخرَ اسم مَبنيّ: كأنا ومهما. وإما أن تكونُ آخرَ حرفٍ: كمّلى ولولا. وإما أن تكون آخرَ اسم أعجمي: كمّوسيقا.

فهي خمسة أنواع ولكلِّ نوع حكمهُ في الرسم. وإليك بيان كلِّ نوع منها:

١ و٢ ـ إن تطرُّفت الألفُ في فعل أو اسم مُعرب:

فإن كانت رابعة فصاعداً، كتبتها ياءً مطلقاً. والحرف المشدَّد يُحسب حرفين، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّة مُعوَّض بها عن ألفٍ محذوفة، مثل: «حُبلى ودعوى وجُلَّى وجُمادى ومستشفى ـ وأعطى وأملى ولتي وحلَّى وآتى وآخى واهتدى وارتضى واستولى واستعلى، وإلَّا إذا لِزمَ، من كتابتها ياءً، اجتماعُ ياءَين، فتكتب ألفاً، مثل: «استحيا وأحيا وسجايا ويحيا وزوايا وتزيّا

⁽١) الرشأ: ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي.

⁽۲) وحقها أن تكتب هكذا وداءاً وماءاً».

وريّا ودُنياء.

وقد كتبوا فيحيي ورتبي، علمين، بياءين، للتفرقة بين ما هو علمٌ أو فعلٌ أو صفة.

والقولُ في نحوهما كالقول فيهما.

وإن كانت ثالثة، فإن كانت منقلبةً عن الواو، كتبتها ألفاً، مثل: «العصا والقفا والدُّجا والرُّبا والضُّحا والذّرا والعِدا(١٠) _ ودعا وغزا وعفا وعلا وسما وتلاه.

وإن كانت منقلبة عن يام كتبتها ياء، مثل: «الفتى والهوى والنَّوى والرَّحى والحمى ـ ورمى ومشى رهدى وهوى وقضى».

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً، فسهلته: كتوضاً وتجزأ ومُلجأ ومُلتجاً فلا يكتب بالياء، بل يكتبُ بالألف التي صارت آخراً، مثلُ: «البيضا والجدعا وتوضا وتجزا وملجا وملتجا».

واعلم أن من النحاة من يكتبُ البابَ كله بالألف، حملاً للخط على اللفظ، سواءً أكانت الألف ثالثةً أم فوق الثالثة، وسواءً أكانت منقلبة عن واو أم عن ياءٍ.

قالوا: وهو القياس، وهو أنفى للغلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في «شرح أدب الكاتب؛ لابن السيد البطليوسي.

وهو مذهبٌ سهل، لكنه لم يشتهر، ولم ينتشر، والكتَّاب قديماً وحديثاً على خلافه.

٣ ـ إذا تطرُّفت الألفُ في اسم مبني، كتبت ألفاً، مثلُ: «أنا ومهما»، إلا خمس كلمات منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: «أنى ومتى ولدى والألى» (اسم موصول بمعنى الذين) وأولى (اسم إشارة للجمع، كأولاء).

إذا تطرفتِ الألفُ في حرف من حروف المعاني، كتبت ألفاً، مثل: (لولا وكلاً وهلاً»).
 إلا أربعة أحرف، كتبوها فيها بالياء، وهي: (إلى رعلى وبلى وحتى».

٥ ـ إذا تطرُّفت الألفُ في اسم أعجمي، كتبت ألفاً مطلقاً، ثلاثياً كان، أو فوق الثلاثي.

ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرهما، مثلُ: «بُغا ولوقا وتمليخا وزليخا وبحيرا، (وهي أعلامُ أناس)، وأريحا ويافا وحيفا وطنطا والزَّها (وهي أسماءُ بلدان) وببَّنا (وهي اسم طير)، وموسيقا وأرتماطيقا ﴿وهما من مصطلحات الفنون والعلوم».

⁽١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسوره بالياء، وإن كانت ألفه أصلها الواو. فيكتبون الذرا والمدا ونحوهما هكذا: «الذرى والعدى». وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وكتبوا (بخارى)، من أسماء البلدان، بالياء، وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً، وهي موسى وعيسى ومتّى وكسرى.

ومنهم من يكتب «متّى» بالألف هكذا: «مَتّا».

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به، كالضمائر المتصلة، ومنها ما لا يصح الوقفُ عليه، كالحروف الموضوعة على حرف واحدٍ، ومنها ما يصح الابتداء به والوقف عليه، وهو كل الكلمات، إلا قليلاً منها.

فما صبح الابتداء به والوقف عليه، وجب فصلهُ عن غيره في الكتابة؛ لأنه يستقل بنفسه في النطق، كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال والحروفِ الموضوعة على حرفين فأكثر.

وما لا يصحُّ الابتداء به، وجبّ وصلُّهُ بما قبلهُ، كالضمائر المتصلة، ونوني التوكيد، وعلامةِ التأنيث، وعلامةِ التّثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصحُّ الوقفُ عليه، وجب وصلُه بما قبله، كالضمائر، ونوني التوكيد، وعلامة التأنيث، وعلامة التُثية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصع الوقف عليه، وجب وصله بما بعده، كحروف المعاني الموضوعة على حرف واحد، والمركب المزجيّ، وما رُكّب مع المائةِ من الآحاد: كأربعمائة، والظُّروف المضافة إلى «إذِه المُنزّئةِ: كيومنذِ وحيننذِ^(١).

فإن لم تُنُونْ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعرَّض عنها بالتنوين، وجبّ الفصلُ مثلُ: «رأيتك حين إذْ كنتَ تخطبُ».

وكلا النوعينِ (أي ما يصحُّ الابتداءُ به، وما لا يصح الوقف عليه) يجب وصله، كما رأيتَ؛ لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق.

والكتابةُ تكون بتقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها، كما علمتَ في أول فصل الخط.

وقد وصلوا، في بعض المواضع، ما حقُّهُ أن يكتب منفصلاً، كأنهم اعتبروا الكلمتين كلمةً واحدة. وإليك تلك المواضع:

 ⁽¹⁾ تنوين اإذا هو تنوين عوض، الأنه عوض عن جملة محذوفة، مثل: اهل تذكر إذ كنت تخطب؟ فحينئذِ
 رأيتك، أي: المحين إذ كنت تخطب رأيتك، راجع مبحث التنوين في أواتل الجزء الأول من هذا
 الكتاب.

١ ـ وصلوا «ما» الاسميّة بكلمة «سِيّ»، مثلُ: «أحبُّ أصدقائي، ولا سِيمًا زُهيرٍ»، وبكلمة «نِعْمَ» إذا كُسرت عينُها، مثلُ: ﴿نِيمًا يَعْلَكُمْ بِينَّ﴾ [النساء: ٨٥]، فإن سكنت عينها، وجب الفصل، مثلُ: ﴿نِيمَةُ مَا تَفْعَلُ».

٢ ـ ووصلوا قما الحرفية الزائدة أيًّا كان نوعها، بما قبلها، مثلُ: قطالما نصحتُ لك، إنما إلهكم إله واحدٌ، أتبتُ لكنما أسامةُ لم يأت، عمّا قليل ليُصبِحُنَّ نادمين. ﴿ يَمَّا خَطِيَتَنِيمَ أَمْ وَأَلَى الله واحدٌ، أَيْما الأجلين قضيتُ، فلا عدوان عليٍّ. أينما تجلسُ أجلس، إما تجتهدُ تنجح (١٠). ﴿ إِنَّهُ لَحَنَّ يَعْلُونَ ﴾ (١) الفاديات: ٣٣]. قاجتهدُ كيما تنجع ق.

٣ ـ وصلوا دما، المصدرية بكلمة دمثل، مثل: «اعتصم بالحق مثلما اعتصم به سَلَفُكَ الصالح، وبكلمة «وين، مثل: «انتظرني رَيْهما آتيك، وبكلمة «حين، مثل: «جنتُ حينما طلعت الشمس،»، وبكلمة «كل، مثل: «كلما أضاء لهم مَشَوا فيه. كلما زرتني أكرمتك، «وما» بعد «كل، مصدرية ظرفية.

إ. وصلوا «مَنْ» استفهامية كانت، أو موصوليّة، أو موصوفية، أو شرطيَّة، بمن وعن الجازّتين. فالاستفهامية مثل: «مِمن أنت تشكو "٩٩» والموصوفيّة مثل: «حُدِ العلمَ عمَّن تَثقُ به».
 والموصوفيّة مثل: «حَجبتُ ممّن مُحبٍ لك يؤذيك»، أي من رجلٍ محبُ لك. والشرطيّة مثل: مِمَن تَبَعد أبتعد عنه أناء أبتعد عنه أناء ومن ترض وحه أرض عنه أرض عنه.

وصلوا (مَن) الاستفهاميّة بفي الجارة، مثل: «فيمن ترغّبُ أن يكون معك؟. فيمن ترى الخير؟».

٥ ـ وصلوا ولا بكلمة وأن الناصبة للمضارع، مثل: لئلا يعلم أهل الكتاب (١٥ ووجبُ ألا تدعَ للبأس سبيلاً إلى نفسك.

ولا فرق بين أن تسبقها لامُ التعليل الجارَّة وألا تسبقها، كما رأيت.

هذا مذهب الجمهور.

⁽١) إماء أصلها: فإن ما البدلت النون ميماً، وأدفعت في الميم بعدها.

 ⁽٢) ما، في مثلما، زائدة هنا، لا مصدرية، كما قال بمضهم، لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله وقد سبقت قماة هنا قإنه وهي حرف مصدري.

 ⁽٣) ممن أصلها: «من من» قلبت نون الأولى ميماً، وادغمت في الميم بعدها.

⁽٤) والأصل: لأن لا، أبدلت النون لاماً، وأدغمت في اللام بعدها، فصارت الألاء فرسموا الهمزة على الياء فصارت الثلاء وإنما رسموها على الياء، لأنها صارت متوسطة، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة: والمتوسطة المفترحة بعد كسر تكتب على الياء، كما في افئة ومئات عما عرفت ذلك من قبل.

وذهب أبو حيّانَ ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال: وهو الصحيح؛ لأنه الأصل، مثل: هيجب أن لا تهمل.

فإن لم تكن «أن» ناصبة للمضارع، وجب الفصل، كأن تكون مخففة من «أن» المشددة، مثل: «أشهَدُ أن لا إله إلا الله» أي أنه، أو أن تكون تفسيرية، مثل: «قُلْ له: أن لا تخف».

٦ ـ وصلوا (الا) بكلمة (إن) الشرطية الجازمة، مثل: ﴿إِلَّا تَغْمَلُوهُ ثَكُن فِشَنَةٌ ﴾ (١) [الانغال: (إلا تُعُسَرُهُ فَقَد تَعَسَرُهُ اللهُ ﴾ [التربة: ٤٠].

٧ منهم من يصلُ الا؛ بكلمة (كي، مثلُ: لكيلا يكون عليك حربٌ. ومنهم من يوجب الفصل. والأمران جائزان.

وقد جاء الوصلُ والفصلُ في القرآن الكريم، وقد وُصلت في المصحف في أربعة مواضع، منها: ﴿لِكُبْـلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرِيمُ ﴾ [الاحزاب: ٥٠] ومن الفصل قوله تعالى: ﴿لِكُنْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَيْجُ [الاحزاب: ٣٧] وقوله: ﴿ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْيِنَاءَ مِنكُمْ ﴾ [الحذر: ٧].

⁽١) والأصل: إن لا، أبدلت النون لاماً، وأدغمت في اللام بعدها فصارت ﴿إلاَّهُ.

الباب السادس

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ ــ المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني، ولا يُعرَبُ منه إلّا ما أشبه الاسم، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النّسوة.

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل، وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى.

أما من جهة اللفظ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات، فيَكتبُ على وزن (كاتب) ويُكرِمُ على وزن (مُكرِم).

وأما من جهة المعنى، فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يسمّى هذا الفعل (مُضارعاً)، أي مشابهاً، فإن المضارع معناها المشابهة، يُقال: «هذا يُضارعُ هذا»، أي يشابهه.

فإن اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة، بُني؛ لأن هذه النُّونات من خصائص الأفعال، فاتصالُهُ بِهِنَّ يُبِعِدُ شَبِهِهُ باسم الفاعل، فيرجمُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال.

٢ ــ بناء الفعل الماضي

يبنى الماضي على الفتح، وهو الأصلُ في بنائه، نحو: «كتَبُ»، فإن كان معتلَّ الآخر بالألف، كرمي، ودعا، بني على فتح مقدَّر على آخره.

فإن اتصلت به تاء التأنيث، حُذف آخره؛ لاجتماع الساكنين: الألف والتاء، نحو: «رمتُ ودعتُه والأصل «رماتُ ودعاتُه. ويكون بناؤه على فتح مقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(وليست حركة ما قبل تاء التأنيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء. كحركة الإعراب ـ لا تكون إلا على الأحرف الأخيرة من الكلمة والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت).

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء، فهو كالصحيح الآخر ـ مبني على فتح ظاهر: كسرُوَتْ ورضيَتْ. ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة؛ لأنها حرفُ مَد وهو يقتضي أن يكون قبلهُ حركةٌ تجانسهُ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو: «كتبوا».

فإن كان معتلَّ الآخر بالألف، حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً، كرّمؤا ودّعؤا، والأصل: «رَماوا ودعاوا» ويكون حينتذٍ مبنيًا على ضم مُقدر على الألف المحذوفة.

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم؛ ولأن حركة البناء كما قدمنا، إنما تكون عى الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت).

وإن كان معتلَ الآخر بالواو، أو الياء، حُذف آخرُه وضمَّ ما قبله بعد حذفه، ليناسب واو الجماعة، نحو: «دُعُوا وسرُوا ورَضُوا»، والأصل: دُعِيُوا وسرُوُوا ورَضِيُوا» بوزن «كُتِبوا وظَرُفوا وفَرُوا ورَضِيُوا» بوزن «كُتِبوا وظَرُفوا وفروعا».

(استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت، دفعاً للثقل، فاجتمع ساكنان: حرف العلة وواو الجماعة، فحذف حرف العلة، منعاً لالتقاء الساكنين، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناء مثل ما ذكر، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو، بعد حذف الحرف الأخير، الذي يحمل ضمة البناء.

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو: كتبتُ وكتبتُ وكتبتُ وكتبتُ وكتبناً.

(وذلك لأن الفعل والفاعل المضمر المتصل كالشيء الواحد، وإن كانا كلمتين؛ لأن الضمير المتصل بن الشمير المتصل بن المتحل بن المتحل بن المتحل بنائه على المتحل في المتحرك، فقد حمل في بنائه على المتكون على ما تتوالى فيه الحركات، إن بني على المتكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع؛ لتكون قاعدة بناء الماضى مطردة).

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالألف، بضمير رفع متحرك، قلبت ألفه ياء، إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة أصلها الياء، نحو: «أعطيتُ واستحيَّيتُ وأتيتُ. فإن كانت ثالثة أصلها الواو ردَّت إليها، نحو: «علوتُ وسموتُ».

فإن كان معتلُ الآخر بالواو أو الياء، بقي على حاله، نحو: ﴿ سُرُوتُ وَرَضَيْتُهُ.

٣ ـ بناء الأُمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه، وذلك إن اتصل بنون النسوة، نحو: (اكتبن)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء: كاكتب.

وعلى حذف آخره، إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيء: كانجُ واسعَ وارم.

وعلى حذف النون، إن كان متصلاً بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة: كاكتبا، واكتبوا، واكتبى.

وعلى الفتح، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد: كاكتُبنُّ واكتُبنَّ.

وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة في الأمر تثبت الألف معها، وكسرَت النون نحو: «اكتبانًا (١٠)، وحذفت الواو والياء، حذراً من التقاء الساكنين، نحو: «اكتبرُنً (٢٠) واكتبرً، (٢٠)، وينفي الأمر مبنياً على حذف النون.

والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين هو الفاعل.

وكذا إن اتصلت النون المخفِّفة بالواو أو الياء، كاكتُبنُ واكتُبنُ.

أما بالألف فلا تتصل، فلا يقال: اكتبان.

٤ ــ إعراب المضارع وبناؤه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابُه إما لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمةُ ظاهرةً، نحو: (يفوزُ المتقون)، أو مقدَّرَة نحو: «يعلو قدرُ من يقضي بالحق، ونحو: «يَخشى العاقلُ ريَّهُ».

وعلامة نصبه الفتحة: ظاهرة، نحو: «لن أقول إلّا الحق»، أو مقدرة، نحو: «لن أخشى إلّا الله».

وعلامة جزمه السكون نحو: ﴿ لَمْ سَكِلَّا وَلَمْ يُولَـدُ ۗ ﴾ [الإخلاص: ٣].

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً، إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو: «لم يَسعَ، ولم يرمِ، ولم

⁽١) اكتبان فعل أمر مبنى على حذف النون. والألف: ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد.

 ⁽۲) اكتبن: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو المحذوفة، لالتفاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

 ⁽٣) اكتبن: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء المحذوفة، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حوف توكيد.

يدعُ. وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو: «يكتبان ويكتبون وتكتبين» وبحذفها جزماً ونصباً، نحو: «إن يُلزَمُوا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه».

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليَينِ على الفتح نحو: «يكتُبَنَّ ويكتَبَنَّ»، ومع الثالثة على السكون نحو: «الفتيات يكتبُنَّ: ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينذٍ محلياً.

فإن لم يتصل آخرُه بنونِ التوكيدِ مباشرةً بل فصِلَ بينهما بضمير الثنية، أو واو الجماعة، أو ياهِ المخاطبة، أو ياه المخاطبة، لم يكن مبنياً، بل يكونُ مُعرباً بالنون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً. ولا فرق بين أن يكون الفاصلُ لفظيًا، نحو: «يكتبانَ»(١) أو تقديريًّا نحو: «يكتبُنَّ وتكتبُنَّ وتكتبُنَّ . وتكتبونَنَّ . وتكتبونَنَّ .

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات. نون الرفع، ونون التوكيد المشددة (٢) ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكنين: الضمير والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أنَّ نونَ التوكيدِ المشدَّدةَ، إن وقعت بعدَ ألف الضمير، ثبتت الألفُ وحُذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النوناتِ، غيرَ أن نونَ التوكيدِ تُكسَرُ بعدَها تشبيهاً لها بنون الرفعِ بعدَ ضمير المُثنَى، نحو: فيكتُبانَّه.

وإن وقعت بعدَ واو الجماعة، أو ياء المخاطبةِ، حُذفت نون الرفع دفعاً لتوالي الأمثال.

أما الواو والياء، فإن كانت حركةُ ما قبلَهما الفتحَ ثبتتا، وضُمَت واوُ الجماعة، وكسرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقولُ في يَخشَوْن وتَرضين: اتَخشَوُنُّ وتَرْضَيِنُّ٩.

وإن كان ما قبلَ الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حُذِفَتا حذراً من اتقاء الساكنين، وبَقيَتْ حركةُ ما قبلهما، فتقولُ في تكتُبونَ وتكتُبينَ وتغزونَ وتغزين: «تكتبنُ وتكتبِنُ وتغزُنُ وتغزنُه.

 ⁽١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال
 (أي النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

 ⁽٢) يكتُبُنُ وتكتُبِنَّ: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة من ويكتُبُنَ، والباء المحذوفة من تكتُبنُ لالتقاء الساكنين، هما ضميرا الفاعل.

 ⁽٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو في اللفظ حرفان فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

وإذا وَلي نونَ النَّسوة نونُ التوكيدِ المشدِّدةُ، وجب الفصلُ بينهما بألفِ، كراهية توالي النونات، نحو: فيكتبنانُ أما النونُ المخففةُ فلا تَلحَقُ نونَ النسوة.

وحكم نوني التوكيدِ، معَ فعل الأمر، كحكمهما معَ المضارع في كل ما تقدُّم.

المضارع المرفوع

يُرفع المضارعُ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازِمِ، ورافعُهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازم.

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه. وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي؛ لأنه ملفوظ).

وهو يُرفعُ إما لفظاً، وإما تقديراً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنيًا، نحرُ: الاجتهدَنُّ،(١) ونحو: «الفتياتُ يجتهدُن»(١).

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقتهُ إحدى النواصب.

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديراً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنيًا مثل: •على الأمهاتِ أن يَعتينَ بأولادهنً^{؟٣)}.

ونواصبُ المضارع أربعة أحرف، وهي:

١ ـ انْ، وهي حرف مَصدرِيةِ ونصبٍ واستقبال، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُمُؤْفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

(وسميت مصدرية؛ لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل الآية: يربد الله التخفيف منكم.

وسميت حرف نصب، لنصبها المضارع.

⁽١) لأجتهدن: اللام لام جواب القسم: وأجتهدن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم، (فاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف.

⁽٣) الفتيات: مبتدأ ويجتهدن، فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، وهو مرفوع محلاً، لتجرده من النواصب والجوازم، ونون النسوة، ضمير الفاعل، وهو مبني على الفتح، وهو في محل رفع لأنه فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

⁽٣) يعتنين: فعل مضارع، مبني على السكون، لاتصاله بنون الإِناث، وهذه النون، هي: ضمير الفاعل.

وسميت حرف استقبال، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال.

وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضه الاستقبال^(۱) بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال).

ولا تَقعُ بعد فعلِ بمعنى اليقينِ والعلمِ الجازم.

فإن وقعت بعدَ ما يدُلُّ على اليقين، فهيّ مُخفَّفةٌ من «أنَّ»، والفعل بعدها مرفوعٌ، نحو: ﴿أَفَلاَ يَرُهَنَّ أَلَّا يَرَجِعُ إِلَيْهِمْ وَلِلاً﴾ [ط: ٦٩]، أي أنّه لا يَرجع.

وإن وقعت بعدَ ما يدُلُّ على ظنَّ أو شبههِ، جازَ أن تكون ناصبة للمضارع، وجازَ أن تكونَ مخفَّفةً من المشدَّدَة، فالفعلُ بعدَها مرفوعٌ، وقد قُرِلَتِ الآيةُ: ﴿وَسَرِبُوا أَلَّا تَكُوْكَ فِتَنَّهُ السائدة: [٧١]، بنصب «تكون»، على أنّ أنَّ ناصبةً للمضارع، وبرفعه على أنها مخففةٌ من «أنَّ». والنصب أرجع عند عَدمِ الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا، نحو: ﴿أَمَرِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتَرَكُوا ﴾ [العنكبوت: ٢] والرفعُ والنصبُ سواءٌ عند الفصل بها، كالآية الأولى.

فإن فُصِلَ بينهما بغير الآ» كقَدْ والسين وسوف، تعيَّنَ الرفعُ، وأن تكونَ اأنْ، مُخفَّفةً من المُشدَّدة، نحو: اظننت أنْ قد تقومُ، أو أن ستقومُ، أو أنْ سوفَ تقومُ».

واعلمُ أنَّ وأنَّ الناصبةَ للمضارع، لا تُستعملُ إلاَّ في مقام الرجاء والطَّمع في حصول ما بعدها، فجاز أن تقعَ بعد الظنّ وشبهه، وبغد ما لا يدل على يقين أو ظَنَّ، وامتنع وقوعُها بعد أفعالِ اليقين والعلم الجازم؛ لأن هذه الأفعال إنما تتعلقُ بالمحقِّق، فلا يناسبُها ما يدلُّ على غير محقِّق، وإنما يناسبُها التوكيدُ، فلِذا وجب أن تكون وأنَّ الواقعةُ بعدها مُخففة من المُشدَّدة المفيدةِ للتوكيد.

٢ ـ لنْ، وهي: حرف نفي ونصب واستقبال، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته. وهي تفيدُ تأكيدُ النفي لا تأييدُهُ، وأما قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ يَعْلَقُوا دُبُكِابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فمفهوم التأييد ليس من «لن»، وإنما هو من دلالة خارجيّة؛ لأنَّ الخلق خاص بالله وحدَهُ.

(وهي على الصحيح، مركبة من «لاه النافية و«أن» المصدرية الناصبة للمضارع، وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطأ تبعاً لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

٣ - إذن، وهي: حرف جوابٍ وجزاءِ ونصبٍ واستقبالٍ، تقولُ: ﴿إذَنْ تُفلِحُ ، جواباً لمن
 قال: ﴿سَأَجْتُهُ لُهُ .

وقد سميتْ حرفَ جوابِ؛ لأنها تقمُ في كلام يكون جواباً لكلام سابقٍ.

⁽١) أي: تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال: المحضته النصح ـ من باب فتح ـ وأمحضته إياه ا أي أخلصته له .

وسميت حرف جزاء؛ لأن الكلام ألداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق.

وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاء فيه، كأن تقولَ لشخص: ﴿إِنِي أَحبكُ ، فيقول: ﴿إِذْنُ أَطْنَكَ صَادَقًا »، فظنكَ الصدقَ فيه ليس فيه معنى الجزاء لقوله: ﴿إِنَى أُحبِكَ ٩.

وأصلها، عند التحقيق، إما «إذا» الشرطية الظرفية، حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض (١)، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك: ونصبوا بها المضارع؛ لأنه إن قيل لك «آتيك»، فقلت «إذن أكرمك»، فالمعنى إذا جتنى، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك.

وإما مركبة من اإذا، واإن، المصدرية، فإن قال قائل: «أزورك، فقلت: اإذن أكرمك، فالأصل: اإذ إن تزورني أكرمك، ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

(أما كتابتها: فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهملة.

وقيل: تكتب بالنون عاملة.

وبالألف منونة مهملة.

أما عند الرقف: فالصحيح أن تبدل نونها ألغاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألغاً عند الوقف كذلك.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهملة.

ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين، وقد سبق الكلام على ذلك).

وهي لا تنصبُ المضارعَ إلَّا بثلاثة شروطٍ:

الأول: أن تكونَ في صدر الكلام، أي صدر جملتها، بحيثُ لا يسبقها شيءً له تعلنٌ بما بعدها. وذلك كأن يكونَ ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: «أنا إذَنْ أَكافِئُكَ» أو جوابَ شرط، نحو: «إن تزرني إذَنْ أزرْكَ» أو جواب قسم، نحو: «والله إذَنْ لا أفعلُ»، فإن قلتَ: «إذَنْ والله لا أفعلُ»، فإن قلت: «إذَنْ والله لا أفعلُ»، فقيت الفعل لتصدُّرها في صدر جملتها.

ومن عدم تصدرها؛ لوقوعها جواب قسم، قولُ الشاعر:

لئِنْ جادَ لي عبدُ العَزيزِ بِوشلْها وأمكنني منها، إذنْ لا أُوسِلُها

(فقد رفع «أقبل»؛ لأن «إذن» لم تتصدر، لكونها في جواب قسم مقدر، دلت عليه اللام التي قبل «إن» الشرطية.

والتقدير: ﴿وَاللَّهُ لَئُنْ جَادُ لَيُّ ا.

⁽١) فتنوينها عوض من جملة الشرط المحذوفة.

وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه.

وقد أهملت اإذن، لوقوعها بين القسم وجوابه، لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما.

وجواب المتأخر محذوف، لدلالة جواب الآخر عليه).

وإذا سبقتها الواو أو الفاء، جاز الرفع وجاز النصب، والرفع هو الغالب، ومن النصب قوله تعالى: (في قراءة غير السبعة): ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِرُونَكَ مِنَ ٱلأَرْضِ لِيُحْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يلبنوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَا يؤتوا ٱلنَّاسَ نَقِيراً ﴾ [الاسراء: ٧٦]، ﴿وَإِذَا لَا يُؤتُونَ ﴾ [النساء: ٥٣]، وقول السبعة: ﴿وَإِذَا لَا يَبْتُونَ ﴾ [الإسراء: ٧١]. ﴿وَإِذَا لَا يُؤتُونَ ﴾ [النساء: ٥٣]، إلى المنبع وقرأ السبعة: ﴿وَإِذَا لَا يَبْتُونَ ﴾ وإذن تفرح، جزمت «تفرح»، وألغيت وإذنه، إن أردت علمه علم علم علم ورفعته أو نصبته، إن أردت العطف على جملتي الشرط والجواب مماً؛ لأنهما كالجملة الواحدة، وإنما جاز الوجهان، لوقوعها بعد الواو. ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات. فتكون حيثة صدر جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان. رفع الفعل ونصبه.

فإن كان شيءٌ من ذلك ألغيتها ورفعتَ الفعلَ بعدها، إلَّا إن كان جوابَ شرطِ جازم، فتجزمُه، كما رأيت، ونحو: «إن تجتهدُ إذَن تَلْقَ خيراً»، فعدمُ التَّصدير، المانعُ من إعمالها، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة، لا غيرُ.

الثاني: أن يكونَ الفعلُ بعدها خالصاً للاستقبالِ. فإن قلتَ: ﴿إِذَنْ أَظَنْكَ صَادَقاً ۚ جَوَاباً لَمَن قال لك: ﴿إِنَّى أُحِبكُ ، رفعتَ الفعلُ؛ لأنه للحال.

الثالث: ألاّ يُفصَلَ بينها وبينَ الفعل بفاصلِ غيرِ القسمِ و(لا) النافيةِ، فإن قلتَ: ﴿إِذَنْ هُمُ يقومون بالواجبِ، جواباً لعن قال: ﴿يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلمِ، كان الفعلُ مرفوعاً، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك: ﴿إِذَنْ أَنتظرَكَ»، في جواب من قال لك (سأزورُك) فإذَنْ هنا مصدَّرةٌ، والفملُ بعدَها خالصٌ للاستقبال. وليس بينها وبينه فاصل.

فإن فُصلَ بينهما بالقسم، أو الاه النافية، قالفعلُ بعدها منصوبٌ.

فَالْأُولُ نَحُو: ﴿إِذَنَّ وَاللَّهُ أَكْرِمَكَ ۚ وَقُولِ السَّاعَرِ:

إِذَنْ، والسَّلْدِ، نَسريسيَ هُمْ بِحَسرْبِ تُشِيبُ الطَّلفُلَ مِن قَبْلِ المَشيبِ والثاني نحو: وإِذَنْ لا أجيئك،

وأجاز بعضُ النحاةُ الفصلَ بينهما ـ في حال النصب ـ بالنداء، نحو: "إذَنْ يا زُهيرُ تنجحَ»، جواباً لقوله: سأجتهدُه. وأجاز ابنُ عصفورِ الفصلَ أيضاً بالظرف والجارّ والمجرور.

فَالْأُولُ نَحُو: ﴿إِذَٰنَ يُومَ الجُمْعَةِ أَجِيثَكَ.

والثاني نحو: ﴿إِذَنْ بِالجِدِّ تَبِلُغَ المجدِّ».

وقد جمعَ بعضُهُمُ شروط إعمالهم والفواصلَ الجائزةَ بقوله:

أعسمسل «إذَنْ» إذا أتستسكَ أوَّلا وسُقَتَ فعلاً بعدها مُستنقبلاً واحلَر، إذا أعملتَها، أن تفصِلا إلاَّ بسحلل في أو نسداء أو بسلا وافصِلْ بِظُرْفِ أو بمجرودِ على دأي ابن عُصفودِ رئيس النُّبلا

وبعضهم يُهملُ "إذن"، مع استيفائها شروط العمل، حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب، وذلك هو القياس. لأن الحروف لا تعمل إلَّا إذا كانت مختصَّةً. واإذن، غيرُ مختصَّةٍ، لأنها تباشرُ الأفعال، كما علمت، والأسماء، مثل: «أأنتَ تُكرِمُ البِتيمَ؟ إذن أنتَ رجلٌ كريمٌ».

٤ ـ كي، وهي: حرف مصدريَّة ونصبِ واستقبال، فهي مثل: «أنْ»، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. فإذا قلت: «جئت لكي أتعلَّم»، فالتأويلُ: «جئت للتعلَّم» وما بعدها مؤوَّل بمصدرٍ مجدورٍ باللاّم.

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرّ المُفيدة للتعليل، نحوُ: ﴿ لِكِيّلِا تَأْمُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٣]. فإن لم تسبقها، فهي مُقلَّرة، نحو: «استقِم كيْ تُفلحَ» ويكون المصدرُ المؤوَّلُ حينئذٍ في موضم الجرّ باللام المقدِّرة، أو يكونُ منصوباً على نزع الخافض.

النصب بأن مضمرة

قد اختصت (أنه من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً، نحو: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُغَوِّنَ عَنكُمْ ﴾ [النساه: ٢٨]، ومُقدَّرةً، نحو: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُكِبِّنَ لَكُمُ ﴾ [النساه: ٢٨] أي لأن يُبينَ لكم.

وإضمارها على ضربين: جائزٍ وواجبٍ.

١ _ إضمار أن جوازاً:

تَقَدُّر ﴿أَنْهُ جَوَازًا بَعَدَ سَنَّةِ أَحَرَفٍ:

١ - لام كي (وتسمى لام التعليل أيضاً، وهي: اللام الجارّة التي يكونُ ما بعدها علةً لما قبلها وسبباً له، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها، نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ النِّكِرِ لِتُمْبَنَّ لِللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّهَ اللهُ ال

⁽١) أي: لأجل أن تبين، فإنزال الذكر مقصود للتبيين.

وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها، إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة.

فإن اقترنت بإحداهما، وجب إظهارُها.

فالنافية نحو: ﴿لِئَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥] والزائدة نحو: ﴿لِئَلَا بَسَلَرَ أَهْلُ ٱلْكِنَسِ﴾(١) [الحديد: ٢٩].

٢ ـ لام المعاقبة، وهي «اللام الجارة التي يكونُ ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علة في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام كي، وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل، ولام المتيجة أيضاً»، نحو: ﴿ قَالْنَصْلَهُ عَالُ فِرْمَوْنَ نِيُكُونَ لَهُمْرٌ عَدُونًا وَحَرَّاً ﴾ [القمص: ٨٤٢].

(والفعل، بعد هاتين اللامين، في تأويل مصدر مجرور بهما، ودأن، المقدرة هي التي سبكته في المصدر، فتقدير قولك: جئت لأتعلم: (جئت للتعلم). والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما. واعلم أن الكوفيين يقولون: إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة. لا بأن مضمرة، وهو مذهب سهل خالي من التكلف. وعليه مشينا في كتبنا المدرسية، تسهيلاً على الطلاب).

٣ و٤ و٥ و٦ _ الواو والفاء، وثم وأو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة، إذا لزم عطفه على اسم محض، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يعطفُ إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله، كاسماء الأفعال والصفات التي في الفعل.

فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفَه على اسم محضٍ قُلَرتْ (أن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤوَّل بها هو المعطوف على اسم قبَّلها.

فمثالُ الواو: «يأبى الشجاعُ الفرارَ ويِسلَم»، أي: «وأن يَسلَم»، والتأويلُ: «يأبى الفرار، والسلامة، ونحو: «لولا الله ويلطف بي لهلكتُ» أي: وأن يلطُف بي. والتأويل: لولا الله ولطفهُ بي. ومنه قولُ ميسون^{٣٥}:

وَلُـبُسس حـباءةِ وتَسقَـرً عـيُـنـي أحبُّ إلـيَّ مِـنْ لُـبُـسِ السَّـفُ وفِلْ) أي: لُبسُ عباءة وقرةُ عيني.

⁽١) أي: ليعلموا، أي لأجل أن يعلموا، فلا هنا زائدة للتأكيد.

 ⁽٢) أي: التقطوه. فكان عاقبة حملهم أن كان عدواً لهم وحزناً، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

 ⁽٣) ميسون: امرأة بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان أول الخلفاء من بني أمية، فكرهت عيش الحضارة ورفاهيتها، فقالت أبياتاً منها هذا البيت فطلقها وأعادها إلى أهلها.

⁽٤) الشفوف: الثياب الرقاق. واحدها اشف؛ بفتح الشين.

ومثالُ الفاء: «تعبُك، قَتنالَ المجدّ، خيرٌ من راحتك فتحرمَ القصدَ»، أي: «خيرٌ من راحتك فحرمانك القصدَ».

ومنه قول الشاعر:

لسولا تَسوقسعُ مُسفَسَدً فسأرضيَهُ ما كنت أويْسُ إسراباً على تَرَبِ (١) أي: لولا توقع معتر فإرضاؤه.

ومثال: (ثم): (يرضى الجبانُ بالهوان ثم يَسلمَ»، أي: (يرضى بالهوان ثم السلامةِ»، ومنه قول الشاعر:

إني وقشَّلي سُلَبْكاً، ثم أعقِلَهُ كالشَّوْدِ يُضرَبُ لما عافت البقر(") أي: قتلى سُلِكاً ثم عقلي إياهُ:

ومثال (أو): «المعوتُ أو يبلغَ الإنسانُ مامَلَهُ أفضلُ» أي: «المعوت أو بُلوعُهُ الأملَ أفضلُ» ومثال (أو): «المعوث كُنَّ لِلنَّمْ أَنْ يُكَلِّمُهُ أَهَّهُ إِلَّا وَشَيًّا أَوْ مِن وَلَآيِ جَمَّا أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، أي: «إلا وحياً، أو إرسالُ رسولِ».

فإن في جميع ما تقدم، مقدِّرة، والفعل منصوب بها، وهو مؤوِّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبلهُ، كما رأيت.

٢ ــ اضمار «أن» وجوباً:

تُقدَّرُ (أنَّ) وجوباً بعد خمــة أحرف^(٣):

١ - لام الجحود (وسماها بعضهم لام النفي(٤)، وهي لام الجر التي تقع بعد (ما كان) أو

⁽۱) توقع الأمر: انتظر وقوعه وكونه. والمعتر الذي يتعرض للمسألة من غير أن يسأل، فهو عكس القانع، وهو من لم يسأل، من يسأل ويتذلل، قال تعالى: ﴿الْحَمُوا القانع والمعتر﴾ [الحج: ٣٦] أي: من سأل ومن لم يسأل، والإتراب، بكسر الهمزة: الفنى، والترب بفتحتين: النقر. والمعنى: لولا أني أتوقع ذا حاجة إلى معروفي وبذلي، ما كنت أفضل الفنى على الفقر.

⁽٢) سليك: رجل كان قد أنى منكراً فقتله الشاعر، ثم عقله: أي دفع ديته. فقال هذا البيت تمثيلاً لحاله، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر، وذلك أن إنائها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب، ولا يضربونها لأنها ذات لبن.

⁽٣) هذا مذهب البصريين، من أن النصب هو بأن مضمرة بعد هذه الأحرف الخمسة، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفهسا الناصبة للفعل: فالنصب بها لا بأن مضمرة وهو مذهب خال من التكلف، وعليه درجنا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب.

⁽٤) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفى.

(لم يكن) «الناقصتين»، نحو: ﴿وَمَا حَنَاكَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمُ ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ونحو: ﴿لَوْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٦٨].

(فيظلم ويغفر: منصوبان بأن مضمرة وجوباً، والفعل بعدها مؤوَّل بمصدر مجرور باللام. وخبر كان ويكن مقدَّر. والجار والمجرور متعلقان: بخبرها المقدر والتقدير: «ما كان الله مريداً لظلمهم، ولم يكن مريداً لتعذيبهم»).

فإن كانتا تامتين، جاز (إظهار (أن)) بعدها، لأنها حينئذٍ لام التعليل نحو: •ما كان الإِنسانُ ليعصيَ رَبُّهُ، أو لأن يعصيهُ»، أي: ما وُجد ليعصيه.

٢ ـ فاء السبييّة اوهي التي تفيد أنّ ما قبلها سببٌ لما يَعدَها، وأن ما بعدها مسببٌ عما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ كُوْاْ مِن طَيِّبَتِ مَا رَفَقَنكُم وَلا تَطْفَوْا فِيهِ فَيُولَ عَلَيكُم عَنفَهِي ﴾ [طه: ٨١].

(فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة. بل يعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلا يُوْذَا لُمُمْ فَيَتَلُونُكُ ﴿ ﴾ [المرسلات: ٢٦]، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم: ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرْدَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَمُ كُن فَيكُونُ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرْدَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَمُ كُن فَيكُونُ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرْدَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَمُ كُن فَيكُونُ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرْدَهُ فَي مقول القول، بل هي جملة المعافقة مستأنفة. ومنه قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنُّك اليوم بيداء سملق (١) (أي: فهو ينطق إن سألته):

٣ ـ واو المعيّة، وهي التي تُفيدُ حصول ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مَمَ) تُفيد المصاحبة، كقول الشاعر:

لا تَـنْـة صن خُـلُـتِي وتـاتــيَ مِـفْـلَـهُ عـارٌ عـلـيـك، إذا فـعَـلـت، عـظــيــم (فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستثناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو: «لا تكذب وتعاشر الكاذبين»، أي ولا تعاشرهم. ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: «لا تعص الله ويراك»، أي: وهو يراك. والمعنى: هو يراك، فلا تعصه. فالواو ليست للمعية، ولا للعطف، بل هي للاستثناف).

وخلاصة القول: أنَّ إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل.

فإن أراد السببية: فالنصب.

⁽١) الربع: المنزل. والقواء بفتح القاف: الخالي الذي لا أنيس فيه. والبيداء الأرض القفر، والسملق بفتح فسكون: المفصف وهو: المُطمئن المستوى من الأرض.

وإنّ أراد العطف؛ فالإعراب بحسب المعطوف عليه وإن لم يرد هذا ولا ذاك، بل أراد استئناف جملة جديدة: فالرفع ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي، أي الإعرابي، واعلم أن المروي من ذلك، من آية أو شعر، ينطق به على روايته وقد تحتمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد، وقد مثلوا له بقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب المبن»، فإن أردت النهي عن الأمرين معاً، جزمت ما بعد الواو، لأنها حينئذ للمعف. وإن أردت النهي عن الأول النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر، رفعت ما بعدها الأنها حينئذ للاستئناف: ويكون المعنى: «لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن».

والواو والفاءُ هاتانِ لا تُقدَّر (أنَّ) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلبِ فمثالُ النفي مع مع الفاء: «لم تَرحمُ فتُرحمُ» ومثال الطلب معها: «لهل ترحمون فتُرحموا»؟. ومثال النفي مع الواو: «لا نأمرُ بالخير وتعرضوا عنه». الواو: «لا نأمرُ بالخير وتعرضوا عنه».

فإن لم يسبقهما نفيٌ أو طلبٌ، فالمضارعُ مرفوعٌ، ولا تقدَّرُ (أنْ)، نحو: ﴿يُكرمُ الأستاذُ المجتهد، فيخجَلُ الكسلانُه، ونحو: «الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ».

وشرطُ النفي أن يكون نفياً محضاً. فإن كان في معنى الإِثبات، لم تُقدَّرُ بعده (أن) فيكونُ الفعل مرفوعاً، نحو: قما نزالُ تجتهدُ فتتقدَّمُ إِذ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد. ونحو: قما تجيئًا إلَّا فكرمُكَ . فالنفي متقضٌ بإلَّا، إذ المعنى إثبات المجيء.

ولا فرق بين أن يكون النفيُ بالحرف، نحو: «لم يجتهد فيُفلحَ»: أو بالفعل، نحو: «ليس الجهل محموداً فَتُقِبلَ عليه»، أو بالاسم، نحو: «الحلمُ غيرُ مذموم فتَنْفِرَ منه».

ويُلحَقُ بالنفي التَّشبيهُ المرادُ به النفي والإِنكارُ، نحو: كأنَّك رئيسُنا فَطيمَكَا، أي: ما أنتَ رئيسنا، وكذا ما أفاد التَّقليل، نحو: «قد يجودُ البخيلُ فيُمدَّعَ» أو النفيَ، نحو: «قلَّما تجتهدُ فتنجَع» (١٦).

والمرادُ بالطُّلبِ الأمرُ بالصيغة أو ياللامِ، والنهيُ، والاستفهام، والتَّمنِّي والترجّي، والعَرْضُ، والتَّحضيضُ.

أما ما يُدلُّ على معنى الأمر بغير ضَيغة الأمر أو لام الأمر: (كاسم فعل الأمر)، نحو:

⁽¹⁾ إذا قلت: (قلَّ رجل يقول ذلك فالمعنى: (ما رجل يقول ذلك)، وإن قلت. (قلما تجتهد فتنجع) فالمعنى: (ما تجتهد فتنجع، فقل وقلما في مثل هذا الكلام، معناهما النفي المحض، وقد يراد بهما التقليل، والكثير استعمالهما للنفي، وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع بحث الأفعال الجامدة فيه.

دْصَهُ، فينامُ النَاسُّ». أو المصدرِ النائبِ عن فعلِ الأمر، نحو: «سُكوتاً، فينامُ الناس». أو ما لفظُه خبر ومعناهُ الطلب، نحو: «حَسبُكَ الحديثُ، فينامُ الناس»، فلا تُقدَّر «أن» بعده. ويكونُ الفعل مرفوعاً على أصحٌ مذاهب النحاة. وأجازَ الكسائيُّ نصبُهُ في كل ذلك. وليس ببعيد من الصواب.

والفعلُ المنصوب بأن مُضمَرةً وجوباً، بعد الفاءِ والواو هاتين، مؤوَّل بمصدرٍ يُعطفُ على المصدرِ المسبوكِ من الفعل المتقدم. فإذا قلت: «زُرني فأكرمَكَ، ولا تنهَ عن خُلُقِ وتأتيَ مثله، فالتقديرُ: اليكنُ منك زيارةٌ لي فإكرامٌ مني إيَّاكَ، ولا يكن منك نهيٌ عن خلق وإتيان مثله».

(وأعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب، يُجزمُ الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه. فإن أسقطت الفاء في قولك «اجتهد فتنجح»، قلت: «اجتهد تنجح»، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلَ تَكَاثُوا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمُ ﴾ [الأنماء: ١٥١]. وقول امرىء القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الاستئناف، رفعت الفعل، نحو: "عجل، ينزلُ المطر". فليس المراد أن تعجل بنزول المطر". فليس المراد أن تعجل بنزول المطر. وكذا إذا كانت المجملة نعتاً لما قبلها، كقولك "صاحب رجلاً يدلُك على الله. ومنه قوله: ﴿فَهَبٌ لِي مِن لَمُثْكَ مُلِيًا يَرْقُيُ﴾ [مريم: ٥، ٦] أي: ولياً وارثاً لي. وقد قرئت الآية بالمجزم أيضاً، على معنى: "إن تهب لي ولياً يرثني"، وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل، نحو: "قل الحق لا تبالي اللائمين" أي: غير مبالي بهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا نَسْنُ تَسْتَكُبُرُ الله عَنْ عَنْ الله الله عَنْ الله

٤ ـ حتى: وهي «حتى الجارّة، التي بمعنى «إلى» أو لام التعليل. فالأول نحو: ﴿قَالُواْ لَنَ
 نَّمْحَ عَلَيْهِ عَكِيْنِينَ حَقَّ يُرْجِعَ إِلَيّنَا مُوسَىٰ ۞﴾ [طه: ٩١]. والثاني نحو: «أطع الله حتى تُفوزُ برضاهُ» أي
 إلى أن يرجع، ولتفوز. وقد تكون بمعنى «إلّا» كقوله:

لَبْسَ العطاءُ من الفُضُولِ سَماحةً حسى تَجودَ وما لَسَدَيْكَ قَلْبِل

أي: إلَّا أن تجودَ. والفعل بعدها مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها. ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة، أن يكون مستقبلاً، إمّا بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها.

ثم إن كان الاستقبالُ بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها وجب النصبُ لأنَّ الفعلَ مُستقبلٌ حقيقة ، نحو «صُمْ حتى تَغيبَ الشمس»: فغياب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم ، وهو أيضاً مستقبلُ بالنسبة إلى الصيام . وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط ، جاز النصب وجاز الرفع . وقد فُرىءَ قوله : ﴿ وَمُؤْلِمُوا مَنْ يَعُولُ الرَّهُولُ ﴾ [البقرة: ١٩١٤] بالنصب بأن مضمرة ، باعتبار الرفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول . وبالرفع على عدم تقدير «أن» ، باعتبار أن الفعل ليس مستقبلاً حقيقة . لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكاية قوله ، فهو ماضٍ

بالنسبة إلى وقت التكلُّم. لأنه حكايةُ حالٍ ماضية و﴿أنَّ لا تدخل إلَّا على المستقبل.

فإن إريدَ بالفعل معنى الحال، فلا تُقدَّر (أن) بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً، لأنها موضوعةٌ للاستقبال، نحو: اناموا حتى ما يستيقظون، ومنه قولهم: (مرض زيدٌ حتى ما يرجونهُ وتكون احتى، حينئذٍ حرف ابتداء والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم. وحتى الابتدائية: حرف تُبدأ به الجُمَلُ. والجملةُ بعدها مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

وعلامة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الفاء في موضع حتى. فإذا قلت: •ناموا فلا يستيقظون، ومرض زيد فلا يرجونه، صحَّ ذلك.

 ٥ ـ أو. ولا تُضمَرُ بعدها (أن) إنَّ يَصلُحَ في موضعها (إلى) أو (إلاً) الاستثنائية، فالأول كقول الشاعر:

لأستَسْهلنَّ الصَّغْبَ أو أَدْرِكَ المُنى فسما انسقادَتِ الأمسالُ إلا لسصابسِ أي: إلى أن أدرك المنى، والثاني كقول الآخر:

وكُسنستُ إذا خَسمَسرْتُ قسنساةً قَسوْمٍ كَسَرْتُ كُعوبَسها أَو تَسْتَقِيما('') أي: إلَّا أن تستقيم.

والفعلُ، المنصوب بأن مُضمَرةً بعد «أو»، معطوفٌ على مصدرٍ مفهوم من الفعل المتقدم. وتقديرُه في البيت الأول: (لَيَكونَنَّ مني استسهالٌ للصَّعبِ أو إدراكٌ للمنى)، وتقديرهُ في البيت الآخر: ليكوننَّ مني كسرٌ لكُعوبها أو استقامة منها).

واعلم أن تأويل «أو» بإلى أو إلاً. إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب. أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل «أو» بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة. كما رأيت وإنما أُوَّلُ ما قبل «أو» بمصدر لئلاً يلزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدرة على الفعل. وذلك ممنوع).

شُذوذ حذف أن

لا تَعمل اأن، مُقدَّرة إلا في المواضع التي سبقَ ذِكرُها. وقد ورد حذقُها ونصب الفعلِ بعدها في غير ما سبق الكلام عليه، ومن ذلك قولهم: «مُرُهُ يَحفِرَها» والحُذِ اللصَّ قبل يأخذُكَ، والمثل: «تَسمعَ بالمُعَيدِيّ خيرٌ من أن تراه»، وقول الشاعر طرفة:

 ⁽١) الغمز: الجس والعصر، والقناة: الرمح. والكموب: جمع كعب، وهي العقدة من عقد الرمح، يريد أنه إذا أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم معوجهم، إلا أن يقلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم.

أَلا أَيُّهما الرَّاجِري أحفُسرَ الوغمى وأنْ أشهَدَ اللَّذَّاتِ، هَلْ أَنتَ مُخلدي؟!

أي: «أن يحفرَها، وأن يأخلَك، وأن تسمَع، وأن أحضُرَ» وذلك شاذَ لا يقاسُ عليه. والفصيعُ أن يُرفعَ الفعلُ بعد حذفِ «أن»، لأنَّ الحرف عاملٌ ضعيفٌ، فإن حذف بطلَ عملُه. ومن الرفع بعد حذفها قوله تمالى: ﴿وَيَنْ مَالِئَوْهِ يُهْجِعُمُ اللَّهُ خَوْلًا وَلَكُمُنا﴾ [الروم: ٢٤]، وقوله: ﴿ وَلَلَّ اللَّهُ لَلْكُولُهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الل

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجزَمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم. وهي قسمان. قسم يجزم فعلاً واحداً، نحو: ﴿لاَ تياسُ من رحمة الله؛ وقسم يجزم فعلين، نحو: ﴿مهما تفعلُ تُسألُ عنه؛

وجزمُه إما لفظيٌّ، إن كان معرباً، كما مُثَّل، وإما محلي، إن كان مبنيًّا، نحو: ﴿لا تَشْتَغِلَنُّ بغير النافع (١١).

الجازم فعلأ واحدآ

الجازم فعلاً واحداً أربعةُ أحرفٍ وهيّ: ﴿لم ولما ولامُ الأمر ولا الناهية؛ وإليك شرحَها:

لم ولما: تُستَّيانِ حرفيْ نفي وجزم وقلبٍ، لأنهماتنفيان المضارعُ، وتجزِمانِه، وتقلبانِ زمانَه من الحال أو الاستقبال إلى المضيِّ، فإن قلتُّ: «لم أكتبُ» أو «لمّا أكتُبُ»، كان المعنى أنكُ ما كتبتُ فيما مضى.

والفرق بين الم ولمّا، من أربعة أوجهٍ:

انَّ المَّ المَعْلَقِ، فلا يجب استمرارُ نفي مصحوبها إلى الحال، بل يجوز الاستمرار، كفوله تعالى: ﴿لَمْ سَيَلَا وَلَمْ يُولَدُ ﴿ إِلَا خلاص: ٣]، ويجوز عَدَمه، ولذلك يصِحُ أن تقول: ﴿لَمْ أَفعَلَ ثُمَّ فعلت».

وأما المّا، فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمانِ الماضي، حتى يَتصل بالحالِ، ولذلك لا يصحُّ أن تقول: «لمّا أفعلُ ثم فعلت»، لأنَّ معنى قولكَ «لمّا أفعل؛ أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك: «ثم فعلتُ» يناقضُ ذلك. لهذا تسمَّى «حرف استغراقِ» أيضاً لأن النفي بها يستغرق الزمانَ الماضيّ كله.

 ٢ - أن المنفي بلم لا يُتوقّع حصوله، والمنفيّ لِلَمّا مُتوقّعُ الحصول، فإذا قلت: (لمَّا أسافِرُ ا فسفركَ مُنتظرٌ.

⁽١) تشتغلن: فعل مضارع مبنى على الفتحة، وهو في محل جزم بلا الناهية.

٣ ـ يجوز وقوع (لم) بعد أداة شرط، نحو: (إن لم تجتهد تندم). ولا يجوز وقوع (لما) بعدها.

٤ _ يجوز حذف مجزوم (لمَّا»، نحو: (قاربت المدينة ولمَّا»، أي: (ولما أدخلُها». ولا يجوز ذلك في مجزوم (لم»، إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

إحمَّهُ طُ وديمَتَكَ التي استُودعتَها يسومَ الأَعساذِبِ، إنْ وصَلَتَ وإنْ لَسمِ أي: «وإن لم تَصِلُ» ويُروى: «إن وُصِلْتَ» بالمجهول، فيكون التقديرُ: (وإنْ لم توصَلُ)، قال العينُ: وهو الصواب.

ولامُ الأمرِ: يُطلُّبُ بها إحداثُ فعلٍ، نحو: ﴿ لِمُنْفِقٌ أَثِرَ سَمَّةٍ مِّن سَمَّةٍ إِنَّ الطلاق: ٧].

ولا الناهية: يُطلَبُ بها تركُه. نحو: ﴿وَلَا لَجْسُلُ بِدَلَهُ مَثَلُولَةً إِلَى مُثُلِقَ وَلَا بَبَسُطُهَا كُل ٱلبَسْطِ مُنْقَدُدُ مَلُومًا لِحَسُورًا ﴿ الإسراء: ٢٩].

لوائد

١ ـ لما، الداخلة على الفعل الماضي، ليست نافية جازمة، وإنما هي بمعنى «حين» فإذا قلت «لما اجتهد أكرمته». فالمعنى: حين اجتهد أكرمته، ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين»، فلا يقال «لما يجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال: «حين يجتهد»، لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة.

 ٢ ـ لام الأمر مكسورة، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها، نحو: ﴿ اللَّهُ تَهِمُوا لِل اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ اللَّهُ اللَّ

٣ ـ تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين: وتدخل (لا) الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين. وعلى المتكلم المجهولين. ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم. فإن كان مع المتكلم غيره، دخولهما على أهون وأيسر، نحو: ﴿ وَلَا تُعْلِلُ عَلَيْكُمْ ﴾ [المنكبوت: ١٦] وقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق، فبلا نَعُد لها أبداً. ما دام فيها الجُراضِمُ (١)

وذلك أنَّ الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم، لأن له صيغة خاصة وهي «إفعل»، فيستغنى بها عنه.

٤ _ اعلم أن طلب الفعل أو تركه، إن كان من الأدنى إلى الأعلى، سمي ادعاءا تأدباً.

⁽١) الجراضم بفتح الجيم: جمع جرضم. وجراضم: بضم الجيم فيها وهو الأكول.

وسميت اللام ودلاً عرفي دعاء، نحو: ﴿ لِتَقَينَ عَلَيْنَا رَبُّكُ﴾ [الزخرف: ٧٧] ونحو: (لا تواخذنا بما فعل السفهاء منا) وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء، نحو: ﴿ رَبِّ اَغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة. وهي:

١ ـ إن، نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِنَ ٱلشَّبِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُكَاسِبَكُمْ بِهِ ٱللَّهُ ۗ [البقرة: ٢٨٤].

وهي أمَّ الباب. وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمهما لتضمّنه معناها. فإن قلت: (من يزرني أكرمه)، فالمعنى: (إن يزرني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها.

٢ _ إذ ما، كقول الشاعر:

وإنسك إذ مسا تسأت مسا أنست آمسرٌ به وتُسلُف مَسنُ إِيَّساهُ تسأمسرُ آنسيسا

وهي: حرف بمعنى (إن). وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن)، فبنيت وجزمت الفعلين. وعملُها الجزم قليل. والأكثر أن تهمل ويُرفع الفعلان بعدها. وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلاً في ضرورة الشعر.

(وأصلها فإذه الظرفية، لحقتها قماء الزائدة للتوكيد فحملتها معنى فإن، فصارت حرفاً مثلها، لأوات عنى قصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية الأدوات فإن لها، غير معنى الربط، معاني أخر، كما ستعلم. ومن النحاة كالمبرد وابن السراج والفارسي ـ من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية).

٣ ـ مَن، وهي اسم مبهم للعاقل، نحو: ﴿مَن يَمْمَلُ شُوَّا يُجُرُّ بِهِ.﴾ [النساء: ١٢٣].

٤ ـ ما، وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو: ﴿وَمَا نَفْعَلُواْ مِنْ حَثْيرِ يَسْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: 19٧].

٥ ـ مهما، وهي: اسمٌ مبهم لغير العاقل أيضاً، نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ. مِنْ مَايَةِ لِلْتَسْمَرُنَا بِهَا
 فَمَا غَنْ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﷺ [الأعراف: ١٣٣].

(وهي على الصحيح، إما مركبة من «مه» التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه: «اكفف» ومن «ما» المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلا كلمة وا-دة للشرط والجزء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي. وإما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد، زيدت عليها كما تزاد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا: (ما ما) فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان).

٦ ـ متى، وهي: اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

متى تأته تعشو (۱) إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ ، عندها خيرُ موقد وقد تلحقه الماء الزائدة للتوكيد كقوله:

مشى ما تلقىنى، فَرْدَيْنِ، تَرْجُفُ (وَالِيفُ أَلْيَ تَدِّبُكَ وَتُسْتِطَاوا (٢٠) ٧ ـ أَيَّانَ، وهى: اسم زمانِ تَضمَّنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر:

أَيِّسَانَ نُسؤيسُكَ، تسأمَسْ ضيسرنَسا، وإذا لسم تُسدُرِكِ الأَمسَ مسنىا لسم تسزل حَسنِرا وكثيراً ما تلحقُها هما، الزائدة للتوكيد، كقول الآخر:

إذا النَّـُ هُـجَـهُ الأَدْمَاءُ (٣) بِاتت بِعَـهُـرَةِ فَايَّانَ مِا تَـعُـدِلْ بِهِ السَّرِيـحُ يَــنُـزِلِ (وأصلها: «أيّ آنِ»، فهي مركبة من «أي» المتضمنة معنى الشرط و«آن» بمعنى حين. فصارتا بعد التركيب اسمأ واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح).

٨ ـ أينَ، وهي: اسمُ مكانٍ، تَضمّنَ معنى الشرط، نحو: «أينَ تنزِلُ أنزِلُ» وكثيراً ما تَلحقُها
 هما» الزائدةُ للتركيدِ، نحو: ﴿ آينَمَا تَكُولُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْثُ﴾ [الناه: ٧٧].

٩ ـ أنَّى، ولا تَلحقُها قماء، وهي اسمُ مكانٍ تَضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ، أَنَّى تَأْتِيانيَ تَأْتِيا أَخا فيرَ ما يُرضيكُما لا يُحادِلُ

١٠ حيثُما، وهي: اسمُ مكاني تَضمنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلا مُقترنةً بما، على الصحيح، كقول الشاعر:

حَيْثُ مِن تَسْتَقِمْ بُفَقَدُّرُ لِكَ الله نسجاحاً في غلب الأزمان

١١ ـ كيفما، وهي: اسمٌ مُبهمٌ تضمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين، سواء ألحقتها هما»، نحو: «كيفما تكن يكن قرينُكَ»، أم لا، نحو: «كيف تجلسُ أجلسُ».

أما البصريونَ فهي عندهم بمنزلة "إذ"، تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزمُ، فهما بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلينِ مُتَفقِي اللفظ والمعنى، كما رأيتَ سواءٌ أجزمتَ بها أم لم تجزم.

(فلا يجوز أن يقال: «كيفما تجلس أذهب»، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا: «كيفما

 ⁽١) تعشو: فعل مضارع مرفوع، وليس جواب الشرط، وجملته حال من فاهل تأت. أي: متى تأته عاشياً،
 وجواب الشرط هو (تجد)، يقال عشا النار وإليها: أناها من بعيد يرجو عندها هدى أو قرى، أو ضيافة.

 ⁽٢) الروانف: جمع رائفة، وهي أسفل الألية الذي يلي الأرض عند القعود. والألية بفتح الهمزة، لا بكسرها،
 كما هو الشائع على الألسنة، وتستطار: تذعر وتخاف، يقال: استطير: إذا ذعر، وهو منصوب بأن مقدرة.

⁽٣) المراد بالنعجة: نعجة الرمل وهي البقرة الوحشية، والأدماه: السمراء.

تكتب الكتاب أكتب القربة»، أي أخرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلي وإن اتفق لفظهما. ولا: «كيفما تجلس أقمد» لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما).

17 ـ أيَّ. وهي: اسمّ مبهمٌ تضمنَ معنى الشرط. وهي، من بين أدوات الشرط، مُعربةٌ بالحركات الثلاث، لملازمتها الإضافة إلى المفرد، التي تبعدُها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناء الأسماء، فمثالُها م فوعةً: ﴿أَيُّ امريء يَخدمُ أَمتَه تخدمُهُ اللهُ ومثالُها منصوبةً: قولهُ تعالى: ﴿أَلُّ مَا مُعَمُوا لَلهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد. وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه، كما في الآية الكريمة. إذ التقدير «كتاب أي رجار».

ويجوز أن تلحقها «ما» الزائدةُ للتوكيد، كالآية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿ أَيُّمَا ٱلْأَجَلَةِنِ فَسَهَتُ قَلَا مُدْوَكَ مُنْ ﴾ [القصص: ٢٨].

١٣ ـ إذا، وقد تَلحقُها (ما) الزائدة للتوكيد، فيقال: (إذا ما). وهي اسمُ زمانِ تضمنَ معنى
 الشرط. ولا تجزم إلا في الشعر، كقول الشاعر:

إستَغْنِ، ما أغناكَ ربُّكَ، بالفِنى وإذا تُصِبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمُّلِ (٥)

وقد يُجرَّمُ بها في النثر على قلّة: ومنه حديثُ علي وفاطمةً، رضيَ الله عنهما: ﴿إِذَا أَخَذَتُما مَضَاجِمَكُما، تُكبِّرا أربعاً وثلاثينِه.

والفرقُ بين (إنْ) وإذا: أن الأولى تدخل على ما يُشَكُّ في حصولهِ. والثانية تَدخل على ما هو مُحقَّقُ الحصول. فإن قلتَ (إن جنتَ أكرمتك، فأنتَ شاكُ في مجيته، وإن قلتَ: (إذا جنت أكرمُك، فأنتَ على يقين من مجينه».

(والجزم بإذا شاذ، للمنافاة بينها وبين (إن) الشرطية. وذلك أن أدواتِ الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (إن): التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة (إذا) موضوعة للتحقيق فهما متنافيتان).

⁽١) أي: مرفوعة، لأنها مبتدأ والجملة بعدها خبر.

⁽٢) أياً: منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو. ﴿

⁽٣) بأي: الباء: حرف جر، وأي مجرورة بها. `

⁽¹⁾ كتاب: مضاف، وأي: مضاف إليه مجرور بالإضافة.

⁽٥) الخصاصة: الفقر، وتجمل: أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل، ويروى افتحمل بالحاء، أي احتمل، والأول أحسن في المعنى.

الشرط والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبَرياً، مُتصرفاً، غيرَ مُقترنٍ بقَدْ، أو لن، أو ما النافيةِ، أو السين أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداةٍ من أدوات الشرط، فَهُناك فعلٌ مُقدَّرٌ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَهَدُّ مِّنَ اللهُ عَلَيْ السُّلَمِكِينَ السُّكَالَةِ فَالْمِرُهُ ﴾ [التوبة: ٦] فأحدٌ: فاعلُ لفعلٍ محذوف، هو فعل الشرط. وجملةُ «استجارك» المذكورةُ مُفسرةٌ للفعل المحذوف.

المراد بالفعل الخبريِّ ما ليس أمراً، ولا نهياً ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب ـ كالاستفهام والعَرْضِ والتحضيض ـ فذلك كله لا يقعُ فعلاً للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط. أي الأصلُ فيه أن يكون صالحاً لأن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً. فيجبُ حينتُذِ اقترانه بالفاء للزيطة بالشرطا، بسبب فقدِ المناسبةِ اللّفظيَّة حينتُذِ بينهما. وتكون الجملةُ برُمَّتها في محلٌ جزمٍ على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء «فاءَ الجواب»، لِوُقوعها في جواب الشرط، وفاءَ الربط، لربطها الجواب بالشرط.

مواضغ زنط الجواب بالفاء

يجب ربطُ جواب الشرط بالفاءِ في اثنيْ عشرَ موضعاً.

الأول: أن يكون الجوابُ جملةً اسميةً: نحو: ﴿وَإِن يَشَسُنُكُ مِثْتُم مَلُو كُلَّ مُرَّم مَّدِيدٌ﴾ [الأنمام: ١٧].

الثاني: أن يكونَ فعلاً جامداً، نحو: ﴿إِن شَرَنِ أَزَّا اللَّ مِلْهُ مَالًا وَوَلَانَا فَمَنُونَ رَقِي أَن يُؤْيِرُر خَيْرًا مِن جَنَّالِيَّا ﴾ [الكهف: ٣٩، ١٤٠].

الثالثُ: أن يكون فعلاً طَلبياً، نحو: ﴿قُلَ إِن كُنتُرَ نُبِيُّونَ اللَّهُ فَاتَّبِعُونِ يُتِهِبَكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

الرابع: أن يكون ماضياً لفظاً ومعنَى، وحينئذِ يجبُ أن يكون مقترناً بقَدْ ظاهرة، نحو: ﴿إِن كَانَكَ الْمِيسُمُ قُدُّ مِن الْمُولِ يُسْرِلُ لَقَدْ سَرَكَ آخَ لَمْ مِن الْمِثْلُ البوسف: ٧٧]. أو مُقدَّرةً، نحو: ﴿إِن كَانَكَ الْمِيسُمُ قُدُّ مِن الْمُولِ هَكَدُكُنَ ﴾ [بوسف: ٢٦].

الخامسُ: أن يقترن بقَدْ، نحو: ﴿إِن تُذَهِّبُ فَقد أَدْهُبُ ۗ.

السادسُ: أن يقترنَ بما النافية، نحو: ﴿ إِن تَوْلِنَكُمْ مُمَّا سَالُكُمُّ مِنْ أَجْرٌ ﴾ [يونس: ٧٧].

السبع: أن يفترنَ بِلَنْ، نحو: ﴿وَمَا يُفْعَكُواْ مِنْ خَيْرِ فَلَن يُكْفُرُونُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

الثامنُ: أن يقترنَ بالسين، نحو: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ. وَيَسْتَكَبُّهُ مَسَيَخْتُرُهُمْ إِلَيْهِ جَيِيمًا﴾ [النساء: ١٧٢].

التاسع: أن يقترنَ بسوف، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةُ فَسَوْفَ يُقْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضَالِهِ:﴾ [التوبة: ٢٨]. والعيلة: الفقر.

العاشر: أن يُصدَّرَ بِرُبِّ، نحو: ﴿إِن تَجِيْءَ فَرَبِمَا أَجِيءًا.

الحادي عشرَ: أن يُصدُّرَ بكأنما، نحو: ﴿أَنَّهُمْ مَن قَتَكُ نَفْتًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَنَا فَتَلَ النَّاسَ جَمِيهَا﴾ [المائدة: ٣٣].

الثاني عشرً: أن يُصدّر بأداةِ شرط، نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرُ عَلَيْكَ إِمْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَلَتَ أَن تَبَنَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلأَرْضِ أَرْ سُلْمًا فِي ٱلسَّمَاءِ فَتَأْتِيهُم بِنَيْئُو﴾ [الانعام: ٣٥''، ونحو أن تقول: •من يُجاوِرُك، فإن كان حسنَ الخُلقِ فتقرُّبُ منه.

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء، لأن بينَهما مُناسبةً لفظيّة تُغني عن ربطه بها. إلَّا أن يكونَ مُضارعاً مُثبتاً، أو منفيّاً بلا، فيجوز أن يُربط بها وأن لا يُربط. وتركُ الرابطِ أكثرُ استعمالاً، نحو: فإن تَعودوا نَعدُه، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿وَتَ عَادَ فَيَنائِمُ اللهُ يَنادُ ﴾ [المائدة: ٩٥] وقولهُ: ﴿وَمَن يُرْفِئ مِرْبُهِه فَلا يَعَاكُ بَعْنَاكُ وَلا رَهَفًا﴾ [الجن: ١٣] (المنابة علم المنابقة على المنابقة عنابية المنابقة المنابقة عنابة المنابقة المنابقة عنابة المنابقة المنابقة عنابة المنابقة عنابة المنابقة المنابقة عنابة المنابقة المنابقة المنابقة عنابقة المنابقة ا

وقد تَخلَفُ فاءَ الجوابِ ﴿إِذَا» الفجائيّةُ، إن كانت الأداةُ ﴿إِنَّهُ أَو ﴿إِذَا ۚ وَكَانَ الجوابُ جَمَلَةً اسميّةً خبريَّةً غيرَ مقترنةِ بأداةِ نفي أو ﴿إِنَّ » نحو : ﴿وَإِن تُصِبّهُمْ سَيّتُهُ مِنا فَلَمَتْ لَبْرِيمْ [الروم: ٣٦]، ونحو : ﴿فَإِنَّا أَسَابُ مِنِهِ مَن يَشَلَهُ مِنْ مِيكوبِهِ إِنَّا هُرْ بَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٨٤].

حذف فغل الشرط

قد يُحذَفُ فعلُ الشرطِ بعد (إن) المُردَفةِ بِلا، نحو: تَكلُمْ بخيرٍ، وإِلاَّ فاسكتْ (٢٠): قال الشاعر:

فطلقها، فلست لَها بِكُفرُ وإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسامُ(")

⁽١) جملة افإن استطعت؛ في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف والتقدير: إن استطعت فافعل.

⁽٢) أي: فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً.

⁽٣) أي: وإلا تتكلم بخير فاسكت.

⁽٤) أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

وقد يكون ذلك بعد «مَنْ» مُردفةً بِلا، كقولهم: «مَنْ يُسَلِّمْ عليك فسلَمْ عليه، ومن لا، فلا تعبأ به».

ومما يحذَفُ فيه فعلُ الشرطِ أن يقعَ الجوابُ بعدَ الطلب، نحو: ﴿جُدْ تَسُدُ، والتقديرُ ﴿جُدْ، فإن تَحُدُ تَسُدُ».

حذف جواب الشرط

يُحذَفُ جوابُ الشرطِ إن دلَّ عليه دليلٌ، بشرط أن يكون الشرطُ ماضياً لفظاً، نحو: «أنتَ فائزٌ إنِ اجتهدتَ»، أو مضارعاً مُقترناً بِلَمْ، نحو: «أنتَ خاسرٌ إن لم تجتهدُ».

(ولا يجوز أن يقال: «أنت فائز إن تجتهد»، لأن الشرط غير ماض، ولا مقترن بلم). ويُحذَّكُ إما جوازاً، وإما وجوباً.

فَيُحذَفُ جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يَصلُحُ لأن يكونَ جواباً، وذلك بأن يُشعِرَ الشرطُ نفسُهُ بالجواب، نحو: ﴿ وَإِن اسْتَطْتَ أَن تَبْنَىٰ نَقَتًا فِي ٱلأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي ٱلسَّمَا ﴾ [الانعام: ٣٠]. أي: إن استطعتَ فافعل، أو بأن يقعَ الشرط جواباً لكلام، كأن يقول قائل: ﴿أَتُكرمُ سعيداً﴾، فقولُ: ﴿إِن اجتهده، أي ﴿إِن اجتهد أكرمُهُ».

ويُحذفُ وجوباً، إن كان ما يَدُل عليه جواباً في المعنى. ولا فرق بين أن يتقدِّم الدال على جواب الشرط، نحو: قأنت فائزٌ إن اجتهدتَ، أو يتأخرَ عنه، كأن يَتَوَّسطَ الشرط بين القسم وجوابه، نحو: قواش، إن قمتَ لا أقومُ، أو يَكتنفَهُ، كأن يَتوَّسط الشرطُ بين جُزءَيْ ما يدلُ على جوابه نحو: قأنتَ، إن اجتهدَتَ، فائزٌ،

فائدة

وقد يُعطى الجواب للشرط، معَ تقدم القسم، في ضرورة الشعر كقوله:

لَيْنَ كَانَ مَا حُدَّثْتُهُ اليوم صادقاً أَصُمْ فِي نَهادِ القَيْظِ، للشَّمْسِ بادبا^(۱) وأَركَبْ حسماراً بسين سَرْجٍ وَفَروةٍ وَأَعْدِ مِنَ الخاتامِ صُغْرى شِماليا^(۱)

فإن تقدَّم عليهما ما يقتضي خبراً، جاز جعل الجواب للشرط، وجاز جعله للقسم. فإن جعلته للقسم. قان المسلم. قلت: الأهير، والله إن يجتهد، الأكرمنَه، وإن أعطيته للشرط، قلت: الأهير والله، إن يجتهد أكرمه، ومن العلماء من أوجب إعطاء الجواب للشرط. ولا ريب أن جعله للشرط أرجح، سواءً أتقدَّم الشرط على القسم، أم تأخرَ عنه. أما إذا لم يتقدمهما ما يقتضي خبراً، فالجواب للسابق منهما، كما أسلفنا.

حذف الشرط والجواب معآ

قد يُحذَفُ الشرطُ والجوابُ معاً، وتبقى الأداةُ وحدَها، إن ذَل عليهما دليل، وذلك خاصًّ بالشعر للضرورة، كقوله:

قالتُ بناتُ العمِّ: يا سَلْمَى، وإنْ كانَ فقيدراً مُعْدِماً؟ قالت: وإنْ أي: وإن كان فقيراً مُعْدِماً؟ قالت: وإن

فإنَّ الصنِيَّةَ، مَنْ يخشها فَسَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْسَمَا أَي: أَيْمَا يَذَهَبُ تُصَادِفَه.

وقيل يجوزُ في النَّتْر على قلَّة. أما إن بقي شيءٌ من مُتعلَقات الشرط والجواب، فيجوز حذفهما في شعر ونثر، ومنه قولهم: «من سلَّمَ عليك، فسلَّم عليه، ومن لا فلاه، أي: ومن لا يُسلِّمُ عليك، فلا تسلَّمُ عليه، ومنهُ حديثُ أبي داود: «من فعلَ فقد أحسنَ، ومن لا فلاه، أي: «ومن لم يفعلُ فما أحسنَه، وقولهم: «الناسُ مَجزِيّونَ بأهمالهم: «إن خيراً فخيراً، وإن شرًا! فشرًا»، أي: «إن عملوا خيراً، فيُجزّونَ خيراً، وإن عملوا شرًا فيُجزّونَ شرَّاه.

(ويجوز أن نقول: ﴿إِن خيراً فخيرٌ: وإن شراً فشره برقع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤهم خير، فجزاؤهم شر. فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط).

⁽۱) القيظ: أشد الحر، ويروى: «ضاحياً» بدل «بادياً»، ومعناه بارزاً للشمس، يقال: ضحى للشمس يضحى، بكسر الحاء في الماضي وفتحها للمضارع أي برز لها متعرضاً لنورها ومصدره «الضحاء»، بفتح الضاد معدوداً، والمادة تدل على معنى البروز والظهور، ومنه «الضحا»، وضاحية كل شيء: ناحيته البارزة، ومنه ضاحية البلد، والضواحي جمعها.

 ⁽۲) سرج وفروة: موضعان، والخاتام لغة في الخاتم، وفي الخاتم أربع لغات: خاتم بفتح التاء، وهو أشهرها.
 وخاتم بكسرها، وخاتام وخيتام، وأراد بصغرى شماله خنصر يده اليسرى، ويفهم من البيت أنهم كانوا يختمون بها.

الجزم بالطلب

إذا وقعَ المضارعُ جواباً بعد الطلب يُجزَمُ: كأن يقع بعد أمر أو نهي، أو استفهام أو عرض، أو تحضيض؛ أو تَمَنّ أو ترج، نحو: «تَمَلُمُ تَفْرُ، لا تَكسلْ نَسدْ، هَلْ تَفعل خيراً، تُؤجّرُ. ألا تزورُنا تكنَّ مسروراً. هلا تَجتهدُ تنلْ خيراً، ليتَني اجتهدتُ أكنْ مسروراً، لعلكَ تُطيعُ الله تَفُرْ بالسعادة.

وجزمُ الفعلِ بعد الطَّلب، إنما هو بإن المحدوقةِ معَ فعلِ الشرط. فتقدير قولك: جُدْ تَسُدْ: «جُدْ، فإن تَجُدْ تَسُدْه. وتقديرُ قولك: همل تفعل خيراً؟ تُؤجَرُه: همل تفعلُ خيراً؟ فإن تفعلُ خيراً تؤجرُه وقِس على ذلك. وقيل: إن الجزم بالطلب نفسهِ لتضمنهِ معنى الشرطِ.

فالمضارعُ، في كل ما تقدّم، مجزومُ لأنه جوابُ طلبٍ في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ.

فوالد

١ ـ لا يجبُ أن يكون الأمرُ بلفظ الفعل ليصع الجزمُ بعدَهُ، بل يجوزُ أن يكون أيضاً اسم
 فعل أمر، نحو: قصة عن القبيح تُؤلفُ. وجعلةٌ خبريَّة يُراد بها الطُّلَب (كما تقدَّم)، نحو:
 «يَرِزُقْنَي الله مالاً أنفغ به الأمة أي: ليرزقني، ونحو: «حسبُك الحديثُ يَنَم الناس».

٢ ـ يُشتَرطُ لصحة الجزم بعد النهي أن يصح دخولُ (إن) الشرطية عليه، نحو: «لا تَدنُ من الشر تَسْلَمُ»، إذ يصح أن تقول: «إلا تدنُ من الشر تسلم»، فإن لم يَصلُح دخولُ إن عليه، وجب رفعُ الفعل بعدَهُ، نحو: «لا تَدنُ من الشرّ تهلكُ». برفع تهلك، إذ لا يصح أن نقولُ: «إلا تدن من الشرّ تهلكُ». لفساد المعنى المقصود: وأجاز ذلك الكسائقُ.

٣ ـ لا يُجزِّمُ الفعلُ بعد الطلب إلا إذا قُصدَ الجزاءُ. بأن يُقصدَ بيانُ أن الفعلَ مسبّبُ عما

قبلهُ، كما أن جزاء الشرط مُسببٌ عن الشرط. فإن لم يُقصد ذلك، وجبَ الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقلَّر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا مَنْنَ تَسَكَّمُونُ ۖ إلى المدثر: ٦٥(١)، وقولُه: ﴿فَهَبَ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيَا يَرَئِيُ﴾(٢) [مـريـم: ٥، ٦] وقـولـه: ﴿فَآضِرِتُ لَمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ بَبُنَا لَا غَنَكُ دُرُّا وَلَا غَنْفَ﴾(٣) [طـه: ٧٧]. وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَلِهُمُ صَلَعَةً تُطْهَرُهُمُ﴾ [النوبة: ١٠٣].

إذا سقطت فاء السببية التي يُنصَبُ المضارعُ بعدها، وكانت مسبوقة بما يَدُلُ على الطّلب، يُجرَمُ المضارعُ إن قُصِدَ بقاء ارتباطه بما قبلهُ ارتباط المُسبَّب، كما مَرَّ. فإن أسقطت الفاء من قولك: (جننى فأكرمَك) جزمتَ ما بعدها، فقلتَ: (جننى أكرمُك).

وقد أوضحنا هذا وما قبله، من قبلُ، في الكلام على: ﴿فَاءُ السَّبِيةِ».

إعراب الشرط والجواب

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مُضارعينِ، وماضيَين، ويكون الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً. والأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليلٌ، ويكون الأول مضارعاً أو ماضياً، والثاني جُملةً مُقْترنة بالغاء أو بإذا.

فإن كانا مضارعين، وجب جزمُهما، نحو: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغَفِّر لَهُد مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ورفع الجواب ضعيفٌ كقوله:

فَــُلْتُ تَحَـمُـلْ فــوْقَ طَــوْقِـك، إِنَّـها مُـطَـبَّعةٌ، مَـنْ يَـأْتِـهَـا لا يـضــيـرُهـا وعليه قراءة بعضهم: ﴿أَيْنَكَا تَكُونُوا يُدِيكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النـاء: ٨٧] بالرفع.

وإن كان الأول ماضياً، أو مضارعاً مسبوقاً بِلمْ، والثاني مضارعاً، جاز في الجوابِ الجزم والرفع. فإن رفعتَ كانت جملته في محل جزم، على أنها جواب الشرط. والجزمُ أحسنُ، والرفمُ حَسَنٌ. ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَبَوَةَ ٱلدُّنَيَّا وَزِينَتَهَا نُوْفٍ إِلَيْهِمَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١٥]. ومن الرفع قول الشاعر:

وإِنْ أَسَاهُ خَلِيسًا يُومَ مَسْخَبِةً (*) يَسقولُ لا غَاسبٌ مسالي ولا خَرم ونقول في المضارع المسبوقي بِلم: "إن لم تقُم أقُمْ وإن لَم تَقُمْ أقومُ»، بجزم الجواب ورفعه.

⁽١) جملة اتستكثر، في موضع الحال من فاعل الممنن،

⁽٢) جملة ايرثني، في موضع النصب، على أنها صفة لولياً.

⁽٣) جملة لا «تخاف» في موضع الحال من فاعل «اضرب» ويجوز أن تكون استثنافية فلا محل لها من الإعراب.

 ⁽٤) جملة «تطهرهم» في موضع النصب على أنها نعت لصدقة.

⁽٥) المسغبة: الجوع.

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة، كما زعمه بعضهم)، وجب جزمُ الأول، كحديثِ: قمن يَقُمُ ليلةَ القَلْرِ إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه، ومنه قول الشاعر:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةُ (١) طاروا بها فَرَحاً، عَنِّي، وما يَسمَعوا من صالح دَفَنُوا وإن وقع الماضي شرطاً أو جواباً، جُزمَ محلاً نحو: ﴿إِنَّ لَمَّنَتُمْ أَمَّنَتُمْ لِأَنْبُكُمْ ﴾ [الإمراه: ٧].

وإن كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، نحو: ﴿ وَمَنْ هَادَ فَيَسَلَهُمُ اللَّهُ بِنَهُ ﴾ [المائدة: ٩٥]، امتنعَ جزمهُ، لأنَّ العربَ التزمت رفعَه بعدها. وتكونُ جملته في محلُّ جزمٍ، على أنها جواب الشرط.

وإن كان الجوابُ جملة مُقترنة بالفاء أو (إذا)، كانت الجملة في محلَّ جزم، على أنها جوابُ الشرط، نحو: ﴿إِن تَسْتَقِيمُوا فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَكَتْحُ وَإِن تَنْهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [الانفال: ٩]، ونحو: ﴿وَإِن تُصِبَّهُمْ مَيْنَةُ بِمَا قَلَمَتْ لَيْرِيمْ إِلَا هُمْ يَقْتَلُونَ ﴾ [الروم: ٣٦].

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثمٌ) بعد جواب شرط جازم، جاز فيه المجزم، بالعطف على الجواب. وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ. وجازَ النصبُ بأنْ مقدَّرةٌ وجوباً، وهو قليلٌ. وقد قُرِنَت الآيةُ: ﴿وَإِن تُبُدُوا مَا فِي أَنفُيكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُكُم بِهِ ٱللّهُ فَيَمُفِرُ لِجَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم (يغفرُ) في قراءة غيرِ عاصمٍ من السبمةِ، وبرفعه في قراءته، وبالنصب لابن عبَّاسٍ شُذُوذاً. ومن النصب قول الشاعر:

متى ما تَلْقَنِي فَرْدَينِ تَرْجُف رَوَانِكَ ٱلْيَدَيكِ وتُسْتِطادا(٢٠

١ ـ إذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ، وجاز النصب، وامتنع الرفع نحو: «إن تستقم وتجتهد أكرِمْكَ»، بجزم (تجتهدُ)، عطفاً على تَستقِم، وينصبهِ بأن مُقدَّرة وجوباً. وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب، لأنَّ الفعلَ متوسط بينهما. وذلك ممنوعٌ، لأنه لا معنى للاستئنافِ حينئذِ. ومن النصب قول الشاعر:

ومَنْ يَسَتَرَبُّ مِنَا، وَيَخْضَعَ، نُنُؤُوهِ ولا يخشَ ظلماً، ما أقامَ، ولا هَضْما وقول الآخر:

⁽١) السبة: العار، يقال: ﴿هذَا سبة على فلان﴾ أي هو عار يسب به، ورجل سبة: يسبه الناس.

 ⁽٢) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم.

ومَسنُ لا يُستسدِّمُ رِجْسَلُهُ مُسطسمَشِشَةً فَيُشْبِتَها فِي مُسْتَوى الأرض، يَزْلَقِ

٢ ـ إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعل الشرط، ولم يقصد به الجواب، أو وقع بعد تمام الشرط والجواب، جاز جزمُه، على أنه بَدلٌ مما قبله. وجاز رفعُه، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله. فمن الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر:

مئى تأتنا تُلْجِمْ بنا في دِيارِنا تَجدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تاجُجا(١) ومن الرفم بعده قول الآخر:

منى تأته تغشو إلى ضَوْهِ ناره تَجِدْ خَيْرَ نارٍ، عنْدها خيرُ مُوقِلِ(١)

ومن الجزم والرفع، بعد تمام الشرط والجواب، قوله تعالى: ﴿وَمَن يُلْعَلَ لَا إِلَى الْمَاكَ الْمَاكَا الْمُدَعَّكُ لَهُ الْسَكَابُ ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. وقد قرِىءَ (يُضاعف، بالجزم على أنه بَدلٌ من (يلق). وبالرفع على أنه جملةً حاليةً من فاعل (يَلقَ)، أو على أنه جملةً مستأنفةً.

إعراب أذوات الشرط

أدوات الشرطِ: منها ما هو حرفٌ، وهما: ﴿إِنَّ وَإِذْ مَا﴾ (على خلافٍ في ﴿إِذْ مَا﴾ كما تَقَدَّمُ). ومنها ما هو اسمٌ مُبهَمٌ تضمّن معنى الشرط، وهي: «من وما ومهما وأيَّ وكيفما» ومنها ما هو ظرفُ زمانِ تضمنَ معنى الشرط، وهي: ﴿أَين وأَنِي وأَيْنَ وَإِيَّانَ ومتى وإذَّه.

ومنها ما هو ظرفُ مكان تضمُّنَ معنى الشرطِ، وهي: «حيثما».

فما دلُّ على زمانِ أو مكانٍ، فهو منصوب محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط.

وامن وما ومهما إن كان فعلُ الشرط يطلُبُ مفعولاً به، فهي منصوبةً محلاً على أنها مفعولٌ به أنه نحو: «ما تُحصِّلُ في الصِّغر ينفعكَ في الكِبَر. من تُجاوِرْ فأحين إليه. مهما تفعلُ تُسأل عنه . وإن كان لازماً أو متعدّياً استوفى مفعولَه ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتداً ، وجملةُ الشرط خبره ، نحو: اما يجيء به القدر، فلا مفرَّ منه . من يَجُدُّ يجِدْ، مهما ينزلُ بك من خطبٍ فاحتملُه . ما تُفعلُه تَلقهُ فسلَمْ عليه . مهما تفعلوه تجدوه .

⁽١) تلمم: بدل من تأت مجزوم، والإلمام أن تأتي القوم، فتنزل بهم وتزورهم زيارة خفيفة والحطب الجزل: الغليظ. وناره تثبت طويلاً، ويجوز أن تكون الألف في تأججا ضمير الاثنين فيعود على الحطب والنار، وأن تكون زائدة للإطلاق، فالضمير المستتر يعود على الحطب أوالنار، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً، وقيل أصله تأجج فهو مضارع والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيف شذوذاً، لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وتراها موجزة في الكلام على أحرف التأكيد في الجزء الثالث.

⁽۲) سبق شرحه في الكلام على «متى».

و «كيفما»: تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط، نحو: «كيفما تكن يكنُ أبناؤكُ».

وقاي، تكون بحسب ما تُضافُ إليه، فإن أضيفت إلى زمانٍ أو مكان، كانت مفعولاً فيه، نحو: ﴿أَيُّ يُوم تَذَهِبُ أَذَهُبُ . ﴿أَيُّ بِلدِ تَسكَن أَسكَنْ ۚ وإن أَضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مُطلقاً، نحو: ﴿أَيُّ إِكرام تُكرِمُ أَكرِمُ ۗ وإن أَضيفت إلى غير الظرف والمصدر، فحكمها حكمُ ﴿من وما ومهما »، فتكونُ مفعولاً به في نحو: ﴿أَيُّ كتابٍ تقرأ تُستفده . ومبتدأ في نحو: ﴿أَيُّ رَجلٍ يَجُدُ يَسُدُ . أَيُّ رَجلٍ يَخدمُ أُمَّتُه تَخدَمُهُ .

وكلُّ أدوات الشرط مبنية، إلَّا «أيًا» فهي معربَة بالحركات الثلاث، مُلازِمةٌ للإضافة إلى المغرد، كما رأيتَ.

الباب السابع

إعراب الأسماء وبناؤها

رنيه ثلاثة فصول:

١ ــ المعرب والمبنى من الأسماء

الأسماء كلُّها مُعربةً إلَّا قليلاً منها.

ويُعرَّبُ الاسمُ إذا سلمَ من شَبَهِ الحرفِ. ويُبنى إذا أشبهَه في الوضعِ أو المعنى، أو الافتقارِ، أو الاستعمال.

فالشبَّهُ على أربعةِ أضرُبٍ:

الأولُ: الشبّة الوضعيّ. بأن يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ واحدٍ، كالناء من «كتبتُ»، أو على حرفين، ك: نا من «كتبنا».

(فالضمائر بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين. وما كان منها موضوعاً على أكثر، فإنما بني حملاً على أخواته، وذلك لأن أقل ما يبنى منه الاسم ثلاثة أحرف، فما ورد من الأسماء على أقل من ذلك، كان مبنياً لشبهه الحرف في الوضع. وأما نحو: «يد ودم»، فهو معرب. لأنه في الأصل ثلاثة أحرف: «دمو ويذي»).

الثاني: الشبه المعنوي. بأن يُشبِّه الاسمُ الحرف في معناه. وهو قسمانِ: أحدهما ما أشبهَ حرفاً موجوداً، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. والآخرُ ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ، حقَّهُ أن يوضعَ فلم يُوضع، كأسماء الإشارة.

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف، لأن ما تحمله من المعنى حقه أن يؤدى بالحرف. فأسماء الشرط أشبهت حرف بالحرف. فأسماء الاستفهام أشبهت حرف الاستفهام، وهو الهمزة، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً غير موجود. فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه. وذلك لأن الإشارة، من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف، غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة، كما وضعوا للتمني اليت، وللترجي العلاء، وللاستفهام «الهمزة وهل»، وللشرط (إن».

الثالث: الشبه الافتقاريُّ الملازِمُ: بأن يحتاجَ إلى ما بعدَهُ احتياجاً دائماً، ليُتَمَّمَ معناه. وذلك كالأسماء الموصولةِ وبعضِ الظروف الملازمةِ للإضافة إلى الجملةِ. (فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتمم معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه، والظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيث وإذا ومنذ الظرفيتين، إنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقار الحرف إلى ما بعده).

الرابعُ: الشبّهُ الاستعماليُ. وهو نوعان: نوعٌ يشبهُ الحرف العاملَ في الاستعمال، كأسماء الأفعال، فهي تُستعملُ مُؤثرةً غيرَ متأثرة، لأنها تعمل عمَل الفعل «ولا يعملُ فيها غيرُها، فهي كحروف الجرّ وغيرها من الحروف العوامل تُؤثرُ في غيرها ولا يُؤثرُ غيرُها فيها. ونوعٌ يُشبهُ الحرف العاطل، (أي: غير العامل) في الاستعمالِ، من حيثُ إنهُ مِثلُه لا يؤثرُ ولا يتأثرُ، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستغهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطل، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

٢ ــ الأسماء المبنية

الأصلُ في الأسماء الإعرابُ، وإنما يُبنى منها ما أشبة الحرف كما قَدَّمنا، وهو ألفاظٌ محصورة.

والأسماء المبنيَّةُ على نوعين: نوع يُلازمُ البناء، ونوع يُبنى في بعض الأحوال.

المُلازمُ للبناء من الأسماء

مما يلازمُ البناءَ من الأسماء الضمائرُ وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولةُ، وأسماءُ الشرطِ، وأسماءُ الاستفهام، وأسماءُ الكناية، وأسماءُ الأفعالِ، وأسماءُ الأصوات^(١).

ومنه اللَّذَى ولَدُنْ والآنَ وأمسِ وقطُّ وعرْضُ٩. من الظروف.

و ْقَطُّهُ ظَرِفٌ للزمان الماضي على سبيل الاستغراق. و ْعَوْضُ، ظرفٌ للزمان المستقبل كذلك، فهو بمعنى «أبداً»، تقول «ما فعلتُه قطُّ، ولا أفعلُهُ عَرْضُ» أي لا أفعلُهُ أبداً.

ومنه الظروفُ الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيثُ وإذ وإذا ومذ ومُنذُ، إن جُعلا ظرفين.

فحيثُ، ملازمةٌ للإضافة إلى الجملة، فإن أتى بعدَها مفرَدٌ رفعَ على أنه مبتدأً ونوِيَ خبرُهُ، نحو: «لا تجلس إلًا حيثُ العلمُ» أي: حيثُ العلمُ موجودٌ.

ومُذُ ومنذُه: معناهما إما ابتداءُ المدَّة، نحو: «ما رأيتك مُذيومُ الجمعة»، وإما جميعُها، نحو: «ما رأيتك منذُ يومان». والاسم بعدهما مرفوعٌ على أنه فاعلٌ لفعل محذوف، والتقديرُ: «مُذ

⁽١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، فراجعها، أما أسماء الشرط فقد مز بك شرحها في هذا الجزء.

كان يومُ الجمعة، ومنذ كان يومانِه (وكان هنا تامَّة لا ناقصة). فإن جَرَرت بهما كانا حرفي جَرّ، وليس بظرفين.

واإذً» ظرفٌ لما مضى من الزمان اوإذا»: ظرفٌ للمستقبل منه. وهما مضافان أبداً إلى الجُمل، إلّا أنَّ اإذً» تُضافُ إلى كلتا الجملتين، واإذا» لا تضافُ إلى الجملة الفعلية.

ومنه المركّبُ المزجي، الذي تضمنَ ثانيهِ معنى حرف العطف، أو كان مختوماً بكلمة •وَيُهِ. فَالأُول: كَأْحَدَ عَشَرَ إلى تسعة عشرَ، إلّا اثني عشرَ، ونحو: •وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ (١١)، وهو جاري بَيتَ بَيتَ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنَ، وآتيكَ صباحَ مساءَ وتفرَّق العدوُّ شَذَرَ مَذَرًا. وهو مبنيَّ على فتح الجزءين. والثاني: نحو: •جاء سيبريه، ومردتُ بسيويه».

وحرفُ التعريفِ والإضافةُ لا يُخِلآن ببناءِ العدد المركب. كالأحد عشَرَ وخمسة عَشَر.

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف، ولا مختوماً بويه، كان جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف، للعملية والتركيب المزجي. أما جزؤه الأول فيبنى على الفتح: كبعلبك وحضرموت وبختنصر. ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون. كمعديكرب. فإن ختم بويه كسيويه، بنى جزؤه الأول على الفتح والثانى على الكسر، كما تقدم).

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثنى. بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً، ولا محل له من الإعراب. فهو بمنزلة النون من المثنى).

ومنه ما كان على وزن اقعالِه علماً لأنشى، كخذام ورقاشِ أو شتماً لها، كياخباثِ ويا كذابِ، وهو مبنيٍّ على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا الوزنِ من أسماءِ الأفعال، كنزالِ وخذارُ، وكما أشبهه في الوزن، أشبهه في العدْل أيضاً: فَخباثِ: معدولةٌ عن خبيثة، وكذابِ: معدولةٌ عن كاذبة، كما أنَّ انزالِه معدولة عن انزل، واخذارِه عن احذَرْ، وندرَ أن يُستعملَ ما كان على وزن انعالِه في شَتْم الأنش إلا مم النداء.

ما لا يَلْزُمُ البناءَ من الأسماء

من الظروف ما لا يُلازمُ البناءَ. فهو يُبنى في بعض الأحوال، ويُعرب في بَعضٍ. وذلك. كـ قَبْل وبعد ودون وأوَّل والجهاتِ الستْ.

فما تُطعَ منها عن الإضافة لفظاً، لا تقديراً (بحيثُ لا يُنسى المضافُ إليه) بَنِي على الضمُ، نحو: ﴿ لِلْوَ الْأَسُرُ بِن مَّبْلُ فَهِنْ أَمْدُ ﴾ [الروم: ٤] ونحو: «جلست أمامٌ، ورجعتُ إلى وراءً».

⁽١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر، والحيص في الأصل: العدول والانحراف، يقال: «حاص عنه يحيس حيصاً وحيوصاً وحيصاناً»: إذا عدل عنه وحاد، والبيص في الأصل: الشدة والضيق، ومنه قول سعيد بن جير: «أثقلتم ظهره، وجعلتم عليه الأرض حيص بيص» أي: ضيقتم عليه.

وما أضيفَ منها لفظاً، أعرب، نحو: اجئتُ قبلَ ذلك، وجلستُ أمامَ العِنبرِا.

وما عَرِيَ منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بحيثُ يُنسى المضافُ إليه لأنه لا يتعلقُ به غَرضٌ مخصوصٌ) أعرب، نحو: اجمئتُ قبلاً، وفعلتُ ذلك من بعدٍ).

يُلحَق بهذه الظروف «حَسْب، عند قطعه عن الإضافةِ نحو: «هذا حَسبُ» أي: «حَسْبي»، بمعنى يكفيني. وقد تُزادُ الفاءُ عليه تزييناً للفظ، نحو: «الكتابُ سَميري فَحسبُ» أي: هو يكفيني عن غيره. وهو مبني على الضمَّ.

ويلحقُ بها أيضاً «غَير» بعدَ النَّفي، ذ بو: «فعلتُ هذا لا غيرُ»، أو «ليسَ غيرُ» وهي مبنيًّ على الضم أيضاً.

٣ ــ أنواع إعراب الاسـم

أنواعُ إعرابِ الاسم ثلاثةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجَرُّ: وعلامة الإعراب فيه إما حركةٌ أو حرفٌ. والأصلُ فيه أن يُعرف بالحركات.

المُغرَبُ بالحَركات من الأسماء

المُعرِبُ بالحركة من الأسماءِ ثلاثةُ أنواعٍ: الاسمُ المفرّدُ، وجمعُ التكسير، وجمعُ المؤنثِ السالمُ.

وهي تُرفعُ بالضمة، وتنصبُ بالفتحة، وتجرُّ بالكسرةِ، إلا جمعَ المؤنث السالمَ، فيُنصبُ بالكسرةِ بَدَلَ الفتحةِ نحو: «أكرمتُ الفتياتِ المجتهداتِ» والاسمَ الذي لا ينصرفُ، فيُجرُّ بالفتحة. بَدَلَ الكسرة، نحو: «ما الفقير القانِمُ بأفضلَ من الغني الشاكر».

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخر الاسم، إن كان صحيح الآخر، غير مضاف إلى ياءِ المتكلم، نحو: «الحقُّ منصورٌ».

فإن كان معتل الآخر بالألف، تُقدَّر على آخره الحركاتُ الثلاثُ للتَّعذر، نحو: ﴿إِنَ الهَدَى مُنى الفتي﴾.

وإن كان معتلَّ الآخر بالياء تُقدَّر على آخره الضمةُ والكسرةُ، نحو: •حكمَ القاضي على الجانيه أما الفتحةُ فتظهرُ على الياءِ لخفَّتها، نحو: •أجيبوا الداعن إلى الخيره.

الاسم الذي لا ينصرف

الاسمُ الذي لا يَنْصرتُ (ويُسمّى الممنوعَ من الصرف أيضاً): هو ما لا يجوزُ أن يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ. كأحمد ويعقوبَ وعطشانَ. انواع إعراب الاسم المسم المسام المسم المسام المسلم المسلم

وهو على نوعين: نوعٍ يُمنعُ لسبب واحد، ونوع يُمنعُ لسببين.

فالممنوع من الصَرفُ لسب واحد: كلُّ اسم كان في آخره ألفُ التأنيث الممدودةُ: كصحراء وعذراءَ وزكريًّاءَ وأنصِباءَ. أو اللهُّ المقصورةُ. كحُبلى وذِكرى وجرحى. أو كان على وزن منتهى الجموع كمساجدُ ودراهمُ ومصابيحُ وعصافيرَ.

(ولا يشترط فيما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعاً. بل كل اسم جاء على هذه الصيغة ـ وإن كان مفرداً ـ فهو ممنوع من الصرف: كسراويل(١١) وطباشير وشراحيل)٢٦.

والممنوع من الصّرفِ لسببين إما عَلَمٌ وإما صِفةٌ.

العَلَمُ الممنوعُ من الصّرف

ويمنعُ العَلَمُ من الصرف في سبعة مواضع:

١ ـ أن يكون علماً مؤنثاً. سواءً أكان مؤنثاً بالتاء: كفاطمةً وعزة وطلحةً وحمزة، أم مؤنثاً معنويًا: كشعاد وزينب وسَقرَ ولَظى. إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، كدَعْد وهند وجُمْل، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه، إلّا أن يكون منقولاً عن مُذكر، كأن تُسميَ امرأة بقيس أو سعد، فإنك تمنعه من الصرف وجوباً، وإن كان ساكن الوسط. فإن كان الثلاثيُ الساكنُ الوسط أعجمياً، وجب منعه: كماة وجُورَ وجمْص وبَلْخَ ونيسَ(٣) ورُورَ(١٤).

وإذا سبّيتَ مذكراً بتحو: اسعاد وزينب وعَناقاً (٥) واعقرب وعنكبوت من الأسماء المؤنثة وضعاً، الزائدة على ثلاثة أحرف، منعته من الصرف، للعلمية والتأنيث الأصلي. فإن كان على ثلاثة أحرف، كدعد وعُنُق، صرفته. وإن كان التأنيث عارضاً، كدلال ورباب وودائ، أعلاماً لأنفى، منعتها من الصرف. فإن سميت بها مذكراً صرفتها، لأنها في الأصل مذكّرات. فالدلال والوداد: مصدران. والرباب: السحاب الأبيض، وبه سُميت المرآة (١). أما إن سميت مذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاء، فإنك تصرفه، كأن تسميّ رجلاً: مُرضعاً أو مُتنماً (٧). والكوفيون يمنعونه من الصرف.

 ⁽۱) سراویل اسم مفرد مؤنث، وقد یذکر، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من یصرفه، أنكر ابن مالك علیه
 ذلك، وجمعه «سراویلات»، وهو اسم أعجمي معرب وقیل بل هو عربي جمع سروال وسراولة.

 ⁽٢) شراحيل: علم على رجل، فمن قال إنه عربي منعه من الصرف لكونه على وزن منتهى الجموع ومن قال إنه أعجمى منعه للعلمية والعجمة، منضماً إليها صيغة منتهى الجموع.

⁽٢) هذه الخمسة أسماء بلاد.

⁽٤) روز: اسم امرأة.

⁽٥) العناق، بفتح العين: الأنثى من أولاد المعز.

⁽٦) والرباب أيضاً: من آلات الطرب التي يضرب بها.

⁽٧) المتثم: من تجمع اثنين في بطن: يقال منه أتأمت المرأة، والولدان توأمان وكل واحد منهما توأم الآخر.

وأسماءُ القبائل مؤنثة. ولك فيها وجهانِ: منعُها من الصرف، باعتبار أنها أعلام لمؤنثات، نحو: «رأيتُ تميمً»، تعني القبيلة، ولك صرفها، باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً نحو: «رأيت تميماً». تعني بني تميم. فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مُقامَةُ فإن قلت: «جاءً بنو تميم» صرفت تميماً قولاً واحداً. لأنك تعني بتميم أبا القبيلةِ لا القبيلةِ نفسها.

وما سُميّ به ممل يُجمعُ بالألفِ والتاءِ: كَعَرَفاتٍ وأذرعاتٍ جاز منعه من الصرف، وجاز صرفُه وإعرابه كأصله، وهو الأفسعُ.

وما كان على وزن افعالِ» علَماً لمؤنثٍ، كحذام وقطام ورَقاش ونُوار فأهلُ الحجازِ يبنونه على الكسر، في جميع أحواله فيقولون: قالت حَذَامٍ، وسمعتُ حَذَامٍ، ووعَيتُ قولَ حَذَامٍ». قال الشاعر:

إذا قسالستْ حَسدًام فَسصد قُف وهسا فسإنَّ السف ول مسا قسالستْ حَسدًام

وبنو تَميم يمنعونه من الصَّرفِ للعلميّة والتأنيث، فيقولون: ﴿قَالَتَ حَدَامُ، وسمعتُ حَدَامُ، ورَعَيتُ قول حَدَامُهُ.

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة وفاطمة وراقشة ونائرة، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى).

 لا يكونَ عَلماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وأنطونَ وإنما يُمنعُ إذا كانت عَلميَّته في لغته. فإن كان في لغته اسم جنس، كلجامٍ وفِرَئدِ ونحوهما مما يُستعمل في لغته علماً، يصرَفُ إن سميتَ به.

وما كان منه على ثلاثةِ أحرفِ صُرف، سواءٌ أكان مُحرَّكَ الوَسَط، نحو لَمَكِ(١)، أم ساكنَهُ، كنُوح وجُولِ وجاكِ.

(وقيل: ما كان محرك الوسط يمنع، وما كان ساكنه يصرف، وقيل: ما كان ساكنه يصرف ويمنع. وليس بشيء: والصرف في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة).

٣ ـ أن يكون علماً موازناً للفعل. ولا فرق بين أن يكون منفولاً عن فعل، كيَشكُرُ ويزيدَ وشعرٌ^(١). أو عن اسم على وزنه، كدُيل^(١) وإستبرَقَ وأسعدَ، مُسمَّى بها.

والمعتبرُ في المنع إنما هو الوزنُ المختصُّ بالفعلِ، أو الغالبُ فيه. أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسم، الكثيرُ فيه، فلا يُعتبرُ، وإن شاركه فيه الفعلُ. وذلك: كأن يكون على وزن «فَعَلَ»: كَحَسَنِ

⁽١) لمك: هو اين متوشلح بن نوح.

⁽٢) شمر: اسم فرس واسم قبيلة.

⁽٣) دثل: أسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي، والدؤل في الأصل: ابن آوى، والذئب، ودويبة تشبه ابن عرس.

للواع إعراب الاسم

ورجبٍ. أو «فَعِل»: كَكَيْتِفٍ وخَصِرٍ. أو «فَعُل»: كَعَضُدٍ. أو «فاعِل» كصالحٍ. أو «فَعَلَلَ»: كجعفرٍ. فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف.

والعراد بالوزن الختص بالفعل: أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعبأ به. فعثل «دُثل» هو على صيغة الماضي المجهول. لكنه نادر في الأسماء. فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل: ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول، الذي لم يعل ولم يدغم (() كثن كثل وكأن تسمي رجلاً «كتب»، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها () معلومة ومجهولة. إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة افاعل يفاعل»: كصالح، علماً. فإنه على وزن الأعلام على وزن مختص بالفعل، منعته من الأعلاء .

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل: أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماه. فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى. ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد. كأن تسمي رجلاً وإثبيدً (أه أو أبلاً (أه) (أه) . فإنها موازنة لقولك: «اجلس وافتح وانصر» وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل: «أحمد ويشكر وتغلب» أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل، منعته من الصرف أيضاً.

فالدة

١ ـ إن ما جاء على وزن الفعل، مما سميت به ثلاثة أنواع: نوع منقول عن اسم: كذّئل واستبرق. ونوع منقول عن صفة: كأحمر وأزرق. ونوع منقول عن فعل: كيشكر ويزيد. وكلا يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه، كما تقدم، ومن العلماء كميسى بن عمر _ شيخ الخليل وسيبويه _ ومن تابعه، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء. كأن تسمى رجلاً: «كتب، أو حمد أو ظرف أو

⁽¹⁾ فإن أعل، كأن تسمي رجلاً بقيل مجهول «قال»، أو أدغم كأن تسمي رجلاً برد، مجهول فرد، صرفتهما على أرجع أقوال النحاة، لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام، فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسعاه.

⁽٧) أما الصيغ المجردة عن الزيادة، فمنها ما يُغلُّب في الفعل، ومنها ما يغلب في الاسم، كما سيأتي.

⁽٣) وزن الفاطئ بكسر العين، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها، لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن.

⁽١٤) الأثمد، بكسر الهمزة وسكون الثاء وكسر الميم: حجر الكحل.

 ⁽⁴⁾ الأبلم، بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام: بقلة لها قرون كالباقلى، وورق شجرة تسمى «البقل»، بضم فسكون.

٣١ انواع إعراب الاسم

حوقل، ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم: كرجب أو عن صفة: كحسن. وما قوله ببعيد من الصواب. وإن خالفه الجمهور. وفي مقدمتهم تلميذه سيبويه. لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم أو صفة. فهو قوة له في منعه من الصرف.

٧ ـ العلم المنقول عن فعل، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضمة، وتنصبه وتجره بالفتحة. ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية. فإن رُوعِيَ في أصل النقل. أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره، يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة. فتقول: «جاء يشكر وشمر، ورأيت يشكر وشمر، ومررت بيشكر وشمرا. وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة. أي عن الفعل مضمراً فيه الفاعل، يعرب إعراب الجملة المحكية (۱) فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون، رفعاً ونصباً وجراً. لأنه نقل عن جملة معكية على على ما كان عليه. فإن سميت رجلاً «يكتب أو استخرج»، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر، قلت: جاء يكتب واستخرج ورأيت يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج» ورأيت يكتب

وعليه قوله:

نبسئت أخدوالي، بسني تسزيدة اظلماً علينا لنهم فديد (٢)

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً. لأن إعرابه إعراب المحكي، لا إعراب ما لا ينصرف. وعليه فتقول فيمن سميته: كتب، منقولاً إلى العلمية مع ضميره، •جاء كتب، ورأيت كتب، ومررت بكتب،

٣ ـ ما كان مبدوءاً بهمزة وصل: من الأفعال التي سميت بها، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية. لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به. فإن سميت بانصرف واستخرج ونحوهما، قلت: «جاء إنطلق وإستخرج»، بقطع الهمزة. أما الأسماء المسمى بها، كانطلاق واستخراج، فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها، بل تبقى على حالها. لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة.

⁽١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

⁽٧) نبثت ماض مجهول، ونبأ من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، كما علمت في الجزء الأول. والناء نائب الفاعل، وهو مفعوله الأول، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني بدل منه مفعوله الثالث جملة الهم فديده من المبتدأ والخبر، أي: نبثت أخوالي لهم فديد، وعلينا: متعلق بالخبر، وظلماً: مصدر في موضع الحال، لأنه مؤول بظالمين، والفديد: الصوت والصراخ والجلبة. يقال: فد يفد فديداً: إذا صوت، ورجل فداد: شديد الصوت، وتزيد هذا: هو تزيد بن حلوان، أو قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية، وهو بالتاء المنقوطة من فوق، هذا ما صوبه ابن يعيش في شرح المفصل، والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت.

٤ ـ أن يكون^(١) علماً مُركباً تركيبَ مزجٍ، غيرَ مختومٍ بوَيْو^(١) كبعليكَ وحَضْرَمَوْتَ ومَعْديْ
 كُربَ وقالِي قلا.

٥ ـ أن يكون عَلماً مزيداً فيه الألف والنونُ: كعُثمانَ وعِمران وغَطفانَ.

٦ ـ أن يكون عَلماً معدولاً: بأن يكون على وزن الفَمَل، فيُقَدَّرُ معدولاً عى وزن الفاعل.
 وذلك كُمُمَر وزُفر وزُحل وثُعَلَ. وهي معدولة عن عامر وزافر وزاحل وثاعل.

وهذا العدل تقديري لا حقيقي. وذلك إن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن «فعل» غير منصرفة، وليس فيها إلا العلمية. وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدروا أنها معدولة عن وزن افاعل»، لأن صيغة افعل» وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل: كغّدر وفُسَق بمعنى غادر وفاسق».

وما سُمِعَ منصرفاً، مما كان على هذا الوزن، كأدَّدٍ، لم يُحكم بعدلِه.

وقد أحصى النحاةُ ما سُمِعَ من ذلك غيرَ مُنصرفٍ فكان خمسةَ عشرَ عَلَماً. وهي: عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ ونُعَلُ وجُشَمُ وجُمَحُ وقُرَّحُ ودُلَفُ وعُصَمُ وجُحى وبُلَعُ وَمُضَرُ وهُبَلُ وهُذَلُ وقُتَمُ، وعدَّها السيوطئ في «همع الهوامع، أربعةً عشرَ، بإسقاطِ «هُذَل».

ويُلحقُ بها «جُمَعُ وكُتُعُ ويُصَعُ ويُتَع». وهي أسماءٌ يؤكَّدُ بها الجمع المؤنث، نحو: «جاءت النساءُ جُمَعُ وكُتُعُ ويُصَع ويُتَعُ» أي: جميعُهنَّ، وارأيْتهنَّ جُمَعَ وكُتَّعَ وَبُصَعَ وبُتَعَ» وامررتُ بهنَّ جُمَعَ وكُتُعَ وبُصَعَ وبُتَعَ». فهي منوعةٌ من الصرفِ للتعريفِ وللغدلِ.

(أما كونها معرفة، فبدليل أنها تؤكد بها المعرفة. كما رأيت. وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد، إذ التقدير «جاء النساء جميعهن». وأما كونها معدولة، فلأن مفردها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء. فحقها أن تجمع على «جمعاوات وكتعاوات الغ». لأن ما كان على وزن «فعلاء» اسماً، فحقه أن يجمع على «فعلاوات»: كصحراء وصحراوات. ولكنهم عدلوا بها عن «فعلاوات» إلى «فعل»).

ومما جاءً غير مصروف للتعريف والعدل، «سَحَرَ» مجرَّداً من الألفِ واللام والإضافةِ مُراداً به سَحَرُ يومٍ بعينهِ. وإن كان كذلك فلا يكونُ إلَّا ظرفاً: كجنتُ يومَ الجُمعةِ سَحَرَ.

(أما كونه معرفة، فلأنه أريد به معين. وأما كونه معدولاً، فإنه معدول عن «السحر» بالألف واللام. فإن التقدير «جثت يوم الجمعة السحر»).

٧ ـ أن يكون عَلماً مَزيداً في آخره ألف للإلحاق: كأرْطي وذِفْرَى، إذا سَمَيت بها. وألفُها

⁽١) أي: الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف.

 ⁽٢) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية.

٢١٦

زائدةً لإلحاق وزنهما بجعفر.

الصّفة الممنوعة من الصّرف

تمنعُ الصفةُ من الصرف في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن تكون صفةً أصليةً على وزن ﴿أَفَعَلَ ۗ : كَأَحَمَرُ وَأَفْضَلَ .

ويشترطُ فيها ألاّ تُؤنثَ بالتاءِ، فإن أنَّنت بها لم تمنع كأرملٍ، فإن مؤنثه أرملةٌ. والأرملُ الفقير.

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن «أفعل» لم تمنع من الصرف. وذلك كأربع وأرنب في قولك: «مررت بنساء أربع ورجل أرنب». فأربع في الأصل اسم للعدد، ثم وصف به، فكأنك قلت: بنساء معدودات بأربع، وأرنب للحيوان المعروف. ثم أريد به معنى الجبان والذليل، فالوصف بهما عارض، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف).

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها، فتبقى ممنوعة من الصرف - كما لم يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفاً. وذلك كأدهم - للقيد، وأسود - للحية، وأرقم - يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفاً. وذلك كأدهم - للقيد، وأسود - للحية، وأرقم - للحجة المنقطة، وأبطح - للمسيل فيه دقيق الحصى، وأجرع - للرملة المستوية لا تنبت شيئاً. فهي معنوعة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، لأنها صفات، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يعتد عليها من الاسميتها الحاضرة فيصرفها وأما «أجدل» - للصقر، و«أخيل» - لطائر ذي خيلان(١٠)، و«أفمى» باسميتها الحاضرة في لغة الأكثر، لأنها أسماء في الأصل والحال، وبعضهم يمنعها من الصرف لامحاً فيها معنى الصفة، وهي القوة في أجدل: والتلون في أخيل، والإيذاء في أفعى.

وعليه قول الشاعر:

كأن العُقيليين، حين لقيتهم، فراخ القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر:

ذريسنسي وعسلسمسي بسالأمسور وشسيسستسي فسمسا طسائسري يسوماً عسلسيّ بسأخسيسلا٢) ٢ ـ أن تكونَ صفةٌ على وزنِ "فَعلانَ" كعَطشانَ وسكرانَ. ويشترط في منعها أن لا تُؤنثَ بالناءِ. فإن أنشتُ بها لم تمتنم:

 ⁽١) الخيلان: بكسر الخاه: جمع خال، وهو نقطة سوداه تكون في الجسم تخالف لونه والأخيل مختلف لونه بالبياض والسواد، لذلك سمي بالأخيل، وهو طائر مشؤوم عندهم.

 ⁽٧) يقول: إن طائره ليس بالطائر المشؤوم، وضرب مثلاً لذلك بالأخيل، يريد أنه لا يتشاءم، فهو بمضي لما يريد لا يتطير من شيء.

كسَيْفانٍ ـ وهو الطويلُ، ومَصّانٍ ـ وهو اللثيمُ، ونَدمانٍ ـ وهو النديمُ^(١)، لأنَّ مؤنثها سيفانةٌ ومَصّانةٌ وندمانةٌ.

وقد أحصَوْا ما جاء على وزن وقعلانه، مما يؤنث على وقعلانة»، فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: وندمانه، للنّديم، و وحَبُلانه، للعظيم البطن و وحنانه، لليوم المُظلم، و وسيفانه للطويل، و وصوْجانه، لليابس الظهر من الدواب والناس، و اصَيحانه لليوم الذي لا غيم فيه، و اسخنانه، لليوم الذي لا غيم فيه، و اسخنانه، لليوم الحارة، و اقوتانه، للضعيف الفؤاد البليد، و اعَلانه، للكثير النسيان، و افشوانه، للدقيق الضعيف، و ونصرانه، لواحد النصارى، و «مَصَانه، لليم، و اليانه لكبير الألبة. فهذه كلها منصرفة، لأنها تُؤنث بالتاء، وما عداها فممنوع، لأن مُؤنثه على وزن وقعلى المخضبان وغضبى، وعطشان وعطشى، وسكران وسكرى، وَجَوْعان وجَوْعى، وأما نحو: «أرونان» و وهو الصعب من الأيام - فعنصرف لأمرين: الأوّل لأنه ليس على وزن «قعلان»، والثاني لأنه يؤنث بالتاء، فيقال: ويوم أرونان، وليلة أرونانة»، أي صعبة شديدة.

 ٣ ـ أن تكون صفةً معدولةً، وذلك بأن تكون الصفةُ معدولة عن وزن آخر. ويكونُ العدلُ مع الوصف في موضعين:

الأولُ: الأعدادُ على وزن "قُعال أو مَفعَل": «كأحادَ ومَوْحَدَ، وثُناءَ ومَثنى، وثُلاثَ ومَثلَثَ، ورُباعَ ومَربَعً».

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ، فإذا قلت: •جاء القوم مثنى، ، فالمعنى أنهم جاؤوا اثنين اثنين. وقد قالوا: إن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة. غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما).

الثاني: أخَرُ، في نحو قولك: «مررتُ بنساء أخَرَ» قال تعالى: ﴿ وَهِلَا مِنْ أَيَالِهُ أَكُرُ ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وهي جمع أخرى، مُونَّت آخر. وآخر (بفتح الخاء) اسمُ تفضيلِ على وزنِ «أفعَل» بمعنى مغاير. وكان القياسُ أن يُقال: «مررتُ بنساء آخرَ» كما يقالُ: «مررتُ بنساء أفضَل» - بإفرادِ الصفة وتذكيرها ـ لا «بنساء أخرَ»، كما لا يقالُ: «بنساء فُضَل»، لانَّ أفعلَ التفضيلِ، إن كان مُجرَّداً من «أل» والإضافة لا يُؤنتُ ولا يُعتَّى ولا يجمَعُ.

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل، في الجزء الأول، أنه إن كان مجرداً من «أل» والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً، وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا. كما هي الحال هنا. تقول: «أخلاقك أطيب، وآدابك أرفع، وشمائلك أحلى؛ أما آخر فعدلوا به عن هذا الاستعمال، فقد استعملوه موافقاً للموصوف. فقالوا: «آخر

إذا كان ندمان بمعنى النديم ـ من الندامة، وهي المحادثة والمكالمة، صرف لأن مؤنثه ندمانة، وإن كان بمعنى النادم ـ من الندم ـ فهو غير منصرف، لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة.

وآخران وآخرون، وأخرى وأخريان وأخره. على خلاف القياس، وكان القياس أن يقال آخر للجميع. فالعدل به عن القياس إحدى العلتين في منعه من الصرف. وإنما اختصت الأخراء في جعل عدلها مانعاً من الصرف. لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل. وأخرى لألف التأنيث. وآخران وأخريان وآخرون معربة بالحرف).

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جاء على وزن «فعل» ممنوعاً من الصرف إلا الخر» فقدروا فيها العدل. ليكون علة أخرى مع الوصفية.

حكم الاسم الممنوع من الصرف

حكمُ الاسم الممنوع من الصرف أن يمنعُ من التنوين والكسرة، وأن يُجرّ بالفتحة نحو: «مررتُ بأفضلَ منه»، إلا إذا سبقتهُ «أل» أو أضيف، فيجرُّ بالكسرة، على الأصل، نحو: «أحسنت إلى الأفضل أو إلى أفضل الناس».

وقد يُصرفُ (أي: ينوَّنُ ويُجرُّ بالكسرةِ) غيرُ مسبوقٍ بال ولا مضافاً، وذلك في ضرورة الشعر: كقول السيدةِ فاطمةَ بنت الرسول ترثي أباها ﷺ:

مساذا عَسلسى مَسنَّ شَسمَّ تُسرِسة أحسمسدِ أن لا يَشَمَّ (١) مَسدى الزَمَّانِ غَوالسِسا(١) والمنقوصُ المستحقُّ المنعَ من الصرف، كجوار(١) وغواش (١) تُحذَّفُ ياؤهُ رفعاً وجراً، وينوَّنُ نحو: اجاءت جوارٍ، ومررتُ بجوارٍه. ولو سميت امرأةً بناجٍ، قلتَ: اجاءت ناجٍ، ومررتُ

ويكون الجر بفتحةٍ مقدرةٍ على الياء المحذوفة، كما يكونُ الرفعُ بضمة مقدَّرة عليها كذلك. أما في حالة النصب، فتثبت الياءُ مفتوحة نحو: ﴿رأيتُ جواريَ وناجئِ».

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائِه، في حالة الجرّ، ظاهرةَ عليها الفتحةُ كقول الفرزدق: فلو كان عبدالله صولى، هنجوتُه ولكنّ عبدالله منولي منواليا(٥٠

 ⁽١) يشم؛ بفتح الشين، من باب اعلم يعلم. هذه هي اللغة الفصحى، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين، من باب ورد يرده.

⁽٢) الغوالي: جمع غالبة، وهي أخلاط من الطيب.

 ⁽٣) الجواري: جمع جارية أيضاً، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها. والجارية أيضاً:
 اسم فاعل من جرى يجري. والجواري أيضاً: السفن لأنها تجري فوق الماء.

 ⁽٤) الغواشي: الظلمات، من غشي الليل ـ بكسر الشين ـ إذا أظلم. والمفرد غاشية. وهي أيضاً: اسم فاعل من غشى المكان: إذا أتاه، وغشيه الأمر: إذا غطاه.

 ⁽٥) العولى: العبد الرقيق. ويطلق أيضاً على السيد وابن العم، وكان حقه أن يقول: (ولكن عبد الله مولى مواليه يحذف يائها وتنوينها تنوين العوض.

أنواع إعراب الاسم

ومن النحاة من يثبتُ ياء المنقوص الممنوع من الصرف، إذا كان عَلَماً، في أحواله الثلاثة. فيقولُ: •جاءَت ناجي، ورأيت ناجيّ، ومررتُ بناجيه.

واعلم أن تنوين المنقوص، المستحق المنع من الصرف، إنما هو تنوينُ عوّضٍ من الباءِ المحذوفة، لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنه ممنوع منه.

فوائد

 ا جأجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع، مطلقاً في نظم أو نثر. وهي لغة حكاها الأخفش وقال: كأنها لغة الشعراء. لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام.
 ولا ربب أنها لغة ضعيفة، لا يلتفت إليها.

٢ - إذا عرض للعلم المعنوع من الصرف التنكير، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرف، نحو: (جاءني عمرٌ من العمرين، وفاطمةٌ من الفاطمات، وإبراهيمُ من الإبراهيمين، وأحمدٌ من الأحمدين، وعثمانٌ من العثمانين)، ونحو: (رب سعادٍ وعمرانِ ويزيدِ ويوسفِ ومعديكربٍ لقيتُ). (إلا إذا كان منقولاً عن صفة، كمن سميته أحمر ويقظان)، فإنه لا ينصرف على المختار من أقوال النحاة. وهو ما ذهب إليه سيبويه. لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية، كان معنوعاً من الصرف. فإذا فقد العلمية رجع إلى أصله من المنع، اعتداداً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات المعنوعة، لأنه بزوال العلمية، التي هي أحد سببي المنع، لم يبن إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف.

 ٣ ـ أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف. وعليه قول الأخطل:

طَلَبَ الأزارق بالكتائب، إذ هوت بشبيبَ غائلة النفوس، غدور(١٠) وقول العباس بن مرداس:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مَجْمَعِ واختاره ابن مالك. وهو الصحيح، كما قال ابن هشام، لكثرة ما ورد منه.

وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً، في نظم أو نثر. وبعضهم خص ذلك بما كان
 علماً. وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع. والحق الاقتصار على ما ذكرنا.

 ⁽١) الأزارق، أصلها الأزارقة، حذفت التاء للضرورة، وهي جمع أزرقي، والأزارقة طائفة من الخوارج منسوبة
إلى نافع بن الأزرق. وشبيب هذا هو رأس الأزارقة، وهو شبيب بن يزيد الشيباني، وفي شذرات الذهب أنه
شبيب ابن قيس.

المعرّبُ بالحروف من الأسماء

المعرَّبُ بالحروف من الأسماء ثلاثةُ أنواع: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماءُ الخمسة.

قالمثنى يُرفعُ بالألف، مثل: (أقلح المجتهدان). ويُنصب ويجرُّ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل: (أكرمت المجتهدَيْن، وأحسنتُ إلى المجتهديّن).

ومن العرب من يُلزمُ المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجراً، وهم بنو الحارث بن كعب، وختم، وزبيدُ وكنانة وآخرون، فيقولون: •جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وعليه قول الشاعر:

تَــزَوَّدَ مــنــا بَــيــنَ أَذنــاهُ طَــعــنــةً . دَعــته إلى هـابـي الـــراب، عـقـــمُ (١) وقولُ الآخر:

إنَّ أبساهسا وأبسا أبساهسا - قد بسلخا في الصحد غايشاها وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿ إِنَّ هَلَانٍ لَسُورُنِ ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد اإنَّ، وقرى،: اإِنْ هذان، بتخفيفها، ﴿ وإِنَّ هذين، بتشديدها ونصب هذين بالياء.

وجمعُ المذكر السالم يرفع بالواو، مثل: «أفلح المجتهدون». وينصبُ ويجرُّ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، مثل: «أكرمتُ المجتهدِينَ، وأحسنتُ إلى المجتهدينَ».

والأسماه الخمسة هي «أبّ وأخّ وحَمّ وفو وذو». وهي ترفعُ بالواو، مثل: «جاء أبو الفضل»، وتنصبُ بالألف، مثل: «أكرِم أباك» وتُجرُّ بالياء، مثل: «عامل الصديق معاملة أخيك».

وهي لا تعرب كذلك إلّا إذا كانت معردة مضافة إلى غير ياء المتكلم. فإن كانت مثناة، أو مجموعة، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع، مثل: «أكرم أبويك، وافتدِ بصالح آبائك، واعتصمْ بذوي الأخلاق الحسنة».

وإن قُطعت عن الإِضافة كانت معربةً بحركات ظاهرة، مثل: «هذا أبٌ صالحٌ، وأكرِمِ الفم عن بَذيءِ الكلام، وتمسَّكْ بالأخ الصادق.

وإن أضيفتْ إلى ياءِ المتكلم كانت مُعربة بحركاتٍ مُقدِّرةٍ على آخرها، يمنعُ من ظهورها

⁽١) هابي التراب: ما ارتفع منه ودق. وهو أيضاً: تراب القبر، وهو المراد هنا، والطعنة العقيم: هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها وبلوغه بها القصد وقوله: «عقيم» هو صفة لطعنة، وحقه النصب، لكنه قطعه عن النعتية لفظاً، وجعله خبراً لمبتدأ محذوف أي تزود منا طعنة هي عقيم.

أنواع إعراب الاسم

كسرةُ المناسبة^(١) مثل: «أبي رجل صالح وأكرمتُ أبي، ولزِمتُ طاعةَ أبيّ.

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وحَمٍ: •هذا أَبُكَ، ورأيتُ أَبُك، ومررتُ بأبِكَ•. بحذفِ الآخر، ويعرب الاسم بحركاتِ ظاهرة. ومنه توله:

بأب اقستَسدَى عَسدي فسي السكرم وَمَسنُ يُسشسايِهُ أَبَسُهُ فَسمسا طَسلَمُ وَمَسنُ يُسشسايِهُ أَبَسُهُ فَسمسا طَسلَمُ ومن قال: هذان ومن قال: هذان أبوك، قال: هذان أبوانِ.

ومنهم من يُلزمُ ذلك الألف، في حالات الإعراب الثلاث، ويُعربُهُ إعرابَ الاسم المقصور، بحركاتٍ مقدّرة على الألف، سواة أأضيف أم لم يُضف. فيقول: هذا أباً، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأباً». ويقول: هذا أباً، ورأيتُ أباً، ومررت بأباً». ويقول: هذا أباً، ورأيتُ الأبا، ومررت بالأبا، باعتبار أنه اسم مقصور. كما تقول: «هذه عصاً، وهذه العصا». لأن الأصل «أبرٌ»، قُلبت الوارُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، كما قُلت في «عصاً» وأصلُها: «عَصَوّ». ومنه المثل: «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ» (٢٠)، وقول الشاعر: «إنَّ أباها وأبا أباها... البيت». ومن قال: «هذا أباً»، قال في التثنية: «هذان أبوانِ»، كما يقو: «هاتانِ عصوانِ». يَقلبُ الألف واواً.

إعرابُ الملحق بالْمُثَنِّي (٢)

يُعربُ ﴿ اثنتانِ واثنانِ ۗ إعرابَ المثنَّى.

ويُعرَبُ وكِلا وكِلْتا العرابُ المثنى، إذا أضيفا إلى ضميرٍ، مثل: •جاء الرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاهما، ورأيتُ الرجلين كليهما والمرأتينِ كلتيهما، ومردت بالرجلين كليهما والمرأتينِ كلتيهما». فإن أضيفا إلى غير الضمير أغربا إعرابَ الاسم المقصور، بحركات مُقدَّرة على الألف رفعاً ونصباً وجرًا، مثل: جاء كِلا الرجلين وكلنا المرأتين، ورأيتُ كلا الرجلين وكلنا المرأتين، ومررتُ بِكلا الرجلين لوكلنا المرأتين،

وكلا وكلتا: اسنُهانِ مُلازمانِ للإضافة. ولفظُهما مُفردٌ ومعناهما مُثنَى: ولذلك يجوزُ الإِخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرُ المفردِ، باعتبار لفظهما، وضميرَ المثنى باعتبار معناهما، فنقول: «كلا الرجلين عالم، وكلاهما عالمان» وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كِلاهُما حِينَ جَدُّ الجَرْيُ بَيْنَهما قَدْ أَقلعا، وكِلا أَنفيْهما رابي

 ⁽١) يكون ما قبل ياه المتكلم مكسوراً، لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها، فالكسرة التي يؤتى بها لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة، وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة.

⁽٢) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، ولا في مقدوره القيام به.

⁽٣) راجع بحث المثنى والملحق به في أوائل هذا الجزء.

إِلَّا أَن اعتبارَ اللَّفظِ أَكثرُ، وبه جاءَ القرآنُ الكريمُ، قال تعالى: ﴿ كِلْنَا لَلِمُنْتَكِنِ ءَاتَ أَكُلُهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولم يَقُل: قاتناه.

ويُعرَبُ ما سُمي به من الأسماءِ المُثناةِ إعرابِ المثنى، لأنه ملحَقٌ به، فتقولُ: •جاء حسنان وزيدانِ، ورأيتُ حسنين وزيدينِ، ومررتُ بحسنين وزيدينِ، ويجوزُ أن يَلزمَ الألف ويُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، تشبيهاً له بنحو: •عمرانَ وسلمانَ تقول: •جاء زيدانُ وحسنانُ، ورأيتُ زيدانَ وحسنانَ، ومررتُ بعمرانَ عمرانَ، ورأيتُ عمرانَ، ومررتُ بعمرانَ ويكون منهُ من الصرف للمَلميّة وزيادة الألفِ والنون.

فائدتان

١ ـ قال ابن هشام في المغني: وقد سئلت قديماً عن قول القائل: «زيد وعمرو كلاهما قائم. أو كلاهما قائمان». فكتبت: إن قدر (كلاهما) توكيداً قيل «قائمان»: لأنه خبر عن «زيد وعمرو»، وإن قدر مبتداً، فالوجهان، والمختار الإفراد. وعلى هذا، فإذا قيل: «إن زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما»، قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه»، لأن معناه كل واحد منهما، وقوله:

كلانا غلني على أخليه حلياته وندحن، إذا متنا، أشد تغانيا ٢ ـ يؤكد بكلا المثنى الذكر. ويكلتا المثنى المؤنث، ويضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى اسم واحد معرفة، دال على اثنين: إما بلفظه، نحو: فجاء كلا الرجلين، وإما بمعناه. كقول الشاعر:

إن لـــلـخــيـــر ولـــلــــــر مـــدى وكــــلا ذلـــك وَجُـــة وقَــــبَـــل (١) أي: وكلا ما ذكر من الخير والشر: ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول الشاعر:

كسلا أخي وخمل يسلمي واجدي أبداً في المناتبات والسمام المملمات فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها ولا يُستشقد بها، ولا تباح في شيء من الكلام، حتى الشعر لأن الضرورة إنما يُستشقد بها، إذا كانت كثيرة. فإن كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها.

إعرابُ المُلْحَق بجمع المذكّر السالم^(١)

يُعربُ الملحَق بجمع المذكرِ السالمِ "وهو ما جُمع هذا الجمعَ على غيرِ قياس، إعراب جمع المذكر السالم.

⁽١) المدى: الغاية، «والقبل» بفتحتين: ما ارتفع من جبل أو رمل أو علو من الأرض وهو أيضاً المحجة الواضحة. والمعنى: إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها. وكلاهما واضح ظاهر، بستقبل الناس أينما توجهوا، كما يستقبلهم الوجه والمرتفع من الأماكن.

⁽٢) راجع بحث جمع المذكر السالم والملحق به في هذا الجزه.

أنواع إعراب الاسم

ويجوز في نحو: "بَنينَ وسِنينَ وعِضينَ وثُبينَ» وما أشبهها أن يُعربَ إعرابَ هذا الجمع، وهو الافصحُ فبقال: «مَرَّتُ عليَّ سِنون، واغتربتُ سنين، وأنجزتُ هذا العمل في سنينَ». قال تعالى: ﴿ اَلِوَكِ الْبُنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُوبَ﴾؟ [الصافات: ١٤٩] ويجوز أن تَلزَمَهُ الياءُ معَ التَّنوين (١٠) تشبيهاً له بحين، فيُعربُ بالضمة وفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرةِ جرًّا. تقول: «مَرَّت عليَّ سنينٌ كثيرةٌ. ومكثت مُغترباً سنيناً كثيرةً، أو ثمانيَ سنينَ». وعليه قول الشاعر:

دَعانيَ مِنْ نَجْدِ، فإذَّ سِنينَهُ لَحِبْنَ بِنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا ووول الآخر:

وكان لسنا أبو حَسَنِ، عَلى الله البير أبراً ونحسن له بَستنا الله بَسنيسنُ ويجوز فيما سميّ به من هذا الجمع أن يعرب إعرابه. فنقول: «جاء عابدون وزيدون، ورأيتُ عابدين وزيدين، ومررتُ بعابدين وزيدين، وهو الأفصحُ. ويجوز أن يلزم آلياء والنون مع التنوين، والإعراب بالحركات الثلاثِ. فنقول: جاء زيدون، ورأيتُ زيدونا، ومررتُ بزيدونِ. ويجوز أن يلزم الواو والنون بلا تنوين، ويعرب إعرابَ ما لا ينصرفُ، تشبيها له بهارون، فيجري مجراهُ. ويكون ممنوعاً من الصرف للقلمية وشبه العجمة. فنقول: جاء عابدونُ وحَمدونُ وحَلدونُ وزيدونُ، ومررت بعابدونَ وحمدونَ وخلدونَ وزيدونَ، ومررت بعابدونَ وحمدونَ وخلدونَ وريدونَ، ومررت بعابدونَ وحمدونَ وخلدونَ ومردتُ بهارونَ.

إعرابُ المُلْحق بجمع المؤنثِ السَّالم(٢)

تُعرب وأولاتُه كجمع المؤنث السالم، بالضمة رفعاً، وبالكسرة نصباً وجراً. قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَٰكِ حَلِ﴾ [الطلاق: ٦]. وتقول: (أولاتُ الأخلاقِ الطيّبةِ محبوباتٌ) و(ارجُ الخيرَ من أولاتِ الحياءِ والصلاح والعلم).

ويُعربُ ما سُمي به من هذا الجمع إعرابَهُ، فتقولُ: «هذه أذرِعاتٌ (١) وعَرَفاتٌ (٥) ورأيتُ أنرعاتٍ (٤) وعَرَفاتٌ (٥) ورأيتُ أذرعاتٍ وعَرفات، وسافرتُ إلى أذرعاتٍ وعَرفاتٍ». هذا هو الفصيحُ، قال تعالى: ﴿فَكَإِذَا أَفَشَتُهُ مِنْ عَرَفَتٍ ﴾ [البقرة: ١٩٨] ويجوز فيه مذهبانِ آخرانِ: أحدُهُما أن يُعربُ إعرابَ ما لا ينصرتُ، للقلميَّة والتأنيث: فيُرفعُ بالضمة، وينصب ويُجر بالفتحةِ، ويمتنعُ حينيْ من التنوين. فتقولُ: هذهِ عَرَفاتُ، ورأيتُ عَرفات، ومردتُ بعرفاتُه، والثاني أن يُرفعَ بالضمة، ويُنصبَ ويُجر

⁽١) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة.

⁽٢) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها، فكان عليها شبه العجمة.

⁽٣) راجع جمع المؤنث السالم والملحق به في هذا الجزء.

⁽٤) أذرعات بلد في حوران الشام، والنسبة إليها أذرعي.

⁽٥) عرفات وعرفة: موقف الحاج، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

بالكسرةِ، كجمع المؤنثِ السالم، غيرَ أنهُ يزالُ منه التنوينُ، فتقولُ: «هذِهِ أذرعاتُ، ودخلتُ أذرعاتُ، ودخلتُ أذرعاتِ، ويُروى قول امرىء القيس:

تَسَنَّـوَّرُتُسُهَا مَسَنَ أَفْرِصَات، وأهـلُـهَا ﴿ بِيَـشُـرِبُ (١)، أَدْنَسَى دَارِهَا نَـظُـرٌ عـالسي بالأونجه الثلاثة: كَسَرِ التاءِ منوَّنةً، وكسرِها بلا تنوين، وفتحها غيرَ منوَّنة.

⁽١) يثرب من أسماه المدينة المنورة.

الباب الثامن

مرفوعات الأسماء

مرفوعاتُ الأسماءِ تسعةٌ: الفاعلُ، ونائبهُ، والمبتدأ، وخبرُهُ، واسمُ الفعل الناقص، واسم أحرف اليس، وخبرُ الأحرفِ المشبَّهةِ بالفعل، وخبر الا، النافية للجنس، والتابع للمرفوع.

ويشتمل هذا الباب على سبعة فصولٍ:

١ ــ الفاعل

الفاعلُ: هو المُسنَدُ إليه بعد فعلِ تام معلوم أو شِبْهِهِ، نحو افاز المجتهدُ، واالسابقُ فَرسُهُ فائزًه.

(فالمجتهد: أسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو افاز، والفرس: أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو السابق، فكلاهما فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعلِ المعلوم اسمُ الفاعل، والمصدرُ. واسمُ التفضيل، والصفةُ المُشبَّهة، ومبالغة اسم الفاعلِ، واسمُ الفعل. فهي كلَّها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم. ومنهُ الاسم المستعار، نحو: «أكرمُ رجلاً مِسكاً خُلَّقه،

(فخلقه فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير: المساحب رجلاً كالمسك، وتأويل قولك: (رأيت رجلاً أسداً غلامه): (رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد)).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

١ _ أحكام الفاعل:

للفاعل سبعةُ أحكام:

١ ـ وجوبُ رفعه. وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر، نحو: «إكرام المرء أباهُ فرضٌ عليه ١٠٠٠)، أو إلى اسم المصدر، نحو:

 ⁽١) إكرام: مضاف، والمرء مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله: مجرور لفظاً بالإضافة، مرفوع حكماً،
 لأنه فاعل المصدر.

«سَلّمْ على الفقيرِ سلامَكَ (١) على الغني»، وكحديث: امن قُبلة الرجلِ امرأتِهُ الوُضوءُ (١).
 أو بالباء، أو من، أو اللام الزَّائداتِ. نحو: اما جاءنا من أحد (١)، وكفى باللهِ شهيداً (١)،
 وهَيهاتَ هيهاتَ لما توعَدونُ (١).

 ٢ ـ وجوبُ وقوعِه بعد المُسندِ، فإن تقدَّمَ ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعلُ ضميراً مستتراً يعود إليه، نحو: (علمي قامَ).

(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجملة بعده خبره، وإما مفعول لما قبله نحو: «رأيت علياً يفعل الخير، وإما فاعل لفعل محذوف، نحو: ﴿وَإِنْ أَصَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكُ فَأَيْرَهُ﴾ [النوبة: ٦]، فأحد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه. فأجازوا أن يكون فزهير في قولك: فزهير قام قام قام قاعلاً لجاء مقدماً عليه. ومنع البصريون ذلك، وجعلوا المقدّم مبنداً خبره الجملة بعده. كما تقدم، وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال، على رأي الكوفيين: «الرجال جاء» على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. وأما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير، بل أوجبوا أن يقال: «الرجال جاؤوا». على أن الرجال مبندأ، خبره جملة جاؤوا، من الفاعل وفاعله الضمير البارز. والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق: وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء:

ما للبجمال مشيها وثيدا؟ أجندلا يحملن أم حديدا؟

فقالوا: لا يجوز أن يكون المشيها، مبتدأ، لأنه يكون بلا خبر، لأن الوثيداً، منصوب على الحال. الله المبتدأ المبتدأ المبتدأ المبتدأ الله مبتدأ الله مبتدأ الله مبتدأ الله مبتدأ الله المبتدوف الخبر، وقد سدت الحال مسده. أي: ما للجمال مشيها يبدو وثيداً. على أنه لا حاجة إلى ذلك. فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به، شاذ يذوب في بحر غيره من كلام العرب.

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز، لأن الزَّباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثم إنها لم تنشأ في بيتة يصح الاستشهاد بكلام أهلها. فإنها من أهل «باجرما» وهي قرية من أعمال البليخ،

 ⁽١) سلام: مضاف، والكاف: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، ولها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالإضافة، وبعيد، وهو الرفع على أنها فاعل.

⁽٢) قبلة: مضاف، والرجل: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وامرأته مفعوله.

⁽٣) والأصل: ما جاءنا أحد، فأحد فاعل جاء، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة.

⁽٤) والأصل: ونعى الله شهيداً.

 ⁽٥) والأصل: هيهات ما توعدون: أي بعد. قاللام: حرف جر زائد، وما: اسم موصول فاعل لاسم الفعل:
 وهو هيهات، ومحله القريب الجر باللام الزائدة ومحله البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات، وهيهات الأخرس، توكيد هيهات الأولى.

قرب الرقة، من أرض الجزيرة، جزيرة «أقور»، التي بين الفرات ودجلة، وهي مجاورة لديار الشام.

والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب. فكيف يصع الاستشهاد بكلام امرأة من أهل جزيرة «أقور»؟

وقد قالوا: إنها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية.

راجع ترجعتها في «شرح الشواهد» للعيني، في شرح شواهد الفاعل، وفي «مجمع الأمثال» للميداني في شرح المثل: «ببقه صرم الرأي». وذكر في «جمهرة الأمثال» هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم.

وفي «القاموس» وشرحه للزبيدي أن الزبّاء اسم الملكة الرومية، تمد وتقصر، وهي ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف، وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشراف العرب وحكمائهم، خدعه جذيمة الأبرش، وأخذ عليه ملكه وقتله، وقامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمال كثيرة.

نقول: وإن تاريخ الزّباء يشبه تاريخ زنوبيا، التي يذكرها الروم في أخبارهم، ويرجح العلماء أنها هي. ويراجع الكلام على «باجرما» و«جزيرة أقور» في «معجم البلدان».

٣ ـ أنه لا بُدَّ منه في الكلام. فإن ظهر في اللفظ فذاك. وإلَّا فهو ضمير راجعٌ إما لمذكور، نحو: «المجتهدُ ينجعُ» أو لما دل عليه الفعلُ، كحديثِ «لا يزني الزاني حينَ يزني وهو مؤمنٌ. ولا يشربُ الخمرة حين يشربُها وهو مؤمن، (١٠). أو لما دلَّ عليه الكلامُ، كقولك في جواب هل جاء سليمٌ ﴿ «نَعَمْ جاءً " أَنَّ لَمَا دلَّ عليه المقامُ، نحو: ﴿ ثَلَّ إِنَّا بَلْنَتِ النَّرَاقِ ﴿ اللهِ اللهُ عليه المقامُ، نحو: ﴿ ثَلًا إِنَّا بَلْنَتِ النَّرَاقِ ﴿ اللهِ اللهُ عليه المقامُ، نحو: ﴿ وَقُولُ اللهُ عليه اللهُ اللهِ على اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

إذا منا أُعنزُننا سَنِّنداً من قَنبينلة ذُرا مِنْبرٍ صَلَى عَليننا وَسَلَّما إذا منا غَنفِيبُنَا خَنفُرتُ دُما⁽¹⁾ إذا منا غَنفِيبُننا غَنفُيبَةً مُنفَرِيِّةً قَتنياً حَجَابَ الشَّمْس، أو فَطَرَتْ دَما⁽¹⁾ أو لما ذَلَّت عليه الحالُ المُشاهَدةُ، نحو: وإن كانَ خداً فاتنياً (⁰⁾ وقول الشاعر:

⁽١) أي: ولا يشرب هو، أي الشارب. ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب.

⁽٧) أي: نعم جاه هو، أي سليم، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه كلام العرب.

⁽٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام.

⁽٤) التقدير: قطرت هي، أي السيوف المعلومة من المقام.

 ⁽٥) أي إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فاثتني، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلت عليه الحال المشاهدة. وحكم اسم كان كحكم الغاعل كما ستملم.

إذا كان لا يُسرضيكَ حستى تَسرُدُني إلى فَسطَريُّ، لا إخسالُكَ راضيسا(١)

٤ ـ أنه يكون في الكلام وفعلُه محذوف لقرينة دالة عليه: كأن يُجابُ به نفيٌ، نحو: (بلى سعيدٌ) (٢) في جواب من قال: (ما جاء أحدٌ)، ومنه قولُ الشاعر:

تَجَلُّدْتُ، حتى قيلَ لم يَعْرُ قلبَهُ من الْوجْدِ شيءٌ، قُلْتُ: بلُ أعظمُ الْوَجْدِ")

أو استفهامٌ، نقول: (مَنْ سافرَ؟) فيقال: اسعيدٌ، وتقول: (هل جاءك أحدٌ؟)، فيقال: (نعمُ خليلٌ)، قال تعالى: ﴿وَلَهِن سَأَلَتُهُم مِّنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُلُنَّ اللهِ ﴿ اللهِ خِلَدَ اللهِ اللهِ اللهِ الاستفهام مقدراً كقوله تعالى: ﴿يُسَوِّحُ لَمُ فِيهَا بِالشَّكِيْ وَالْأَصَالِ ﴿ فَي بِيَالٌ (ۖ لَهُ بِهُمْ فَيَخَرُهُ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، في قراءة من قرأ (يُسبَّع) مجهولاً ()، ومنه قول الشاعر:

لِيُبُكَ يَزِيدٌ، ضارعٌ لُخصُومَةٍ(٧) ومختَبِطٌ مما تُطيحُ الطُّوانحُ

ومما جاء فيه حذفُ الفعل، مع بقاءِ فاعله، كل اسم مرفوع بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل، والحذفُ في ذلك واجبٌ، نحو: ﴿وَإِنْ لَمُنْ يَنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَلَهُ فَأَيْرُهُ حَنَّ يَسَمَعُ كُنُمَ اللَّهُ أَيْلَهُ مَا الْمُنْكُونُ كُلُهُ اللَّهُ وَالْمَالِقُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ النَّقَةُ النَّقَةُ النَّقَةُ اللَّهُ الللْمُولُ الللْمُولِ الللْ

إذا السمر ، لم يخرُن عليه لسانه فَلَيْسَ على شَي مِسوا ، بخرُانِ وقول السموال:

⁽١) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك. فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك، كلك. وجملة يرضيك خبر كان. وقطري: بفتح القاف والطاء، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير. لما وُلِي منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير. فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي. فكان يسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم، حتى توجه إليه سفيان ابن الإبرد الكلبي، فظهر عليه سفيان، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي، وقيل غير ذلك.

⁽٢) أي: بلى جاء سعيد،

⁽٣) بل عراه أعظم الوجد.

⁽٤) أي: خلقنا الله.

⁽٥) أي: يسبحه رجال، فكأنه قبل: من يسبحه؟.

⁽٦) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرجال فاعل.

⁽٧) أي: يبكيه ضارع، تقدير الاستفهام: قمن يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي: ذليل. والمختبط: من يسأل المعروف من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة. يقال: اختبطه إذا سأله من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو وساطة. وتطبع: تهلك. والطوائح: المهلكات. والمعنى: ليبك يزيد رجلان: مظلوم وطالب حاجة أو معروف.

إذا المرهُ لم يذَّنس من اللوَّم عرضُهُ فيكسلُّ رِداو يَسرتَسديو جَسميلُ اللهُ المدكور فكل من وأحد، والسماء، وذات، والمره: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور

٥ ـ أنَّ الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد، وإن كان مثنَّى أو مجموعاً، فكما تقولُ:
 ٤١جتهد التلميذُه، فكذلك تقول: ١٩جتهد التلميذان، واجتهد التلاميذُه إلَّا على لغة ضعيفة لبعض
 العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعِلَ. فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحباك، وأكرموني
 أصحابك، ومن قول الشاعر:

نَّــــِّـــجَ السربسيعُ مَــحــاسِــناً أَلَـقَـحـنها غُــرُ الـــَّــحـائِــبُ وقول الآخر:

تَولَّى قِبَال البمارقينَ بنفيه وقد أسلماهُ مُبُودٌ وحَميمُ

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام، فيُعربُ الظاهرُ بدلاً من المُضمَرِ، وعليه قوله تعالى:
﴿وَأَسَرُوا النَّبْوَى النِّينَ ظَلُوا ﴾ [الأنباه: ١٣]. أو يعربَ الظاهرُ مبتداً، والجملة قبله خبرٌ مقدّمٌ. أو يُعرَبُ فاعلاً لفعل محذوف. فكأنه قبل - بعد قوله: ﴿وَأَسُوا النَّبِينَ ﴾ - مَنْ أسرَّها؟ فيقال: أسرَّها الذين ظلموا. وهو الحقُّ ١٠٠، وأما على تلك اللغة فيُعربُ الظاهر فاعلاً، وتكون الألفُ والواو والنون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع، فلا محل لها من الاعرابِ، فحكمها حُكمُ تاء التأنيث مع الفعل المؤنث.

٦ - أنَّ الأصلَ اتصالُ الفاعل بفعله، ثم يأتي بعده المفعول. وقد يُعكسُ الأمر، فيتقدَّم المفعولُ، ويتأخرُ الفاعلُ، نحو: «أكرمَ المجتهدَ أستاذُهُ». (وسيأتي الكلامُ على ذلك في باب المفعول به).

٧ ـ أنه إذا كان مؤنثاً أنن فعله بناء ساكنة في آخر الماضي، وبناء المضارعة في أول المضارع، نحو: •جاءت فاطعة، وتذهبُ خديجةً ٩.

وللفعل مع الفاعل، من حيث التذكيرُ والتأنيثُ ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ التذكيرِ، ووجوبُ التأنيث، وجوازُ الأمرين.

٢ _ متى يَجِبُ تذكيرُ الفعلِ مَعَ الفاعل؟

يجب تذكيرُ الفعل مع الفاعل في موضعين:

١ _ أن يكون الفاعلُ مذكراً، مفرداً أو مثنَّى أو جمعَ مذكرِ سالماً. سواءً أكان تذكيرُه معنَّى

 ⁽١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي، كما ترى في الآية الكريمة.

ولفظاً، نحو: «ينجعُ التلميذُ، أو المجتهدان، أو المجتهدون»، أو معنى لا لفظاً، نحو: «جاء حمزةً، وسواءٌ أكان ظاهراً، كما مُثَلَ أم ضميراً، نحو: «المجتهدُ ينجعُ، والمجتهدان ينجحان، والمجتهدون ينجحون، وإنما نجع هو، أو أنت، أو هما، أو أنتمه.

(فإن كان جمع تكسير: كرجال، أو مذكراً مجموعاً بالألف والتاء: كطلحات وحمزات، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم: كبنين، جاز في فعله الوجهان: تذكيره وتأنيثه كما سيأتي. أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً، فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه. وأجاز الكوفيون تأنيثه، وهو ضعيف. فقد أجازوا أن يقال: «أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون»).

٢ ـ أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، نحو: •ما قام إلَّا فاطمةُ٠.

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير: «ما قام أحد إلا فاطمة». فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا): فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصولاً بينه وبني فعله بإلا، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم).

وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصَّهُ جُمهور النحاةِ بالشمر كتوله:

مسا بُسرِئَستُ مسنُ ريسبسةِ وذَمَّ فسي حَسرِسنسا إلَّا بسنساتُ السمَسمُ ٣ ــ متى يَجِبُ تأنيثُ الفغل مع الفاعل؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

 ١ - أن يكون الفاعلُ مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله، مفرداً أو مثنى أو جَمعَ مؤنثِ سالماً نحو: اجاءت فاطمةُ، أو الفاطمتان، أو الفاطماتُ..

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً، كشمس، أو جمع تكسير، كفراطم، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «إنما قام هي، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم، كبنات، أو مفصولاً بينه وبين فعله بفاعل، جاز فيه الوجهان كما سيذكر. أما جمع المؤنث السالم فالأصبح تأنيثه. وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره. فيقولون: «جاءت الفاطمات» وجاء الفاطمات»).

٢ ـ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ إلى مؤنثٍ حقيقي أو مجازي، نحو: اخديجةُ ذهبت، والشمسُ تطلعُ».

" أن يكون الفاعلُ ضميراً يعودُ إلى جمع مؤنثٍ سالم، أو جمع تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ
 غير عاقل، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو «الزَّينَباتُ جاءتْ، أو جئنَ، وتجيءُ أو يحثنَ والفوَّطُمُ أقبلتُ أو أقبلنَ و(الجمالُ تسيرُ أو يسرُنَ).

٤ متى يجوز الأمران: تذكيرُ الفغل وتأنيثهُ؟

يجوز الأمران: تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أمور:

١ - أن يكون الفاعلُ مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي: ليس بضميرٍ)، نحو: (طلعتِ الشمسُ، وطلمَ الشمسُ،

٢ ـ أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً بينه وبني فعله بفاصلٍ غير ﴿إِلَّا نحو: ﴿حَضَرَتْ،
 أو حضَرَ المجلس امرأة، وقول الشاعر:

إن امسراً غَسرَهُ مِسنَسكُسنَ واحسدة بعدي وبَعْدكِ في الدَّنيا لمغْرُورُ والتأنيثُ أفسحُ.

٣ ـ أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنث، نحو: (إنما قام، أو إنما قامت هي)، ونحو: (ما قامت إلا هي)، والأحسنُ تركُ التأنيث.

إن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعلُ فيعم، أو فيشر، أو فساء، التي للذَّم(١٠)، نحو: فيعمَث، أو يُعمَ، وبنسَتْ، أو يُعسَ، وساءت، أو ساء المرأة دُعدٌ. والتأنيثُ أجود.

٥ ـ أن يكونَ الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء، نحو: اجاء، أو جاءت الطلحائه.
 والتذكير أحسنُ.

٦ ـ أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر، نحو: «جاء، أو جاءت الفواطم، أو الرجالُ». والأفضل التذكيرُ مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

 ٧ ـ أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ إلى جمع تكسيرٍ لمذكر عاقل، نحو: (الرجال جاؤوا، أو جاءت)، والتذكير بضمير الجمع العاقل أفسخ.

٨ ـ أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمع المذكر السالم، أو بجمع المؤنث السالم. فالأول: نحو:
 (جاء أو جاءت البنونَ). ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿ مَاسَتُ أَنْهُ لِاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّذِي مَاسَتُ بِهِ. بُنُوا إِسْرَبلَ ﴾
 [يونس: ٩٠] والثاني نحو: (قامت، أو قام البناتُ). ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدةُ ابنُ الطبب):

فبكي بناتي شجْوَهُنَّ وَزُوجَتي والظّاعنُون إليَّ، ثم نَصَدُّعوالًا)

⁽١) ساء، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا ينصرف. لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال. وإن كانت من المساءة نعو: «ساءني ما فعلت» فهي فعل متصرف. تقول منه «ساءني وتسوؤني ويسوء فلاناً». فإن كانت بمعنى المساءة تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكر لتذكيره وجوباً نعو أساءني فلان. تسوؤني فلانة».

⁽٢) شجوهن: منصوب على أنه مفعول الأجله، أي: بكين لشجوهن، أي حزنهن. والظاعنون: الراحلون.

ويُرجَّحُ التذكيرُ مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

٩ ـ أن يكون الفاعلُ اسمَ جمع، أو اسمَ جنسِ جمعاً (١). فالأول نحو: جاء، أو جاءت النساء، أو القرمُ، أو الرهم، أو الرهم، أو الرهم، أو الرهم، أو الرهم، أو النساء، أو التركُ، ونحو: (أورق أو أورقتِ الشجر).

وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه.

وذلك إذا كان الفاعل المذكر مضافاً إلى مؤنث. على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف، تقول: «مرَّ، أو مرَّت علينا كرورُ الأيام» و«جاء، أو جاءت كلُّ الكاتبات، بتذكير الفعل وتأنيثه، لأنه يصح إسقاط المضاف المذكر وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، فيقال: «مرَّت الأيام» و«جاءت الكاتبات». وعليه قول الشاعر:

اكما شرقت صدرُ القناة من الدَّم، غيرَ أن تذكيرَ الفعل هو الفصيح والكثير، وإن تأنيثه في
 ذلك ضعيف. وكثير من الكتّاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال الضعيف.

أما إذا كان لا يصحُّ إسقاط المضاف المذكور وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، بحيث يختلُ أصل المعنى فيجب التذكير، نحو: (جاء غلام سعادً) فلا يصحُّ أبداً أن يقال: «جاءت غلام سعاد» لأنه لا يصحُّ إسقاطُ المضاف هنا كما صحَّ هناك، فلا يقال: «جاءت سعاد». وأنت تعني غلامها.

ه ــ أقسام الفاعل:

الفاعلُ ثلاثةُ أنواع: صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ.

فالصريح. مثلُ: فغاز الحنُّ».

والضميرُ، إما متصلٌ كالتاء من (قمتَ) والواو من (قاموا) والألف من (قاما) والياء من (تقومينَ)، وإما منفصلٌ: كأنا ونحن من قولك (ما قام إلّا أنا، وإنما قام نحنُ) وإما مستترٌ نحو: (اقومُ، وتقومُ، ونعومُ، وسعيدٌ يقوم، وسعادُ تقوم).

والمستترُ على ضربين: مستتر جوازاً: ويكون في الماضي والمضارع المسنَدينِ إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ومستتر وجوباً: ويكون في المضارع والأمر المسنَدينِ إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسنَد إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً. وفي اسم الفعل المسندَ إلى

وتصدعوا: تفرقوا. وفي البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل: وزوجة ابالتاه. وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب، والبيت حجة عليه، نعم الكثير الفصيح أن يقال: وزوج المرجل والمرأة، قال تعالى: ﴿قَلْنَا يا أدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [البقرة: ٣٥].

⁽١) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في هذا الجزء.

متكلم: كأني أو مخاطب: «كصة» وفي فعل التعجب، الذي على وزن (ما أفعل) نحو: ما أحسَن العلمَ^(۱). وفي أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، ونحو: «جاء القومُ ما خلا سعيداً».

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك: جاء القوم ما خلا سميداً: «جاؤوا ما خلا البعض سعيداً». و«ما» إما مصدرية ظرفية، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها. والتقذير: «جاؤوا زمن خلوهم من سعيد» والتقدير: «جاؤوا خالين من سعيد» (٢٠).

والفاعلُ المؤوَّلُ: هو أن يأتيَ الفعلُ، ويكونَ فاعلُهُ مصدراً مفهوماً من الفعل بعدَهُ، نحو: ويُحسُنُ أن تجتهده.

(فالفاعل هنا: هو المصدر المفهوم من تجتهد، ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً).

ويتأوَّلُ الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: «أَنْ وأَنَّ وكي وما ولو المصدريتينِ».

فَالْأَوُّل، مثل: (يُعجبني أن تجتهدًا، والتقديرُ: (يُعجبني اجتهادك.

والثاني، مثل: «بلغني أنك فاضلٌ»، والتقديرُ: «بلغني فضلُك».

والثالث، مثل: (أعجبني ما تجتهدُه، والتقديرُ: (أعجبني اجتهادك.

والرابع، مثل: «جئت لكي أتعلّم» والتقديرُ: «جنتُ للتعلم». و«كي، لا يتأوَّلُ الفعل بعدها إلّا بمصدرِ مجرورِ باللام.

والخامس، مثل: «وَيدتُ لو تجتهد»، والتقدير: «وَيدتُ اجتهادَك». «ولو» لا يتأولُ الفعلُ بعدَها إلا بالمفعول، كما رأيت.

والثلاثةُ الأولُ يتأوُّلُ الفعلُ بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور.

والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليَّة.

فاندتان:

١ ـ إن وقع بعد (لو) كلمة (أن) فهناك فعل محذوف بينهما تقديره: (ثبت). فإن قلت: (لو

⁽١) ما: اسم نكرة معناه التعجب. وهو في محل رفع لأنه مبتدأ. وأحسن: فعل ماض فعل تعجب أول. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التعجبية. والعلم: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

 ⁽٢) ستعلم في باب الاستثناء عندا لكلام على وخلا وعدا رحاشا، أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل لها. أو أنها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية. لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء.

أنك اجتهدت لكان خيراً لك، فالتقدير: «لو ثبت اجتهادك». فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

٢ - الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتداً مؤخر، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه. فتقدير قوله تعالى: ﴿سَوَاهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَمْ لَيُؤَمُّهُ ۚ [البقرة: ٦]: «إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم» أي: الأمران سيّان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر. فتكون الأحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف.

٢ ــ نائب الفاعل

نائبُ الفاعل: هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شِبْههِ، نحو: فيُكرمُ المجتهدُ، والمحمودُ خُلقُهُ ممدوحًا.

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول، وهو ايكرم». وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو «المحمود» فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعلِ المجهول اسم المفعولِ، والاسمُ المنسوب إليه، فاسمُ المفعولِ كما مثلَ. والاسم المنسوبُ إليه. نحو: «صاحِبْ رجلاً نبُوياً خلقه».

(فخلقه) نائب فاعل لنبوي مرفوع به، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول.
 والتقدير: «صاحب رجلاً منسوباً خلقه إلى الأنبياء».

ونائبُ الفاعل قائمٌ مقامَ الفاعل بعد حذفه ونائِبٌ منابَّهُ.

وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام، لغرض من الأغراض، فينوب عنه بعد حذفه غيره.

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث:

١ _ أسبابُ حذفِ الفاعل:

يحذف الفاعل، إما للعلم به، فلا حاجةً إلى ذكره، لأنه معروفٌ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنكُنُ ضَعِيفًا﴾ [انساه: ٢٨].

وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينُه، نحو: اسْرِقَ البيتُ، إذا لم تعرفِ السارق.

وإما للرغبة في إخفائه للإبهام، نحو رُكبَ الحصانُ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره.

وإما للخوف عليه نحو: ﴿ضُرِبِ فَلانٌ ۚ إِذَا عَرَفَتَ الصَّارِبَ غَيْرِ أَنْكُ خَفْتَ عَلَيْهِ، فَلَم تذكره.

نائب الفاعل ٢٢٥

وإما للخوف منه نحو: «سُرق الحصان» إذا عرفتَ السارق فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: فمُمل عَملٌ منكرٌ، إذا عرفتَ العامل فلم تذكرهُ، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: اعْمل عَملٌ منكرٌ، إذا عرفتَ العامل فلم تذكرهُ، حفظاً لشرفه.

وإما لأنه لا يتعلقُ بذكره فائدةٌ، نحو: ﴿ وَلِهَا حُيِّهُمْ مِنْعِيَّةٍ فَكَيُّوا لِمُحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُوهاً ﴾ [النساء: ٨٦]، فذكر الذي يُحتِي لا فائدةَ منه، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحتِي.

٢ _ الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعل:

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعةِ أشياء:

١ ـ المفعول به، نحو: البكرَّمُ المجتهدُ الدار.

وإذا وُجد في الكلام، فلا ينوب عن الفاعل غيرُه مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة، لكون الفعل أشدَّ طلباً له من سواهً، فيرتقعُ هو على النائبيَّة، وينتصب غيرُه، نحو: •أكرمَ زهيرٌ يوم الجمعةِ أمام التلاميذِ بجائزةِ سنيَّة إكراماً عظيماً».

وقد ينوبُ المجرور بحرف الجر، مع وجود المفعولِ به الصريحِ، وذلك قليل نادرٌ، كفول الشاعر :

لم يُسغَسنَ بالمعلمياه إلَّا سَيِّماأً(") ولا شهمي ذا السغسيِّ إلَّا ذو مُسدّى وقول الآخر:

وإنسما يسرضني السمسنديث رَبَّهُ صادام مَسَمَسَدا بِسَذِحْدِ قَسَلَبَهُ (") وقراءة من قرأ: ﴿ لِجَزِئ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكُوبُونَ ﴿ لَهُ الجائِهِ: ١٤].

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثةً، أُتيمَ المفعولُ الأولُ مقامَ الغاعل، فيرتفع على النائبيةِ،

⁽١) والأصل: يكرم الاستاذ المجتهد.

 ⁽۲) بالعلياء، الباء: حرف جر متعلق بيعن. والعلياء مجرور بالباء لفظاً. مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن.
 وسيداً مفعول به له، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح، وحقه أن يقول: «لم يعن بالعلياء إلا سيدا»، برفع سيد.

 ⁽٣) بذكر: متعلّق بمعنياً، وهو مرفوع محلاً على أنه ناتب فاعل لشبه الفعل المجهول: وهو «معنياً». فإنه اسم مفعول، وقلبه مفعوله، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل، ولكنه أناب المجرور.

 ⁽³⁾ بما: متعلق بيجزي، وهو في محل رفع نائب فاعل، وقوماً مفعوله. والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة.

وينتصبُ غيرُه، نحو: ﴿أُعطَيِّ الفقيرُ دِرهماً، وظُن زهيرٌ مجتهداً، ودُريتَ وفياً بالعهد، وأُعلمتَ الأمرَ واقعاً».

وقد تجوز نيابةُ المفعولِ الثاني في باب أعطى، إن لم يقع لَبْسٌ، نحو: «كسيّ الفقيرَ ثوبٌ، وأعطيّ المسكينَ دينارٌ».

(فإن لم يؤمن الالتباس، لم يجز إلا إنابة الأول، نحو: «أعطي سعيد سعداً». ولا يقال: «أعطي سعيداً سعد». إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد، فإن أردت ذلك قدمته فقلت: «أعطي سعد سعيداً»، ليتبين الآخذ من المأخوذ، لأن كلاً منهما صالح لذلك، فلا يتعين الآخذ إلا بتقديمه وإنابته عن الفاحل.

٢ ـ المجرورُ بحرف الجرّ، نحو: نُظِرَ في الأمر(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا سُتِطَ^(٢) فِت أَيْدِيهِم﴾ [الأعراف: ١٤٩]. على شرط أن لا يكون حرف الجرّ للتعليل، فلا يقالُ: (وُقِفَ لكَ، ولا من أُجلِكَ، إلا إذا جعلتَ نائبَ الفاعل ضميرَ الوقوفِ المفهومِ من (وُقِفَ، فيكونُ التقدير: (وُقِفَ الوقوفُ، الذي تعهد، لكَ أو من أجلك.

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل، يقال في إعرابه أنه مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل. غير أنه إن كان مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً: تقول: «دُهب بفاطمة»، ولا يقال: «ذهبت بفاطمة»).

٣ ـ الظَّرفُ المتصرِّفُ المختصُّ، نحو: امُشيّ يومٌ كاملٌ، وصيمَ رمضانُه.

(والمتصرف من الظروف، ما يصح وقوعه مسنداً إليه، كيوم وليلة وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس ووجهة ونحو ذلك. وغير المتصرف منها، ما لا يقع مسنداً إليه، فلا يكون إلا ظرفاً، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا، أو ظرفاً ومجروراً بمن. كعند ولدى ولدن وقبل وبعد وثم (بفتح الثاء): أو بإلى، كمتى، أو بمن وإلى، كأين. وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل، لأنه لا يسند إليه. إذ لا يجوز فيه الرفع، كما يصح أن تسند إلى يوم وشهر ورمضان، فتقول: «جاء يوم الجمعة، ومضى على الأمر شهر، ورمضان شهر مبارك».

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلّا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه أن يكون مقيداً غير مبهم، وهو يختص بالوصف، نحو: «جلس مجلس مفيد» أو بالإضافة نحو: «سهرت ليلة القدر»، أو بالعلمية، نحو: «صيم رمضان». فلا تنوب عن الفاعل مثل «زمان ووقت ومكان» و نحوها من الظروف المبهمة غير المختصة. فلا يقال: «وقف زمان» ولا «انتظر وقت»

⁽١) والأصل: نظر الناس في الأمر.

⁽٢) سقط في يده: زل وتحير وندم.

ناثب القاعل ٣٣٧

ولا «جلس مكان». فإن اختصت بقيد يقيدها، جازت نيابتها، نحو «وقف زمان طويل، وانتظر وقت قصير، وجلس مكان رحب.

٤ ـ المصدرُ المتصرفُ المختصُّ، نحو: «احتُفلَ احتفالٌ عظيمٌ».

(والمتصرف من المصادر: ما يقعُ مسنداً إليه كإكرام واحتفال وإعطاء وفتح ونصر ونحوها. وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه. لأنه لا يكون إلَّا منصوباً على المصدرية، أي: على المفعولية المطلقة، نحو: «معاذ الله وسبحان الله. فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه، كما يصحّ الإسناد إلى إكرام وفتح ونصر، نحو: «إكرام الضيف سنة العرب»، ونحو: ﴿إِذَا جُمَاةَ نَصْسُرُ اللّهِ وَالْفَـتُمُ ۖ ۖ (النصر: ١).

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلّا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه: أن يكون مقيداً غير مبهم، ويختص بالوصف، نحو: «وقف وقوف طويل» أو بيان العدد، نحو: (نظر في الأمر نظرتان، أو نظرات). أو بيان النوع، نحو: «سير سير الصالحين».

وقد ينوبُ عن الفاعل ضميرُ المصدر المتصرّفِ المختص، كأن تقول: «هل كتبت كتابةٌ حسنةٌ؟» فتقول: «كُتِبتُ». فنائبُ الفاعل ضمير مستنرٌ يعود إلى الكتابة. وقد يعودُ الضمير على مُصدّرِ الفعل، وإن لم يذكر، لكونه مفهوماً معهوداً للسامع، كقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْتُهُمْ وَيَيْنَ مَا يَشْتُهُونَ﴾ [سا: ١٥٤] أي: حيل الحؤولُ(١) المعهود ذهناً. فنائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدر المفهوم من الكلام. ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيامً، ويُغْضَى من مهابته فسما يُكَدُّمُ إِلَّا حينَ يَبْتَسِمُ أَي يُغْضَى الإِخْضَاءُ الذي تَعهدُ، وهو إغضاءُ الإجلال، مهابة له. فنائبُ الفاعل ضميرُ الإغضاءِ المغهوم من (يُغضى).

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائبية، لأن حرف الجرهنا للتعليل. فالمجرور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله. وإذا كان حرف الجر للتعليل، ينوب المحجوور به عن الفاعل، كما علمت، لأنه يكون، والحالة هذه، من جملة أخرى، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر. فإذا قلت: (وقف الناس) فكأن سائلاً سأل: لماذا وقف الناس؟ فقلت. إجلالاً للعلماء، أي وقفوا إجلالاً لهم... فإجلال: مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور. فكذلك هنا، في بيت الفرزدق. إذ التقدير: يغضي إغضاء الإجلال. أي يغضي الناس إغضاء إجلالاً لمقامه).

 ⁽١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحؤولاً وحيلولة، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر.
 وحال بينه وبين ما يشتهي، أو دونه ودون ما يريد، أي: كان حائلاً وحاجزاً ومانعاً من وصوله إلى ذلك.

وإذا فُقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ والمصدرِ والظرفِ المختصِّين على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى:

﴿ وَإِنَا نُهُمْ فِي الشَّورِ فَنَمَةٌ وَهُودًا ﴿ إِلَاحَاقة: ١٣] ومن نيابة المجرور أن تقول: ﴿ يُشَادُ بِذَكرِ العاملينَ إشادةً عظيمة ومن نيابة الظرف قولك: ﴿ يُصلِّى يومُ الجمعةِ صلاتها » .

قائدة: متى حذف الفاعل، وناب عنه نائبه، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يقال: (عوقب الكسول من المعلم) بل يقال: (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل إنما يحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه مناف لذلك. فإن أردت الدلالة على الفاعل أتيت بالفعل معلوماً، (فقلت عاقب المعلم الكسول)، أو باسم الفاعل، فقلت: (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول: (عوقب الكسول المعلم)، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره: (عاقب) فكأنه لمّا قيل: (عوقب الكسول) سأل سائل: من عاقبه؟ فقلت: (المعلم)، أي عاقبه المعلم. ويكون ذلك على حدّ قوله تعالى: ﴿ يُمْتِحُ لَمُ فِهَا بِالْقُدُرِدِ وَالْآصَالِ ﴿ يُكُونُ المعلم محذوف. والتقدير (بجال) فاعلاً لفعل محذوف.

٣ - أحكامُ نائب الفاعل وأقسامُهُ:

كلُّ ما تقدُّمَ من أحكام الفاعلِ يَجبُ أن يُراعى مع نائيِه، لأنه قائمٌ مقامَهُ، فلهُ حُكمهُ.

فيجب رفعهُ، وأن يكون بعد المُسنَدِ، وأن يُذكرَ في الكلام. فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترُ، وأن يُؤنثَ فعلُه إن كان هو مؤنثاً، وأن يكونَ فعلهُ موخَّداً، وإن كان هو مثنّى أو مجموعاً، ويجوز حذفُ فعلِه لقرينةِ دالةِ عليه.

(فعلى الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائب الفاعل، كالفاعل، ثلاثةُ أقسامٍ: صريعٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ. فالصريحُ، نحو: أيُحَبُّ المجتهدُه.

والضميرُ، إما مُتَصِلٌ، كالتاءِ من الْكرِمتَ، وإما مُنفصلٌ، نحو: «ما يُكرَمُ إِلاَّ أنا». وإما مستترٌ، نحو: «أكرَمُ، ونُكرَمُ، وتُكرَمُ، وزُهيرٌ يُكرَمُ، وفاطمهٔ تُكرَمُ».

والمؤوَّلُ، نحو: يُحمَدُ أن تَجتهدوا،، والتأويلُ: ايُحمَدُ اجتهادكم،

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه).

لعبتدا والخبر 277

٣ ـ المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبرُ: إسمانِ تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ، نحو: «الحق منصورٌ» و«الاستقلالُ ضامنٌ سعادةَ الأمةِ».

يَتميّزُ المبتدأ عن الخبر بأنَّ المبتدأ مُخبَرٌ عنه، والخبرَ مُخبّرٌ به.

والمبتدأ: هو المسنَّدُ إليه، الذي لم يسبقهُ عاملٌ.

والخبرُ: ما أُسندَ إلى المبتدأ، وهو الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة. والجملةُ المؤلفةُ من المبتدأ والخبر تُدعى جملةً اسميَّة.

ويتعلَّقُ بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث:

١ _ أحكام المبتدأ:

للمبتدأ خمسة أحكام:

الأول: وجوبُ رفعهِ. وقد يجرُّ بالباءِ أو من الزائدتين، أو برُبّ، التي هي حرفُ جر شبيةٌ بالزائد. فالأول نحو: «بِحَسبِك الله الله والثاني نحو: ﴿ مَلَ مِنْ خَلِيْ غَبُرُ اللهِ يَرَزُنُكُمُ ﴾ [فاطر: آ] ''؟. والثالث نحو: فيا رُبُّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة ('''.

الثاني: وجوب كونه معرفةً، نحو: المحمدٌ رسولُ الله!، أو نكرةً مفيدةً، نحو: المجلسُ علم يُنتغعُ بهِ خيرٌ من عبادة سبعينَ سنة!.

وتكون النكرة مفيدة بأحدِ أربعةَ عشَرَ شرطاً:

١ ـ بالإضافة لفظاً، نحو: «خمسُ صَلواتِ كنّبهنَ الله، أو معنّى، نحو: «كلّ يموتُ»، ونحو: ﴿ثُلُ حَكُلُ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٤]، أي: كل أحد.

٢ ـ بالوصف لفظاً، نحو: ﴿وَلَمَبْدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِلِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو تقديراً، نحو: فشر المر ذا ناب، ونحو: قامرٌ التي بك، أي: شر عظيمٌ وأمرٌ عظيمٌ: أو معنى: بأن تكونَ مُصفَّرةً، نحو: قرُجَيْلٌ عندنا أي: رجلٌ حقيرٌ، لأن التصغيرُ فيه معنى الوصف.

٣ ـ بأن يكون خبرُها ظرفاً أو جازاً ومجروراً مُقدَّماً عليها، نحو: ﴿وَقَوْقَ حَكُلِ ذِى عِلْمِ
 عَلِــرُ ﴾ [بوسف: ٧٦] و ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِنَابُ ﴾ [الرعد: ٣٨].

⁽١) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والله خبره.

٢) من: حرف جر زائد، وخالق مجرور لفظاً بمن الزائدة. مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.

⁽٣) رب: حرف جر شبيه بالزائد، وكاسية، مجرور لفظاً برب، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. وعارية خبره.

 ٤ ـ بأن تقع بعد نفي، أو استفهام، أو الولاا، أو اإذا، الفُجائيّة. فالأول، نحو: «ما أحدّ عندنا، والثاني، نحو: «ألِلُه مع الله؟»، والثالث، كقول الشاعر:

لولا اصطبارٌ لأَوْدَى كُللُّ ذي صفَةٍ لَمَّا اسْتَفَلَّتُ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّمِنِ وَالرَابِمُ، نحو: اخرجتُ فإذا أسدَّ رابضُ».

م. بأن تكونَ عاملةً، نحو: اإعطاءً قِرشاً في سبيل العلم ينهض بالأمة». ونحو: «أمرٌ بمعروف صدقةٌ، ونهي عن مُنكر صَدَقةٌ».

(فإعطاء: عمل النصب في «قرشاً» على أنه مفعول به. وأمر ونهي: يتعلق بهما حرف الجر، والمجرور مفعول لهما غير صريح).

٦ ـ بأن تكونَ مُبهَمةً، كأسماء الشرط والاستفهام واها، التعجبيَّة وكم الخبريَّة، فالأولى، نحو: المن يجتهدُ يُقلِعُ (١٠)، والثاني، نحو: المن مجتهد (٢٠) وكم علماً في صدرك (٢٠)، والثالث، نحو: المم مأثرة لك!» (٥٠).

٨ ـ بأن تكون خلفاً عن موصوف، نحو: اعالمٌ خيرٌ من جاهل، أي: رجلٌ عالمٌ. ومنه المثلُ: (ضعيفٌ عاذ بقرمَلة)

٩ ـ بأن تقع صدرَ جملةٍ حاليَّةٍ مُرتبطةٍ بالواو أو بدونها: فالأول، كقول الشاعر:

سَرَيْسًا ونَجْمٌ قَدْ أَضاءً، فَمُذْ بَدا مُحيَّاكَ أَحفَى ضَوْوُهُ كُللَّ سَارِقِ والثاني، كقول الشاعر:

النِّلْبُ يَعطرُفُها في النَّاهرِ واحدةً وكُللَّ يدوم تَداني مُدْيَدةً بِيدي(٨)

(١) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. وجملة الشرط مع الجواب خبره.

(۲) من: اسم استفهام فی محل رفع مبتدأ. ومجتهد: خبره.

(٣) كم: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، وعلماً: تمييز منصوب، وفي صدرك: متعلق بالخبر المحذوف.

(٤) ما: تعجبته في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره.

(٥) كم: خبرية في محل رفع مبتدأ، وهي مضافة إلى مأثرة. ولك متعلق بخبرها.

(٦) المطففون: الذين لا يوفون الكيل والوزن.

 القرملة: واحد القرمل، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح إذا وطيء، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله.

 (٨) مدية: مبتدأ. وبيدي: خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني. العبتنا والخبر الام

١٠ ـ بأن يرادَ بها التنويعُ، أي التفصيلُ والتقسيمُ، كقول امرىء القيس:

فَأَقَبَلُتُ زَخْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَلَّوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرَّ(')
وَوَلَ الآخِر:

نبسومٌ عَسلَيْ خسا، ويسومٌ لَسنسا وَيَسوَمٌ نُسسساءً، وَيسوَمٌ نُسسَّرُ

١١ ـ بأن تُعطف على معرفة، أو يُعطف عليها معرفة. فالأول، نحو اخالد ورجل يتعلمان النحو، والثاني نحو: (رجل وخالد يتعلمان البيان».

١٢ ـ بأن تُعطف على نكرة موصوفة، أو تُعطف عليها نكرة موصوفة، فالأول نحو: ﴿ فَوَلَّ مَرْدُكُ ﴾ (٢٦ مَرُولُ فَيَرُلُ عَلَيْ مَدَدَة يَكَبُمُهَا أَذَى ﴾ [البقرة: ٣٦٣]، والثاني، نحو: ﴿ طَاعَةٌ وَقَرْلُ مَدَرُدُكُ ﴾ (٣) [محمد: ٢١].

١٣ ـ بأن يُراد بها حقيقةُ الجنسِ لا فرد واحد منه، نحو: اثمرة خير من جرادة وارجل أقوى من امرأة.

١٤ ـ بأن تَقع جواباً، نحو: (رجلٌ؛ في جواب من قال: (مَنْ عندك؟).

فاندة:

(ولم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. فكل نكرة أفادت إن ابتدىء بها صح أن تقع مبتداً. ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدمان عليها: إن لم تفد. فلا يقال: قرجل من الناس عندنا،، ولا: قعند رجل مال، ولا قلإنسان ثوب، لعدم الفائدة، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يُفيدا التخصيص، لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها).

الثالث (٣): جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ، تقول: «كيف سعيدٌ؟»، فيقال في الجواب: «مجتهدٌ» أي: هو مجتهدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ تَنْ عَمِلَ سَلِمًا فَلِنَفْسِيةٌ، وَمَنْ أَسَآةَ فَعَلَيْهَا ﴾ [الجائية: ١٥ ونصلت: ٤٦] وقوله: ﴿ شُونَةً أَنْزَلَهُا ﴾ [الزر: ١].

(والتقدير في الآية الأولى: «فعمله لنفسه، وإساءته عليها»، فيكون المبتدأ، وهو العمل والإساءة، محذوفاً، والجار متعلق بخبره المحذوف. والتقدير في الآية الثانية: «هذه سورة»).

⁽١) ثوب: مبتدأ. وجملة لبست خبرها. وثوب الثاني: مبتدأ. وجملة أجر خبره. والمفعول محذوف والتقدير نثوب لبسته وثوب أجره، ويروى وفتوباًه في الموضعين فيكون مفعولاً مقدماً للفعل بعده.

 ⁽۲) طاعة: مبتدأ. وقول: معطوف عليه فهو مبتدأ مثله. والخبر محذوف والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل
 من غيرهما.

⁽٣) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ.

الرابعُ: وجوب حذفهِ وذلك في أربعةِ مواضعَ:

 ١ ـ إن دلُّ عليه جوابُ القسم، نحو: (في ذِمَّتي الأفعلنَّ كذا)، أي: في ذِمَّتي عَهدٌ أو مِثانٌ.

٢ ـ إن كان خبرُه مصدراً نائباً عن فعله نحو: قصبرٌ جميلٌا وقسمعٌ وطاعةًا، أي: صبري صبرٌ جميلٌ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ.

٣ ـ إن كان الخبرُ مخصوصاً بالمدح أو الذمّ بعد انفتم ويشسّ، مؤخراً عنهما، نحو: نِعمَ
 الرجلُ أبو طالب، ويشسّ الرجلُ أبو لَهب، فأبو، في المثالين، خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُهُ: «هؤ».

إن كان في الأصل نَعتاً قُطِعَ عن النَّعتية في مَعرِض مدح أو ذم أو ترجُم، نحو: «خُذْ بيدِ زهيرِ الكريمُ» و دَعْ مجالسة فلانِ اللئيمُ» و اأحينُ إلى فلانِ المسكينُ».

(فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً. والتقدير: هو الكريم، وهو اللئيم، وهو المسكين ويجوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: أمدح، وفي الثاني: أذم، وفي الثالث: أرحم).

الخامس^(۱): إن الأصلَ فيه أن يتقدَّمَ على الخبر، وقد يجبُ تقديمُ الخبرِ، عليه. وقد يجوز الأمران. (وسيأتي الكلامُ على ذلك).

٢ ـ أقسامُ المبتدا:

المبتدأ ثلاثةُ أقسام: صريحٌ، نحو: «الكريمُ محبوبٌ»، وضميرٌ منفصلٌ، نحو: «أنتَ مجتهده، ومؤوَّلُ، نحو: ﴿وَأَنْ تَسُومُوا خَيْرٌ لَحَكُمٌ ﴾ (٦٠ [البقرة: ١٨٤]، ونحو: ﴿وَسُولَةُ عَلَيْمَ مَانَدْزَقَهُمْ أَدْ لَرُ شُذِرْهُمَ ﴾ (٣٠ [يس: ١٠]، ومنهُ المثلُ «تسمعُ بالمُعَيديّ خيرٌ من أن تراه (١٠).

٣ ـ أحكامُ خبر المبتدأ:

لخبر المبتدأ سبعة أحكام:

الأول: وجوبٌ رفعهِ.

⁽١) أي الحكم الخامس من أحكام المبتدأ.

⁽٢) والتأويل: «وصومكم خير لكم»، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

 ⁽٣) والتأويل: اإنذارك وعدم إنذارك سواء فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ. وسواء قبله خبره. وهمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل.

⁽٤) والتأويل: «سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه». فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وخير: خبره. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن، والأصل أن تسمع. وقد روي: «تسمع» بالرفع. وبالنصب بأن مقدرة، كما روي «أن تسمع»، بإثبات «أن».

المبتدا والخبر

الثاني: أنَّ الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقةً. وقد يكون جامداً. نحو: «هذا حجرٌ».

الثالث: وجوبُ مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

الرابع: جواز حذفهِ إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ، أي: فإذا الأسدُ حاضرٌ، وتقول: «مَن مجتهدٌ؟» فيقالُ في الجواب: «رُهيرٌ» أي: «زهيرٌ مجتهدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكُلُهَا دُآيِرٌ وَطِلْهَا ﴾ [الرحد: ٣٥] أي: وظلُها كذلك.

الخامس: وجوبٌ حذفهِ في أربعةِ مواضعَ:

١ ـ أن يدلُّ على صفةٍ مُطلقةٍ، أي: دالةٍ على وجودٍ عامِّ(١).

وذلك في مسألتين، الأولى: أن يتملَّق بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، نحو: «الجنة تحتَ أقدام الأمَّهات» و«العلمُ في الصّدورِ»^(٢). والثانية: أن تقعَ بعد لولا أو لوما، نحو: «لولاً الدِّينُ لَهَلَكَ النَّاسُ» وهلوما الكتابةُ لضاع أكثرُ العلم»^(٣).

(فإن كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص: كالمشي والقعود والركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، نحو: الولا العدو سالمنا ما سلم، ونحو: الخالد يكتب في داره، والعصفور مغرد فوق الغصن، ومنه حديث: الولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم، فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره، نحو: الولا أنصاره لهلك، أو الولا أنصاره حموه لهلك، ونحو: (على على فرسه) أو اعلى راكب على فرسه).

٢ ـ أن يكون خبراً لمبتدأ صريحٍ في القسم، نحو: «لعَمُرك الأفعَلَنَّ»، ونحو: «أيمُنُ الله الإجتهدَنَّ» أن الشاعر:

لعَمْرُكَ ما الإنسانُ إلاَّ ابنُ يَنوبه على ما تَجلّى يَوْمُهُ لا ابنُ أُمسِهِ وما الْفَخْرُ بالعَظم الرَّميم، وإنَّما فَخارُ الذي يَبخِي الْفَخارَ بِنَفْسِهِ

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته. تقول (عهد الله لأقولن الحق، وعهد الله على لأقولن الحق،).

٣ ـ أن يكونَ المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيلٍ مضافاً إلى مصدرٍ، وبعدهما حالٌ لا تصلُحُ أن
 تكون خبراً، وإنما تصلُحُ أن تسدَّ مَسدَّ الخبرِ في الدلالةِ عليه. فالأولُ، نحو: اتأديبي الغلامَ

⁽١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل.

⁽٢) أي: الجنة كائنة أو موجودة، العلم كائن أو موجود.

⁽٣) أي: لولا الدين موجود، ولولا الكتابة موجودة.

⁽٤) التقدير: لعمرك قسمى، أي: حياتك هي قسمي،

⁽٥) والتقدير: أيمن الله قسمي. وأيمن كلمة موضوعة للقسم.

مُسيئاً ١٠٠٠. والثاني، نحو: ﴿أَفْضَلُ صَلاتِكَ خِالياً مَمَا يَشْغَلُكُ﴾.

ولا فرق بين أن يكونَ اسمُ التفضيل مضافاً إلى مصدر صريح، كما مُثَلَ، أو مُؤوَّلٍ، نحو:

«أحسنُ ما تعملُ الخيرَ مُستَرِّاً (⁽⁷⁾ وكذا لا فرقَ بين أن تكونُ الحالُ مُفردةً، كما ذُكر، أو جملةً:
كحديث: «أقرب ما يكون العبدُ من ربَّه وهو ساجدٌ (⁽⁷⁾. وقولِ الشاعر، وقد اجتمعت فيه الحالان: (المفردة والمركبة):

خيرُ اقتِرابي من المؤلى(1) حليف رضاً وشررُ بُعُدِي عنهُ وهو غَضبانً

فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادّة مسده. لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ، إذ لا معنى لقولك: (تأديبي الغلام مسيء، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك)، وهلم جرّاً.

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال، وجبّ رفعُها لعدم مُباينتها حينئذٍ للمبندأ، نحو: "تأديبي الغلامَ شديدٌ، وشدَّ قولهم: "مُحكمُك مُستَطاً،، أي: مُثبَناً نافذاً، إذْ يصحُّ أن تقولَ: "مُحكمُك مُستَطّه.

٤ ـ أن يكونَ بعد واو مُتميّنٍ أن تكون بمعنى «معّ»، نحو: «كلُّ امرِيء وما فَعَلَ (٥٠٠، أي:
 معَ فعلِه. فإن لم يتمينُ كونُها بمعنى «مَعّ» جاز إثباتُه، كقولِ الشاعر:

تَمَنَّوا لِيَ الْمَوتَ الذي يَشْعَبُ الفَتى (١) وكسلُّ امسرِي، والْـمَــوتُ يسلستــقِـــيانِ السادس(٧): جواز تَعَدُّدِهِ، والمبتدأُ واحد، نحو: الخليلُ كاتب، شاعرٌ، خطيب،

السابع: أنَّ الأصل فيه أن يتأخرَ عن المبتدأ، وقد يَتقدُّمُ عليه جوازاً أو وجوباً (وسيأتي الكلامُ عي ذلك).

٤ - الخبرُ الْمُفرَدُ:

خبرُ المبتدأ قسمان: مُفردٌ وجملةً.

⁽١) والتقدير: تأديبي الغلام حاصل عند مساءته.

 ⁽٢) أحسن: مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة، والتأويل: أحسن عملك،
 والخبر: محذوف، والتقدير: أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك.

 ⁽٣) جملة وهو ساجد: في محل نصب على الحال من العبد، والتقدير: أقرب كون العبد من ربه حاصل في
 حال سجوده، (وتكون) هنا تامة لا ناقصة، فهي ترفع الفاعل.

⁽٤) المولى: ابن العم.

⁽٥) الخبر محذوف، والتقدير: كل امرى، وفعله مقترنان.

⁽٦) يشعب: يغتال ويهلك.

⁽٧) أي الحكم السادس من أحكام خبر المبتدأ.

العبتنا والخبر العبتنا والخبر

فالخبرُ المفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ، وإن كان مُثنَّى أو مجموعاً، نحو: «المجتهد محمودٌ، والمجتهدون محمودٌ».

وهو إما جامدٌ، وإما مُشتقٌ.

والمرادُ بالجامدِ: ما ليس فيه معنى الوصفِ، نحو: «هذا حجرٌ». وهو لا يَتضمنُ ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فيتضمَّنه، نحو: «علمَّ أسدٌ».

(فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى علي، وهو ضمير الفاعل. وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم المستعار، يرفع الفاعل كالفعل، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت: (هذا حجر)، فحجر يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو)، أي: (هذا حجر هو)، وما قولهم ببعيد من الصواب. لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً).

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الرّصف، نحو: الرّهيرٌ مجتهده. وهو يتحمَّلُ ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلَّا إذا رفعَ الظاهرَ، فلا يتحمَّلُهُ، نحو: الرّهيرٌ مجتهدٌ أخواه».

(فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل. أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ).

ومتى تحمَّلُ الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمتْ مُطابقتُهُ له إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: [عليٌّ مجتهد، وفاطمةُ مجتهدةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتانِ مجتهدتانِ، والتلاميذ مجتهدونَ، والتلميذاتُ مجتهداته.

فإن لم يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقهُ، نحو: «الشمسُ والقمرُ آيتانِ من آيات الله، ويجوز أن لا يطابقه، نحو: «الناس قسمانِ: عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما».

٥ _ الخبرُ الجملة:

الخبرُ الجملةُ: ما كان جملةً فعليّة، أو جملةً اسميّة، فالأول نحو: «الخُلُقُ الحسَنُ يُعلي قلرَ صاحبهِ(١٦)، والثاني نحو: «العاقلُ خُلُقُهُ حسنٌ (٢٣).

⁽١) الخلق: مبتدأ، والحسن: صفة، وجملة يعلي: جملة فعلية خبره.

 ⁽۲) العاقل: مبتدأ أول، وخلقه مبتدأ ثان، وحسن: خبر العبتدأ الثاني، وجملة العبتدأ الثاني وخبره. جملة اسمية، خبر العبتدأ الأول.

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكونَ مُشتملةً على رابطٍ يربطُها بالمبتدأ.

والرابط إما الضميرُ بارزاً، نحو: «الظُّلمُ مَرتعه وخيمٌ»، أو مُستتراً يعودُ إلى المبتدأ، نحو: «الحقُّ يعلو». أو مُقدَّراً، نحو: «الفِضةُ، الدرْهم بقرشٍ، (١٠)، أي: الدرهم منها. وإما إشارةُ إلى المبتدأ، نحو: ﴿وَلَيْأَتُهُ المبتدأ، نحو: ﴿وَلَيْأَتُهُ المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿المَّآتُهُ لَلْ اللهُ ال

(فالرجل يعم سعيداً وغيره، فسعيد داخل في عموم الرجل، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكون الجملةُ الواقعةُ خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى، فلا نحتاج إلى رابطٍ، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاجَ إلى ما يربطها به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُ ۖ ۚ ۚ [الإخلاص: ١]، ونحو: ﴿قُطْتَى اللَّهُ حسبى».

(فهو: ضمير الشأن. والجملة بعده هي عينه، كما تقول: (هو علي مجتهد) وكذلك قولك. (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به، (وهو الله حسبي) هو عين المبتدأ. وهو (نطقي) وأما فيما سبق فإنما احتيج إلى الربط لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ، فلا بد له من رابط يربطه به).

قد يقعُ الخبرُ ظرفاً أو جارًا ومجروراً.

فالأولُ، نحو: «المجدُ تحتَ عَلمِ العلمِ»، والثاني، نحو: «العلم في الصدور لا في السطور».

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف، وحرف الجر. ولك أن تقدر هذا المتعلق فعلاً كاستقر وكان، فيكون من قبيل الخبر الجملة، واسم فاعل، فيكون من باب الخبر المفرد، وهو الأولى، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً).

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان. فالأول، نحو: «الخيرُ أمامك». والثاني، نحو: «الجنةُ تحتّ أقدام الأمهاتِ».

وأما ظروف الزمانِ فلا يُخبِرُ بها إلَّا عن أسماء المعاني، نحو: «السفرُ غداً، والوصولُ بعد غدِه. إلا إذا حصلتِ الفائدةُ بالإخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوزُ، نحو: «الليلةَ الهلالُ»، وانحن في شهر كذا، و«الوردُ في أياره. ومنه: «اليرمَ خمرٌ، وغداً أمرٌ».

الفضة مبتدأ أول، والدرهم بقرش: مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير المحذوف، والتقدير: الدرهم منها بقرش.

⁽٢) لباس: مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: والرابط اسم الإشارة.

⁽٣) الحاقة: مبتدأ أول، و(ما): اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، والحاقة خبره والجملة خبر العبتدأ الأول.

المبتدأ والخبر

٦ _ وجوب تقديم المبتدأ:

الأصلُ في المبتدأ أن يَتقدَّمَ. والأصلُ في الخبر أن يتأخَّرَ. وقد يتقدَّمُ أحدهما وجوباً، فيتأخَّرُ الآخرُ وجوباً.

ويجبُ تقديمُ المبتدأ في سنة مواضعَ:

الأولُّ: أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام، كأسماء الشرط، نحو: «مَن يَتَقِ الله يُفلح»، وأسماء الاستفهام، نحو: «من جاء؟»، «وما» التعجّبيّة، نحو: «ما أحسنَ الفضيلةًا» وكم الخبرية، نحو: «كم كتاب عندي!».

الثاني: أن يكون مُشبّهاً باسم الشرط، نحو: «الذي يجتهدُ فله جائزةٌ» و«كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدّى».

(فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومه، واستقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده، فهو في قوة أن تقول: (من يجتهد فله جائزة) و(أي تلميذ يجتهد فهو على هدى). ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط).

الثالث: أن يضاف إلى اسمٍ له صدرُ الكلام، نحو: «غلامُ مَن مجتهدٌ؟؛ ووزمامُ كم أمر في يدك؛ (١).

الرابعُ: أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لامَ الابتداء)، نحو: ﴿وَلَمَبُدُّ مُزْمِنُ خَيْرٌ مِن مُشْرِلُو﴾ [القرة: ٢٢١].

المخامس: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة، وليس هناك قرينة تعبن أحدهما، فيتقدَّم المبتدأ خشية التباس المسنّدِ بالمسنّدِ إليه، نحو: «أخوك عليّه، إن أردت الإخبارَ عن الأخ، و«علي أخوك»، إن أردت الإخبارَ عن علي، ونحو: «أَسَنُّ منك أَسَنُّ مني» إن قصدتَ الإخبار عمن هو أسنُّ منك أسنُ منك مخاطبك «وأسنَّ مني أسن منك»، إن أردت الإخبارَ عمن هو أسنُّ منك نفسِك.

(فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر، جاز التقديم والتأخير، نحو: «رجل صالح حاضر، وحاضر رجل صالح» ونحو: «بنو أبنائنا بنونا» بتقديم المبتدأ، و«بنونا بنو أبنائنا»، بتقديم الخبر. لأنه سواء أتقدم أحدهما أم تأخر، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا).

السادس: أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، وذلك بأن يقترنَ الخبرُ بِالَّا لفظاً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولُ﴾ [ال عمران: ١٤٤] أو معنّى، نحو: ﴿إِلْمَا أَتَ نَذِيرٌ ﴾ [هرد: ١٢].

⁽١) كم: هنا خبرية بمعنى كثير. وأمر مضاف إليها، فإن جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تعييزاً.

(إذ المعنى ما أنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد، في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: «ما رسول إلا محمد». بتقديم الخبر، فسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه. بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات الله عليهم. وهكذا الشأن في المثال الثاني).

٧ ـ وجوب تقديم الخبر:

يجبُ تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبّراً عنها بظرف أو جار ومجرور، نحو: «في المدارِ رجلٌ» و«عندكَ ضيفٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مُزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] ﴿وَمَلَى ٱلْبَسَرِهِمْ غِشَوَةً ﴾ [القر: ٧].

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: ﴿ رَأَبُلُ تُسَمَّى عِندَامٌ ﴾ [الأنعام: ٢] لأن النكرة وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة).

الثاني: إذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فالأول، نحو: «كيف حالُكَ؟»(١) والثاني، نحو: «ابنُ من أنت؟، الله وصبيحة أيَّ يوم سفرُكَ؟،(١).

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام).

الثالث: إذا اتصلَ بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء من الخبر نحو: «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى: ﴿أَرْ عَلَ ثُلُوبِ أَنْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]. وقولُ نُصَيب:

أهابُكِ إجسلالًا، وما بكِ قسلرةً عليَّ، ولكن صلَّ عين حبيبُها

وإنما وجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب).

الرابعُ: أن يكون الخبرُ محصورةَ في المبتدأ. وذلك بأن يقترن المبتدأ بإلَّا لفظاً، نحو: «ما خالنٌ إلَّا الله»، أو معنّى، نحو: «إنما محمودٌ من يجتهدُه.

(إذ المعنى: «ما محمود إلا من يجتهده. ومعنى الحصر هنا أن الخبر «وهو خالق، في المثال» منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: «ما الله إلا خالق» بتقديم

⁽١) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مؤخر.

⁽٢) ابن: خبر مقدم، وهو مضاف إلى امن؛ الاستفهامية، وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع.

 ⁽٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم: وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر.

للبتدا والخبر

المبتدأ، فسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد. وهكذا الحال في المثال الثاني).

٨ _ المبتبأ الصُفَة:

قد يُرفعُ الوصفُ بالابتداءِ، إن لم يطابق موصوفَهُ تثنيةً أو جمعاً، فلا يحتاجُ إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه، فيكون مرفوعاً به، ساداً مَسَدً الخبر، بشرط أن يتقدَّم الوصفَ نفي أو استفهامٌ. وتكونُ الصفةُ حينئذِ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمَعُ ولا تُوصفُ ولا تُصفرُ ولا تُعرَّف. ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، فأجازوا أن يُقال: «ناجحٌ ولداكَ، وممدوحٌ أبناؤك».

ولا فرقَ بينَ أن يكونَ الوصفُ مشتقاً، نحو: «ما ناجعٌ الكسولانه (١٠) و«هل محبوبٌ المجتهدونه (١٠)، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة، نحو: «هل صَحْرٌ هذانِ المُعاندان (٢٠٥٥) و «ما وحشيٌ أخلاقُك» (٤٠).

ولا فرقَ أيضاً بينَ أن يكونَ النفيُ والاستفهام بالحرف، كما مُثلَ، أو بغيره، نحو: اليسَ كسولٌ ولداك، واغيرُ كسولِ أبناؤك، واكيف سائرٌ أخواك، غير أنهُ معَ اليسَ، يكونُ الوصفُ اسماً لها، والمرفوعُ بعدَهُ مرقوعاً به سادًا مَسَدُّ خبرِها، ومعَ اغيرٍ، ينتقلُ الابتداءُ إليها، ويُجر الوصفُ بالإضافة إليها، ويكونُ ما بعدَ الوصفِ مرفوعاً به سادًا مسدًّ الخبر.

وقد يكونُ النفئ في المعنى، نحو: «إنما مجتهدٌ ولداكَ؛ إذ التأويلُ: «ما مجتهدٌ إلَّا ولداكَ».

فإن لم يقع الوصفُ بعد نفي أو استفهام، فلا يجوز فيه هذا الاستعمالُ، فلا يقالُ: «مجتهد غلاماكَ، بل تجبُ المطابقةُ، نحو: «مجتهدانِ غلاماك». وحينتذِ يكونُ خبراً لما بعده مُقدَّماً عليه. وقد يجوزُ على ضعفٍ، ومنه قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لَهُ بِ، فَلاَ تَكُ مُلْفِياً مَقَالَةَ لِهُبِيَّ، إذا الطُّبُرُ مَرَّتِ (٥) والصفةُ التي تقعُ مبتداً، إنما ترفعُ الظاهرَ، كقول الشاعر:

⁽١) ما: نافية، وناجع: مبتدأ، والكسولان: فاعل ناجع أغنى عن الخبر.

⁽٢) هل: حرف استفهام، ومحبوب: مبتدأ، والمجتهدون: نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر.

⁽٣) صخر: مبتدأ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف، لأنه بمعنى صلب، وهذان: فاعل لصخر أغنى عن الخبر.

 ⁽³⁾ وحشي: مبتدأ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة، لأنه اسم منسوب، فهو بمعنى اسم المفعول،
 وأخلاقك: تأتب فاعل له أفنى عن الخبر.

 ⁽٥) بنو لهب، بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزد مشهورون بزجر الطير وعيافتها، وذلك أن يستسعدوا
 ويتشاءموا بأصواتها ومساقطها. واللهب في الأصل: مهواة ما بين جبلين، أو الصدع في الجبل، أو الشعب
 الصغير فيه، أو وجه فيه كالحائط لا يرتقى. وجمعه ألهاب ولهوب ولهاب ولهابة.

أَصَاطِنٌ تَوْمُ سَلْمَى، أَمْ نَوَوْا ظَعَنا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا (١٠) أو الضمير المنفصل، كقول الآخر:

خَليليٌّ، ما وافي بِعَهْدِي أنشُما إذا لم تكونا لي على مَنْ أَقاطِعُ

فإن رفعتِ الصفة الضميرَ المستترَ، نحو: ﴿ وَهِيرٌ لا كسولٌ ولا بَطَيُّ ۗ (٢) لم تكن من هذا الباب، فهي هنا خبرٌ عمّا قبلَها. وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها، نحو: ﴿مَا كَسُولٌ أَخُواهُ زُهُيرٌ ﴾، فهى هنا خبر مقدَّمٌ، وزهيرٌ: مبتدأ مؤخر، وأخواهُ: فاعلُ كسول.

واعلم أن الصفة، التي يُبتدأ بها، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر، إنما هي الصفةُ التي تُخالفُ ما بعدها تثنية أو جمعاً، كما مَرَّ. فإن طابقتهُ في تثنيتِه أو جمعه، كانت خبراً مُقدَّماً، وكان ما بعدها مبتدأ مؤخراً، نحو: «ما مُسافرانِ أخواي، فهل مسافرونَ إخوتُكَ؟». أمَّا إن طابقته في إفراده، نحو: «هل مسافرٌ أخوكَ؟»، جاز جعل الوصفِ مبتدأً، فيكونُ ما بعده مرفوعاً به، وقد أغنى عن الخبر، وجاز جعلةُ خبراً مُقدماً وما بعدة مبتدأ مؤخراً.

٤ ــ الفعل الناقص

الفعل الناقصُ: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفعُ الأول تشبيهاً له بالفاعل، وينصبُ الآخرَ تشبيهاً له بالمفعول به، نحو: «كان عُمرُ عادلاً».

ويُسمّى المبتدأ بعد دخوله اسماً له، والخبرُ خبراً له.

(وسميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام. فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نصب تشبيها له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب).

والفعلُ الناقصُ على قسمينِ: كانَّ وأخواتُها. وكاد وأخواتها. (وهي التي تُسمى أفعالُ المُقارَبة).

كان وأخواتها

كانَّ وأخواتُها هي: اكان وأمسى وأصبحَ وأضحى وظلَّ وباتَ وصارَ وليسَ وما زالَ وما انفكُ وما قَتىَء وما بَرحَ وما دامَّه.

⁽١) قاطن: مقيم. والظعن: الرحيل. ويجوز فيه لغه إسكان عينه وفتحها.

⁽٢) فاعل كسول وبطيء: ضمير مستتر تقديره: «هو، يعود إلى زهير.

الفعل الناقص الماقص ٢٥١

وقد تكونُ اآض ورَجعَ واستحال وعادَ وحارَ وارتدَّ وتَحوَّل وغدا وراحَ وانقلبَ وتبدَّلَّه، بمعنى اصارَا، فإن أتت بمعناها فلها حُكمُها.

ويتعلَّقُ بكانَ وأخواتها ثمانيةُ مباحث:

١ _ معانى كان وأخواتها:

معنى اكانه: اتصاف المُسنَدِ إليه بالمُسنَدِ في الماضي. وقد يكون اتصافه به على وجه الدُّوام، إن كان هناك قرينة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَاكَ أَلَتُهُ عَلِيمًا مَعِكِمًا﴾ [النساء: ١٧]، أي: إنه كان ولم يَزلُ عليماً حكيماً.

ومعنى اأمسى»: اتصافهُ به في المساء.

ومعنى اأصبحًا: اتصافُهُ به في الصباح.

ومعنى وأضحى : اتصافه به في الضحى.

ومعنى ﴿ ظلَّ ﴾: اتصافه به وقتَ !لظلِّ، وذلك يكون نهاراً.

ومعنى ﴿باتُ﴾: اتصافُهُ به وقتَ المّبيت، وذلك يكون ليلاً.

ومعنى «صار»: التَّحوُّل، وكذلك ما بمعناها.

ومعنى اليس»: النفي في الحال، فهي مختصةً بنفي الحال، إلَّا إذا قُيّدت بما يُفيدُ المُضيَّ أو الاستقبال، فتكون لِما قُيدتُ به، نحو: اليس عليّ مُسافراً أمس أو غداً».

واليسِّ: فعلٌ ماض للنفي، مختصٌّ بالأسماءِ. وهي فعلٌ يُشبهُ الحرفَ. ولو لا قَبولها علامةَ الفعل، نحو: الستُّ وليسا وليسوا ولسنا ولسنَّ، لحكمنا بحرفيّتها.

ومعنى «ما زال وما انفكَّ وما فتىّ وما برحٌ»: مُلازمة المُسنَد للمسنَد إليه، فإذا قلتَ «ما زالَ خليلٌ واقفاً» فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوف في الماضي.

ومعنى «ما دام» استمرارُ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسندِ. فمعنى قولهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَنِي بِالسَّلَوْةِ وَالرَّكَوْةِ مَا دُمْتُ مَيَّا﴾ [مريم: ٣٦]: أوصاني بهما مدة حياتي.

وقد تكون «كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات؛ بمعنى «صار»، إن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على أنه ليسَ بالمرادُ اتصاف المسند إليه بالمسند في وقت مخصوص، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَكُانَ مِنَ ٱللَّفَرُونَ ﴾ [مرد: ١٤] أي: صار. وقوله: ﴿ فَأَصَبَعْمُ بِيعَهَيهِ إِلَا عمران: ١٠٣] أي: صرتم. وقوله: ﴿ فَظَلَّتُ أَعَنْقُهُمْ لَمَا خَنْفِيهِنَ ﴾ [الشعراه: ٤]، أي: صارت. وقوله: ﴿ فَظَلَّتُ أَعْنَقُهُمْ لَمَا خَنْفِيهِنَ ﴾ [الشعراه: ٤]، أي:

٢ ـ شُروط بعض لخواتِ «كان»:

يُشترَطُ في ازالَ وانفكَّ وفتىءَ وبرحَّ أن يتقدَّمَها نفيٌ، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ غُنَلِفِينَۗ﴾ [هود: ١١٨] و﴿إِلَنْ نَبْرَعَ عَلَيْهِ عَكِينِينَ﴾ [ط: ٩٦]، أو نهيٌ، كقول الشاعر:

صاحِ شَــمُّــرْ، ولا تَــزَلْ ذَاكِــرَ الْــمَــؤ تِ فَــنِــشــــانُــهُ ضَـــلالٌ مــــِـــــنُ أو دُعاءً، نحو: الا زِلتَ بخيرِه.

وقد جاء حذفُ النهي منها بعد القسم، والفعلُ مضارعٌ منفيٌّ بلاَ وذلك جائزٌ مُستملَعٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَأْمَوُ تَفْتَوُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، والتقديرُ: ﴿لاَ تَفَتَا ۚ وقولُ امرى، القيس:

فَ مُنْكُ تُ: يَسمينُ اللهِ أَبرحُ قاعداً وَلَوْ قَطَعُوا دأسي لَدَيْكِ وأوصالي والتقديرُ: ولا أبرح قاعداً».

ولا يُشترطُ في النفي أن يكون بالحرف، فهو يكونُ به، كما مرَّ، ويكونُ بالفعل، نحو: الستّ تبرحُ مجتهداً، وبالاسم، نحو: ﴿ وُهِيرٌ غَيرُ مُنفَكِّ قائماً بالواجبِ».

وقد تأتي "وَنَى يني، ورامَ يَريمُ" (١٦) بمعنى "زالَ" الناقصة، فيَعملانِ عمَلها. ويُشترطُ فيهما ما يُشترطُ فيها، ومنه قول الشاعر:

فأرحامُ شِعْدٍ يَتَّ صِلْنَ بسِبابهِ وأرحامُ مالٍ لا تَنني تَتَقَطَّعُهُ أي: لا تزالُ تتقطعُ، وقول الآخر:

إذا رُمتَ، مِستَّىنَ لا يَسرِيمُ مُسَّيَّسَماً، سُلُوّاً فَقَدْ أَبِعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى (٢) أَى: لا يزالُ، أو لا يبرحُ مُشَّمَاً.

ويشترطُ في "دامَ" أن تتقدَّمها "ما" المصدريَّةُ الظرفيّةُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْسَنِي بِالسَّلَوْةِ وَالزَّكَوْةِ مَا دُسُّتُ مَيّا﴾ [مريم: ٣٦].

(ومعنى كونها مصدرية أنها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو المدة، لأن التقدير: «مدة دوامي حياً»).

⁽١) أصل معنى الوني: الفتور والضعف، وأصل معنى الريم: البراح. فإن قلت: (ما ونى فلان في عمله) و(ما رمت الدار) فهما تامتان. وإن قلت: (ما ونى فلان مجتهداً، وما رمت عاملاً)، فهما ناقصتان، بمعنى ما زال وما برح، وكل فعل تام تضمن معنى فعل ناقص عمل عمله.

⁽۲) سلوا: مقعول به لرمت.

تنبيد:

ـ زال الناقصة مضارعها فيزال». وأما فزال الشيء يزول، بمعنى فذهب، وفزال فلان هذا عن هذا، بمعنى فامازه عنه يميزه، فهما فعلان تامان. ومن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَتَمَّ يُشْبِكُ النَّمُونُ وَالْأَرْضُ أَنْ تَرُولًا﴾ [فاطر: ٤١].

وقد يُضمَرُ اسمُ "كانَّ" وأخواتها، ويُحذَفُ خبرُها، عند وجودِ قرينةِ دالةِ على ذلك، يُقالُ: «هل أصبح الرَّكبُ مسافراً؟» فتقولُ: «أصبح»، والتقديرُ: «أصبحَ هو مسافراً».

٣ ـ أقسامُ كان وأخواتها:

تنقسمُ (كان وأخواتُها) إلى ثلاثة أقسام:

الأولُ: ما لا يتصرفُ بحالٍ؛ وهو: ﴿ليسَ ودامِ؛ فلا يأتي منهما المضارعُ ولا الأمرُ.

الثاني: ما يتصرَّفُ تَصرُّفاً تاماً، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثةُ، وهو: اكان وأصبَحَ وأمسى وأضحى وظَلَّ وباتَ وصارَه.

الثالث: ما يتصرُّفُ تصرُّفاً ناقصاً، بمعنى أنهُ يأتي منه الماضي والمضارع لا غيرُ، وهو: الما ذاك وما انفكُ وما فتىءَ وما بَرحَه.

واعلم أن ما تصرُّف من هذه الأفعال يعملُ عملُها، فيرفع الاسم وينصبُ الخبرَ، فعلاً كان أو صفةً، أو مصدراً، نحو: يمسي المجتهدُ مسروراً، وأمسِ أديباً، وكونُكَ مجتهداً خيرٌ لك. قال تعالى: ﴿ ﴿ قُلْ كُونُواْ حِبَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۞﴾ الإسراء: ١٥٠، وقال الشاعر:

وما كُللُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشةَ كَانْناً أَخَاكَ، إذا له تُلفِهِ لَكَ مُسْجِدا غِيرًا أَنْ المصدرَ كثيراً ما يُضاف إلى الاسم، نحو: «كونُ الرجل تقياً خيرٌ لهُ».

(فالرجل: مجرور لفظاً، لأنه مضاف إليه، مرفوع محلاً، لأنه اسم المصدر الناقص).

وإن أضيف المصدرُ الناقصُ إلى الضمير أو إلى غيرو من المبنيّات، كان له محلاّنِ من الإعراب: محل قريبٌ وهو الجرُّ بالإضافة، ومحلُّ بعيدٌ، وهو الرفع، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص، قال الشاعر:

بِبَذْلِ وجِنْمٍ سادَ في قَوْمهِ الْفَتَى وكونُك إِبَّاهُ عَسلَيْكَ يُسسيرُ

1 - ثمامُ «كانَ» وأخواتها:

قد تكونُ هذه الأفعال تامَّةُ، فتكتفي برفع المُسنَدِ إليه على أنهُ فاعلٌ لها، ولا تحتاجُ إلى الخبر، إلّا ثلاثةً أفعالٍ منها قد لَزِمَتْ النّقصَ، فلم تَرِد تامَّةً، وهي: •ما فتىءَ وما زال وليس•.

(فإذا كانت (كان) بمعنى: حصل، و(أمسى) بمعنى: دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى:

دخل في الصباح، و(أضحى) بمعنى: دخل في الضحى، و(ظل) بمعنى: دام واستمر، و(بات) بمعنى نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته، و(صار) بمعنى انتقل^(۱)، أو ضم وأمال^(۱) أو صوت^(۲)، أو قطع وفصل⁽¹⁾، وقدام بمعنى: بقي واستمر، وقائفك بمعنى: انفصل أو انحل، وقبرح» بمعنى: ذهب، أو فارق، كانت تامة تكتفى بمرفوع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قولهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَمُ كُن فَيَكُونُ ﴿ إِسَاءَ المَّهُ إِذَا أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَمُ كُن فَيَكُونُ ﴿ إِسْءَ ١٨٥)، وقوله: ﴿ فَسُبَحَنَ اللّهِ عِبْنَ كُنسُونَ وَعَبِلْا إِنَّ اللّهُ وَسَوله: ﴿ خَلِلِائِكَ فِيهَا مَا دَاسَتِ النّهَوَاتُ وَالْأَرْشُ ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقوله: ﴿ وَقَلُهُ مَنْ أَلْفَيْهِ فَمُرَهُنَ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، قُرىءَ بضم الصاد، من صارهُ يَصبرهُ، وقول الشاعر امرىء القيس:

تُسطِساوَلُ لَسِيْسلُسكَ بسالإِنْسمِسدِ وبساتَ الْسخَسلسيُّ، ولسم تَسرُفُسدِ

٥ - احكامُ اسم «كان» وخَبَرها:

كل ما تَقَدَّمَ من أحكامِ الفاعلِ وأقسامه، يُعطى لاسم •كانَ• وأخواتها لأنَّ لهُ حُكمَهُ.

وكلُّ ما سبقَ لخبر المبتدأ من الأحكام والأقسامِ، يُعطى لخبر اكاناً وأخواتها، لأنَّ لهُ حُكمَهُ^(٥)، غيرَ أنه يجبُ نصبُهُ، لأنهُ شَبِيهٌ بالمفعول به.

وإذا وقع خبرُ "كانَا" وأخواتها جملةً فعليةً، فالأكثرُ أن يكونَ فعلهًا مضارعاً، وقد يجيءُ ماضياً، بعد "كانَ وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصارً". والأكثرُ فيه، إن كانَ ماضياً، أن يقترن بقدً، كقول الشاعر:

ضأصبَحُوا فَدْ أَعادَ اللَّهُ نِعْمَنَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وإذْ ما مِثْلُهُمْ أَحدُ(١٠)

وقد وقعَ مُجرَّداً منها، وكثر ذلكَ في الواقع خبراً عن فعل شرطٍ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِن كَانَ كُبُرُ طَيَّكُمُ تَقَامِى﴾ [يونس: ٧١]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرُ طَيِّكَ إِثْمَاضُهُمْ﴾ [الاندام: ٣٥] وقولـهُ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُمُ فَقَدْ عَلِمَتَعُمُ﴾ [العائدة: ٢١٦] وقلَّ في غيره، كقول الشاعر:

أَضْحَتْ خَلاءً، وأَضْعَى أهلُها احتَمَلوا أَخنى عَلَيها الذي أَخنى على لُبَدِ

⁽١) تقول: (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه.

⁽٢) تقول: (صار فلان الشيء إليه يصيره ويصوره) أي: ضمه إليه وأماله إليه.

⁽٣) تقول: اصار يصور، أي: صوت.

⁽٤) تقول صار فلان الشيء يصوره ويصيره، أي: قطعه وفصله.

 ⁽٥) الرجاء أن يطالب الاستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتبان بأمثلة تناسب المقام.

 ⁽٦) الرواية بنصب «مثل» على أنه خبر «ما» التي تعمل عمل «ليس»، وأحد اسمها مؤخر، غير أن تقديم خبرها على اسمها يبطل عملها، كما ستعلم، فإعمالها هنا، مع تقدم خبرها، من الشذوذ.

وقولِ الآخر:

وكانَ ظَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِئَةً فَسلا مُسوَأَبِداهِا، وله يَستَفَيلُم

٦ ـ أحكام اسمِها وَخَبْرِها في التّقديم والتأخير؛

الأصلُ في الاسم أَن يَلِيّ الفعلَ الناقصَ، ثمَّ يجيء بعدَه الخبرُ. وقد يُعكَسُ الأمرُ، فيُقدَّمُ الخبرُ على الاسمِ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالِ عَلَمْ طَيْنَا نَشِرُ ٱلنَّفْرِينِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقولِ الشاعر:

لا طِيبَ لِللَّعَيشِ ما دامتْ مُنَغَعَمةً للذَّاتُهُ بادِّكارِ الشَّيْبِ والْهَرَمِ وقول الآخر:

سَلي، إِن جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهُمُ فَلَلَيْسَ سَواءً عالمَمْ وجَهولُ

ويجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ عليها وعلى اسمها معاً، إلا اليسَ» وما كان في أوَّلهِ الما النافيةُ أو المصادريَّةُ، فيجوزُ أن يُقالَ المُصجِيةَ كانتِ السماءُ الوغزيراَ أمسى المطرُّ، ويَمتنعُ أن يُقالَ: المصدريَّةُ، فيجوزُ أن يُقالَ المُصجِيةَ كانتِ السماءُ الوغزياَ أمسى المطرُّ، وأجازه بعضُ العلماءِ العلماءِ على الما دام خالدٌ، وأجازه بعضُ العلماءِ في غير الما دام».

أمّا تقدَّمُ معمولِ خبرِها عليها فجائزٌ أيضاً، كما يجوزُ تقدَّمُ الخبر، قال تعالى: ﴿وَالنَّسَهُمُ كَانُوا يَطَلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقال: ﴿أَمَوُلَكُمْ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَسْبُدُونَ﴾ [سا: ٤٠].

واعَلَمْ أن أحكامُ اسمِ هذه الأفعالِ، وخبرها في التقديم والتأخير، كحكم المبتدأ وخبره، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبرًاً.

٧ ـ خَصائِصُ «كان»؛

تختصُّ «كان» من بين سائر أخواتها بستَّةِ أشياءً:

 ١ ـ أنها قد تُزادُ بشرطين: أحدهما أن تكونَ بلفظ الماضي، نحو: «ما (كان) أصحَّ عِلمَ من تقدَّم؟». وشذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنتَ التَكُونُ اللَّهِ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهِبُ شَمْالٌ بَعليلُ

والآخر أن تكون بينَ شيئينِ متلازمينِ، ليسا جاراً ومجروراً. وشذَّت زيادتُها بينهما في قول الشاعر:

جِيادُ بُننِي أَبِي بَـُكُورِ تَـسَامَـى عَلَى الحَلَى الْمُسَوَّمَةِ الْجَسرابِ وأكثرُ ما تزادُ بِينَ قماء وفعلِ التعجُّبِ، نحو: قما (كان) أعدلَ عُمرَاء. وقد تُزادُ بِينَ غيرهما، ومنه قولُ الشاعر، (وقد زادَها بِينَ قَيْمُمُ وفاعلها):

⁽١) ليراجع الطالب هذا المبحث، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام.

وَلَبِسْتُ سِرْسالَ السّبابِ أزورُها وَلَنِعْمَ اكانَا شَبيبَةُ الْمُحتالِ(١)

وَقُولُ بعض المَرَبِ: (وقد زادَهَا بين الفعل ونائب الفاعل) ولَدتْ فاطمةً _ بنتُ الخُرْشُبِ^(٢) الكَمَلَةَ من بني عَبْس، لم يُوجَدْ (كانَ) مِثْلُهُم، وقول الشاعر: (وقد زادَها بينَ المعطوف عليه والمعطوف):

في لُجَّةِ غَسَسَرَتْ أَبِساكَ بُسحُسورُها في السجاهِ لمبيَّة «كانَ» والإسلام وقول الآخر: (وقد زادَها بينَ الصفة والموصوف):

في غُرَفِ الْجَنَّةِ المُلْبا التي وَجَبَتْ لَهم هُناكَ بِسَعْي (كان) مَشكورِ

(واعلم أن محان الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي. وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة للضمير، بل تكون لفظ المفرد المذكر في جميع أحوالها. ويرى سيبويه أنها قد يلحقها الضمير، مستدلاً بقول الفرزدق):

فسكسيسف إذا مسرِّرت بسدار قسوم وجسيسران لسنسا (كسانسوا) كسرام

٢ ـ أنها تُحذَفُ هي واسمها ويبقى خبرُها، وكثرَ ذلك بعدَ "إنْ ولو" الشرطيَّتين. فمثالُ "إنْ»: «سِرْ مُسرعاً، إن راكباً، وإن ماشياً "()، وقولهم «الناسُ مَجزيُّونَ باعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فَشرًّا أَشْرًا "()، وقول الشاعر:

لا تَسَفَّرِبَسنَّ السَّدِّهِ مِن آلَ مُسطَّرُونِ إِنْ ظَالِماً أَبِداً، وإِنْ مَسظَّلُوماً (٠٠) وَقُولُ الآخر:

حَدبَتْ عليَّ بطونُ ضَبَّة كلُّها إن ظالماً فيهم، وإن مظلوماً (٢) وقولُ غيره:

⁽١) السربال: الثوب، والشبيبة: الشباب.

 ⁽٢) هي فاطعة بنت الخرشب الأنمارية، ولدت لزياد العبسي. الكملة «جمع كامل» وهم ربيع الكامل، وقبس =

الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقد قيل لها أي بنيك أحب إليك؟ فقالت: ربيع، بل عمارة،
 بل قيس، بل أنس، ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟
 والخرشب ـ بوزن البرقع ـ وهو في الأصل: الغليظ الجافي، والعلويل السمين، ويقال: خرشب عمله وخرشبه: إذا لم يتفنه ولم يحكمه.

⁽٣) والتقدير: إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً.

⁽٤) والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

⁽٥) أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

⁽٦) حدبت: عطفت.

القعل الناقص ٧٠

قَدْ قبلَ مَا قِبلَ، إِنْ صِدْقاً، وإِنْ كَذِباً^(١) فَسَمَا اعتِدَارُكَ مِن قَدولِ إِذَا قَسِلاً؟! ومثالُ «لؤ» حديثُ: «التَمِسُ ولو خاتماً من حديده (٢٠)، وقولهم: «الإطعامَ ولو تمراً»(٣)،

لا يأمِّنِ الدُّهرَ ذو بغي، وَلَوْ مَلِكاً (١) خُنُودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والْجَبَلُ

٣ أنها قد تُحذَفُ وحَدها، ويبقى اسمُها، وخبرُها، ويعوَّضُ منها (ما) الزائدةُ، وذلك بعدَ
 انه المصدريَّةِ، نحو: قأمًا أنتَ ذا مال تُفتخُرُا»، والأصلُ: (لأنْ كنتَ ذا مال تُفتخُرُا».

(فحذفت لام التعليل، ثم حذفت اكان، وعوض منها اما، الزائدة وبعد حذفها انفصل الضمير بعد اتصاله، فصارت اأن ما أنت، نقلبت النون ميماً للإدغام، وأدغمت في ميم اما، فصارت المان،

ومن ذلك قول الشاعر:

أبِ الْحُدِ الشدةَ، أَصَّا أنستَ ذَا نَدَفَدِ اللَّهِ فَا فَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبُعُ(٠)

إنها قد تُحذّف هي واسمها وخبرُها معاً، ويعَوّضُ من الجميع (ما) الزائدة، وذلك بعد (إن) الشرطية، في مثل قولهم: (افعلُ هذا إما لا».

(والأصل اإفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره؟. فحذفت اكان؟ مع اسمها وخبرها وبقيت الا؟ النافية الداخلة على الخبر، ثم زيدت اما؟ بعد اأن؟ لتكون عوضاً، فصارت اإن ما؟، فأدغمت النون في الميم، بعد قلبها ميماً، فصارت اإمّا؟).

٥ ـ أنها قد تُحذَفُ هي واسمها وخبرُها بلا عِوَض، تقولُ: الا تعاشر فلاناً، فإنه فاسدُ
 الأخلاقِه، فيقولُ الجاهلُ: (إنى أعاشرُهُ وإنه، أي: وإن كان فاسدَها، ومنه:

قَالَتُ بِنَاتُ العَمِّ: يَا سَلْمَى، وإنْ كَانَ فَقَيِراً مُعْدِماً؟! قَالَتْ: وإنْ تُرِيدُ: إِنِي أَزُوْجهُ وإن كان فقيراً مُعلِماً.

٦ ـ أنها يجوزُ حذفُ نونِ المضارع منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وأن لا يكونَ

⁽١) أي: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

⁽۲) التقدير: ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد.

⁽٣) أي: ولو كان المطعوم تمرآ.

⁽٤) أي: ولو كان الباغي ملكاً.

 ⁽٥) والتقدير: لأن كنت ذا نفر افتخرت علي أو هددتني، لا تفتخر علي، فإن قومي لم تأكلهم الضبع، وأراد
بالضبع السنة المجدبة مجازاً. أو الضبع حقيقة، فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه؛ لأن القوم إذا
ضعفوا عن الانتصار عائت فيهم الضباع.

بعده ساكنٌ، ولا ضميرٌ متصلٌ (١٠). ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَنِيّا﴾ [مربم: ٢٠]، وقول الشاعر الحطيثة:

أَلَــُمْ أَكُ جِـارَكُــُمْ ويَــكــونَ بَسَيْـنــي وبَسَيْــنــكُـــمُ الْــمَــودَّةُ وَالإِخــاءُ والأصلُ: وَأَلِمُ أَكِنْ . وأما قولُ الشاعر:

فإن له مَّكُ البوسرآةُ أبدَت وسَامَةً فَقَدْ أَبدَت البورآة جَبْهَةَ ضَيغَم (٢) وقول الآخر:

إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّة الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنِ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتائِم(٣) فقالوا: إنه ضرورة. وقال بعض العلماء: لا بأس بحذفها إن التقت بساكن بعدَها. وما قوله ببعيد من الصواب. وقد قُرىء شُذوذاً: ﴿ لَمْ يَكُنُ الْذِينَ كَثَرُولُ [البنة: ١].

٨ - خصوصيّة دكانَ ولَيْسَه؛

تختصُّ (ليسَ وكانَ) بجوازِ زيادة الباءِ في خبريهما، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَمْكِرِ لَلْتَكِيدِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ إِذَا سبقها نفيٌ أو نهيٌ نحو: (ما كنتُ بحاضرٍ) و(لا تكنُ بغائب)، وكقول الشاعر:

وإن مُسدَّتِ الأيدي إلى الزَّاد، لَمْ أَكُنْ بَأَعجَلهم، إذْ أَجْشَعُ(1) الْقَوْمِ أَعجَلُ على الْذَيادة الباء في خبرها قليلة، بخلافِ (ليس)، فهي كثيرة شائعة.

كاد وأخواتها أو أفعالُ المقارَبَةِ

«كادَ وأخواتُها» تعملُ عمل «كان»، فترفعُ المبتدأ، ويُسمَّى اسمها، وتنصبُ الخبرَ، ويُسمَّى خبرها. وتُسمِّى: أفعالُ المقاربة.

(وليست كلها تفيد المقاربة، وقد سمي مجموعها بذلك تغليباً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره، لشهرته وكثرة استعماله).

 ⁽١) أما إن كان بعده ضمير منفصل، فلا بأس بحذف نونه، نحو: (لا تك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث: (إن يكنه فلن تسلط عليه).

 ⁽٢) الوسامة: بفتح الواو، أثر الحسن، وسم ككرم وسامة ووساماً، فهو وسيم، والجمع وسماء، والضيغم:
 الأسد، وأصله الذي يعض، من ضغمه ضغماً، إذا عضه، ويقال للأسد، ضيغمى أيضاً.

⁽٣) الرتاثم: جمع رئيمة، وهو خيط يعقد في الأصبع للتذكر: وتجمع أيضاً على (رتم)، بضمنين، ومثلها الرتمة، بفتح فسكون، والجمع (رتم) بفتح فسكون أيضاً، ويروى: (إذا لم تكن حاجاتنا في نفرسكم)، فلا شاهد فيه حينناً.

⁽٤) الجشع: بفتحتين: أشد الحرص على الطعام وغيره، وبابه (طرب) وهو (جشع) ـ بفتح فكسز ـ واجشع.

الفعل الناقص

وفي هذا المبحث ستةُ مباحثُ:

١ _ أقسامُ «كاذ» وأخواتِها:

(كادُ وأخواتها) على ثلاثة أقسام:

١ - أفعال المقاربة، وهي ما تَدُل على قُرب وقوع الخبر. وهي ثلاثة : (كادَ وأوشك وكرّب، تقول: (كادَ المطرُ يَهِطِلُ و(أوشكَ الوقتُ أن ينتهي) و(كرّب الصبحُ أن يَبلج).

٢ ـ أفعالُ الرَّجاءِ، وهي ما تَدُل على رجاءِ وقُوع الخبر. وهي ثلاثةٌ أيضاً: (عَسى وحرَى واخلولقَ)، نحو: (عسى الله أن يأتي بالفتح»، وقول الشاعر:

عَسَى الْكرْبُ الَّذِي أمسيتُ فيه يَسكسونُ وَراءَهُ فَسرَجٌ قسريبُ ونحو: «حَرَىٰ المريض أن يشفى» و«اخلولق الكسلانُ أن يجتهدَ».

٣ ـ أفعالُ الشروع، وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرة، منها: (أنشأ وَعَلِقَ وَطَلِقَ وأخذَ وأخذً وأخذً وأخذً وجعل وقام وانبرى).

ومثلها كلَّ فعلِ يَدُلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه، تقولُ: ﴿انشأ خليلٌ يكتبُ، علِقوا ينصرفون، وأخذُوا يَقرؤُونَ، وهَبُّ القومُ يتسابقونَ، وبَدَأُوا يَتبارُونَ، وابتدؤوا يتقدَّمون، وجعلوا يَستيقظونَ، وقاموا يتنهُّهونَ، وانبرُوا يسترشدونَه.

وكلُّ ما تقدَّمَ للفاعل وناثبهِ واسم (كانَه، من الأحكام والأقسام، يُعطَّى لاسمِ (كاذه) واخواتها.

٢ ـ شروطُ خَبْرها:

يُشترَطُ في خبر اكاد واخواتها؛ ثلاثةُ شروطٍ:

١ ـ أن يكون فعلاً مضارعاً مُسنَداً إلى ضميرٍ يعودُ إلى اسمها، سواءٌ أكان مُقترناً بِ ﴿أَنْ ﴿
 نحو: ﴿أُوسُكَ النهارُ أَن ينقضي ﴾، أم مُجرَّداً منها، نحو: ﴿كَادَ اللَّهِلُ يَنقضي ﴾، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿لاَ يَكَادُونَ يَفَقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ االنساء: ٧٨]، وقولهُ: ﴿وَكَلَيْنَا يَغْدِمَانِ عَلَيْهَا مِن وَرَقِ المُنَدِّ ﴾ (١) [الأعراف: ٢٢ وطه: ١٢١]،

ويجوزُ بعدَ اعسى؛ خاصَّةً أن يسنَّدَ إلى اسم ظاهرَ، مُشتملِ على ضميرٍ يعودُ إلى اسمها، نحو: «عسى العاملُ أن ينجحَ عملهُ؛ ومنه قولُ الشّاعر:

ومَاذا عَسى الحجَّاجُ يَبُلُخُ جُهُدُهُ إِذا نسحنُ جاوَزُنسا حَسَفِ بسرَ زِيسادِ

 ⁽¹⁾ أي يلزقان بعض الورق على بعض، ليسترا به عورتهما، وضمير المثنى يعود إلى آدم وحواء، والخصف في
 الأصل: الخرز، يقال: خصف النعل، أي خرزها.

ولا يجوزُ أن يقَعَ خبرُها جملةً ماضيةً، ولا اسميةً، كما لا يجوزُ أن يكون اسماً. وما وَرَدَ من ذلكَ، فشاذً لا يُلتفتُ إليه. وأما قولهُ تعالى: ﴿فَلَفِقَ سَنَّا بِالنَّوْقِ وَلَأَغْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، فمسحاً ليس هو الخبرُ، وإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبرُ، والتقديرُ: «يمسح مسحاً».

٢ ـ أن يكون متأخراً عنها. ويجوزُ أن يتوسَّظ بينها وبين اسمها، نحو: (يكادُ ينقضي الوقتُ
 ١٠ ونحو: (طَافِق ينصرفون الناسُ

ويجوزُ حذفُ الخبرِ إذا عُلِمَ، ومنهُ قولهُ تعالى، الذي سبق ذكرهُ: ﴿ فَلَلِنَ سَمَّا بِالتَّوْقِ وَالْأَفْسَاقِ ﴾ [ص: ٣٣]، ومنه الحديثُ: «من تأنَّى أصابَ أو كادَ، ومن عَجلَ أخطأ أو كادَ»، أي: كاذ يُصيبُ، وكاذ يُخطئُ، ومنه قولُ الشاعر:

ما كَانَ ذَنْبِيَ فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ عَيْشًا، وقدْ ذاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَو كَرَبًا أي: كربَ يَدْوقُهُ، وتقولُ: قما فعلَ، ولكنهُ كادَه، أي: كادَ يفعلُ.

٣ ـ يُشترطُ في خبر «حَرَى واخلولقَ» ان يقترنَ بـ ﴿أَنْهـ.

٣ - الخَبَرُ الْمُقْترِنُ بان:

اكاد وأخواتُها، من حيث اقترانُ خبرِها بأنْ وعدّمُه على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يجب أن يقترنُ خبرُه بها، وهما: ﴿حرَى واخلولقَ؛، من أفعالِ الرِّجاءِ.

٢ ـ ما يجبُ أن يتجرَّدَ منها، وهي أفعالُ الشروع.

(وإنما لم يجز اقترانها بأن، لأن المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال، و«أن» للاستقبال، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها).

٣ ـ ما يجوزُ فيه الوجهانِ: اقترانُ خبرهِ بأنْ، وتَجردُهُ منها، وهي أفعالُ المقارَبة، واعسى، من أفعال الرَّجاءِ. غير أنَّ الأكثرَ في اعسى وأوشكَ، أن يقترنَ خبرُهما بها، قال تعالى: ﴿عَسَن نَيُكُمُ أَن يُرْحَكُمُ ۗ االإسراه: ٨]، وقال الشاعر:

وَلَـوْ سُـشِـلَ الـنّـاسُ الـنُّـرابَ لأوشَـكـوا إذا قِيـلَ: هـاتـوا، أَنْ يَـمَـلّـوا ويـمـنـــُـوا وتجريدُه منها قليلٌ، ومنه قول الشاعر:

⁽١) الوقت: اسم «يكاد»، وفاعل ينقضي ضمير يعود إلى الوقت، والجملة خبر، ويجوز أن يكون «الوقت» فاعلاً لينقضي، فيكون اسم «يكاد» ضميراً يعود إلى الوقت وحيننذ فلا شاهد فيه، لأن الخبر، والحالة هذه، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها، بل يكون متأخراً عنهما.

⁽۲) الناس: اسم «طفق»، وجملة «ينصرفون» خبرها، أما إن قلت: «طفقوا ينصرف الناس»، فلا شاهد فيه، ويكون ضمير الجماعة اسم «طفقوا» والناس فاعل «ينصرف».

عَسى الْكَرْبُ، الَّذِي أَمسَيْتُ فيهِ، يَسكُسونُ وَرَاءَهُ فسرجٌ قسريبُ وقول الآخر:

يُسوشسكُ مَسنُ فَسرُّ مِسنُ مَسنِيَّ جِسبِ فَسي يَسفُسض غِسرًا تَسبِ يُسوافستُسها

والأكثرُ في «كادَ وكَرَبِّه أن يتجردَ خبرُهما منها، قال تعالى: ﴿ فَذَبِّهُوهَا وَمَا كَادُوا يَنْمَلُوكِ﴾ [البقرة: ٧١]، وقال الشاعر:

كَــرَبَ الْــقَــلْـبُ مِــنْ جَــواهُ يَــذوبُ حــيـنَ قــالَ الــؤشــاةُ: هِــنْـدٌ خَــضُــوبُ واقترائهُ بها قليلٌ، ومنه الحديثُ: فكادَ الفقرُ أن يكون كفراً، وقولُ الشاعر:

سَقاها ذَوُّو الأحلام سَجُلاً (١) على الظَّما ﴿ وَقَـدْ كَرَبـت أَعنناقُها أَنْ تَـقَـظُـعـا

٤ - حكمُ الْخَبَرِ الْمُقْتَرِن بأن والمُجَرَّدِ مِنْها؛

إن كان الخبرُ مُقترناً بأن، مثلُ: «أوشكتِ السماءُ أن تُمطِرَ. وعسى الصديقُ أن يحضُرُ»، فليس المضارع نفسهُ هو الخبرَ، وإنما الخبرُ مصدرُهُ المؤوَّلُ بأن، ويكونُ التقديرُ: «أوشكت السماءُ ذا مطر. وعسى الصديقُ ذا حضور، غير أنه لا يجوزُ التصريح بهذا الخبر المؤوَّل، لأنَّ خبرَها لا يكونُ في اللفظ اسماً.

وإن كان غيرَ مُقترنِ بها، نحو: ﴿أُوشَكَتِ السماءُ تَمطِرِ ﴾، فيكونُ الخبرُ نَفَسَ الجملة، وتكونُ منصوبةً محلاً على أنها خبرٌ.

ه ـ المُتَصَرَّفُ من هذهِ الأَفعال وغيرُ الْمُتَصَرَّف منها:

هذه الأفعالُ كلُّها مُلازمة صيغة الماضي، إلَّا «أوشكَ وكادً»، من أفعال المقاربة، فقد وردّ منهما المضارع.

والمضارع من «كادَ» كثيرٌ شائعٌ، ومن «أوشكَ» أكثرُ من الماضي، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿ يَكُادُ رَبُّهُا يُغِيَّهُ وَلَوْ لَدَ تَنسَسَهُ نَارٌ ﴾ [النور: ٣٥]، والحديث: «يُوشِكُ أن يَنزِلَ فيكم عبسى ابنُ مريمَ حَكَماً عدلاً».

7 _ خَصائِصُ عَسَى واحْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ:

تختصُّ اعسى واخلولنَ وأوشك، من بين أفعال هذا الباب، بأنهن قد يَكُنُّ تاماتٍ، فلا يَحتجنَ إلى الخبر، وذلك إذا وَلِيَهنَّ اأنْ والفعلُ، فيُستَذْنَ إلى مصدره المؤوَّل بأنْ، على أنه فاعلٌ لهنَّ، نحو: اعسى أن تقومَ. واخلولنَ أن تُسافروا. وأوشكَ أن نَرحلَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَسَنَ أَن تَسَافِرُوا. وَأُوشَكَ أَن نَرحلَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَسَنَ أَن تَسَافِرُوا يَوَالُكُ وَهُو مَنْ أَنْ أَرْحَلُ وَمَا يَتَعَالَى وَهُو مَنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُونُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُوْعِلَى اللهُ عَلَى اللهُولُولُولُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

⁽١) السجل: الدلو العظيمة التي فيها ماء، قل أو كثر، وهو مذكر، فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال لها سجل.

يَهْدِبَنِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤]، وقولةُ: ﴿عَنَىٰ أَن يَبْمَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا﴾ [الإسراه: ٧٩].

هذا إذا لم يتقدّم عليهن اسمٌ هو المُسنَدُ إليه في المعنى (كما رأيت)، فإن تقدّم عليهن اسمٌ يصحُّ إسنادُهن إلى ضميرو، فأنت بالخيار، إن شنت جعلتهن تامّاتٍ (وهو الأفصح)، فيكونُ المصدرُ المووَّل فاعلاً لهنَّ، نحو: «علي عسى أن يذهب، وهندٌ عسى أن تذهب، والرجلان عسى أن يذهبا. والمرأتان عسى أن تذهبا. والمسافرات عسى أن يحضُروا. والمسافرات عسى أن يخصُرن بتجريد (عسى) من الضمير. وإن شئت جعلتهن ناقصاتٍ، فيكونُ اسمُهنَ ضميراً، وحينئذ يُتحملن ضميراً مستراً، أو ضميراً بارزاً مطابقاً ليما قبلَهنَّ، إفراداً أو تثنية أو جمعاً، وتذكيراً أو تأنيئاً، فتقول فيما تقدَّم من الأمثلة: «عليٌّ عسى أن يذهب. وهندٌ عَسَتْ أن تذهب. والرجلان عَسَيا أن يذهب، والمسافراتُ عسَيْنَ أن ينها، والمراتانِ عَسَتا أن تذهبا. والمسافراتُ عسَيْنَ أن ينها، والمراتانِ عَسَتا أن تذهبا. والمسافراتُ عسَيْنَ أن

والأولى أن يُجعلنَ في مثل ذلك تامّات، وأن يُجرَّدُنَ من الضمير، فيبَقَيْنَ بصيغة المفرد المذكر، وأن يُستَدْنُ إلى المصدر المؤوَّل من الفعل بأن على أنهُ فاعلٌ لهنَّ، وهذه لغة الحجاز، التي نزل بها القرآنُ الكريمُ، وهي الأفصحُ والأشهرُ، وقال تعالى: ﴿لَا يَسَخَرُ قَرْمٌ يَمَنَ أَن يَكُوُّوا خَيْرًا يَنْهُمُ وَلا يَسَاعَ لَا المَا يَسَعَنَ أَن يَكُنَّ خَيْرًا يَنْهُنَّ ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصةً لقال: (عَسَوْا وَعَسَيْن)، بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم) وضمير جَماعةِ الإناث العائد إلى (نساء). واللغةُ الأخرى لغةُ تميم.

وتختصُّ (عسى) وحدَها بأمرين:

١ ـ جوازُ كسر سينها وفتحها، إذا أسندت إلى تاءِ الضمير، أو نون النسوة، أو (نا)، والفتحُ
 أولى لأنه الأصل. وقد قرأ عاصمٌ: ﴿فَهَلَ عَسَيْتُمْ إِن نَوْلَيْتُمُ ﴾ [محمد: ٢٧]، بكسر السين، وقرأ الباؤنُ: (عَسَيْتُم)، بفتحها.

٢ ـ أنها قد تكون حرفاً، بمعنى (لعلًّ)، فتعملُ عملها، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وذلك إذا اتصلت بضمير النصب (وهو قليل)، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: عساها نازُ كأُسِ^(۱)، وعَلَّها تَشَكَّى، فآتي نَحْرَها فَأَعُودُها فَأَعُودُها فَتَعْرَبُها فَتَسْمَعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفِ يُصِيدُها

⁽١) كأس: اسم امرأة.

٥ ــ أحرف ليس أو الأحرُفُ المُشَبَّة بِلَيْسَ في العَمَل

أحرفُ (ليسَ) هي: أحرُفُ نفي تعملُ عملَها، وَتُؤدي معناها وهي أربعةٌ (ما ولا ولاتُ وإنْ).

(ما) المشبهة بليس

تعملُ ﴿ما﴾ عملَ (ليسَ) باربعة شروطٍ:

١ ـ أن لا يَتفذَّم خبرُها على اسمها، فإن تقدَّمَ بَطل عملُها، كقولهم: (ما مُسيءٌ مَنْ أعتَب).

 لا يتقدَّم معمولُ خبرِها على اسمها، فإن تقدَّم بطلَ عملُها، نحو: (ما أمرَ الله أنا عاص)، إلّا أن يكون معمولُ الخبر ظرفاً أو مجروراً بحرف جرّ، فيجوز، نحو: (ما عندي أنت مُقيماً) و(ما بكَ أنا مُنتصراً).

أما تقديمُ معمولِ الخبر على الخبر نفسه، دُونَ الاسم بحيث يتوَسَّطُ بينهما، فلا يُبطلَ عملها، وإن كان غيرَ ظرفٍ أو جار ومجرور، نحو: (ما أنا أمرَّكَ عاصياً).

٣ ـ أن لا تُزادَ بعدها (إنْ). فإن زيدَت بعدَها بطلَ عملُها، كقول الشاعر:

بَـنـي خُــدَانَـةَ، مـا إِنْ أَنستُـمُ ذَهَـبٌ ولا صَريفٌ، ولكن أنسمُ الخَزَنُ (··)

٤ _ أن لا ينتقض نفيُها بالإلاً). فإن انتقض بها بطل عملُها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَ وَجِدَةٌ ﴾ [القمر: ٥٠]، وذلك لأنها لا تعملُ في مُجِدَةٌ ﴾ [ال عمران: ١٤٤]، وذلك لأنها لا تعملُ في مُبتِ.

فإن فُقِدَ شرطٌ من الشروط بطلَ عملُها، وكان ما بعدَها مبتداً وخبراً، كما رأيت.

ويجوز أن يكون اسمُها معرفةً كما تقدّمَ، وأن يكون نكرةً، نحو: (ما أحدُّ أفضلَ من المُخلص في عمله).

وإذْ كانت (ما) لا تعملُ في مُوجَب، ولا تعملُ إلا في منفي، وجبَ رفعُ ما بعدَ (بلُ ولكنَ)، في نحو قولك: (ما سعيد كسولاً، بل مجتهدٌ وما خليلٌ مسافراً، ولكن مقيمٌ)، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرهُ: (هو)، أي: بل هو مجتهدٌ، ولكن هو مقيمٌ. وتكونُ (بلُ ولكنُ) حرفي ابتداء لا عاطفتين، إذْ لو عَطَفتًا لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعدَ (بل ولكنُ)، وهو غيرُ منفيٌ، بل هو مُثبتٌ، لانهما تقتضيان الإيجاب بعد النفي. فإذا كان العاطف غيرَ مُقتض، للإيجاب

⁽١) الصريف: الفضة الخالصة، و«الخزف»: الفخار.

كالواو ونحوها، جاز نصبُ ما بعدَهُ بالعطف على الخبر (وهو الأجودُ) نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) وجازَ رفعُهُ على أنهُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملٌ)، أي: ولا هوَ مُهمل.

وهكذا الشأن في (ليس)، فيجبُ رفعُ ما بعدَ (بلُ ولكنُ) في نحو: (ليس خالدٌ شاعراً، بل كاتبٌ). ويجوز النصبُ والرفعُ بعدَ الواوِ ونحوها مثلُ (ليسَ خالدٌ شاعراً ولا كاتباً) أو (ولا كاتبٌ). والنصبُ أولى.

واعلم أنَّ (ما) هذه لا تعملُ عملَ (ليس) إلَّا في لغة أهل الحجاز (الذي جاء القرآنُ الكريمُ بلغتهم)، وبلغةِ أهلِ يَهامةَ ونجدِ. ولذلك تُسمى (ما النافية الحجازية).

وهي نافيةٌ مُهملةٌ في لغة تميم على كل حال، فما بعدَها مبتدأ وخبر.

(لا) المشبهة بليس

(لا). المشبهة بليس، مُهملة عند جميع العرب وقد يُعمِلُها الحجازيُون إعمالَ (ليسَ)،
 بالشروط التي تقدّمت لِما، ويُزاد على ذلك أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ. وندرَ أن يكون اسمُها معرفة، كقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوادَ الْفَلْبِ، لا أَنا باغياً سِواها، ولا في حُبُها مُتراخِيا وقد جاه مثل ذلك للمتني في قوله:

إذا الجُودُ لم يُرزَقُ خَلاصاً من الأذى فلا الْحَمْدُ مَكْسُوباً، ولا المالُ باقِيا وقد أجازَ ذلك بعض علماء العربية الفُضلاء.

والغالبُ على خبرِ (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله:

مَسنُ صَدَّةً عَسنُ نِسيرانِسها فَأَنا ابسنُ فَدِّسي، لا بَسراحُ أي: لا بَراحُ لي. ويجوزُ ذكرهُ، كقول الآخر:

تَعَرَّهُ فلا شَيِءٌ على الأرْضِ باقيا ولا وَزَرَّ مِـمَّا قَـضـى الـلَّـهُ واقِـيا واعلم أنَّ (لا) المذكورة، يجوزُ أن يُرادَ بها نفيُ الواحدِ، وأن يرادَ بها نفيُ الجميع. فهي محتملة لنفي الوّحدة ولنفي الجنس، والقرينةُ تُعَيِّنُ أحدَهما:

(فإن قلت: الا رجل حاضر؟، صح أن يكون المراد: ليس أحد من جنس الرجال حاضراً، وأن يكون المراد: ليس رجل واحد حاضراً، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر. ولذلك صح أن تقول: الا رجل حاضراً، بل رجلانه، أو رجال. أما الاا العاملة عمل اأنَّ، فلا معنى لها إلّا نفي الجنس نفياً عاماً، فإن قلت: الا رجل حاضراً كان المعنى: اليس أحد من جنس الرجال حاضراً»، لذ لا يجوز أن تقول بعد ذلك الل رجلان، أو رجال، لانها لنفي الجميع).

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تُهمَلُ ويُجعلُ ما بعدَها مبتداً وخبراً. وإذا أهملت، فالأحسنُ حبتنذِ أن تُكرَّرُ، كفوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهمٌ وَلَا هُمْ يَمْرَثُونَ﴾ [القرة: ٦٦].

(لات) المشبهة بليس

تَعملُ (لاتُ) عَملُ (ليسٌ) بشرطين:

١ ـ أن يكون اسمُها وخبرها من أسماءِ الزمانِ، كالحين والساعةِ والأوانِ ونحوها.

 ٢ ـ أن يكون أحدُهما محذوفاً. والغالبُ أن يكونَ المحذوث هو اسمَها، كقوله تعالى: ﴿ وَلاَنَ جِينَ مَاسٍ ﴾ [ص: ٣]، ومنه قول الشاعر:

ندِمَ الْبُخاةُ، ولاتَ ساعمةَ مَنْدَم والبَخْيُ مَرْتَعُ مُبْتَخِيهِ وجِيمُ ويجوزُ أن ترفع المذكورَ على أنه اسمُها، فيكون المحذوفُ منصوباً على أنهُ خبرُها، غيرَ أنَّ هذا الوجة قليلٌ جداً في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً، لا عملَ لها، كقوله:

لَهُ غَي عَلَيْكَ لِلَهُ فَةِ من خالف يَبيغِي جِواركَ حين َ لاتَ مُجيرُ واعلم أن من العرب من يجرُّ بلات، والجرُّ بها شاذ، قال الشاعر:

طَــلــبــوا صُـــلُـحــنا ولاتَ أوانٍ فَـأَجِـبُـنا: أَنْ لَـيْسَ حــبـن بـقـاء وعليه قولُ المتنبى:

لَّفَذْ تَصَبَّرْتُ، خَنَّى لاتَ مُصْعَلَبَرِ والآن أَفْحَامُ، حَنَّى لاتَ مُفْتَحَمِ (إِنْ) العشبهة بليس

قد تكونُ (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهمَلةٌ غير عاملةٍ. وقد تعملُ عملَ «ليس» قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من^(١) العرَبِ، ومنه قولهم: «إنْ أحد خيراً من أحدٍ إِلاَّ بالعافية» وقولُ الشاعر:

إنْ هَمَوَ مُسَمَّمَوُلَمِهَا عَمَلَهِي أَحَمَدٍ إلَّا عَمَلَى أَصَعَمَٰ المَمَجَائِمِينَ وَقُولُ الآخر:

إِن الْمَرُهُ مَيْسَاً بِانْقِضاءِ حياتهِ ولكنْ بِأَنْ يُبْخَى عَلَيْهِ فَيُخذَلا وإنها تعملُ عملَ (ليس) بشرطين:

١ ـ أن لا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها. فإن تقدَّمَ بَطلَ عملُها.

⁽١) العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد، من المدينة ـ من القرى والعمائر ـ إلى تهامة.

٢ ـ أن لا ينتقضَ نفيها بِ(إلا). فإن انتقضَ بطلَ عملُها، نحو: (إنْ أنت إلّا رجلٌ كريمٌ)، وانتقاضُ النفي المُوجبُ إبطالَ العملِ، إنما هو بالنسبة إلى الخبر، كما رأيتَ، ولا يَضُرُّ انتقاضُهُ بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو: (إن أنت آخذاً إلا بيد البائسينَ)، ونحو البيت: (إنْ هو مستولياً على أحدِ الخ›.

واعلم أن الغالبَ في (إنْ) النافيةِ أن يقترنَ الخبرُ بعدها بِرْإلًّا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَنَّا إِلَّا مَلَكُ كَمِيثُ﴾ [برسف: ٣١]. وقد يستعملُ الكلامُ معها بدون (إلَّا)، كالبيت: (إن المرءُ مبتاً بانقضاءِ حياته الخ). ومنهُ قولهم: (إن هذا نافعَكَ ولا ضارَكَ).

فاندة

سمعَ الكسائي⁽¹⁾ أعرابيّاً يقولُ: (إِنَّا قائماً)، فأنكرها عليه، وظنَّ أنها (إِنَّ) المشدَّدةُ الناصبةُ للاسم الرافعةُ للخبر. فحقُّها أن ترفعَ (قائماً)، فاستثبته، فإذا هو يُريدُ وإِنْ أَنَا قائماً، أي: ما أنا قائماً، فتركَ الهمزةَ ـ همزة أنا تخفيفاً وأدغم، على حد قوله تعالى: ﴿لَكِكا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، أي: فلكن أناه.

٦ ــ الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرف المُشبَّهةُ بالفعل سنَّة، هي: ﴿إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكُنَّ وَلَيتَ وَلَمَلَّ﴾.

وحكمُها أنها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتنصبُ الأولَ، ويُسمّى اسمَها، وترفعُ الآخرَ، ويُسمّى خبرُها، نحو: ﴿إِنَّ اللهُ رحيمٌ. وكأنَّ العلمُ نورٌ».

(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها. فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، هي من معاني الأفعال).

ويجوزُ في (لعلُّ) أن يقالَ فيها (علُّ) كقوله:

فَــُلُــُنُ عـــــاهــا نــارُ كـأسِ (٢) وعَــلّـهـا تَــنُسكّــى، فــآتــي نَــخــوَهــا فــاعُـــودُهــا وفيها لُغاتُ أَخَرُ قليلةُ الاستعمال.

وفي هذا الفصل ثمانيةَ عشرَ مبحثاً.

١ - مَعاني الأحرفِ المُشَبَّهَةِ بالفغلِ:

معنى: ﴿إِنَّ وَأَنَّهُ التوكيدُ، فهما لتوكيدِ اتصافِ المُسنَدِ إليه بالمُسند.

⁽١) هو رئيس أدباء الكوفة في علوم اللغة العربية.

⁽٢) كأس: اسم امرأة.

ومعنى: «كَأَنَّ التشبيهُ المؤكدُ. لأنها في الأصل مُركّبةٌ من «أَنَّ التوكيدية وكافِ التشبيه، فإذا قلت: «كأنَّ العلمَ نورٌ فالأصلُ: «إنَّ العلمَ كالنور» ثم إنهم لما أرادوا الاهتمامُ بالتشبيه، الذي عَقَدوا عليه الجملة، قدّموا الكاف، وفتحوا همزةً «إنَّ»، مكان الكاف، التي هي حرفُ جرّ، وقد صارت وإيّاها حرفًا واحداً يُرادُ به التشبيه المؤكد.

ومعنى: الكنَّ الاستدراكُ، والتوكيد، فالاستدراكُ نحو: ازيدٌ شجاعٌ، ولكنه بخيل، وذلك لأنَّ من لوازم الشجاعة الجودَ، فإذا وصفنا زيداً بالشجاعة، فرُبما يُفهمُ أنَّهُ جوادٌ أيضاً، لذلك استدركنا بقولنا: الكنه بخيل. والتوكيدُ نحو: الو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ، لكنه لم يجيء، فقولك: الو جاءني خليلٌ لأكرمتُه، يفهم منه أنه لم يجيء، وقولك: الكنه لم يجيء، تأكيدٌ لنفي مجهه:

ومعنى (ليتَ التمني، وهو طلبُ ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسرٌ، فالأول كقول الشاعرِ: أَلا لَـــبُــتَ الــــشَـــبـــابَ يَـــعُـــودُ يَـــومــاً فَـــأخــبــرَهُ بـــمــا فَـــعَـــل الـــمَــثِـــيبُ والثاني: كقول المعسر: (ليتَ لى ألفَ دينارِه.

وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليلٌ، نحو: ﴿ليتك تذهب،

ومعنى (لعلُّ) الترجَّي والاشفاقُ. فالترجي طلبُ الأمرِ المحبوب، نحو: العلُّ الصديقَ قادمٌّه. والاشفاقُ هو الحذَّرُ من وقوع المكروه، نحو: العلُّ المريضَ هالكُّه. وهي لا تُستعملُ إلَّا في الممكن.

وقد تأتي بمعنى (كي)، التي للتعليل، كقولك: «ابعثْ إليّ بدابتك، لعلي أركبها، أي: كي أركبها. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَمُلْصَحُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿لَمُلَكُمْ تَسْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]. ﴿لَمَنَكُمْ تَذَكُّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، أي: «كي تَتقوا، وكي تَعقلوا، وكي تَتَذكُروا».

وقد تأتي أيضاً بمعنى الظن، كقولك العلي أزورُك اليوم؛. والمعنى: أظنَّني أزورك. وجعلوا منه قولَ امرىء القيس:

وبُـدُّلْتُ قَـرْحاً دامِـياً بـ عَمدَ صِحَـةِ لَـ عَملُ مَـنـايـانـا تَـحُـولَـنَّ أَبْـؤُسـا وبمعنى: (عـسى)، كقولك: (لعلَّكَ أن تجتهذ). وجعلوا منه قولَ مُقدّم:

لَـعَـلَّـكَ يَـوْمـاً أَنْ تُـلِـمُ مُـلِـمَّـةٌ عَلَيْكَ، مَن اللاَّتِي يَدَعْنَكَ أَجدَعا بدليل دخول (أَنْ) في خبرها، كما تدخل في خبر (عسى).

٢ ــ الخَبرُ المُفْرَدُ، والجُملَةُ، والشبيهُ بالجملة:

يقع خبر الأحرف المشبّهة بالفعل مفرداً (أي غيرَ جملةٍ ولا شبّهها) نحو: اكأنَّ النّجمَ دينارٌه، وجملةً فعليّةً، نحو: العلك اجتهدتَ. وإنَّ العلمُ يُعزُّزُ صاحبة، وجملة اسمية، نحو: اإنَّ العالمَ قدرُهُ مرتفعٌ، وشبْهَ جُملةِ (وهو أن يكون الخبر مُقدَّراً مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٌ ومجرورٍ يتعلقان بهِ)، نحو: ﴿إنَّ العادلَ تحتَّ لِواءِ الرَّحمن، وإن الظالمُ في زُمرة الشيطان؛.

(والخبر هنا يصح أن تقدره مفرداً: ككائن وموجود، وأن تقدره جملة: ككان ووجد، أو يكون ويوجد. فهو مفرد باعتبار تقديره مفرداً. وجملة، باعتبار تقديره جملة. فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

٣ ـ حَذْفُ خَبَر هذهِ الْأَحرَفُ:

يجوز حذف خبرٍ هذه الأحرفِ. وذلك على ضربينِ: جائز وواجب: فيُحذَفُ جوازاً، إذا كان كوناً خاصاً (أي: من الكلماتِ التي يُرادُ بها معنّى خاصًاً)، بشرطِ أن يدُلُّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِالذِّكِرِ لَمَا جَآءَكُمْ وَلِنَمُ لَكِنتُكُ عَنِيرٌ ﴿ فَصَلَتَ: 13].

(أي: إن الذين كذبوا بالذكر معاندون، أو هالكون، أو معذبون).

وقال الشاعر جمِيل بثينة:

أَتَوْنِي، فَقالوا: يا جَميلُ، تَبَدُّلتْ بُثَيْنَةُ أَبْدالاً، فَقُلْتُ: لَعَلَّها('') (أَي لِعَلَمَ اللهُ: لَعَلَمَ فعلت ذلك).

ويحذَفُ وجوياً، إذا كان كوناً عاماً (أي: من الكلمات التي تدُلُّ على وجودٍ أو كونٍ مُطلقَينِ، فلا يُفهَمُ منها حَدَثٌ خاصٍّ أو فعلًّ معيَّنٌ، ككائنٍ، أو موجود، أو حاصلٍ، وذلك في موضعين:

 ١ - الأولُ: بعد اليتَ شِعري، إذا وَليّها استفهامٌ، نحو: اليتَ شِعري هل تنهضُ الأمةُ؟ وليتَ شِعري متى تنهضُ؟، قال الشاعر:

أَلاَ لَئِتَ شِعْرِي كَبُفَ جَادَتْ بِوَصْلِها؟ وكيفَ تُراعِي وُصْلَةَ المُتَغَبِّب

(أي: ليت شعري (أي: علمي) حاصل. والمعنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدريه. وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري، لأنه مصدر شعر).

٢ ـ أن يكونَ في الكلام ظرف أو جار ومجرورٌ يتعلقانِ به، فيُستغنى بهما عنهُ، نحو: اإن العلم في الصدور. وإنَّ الخيرَ أمامك.

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل).

٤ - تُقَدُّمُ خبر هذهِ الأحرُف:

لا يجوزُ تقدُّمُ خبرِ هذه الأحرف عليها، ولا على اسمها.

⁽١) جميل: اسم الشاعر، وبثينة: محبوبته، والأبدال: جمع بدل.

أما معمولُ الخبرِ، فيجوزُ أن يتقدَّم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرَّ، نحو: إنَّ عندَك زيداً مُقيمًّه، قال الشاعر:

فَلا تَلْحَنِي فِيها، فإنَّ بِحُبُّها أَخاكَ مُصابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهُ (')

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلقُ به من ظُرفِ أو جارٌ ومجرورٍ مُتقدمين على الاسم، نحو: ﴿إِنَّ فِي الدَّارِ زِيداً»، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، وقولُهُ: ﴿إِنَّ مَنْ ٱلشَّرِ بُشَّرًا ۗ ﴾ [السرم: ٦].

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم، إذ لا يجوز تقديمه عليه، كما علمت، وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف، لأنهما متعلقان به).

ويجبُ تقديمُ مفعولِ الخبر، إن كان ظرفاً أو مجروراً، في موضعين:

 ١ ـ أن يَلزمَ من تأخيره عودُ الضمير على متأخرِ لفظاً ورتبةً وذلك ممنوعٌ نحو: وإنَّ في الدَّار صاحبَها».

(فلا يجوز أن يقال «إن صاحبها في الدار»)، لأن «ها» عائدة على الدار. وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخره رتبة، لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر».

٢ ـ أن يكون الاسمُ مُقترناً بلام التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَكَخِزَة وَالْأُولَ﴾ [اللبل: ١٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ فَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الل اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَا عَا

أما تقديمُ معمولِ الخبرِ على الخبر نفسهِ، بحيثُ يتوَّسطُ بينَ الاسم والخبر، فجائزٌ، سواءٌ أكانَ معمولهُ ظرفاً أم مجروراً أم غيرَهما، فالأولُ نحو: «إنَكَ عندَنا مقيمٌ»، والثاني نحو: «إنكَ في المدرسة تتعلّمُ»، والثالث نحو: «إنَّ سعيداً دُرْسَهُ يكتبُ».

فاندة:

متى جاء بعد اإنه أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور، كان اسمها مؤخراً. فليتنبه الطالب إلى نصبه، فإن كثيراً من الكتاب والمتكلمين يخطئون فيرفعونه، لتوهمهم أنه خبرها نحو: اإن عندك لخبراًه، ونحو: العل في سفرك خيراً».

٥ ــ لامُ التأكيدِ بعد «إنَّ» المكسورةِ الهمزة:

تختصُّ (إنَّه، المكسورةُ الهمزةِ، دونَ سائرِ أخواتها، بجوازِ دخولِ لام النَّاكيدِ، وهي التي

 ⁽١) لا تلحني: لا تلمني، وهو بفتح الحاء، من الحاء يلحاء إذا لامه، وأما الحود يلحوه فمعناه قشره،
 وكذا ألحاء يلحيه، (البلابل): الهموم والوساوس.

يُسمونها (لامَ الابتداءِ) على اسمها، نحو: «إنَّ في السماءِ لَخَبراً، وإنَّ في الأرض لَعِبَراً»، وعلى خبرها نحو: «إنَّ الحقَّ لمنصورٌ» وعلى معمول خبرها، نحو: «إنه لَلْخيرَ يفعلُ»، وعلى ضمير الفصل نحو: «إنَّ المجتهدَ لَهُوَ الفائزُ».

٦ شُروطُ ما تُصِحَبُهُ لامُ التأكيد:

 ١ ـ يُشترطُ في دخول لام التأكيد على اسم (إنَّ أن تقع بعدَ ظرفٍ أو جارٌ ومجرورٍ يتعلقان بخبرها المحذوف، نحو: (إن عندَك لَخيراً عظيماً، وإنَّ لك لُخُلُقاً كريماً».

(فإن وقع قبلهما لم يجز اقترانه باللام فلا يقال: ﴿إِن لَخَيْراً عَنْدُكَ، وإن لَخَلَقاً كريماً لكُّهُ).

٢ ـ يُشترط في دخولها على الخبر أن لا يقترنَ بأداةِ شرط أو نفي، وأن لا يكون ماضياً مُتصرفاً مُجرَّداً من ققده (١١). فإن كان الخبرُ واحداً منها لم يَجُز دخولُ هذه اللام عليه. فمثالُ المستكملِ للشرط: ﴿إِنَّ رَقِي لَسَمِيعُ الدُّعَالِيَ . ﴿وَإِنَّ رَبِّكَ لَيَمْلَمُ ﴾. و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْي ٱلمَرْفَ ﴾.

ومتى استَوفى خبرُ "إِنَّه شروط اقترانه بِلام التأكيد، جاز دخولها عليه، لا فرقَ أن يكون مفرداً، نحو: "إِنَّ الحقَ لَمنصورٌه، أو جملةً اسميَّة، نحو: "إِنَّ الحقَّ لصَوتُهُ مرتفعٌ، أو جملةً مضارعيَّة، نحو: "إِنَّ ربّكَ ليَحكُمُ بينهم»، أو جملةً ماضيّةً فعلها جامدٌ، نحو: "إنك لَنِعْمَ الرجل»، أو متصرفٌ مقترنٌ بقد، نحو: "إِن الفرّجُ لقدْ دَنا».

وإذا حُذفَ الخبرُ، جازَ دخولُ هذهِ اللامِ على الظرف أو الجار المتعلَّقينِ به، نحو: ﴿إِنْ أَخاكَ لعندي. وإنَّ أَباكَ لَفي الدَّارَ؛، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَمَلَنَ خُلُقٍ عَظِيمِ ۖ ۖ ﴿ الْقلم: }].

٣ ـ يُشترطُ في دخولها على مفعول الخبر شرطان، الأول: أن يتوسَّط بين اسمها وخبرها.
 والثاني: أن يكونَ الخبرُ ممّا يَصلُحُ لدخول هذه اللامِ عليه، نحو: "إنَّ سليماً لفي حاجتك ساعٍ،
 وإنه لَيومَ الجمعةِ آتِ، وإنهُ لأمرَكَ يُطيعُه.

٤ ـ أما ضميرُ الفصل، فلا يُشترطُ في دخولها عليه شيءً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَانَا لَهُو ٱلْتَشَكُ ٱللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ عَالَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَالَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَالَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ اللَّ

(وضمير الفصل: هو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر: للدلالة على أنه خبر لا صفة. وهو يفيد تأكيد اتصاف المسند إليه بالمسند. وهو حرف لا محل له من الإعراب، على الأصح من أقوال النحاة، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة: وهو يتصرف تصرفها بحسب المسند إليه، إلا أنه ليس إياها.

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بكان وظن وأن وأخواتهن تابع لدخوله بينهما

⁽١) فإن اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه، نحو: ﴿إِنَّهُ لَقَدَ اجْتُهُدُۥ

قبل النسخ، نحو: «إن زهيراً هو الشاعر». وكان علي هو الخطيب وظننت عبد الله هو الكاتب).

(وضعير الفصل حرف كما قدمنا: وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته. وسمي ضمير فصل لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر وما هو صفة لأنك إن قلت: «زهير المجتهدة» جاز أنك تريد الإخبار وأنك تريد النعت. فإن أردت أن تفصل بين الأمرين، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل اعماداً» لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التغريق بين الخبر والصفة).

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الضمائر، فراجعه.

٧ _ شرحُ لام الابتناءِ:

تدخلُ لامُ الابتداء في ثلاثة مواضع.

الأولُ: في باب المبتدأ. وذلك في صورتين:

 ١ ـ أن تدخل على المبتدأ، والمبتدأ مُتقدّمٌ على الخبر، ودخولها عليه هو الأصل فيها نحو: ﴿ لَأَشَدُ أَشَدُ رَهِبَكَ فِي صُدُورِهِمِ ﴾ [الحشر: ٦٣]. فإن تأخرَ عن الخبر امتنع دخولها عليه، فلا يُقال:
 «قائمٌ لزيدٌ». وما سُممَ من ذلك فلضرورة الشعر، وهو شاذً لا يُقاس عليه.

٢ ـ أن تدخل على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ، نحو: (لمُجتهدٌ أنتَ) فإن تأخرَ عنهُ امتنع دخولها عليه، فلا يقال: (أنت لمجتهدٌ، وما سُمعَ من ذلك فشاذٌ لا يُلتفتُ إليه، ومن العلماء من لا يُجيرُ دُخولها على خبر المبتدأ، سواءٌ أتقدَّمَ أم تأخر.

الموضع الثاني (17: في باب (إن) المكسورة الهمزة. وقد سبق أنها تدخل على اسمها المتأخر، وعلى خبرها، اسما كان، أو فعلاً مضارعاً، أو ماضياً جامداً أو ماضياً متصرفاً مقروناً بقد، أو جملة اسمية. وعلى الظرف والجاز المُتعلقينِ بخبرها المحذوف دالين عليه، وعلى معمول خبرها.

الموضعُ الثالثُ: في غير بابي المبتدأ وإنَّ. وذلك في ثلاث مسائل:

١ ـ الفعل المضارع، نحو: الْتَنهض الأمة مُقتفيةً آثارَ جدودها،.

٢ ـ الماضى الجامد، نحو: ﴿ لَيْسَ مَا كَانُواْ بَسْمُلُونَ ﴾ [المائدة: ٦٢].

⁽١) أي من المواضع التي تدخلها لام الابتداء.

٣ ـ الماضي المتصرف المقرون بِقَدْ، نحو: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُكَ وَلِخْوَيَهِ مَايَنَّكُ ﴿ لِيرسف: ٧].

ومن العلماء من يجعلُ اللامَ الداخلةَ على الماضي، في هذا الباب، لامَ القسم، فالقسم عنده محذوف، ومصحوب اللام جوابُه.

واعلم أنَّ للام الابتداء فائدتين:

الفائدة الأولى: توكيدُ مضمونِ الجملة المُثبتة. ولذا تُسمّى: الام التوكيدا وإنما يُسمونها لامَ الابتداء لأنها في الأصل، تدخل على المبتدا، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام.

وإذْ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها «إنَّه زحلقوها إلى الخبر، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّ لَكِيعُ ٱلدُّكَاّ [إبراهيم: ٣٩]، وذلك كراهية اجتماع مُؤكدينِ في صدر الجملة، وهما: «إنَّ واللام». ولذلك تُسمّى «اللامَ المزحلَقَةَ أيضاً».

وإذْ كانت هذه اللام للتوكيد في الإِثبات، امتنعت من الدخول على المنفيِّ لفظاً أو معنى، فالأول نحو: ﴿إِنكَ لا تَكذَبُۥ والثاني نحو: ﴿إِنكَ لو اجتهدت لأكرمتُكَ. وإِنكَ لولا اهمالُكَ لَقُرْتَ؞ فالاجتهادُ والإِكرامُ مُنتفيانِ بعدَ ﴿لو،، والفوزُ وحدَهُ مُنتفٍ بعدَ ﴿لولا».

القائدةُ الثانيةُ: تَخليصها الخبرَ للحال، لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر، بعد أن كان مُحتملاً للحال والاستقبال.

وإذْ كانت لتوكيد الخبرِ في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُستقبل، إلَّا أن يكون الماضي جامداً أو مُتصرِّفاً مقترناً بِقدْ. أما الجامدُ فلأنه لا يَدلُّ على حدثٍ ولا زمان. وأما المقترنُ بِقدْ فلأنّ (قد) تُقرَّبُ الماضيَ من الحال.

ولا فرقَ بينَ أن يكون المضارعُ المستقبلُ مسبوقاً بأداةٍ تَمحَشُه الاستقبالُ كالسين وسوفَ وأدواتِ الشرطِ الجازمة وغيرها، أو غيرَ مسبوقِ بها، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله، نحو: «إنه يجيءُ غداً». وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَنَّ رَبُّكَ لَيَحَكُّمُ بَيْتُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَدَةِ ﴾ [النحل: ٢١٤]، فإنما جازَ دخولُ اللام لأنَّ المستقبل هنا مُنزَلَّ مَنزلة الحاضر لِتحقِّق وقوعه، لأنَّ الحكم بينهم واقعٌ لا محالةً. فكأنهُ حاضر، وكذا قولهُ تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُسْطِيكَ رَبُكَ فَرَعَى ۖ فَيَ الضحى: ٥] فإنَّ محالةً. فكأنهُ حاضر، وكذا قولهُ تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُسْطِيكَ رَبُكَ فَرَعَى ۖ فَيَ الضحى: ٥] فإنَّ الإعطاء مُحقِّق، فكأنه واقعٌ حالاً. وأما قوله عزَّ وجلَّ على لسان يعقوبَ: ﴿ إِنْ لِتَحْرُثُنِي آن تَذَهَبُواْ يُونِ المحالُ، حاضرٌ، فإنهُ حَزِنُ المضارعُ هنا، وهو (يحرُنني)، عن كونهِ للحال.

ويرى بعض العلماء (وهمُ الكوفيُّون) أنها لا تمحَضُ المضارع الحالَ، بل يجوز أن تدخل عَليه وهو مُستقبل، بالأداة أو بِدونها، وجعلوا الاستقبالَ في الآياتِ على حقيقته.

٨ = «ما» الكافّةُ بعدَ هذهِ الأحرُف؛

إذا لحقت (ما) الزائدةُ الأحرفَ الُمشبّهةَ بالفعل، كفّتها عن العمل، فيرجعُ ما بعدها مبتدأً وخبراً. وتُسمّى (ما) هذه (ما الكافة) لأنها تُكُفُّ ما تلحقُهُ عن العمل، كقوله تعالى: ﴿أَلْمَا ۖ إِلْهَاكُمْ إِلَّهُ وَبِيَّاكُ ۗ [الكهف: ١١٠].

ونحو: (كأنما العلمُ نورٌ)، و(لَعلَّما الله يرحمُنا).

غير أنَّ (ليتَ) يجوزُ فيها الإِعمالُ والإِهمالُ، بعدَ أن تُلحقَها (ما) هذه، تقولُ: (ليتما الشبابَ يعودُ) و(ليتما الشبابُ يعودُ). وإعمالُها حيننذِ أحسنُ من إهمالها. وقد رُوِيَ بالوجهينِ، نصبِ ما بعدَ (ليتما) ورفعه، قولُ الشاعرِ النابغة:

قالتُ: ألا لَيتُما هذا الحمامُ لنا إلى حَمامَ تِنا، أو نِنصْفَهُ فَقَدِ

(فالنصب على أن (ليتما) عاملة، و(ذا) اسمها، و«الحمام» بدل منه. والرفع على أنها مهملة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و«الحمام» بدل منه. وكذا «نصفه» إن نصبت الحمام نصبته، وإن رفعته رفعته، لأنه معطوف عليه).

ومتى لحقت (ما الكاقّة) هذه الأحرف زال اختصاصُها بالأسماء. فَلِنا أهملت، وجازَ دخولُها على الجملة الفعليّة، كما تدخلُ على الجملة الاسميَّة، إلَّا (ليتَ). فمن دخولها على الجملةِ الفعلية قولهُ تعالى: ﴿كَأَنَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلنَّوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقول الشاعر:

أَعِدْ نَظُراً بِا عَبْدَ قَبْس، لَعَلُّما أَضَاءَتْ لِكَ النَّارُ الْحِمَارُ الْمُقَبِّدا

ومن دخولها على الجملة الاسميَّة قوله تعالى: ﴿فَلَ إِنْمَاۤ أَنَا بَشَرٌ يَثْلُكُمْ بُوحَيۡ إِلَىٰٓ أَنَمَاۤ إِلَهُكُمْ إِلَهُۗ وَيَدُّ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنَّهُ إِنَّهُ وَحِدٌّ﴾ [النساء: ١٧١].

وأما (ليت) فإنها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماءِ، بعدَ أن تلحقها (ما الكافةُ) فلا تدخلُ في الجُمل الفعليّة، لذلك يُرجَّحُ أن تبقى على عملها: من نصب الاسم ورفع الخبر، كما تقدَّم.

فاندة وتنبيه

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً مصدرياً، فلا تكفّها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم: رافعة للخبر. فإن لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله: «إنَّ ما عِنْدَكُم يَنْقَدُ»، أي: إن الذي عندكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوب، على أنه اسم «إن» نحو «إن ما تستقيم حسن»، أي: إن استقامتك حسنة. وحينلا تكتب (ما الكافة)، فإنها تكتب متصلة لمنا عرفت فيما سلف. وقد اجتمعت «ما» المصدرية و«ما» الكافة في قول امرى، القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب، قليل من المال (۱) ولكنما أسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي (۲) فما في البيت الأول مصدرية. والتقدير: لو أن سعيي. وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي: ولكنى أسعى لمجد مؤثل).

٩ ـ الغطفُ على اسماء هذهِ الأحرُف:

إذا عطفتَ على أسماءِ الأحرف المشبَّهة بالفعل، عطفت بالنصب، سواءً أوقعَ المعطوفُ قبلَ الخبر أم بعدَهُ، فالأولُ نحو: (إنَّ سعيداً وخالداً مسافرانٍ)، والثاني نحو: (إن سعيداً مُسافرً وخالداً).

وقد يُرفعُ ما بعد حرف العطف، بعدَ استكمالِ الخبر، على أنهُ مبتدأً محذوفُ الخبر، وذلك بعد (إنَّ وأنَّ ولكنُّ) فقط، فمثالُ (إنَّ): (إنَّ سعيداً مسافرٌ وخالدٌ)(٣)، ومنهُ قولُ الشاعر:

فَ مَ لَ يَسَكُ لَسم يُسُجِبُ أَبُسُوهُ وأَمُسُهُ فَالِنَّ لَسَا الأُمَّ السَّنَج يَسِيةَ، والأَبُ⁽¹⁾ وقول الآخر:

إِنَّ السِخِسلافَةَ والسَمُسروءَةَ فَسِيسِهِمُ والسَمَسكُسرُمساتُ وسَادةٌ اطَهِهارُ (*) ومثالُ (أَنَّ) قوله تعالى: ﴿ وَاَذَنَّ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ: إِلَى اَلنَّاسِ يَوْمَ المَنْجَ الْأَصَحَبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِئَةٌ مِنَ الْمُسْرِكِينُ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ المَنْجَ الأَصَحَبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِئَةٌ مِنَ اللّهُ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

ومثالُ (لكنَّ) قولُ الشاعر:

وما ذِلتُ سَبَّاقاً إلى كُللِّ غاية بها يُبْتَغَى في النَّاس مَجْدُ وإجلالُ وما فَعَرَتُ بِي في النَّاس مَجْدُ وإجلالُ وما فَعَرَتُ بِي في النَّسامي خُزُولةٌ ولكنَّ عمّى الطَّلِبُ الأصل والخالُ (٧)

 ⁽١) قليل: فاعل «كفاني»، وجملة «ولم أطلب» اعتراضية، والمعنى لو كنت أسعى لحياة ساذجة، لكفاني قليل
 المال، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له.

⁽٢) المؤثل: المؤصل الثابت.

⁽٣) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير، ووخالد مسافر أيضاً».

⁽٤) الأب: مبتدأ محذوف، الخبر، والتقدير: قولنا الأب النجيب أيضاً».

⁽٥) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطهار.

⁽٦) أي: ورسوله بريء منهم أيضاً.

⁽٧) أي: والخال هو الطيب الأصل أيضاً و الخؤولة عمع خال، كالعمومة جمع عم أو هي على معنى المصدر للخال، يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عمومة، الكن عمن اليست للاستدراك، إذ لا معنى له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد، الواطيب: خبر عن اسم لكن، أي لكن عمي هو الطيب الأصل، والخال كذلك، والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خؤولة ولا عمومة، فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب

وقد يُرفعُ ما بعدَ العاطف قبل استكمالِ الخبر، لغرضٍ معنوي، على أنه مبتدأً محذوفُ الخبر (فتكونُ جُملتُهُ مُعترِضةٌ بينَ اسم (إنَّ) وخبرِها، كقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسِي بِالمِدِينَةِ رَحْلُهُ فِإِنِّي، وَقَبِّسَازٌ، بِسِهَا لَنَعْرِيبُ

الفريب: خبر عن اسم، اإنا، مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وقيار غريب بها أيضاً. وقيار المسارة وقيار غريب بها أيضاً. وقيار اسم فرسه أو جمله. وإنما قدمه واعترض بجملته بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الجمل استوحش في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بي، فلو نصب بالعطف على اسم اإن فقال: افإني وقياراً بها لغريبان، لم يكن من ورائه شدة تصوير الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام).

ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ مَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالشَّيْهُونَ وَالنَّمَازَىٰ مَنْ ءَاسَرَ بِاللَّهِ وَالْيُورِ الْآخِرِ وَعَمِلَ مَنْلِكًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَتَرَنُونَ ۞﴾ [العالدة: 19].

فالصابئون: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: والصابئون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم (أن» وخبرها، وخبر (أن): هو جملة الجواب والشرط، والغرض من رفع (الصابئون» وجعله مبتدأ محذوف الخبر أنه لما كان الصابئون، مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها، يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان، واعتصموا بالعمل الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل، أولى بذلك.

١٠ _ إِنْ المكسورةُ، وأَنَّ المفتوحة:

يجبُ أن تُكسرَ همزةُ (إنَّ) حيث لا يصحُّ أن يقومَ مقامَها ومقام معمولَيها مصدرٌ. ويجبُ فتحُها حيثُ يجبُ أن يقوم مصدرٌ مقامَها ومقامَ معموليها.

ويجوزُ الأمرانِ: الفتحُ والكسرُ، حيثُ يَصحُ الاعتبارانِ.

(فإن وجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور (بحيث تضطر إلى تغيير تركيب الجملة)، فهمزتها مفتوحة وجوباً، نحو: (يعجبني أنك مجتهد، والتأويل: المعجبني انك اجتهادك، ونحو: (شعرت بأنك اجتهادك) ونحو: (شعرت بأنك قادم، والتأويل (شعرت بقدومك، وإنما وجب تأويل ما بعد (أن، هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله، لكانت (يعجبني، بلا فاعل، (وعلمت، بلا مفعول، و(الباء) بلا مجرور فالمصدر المؤول: فاعل

رفيع، ولكني أفتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل، يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من نفسه، وهي أنه ما زال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس وأشار إليها بقوله:
هما زلت سباقاً ، والثانية من ناحية نسبة من جهتي أبيه وأمه، وأشار إليها بقوله:
وما قصرت بي في السامي خؤولة) أي: ولا عمومة، ففي الشطر الأول من البيت حذف يدل عليه الشطر الثاني منه، وهذا من إيجاز العرب.

في المثال الأول، ومفعول في المثال الثاني، ومجرور بالباء في المثال الثالث.

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة، نحو: «إن الله رحيم». وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا لأنك لو قلت: قرحمة الله؛ لكان المعنى ناقصاً.

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر، وجاز ترك تأويله به، جاز الأمران: فتحها وكسرها نحو: «أحسن إليّ علي، أنه كريم»، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية، والفتح على تقدير لام الجر، فما بعدها مؤول بمصدر. والتأويل: «أحسن إليه لكرمه».

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل).

١١ ـ مواضع «إنّ المكسورة الهمزة وجوباً:

تُكسرُ همزةُ (إنَّ) وجوباً حيثُ لا يصعُّ أن يُؤوّلُ ما بعدَها بمصدر، وذلك في اثنيْ عشَر موضعاً :

١ - أن تفع في ابتداءِ الكلام، إِنَّا حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلَتُ بِى لِتَلَةِ ٱللَّذِرِ ﴾ [الندر: ١]، أو محكماً، كقوله عَزَّ جلَّ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِئَآ اللَّهِ لَا خَرْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ بَعْرَزُونَ ﴾ [برنس: ١٢].

وإن وقعتُ بعدَ حرف تنبيه، كألا، أوِ استفتاح، كألا وأما، أو تحضيض كهَلاً، أو رَدْع، كَكُلاً، أو جوابٍ، كَنَمَم ولا، فهي مكسورةُ الهمزةُ، لأنها في حكم الواقعة في الابتداء.

وكذا إن وقعت بعدَ (حتَى) الابتدائيةِ، نحو: قَمْرِضَ زيدٌ، حتى إنهم لا يَرجونه، وقَلَّ مالهُ، حتى إنهم لا يُكلّمونه. والجملة بعدَها لا محلًّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيةٌ، أو استثنافية.

٢ ـ أن تقعَ بعد (حيث) نحو: ﴿اجلِسْ حيث إنَّ العلم موجودٌ.

٣ ـ أَنْ تَقَعَ بعد (إذْ) نحو: ﴿جَنُّكَ إِذْ إِنَّ السَّمَسُ تَطَلُّعُۗۗۗ .

٤ - أن تقع صدر الجملة الواقعة صِلةً للموصول، نحو: (جاء الذي إنه مجتهدًا، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ وَمَانَيْنَهُ مِنَ اللَّهُونِ مَا إِنَّ مَقَائِهُمُ لَنَـنُوا إِللَّهُمْبِكَةِ أَوْلِى الْقُرَةِ ﴾ [القمص: ٧٦].

٥ ـ أن تقع مع ما بعدَها جواباً للقسم، نحو: (والله، إن العلم نورًا). ومنه قولهُ تعالى:
 ﴿وَالنَّرْءَانِ اَلْمُرْكِيرِ ۚ إِنَّكَ لِينَ الشَّرْمَلِينَ ۖ ﴾ إيس: ٢، ٣].

٦ - أن تقع بعد القولِ الذي لا يتضمَّنُ معنى الظنَّ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَى عَبْدُ اللَّهِ ﴿ [مربم: الله عَلَم معناه فُتحت بعده ، لأنَّ ما بعدَها مؤوّلٌ حينئذِ بالمفعول به، نحو: • أتقولُ أنّ عبد الله يَمعلُ هذا؟»، أي: • أتظنُّ أنه يَفعلُه؟».

٨ ـ أن تقع مع ما بعدَها صفةً لما قبلها، نحو: •جاء رجلٌ إنه فاضل.

 ٩ ـ أن تقعَ صدرَ جملةِ استثنافية، نحو: (يَرْعُمُ فلانٌ أني أسأتُ إليه، إنه لكاذبٌ، وهذه من الواقعة ابتداء.

١٠ ـ أن تقعَ في خبرها لامُ الابتداء نحو: •علمتُ إنكَ لمجتهدُه. ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشَهِدُ إِنَّ الْمُتَنِفِقِينَ لَكَذِيرُنَ﴾ [المنافقون: ١].

١٢ ـ مواضعُ ﴿أَنَّ المَفْتُوحَةِ الهَمْزَةُ وَجُوبِاً:

تُفتحُ همزةُ «أنَّ» وجوباً حيثُ يجبُ أن يؤوَّلَ ما بعدَها بمصدرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور. وذلك في أحد عشرَ موضعاً:

فيؤول ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ في خمسة مواضع:

١ ـ أن تكون وما بعدها في موضع الفاعل، نحو: البلغني أنك مجتهدًا ومنه قوله تعالى:
 ﴿ أَوْلَرُ يَكُنِهُمْ أَنَا أَنزَلُنَا عُلِيْكَ ٱلْكِئَلَ ﴾ [العنكبرت: ٥١].

ومن ذلك أن تقع بعد الَوْه، نحو: «لو أنك اجتهدتَ لكان خيراً لك^{ه))}، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلَوْ ٱلْهُمْرِ مَانَتُوا وَاتَّقُوا لَمُتُوبَةٌ^(ه) وَنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البغرة: ١٠٣].

ومن ذلك أن تقع بعد ^{«ماء} المصدريّة الظّرفيّة، نحو: (لا أكلمك ما أنك كسُولٌ)^(٢)، ومنه قولُهُمْ: (لا أكلّمهُ ما أنَّ حراءً^(٧) مكانّه) أو (ما أنَّ في السماءِ نجماً).

⁽۱) اسم العين: هو ما دل على ذات، أي شيء قائم بنفسه، ويقابله اسم المعنى، وهو ما دل على شيء قائم بغيره: كالعلم والشجاعة ونحوهما.

 ⁽٢) جملة ﴿إن الله يفصل بينهم﴾ خبر عن ﴿إن اللهن آمنو﴾ وما عطف عليه.

⁽٣) والتقدير بلغني اجتهادك.

 ⁽³⁾ والتقدير: (لو ثبت اجتهادك)، فما بعد (إن) في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: (ثبت.

⁽a) اللام في المثوبة؛ لام الجواب، فالجملة بعدها جواب «لو».

⁽٦) والتأويل: «ما ثبت كسلك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: اثبت.

⁽٧) حراء: جبل بمكة.

٢ ـ أن تكونَ هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل، نحو: «عُلمَ أنك منصرفٌ (١٠٠)، ومنهُ
 قولهُ تعالى: ﴿ قُلْ أُرِحَى إِلَىٰٓ أَنَّهُ ٱسْتَمَعْ نَقْرٌ مِنَ لَلْمِنَ ﴾ [الجن: ١].

٣ ـ أن تكونَ هي وما بعدها في موضع المبتدأ، نحو: «حَسَنٌ أنك مجتهدٌ»^(١)، ومنهُ قولهُ
 تعالى: ﴿وَمِنْ مَائِنَهِهِ أَنْكَ مَرَى ٱلأَرْضَ خَنْشِقَا﴾
 (قصلت: ٣٩].

٤ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معنى واقع مبتدأ أو اسماً لأنَّ، نحو:
 «حَسبُكَ أنكَ كريمٌ (٤٠)، ونحو: «إن ظني أنك فاضلٌ (٥٠). فإن كان المخبَرُ عنهُ اسمَ عين وجب كسرُها، كما تقدَّم، لأنك لو قلت: «خليلٌ أنهُ كريمٌ ، بفتحها، لكانَ التأويلُ: «خليلٌ كرَمُهُ»، فيكونُ المعنى ناقصاً.

أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمرفوع، على أنه معطوف عليه أو بَدَلُ منه، فالأولُ نحو: (بُلغني اجتهادُكُ وأنكَ حَسَنُ الخُلُقُ ((()) والثاني نحو: (بُعجبُني سعيدٌ أنهُ مجهدٌ (()).

وتُؤوِّلُ بمصدرٍ منصوبٍ في ثلاثةٍ مواضعَ:

ا ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به، نحو: اعلمتُ أنكَ مجتهدٌ، (^^)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلَا غَنَاتُونَ ٱلنَّكُمُّ ٱشْرَكْتُمُ إِلَّهِ﴾ [الانعام: ٨١]. ومن ذلك أن تقع بعد القول المتضمّنِ معنى الظنَّ، كما سبق.

٢ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع خبر لكانَ أو إحدى أخواتها، بشرط أن يكون اسمُها اسمَ معنى، نحو: اكانَ عِلمي، أو يَقيني، أنك تَشِعُ الحقَّا(٩).

٣ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمنصوب، بالعطف أو البَدَليّة فالأوَّلُ نحو:
 ٤علمتُ مجيئكَ وأنكَ مُنصرف، ١٠٠٠ ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ أَثَرُهُمْ فِتَقِى الْإِنِّ أَثَمَتُكُمْ عَلَى فَشَلْكُمْ عَلَى

(۲) والتأويل: حسن اجتهادك، لا فحسن خبر مقدم، واجتهادك مبتدأ مؤخر.

⁽١) والتأويل: علم انصرافك.

⁽٣) من آياته، الجار والمجرور: خبر مقدم، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر.

⁽٤) أي: حسبك كرمك.

⁽٥) أي: إن ظني فضلك.

⁽٦) والتأويل: البلغني اجتهادك وحسن خلقك.

⁽٧) والتأويل: ايعجبني سعيد اجتهاده، فالمصدر المؤول: بدل اشتمال من سعيد.

⁽A) والتأويل: علمت اجتهادك.

⁽٩) والتقدير: كان علمي اتباعك الحق.

⁽١٠) والتأويل: علمت مجيئك وانصرافك.

اَلْتَلَمِينَ﴾''' [البقرة: ٤٧]، والثاني نحو: •احترمتُ خالداً أنه حَسَنُ الخُلَقِ^(٢) ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَإِذَ يَهِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى اَلْعَالِمَنَكِنِ أَنْهَا لَكُمْهُ^(٣) [الأنفال: ٧].

وتؤوَّلُ بمصدرِ مجرورِ في ثلاثة مواضعَ أيضاً:

١ ـ أن تقع بعد حرف الجر، فما بعدَها في تأويل مصدر مجرور به، نحو: "عَجبتُ من أنكَ مُهملٌ")، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ وَلِكَ بِأَنَّ أَهَٰهُ هُو لَكُنْ ﴾ [الحج: ٦].

٢ ـ أن تقع مع ما بعدها في موضع المضاف إليه، نحو: «جثتُ قبلَ أن الشمسَ تَطلُعُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمُّ نَظِفُونَ﴾ [الذاريات: ٣٣].

٣ ـ أن تقع هي وما بعدها في موضع تابع لمجرور، بالعطف أو البَدَليةِ، فالأول نحو:
 «سُررتُ من أدّبِ خليلِ وأنه عاقلٌ (١٦) والثاني نحو: «عَجبتُ منهُ أنهُ مُهملٌ (١٧) .

١٣ ـ المَواضِغ التي تجوزُ فيها ﴿إِنَّ وأَنَّ»؛

يجوزُ الأمرانِ، كسر همزة اإنَّه وفتحُها، حيثُ يَصح الاعتبارانِ: تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ، وعدمُ تأويلهِ. وذلك في أربعة مواضع:

١ ـ بعد (إذا) الفُجائيَّةِ، نحو: اخرجتُ فإذا إنَّ سعيداً واقف،

(فالكسر هو الأصل، وهو على معنى «فإذا سعيد واقف» والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر، والتأويل «فإذا وقوفه حاصل»).

وقد رُوي بالوجهين قولُ الشاعر:

وكُنْتُ أَرَى زَيْداً، كما قبلَ، سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْفَضَا واللَّهازِم (٨)

⁽١) والتندير: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم.

⁽٢) والتأويل: احترمت خالداً حُسُنَ خلقه، فالمصدر المؤوّل بدل اشتمال من خالداً.

 ⁽٣) والتقدير: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم، فما بعد أن: في تأويل فصدر منصوب بدل اشتمال من إحدى.

⁽٤) والتأويل: عجبت من إهمالك.

⁽٥) والتقدير: جئت قبل طلوعها.

⁽٦) والتقدير: سررت من أدب خليل وعقله.

 ⁽٧) والتأويل: عجبت منه إهماله، والمعنى: عجبت من إهماله. فما بعد (أن»: في تأويل مصدر مجرور بدل اشتمال من الهاه.

 ⁽A) اللهازم جمع لهزمة، (بكــر فــكون) واللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذنين. يريد أنه ليس سيداً، وكنى عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمتيه.

(فالكسر على معنى: افإذا هو عبد القفاء. والفتح على معنى افإذا عبوديته حاصلة).

لا ـ أن تقع بعد فاءِ الجزاء، نحو: «إنْ تجتهد فإنّك تُكرمُ». وقد قُرِىء بالوجهين قولهُ تعالى: ﴿مَن عَمِلَ وَلَهُ تَعالَى: ﴿مَن عَمِلَ وَلَهُ مَانَ جُهَمَدَ ﴾ [التوبه: ٦٣]. وقولهُ: ﴿مَن عَمِلَ مِنكُمْ شَوّمًا بِعَمَلَمَ شُوّمًا
 يَجْمَلُمْ ثُمَّةً نَابٌ مِنْ بَشْدِهِ. وَأَصْلَحَ فَأَنْهُمْ غَفْرُةً رَحِيدٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(فالكسر على جعلها جملة الجواب. والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير في الأياة الأولى المخبر. والتقدير في الأية الأولى وفكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل، والتقدير في الآية الأخرى: «فمغفرة الله حاصلة له». وتكون جملة المبتدأ المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط).

٣ ـ أن تقع مع ما بعدها في موضع التَّعليل، نحو: «أكرمُهُ، أنَّهُ مُستجقُّ الإِكرامِ»، وقد قُرىءَ بالوجهينِ قولهُ تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمُّ إِنَّ صَائِزَتُكَ سَكَنَّ لَمُنَّهُ التوبة: ١٠٣].

(فالكسر على أنها جملة تعليلية. والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي: لأنه ولأن صلاتك. والتأويل في المثال: «أكرمه لاستحقاقه الإكرام»، وفي الآية: «صلٌ عليهم لتسكين صلاتك إياهم»، والسكن (بالتحريك) ما يسكن إليه، ويفسر أيضاً بالرحمة والبركة).

٤ ـ أن تقع بعد «لا جَرَمَ» نحو: «لا جَرَمَ أنكَ على حَقّ». والفتح هو الكثيرُ الغالبِ. قال تعالى: ﴿لا جَرَمَ أَكُ اللّهُ يَشْلُو مَا يُسِرُّونَ﴾ [النحل: ٢٣].

(ووجه الفتح أن تجعل ما بعد «أن» مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرمَ. وجرم: معناه حتّى وثبتَ. وأصل الجرم: القطع، وعلمُ الله بالأشياء مقطوعٌ به لأنه حق ثابت.

و و لا عرف نفي للجواب، يرد به كلام سابق. فكأنه قال: ولا ، أي: ليس الأمر كما زعموا، ثم قال: (جرم أن الله يعلم) أي: (حق وثبت علمه). وقال الفراء: لا جرم بمعنى (لا بد)، لكن كثر في الكلام، فصار بمنزلة اليمين، لذلك فسرها المفسرون: حقاً: وأصله من جرمت: بمعنى كسبتُ (١٠). فتكون (لا) على رأيه نافية للجنس. و (جرم) اسمها مبني على الفتح، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من)، أي: لا جرم من أن الله يعلم، أي: لا بد من علمه.

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين، نحو: (لا جرم لأتينك، ولا جرم لقد أحسنت). فمن جعلها يميناً كسر همزة (إن) بعدها نحو: (لا جرم إنك على حق)، وجعل جملة (إنَّ) المكسورة واسمها وخبرها، جواب القسم. وعلى من جعلها يميناً فإعرابها كإعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها.

⁽١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧).

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أن) وكسرها، فالكسر أولى وأكثر، لأنه الأصل، ولأنه لا تكلف فيه، إلّا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير، وإن نزّلتها منزلة اليمين، لأنها في الأصل فعل).

١٤ ـ تخفيفُ «إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ»:

يجوزُ أن تُخفّفَ ﴿إِنَّ وَأَنَّ وَكَانَّ وَلَكُنَّ ﴾ بحذف النون الثانبة، فيقال: ﴿إِنْ وَأَنْ وَكَأَنْ ولكنَّ .

١٥ _ «إن» المخففة المكسورة:

إذا خُفَفت ﴿إِنَّهُ أُهمِلتْ وجوباً، إِن وَلَيَها فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن نَظْنُكَ لَمِنَ ٱلكَنْدِينَ﴾ [الشعراه: ١٨٦]. فإن ولِيَها اسمّ فالكثيرُ الغالبُ إهمالها، نحو: ﴿إِنْ أَنتَ لَصادقٌ، ويَقِلُ إعمالها، نحو: ﴿إِنْ أَيْدَا مُنطلِقٌ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وإِنْ كلاّ لَمَا (١) لَيُوفَيَّتُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة من قرأ: ﴿إِنْ وَلَمَا مَخْفَقِينَ.

ومتى خُففت وأهمِلَت لزمتها اللامُ المفتوحةُ وجوباً، نحو: ﴿إِنْ سَمِيدٌ لَمَجَتَهُدُۥ تَفُرقَةَ بِينَهَا وبين ﴿إِنْۥ النَّافِيةَ، كَيلاً يقع اللبسُ. وتُستَى «اللامَ الفارقَة». فإن أُمِنَ اللَّبس جاز تركُها، كقوله:

أَسًا ابسنُ أُبِاةِ السَّسِيمِ مِنْ آلِ مسالِيكِ وإنْ مسالكٌ كسانتُ كِسرامَ الْسَمَساونِ (٢) لأن المقامَ هنا مقامُ مَدح، فيمنمُ أن تكونَ وإنْ نافيةً، وإلاَ انقلبَ المدحُ ذَماًه.

وإذا خُففت لم يَلِها من الأفعال إلا الأفعال الناسخةُ لحكم المبتدأ والخبر (أي التي تَنسخُ حُكمهما من حيثُ الإعرابُ. وهي كانَ وأخواتُها، وكادَ وأخواتُها، وظنَّ وأخواتُها). وحيننذِ تدخلُ اللامُ الفارقةُ على الجزءِ الذي كان خبراً.

والأكثر أن يكونَ الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتُ لَكَبِّمِ، ۚ إِلَّا عَلَ الَّذِينَ هَنَكَ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿ قَالَ تَالَّةِ إِن كِدَتَّ لَتُرْدِنِ ۞ ﴾ [الصافات: ٥٦]، وقولهِ: ﴿ وَإِن رَجَدْنَا ۚ أَصَّغَلُمْ لَفَنْمِهِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٣]. وقد يكونُ مضارعاً، كقوله سبحانهُ: ﴿ وَإِن نَظْنُكَ لَيَنَ الْكَنْدِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ودخولُ ۚ ۚ إِنَّ ۗ المحفّفَة على غير ناسخ من الأفعال شاذ نادرٌ ، فما وردَ منه لا يُقاسُ عليه ، كقولهم : ۚ ۚ إِنْ يَرْيَنُكَ لَنَفُكَ، وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَّهُ .

⁽١) له ا: اللام هي لام الابتداء، و(ما) زائدة للتوكيد، واللام في (ليوفينهم): هي اللام الموطئة للقسم، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

⁽٢) المعادن: الأصول.

17 _ «أن» المُخَفِّفَةُ المفتوحة:

إذا تُحَقّفت اأن المفتوحة ، فمذهب سيبويه والكوفيين أنها مُهمَلةٌ لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مُضمر ، فهي حرف مصدري كسائر الأحرف المصدرية . وتدخل حينتل على الجمل الاسمية والفعلية . وهذا ما يظهر أنه الحقّ . وهو مذهبٌ لا تكلّف فيناً . وأما قولُ جَنوبَ الكاهليّة (٢) :

لَغَدْ عَلِمَ النصيفُ والْمُرْمِلون إذا اغْبِرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمالاً(٣) بِأَنْكَ مُناكَ رَبِيعٌ وَغَيْتُ شَمالاً(٤) بِأَنْكَ مُناكَ رَبِيعٌ وَغَيْتُ مُريعٌ وَأَنْكَ مُناكَ تَكُونُ النَّمالاً(٤) وقولُ الآخر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرِّحَاءِ سَأَلَتَنِي ﴿ طَلَاقَكِ لَـم أَبِخَلُ وأَنْتِ صَدِيتُ(٠٠) فَضَروزَةً شَعِريَةٌ لا يُقامِنُ عليها.

واعلم أنَّ *أنْ* المخفّفةَ، إن سبقها فعل، فلا بُدَّ أن يكونَ من أفعال اليقينِ أو ما يُنزَّلُ منزَلتها، من كل فعل قلبيٍّ يُرادُ به الظنَّ الغالبُ الراجح. فالأولُ كقوله تعالى: ﴿عَيْمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُر يُرِّيَنَ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومنه قول الشاعر:

إذا مِتُ فَادَفَنِّنِي إلَى جَنْبِ كَـرْمَةٍ تُـرُوِّي عَـظامي بـعـد مَـوتـي عُـروقُـهـا ولا تَـدفِنَـنَّـنِي فــي الْـفَــلاةِ، فــإِنَّـنـي أخــافُ إذا مــا مِــتُّ أَنْ لا أَذُوفُــهــا فخوفُه أن لا يذوقها بعدَ مماته يقينٌ عنده، مُتحققٌ لديه. والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَظَائُوا أَنْ لاَ مَلْجَـكاً بِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾ [البلد: ٧].

⁽١) والجمهور يرون أنها عاملة كالمشددة، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، وفي قولهم ما فيه من التكلف، ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوزون أن يقال: •علمت أن زيداً قائم، وأنك قاعده وهو قول ضعيف لا يلتفت إليه، وإن جاه اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة.

 ⁽٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي، وقد رثت أخاها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان. وقيل: إن القصيدة لأختها عمرة.

⁽٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع، وأرادت به هنا الجمع، كما قال تعالى: ﴿هؤلاء ضيفي﴾ [الحجر: ٦٨]. (والمرملون)، الذين فقدوا زادهم، و«الشمال» ربح تهب من ناحية القطب، ونصبت على الحال أو التمييز، وفاعل «جبت» ضمير يعود إلى الربح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال.

 ⁽³⁾ الغيث: المطر، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلا بالمطر، و(مريع): خصيب، و(الثمال) الذخر والغياث، يقال: فلان ثمال قومه، أي: هو غياث لهم يقوم بأمرهم ويلجأون إليه في مهمات أمورهم، والعثمل: الملجأ.

⁽٥) الصديق، يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث، ويقال أيضاً: هي صديقة بالتاء أيضاً.

فاندة

(إذا وقعت قان الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين، وجب أن تكون مخففة من قانه المسددة، وأن يكون المضارع مرفوعاً، كما رأيت. ولا يجوز أن تكون «أنه الناصبة للمضارع، وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجع، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، فهو بعدها منصوب. وقد قرى، بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَكَوْبِهُوا أَلَا تُكُونُ إِنَّهُ المائدة: ١٧] بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع، ورفعه على أنها هي مخففة من (أن) المشددة. وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطمع فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن، فلم يجز أن تقع بعده (أن) المخففة هي للتأكيد، فيناسبها اليقين. ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع. وإنما جاز أن متع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع. وإنما جاز أن متناسبهما الظن، الراجع يقرب من اليقين فينزل

واعلم أنَّ أأن المخقّفة لا تدخل إلا على الجمل، عند من يُهملها وعند من يُعمِلُها في الضمير المحذوف، إلَّا ما شذ من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضّرورة، وقد علمت أنه نادر مخالفٌ للكثير المسموع من كلام العرب.

والجملةُ بعدها إمَّا اسميَّةٌ، وإما فعليَّة.

فإن كانت جملة اسميَّة أو فعليَّة فعلُها جامدٌ، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين اأنَّ: فالاسميَّةُ: كقوله تعالى: ﴿وَهَا غِزُ مَقَوَتَهُمْ أَنْ لَلْمَتَهُ فِوْ رَبِّ الْمُنكِونِ ﴾ [بونس: ١٠]. وكقول الشاعر:

في فِتْيَةِ، كَسُيوفِ الْهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا الْهُ هَالِكٌ كَلُّ مِنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ'\` والفعلبُّةُ: التي فعلُها جامدٌ، كقوله سبحانهُ: ﴿وَأَنْ لَيْنَ الْإِنْسَنِ إِلَا مَا سَمَن ۗ ۗ النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَلَنْ مَنَعَ أَنْ يَكُونَ هَوِ الْقَرْبَ لَكُلُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن كانت الجملةُ بعدها فعليّةً، فعلُها مُتصرّفٌ، فالأحسن والأكثر أن يُفصلَ بينَ •أنْه والفعل بأحدِ خمسة أشياءً:

١ ـ قد، كقوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمُ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ (٢) [المائدة: ١١٣]، وقول الشاعر:

⁽١) هالك: خبر مقدم، وكل: مبتدأ مؤخر.

 ⁽٢) نعلم: معطرف على المنصوب قبله، والآية هي: ﴿قالوا نريد أن نأكل منها، وتطمئن قلوينا، ونعلم أن قد صدقتنا، ونكون هليها من الشاهلين﴾ [المائدة: ١١٣].

شَهِدُتُ بِأَنْ قَد خُطَّ مِا هُوَ كَالِنٌ وَأَنَّكَ تَمحو مِا تَشَاهُ وتُشْبِتُ ٢ ـ حرف التّنفيس: «السينُ أو سوف» فالسينُ كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ يَنكُم نَهُنّى ﴾ [العزمل: ٢٠]، وقول الشاعر:

زَعَـمَ الْمَفَـرِزْدَقُ أَنْ سَيَـغُـتُـلُ مِـرْبَـعاً أَبْـثِـرْ بـطـولِ سَـلاَمَـةِ يـا مِـرْبَـعُ('' وسوف، كقول الآخر:

واعسلسمْ، فَسَعِسْلُسُمُ الْسَمَسُرْه يَسَنْفَسُمُهُ، أَنْ سَسَوْتَ يَسَأَنَسِي كُسِلُّ مِسَا فُسَدرا النفي بِلَنْ أَو لَم أَو لا، كقوله تعالى: ﴿لَجَسَبُ آلِاسَنُ أَلَّ جُمَّةَ عِلَامَمُ ۞﴾ [القبامة: ٣] وقوله: ﴿لَيَحَسُهُ أَنْ لُمْ يَرَةُ لَمَنْكُ ﴾ [البلد: ٧]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَقِنُ أَلَّا يَرَعِمُ الْيَهِمْ وَلَاكُ

٤ ـ أداة الشرط: كفوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتْنِ أَنْ إِنَا نَهْمَتُمْ وَالنِّنِ اللَّهِ لِيُكْفَرُ عِنَا وَلَهُ السَّمَةُ وَلَيْنَ اللَّهِ لِللَّهُ عَلَيْهُ وَلَيْنَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْكُمُ عَلَيْهِ عَلْمَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ

٥ ـ رُبِّ: كقول الشاعر:

تَبَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ اصرى ، خِيلَ خالناً أصينٌ، وخَسوًان يُسخالُ أَصِيناً ('') والنا يُربَّ الناصبةُ للمضارع. وإنما يُؤتي بالفاصل لبيانِ أنَّ «أنَه «له مخفَّفةٌ من «أنَّ» لا أنها «أنَّ» الناصبةُ للمضارع.

ويجوزُ أن لا يُفصَل بينَ «أَنْ» والفعلِ بفاصل، إنْ كان ممًّا يدلُّ على العلم اليقينيّ، كقول الشاعر:

عَـلِـمُـوا أَنْ يُسوَمَّـلُـونَ، فـجـادُوا قَـبل آَنْ يُـسـاليوا بـأعـظـم سُـؤلِ

(وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة، إذا وقعت بعد فعل يقيني، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع، كما علمت، سهل ترك الفصل بينها وبينه، لأن الفاصل إنما يكون لتمييز إحداهما عن الأخرى، للإيذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة).

⁽١) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق، و(مربع) لقب وعوعة بن سعبد راوية جرير، وكان الفرزدق قد توعده بالفتل لروايته هجاء جرير إياه، والمربع في الأصل، ومثله المربعة: العصا التي يأخذ الرجلان بطرفها ليحملا الحمل على الدابة.

 ⁽۲) امرىه: مجرور برب، وهو في محل رفع مبتدأ، و(خيل) مجهول خال: ونائب فاعله مفعوله الأول،
 و(خالناً) مفعوله الثاني، والجملة صفة لامرى، و(أمين) خبره، أي: رب امرى، يظن خائناً وهو أمين،
 ورب خائن يظن أميناً.

١٧ _ «كَأَنَّ المُخْفَفة؛

إذا خفّفت «كأن»، فالحقُّ (على ما نرى) أنها مُهمَلةٌ، لا عمل لها. وعلى هذا الكوفيون^(١). وهو تولٌ لا تكلفَ فيه.

وعلى كلُّ حالٍ فيجبُ أن يكون ما بغدها جملةً، فإن كانت اسميَّةٌ لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «كأن» كقوله:

١ _ قد: كقول الشاعر النابغة:

أَرْفُ السَّسَرَّحُسلُ خَسِيْسِ أَنَّ رِكَسَابَسَمَا لَمَا تَسَرُّلُ بِسِرِحِبَالِسَا، وكَسَانُ قَسِدٍ (") وقول الآخر:

لاَ يَهُ ولَنَّكَ اصْطِلاءُ لنظى الحرْ بِ، فسمح فُورُها كَانَ قَد أَلَبَا ٢ ـ لِم، كقوله تعالى: ﴿ كَأَن لَمْ مَنْكَ إِلْأَنْيِنَ ﴾ [يونس: ٢٤]، وقولِ الشاعر:

كَأَنْ لَم يَكُنْ بِيْنَ الْحَجُونِ إلى الصَّفَا أَنِيسٌ، ولَم يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سامرُ (١) وإنما فُصِلَ بينهما، تعييزاً لها عن «أن» المصدرية الداخلةِ عليها كاف التشبيهِ.

١٨ ـ «لكن» المخفقة:

إذا خُفَفَت الكنَّ؛ أهملت وجوباً عند الجميع، ودخلت على الجُمل الاسميَّةِ والفعليَّة، نحو: اجماء خالدٌ، لكنُ سعيدٌ مسافرٌ. وسافرَ عليُّ لكنْ جاء خليلٌّ، إلَّا الأخفشُ ويونسَ. فأجازا إعمالها.

٧ _ (لا) النافية للجنس

ولا؛ النافية للجنس: هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل

⁽١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمر المحذوف، وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً، وخبرها عندهم يكون مفرداً، إن عملت في المظهر، نحو: (كان زيداً أسد)، ويكون جملة إن هملت في المضمر، نحو: (كان على خلقه المسك) وهذا هو الكثير المشهور، ولا يخفى ما في هذا القول من التكلف.

⁽٢) ويروى، وصدر مشرق النحر، والواو: واو رب، وصدر مجرور بها، ومحله الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، (والحقان) مثنى حق، وهو وعاه ينحت من خشب أو عاج أو غيرهما.

⁽٣) أي: وكأن قد زالت، ويروى (أفد) بدل (أزف).

⁽٤) الحجون والصفا: مكانان بمكة.

الاستغراق، أي: يرادُ بها نفيُهُ عن جميع أفراد الجنس نصّاً، لا على سبيل الاحتمال. ونفيُ الخبرِ عن الجنس يَستلزمُ نفيَهُ عن جميع أفرادو.

وتُسمّى «لا» هذو «لا التّبرِتَةِ (١٠ أيضاً، لأنها تُفيدُ تبرئةَ المتكلّم للجنس وتنزيهَهُ إياهُ عن الاتصاف بالخبر.

وإذْ كانت للنفي على سبيل الاستغراقِ، كان الكلامُ معها على تقدير امنْ، بدليلِ ظهورِها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَلُودُ النَّاسَ عِنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلا، لا مِن سَبِيلٍ إلى هِنْدِ

فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً، لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل، فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض. بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس). فإنها يصح أن ينفى بها الواحد، وأن ينفى بها الجنس لا على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان) وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس، لأنها محتملة لهما. وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصل خمسةُ مباحث:

١ عملُ «لا» النافيةِ للجنس وشروطُ إعمالِها:

تعملُ ﴿لاَ النَّافِيةُ للجنس عملَ اإنَّهُ، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: ﴿لا أَحَدَ أَغَيرُ مِن اللهُ.

وإنما عملتُ عملَها، لأنها لتأكيدِ النفيِ والمبالغةِ فيه، كما أنَّ "إنَّ لتأكيد الإِثباتِ والمبالغة يه.

ويُشترطُ في إعمالها عملَ ﴿إِنَّهَ أَرْبِعَةُ شُرُوطُ:

١ - أن تكونَ نصاً على نفي الجنس، بأن يُرادَ بها نفيُ الجنس نفياً عاماً، لا على سبيل الاحتمال.

(فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة. وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجلٌ مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم،

⁽١) بإضافة (لا) إلى التبرئة، من إضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين).

٢ ـ أن يكون اسمها وخبرُها نكرتين:

(فإن كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: «لا سعيد في الدار ولا خليل»).

وقد يقعُ اسمُها معرفة مُؤوّلة بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ كان يكونَ الاسمُ عَلَماً مُشتهراً بصفةٍ «كحاتم المشتهر بالجود» وعَنترة المشتهر بالشجاعة، وسَحبانَ المشتهر بالفصاحة، ونحوهم» فيُجعلُ العلمُ اسم جنسِ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهرَ بهِ ذلك العلمُ، كما قالوا: «لكل فرعونٍ موسّى» بتنوين العلَمينِ، مُراداً بهما الجنسُ، أي: «لكلُّ جبّار قهارٌ». وذلك نحو: «لا حاتم اليوم، ولا عترة، ولا سَحبانَ». والتأويلُ: «لا جَوادَ كحاتم، ولا شجاع كعترة، ولا فصيحَ كسَجبانَ»، ومنه قولُ الراجز:

لا هَيْشَمَ السُّسِلةَ لِسلمَ ولسيَّ ولا فَستَسى إِلاَّ ابسنُ خَسِيبَسريًّ

أي: لا حاديّ حَسنَ الحُداءِ كهيثم، ومنه قول عُمرَ في عليّ (رضي الله عنهما): •قضيّةُ ولا أبا حَسَنِ لها، أي: هذهِ قضيّةٌ ولا فيصلَ لها يَمْصُلُها. وقد يُرادُ بالعلَم واحدٌ مما سُميّ به، كقول الشاعر:

وَنَبْكي على زَيْدٍ، ولا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءُ مِنَ الْحُمَّى سَليمُ الْجَوانِحِ ٣ ـ أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل:

(فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخبر، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة). وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً).

٤ _ أن لا يدخل عليها حرف جرّ:

(فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: اسافرت بلا زادة وافلان يخاف من لا شيءه).

فائدة مهمة

اعلم أن (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس نصاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمل أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان، أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين، ولذا يجوز أن تقول: (لا رجلين فيها، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها، بل رجل، أو رجلان).

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) المهملة، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس، إن

كان المنفي واحداً، فإن كان اثنين أو جماعة، جاز أن يراد بهما نفي الجنس، أو نفي الاثنين فقط، أو نفي الاثنين أو نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان، فالفرق بين النافية للجنس والعامل عمل (ليس) أو المهملة، إنما هو إذا كان المنفي واحداً، فالأولى: لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد، والثانية: يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد، والثانية: يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد، والأول أكثر، ومنه قول الشاعر:

تعدز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مسما قسضى الله واقسيا وإنسا صع أن يراد بها نفي الجنس، لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم، لهذا يحسن، إن أريد عدم إرادة العموم، أن يوتى بعدهما بما يزيل اللبس، كأن يقال مثلاً (لا رجل مسافراً، بل رجلان، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجع أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال. فاحفظ هذا التحقيق، فإنه أمر دقيق، قل أن يتفطن له من يتعاطى النحو.

٢ _ أقسامُ اسمها وأحكامُهُ:

اسمُ ﴿لا النافيةِ للجنس على ثلاثة أقسام: مفردٍ، ومضافٍ، ومشبَّه بالمضاف.

فالمفرد: ما كان غيرَ مضاف وَلا مشبّهِ به. وضابطهُ أن لا يكونَ عاملاً فيما بعدَهُ، كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ ٱلْكِكْبُ لَا رَبِّبُ ﴾ [البقرة: ٢].

وحُكمُهُ أَن يُبنى على ما يُنصبُ به من فتحةِ أو ياءٍ أو كسرةٍ، غيرَ مُنوَّنِ، نحو: الا رجلَ في الدار، ولا رجالَ فيها، ولا رجلين عندَنا، ولا مذمومينَ في المدرسة، ولا مذموماتِ محبوباتُ، ويجوز في جمع المؤنّثِ السالم بناؤ، أيضاً على الفتح، نحو: الا مجتهداتَ مذموماتُ، وقد رُوِيَ بالوجهين قول الشاعر:

لا سسابِسخسات، ولا جَسَّاواءَ بَسامِسلَـةً تَقِي الْمَشْونَ، لَكَى استِيفاءِ آجالِ ('') وقولُ الآخر:

أَوْدَى السَّبِابُ الَّذِي مَـجُـدٌ عـواقبُهُ فـيـهِ نَـلَـذُ، ولا لـذَاتِ لِـلــــــبِ
وقد بُغِيّ لِتركيبه مع الآا، كتركيب اخمـة عشرًا.

وحكمُ اسمها المضافِ أن يكونَ مُعرباً منصوباً، نحو: ﴿لا رَجَلَ سُوءِ عندنا، ولا رَجَلَيْ شُرُّ محبوبانِ. ولا مهيلي واجباتهم محبوبون. ولا أخا جهلٍ مُكرَّمٌ. ولا تاركاتِ واجبٍ مُكرَّماتٌ.

والشبيهُ بالمضافِ: هو ما اتصلَ به شيءٌ من تمام معناه. وضابطُهُ أن يكون عاملاً فيما بعده

⁽١) السابغات: الدروع التامات الطويلات، من سبغ الثوب والشيء إذا طال و الجأواء): الكتيبة من الجيش، وأصلها فعلاء من الجأي أو الجؤوة، وهي حمرة تضرب إلى السواد، سميت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع. و الباسلة : الكريمة اللقاء.

بأن يكون ما بعده فاعلاً له، نحو: ﴿لا قبيحاً خُلقُه حاضرٌ»، أو نائبٌ فاعل، نحو: ﴿لا مذموماً فعلُه عندنا»، أو مفعولاً، نحو: ﴿لا فاعلاً شراً ممدوعٌ»، أو ظرفاً يُتعلّق به، نحو: ﴿لا مسافراً اليومَ حاضرٌ» أو جاراً ومجروراً يتعلقانِ به، نحو: ﴿لا راغباً في الشر بيننا»، أو تمييزاً له، نحو: ﴿لا عشرين ورهماً لك».

وحكمُهُ أنه مُعربٌ أيضاً، كما رأيتَ.

٣ ــ أحوالُ اسمِها وَخَبْرِها:

وقد يُحذَّفُ اسمُ (لا) النافية للجنس، نحو: (لا عليكَ؛ أي: لا بأسَ، أو لا جناحَ عليك. وذلك نادرٌ.

والخبرُ إن جُمهِلَ وجبَ ذكرُهُ، كحديث: الا أحدَ أخيرُ من الله. وإذا عُلمَ فحذفُه كثيرٌ، نحو: الا بأسّ، أي لا بأس عليك، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا شَيْرٌ لِلّا إِلَى رَبَّنَا سُتَلِيْنِ﴾ [الشعراء: ١٥٠، أي: لا ضيرَ علينا، وقوله: ﴿رَئِقَ تَرَيّ إِذْ فَرَيْعُواْ فَلَا قَوْبَكِ﴾ [سبا: ٢٥١، أي: فلا قُوتَ لهمْ.

وَبَنُو تُمْمِمُ وَالطَّائِيونَ مِنَ العَرْبِ يُلتَزْمُونَ حَلَّفَةُ إِذَا عُلَمٍ. وَالْحَجَازَيُّونَ يُجِيزُونَ إِثَانَّهُ. وَحَذَنَهُ عندهم أكثرُ. ومن حذفه قوله تعالى: ﴿لاَ إِلَهُ إِلاَ آتَهُ ﴾ [الصافات: ٣٥] أي: لا إله موجود٢٠.

ويكونُ خبرُ «لا» مُفرداً (أي: ليس جملةً ولا شِبهَها)، كحديث: «لا فقرَ أشدُ من الجهلِ، ولا مال أعزُ من العقل، ولا وحثة أشدُ من المُجب، وجملةً فعليةً، نحو: «لا رجلَ سوءِ يُعاشرُ»، وجملةً اسميةً نحو: «لا وضيعَ نَفسِ خُلقهُ محمودٌ»، وشبة جملة (بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرفِ أو مجرورٍ بحرف جرَّ يَتعلقانِ به، فيُغنيانِ عنه) كحديث: «لا عقلَ كالندبير، ولا وَرَعَ كالكَفَالاً»، ولا حَسَبَ كَحُسْنِ الخلُق، وحديث: «لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانةَ لهُ، ولا دينَ لِمن لا عَهدَ له،

واعلم أنَّ النحاة اعتبروا أنَّ ﴿لا﴾ النافيةَ للجنس واسمّها في محلّ رفع بالابتداءِ، فأجازوا رفعَ التابع لاسمِها، نحو: ﴿لا رجلَ في الدار وامرأةٌ و﴿لا رجلَ سفيةٌ عندنا﴾.

(فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحل «لا واسمها»، لأن محلها الرفع بالابتداء. وقد اضطرهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ماذكرنا).

 ⁽١) الله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل الا واسمها، لأن محلهما الرفع
بالابتداء كما ستعلم، ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء.

⁽٢) أي: كالكف عن المعاصي.

٤ ـ احكام «لا» إذا تُكُرُزَت،

إذا تكرَّرت الآ» في الكلام، جاز لك أن تُعمِلَ الأولى والثانية معاً كإنَّ، وأن تُعمِلَهما، كليس، وأن تُهمِلهما، وأن تُعملَ الأولى كإن أو كليْس وتُهمِلَ الأخرى، وأن تُعمِلَ الثانية كإنَّ أو كليس وتُهملَ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: ﴿لا حَولَ ولا قُوَّة إِلاَّ بِاللَّهِۥ خمسة أوجهٍ:

١ ـ بناءُ الاسمين، على أنها عاملةٌ عملَ ﴿إنَّه نحو: ﴿لا حُولَ وَلا قُوهَ إِلاَّ باللَّهُ.

٢ ـ رفعُهُما، على أنها عاملة عَمَلَ اليس»، أو على أنها مُهملة، فما بعدها مبتداً وخبر،
 نحو: «لا حولٌ ولا قوةً إلَّا بالله» ومنه قول الشاعر:

وما هَجْرِتُكِ، حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا ناقلة لي في هذا ولا جَملُ . ٣- بناءُ الأوَّلِ على الفتح ورفعُ الثاني، نحو: «لا حولَ ولا قوَّةُ إِلاَّ بالله، (١)، ومنهُ قولُ الشاعر: : الشاعر:

هذا، لَمَعْرُكُمُ، الصَّغارُ بِمَيْنِهِ^(۱) لا أُمَّ لـــي، إنْ كـــانَ ذاكَ، ولا أَبُ ٤ ـ رفعُ الأولِ وبناءُ الثاني على الفتح، نحو: «لا حولٌ ولا قوة إلَّا باللَّهِ، ومنه قول

لا نَسسَبَ السِيَسومَ ولا خُسلِهُ " اتَسسَعَ السخرُقُ عسلسى السرَّاقسع وهذا الوجهُ هو أضعفُها. وأقواها بناءُ الاسمين، ثم رفعُهما.

وحيثُما رفعتَ الأولَ امتنع إعرابُ الثاني منصوباً مُنوَّناً، فلا يقالُ: ﴿لا حولٌ ولا قوةً إِلاَّ باللَّهِ، إذْ لا وجة لِنَصْبِهِ.

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه. وكذا إن جعلت (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، كما لا يخفى. وإن جعلتها عاملة عمل (أن) وجب بناؤه على الفتح من غير تنوين، لأنَّهُ

 ⁽١) وجه الرفع أن تكون ولا عاملة عمل (ليس)، أو مهملة، وما بعدها مبتدا، أو تكون ولا والدة لتأكيد النفي، وقوة: مرفوع بالعطف على محل لا واسمها؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما علمت.

⁽٢) الباء حرف جر زائد، و(عينه): تأكيد للصغار، أو الباء حرف جر أصلي، والجار والمجرور في موضع الحال من الصغار، أي: هذا هو الصغار حقاً، أي: ثابتاً، والصغار: الذل والهوان.

⁽٣) الخلة، بضم الخاء: الصداقة.

ليس مضافاً ولا مشبهاً به).

وإذا عطفتَ على اسم «لا» ولم تكرّرها، امتنعَ إلغاؤها، ووجبَ إعمالُها عملَ «إنَّ» وجاز في المعطوفِ وجهانِ: النصب والرفعُ، نحو «لا رجلَ وامرأةً أو امرأةً، في الدار». والنصب أولى: ومن نصبه، قول الشاعر:

فسلا أَبَ وابسناً مِسفُسلُ مَسرُوانَ وابسنهِ إذا هُسو بسالسمَسجدِ ارْتَسدى وتَسازُرا

٥ ـ أحكامُ نَفتِ اسم «لا»:

إذا نُعتَ اسمُ ﴿ لاَ ﴾ النافيةِ للجنس، فإمَّا أن يكون مُعرَباً ، وإمَّا أن يكون مبنيًّا :

فإن كان مُعرباً، جاز في نعتهِ وجهانِ: النصب والرفعُ، نحو: ﴿لا طالبَ علم كسولاً، أو كسولٌ، في المدرسةِ ولا طالباً علماً كسولاً، أو كسولٌ، عندنا». والنصبُ أولى، والرفعُ على أنه نعتُ لمحلُ ﴿لا واسمها». لأن محلها الرفعُ بالابتداءِ، كما سبقَ.

وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوالٍ:

١ ـ أن يُنعتَ بمفرو^(١) مُتَّصلِ به، فيجوز في النعتِ ثلاثةُ أوجه: النَّصبِ والبناءُ كمنعوتهِ، والرفعُ، نحو: الا رجلَ قبيحاً، أو قبيحَ، أو قبيحٌ، عندناه. والنصبُ أولى. وبناؤُهُ لمجاورته منعوته المبنئ^(١).

لا ـ أن يُنعتَ بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينه بفاصلٍ، فيمتنع بناءُ النعت، لِفَقدِ المجاورةِ التي أباحت بناء، وهو مُتصِل بمنعوته. ويجوز فيه النصبُ والرفع، نحو: «لا تلميذَ في المدرسةِ كسولاً، أو كسولاً».

٣ ـ أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشبَّهِ به، فيجوزُ في النَّعت النصب والرفع، ويمتنعُ البناء، لأن المضاف والشبية به لا يُبنيانِ مع «لا». فالنعتُ المضاف نحو: «لا رجلَ ذا شرّ، أو ذو شرّ، في الملوسة»، والنعتُ المثبَّة به نحو: «لا رجلَ راغباً في الشر، أو راغبٌ فيه، عندنا».

تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث. وأوَّله: الباب الناسع في منصوبات الأسماء

⁽١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به.

⁽٢) وقيل إنه بني لتركيبه مع منعوته تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا).

جامع الدروس العربية موسوعة من ثلاثة اجزاء

تاليف الشيخ مصطفى الغلائيني راجعه الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل

الجزء الثالث

بنسيدا لقو الزهنب الزيجسية

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على المختار من خلقه، محمدِ عبده ورسوله، وعلى إخوانه من النبيين والصديقين، ومن نحا نحوَهم، واهتدى بهداهم.

وبعد، فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا: جامع الدروس العربية(١).

وهو يشتملُ على:

الباب التاسع: في منصوبات الأسماء.

الباب العاشر: في مجرورات الأسماء.

الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها.

الباب الثاني عشر: في حروف المعاني.

الخاتمة: في مباحث إعرابيَّةٍ متفرقة.

وقد كان تأليفه، كأخويه، في مدينتنا: بيروت (الشام) عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للمبلاد.

بیروت الغلایّینی

⁽١) إن اجامع الدروس العربية كان يُطبع في جزءين ضخمين، فرأينا أن نطبعه في ثلاثة أجزاء فكان من ذلك أن ضممنا بعض مباحث الجزء الثاني القديم؛ إلى بعض، فجعلنا منها جزءاً ثانياً، ثم جعلنا باقي الكتاب، من منصوبات الأسماء إلى آخره، جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن ينتبه الأسائذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب التاسع

منصوبات الأسماء

منصوباتُ الأسماءِ أربعةَ عشر: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعول لهُ، والمفعول فيه، والمفعولُ معهُ، والحال، والتمييزُ، والمستثنى، والمنادى، وخبرُ الفعلِ الناقص، وخبرُ أحرف اليسّ، واسمُ اإنَّه أو إحدى أخواتها، واسمُ (لا) النافية للجنس، والتابِع للمنصوب.

ويشتملُ هذا البابُ على تسعة فصول، من المفعول به إلى المنادى. وقد سبق الكلام على البواقي في شرح مرفوعات الأسماء في الجزء الثاني، ما عدا التابع للمنصوب، فنتكلمُ عليه في هذا الجزء، إن شاء الله تعالى.

١ ــ المفعول به

المفعولُ به: هو اسمٌ دلَّ على شيء وقع عليه فعلُ الفاعلِ، إثباتاً أو نفياً، ولا تُغيَّر لأجله صورةُ الفعل، فالأولُ نحو: "بَريتُ القلمَ، والثاني، نحو: "ما بَرَيتُ القلمَ».

وقد يَتعدَّدُ، المفعولُ به، في الكلام، إن كان الفعل متعدِّيّاً إلى أكثرَ من مفعول به واحدٍ، نحو: •أعطيتُ الفقيرَ دِرهماً، ظننتُ الأمرَ واقعاً، أعلمتُ سعيداً الأمرَ جَليّاً».

(وقد سبق الكلام على الفعل المتعدي بأقسامه وأحكامه في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه).

ويَتَعَلَّقُ بالمفعول به أحد عشرَ مبحثًا:

١ ـ اقسامُ المقعولِ بهِ

المفعولُ بهِ قسمانٍ: صريحٌ وغيرُ صريح.

والصّريحُ قسمان: ظاهرٌ، نحو: (فتتحَ خالدٌ الجِيرة)(١)، وضميرٌ متَّصلٌ نحو: (أكرمتُكَ وأكرمتهم)، أو منفصلٌ، نحو ﴿إيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۞ [الفاتحة: ٥] ونحو: ﴿إِيَّاهُ أُريدُه.

وغيرُ الصريح ثلاثةُ أقسام: مُؤوِّلٌ بمصدر بعدَ حرفٍ مصدريٍّ، نحو: اعلِمتُ أنكَ

⁽١) الحيرة: بلد بالعراق، وخالد: هو خالد بن الوليد رضي الله عنه.

مجتهلاً ()، وجملةً مُؤوَّلة بمفرد، نحو: اظننتك تجتهده () وجارَّ ومجرور، نحو: المُسَكَّتُ بِيلِكَ () وقد يَسفُطُ حرفُ الجرِّ فينتصبُ المجرورُ على أنه مفعولٌ به. ويُسمَّى: المنصوبَ على نزع الخافض، فهو يَرجمُ إلى أصلهِ من النصب، كقول الشاعر:

تَسَمُّرُونَ السَّدِسَارَ، ولسم تَعسُوجُسوا، كسلامُسكُسمُ عَسلَسيً إذا حَسرامُ

(وقد تقدم لهذا البحث فضْلُ بيانٍ في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الفعل اللازم، فراجعه).

٢ ـ لحكامُ المفعول بهِ

للمفعول به أربعة أحكام:

١ ـ أنه يجبُ نصبُهُ.

٢ ـ أنه يجوزُ حذفُهُ لدليل، نحو: (رَعَتِ الماشيةُ (١٠)، ويقالُ: (هل رأيت خليلاً؟٥، فتقول: (رأيتُ أن عالى: ﴿مَا وَرَقَلَ رَبُّكَ وَمَا قَلْ ﴿ (١٠) (الضحى: ٣]، وقال: ﴿مَا أَزَلَنَا عَلَيْكَ الْفُرْمَانَ لِتَشْمَىنَ ﴿ إِلَى الْمُرْمَانَ لَلْهُ الْمُرْمَانَ لَلْمُ اللهِ ٢٠) [طف: ٢، ٣].

وقد يُنزَّلُ المتعدِّي منزلة اللازم لعَدَم تعلَّقِ غرض بالمفعول به، فلا يُذكرُ له مفعولُ، ولا يُعدَّرُ، كقوله تعالى: ﴿قَلْ يَسَتَوِي ٱلَّذِينَ يَمَلَئِنَ وَالَّذِينَ لَا يَمْلُمُنَى ۗ [الزمر: ٩].

وما نصبَ مفعولين من أفعال القلوب، جازَ فيه حذفُ مفعوليه معاً، وحذفُ أحدهما لدليلٍ. فمن حذفِ أحدهما قولُ عَنترةً:

ولَـفَـدُ نَـزَلْـتِ، فـلا تَــغُلـنِّـي غَـيْـرَهُ مِنِّـي بِـمَـنْـزِلـةِ الـمُـحَـبُ الْـمُـكَـرَمِ

ومن حذفهما معاً قولهُ تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَّكَآوَى ٱلَّذِينَ كُشُرُّرَ نَرَّعُنُوكَ﴾ [القصص: ٦٣ و٧٤] أي تزعمونهم شُرَكائي، ومن ذلك قولهم: «مَنْ يَسمَعْ يَخَلُ»، أي: يَخَلُ ما يَسمعُهُ حقاً.

⁽١) أنك مجتهد: مؤول بمصدر منصوب مفعول به لعلمت، والتأويل: علمت اجتهادك.

⁽٢) الكاف: مفعول ظننت الأول، وجملة انجتهدا في محل نصب مفعوله الثاني، والتأويل: ظننتك مجتهداً.

⁽٣) يدك: مجرور بالباء، وهو في محل نصب مفعول به غير صريح لأمسكت.

⁽٤) أي: رعت الماشية العشب.

⁽٥) أي: رأيته، والضمير يعود إلى خليل.

⁽٦) أي: وما قلاك، أي أبغضك.

⁽٧) أي: يخشى الله.

(وقد تقدَّم في الجزء الأول من هذا الكتاب مزيد إيضاح لهذا البحث في الكلام على أفعال القلوب، فارجم إليه).

٣ ـ أنه يجوز أن يُحذّف فعلهُ لدليل، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [النحل: ٣٠]،
 أي: أنزل خيراً، ويقال لك: «مَنْ أكرمُ ؟» فتقول: «العلماء»، أي: أكرم العلماء.

ويجبُ حذفَهُ في الأمثال ونحوها مِما اشتهرَ بحذف الفعل، نحو: «الكلابَ على البَقرِ»، أي: أرسل الكلابَ، ونحو: «أمرَ مُبكياتِكَ، لا أمرَ مضجكاتكَ، أي: الزَمْ واقبَلْ، ونحو: «كلُّ شيءِ ولا شَتيمة حُرَّ، ونحو: «أهلاً وسهلاً»، أي: شيءِ ولا تأت شتيمة حُرَّ، ونحو: «أهلاً وسهلاً»، أي: جنتَ أهلاً ونزلتَ سهلاً.

ومن ذلكَ حذفهُ في أبواب التحذير والإغراءِ والاختصاص والاشتغال والتّعتِ المقطوع. وسيأتي بيانُ ذلك في مواضعه.

لا الأصل فيه أن يتأخر عن الفعلِ والفاعلِ. وقد يتقدَّمُ على الفاعلِ، أو على الفعل والفاعل معاً، كما سيأتي.

٣ ـ تقديمُ المفعولِ بهِ وتلخيرُهُ

الأصل في الفاعل أن يَتُصل بفعله، لأنه كالجزءِ منه، ثم يأتي بعدَهُ المفعول، وقد يُعكَسُ الأمرُ. وقد يتقدَّمُ المفعولُ على الفعل والفاعل معاً. وكلُّ ذلك إمَّا جائزٌ، وإمَّا واجبٌ، وإمَّا مُمتنم.

تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفاعلِ وتأخيرُه عنه في نحو: «كتبُ زُهيرٌ الدرسَ، وكتبَ الدرسَ زُهيرٌ».

ويجب تقديمُ أحدِهما على الآخر في خمس مسائل:

اذا خُشيَ الإلتباسُ والوقوعُ في الشكّ، بسبب خفاء الإعراب مع عدم القرينةِ، فلا يُعلّمُ الفاعلُ من المفعول، فيجبُ تقديمُ الفاعل، نحو: ﴿ عَلَمَ موسى عيسى. وأكرمَ ابني أخي. وغلَب هذا ذاك ، فإن أُمِنَ اللّبسُ لقرينةٍ دالّةٍ، جازَ تقديمُ المفعولِ، نحو: ﴿ أَكرمَتُ موسى سَلمى، وأضنتُ سُعدَى الحُمّى ».

لا ـ أن يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول، فيجبُ تأخيرُ الفاعل وتقديمُ المفعول، نحو: «أكرمَ سعيداً غلامُهُ». ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ وَلِهِ آبَتُنَ إِيْمِهِمَ رَبُّهُ بِكَلِّتِ ﴾ [البقرة: ١٣٤، وقوله: ﴿ وَلِهُ اللّهِ يَتَمُ الطّليبِينَ مَتَوْرُبُهُ ﴾ [غافر: "٥]، ولا يجوزُ أن يقال: «أكرم غلامُهُ سعيداً»، لتلا يلزم عَودُ

الضمير على مُتأخر لفظاً ورتبةً، وذلك محظورً (١٠). وأما قولُ الشاعر:

ولَـوْ أَنَّ مَـجـداً أَخَـلَـدَ الْـدُهْـرَ واحِـداً مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَسُوابَ سُودُدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرى الْمَجْدِ وَوَلَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرى الْمَجْدِ وَوَلَ غَيره:

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَــدِيَّ بْـنَ حـاتِــمِ جَـزاءَ الـكِـلابِ الْـعـاوِيـات، وقَـدْ فَـعـلْ وقول الآخر:

جَـزَى بَـنُـوهُ أَبِـا الْـغَـبُـلانِ عَـنْ كِـبَـرِ وحُـنْـنِ فِـعْـلٍ كَـمَـا يُـجُـزَى سِـنِـمَّـارُ فضرُورةً، إن جازتُ في الشعر، على تُبحها، لم تَجزُ في التّر.

فإن اتَّصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل، جازَ تقديمُهُ وتأخيرُهُ، فتقولُ: ﴿أَكُرُمُ الْأَسْتَاذُ تِلْمَيْذَهُ. وأَكْرَمُ تَلْمَيْذُهُ الْأَسْتَاذُهِ، لأنَّ الفاعلَ رَتَبَهُ التقديمُ، سواءٌ أتقدّمُ أَمْ تأخّر.

٣ ـ أن يكون الفاعلُ والمفعولُ ضميرينِ، ولا حصرَ في أحدهما، فيجبُ تقديمُ الفاعل
 وتأخيرُ المفعول به، نحو: «أكرمتُه».

 ٤ ـ أن يكون أحدُهما ضميراً متصلاً، والآخر اسماً ظاهراً، فيجبُ تقديمُ الضمير منهما، فيُقدّمُ الفاعلُ في نحو: «أكرمتُ علياً»، ويُقدّمُ المفعولُ في نحو: «أكرَمني علي»، وجوباً.

(ولك في المثال الأول تقديمُ المفعول على الفعل والفاعل معاً، نحو: «علياً أكرمتُ». ولك في المثال الآخر تقديم «عليّ» على الفعل والمفعول به، نحو: «عليّ أكرمني»، غير أنه يكون حينئذٍ مبتداً، على رأي البصريين، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه. فلا يكون الكلام، والحالة هذه، من هذا الباب، بل يكون من المسألة الثالثة، لأن الفاعل والمفعول كليهما حينئذٍ ضميران).

 ٥ - أن يكون أحدُهما محصوراً فيه الفعلُ بإلا أو إنما، فيجبُ تأخيرُ ما حُصرَ فيه الفعلُ، مفعولاً أو فاعلاً، فالمفعولُ المحصورُ نحو هما أكرمَ سعيدٌ إلا خالداً، والفاعلُ المحصورُ نحو:
 هما أكرمَ سعيداً إلا خالدً. وإنما أكرمَ سعيداً خالدًه.

(ومعنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره، أو عليه وعلى غيره. ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن

⁽١) راجع مبحث عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب.

الفاعل غيره، أو هو وغيره.

وقد أجازَ بعضُ النُّحاة تقديمَ أحدِهما وتأخيرَ الآخرِ، أيًّا كان المحصورُ فيهِ الفعلُ، إذا كان الحصرُ بإلًّا، تُمسكاً بما ورَدَ من ذلك. فمن تقديم المفعولِ المحصورِ بإلًّا قولُ الشاعر:

وَلَــمَّــا أَبِــى إِلَّا جَــمَــاحــاً فُــوَادُهُ وَلَـمْ يَـــْـلُ عَنْ لَيْلَى بِـمَالٍ ولا أهـلِ وقول الآخر:

تَزَوَّدُتُ مِنْ لَيْلُى بِتَكْلِيم ساعة فيما زادَ إلَّا ضِغفَ ما بِي كَلاسُها ومن تقديم الفاعل المحصور بها قولُ الشاعر:

ما عابَ إِلَّا لَيْهِمْ فِعْلَ ذِي كَرَمَ وَلاَ جَعْلَا قَعْلًا إِلَّا جُبِّاً بَطَلَا لا '' وقول الآخر:

نُبِّنْ أَنْ اللَّهُ اللَّ

فَكُمْ يَدُرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا، عَشِيَّةَ آناهِ اللَّيادِ، وِشَامُهُ الْأَبَاسِ. وَالْحَقْ أَن ذَلكَ كله ضَرورةٌ سَوَّعَها ظهورُ المعنى المرادِ ووضُوحهُ، وسَهَلها عدمُ الالتباسِ. والحم أنهُ منى وجبَ تقديمُ أحدِهما، وجبَ تأخيرُ الآخر بالضرورة.

تقديم المفعول على الفعل والفاعل معآ

يجوزُ تقديمُ المفعول به على الفعل والفاعل معاً في نحو: ﴿عليّاً أكرمتُ. وأكرمتُ عليّاً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَمْرِيقًا كُذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا لَقَنْلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

ويجبُّ تقديمهُ عليهما في أربع مسائلٌ:

١ ـ أن يكونَ اسمَ شرط، كقولهِ تعالى: ﴿وَمَن يُشِيلِ آتَهُ فَمَا لَمُ مِنْ كَمَاهِ﴾ [الرعد: ٣٣]، ونحو «أَيَّهُمْ تُكرِمْ أُكرِمْ»، أو مضافاً لاسمِ شرط، نحو: «هذي من تَتبغ يَتبغ بُنوك.

٢ ـ أن يكون اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿ قَأَتَى عَايَئتِ آللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١]، ونجو: «من أكرمت؟ وما فعلت؟ وكم كتاباً اشتريت؟ او مضافاً لاسم استفهام، نحو: «كتاب من أخذت؟ .

⁽١) الجبأ: الجبان.

 ⁽٢) عشية: منصوب على الظرفية، وفاعل هيجت هو وشامها، والأناه: جمع النأي، وهو البعد والفراق،
 والوشام: بكسر الواو: جمع وشيعة، وهي العداوة وكلام الشر.

وأجاز بعض العلماء تأخيرَ اسم الاستفهام، إذا لم يكن الاستفهامُ ابتداءً، بل قُصِدَ الاستثباتُ من الأمر، كأن يُقالَ: ﴿فعلتُ كذا وكذا ﴾، فتستثبِتُ الأمرَ بقولكَ: ﴿فعلتَ ماذا؟ ﴾. وما قولُهم ببعيدِ من الصواب.

٣ ـ أن يكون (كمْ) أو (كأيِّنْ) الخَبريَّتين، نحو: (كم كتاب مَلكتُ!)، ونحو: (كأيِّنْ من عِلم خَويتُ!)، أو مضافاً إلى (كم) الخبريَّةِ نحو: (ذَنبَ كم مُذْنِب غَفْرتُ!).

(أما «كأين» فلا تضاف ولا يضاف إليها. وإنما وجب تقديم المفعول به إن كان واحداً مما تقدم، لأنّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوباً، فلا يجوز تأخيرها).

٤ ـ أن ينصبه جواب «أما»، وليس لجوابها منصوبٌ مُقدَّمٌ غيرُهُ، كقولهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْلِيْمَـ
 فَلا نَفَهْرٌ ۞ زَأَمًا ٱلتَمَالِ فَلا نَنْهَرْ ۞﴾ [الضحي: ٨، ٩].

(وإنما وجب تقديمه، والحالة هذه، ليكون فاصلاً بين «أما» وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه، نحو: «أما اليوم فافعل ما بدا لك».

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعدَّدت المفاعيلُ في الكلام، فلبعضها الأصالةُ في التقدُّم على بعض، إمَّا بكونه مبتدأً في الأصل كما في باب "طنَّ».

(فمفعولا اظنّ» وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا قلت: العلمت الله رحيماً». فالأصل: الله وحيماً». ومفعولا الأعلى، وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى، فإذا قلت: «ألبستُ الفقير ثوباً»، فالفقير: فاعل في المعنى، لأنه لبس الثوب).

فإذا كانَ الفعل ناصباً لمفعولين، فالأصلُ تقديمُ المفعولِ الأوَّل، لأنَّ أصله المبتدأ، في باب «ظَنَّ»، ولانتُ البدرَ طالعاً»، ونحو: "ظننتُ البدرَ طالعاً»، ونحو: "أعطيتُ سعيداً الكتابَ». ويجوز المكسُ إن أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو: "ظننتُ طالعاً البدرَ»، ونحو: «أعطيتُ الكتابَ سعيداً».

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائلٌ:

١ - أن لا يُؤمنَ اللّبُسُ، فيجبُ تقديمُ ما حقّهُ التقديمُ، وهو المفعولُ الأول، نحو: «أعطيتكَ أخاكَ»، إن كان المخاطّبُ هو المُعطى الآخذ، وأخوه هو المعطى المأخوذ، ونحو: «ظننت سعيداً خالداً»، إن كان سعيدٌ هو المظنون أنه خالدٌ. وإلّا عكستَ.

 لا ـ أن يكونَ أحدُهما اسماً ظاهراً، والآخر ضميراً، فيجبُ تقديمُ ما هو ضميرً، وتأخيرُ ما هو ظاهرٌ، نحو: أعطيتُكَ درهماً، و«الدرهمَ أعطيتُهُ سعيداً».

٣ ـ أن يكون أحدُهما محصوراً فيه الفعلُ، فيجبُ تأخير المحصور، سواءً أكان المفعولُ

المقعول يه ۲۰۶

الأولَ أم الثاني، نحو: •ما أعطيتُ سعيداً إلَّا درهماً» و•ما أعطيتُ الدرهمَ إلَّا سعيداً».

 3 - أن يكونَ المفعولُ الأولُ مشتملاً على ضمير يعودُ إلى المفعول الثاني، فيجب تأخيرُ الأول وتقديم الثاني، نحو: *أعطِ القوسَ باريها».

(فلو قُدُم المفعولُ الأول لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول الثاني رتبته التأخير عن المفعول الأول.

أما إن كان المفعول الثاني مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول الأول، نحو: «أعطيت التلميذُ كتابه»، فيجوز تقديمه على المفعول الأول، نحو: «أعطيتُ كتابه التلميذُ» لأن المفعول الأول، وإن تأخر لفظاً، فهو متقدم رتبة).

المُشَبُّةُ بِالْمَفْعول به

إن كان معمولُ الصفةِ المُشبَّهةُ (معرفةً، فحقُّهُ الرفعُ، لأنه فاعلٌ لها، نحو: (عليَّ حَسَنٌ -خُلقُهُ (٢٠).

غيرَ أنهم إذا قصدوا المبالغة حوَّلوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضمير يَسْتَتِرُ فيها يعود إلى ما قبلها، ونصبوا ما كان فاعلاً، تشبيهاً له بالمفعول به، فقالوا: اعلي حَسَنٌ خُلقهُ، بنصبِ الخُلُق على التَّشبيه بالمفعول به، وليس مفعولاً به، لأنَّ الصفةَ المشبّهة قاصرةٌ غيرُ متعديةٍ، ولا تمييزاً، لأنه معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير. والتمييزُ لا يكونُ إلاَّ نكرةً.

٥ ـ التُحْنيرُ

التَّحذيرُ: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ التَّنبية والتّحذيرَ. ويُقدَّرُ بما يُناسبُ المقامَ: كاحذَرْ، وباعِذ، وتجنَّب، وقيَّه وتَوقَّ، ونحوها.

وفائدتُهُ تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مكروو ليجتنبَهُ.

⁽١) تقدم الكلام على الصفة المشبهة في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه.

 ⁽٢) على مبتداً، وحسن: خبره، وخلقه: فاعل لحسن، ويجوز أن يكون «حسنٌ» خبراً مقدماً، وخلقه مبتداً مؤخراً، والجملة خبر عن على.

 ⁽٣) إياك: في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره، قباعد، أوقي أو احذَّر، والكذب: معطوف على «إياك»، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً تقديره: احذر، أو توقّ وتقدير الكلام من جهة المعنى: باعد نفسك من الكذب وباعد الكذب من نفسك، ولك أن تجعل الواو واو المعية، والكذب مفعولاً معه

إِياكَ إِياكَ والشَّرُ (١)، إياكما من النفاقِ (٢)، إياكم الضَّلالَ (٣)، إياكنَّ والرَّذيلةَ (١).

ويكونُ تارةً بدونهِ، نحو: ﴿نفسُكَ والشرُّ (٥)، الأسدَ الأسدَ، (١٠).

وقد يكونُ بـ ﴿إِيَّاه، وإيايَ، وفروعهما، إذا عُطفَ على المُحذِّر، كقوله:

فَ لِا تَسْمُ حُبُ أَخِدًا الْبَحِيةُ لِ وَإِنِّهِ حَدِدًا وُ لِيَّا حَدِياةً وَإِنَّهِ عَلَيْهِ الْ

ونحو: ﴿إِيَّايَ وَالسُّرَّّ . ومنه قولُ عُمرً ، ﴿إِيايَ وأَن يَحذَفَ أَحدكُمُ الأرنب عريد أَن يحذَفها بسيف ونحوه . وجعلَ الجمهورُ ذلك من الشُّذوذ .

ويجبُ في التّحذيرِ حذفُ العامل مع «إيّاكَ» في جميع استعمالاته، ومعَ غيره، إن كُرُّر أو عطفَ عليه، كما رأيتَ. وإلا جازَ ذِكرُه، وحذفُهُ نحو. «الكسل، نفسَكَ الشرَّ»، فيجوز في هذا أن تقول: «احذَرْ، أو توقّ الكسل، في نفسكَ الشرَّ، أو أُحذَّرُكُ الشرَّ».

وقد يُرفعُ المكرِّرُ، على أنهُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، نحو: ﴿الْأَسَدُ الْأَسَدُ أَي: هذا الأسدُ.

وقد يُحذَّفُ المحذورُ منه، بعد الياك؛ وفروعه، اعتماداً على القرينة، كأنْ يُقال: السافعلُ كذا»، فتقولُ: الياك، أي: الياك أن تفعله.

وما كان من التّحذير بغير اإياك وفروعه، جاز فيه ذكرُ المُحذَّر والمحذَّر منه معاً، نحو: الرجلَكُ والحجرَ وجازَ حذف المحذَّر وذكرُ المحذِّر منه وحدَهُ، نحو: الأسدَ الأسدَ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ اَلَقَهُ اللَّهِ وَمُتَّمِنَكُ ﴾ [الشمس: ١٣].

٦ ـ الإغراءُ

الإغراءُ: نصبُ الاسم بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ الترغيبَ والتشويقَ والإغراءَ. ويقدَّرُ بما يُناسبُ المقامَ: كالزَمْ واطلُبُ وافعلْ، ونحوها.

والأمران جانزان، كما يفهم من كلام سيبويه في كتابه، وقس على ذلك كلُّ ما استُعمل في باب التحذير بالعطف.

⁽١) إياك الثانية: تأكيد للأولى.

⁽٢) إياكما: مفعول لفعل محذوف تقديره: "باعدا، أو قيا، أو أحذَّرُه، و«من النفاق»: متعلق بالفعل المقدَّر.

 ⁽٣) التقدير: «أحذركم الضلال، أو جنبوا أنفسكم الضلال» فإياكم والضلال: مفعولان لفعل مقدر ينصب مفعولين.

⁽٤) إعرابها كإعراب الياك والكذب،

⁽٥) إعرابها كإعراب الماك والكذب،

⁽٦) التقدير: ١١حدر الأسد، أو توقه أو تجنبه، والأسد الثانية: توكيد.

⁽٧) التقدير: ١١حذروا، أو تجنبوا، أو دعوا، أو توقوا ناقة الله وسقياها.

وفائدتُهُ تنبيهُ المخاطَّبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعلهُ، نحو: «الاجتهادُ الاجتهادُه^(۱) و«الصِدقَ وكرَمَ الخلقِ».

ويجبُ في هذا البابِ حذفُ العاملِ إن كُرّرَ المُغرَى به، أو عُطِفَ عليهِ، فالأولُ نحو: «النّجدة النّجدة». ومنه قول الشاعر:

أَحْسَاكَ أَحْسَاكَ، إِنَّ مَسَنُ لا أَحْسَالَــهُ كَسَمَاعِ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ وَإِنَّ ابْنَ عَمَّ الْبَاذِي بِغَيْرِ جَنَاحِ وَهَلْ يَنْهَ هُو الْبَاذِي بِغَيْرِ جَنَاحِ وَهَلْ يَنْهَ هُو الْبَاذِي بِغَيْرِ جَنَاحِ وَالثَانِي نحو: المُروءة والنَّجَدة .

ويجوزُ ذِكرُ عاملهِ وحذفه إن لم يُكرّر ولم يُعطفَ عليه، نحو: "الإقدامُ، الخيرَ".

ومنه: «الصّلاة جامعةً». فإن أظهرتَ العاملَ فقلتَ: «الزمِ الإقدام، إفعلِ الخيرَ، أحضُرِ الصلاة، جازَ.

وقد يُرفعُ المكرِّرُ، في الإغراءِ، على أنهُ خبرٌ لمبتدأ محذوف، كقوله:

إِنَّ فَسَوْما أَ مِنْهُمْ مُسَمَّرٌ وأَسْبِا وَمُسَمَّرٍ، ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ لَلَّهُ السَّلاَحُ للسَّلاَحُ للسَّلاَحُ السَّلاَحُ السَّلاحُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

٧ ـ الاختصاصُ

الاختصاص: نصبُ الاسم بفعلٍ محذوفي وجوباً تقديرُهُ: «أخصُ، أو أغني»، ولا يكونُ هذا الاسمُ إلَّا بعد ضميرٍ لبيان المرادِ منه، وقصرِ الحكمِ الذي للضمير عليه، نحو: «نحنُ ـ العرَبُ ـ نُكرمُ الصِّيفَ». ويُسمّى الاسمَ المُختصّ.

(فنحن: مبتدأ، وجملة نكرم الضيف: خبره، والعرب: منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: «أخصّ»، وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره، وليس المراد الإخبار عن «نحن» بالعرب، بل المراد أن إكرام الغيف مختص بالعرب ومقصور عليهم.

قإن ذُكرَ الاسمُ بعد الضمير للإخبار به عنه، لا لبيان المراد منه، فهو مرفوع، لأنه يكون حينلًا خبراً للمبتدأ، كأن تقول: "نحنُ المجتهدون، أو "نحن السابقون».

ومن النصب على الاختصاص قرلُ الناس: "نحنُ _ الواضعين أسماءنا أدناه _ نشهد بكذا وكذاه. فنحن: مبتدأ خبره جملة انشهده والواضعين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: انخصُ، أو نعنيه).

 ⁽١) الاجتهاد الأول: منصوب على الإغراه بفعل محذوف تقديره «الزم»، والاجتهاد الآخر: تأكيد للاجتهاد الأول.

ويجبُ أن يكونَ مُعرَفاً بأل، نحو: "نحنُ _ العربَ _ أوفى الناسِ بالمُهود»، أو مضافاً لمعرفةٍ، كحديث: "نحنُ _ مَعاشرَ الأنبياء _ لا نورثُ، ما تركناهُ صدَقةٌ»، أو عَلَماً، وهو قليلٌ، كقول الراجز: "بنا _ تَميماً _ يُكشّفُ الضّبابُ، أما المضافُ إلى العَلَم فيكونُ على غيرِ قِلَةٍ، كقولهِ: "نحنُ _ بَني ضَبَّةً أصحابَ الجَعَلِه. ولا يكونُ نكرةً ولا ضميراً ولا اسمَ إشارة ولا اسمَ موصولي.

وأكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا البابِ •بنو فلان، ومعشر (مضافاً)، وأهلُ البيتِ، وآلُ فلانِه.

واعلمُ أن الأكثر في المختصِّ أن يَلي ضميرَ المتكلِّمِ، كما رأيتَ. وقد يلي ضميرَ الخطاب، نحو: "بكَ - اللَّهَ، أرجو نجاحَ القصدِ» و"شبحانَكَ - اللَّهُ - العظيمَ». ولا يكون بعدَ ضمير غيبة.

وقد يكون الاختصاصُ بلَفظ «أَيُها وَأَيْتُها»، فيُستعملان كما يستعملانِ في النّداء، فيبنيان على الضمّ، ويكونانِ في محلِّ نصبِ بأخص محذوفاً وجوباً، ويكونُ ما بعدَهما اسماً مُحَلِّى بالن، لازمَ الرفع على أنه صفةٌ للفظهما، أو بدلٌ منه، أو عطف بيانٍ له. ولا يجوزُ نصبه على أنه تابعٌ لمحلهما من الإعراب، وذلك نحو: «أنا أفعلُ الخيرَ، أيُها الرجلُ، ونحن نفعلُ المعروف، أيُها القرمُ»، ومنه قولهم: «أللهمَّ اغفر لنا، أيَّها العِصابةُ».

(ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص، وإن كان ظاهره النداء. والمعنى: •أنا أنعل الخير مخصوصين من بين القوم، واللهم اغفر الخير مخصوصين من بين القوم، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب.

ولم ترد بالرجل إلّا نفسك: ولم يريدوا بالرجال والعصابة إلّا أنفسهم. وجملة «أخص» المقدّرة بعد «أيها وأيتها» في محل نصب على الحال).

٨ ـ الاشتغالُ

الاشتغالُ: أن يَتقدَّمَ اسمٌ على عامل من حقَّهِ أن يَنصِبَه، لولا اشتغالهُ عنه بالعمل في ضميره، نحو: «خالدٌ أكرمتُه».

(إذا قلت: «خالداً أكرمتُ»، فخالداً: مفعول به لأكرِمَ. فإن قلتَ: «خالدٌ أكرمته»، فخالدٌ حقه أن يكون مفعولاً به لأكرم أيضاً، لكنّ الفعلَ هنا اشتغل عن العمل في ضميره، وهو الهاء. وهذا هو معنى الاشتغال).

والأفضلُ في الاسم المتقدم الرفعُ على الابتداء، كما رأيتَ. والجملةُ بعدَهُ خبرهُ. ويجوز

نصبُهُ نحو: اخالداً رأيتهُ ا(١).

وناصبهُ فعلٌ مقدرٌ وجوباً، فلا يجوزُ إظهارهُ، ويُقدَّرُ المحذوف من لفظ المذكور. إلّا أن يكونَ المذكورُ فعلاً لازماً متعدياً بحرف الجر، نحو: «العاجزَ أخذتُ بيدو» وهبيروتَ مررتُ بها»، فِتُقدَّرُ من معناهُ.

(فتقدير المحلوف: قرأيت؛، في نحو فخالداً رأيته؛، وتقديره: فأعنت، أو ساعدت، في نحو: قالعاجزَ أخذت بيده؛، وتقديره: قجاوزت؛ في نحو: قبيروتَ مررت بها؛).

وقد يَعرِضُ للاسم المُشتَقَلِ عنه ما يوجبُ نصبَهُ أو يُرَجَّحُهُ، وما يوجبُ رفعهُ أو يُرَجَّحُهُ.

فيجبُ نصبُهُ إذا وقعَ بعدَ أدواتِ التّحضيض والشرطِ والاستفهامِ غير الهمزة، نحو: «هلاّ الخيرَ فعلتُهُ. إنْ علياً لقيتُهُ فَسلّم عليه، هل خالداً أكرمتُهُ؟».

(غير أن الاشتغال بعد أدوات الاستفهام والشرط لا يكون إلا في الشعر. إلَّا أن تكون أداة الشرط «أن» والفعل بعدها ماض، أو «إذا» مطلقاً، نحو: «إذا عليّاً لقيته، أو تلقاه فسلم عليه». وفي حكم «إذا»، في جواز الاشتغال بعدها في النثر، «لو ولولا»).

ويُرجُّحُ نصبُهُ في خمسِ صُور:

١ ـ أن يقعَ بعد الاسم أمرٌ، نحو: •خالداً أكرِمْهُ و•عليّاً ليُكرِمْهُ سعيدٌه.

٢ ـ أن يقع بعدَّهُ نهيٌّ، نحو: ﴿الكريمَ لا تُهِنهُۥ

٣ ـ أن يقعَ بعدّهُ فعلٌ دُعائي، نحو: اللهمّ أمري يَسّرُهُ، وعَمَلي لا تُمسّرُهُ. وقد يكونُ
 الدعاءُ بصورةِ الخبرِ، نحو: السليماً غفرَ الله لهُ، وخالداً هداهُ اللهُ».

(فالكلام هنا خبريّ لفظاً، إنشائي دعائيّ معنى. لأنَّ المعنى: اغفر اللهم لسليم، واهدِ خالداً. وإنما نرجح النصب في هذه الصورة لأنك إن رفعت الاسم كان خبره جملة إنشائية طلبية، والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها).

٤ ـ أن يقع الاسمُ بعد همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ أَبْثَرُ يَنَّا رَحِدًا نَّبِّيمُهُ ﴾ [الفمر: ٢٤].

(وإنما ترجح النصب بعدها، لأن الغالب أن يليها فعلٌ، ونصبُ الاسم يوجبُ تقديرَ فعل بعدها).

٥ ـ أن يقع جواباً لمُستفهم عنه منصوب؛ كقولك: اهليّاً أكرمتُهُ، في جواب من قال: امّن أكرمتَ؟».

 ⁽١) خالداً: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: «رأيت» وجملة «رأيته»: مفسرة للجملة المقدّرة، ولا محلّ لها من الإعراب.

(وإنما ترجح النصب؛ لأنَّ الكلام في الحقيقة مبنيِّ على ما قبله من الاستفهام).

ويجبُ رفعُهُ في ثلاثة مواضعَ:

١ _ أن يقع بعد ﴿إِذَا الفَجَائِيَّةِ الْحُو: ﴿خَرِجَتَ فَإِذَا الْجُوُّ يَمَلُّوهُ الضَّبَابُ ٩.

(وذلك لأن اإذا هذه لم يؤولها العربُ إلا مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ وَرَبَّعَ يَدَوُ فَإِذَا هِنَ بَيْضَلَهُ لِلنَّظِينَ ﴿ وَلَنَا اللَّهُ مَكُولُ فِهَ مَالِينًا ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، أو خبراً، كقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا لَهُم مَكُولُ فِهَ مَالِينًا ﴾ [يونس: ٢١]. فلو نُصب الاسمُ بعدها، لكان على تقدير فعل بعدها، وهي لا تدخل على الأفعال).

٢ ـ أن يقعَ بعدَ واو الحال، نحو: •جثتُ والفرسُ يَركبُهُ أخوكَ.

٣ ـ أن يقع قبل أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، أو ما النافية، أو لام الابتداء، أو ما التأفية، أو لام الابتداء، أو ما التُعجبية، أو كم الخبرية، أو وإنَّه وأخواتها، نحو: ﴿ وُهيرٌ هل أكرمتُهُ؟، سعيدٌ إِنَّ لَقينهُ فأكرِمه، خالدٌ هلاً دعوتهُ، الشرُّ ما فعلتُهُ، الخيرُ لأنا أفعلُهُ، الخلُق الحَسَنُ ما أطبيهُ!، وُهيرٌ كم أكرمتُهُ!، أسامةُ إنى أُحِبُهُه.

(فالاسم في ذلك كله مبتدأ. والجملة بعده خبره. وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً).

ويُرَجَّحُ الرفعُ، إذا لم يكن ما يوجبُ نصبَهُ، أو يرَجِّحُه، أو يوجبُ رفعَه، نحو: «خالدٌ أكرمتُهُ. لأنه إذا دار الأمرُ بينَ التقديرِ وعلَمِهِ فتركهُ أولى.

٩ _ التُنازُعُ

النَّنازُع: أن يَتوجهَ عاملانِ مُتقدمانِ، أو أكثرُ، إلى معمول واحدٍ مُتأخرٍ أو أكثر، كقوله تعالى: ﴿مَاثُونِ أَنْمُعُ مَلِيَّهِ قِطْـــُزَا﴾ [الكهف: ٩٦].

(آتوا: فعل أمر يتعدى إلى مفعولين. ومفعوله الأول هو الياء، ضميرُ المتكلم. وهو يطلب قطراً» ليكون مفعوله الثاني. و أفرغ»: فعل مضارع متعد إلى مفعول واحد. وهو يطلب قطراً» ليكون ذلك المفعول. فأنت ترى أنّ (قطراً» قد تنازعه عاملانٍ، كلاهما يطلبه ليكون مفعولاً به له، لأنّ التقدير: «آنوني قطراً أفرغه عليه». وهذا هو معنى التنازع).

ولكَ أَن تُعمِلَ في الاسم المذكور أيَّ العاملَينِ شئتَ. فإن أعملت الثاني فَلقُربهِ، وإن أعملت الأولَ فلسَبْقه.

فإن أعملتَ الأوَّلَ في الظاهرِ أعملتَ الثاني في ضميرهِ، مرفوعاً كان أم غيرهُ، نحو: فقام، وقعدا، أخواك * اجتهد، فأكرمتُهما، أخواك * وقف، فسلمتُ عليهما، أخواك * أكرمتُ، فَسُرًّا، أَخوَيْكَ * أكرمتُ، فشكرَ لي، خالداًه. ومن النَّحاة من أجاز حذفه، إن كان غيرَ ضميرِ المقعول به

1 . 4

رفع، لأنهُ فضلةٌ، وعليه قول الشاعر:

بِعَكِمَاظُ يُسَعِّسُنِي الشَّاظِرِي فَيْ إِذَا هُمُ لُمَسِجُوا، شُعَاعُهُ(')

وإن أعملتَ الثاني في الظاهر، أعملتَ الأولَ في ضميرهِ، إن كان مرفوعاً نحو: «قاما، وقعدَ أخواك * اجتهدا، فأكرمتُ أخوَيُك.* وَقَفا، فَسَلَّمتُ على أخويكَ.. ومنه قولُ الشاعر:

جَفُوني، ولم أجفُ الأَخِلاَء، إنَّني لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خَلِيلي مُهْجِلُ

وإن كان ضميرُهُ غير مرفوع حذفتهُ، نحو: «أكرمتُ، فَسُرَّ أخواك * أكرمتُ، فشكرَ لي خالدٌ * أكرمتُ، وأكرمَني سعيدٌ * مررتُ، ومَرّ بي عليٍّ ». ولا يقال: «أكرمتهما، فَسُرَّ أخواكَ * أكرمتُهُ، فشكرَ لي خالد * أكرمتُهُ، وأكرمني سعيدٌ *:مررتُ به، ومرَّ بي عليٍّ ». وأمّا قول الشاعر:

إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ، وُيرْضيكَ صاحبٌ جِهاراً، فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحفَظَ للمَهْدِ وِالْمِعْ لَلْمَهُدِ وَأَلْ فِي الْغَيْبِ أَحفَظَ للمَهْدِ وَأَلْ فِي الْغَيْدِ وَالْمِعْ فَيْدَ وَسَجْرانِ ذي وُدُ

بإظهار الضمير المنصوب في «تُرضيه»، فضرورةٌ لا يحسُنُ ارتكابها عند الجمهور. وكان حقُّهُ أن يقول: ﴿إِذَا كنت تُرضي، ويُرضيكَ صاحبٌ». وأجازُ ذلك بعضُ مُحَقِّقي النّحاة.

(وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنه إذا أعملت الثاني في الظاهر، لم تُضمر الفاعلَ في الأول بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه (لأنه يُجيز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل). فإذا قلت: «أكرمني فسرّني زهيرًا» فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسرّ، كان فاعل «أكرم» (على رأي سببويه والجمهور) ضميراً مستتراً يعود إليه. وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل «أكرم» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه. ويظهر أثر الخلاف في التثنية والجمع. فعلى رأي سببويه بجب أن تقول: (إن أعملت الثاني): «أكرماني» فسرّني صديقاي. وأكرموني، فسرّني أصدقائي». وتقول على مذهب الكسائي ومن تابعه: «أكرمني، فسرّني صديقاي. وأكرموني، فسرّني أصدقائي، ويكون على مذهب الكسائي ليس ببعيد، لأن الاسم الظاهر فاعلاً للثاني. ويكون فاعل الأول محذوفاً. وما قاله الكسائي ليس ببعيد، لأن العرب تستغني في كلامها عما يُعلم لو خُذف ولو كان عمدة ولهذا شواهد من كلامهم أما لو أعملت الأول في الاسم الظاهر، فيجب بالاتفاق الإضمار في الثاني، نحو: «أكرمني، فسرّوني، أصدقائي».

والذي دعا الكسائق إلى ما ذهب إليه، أنه لو لم يحذف الفاعل، لوجب أن يكون ضميراً

⁽١) شعاعه: فاعل (يُعشي) وقد حذف مفعول المحوا) ولم يأت به ضعيراً، ولو أضعره لقال: المحودا، وذلك أن كلا من ايعشي ولمحوا) يطلب اشعاعه ليعمل فيه، فالأول يطلبه لأنه فاعل له، والآخر يطلبه لأنه مفعوله فاعمل الأول، واهمل الآخر؛ ولم يُعمله في ضعيره والمعنى: يعشي شعاعه الناظرين، إذا لمحود، أي يبهرهم، فلا يستطيعون إدامة النظر إليه.

عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة، وذلك قبيح. وقال سيبويه: إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل، وهو عمدة، والحق أنَّ لكلَّ وجهاً، وأنَّ الإِضمار وتركه على حد سواء. وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان. فقول الشاعر: جفوني ولم أجف الاخلاء... شاهدُ لسيبويه: وقول الآخر:

ت مسفّى بالأرطى لسها وأرادها رجالًا، فبدَّت نبلَهم وكليبُ(١) (شاهدٌ للكسائي. فهو لا يُضمر في واحد من الفعلين. ولو أضمر في الأول وأعمل الثاني لقال: «تعفق لقال: «تعفق ابالأرطى وأرادها رجال». ولو أضمر في الثاني وأعمل الأول، لقال: «تعفق بالأرطى وأرادوها رجال».

واعلم أنهُ لا يقعُ التنازعُ إلَّا بينَ فعلينِ مُتصرّفينِ، أو اسمينِ يُشبهانِهما، أو فعلٍ متصرفٍ. واسمٍ يُشبهُهُ. فالأول: نحو: «جاءني، وأكرمتُ خالداً»، والثاني: كقول الشاعر:

عُسهِ لْتَ مُسِيشاً مُسخسَياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَسَلَسمُ أَتَسَخِسَذُ إِلاَّ فِسنَساءَكَ مَسؤنِسلا والثالث: كقوله تعالى: ﴿ مَارَّمُ الْمُهُوا كِنَهِيّهُ [الحاقة: ١٩]. ولا يقعُ بينَ حرفين ولا بينَ حرف وغيره، ولا بينَ جامدين، ولا بينَ جامدٍ وغيره.

وقد يُذكَرُ الثاني لمجرَّدِ التَّقويةِ والتأكيد، فلا عَمَلَ له، وإنَّما العمل للأوَّلِ. ولا يكونُ الكلامُ حيننذِ من باب التنازع، كقول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ، الْعَقِيقُ وَمَنْ بهِ ﴿ وَهَيْهَاتَ خِلُّ بِالْعَقِيقِ نُواصِلُهُ وقول الآخر:

فأيسنَ إلى أيسنَ السَّجَاةُ بِسَغُلَتِسِ أَتَاكَ، أَتَاكَ، اللَّحِقُونَ، الحَبِسِ احْبِسِ (ولو كان من باب التنازع لقال: «أتوك أتاك اللاحقون»؛ بإعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول، أو «أتاك أتوك اللاحقون» بالإضمار في الأول وإعمال الثاني في الظاهر).

١٠ ـ لَقُوْلُ لَمَتَضَمَّنُ مَعْنَى لَطَنَّ

قد يتضمنُ القول معنى الظن، فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولينِ، كما تنصبهُما «ظنَّ». وذلك بشرطِ أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطّب مسبوقاً باستفهام، وأن لا يُفصَلَ بينَ الفعلِ والاستفهام

⁽١) تعفق بالأرطى: لاذ بها والتجأ إليها، والأرطى: نوع من الشجر، والضمير في الهاء يعود إلى بقرة الرحش، و(بلّت): غلبت، وفاعله يعود إلى بقرة الوحش، و(بلهم): مفعوله، وليس هو الفاعل، كما قال من فسر البيت من أصحاب الشروح والحواشي النحوية تبعاً للميني في شرح الشواهد الكبرى، و(الكليب): الكلاب، جمع كلب، وهو معطوف على رجال، والمعنى أن رجالاً لاذوا بالأرطى مستترين بها، وأرادوا صيد هذه البقرة هم وكلابهم فلم يفلحوا، لأنها غلبت نبالهم وكلابهم.

بغير ظرفٍ، أو جار ومجرورٍ، أو معمولِ الفعل، كقول الشاعر:

مَتَى تَفُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِما يَحْمِلُنَ أُمَّ قاسم وَقَاسِما (١)

ومثالُ الفصل بينهما بظرفٍ زمانيّ أو مكانيّ: «أيومَ الخميسُ تقولُ علَّيّاً مسافراً * أوَ عندَ سعيدِ تقولُهُ نازلاً»، قال الشاعر:

أَبُعُد بُعُد تُعَدولُ الدُّارَ جامعة شَمْلي بهمْ؟ أَمْ تَقول البُعْدَ مَحْتوما؟!

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بالجارّ والمجرور: ﴿أَبِالكلامِ تقول الأُمَّةَ بِالغَةِ مَجِدَ آبِائها الأَوْلِينَ؟›. ومثالُ الفصل بمعمول الفعل قولُ الشاعر:

أجُهُالاً تَعَسُولُ بِنِي لُوَيَّ؟ لَعَمْرُ أَبِيكَ، أَمْ مُتَجاهِلِينا؟

فإن فُقد شرطٌ من هذه الشروطِ الأربعة، تَعيّنَ الرفعُ عند عامة العربِ، إِلاَّ بني سلّيمٍ، فهم ينصبون بالقول مفعولين بلا شرطٍ.

ولا يجب في القول المُتَضمّنِ معنى الظن، المستوفي الشروط، أن ينصب المفعولين، بل يجوز رفعُهما على أنهما مبتدأ وخبر، كما كانا.

وإن لم يتضمن القولُ معنى الظن فهو مُتعد إلى واحد. ومفعولهُ إمّا مفرد (أي غير جملةٍ)، وإمّا جملةً منحكيّة، فالمفردُ على نوعين: مفردٍ في معنى الجملةِ، نحو: قلت شعراً، أو خطبةً، أو قصيدة أو حديثاً»، ومفردٍ يُرادُ به مُجردُ اللفظِ، مثلُ: «رأيتُ رجلاً يقولون له خليلاً» (أي يُسمُونه بهذا الاسم): وأمّا الجملة المحكِيّة بالقول، فتكونُ في موضع نصب على أنها مفعولة، نحو: «قلتُ: لا إله إلاً اللهُ».

وهمزةُ اإِنَّ تُكسرُ بعد القول العَريِّ عن الظن، وتُفتح بعد القول المُتضمّن معناهُ. كما سبق في مبحث الله أن.

١١ _ الإلفاءُ والتَّعليقُ في أفعال الْقُلُوب

الإِلغَاءُ: إِبطَالَ عمل الفعلِ القلبيِّ الناصبِ للمبتدأ والخبر لا لمانعٍ، فيعودان مرفوعينِ على الابتداءِ والخبريّةِ، مثل: «خالدٌ كريم ظننتُ».

والإلغاء جائز في أفعالِ القلوب إذا لم تَسبقُ مفعولَيها. فإن تُوسطت بينهما فإعمالُها والإلغاء جائز في أفعالُ ظننت مجتهداً واخليلٌ ظننتُ مجتهدًا. وإن تأخرت عنهما جاز أن تُعملُ والغاؤها أحسن، تقولُ: «المطر نازل حَسِبتُ» و«الشمسَ طالعة خلتُ. فإن تقدَّمت

 ⁽١) القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، والرواسم: جمع راسمة؛ وهي الناقة التي تؤثر في الأرض بسيرها، والرسيم: ضرب من السير.

مفعولَيها، فالفصيحُ الكثيرُ إعمالُها، وعليهِ أكثرُ النُّحاةِ، تقولُ: ﴿ رأيتُ الحقُّ أَبِلجِ ﴿ . ويجوزُ إهمالُها على قِلةِ وضعفٍ، وعليه بعضُ النُّحاةِ، ومنه قولُ الشّاعر:

أَرْجُسو وآمُسلُ أَنْ تَسدُنُسو مَسوَدُنُسها وما إنحالُ لَسدَيْسَنَا مسنَسك تسنويسلُ وفال الآخر:

كَذَاكَ أُذَبْتُ، حَشَّىٰ صارَ مِنْ خُلقِي أَنْسِ وَجَدْتُ مِلاكُ السَّسِيمةِ الأَدَبُ والتعليقُ: إبطالُ عمل الفعل القلبيِّ لفظاً لا محلاً، لمانع، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصب على أنها سادَّة مَسدَّ مفعوليهِ، مثل: «علمتُ لخَالد شجاع».

فيجبُ تعلينُ الفعلِ، إذا كان هناك مانع من إعماله. وذلك: إذا وقع بَعدَهُ أحدُ أربعةِ أشياءَ:

ا ـ ما وإنَّ ولا النافياتُ، نحو: "علمتُ: ما زُهيرٌ كسولاً. وظَننتُ: إنْ فاطمةُ مُهملة.
وخِلْتُ: لا رجلَ سُوءِ موجودٌ. وحَسِبتُ: لا أسامةُ بطيءٌ، ولا سُعادُ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ طَلْمَتُ مَا
كَثُلُامٌ يَعلَيْكِ﴾ [الأبياء: 10].

٢ ــ لامُ الابتداءِ، مثلُ علمتُ: الأخوكَ مجتهدٌ. وعلمتُ: إنَّ أخاكَ لمجتهدٌ. قال تعالى:
 ﴿وَلَنَتَدَ عَلِيمُوا لَمَن اشْغَيْنُهُ مَا لَمُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٌ ﴾(١) [البغرة: ١٠٧].

٣ - لامُ القسم، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ: لَتَأْتِينَ مَنِيَّتِي إِذَّ الْمَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُها

٤ - الاستفهام، سواء أكان بالحرف، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ أَذْرِي الْمَهِ أَمْ لَهِيدٌ مَّا وَعَيدٌ مَّا وَعَدْرُ كَالَابِهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَكَنْدُ أَمْنَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْكِ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَاللهُ اللهُ اللهُ

وقد يُعلَنُ الفعلُ المتعدي، من غير هذه الأفعالِ، عن العمل، كقوله تعالى: ﴿ فَلِمَنظُرُ أَيْنًا أَلَنَكُ طُمّامًا ﴾ (١) [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿ وَلَلْمَنظُونَكُ أَشَلُ هُونًا ﴿ وَلَا مُلْكُونَكُ أَشَلُ هُونًا ﴿ وَلَلْمَا مُلْكُونَكُ أَشَلُ هُونًا ﴿ وَلَلْمَا مُلْكُونَكُ أَنْكُ مُونًا ﴿ وَلَلْمَا مُلْكُونَكُ أَنْكُ مُونًا ﴿ وَلَلْمَا مُلْكُونَكُ أَنْكُ مُؤْلًا ﴿ وَلَلْمَا مُلْكُونَكُ أَنْكُ مُؤْلًا أَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى إِنْ مُنْكُونَكُ أَنْكُ وَلَا أَنْكُونَكُ أَنْكُ أَنْكُونَا لَهُ مُنْكُونًا أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونَا أَنْهُمُ أَنْكُونُ أَنْكُونَا أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أَنْعُلُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْ أَنْكُونُ أُنْكُونُ أَنْكُونُ أَنْكُون

⁽١) الخلاق: النصيب من الخير.

⁽٢) متى: اسم استفهام، وهي ظرف زمان في موضع رفع على أنه خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر.

⁽٣) ابن خبر مقدم، ومن: مضاف إليه، وذا مبتدأ مؤخر.

 ⁽٤) اسم الاستفهام ـ وهو أي ـ مبتدأ، وأزكى: خبره، والجملة في محل نصب لانها مفعول ينظر، وقد علق
 عن العمل لفظاً بالاستفهام.

⁽٥) حق: خبر مقدم، وهو: مبتدأ مؤخر، والجملة مفعول ثانٍ ليستنبى، وهي في موضع نصب، ومفعوله الأول ضمير المخاطب.

المفعول المطلق المطلق

وقد اختُصَّ ما يَتصرَفُ من أفعال القُلوب بالإِلغاءِ والتَّعليقِ. فلا يكونانِ في "هَبْ وَتَعلَمْ"، لأنهما جامدانِ.

وقد علمت أن الإلغاء جائز عند وجود سبيله، وأن المُلغى لا عملَ له البَّة، وإنَّ المُعلَّق، إن لم يعملُ لفظاً فهو يعمل النصبِ في مَحلَّ الجملةِ، فيجوزُ العطفُ بالنصب على محلها، فنقولُ: «علمت لخالد شجاعٌ وسعيداً كريماً»، بالعطف على مَحلّ «خالد وشجاع»، لأنهما مفعولان للفعل المعلّق عن نصبهما بلام الابتداء. ويجوز رفعُهما بالعطف على اللفظ، قال الشاعر كثير عزة:

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَرَّةً. ما الْبُكا⁽⁾ ولا مُوجِ ماتُ الْقَلْبِ؟ حَنَّى تَوَلَّتِ يُرويَ بنصب مُوجعات^(٢) ، عطفاً على محل أما البكا^{٣٩} . ويجوزُ الرفمُ عطفاً على البك^(١) .

والجملة بعد الفعل المُعلَّق عن العمل في موضع نصبٍ على المفعولية. وهي سادةٌ مَسدَّ المععولية، وهي سادةٌ مَسدَّ المعولينِ، إن كان يتعدَّى إلى اثنينِ ولم ينصب الأوَّلَ. فإن نصبَهُ سدَّت مسدَّ الثاني، مثلُ: «علمتكُ أيَّ رجل أنتَّ؟».

وإن كان يتعدّى إلى واحد سدّت مسدّهُ، مثل: ﴿لا تَأْتِ أَمْراً لَمْ تَعْرَفُ مَا هُو؟ ﴿* ﴾ .

وإن كان يتعدى بحرف الجر، سقط حرف الجرّ وكانت الجملة منصوبةً محلاً بإسقاط الجارِّ (وهو ما يسمُّونهُ النصبُ على تَزع الخافض)، مثل: «فكرتُ أصحيعٌ هذا أم لا؟ (١٩ لاَنُّ فكرَ يتعدّى بفي، تقول: «فكَّرْتُ في الأمر».

٢ ــ المفعول المطلق

المفعول المطلّقُ: مَصدرٌ يُذكرُ بعد فعل، من لفظهِ تأكيداً لمعناهُ، أو بياناً لِمَدَدِه، أو بياناً لِمُدَدِه، أو بياناً لنوعه، أو بياناً لنوعه، أو بَدَلاً من التلفّظ بفعله. قالأول نحو: ﴿وَكُلْمَ اللّهُ مُوسَىٰ تَحْظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. والثاني نحو: «وقفتُ وقفتين». والثالثُ نحو: «صبراً على الشدائد».

 ⁽١) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والبكا: مبتدأ مؤخر، مرفوع تقديراً على الألف وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري، وقد سدَّت مسدّ مفعولية.

٢) هي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم.

 ⁽٣) لأن محل هذه الجملة الاستفهامية النصب بأدري كما علمت.

⁽٤) لأنه مرفوع تقديراً على الألف، كما علمت.

 ⁽٥) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وهو مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مفعول به لتعرف المعلن عن العمل لفظاً بالاستفهام.

 ⁽٦) صحيح: خبر مقدم، واسم الإشارة: مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع نصب على أنها مفعول به لفكر، وهي منصوبة على نزع الخافض.

واعلم أنَّ ما يُذكرُ بدلاً من فعلهِ لا يُرادُ به تأكيدٌ ولا بيان عددٍ أو نوع.

وفي هذا المبحث ستَّةُ مَباحث.

١ _ الْمَصْدَرُ الْمُنْهَمُ وَالْمَصْدَرُ الْمُخْتَصُ

المصدرُ نوعانِ: «مُبهمٌ ومُختَص».

فالمُبهم: ما يُساوي معنى فعلهِ من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ، وإنما يُذكرُ لمجرَّد التأكيد، نحو: "قمتُ قياماً. وضربتُ اللصّ ضرباً»، أو بدَلاً من التَلفَظ بفعلهِ، نحو: "إيماناً لا كُفْراً»، ونحو: "سَمعاً وطاعةً»، إذِ المعنى: «آمِنْ ولا تكفُرْ، وأسمعُ وأُطيعُ».

ومن ثمَّ لا يجوزُ تثنيتهُ ولا جمعهُ، لأنَّ المؤكد بمنزلة تكرير الفعل، والبدل من فعله بمنزلةِ الفعل نفسهِ، فعُومِلَ مُعاملتُهُ في عدَم التثنيةِ والجمع.

والمختصُّ: ما زاد على فعلهِ بإفادتهِ نوعاً أو عدداً، نحو: اسرتُ سَيرَ المُقلاءِ. وضربتُ اللصَّ ضرْبَيْن، أو ضَرَباتِه.

والمُفيدُ عَدداً يُثنَى ويُجمَعُ بلا خلافٍ. وأمّا المُفيدُ نوعاً، فالحقُّ أنه يُثنَّى ويُجمَعُ قياساً على ما سُمعَ منهُ: كالعقولِ والألبابِ والحُلُوم وغيرها. فَيصحُّ أن يُقالَ: ﴿قَمتُ قِيامَينِ ۗ، وأنتَ تُريدُ نوعين من القيام.

ويَختصُّ المصدرُ بألَّ العهديَّةِ، نحو: «قمتُ القيامُ»، أي: «القيامُ الذي تَعهَدُ»، وبأل الجنسيَّةِ، نحو: «جلستُ الجلوسُ»، تُريدُ الجنسُ والتنكير، وبوصَفهِ، نحو: «سعيتُ في حاجتك سعياً عظيماً، وبإضافته، نحو: «سرتُ سيرُ الصالحينَ» (١٠).

٧ ـ المَصْدَنُ الْمُتَصَرَّفُ والْمَصْدَنُ غَيْنُ الْمُتَصَرَّفِ

المصدرُ المتصرف: ما يجوز أن يكون منصوباً على المصدرية، وأن ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً، أو نائبَ فاعلى، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو غيرَ ذلك. وهو جميعُ المصادر، إلاً قليلاً جِداً منها. وهو ما سيُذكر.

وغيرُ المتصرّفِ: ما يُلازمُ النصبَ على المصدريَّة، أي المفعوليَّة المطلقة، لا يَنصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعراب. وذلك نحو: «سبحان ومَعاذَ ولَبَيكَ وسَعدَيكَ وحَنانَيكَ ودوَاليكَ وحَذارَيك». وسيأتى الكلام على هذه المصادر.

 ⁽١) والأصل: «سرت سيراً مثل سير الصالحين»، حذف المصدر ـ الذي هو المفعول المطلق ـ ثم صفته، فقام مقامهما المصدر المضاف إلى «مثل» فأعرب مقعولاً مطلقاً.

المقعول المطلق (10

٣ ـ النائبُ عن المَصْدَر

ينوب عن المصدر ـ فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعولٌ مُطلَقٌ ـ اثنا عَشرَ شيئاً :

١ ـ اسم المصدر، نحو: (أعطيتُك عَطاة) و(اغتسلتُ غُسلاً) و(كلّمتك كلاماً) و(سلّمتُ سلاماً)).
 ١١٠٠٠ .

٢ ـ صفتُه، نحو: اسرت أحسنَ السيرِ، وااذكروا الله كثيراً، (٢٠).

٣ ـ ضميرُهُ العائدُ إليه، نحو: ااجتهدْتُ اجتهاداً لم يجتهدْهُ غيري (٣٠٠). ومنه قوله تعالى:
 وَقِلْ أُمُذِهُمُ مَذَاكِ لا أُفَوْبُهُو أَحَدًا بِنَ الْعَلَمِينَ (١٥) [المائدة: ١١٥].

٤ ـ مرادنُهُ ـ بأن يكون من غير لفظه، مع تَقارُب المعنى ـ نحو: (شَيِئْتُ الكسلانَ بُغضاً».
 واقمت وقُوفاً وارُضتُه إذلالاً» والعجنى الشيء حُباً (٥)، وقال الشاعر:

يُسعُ جبُهُ السَّسَخُونُ والسِبَرُولْا) والسَّسَمُورُ، حُسبُا مِا لَسهُ مَسزِيدُ

مصدر يُلاقيهِ في الاشتقاقِ، كقولهِ تعالى: ﴿وَاللّٰهُ أَنْبِتَكُمْ مِنَ ٱلأَرْضِ نَاتًا ﴿ ﴾ [نوح: ١٧]،
 وقولهِ: ﴿وَيَشَلُ إِنَّهِ مَبْسِيلًا﴾ (١٧) المزمل: ١٨].

٦ ما يَدَلُ على نوعه، نحو: «رجع القهقرَى» واقعدَ القُرفُصاءَ» واجلسَ الاحتباءَ (١٩٠٠).
 وااشتمل الصَمَاءَ (٩).

 ٧ ـ ما يدلُّ على عدده نحو: (أنذرتُك ثلاثاً)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ غَلْبَلِكُوا كُلُّ وَعِرْ مِنْهُمَا مِائَةً بَلْلَةً ﴾ [النور: ٢].

⁽١) تقدم الكلام عن اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه.

⁽٢) والأصل: سرت سيراً أحسن السير، واذكروا الله ذكراً كثيراً: حذف المصدر فقامت صفته مقامه.

 ⁽٣) أي: لم يجتهد الاجتهاد المذكور، فالضمير عائد إلى المصدر المذكور، وهو في محل نصب على أنه مفعول مطلق.

⁽¹⁾ أي: لا أعذب العذاب المذكور.

 ⁽٥) لأنه إذا أعجبك الشيء فقد أحببته، وإذا أحببته فقد أعجبك.

 ⁽٦) السخون: مَرَقَ يسخّن، والبرود: خبز يبرد في الماء، وكانت تطعمه النساء للسمنة، والبرود أيضاً: الماء البارد. يقال: ماه برد وبارد ويرود، وفي لسان العرب وشرح القاموس: «والعصيد» بدل (البرود)، ولعله أقرب وأولى.

⁽٧) تبتل: انقطع، والتبتل: الانقطاع والبتل: القطع.

 ⁽A) الاحتباه: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب أو عمامة أو تحوهما، يجمعهما مع ظهره ويشد عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب.

 ⁽٩) اشتمال الصماء: أن يرد الإنسان الكساء من قبل بمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً.

٨ ـ ما يدلُّ على آلته التي يكون بها، نحو: فضربتُ اللصَّ سَوطاً، أو عصاً. ورشقتُ العدوَّ المعدوَّ ، أو رَصاصةً أو قذيفةً». وهو يَقلردُ في جميع أسماءِ آلاتِ الفعلِ. فلو قلت: فضربتُه خشبةً، أو رميتُه كرسيّاً»، لم يَجُز الأنهما لم يُعهدا للضرب والرمي.

إ - اماء واأيُّء الاستفهاميَّتان، نحر: اما أكرمت خالداً؟ (١) واأيّ عيش تعيش؟، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَيْهَاكُو اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْقٌ أَنَّ مُنقلبي يَقَلِمُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

١٠ ـ قما ومهما وأيُّه الشَّرطيّات، نحو: قما تجلسُ أجلسُ^(١) وقمهما تقف أقف، وقايً سَير تَسِرُ أَسِرُه.

١١ ـ لفظ كل وبعض وأي الكمالية، مضافات إلى المصدر، نحو: ﴿ فَلَا تَبِيلُوا حَكُلَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

(وهذا في الحقيقة من صفة المصدر النائبة عنه، لأن التقدير: "فلا تميلوا ميلاً كلّ الميل. وسعيت سعياً بعض السعى. واجتهدت اجتهاداً أيّ اجتهاداً.

وسميت "أي" هذه بالكمالية، لأنها تدل على معنى الكمال. وهي إذا وقعت بعد النكرة كانت صفة لها، نحو: "خالد رجلٌ أي رجلٍ" أي: هو كامل في صفات الرجال. وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها، نحو: "مررت بعبد الله أي رجل". ولا تُستعمل إلَّا مضافة وتطابق موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات. ولا تطابقه في غيرهما".

١٢ ـ اسمُ الإشارةِ مُشاراً به إلى المصدر، سواء أأتبعَ بالمصدر، نحو: «قلتُ ذلكَ القولَ»
 أم لا، كأن يُقال: «هل اجتهدتَ اجتهاداً حسناً؟»، فتقولُ: «اجتهدتُ ذلك».

\$ _ عاملُ الْمَفْعولِ المُطْلَق

يعملُ في المفعولِ المُطلقِ أحدُ ثلاثةِ عواملَ: الفعلُ التام المتصرّفُ، نحو: ﴿أَتَقِنْ عملكَ إِتَفَاناً»، والصفةُ المُشتقةُ منهُ، نحو: ﴿رَايتُهُ مُسرعاً إسراعاً عظيماً»، ومصدرُه، نحو: ﴿فرحتُ باجتهادك اجنهاداً حسناً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَن يَعَكَ مِنْهُمْ ظَنَ جَهَنّدَ جَزَالَهُمُ جَزَاتُهُ مُوفَرًا﴾ [الإسراه: ٢٣].

احكامُ المفعولِ المطلق

للمفعول المطلق ثلاثة أحكام:

⁽١) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مطلق مقدم الأكرمت، والمستفهم عنه المصدر، والمعنى: أي إكرام أكرمت خالداً؟

 ⁽٢) ما: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو في محل نصب مفعول مطلق لتجلس، والمعنى: أي جلوس تجلس اجلس.

المقعول المطلق

١ ـ أنهُ يجبُ نصبُه.

ل أنه يجبُ أن يقع بعد العامل، إن كان للتأكيد. فإن كان للنّوع أو العدّو، جاز أن يُذكرَ بعده أو قبله، إلّا إن كان استفهاماً أو شرطاً، فيجبُ تقدمُه على عامله، كما رأيتَ في أمثلتهما التي تقدّمت. وذلك لأنَّ لأسماء الاستفهام والشرط صدرَ الكلام.

٣ ـ أنه يجوزُ أن يُحذَف عاملُه إن كان نَرعياً أو عددياً، لقرينةِ دالة عليه، تقولُ: «ما جلست»، فيقالُ في الجواب: «بَلى جُلوساً طويلاً، أو جَلستينِ»، ويُقالُ: «إنك لا تعنني بعملك»، فتقولُ: «بلى اعتناءً عظيماً»، ويقال: «أيَّ سيرٍ سرت؟»، فتقول: «سيرَ الصالحينَ»، وتقول: لِمَنْ تَاهَبُ للحجُ: «حَجَا مبروراً»، ولمِن قَدِمَ من سفر: «قُدوماً مُباركاً» و«خيرَ مقدّم»، ولِمَنْ بَعِدُ ولا يَعْي: «مَواعيدُ عُروبٍ»(١).
 يغي: «مَواعيدُ عُرقوبٍ»(١)

وأمّا المصدرُ المؤكدُ فلا يجوزُ حذفُ عامله، على الأصع من مذاهب النحاة، لأنه إنما جيء به للتقوية والتأكيد. وحذفُ عاملهِ يُنافي هذا الغرض.

وما جيء به من المصادر نائباً عن فعله (أي بدلاً من ذكر فعله)، لم يجز ذكر عامله، بل يحذف وجوباً، نحو: «سَقياً لك ورَعياً * صبراً على الشدائد * أتوانياً وقد جَد قرناؤك؟ * حمداً وشكراً لا كفراً * عجباً لك * ويل الظالمين * تُبًا للخائنين * وَيْحُكَ * أنتَ صديقي حقاً، قال الشاعر:

فَصَبْراً في مجالِ الْمَوْتِ صَبْراً فَمَا نَبْلُ الخُلودِ بِمُسْتَطاع ١- الْمَصْدَرُ الذائبُ عن فعلهِ

المصدرُ النائبُ عن فعله: ما يُذكرُ بَدلاً من التلفظ بفعله. وهو على سبعةِ أنواع:

⁽١) عرقوب: رجل يضرب به المثل بالإخلاف بالوعد: وذلك أنه وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل لذلك. يقال: إنه أناه أخ له يسأله شيئاً، فقال عرقوب: إذا أطلعَ نخلي، فلما أطلع قال: إذا أبلخ. فلما أبلخ قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلما أرطب قال: إذا صار تمراً، فلما صار تمراً أخذه من الليل، ولم يعطه شيئاً، وعرقوب هذا هو العراد بقول الشاعر:

وعدت وكنان الخلفُ منكِ سَجية مواعيه عُسومة بِينَ الخاة بِينَ رَبِ ويترب. إنما هي بالتاء المثناة لا بالتاء المثلة، وراؤها مفتوحة لا مكسورة، وهي موضع قريب من اليمامة، فليست هي ايشرب، بالثاء المثلثة والراء المكسورة، التي هي مدينة الرسول 難، كما يرويها كثير من الناس، لأن «عرقوباً» هذا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يشرب مدينة الرسول 難 قال في القاموس: ويتزب ـ كيمنع ـ موضع قرب اليمامة، وهو المراد بقوله: «مواعيد عرقوب أخاه بيترب»، ونحوه في لسان العرب ومعجم البلدان، ومن قال غير ذلك فقد وهم.

⁽٢) مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه، أي: غضبت غضب الخيل على اللجم.

 ١ مصدرٌ يَقعُ مَوقعُ الأمر، نحو: «صبراً على الأذى في المجد، ونحو: فبُلْهةُ الشر، وبَلْة الثَمْرَة.

(وقبله): مصدر متروك القعل، وهو منصوب على المصدرية بقعله المهمل أو بقعل من معناه تقديره: «اترك»: وهو إما أن يستعمل مضافاً أو منوّناً. كما رأيت. وأكثر ما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى «اترك»).

٢ ـ مصدرٌ يقعُ موقعُ النّهي، تحو: ااجتهاداً لا كسلاً، جِداً لا توانياً * مهلاً لا عجلةً * سُكوناً لا كلاماً * صبراً لا جَوْماً*. وهو لا يقع إلّا تابعاً لمصدر يُرادُ به الأمر كما رأتيت.

٣ ـ مصدرٌ يقعُ موقعَ الدعاء، نحو: ﴿مقياً لك ورَعياً ﴿ تَعساً للخائن ﴿ بُعداً للظالم ﴿ سُحقاً للنبيم ﴿ جُدعاً للجائس ﴿ عَذَاباً للكاذب ﴿ شقاءً للمهمل ﴿ بُوساً للمُكملان ﴿ خَيبة للناسق ﴿ تَبّا للواشي ﴿ تُكساً للقائمةِ ﴾.

ومنع سيبويه أن يُقاسَ على ما وَرَدَ من هذه الألفاظ. وأجاز الأخفش القياسَ عليها. وهو ما يظهرُ أنه الحقُّ.

(ولا يُستعمل هذه التعصادز مضافة إلَّا في قبيح الكلام. فإن أصَفتها فالنصب حتم واجب، نحو: فبُعدَ الظالم وسُحقَهُ. ولا يجوز الرفع لأنُّ المرفوع يكون حينتلِ مبتفة ولا عبرَ له وإن لم تُقففها فلك أن تنصبها، ولك أن ترفعها على الابتداء، نحو: «عذاباً له، وعذابُ لنه. والنصب أولى. وما عُرَف منها بأن فالأفضل فيه الرفع على الابتداء، نحو: «الخبية للمفسد»).

ومما يُستعمَلُ للدُّصاءِ مُصادرُ قد أُهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: (ويلَهُ، ورَيبَهُ، ورَيْحَهُ، ووَيسَهُ، وهي منصوبةٌ يفعلها المُههَل، أو يفعل من معناها.

(اويل وويب): كلمتا تهديد تقالان حبد الشتم والتوبيخ، واويح وويس): كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم؛ وإنما يراد به التبيه على الخطأ، ثم كثرت هذه الألفاظ في الاستعمال حتى صارت كالقعجب، يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يغض، ومتى أضفتها لزمب النصب، ولا يجرز قيها الرفع، لأن المرفوع يكون حينتني مبتدأ ولا خبر له. وإن لم تضفها فلك أن ترفعها، ولك أن تنصبها، نحو: "ويلٌ له وويحٌ له، وويلاً له وويحاً له، والرفع أولى).

٤ ـ مصدرٌ يقعُ بعد الاستفهام موقعُ التوبيخ، أو التعجّب، أو التوجعِ. قالأول نحو: ﴿اجْراةً على المعاصي؟›، والثاني كقول الشاعر:

أَشُوفاً؟ ولَمَّا يَمْضِ لي خَيْرُ لَيْلَةً فَكَيْفَ إِذَا خَبُّ المطلُّ بِنَا عَشْرَا(١)

 ⁽١) الخب والخبب والخبيب: نوعٌ من السير صريعٌ، والمطيُّ: جمع مطية، وهي الدابة التي تمطو في سيرها أي تسرع.

والثاقث كقول الآخر:

أسِسجُسْناً وقستُسلاً واشستساقاً وخُسرْبَةً ونساي حَسيسسي؟ إذَّ ذا لسعَسظ يسمُ وقد يكونُ الاستفهامُ مُعَدَّراً، كاوله:

خُسُسولاً وإهْسمسالاً؟ وهُسَهْسرُك مُسولَعٌ بِسَتَنْبنيسِ أَركانِ السَّسِسادَةِ والْمَسجَملِ أي: أخمولاً؟ وهو هنا للتوبيخ،

مُصادرُ مسموعة كثرَ استعمالُها، ودلَّتِ القرائنُ على عاملها، حتى صارت كالأمثال،
 نحو: هسَمعاً وظاعة * حمداً شه وشُكراً * عَجباً * عَجباً لكَ * ويُقائلُ: أنفعلُ هذا؟ فتقول: «افعلُهُ، وكرامةٌ ومَسَرَّاً (١٠)، أو الا أنعلُهُ ولا كَيْداً ولا همَا ١٥٠٥ «ولافعلنُهُ ورَفْماً وهواناً (١٥).

وَإِنَّا أَفَرَدْتَ "حَمِداً وشكراً" جاز إظهارُ الفعل، نحو: "أحمدُ الله حصداً" و"أشكرُ الله شُكراً". أمَّا «لا كُفراً" فلا يُستعمل إلَّا مَمّ "حمداً وشكراً".

ومن همذه الممصادر ﴿شُهِيحَانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِهِ. ومعنى ﴿سَبِحَانَ اللهِ». تنزيهاً للّهِ بريراءَةً له مما لا لهليُّ به. ومعنى «مَعَاذَ اللهِ»: عياداً بالله، أي: أعودُ به. ولا يُستعملان إلا مضافين.

ومنها عجراً على بكسر الحاء وسكونِ الجيم ليقال للرجل: أتفعلُ هذا؟ فيقولُ: فحِجْراً »، أي: منعاً، بمعنى: أمنعُ نقسي منه، وأبهلهُ وأبراً منه، وهو في معنى التعوّذ: ويقولون عند هجوم مجروو: عجيجراً محجوراً »، أي: منعاً ممنوعاً. والوصف للتأكيد. وتقول لمن أراد أن يخوض فيما لا يجوز الخوض فيه، أو أراد أن يأتى ما لا يجلُ: فحِجْراً محجوراً »، أي: حراماً مُحرَّماً.

ومنها مصادرُ شُمعتُ مُثنَّاةً، نحو: اللَّبيكَ وسَعدَيك وخَنَانَيكَ وَدَوالَيكَ وحَدارَيكَ. وهي مُثنَاةً تَننيةٌ يُرادُ بها التكثيرُ، لا حقيقةُ التَّثنيةِ.

(والبيك برسعنهك): يستعملان في إجابة الداعي، أي: الجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إجابة وإسعاداً بعد أسعاده أي كلما دعوتني أجبتك وأسعدتك، ولا يستعمل اسعيدك إلا تابعاً للبيك. وللجوز أن يستعمل لبيك وحدد. واحنائيك، عناه تحنناً بعد تحنن.

ومعنى قولهم: السبحان الله وحنانيه : أسبحه وأسترحمه. والدواليك معناه مداولة بعد

⁽١) أي أفعله وأكرمك بذلك وأسرك، فالمصدر نائبٌ عن الفعل ومُؤدُّ معناه.

⁽٢) أي لا أفعله، ولا أكاد أفعله كيداً، ولا أهم به همًا، فالكيد: مصدر «كاد يكاد» من أفعال المقاربة، وليس من الكيد، الذي هو المكر، والهم: العزم، ومنه الهمة بمعنى العزيمة، وليس من الهم بمعنى الحزن، وهذا الكلام تأكيد لنفي أن يقعل.

 ⁽٣) أي: أني أفعله وأرغمك بفعله رغماً وأهينك إهانة، وأصل معنى الرغم: لصوق الأنف بالزغام ـ وهو
 التراب ـ وهو كناية عن الذل.

مداولة. و احذاريك، معناه حذراً بعد حذر).

٦ ـ المصدرُ الواقعُ تفصيلاً لمُجمَلِ قبلهُ، وتَبييناً لعاقبته ونتيجتهِ كقوله تعالى: ﴿ فَنُدُوا الوَاقَلُ الوَاقَلُ الْوَاقَلُ المُجمَلِ قبلهُ، وتَبييناً لعاقبته ونتيجتهِ كقوله تعالى: ﴿ فَنُدُوا الوَّاقَلَ الْمَاعِرِ:
 إِنَّا نَمُّا بَعْدُ وَإِنَّا يَفَاتُ ﴾ [محمد: ٤] وكقول الشاعر:

لأجهدناً، فسإمَّا دَرْهُ مَعْسَدة تُرتَّ تُخشى، وإمَّا بُلُوغَ السُّؤلِ والأمّل

٧ ـ المصدرُ المؤكدُ لمضمونِ الجملة قبله. سواة أجيء بو لمجرَّد التأكيدِ (أي: لا لدفع احتمال المجازِ، بسبب أنَّ الكلامَ لا يحتملُ غيرَ الحقيقةِ) نحو: «لكَ عليَّ الوفاءُ بالعهد حقّاً»، أم للتأكيد الدافع إرادةَ المجاز، نحو: «هو أخي حقّاً».

فإنَّ قولك: «هو أخي، يحتملُ أنك أردتَ الأخوَّة المجازيَّةَ، وقولك: «حقّاً» رفعَ هذا الاحتمال.

ومن المصدر المؤكّدِ لمضمونِ الجملةِ قولهم: ﴿لا أَفعله بَنّاً وبِناناً وبنَّةً والبَّنَّةُ ۗ.

(ويجوز في همزة «البتة» القطع والوصل، والثاني هو القياس؛ لأنها همزة وصل، واشتقاق ذلك من البت، وهو القطع المستأصل، لأن من يقول ذلك يقطع بعدم الفعل، ويُستعمل من كل أمر يمضى لا رجعة فيه ولا التواء).

فكلّ ما تقدَّمَ من هذه المصادر، النائبة عن أفعالها، يجبُ فيه حذفُ العامل كما رأيتَ. ولا يجوزُ ذكرهُ. لأنها إنما جيء بها لتكونَ بدلاً من أفعالها.

واعلم أنْ ليسَ المصدرُ، الذي يُؤتى به بَدلاً من التلفظ بفعله، من المصادرِ المؤكّدةِ (كما زعم جمهورٌ من النصادرِ المؤكّدةِ من المصادرِ على مجمهورٌ من النصادرِ، كما علمتَ، ولو كان مؤكداً لم يَجُز حذف عامله، لأنه إنما أُتي به ليؤكّد عاملهُ ويُقوّيه، فحذفُ العاملِ بعدَ ذلك يُنافي ما جيءَ بالمصدرِ لأجله. ولو كان مؤكداً لجاز ذكر العامل معه، ولم يقل بذلك أحدٌ منهم، مع إجماعِهم على أنه يجوزُ ذكرُ العاملِ ومصدرِهِ المؤكدِ له معاً. نحو: ﴿ يَتَأَيُّنُ الَّذِينَ اَمَثُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلِمُوا فَيَلِمُوا فَيَلِمُوا المؤكدِ له معاً. نحو: ﴿ يَتَأَيُّ الَّذِينَ اَمَثُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلِمُوا فَيَا لَا المؤكدِ له معاً. نحو: ﴿ يَتَأَيُّ اللَّذِينَ المَثُوا صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلِمُوا فَيْكُوا المؤكدِ له معاً. نحو: ﴿ يَتَأَيُّ اللَّذِينَ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلِّمُوا فَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُوا فَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُوا فَيْكُولُوا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْكُ العَامِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْعَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُولُ الْعَلَالُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْك

٣ ــ المفعول له

المفعولُ لهُ (ويُسمّى المفعولَ لأجلهِ، والمفعولَ من أجلهِ): هو مصدرٌ قَلبيٌّ يُذكرُ عِلَّةً لحدّثِ شاركهُ في الزمانِ والفاعلِ، نحو: «رغبةً» من قولكَ «اغتربتُ رغبةً في العلم».

(فالرغبة مصدر قلبي، بين العلة التي من أجلها اغتربت، فإن سبب الاغتراب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدثُ (وهو: اغتربت) المصدرُ (وهو: رغبة) في الزمان والفاعل. فإن زمانهما واحد وهو المتكلم.

والمراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والمخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل ونحوها.

ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواسّ الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة، ونحوها).

وفي هذا المبحث مبحثانٍ:

١ ـ شُروطُ نَصْبِ المقعولِ الجلهِ

عرفتَ، ممّا عَرُفنا به المفعول لاَجله، أنه َيُشترَطُ فَيهَ خمسةُ شروطٍ. فإنْ قُقِدَ شرطٌ منها لم يُجُز نصبُهُ. فليسَ كلُّ ما يُذكر بياناً لسبب حُدوثِ الفعلِ يُنصَب على أنه مفعولٌ له. وهاكَ تفصيلَ شروط نصبه:

١ ـ أن يكونَ مصدراً.

(فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَسَمَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ ـ أن يكون المصدر قلبياً.

(أي: من أفعال النفس الباطنة، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجز نصبه، نحو: «جثت للقراءة»).

٣ و٤ ـ أن يكون المصدرُ القلبيُّ مُتّحداً معَ الفعل في الزمان، وفي الفاعل.

(أي: يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً، وفاعلهما واحداً. فإن اختلفا زماناً أو فعلاً لم يجز نصب المصدر.

فالأول نحو: «سافرت للعلم». فإن زمان السفر ماض وزمان العلم مستقبل.

والثاني نحو: «أحببتك لتعظيمك العلم». إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع الفعل في بعض زمان المصدر: كجنت حباً للعلم، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر: كأمسكته خوفاً من فراره. أو بالعكس، كأدبته إصلاحاً له).

٥ _ أن يكون هذا المصدرُ القلبي المُتّحدُ معَ الفعل في الزمان والفاعل، عِلَّةَ لحُصولِ الفعل، بحيثُ يَصِحُ أن يقع جواباً لقولكَ: ﴿ وَلِمَ فعلتَ؟ ٩ .

۲۲۶ المقعول له

(فإن قلت: اجئت رغبة في العلم، فقولك: ارغبة في العلم، بمنزلة جواب لقول قائل: الم حديد، ه

فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل، لم يكن مفعولاً لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به. فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو: «عظمت العلماء تعظيماً»، ومفعولاً به في نحو: «علمتُ الجبن معرة»، ومبتدأ في نحو: «البخل داء»، وخبراً في نحو: «أدوى الأدواء الجهل»، ومجروراً في نحو: «أي داء أدوى من البخل»، وهلم جراً).

ومثال ما اجتمعت فيهِ الشروطُ قولهُ تعالى: ﴿وَلاَ نَشَائُواْ أَوْلَاكُمْ خَتَيَةً إِمْلَوَّ(') خَنُ زَرُقُهُمْ وَإِنَاكُوْ﴾ [الإسراء: ٣١].

فإن فُقدَ شرطٌ من هذه الشروطِ، وجب جرُّ المصدرِ بحرف جر يفيدُ التعليلُ^(۲)، كالملام ومن وفي، فالملامُ نحو: «جئت لمكتابةِ»، ومن، كقولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَدَكُم مِنْ إِمَلَٰقٍ غُمُنُ فَرَّذُكُكُمْ وَلِيَنَاهُمُ ۗ فَيْ تركتها تأكلُ من خَشاش الأرض(¹⁾.

٢ ـ احكامُ الْمَفْعولِ لَهُ

للمفعول من أجلهِ ثلاثةُ أحكام:

ا ـ يُنصَبُ، إذا استوفى شروط نصبه، على أنه مفعولٌ لأجله صريحٌ. وإن ذُكرَ للتعليل، ولم
يَستوف الشروط، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفيد للتَّعليل، كما تقدَّم، واعتبرَ أنه في محل نصب على أنه
مفعولٌ لأجلهِ غيرُ صريح، وقد اجتمع المنصوبان، الصريحُ وغيرُ الصريح، في قولُه تعالى:
﴿ يَهَمُونَ أَصَيْعَكُمْ إِنِّ مَاذَائِهِ مِنَ الْقَرَيْقِ خَذَر الْتَرْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]، وفي قول الشاعر:

⁽١) الإملاق: الفقر.

 ⁽٢) هذا إن كان المصدر قد ذكر بياناً لسبب حصول الفعل، فإن لم يرد به التعليل، كان كما كان يطلبه العامل
 الذي في الجملة، كما سبق.

⁽٣) هذه الآية في سورة الأنمام (عدد ١٥١)، والآية التي قبلها في سورة الإسراه (عدد ٣١)، والفرق بين الآيتين: أن الأولى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفين: أن الأولى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفعل، ولذلك قدم رزق أولادهم على رزقهم في الآية الأولى، ليبين لهم أنه قد ضمن رزقهم فلا يقتلوهم خشبة الفقر، وقدم في الآية الثانية رزقهم على رزق أولادهم، لأن الفقر واقع بالآباء فعلاً، فهون الأمر عليهم بأن يرزقهم ويدفع عنهم الفقر، فلا يتخذوا الفقر الحاضر ذريعة للفتك بأولادهم.

⁽٤) خشاش الأرض: هوامها حشراتها، وذكر ابن الناظم الحديث في شرح ألفيته بلفظ: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، حتى ماتت، وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في وجوب الرفق بالحيوان.

الله [البقرة: ٢٦٥]، وقولُ الشاعر:

يُغضِي حياة، ويُغضَى من مَهابتِهِ فَللا يُكَلُّمُ إِلَّا حِيسَ يَبْدَيهُ

(فقوله تعالى: ﴿ يَنَ السَّرَعِيّ ﴾ في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح. وقوله: ﴿ عَدَرَ ﴾ مفعول لأجله صريح. وقول الشاعر: احياه المفعول لأجله صريح. وقوله: امن مهابته المي محل نصب على أنه مفعول له غير صريح. ونائب فاعل ايفضى الممنير مستتر يعود على مصدره المقدر. والتقدير: فيفضى الإغضاء الا يجوز أن يكون امن مهابته في موضع نائب الفاعل، لأن المفعول له لا يُقام مُقام الفاعل، لئلا تزول دلالته على العلة. وقد عرفت في مبحث نائب الفاعل (في الجزء الثاني) أن المجرور بحرف الجر لا ينوب عن الفاعل ان جُرّ بحرف جر يفيد التعليل).

٢ ـ يجوزُ تقديمُ المفعولِ الأجلهِ على عامله، سواة أنصبَ أم جُرَّ بحرف الجرَّ، نحو: (رغبةً
 في انعلم أتيتُ و والنَّجارةِ سافرتُه.

٣ ـ لا يجبُ نصبُ المصدر المُستوفي شروط نصبو، بل يجوز نصبتُه وجرُّهُ، وهو في ذلك
 على ثلاثِ صرر:

 ١ ـ أن يَنجرَد من قال والإضافة، فالأكثرُ نصبُهُ، نحو: قوقف الناسُ احتراماً للعالم. وقد يُجرُ على قلّة، كقوله:

مَـنْ أَمَّـكُـمْ، لِـرَغْبَـةٍ فِـيـكُـمْ، جُـيِـرْ ومَـنْ تَـكـونُـوا نـاصِـريـهِ يَـنْـتَـصِـرْ ٢ ـ أن يقترن بأل، فالأكثرُ جرهُ بحرفِ الجر، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم»، وقد يُنصَبُ على قلة، كقوله:

لا أَفْسُدُ السَجُبُسَ، عَسنِ الْسَهَ بُسِجِسَاءِ وَلَسَوْ: تَسَوَالَسَتْ زُمُسِرُ الأَعسَدَاءِ ٣ ـ أَن يُضاف، فالأمرانِ سواء، نصبُهُ وجرَهُ بحرف الجرّ، تقول: «تركتُ المنكرَ خشيةَ الله، أو لخشيةِ الله، أو من خشيةِ الله، ومن النصب قولهُ تعالى: ﴿ يُنونَوُنَ آمَوْلَهُمُ البَيْكَ مُرْضَكَاتِ

وأَغْفِيرُ عَدْدِاءَ الْسَكَسريسِمِ اذْخسارَهُ وأُغْرِضُ عَنْ شَيْمُ اللَّهْيِسِمِ تَكرُّما وأَغْرِضُ عَنْ شَيْمُ اللَّهْمِيمِ تَكرُّما ومن الجرُّ قوله سبحانَهُ: ﴿ وَلِنَّ يَهُمُ لَمَا يَهُمُكُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤].

٤ ــ المفعول فيه وهو المُسَمَّى ظُرُفاً

المفعول فيه (ويسمّى ظرفاً): هو اسمٌ يُنتصبُ على تقدير "في"، يُذكرُ لبيانِ زمان الفعل أو مكانهِ.

(أما إذا لم يكن على تقدير "في" فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء، على حسب ما يطلبه العامل. فيكون مبتدأ وخبراً، نحو: "يومنا يوم سعيد"، وفاعلاً، نحو: "جاء يوم الجمعة،،

ومفعولاً به، نحو: الا تُضَيِّعُ أيامَ شبابك. ويكون غير ذلك، وسيأتي بيانه.

والظرف، في الأصل، ما كان وعاء لشيء. وتسمى الأواني ظروفاً، لأنها أوعية لما يجعل فيها. وسميت الأزمنة والأمكنة «ظروفاً»، لأنّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها).

وهو قسمانٍ: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان.

فظرتُ الزمان: ما يَدُلُّ على وقتِ وقعَ فيه الحدثُ نحو: ﴿سافرتُ ليلاُّهُ.

وظرتُ المكان: ما يدلُّ على مكانٍ وقعَ فيه الحدثُ، نحو: ﴿وَقَفْتُ تَحَتُّ عَلَمُ العَلمُۗۗۗ.

والنظرف، سواة أكانَ زمانياً أم مكانياً، إما مُبهَمَّ أو محدودٌ (ويقال للمحدود: المُوَقَّتُ والمختصُّ أيضاً)، وإما مُتصرِّفٌ أو غيرُ مُتصرفٍ.

رفي هذا الباب ثمانيةُ مباحث:

١ ـ الظَّرفُ المُبْهَمُ والظَّرفُ المَحْنُودُ

المُبهَمُ من ظروفِ الزمانِ: ما دلَّ على قَلْرٍ من الزمان غير مُعيَّنِ، نحو: البدِ وأمدِ وحينٍ ووقتِ وزمانِه.

والمحدودُ منها (أو المُوقَّتُ أو المختصُّ): ما دلَّ على وقتٍ مُقلَّرٍ مُعَينٍ محدودٍ، نحو: ا اساعةِ ويوم وليلةِ وأُسبوع وشهرِ وسنةِ وعامه.

ومنه أسماءُ الشهور، والفُصولِ، وأيام الأسبوع، وما أُضيفَ من الظروف المُبهَمةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشُيوعَهُ: كزمانِ الرَّبيعِ ووقتِ الصيف.

والمُبهمُ من ظروف المكان: ما دلَّ على مكانِ غيرِ مُعيَّنِ: (أي: ليس له صورةً تُدرَكُ بالحسَّ الظاهر، ولا حُدودٌ لصورةِ) كالجهاتِ الستِّ، وهيّ: ﴿أَمَامٌ (ومثلُها قُدَّامٌ) ووراءٌ (ومثلها خَلْكٌ) ويمينٌ، ويَسار (ومثلُها شمال) وفوق وتحت،، وكأسماءِ المقادير المكانيّة: كميل وفرسخ وبَريدٍ وقَصبةِ وكيلومترٍ، ونحوها، وكجانبِ ومكانٍ وناحيةٍ، ونحوِها.

ومن المُبهَمِ ما يكونُ مُبهمَ المكانِ والمسافة معاً: كالجهاتِ الست، وجانبِ وجهةِ وناحيةٍ، ومنه ما يكون مُبهم المكانِ مُعيَنَ المسافةِ: كأسماءِ المقادير، فهي شبيهةٌ بالمُبهم من جهةِ أنها ليست أشياءَ مُعيَّنةً في الواقع، ومحدودةٌ من حيثُ إنها مُعيَّنةُ المقدار.

(فمكان الجهات الست غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها، لأنها أمور اعتبارية أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك، وقد تتحول فينعكس الأمر، وهكذا مقدارها أي مسافتها ليس له أمد معلوم. فخلفك مثلاً اسم الما وراء ظهرك إلى ما لا نهاية. أما أسماء المقادير فهي، وإن كانت معلومة المسافة والمقدار. لا تلزم بقعة بعينها، فإبهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين).

والمختص منها (أو المحدودُ): ما دلَّ على مكانٍ معيَّنٍ، أي: له صورة محدودةٌ، محصورةٌ: كدارٍ ومدرسةٍ ومكتبٍ ومسجدٍ وبلدٍ. ومنهُ أسماءُ البلادِ والقُرَى والجبال والأنهارِ والبحار.

٢ ـ الظُّرْفُ الْمُتَصِرُفُ والظرفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

الظّرفُ المتصرفُ: ما يُستعملُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ. فهو يُفارق الظرفيّة إلى حالةٍ لا تُشبهُها: كان يُستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحوّ ذلك، نحو: «شهرٍ ويوم وسنةٍ وليل»، ونحوها.

فيثالُها ظرفاً: "سرتُ يوماً أو شهراً أو سنةً أو ليلاً». ومثالُها غيرَ ظرف: "السنةُ اثنا عشرَ شهراً. والشهرُ ثلاثون يوماً والليلُ طويلُ. وسرَّني يومُ قدومِكَ. وانتظرتُ ساعةَ لقائك. ويومُ الجمعة يومٌ مُباركُ».

والظرفُ غيرُ المُتصرفِ نوعان:

النَّوعُ الأولُ: مَا يُلازمُ النصبُ على الظرفية أبداً، فلا يُستعمَلُ إلَّا ظرفاً منصوباً، نحو: قَطَ وعرْضُ وبينا وبينما وإذا وأيَّان وأنَّى وذا صَباحٍ وذاتَ ليلةٍه. ومنه مَا رُكَّبٌ مِن الظروف: كصباحُ مساءً وليلَ ليلَ.

النوع الثاني: ما يَلزَمُ النصبَ على الظرفيّة أو الجرّ بمن أو إلى أو حتى أو مُذ أو مُنذُ، نحو: •قبَل وبَعدَ وفوق وتحت ولدى ولَدُنُ وعندَ ومنى وأينَ وهُنا وثَمَّ وحيث والآن».

(وتُجرّ قبل وبعد؛ بمن، من حروف الجر. وتُجر قفوق وتحت؛ بمن وإلى، وتجر قلدى ولدن وعند؛ بمن وإلى، وتجر قلدى ولدن وعند؛ بمن. وتجر قمتى؛ بإلى وحتى، وتجر قأين وهنا وثم وحيث؛ بمن وإلى، وقد تجر قحيث؛ بفي أيضاً. وتجر قالآن؛ بمن وإلى ومذ ومنذ، وسيأتي شرح ذلك).

٣ ـ نَصْتُ الظَّرْفِ

يُنصبُ الظّرفُ الزَّماني مُطلقاً، سواءٌ أكانَ مُبهَماً أم محدوداً، أي: (مُختصاً)، نحو: •سرتُ حيناً، وسافرتُ ليلةً»، على شرط أن يَتضمن معنى (في).

(فإن لم يتضمن معناها، نحو: اجاء يومُ الخميس. ويومُ الجمعة يوم مبارك. واحترم لبلةً
 القدر، وجب أن تكون على حسب العوامل).

ولا يُنصبُ من ظروف المكان إلا شيئانِ:

١ ـ ما كان منها مُبهماً، أو شِبهَهُ، مُتَضمّناً معنى (في)، فالأول نحو: «وقفتُ أمامَ المبنبر»،
 والثاني نحو: «سرتُ فرسخاً».

(فإن لم يتضمن معناها نحو: «الميل ثلث الفرسخ. والكيلومترُ ألفُ متر». وجب أن يكون على حسب العوامل).

 ٢ ـ ما كان منها مُشتقاً، سواءً أكان مُبهماً أم محدوداً، على شرطِ أن يُنصَبَ بفعلهِ المُشتقَ منه، نحو: «جلستُ مجلسَ أهل الفضل، وذهبتُ مذهبَ ذوي العقل».

فإن كان من غيرٍ ما اشتُقَّ منهُ عاملُهُ وجبَ جَرُّهُ نحو: ﴿ أَقَمَتُ فِي مجلسك، وسرتُ في المنافِئِهِ. مذهبكَ ٤.

وأمَّا قولُهم: «هو مني مُقعَدُ القابلةِ، وفلانٌ مَزجَرَ الكلبِ، وهذا الأمرُ مُناطُ الثُّرُيَّا»، فسماعِينُ لا يقاس عليه.

(والتقدير: «مستقرّ مقعد القابلة، ومزجرَ الكلب، ومناطّ الثريا»، فمقعد ومزجر ومناط: منصوبات بمستقر، وهن غير مشتقات منه، فكان نصبهنّ بعامل من غير مادّة اشتقاقهنّ شاذّاً).

وما كان من ظروف المكان محدوداً، غيرَ مُشتقٍ، لم يجز نصبُه، بل يجب جَرُّهُ بِفِي، نحو: «جلستُ في الدارِ، وأَقَمتُ في البلد، وصلَّيتُ في المسجده، إلَّا إذا وقعَ بعدَ «دخلَ وَنَزَلَ وسكنَ» أو ما يُشتقُ منها، فيجوزُ نصبُهُ، نحو: «دخلتُ المدينةَ. ونزَلتُ البلدَ. وسكنتُ الشامَ».

(وبعد النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية، والمحققون ينصبونه على التوسع في الكلام، بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة، بإجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي، وذلك لأنّ ما يجوز نصبه من الظروف غير المشتقة ينصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة، فلا يقال: «نمت الدار، ولا صليت المسجد، ولا أتمتُ البلاء كما يقال: «نمت عندك، وصليت أمام المنبر، وأقمتُ يمينَ الصف»).

؛ ـ ناصب الظُرْفِ (اي العاملُ فيه)

ناصبُ الظّرفِ (أي العاملُ فيه النصبَ): هو الحدّبُ الواقع فيه من فعلِ أو شِبههِ، وهو إمّا ظاهرٌ، نحو: «جلستُ أمام المِنبَرِ، وصُمتُ يومَ الخميسِ، وأنا واقفٌ لديك، وخالدٌ مسافرٌ يومَ السبته.

وإمّا مُقدَّرٌ جوازاً، بَحو: "فرسخين؟، جواباً لمن قال لكّ: «كم سرت؟،، ونحو: "ساعتين، لمن قال لك: «كم مشيت؟».

وإمَّا مُقدَّرٌ وجوباً، نحو: ﴿أَنَا عَندَكَ، وَالتَّقْدِيرُ: ﴿أَنَا كَائنٌ عَندَكَ».

٥ ـ مُتَعَلِّقَ الظُّرف

كلُّ مَا نُصبٌ مِن الظروف يحتاجُ إلى ما يتعلَّقُ بهِ، مِن قعلٍ أو شِبهِه، كما يحتاجُ حرفُ الجر إلى ذلك. ومُتعلقُهُ إِنَّا مذكورٌ، نحو: "غيثُ شهراً. وجلستُ تحت الشجرة».

وإمّا محذوف جوازاً أو وجوباً.

قَبُحذَفُ جوازاً، إنْ كان كوناً خاصاً، ودلَّ عليه دليلٌ، نحو: اعندَ العلماءِ ، في جواب من قال: أينَ أجلسُ؟ ٩.

ويُحذَفُ وجوباً في ثلاثِ مسائل:

١ ـ أن يكون كوناً عاماً يَصلُعُ؛ لأن يُراد به كل حَدَثٍ: كموجودٍ وكائن وحاصل. ويكون المتعلّق المعلّق المعلّق المعلّق المعلق. المعلق المعلق.

وإمَّا صَفَةً، نحو: •مردتُ برجل عندَ المدرسةِ».

وإمَّا حالاً، نحو: ﴿رأيتُ الهلالَ بين السحابِ.

وإمّا صِلةً للموصولِ، نحو: ﴿خَضَرَ مَنْ عنله الخبرُ البقينُ ، غيرَ أَنَّ مُتعلَّق الصلةِ يجبُ أَن يُعَدَّرَ فعلاً ، كحصَل ويَحصلُ، وكان ويكون، ووجد ويُوجدُ، لوجوبِ كونها جملةً.

 ٢ ـ أن يكون الظرف منصوباً على الاشتغال، بأن يشتغل عنه العامل المتأخر بالعمل في ضميره، نحو: قيوم الخميس صُمتُ فيه، ووقت الفجر سافرتُ فيه.

(فيوم ووقت: منصوبان على الظرفية بفعل محذوف؛ لاشتغال الفعل المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما، والفعل المحذوف مقدَّر من لفظ الفعل المذكور غير أنه يجوز التصريح به، كما علمت في باب الاشتغال).

٣ ـ أن يكون المتعلَّقُ مسموعاً بالحذف، فلا يجوزُ ذكرُهُ، كقولهم: قحينتذ الآن، أي:
 قان ذلك حينله، فاسمع الآن،

ُ (فحينئذ والآن: منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوياً؛ لأنه سُمع هكذا محذوفاً، وهذا كلام يقال لمن ذكر أمراً قد تقادمَ زمانه لينصرف عنه إلى ما يعينه الآن).

٦ ـ نائث الظَّرْفِ

ينوبُ عن الظَرفِ _ فيُنصَبُ على أنهُ مَفعولٌ فيه _ أحد ستةِ أشياءً:

١ ـ المُضافُ إلى الظرف، ممّا دلَّ على كُليّةٍ أو بعضيّة، نحو: قمشيتُ كلَّ النهارِ، أو كلَّ القرْسخِ، أو جميعَهُما أو عامتهُما ، أو بَعضَهما ، أو نصفَهما ، أو رُبعهُما ».

٢ ـ صِفتُهُ، نحو: قوقفتُ طويلاً من الوقت(١) وجلستُ شرقيَّ الدارة(١).

^{. (}١) أي: وقفت زماناً طويلاً منه.

⁽٢) أي: جلست مكاناً شرقياً منها.

٣ ـ اسمُ الإِشارةِ، نحو: •مشَيتُ هذا اليومَ مشياً مُتعِباً، وانتبذت تلكَ الناحية؛.

٤ ـ العدّدُ الممنيّزُ بالظرف، أو المضافُ إليه، نحو: «سافرتُ ثلاثين يوماً. وسرتُ أربعين فرسخاً. ولزمتُ الدارُ سنةَ أيام، وسرت ثلاثة فراسخً».

٥ ـ المصدرُ المتضمنُ معنى الظرفِ، وذلك بأن يكون الظرف مضافاً إلى مصدر، فيُحذَفُ الظرفُ المضاف، ويقوم المصدرُ (وهو المضاف إليه) مَقامَهُ، نحو: «سافرتُ وقتَ طلوع الشمس». وأكثرُ ما يُغملُ ذلك بظروف الزمان، بشرط أن تُعيِّن وقتاً أو مقداراً، فما يُعيِّن وقتاً مثل: «قيمتُ قدومَ الرُّكب، وكان ذلك خُفُوقَ النّجم. وجئنكَ صلاةَ العصوِ»، وما يُعينُ مقداراً مثل: «انتظرتُك كتابة صفحتينِ، أو قراءةَ ثلاثِ صفحاتٍ، ونمتُ ذهابَكَ إلى دادِكَ ورُجوعَكَ منها، وَنَزَلُ المطرُ ركعتين من الصلاة، وأقمت في البلد راحةَ المسافر».

وقد يكون ذلك في ظروف المكان، نحو: ﴿جِلْسَتُ قَرِبُكَ، وَذَهَبِتُ نَحَوَ الْمُسَجِّدِ».

٦ ـ ألفاظ مسموعة توسّعُوا فيها، فنصبوها نصب ظروفِ الزمانِ، على تضمينها معنى (في)،
 نحو: «أحقاً أنك ذاهبٌ؟» ، والأصل «أفى حَقّ؟». وقد نُطِق بفى فى قوله:

أَفَــي الْــَحَــقُ أَنــي مُسخَــرَمٌ بِــكِ هـــائِـــمٌ وَأَنَّـــكِ لا خَـــلُّ هَـــواكِ ولاَ خَـــمُـــرُ ونحو: «غيرَ شك أنى على حق. وجَهدَ رأيي أنك مصيبٌ. وظَنَّا منى أنكَ قادمٌ».

فاندة

اعلمُ أنَّ ضميرَ الظَّرفِ لا ينصَبُ على الظرفيّة، بل يجبُ جرهُ بفي نحو أيومَ الخميسِ صُمتُ فيه، ولا يُقالُ: (صُمتُهُ، إلَّا إذا لم تضمّنهُ معنى (في)، فلكَ أن تنصبه بإسقاط الجارَّ على أنهُ مفعولٌ به تَوَشُعاً، نحو: "إذا جاءَ يومُ الخميسِ صُمتُهُ، ومنه قول الشاعر: (ويومٍ شَهِدناهُ سُليماً وعامراً».

(فقد جعل الضمير في اشهدناه مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر. والأصل اويوم شهدنا فيه عامراً وسليماً»).

٧ ـ الظُّرفُ المُعْرَبِ والظُّرفُ المَبْنِي

الظروفُ كلها مُعربةٌ مُتغيرةُ الآخر، إلَّا ألفاظاً محصورةً، منها ما هو للزمان، ومنها ما هو للمكان، ومنها ما يُستعملُ لهما.

فالظُروفُ المبنيَّةُ المختصَّةُ بالزمانِ: إذا ومتى وأيانَ وإذْ وأمسِ والآن ومُذ ومُنذُ وقَطُّ وَعَوْضُ

⁽١) حقاً: منصوب على الظرفية، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المؤول بأنّ: مبتدأ مؤخر، وهكذا ما سيأتي من الأمثلة، ومن العلماء من ينصب هذا وما بعده على نزع الخافض لا على الظرفية.

وبَينا وبَينما وزَيْثَ ورَيْثما وكيف وكيفما^(١) ولمَّا».

ومنها ما رُكِّبَ من ظروف الزمان، نحو: "زُرنا صَباحَ مساء، ولَيل لَيلَ، ونهارَ نهارَ، ويومَ يومَّا. والمعنى: كلَّ صباح، وكلَّ مساءً وكلَّ نهارٍ، وكلّ يوم.

والظروفُ المبنيَّةُ المختصة بالمكانِ هي: قحيثُ وهُنا وثُمَّ وأينَ.

ومنها ما قُطعَ عن الإِضافةِ لفظاً من أسماءِ الجهاتِ الستِّ.

والظروف المبنيّةُ المشتركةُ بينَ الزمانِ والمكانِ هي: «أنّى ولَدَى ولَدُنْ»، ومنها «قبلُ وبعدُ»، في بعض الأحوال.

وسيأتي شرحُ ذلكَ كلّه.

٨ - شَرْح الظُّرُوفِ الْمَثِنِيَّةِ وبَيانُ أَحكامِها

١ - قط: ظرف للماضي على سبيل الاستغراق، يَستغرقُ ما مضى من الزَّمان، واشتقاقَهُ من «فَطَطتُهُ» - أي قطعته - فمعنى «ما فعلتُهُ قطّه»: ما فعلتُهُ فيما انقطعَ من عُمري، ويُؤتى به بعدَ النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ الماضي، أو الاستفهام عنها، ومن الخطأ أنْ يُقال: «لا أفعلُهُ قطّه، لأنَّ الفعلَ هنا مُستقبلٌ، و«قطّه ظرفٌ للماضي.

٢ ـ عَوْضُ: ظرفٌ للمستقبَلِ، على سبيل الاستغراق أيضاً، يستغرقُ جميعَ ما يُستقبلُ من الزمان.

والمشهورُ بناؤُهُ على الضمّ، ويجوزُ فيه البناءُ على الفتح والكسر أيضاً، فإن أُضيفَ فهو مُعرَبٌ منصوبٌ، نحو: ﴿لا أفعلهُ عَوضَ العائضينِ ا (٢).

وهو منقولٌ عن المَوْضِ بمعنى الدَّهر، والعَوْضُ في الوصل: مصدرُ عاضهُ من الشيءِ يَعوضُهُ عَوْضاً وعِوْضاً وعِياضاً، إذا أعطاهُ عِوْضاً، أي خلفاً، سُميّ الدهرُ بذلك؛ لأنه كلما مضى منهُ جُزّةً عُرِّضَ منه آخر، فلا ينقطمُ.

ويُوتى بعَرْضُ بعد النّفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ المستقبّلِ، أو الاستفهام عن جميع أجزائه، فإذا قلت: الا أفعله عَوْضُه، كان المعنى: لا أفعلهُ في زمنٍ من الأزمنةِ المُستقبلة، وقد يُستَعملُ للزمانِ الماضي.

٣ ـ بَيْنا وبَينها: ظرفان للزمانِ الماضي، وأصلهما: (بينَ)، أشبِعت فتحةُ النون، فكان منها
 (بينا)، فالألفُ زائدةً، كزيادة (ما) في (بَيْنما).

⁽١) مذهب سيبويه ومن وافقه أن اكيف، ظرف للزمان، والمرجح عند الجمهور أنها ليست بظرف، كما ستعلم.

⁽٢) كما يقال: لا أقعله دهر الداهرين وأبد الآبدين.

وهما تلزَمانِ الجُملُ الاسميّة كثيراً، والفعليّة قليلاً، ومن العلماءِ من يُضيفُهما إلى الجملة بعدُهما، ومنهم من يكفُهُما عن الإضافة بسببِ ما لحقهما من الزيادة، وهو الأقربُ؛ لبُعلهِ من التكلُف.

وأصلُ «بَينَ» للمكانِ: وقد تكونُ للزَّمان، نحو: «جثتُ بينَ الظهر والعصر»، ومنه حديثُ: «ساعةُ الجُمعةِ بينَ خروجِ الإمامِ وانقضاهِ الصلاة»، وإذا لمحقتها الألف أو «ما» الزَّائليّة؛ اختصَتْ بالزمان، كما تقدَّم.

٤ - إذا: ظرف للمنبغبل غالباً، مُتضمن معنى الشرط غالباً، ويختص بالدخول على البجملي الفعلية، ويكونُ الفعلُ معه ماضي اللَّفظِ مُستقبلَ المعنى كثيراً، ومضارعاً دونَ ذلك، وقد اجتمعاً في قول الشاعر:

والسُّسَفُ سُ راغسِسةٌ إذا رَخَّسبُ شَهِ اللهِ وإذَا تُسرَدُّ إلى قسلسيسلي تَسفُسنَسمُ وقد يكونُ للزمان المعاضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا جَنَرَةً أَوْ لَمُوا انْفَشُوا إِلَيْهَا﴾ [المجمعة: ١٩].

وقد يتجرَّدُ للظوفية المحش، غيرَ مُتَضمن معنى الشرط، كثوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِنَا بَنْفَنَ ۞ وَالنَّهِ إِنَا نَبَلَ ۞﴾ [الليل: ١٠ - ٢]، وقوله: ﴿وَالَّيْلِ إِنَا سَبَىٰ ۞﴾ [الفحى: ٦٢، ومنه قول الشاعر: وَلَــــدُســانِ يَسرَيســـــــ اللّـــكـــأسَ طِمعـــــــــــاً ﴿ سَـــقَــــهُـــــــُ إِنَّا تَـــــَــــومُ

٥ ـ أيّانَ: ظرف للمستقبل. يكونُ اسمَ استفهام، فَيُطلَبُ به تعيينُ الزّمانِ المستقبل خاصةً.
 وأكثرُ ما يكونُ في مواضع النّفخيم، كقوله تعالى: ﴿يَنَنُ آيَنَ يَرُمُ النِّينَةِ ۚ ۚ إِللّٰتِهَانَا: ٦٦. ومعناهُ:
 أيّ حينٍ؟ وأصلُهُ: (أيّ آنَوْإِ فَنَخْفُف وصارَ اللفظانِ واحداً.

وقد يتضمَّنُ معنى الشَّرط، ليجزمُ الفعلين، نحو: ﴿ أَيَّانَ تَجِتُهَدْ تَجَدُ نَجَاحًا﴾.

آنى: إظرف للمكان، يكونُ اسمَ شرط بمعنى (أينَ الله تجوز النَّي تَبعِلسُ أجلسُ)، واسم استفهام عن المكان، بمعنى (من أينَ إلا كقوله تعالى: ﴿ يَكَنَيُمُ أَنَّ لَكِ مَلاَ } [آن صوافا: ٢٧] أي: "من أينَ الله ويكون يمعنى (كيفَ ١٩٠)، كقوله سبحانهُ: ﴿ أَنَّ يُعْيِه، هَلَاهِ الله بَعْدَ مَوْلِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٥) أي: «كيفَ يُحييها ١٩٤، ويكونُ ظرف زمانِ بمعنى «متى ٢٤)، للاستفهام، تحود (أنى جنتَ ١٤).

لَّ عَلَى وَمِعَةُ: ظَرَفَاقِ لَلْزَمَانِ، يُنصِبَانِ على الظرفيّة أو يُجرَّانِ بمن، نحو: الجشتُ قبلَ الظهر، أو بعدهُ، أو من قبلُو، أو يعهوه.

وقد يكونانو للمكان نحو: «داري قبل دارك، أو بعدّها».

وهما مُعْرَبان بِالتَّصْنِ أو مجروران بمن. ويُبنيانِ في بعض الأحوال وذلك إذا قطعا عن

الإضافة لفظاً لا معنى _ بحيثُ يَبقى المضافُ إليه في النية والتقدير _ كقوله تعالى: ﴿ يَقِمَ ٱلأَسَّرُ مِن قَبَّلُ رَمِنُ بَمَدُ ﴾ (الروم: ٤)، أي: «من قبلِ الغلَبةِ ومن بعدها». فإن تُطِعا عن الإضافة لنظاً ومعنَى لقصد التُنكير _ بحيثُ لا يُنوَى المضافُ إليه ولا يُلاحَظُ في الذهن _ كانا مُعرَبين، نحو: *فعلتُ ذلك قبلاً، أو بعداً»، تَعتى زماناً سابقاً أو لاحقاً، ومنه قول الشاعر:

المستاعَ لِي الشَّرابُ، وكُنْتُ قَبْلاً أكسادُ أَخَسَقُ بسالسمساءِ الْسفُسرَاتِ (والله توضيح هذا البحث:

إذا أردت قبليّة أو بعدية معينتين، عينت ذلك بالإضافة، نحو: *جنت قبل الشمس أو بعدها، أو بحدثه أو بحدُ، أو من بعدها، أو بحدثه أو من بعدها، أو من بعده، تعني بذلك: قبل شيء معين أو بعده، فالظرف هنا، وإن تُعلع عن الإضافة لفظاً، لم يُعلع عنها معنى، لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت تبليَّة أو بعدية غير معينتين، قلت: •جثتك قبلاً، أو بعداً، أو من قبلٍ أو من بعدٍه، بقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى وتنوينهما، قصداً إلى معنى التنكير والإيهام).

٨ ـ الدى وَلَدُنْ: ظرقانِ المكان والزمان، بمعنى: (عند)، مَبنيّانِ على السكون.

والمغالبُ في الدُنْ؛ أن تُجرَّ بمن، نحو: (وعلَّمناهُ من لَدُتَا علماً، وقد تُتصَبُ محلاً على الظرفيّة الزمانية، نحو: (سافرتُ لَدُنْ طُلوع الشمسِ؛ أو المكانيّة، نحو: اجلستُ لُدُنْك؛.

. وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لَزمتها نونُ الوقاية، نعو: ﴿لَلُلِّيۗۗ. وقد تُترَكُ هذه النونُ، على طُلَّةٍ، نحو: ﴿لَذُنُّى».

وهي تُضافُ إلى المفرد، كما رأيتَ، وإلَى الجملة، نحو: «انتظرتُك من نَقُنْ طلعت الشمسُ إلى أن غَربتْ».

وإن وقعت بعدَها فَخُذُوَةً نحو: ﴿ جَنْتُكَ لَدُن غُذُوا ﴾ جاز جرها بالإضافة إلى فَلَنْ ﴾ وجاز نصبها على التعييز، أو على أنها خبر لكان المقدَّرة مع اسمها، والمتقديرُ: ﴿ فَلَدُنْ كَانِ الموقتُ غُدوةً ﴾ وجاز رضها على أنها فاعلٌ لفعل محفوف، والتقديرُ: فَلَدُنْ كَانت غَدَوةً ﴾ أي: فوجدتُ ، فكان عنا تامة.

والمغالبُ على الذَى؛ النّصبُ محلاً على الطرفيّة الزمانيّة، نحوا: المجتُّ بَدَى طُلِوع الشِمس؛ أو المكانيّة، نحوا: المجلست لديك؛، وقد تُجرُّ يمن، نحوا: المحضّرتُ من لَدَى الأستاذ؛.

ولا تنقعُ (لَكُنَّ) عمدةً في الكِلام، فلا يُقالُ: اللَّنَهُ عِلمُه، بخلافِ اللَّذِيهُ فَيَقِيمُ، نحوت فَوَلَدَيْنَا مَزِيدٌهُ. وكذلك «هند» تقمُ مُمدةً، نحو: «هندك حُسنُ تدبيرٍ».

وِلا تكون ﴿لَذِي وَلَذُنَّ إِلَّا لِلمُعاضِرِ، فلا يُقال: ﴿لينِّ كِتَابُّ نَافَعٌ ۚ، إِلَّا إِذَا كَان حاضراً. أمَّا

اعندا فتكون للحاضر والغائب.

ولا تُجرُّ «لَدَى ولَدُنْ وعند» بحرف جرّ غيرِ «من»، فمن الخطأ أن يُقال: «ذهبتُ إلى عندهِ». وكثيرٌ من الناس يخطئون في ذلك، والصوابُ أن يقال: «ذهبتُ إليه، أو إلى حضرتهِ».

وإذا اتصلَ الضميرُ بِلَدَى انقلبت ألفُها ياءً، نحو: ﴿لَدَيهِ وَلَدَيْهُمْ وَلَدَيْنَاۗۗ.

٩ ـ مَتَى: ظرفٌ للزمان، مبني على السكونِ.

وهو يكون اسمَ استفهام منصوباً محلاً على الظرفيّة، نحو امتى جئتّ؟؟، ومجروراً بإلى أو حتى، نحو: اللي متى يرتَعُ الغّاوي في غيّه؟ وحَتّى متى يبقى الضّال في ضلالو؟؟.

ويكونُ اسمَ شرطٍ، نحو: «متى تُتقنُ عملَكَ تبلغُ أملُكَ».

ومتى تضمَّنت «متى» معنى الشرط لَزِمتِ النصبِّ على الظرفية، فلا تُستعمل مجرورةً.

١٠ ـ أينَ: ظرفٌ للمكانِ، مبنيٌّ على الفتح.

وهو يكونُ اسمَ استفهام، منصوباً على الظرفيّة، فَيُسأل به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو: «أينَ خالدٌ؟ وأينَ كنت؟١، ومجروراً بمن، فيُسألُ به عن مكانِ بُروزِ الشيءِ، نحو: «من أينَ جِئتَ؟›، ومجروراً بإلى، فيُسألُ به عن مكان انتهاءِ الشيءِ، نحو: «إلى أينَ تذهبُ؟١.

ويكون اسمَ شرطٍ، وحينئذٍ يَلزَمُ النصبَ على الظرفيّة، نحو: "أينَ تَجلسُ أجلسُ، وكثيراً ما تلحقُه "ما" الزائدةُ للتّوكيد، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْيِكُكُمُ ٱلنَّمِوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

١١ ـ هنا وَفَمْ: اسما إشارة للمكان، فهنا: يُشار به إلى المكان القريب، وثَمَّ: يُشار به إلى البعيد، والأول مبنى على السكون.

والآخرُ مبنيّ على الفتح.

وقد تلحقُهُ التاءُ لتأنيث الكلمة، نحو: «تَمَّةً». ومَوضعُها النصبُ على الظرفية، وقد يُجرَّان بعن وبإلى.

١٢ - حيثُ: ظرف للمكان، مبنيَّ على الضمّ، نحو: (اجلِسْ حيثُ يجلسُ أهلُ الفضلِ»،
 ومنهم من يقول، (حَوْثُ».

وهي ملازمةُ الإضافةَ إلى الجملة، والأكثرُ إضافتُها إلى الجملة الفعليّة، كما مُثْلَ.

ومن إضافتها إلى الاسميةِ أن نقولَ: "اجلِسْ حيثُ خالدٌ جالسُ».

ولا تُضاف إلى المفردِ، فإن جاءَ بعدَها مفردٌ رُفعَ على أنهُ مبتدأ خبرُهُ محذوف، نحو: الجلسُ حيثُ خالدٌه، أي: «حيث خالدٌ جالس».

وقد تُجرُّ بمن أو إلى، نحو: «ارجعُ من حيثُ أتيتَ إلى حيثُ كنتَ، وأقلُّ من ذلك جرُّها

بالباءِ أو بفي.

وإذا لحقتها فماً الزائدة كانت اسمَ شرطٍ، نحو: •حيثما تذهبُ أذهبُ.

١٣ ـ الآن: ظرف زمانِ للوقت الذي أنت فيه، مبني على الفتح، ويجوز أن يدخلهُ من حروفِ الجرِّ امن وإلى وحتى ومُذْ ومُنذًا، مبنيًا مَمْهنَ على الفتح، ويكون في موضع الجرِّ.

١٤ ـ أمس: لها حالتان: إحداهما أن تكون معرفة، فتُبنى على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادراً، ويُرادُ بها اليومُ الذي قبلَ يومكَ الذي أنت فيه، نحو: "جثتُ أمسِ". وتكونُ في موضع نصب على الظرفية الزمانية.

وقد تخرجُ عن النصب على الظرفية، فتجرُّ بمن أو مُذْ أو منذُ، وتكونُ فاعلاً أو مفعولاً به أو غيرَهما، ولا تخرجُ في ذلك كلهِ عن بنائها على الكسر قال الشاعر:

الَّــيَـــؤمَ أَعــلسمُ مسا يَسجِسيءُ بسهِ ﴿ وَمَـضــى بِـفَـصــلِ قَـضــائِــه أَمْـــي (١) ومن العرب من يُعربها إعرابَ ما لا ينصرفُ وعليه قولهُ:

إنسي رَأَيتُ عَسجَسِها مُسذُ أَمْسَسا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعالِي خَمْسا(") وقول الآخر:

اعنَ صِدمُ بالرَّجاءِ إِنْ عَنَّ يَالُمُ وَتَسَاسَ الَّسَذِي تَسَهُمُنَ أَمْسُ

ومنعُها من الصّرف هو للتعريف والعَدل؛ لأنها معدولة عن الأمس، كما أنَّ اسحَرَ، معدولٌ عن السَّحَر. كما سبقَ في إعراب ما لا ينصرف.

والحالةُ الثانيةُ أن تدخل عليها (أل)، فتُعرَبُ بالإِجماع، ولا يُرادُ بها حينئذِ أمس بعينهِ، وإنما يُرادُ بها يومٌ من الأيام التي قبل يومك، وهي تتصرّتُ من حيثُ موقعُها في الإِعراب تَصرُّفَ «أمس».

١٥ ـ دُون: ظرف للمكان: وهو نقيض افؤقه، نحو اهو دونَه، أي: أحظ منه رتبةً، أو منزلةً، أو مكاناً، وتقولُ: المعدّ خالد دون سعيده أي: في مكانٍ مُنخفض عن مكانه، وتقولُ: المفذ دُونَ ذاكه، أي: هو مُسفّلٌ عنه.

ويأتي بمعنى «أمام» نحو: «الشيء دونك»، أي: «أمامَكَ» وبمعنى «وراء»، نحو: «قعدَ دُونَ الصَّفّ»، أي: وراء،، وهو منصوبٌ على الظرفيةِ المكانيّة، كما رأيتَ.

⁽١) أمس: مبني على الكسر. وهو في محل رفع قاعل لمضى.

 ⁽۲) أمسا: مجرور بمد، وهو هنا معرب مجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل، والسعالى:
 جمع سعلاة ـ يكسر السين وهي أنثى الغيلان.

وقد يأتي بمعنى اردي، وَخَسيسٍ فلا يكون ظرفاً، نحو: اهذا شيءٌ دُونُ اي: خسيسٌ حقيرٌ. وهو حينتذِ يتصرَّفُ بوجوهِ الإعرابِ، وتقولُ: اهذا رجلٌ من دُونٍ. وهذا شيءٌ من دونِه، هذا أكثرُ كلام العرب، ويجوز حذفُ امن، كما تقدَّمَ وتُجعَلُ ادون، هي النَّعت.

وهو مُعرَبٌ، لكنَّه يُبنى في بعض الأحوال، وذلكَ إذا قُطع عن الإِضافةِ لفظاً ومعنى، نحو: «جلستُ دونُ»، بالبناءِ على الضم. ويكونُ في موضع نصب.

١٦ - رَيْثَ: ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر. وهو مصدر (راثَ يَريثُ رَيْثًا، إذا أبطأ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الزمان. ويُرادُ به المقدارُ منه، نحو: (انتظرتُهُ رَيثُ صَلَّى، وانتظرني رَيثَ أجيءً»، أي: قلْدُر مُدَّةٍ صلاتهِ، وقدرَ مدة مجيثى.

ولا يَلْيُهِ إِلَّا الفعلُ، مُصدَّراً بِما أَو أَنْ المصدريتين، أَو مُجرُّداً عنهما.

فالأول نحو: «انتظرني رَيثما أحضُرُ، وانتظرتُهُ رَيثَ أَنْ صَلَّى»، فيكون حينئذ مضافاً إلى المصدر المُؤوّل بِهما.

والثاني تقدّم مثاله.

وإذا لم يُصَدّر الفعلُ بهما، أَضيفَ "رَيْث إلى الجملة، وكان مبنيّاً على الفتح، إن أَضيف إلى جملةٍ صدرُها مُعرب، إلى جملةٍ صدرُها مبنيّ، نحو: "وقَفَ رَيث صلّبنا"، ومُعرباً، إن أَضيف إلى جملةٍ صدرُها مُعرب، كقول الشاعر:

لاَ يَسَصَمُّبُ الأَمْسُرُ إِلاَّ رَيْبُ كَ يَسَرُكَبُهُ ﴿ وَكَالٌّ أَمْرٍ، سِوَى الْفَحْشَاءِ، يَـأَتَـمِسُو لاَنَّ المِصَارَعِ هنا مُعرَّب.

وأكثرُ ما يُستعملُ (رَبِثَ) قبل فعلِ مُصَدّر بما أو أنْ، وقد يُستعمل مُجرّداً عنهما، كما تَقدم. ويكثر وقوعه مُستثنّى بعد نفي، نحو: «ما قعدَ عندنا إلّا ريثما تُقرأ الفاتحة». ومنهُ حديثُ: «فلم يَلبُثُ إِلّا رَيْما قلتُ».

١٧ ـ مع : ظرف لمكان الاجتماع ولزمانه.

فالأول نحو: ﴿أَنَا مَعَكُ*.

والثاني نحو: «جنتُ معَ العصر»، وهو مُعرَب منصوب وقد يُبنى على السكون، (وذلك في لغة غُنُم وربيعة)، فيكون في محلَّ نصب، وإذا وَليَهُ ساكنٌ حُرِّكَ بالكسر، على هذه اللغة، تَخلُصاً من التقاءِ الساكنين، نحو: «جنتُ مع القوم».

وأكثرُ ما يُستعملُ مضافاً، كما رأيتَ، وقد يُفرَدُ عن الإضافة، فالأكثر حينتذِ أن يقعَ حالاً، نحو: ﴿جثنا معاً؛ أي: جميعاً، أو مجتمعينٍ، وقد يقعُ في موضع الخبر، نحو: ﴿سعيدُ وخالدٌ معاً»، فيكونُ ظرفاً متعلقاً بالخبر. والغرقُ بين احمه، إذا أُقردت، وبينَ اجميعاً، أنكَ إذا قلتَ: اجاؤوا معاً، كان الوقتُ واحداً، واحتملَ أنهم جاؤوا واحداً. وإذا قلتُ: وجاؤوا جميعاً، احتمل أن يكونَ الوقتُ، واحداً، واحتملَ أنهم جاؤوا مُتَعَرِّقِينَ فِي أُوقات مختلفة.

١٨ - كيف: اسمُ استفهام. وهي ظرف للزمان عند سيبويه، في موضع نصبِ دائماً، وهي مُتعلقة إما يخبر، نحو: فكيف أنت؟ وكيف أصبحَ القرمُ؟، وإمّا بحالٍ، نحو: فكيف جاء خالدٌ٩، والمتقديرُ عندهُ: ففي أي حالٍ، أي على أي حالٍ؟.

والمُعتمُدُّ أنها للاستقهامِ المجرَّدِ عن معنى الظرفيَّة، فتكون هي الخبرَ أو الحال، لا المتعلَّقُ المقدِّ.

وتكون أيضاً ثانيّ مفعولَيُ (ظنَّ وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: اكيفَ ظننتَ الأمرَ؟».

وقد تكون اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين، عندَ الكوفيين، نحو: اكيفَ تجلسُ أجلسٌ. وكيفما تكنَّ أكنُّ، وهي، هند البصريين، اسمُ شرطٍ غيرُ جازم.

١٩ ـ إذْ: ظرفه للمزمان الماضي، نحو: الجنْتُ إذْ طلعت الشمسُ. وقد تكونُ ظرفاً للمستقبّل، كفوله تعالى: ﴿ فَمَنَوْكَ يَعَلَمُونَ إِذِ الْأَظْلُلُ فِي آعَنَهُهِمْ ﴾ [غانر: ٧٠، ٧١].

وهي مبنية على المسكون في محل نصب على الظرفية. وقد تقعُ موقعَ المضاف إليه، فتُضافُ إلى اسم زمانِ، كقولهِ تعالى: ﴿ رَبُّنَا لَا يُرْغَ قُلُونًا بَنَدَ إِذْ هَدَيْنَا﴾ (١) [آل عمران: ٢٨.

وقد تقعُ موقعَ المفعولِ به (أو البدلِ منه).

فَالْأُولُ كَفُولُه سِحَانَه: ﴿ وَأَذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ (٢) [الأعراف: ٨٦].

والثاني كقوله: ﴿وَاَذْكُرْ فِي الْكِنْكِ مُرْبَمَ إِذِ اَنْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانَا شَرْفِيّاً﴾(٣) [مريم: ١١].

وهي تلزمُ الإضافةَ إلى الجُمل، كما رأيتَ. فالجملةُ بعدها مضافة إليها. وقد يُحذف جزم الجملة التي تضافُ إليها، كقول الشاعر:

هَـلْ تَرجِعَـنَ لَبِالِ قَـدْ مَضَيْنَ لَـنا ﴿ وَالْعَيْثُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَالاَ أَفْضَانَا (١)

⁽١) بعد: منصوب على الظرفية، وإذ مضاف إلى بعد، مبني على السكون في محل جر.

⁽٢) إذ: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاذكروا، أي اذكروا وقت كنتم قليلاً.

⁽٣) مريم: مفعول به لأذكر، وإذ: بدل من مريم بدل اشتمال، والمعنى: اذكر وقت انتباذ مريم.

⁽٤) إذ: في محل نصب على الظرفية، وذاك: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: إذ ذاك كذلك، أو ساصل، أو ذاك: خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: إذ الأمر ذاك، والإشارة إلى رجوع الليالي الماضية التي يتمنى رجوعها، والاستفهام للتمنى.

وقد نُحذَفُ الجملةُ كلُها، ويُعرَضُ عنها بتنوينِ اإذا تنوين العِوَض، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَاۤ إِذَا بَلَغَتِ لَلْمُلْفُومُ ۚ ۚ ۚ وَأَنتُدَ حِنْهِلَوْ تَظُرُونَ ۚ ۚ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: وأنتم حينَ إذْ بلغت الروحُ الحُلقِ م تَنظرون.

٢٠ لمّا: ظرفٌ للزمانِ الماضي، بمعنى احينِ الواذْ»، وهي تقتضي جملتينِ فعلاهما ماضيان، ومحلها النصبُ على الظرفية لجوابها، وهي مضافة إلى جملة فعلها الأول، والمُحقّقون من العلماء يَرُوْنَ أنها حرفٌ لربطِ جُملتيها، وسمّوها حرف وُجودٍ لوجودٍ، أي: هو للدَّلالة على وجودٍ شيء لوجودِ غيره، وسترى توضيحَ ذلك في كتاب الحروف، إن شاء الله.

٢١ ـ مُذ ومُنذُ: ظرفانِ للزّمان، وامذُه مُخفّفةٌ من المندُه، والمندُه أصلُها المن الجارّةُ واإذه الظرفيّةُ، لذلك كسرت بيمُها في بعض اللّغاتِ باعتبار الأصل.

وإن وَلِيهِما جملةٌ فعليّةٌ، أو اسميّةٌ، كانا مُضافينِ إليها، وكانت الجملةُ بعدَهما في موضع جَرّ بالإِضافةِ إليهما، نحو: «ما تركتُ خدمةَ الأمةِ مُنذُ نَشأتُ، وما زلتُ طَلاّباً للمجد مُذْ أنا يافِمٌ».

وإن وَلِيَهما مُفردٌ جاز رفعُهُ على أنهُ فاعلٌ لفعلٍ محذوف، نحو: قما رأيتكَ منذ يومُ الخميس، أو يومان، فالجملةُ المركبةُ المحركبةُ المركبةُ من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جر بالإضافة إلى مذ أو منذُ، ولكَ أن تَجُرَهُ على أنهما حرفا جرٌ شبيهانِ بالزائدِ، نحو: قما رأيتك مذ يوم أو منذُ يومينٍ».

٢٢ - عَلُ: ظرفُ للمكان بمعنى «قَوقُ». ولا يستعملُ إلَّا بمن ولا يضافُ لفظاً على الضحيح، فلا يُقالُ: «أَخذتُهُ من عَلِ الخزانة»، كما يقال: «أَخذتهُ من عُلوها ومن فوقها»، وأجاز قرمٌ إضافتهُ.

وله حالتاذِ:

الأولى: البناءُ على الضم، إن نَوْيتَ المضافَ إليه، نحو: (نَزَلتُ من عَلُ، تُريدُ من فوقِ شيءٍ مُعيَّنِ مخصوص، قال الشاعر:

ولَـقَـدُ سَـدَدْتُ عَــلَـيْـكَ كُــلَّ ثَـنِـيَّـةِ (١) وَأَتَـيْـتُ نَـحْــوَ بَـنــي كِــلاَبٍ مِــنْ عَــلُ والحالة الثانية: جرّهُ لفظاً بمن، على أنهُ مُعرَبٌ، وذلك إن أردت التنكيرَ، فحذفت المضافت إليه وجعلته نَــباً مَنسيّاً، نحو: «نزلتُ من عَلِه، تريدُ من مكانِ عالِ، لا من فوقِ شيءٍ مُعيّن، ومنه قول الشاعر يصف فرسهُ:

مِكَرُّ مِنْرٌ، مُنْفِسِلٌ مُدبِرٌ مَعِداً كَجُلْمُودِ صَخْرِ حَظَهُ السَّيْلُ مِنْ عَل

⁽١) النَّنية: العقبة وطريقها، والعقبة: مرقى صعبٌ في الجبال، أو هي طريق في أعلاها.

أراد تشبية الفرسه في سرعته بِجُلمودٍ انحطُّ من مكانٍ عالٍ، لا من عُلْوِ مخصوصَ.

٢٣ ـ أسماء الزمان، المُضافة إلى الجمل، يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها. ويرجّحُ بناءُ ما
 أضيف منها إلى جملةٍ صَدرُها مبنىً، كقول الشاعر امرى، القيس:

عَلَى حِينَ (١) عَاتَبَتُ الْمَثِيبَ عَلَى الصِّبا فَقُلْتُ أَلَمًا تَصْحُ؟ والشَّيْبُ واذعُ وقول غيره:

لأَجتَ نِبْنَ مِنْهَنَّ قَلْبِي تَسَحَلُماً عَلَى حِينَ (*) يَستَصْبِينَ كُلَّ حَلَيم وإن كانت مُصدَّرةً بمُعرَب، فالرَّاجعُ والأولى إعرابُ الظرفِ، كقولهِ تعالى: ﴿ فَكَا يَيْمُ يَكُمُ الْمَنْفِيْنَ صِدْقُهُم ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقد يُبنى، ومنه قراءةُ نافع: ﴿ فَكَا يَيْمُ يَكُمُ ﴾، ببناء ايومَ على الفتح، ومن هذا الباب قولُ الشاعر:

أَلَـمْ تَـعْلَمـي، يا عَـمْـرَكِ الله، أنني كَريمةٌ عَـلى حِينِ (") الكرامُ قَـليـلُ وقول الآخر:

تَـذَكَّرَ مَـا تَـذَكَّرَ مِـنُ سُـلَـثِـمَـى عَـلـى حِـيـنِ (1) الشَّـواصُـلُ عَـيْـرُ دانِ ٢٤ ـ يجري مَجرَى اقبل وبعدا)، من حيث الإعرابُ تارة والبناءُ تارة أخرَى، الجهاتُ السَّ: «أمام وقُدَام وخَلف ووراء ويَمين وشمال ويَسار وفوق وتحتا، فإن أضيفت، أو قُطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، كانت مُعربَة، نحو: «جلستُ أمامَ الصفّ، وسرتُ يميناً، وامنِ من وراءِ الشَجرة، وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، بُنيتُ على الضمّ، نحو: «اقمُدُ وراءً، أو أمامُ، أو يمينُ، أو خَلفُ، أو فوق، أو تحتُه، ونحو: «نزلتُ من فوقُ. ونظرتُ من تحتُ.

وتقولُ: •جاءَ القوم، وخالدٌ خلفُ، أو أمامُ، تُريدُ خلفَهم أو أمامَهم، فحذفتَ المضافَ إليه ونوَيت معناهُ. قال الشاعر:

لَمَنَ الإِلْمُ تَعِلَّةَ بِنَ مُسافِرٍ لَمُنا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ فُدَّامُ

⁽١) يروى •حين؛ بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أولى هنا لإفتافته إلى جملة مبنية الصدر.

 ⁽٢) بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أفضل، أأن المضارع هنا مبني، لاتصاله بنون جماعة المؤنث.

⁽٣) بالجر على الإعراب وهو الأولى هنا، لأنّ الجملة بعده معربة الصدر، وبالفتح على البناء وقوله: «يا عمرك الله» يا حرف تنبيه، وليست للنداء، أو للنداء والسنادى محذوف، وعمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أطال»، والله: فاعل لهذا الفعل المحذوف، والتقدير: أطال الله عمرك، ويجوز نصب الاسمين فيكون التقدير: «أسأل الله أن يطبل عمرك».

⁽٤) بالجر، على الإعراب، وبالفتح على البناء، والجر هنا أولى كما تقدم.

أي: امن قُدَّامه".

(إذا أردت جهة معينة، فإنما تعينها بالإضافة، نحو: اسر يمينَ الصف؛، أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم، نحو اليبر يمينُ ، تعني يمين شيء معين معروف عنده، فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظاً، لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت يميناً غير معين، قلت: «سر يميناً»، تقطعه عن الإِضافة لفظاً ومعنى، قصداً إلى التنكير والإِبهام).

وفي حُكمها «أولُ وأسفلُ ودُونُ»، تقول: «قِفْ أَوَّلَ الصفّ» وقِفْ أَوَّلَ، ولَقيتُهُ عامُ أَوَّلَ، وقِفْ أَوَّلُ، وسِر من أَوّل، وتقولُ: «اقعُدُ أسفلَ الصفّ. واقعد أسفلَ، وقم من أسفلَ، واقعُد أسفل، وسِرْ من أسفلُ»، وقد تقدمَ الكلامُ على «دون».

وارَّلُ وأَسفلُ ممنوعانِ من الصرف للوصفيّةِ ووزنِ «أفعلَ»، ولذا لم ينوَّنا في قولكَ: قُم من أسفلَ، ولقيتُهُ عَامَ أَوَّلَ»(١).

فاندة

اعلم أن لفظ (أول) له استعمالان.

أحدهما: أن يراد به الوصف، فيكون بمعنى اأسبق، فيعطى حكم اسم التفضيل، فيمتنع من الصرف ولا يؤنث بالتاء، نحو: القيتك عام أوّلًا، ويستعمل بمن، نحو: اهذا أوّلُ من هذين، وجئت أولَ من أمس.

وثانيهما: أن لا يراد به الوصف، فيكون اسماً متصرفاً نحو: القيته عاماً أولاً، تريد عاماً قديماً، ومنه قولهم «ما له أولٌ ولا آخرٌ، وما رأيت لهذا الأمر أولاً ولا آخراً»، بالتنوين، تعني بالأول والآخر المبدأ والنهاية. قال أبو حيان: وفي محفوظي أن هذا مما يؤنث بالناء ويصرف أيضاً، فيقال: «أولةٌ وآخرةٌ» أو قلت: والعامة عندنا تقول: «هذا الشيء ما له أولةٌ ولا آخرةٌ»، وتقول: «والذي ما له أولةٌ ما له آخرةً» بالتأنيث.

٥ ــ المفعول معه

المفعولُ مَعَهُ: اسمٌ فضلةٌ وقعَ بعد واوٍ، بمعنى «مع» مسبوقةً بجملةٍ، ليدُلُ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحبتِه (أي: معهُ)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكم ما قبلهُ، نحو: «مَشيتُ والنّهرَ»(٢).

وفي هذا المبحث ثلاثة ساحك:

 ⁽١) عام: متصوب على الظرفية، وهو مضاف، وأول: مضاف إليه، مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن أفعل، ومثله «أسفل» في قولك: «قم من أسفل».

⁽٢) أي: كنت مصاحباً له في مشيى ومقارناً له.

١ ـ شُرُوطُ النصب عَلى المعِيَّة

يشترط، في نصبٍ ما بعد الواو، على أنه مفعولٌ معهُ، ثلاثةً شُرُوط: `

١ ـ أن يكون فضلةً (أيُّ: بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه).

(فإن كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو: «اشترك سعيدٌ وخليلٌ»، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة، وإنما كان «خليل» هنا عمدة، لوجوب عطفه؛ لأنّ عطفه على «سعيد» الذي هو عمدة، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وإنما وجب عطفه؛ لأنّ فعل الاشتراك لا يقع إلّا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مستداً إليهما معاً، فلو نصبته لكان فضلة، ولم يكن له حظً في الاشتراك حاصلاً من واحد، وهذا ممتنم).

٢ ـ أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً:

(فإن سبقه مفرد، نحو: (كلّ امرى، وشأنُه، كان معطوفاً على ما قبله. وكل: مبتدأ. وامرى، مضاف إليه. وشأنه: معطوف على كل، والخبر محذوف وجوباً، كما تقدم نظيره في باب «المبتدأ والخبر»، والتقدير: كل امرى، وشأنه مُقترنان، ولك أن تنصب (كل»، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: (دع أو اترك، فتعطف (شأنه حينله عليه منصوباً).

٣ _ أن تكونَ الواوُ، التي تسبقهُ، بمعنى امَعَه.

(فإن تعين أن تكون الواو للعطف، لعدم صحة المعية، نحو: «جاء خالدٌ وسعيد قبله، أو بعده، لم يكن ما بعدها مفعولاً معه، لأن الواو هنا ليست بمعنى «مع»، إذ لو قلت: «جاء خالد مع سعيد قبله، أو بعده كان الكلام ظاهر الفساد.

وإن تعين أن تكون واوّ الحال فكذلك، نحو: •جاء عليّ والشمسُ طالعة).

ومثالُ ما اجتمعت فيه الشُّروطُ: اسار عليَّ والجبلَ. وما لكَ وسعيداً (١٦) وما أنت وسليماً (٢).

٢ ـ لَحكامُ ما بعدَ الواوِ

للاسم الواقع بعد الواو أربعةُ أحكام: وجوبُ النصبِ على المعيّةِ، ووجوبُ العطفِ، ورُجحانُ النصب، ووجحانُ العطف.

نيجب النصبُ على المعيّةِ (بمعنى أنه لا يجوز العطف) إذا لزمَ من العطف فسادٌ في المعنى،

ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، ولك: متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: ما حاصل لك، واسعيداًه: مفعول معه.

⁽٢) ما: استفهامية في محل رفع خبر مقدم، وفأنته: مبتدأ مؤخر، فسليماًه: مفعول معه.

نحو: اسافر خليلٌ والليلَ، ورجع سعيدٌ والشمسَ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ فَالْجَمْعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَافَاتُكُمْ ﴾ [الحشر: ١٧]. وقولهُ: ﴿ وَاللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ١٩].

(وإنما امتنع العطف، لأنه يلزم منه عطف الليل على خليل، وعطف الشمس على سعيد، فيكونان مسنداً إليهما، لأن العطف على نية تكرير العامل، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظاً ومعنى، كما لا يخفى، فيكون المعنى: السافر خليل وسافر الليل، ورجع سعيد ورجعت الشمس، وهذا ظاهر الفساد.

ولو عطفت اشركاءكم، في الآية الأولى، على «أمركم» لم يجز، لأنه يقال: اأجمع أمره وعلى أمره، كما يقال: الجمع الشركاء أو وعلى أمره، كما يقال: الجمعهم، فلا على عزم عليهم، بل يقال: الجمعهم، فلو عطفت كان المعنى: العزموا على أمركم واعزموا على شركائكم،... وذلك واضح البطلان.

ولو عطفت الإيمان على الدار، في الآية الأخرى، لفسد المعنى، لأن الدار إِنْ تُتَبَوَّا ـ أي تُسكن ـ فالإيمان لا يُتَبوأ. فما بعد الواو، في الآيتين، منصوب على أنه مفعول معه. فالواو واو المعة.

ويجوز أن تكون الواو في الآيتين، عاطفة وما بعدها مفعول به لفعل محذوف تقديره في الآية الأولى: «ادعوا واجمعوا» ـ فعل أمر من الجمع ـ وفي الثانية: «أخلصوا» ـ فعل ماض من الإخلاص ـ فيكون الكلام من عطف جملة على جملة، لا من عطف مفرد على مفرد.

ويبجوز أن يكون شركاءًكم معطوفاً على (أمركم) على تضمين «أجمعوا» معنى «هيئوا». وأن يكون الإِيمان معطوفاً على تضمين «تبوؤوا» معنى الزموا». والتضمين في العربية باب واسع).

ويجبُ العَطْفُ (بمعنى أنه يمتنعُ النصبُ على المعيّة) إذا لم يَستكمل شروطٌ نصبهِ الثلاثةَ المتقدمةُ.

ويرَجُّحُ النصبُ على المعيَّة، ممَّ جواز العطفِ، على ضَعفٍ، في موضعين:

١ ـ أن يلزم من العطف ضعف في التركيب، كأن يلزم منه العطف على الضمير المُتصل المرفوع البارز، أو المستتر، من غير فصل بالضمير المنفصل، أو بفاصل، أي فاصل، نحو:
 قجت وخالداً. واذهب وسليماً»، ويَضعُفُ أن يُقال: قجئتُ وخالدً. واذهب وسليم».

(أي بعطف «خالد» على التاء في اجئت»، وعطف اسليم» على الضمير المستتر في اذهب». والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب، وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلَّا أن يفصل بينهما بفاصل أي فاصل، نحو: اجئت اليوم وخالدٌ وأذهب غداً وسعيدٌ، والأفضل أن يكون الفاصل ضميراً منفصلاً يؤكد به الضميرُ المتصل أو المستتر، نحو: اجئت أنا وخالد. واذهب أنت وسعيد»).

أما العطفُ على الضمير المنصوب المتصل، فجائزٌ بلا خلافٍ، نحو: ﴿أَكُرُمُنَكُ وزُهُمِراً﴾.

وأما العطفُ على الضمير المجرور، من غير إعادة الجارّ، فقد منعه جمهور النَّحاق، فلا يقالُ على رأيهم: «أحسنتُ إليك وأباك»، بالنصب على المَعِيّة، فإن يقالُ على رأيهم: «أحسنتُ إليك وأباك»، بالنصب على المَعِيّة، فإن أعدت الجار جاز، نحو: «أحسنتُ إليك وإلى أبيك»، والحقُ أنه جائز، وعلى ذلك الكسائيُ وابنُ مالكِ وغيرُهما، وجعلوا منه قولهُ تعالى: ﴿وَحَكُمُ اللهِ وَأَلْمَسْجِدِ الْعَرَادِ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقد قرى، في السبع: ﴿وَالْقُولُ اللهُ اللهُ مَلَى الهاء في السبع: ﴿وَالْقُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهاء في السبع، قرأ ذلك حمزةُ، أحدُ القُرّاءِ السبعة، لكنّ الأكثرَ والأفصحَ إعادةُ الجارّ، إذا أريد العطفُ، كما تقدم.

لا ـ أن تكونَ المعيّةُ مقصودةً من المتكلم، فتقوتُ بالعطف، نحو: ﴿لا يَغُرَّكَ الغنى والبَطَرَ، ولا يُعجِبْكَ الأكلُ والشَبَعَ، ولا تهوَ رغَدَ العيش والذُّلَّ، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليسّ النهي عن الأمرين، وإنما هو الأول مجتمعاً مع الآخر، ومنه قول الشاعر:

فَكُونِوا أَنتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمُ مَكَانِ الكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطُّحالِ

(فليس مراده: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، وإنما يريد: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى).

والمحقِّقُون يوجبون، في مثل ذلك النصبّ على المعيّّة، ولا يُجوّزون العطف. وهو الحقُّ، لأنَّ العطفَ يفيدُ التشريكَ في الحكم، والتشريكُ هنا غير مقصود.

ويرَجَّحُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى، نحو: اسار الأميرُ والجيشُ، وسرتُ أنا وخالدٌ، وما أنتَ وسعيدٌ؟ () قال تعالى: ﴿ وَكَاكَمُ أَسَكُنْ أَتَ وَنَوْجُكُ الْإَمِيرُ والجيشُ، وسرتُ أنا وخالدٌ، وما أنتَ وسعيدٌ؟ () قال تعالى: ﴿ وَكَاكَمُ أَسَكُنْ أَتَ وَنَوْجُكُ

ومتى ترجّع العطفُ ضَعُفَ النصبُ على المعيّة، ومتى ترجحَ النصبُ على المعيّة ضعُفَ العطفُ.

خلاصة وتحقيق

(وخلاصة البحث: أن ما بعد الواو، تارة لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: اسار عليّ والجبل؛ فيجب نصبه على المعية، وتارة يصح تشريكه فيمنع من العطف مانع، نحو: اجتت وسعيداً، فيترجح نصبه على المعية. وتارة يجب تشريكه، نحو: اتصالح سعيد وخالد، فيجب العطف، وتارة يجوز تشريكه بلا مانع، نحو: سافرت أنا وخليل، فيختار فيه العطف على نصبه على المعية، وتارة لا يكون التشريك مقصوداً، وإنما يكون المقصود هو المعية، فيكون الكلام

⁽١) سعيد: معطوف على أنت، وأنت: مبتدأ خبره الماء الاستفهامية.

على نبة الإعراض عن تشريك ما بعد الواو في حكم ما قبلها إلى مجرّد معنى المصاحبة. فيرجع النصب على المعية على العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالداً»، إذا أردت نهيه عن السفر مع خالد، لا نهيه ونهيّ خالدٍ عن السفر، وقد ذكرنا آنفاً بضعة أمثلة على ذلك، فإن قصدت إلى نهيهما كليهما عن السفر، ترجع العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالد».

والنفس تواقة إلى إيجاب النصب على المعية فيما لم يُقصد به إلى التشريك في الحكم، وإلى إيجاب العطف فيما يقصد به إلى التشريك فيه، مراعاة لجانب المعنى الذي يريده المتكلم، ونرى أن إجازتهم العطف في الصورة الأولى، والنصب على المعية في الصورة الثانية (على ضعف فيهما) إنما هي من حيث الصناعة اللفظية، بمعنى أنه لا يمنع من ذلك مانع من حيث القواعد النحوية، وأنت خبير بما في ذلك من التهويش على السامع والتلبيس عليه، فاحفظ هذا التحقيق واعمل به).

٣ ـ العاملُ في المَفْعُولِ مَعَهُ

يَنصبُ المفعولَ معهُ ما تقدَّمَ عليه من فعلٍ أو اسم يُشبهُ الفعلَ.

فالفعلُ نحو: اسرتُ والليلَّا، والاسمُ الذي يُشبهُهُ، نحو: اأنا ذاهبٌ وخالداً»، اوحسبُكُ وسعيداً ما فعلتُما».

وقد يكونُ العاملُ مقدّراً، وذلكَ بعدَ اما وكيفَ الاستفهاميّتين، نحو: اما أنتَ وخالداً، وما لك وسعيداً، وكيف أنتَ والسفرَ غداً، والتقدير: اما تكون وخالداً؟ وما حاصل لك وسعيداً؟ وكيف تكونُ والسفرَ غداً».

واعلم أنه لا يجوزُ أن يتقدّمَ المفعولُ معهُ على غاملِه، ولا على مُصاحبهِ، فلا يقال: «والجبلَ سارَ عليَّ» ولا «سارَ والجبلَ عليَّ».

٦ _ الحال

الحالُ: وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو: الرجعُ الجندُ ظافراً، وأدَّبُ ولدَكُ صغيراً، ومردتُ بهندٍ راكبةً، وهذا خالدٌ مُقبلاً.

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو: «طلعت الشمس صافية»، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو: «عدا خليل غزالاً» أي مسرعاً كالغزال.

ومعنى كونه فضلة: أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وليس معنى ذلك أنه يصح الاستغناء عنه إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَّةَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَنِينَ [الأنبياه: ١٦] وقوله: ﴿لاَ تَقَرَبُوا الْفَكَلُوةَ وَأَنتُرَ سُكَرَىٰ حَتَى تَقَلَمُوا مَا لَقُولُونَ ﴾ [النساه: ١٣]؛ وقول الشاعر:

إنها المبتُ من يعيثُ كثيباً كاسفاً بالُهُ، قليلَ الرّجاء

وقد تشتبه الحال بالتمييز في نحو: ﴿ اللَّهِ دَرُهُ فارساً أو عالماً أو خطيباً»، فهذا ونحوه تمييزٌ لأنه لم يقصد به تمييز الهيئة، وإنما ذكر لبيان جنس المتعجب منه، والهيئة مفهومة ضمناً، ولو قلت: ﴿ للَّهِ دَرَهُ مِن فارسٌ * لصحَّ ، ولا يصحّ هذا في الحال، فلا يقال: ﴿ جاء خالد من واكب البس مثل ما تقدم هو التمييز حقيقة، وإنما هو صفته نابت عنه بعد حذفه، والأصل ﴿ لله دَرُهُ رجلاً فارساً ».

وربما اشتبهت الحال بالنعت، نحو: «مررت برجل راكب»، فراكب: نعت، لأنه ذكر لتخصيص الرجل لا لبيان هيته).

واعلم أنّ الحالَ منصوبةُ دائماً، وقد تُجرُّ لفظاً بالباءِ الزائدة بعد النفي، كقول الشاعر: فسمسا رَجَسَعَتْ بِسخَسائِسِسةِ رِكسابٌ حَكسِمُ بِسُّ السُّمَسَيَّسِ مُسْتَسَهاها وفي هذا الباب تسعةُ مَباحث:

١ - الاسمُ الَّذِي تَكونَ لَهُ الحالُ

تجيءُ الحال من الفاعل، نحو: «رجع الغائبُ سالماً»، ومن نائب الفاعل، نحو: «تؤكلُ الفاكهةُ ناضجة»، ومن الخبر، نحو: «هذا الهلالُ طالعاً»، ومن المبتدأ⁽¹⁾ (كما هو مذهبُ سيبويه ومن تابعهُ، وهو الحقُّ)، نحو: «أنتَ مجتهداً أخي، ونحو: «الماءُ صرفاً شرابي»، ومن المفاعيل كلها على الأصحّ، لا من المفعول به وحدَهُ، فمجيئها من المفعول به نحو: «لا تأكل الفاكهة فِجَةً» ومن المفعول المطلق نحو: «سرتُ سيري حثيثاً، فتعبتُ التعب شديداً»، ومن المفعول فيه نحو: «سرتُ الليلَ مظلماً» وصُمتُ الشهرَ كاملاً»، ومن المفعول لأجلةِ نحو: «افعلِ الخيرَ محبةُ الخيرِ مجرَّدةً عن الرياء»، ومن المفعولِ معهُ نحو: «سِرُ والجبلَ عن يمينك، ونحو: «لا تَسرِ والليلَ داجياً».

ولا فرق بين أن يكون المفعولُ صريحاً، كما رأيتَ، أو مجروراً بالحرف، نحو: «انهضُ بالكريم عائراً» ونحو: «لا تسرِ في الليل مُظلِماً» ونحو: «اسعُ للخير وحدَهُ».

وقد تأتى الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون في المعنى، أو في التقدير، فاعلاً أو

⁽١) وكذا مما أصله المبتدأ نحو: «تكون مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الضمير المستتر في تكون الذي أصلها أصله مبتدأ، وأخي: خبر تكون، ونحو: «إنك مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الكاف التي أصلها مبتدأ، وأخي: خبر إنّ.

مفعولاً، وذلك في صورتين.

١ ـ أن يكونَ المضائ مُصدراً أو وصفاً مضافين إلى فاعلهما أو نائب فاعلهما أو مفعولهما.

فالمصدرُ المضافُ إلى فاعلهِ، نحو: سَرَّني قدومكَ سالماً (١)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ إِيِّهِ مَرْحِمُكُمُ جَيِمًا ﴾ (٦) [بونس: ٤]، وقولُ الشاعر مالك بن الديب:

تَشُولُ الْبَنْسَي: إنَّ انتظلاقَتَ واحداً، إلى الروْعِ يَتَوْماً، تناركي لا أَبِالِبَلا؟) والوصفُ المضافُ إلى فاعله نحو: «أنتَ حسَنُ الفرس مُسرَجاً (١٠).

والوصفُ المضافُ إلى نائب فاعله نحو: •خالدٌ مغمَض العين دامعةًلاه).

والمصدرُ المضافُ إلى مفعولهِ، نحو: «يعجبُني تأديبُ الغلام مُذنبًا، وتهذيبُهُ صغيراً ١٧٠).

والوصفُ المضافُ إلى مفعولهِ نحو: «أنتَ واردُ العيشِ صافياً، ومسهّلُ الأمرِ صعباً*٬٬ ونحو: «خالدٌ ساري الليل مظلماً ٨٠٪.

وبذلك تكونُ الحالُ قد جاءَت من الفاعل أو نائبه أو من المفعولِ، كما هو شرطها.

٢ ـ أن يَصِحَّ إقامةُ المضافِ إليه مقامَ المضاف، بحيثُ لو حذف المضافُ لاستقامَ المعنى، وذلكَ بأن يَصِحَّ إقامةُ المضافُ جُزْءاً من المضاف إليه حقيقة، كقولهِ تعالى: ﴿ إَيْمِنَ أَلَهُ عَلَمُ أَن يَأْكُلُ لَحَمَ أَنِي يَأْكُلُ اللهِ عَلَيْهِ مَيْنَا فَكُوهِم مِّنَ فِلَ إِخْزَنَا﴾ [الحجر: لَعْمَ أَنِيهِ مَيْنَا فَكُوهِم مِّنَ فِلَ إِخْزَنَا﴾ [الحجر: لاعراض)، ونحو: «أسرني طِباعُ خالدٍ راضياً،
 ٤١٥، ونحو: «أمسكتُ بيدكُ عائراً ٤٩٠)، أو يكونَ كجزهِ منه، نحو: «تَسرني طِباعُ خالدٍ راضياً»

 ⁽١) قدوم مضاف إلى الكاف، من إضافة المصدر إلى فاعله، وسالماً: حال من الكاف التي هي فاعل في المعنى، وإن كانت في اللفظ مضافة إلى المصدر.

 ⁽٢) جميعاً: حال من الكاف في مرجعكم، التي هي فاعل في المعنى.

 ⁽٣) واحداً: حال من الكاف في (انطلاقك) التي هي فاعل في المعنى، وتاركي: خبر إن.

⁽٤) حسن: صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها، وهو الفرس، ومسرجاً: حال من الفرس.

 ⁽a) مغمض: اسم مفعول مضاف إلى نائب فاعله، ودامعة حال من العين.

 ⁽٦) تأديب: مصدر مضاف إلى مفعوله، ومذنباً حال من الغلام، وكذا تهذيب: مضاف إلى الضمير، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وصغيراً: حال من الضمير.

 ⁽٧) وارد: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وكذا مسهل: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وصافياً: حال من العيش،
 وصعباً: حال من الأمر.

٨) صاري: اسم فاعل مضاف إلى الظرف وهو الليل، فهو مضاف إلى المفعول فيه.

 ⁽٩) البد جزء حقيقي من المضاف إليه، وهو ضمير المخاطب، وعاثراً: حال من الكاف وكذا اللحم جزء من الأخ، والصدور جزء مما أضيف إليه.

وتسوؤني أخلاتُهُ غضبان\!\ . ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ الَّبِّعَ مِلَّةَ ۚ إِنَّزِهِيمَ حَنِيفًا ﴾'' [النحل: ١٢٣].

(وبذلك تكون الحال أيضاً قد جاءت من الفاعل أو المفعول تقديراً؛ لأنه يصع الاستغناء عن المضاف، فإذا سقط ارتفع ما بعده على الفاعلية أو انتصب على المفعولية، وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا يصعّ أن يقال: «مررت بغلام سعاد جالسة»، لعدم صحة الاستغناء عن المضاف؛ لأنه ليس جزءاً من المضاف إليه، ولا كالجزء منه، فلو أسقطت الغلام، فقلت: «مررت بهند جالسة» لم يستقم المعنى المقصود، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها).

٢ ـ شروطُ الحال

يشترطُ في الحال أربعةُ شروطٍ:

١ ـ أن تكونَ صفةً مُنتقلةً، لا ثابتةً (وهو الأصلُ فيها)، نحو: ﴿طلعت الشمسُ صافيةً».

وقد تكونُ صغةً ثابتةً، نحو: «هذا أبوكَ رحيماً * يومَ أُبعثُ حيّاً * خُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً * خَلَقَ الله الزَّرافةَ يَديها أطولَ من رِجلَيها٣٧ * أنزلَ إليكم الكتابَ مفضلًا»، وقال الشاعر:

فَّجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ، كَأَسَما عِسمساستُسهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِسوامْ¹⁾ ٢ ـ أن تكونَ نكرةً، لا معرفةً.

وقد تكون معرفةً إذا صعَّ تأويلُها بنكرةٍ، نحو: «آمنتُ بالله وحدهُ (أي: منفرداً، ونحو: «رجعَ المسافرُ عودَهُ على بَدثو»، أي: عائداً في طريقه، والمعنى أنه رجعَ في الحال، ونحو: «أدخلُوا الأولَ فالأولُ» أي مترشِّينَ، ونحو: «جاؤوا الجَمّاءُ الغَفيرُ (أي جميعاً، ونحو: «افعلُ

 ⁽١) الطباع والأخلاق ليست جزءاً من خالد، لكنها كالجزء منه، لاشتماله عليها، وراضياً: حال من خالد، وغضبان حال من ضميره.

⁽٢) ملة الإنسان ومذهبه كالجزء منه.

⁽٣) يديها: بدل من الزرافة، بدل البعض من الكل، وأطول حال من الزرافة.

⁽٤) سبط العظام: مستوي القوام. وأصل ذلك في الشعر، يقال: شعر سبط أي ليس بجعد، ومنه يقال: «فلان سبط الكف، وسبط البنان» أي كريم، و«فلان جعد الكف» أي بخيل، لأنه يقبض كفه دون الجود، يصف الشاعر بهذا البيت ابناً له بحسن القد وطول القامة واعتدالها.

⁽٥) اعلم أن اوحده لم يستعمل إلا منصوباً؛ إلا ما ورد من ذلك شاذاً، كقولهم: اهو نسيجُ وحدو، وعُبير وحدو، وجُخيشُ وحدوه بإضافته إلى ما قبله. فأما انسيج وحده فهو مدحٌ: اوأصله أن الثوب إذا كان غالباً رفيعاً فلا يُنسج على منواله معه غيره، وجُحيش وحده فهذا ذم، وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي، ولا يدخل في معونة أحد، ومعناه أنه يتفرد بخدمة نفسه، وهما تصغير غير وجحش.

 ⁽٦) الجماء: الجماعة الكثيرة، وأصلها من الجموم بمعنى الكثرة، وعدد جمَّ: كثير، والغفير: من الغفر وهو
 الستر والتغطية، والمعنى جاؤوا جماعة كثيرة قد غطت وجه الأرض وسترتها لكثرتها، والغفير: فعيل

هذا جُهلَكَ وطاقتك، أي: جاهداً جادًا. ونحو: «جاءَ القومُ قُضَّهُم، بقضيضهم، أي جاؤواً حمعاً أو قاطةً.

٣ _ أن تكون نَفْسَ صاحبها في المعنى، نحو: ﴿ وَجَاءَ سَعِيدٌ وَاكِباً ٩ ـ

(فإن الراكب هو نفس سعيد، ولا يجوز أن يقال: المجاء سعيد ركوباً؟؛ لأن الركوب فعل الراكب وليس هو نفسه).

أن تكون مشتقة، لا جامدة.

وقد تكون جامدةً مُؤوِّلةً بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: أن تذُلُّ على تشبيه، نحو: «كرَّ عليَّ أسداً»، أي: شُجاعاً كالأسد، ونحو: *وضَحَ الحقُّ شمساً»، أي: مضيئًا، أو منيراً كالشَّمس، ومنه قولهم: "وقعَ المصطَّرانِ عِدْليُ عَيرٍ^(١)، أي مصطَّحبَينِ كاصطحابِ عدليْ حمادٍ حينَ سقوطهما.

الثانيةُ: أن تَدُلُّ على مُفاعلةٍ، نحو: البِعَلُكَ الفَرَس بِداً بِيهِ، أي: متقابضينِ، ونحو: الحَلْمتُه فاهُ إلى فيَّ، أي: مُتشافهينِ.

الثالثةُ: أن تدلُّ على ترتيبٍ، نحو: قدخلَ اللقهيمُ رجلاً رجلاً، أي: مُتَرَتّبينَ، ونحو: فقرأتُ الكتابَ ياباً باباً»، أي: مُترَتّباً.

وقد تكونُ جامدةً، غيرَ مُؤوِّلةٍ بِوصفٍ مُّشثق، بوكلك في سبع حالاتٍ:

الأولى: أن تكونَ موصوفةً، كقوله تعالي: ﴿إِنَّا أَنَائُتُهُ قُوْمًا عَرَبِيًّا﴾ [بوسف: ٢] وقولِه: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشُرًا سَوَيًا﴾ [مريد: ١٧].

الثانيةُ: أن تدلُّ على تسعيرٍ، نحو: فبعثُ القمحَ مُدًّا بِعشرةَ قُروشٍ، واشتريتُ الثوبَ ذِراعاً بدينار،

الثالثةُ: أن تدُلُّ على عددٍ، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَتْ رَبِّهِ أَرْبَعِبِكَ لَيْمَلُّهُ [الأعراف: ١٤٢].

الرابعةُ: أن تَدُلُ على طَورٍ، أي حالي، واقع فيه تفضيلٌ، نحو: •خالدٌ غلاماً أحسنُ منهُ رجلاً*، ونحو: «العِنْب زبيباً أطيبُ منه فِبساً».

الخامسةُ: أن تكون نوعاً لصاحبها، نجو: اهذا مالُكَ ذهباً».

بمعنى «فاعل» وحقه أن يؤنث تبعاً لموصوفه، وذكر حملاً له على «فعيل» بمعنى «مفعول»، الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، أو على معنى الجمع في الجماه أي جاءوا جمعاً غفيراً، فقد يذكر المؤنث إذا حمل على معنى المذكر.

⁽١) العير، بفتح العين: الحمار، أهليًا كان أو وحشياً.

السادسةُ: أن تكونَ فرعاً لصاحبها، نحو: «هذا ذَهَبُكَ خاتماً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلِنَجِـتُونَ ٱلجِيَالَ يُبُوِّيّا﴾ [الأعراف: ٧٤].

السابعةُ: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: «هذا خاتمُكَ ذَهباً، وهذا ثُوبُك كتَاناً»، ومنه قوله تعالى: ﴿مَآشَجُهُ لِهَنَّ خَلَقَتَ بِلِيسَا﴾ [الإسراء: ٦١].

فواند

۱ - سُبِع بعض المصادر مما يدل على نوع عامله منصوباً، فقال جمهور البصريين: إنه منصوب على الحال، وهو مؤول بوصف مشتق، نحو: «جاء ركضاً، قتله صبراً (۱). طلع علينا فجأة أو بغتة، لقيته كفاحاً (۲) أو عياناً، كلمته مشافهة، أخذت الدرس عن الأستاذ سماعاً و ونحو ذلك وجعل هذه المصادر حالاً، كما قالوا، جائز، والأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للتوع، فهو منصوبٌ على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك، فلا حاجة إلى التأويل.

٢ ـ جعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد «أل» الكمالية (أي: الدالة على معنى الكمال في مصحوبها) منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق)، نحو: «أنت الرجل فهماً» والحق أنه منصوب على النميز، ولا معنى للحال هنا.

 ٣ جعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدر المنصوب بعد خبر مُشبو به مبتدؤه، نحو: قأنتَ زهيرٌ شعراً، وسحبانُ فصاحةً، وحاتم جوداً، والأحنفُ حلماً، وإياسٌ ذكاءً». وهو منصوب على التمييز لا محالة، ولا معنى للحال هنا.

٤ _ جعلوا أيضاً المنصوب بعد «أمّا» في مثل قولك: «أمّاً علماً فعالمًا» حالاً، بعد تأويله بوصف مشتق، وهو منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: «إن ذكرت العلم فهو عالم»، ولا معنى لنصب على الحال."

٣ ـ عاملُ الحالِ وصاحبُها

تحتاج الحالُ إلى عامل وصاحب.

فعاملُها: ما تقدُّم عليها من فعلٍ، أو شبههِ، أو مَعناهُ.

فالفعلُ، نحو: «طلعت الشمسُ صافيةً».

والمرادُ بشبهِ الفعل: الصفاتُ المشتقّةُ من الفعل، نحو: •ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً﴾. والمراد

⁽١) أي: حبسه حتى مات.

 ⁽٢) الكفاح ـ بكسر الكاف ـ والمكافحة: المواجهة، والمكافحة في الحرب: أن يلقى القوم العدو بوجوههم
 لبس دونها وقاية من ترس ونحوه. وفلان يكافح الأمور أي يباشرها بنف.

بمعنى الفعل تسعة أشياء:

١ ـ اسمُ الفعل، نحو: ﴿ضَهُ سَاكِناً. وَنَزَالِ مُسْرِعاًۗ﴾.

٢ ـ اسمُ الإشارة، نحو: •هذا خالدٌ مُقبلاً، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَهَانَا بَسْلِي شَيْمًا ﴾ [هود: ٧٧]، وقولهُ: ﴿ إِنَّ هَانُوء أَتَشَكُمْ أَشَةً وَحِدَة ﴾ [النسل: ٥٧]، وقوله: ﴿ إِنَّ هَانُوء أَتَشَكُمْ أَشَةً وَحِدَةً ﴾ [الانبياء: ٩٧].

٣ ـ أدواتُ التّشبيهِ، نحو: «كأنَّ خالداً، مقبلاً، أسدُّه، قال الشاعر:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّلِيُّرِ، رَطْبِاً ويَابِساً لَدَى وَكُرِها، العُنَّابُ والحَثَفُ البالي^(۱) ٤ ـ أدراتُ النَّمني والتَّرجَي، نحو: اليتَ السرورَ، دائماً، عندنا،، ونحو: العَلَّك، مدَّعياً، على حقَّ».

٥ ـ أدوات الاستفهام، نحو: •ما شأنُكَ واقفاً ٢٠ ؟ * ما لَكَ مُنطلقاً ؟ * كيفَ أنت قائماً ؟ * كيفَ برُهير رئيساً ٢٠٠٤ . ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿فَمَا لَمُمْ عَنِ التَّفْرَكُو شُرِمِينَ ﴿١٤٤ المدثر: ٤٩].

٦ حرفُ التنبيهِ، نحو: «ها هُوَذا البدرُ طالعاً».

٧ ـ الجارُّ والمجرورُ، نحو: ﴿الفرَسُ لَكَ وحدُكُۗ﴾.

٨ ـ الظرف، نحو: الدّينا الحقُّ خَفَاقاً لواؤه.

٩ _ حرفُ النداء، كقوله: ﴿ إِنَّا أَيُّهَا الرَّبُّمُ مَبِكَيّاً بِسَاحِتُهِ ٩ ـ

وصاحبُ الحالِ: ما كانت الحالُ وصفاً له في المعنى، فإذا قلتَ: «رجعَ الجندُ ظافراً»، فصاحبُ الحال هو "الجُندُ» وعاملُها هو "وجعً».

والأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً، كما رأيتً. وقد يكونُ نكرةً، بأحدِ أربعةِ شروطٍ:

١ - أن يتأخر عنها، نحو: •جاءني مُسرعاً مُستنجدٌ فأنجدتهُ، ومنه قولُ الشاعر: •لِلمَيّةَ مُوحِشاً طَلَلُهُ ()
 .

وقول الآخر:

⁽١) الحشف: أردأ التمر، أو اليابس الفاسد منه.

 ⁽۲) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. وشأنك: مبتدأ مؤخر، ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ، وشأنك خبراً، (وانفاً): حال من ضمير المخاطب.

 ⁽٣) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والباء، في ابزهير، حرف جر زائد و(زهير): مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

⁽٤) الطلل: ما شخص من آثار الدار، وموحشاً: حال من طلل مقدمة عليه.

وفي الجِسْم مِنِّي بَيِّناً، لَوْ عَلِمْتِهِ، شُحُوبٌ، وإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْمَبْنَ تَشْهَدِ⁽¹⁾ وقولُ غيره: ﴿

ومًا لامَ نَسَفُسِسي مِسْفَلَسها لَـيَ لائِسمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي (٢٠) ٢ - أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهامُ.

فالأولُ، نحو: قما في المدرسة من تلميذٍ كسولاً، وما جاءني أحدٌ إلَّا راكباً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَا أَهْنَكُنَا مِن فَرَيَةٍ إِلَّا لَمَا سُنِرُيُنَ ۚ ۚ ﴿ الشعراء: ٢٠٨]. والثاني، نحو: قلا يَبغِ امرؤّ على امرىء مُستسهلاٍ بَغَيُهُ»، ومنه قولُ الشاعر:

لاَ يَسرُكُسنَسنُ أحسدٌ إلسى الإحسجامِ يَسوْمَ الْسوَغَسى مُسَتَخَوَّفاً لِمحسام (٣) الثالث، نحو: فأجاءَكُ أحدٌ راكباً؟؟، ومنه قولُ الشاعر:

يًا صَاحِ، مَلْ حُمَّ عَيْشُ باقِياً؟ فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْمُذْرَ في إبعادِهَا الأَمَلا⁽¹⁾ ٣ ـ أن يَتخصَّص بوصفِ أو إضافةِ.

فالأولُ، نحو: •جاءني صديقٌ حميمٌ طالباً مَعونتي، ومنهُ قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ أَمْرُ فِنْ عِندِنَاً﴾ [الدخان: ٤، ٥]، وقول الشاعر:

يا رَبِّ نَجَيْتَ نُوحاً واستجَبْتَ لَهُ في فُلُكِ ماخِرٍ في البَّمِّ مَشْحُونَا والثاني، نحو: «مَرَّت علينا ستةُ أيامٍ شديدةً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿في أَرْبَوَ أَيَّارٍ سَوَّاءُ لِلتَّالِمِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

3 ـ أن تكون الحال بعدة جملة مقرونة بالواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَكَّرْ عَلَى قَرْيَةِ وَهِى خَالِينَةً عَلَى عُرُوسَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقد يكونُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مُسَوِّع، وهو قليلٌ، كقولهم: «عليه مِثَةٌ بيضاً»، وفي الحديث: «صلَّى رسولُ الله ﷺ، قاعداً وصلَّى وراءهُ رجالٌ قياماً».

٤ - تَقَنَّمُ الحالِ على صاحبها وتَلَخُّرُها عنه

الأصلُ في الحالِ أن تتأخرَ عن صاحبها. وقد تتقدَّمُ عليه جوازاً، نحو: ﴿جاء راكباً سعيدٌ،، ومنه قول الشاعر:

⁽١) بينا: حال مقدمة على صاحبها، وهو شحوب.

⁽٢) مثلها: حال من لائم مقدمة عليه.

⁽٣) الإحجام: التأخر، والجمام: الموت.

⁽¹⁾ حُمْ عيش: هُنِّيء وقُدُّر، بالبناءِ للمجهول.

فَ سَدَفَى دِيارَكِ، غَيْرَ مُنْسِدِها، صَرْبُ الرَّبيعِ ودِيهَ قَلَهُ وَسِي وقد تتقدُمُ عليه وُجوبًا، وقد تتأخرُ عنهُ وجوباً.

فتتقدّمُ عليه رُجوباً في موضِعين:

١ ـ أن يكونَ صاحبُها نكرة غير مستوفية للشّروط، نحو: الخليل مُهلّباً غلامٌ، ومنه قولُ
 الشاعر:

وهَ الْأَرْضِ مَبْشُوثاً شُجاعٌ وعَفْرَبُ^(۱) ٢ ـ أن يكونَ محصوراً^(۱)، نحو: قما جاء ناجحاً إلَّا خالدٌ، وإنما جاء ناجحاً خالدٌ، تقولُ ذلك إذا أردت أن تحصُر المجيء بحالة النجاح في خالد.

وتتأخرُ عنه وجوباً في ثلاثة مواضع:

 ١ ـ أن تكونَ هي المحصورة (٣)، نحو: اما جاء خالدٌ إلا ناجحاً، وإنما جاء خالدٌ ناجحاً»،
 تقول ذلك إذا أردت أن تحصر مجيء خالدٍ في حالة النجاح، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَا نُرْمِيلُ ٱلشَّرْمَـكِينَ إلا مُبَشِينَ وَمُنذِينَ ﴾ [الكهف: ٥٦ والانعام: ٤٨].

٢ ـ أن يكون صاحبُها مجروراً بالإضافة، نحو: (يُعجبُني وُقوفَ عليٌ خطيباً، وسرَّني عملُك
 مخلصاً».

أما المجرور بحرف جرَّ أصلي، فقد منعَ الجمهورُ تقدَّمَ الحال عليه، فلا يقالُ: «مررتُ راكبةٌ بسعادَ وأخدتُ عائراً بيدِ خليلِ»، بل يجب تأخيرُ الحال، وأجاز تقدَّمَهُ ابنُ مالك وغيرهُ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْصَلْنَكَ إِلَّا حَكَافَةً قِلْنَاسِ﴾ (١) [سبا: ٢٨]، وجعلَ بعضُهم جوازَ تقدَّمها عليه مخصوصاً بالشعر، كقول الشاعر:

إذا المَسرة أعيَتُهُ المُرُوءَةُ ناشِعاً فَمَظَّلَبُها كُهُلاً عَلَيْهِ عَسِيرُ (٥)

 ⁽١) أي: هلا جعلوني عُدّة لرجل مثلي، (تفاقدوا): دعاه عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً، و(الشجاع): الخبيث من الحيات، وأراد بالشجاع والعقرب من يشبههما طباعاً من الناس.

⁽٢) أي: محصوراً في الحال.

⁽٣) محصوراً فيها صاحبها.

⁽٤) فكافة على قولهم، حال من الناس مقدمة، فهي بمعنى "جميعاً»، وقال المانعون: إنّ كافة هنا وصفٌ من الكف بمعنى المنع، لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث، كرجل راوية وباقعة وداعية، وجعلوه حالاً من الكاف في أرسلناك، وقولهم هذا أقرب إلى الحق، وقد جعل الزمخشري «كافة» صفة لمصدر محذوفة أي: "إرسالة كافة للناس».

 ⁽٥) كهلاً: حال من الهاء في (عليه) كما قالوا، والأقرب أن يكون حالاً من الضمير المستتر في (مطلب) العائد

وقول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ بِنِكْرَاكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي (١) وقول غيره:

لَـنـنْ كـانَ بَـرْدُ الْـمَـاءِ هَـيْـمـانَ صـادِياً إلـى حَـيِـيـاً، إِنَّـهـا لَـحَـيِـيـبُ(٢٧) وقولِ الآخر:

غَافَ لاَ تَعْرِضُ الْمَرْبِيَّةُ لِلْمَرْ وَفَيُدُدُعَى، ولاتَ جِيدِنَ نِداوِ (٢) أمّا المجرور بحرف جرّ زائد، فلا خلاف في جواز تقدَّم الحال عليه، لأن حرف الجرّ الزائد كالسّاقط فلا يُعتدُّ به، نحو: إما جاء راكباً من أحدٍ. وكفي صَديقاً بكَ اللهُ.

٣ ـ أن تكون الحالُ جملةً مقترنةً بالواو، نحو: ﴿جاء عليٌّ والشمسُ طالعة»، فإن كانت غيرَ مُقترنة بها جاز تأخيرُها وتقديمها، فالأولُ نحو: ﴿جاء خليلٌ يَحمِلُ كتابَهُ ، والثاني نحو: ﴿جاء يحملُ كتابَهُ خليلٌ»، وأجاز قومٌ تقديمَها وهي مُصَدَّرةً بالواو، والأصح ما ذكرناه.

٥ ـ تَقَدُّمُ الحال على عاملِها وتلخُّرُها عنه

الأصلُ في الحال أن تتأخرَ عن عاملها. وقد تتقدَّمُ عليه جوازاً، بشرطِ أن يكون فعلاً مُتصرفاً، نحو: وراكباً جاء عليّ أو صفةً تُشبهُ الفعلَ المتصرف - كاسم الفاعلِ واسم المفعولِ والصفة المشبهة _ نحو: ﴿ مُسَرعاً خالدٌ مُنطَلِقٌ ﴾، ومن الفعل المتصرف قولَه تعالى: ﴿ خُفَمًا أَبْسَكُمْ مُ وَالصفة الفشبهة _ نحو: ﴿ مُنسَلَمُ مُنفَرِّ فَهُ عَلَى المُعَلَمُ مَنفَرٌ قَين يرجعون.

(فإن كان العامل في الحال فعلاً جامداً، أو صفة تشبهه . وهي اسم التفضيل . أو معنى الفعل دون أحرفه، فلا يجوز تقديم الحال عليه.

فالأول نحو: «ما أجملَ البدرَ طالعاً!".

والثاني نحو: ﴿عليُّ أَفْصِحِ النَّاسُ خَطْيَباًۗۗۗۗ.

على المره، لأنه مصدر متعد يطلب فاعلاً ومفعولاً به، ومفعوله الضمير المضاف إليه. من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحينئذ لا تكون الحال مقدمة على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى.

⁽¹⁾ طرأ: حال من الكاف في عنكم،

⁽٢) هيمان وصادياً: حالان من ياه الضمير في إليُّ، والهيمان والصادي بمعنى العطشان.

⁽٣) غافلاً: حال من المرء.

 ⁽٤) صديقاً: حال من الكاف في ابك، وبك، الباء: حرف جر زائد، والكاف، لها موضعان من الإعراب:
 موضع قريب وهو الجر بالباء الزائدة، وموضع بعيد وهو الرفع على أنها فاعل لكفى.

⁽٥) شتى: جمع شتيت بمعنى متفرق، وتؤوب: ترجع، والحلبة: جمع حالب.

والثالث نحو: «كأنَّ علياً مُقدماً أسدًّ»، فلا يقال: «طالعاً ما أجمل البدر، ولا علي خطيباً أفصحُ الناس، ولا مقدِماً كأن علياً أسدًّ» ويستثنى من ذلك اسم التفضيل في نحو قولك: «سعيد خطيباً أفصح منه كاتباً، وإبراهيمُ كاتباً، أفصح من خليل شاعراً» ففي هذه الصورة يجب تقديم الحال، كما ستعلم.

واعلم أن اسم التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد، من حيث أنه لا يتصرف بالتثنية والجمع والتأنيث، كما تتصرف الصفات المشتقة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصغة المشبهة، فهو لا يتصرف تصرّفها إلَّا في بعض الأحوال، وذلك إن اقترن بأل أو أضيف إلى معرفة، فيصرف حينئذٍ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأثيثاً، كما عرفت في الجزء الأول من هذا الكتاب).

متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟

تتقدمُ الحالُ على عاملها وجوباً في ثلاثِ صُوَرٍ:

١ ـ أن يكون لها صدر الكلام، نحو: فكيف رجع سليم الها، فإن أسماء الاستفهام لها صدر جملتها.

٢ ـ أن يكون العاملُ فيها اسمَ تفضيلٍ، عاملاً في حالين، فُضَلَ صاحبُ إحداهما على صاحب الأخرى، نحو: "خالدٌ فقيراً، أكرمُ من خليلٍ غنياً، أو كان صاحبُها واحداً في المعنى، مُفضلاً على نفسه في حالةً دونَ أُخرى، نحو: "سعيدٌ، ساكتاً، خيرٌ منه متكلماً، فيجبُ والحالةُ هذه، تقديمُ الحال التي للمُفضل، بحيثُ يتوسطُ اسمُ التفضيل بينهما، كما رأيتَ.

٣ ـ أن يكون العاملُ فيها معنى التشبيه، دونَ أحرُفهِ، عاملاً في حالينِ يرادُ بهما تشبيهُ
 صاحبِ الأولى بصاحبِ الأخرى، نحو: (أنا، فقيراً، كخليلٍ غنيًا، ومنه قولُ الشاعر:

تُسعَبِّرُنا أنَّنَا عسالمة ونحنُ، صعاليكَ، أنَتُم مُلوكا(٢)

أَر تشبيهُ صاحبهما الواحد في حالةٍ، بنفسه في حالةٍ أُخرى، نحو: المحالاً، سعيداً، مِثلُهُ بائساً». فيجبُ، إذ ذاك، تقديمُ الحالِ التي للمُشيّرِ على الحالِ التي للمُشيّرِ به، كما رأيت، إلّا إن

⁽١) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح، وهو في محل نصب على الحال من سليم، أي: على أية حال جاه؟.

⁽Y) أي: «نحن، في حال صعلكتنا مثلكم، في حال ملككم»، والعالة: جمع عائل، وهو الفقير، من عال الرجل: إذا افتقر، ومنه الحديث: «ما عال مقتصد ولا يعيل»، وهو من الياتي، وأما اعال الرجل أهله يعولهم فهر عائل»، إذا قام بما يحتاجون إليه، فهو من الوادي والصعلكة: الفقر، والصعاليك: الفقراء واحدهم صعلوك، وبهم لُقب عُروة بن الورد، فقيل له: "عُروة الصعاليك" لأنه كان يجمع الفقراء في حظيرته فيرزقهم مما يغنمه، وتصعلك: افتقر، وصعاليك العرب: لصوصهم وذؤبانهم، الذين يسلبون وينهبون ويغتالون، فعل الذناب في الفلوات.

كانت أداةُ التَشبيه «كَانَّ»، فلا يجوزُ تقديمُ الحال عليها مُطلقاً، نحو: «كَانَّ خالداً، مُهرولاً، سعيدٌ بطيئاً».

(فإن كان التشبيه العامل في الحالين، فعلاً أو صفة مشتقة منه، جاز تقديم حال المفضل عليه وتأخيرها عنه، فالأول نحو: «خالد ماشياً يشبه سعيداً راكباً»، والثاني نحو: «يشبه خالد ماشياً سعيداً راكباً»).

متى تتأخر الحال عن عاملها وجوباً؟

تتأخرُ الحال عن عاملها وجوباً في أحدَ عشرَ موضعاً:

 ١ ـ أن يكونَ العاملُ فيها فعلاً جامداً، نحو: (نِعْمَ المهذارُ ساكتاً، ما أحسنَ الحكيمَ متكلّماً، بش المرءُ منافقاً. أحينُ بالرَّجل صادقاً».

٢ ـ أن يكونَ اسمَ فعلِ، نحو: ﴿ فَزَالِ مسرعاً ٩ .

٣ ـ أن يكونَ مصدراً يَصِحُ تقديرُهُ بالفعلِ والحرفِ المصدري، نحو: «سرَّني أو يَسرُّني،
 اغترابُك طالباً للعلم».

(إذ يصح أن تقول: «يسرني أن تغترب طالباً للعلم». فإن كان لا يصح تقديره بالفعل والحرف المصدري، نحو: «متلوّاً سمعاً كلام الله متلوّاً»، جاز تقديمها عليه، نحو: «متلوّاً سمعاً كلام الله».

أن يكون صِلةً لأل، نحو: «خالدٌ هو العاملُ مجتهداً».

٥ ـ أن يكون صلة لحرف مصدري، نحو: السرني أن تعمل مجتهداً، سَرني أن عملتُ مُخلِصاً. يَسرني ما تجتهدُ دائباً (۱) سرني ما سُغيتَ صابراً (۱).

٦ ـ أن يكونَ مقروناً بلام الابتداءِ، نحو: ﴿ لأَصْبِرُ مُعْتَمِلاً ۗ ٩.

٧ ـ أن يكونَ مقروناً بلام القسم، نحو: ﴿الْأَثَابِرَنَّ مَجْتَهَداًۗۗۗۗ.

٨ ـ أن يكونَ كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه، نحو: «هذا عليَّ مقبلاً". ليت سعيداً، غنيًا، كريم (١٠). كأنَّ خالداً، فقيراً، غنيًا (١٠).

⁽١) ما: مصدرية؛ وليست اسم موصول، والتأويل: يسرني اجتهادك دائباً.

 ⁽٢) ما: هنا أيضاً مصدرية، والتأويل: «سرني سعيك صابراً».

⁽٣) معنى الفعل هنا: التنبيه أو الإشارة.

⁽٤) معنى الفعل هنا: التمني المفهوم من ليت.

⁽٥) معنى الفعل هنا: التشبيه المفهوم من كأنَّ.

٩ ـ أن يكون اسم تفضيل، نحو: (علي أفصحُ القوم خطيباً)، إلّا إذا كان عاملاً في حالين،
 نحو: (العصفورُ، مغرداً خيرٌ منه ساكتاً)، فيجبُ تقديمُ حال المفضل على عامله، كما تقدم.

١٠ ـ أن تكونَ الحال مُؤكدةً لعاملها، نحو: «ولَّى العدوُّ مدبِراً، فتبسّم الصديقُ ضاحكاً».

١١ ـ أن تكونَ جملةً مقترنة بالواو، على الأصحُّ، نحو: اجئتُ والشمسُ طالعةً،.

(فإن كانت غير مقترنة بالواو جاز تقديمها على عاملها، نحو: «يركب فرسه جاء خالد» وأجاز قوم تقديمها على عاملها وهي مصدرة بالواو، فأجازوا أن يقال: «والشمس طالعة جئت؛ والأصح ما قدّمناه، وقد سبق أنه لا يجوز تقديم الجملة المصدرة بالواو على صاحبها أيضاً، وأن قوماً أجازوه).

٦ - حَنْفُ الحالِ وحَنْفُ صاحِبِها

الأصلُ في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفُها، لأنها فضلةً. وإن حذفت فإنما تُحذَفُ لقرينة. وأكثرُ ما يكونُ ذلك إذا كانت الحالُ قولاً أغنى عنه ذكرُ المقول، كقولهِ تعالى: ﴿وَالْمَلَتُكُمُ يَدَّغُونُ مَا يكونُ ذلك إذا كانت الحالُ قولاً أغنى عنه ذكرُ المقول، كقولهِ تعالى: صلامٌ عليكمه، وقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفُعُ إِرْهِعْتُ الْقَوْاعِدُ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْتَعِيلُ رَبِّنَا نَشَيِّلُ مِثَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ السَّعِيمُ الْمَلِيمُ ﴾ [الــــــقــــرة: ٢٧]، أي: في السَّعِيمُ المَلِيمُ ﴾ [الــــــقـــرة: ٢٧]، أي: فيرفعانِ القواعدُ قائلين: ربّنا تقبّلُ منّاه.

وقد يُحذَفُ صاحبُها لقرينةٍ، كقولهِ تعالى: ﴿أَهَنَذَا ٱلَّذِى بَمَنَكَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: (بعثُه).

وقد يَعرِضُ للحال ما يَمنعُ حذفَها، وذلك في أربع صورٍ:

١ ـ أن تكونَ جواباً، كقولك: «ماشياً» في جواب من قال اكيف جئت؟».

٢ ـ أن تكونَ سادَّةً مسَدٌّ خبر المبتدأ(١)، نحو: ﴿أَفْضِلُ صَدْقَةِ الرجل مُستتراًّ؛.

٣ ـ أن تكونَ بَدلاً من التلفُّظِ بفعلها، نحو: «هنيئاً لكَ، (٢).

أن يكونَ الكلامُ مَبنياً عليها _ بحيثُ يَفسُدُ بحذفها _ كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ مَامَنُواْ لَا تَقْدَرُهُا الفَسَاءَ ؟ وقوله: ﴿وَلَا نَشِينَ فِى الْأَرْضِ مَرَمًا ﴾ وقوله: ﴿وَلَا نَشِينَ فِى الْأَرْضِ مَرَمًا ﴾ [البساء: ٤٣]، وقوله: ﴿وَلَا نَشِينَ فِي الْأَرْضِ مَرَمًا ﴾ [الإسراء: ٣٧] ومن هذا أن تكون محصورةً في صاحبها، أو محصوراً فيها صاحبُها، فالأولُ نحو: هما جاءَ على إلّا راكباً».

⁽١) راجع الكلام على أحكام خبر المبتدأ في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

 ⁽٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئًا، ومعنى أنها بدل من التلفظ بفعلها أنها نائبة منابه، أأن الأصل أن يقال: الهمناك الشيء، أو يهنئك الشيء».

٧ ـ حنفُ عاملِ الحالِ

يحذَّفُ العاملُ في الحال. وذلك على قسمين: جائز وواجب.

فالجائزُ كقولك لقاصد السفر: «راشداً»(۱)، وللقادم من الحبج: «مأجوراً»(۱)، ولمن يحدُنُكَ: «صادقاً»(۱)، ونحو: «راكباً»(۱) لمن قال لكَ: «كيف جئت؟»، و«بَلى مسرعاً»(۱) في جواب من قال لكَ: «إِنَّكَ لم تنطلق». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَيْمَتُ آلِاتِنُ أَلَ يَّمَعٌ عِلَامَمُ ﴿ يَكُن تَلِينَ عَلَى الْمُتَكَوِّتِ وَالْمُكَافُوةِ الْوَسْطَى ﴾ وقولُهُ: ﴿ خَنْوَالُّوا عَلَى الشّكَوَتِ وَالْمُكَافُوةِ الْوَسْطَى ﴾ [البقرة: ۲۲۸]، إلى قوله: ﴿ فَإِنْ خِقْتُمْ فِيَالاً أَوْ رُكُباناً ﴾ (١) البقرة: ۲۲۸].

والواجبُ في خمس صور:

١ ـ أن يُبيئن بالحالِ ازديادٌ أو نقصٌ بتدريج، نحو: «تَصدَّقُ بدرهم فصاعداً، أو فأكثرًا، ونحو: «اشترِ النَّوبُ بدينار فنازلاً، أو فأقلَّ، أو فَسافِلاً» (٨)، وشرَّطُ هذه الحالِ أن تكون مصحوبة بالفاء، كما رأيت، أو بِثُمّ. والفاءُ أكثرُ.

٢ ـ أن تُذكرَ للتوبيخ، نحو: ﴿القاعدا عن العمل، وقد قام الناس؟ ، ونحو: ﴿امتوانيا ، وقد جَد قُرناؤك؟ ، ومنه قولهم: ﴿اتَّمِيميّا مَرة ، وقيسيّا أُخرَى؟ (١٠).

٣ ـ أن تكونَ مُؤكدةً لمضمونِ الجملةِ، نحو: ﴿أَنتَ أَخِي مُواسِياً﴾ ``.

٤ ـ أن تَسُدّ مسَدّ خبر المبتدأ، نحو: «تأديبي الغلامَ مُسيئاً» (١١).

ه _ أن يكون حذفُهُ «أي حذفُ العاملِ» سَماعاً، نحو: «هنيناً لك» (١٣).

⁽۱) أي: تسافر راشداً.

⁽٢) أي: رجعت مأجوراً.

⁽٣) أي: تقول أو تتكلم أو تحدّث صادقاً.

⁽٤) أي: جئت راكباً.

⁽٥) أي: بلى انطلقت مسرعاً.

⁽٦) أي: بلى نجمعها قادرين.

 ⁽٧) أي: نصلوا رجالاً أو ركباناً، والرجال هنا: جمع راجل؛ وهو من يمشي على رجليه، والركبان: جمع راكب.

⁽A) أي: ذهب العدد صاعداً أو نازلاً، والفاء زائدة لتزيين اللفظ.

⁽٩) أي: أتوجد تميماً مرة، وتتحوّل قيسياً مرة أخرى؟ تقول ذلك للمتلوّن المنافق الذي لا يثبت على حال.

⁽١٠)أي: أعرفك مواسياً.

⁽١١)أي: تأديبي إباه حاصل إذ يوجد مسيئًا.

⁽١٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئاً.

٨ ـ اقسامُ الحال

تنقسم الحال ـ باعتبارات مختلفة ـ إلى مؤسّسة ومؤكدة، وإلى مقصودة لذاتها وموطئة، وإلى حقيقية وسبية، وإلى مفردة وجملة وشبه جملة، فالمجموع تسعة أنواع، وسيأتيك بيانها:

الحال المؤسسة، والحال المؤكدة

الحالُ، إمَّا مؤسسةٌ، وإمَّا مؤكدةٌ.

فالمؤسسةُ (وتُسمّى المبيَّنة أيضاً، لأنها تُذكرُ للتَبيين والتَّوضيح): هي التي لا يُستفادُ معناها بدونها، نحو: (جاءَ خالدٌ راكياً)، وأكثر ما تأتي الحالُ من هذا النوع، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَا زُثِيلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّيهِنَ وَمُنذِدِينً﴾ [الكهف: ٥٦ والانعام: ٤٨].

والمؤكدةُ: هيّ التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتي بها للتوكيد.

وهي ثلاثةُ أنواع:

١ ـ ما يؤتى بها لتوكيد عاملها، وهي التي تُوافقه معنَّى فقط، أو معنى ولفظاً.

فالأول نحو: (تبسّم ضاحكاً)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوَا فِ ٱلْأَيْنِ مُقْسِدِينَ﴾ [البقرة: ١٠]، وقولهُ: ﴿ثُمُّ وَلِنُسُمُ مُّلِّرِمِكِ﴾ [النوبة: ٢٥].

والثاني كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْسَلَنَكَ لِلنَّاسِ رَمُولًا﴾ [النــاء: ٧٩]، وقولِ الشاعر:

أصِخْ مُصِيحاً لِمَنْ أَبِدَى نَصِيحَتَهُ والرَّمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجَدِّ بِاللَّهِبِ

٢ ـ ما يؤني بها لتوكيد صاحبها، نحو: (جاءَ التلاميذُ كلّهم جميعاً). قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآةَ
 رَبُّكَ لَاَمْنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلّهُمْ مَجِيعاً أَلَاَتَ تَكْمُو النّاسَ حَقّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۞ ﴿ إِبِنس: ١٩٩].

 ٣ ـ ما يؤتى بها لتوكيدِ مضمون جملة معقودة من اسمينِ معرفتينِ جامدينِ، نحو: اهو الحقُّ بيّناً، أو صريحاً»، ونحو: (نحنُ الإخوةُ مُتعاونينَ»، ومنهُ قولُ الشاعر:

أنا ابنُ دَارَةً ''، مَعْروفاً بها نَسَبِي ﴿ وَهَسَلْ بِلَارَةَ، يِالْلِينَاسِ مِنْ عَارِ

الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطنة

الحالُ، إمَّا مقصودة لذاتها (وهو الغالبُ) نحو: اسافرتُ منفرداً، وإمَّا مُوطِّئة، وهيَّ الجامدةُ الموصوفةُ، فتُذكرُ توطئةً لما بعدها، كقولهِ تعالى: ﴿فَتَمَثَّلُ لَهَا بَشَرًا سَوِيّا﴾ [مربم: ١٧]، ونحو: القبتُ خالداً رجلاً مُحسناً.

⁽١) دارة: اسم أمه.

الحال الحقيقية، والحال السببية

الحالُ، إِمَّا حقيقيةً، وهي التي تُبيّنُ هيئةً صاحبها (وهو الغالبُ) نحو: (جِئتُ فَرِحاً)، وإما سَبيّة، وهي ما تُبيّنُ هيئة ما يَحملُ ضميراً يعودُ إلى صاحبها، نحو: (ركِبتُ الفرسَ غائباً صاحبُهُ)، ونحو: (كلّمتُ هنداً حاضراً أبوها).

الحال الجملة

الحالُ الجملة. هو أن تقعَ الجملةُ الفعليةُ، أو الجملةُ الاسميّة، مَوقعَ الحال، وحينئذِ تكونُ مؤوَّلة بمفرد، نحو: «جاء سعيدٌ يركُفُ» ونحو: «ذهبّ خالِدٌ دَمعُهُ مُتحدِّرٌ». والتأويلُ: «جاء راكضاً. وذهب مُتحدِّراً دَمعُهُ».

ويُشترطُ في الجملة الحاليّة ثلاثةُ شروطٍ:

١ ـ أن تكون جملةً خبريّةً، لا طلبيةً ولا تَعَجُّبيةً.

٢ ـ أن تكون غيرَ مُصدّرةٍ بعلامةِ استقبال.

٣ ـ أن تَشتملَ على رابط يربطُها بصاحب الحال.

والرابطُ إِمَّا الضميرُ وحدَهُ، كفوله تعالى: ﴿ وَيَهَاهُوۤ أَبَاهُمْ عِنَاهُ يَبَكُونَ ﴿ ﴾ [بوسف: ١٦]. وإمّا الواوُ فقط، كفوله سبحانهُ: ﴿ لَهِنْ أَكَلَهُ ٱللَّهِ فَى وَيَعَنْ عُصْبَةً ﴾ [يوسف: ١٤]. وإمّا الواوُ والضميرُ معاً، كفوله تعالى: ﴿ خَرَبُوا مِن وَيَدْهِمْ وَهُمْ أَلُوثُ﴾ [الغرة: ٢٤٣].

الحال شبه الجملة

الحالُ شِبهُ الجملة: هو أن يقعَ الظرف أو الجارُّ والمجرورُ في موقعِ الحال، وهما يتعلقانِ بمحذوفِ وجوباً تقديرُهُ «مستقرًا» أو «استقرًا». والمُتعلَّقُ المحذوف، في الحقيقة هو الحال، نحو:
قرَأَيْتُ الهلالَ بِين السحابِ، ونحو: قنظرتُ العُصفورَ على الفصنِ». ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَرَجَ مَن وَيَبِيرُ ﴾ [القصص: ٧٩].

فاندة جليلة

إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ بحرف جرّ، وكلاهما صالحانِ للخبرية والحالية، فإن تُصدَّرُ الجملة الظرف أو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسم على الحالية وجعلُ الظرفِ أو المجرور خبراً مقدماً، نحو: «عندك، أو في الدار، سعيدٌ ناشاً»، ونحو: «عندك، أو في الدار، نائماً سعيدٌ»، لأنه بتقديمه يكون قد تَهياً للخبرية، ففي صرفه عنها إجحاف، ويجوز العكس.

وإن تَصدَّرَها الاسمُ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالاً، نحو: «نائمٌ عندَكَ، أو في الدار، سعيدًا، ونحو انائم سعيدٌ عندَك، أو في الدار، وإن تَصدَّرُها المبتدأ، فإن تقدَّم الظرفُ أو المجرور على الاسم، جاز جعلُ كلِّ منهما حالاً والآخر خبراً، نحو: "سعيدٌ عندُكَ، أو في داره «نائماً»، أو تقولُ: «نائمٌ (١٠).

وإن تَقَدَّمَ الاسم على الظرف أو المجرور، فالمختارُ رفعُ الاسم، وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالاً، نحو: «سعيدٌ نائمٌ عندَك، أو في داره*٬۲، ويجوز العكسُ (وهو قليل في كلامهم)، فتقولُ: «سعيدٌ نائماً عندَكَ، أو في داره».

ومنع الجمهورُ نصبَ الاسم، في هذه الصورة، وأجازه ابن مالك مُستنداً إلى قراءة الحسن البصريّ ﴿ وَالْأَرْشُ جَيِيعًا فَتَسْتُمُ يَوْمَ ٱلْقِيْمَةِ وَالسَّمُواتُ مَطْوِيَّتُ يَكِيمِنِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب المطوباتِ على الحال، وجعل البيمينه خبراً عن السّموات، وإلى قراءة من قرأ، ﴿ وَتَالُوا مَا فِي بُلُونِ كَنَادِهِ ٱلْأَشْكِرِ نَالِحَدُ لِيَحْدُونَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، بنصب اخالصة على الحال، وجعل الذكورنا خبراً عن اما الموصوليّة، والقراءتان شاذتانِ، لكنَّ فيهما دليلاً على الجواز، لأنه ليس معنى شذوذِ القراءة أنها غيرُ صالحة للاحتجاج بها عَربيّة.

فإن لم يَصلُعِ الظرفُ أو المجرورُ بالحرف للخبريّة (بحيثُ لا يكون مستغنَّى عن الاسم، لأنه لا يَحسُنُ السكوتُ عليه) تَعَيِّنتُ خبريةُ الاسم وحاليّةُ الظرف أو المجرور، نحو: «فيكَ إبراهيمُ راغبٌ، ونحو: «إبراهيمُ فيكَ راغبٌ، إذ لا يصحُّ أن تَستغنيَ هنا عن الاسم، فتقولُ: «إبراهيم فيك».

الحال المفردة

الحالُ المُفرَدةُ: ما ليست جملةً ولا شِبهَها(٢)، نحو: «قرأتُ الدرسَ مجتهداً، وكتباهُ مُجتهدَين، وتعلمناهُ مجتهدين،

٩ - واوُ الحالِ وأحكامُها

واوُ الحالِ: ما يصعُ وقوعُ اإذا الظرفيّةِ موقعَها، فإذا قلتَ: اجئتُ والشمسُ تغيبُ، صعَّ أَن تقول: اجئتُ إذ الشمسُ تغيب،

ولا تدخلُ إلَّا على الجملة، كما رأيتَ، فلا تدخلُ على حال مُفرَدة، ولا على حالٍ شِبهِ جملةِ.

 ⁽۱) إن نصبت قائماً عملته حالاً، فكان الظرف أو المجرور خبراً، وإن رفعته كان خبراً؛ وجملت الظرف أو المجرور حالاً.

⁽٢) ولك في هذه الحالة أيضاً أن تعلق الظرف وحرف الجر بالخبر، وهو هنا فنائم.

⁽٣) ليس المراد بالمفرد ـ في باب الحال ـ ما يقابل المثنى والجمع، بل المراد ما يقابل الجملة وشبهها.

وأصلُ الرَّبطِ أن يكونَ بضمير صاحب الحال، وحيثُ لا ضميرَ وجبتِ الواو، لأنَّ الجملةَ الحاليَّة لا تخلو من أحدهما أو منهما معاً، فإن كانت الواو مع الضمير كان الرَّبطُ أشدُّ وأحكم.

وواو الحالِ، من حيثُ اقترانُ الجملة الحاليّة بها وعدمُهُ، على ثلاثة أضرُبٍ: واجبٍ وجائزٍ ومُمتنع.

متى تجب واو الحال؟

تجبُ واو الحال في ثلاث صُورٍ:

١ ـ الأولى أن تكون جملة الحالِ اسئية مجرَّدة من ضمير يَربطها بصاحبها، نحو: "جنتُ والناس نائمون"، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُمَّا أَخْرَبُكَ رَبُّكَ مِنْ يَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِبِعًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُوهُونَ النَّاسِ نائمون"، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُمَّا أَخْرَبُكُ رَبُّكُ مِنْ يَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرَبِعًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُوهُونَ الْحَنْتُ وَمَا إِنْ الْمَنْ عَلَى اللَّهِ مَنْ عَصَبَةً ﴾ [الإنفال: ٥]، وقولهُ: ﴿ لَهِنَ أَكَلَهُ اللَّهِ مُن عَصَبَةً ﴾ [يوسف: ١٤]، وتقول: اجمئتُ وما الشمسُ طالعةٌ».

٢ ـ أن تكون مُصدَّرةً بضمير صاحبها، نحو: «جاه سعيدٌ وهو راكبٌ»، ومنه قولهُ تعالى:
 ﴿لا تَقْرَبُوا الْفَكَلُوةَ وَالنَّهُ سُكَرَىٰ﴾ [النساه: ٤٣].

٣ ـ أن تكون ماضية غير مُشتملة على ضمير صاحبها، مُشبتة كانت أو مَنفيّة. غير أنه تجب
 فقد من الواو في المشبّة، نحو: "جنتُ وقد طلعت الشمسُ"، ولا تجوز مع المنفيّة، نحو: "جنتُ
 وما طلعتِ الشمسُ".

متى تمتنع واوالحال؟

تمتنعُ واوُ الحال من الجملة في سبع مُسائلَ:

٢ ـ أن تكونَ مُؤكدةً لمضمون الجملةِ قبلَها، كقولهِ سبحانهُ: ﴿ قَالِكَ ٱلْكِكُنُ لَا رَبَّ فِيهِ ﴾
 [البقرة: ٢].

٣ ـ أن تكونَ ماضِيَّةً بعد اللَّاء، فتمتنعُ حينئذِ من االواو؛ واقدًا مجتمعتين، ومُنفردتينِ،

⁽١) قرله تعالى: ﴿ الملكناها ﴾ [الأحراف: ٤] أي أهلكنا أهلها، وقوله: ﴿ فجاءها ﴾ [الأحراف: ٤] أي: فجاء أهلها، فالكلام على حذف مضاف، و(البأس): العذاب، وبياتاً: مصدر وضع موضع الحال، وهو مصدر بات بيات بياتاً، بمعنى بات بيت بيتاً وبيتونة، يقال: بات الرجل: إذا أدركه الليل، و(قائلون): أي نائمون وقت الظهيرة، من القبلولة، وهي الاستراحة نصف النهار سواء أكان معها نوم أم لا، يقال: قال الرجل يقبل قبلولة ومقيلاً، والقائلة: الظهيرة، والمعنى: جاء أهلها عذابًا بائين أو قائلين.

وتُربطُ بالضميرِ وحدَهُ (١) . كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم قِن رَسُولُه إِلَّا كَانُوا هِهِ يَشَهَرُهُونَ﴾ [الحجر: ١١]. ولا عبرة بِشذوذِ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تمسُّكاً بقولِ الشاعر:

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً لِنَهْ لِيهَ إِلاَّ قَدْ قَـضَـثِتُ قَـضَـاءَهَا لأنَّ ذلك شاذ مخالفٌ للقاعدةِ، وللكثيرِ المسموع في فصيح الكلام، متورو ومنظومه.

أن تكون ماضيةً قبل «أو»، كقول الشاعر:

كُنْ لِلْحَلْيِلِ نَصِيراً، جازَ أَوْ عَدَلاً وَلاَ تَسَشُحَ عَسَلَيْهِ، جادَ أَوْ بَسَجَلاً وه _ أَن بَخِلاً
ه _ أن تكونَ مُضارعيةً مُثِبَةً غير مُقترنةٍ بِقدْ وحبتهْ تأريطُ بالضميرِ وحدَهُ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَلاَ
نَشُنْ تَشَكِّرُ ۗ ۚ ۚ ﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: اجاء خالدٌ يحملُ كتابهُ، فإن اقترنت بقدْ، وجبتِ الواوُ
مَمَها، كقولهِ تعالى: ﴿ لِمَ تُوَّدُونَنِي وَقَد نَّمَلُونَ لَيْ رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمُ ۗ ﴾ [الصف: ٥]. ولا يجوزُ
الواوُ وحدَما ولا قد وَحدَما، بل يجبُ تجريدُما منهما مماً. أو اقترانها بهما مماً، كما رأيت.

٦ ـ أن تكونَ مضارعيةً منفيةً بِـ (ما)، فتمنعُ حينئذِ من الواو وقد، مُجتمعتينِ ومُنفردتينِ،
 وتُربَطُ بالضمير وحدَه، كقول الشاعر:

عَهِذُنُكَ مَا تَصْبُو، وفيكَ شَبِيبةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَّاً مُثَيَّما؟ وقول الآخر:

كَأَنَّهَا . يَوْمَ صَدَّتْ مَا تُنكَلُّمُنا . ﴿ ظَنْيٌ بِعُشْفَانَ سَاجِي الْطَّرْفِ مَطْرُونُ

(وأجاز بعض العلماء اقترائها بالواو، نحو: «حضر خليل وما يركب». وليس ذلك بالمختار عند الجمهور. والذوق اللغوي لا يأباه. قال السيوطي في «همع الهوامع»: والمنفيّ بما فيه الوجهان أيضاً، نحو: «جاء زيد وما يضحك؛ أو ما يضحك»).

٧ - أن تكونَ مُضارعيّةً مَنفيّةً بـ ﴿لا ﴾، فتمنع أيضاً من ﴿الواو و وقد المُجتمعتين ومُنفردتينِ ،
 كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [السائدة: ٨٤]، وقوله: ﴿مَالِى لَا أَرَى اللَّهُدُهُدُ ﴾ [النمل: ٢٠] وقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ فَسُوْمًا - لارْشِفَاع فَسِيسَلَةٍ فَخَلُوا السَّمَاء - وَخَلْتُهَا لاَ أُحجَبُ

⁽١) فإن لم يكن ضمير يربط الحال بصاحبها امتنعت المسألة، فلا يقال: «ما جئت إلا طلعت الشمس» لخلو الجملة حيننذ من رابط، فإن أردت هذا المعنى قلت: «ما جئت إلا والشمس قد طلعت»، فتكون الحال جملة اسمية، قال ابن الناظم في شرح ألفية أبيه: «وإن كانت (أي الجملة الحالية) مصدرة بفعل ماض، فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك «الواو» اه.

(وأجاز قوم اقترانها بالواو، لكنه بعيد من الذوق اللغوي. قال ابن الناظم: «وقد يجيء أي المضارع المنفى بلا بالضمير والواو».

فإن كنت مَنفية بِلَمْ، جاز أن تُربَطُ بالواوِ والضميرِ معاً، كقولهِ تعالى: ﴿ أَوْ قَالَ أُوسِيَ إِلَى وَلَمْ يُومَ إِلَيْهِ مُتَيَّهُ ۗ [الانعام: ٤٣]، وقولِ النابغة الذبياني الشاعر:

سَــقَـطَ الـنَّـصــيـفُ ولــم تُــرِدُ إسـقــاطَـهُ فَــنَــنـاوَلَـثُـهُ، وَاتــقَـثـنـا بــالْـيـــدِ (١) وجاز أن تُربَطَ بالضمير وحدَهُ، كقوله تعالى: ﴿ فَانْفَلَوْا بِنِعْمَةِ مِنَ ٱللَّهِ وَفَسَّلٍ لَمْ يَسَسَتُهُم سُوّيً ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقول الشاعر:

كَانَّ فُسَاتَ السِهُنِ - في كُلِّ مَنْزِلِ نَرَلْنَ بهِ - حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّم (٢) فإن خلت من الضمير، وجب رَبطُها بالواو، نحو: • جثت ولم تطلُّع الشمسُ • ولا يجوزُ تركها، ومنه قول الشاعر:

وَلَـقَـدُ خَـشِـيـتُ بِـأَنْ أَمُـوتَ وَلَـمْ تَـدُرُ لِـلْحَـرْبِ دَائِـرَةٌ عَـلـى ابـنَـيْ ضَـمْـضَـمِ وإن كانت منفيّة بلمّا، فالمختارُ ربطها بالواو على كل حال، كقوله تعالى: ﴿أَرْ حَيبتُمْ أَنَ تَدْخُلُواْ ٱلْجَنّةَ وَلَنَا بَشَلِرَ اللّهُ الذِّينَ جَهكُـلُواْ مِنكُمْ وَيَشَلَمُ الصَّندِينَ ∰﴾(٣) [آل صــمـــران: ١٤٢] وقـــول الشاعر:

أَسْوْقاً وَلَمَّا يَسْضِ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ؟ فَكَيْفَ إِذَا خَبُّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرا؟ وقول غيره:

إذا كُنْتَ مَأْكُمُولاً، فَكُنْ خَيْرَ آكِلِ وَإِلّا فَالْدِكْنِينِ وَلَا مَا أُمِوقِ (وأجاز النحاة ربطها بالضمير وحده، نحو: «رجعت لما أبلغ مرادي، والمختار أن تربط بالواو والضمير معاً، لأنها لم ترد في كلام العرب إلّا كذلك. وإنما جوَّز النحاة ترك الواو معها، قياساً على أختها (لم)، لا سماعاً. والنفس غير مطمئنة إلى هذا القياس، لأنّ الذوق اللغوي

فياسًا على اختها (لم)، لا سماعًا. والنفس عير مطمئنه إلى هذا الفياس، لان الدوق اللع يأباه. قال ابن مالك: والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس. إلَّا أني لم أجده إلَّا بالواو).

⁽١) النصيف: خمار تختمر به المرأة.

⁽٢) المهن: الصوف المصبوغ، والفناء بفتح الفاه، ويكتب بالألف والياه عنب الثعلب، وهو شجر له حب أحمر، كان النساه يتخذن منه القلائد، وقد شبه الشاعر ما يتساقط من العهن من هوادجهن بهذا الحب الأحمر الذي لم يتحطم، وإنما قيده بعدم التحطم؛ لأنه إنما يكون أحمر إن كان صحيحاً؛ فإذا تكسر لم ين احمراره.

⁽٣) يعلم: منصوب بأن مضمرة بعد الواو.

متى تجوز واو الحال وتركها

يجوزُ أن تقترنَ الجملةُ بواو الحالِ، وأن لا تقترنَ بها، في غير ما تقدَّم من صُورَ وجُوبها وامتناعها.

غيرَ أن الأكثرَ في الجملةِ الأسميّة ـ مُثبتةً أو منفيةً ـ أن تقترنَ بالواو والضمير معاً(١).

فالمُشبَتَةُ كقولهِ تعالى: ﴿خَرَجُوا مِن دِيَنْدِهِيمْ وَهُمْ أَلُوثُ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقولهِ: ﴿فَكَمْ تَجْمَـلُوا يَقِر أَنْذَاذًا وَأَشَمُ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣].

والمنفيَّةُ نحو: ﴿رجعتُ وما في يدي شيءًا.

وقد تُربَطُ _ مُثبَتةً أو منفيّةً _ بالضمير وحدَهُ (٢).

فَالْمُئِنَّةُ كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا ٱلْهَيْطُواْ بَشْشَكُمْ لِيَمْنِنَ عُدُّونًا﴾ [البغرة: ٢٦]، وقولِ الشاعر:

وَلَــوْلاَ جَــنَـــانُ الــلــيـــلِ صــا آبَ عـــاصـرٌ الـــى جَــغــفَـــرٍ، سِــرْبــالُــهُ لَــمُ يُسـمَــزَّقِ (") وتقول: *جاءَ عليَّ، وجهُهُ مُتَهَلِّلُ. وكرِّ خالدُ كانَهُ أسدٌه. والمنفيّة كفوله تعالى: ﴿وَاللّهُ يَحَكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِمُكَلِّهِ.﴾ [الرعد: ٤١].

(ولا يشترط لاقتران الجملة الاسمية بالواو، عدم اقترانها بإلا (كما توهم بعض أصحاب الحواشي سامحهم الله، فإن ذلك ثابت في أفسح الكلام، قال تعالى: ﴿وَمَا أَفَلَكُنَا مِن قَرْبَيَةِ إِلّا وَلَمَا للحواشي سامحهم الله، فإن ذلك ثابت في أفسح الكلام، قال تعالى: ﴿وَمَا أَفَلَكُنَا مِن قَرْبَيَةٍ إِلّا وَلَمَا مُمَا عَلَمت، وأما الجملة الاسمية فقد تقترن بهما معاً كما رأيت، وقد تقترن بإلا وحدها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَلَكُنَا مِن فَرْبَةٍ إِلّا فَا مُذِرُهُنَا فَعَلَى الشعراء: ٢٠٨].

أمَّا الجملةُ الماضيَّة الحاليَّة، فإن كانت مُثبِّتةً، فأكثرُ ما تُربِّطُ بالضمير والواو وقَدْ معاً (٥٠)،

 ⁽١) أي بشرط أن لا تقع بعد عاطف، وأن لا تكون مؤكدة لمضمون الجملة، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو واكتفت بالضمير، كما تقدم.

⁽٢) أي بشرط أن لا تُصدّر بضمير صاحبها، فإن صُدّرت به وجبت الواو، كما سبق.

⁽٣) خَنَانَ اللَّيْلِ ـ بِفَتْعِ الجيمِ ـ ظلامه، وآب: رجع، والسربال: الثوب.

⁽³⁾ أي: لا ناقص له ولا راد، والمعنى أن حكم الله مُيرَم، فليس له من يتعقبه بنقض أو رد، من قولهم عقب الحاكم على حكم من قبله ـ من باب التفعيل ـ إذا تتبعه وتعقبه لينقضه أو يبرمه، وهذا يشبه ما تقوم به محكمة التمييز التي تسمى محكمة التقض والإبرام أيضاً، ولو سمّوها المحكمة التعقيب، لكان أولى وأخصر.

أي بشرط أن لا تقع بعد (إلا) ولا قبل (أو)، فإن كانت كذلك امتنعت من الوار وقد مجتمعتين ومنفردتين:
 كما تقدم.

كقولهِ تعالى: ﴿أَفَنَكُمُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَ اللَّهِ ثُمَّ يُصَرِّفُونَهُ مِنْ بَصْدِ مَا عَمَّلُونُ﴾ [البنره: ٧٥]. ﴿

وأقلُّ منه أن تُربَطَ بالضمير وقَلْد فقط، دون الواوِ^(١)، كقول الشاعر:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّادِ، قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى معادِفَها، والسَّادِياتُ الهَواطِل ٢١١

وأقلّ من هذاً أن تُربَط بالضمير وحدَهُ، دون الواو وقد، كقوله تعالى: ﴿ هَلَذِهِ. يَطَلَّمُنَا رُهُتَ إِلَيَّا ﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿ أَوْ جَلَهُوكُمْ حَسِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساه: ٩٠] ومنه قول الشاعر أبي صخر الهذلي:

وإنِّسي لست خُسرُوني لِلذِحْسراكِ حسرَّةً" كما انتفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وأُقُلَّ من الجميع أن تُربَطُ بالضمير والواو فقط⁽¹⁾، دونَّ قد، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَأَلْبَالُواْ عَلَيْهِم مَّاذًا تَفْقِدُونَ ۖ ۖ ﴿ اِيوسَف: ٧١]، وقوله: ﴿قَالُواْ الْنُوبُنُ لَكَ وَالْجَمَكُ الْأَرْدُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

إن كانت منفيّة امتنعتْ معها «قد»، فهي تُربَط غالباً بالضمير والواو معاً، نحو: «رجمَ خالدٌ وما صنعَ شيئاً»، وقد تُربَطُ بالضمير وحدّهُ، نحو: «رجمَ ما صنعَ شيئاً».

فإن لم تشتمل الجملةُ الماضيّة، مُثبتةً كانت أو منفيّة، على ضميرٍ يعودُ إلى صاحب الحال، رُبِطت المُثبتةُ بالوارِ وقد، والمنفيّةُ بالواو وحدها، وجوباً، كما سبقَ.

(وأما الجملة المضارعية الحالية، فقد تقدم حكمها، مثبتة ومنفية، في الكلام على المواضع التي تمتنع فيها واو الحال من الجملة، فراجعه).

فائدة:

(أوجب البصريون، إلا الأخفش، لزوم «قد» مع جملة الماضي المثبت الذي لم يقع بعد «إلا» ولا قبل «أو» مطلقاً، سواء أربطت بالضمير، أم بالراو، أم بهما معاً، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة، وقد قدَّروها قبل الماضي في الآيات السابقة. والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهو أنها لا تلزم إلاً مع جملة الماضي التي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال وهي تلزم في ذلك مع الواو، كما تقدم. ولا تلزم في غير ذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد»، والأصل عدم التقدير).

⁽١) أي بالشرط المتقدم.

⁽٢) الساريات؛ جمع سارية، وهي السحابة تأتي ليلاً.

⁽٣) وفي شرح المفصل لابن يعيش: «نقضة؛ بدل «هزة».

⁽٤) أي بالشرط المتقدم.

١٠ ـ تَعَدُّدُ الحالِ

يجوزُ أن تَتعدّدَ الحالُ، وصاحبُها واحدٌ أو مُتعدّدٌ. فمثالُ تعدُّدها، وصاحبُها واحدٌ، قولهُ تعالى: ﴿فَرَحَمُ مُوسَقَ إِلَىٰ قَوْلِهِ، غَضْبُنَ أَسِفَاً﴾ [طه: ٨٦].

وإن تَعدَدَت وتعدد صاحبها، فإن كانت من لفظ واحدٍ ومعنى واحدٍ ثَنَيتها أو جمعتها، نحو:
• جاء سعيد وخالد راكبينِ وسافر خليلٌ وأخواه ماشيينَ ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخْرَ لَكُمُ اَلشَّمْسُ
وَالْفَمَرَ دَالِبَيْنَ ﴾ [إبراهيم: ٣٣] (والأصلُ دائبة ودائباً) وقولهُ: ﴿وَسَخْرَ لَكُمُ الْبَلُ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسُ
وَالْفَمَرُ وَالنَّجُومُ مُسَخِّرَتُ إِلَّهُمَادَ وَالنَّمَادِ . ١٢].

وإن اختلف لفظُهما فُرِّقَ بينهما بغير عطفٍ، نحو: «لَقيتُ خالداً مُصعِداً مُنحدراً» والقيتُ دَعداً راكبة ماشياً» (")، وانظرتُ خليلاً وسعيداً واقفيْنِ قاعداً» (")، ثم لم يُؤمنِ اللّبسُ أعطيتَ الحال الأولى للثاني والأخرَى للأولِ، فإن أردتَ العكس وجب أن تقول: «لقيتُ خالداً مُنحدِراً مُصعِداً»، فيكونُ هو المنحدِر وأنت المُصعِد، وإن أمِنَ اللّبسُ، لظهور المعنى، كما في المثالينِ الباقيينِ، جاز التقديمُ والتأخير، لأنهُ يمكنُكُ أن تَرُد كلّ حال إلى صاحبها، فإن قلت: «لقيت دعداً ماشياً راكبةً، ونظرت خليلاً وسعيداً قاعداً راكبينِ»، جاز لوضوح المعنى المراد، ومنه قول الشاعر:

خَرَجْتُ بِسِهَا أَمِشْتِي تَجُرُّ وَرَاءَنا عَلَى أَنْرَيْنا ذَعَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ⁽¹⁾ ١١ مِثَتَلَةً

وردت عن العرَبِ ألفاظاً، مركّبةٌ تركيبَ خمسةَ عشَر، واقعةً موقع الحالِ، وهي مبنيّة على فتح جُزءَيها، إلاَ ما كان جُزؤهُ الأولُ ياءً فبناؤهُ على السكون.

وهذو الألفاظُ على ضربينٍ:

 ١ ـ ما رُكُب، وأصلُهُ العطف، نحو: التَفرّلوا شَلْرَ مَدْرَ، أو شَغَرَ بَغَرَا، أي: المتفرّلين، أو مُنتشرين، أو متَشْتَينَا، ونحو: الهو جاري بيتَ بيتَ، أي: الهلاصِقا، ونحو: اللقيئةُ كَفَةَ كَفَةً».
 أي: المُواجِهاً (٥٠).

⁽١) مصعداً: حال من خالداً، ومتحدراً: حال من التاء في لقيت.

⁽٢) راكبة: حال من دعداً، وماشياً: حال من التاء في لقيت.

⁽٣) واقفين: حال من خليلاً وسعيداً، وقاعداً: حال من التاء في نظرت.

⁽٤) المرط: كل ثوب غير مخيط، وكساه يؤتزر به، وربما تشده المرأة على رأسها وتتلفع به، والمرخّل من الثياب ما أشبهت نقوشه رحالُ الإِبل، وجملة أمشي: حال من تاه المتكلم، وجملة تجر: حال من ضمير الغائبة في وبهاه.

 ⁽٥) ويقال أبضاً: "لقيته كفّة لكفّة وكفّة عن كفةٍ" بفك التركيب.

التمييز

٢ ـ ما رُكب، وأصلهُ الإضافةُ، نحو: ﴿فَعلتُهُ بادِئَ، بَدْهُ، وبادِي (١) بَدْأَةَ، وبادئَ، بَدْأَةَ، وبادئَ، بَدْأَةَ، وبادئَ، بِداءً، وبادئِ (٢٠ بَداءً، وبأدًا وبَدْأَةً بَدْأَةًا، أي: ﴿فعلتُهُ مَبدوءاً بِوِ (٣٠ ونحو: ﴿تَقَرَّقُوا اللَّهُ أَلَوْ ذَهَبُوا أَيدَ (مُتَّشَتِينَ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّالَاللَّا اللَّا اللَّاللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّالَا

٧ ـ التمييز

التَّمييزُ: اسمٌ نكرةً يذكرُ تفسيراً للمُبهَم من ذاتٍ أو نسبةٍ.

فالأوَّلُ نحو: «اشتريتُ عشرينَ كتاباً»، والثاني نحو: •طابَ المجتهدُ نفساً».

والمُفسَرُ للمُبهَم يُسمّى: تمييزاً ومُميّزاً، وتفسيراً ومُفسّراً، وتبييناً ومُبيّناً، والمُفَسّرُ يُسمّى: مُميّزاً ومُقسّراً ومُيّناً.

والتّبييزُ يكونُ على معنى "مِنْ"، كما أنَّ الحال تكون على معنى "في"، فإذا قلت: "اشتريتُ عشرين كتاباً"، فالمعنى أنكَ اشتريتَ عشرين من الكُتب، وإذا قلت: "طابَ المجتهدُ نفساً"، فالمعنى أنهُ طابَ من جِهة نفسهِ.

والنمييزُ قسمانِ: تمييزُ ذاتِ (ويسمّى: تمييزَ مُفردٍ أيضاً)، وتمييزُ نِسبةٍ (ويُسَمّى أيضاً: تمييزَ جملةِ).

وفي هذا المُبحث ثمانيةُ مُباحثُ:

١ ـ تَفْيِيزُ الذَّاتِ وحُكُمُهُ

تمييزُ الذاتِ: ما كان مُفسّراً لاسم مُبهم ملفوظٍ، نحو: "عندي رِطلٌ زَيتاً».

والاسمُ المُبهَمُ على خمسة أنواع:

١ .. العدَّد، نحو: ﴿ اشتريتُ أحدَ عشرَ كتاباً ٩.

ولا فرقَ بينَ أن يكونَ العدُّدُ صريحاً، كما رأيْتَ، أو مُبهَماً، نحو «كم كتاباً عندك؟».

⁽١) بسكون الياء بلا همز.

⁽٢) بسكون الياء بلا همزة أيضاً.

 ⁽٣) هذه الألفاظ وردت بالبناء مركبة، وموضعها النصب على الحال، كما علمت، وما سواها مما يشبهها فالجزء الأول منه منصوب لفظاً والآخر مجرور بالإضافة.

⁽٤) أيدي وأيادي: بسكون الياء فيهما، وإنما جاء ايادي وأيدي وأيادي هنا بسكون الياء لأن المركب العزجي إن كان آخر الجزء الأول منه ياء بني على السكون، وإن كان غيرها بني على الفتح، كما عرفت في الكلام على الأسماء المبنية.

⁽٥) سبا: سمع في هذا المقام بلا همزة، وأصله الهمزة أي اسبأه.

والعددُ قسمانِ: صريحٌ ومُبهمٌ.

فالعدَّدُ الصريحُ ما كان معروفَ الكميَّةِ: كالواحد والعشرةِ والأحدَ عشرَ والعشرينَ ونحوِها.

والمدَدُ المُبهَمُ: ما كانَ كنايةً عن عَدَدٍ مجهولِ الكميّةِ وألفاظهُ: ﴿كُمْ وَكَأَيُّنُ وَكَذَا﴾، وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ ما دلَّ على مِقدارٍ (أي شيءٍ يُقدَّرُ بالة). وهو إمّا مِساحةٌ نحو: «عندي قَصبَةٌ أرضاً»، أو وزنٌ، نحو: «للك قِنطارٌ عَسَلاً» أو كيلٌ، نحو: «أعطِ الفقيرَ صاعاً قمحاً»، أو مِقياسٌ نحو: «عندي ذراعٌ جوخاً».

٣ ـ ما دل على ما يُشبه المقدار _ مما يَدُلُ على غيرٍ مُعين _ لأنه غيرُ مُقدَّر بالآلة الخاصة.
 وهو إمّا أن يُشبه المساحة، نحو: «عندي مَدُّ البصرِ أرضاً. وما في السماء قدرُ راحةٍ سَحاباً»، أو الوزن كقوله تعالى: ﴿فَكَن يَسْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرُهُ ۞ وَمَن يَصَمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًا يَسَرُهُ ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، أو الكيل _ كالأوعية _ نحو: «عندي جَرَّةٌ ماه، وكيسٌ قمحاً، ورافودُ (١) خَلاً، ويَحْيُ سَمناً، وحُبَّ عسالاً (٣)، وما أشبه ذلك، أو المعقياس، نحو: «عندي مَدُّ يَدِكُ حبلاً».
 حبلاً».

٤ ـ ما أُجرِيَ مُجرَى المقادير ـ من كل اسم مُبهم مُفتقر إلى التّمييز والتّفسير، تُحو: (لنا مِثلُ
 ما لكم خيلاً. وعندنا غيرُ ذلك غَنماً»، ومنه قولهُ تعالىً: ﴿وَلَوْ جِثَنَا بِمِثْلِهِ. مَدَكًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

٥ ـ ما كان فرعاً للتمييز، نحو: اعندي خاتمٌ فِضّةً، وساعةٌ ذهباً، وثوبٌ صوفاً، ويعطفُ جوخاً».

وحكمُ تمييز الذاتِ أنه يجوز نصبُهُ، كما رأيتَ، ويجوزُ جرَّه بمن، نحو: اعندي رِطلٌ من زيتٍ، ومِلُ الصَندوقِ من كتب، وبالإضافة، نحو: النا قَصبَةُ أرضٍ، وقِنطارُ عَسَلِ، إلَّا إذا اقتضت إضافتُهُ إضافتُهُ إضافتُهُ أو جُرُهُ بِمِن، التضت إضافتُهُ ويتَعيَّنُ نصبُهُ أو جُرُهُ بِمِن، نحو: اما في السّماءِ قَدرُ راحةٍ سَحاباً، أو من سَحابٍ، ويُستثنى منه تمييزُ العدَدِ، فإن له أحكاماً ستُذكر.

٢ ـ تَمْيِيزُ النُّسْبَةِ وحُكمُهُ

تمبيزُ النّسبةِ: ما كان مُفسّراً لجملةٍ مُبهَمةِ النسبةِ، نحو: ﴿حَسُنَ عليٌّ خُلُقاً. ومَلا الله قَلبَكَ سُروراً ، فإنّ نسبةَ الحُسنِ إلى عليّ مُبهَمةٌ تحتملُ أشياءَ كثيرة، فأزلتَ إبهامَها بقولك ﴿خُلُقاً».

⁽١) الرافود: خابية عظيمة مطلية الجوف.

⁽٢) النحى بالنون المكسورة وسكون الحاء المهملة: الزق.

⁽٣) الحب، بضم الحاء المهملة: الخابية.

وكذا نسبةُ مَلْءِ الله القِلبُ قد زال إبهامُها بقولك: "سروراً".

ومن تمييزِ النسبةِ الاسمُ الواقعُ بعدَ ما يُفيدُ التَّمجُب، نحو: قما أشجعَهُ رجلاً. أكرمُ بهِ تلميذاً، يا لهُ رجلاً، للهِ درُّهُ بَطلاً، ويحَهُ رجلاً، حَسبُكَ بخالدٍ شُجاعاً، كفى بالشَّيبِ واعظاً، عَظُمَ عليِّ مَقاماً، وارتفعَ رُتبةً».

وهو على قسمين: مُحَوَّلِ وغير مُحوَّل.

فالمحوَّلُ: ما كانَ أصلُهُ فاعلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأَسُ شَيْبًا﴾ ('' [مريم: ٤]، ونحو: «ما أحسنَ خالداً أدباً» (^(۲))، أو مفعولاً، كقوله سبحانهُ: ﴿وَفَجَرًا ٱلْأَرْضُ عُبُوَاً﴾ [الفمر: ٢٠] (^(۲))، ونحو: ﴿وَنَحَ الْحَدَيْقَ شَجراً» ('') أو مُبتدأ، كقوله عزَّ وجلّ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَرُّ نَشَرًا﴾ ('') [الكهف: ٣٤]، ونحو: «خليلً أوفرُ علماً وأكبرُ عقلاً» ('').

وحُكمهُ أنهُ منصوبٌ دائماً، ولا يجوزُ جرُّهُ بِمن أو بالإضافة، كما رأيتَ.

وغيرُ المحول: ما كان غير مُحوَّل عن شيء، نحو: ﴿أَكْرِمُ بِسَلِيمِ رَجَلاً، سَمُوتَ أَدْيِبًا، عظمت شُجاعاً، لله دَرُهُ فَارْساً، ملأتُ خزائني كُتُباً، ما أكرَمك رجلاً».

وحُكمُهُ أنهُ يجوز نصبُهُ، كما رأيتَ، ويجوزُ جَرَهُ بِمن، نحو: الله قَرُّهُ من فارس، أكرِمْ به من رجل، سَمَوت من أديبه.

واعلم أنَّ ما بعدَ اسم التفضيل ينصَبُ وجوباً على التَّمييزِ، إن لم يكن من جنس ما قبلُهُ، نحو: ﴿أَنتَ أَعلى مَنزِلاً ۗ .

فإن كان من جنس ما قبلة وجب جَرَّهُ بإضافتهِ، إلى "أفعل"، نحو: "أنتَ أفضلُ رجلٍ". إلَّا إذا كانَ "أفعَلُ العبر إذا كانَ "أفعَلُ" مضافاً لغير التَّمييز، فيجبُ نصبُ التمييز حينتلِ، لتعلَّرِ الإضافة مَرتينِ، نحو: "أنتَ أفضلُ الناس رجلاً".

٣ ـ حُكمُ تَمْيينِ العَدَدِ الصَّريح

تمبيرُ العددِ الصَّريح مجموعٌ مجرورٌ بالإِضافة وجوباً، منَ الثلاثةِ إلى العشرة (٧٠)، نحو: •جاءَ

⁽١) والأصل: اشتعل شيب الرأس.

⁽٢) والأصل: حسنَ أدب خالد.

⁽٣) والأصل: فجرنا عيون الأرض.

⁽٤) والأصل: زرعت شجر الحديقة.

⁽٥) والأصل: مالي أكثرُ من مالك ونفري أعزُ من نفرك.

⁽٦) والأصل: علمُ خليل أوفر وعقله أكبر.

⁽٧) أما إن قلت: «جاءني ثلاثة من الرجال» فليس هذا من جرّ تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر، حذف فيه

ثلاثةُ رجالٍ، وعشرُ نِسوةٍ»، ما لم يكن التمبيزُ لفظَ مِثَةٍ، فيكون مفرداً غالباً، نحو: اللاث مِثَةٍ»، وقد يُجمعُ نحو: اللاثِ مثينَ، أو مِثاتٍ»، أما الألفُ فمجموع البتةَ، نحو: اللاثة آلافٍ».

واعلم أنَّ مُميَّزَ الثلاثةِ إلى العشرة، إنما يُجرُّ بالإضافة إن كان جمعاً كعشرةِ رجالٍ. فإن كان اسمَ جمع أو اسمَ جنس، جُرَّ بمن.

فالأولُ: كثلاثةٍ من القوم، وأربعةٍ من الإبل.

والثاني: كستّةِ من الطَّيرِ، وسَبع من النَّخلِ. قال تعالى: ﴿فَخُذُ أَرْبِهَةٌ مِّنَ اَلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦]. وفي ٢٢٠]. وفي الْمَرْبِيَةُ يِشْمَةُ رَمْطِ﴾ (١) [النمل: ٤٨]. وفي الحديث اليس فيما دون خَمس ذَرْدِ (٢٦) صَدَقَةً، وقال الشاعر:

نُسلانَسةُ أَنْسفُسسِ^(٣)، وتُسلاَثُ ذَوْدٍ لَهِ السِّمارُ السِّرَمانُ على عِسالي وأما معَ أحذ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، فالتمييزُ مفردٌ منصوبٌ^(٤)، نحو: «جاء أحدَ عشرَ تلميذاً، وتسعّ وتسعونَ تِلميذةً».

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَلْمَنَهُمُ أَثَفَقَ عَثَرَةً أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فأسباطاً: ليس تمييزاً لاثنتي غشرة، بل بدلٌ منه والتمييزُ مثلًا، أي: قطعناهم اثني عشرة فرقة، لأنَّ التمييزَ هنا لا يكونُ إلَّا مفرداً، ولو جازَ أن يكون مجموعاً ـ كما هو مذهبُ بعض العلماء ـ لمَا جازَ هنا جعلُ «أسباطاً تمييزاً، لأن الأسباط جمعُ سِيطٍ، وهو مُذكَّر، فكان يتبغي أن يُقالَ: وقطَّعناهم اثني عشرَ أسباطاً، لأنَّ الاثنين تُوافِقُ المعدود، والعشرة، وهي مركبة، كذلك، كما مرَّ بك في بحث المركبات (٥٠).

وأما معَ المئةِ والألفِ ومُثنَّاهما وجمعِهما، فهو مفردٌ مجرورٌ بالإضافة وجوباً، نحو: •جاءَ مِئَةُ رجلٍ؛ ومِئتنا امرأةٍ، ومِثاثُ غُلامٍ، وألفُ رجلٍ، وألفا امرأةٍ، وثلاثةُ آلافِ غلامٍ،، وقد شذً تعبيرُ المِئَة منصوباً في قوله:

التمبيز، والأصل: «ثلاثة أشخاص من الرجال»، فالجاز والمجرور بيان للتمبيز المقدّر، في موضوع النعت له. لأن تمبيز العدد ـ من الثلاثة إلى العشرة ـ لا يكون إلا مجموعاً مجروراً بالإضافة إلى العدد.

⁽١) الرهط: عدد من الرجال بين الثلاثة والعشرة.

الذود: عدد من الإبل ما بين الثلاث إلى المشر، واللفظة مؤنثة، لذلك كان العدد ممها مذكراً، والصدقة: الزكاة.

⁽٣) إنما ذكَّر الثلاثة، مع أن المعدود مؤنث، لأنه أراد بالنفس الشخص، وهو مذكر.

⁽٤) أما إن قلت: •هندي عشرون من الرجال؛ فلا يكون ذلك جرّ تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر، حذف فيه التمييز، والأصل: •عشرون شخصاً من الرجال؛، فالجار والمجرور بيان للتمييز المقدر، في موضع النعت له، لأن تمييز العدد ـ من أحد عشر إلى تسعة وتسمين ـ لا يكون إلا مفرداً منصوباً.

 ⁽٥) راجع أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

إذا عباشَ الْفَتى مِنْتَهُ بْنَ عِناماً فَفَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ والْفَسَاءُ

٤ - «كم» الاستفهامية وتَمْبِيزُها

كم على قسمين: استفهاميّة وخبَريّة.

ِفِكُم الاستفهاميةُ: ما يُستفهَمُ عن عددٍ مُبهَم يُراد تعيينُهُ، نحو: «كم رجلاً سافرٌ؟»، ولا تقعُ إِلَّا في صدر الكلام، كجميع أدواتِ الاستفهام.

ومُميْزُها مفردٌ منصوبٌ، كما رأيتَ، وإن سبقها حرفُ جرّ جاز جره ـ على ضَعفِ ـ بِمَنْ مُقدَّرةً، نحو: قبكمُ درهم اشتريتَ هذا الكتاب؟؛ أي: بكم من درهم اشتريته؟ ونصبُهُ أولى على كلَّ حالٍ، وجرُّهُ ضعيفٌ. وأضعفُ منه إظهارُ قبنُ».

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميِّزها. ويكثرُ وقوعُ الفصلِ بِالظَّرف والجارُّ والمجرور.

ونحو: «كم عندَكَ كتاباً؟ * كم في الدار رجلاً؟». ويَقِلُّ الفصلُ بينهما بخبرها، نحو: «كم جاءني رجلاً؟»، أو بالعامل فيها نحو: «كم اشتريتَ كتاباً؟».

ويجوزُ حذفُ تمييزِها، مثل: "كم مالُك؟؛ أي: كم درهماً، أو ديناراً، هُو؟

وحُكمُها، في الإعراب، أن تكونَ في محلِّ جرَّ، إن سبقَها حرفُ جرَّ، أو مضافٌ، نحو: • في كم ساعة بلغت دمشق؟ ٩، ونحو: • (أي كم رجلاً أخذت؟ ٩، وأن تكون في محل نصب إن كانت استفهاماً عن المصدر، لأنها تكونُ مقعولاً مطلقاً، نحو: •كم إحساناً أحسنت؟ ٩، أو عن المفعول به، نحو: •كم جائزةً يُلتَ؟ • أو عن خبر الفعلِ الناقصِ، نحو: •كم إخوتُك؟ ٩.

فإن لم تكن استفهاماً عن واحدٍ مما ذُكرً، كانت في محل رفعٍ على أنها مبتدأ أو خبرٌ. فالأولُ نحو: «كم كتاباً عنذك؟».

والثاني نحو: كم كتبُكَ؟، ولك في هذا أيضاً أن تجعل «كم» مبتدأ وما بعدَها خبراً. والأول أولى.

٥ ـ «كم» الخَبَرِيَّة وتَمْيِيزُها

كم الخبريّةُ: هي التي تكون بمعنى «كثيرٍ» وتكونُ إخباراً عن عدّد كثير مُبهَمِ الكميّةِ، نحو: «كم عالم رأيتُ!؛، أي: رأيتُ كثيراً من العلماء، ولا تقعُ إلّا في صدر الكلام، ويجوز حذفُ مُميّزها، إن دلٌ عليه دليلٌ، نحو: «كم عَصَيتَ أمري!؛، أي: «كم مَرَّةٍ عصيتَهُ!؛.

وحكمُ مُميَزها أن يكونَ مفرداً، نكرةً، مجروراً بالإضافة إليها أو بِمن، نحو: اكم علمٍ قرأتُ!؛ ونحو: اكم من كريم أكرمتُ!؛.

ويجوزُ أن يكون مجموعاً، نحو: •كم عُلومٍ أُعرِفُ! ٤. وإفرادُهُ أُولَى.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميَزها، قإن قُصِلَ بينهما وجبَ نصبُهُ على التَّمييز، لامتناع الإضافةِ معَ الفصلُ التَّمييز، لامتناع الإضافةِ معَ الفصل، نحو: "كم عندك درهماً!"، ونحو: "كم لك يا فتى من فضلاً!"، إلَّا إذا كان الفاصل ظاهرةً، نحو: "كم قضل الله على "كم"، فيجبُ جرُّهُ بمن، نحو: "كم قرأتُ من كتابٍ"، كيلا يلتبسَ بالمفعول به فيما لو قلت: "كم قرأتُ كتابًا".

(وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها، والجملة الأخرى تدلّ على كثرة المرّات التي قرأت فيها كتاباً، فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له؛ لأنها كناية عن المصدر، والتقدير: كم قراءة قرأت كتاباً فيكون تمييزها محذوفاً).

ويجوز في نحو: «كم نالني منك معروف"!»، أن تَرفعَهُ على أنه فاعل (نالَ»، فيكون تمبيز «كم» مقدَّراً، أي: «كم مرَّةِ!»، ويجوز أن تنصبَهُ على التمييز، فيكون فاعلُ (نال؛ ضميراً مستتراً يعود إلى «كم».

وحكمُ اكما الخبريَّةِ، في الإعراب، كحُكم اكما الاستفهامية تماماً، والأمثلةُ لا تخفي.

واعلم أنَّ «كم» الاستفهاميةَ و «كم» الخبريَّة، لا يتقدَّمُ عليهما شيءٌ من متعلقاتِ جُملَتيهما، إلا حرفُ الجرّ والمضاف، فهما يَعملانِ فيهما الجرَّ.

فالأولى نحو: ﴿بَكُمْ دَرَهُمُا اشْتَرِيتُ هَذَا الْكَتَابِ؟﴾ ونحو: ﴿دَيُوانَ كُمْ شَاعُراً قَرَاتَ؟﴾.

والثانيةُ نحو: ﴿ إِلَى كَمْ بَلَدِ سَافَرْتُ ! ﴾ ونحو: ﴿ خَطَّبَةً كُمْ خَطِّيبٍ سَمِعتُ فَوَعيتُ ! ٩

وتشترِكُ "كم» الاستفهاميةُ و"كم» الخبريّة في خمسةِ أمور هي: كونهما كنايّتينِ عن عددٍ مُبهّم مجهولِ الجنس والمِقدارِ، وكونُهما مَبنيّتينِ، وكون البناءِ على السكونِ، ولُزومُ التصديرِ، والاحتياجُ إلى التّمييز.

ويفترقانِ في خمسة أُمور أيضاً:

١ ـ أَنَّ مُميزيهما مختلفانِ إعراباً، وقد تقدُّم شرحُ ذلك.

٢ ـ أنَّ الخبريَّة تختصُّ بالماضي، كَرُبَّ، فلا يجوزُ أن تقول: «كم كتُبٍ سأشتري!»، كما لا تقولُ: (رُبُّ دارٍ سأبني، ويجوز أن تقول: (كم كتاباً ستشتري؟».

٣ ـ أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً، لأنه مخبرٌ، وليس بمستفهم.

 4 - أنَّ التصديق أو التكذيب يتوجَّهُ على الخبرية، ولا يتوجّه على الاستفهامية، لأنَّ الكلام الخبري يحتملُ الصدق والكذب، ولا يحتملهما الاستفهامي، لأنه إنشائي.

٥ ـ أنَّ المُبدلَ من الخبريةِ لا يقترنُ بهمزة الاستفهام، تقولُ: "كم رجلٍ في الدار! عَشَرةٌ،

لتمييز

بل عشرونَّ، وتقولُ: «كم كتاب اشتريتَ _ عشرة، بل عشرينَّ»، أم المُبدَلُ من الاستفهامية فيقترن بها، نحو: «كم كَتُبُكَ؟ أعشرةَ أم عشرون؟» ونحو: «كم كتاباً اشتريتَ؟ أعشرةً، أم عشرين؟».

٦ _ «كأيَّنْ» وتَفييزُها

كأيّنُ (وتُكتَبُ: كأيٌ أيضاً) مثل: اكما الخبريّة معنّى، فهي تُوافقُها في الإبهام، والافتقارِ إلى التمييز، والبناءِ على السكون، وإفادةِ التكثير، ولُزومِ أن تكونَ في صدر الكلام، والاختصاصِ بالماضي.

وكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتِ، لَكَ مُعجبِ زِيَادَتُهُ، أو نَفْعُهُ، في النَّكَلُم! وقد يُنصبُ على فِلَة، كقولِ الآخر:

وكَائِنٌ لَنَا فَنَضِّلاً عَلَيْكُمْ ومِنَّةً قَلِيماً! ولا تَلْزُونَ مَا مَنُّ مُنْجِمٍ؟ وقول غيره:

أُظرُدِ الْيَاْسَ بِالرَّجِا، فَكَايِّسْ لَلِما حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ (")!

وحكمها في الإعراب، كحكم أُختها «كم» الخبرية، الاَّ أنها إن وقعت مبتدأ لا يُخبَر عنها إلَّا بجملةِ أو شبهها (أي الظَّرفِ والجارَ والمجرور)، كما رأيتَ، ولا يُخْبَرُ عنها بمفردٍ، فلا يقالُ: «كأينُ من رجل جاهلٌ طريق الخيراً»، بخلاف «كم».

٧ ـ «كَدْا» وتَمْيِيزُها

تكونُ «كذا» كنايةٌ عن العددِ المبهّمِ، قليلاً كان أو كثيراً، نحو: «جاءني كذا وكذا رجلاً»، وعن الجملةِ، نحو: «قلتُ كذا وكذا حديثاً» والغالب أن تكونَ مُكرَّرةً بالعطفِ، كما رأيت. وقد تُستعمل مُفردَةً أو مكرَّرةً بلا عطف.

وحكم مُميّزها أنه مفردٌ منصوبٌ دائماً، كما رأيت. ولا يجوزُ جرهُ. قال الشاعر:

 ⁽١) الربيون: الألوف من الناس أو الجماعات، وفسرت أيضاً هنا بالعلماء الاتقياء والعابدين والواحد ربي،
 بكسر الراء وتشديد الباء والياء؛ نسبة إلى الربة، وهي الجماعة.

 ⁽γ) كأين: اسم كناية، في محل رفع مبتدأ. وجملة ﴿لا تحمل رزقها﴾: صفة لدابة، وجملة ﴿الله يرزقها وإياكم﴾، من المبتدأ والخبر: في محل رفع خبر ٤كأين٩.

 ⁽٣) آلماً: اسم فاعل من ألم يألم ألماً من باب فرح - فهو آلم، إذا أصابه الألم.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى، بَعَدَ بُؤْسَاكَ، ذاكراً ﴿ كَـٰذَا وَكَـٰذَا لُطُّفَا بِهِ نُسِيَ السَجَهُدُ

وحُكمُها في الإعراب أنها مبنيّةٌ على السكون، وهي تقع فاعلاً، نحو: أسافر كذا وكذا رجلاً»، ونائب فاعل، نحو: الأكرمَ كذا وكذا مجتهداً»، ومفعولاً به نحو: الأكرمَ كذا وكذا عالماً»، ومفعولاً به نحو: اسافرتُ كذا وكذا يوماً، وسرت كذا وكذا ميلاً»، ومفعولاً مطلقاً، نحو: «ضربتُ اللعَلَ كذا وكذا ضَربةً»، ومبتداً، نحو: اعندي كذا وكذا كتاباً»، وخبراً، نحو: «المسافرونَ كذا وكذا رجلاً».

٨ ـ بعضُ أحكام للتُّنبيز

 ١ ـ عاملُ النّصبِ في تمييزِ الذاتِ هو الاسمُ المُبهَمُ المميّزُ، وفي تمييزِ الجملةِ هو ما فيها من فعل أو شبههِ.

لا يتقَدَّمُ التمييزُ على عامله إن كان ذاتاً: (كرطل زيناً)، أو فعلاً جامداً، نحو: (ما أحسنَهُ رجلاً. يعمَ زيدٌ رجلاً، يشس عمرٌو امرأً)، ونَدَرَ تقدُّمُهُ على عاملهِ المتصرّف، كقولهِ:

أَنَ فُ سَا تَ طَسِيبُ بِنَا بِهِ الْمُسْنِي؟ وداعِي الْمَانُونِ يُسْنادي جِسهارا! أَمَا توسُّطُهُ بِينَ العامل ومرفوعو فجائزً، قطابَ نفساً عليًّا.

٣ ـ لا يكونُ التمييزُ إلَّا اسماً صريحاً، فلا يكونُ جملةً ولا شِبهَها.

٤ ـ لا يجوز تعدُّدُهُ.

الأصلُ فيه أن يكونَ اسماً جامداً. وقد يكونُ مشتقاً، إن كان وصفاً نابَ عن موصوفه،
 نحو: الله ذَرُهُ فارساً!، ما أحسنهُ عالماً! مررت بعشرين راكباً».

(لأن الأصل: الله درّه رجلاً فارساً، وما أحسنه رجلاً عالماً، ومررت بعشرين رجلاً راكباً».

فالتمييز، في الحقيقة، إنما هو الموصوف المحذوف).

٦ ـ الأصلُ فيه أن يكونَ نكرةً. وقد يأتي معرفةً لفظاً، وهو في المعنى نكرةً، كقول الشاعر:
 رَأْبِسُنُكَ لَــــَّــاً أَنْ عَـــرَفْــتَ وُجــوهَــنــا صَــدَدْتَ، وَطِئْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو وقول الآخر:

اعَلامَ مُلِشَتَ الرَّحب؟ والحرث لم تَقِده

فإن «أل» زائدةٌ، والأصل: «طبتَ نفساً، ومُلِئتَ رعباً»، كما قال تعالى: ﴿لَوَلَئِتَ مِنْهُمْ فِرَارُا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعِبًا﴾ [الكهف: ١٨]. وكذا قولهم: «ألِمَ فلانٌ رأسَهُ» أي: «الِمَ رأساً»، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَفِهَ نَفْسَةً﴾ [البفرة: ١٣٠]، وقال: ﴿وَكُمْ الْمَلَكَءُنَا مِن قَرْبِكِمْ بَطِرَتْ مُعِيثَتَهَآ ﴾ [القصص: ٥٨]، أي: اسَفِهَ نفساً، وبَطِرَت مَعيشةً، فالمعرفةُ هنا، كماترى، في معنى النكرة.

(وكثير من النحاة ينصبون الاسم في نحو: «ألم رأسه، وسفه نفسه، وبطرت معيشتها» على التشبيه بالمفعول به. ومنهم من لم يشترط تنكير التمييز، بل يجيز تعريفه مستشهداً بما مرّ من الأمثلة. والحق إن المعرفة لا تكون تمييزاً إلّا إذا كانت في معنى التنكير، كما قدمنا».

٧ ـ قد يأتي التمييزُ مؤكداً، خلافاً لكثير من العُلماء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ أَلَتُو أَثْناً عَشَرَ شَهْراً﴾ [النوبة: ٣٦] ونحو: «اشتريتُ من الكتب عشرينَ كتاباً»، فشهراً وكتاباً لم يذكرا للبيان، لأنَّ الذات معروفة، وإنما ذُكرا للتأكيد. ومن ذلك قول الشاعر:

والنَّغُلِبيُّونَ بِشْسَ الفَحْلُ فَحُلُهُمُ فَخُلُهُمُ فَخُلِهُ، وأُمُّهُمُ زَلاَّهُ مِنْ طِيتُ^(۱) ٨ ـ لا يجوزُ الفصلُ بينَ التمييز والمَدَدِ إلَّا ضرورة في الشعر كقوله:

الني خَمْسَ عِيشَرَةً مِن جُمادَى لَيْلَةً ا

يريدُ: في خَمسَ عَشرةَ ليلةً من جُمادي.

٩ ـ إذا جنتَ بعد تمييز العَددِ ـ كأحدَ عشرَ وأخواتها، وعشرين وأخواتها ـ بنعتِ، صَحِّ أن تُفردهُ منصوباً باعتبارِ لفظِ التمييز، نحو: "عندي ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون، رجلاً كريماً،، وصَحِّ أن تجمعهُ جمعَ تكسيرِ منصوباً، باعتبار معنى التمييز، نحو: "عندي ثلاثةَ عشر، أو ثلاثون رجلاً كِراماً، لأن رجلاً هُنا في معنى الرجال، ألا ترى أنَّ المعنى: ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون من الرجال.

ولكَ في هذا الجمع المنعوتِ به أن تحملَهُ، في الإعراب، على العدد نفسه، فتجعلهُ نعتاً له، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون رجلاً كِراماً»، ولك أن تقول: «عندي أربعونَ درهماً عربياً أو عربيةً» فالتذكير باعتبار لفظِ الدرهم، والتأنيث باعتبار معناهُ، لأنه في معنى الجمع، كما تقدم.

فإن جمعتَ نعتَ هذا التمييز جمعَ تصحيح، وجبَ حملُهُ على نفسه، وجعلهُ نعتاً له لا للتمييز، نحو: اعندي أربعة عشر، أو أربعونَ، رجلاً صالحون،

١٠ قد يضافُ العدد فيستغنى عن التمييز، نحو: (هذه عَشَرَتُكَ، وعِشرو أبيك، وأحد عشرَ أخيك، لأنك لم تُضِف إلَّا والمُميَّزُ معلومُ الجنس عند السامع. ويستثنى من ذلك (اثنا عشرَ واثنتا عَشْرَةَ»، فلم يُجيزُوا إضافتها، فلا يقال: (حُذِ اثني عشرَكَ»، لأنَّ عَشْرَ هنا بمنزلةِ نون الاثنين، ونونُ الاثنين لا تجتمعُ هي والإضافة لأنها في حكم التنوين، فكذلك ما كان في حكمها.

واعلم أن العدد المركب، إذا أضيف، لا تُحلُّ إضافته ببنائه، فيبقى مبنيّ الجزأين على

⁽١) الزلاه: الرسحاء الخفيفة الوركين، والمنطيق: المرأة تضم إلى عجيزتها حشيَّة تكبرها بها.

الفتح، كما كان قبلَ إضافتهِ، نحو: اجاءَ ثلاثةً عشرَكَا.

ويرى الكونيون أنَّ العددَ المركّب إذا أضيفَ أعرب صدرهُ بما تقتضيهِ العواملُ، وجرَّ عجزهُ بالإضافة نحو: اهذه خمسةُ عشرِك. خُذْ خمسة عشرك. أعطِ من خمسةِ عشرِكَ، والمختارُ عند النَّحاة أنَّ هذا العدَد يلزم بناءَ الجزءين، كما قدَّمنا.

٨ _ الاستثناء

الاستثناءُ: هو إخراجُ ما بعد ﴿إِلَّا أَو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبلهُ، نحو: ﴿جَاء التلاميذُ إِلَّا عليّاً ﴾.

والمُخرَجُ يُسمَّى امستثنى!، والمُخرَجُ منه امُستثنى منه!.

وللاستثناء ثماني أدوات، وهمي: «إلَّا وغيرٌ وسِوى (بكسر السين. ويقال فيها أيضاً سُوىً ـ بضم السين ـ وسُواءً ـ بفتحها) وخلا وعَدا وحاشا وليسَ ولا يكونُه.

وفي هذا المبحث ثمانية مباحث:

١ ـ مَبِلجِثُ عامُّةٌ

١ ـ المُستثنى قسمانِ: مُتَّصلٌ ومنقطعٌ.

فالمُتَّصلُ: ما كان من جنس المُستثنى منه، نحو: •جاءَ المسافرون إلا سعيداً٠.

والمُنْقطع: ما ليسَ من جنس ما استثنيّ منه، نحو: "احترقت الدارُ إلّا الكُتبِّه.

٢ ـ الاستثناء: استفعالٌ من اثناهُ عن الأمر يثنيهِ: إذا صَرَفهُ عنه ولواه.

فالاستثناءُ: صرفُ لفظ المستثنى منه عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناولهُ ما حُكمَ به على المستثنى منه. فإذا قلت: •جاء القومُ؛ ظُنَّ أنَّ خالداً داخلٌ معهم في حكم المجيءِ أيضاً، فإذا استثنيتُهُ منهم، فقد صرفتَ لفظ االقوم، عن عُمومه باستثناءُ أحدِ أفراده _ وهو خالدٌ _ من حكم المجيء المحكوم به على القوم. لذلك كان الاستثناءُ تخصيصَ صفةٍ عامّةٍ بذكر ما يَدُلُ على تخصيص عمومها وشُمولها بواسطة أداةٍ من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أن الاستثناء من الجنس، هو الاستثناءُ الحقيقيُّ، لأنه يُفيدُ التخصيص بَعدَ التّعميم، ويُزيلُ ما يُظنُّ من عموم الحكم.

وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناءٌ لا معنى له إلّا الاستدراك، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأن الشيء إنما يُخصّصُ جنسَهُ. فإذا قلتَ: "جاءَ المسافرون إلا أمتعتَهُم، فلفظ "المسافرين، لا يتناول الأمتعة، ولا يدلُّ عليها، وما لا يتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ منهُ، لكنَ إنما استثنيتَ هُنا استدراكاً؛ كيلا يُتَوهم أن أمتعتَهُم جاءت معهم أيضاً، عادةً المسافرين.

فالاستثناءُ المتَّصلُ يُفيدُ التَّخصيصَ بعدَ التعميم، لأنهُ استثناءٌ من الجنس.

والاستثناءُ المُنقطعُ يُفيدُ الاستدراك لا التّخصيصَ، لأنه استثناءٌ من غير الجنس.

٣ ـ لا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مُفيدة، فلا يقالُ (جاء قومٌ إلا رجلاً منهم، ولا اجاء رجالً إلا خالداً»، فإن أفادت النكرةُ جاز الاستثناء منها، نحو: (جاءني رجالُ كانوا عندك إلا رجلاً منهم، ونحو: (ما جاء أحدٌ إلا سعيداً»، قال تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلّا خَيبَتِ عَالَا﴾ [العنكبوت: ١٤].

وتكون النكرةُ مفيدة إذا أُضيفتُ، أو وصفت، أو وقعت في سياقِ النفي أو النَّهي أو الاستفهام.

وكذا لا يُستثنى من المعرفة نكرةٌ لم تخصَّص، فلا يقالُ: •جاء القومُ إلّا رجلاً». فإن خُصّصَت جاز، نحو: •جاء القومُ إلا رجلاً منهم، أو إلا رجلاً مريضاً، أو إلا رجل سُومٍ،

 إلناصبُ للمستثنى بإلا هو (إلا) نفسُها، على المُعتمدِ. وقيلَ: هو ما تقدّمها من فعلٍ أو شِبههِ.

٥ ـ يصح استثناء قليل من كثير. وكثير من أكثر منه. وقد يُستثنى من الشيء نصفُهُ، تقول:
 الله عليَّ عشرة إلا خمسةً، قال تعالى: ﴿ كَائِيًّا النَّرْقِلُ ۚ إِلَّ أَيْنَا إِلَّا فَيَلاً ۚ إِلَى يَسْفَهُ (١٠) أَو انتقل مِنْهُ
 فَيلاً ﴿ أَنْ زِدْ عَلَيْكِ ﴾ [المزمل: ١، ٤]. فقد سمّى النصف قليلاً واستثناهُ من الأصل. وقال قومٌ: لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دونَ نصفِه. وهو مردودٌ بهذه الآية.

 ⁽١) الراجح من أقوال المفسرين أن "قليلاً": مستثنى من الليل، وانصفه": بدلٌ من قليلاً، وقلته بالنسبة إلى
 الكار.

 ⁽٢) تذكرة: مستثنى من المصدر المؤول من «تشفى» بأن المقدرة، والتقدير ما أنزلنا عليك القرآن لشقائك.

⁽٣) من: مستثنى من الضمير في اعليهما.

٢ ـ حُكْمُ المُسْتَثَنَّى بِإِلَّا الْمُتَّصِلِ

إن كان المستثنى بإلّا مُتصلاً، فلهُ ثلاثُ أحوال: وجوب النصبِ بإلّا وجوازُ النّصبِ والبدائةِ، ووجوبُ أن يكون على حسب العوامل قبله.

متى يجب نصب المستثنى بإلا؟

يجبُ نصبُ المستثنى بإلَّا في حالتين:

١ ـ أن يقعَ في كلام تام موجَبٍ، سواءٌ أتأخرَ عن المستثنى منهُ أم تقدَّمَ عليه.

فَالْأُولُ نَحُو: ﴿يَنجِعُ التَّلَامِيذُ إِلَّا الْكَسُولَۗۗۗ.

والثاني نحو: ﴿ينجح إلَّا الكسولَ التلاميذِ».

والمُرادُ بالكلام التام أن يكونَ المُستثنى منه مذكوراً في الكلام، وبالموجَب أن يكونَ الكلامُ مُثِنَاً، غير منفي.

وفي حكم النفي النهيُ والاستفهامُ الإنكاري، ولا فرقَ بين أن يكون النفيُ معنًى أو بالأداةِ، كما ستعلم.

لام تام منفي، أو شبهِ منفي، ويتقدّمَ على المستثنى منه، نحو: (ما جاء إلّا سليماً أحدًا) ومنه قولُ الشاعر:

ومَسَا لِسِيَ إِلاَّ آلَ أَحسمَ فَسِسِسِعَتُ وما لِسِيَ إِلاَّ مَنْذَهَ بَ الْسَحَـنَّ مَنْذَهَ بُ فإن تقدّمَ المستثنى على صفة المستثنى منه، جاز نصبُ المستثنى بإلا، وجاز جعلهُ بدلاً من المستثنى منه، نحو: قما في المدرسة أحد إلا أخاك، أو إلّا أخوكَ، كسولٌه.

متى يجوز في المستثنى بالا الوجهان

يجوز في المستثنى بإلَّا الوجهان _ جَعلُهُ بَدَلاً من المستثنى منه، ونصبهُ بإلَّا _ إن وقعَ بعدَ المستثنى منه في كلام تام منفيٌ أو شبهِ منفيّ، نحو: «ما جاءَ القومُ إلَّا عليّ، وإلا علياً». وتقولُ في شِبه النفي: "لا يَقَمْ أحدٌ إلا سعيدٌ، وإلا سعيداً، وهل فعلَ هذا أحدٌ إلا أنت، وإلا إياك!، والا تباع على البدليّة أولى، والنصبُ عربي جَيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلَيْتُ ينصحُمُ أَمَدُ إِلاَ أَنْهُ اللهُ اللهُ على البدليّة . وهذه على البدلية.

ومن أمثلة البدليةِ، والكلامُ منفيِّ، قولهُ تعالى: ﴿مَا فَمَثُوهُ إِلَّا قَيْلٌ مِّتُهُمُ ۗ [النساء: ٦٦]، وقرىء ﴿إِلَّا قليلاً» بالنصب بإلا، وقولهُ: ﴿لاَ إِنَّهُ إِلَّا ٱلقَّهُ ﴿ الْ مِحمد: ١٩ والصافك: ٣٥]، وقوله:

الله إما بدل من الضمير المستتر في خبر (لا) المحذوف، وهو موجود، وإما بدل من محل (لا) واسمها،
 لأن محلهما الرفع بالابتداء، كما تقدم في مبحث لا اثنافية للجنس.

﴿وَكَا مِنْ إِلَكِ إِلَّا إِلَكُ وَمِيدًا﴾(١) [المائدة: ٧٣]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهِ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [ص: ٦٥].

ومن أمثلتها، والكلامُ شِبهُ منفي، لأنهُ استفهامٌ إنكاري، قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَمْفِيرُ اللَّـٰوَيُبِ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ال عمران: ١٣٥]، وقولهُ: ﴿رَمَن يَقْسَطُ مِن رَّحْـَمَةِ رَبِّهِۥ إِلَّا الطَّمَّالُوبَ﴾ [العجر: ٥٦].

وقد يكون النفي معنوياً، لا بالأداة، فيجوزُ فيما بعد «إلَّا» الوجهانِ أيضاً _ البدليّةُ والنصبُ بإلّا، والبدليّة أولى _ نحو: «تبدَّلت أخلاقُ القوم إلّا خالدٌ، وإلّا خالداً»، لأن المعنى: لم تبنّ أخلاقُهم على ما كانت عليه، ومنه قول الشاعر:

وبالسَّسَرِيسَمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ، تَغَيَّر، إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتِـدُ(٢) فمعنى تغير: لم يبقَ على حاله.

(وإنما جاز الرجهان في مثل ما تقدم، لأنك إن راعيت جانب اللفظ نصبت ما بعد (إلا)، لأن الجملة قد استوفت جزءيها ـ المسند والمسند إليه ـ فيكون ما بعد (||v||) فضلة، والفضلة منصوبة، وإن راعيت جانب المعنى رفعت ما بعدها، لأن المسند إليه في الحقيقة هو ما بعد (إلا)، لذلك يصح تفريغ العامل الذي قبلها له وتسليطه عليه، فإن قلت: «ما جاء القوم إلا خالد، أو خالداً، صحّ أن تقول: «ما جاء إلا خالده، فنصبه باعتبار أنه عمدة في المعنى، فهو بدل مما قبله، والمبدل منه في حكم المطروح، ألا ترى أنك إن قلت: «أكرمت خالداً أباك»، صحّ أن تقول: «أكرمت أبك».

ثلاث فوائد

١ يجوز، في نحو: "ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا خالدٌ"، رَفعُ ما بعد "إلَّا" على البدليّةِ من أحدٌ (وهو الأولى)، أو على البدليّة من ضمير "يقولُ"، ويجوزُ نصبهُ على الاستثناء، ويجوز في نحو: "ما رأيتُ أحداً يقولُ ذلك إلا خالداً"، نصبُ ما بعد "إلا" على البدليّة من "أحداً" (وهو الأولى)، ونصبه "بإلا" ويجوز رفعه على أنه بدلٌ من ضمير "يقولُ" ومن مجيئة مرفوعاً على البدلية من ضمير الفعل المستتر قولُ الشاعر:

في لَــــُـــلَـــةِ لا نَـــرَى بــهـــا أحـــداً يَــخـــكِــي عَــلَـــيُــنـا إِلاَّ كَــواكِــبُــهـا ٢ ــ تقولُ: قما جاءني من أحدِ إلا خالداً، أو إلَّا خالدًا، فالنصب على الاستثناء، والرفعُ

 ⁽١) من: حرف جر زائد، وإله: مجرور لفظاً بمن الزائدة، مرفوع محلاً لأنه مبتداً، وخبره محذوف تقديره:
موجود إله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل إله الأول، لأن محله
الرفع على الابتداء، كما ذكرنا.

 ⁽٢) الصريمة: موضع، وأصلها: قطعة من الرمل ضخمة تنصره _ أي تنقطع _ عن سائر الرمال، والخلق:
 البالي، ومثله العافي، والذي: حفير حول الخيمة يمنع السيل.

على البدلية من محل «أحد»، لأن محله الرفع على الفاعليّة، ومن: حرف جر زائد، ولا يجوزُ فيه الجرُّ على البدليّة من لفظ المجرور.

(لأن البدل على نية تكرار العامل، وهنا لا يجوز أن تكرره، فلا يجوز أن تقول: "ما جاءني من أحد إلا من خالد"، وذلك لأن "من" زائدة لتأكيد النفي، وما بعد "إلا" مثبت، لأنه مستثنى من منفي، فلا تدخل عليه "من" هذه، لكن إن قلت: "ما أخذت الكتاب من أحد إلا خالد" جاز الجر على البدلية من اللفظ، لأن "من" هنا ليست زائدة. فلو كررت العامل، فقلت: "ما أخذت الكتاب من أحد إلا من خالد"، لجاز).

وكذلك تقولُ: «ليس فلانٌ بشيءٍ إلَّا شيئاً لا يُعبأ به»، بالنصب فقط، إما على الاستثناءِ، وإما على السهوور بحرف الجرّ الزائد، لأنَّ موضعَهُ النصب على أنه خبرُ «ليسَ». ولا تجوز البدلية بالجر.

(لأن الباء هنا زائدة لتأكيد النفي، وما بعد ﴿إِلَّا ۚ مُثبت، فلو كررت الباء مع البدل، فقلت: ﴿لِس فلان بشيء إلَّا بشيء لا يعبأ به، لم يجز).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبْضِي لُبَيْضَى، لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلَّا يَعَا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ"

(لكن، إن قلت: "ما مررت بأحد إلّا خالد"، جاز الجرّ على البدلية من اللفظ، لأن الباء هنا أصلية، فإن قلت: "ما مررت بأحد إلا بخالد"، بتكريرها، جاز).

٣ - علمت أنه إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه - في الكلام التام المنفي - فليس فيه إلا النصبُ على الاستثناء، نحو: قما جاء إلا خالداً أحدَّه، غير أنَّ الكوفيين والبَغداديين يجيزونَ بَعلَهُ معمولاً للعامل السابق، وجعلَ المستثنى منه المتأخر تابعاً له في إعرابه، على أنه بدلٌ منه فيجوزون أن يقال: قما جاء إلَّا خالدٌ أحدٌ»، فخالدٌ: فاعلٌ لجاء، وأحدٌ: بدلٌ من خالدٌ، ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه عن يُونسَ: أنه سمع قوماً يُوثَقُ بعربيَّتهم، يقولون: قما لي إلا أبوك ناصرٌ»، وعليه قولُ الشاعر:

لأنَّـهُ مُ يَـرُجُـونَ مِـنْـكَ شَـفاعـةً إذا لـم يـكـن إلَّا الـنَّـيِيُّـونَ شـافـعُ وهذا من البدل المعلوب.

⁽١) العضد: ما بين المرفق إلى الكتف، ويجوز فيها إسكان الضاد وضمها، وهي تؤنث وتذكر، وقال اللحياني: العضد مؤنثة لا غير، وهما عضدان، والجمع أعضاد، لا تُكثر على غير ذلك، وتكون العضد مجازاً بمعنى الناصر والقوة، ومعنى البيت: أنتم له في الضعف وقلة الانتفاع ليد لا عضد لها: فلا غناه بها ولا نفع.

(لأنك ترى أن التابع هنا ـ وهو البدل: ناصر وشافع ـ قد كان متبوعاً ـ أي مبدلاً منه ـ، وأنّ المتبوع ـ وهو المبدل منه: أبوك والنبيون ـ قد كان تابعاً ـ أي بدلاً ـ؛ لأنّ الأصل: •ما لي ناصر إلّا أبوك، وإذا لم يكن شافع إلا النبيون.

ونظيره في القلب _ جعلِ التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً _ قولك، "ما مررت بمثلك أحده: قاحد بدل من مثلك مجرور مثله، وقد كان "مثلك" صفة له مؤخرة عنه، لأن الأصل "ما مررت ماحد مثلك»).

متى يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب العوامل

وقد يكونُ الـنمُنُ معنويّاً، كقوله تعالى: ﴿وَيَأَلِكَ لَلَهُ إِلَّا أَن يُشِدَّ نُورُمُ﴾ [التوبة: ٣٦]، لأنَّ معنى يابى: لا يريدُ.

فاندة

إذا تَكرَّرت الله للتوكيد ـ بحيث يصعُّ حذفُها، وذلك إذا تَلَتْ واوَ العطف، أو تلاها بَدل ممّا قبلَها ـ كانت زائدةً لتوكيد الاستثناء، غيرَ مُؤثرة فيما بعدَها.

فَالْأُولُ نَحُو: ﴿مَا جَاءَ إِلَّا زَهِيرٌ وَإِلَّا أُسَامَةُ ا^(١).

والثاني، نحو: •ما جاءَ إلَّا أبوكَ إلَّا خالدٌه (٢)، وقد اجتمع البدل والعطف في قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَبِّخِكَ إِلاَّ عَمَلُهُ إِلاَّ رَسِيهُ، وإِلاَّ رَمَالُهُ ("") وإن تكررت لغير التوكيد - بحيث لا يصحُّ حذفها - فالكلام على ثلاثةِ أوجُو:

١ ـ أن يحذَّف المستثنى منه، فتُجعل واحداً من المستثنيات معمولاً للعامل وتَنصب ما

⁽١) الواو: عاطفة، وإلا: زائدة للتوكيد، وأسامة: معطوف على زهير.

⁽٣) إلا: زائدة، وخالد: بدل من أبوك، لأن الأب هو خالد.

 ⁽٣) رسيمه: بدل من عمله، ورمله: معطوف على رسيمه، وإلا ـ في الموضعين ـ زائدة، والرسيم والرمل:
نوعان من السير.

عداه. تقولُ: •ما جاءً، إِلاَّ سعيدٌ، إُلاَّ خالداً، إِلاَّ إبراهيم،، والأولى تسليطُ العامل على الأول ونصبُ ما عداهُ، كما تَرى. ولك أن تنصبَ الأول وترفعَ واحداً مما بعدَهُ.

٢ ـ أن يُذكرَ المستثنى منهُ، والكلامُ مثبتٌ، فتنصب الجميع على الاستثناء نحو: •جاء القومُ
 إلّا سعيداً، إلّا خالداً، إلّا إبراهيم.

٣ ـ أن يُذكر المستثنى منه، والكلامُ منفي، فإن تقدمت المستثنيات، وجب نصبُها كلُها،
 نحو: «ما جاءَ إلَّا خالداً، إلَّا سعيداً، إلَّا إبراهيمُ أحدٌ»، وإن تأخرت، أبدلت واحداً من المستثنى منه، ونصبتَ الباقي على الاستثناء، والأولى إبدالُ الأول ونصبُ الباقي، نحو: «ما جاءَ القومُ إلَّا خالدٌ، إلاَّ سعيداً، إلَّا إبراهيم».

٣ ـ حُكمُ الْمُستَثْني بِإِلاَّ الْمُنْقَطِعِ

إن كان المستثنى بإلا منقطعاً، فليس فيه إلا النصبُ بإلا، سواءٌ أتقدَّمَ على المستثنى منه أم تأخر عنه، وسواءٌ أكان الكلام مُوجَباً أم منفياً، نحو: •جاءَ المسافرونَ إلا أمتعتَهم، جاءَ إلَّا أمتعتَهم المسافرون، ما جاءً المسافرون إلا أمتعتَهم».

ومن الاستثناء المُنقطع قولهُ تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِيهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا إِنْهَاعَ الظَّيْزُ﴾ [النساء: ١٥٧]^، وقوله: ﴿وَمَا لِأَحْدِ عِنْدُمُ مِنْ يَتَسَوَّ تُجْزَعُ ۞ إِلَّا آتِينَاهُ وَبَعِ رَبِّهِ ٱلظَّيْقِ ۞﴾^٣ [الليم: ٢٠، ٢٠].

ولا تجوز البدليةُ في الكلام المنفيّ، هنا، كما جازت في المستثنى المُتَّصل، إذ لا معنى لإبدال الشيءِ من غير جنسه.

وبَنو تميم يُجيزون البدلية فيه، إن صحَّ تَفرُّغ العامل قبلَه له وتَسلَّطهُ عليه، فيجيزون أن يقال: * ما جاء المسافرونَ إلَّا أمتعتُهم ، لأنك لو قلتَ: «ما جاءَ إلَّا أمتعةُ المسافرين، لَصَحّ. وعليه قولُ الشاعر:

وَبَسَلْسِدَوْ لَسِيْسِسَ بِسِهِا أَنسِيسِسُ إِلاَّ الْسِيَعِافِسِيسُ، وإِلاَّ السِيسِسُ^(٣) وقول الآخر:

عَسْبًّةَ لا تُخنِي الرُّواحُ مَكانَها ولا النَّبْلُ، إلاَّ المَشْرِفِيُّ الْمُصَمِّمُ (١)

⁽١) اتباع الظن غير العلم، فأحدهما ليس من جنس الآخر.

⁽٢) ابتغاء وجه الله غير النعمة، فهو ليس من جنسها، لذلك كان الاستثناء في الآيتين منقطعاً.

 ⁽٣) البعافير: جمع يعفور، بفتح الياه وضمها، وهو الظبي، وولد البقرة الوحشية، والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شقرة أو سواد خفي، والذكر أعيس والأنثى عيساء.

 ⁽٤) المشرفي: السيف، والمصمم: القاطع العاضي في الصميم، وهو العظم الذي به قوام العضو، يقال:
 صمم السيف: إذا مضى في الصميم وقطعه، فإذا قطع المفصل قبل: طبّن تطبيقاً.

وقول غيره:

وَبِسْتَ كِرامٍ قَدْ نَكَحُسْنا، ولم يَكُنْ لَسَا حَاطِبٌ إِلَّا السِّسْنانُ وصاصِلُهُ (١)

فاندة

اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلّا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخولُ المستثنى معه في الحكم، فتقول: «جاء السادة إلا خدمهم»، إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم، فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء، وتقول: «رجع المسافرون إلّا أثقالهم، أو إلا دوابهم»، لأنّ الإخبار برجوعهم يتوهم منه رجوع أثقالهم أو دوابهم معهم، وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يتوهم دخولُ المستثنى في حكم المستثنى منه، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به، كأن تقول: «لا يخطب في الحرب خطيبٌ إلّا ألسن النيران». وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللتهويل بشدة الحال، وكذا إن قلت: «سلكتُ فلاةً ليس فيها أنيس الخطيب المتأجج حماسة، فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب، ولتمثيل هول الموقف، لهذا لا الذئاب، أو إلا وحوشها»، فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب، من هذا الاستثناء، لأنه في حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى. فتقول: «لا يتكلم في الحرب إلا ألسنُ النيران»، وتقول: «مردت بفلاة ليس فيها إلّا الذئاب، من غير أن ينقص من المعنى شيء إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله، ويجري هذا المجرى الأبيات الثلاثة التي مرت بك آنفاً، هذا هو الحق فاعتصم به.

وبما قدمناه تعلم أنّ في إطلاق النحاة الكلام، في الاستثناء المنقطع، تساهلاً لا ترضاه أساليب البيان العربي، وتمثيلهم له بقولهم: «جاء القوم إلا حماراً» شيءٌ يأباه كلام العرب، نعم يصح أن تقول: «جاء القوم إلا الحمار، أو إلا حماراً لهم، أو إلا حمارهم»، إن كان من العادة أن يكون معهم، أما «جاء القوم إلا حماراً» فلا يجوز، وإن كان من العادة مجيء حمار معهم، لأنه لا يجوز استثناء النكرة فير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة. كما قدمنا.

٤ ـ إلَّا «بِمَعنى «غَيْر»

الأصلُ في ﴿إلاَّ أَنْ تَكُونَ للاستثناء، وفي "غير" أَنْ تَكُونَ وَصَفَاً. ثُمَّ قَدْ تُحملُ إحداهما على الأخرى، فَيُوصَفُ بِالَّا، ويُستثنى بغير.

فإن كانت الله بمعنى اغيرًا، وقعت هي وما بعدُها صفةً لما قبلها، (وذلك حيثُ لا يُرادُ بها الاستثناءُ، وإنما يُرادُ بها وصفُ ما قبلَها بما يُغاير ما بعدُها)، ومن ذلك حديثُ: الناسُ

⁽١) عامل الرمح: صدره.

الاستثناء

EAT

هَلكَى إلا العالِمونَ، والعالِمونَ هَلَكى إلّا العامِلونَ، والعاملونَ هلكى إلّا المخلصون، أي: «الناسُ غيرُ العالمينَ هَلكى، والعالمونَ غيرُ المخلصينَ هَلكى، ولو أراد الاستثناء لنصبَ ما بعد «إلا»؛ لأنهُ في كلام تام مُوجَب.

ولا يَصِحُ أيضاً أن يُعرَب لفظ الجلالةِ بدلاً من آلهة، ولا "هذا الدرهم، بدلاً من دراهم، لأنهُ حيثُ لا يَصِحُ البدليةُ، ولو صحَّ لانهُ حيثُ لا يَصِحُ البدليةُ، ولو صحَّ الاستثناءُ، لا تصحُ البدليةُ، ولو صحَّ الاستثناءُ، لما علمتَ من أنَّ النصبَ واجبٌ في الكلام التام المُوجَبِ^(٢)، وأيضاً: لو جعلتُهُ بدلاً لكان التقديرُ: «لو كان فيهما إلَّا الله لفسدتا»، لأنَّ البدلُ على نِيةٍ طرحِ المُبدل منه، كما هو معلومٌ، ولعدَم صحَّةِ الاستثناءِ هنا وعَدَم جَوازِ البدليّة تَميَّن أن تكون اإلا، بمعنى اغيره.

⁽١) ورحم الله (ابن يعيش) فقد أجاز سهواً ـ في شرح المفصل ـ النصب على الاستثناه في الآية الكريمة، غير مُقدَّرِ ما ينتجه معنى النصب من الفساد، ولكل جواد كبوة.

⁽٢) برفع الدرهم.

⁽٣) فإن قبل: إن المو، للامتناع، الوامتناع الشيء انتفاؤه فيكون الكلام منفياً، فنقول: إن العرب لا تعتبر مثل هذا النفي، لأنه نفي بالتأويل، بدليل أنهم لا يقولون: الو كان فيها ديّار الأكرمته، ولا الو جاءني من أحد لأحسنت إليه، ولو كانت الوه بمنزلة حرف النفي لجاز ذلك، كما يجوز: اما فيها ديار، وما جاءني من أحد، وذلك لأن ادياراً، لا يقع إلا بعد نفي، وكذا امن، الزائدة لتأكيد النفي.

^(\$) إلا وما بعدها: صفة للمضاف، وهو «كلَّ» لا صفة لأخ، لذلك رفع ما بعد «إلاً والمشهور الشائع في كلامهم في مثل «كل وبعض» ونحوهما أن يكون الوصف لما أضيفا إليه، لا لهما، لأنه إن أسقط المضاف البه نابت صفته منابه، فإن قلت: «كل رجل كريم محبوب»، ثم أسقطت رجلاً، قلت: «كل كريم

أي: كلُّ أخٍ، غيرُ الفرقدينِ، مفارقُهُ أخوه. ولو قال: •كل أخِ مُفارقُهُ أخوهُ إلا الفَرقدينِ،

واعلم أنَّ الوصفَ هو اإلاً؛ وما بعدُها معاً، لا اإلَّاً وحدُها، ولا ما بعدُها وحدُه، مع بقائها على حرفيتها، كما يوصف بالجارّ والمجرور مع بقاءِ حرف الجرّ على حرفيته. والإعرابُ يكون لِما بعذها، ومن العلماءِ من يجعلُها اسماً مبنياً بِمعنى «غير» ويُجعلُ إعرابها المحلَّى ظاهراً فيما بعدِّها، والجمهور على الأول وهوَّ الأولى.

 حَكمُ المُستَثنىٰ بِغَيْرٍ وَسِقى
 غيرٌ: نكرة مُتوخلةً في الابهام والتُنكير، فلا تُفيدُها إضافتُها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا تُوصَفُ بها النكرةُ مع إضافتها إلى معرفةٍ، نحو اجاءَني رجلٌ غيرُكَ، أو غيرُ خالبه، فلذا لا يُوضَفُ بها إلا نكرةٌ، كما رأيتُ، أو شبهُ النكرةِ مِمّا لا يفيدُ تعريفاً في المعنى، كالمُعرَّفِ بألِ الجنسية، فإنَّ المعرَّف بها، وإن كان معرفة لفظاً، فهو في حكم النكرةِ معنَّى، لأنه لا يدُلُّ على مُعيَّن. فإن قلت: «الرجالُ غيرُك كثيرٌ»، فليس المرادُ رجالاً مُعيَّنيرٌ٢٠).

ومثلُها في تنكيرها، وتَوَغُّلها في الإبهام، ووصفِ النكرةِ أو شبهها بها، وعدم تعرُّفها بالإضافة امِثلٌ وسِوّى وشِبْهٌ ونظيرٌ الله تقول: اجاءني رجلٌ مِثلُك، أو سِواك، أو شِبهُك، أو نظيرُكُه.

وقد تُحمَلُ (غير) على (إلا) فيُستثنى بها، كما يستثنى بإلا، كما حُملتُ (إلا) على (غير) قُوْصِفَ بها. والمستثنى بها مجرورٌ أبداً بالإضافة إليها، نحو: •جاءَ القوم غيرَ على•.

وقد تُحمَلُ (سِوى) على اإلا)، كما حُمِلت (غيرًا)، لأنها بمعناها، فَيُستثنى بها أيضاً، والمُستثنى بها مجرور بالإضافة إليها.

وحكمُ اغير وسِويًا في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعدَ اإلاًا: فتقول: اجماءَ القومُ غيرَ خالدِ»، وبالنصب، لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجِّبٌ.

وتقول: "ما جاءً غيرَ خالدٍ أحدًا، بالنصب أيضاً، وإن كان الكلامُ منفيًّا، لأنها تقدَّمت على

وتقول: ﴿مَا احترقتِ الدَّارُ غَيرُ الكتب ، بالنصب، وإن كان الكلام منفيًّا، ولم يَتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، لأنها وقعت في استثناء مُنقطع.

محبوب،، ويجوز على قلة إجراء الصفة على كل وبعض المضافين دون المضاف إليه كما ترى في هذا

راجع مبحث ﴿أَلُّ الجنسية في الجزء الأول من هذا الكتاب.

وتقول: «ما جاءَ القومُ غيرُ خالدٍ، أو غيرَ خالدٍ» بالرفع على أنها بدلٌ من القوم، وبالنصب على الله بدلٌ من القوم، وبالنصب على الاستثناء، لأنَّ الكلامَ تامَّ منفي، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوى التَّوَدُونَ مِنَ ٱلْتُؤْمِنِينَ غَيْرُ أَوْلِ الشَّرِوِ وَالْجَرِينَ فَي سَبِيلٍ اللهِ مَنْ اللَّهُ عَلَي السَّلَاءِ، وها]، قُرى «غير» بالرفع، صفةً للقاعدون، وبالجر، صفةً للمؤمنين، وبالنصب على الاستثناء.

وتقول: «ما جاءً غيرُ خالدٍ»بالرفع، لأنها فاعل، و«ما رأيتُ غيرَ خالدٍ» بالنصب، لأنها مفعولٌ به، و«مررتُ بغير خالدٍ»، بجرها بحرف الجر، وإنما لم تُنصَب «غيرٍ» هنا على الاستثناء لأن المستثنى منه غيرُ مذكررٍ في الكلام، فتفرَّغُ ما كان يعملُ فيه للعمل فيها.

وا علم أنه يجوز في اسوى، ثلاثُ لغاتٍ: اليوى، بكسر السين، واسُوى، بضمها، واسَوَاه، بفتحها مع المدّ.

٦ ـ حُكمُ المُستثنى بخُلا وعَدَا وحاشا

خلا وعدا وحاشا: أفعال ماضيةٌ، ضُمّنت معنى ﴿إِلَّا» الاستثنائية، فاستثنيَ بها، كما يُستثنى بإلّا.

وحكمُ المستثنى بها جوازُ نصبهِ وجرّهِ. فالنصبُ على أنها أفعالٌ ماضية، وما بعدَها مفعولٌ به. والجرُّ على أنها أحرفُ جرِ شبيهةً بالزائدِ، نحو: •جاءَ القومُ خَلا عليًّا، أو عليُّ.

والنصبُ بخلا وعدا كثيرٌ، والجرُّ بهما قليلٌ. والجرُّ بحاشا كثيرٌ، والنصبُ بها قليلٌ.

وإذا جررتَ بهن كان الاسمُ بعدَهنَّ مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً على الاستثناءِ.

فإن جُعلت أفعالاً كان فاعلها ضميراً مستتراً يعودُ على المُستثنى منه (١)، والتُزِمَ إفرادهُ وتذكيرهُ، لوقوع هذه الأفعالِ موقعَ الحرف، لأنها قد تضمّنت معنى «إلا»، فأشبهتها في الجمودِ وعَدَم التَّصرُّفِ والاستثناءِ بها، والجملةُ إما حالٌ من المستثنى منه، وإما استثنافية.

ومن العلماءِ من جعلها أفعالاً لا فاعلَ لها ولا مفعولَ، لأنها محمولةٌ على معنى ﴿إلاَّ، فهي واقعةٌ موقعَ الحرفِ، والحرفُ لا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك، فما بعدَها منصوبٌ على الاستثناء، حملاً لهذه الأفعال على ﴿إِلاَّهُ، وهو قولٌ في نهاية الجِذْقِ والتَّدْقِيْنِ.

(قال العلاّمة الأشموني في شرح الألفية: «ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل، لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا)، على أنه يمكن

⁽١) قال قوم: يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق، والتقدير: جاه القوم خلا البعض علياً، وقال قوم: يعود على اسم الفاعل المفهوم من الاسم السابق والتقدير: جاؤوا خلا الجاثي علياً، وقال آخرون: يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: جاؤوا خلا المجيء عليًا، وما ذكرناه هو أقرب إلى الحق والصواب.

أن يقول فيهما مثل ذلك»، قال الصبان في حاشيته عليه: «قوله لا فاعل له، أي ولا مفعول، كما قاله بعضهم، وقوله بالحمل على «إلا» أي: فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على «إلا» أنه العامل للنصب فيما بعده) ت.هـ.

والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تُجعل هذه الأدوات: «خلا وعدا وحاشا»، في حالة نصبها ما بعدها _ إما أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها واثعة موقع الحرف، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء كما جعلوها _ وهي جارّةً أحرف جر، وأصلها الأفعال).

وإذا اقترنت بخلا وعدا قما، المصدرية، نحو: قجاء القوم ما خلا خالداً، وجبّ نصبُ ما بمدّهما، ولا يجوزُ جره؛ لأنهما حينتذِ فعلانِ، وقما، المصدريّة لا تَسبقُ الحروف، والمصدر المؤلّ منصوبٌ على الحال بعد تقديره باسم الفاعل، والتقديرُ: جاه القومُ خالين من خالدٍ.

(هكذا قال النحاة، وأنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناه، والذي تطمئن إليه النفس أن قماء هله ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناه، بدليل أن وجودها وعدمه، في إفادة المعنى، سواء على أن من العلماء من أجاز أن تكون زائدة، كما في شرح الشيخ خالد الأزهري لتوضيح ابن هشام).

أما حاشا فلا تَسبقُها «ما» إلَّا نادراً، وهي تُستعملُ للاستثناءِ فيما ينزَّه فيه المستثنى عن مشاركة المستثنى منه، تقول: «أهملَ التلاميذُ حاشا سليم»، ولا تقولُ: «صلَّى القومُ حاشا خاليه» لأنه لا يتنزَّه عن مشاركة القوم في الصّلاة، وأما سليم ـ في المثال الأول، فقد يتنزَّه عن مشاركة غيرو في الإهمال.

وقد تكون للتَّنزيه دون الاستثناء، فيُجرُّ ما بعدها إما باللام، نحو: "حاشَ شه، وإما بالإضافة إليها، نحو: قحاشَ الله، ويجوز حذفُ ألفها، كما رأيتَ، ويجوز إثباتها، نحو: قحاشا شه وقحاشا الله.

ومتى استُعملت للتّنزيه المجرَّدِ كانت اسماً مُرادِفاً للتنزيهِ، منصوباً على المفعوليّة المُطلقةِ انتصابَ المصدرِ الواقع بدلاً من التلفُظ بفعله، وهي، إن لم تُضَف ولم تُنوَّن كانت مبنيَّة، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى، وإن أضيفت أو نُوّنت كانت مُعرَبةً، لِيُعدِها بالإضافة والتنوينِ من شَبَهِ الحرف، لأنَّ الحروف لا تُضاف ولا تنوَّنُ: «حاشَ الله، وحاشا لله».

وقد تكونِ فعلاً متعدِّياً مُتصرفاً، مثل: «حاشيتهُ أحاشيهِ»، بمعنى: استثنيتُهُ أستثنيهِ، فإن سبقتها «ما» كانت حينئذِ نافيةً، وفي الحديث: أن النبي 瓣، قال: «أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ»، وقال راويه: «ما حاشى فاطمةً ولا غيرَها».

وتأتي فعلاً مضارعاً، تقول: فخالدٌ أفضلُ أقرانهِ، ولا أحاشي أحداً، أي: لا أستثني، ومنه قول الشاعر النابغة: ولا أَذَى فِياعِيلاً فِي النِّياسِ يُشْبِهُ فُ وَلا أُحِياشِي مِنْ الأَقْدُوامِ مِنْ أَحِيدِ

وإن قلت: «حاشاك أن تكذب، وحاشى زهيراً أن يُهملُ أن عُحاشى: فعلٌ ماض بمعنى: «جانب» وتقولُ أيضاً: «حاشى لك أن تهملَ"، فتكون اللام حرفَ جرّ زائداً في المفعول به للتقوية.

وإن قلتُ: ﴿أَحَاشِبُكُ أَنْ تَقُولُ غَيْرِ الْحَقُّ ۗ، فَالْمَعْنَى أُنْزُّهُكَ.

٧ - حُكْمُ المُستَثْني بِلَيْسَ ولا يَكُون

ليس ولا يكونُ: من الأفعال الناقصةِ الرَّافعة للاسم الناصبةِ للخبر، وقد يكونان بمعنى «إلا» الاستثنائية؛ فيستثنى بهما، كما يُستثنى بها، والمستثنى بعدَهما واجبُ النصبِ، لأنه خبرٌ لهما، نحو: «جاء القومُ ليس خالداً، أو لا يكون خالداً»، والمعنى: جاؤوا إلا خالداً، واسمُهما ضميرٌ مستتر يعود على المستثنى منه، والخلاف في مرجع الضمير فيهما كالخلاف في مرجعه في اخلا وعدا وحاشا، فراجعهُ.

(هكذا قال النحاة، أما ما تطمئن إليه النفس فأن يجعلا فعلين لا مرفوع لهما ولا منصوب، لتضمنهما معنى «إلا» أو يجعلا حرفين للاستثناء، نقلاً لهما عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنهما معنى «إلا» كما جعل الكوفيون «ليس» حرف عطف إذا وقعت موقع «لا» النافية العاطفة، نحو: «خذ الكتاب ليس القلم»، وكما قال الشاعر: «والاشرمُ المعللوبُ ليس الطالبُ»، برفع «الطالب، عطفاً بليس على «المعلوب» أي: (الأشرمُ الطالب لا المعللوب).

٨ ـ شِبْهُ الاستِثناء

شبهُ الاستثناء يكون بكلمتين: الا سِيِّما، وابيدًا:

فلا سِيّما: كلمةٌ مُركَّبةٌ من "سيّ" بمعنى مثلٍ، ومُثناها سِيّان، ومن الا" النافيةِ للجنس، وتُستعمل لترجيح ما بعدّها على ما قبلها، فإذا قلتّ: «اجتهدَ التلاميدُ، ولا سيّما خالدٍ"، فقد رَجَحْتَ اجتهادَ خالدٍ على غيرهِ من التلاميد.

وتشديد يائها وسَبقُها بالواوِ والاه، كلُّ ذلك واجب، وقد تُخفف ياؤها، وقد تُحذَف الواو قبلها نادراً، وقد تُحذفُ (ما) بعدَها قليلاً، أما حذفُ (لا) فلم يُرد في كلام من يُحتج بكلامهِ.

والمُستثنى بها، إن كان نكرةً جازَ جَرُّهُ ورفعه ونَصبهُ، تقول: «كلُّ مجتهدٍ يُحَبّ، ولا سيّما تِلميذِ مِثلكَ، أو «ولا سيّما تلميذٌ مِثلُك»، أو «ولا سِيّما تِلميذاً مثلَك»، وجرُّهُ أولى وأكثرُ وأشهرُ.

الكاف ـ في المثال الأول ـ وزهيراً ـ في المثال الثاني ـ مفعولان لحاشى، والمصدر المؤول بأن في موضع الفاعل، والتقدير : جانبك الكذب، وجانب زهيراً الإهمال.

(فالجر بالإضافة إلى «سيّ» وما: زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. وتكون «ما»: اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سي)، وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول، ويكون تقدير الكلام: «يحب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذٌ مثلك، لأنك مُفضَلٌ على كل تلميذ» والنصب على التمييز لسى، وما: زائدة).

وإن كان المُستثنى بها معرفةً جازَ جَرُّهُ، وهو الأولى، وجاز رفعهُ، نحو: •نجحَ التلاميذُ ولا سِيْما خليل؛ أو •ولا سِيّما خليلٌ». ولا يجوزُ نصبُهُ، لأن شرطَ التَّمييز أن يكون نكرةً.

وحكمُ «سِيّ» أنها، إن أُضيفت (كما في صورَتي جرَّ الاسم ورفعه بعدَها) فهي مُعرَبةٌ منصوبةٌ بلا النافية للجنس، كما يعرَبُ اسم (لا) في نحو: «لا رجلَ سوءٍ في الدار»، وإن لم تُضَف فهي مِنيَّةٌ على الفتح كما يُبنى اسم (لا) في نحو: «لا رجلَ في الدار».

وقد تستعمل الا سِيّما، بمعنى اخُصوصاً»، فيُؤتى بعدَها بحالٍ مُفردةٍ، أو بحالٍ جُملةٍ، أو بالجملة الشرطية واقعة موقم الحال.

فالأول نحو: ﴿أُحِبُّ المطالعةِ، ولا سِيِّما منفرداً».

والثاني نحو: ﴿أُحَبُّهَا، ولا سِيِّما وأنا متفردٌۗ.

والثالثُ نحو: ﴿أُحَبُّهَا، ولا سِيِّما إن كنتُ منفرداً».

وقد يَليها الظَّرفُ، نحو: ﴿أحبُّ الجلوسُ بين الغِياضِ، ولا سِيِّما عند الماءِ الجاريِ»، ونحو: ﴿يَطيبُ ليَ الاشتغالُ بالعلم، ولا سِيِّما ليلاً»، أو ﴿ولا سِيِّما إِذَا أَوَى النّاسُ إِلى مضاجعهم﴾.

أمًا «بَيدَ فهو اسمٌ ملازمٌ للنّصب على الاستثناءِ»، ولا يكون إلّا في استثناءٍ منقطع، وهو يَلزَمُ الإِضافةَ إلى المصدر المؤوَّلِ بأنَّ التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «إنهُ لكثيرُ المال، بيدَ أنه بخيلٍ»، ومنه حديثُ: «أنا أفضَحُ من نطقَ بالضادِ، بَيدَ أني من قُرَيشٍ، واستُرضِعتُ في بَني سَعدِ بنِ بَكرِه.

٩ ــ المنادي

المنادَى: اسمٌ وقعَ بعدَ حرفٍ من أحرف النداءِ، نحو: «يا عبدَ الله»، وفي هذا البحث أربعةً عشرَ مبحثاً:

١ ـ لَحرُفُ النَّداءِ

أحرفُ النداءَ سبعة، وهيّ: الله أيُّ، يا، آ، أيا، هَيا، وَا٣.

وْهَايْ وَأَهُ: للمنادَى القريب، وهَأيا وهَبا وآه: للمنادى البعيد. وهياه: لكلّ مُنادئ، قريباً

كان، أو بعيداً، أو مُتوسطاً، و (وا): للنُّدية، وهي التي يُنادَى بها المندوبُ المُتفجَّعُ عليه، نحو: (واكبدِي!، واحسرتي!».

وتَتعيَّنُ "يا" في نداء اسم الله تعالى، فلا يُنادَى بغيرها، وفي الاستغاثة، فلا يُستغاثُ بغيرها، وتتعيَّنُ هيَ و"وًا" في النَّدية، فلا يُندَّبُ بغيرهما، إلَّا أنَّ «وا" ـ في النَّدبة ـ أكثرُ استعمالاً منها، لأنَّ *يا" تُستعمل للنَّدبة إذا أُمِنَ الالتباسُ بالنداءِ الحقيقيِّ، كقوله:

حُمُلْتَ أَمراً عَظيماً، فاصطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فيهِ بِأَمْرِ اللهِ يِنا عُمَراً (١)!

٢ ـ أَلْسَامُ الْمُنَادى وَلُحكامُهُ

المنادَى خمسةُ أقسام: المفردُ المعرفةُ، والنكرةُ المقصودة، والنكرةُ غيرُ المقصودة، والمضافُ، والشبيهُ بالمضافِ.

(والمراد بالعفرد والمضاف والشبيه به: ما أريد به في باب الا، النافية للجنس، فراجعه في المجزء الثاني من هذا الكتاب، والمراد بالنكرة المقصودة: كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقُصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة، لدلالته حينئذ على مُعيّن، راجع مبحث المعرفة والنكرة في الجزء الأول من هذا الكتاب).

وحكمُ المنادَى أنهُ منصوبٌ، إمَّا لفظاً، وإمَّا مُحَلاًّ.

وعاملُ النَّصب فيه، إمّا فعلٌ محذوفٌ وجوباً، تقديرُهُ: ﴿أَدَعُو ﴾، نابٌ حرفُ النداءِ مَنَابُهُ، وإمّا حرفُ النداءِ نفسُهُ لتَضمنهِ معنى ﴿أَدَعُو ﴾، وعلى الأول فهو مفعولٌ به للفعل المحذوف، وعلى الثاني فهو منصوب بـ ﴿يا ﴾ نفسِها .

فيُنصَبُ لفظاً (بمعنى أنهُ يكونُ مُعرَباً منصوباً كما تُنصب الأسماءُ المُعربَةُ) إذا كان نكرةً غيرَ مقصودةٍ، أو مُضافاً، أو شبيهاً به، فالأول نحو: •يا غافلاً تنبّهُ، والثاني نحو: •يا عبدَ الله، والثالثُ نحو: •يا حسناً خُلُقُهُ».

ويُنصبُ محلاً (بمعنى أنهُ يكونُ مبنياً في محلُ نصب) إذا كان مفرداً معرفة أو نكرةً مقصودةً، فالأولُ نحو: «يا زُهيرُه، والثاني نحو: «يا رجلُ»، وبناؤه على ما يُرفعُ بهِ من ضمَّةٍ أو ألفٍ أو وادٍ، نحو: «يا علي. يا موسى^(٢)، يا رجلُ، يا فتى^(٣)، يا رجلانِ^(٤). يا مجتهدونَه (٩).

⁽١) البيت لجرير يندب عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه. والمراد بالأمر الذي حمله هو الخلافة.

⁽٢) موسى: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدَّر على الألف للتعدُّر.

⁽٣) فتى: منادى نكرة مقصودة بالنداء، مبني على ضم مقدَّر على الألف للتعذُّر.

⁽٤) رجلان: منادي نكرة مقصودة، مبني على الألف؛ لأنه مثني.

⁽٥) مجتهدون: منادى نكرة مقصودة، مبني على الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء

١ - إذا كان المنادَى، المُستحقُ للبناء، مبنيًا قبلَ النداء، فإنهُ يبقى على حركة بنائه، ويقالُ فيه: إنه مبنيً على ضمَّةِ مُقدِّرة، منعَ من ظهورها حركةُ البناءِ الأصليَّة، نحو: (ايا سيبويه، يا خدام (١١)، يا خدام (١٦)، يا هؤلاء، ويظهر أثرُ ضمَّ البناءِ المقدَّر في تابعه، نحو: (ايا سيبويه الفاضلُ، يا حدام الفاضلُه، يا هذا المجتهدُ، يا هؤلاء المجتهدونه(١٤).

٢ ـ إذا كان المناذى مفرداً علماً موصوفاً بابن، ولا فاصلَ بينهما، والابنُ مضاف إلى علَم، جاز في المُنادى وجهانِ: ضمُّهُ للبناءِ ونصبُهُ، نحو: «يا خليلُ بنَ أحمدً، ويا خليلَ بنَ أحمدًا، والمنتخ أولى، أمّا ضمُّهُ فعلى القاعدةِ، لأنه مفردٌ معرفةٌ، وأما نصبُهُ فعلى اعتبارِ كلمة «ابن» زائدةً، فيكونَ اخليل» مضافاً والحمد» مضافاً إليه، وابنُ الشخص يُضافُ إليه، لمكان المناسبة بينهما، والوصف بابنة كالوصفِ بابنِ، نحو: يا هندَ ابنةَ خاله، ويا هندُ ابنةَ خاله».

أمّا الوصفُ بالبنت فلا يُغيّر بناءَ المفرد العَلَم، فلا يجوزُ معَها إلَّا البناءُ على الضمّ، نحو: ﴿ يا هندُ بنتَ خالدٍ».

ويَتعيَّنُ ضَمُّ المنادى في نحو: ايا رجلُ ابنَ خالدٍ. ويا خالد ابنَ أخينا الانتفاءِ عَلَميَّةِ المنادَى، في الأول، وعَلَميَّةِ المضافِ إلى ابنِ في الثاني، لأنك، إن حذفتَ ابناً، فقلتَ: ايا رجلَ خالدٍ، ويا خالدَ أخينا الله لم يبق للإضافة معنى، وكذا يَتعينُ ضمُّهُ في نحو: ايا عليَّ الفاضلُ ابنَ سعيد الوجود الفصل، لأنه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضاف إليه.

٣ ـ إذا كُرَّرَ المنادى مضافاً، فلك نصب الاسمينِ معاً، نحو: ﴿ يَا سَعَدَ سَعَدَ الْأُوسِ ٩ ـ

ولكَ بناءُ الأول على الضم، نحو: "يا سعدُ سعدُ الأوسَّ، أما الثاني فهو منصوب أبداً.

(أما نصب الأول، فعلى أنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني زائد للتوكيد، لا أثر له في خفض ما بعده، أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وأما بناؤه (أي بناء الأول) على الضم، فعلى اعتباره مفرداً غير مضاف، وأما نصب الثاني، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله، وعلى الوجه الثاني بدلٌ من محله أو عطف بيان).

البناء سيبويه وحذام: كلاهما منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلية، وحذام من أعلام الإناث.

 ⁽۲) خباث: منادى نكرة مقصودة، وإعرابها كإعراب حذام، وهي من الكلمات التي تستعمل شتماً للإناث
 (راجع مبحث الأسماء المبنية، في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

 ⁽٣) ذا: اسم إشارة، منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره سكون البناء الأصلى.

 ⁽³⁾ النعت ـ في هذه الجمل ـ مرفوع باعتبار أن منعوته مبني على ضم مقدر، فرفعه إنما هو باعتبار هذا الضم المقدر.

٤ ـ المنادَى المُستحقُ البناءِ على الضمّ، إذا اضطُرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينهُ مضموماً ومنصوباً. ويكونُ في الحالة الأولى مَبنياً، وفي الثانيةِ مُعرباً منصوباً كالعلم المضاف، فمن الأول قول الشاعر:

سَسلامُ الله يسا مَسطَسرٌ عَسلَسْها ولَيْس عَلَيْكَ يسا مَطَرُ السَّلامُ (١) وقولُ الآخر يخاطب جَمَله:

حَيَّتُكَ عَزَّةُ بَعْدَ الهَجْرِ وانْصَرَفَتْ فَحَيّ، وَيُحَكَ، مَنْ حَيَّاكَ، يا جَمَلُ لَبْتَ التَّحِبَةُ كانَتْ لِي، فَأَشْكرَها، مَكانَ يا جَمَلٌ: حُيِّيتَ يا رَجُلُ" ومن الثانى قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَما إِلَــيَّ وقــالـــتْ: يـا عَــلِيّـاً، لَـقَـدْ وَقَــثْـكَ الأواقــي^(٣) ومن العلماء من اختار البناء، ومنهم من اختار النصب، ومنهم من اختار البناء مع العَلَم، والنصبَ مع اسم الجنس.

فوائد

إذا وقعَ "ابنّ» أو "ابنةٌ بينَ علَمينِ ـ في غير النداء ـ وأُريدَ بهما وصفُ المَلَم (1) ، فسبيلُ ذلكَ أن لا يُنوّنَ العلَم قبلهما في رفع ولا نصبِ ولا جرّ، تخفيفاً، وتُحذّفُ همزةً "ابن، تقولُ: «قالَ عليّ بنُ أبي طالب، أحب عليّ بنَ أبي طالب، رَضي الله عن عليّ بن أبي طالب، وتقول: «هذهِ هِندُ ابنةً خالد، رأيتُ هندَ ابنةً خالد، مررت بهندِ ابنةٍ خالد، وقد جَوَّزوا ـ في ضرورة الشعر ـ تنوينَ العلم الموصوف بهما، وعليه قول الشاعر:

جَـــارِيَــةٌ مِــنْ قَـــيُـــسِ بـــنِ ثَـــغـــلَــبَــهُ ﴿ كَـــاَنَّــهـــا حِـــلــيَــةُ سَـــيْــفي مُـــذُهـــبَــهُ أما إن لم يُرَدُ بهما الوصفُ، بل أريدَ بهما الإخبارُ عن العلَم، نُوّن العلمُ وجوباً، وثبتت همزهُ "ابن"، تقولُ: "خالدٌ ابنُ سعيدٍ^(٧)، إنَّ خالداً ابنُ سعيدٍ^(١)، ظننت خالداً ابنَ سعيدٍ^(١٧).

⁽١) مطر: اسم رجل.

⁽٢) معنى الببت: لبت تحبتها للجمل كانت لي؛ بأن تقول مكان حبيت يا جمل: حبيت يا رجل.

 ⁽٣) الأوافي: الحوافظ، جمع واقية، وأصلها الوواقي: بواوين، أبدلت الأولى من الهمزة على قاعدة الإبدال،
 كما تقدم في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

⁽٤) إذا وقع «ابن» بعد العلم، ولم يُزد به الإِخبار عنه، جاز أن تعربه نعتاً له، أو عطف بيان عليه، أو بدلاً منه.

أي: خالد هو ابن سعيد، فخالد: مبتداً، وابن: خبره.

⁽٦) أي: أن خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: اسم أن، وابن: خبرها.

 ⁽٧) أي: ظننت خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: مفعول أول، وابن: مفعول ثانٍ، وأصل المفعولين هنا مبتدأ وخبر، كما لا يخفى.

فإن وقعا بينَ عَلَمٍ وغيرِ علمٍ، فسبيلُ العلَم قبلَها التَّنوينُ مطلقاً، وإنْ وقعا صفةً للعلَم أو خبراً عنه.

قالأول نحو: "هذا خالدٌ ابنُ أخينا، هذه هندٌ ابنةُ أخيناً والثاني نحو: "خالدٌ ابن أخينا إنَّ هنداً ابنةُ أُختناً، وهمزةُ "ابن، ثابتةٌ هنا على كل حال، كما رأيت.

٣ ـ بُداءُ الضُّمدر

نداءُ الضمير شاذ نادرُ الوقوع في كلامهم، وقصَرَهُ ابنُ عُصفور على الشعر، واختار أبو حيانَ أنهُ لا ينادَى البَّقَة، والخلاف إنما هو في نداءِ ضمير الخطاب، أمّا نداءُ ضميري التكلم والغَبِية، فانفقوا على أنهُ لا يجوز نداؤهما بَّقَة، فلا يُقال: فيا أنا، يا إيّايَ، يا هُوَ، يا إيّاهُ،

وإذا ناديت الضمير، فأنت بالخيار: إن شئت أتيت به ضمير رفع أو ضمير نصب، فتقول: "يا أنت. يا إياك. وفي كِلتا الحالتين، فالضميرُ مبني على ضم مُقدَّر، وهو في محل نصب، مِثلًه في "يا هذا، ويا هذه، ويا سِيبَويه، لأنه مُفرَدٌ معرفة.

٤ ـ نِداءُ ما فيهِ «أَلْ»

إذا أربدُ نداءُ ما فيه «أل»، يُؤتى قبلهُ بكلمة «أيُها»، للمذكر، و«أيتُها» للمؤنث. وتَبقيانِ معَ التثنيةِ والجمع بلفظ واحدٍ، مراعى فيهما التذكيرُ والتأنيث، أو يؤتى باسم الإِشارة.

فالأول كقوله تعالى: ﴿يُكَانُّهُا ٱلْإِنْسُنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِكَ ٱلْكَرِيرِ ۞﴾[الانفطار: ٦] وقوله: ﴿يَكَانِّهُا ٱلتَّنْسُ النَّطْسَيَّةُ ۞ ٱرْجِينَ إِنَّ رَبِّكِ رَضِيَّةً مُتَمِّيَةً ۞﴾[الفجر: ٢٧، ٢٨] وقوله: ﴿يَكَانِّهُا ٱلنَّاسُ ٱنْفُوا رَبْكُمُ﴾ [النساء: ١].

والثاني نحو: أيا هذا الرجل. يا هذه المرأة إلا إذا كان المنادى لفظ الجلالة، لكن تبقى «أل وتُقطّعُ همزتُها وجُوباً، نحو: أيا ألله»، والأكثر مَعَهُ حذفُ حرفِ النداءِ والتعويضُ منه بعيم مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ، للدلالةِ على التعظيم نحو: «اللهمَّ ارحمناه، ولا يجوز أن تُوصَفَ «اللَّهمُّ»، لا على اللفظ ولا على المحلِّ، على الصحيح، لأنهُ لم يُسمَم.

وأما قولهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَالِمَرَ ٱلسَّمَنَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الزمر: ٤٦]، فهو على أنه نداءٌ آخر، أي: قُل: اللهمَّ، يا فاطرَ السمواتِ.

وإذا ناديتَ علماً مُقترناً بألْ وَضِماً حلَفتَها وُجوباً فتقولُ في نداء العبّاسِ والفضلِ والسّموألِ (١٠) عبّاسُ، يا فضلُ، يا سَمَوأَلُه.

⁽١) الصحيح أن السموأل معرب صموئيل.

فاندة؛

تستعمل االلهم، على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن تكون للنداء المحض، نحو: «اللهمّ اغفر لي.

الثاني: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقال لك: «أخالد فعل هذا؟»، فتقول: «اللهم نعم».

الثالث: أن تستعمل للدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور معها، كقولك للبخيل: "إن الأمة تعظمك، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيلها.

٥ - أحكامُ تَوابع المُنادَى

إن كان المنادى مبنياً فتابعُهُ على أربعة أضرُب:

١ ـ ما يجبُ رفعهُ معرباً تَبَعاً لِلَفظِ المنادى، وهو تابعُ (أي وأيّة واسمِ الإِشارة)، نحو: (يا أيها الرّجلُ، يا أيتها المرأة، يا هذا الرجل، يا هذه المرأة، ".)

ولا يُنبَعُ اسمُ الإِشارةِ أبداً إلا بما فيهِ «أَلْ». ولا تُنتَعُ «أَيُّ وأيَّةٌ» في باب النداءِ، إلا بما فيه «أَلْ» ـ كما مُثْلَ ـ أو باسم الإشارة، نحو: •يا أيُهذا الرجلُ».

٢ ـ ما يجبُ ضَمهُ للبناو^(٢)، وهوَ البدَلُ، والمعطوفُ المجرَّدُ من قالَ اللَّذانِ لم يضافا،
 نحو: ايا سعيدُ خليلُ، يا سعيدُ وخليلُ».

٣ ـ ما يجبُ نصبُهُ تبعاً لمحل المنادَى، وهو كل تابع أضيف مُجرَّداً من «أل»، نحو: «يا علي أبا الحسن، يا علي وأبا سعيد، يا خليلُ صاحبَ خالدٍ، يا تلاميدُ كلَّهُمْ، أو كلَّكُم (٣)، يا رجلُ أبا خليل».

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان: الرفعُ مُعرباً تبعاً للفظِ المنادّى، والنصبُ تبعاً لمحلهِ وهو نوعان:

الأول: النعتُ المضافُ المقترنُ بألْ، وذلك يكون في الصفاتِ المُسْتَقَّةِ المضافة إلى

ابع اسم الإشارة العنادى يرفع باعتبار أن اسم الإشارة مبني على ضم مقدر، فتبعيته له مرفوعاً هي باعتبار هذا الضم المقدر.

⁽٢) أي يكون مبنياً على الضم من غير ثنوين.

 ⁽٣) يجوز استعمال الضمير مخاطباً أو غاتباً، وعلى ذلك تقول: •يا خالد نفسك أو نفسه و والغيبة هنا على معنى
الحضور، إنما هي باعتبار لفظ المنادى؛ لأنه اسم ظاهر، فهو في حكم الغائب، كما تقول: «أنت يا هذا،
رجل يحسن إلى الناس، أو تحسن إلى الناس».

معمولها، نحو: «يا خالدُ الحسنُ الخلُقِ، أو الحسنَ الخلق، يا خليلُ الخادمُ الأمةِ، أو الخادمَ الأمة. الأمة.

الثاني: ما كان مُفرَداً (١) من نعتِ، أو توكيدٍ، أوعطفِ بيانٍ، أو معطوفٍ مُقترنِ بألْ، نحو:
قيا عليّ الكريمُ، أو الكريمُ. يا خالدُ خالدٌ، أو خالداً (٢)، يا رجلُ خليلٌ، أو خليلاً (٣)، يا عليّ والضيفُ، أو والضيفَ، ومن العطفِ بالنصبِ تبعاً لمحلِّ المنادى قوله تعالى: ﴿يُنِجِبَالُ أَيْهِ مُمَّمُ وَالضَّيْرُ ﴾ إلى النظر. وقُرىَه في غير السبعةِ: ﴿والطيرُ»، بالرفع عطفاً على اللفظ.

وإن كان المنادى مُعرَباً منصوباً فتابعهُ أبداً منصوبٌ مُمرباً، نحو: «يا أبا الحسنِ صاحبَنا، يا ذا الفضل وذا العلم، يا أبا خالدِ والضيفَ»، إلا إذا كانَ بدلاً، أو معطوفاً مجرداً من «ألْ، غيرَ مضافين، فهما مُبنيّان، نحو: «يا أبا الحسن عليّ. يا عبدُ الله وخالدُه.

٦ ـ حَنْفُ حَرْفِ النَّداءِ

يجوزُ حذف حرف النداءِ بكثرةِ، إذا كان الياء دونَ غيرها، كقولهِ تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِشَ عَنَ هَـذَاً﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿رَبِّ أَرْقِ أَنظُرْ إِلِيَكَ ﴾ [الاعراف: ١٤٣] ونحو: امَنْ لا يزالُ مُحسناً أحسنُ إليَّ، واعظَ القومِ عِظْهُمْ، أَيُّها التلاميذُ اجتهدوا، أَيتُها التلميذاتُ اجتهدُنَ».

ولا يجوزُ حذفُهُ من المنادى المندوبِ والمنادىٰ المُستغاث والمنادى المتعجّبِ منه والمنادى البعيد، لأنّ القصدَ إطالةُ الصوتِ، والحذفُ يُنافيهِ.

وقلَّ حذُّفهُ من اسم الإشارة، كقول الشاعر:

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لَها قالَ صاحبي: يبوشْلِكَ، لهنذا، لَوْعَةٌ وغَرامُ (١٩٠٠). ومن النكرة المقصودة بالنداء كقولهم: «افتَد مخنوقُ (٥٠)، أصبح ليلُ (١٠)، ومنه قول الشاعر: جَارِي، لاَ تَسْمَنُهُ كَارِي عَالِمِيرِي: سَيْسِرِي وإشْفاقِي عالمي بَعبسري (٧٠)

⁽١) أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً به.

⁽٢) خالد الثاني: تأكيد لخالد المنادي، فإن رفعته فهو توكيد للفظه، وإن نصبته فهو توكيد لمحله من الإعراب.

 ⁽٣) خليل: عطف بيان على رجل، فإن رفعته كان عطف بيان على لفظه، وإن نصبته كان عطف بيان على محله
 من الإعراب.

⁽٤) أي: يا هذا، ولوعة: مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور قبله: في موضع الخبر.

 ⁽٥) هر مثل يضرب لكل مُشْفَق عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتديها بماله، أي: يا مخنوق.

⁽٦) هو مثل يضرب لليلة الشديدة، ولأمر مكروه طال أمده.

 ⁽٧) جاري: منادى مرخم، والأصل: ايا جارية والعذير ما يُعذرُ عليه الرجل من أمر يرومه ويحاوله، ويكون أيضاً بمعنى النصير، تقول: (من عذيري من فلان)، أي نصيري، ويقال: (عذيرَك من فلان)، بالنصب،

وقولُ الآخر:

أطرب رِقْ كرسرا، أطرب رِقْ كرسرا إنَّ السنَّه عَلَامَ فَسِي الْسَفُّدِينَ (١) وَأَوْ السنَّه بِالمِضَاف.

٧ _ حَنْفُ الْمُنادي

قد يُحذَفُ المنادى بعد «يا» كقولهِ تعالى: ﴿يَكَلِيَّتَنِي كُنتُ مَمَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء: ٧٣]، وقولِكَ: «يا نَصَرَ الله من يَنْصُرُ المظلومَ»، وقول الشاعر:

أَلاَ بِا اسْلَمِي بِا دارَمَيَّ، عَلَى الْبَلِى وَلاَ زالَ مُنْهِلاً بِجَرْعائِكِ الْفَظرُ (٢)

(والتقدير يكون على حسب المقام. فتقديره في الآية الأولى: (يا قوم)، وفي الثانية: (يا عبادي)، وفي المثال الثالث: (يا قوم)، وفي الشعر: (يا دار).

والحقُّ أن قياء أصلُها حرفُ نداءٍ، فإن لم يكن مُنادَى بعدها كانت حرفاً يُقصَدُ به تنبيهُ السامع إلى ما بعدَها، وقيلَ: إن جاءَ بعدها فعلُ أمر فهيّ حرفُ نداءٍ، والمنادَى محذوف، نحو:

وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضوع الذي ليس له ولا لأمثاله الكلام فيه، كأنه قيل: اسكت يا حقير، فإن الأجلاء أولى بهذا الكلام منك. وقيل إن معنى فأطرق كراه: أن الكروان ذليل في الطير والنعام عزيز، أي اسكن عند الأعزة، ولا تستشرف الذي لست له بند ولا أنت له بأهل، ويشبه الأعزة بالنعام والأذلة بالكروان. وقيل: يضرب للرجل يُخدع بكلام يُلطف له ويراد به الغائلة. هذا خلاصة ما جافي ليس عنده غناة (أي: في لسان العرب والقاموس وشرحه. وقال العيداني في شرح أمثاله: يضرب للذي ليس عنده غناة (أي: نفح)، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوق أنتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه، وقولهم: إن النعامة في القرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها، وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري: أنه يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي طاطئء يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً وهي النعام . قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى اه. وقد نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ببعض تصرف، وهذا التفسير ليس بشيء قلا تنخدع به.

أي: هات من يعذرك، أو ينصرك، فهو افعيل؛ بمعنى افاعل؛، وقوله اسيري؛: هو بدل من اعذيري؛ فكأنه قال لا تستنكري سيري وإشفاقي على بعيري.

⁽۱) الكرا: الكَرْوَان، كلاهما بفتح الكاف والراء، والأنثى كروانة، والجمع كِرْوان، بكسر الكاف وسكون الراء، ويجمع على كراوين أيضاً، وهو طائر، قيل: إنه الحبارى، وقيل إنه الحجل، وقيل هو طائر طويل الرجلين أغبر دون الدجاجة في الخلق، وله صوت حسن يكون بمصر مع الطيور الداجنة، وهو من طيور الريف والقرى، لا يكون في البادية، قال شارح القاموس: وهذا القول هو الصحيح. وقولهم «أطرق كرا»: هو مثلٌ يُضرب لمن يُتكلم أمامه بكلام فيظن أنه المراد بالكلام، أي: اسكت، فإني أريد من هو أنبل منك وأرفع منزلة.

 ⁽٢) الجرعاه: الرملة الطيبة، وأراد بها منزلها الذي تنزل فيه حيث هذه الرملة.

ألا يا اسجدوا، والتقدير ألا يا قومُ، ونحو ﴿ألا يا اسلميِ والتقدير ألا يا عَبْلةُ.... وإلَّا فهيَ حرفُ تنبيهِ، كقولهِ تعالى: ﴿يَكِيْتَ قَرْمَى يَعْلَمُونَ ﴾ [يس: ٢٦].

٨ ـ المُنادي المُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّم

المنادى المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ على ثلاثة أنواعٍ: اسمٍ صحيعِ الآخرِ، واسمٍ مُعتلٌ الآخر، وصفةٍ.

والمرادُ هنا اسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ ومبالغةُ اسم الفاعل.

فإن كان المضافُ إلى الياءِ اسماً صحيحَ الآخر، غيرَ أب ولا أم، فالأكثرُ حذف ياءِ المتكلم والاكتفاءُ بالكسرةِ التي قبلَها، كقوله تعالى: ﴿يَبِيَادِ فَالْقُونِ ﴾ [الزهر: ٢١٦، ويجوز إثباتها ساكنةً أو مفتوحةً، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَبِيَادِ لَا خَرْفُ عَلَيْكُو ﴾ [الزخرف: ٢٦] وقوله: ﴿يَبِيَادِيَ اللَّذِينَ أَسَرُولًا عَلَى الْمَشْرِيمِ ﴾ [الزحر: ٣٥]. ويجوزُ قلبُ الكسرةِ فتحةً والياءِ ألفاً، كقوله تعالى: ﴿يَجَدَرُقَ عَلَى مَا فَرَطَتُ فِي جَبُّ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٣٥].

وإن كانَ المضافُ إلى (الياءِ) معتلُّ الآخرِ، وجبُ إثباتُ الياءِ مفتوحةً لا غيرُ، نحو: •يا فتاى. يا حامِيَّه.

وإن كان المضاف إليها صفةً صحيحة الآخرِ، وجبّ إثباتُها ساكنةً أو مفتوحةً، نحو: «يا مكرميّ. يا مُكرميّ».

رإن كان المضافُ إليها أباً أو أمّاً، جاز فيهِ ما جازَ في المنادَى الصحيح الآخر، فتقول: «يا أَبِ ويا أُمَّ. يا أَبِي ويا أَمِي. يا أَبِيَ ويا أَمِيّ. يا أبا ويا أمّاً، ويجوزُ فيه أَيضاً حذفُ ياءِ المتكلم والتَّمويضُ عنها بتاءِ التأنيثِ مكسورةً أو مفتوحةً، نحو: «يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ. يا أَبَتَ يا أُمِّتَ، ويجوزُ إبدالُ هذهِ التاءِ ها، في الوقفِ، نحو: «يا أَبَهُ ويا أُمَّةً».

وإن كان المنادَى مضافاً إلى مضاف إلى ياءِ المتكلم، فالياءُ ثابتةٌ لا غيرُ، نحو: «يا ابنَ أَخي. يا ابنَ خالي، والأكثر حذفُها والاجتزاءُ عنها بفتحة أو كسرة، وقد قُرى، قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أَمْ إِنْ الْقُوْمُ الْسَتَعْمُونِ ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ ابْنَ أَمْ إِنْ الْقُومُ السَّعْمُونِ ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَبُنُومُ لَا يَكُسُومُ فَلَى يَبِيَعُ وَلَا يَرَبُّي ﴾ [طه: ٤٤]، بالفتح وبالكسر، فالكسر على نيّةِ الياءِ المحذوفةِ التي أصلُها ياءُ المتكلم، ومثلُ ذلك يُقال في «يا ابنَ عمّ قال الراجز:

كُسنُ لِسيَ لاَ عَسلسيَّ، يسا ابسنَ عَسمَّسا ﴿ نَسعَسْ عَسزِسزَيسنِ، وَتُسكُّمَ فَسَ السهَسَمَّسا ويجري هذا أيضاً مع «ابنةِ أُمُّه و«ابنةِ عَمه». واعلم أنهم لا يكادون يُثبتون ياء المتكلم، ولا الألف المنقلبة عنها، إلا في الضرورة، فإثباتُ الياء كقوله:

يا ابنَ أُمِّي، وبا شُـقَيْتَ نَفْسِي أَنتَ خَلَفْتَني لِـدَهـرٍ شَـديـدِ وإثباتُ الألف المنقلبة عنها، كقول الآخر:

يا ابنةَ عَمًّا، لا تَلُومِي واهمجَعي لا يَخْدُقُ اللَّوْمُ حِجابَ مِسْمَعي .
9 مالفنادي الفشتَغاتُ .

الاستغاثة: هي نداء من يُعينُ من دفع بلاءِ أو شدَّة، نحو: «يا لَلاقوياءِ لِلضَّعفاءِ»، والمطلوبُ منه الإعانةُ يسمّى «مُستغاثاً»، والمطلوبُ له الإعانةُ يُسمّى «مُستغاثاً له».

ولا يُستعملُ للاستغاثةِ من أحرف النداءِ إلَّا (يا). ولا يجوزُ حذفُها، ولا حذفُ المُستغاث، أما المستغاث له فحذفه جائز، نحو: «يا شه».

وللمستغاث ثلاثةُ أوجهِ:

١ أن يُجرَّ بلام زائدةٍ واجبةِ الفتح^(١)، كقول الشاعر:

يا لَفَوْمي (٢) ، ويا لأمشالِ قَوْمي لأناسٍ عُـــُـوُهُم فـــي ازدِيادِ! وقول الآخر:

تَكَنَّفَنِي الوُسَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيا لَلنَّاسِ لِلْواشِي المُعَلَاعِ! وقولِ غيره:

يا لَفَوْمي! مَنْ لِلْعُلاَ والْمَساعِي؟ يا لَقَوْمي! مَنْ لِلنَّدَى والسَّماح؟ يا لَقَوْمي! مَنْ لِلنَّدَى والسَّماح؟ يا لَنحَسُرَج الْفَتَى النَّفُاح!(")

⁽١) الحق أن هذه اللام زائدة لتأكيد الاستغاثة، فلا تتعلق بشيء، ولو كانت أصلية لم يجز حذفها، مع أنه يجوز نداه المستغاث بدونها، كما سترى، والجمهور على أنها أصلية متعلقة إما بفعل محذوف نابت عنه الإلا تقديره: «التجيء»، وإما بإيا) نفسها لنيابتها عن هذا الفعل، والجمهور أيضاً على أن هذه اللام المفترحة هي اللام الجارة، وإنما فتحت للتفرقة بينها وبين لام المستغاث له، فإنها مكسورة، وبعض المحققين يرى أنها بقية كلمة «آل»، والأصل في قولك يا لللان: «يا آل فلان»، حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الله، المعوض منها بالعد، لالتقاء الساكنين: المد وألف «يا» ويجوز أن يكون المحذوف الانتقاء الساكنين هو ألف «يا»، وعلى هذا فليست هذه اللام حرف جر، وإنما هي اسم منادى منصوب مضاف إلى ما بعده، وما قولهم هذا ببعيد من العمواب، وينسب هذا القول إلى الكوفيين.

 ⁽۲) يا: حرف نداه للاستفائة، واللام: حرف جر زائد لتوكيد الاستغاثة: وقومي مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، وهو في محل نصب على النداه.

 ⁽٣) يرثي الشاعر رجالاً من قومه هذه أسماؤهم؛ يقول: لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بها بعدهم، والنفاح:

ولا تُكسرُ هذه اللامُ إِلاَّ إِذا تكرَّرَ المستغاثُ غيرَ مقترنِ بـ (يا» كقول الشاعر:

يَبْكيكَ ناء، بَعِيدُ الدَّادِ، مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهُ ولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِا

٢ - أن يُختم بألف زائدة لتوكيد الاستغاثة، كقول الشاعر:

يسا يَسزِيسدا(١٠ كَامِسلِ نَسيْسلَ عِسزٌ وَغِسنسَى بَسعْسدَ فساقَسةِ وَهَسوانِ! ٣ ـ أن يعتى على حاله، كفول الآخر:

أَلَا يَمَا قَـوْمُ لِـلَـمُ جَمِّبِ الْمُصَجِيبِ! وَلِـلَـمُ فَسَلَاتِ تَسَمَّرِضُ لِسَلَّادِيسِهِ! أَمَّا المُستِغاتَ له، فإن ذُكِرَ في الكلام، وجبَّ جرُّهُ بلامٍ مكسورة دائماً، نحو: (يا لقومي لِلعلم! (٢). وقد يجر بـ (مِنْ)، كقول الشاعر:

يا للرِّجالِ ذَوي الألبابِ مِنْ نَفَرٍ لا يَبْرَحُ السَّفَةُ المُرْدِي لَهُم دِينا!

١٠ ـ المُنادي المُتَعَجِّبُ منهُ

المُنادى المُتعجَّبَ منه، هو كالمُنادَى المُستغاثِ في أحكامهِ، فتقولُ في التعجُّب من كثرةِ الماءِ: (يا للماءِ^(٣)، يا ماءًا!، يا ماءًا»، وتقولُ: (يا لَلطربِ!، يا طرّبًا، يا طَرَبُ!».

١١ ـ المُنادَى المَنْدوب

النُّدُبةُ: هي نداءُ المُتفجّع عليه أو المُتوجّع منه، نحو: ﴿وَاسَيْدَاهِ!. وَاكْبِدَاهُ!.

ولا تُستعملُ لنداءِ المندوب من الأدواتِ إلا «وَا» وقد تُستعملُ «يا»، إذا لم يَحصُلِ النباسُ بالنداء الحقيقي.

ولا يجوز في النُّدبة حذفُ المنادِّي ولا حذفُ أداتهِ.

وللمنادَى المندوب ثلاثةُ أوجه:

الكثير العطاء، ويروى «الوضاح»، وهو الأبيض من الوضح وهو البياض، والعرب تكنى ببياض الوجه عن الكرم.

 ⁽١) يزيدا: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتوكيد الاستغاثة.

 ⁽٢) لام المستفاث له: حرف جر أصلي بلا نزاع، وهي متعلقة إما بالفعل النائبة عنه «يا»، وإما ب(يا) نفسها،
 وكذلك «من» التي تجز المستفاث له.

 ⁽٣) يا: حرف نداه للتعجب، واللام: حرف جر زائد لتوكيد التعجب، والماء مجرور لفظاً باللام الزائدة، منصوب محلاً؛ على النداه، وإعراب الأمثلة الباقية كإعراب أمثلة المنادى المستغاث.

١ ـ أن يُختَمُ بِاللَّفِ زَائدةِ لتأكيد التُّفجُع أو التوجُّع، نحو: ﴿وَاكْبِدَا إِ ١٠٠٠ .

٢ ـ أن يُختم بالألفِ الزائدة وهاءِ السُّكتِ، نحو: ﴿ وَاحُسَيناه ٢٠٠ .

(وأكثر ما تزاد الهاء في الوقف فإن وصلت حذفتها، إلا في الضرورة، كقول المتنبي:

(واحسر قبلبساهٔ مسمسن قبلب شبیسمًا)

ولك حينئذٍ أن تضمها، تشبيهاً لها بهاء الضمير، وأن تكسرها على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصل مضمومة أو مكسورة من غير ما ضرورة).

٣ ـ أن يبقى على حاله، نحو: ﴿وَاحُسِينُ إِنَّا

ولا يكونُ المنادى المندوبُ إلا معرفةً غيرَ مبهَمةِ، فلا ينذَبُ الاسمُ النكرةُ، فلا يقال: •وَا رَجِلُ!، ولا يكونُ المنبهمة - كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة - فلا يقال: •وامَنْ ذهبَ شهيدَ الوفاءِ!، إلا إذا كان المُبهمُ اسمَ موصولٍ مُشتهراً بالصّلة، فيجوزُ، نحو: •وامَنْ حَفَرَ بِئرَ رَمَهٍ.

١٢ ـ المُنادى المُرَخَّم

التَّرخيمُ: هو حذَفُ آخرِ المنادى تخفيفاً، نحو: ايا فاطمَّه، والأصلُ: ايا فاطمةُ، والمُصلُ: ايا فاطمةُ، والمنادى الذي يُحذَفُ آخرُهُ يُستَى المُرْخماً».

ولا يُرخَّمُ من الأسماءِ إلَّا اثنان:

١ ـ ما كان مختوماً بتاء التأنيث، سواءً أكان عَلَماً أو غيرَ عَلَم، نحو: "با عائش، يا ثِق، يا
 عالِمَ"، في "عائشة ويُقة وعالمةٍ".

 ٢ - العَلمُ لَمَذَكَرٍ أو مؤنثٍ على شرط أن يكونَ غيرَ مركّب، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: (با جَعف، يا سُعا، في «جعفرِ وسعاد».

(فلا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء، ولا المركب، فلا يقال: «يا إنسا»، في «إنسان»، لأنه غير علم، ولا «يا حسا»، في «يا حسن»، لأنه على ثلاثة أحرف، ولا مثل: «يا عبدَ الرحمن»، لأنه مركب. وأما ترخيم «صاحب» في قولهم «يا صاح»، مع كونه غير علم، فهو شاذً لا يقاس عليه).

ويُحذَفُ للتَّرخيم إمّا حرفٌ واحدٌ، وهو الأكثر، كما ثقدّم، وإمّا حرفانٍ، وهو قليل، فتقول: «يا عُثمَ، يا مَنْصُ»، في «مُثمانَ ومنصورِ».

 ⁽١) وا: حرف نداه للندية، وكبدا: منادى مندوب، نكرة مقصودة، مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره
 الفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتأكيد الندية.

⁽٢) إعرابه كإعراب (واكيدا)، إلا أنه مفرد معرفة، والهاء: حرف زائد للسكت.

ولك في المنادى المرخَّم لغتانٍ:

١ ـ أن تُبقي آخرَهُ بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف ـ من ضَمَّة أو فتحة أو كسرة ـ نحو: «يا منض، يا جعف، يا حاريا (١) وهذه اللغة هي الأولى والأشهرُ.

٢ ـ أن تُحرِّكُ بحركة الحرف المحذوف، نحو: ﴿يَا جَعَفُ. يَا حَارُۗۗۗ.

(وتسمى اللغة الأولى: «لغة من ينتظر»، أي: من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود، ويقال في المنادى حينئذ: إنه مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم، وتسمى اللغة الأخرى: «لغة من لا ينتظر»، أي: من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضم).

١٣ _ أسماءً لازَمَتِ النَّداءَ

منها: ﴿ يَا فُلُ ، وِيا فُلَهُ ، بمعنى ، يا رجل ، وِيا امرأة ، وَيا لُوْمانُ ۗ أَي : يا كثيرَ اللوم ، وَايا نَوْمانُ ۗ ، أَي : يا كثيرَ النَّوم ، وقالوا : ﴿ يَا مَخَبَثَانُ ، وِيا مَلاَمانُ ، وِيا مَلكَمانُ ` وَيا مَكذَبانُ ، وِيا مَلكَمانُ ` مَطَيانُ ، ويا مَكرَ مَطيّبانُ ، ويا مَكرَ مَطيّبانُ ، ويا مُكرَ ما مُكرَ ما تَقدَّم سَماعيٍّ لا يقاسُ عليه ، وقاسهُ بعضُ العلماء فيما كان على وزنِ ويا لُكع ، وكلُ ما تقدَّم سَماعيٍّ لا يقاسُ عليه ، وقاسهُ بعضُ العلماء فيما كان على وزنِ مفعَلان ، وقالوا في شتم المؤنث: ﴿ يَا لَكَاعِ ، وِيا فَساقِ ، وِيا خَباث ، ووزنِ ﴿ فَعَالِ ، هذا قياسيً من كل فعلِ ثلاثي .

وما ذُكرَ من هذه الأسماءِ كلّها لا يستعملُ إلا في النداءِ، كما رأيتَ. وأما قولُ الشاعر: أُطَـــــوِّكُ مـــــا أُطَــــوِّكُ، تُـــــمَّ آوِي إلـــى بَـــيْـــــتِ قَــــمِــــــدَتُــهُ لَــــكـــاعِ فضرورةً، لاستعماله الكاع، خبراً، وهي لا تُستعملُ إلا في النداءِ.

١٤ ـ تَتَمُّةُ

في كلام العرب ما هو على طريقة النداء ويُقصدُ به الاختصاصُ لا النداءُ، وذلك كقولهم: «أمّا أنا فأفعلُ كذا أيّها الرجلُ»، وقولهم: «نحن نفعلُ كذا أيّها القوم»، وقولهم: «اللهمَّ اغفرُ لنا أيّها البصابة». فقد جعلوا «أيّا» مع تابعها دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يُريدوا بالرجل والقوم إلا أنفسَهم، فكأنهم قالوا: «أما أنا فأفعل كذا متخصّصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعلُ كذا متخصّصينَ من بين الأقوام، واغفر لنا اللهمَّ مخصوصينَ من بينِ العصائب».

وقد تقدُّمت الإِشارة إلى ذلك في بحث الاختصاص.

⁽١) والأصل: يا حارث.

 ⁽۲) الملكمان: اللئيم، وهو مأخوذ من لكع يلكع لكعاً، بوزن فَرحَ يفرَحُ فرحاً، أي: لؤمَ وحمق، والكح ولكاع، من هذه المادة ومعناها، ويقال: لكع عليه الوسخ، أي لزمه ولصق به.

الباب العاشر

مجرورات الأسماء

يُجرُّ الاسمُ في ثلاثة مواضعَ:

١ ـ أن يقعَ بعدَ حرفِ الجر.

٢ ـ أن يكون مضافاً إليه.

٣ ـ أن يكون تابعاً للمجرور.

ويشتملُ هذا البابُ على فصلين: حروف الجر، والإضافة.

أمًا التابعُ للمجرور، فيأتي الكلام عليه في اباب التوابع.

ا _ حروف الجر

حروث الجرَّ عشرون حرفاً وهي: «الباء ومِن وإلى وعن وعلى وفي والكاف والَّلامُ وواوُ الفَسَمِ وتاؤه ومُذْ ومنذُ ورُبُّ وحتى وخلا وعدا وحاشا وكي ومتى ـ في لغَةِ هُذَيل ـ ولَمَلُّ في لغة عُقيلَهُ.

وهذه الحروف منها ما يختصّ بالدخولِ على الاسم الظاهر، وهو «رُبٌّ ومذَّ ومُنذُ وحتى والكافُ وواوُ القسم وتاوَهُ ومتى». ومنها ما يدخلُ على الظّاهر والنُصْمَر، وهي البواقي.

واعلم أنَّ من حروفِ الجرَّ ما لفظُهُ مُشترَكٌ بينَ الحرفيّةِ والاسميّة، وهو خمسةً: •الكافُ وعن وعلى ومُذْ ومُنذُه، ومنها ما لفظُهُ مُشتركٌ بينَ الحرفيّة والفعليّةِ، وهو: •خلا وعدا وحاشاه، ومنها ما هو ملازم للحرفيّة، وهو ما بقي، وسيأتي بَيانُ ذلك في مواضعِهِ.

وسُنْيت حروف الجرّ، لأنها تَجرُّ معنى الفعل قبلَها إلى الاسم بعدَها، أو لأنها تجرُّ ما بعدَها من الأسماء، أي لأنها تجرُّ ما بعدَها من الأسماء، أي: تَخفِضُهُ، وتسمّى «حروف الخفض» أيضاً لذلك، وتُسمّى أيضاً «حروف الإضافة»، لانها تُضيفُ معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وذلك أنَّ من الأفعال ما لا يقرّى على الوصول إلى المفعول به، فَقوّه بهذه الحروف، نحو: «عجبتُ من خالدٍ، ومررتُ بعيدٍه، ولو قلت: «عجبتُ خالداً، ومررتُ سعيداًه، لم يَجُز، لضعف الفعل اللازم وقُصورِه عن الوصول إلى المفعول به، إلا أن يَستمينَ بحروف الإضافة.

وفي هذا المبحث تسعةُ مُباحث.

١ ـ شَرْحُ حُرُوفِ الجَرّ

١ _ الباءُ:

الباءُ: لها ثلاثة عشرَ معنّى:

 ١ ـ الإلصاق: وهو المعنى الأصليّ لها، وهذا المعنى لا يُفارقها في جميع معانيها، ولهذا اقتصرَ عليه سِيبويهِ.

والإِلصاقُ إِمّا حَقِيقِيّ، نحو: «أمسكتُ بِيدِكَ، ومسحتُ رأسي بيديٌّ، وإِمّا مجازيُّ، نحو: "مررتُ بدارِكَ، أو بكَ،، أي: بمكانِ يَقرُبُ منها أو منكَ.

٢ ـ الاستعانة، وهي الداخلة على المستعان به ـ أي الواسطة التي بها حصل الفعل ـ نحو:
 «كتبتُ بالقلم، وبَرَيتُ القلم بالسكينِ»، ونحو: (بدأتُ عملي باسم الله، فنجحتُ بتوفيقهِ».

٣ ـ السّببيةُ والتَّعليلُ، وهي الداخلةُ على سبب الفعل وعِلَّتهِ التي من أجلها حصلَ، نحو: «ماتّ بالجوع»، ونحو: «عُرِفنا بفلانِ»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَكُلَّا لَغَذَنَا بِذَنْهِمِ ۗ [العنكبوت: ٤٠]، وقولهُ: ﴿فَيِمًا نَقْضِهِم مِّيشَقَهُمْ لَمَنَّهُمْ ۖ [العائدة: ١٣].

٤ ـ التّعدية، وتُسمّى باء النّقل، فهي كالهمزة في تصبيرها الفعل اللازم متعدياً، فيصيرُ بذلك الفاعلُ مفعولاً، كقوله تعالى: ﴿ وَهَكَ اللّهُ يُتُوبِهِ ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: أذهبه، وقوله: ﴿ وَهَالَمَنَهُ مِنَ الْمُعُونِ مَا إِنَّ مَفَائِتُمُ النّصَاتِ اللّهُ وَهَا اللّهُ اللّهُ وَهَا اللّهُ اللّهُ وَهَا اللّهُ اللّهُ وَهَا اللّهُ اللّهُ وَهَا تقول: فناء به الحملُ، بمعنى أثقلهُ ، ومن باءِ التّعدية قولهُ تعالى: ﴿ شُبّحَنَ الّذِي آسَرَىٰ بِمَبْدِهِ لَيْكَ مِن اللّهُ اللّهُ وَهَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللللللللل

٥ ـ القسم، وهي أصلُ أحرُفهِ، ويجوز ذكرُ فعلِ القسم معها؛ نحو: ﴿أَقسم بالله؛ ويجوزُ

⁽۱) السرى والإسراء: سير الليل، يقال منه: «سرى يسري سرى - بضم ففتح - ونسرى - بفتح فسكون ـ سرية ـ بضم فسكون - وسراية - بكسر السين ـ »، وسرى وأسرى بمعنى واحد، والأخرى لفة الحجاز، وقد جاء بهما القرآن الكريم، وهما بمعنى: سار الليل عاته، وقيل: سرى، الأول الليل، وأسرى الآخره، أما قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾ [الإسراء: ١] فذكر الليل، مع أنّ الإسراء الا يكون إلا بالليل، الأنّ المدة التي المتأكيد، وقال السخاوي في تفسيره: إنما قال وليلاً»، والإسراء الا يكون إلا بالليل، الأنّ المدة التي أسري به فيها الا تقطع في أقل من أربعين يوماً، فقطعت في ليل واحد، وإنما عدل عن وليلة إلى ليل، الانهم إذا قالوا «سرى ليلة كان ذلك في المغالب الاستيماب الليلة بالسرى، فقيل: «ليلاً»، أي: «في ليل وقال الزمخشري في تفسيره: «أواد بقوله: «ليلاً» بلفظ التنكير، تقليل مدة الإسراء وأنه أسري به في بعض اللبل من مكة إلى الشام (وببت المقدس من الشام) مسيرة أربعين ليلة، وذلك الا التنكير قد دل على يعنى البعضية، وقال نحو ذلك البيضاوي في تفسيره، والسرى يؤنث ويذكر، ولم يحك اللحياني فيه الشعر عدى الشعر - كانهم جعلوه جمع «سُرية»، بضم فسكون، وعلى تأنيثها شواهد من الشعر مذكورة في كتب اللغة.

حَذَفُهُ، نحو: أَبَالله لأَجْتَهَدَنَّ؟، وتدخلُ على الظاهرِ، كما رأيتٌ، وعلى المُضمّر، نحو: أَبَكَ لأفعلنَّه.

٦ - العِوَضُ، وتسمى باء المقابلةِ أيضاً، وهي التي تَدُلُ على تعويض شيءٍ من شيءٍ في مُقابلةِ شيءٍ آخر، نحو: (بعثُكَ هذا بهذا. وخُذِ الدارَ بالفرس؟.

٧ ـ البدّلُ، وهي التي تدلّ على اختيار أحدِ الشيئينِ على الآخرِ، بلا عِوضِ ولا مقابلةِ،
 كحديث: ﴿مَا يَسُرُنِي بِهَا حُمْرُ النّعم﴿١١)، وقولِ بعضهم: ﴿مَا يَسُرُنِي أَنِي شَهِدتُ بَذْراً بالمقبق ١٤٠٠
 أي: بَذَلها، وقول الشاعر:

فَسَلَيْتَ لِسِي بِسِهِم قَـوْمـاً إذا رَكِبُسوا شَـنَّسوا الإِخـارةَ فُـرُسـانـاً ورُكُـبـانــا ٨ ـ الظرفيّةُ ـ أي: معنى (في) ـ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَّكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. ﴿وَمَا كُنتَ بِبَانِي اَلْصَرْفِيُ﴾ [الفصص: ٤٤]. ﴿بَمَيْتُهُم بِسَمَرٍ﴾ [الفمر: ٣٤]. ﴿وَإِنْكُو لَنَدُونَ مَلْتِهِم تُصْبِعِينً ﴿ وَمَا كُنتَ إِبَانِهِ الصَافات: ١٣٧، ١٣٨].

٩ ـ المصاحبةُ، أي: معنى «معَ» نحو: «بعثُكَ الفَرَسَ بسرجهِ، والدارَ بأثاثها»، ومنه قولهُ
 تعالى: ﴿ لَمَنظ بِسَكَيْرٍ ﴾ [هود: ١٤٨].

١٠ ـ معنى (مِن) التَّبعيضيّةِ، كقولهِ تعالى: ﴿ مَنِنَا يَشَرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

١١ ـ معنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿نَسْكُلْ بِهِ، خَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه، وقوله: ﴿نَالُ سَالًا بَعَلُهُ وَلَهُ لَا يَعْمُ وَلَوْلُهُ:
 ﴿نَالُ سَالًا بَعَلُهُ وَلَلِمَ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ١]، وقوله: ﴿يَشْنَ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْرِيمٌ وَلِيَتَنِيرٍ﴾ [الحديد: ١٦].

١٢ ـ الاستعلاءُ، أي معنى اعلى! كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِي ٱلْكِتَنْبِ مَنْ إِن تَأْمَنُهُ بِقِنْطَارِ يُكَذِيهِ [لِكَةَ﴾ [آل صران: ٧٥]، أي: على قنطار، وقولِ الشاعر:

أَرَبُّ يَبُّولُ النُّبِعِلُبِانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مِنْ بِالنِّ عَلَيْهِ النَّعالِبُ؟"

⁽١) الحمر: بضم الحاء وسكون الميم: جمع أحمر وحمراء، والنعم ، بفتح النون والعين الإبل، يؤنث ويذكر، والجمع اأنعام، ويجمع أيضاً على العمان، بضم فسكون، كحمل وحملان، والجمال الحمر هي أشرف الأموال عندهم.

⁽٢) بدر: اسم ماو، أو اسم بشر، وكان عندها واقعة بدر المشهورة، وأراد ببدر الواقعة نفسها، من إطلاق المكان وإرادة ما حصل فيه مجازاً، والعقبة، هنا: منزل في طريق مكة بين واقعة والقاع، وعندها كانت المبايعة المشهورة ببيعة العقبة، بايع الرسول على عندها جماعة من أهل المدينة قبل هجرته إليها، وهي غير عقبة «أيلة» التي على ساحل البحر الأحمر، وأصل معنى العقبة: المرتقى الصعب في الجبل.

 ⁽٣) التُغلُبان، بضم الثاء وسكون العين وضم اللام: ذكر الثعلب، كالأفعوان لذكر الأفاعي، والعقربان لذكر العقارب، والثعلب يطلق على الذكر والأنثى، ويقال للأنثى أيضاً: ثعلبة، والأفعى للذكر والأنثى، والعقرب كذلك، إلا أن الغالب عليها التأنيث.

١٣ ـ الناكيد، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، نحو: (بحسبِكَ ما فعلتَ ، أي: خسبُك ما فعلتَ ، أي: خسبُك ما فعلتَ. ومنه قوله تعالى: و﴿ كَمَن بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ١٤]، وقولهُ: ﴿ أَلَتُ اللهُ يَرَكُ ﴾ [الملن: ١٤]، وقولهُ: ﴿ أَلِتَسَ اللهُ بِأَلْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقولهُ: ﴿ أَلِتَسَ اللهُ بِأَلْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقولهُ: ﴿ أَلِتَسَ اللهُ بِأَلْكُمِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٥].

۲ ـ مِن:

مِنْ: لها ثمانية مَعانٍ:

١ ـ الابتداءُ، أي: ابتداءُ الغايةِ المكانيّةِ أو الزمانيّةِ.

ف الأول: كفول و تعالى: ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَشَرَىٰ بِمُبْدِهِ. لَئَلًا شِرَى الْمَسْجِدِ الْحَرَادِ إِلَّ الْسَبِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

والثاني: كفوله: ﴿لَمَسْعِدُ أَشِسَ عَلَ التَّقَوَىٰ مِنَ أَلَوْ يَوْرٍ أَمَقُ أَن تَـُقُومَ فِيدُ﴾ [التوبة: ١٠٨]. وتَرِدُ أيضاً لابتداء الغابة في الأحداث والأشخاص.

فالأول كقولك: (عَجبتُ من إقدامك على هذا العمل).

والثاني كقولك: ﴿رأيتُ مِن زهير مَا أُحبُّ ۗ.

٣ - البيانُ، أي: بيانُ الجنس، كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَكِيْمُوا ٱلْيَقْرَكِ مِنَ ٱلْأَوْلَدَينِ ﴾ [الحج: ٣]. وقوله: ﴿ مُلَوِّ فِيهَا مِنْ أَسَالِهِ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: ٣١]. وعلامتُها أن يصحَّ الإخبارُ بما بعدَها عمّا قبلها، فتقول: الرجس هي الأوثانُ. والأساورُ هي ذهب.

واعلم أن «من» البيانية ومجرورَها في موضع الحال مما قبلَها، إن كان معرفة، كالآية الأولى، وفي موضع البيانية هذه بعد الأولى، وفي موضع النعت له إن كان نكرة، كالآية الثانية. وكثيراً ما تَقَعُ همن البيانيّة هذه بعد هما ومهما»، كقوله تعالى: ﴿نَا يَفَتِع اللهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحَة فَلَا شُتِكَ لَهُمَّ ﴾ [فاطر: ٢]، وقوله: ﴿نَا نَسْمَ مِنْ مَايَةٍ﴾ [الاعراف: ١٣٢].

٤ ـ التأكيدُ، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿مَا جَانَتَا مِنْ بَشِيرِ﴾ السائدة: ١٩]، وقولهِ: ﴿مَلْ مِنْ خَيْلِي مَيْرُ اللهِ﴾ [مريم: ٩٨]، وقولهِ: ﴿مَلْ مِنْ خَيْلِي مَيْرُ اللهِ﴾ [فاطر: ٣]. وسيأتي لِمَنْ هذه فضلُ شرح.

٥ ـ البَدْلُ، كفولهِ تعالى: ﴿أَرْضِيتُم إِلْحَكَزَةِ النَّنِيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ النَّذِيَ النوبة: ٣٨]، أي بَدلها،
 وقوله: ﴿لَمَنْكَا مِنكُر مِلْتَكِكَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ يَغْلَثُونَ﴾ [الزخرف: ١٠] أي: • بَدَلكم، وقوله: ﴿لَنْ تُنْفِئَ

عَنْهُمْ أَمُوْلُهُمْ وَلَا ۚ أَوْلِهُمُم يَنَ لَقُو شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠ و١١٦]، أي: بَدَلَ الله، والمعنى: بَدَلَ طاعتهِ أو رحمتهِ. وقد تقدَّم معنى البدل في الكلام على الباءِ.

٦ ـ الظَّرفيّة، أي: معنى (في)، كقوله سبحانه: ﴿مَاذَا خَلْقُوا مِنَ ٱلأَرْضِ﴾ [الاحقاف: ٤]، أي: فيها (١)، ووله: ﴿إِذَا نُودِئَ لِلسَّلَوْةِ مِن رَوِم ٱلجُمُدَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: في يومها.

٧ - السببية والتعليل، كقوله تعالى: ﴿ مَمَّا خَطِيَّتَهُمْ أَمْرُهُوا مَأْتُخِلُوا مَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، قال الشاعر:

يُغْضِى حَيادً، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتهِ فَما يُكَلُّمُ إِلاَّ حِينَ يَشِنَهِم

٨ ـ معنى (عن)، كقولهِ تعالى: ﴿ فَهَنَالٌ لِلْقَسِيةِ فَلُوبُهُم مِن ذِكْرٍ اللَّهِ ﴾ [من الزمر: ٢٢]، وقولهِ: ﴿ يَكُونُهُنَا لَنَهُ عَلَمُ إِلَانِهَاهُ: ٩٧].

٣ _ إلى:

إلى: لها ثلاثة معانٍ:

١ ـ الانتهاءُ، أي: انتهاءُ الغايةِ الزمانيَّة أو المكانيَّة.

فَالْأُولُ كَفُولُهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَيْتُوا اللِّيَكُمْ إِلَّى ٱلَّذِيُّ ﴾ [البغرة: ١٨٧].

والثاني كفوله: ﴿ يَنِ الْمُسَجِدِ ٱلْحَرَادِ إِلَى ٱلْسَبِيدِ ٱلْأَفْصَا﴾ [الإسراه: ١].

وتردُ أيضاً لانتهاء الغاية في الأشخاص والأحداث.

فالأولُ نحو: ﴿جَنْتُ إِلَيكُ ﴾، والثاني نحو: ﴿صِلْ بِالتَّقْوَى إِلَى رَضَا الله ٩. ومعنى كونها للانتهاء: أنها تكونُ منتهيّ لابتداء الغاية.

أما ما بعدَها فجائزٌ أن يكون داخلاً جُزءٌ منه أو كلَّهُ فيما قبلَها، وجائزٌ أن يكونَ غيرَ داخل. فإذا قلتَ: اسرتُ من بيروتَ إلى دمَشقَ، فجائزٌ أن تكونَ قد دخلتَها، وجائزٌ أنك لم تدخلها، لأنَّ النهاية تشملُ أولَ الحدّ وآخرةً. وإنما تعتنعُ مجاوزتُهُ. ومن دخول ما بعدَها فيما قبلَها قولهُ تعالى: ﴿إِذَا فَتُنَمَّ إِلَى الْفَيَافَةِ فَأَغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ وَلَيْدِيكُمْ إِلَى الْفَرَافِيَ السائدة: ٦]. فالمَرافَق داخلةً في مفهوم الغسل. ومن عدم دُخولهِ قولهُ عزَّ وجلً: ﴿فَتُمْ أَيْتُوا السِّيمَ إِلَى النِّيلَ اللَّهَا والآية على مفهوم العسام. وقالت الشيعةُ الجعفريةُ: إنه داخل. والآية بظاهرها ـ مُحتملة للأمرين.

فإن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على دخول ما بعدِها فيما قبلَها، دخل، أو على عدم دخوله لم

 ⁽١) ويجوز أن تكون قمن، هنا لبيان الجنس، مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا تَنسَخُ مِنْ آيَة﴾ [البقرة: ١٠٦] رقوله:
 ﴿مهما تأثنا به مِن آية﴾ [الأعراف: ١٣٢].

يدخل. فإن لم تكن قرينةٌ تدلُّ على دخوله أو خروجهِ، فإن كان من جنس ما قبلها جاز أن يدخل وأن لا يدخل وأن لا يدخل، نحو: «سرتُ في النهار إلى المصر» وإلا فالكثير الغالبُ أنه لا يدخل. نحو: «سرتُ في النهار إلى الليل». وقال قوم: يدخل مطلقاً، سواءٌ أكان من الجنس أم لا. وقال قومٌ: لا يدخل مطلقاً، والحقّ ما ذكرناه.

٢ ـ المصاحبة، أي: معنى "مغ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنْسَكَادِى إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٣]
 أي: معه، وقولِهِ: ﴿وَلَا تَأْكُوا أَمْوَكُمْ إِلَى التَّوْلَكُمْ ﴾ [النساء: ٢]، ومنه قولهم: «الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلُ» (١)، وتقولُ: «فلانٌ حليمٌ إلى أدبِ وعلم».

٣ ـ معنى اعندا، وتُستمى المُبَيّئة، لأنها تُبينُ أن مصحوبها فاعلٌ لما قبلها. وهي التي تقعُ بعدما يفيدُ حُباً أو بُغضاً من فعل تعجّبِ أو اسم تفضيل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ التِجْنُ أَحَبُ إِلَى مِنْ المُحَدِّ إِلَى اللهَاعِرِ:
 مِمّا يَدْعُونَةِ إِلَيْهِ لِيرسف: ٣٣]، أي: أحبُ عندي. فالمُتكلم هو المُحِبُ. وقولِ الشاعر:

أَمْ لا سَبِيلَ إلى الشِّباب، وذِكْرُهُ أَسْهِى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَل (٢) - خَدْر،

حتى: للانتهاء كإلى، كقوله تعالى: ﴿مَلَدُّ هِنَ حَنَّى مَطْلِجَ ٱلْفَتْمِ ۞ [القدر: ٥]، وقد يدخلُ ما بعدَها فيما قبلها، نحو: •بَدَلتُ مالي في سبيل أُمْتي، حتى آخر دِرهم عندي، وقد يكون غير داخل، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَنَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْفَيْطُ ٱلْأَيْشُ مِنَ ٱلْفَيْرِ الْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَتْمِرُ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالصائم لا يُباحُ له الأكلُ متى بدا الفجر.

ويَزعُمُ بعضُ النحاةِ أنّ ما بعد «حتى» داخلٌ فيما قبلها على كل حال، ويَزعُمُ بعضهم أنه ليس بداخلٍ على كل حال، ويَزعُمُ بعضهم أنه ليس بداخلٍ على كل حال، والحقُّ أنه يدخلُ، إن كان جزءً مما قبلها، نحو: «سِرتُ هذا النهارَ حتى العصرِ»، ومنه قولهم: «أكلتُ السمكة حتى رأسِها»، وإن لم يكن جزءًا ممّا قبلها لم يدخلُ، نحو: «قرأتُ الليلةَ حتى الصَّباح» ومنه قولهُ تعالى: ﴿مَلَدُ هِنَ حَتَّى مَطْلِحُ ٱلْفَتْمِ ۖ إِلَيْكُ اللهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَلَدُ هِنَ حَتَّى مَطْلِحُ ٱلْفَتْمِ اللهِ اللهُ عَلَى الفَتْمِانُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَلَدُ هِنَ حَتَّى مَطْلِحُ ٱلْفَتْمِ فَلِي الفَتْمِانُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهُ وَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلِي اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ إِلّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلْمُ عَلَّا عَلْمُ عَلْهُ عَلْهُ عَلْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّهُ ع

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في "حتى" الخافضة، وأما "حتى" العاطفة، فلا خلاف في أن ما بعدّها يجبُ أن يدخلَ في حكم ما قبلها، كما ستعلم ذلك في مبحث أحرف العطف.

والفرق بين إلى وحتى أنَّ وإلى؛ تجرُّ ما كان آخراً لِما قبله، أو مُتَصلاً بآخره، وما لم يكن آخراً ولا متصلاً به.

فالأولُ نحو: ﴿سَرَتُ لَيْلَةً أَمْسِ إِلَى آخَرِهَا ۗ.

الذود: عدد من الإبل من الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة، والمعنى: القليل مع القليل كثير، أي: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً.

⁽٢) الرحيق السلسل: الخمر، وأراد بها السهلة المساغ.

والثاني نحو: "سهرتُ الليلةَ إلى الفجرة، والثالثُ نحو: "سرتُ النهارَ إلى العصرة.

ولا تجرُّ (حتى؛ إلَّا ما كان آخراً لِما قبله، أو متَّصلاً بآخره.

فالأول نحو: •سرتُ ليلةَ أمسِ حتى آخرِها..

والثاني كقوله تعالى:﴿سَلَمٌ مِنَ حَتَّنَ مُطلَتِم الْنَبْرِ ۖ ۚ ۚ [القدر: ٥]. ولا تجرُّ، ما لم يكن آخراً ولا متصلاً به، فلا يقال: «سرتُ الليلة حتى نصفها».

وقد تكونُ حتى للتَّعليل بمعنى اللام، نحو: ﴿اتَّق الله حتى تفوزَ برضاهُ ، أي: لتفوز.

ہ 🗕 عُنٰ:

عن: لها ستة معاني:

١ ـ المجاوزة والبُعد، وهذا أصلُها، نحو: السرتُ عن البلد. رَغِبتُ عن الأمر. رَمَيت السهم عن القوس؟.

٢ ـ معنى (بَعده، نحو: اعن قريب اأزُورُكَ، قال تعالى: ﴿مَمَّا قَلِلِ لَمُسْهِمَّ نَادِينَ﴾
 المومنون: ١٤]، وقال: ﴿ لَتَرَكُنُ طَبَقًا عَن طَبْقِ ﴿ ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حالٍ.

٣ ـ معنى (على) كقولهِ تعالى:﴿وَمَن يَبْخُلُ فَإِنَّمَا يَبَغَلُ عَن نَفْسِدِ.﴾ [محمد: ٣٨]، أي عليها، ومنه قول الشاعر:

لاَوِ ابِنُ عَمَّكَ! لاَ أَفْضِلْتَ في حَسِبِ عَنِّي. وَلاَ أَنتَ دَبَّانِي فَتَخْرُونَيْ\)
٤ ـ التَّعليلُ، كقولهِ سبحانه:﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِ يَالِهَنِنَا مَن فَرَائِكِ ﴿ [هود: ١٥٣]، أي: من أجل قولك، وقوله:﴿وَمَا كَانَ آسَتِتْفَالُ إِنْزِيهِ لِلْهِيهِ إِلَّا عَن مَرَّجِدَةٍ وَعَدَهَا إِنَّاهُ ﴾ [التوبة: ١١٤].

٥ ـ معنى قبن كقوله سبحانه: ﴿ وَهُو الَّذِي يَقْبُلُ النَّزَيَّةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقوله: ﴿ أَنْلَيْكَ الَّذِينَ انْفَيْلُ مَنْهُمْ أَشْمَنُ مَا عِبْلُوا﴾ [الأحقاف: ١٦]، أي: منهم.

٦ ـ معنى البُدَل كقولهِ تعالى: ﴿وَإِلَّقُوا يَوْمًا لَا يَجْزِى فَشَّى عَن نَشِي شَيًا﴾ [البقرة: ٤٨، و١٢٣]،
 أي: بَدل نفس، وكحديثِ: ﴿صومي عن أمك﴾، وتقولُ: ﴿قُمْ عني بهذا الأمرِ»، أي: بَدَلي.
 واعلم أنَّ ﴿عن ۚ قد تكونُ اسماً بمعنى ﴿جانب ۗ ، وذلك إذا سُبقتْ بمن، كقول الشاعر:

⁽١) لاه: أي لله، حذف لام الجر واللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذاً، وأراد بابن العم نفسه؛ لأن الشاعر هو ابن العم المخاطب، أي: لم تفضل في الحسب عليّ، ولا أنت ديّاني ـ أي مالكي الذي يدينني ويجازيني - فتخزوني، أي: فتسوسني، يقال: خزاه يخزوه خزواً، أي: ساسه: وقهره، وملكه، وكفّهُ عن هواه، وخزا الدابة يخزوها: راضها، وأما الخزي ـ بالياه، وماضيه خَزِيّ، بكسر الزاي؛ ومضارعه يخزي بفتحها، فمعناه الذل والهوان.

فَــلَــقَــدُ أَرانِــي لِــلــرِّمــاحِ دَرِيــئَــةٌ () مِــنُ عَــنُ يَــمــيـنــي تــارُةُ وشِــمــالــي وقول الآخر:

وقُلْتُ: احمَلي ضَوْءَ الغَراقِدِ كُلُّها يَميناً. وَمَهُوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ - - عَلَى:

على: لها ثمانية مَعانٍ:

١ ـ الاستعلاء، حقيقة كان، كقوله تعالى: ﴿ وَمَقَلَيْ وَهَلَ ٱلْفُلُولِ تُحْمَلُونَ ﴿ ﴾ [المومنون: ٢٢]، أو مجازاً، كقولهِ: ﴿ فَمَنَلُنَا بَسْمَتُهُمْ عَلَ بَعْنِي ﴾ [البقرة: ٢٥٣، الإسراء: ٢١]، ونحو: الفلانِ عليّ ذينًا. والاستعلاءُ أصلُ معناها.

٢ ـ معنى: قفي، كقوله تعالى: ﴿وَنَخَلَ ٱلْنَهِيئَةَ فَلَ جِينِ غَشَلَةِ يَّنَ ٱلْمَلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي:
 فى حين غفلة.

٣ ـ معنى «عن»، كقول الشاعر:

إذَا رَضِيَتْ عَسَلَيَّ بَسُسُو قِسَيْسِ لَعَسْسُو اللهَ أَعْسَجَبَسَي رِضَاهِا أَي: إذَا رضِيت عني.

٤ ـ معنى اللام، التي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَوِّهُوا اللهُ عَلَى مَا هَدَنكُمْ ﴾ [البغرة: ١٨٥، المحج: ٣٧]، أي اليهائية إيّاكم، وقولِ الشاعر:

عَـلاَمَ تَـعَـولُ: الـرُّمْـحُ يُـنْقِـلُ عـاتِـقـي إذا أنـا لَـمْ أَطَـعـنْ، إذا الـخَـيْـلُ كَـرَّتِ
أي: لِمَ تقول؟

٥ ـ معنى "مَعّ"، كقولهِ تعالى: ﴿وَمَالَ ٱلْمَالُ عَلَ مُجِّدٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبهِ، وقولهِ: ﴿وَلِنَّ رَبُّكَ لَدُو مَنْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَ ظُلْهِمِّ ۖ [الرعد: ٦]، ممّ ظُلمهم.

٦ - معنى «من»، كقولهِ سبحانَهُ: ﴿إِنَّا أَكَالُواْ ضَلَ ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اكتالوا منهم.

٧ ـ معنى الباء، كقولهِ تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا آثُولُ عَلَ اللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقُّ ﴾ [الاعراف: ١٠٥]،
 أي: حقيقٌ بي، ونحو: (أرميتُ على القوس؟، أي: رميتُ مستعيناً بها، ونحو: (اركبُ على اسم الله)، مستعيناً به.

٨ ـ الاستدراكُ، كقولكَ: ﴿فلانٌ لا يدخلُ الجنةَ لِسوءِ صنيعهِ، على أنهُ لا يَياسُ من رحمة

 ⁽١) الدرينة: الحلقة يتعلم عليها الطمن، أي أراني مثل الدريثة، وهي أيضاً: ما يستتر به الصائد، حتى إذا أمكنه الرمي رمى.

الله، أي: لكنَّهُ لا يبأسُ، ومنه قولُ الشاعر:

بِكُلِّ تَدَاوَيتَا فَلَمْ يَشْغِلُ () ما بِنا عَلَى أَنَّ قُرْبُ الدَّارِ خَبْرٌ مِنَ الْبُعْدِ عَلَى أَنَّ قُرْبُ الدَّارِ خَبْرٌ مِنَ الْبُعْدِ عَلَى أَنَّ قُرْبُ الدَّارِ لَنِّسَ بِنافِعِ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَنِيْسَ بِنذي وُدُّ وَلَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَنِيْسَ بِنذي وُدُّ وَلَا الآخِر:

فَوَاللَّهِ لا أنسسى قَسَيلاً رُزِئتُهُ بِجانِبٍ قَوْسى ما بَعَيتُ علَى الأرضِ (١) على أنَّها تَعْفُو الْكُلومُ، وإنَّها نُوَكُلُ بالأدنى، وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي (١)

وإذا كانت للاستدراك، كانت كحرف الجر الشبيه بالزائد، فيرَ متعلقة بشيء، على ما جنحَ اليه بعضُ المحقِّقينَ.

واعلم أنَّ اعلى عد تكونُ اسماً للاستعلاء بمعنى افَوْق، وذلك إذا سُبِقتْ بِمَنْ كقوله:
(عَدَتْ مِنْ عَسَلَتْ بِعَنْ مَسَلَتْ بِعَدَما تَسَمَّ ظِلْمُسُوْها)

أي من فوقه، وتقولُ: اسقطَ من على الجبل.

٧ ــ في:

في: لها سبعةُ مَعانٍ:

الظرفية: حقيقية كانت، نحو: "الماء في الكوز، سرتُ في النهار، وقد اجتمعت الظرفيّان: الزمانيّة والمكانيّة في قولِه تعالى: ﴿ فَيُلِيّ ٱلزَّرُمُ ۞ فِي آذَنَ ٱلأَرْضِ وَهُم يِّلُ بَعْدِ غَلِيهِمْ مَسَمْلِيُونَ ۞ فِي بِضِع مِينِينَ ﴾ [الروم: ٢-٤]، أو مجازيّة، كقوله سبحانه: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِهِ أَسَرُةً أَسَرَةً مُسَنَدٌ ﴾ [الإحزاب: ٢١]، وقولو: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ خَيْلٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩].

٢ ــ السببية: والتّعليل، كقولهِ تعالى: ﴿لَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ هَاَلُهُ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] أي: بسبب ما أفضتم فيه. ومنه الحديث: "دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبستها،" أي: بسبب هِرَّةٍ.

 ⁽١) يصح أن يكون الفعل معلوماً؛ ففاعله ضمير يعود إلى مصدر الفعل قبله، أي فلم يشف التداوي ما بنا،
 ويصح أن يكون مجهولاً، فما الموصولية بعده نائب فاعله.

 ⁽٢) رزئته: أصبت به، وقوسى: بفتح القاف وسكون الواو، بعدها سين بعدها ألف مقصورة: موضع ببلاد
 السَّراة، وضُبط في شرح الحماسة للتبريزي بضم القاف، وهو خطأ من الضابط، والذي في معجم البلدان
 والقاموس ما ذكرناه.

⁽٣) تعفو الكلوم: تندمل، والكلوم: الجراحات، واحدها «كلم» بفتح فسكون، وقوله نوكل بالأدنى، أراد أن الإنسان إنما يهتم بالمصيبة القريبة الحاضرة، فينسى لها المصيبة الذاهبة وإن جلّت، ورواه في معجم البلدان: «بلى إنها»، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: والذي أورده العسكري في اشعار هذيل: «بلى إنها»، وعليه فلا شاهد فيه.

٣ ـ معنى امعَ كقولهِ تعالى: ﴿ قَالَ ادْمُنُوا فِي أَمْرِ قَدْ خَلَتْ مِن قَلِكُم ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم.

٤ - الاستعلاء - بمعنى: (على - كقوله تعالى: ﴿ وَلَأُمْ إِنَائُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّمْلِ ﴾ [طه: ١٧]، أي: عليها.

المُقايَسة ـ وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿ مَنَا مَنَاعُ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ عَلَى الْآخرة والنسبة إليها .
 الحَكَيْوَة اللَّهْ إِنَّ إِن الْخِرْدَة والنسبة إليها .

٦ ـ معنى الباءِ، التي للالصاقِ، كقول الشاعر:

وَيَسَرُكَسَبُ يَسَوْمَ السَرَّوْعِ مِسنَّسا فَسَوارِسٌ لَيَصَيَرُونَ فِي ظَمَّنِ الأَبَاهِرِ والْمُكُلَىٰ(١) أي: بصيرون بطعن الأباهر.

٧ - معنى ﴿ إلى ا كقولهِ تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيَّدِيَهُمْ فِي أَفْرَهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٩].

٨ _ الكاف:

الكاف: لها أربعة معاني:

١ ـ التشبية، وهو الأصلُ فيها، نحو: «عليٌّ كالأسد».

٢ ـ التّعليلُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْكَانُهُ كُما هَدُنْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته إيّاكم.
 وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَيَكَانَمُ لا يُقْلِمُ النَّكَمْرُونَ ﴾ [القصص: ١٨٦]. أي: أعجبُ أو تَعجّبُ لقدم فلاحهم. فالكاف: حرف جر بمعنى اللام، وأنّ: هي الناصبةُ الرافعة.

٣ ـ معنى (على) نحو: (كُنْ كما أَنتَ، أي: كُن ثابتاً على ما أنت عليه.

٤ - التوكيد - وهي الزائدة في الإعراب - كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمَالِهِ. شَي إِنَّهُ الشورى:
 ١١١، أي: لبس مِثلهُ شيء، وقولِ الراجز يَصفُ خيلاً ضوامرَ: (لُواحِقُ الأقرابِ، فيها كالمقرق).

واعلم أنَّ الكاف قد تأتي اسماً بمعنى ﴿مِثلُ *، كَفُولُ الشَّاعُرِ:

أَتُسْتَهُونَ؟ وَلَسُ يَسُهِى ذَوي شَطَعً ﴿ كَالطُّعُنِّ؟ يَذُهُبُ فِيهِ الزَّيثُ والفُتُلُ

 ⁽١) الأباهر: جمع أبهر: وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه، وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين، والكلى جمع كلية، فإن كتبتها بالألف فهي جمع كلوة، وكلاهما بمعنى واحد.

 ⁽٢) الأقراب: الخواصر، مفردها: الرُّزب، بضمتين وبضم فسكون، والمقق، بفتح الميم والقاف: الطول الفاحش مع رقة.

 ⁽٣) الكاف: اسم بمعنى مثل، وهو في موضع الرفع على أنه فاعل اينهى، والطمن: مضاف إلى الكاف الاسمية، والفتل: جمع فتيلة.

حروف الجر

وقول الراجز:

المَنْهُمُ البَرْدِ الْمُنْهُمُ الْمُنْهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّالِمُ اللَّهُمُ اللَّهُ

ومنه قول المُتنبي:

وَمَا فَنَولَ الأَحرادَ كَالْمَفْوِ (*) حَنْهُمُ ﴿ وَمَنْ لَكَ بِالْحُرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدا

ومن العلماء من خصَّ ورودها اسماً بضرورة الشعر، ومنهم من أجازه في الشعر والنثرِ، كالأخفش وأبي على الفارسي وابن مالك وغيرهم، ويشهدُ لهم قولهُ تعالى، عن لسان المسيح، عليه السلام، في سُورة آل عمرانَ: ﴿ أَنَّهُ لَمُنْكُ نَحَمُ شِنَ اللّهِ وَلَيْكَ تَعَلَّمُ طَيْمًا لَهُ اللّهِ وَلَهُ تَعَلَى اللّهُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْمًا لِللّهِ السلام، في سُورة آل عمرانَ: [3] أي: مثلَ هيئةِ الطير. فالكاف: اسمٌ بمعنى امثل، وهي في محل نصب على أنها مفعولٌ به لاخلُقُ. والضميرُ في افيه يعود على هذه الكاف الاسمية، لأنَّ مدلولها مُذكَّرً وهو «مِثل» ولو لم تُجعل الكاف هنا بمعنى «مِثل» لبقي الضميرُ بلا مرجع، لأنه لا يجوز أن يعود إلى «الطير»، لأن النفخ ليس في الطير نفسه، وإنما هو فيما يُشبهُهُ، ولا على هيئة، لأنها مؤنثة. وقد أعاد الضمير على الهيئة، في سورة المائدة، وهو قولهُ تعالى: ﴿وَلِهُ تَعَلَّقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْتَةِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ فَي اللهُ اللهُ

٩ _ اللأم:

اللامُ: لها خمسةً عشرَ معنى:

٢ ـ الاختصاصُ، وتُسمّى: لام الاختصاصِ، ولام الاستحقاقِ ـ وهي الداخلة بين معنّى وذات ـ نحو: «الحمدُ للله والنجاحُ للعاملين، ومنه قولهم: «الفصاحةُ لِقُرَيشٍ، والصَّباحةُ لِبُني هاشم».

٣ ـ شِبهُ المِلك. وتُستى: لام النسبة ـ وهي الدَّاخلة بينَ ذاتينِ، ومصحوبُها لا يملِكُ ـ نحو: «اللجامُ للفرس».

⁽١) البَرْدُ حبّ الغمام، وهو ما يتعقد من مائه لشدة البرد، وتُشبّه به الأستان الشديدة البياض، أي يضحكنَ عن أستان كالبّرد نقاة وشدّة بياض، والمنهم: الدائب، وفعله: «انهم ينهم انهماماً» بوزن: «انفعلَ ينفعلُ انفعالاً»، يقال: «إنهم الثلغ والشحمُ» إذا ذابا، ومجرده: «هم يَهُم همّاه بمعنى: أذاب، يقال: «هم فلان الشحم» أي: أذابه، وهمت الشمس الثلغ» أي أذابته، وهمة المرضُ جسمه أي: أذابه، ومنه: «همته الأمر» أي: أنقلة وأحزنه، لأنّ الهم يذيب المهموم.

⁽٢) الكاف: في محل رفع فاعل ﴿قتل›، والعفو: مضاف إلى الكاف.

٤ ـ النّبينُ، وتُسمّى: «اللآمَ المُبيّنة»، لأنها تُبيّنُ «أن مصحوبَها مغمولٌ لما قبلَها»، من فعل تعجُب أو اسم تفضيل، نحو: «خالدٌ أحبّ لي من سعيد، ما أحبّني للعلم!. ما أحملَ عليّاً للمصائب»!. فما بعد اللام هو المفعول به. وإنما تقول: «خالدٌ أحبّ لي من سعيد»، إذا كان هو المُحبّ وأنت المحبوب، إذا أردت العكسَ قلت: «خالدٌ أحبُّ إليَّ من سعيد»، كما قال تعالى: ﴿رَبّ البّحِبُنُ أَحَبُ إليَّ إلَى ﴿ إيوسف: ٣٣] وقد سبقَ هذا في «إلى».

وإِنَّسي لَسَتَسعُسرونسي لِسلِخُسراكِ هسزَّةٌ ﴿ كَهَا انْشَقَصَ الْمُصْفُورُ بِلَّلَهُ القَطْرُ ومنه اللائم الثانيةُ في قولكَ : *يا لَلنَّاس لِلمظلومة! .

٦ - التوكيدُ - وهي الزائدة في الإعراب لمُجرَّد توكيد الكلام - كقول الشاعر:

ومَــلَــُحُــتَ مــا بَــيْـنَ الْــعِــراقِ ويَــشْـرِبِ مُــلُــكــاً أَجــارَ لــمُــشــلِــم ومُــعَــاهِـــدِ ونحو: (يا بُؤسَ لِلحرب) (()، ومنهُ لامُ المُستغاث، نحو: (يا لَلفضيلة)! وهي لا تَتعلَّق بشيءٍ، لأنَّ زيادتها لمجرَّد التوكيد.

٧ ـ التَّقويةُ ـ وهيَ التي يُجاءُ بها زائدةَ لتقويةِ عاملِ ضَعُف بالتَّاخيرِ، أو بكونه غيرَ فعل.

فالأول: كقولهِ تعالى: ﴿ لِلْأَيْنِ هُمْ لِرَبِهُمْ يَرَهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله: ﴿ إِن كُنْتُر لِلرُبَّيَا نَتُمُرُونَ﴾ [يرسف: ٣٤]. والثاني: كقوله سبحانه: ﴿ مُمَنِقًا لِمَنا مَمَهُمُ ﴾ [البقرة: ٤١] وقولهِ: ﴿ فَمَالُ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي ـ مع كونها زائدةً ـ مُتعلّقةٌ بالعامل الذي قوَّتُهُ، لأنها ـ مع زيادتها ـ أفادته التقوية، فليست زائدةً محضة. وقيل: هي كالزائدة المحضة. فلا تتعلق بشيء.

٨ ـ انتهاءُ الغاية ـ أي: معنى «إلى» ـ كقوله سبحانه: ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِلْجَلِ شَسَتَى ﴾ [الرعد: ٢]،
 أي: إليه، وقوله: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَمَادُوا لِمَا نُهُوا هَنَهُ ﴾ [الانعام: ٢٨]، وقوله: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْسَى لَهَا ﴿)
 [الزلزلة: ٥].

٩ ـ الاستغاثة: وتُستعمَلُ مفتوحة مع المستغاث، ومكسورة مع المُستغاثِ له، نحو: (يا لَخَالِدِ لِبُكَرَا!.

١٠ - التعجبُ: وتُستعملُ مفتوحةً بعد ايا، في نداهِ المُتعجَّب منه، نحو: (يا لَلفرَحِ،)، ومنهُ
 قول الشاعر:

 ⁽١) اللام: حرف جر زائد، والحرب: إما مجرور بالإضافة إلى "بؤس"، وإما باللام الزائدة، لأنها حالت دون الإضافة باللفط، وإن كان المعنى على الإضافة.

فَيا لَكَ مِنْ لَيْسِلِ! كَأَنَّ نُدجُومَهُ يِكُلُّ مُغارِ الْفَضْل شُدَّتْ بِيَذْبُلِ('' وتُستعملُ في غير النداءِ مكسورة، نحو: الله دَرُّهُ رجلاً!، ونحو: الِلَّهِ ما يفعلُ الجهلُ أمه!».

اً ١١ ـ الصّيرورةُ (وتُسمّى لام العاقبةِ ولامَ المآلِ أيضاً) وهي التي تدلُّ على أنَّ ما بعدَها يكن على أنَّ ما بعدَها يكن عاقبةً لِما قبلها أن ما يكن عاقبةً لِما قبلها أن ما قبلها لم يكن لامَ التّعليل في أنَّ ما قبلها لم يكن لاجل ما بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَالْفَصْلَةُ وَاللَّهُ يَرْفُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَرُناً ﴾ [القصص: ٨]. فَهُم لم يلتقطوهُ لذلك، وإنما التقطوهُ فكانتِ العاقبةُ ذلك. قال الشاعر:

لِــدُوا لِــلْــمَــوْتِ، وَابْــنُــوا لِــلْــخــرابِ فَــكُــلُــكُــمُ يَــصـــيــرُ إلـــى الــذَهـــابِ فالإنسان لا يَلِدُ للموت، ولا يبني للخراب، وإنما تكونُ العاقبةُ كذلك.

١٢ ـ الاستعلاءُ ـ أي: معنى اعلى ا ـ إما حقيقةً كقوله تعالى: ﴿ يَجْزُونَ لِلْأَفَانِ^(٢) سُجَّلَا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وقولِ الشاعر:

ضَسَمَ مُنتُ إلىهِ بِالسِّنانِ قَسِيصَهُ فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ ولِلفَسِم وإمّا مجازاً كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأَمُ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]، أي: فعليها إساءتُها، كما قال في آية أخرى: ﴿ وَمَنْ أَسَلَة فَلَيْهَا ﴾ [نسلت: ٤٦].

١٣ ـ الوقتُ (وتُسمّى: لام الوقت ولام التاريخ) نحو: «هذا الغلام لِسنةٍ»، أي: مرّت عليه سنةٌ. وهي عند الإطلاق تدلُّ على الوقت الحاضر، نحو: «كتبتُه لِخُرَّة شهر كذا»، أي: عند غُرَّته، أو في غُرِّته، وعند القرينة تدلُّ على المُضيِّ أو الاستقبال، فتكونُ بمعنى «قبل» أو بَعد»، فالأولُ كقولك: «كتبتُهُ لستٌ بَقينَ من شهر كذا»، أي قبلها، والثاني كقولك: «كتبتُه لخمس خَلَوْن من شهر كذا»، أي قبلها، والثاني كقولك: «كتبتُه لخمس خَلَوْن من شهر كذا»، أي قبلها، والثاني كقولك: «كتبتُه لخمس خَلَوْن من شهر كذا»، أي: بعد شهر كذا»، أي: بعد رؤيته.

١٤ ـ معنى المعَّه، كقول الشاعر:

فَ اَ مَا يَ اَ اللَّهُ وَ لَا اللَّهُ وَمَالِكَ اللَّهُ مَعَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَعَا ١٥ مَعَا ١٥ مَعَا ١٥ عَلَى اللَّهُ وَفَقَعَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽١) مغار الفتل: مُحكمه، أي بكل جبل مُحكم الفتل، يقال: أغار الحبل إذا أحكمَ فتله، ويذبل: اسم جبل.

 ⁽٢) الأذقان: جمع اذَّقَنا، بفتحتين، وهو مجتمع اللحيين من أسفلهما؛ والمعنى يسقطون على وجوههم،
 وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوي للسجود.

⁽٣) دلوك الشمس: ميلها عن كبد السماء، وذلك وقت الزوال.

١٠ و١١ _ الواوُ والتَّاءُ:

والراو والناءُ: تكونان للقسم، كفوله تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ ۞ وَلِالِهِ عَلْمِ ۞ ۗ [الفجر: ١، ٢]، وقولهِ: ﴿ وَكَاللَّهِ لَأَكِيدُنَّ أَمَّنَكُمُ ﴾ [الأبياء: ٥٧]. والناءُ لا تدخُلُ إلا على لفظ الجلالة. والواوُ تدخلُ على كل مقسم به.

١٢ و١٣ ـ مُد ومُثُدُ:

مُذْ ومُنذُ: تكونان حرفي جَرّ بمعنى «من» لابتداء الغاية، إن كان الزمانُ ماضياً، نحو: «ما رأيتكَ مُذْ أو منذُ يوم الجمعة»، وبمعنى «في»، التي للظرفيّة، إن كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيتهُ مُنذُ يومنا أو شهرِنا» أي: فيهما، وحيثذٍ تُفيدان استغراق المدَّة، وبمعنى «من وإلى» معاً، إذا كان مجرورهما نكرةً معدودةً لفظاً أو معنى.

فالأول نحو: •ما رأيتكَ مُذ ثلاثةِ أيامه، من بَدَّتها إلى نهايتها.

والثاني نحو: «ما رأيتكَ مذ أمدٍ، أو مُنذُ دَهرٍ». فالأمدُ والدهرُ كلاهما مُتعدِّدٌ معنَى، لأنه يقالُ لكل جزءٍ منها أمدٌ ودهرٌ، لهذا لا يقالُ: «ما رأيته مُنذ يوم أو شهرٍ»، بمعنى: ما رأيتهُ من بدئهما إلى نهايتهما، لأنهما نكرتانِ غيرُ معدودتينِ، لأنهُ لا يقالُ لَجزء اليومِ يومٌ، ولا لجزءِ الشهر شهرٌ.

واعلم أنهُ يشترطُ في مجرورهما أن يكون ماضياً أو حاضراً، كما رأيتٌ، ويشترطُ في الفعل قبلهما أن يكون ماضياً منفيّاً، فلا يقالُ: ﴿ رأيتهُ منذُ يومِ الخميسُ ، أو ماضياً فيه معنى التَّطاوُلِ والامتدادِ، نحو: ﴿ سِرتُ مُذْ طُلوع الشمس ﴾ .

وتكونُ اللهُ ومُنذُه ظرفينِ منصوبينِ مَحلاً، فيُرفعُ ما بعدَهما. ويُشترَطُ فيهما أيضاً ما اشتُرطَ فيهما وهما حرفان. وقد سبقَ الكلامُ عليهما في المفعول فيهِ، عندَ الكلامِ على شرحِ الظروف المبنية فراجعهُ.

ومذ: أصلُها "منذُه فَخُفّفت، بدليل رجوعهم إلى ضم الذَّال عند ملاقاتها ساكناً، نحو: «انتظرتكَ مذُ الصباح»، ومُنذُ: أصلُها «من» الجارَّةُ و«إذَ» الظرفيّة، فَجُعلتا كلمةً واحدةً، ولذا كسرت مِيمُها ـ في بعض اللَّغات ـ باعتبار الأصل.

۱۱ ـ رُبُ:

رُبَّ: تكونُ للتَقليلِ وللتَكثير، والقرينةُ هي التي تُعيّنُ المرادّ (١٠) فمن التقليل قولُ الشاعر:

 ⁽١) وقال قوم: هي للتكثير دائماً، وقال قوم: هي للتقليل دائماً، وقال قوم: هي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً،
 وقال قوم بالعكس، والحق ما ذكرناه.

. [7

ألا رُبُّ مَسولسود، ولَسيْسسَ لسهُ أَبُّ وذي وَلَسدٍ لَسمْ يَسلْسدَهُ (١) أَبُسوانِ

يُريدُ بالأول عيسى، وبالثاني آدمَ، عليهما السلامُ، ومن التكثيرِ حديثُ: «يا رُبَّ كاسِيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ»، وقولُ بعضِ العرب عند انقضاهِ رَمضانَ: «يا رُبُّ صائمهِ لن يَصومَهُ، ويا رُبُّ قائمهِ لن يَقومَهُ، ويا رُبُّ قائمهِ لن يَقومَهُ».

واعلم أنه يُقالُ: ارُبُ ورُبَّة ورُبِّما ورُبَّتما ، والتاء زائدة لتأنيث الكلمة ، واما زائدة للتوكيد، وهي كافة لها عن العمل.

وقد تُخَفَّثُ الباءُ. ومنه قوله تعالى: ﴿ زُبِّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَغَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۞﴾ [العجر:

ولا تَجُرُ "رُبّ إلا النكرات، فلا تُباشِرُ المعارف. وأمّا قولهُ: إيا رُبّ صائمهِ، ويا رُبّ قائمه المتقدِّمُ، فإضافة صائم وقائم إلى الضمير لم تُفدهما التعريف، لأنّ إضافة الوصف إلى معمولهِ غير محضةٍ، فهي لا تُفيدُ تعريفُ المضاف ولا تخصيصَهُ، لأنها على نيّة الانفصال، ألا ترى أنك تقول: إيا رُبّ صائم فيه، ويا ربّ قائم فيه.

والأكثر أن تكون هذه النكرة موصوفة بمفردٍ أو جملة. فالأول نحو: ارُبُّ رجلٍ كريم لقبته.

والثاني نحو: ﴿رُبُّ رجلٍ يفعل الخيرَ أكرمته!، وقد تكونُ غيرَ موصوفة، نحو: ﴿رُبُّ كريم جبانًا.

وقد تَجُزُ ضميراً مُنكِّراً (٢٠ مُميّزاً بنكرةٍ، ولا يكونُ هذا الضميرُ إلَّا مُفرداً مُذَكِّراً.

أما مُميِّزُهُ فيكونُ على حسب مُراد المتكلم: مفرداً أو مُثَنِّى أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً، تقول: "رُبّهُ رجلاً، رُبّهُ رَجلَين، رُبّهُ رجالاً، رُبّهُ امراةً، رُبّهُ امراتين، رُبّهُ نساءً»، قال الشاعر:

رُبُّ أَسِدُ فِسَدِّسَةً وَصَوْتُ إلَى مسا يُدورِثُ الْسَحَسَدَ والبَّا، فَأَجَابُوا

وسيأتي الكلامُ على محل مجرور ﴿رُبِّ من الإعراب، في الكلام على موضع المجرور بحرف الجر.

⁽١) أصله: الم يلده، بكسر اللام وسكون الدال، فأسكن اللام وفتح الدال اتباعاً لحركة الياء، ويجوز ضمها اتباعاً لحركة الهاء، وأجاز الصبان ـ في حاشيته على الأشموني ـ كسرها، على أصل التقاء الساكنين، وعلى كل فهو مجزوم بسكون مقدر منع منه حركة الاتباع للياء أو الهاء، أو منع منه الكسرة التي جيء بها للتخلص من اجتماع الساكنين، على رأي العبان.

 ⁽٢) أي فيه معنى النكرة، وإن كان ضميراً، ويسميه الكوفيون االضمير المجهول؛، لكونه لا يعود إلى شيء مذكور قبله.

١٥ و١٦ و١٧ ـ خَلا وعَما وحاشا

خَلا وعدا وحاشا: تكون أحرف جرّ للاستثناء، إذا لم يتقدَّمهنَّ (ما)، وقد سبق الكلام عليهنَّ في مبحث الاستثناء، فراجعه.

۱۸ ـ کن:

كي: حرفُ جرّ للتعليل بمعنى اللام، وإنما تَجُرُ (ما) الاستفهامية، نحو: (كَيْمَهُ؟)، تقولُ: (كيمَ مَلَكُ من اللهم، وإنما تَجُرُ (ما) الاستفهامية، نحو: (كَيْمَهُ؟، والمَا الله بعدُها كما تُحذَفُ بعدُ كلِّ جارٌ، نحو: (مِمَّهُ وعَلامهُ وإلامهُ، وإذا وقَفُوا ألحقوا بها ها، السكت، كما رأيت. وإذا وصلوا حذفوها، لعدم الحاجة إليها في الوصل.

وقد تجرُّ المصدرَ المؤوّلَ بما المصدرية كقول الشاعر:

إذا أنت لَـم تَـنْفَعْ فَعَهُـرُ، فَإِنَّـما يُرادُ الْفَتَى كَيْما يَـهُـرُ ويَـنْفَعُ (فكي: حرف جر. وما: مصدرية، فما بعدها في تأويل مصدر مجرور بكي، أي: يراد الفتى للضر والنفع، ويجوز أن تكون «كي» هنا هي المصدرية الناصبة للمضارع. فما ـ بعدها ـ زائدة كافة لها عن العمل).

۱۹ ـ مُثَى

مَتِي: تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ ـ بِمَعْنَى: ﴿مِنَّا لَـ فِي لُغَةٍ ﴿مُذَيِّلِ﴾، ومنهُ قولهُ:

شَرِئْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نِعِيجُ (') ٢٠ ـ لَفَا::

لَمَلَّ: تَكُونُ حَرَفَ جَرَّ فِي لَغَة (عُقَيْلٍ) وهي مَنِيَّةٌ على الفتح أو الكسر، قال الشاعر: فَقُلْتُ اذْعُ أَخْرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَـ لَـعَــلَّ أَبِسِي الْــــِــــُـــوَارِ مَــــُــــَكَ قَــرِيــــبُ وقد يُقال فِها (عَلَّ) بِحَذْف لامِها الأولى.

وهي حرفُ جرّ شبيةٌ بالزائد، فلا تتعلَّقُ بشيءٍ، ومجرورها في موضع رفعٍ على أنه مبتدأ، خبرهُ ما بعدَه.

وهي عندَ غير اعْقَيل؛ ناصبةً للاسم رافعةً للخبر، كما تقدُّم.

⁽١) شربن: الضمير بعود على السّحب، والباء في ابماء بمعنى من، وقوله: متى لجج، أي: شربنا من ماء البحر من لجج، فالجاز والمجرور بيان لماء البحر، وهو في موضع البدل منه واللجج جمع لجة، وهي معظم الماء، والشيج: الصوت العالي.

الأسم.

٢ ـ ما الزّائِدَةُ بغدَ الجارّ

قد تُزادُ اما؛ بعدَ امن وعن والباء؛، فلا تَكُفُهنَّ عن العمل، كقوله تعالى: ﴿ يَمَّا خَطِلَتَنْهُمْ أَمْرُوا﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿ عَمَّا ظَيِلٍ لِتُعْسِمُنَّ نَقِيعِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١]، وقوله: ﴿ فَهَمَّا رَحْمَةُ مِنَ اللهِ لِنَتَ لَهُمُّهُ ﴿ [آل عمران: ١٥٩].

وقد تُزادُ بعدَ ارُبُّ والكافِ فيبقى ما بعدَهما مجروراً، وذلك قليلٌ، كقول الشاعر: رُبُّــمـــا ضَـــرُبَــةٍ بِــــَـــيْــفِ صَـــقـــيـــلٍ بَــيْــنَ بُـــشـــرى وطَـــغــنَــةٍ نَــجُـــلاَهُ (١٧) وقول غيره:

ونَــنْــصُـــرُ مـــؤلانـــا، ونَـــعُـــلَـــمُ أنَّــهُ كَــمَـا النَّـاسِ، مَجْـرومٌ عــلَـيْـو وجــارِمُ (٢٠ وإنما وجبّ أن تكونا هنا عاملتين، غيرَ مكفوفتين، لأنهما لم تُباشرا الجملة، وإنما باشرتا

والأكثرُ أن تكفّهما «ما» عن العمل، فيذّخلانِ حينتلِ على الجُمَلِ الاسميّة والفعليّة كقول الشاعر:

أَخْ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَومَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرِو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ (٣) وَوَلَ الآخِر:

رُبُّ مِنا أُوفَ يُنتُ فِي عَسَلَمِ لَيَرْفَ عَننْ ثُسوْبِي شَمَالاتُ(١٠)

⁽١) الصقيل: المصقول، أي: المجلو؛ وقوله: بين بصرى، أي بين جهاتها أو نواحيها؛ وقبين، لا تضاف إلا إلى متعدد أو ما هو في حكمه. وهنا قد أضيفت إلى ما هو في حكمه، وطعنة: مجرور بالعطف على ضربة، والنجلاه: الواسعة البينة الاتساع، وبصرى: بلدة بالشام كانت كرسي حوران، وكان يقام فيها سوق في الجاهلية، وهي التي قدمها النبي على مرتين: مرة مع عمه أبي طالب، ومرة بتجارة لخديجة بنت خويلد، رضى الله عنهما، قبل أن يتزوجها.

⁽۲) المولى: ابن العم، وقما» في قكما الناس»، زائدة غير كافة هنا، والناس مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر قان»، وهو خبر أول، ومجروم: خبر ثانٍ. وجارم: معطوف عليه، ومجروم وجارم: من الجُرم، بضم الجيم، وهو الذنب والجناية، يقال: جرم على أهله، أي: جنى عليهم، والمعنى: هو كالناس، يُجنى عليه ويَجني، أي: يُذنَب إليه ويُذنِب وليست الواو هنا بمعنى: قاو» كما زعم العيني في شرح الشواهد، بل هي على معناها، كما رأيت.

 ⁽٣) عمرو: هو عمرو بن معديكرب الزبيدي، وسيفه، هو الصمصامة المشهور، والمضارب: جمعُ مُضرب،
 بكسر الراء وفتحها، وهو حد السيف.

 ⁽³⁾ أوفيت: نزلت وأصله من أوفيت على الشيء: إذا أشرفت عليه، والعلم: الجبل، والنون في ترفعن: نون التوكيد الخفيفة، والشمالات، بفتح الشين: جمع شمال، وهي الربح التي تهب من ناحية القطب.

والغالب على ﴿رُبَّ المكفوفةِ: أن تدخلَ على فعلِ ماضٍ ، كهذا البيت. وقد تدخلُ على فعلِ ماضٍ ، كهذا البيت. وقد تدخلُ على فعلِ مضارع ، بشرط أن يكونَ مُتحقِّقَ الوقوع ، فيُنزَلُ منزلة الماضي للقطع بحصوله ، كقولهِ تعالى : ﴿رُبُّمَا يَوَدُّ اللَّذِينَ كَفُولُهِ اللهِ على الجملة الاسميّة ، كقول الشاعر :

رُبِّما الْجَامِلُ الْمُؤَبِّلُ فِيهِمْ وعناجيجُ بَيْنَهُ فَ المِهارُ(١)

٣ ـ وَاوُ رُبِّ وِهَاؤُها

قد تُحذَف ﴿ربُّ، ويبقى عملُها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً كقول الشاعر امرى، القيس:

ن ولَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ عَلَيٌ، بِأَنْواعِ الْهُمومِ، لِيَبِسَلي وقوله:

فَمِنْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ (")

\$ - حُنْفُ حَرْفِ الْجَرُ قِيلِساً

يُحذَفُ حرفُ الجرُّ قياساً في ستَّة مواضع:

١ - قبلَ أَنْ، كقوله تعالى: ﴿وَعِيْرًا أَن جَآدَمُ شُذِرٌ يَنْهُمٌ ﴾ [ص: ٤]، أي: لأنْ جاءهم، وقوله:
 ﴿أَوَ عَبْشُدُ أَن جَآتُكُو ذِكْرٌ مِن رَبْيَكُو عَلَى يُجْلِ مِنكُو ﴾ [الأعراف: ٦٣، و٢٩]، وقول الشاعر:

الله يَسعلَمُ أَنَّا لا نُسجِبُ كُم ولا نَسلُومُ كُم أن لا نُسجِبُ ونا أى: على أن لا نُسجِبُ ونا

٢ ـ قبلَ أنَّ، كقولهِ تعالى: ﴿شَهِـنَدُ اللَّهُ أَنَّةُ لاَ إِلَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شَهِدَ بأنهُ.

واعلم أنه إنما يجوزُ حذفُ الجارِّ قبلَ «أن وأنَّ»، إن يُؤمَنِ اللَّبسُ بحذفهِ. فإن لم يُؤمَن لم يَجز حذفهُ، فلا يقالُ: «رغِبتُ أن أفعلُ»، لإشكالِ المراد بعدَ الحذفِ، فلا يَفهمُ السامعُ ماذا أردتَ: أرَغبَتك في الفعلِ، أم رغبتَكَ عنه؟ فيجبُ ذكرُ الحرف ليتعيَّن المرادُ، إلَّا إذا كان الإبهامُ مقصوداً من السامع.

٣ - قبل 'كي الناصبة للمضارع، كقوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْتُهُ إِلَىٰ أَنْهِم كُنْ نَفَرٌ عَيَنْهُما ﴾ [النصص: ١٣]، أي: لكي تقرّ.

 ⁽١) الجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والمؤبل من الإبل، المتخذ للقنية، والعناجيج: الخيل الطوال
 الأعناق، والواحد عُنجوج، بضم العين، والمهار: جمع مهر، والأنثى مهرة.

⁽٢) طرقت: أنيت ليلاً، والتماثم: جمع تعيمة، وهي التعاويذ التي يعلقونها على الصغار مخافة العين، والمحول: الذي أتى عليه الحول.

واعلم أن المصدرُ المؤوَّل بعد «أنَّ وأنَّ وكيٍّ» في موضع جرَّ بالحرف المحذوف، على الأصحْ. وقال بعض العلماء: هو في موضع النصب بنزع الخافض.

٤ ـ قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو: (الله لأخدمنَّ الأمة خدمة صادقةً) أي: والله.

و ـ قبل مُميّز اكما الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجرّ، نحو: (بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟)، أي: بكم من درهم؟ والفصيحُ نصبُهُ، كما تقدّم في باب التمييز، نحو: (بكم درهماً اشتريته؟) (۱).

٦ ـ بعدَ كلام مشتملِ على حرف جرّ مثله، وذلك في خمس صُور:

الأولى: بعد جوابِ استفهامٍ، تقول: قيمَّنْ أخذتَ الكتاب؟،، فيقالُ لك: قخاليه، أي: من خالد.

الثانية: بعد همزة الاستفهام، تقولُ: «مررتُ بخالدِ»، فيقالُ: «أخالدِ وابنِ سعيدِ؟» أي: أبخالدِ بن سعيد؟

الثالثة: بعد «إن» الشرطيّة، تقولُ: «اذهبْ بِمنْ شئتَ، إنْ خليلٍ وإنْ حَسَنٍ» أي: إن بخليلٍ، وإن بحسنِ.

الرابعةُ: بعدُ (هَلَا)، تقولُ: (تصدُقتُ بدرهمِ)، فيقالُ: (هَلاَ دينار)، أي: هلاَ تصدَّقتُ بدينار.

الخامسة: بعد حرف عطفٍ مَتْلُوّ بما يصحُّ أن يكونَ جملةً، لو ذُكرَ الحرفُ المحذوفُ، كقولك: الخالدِ دارٌ، وسعيدِ بُستانٌ، أي: ولسعيد بستانٌ، وقولِ الشاعر:

ما لِـمُـحبٌ جَـلَـدٌ أَنْ يَسهُـجُـرا وَلاَ حَـبِيبٍ رَأَفَةٌ فَـيَـجُ بُـرًا (") وَوَلَ الآخر:

أَخْلِنَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطَى بِحاجِنِهِ ومُدْمِنِ الْفَرْعِ لِللَّابِوابِ أَنْ يَسلِجا أي: وبِمُدمنِ القرع. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ وَفِي خَلْوَكُمْ وَمَا يَبُنُّ بِنَ ثَلْقَ لَلْفَتُ لِمُوْمَنَ ۖ ۞ وَاخْتِنْفِ (**) الْبِلِ وَالْبَارِ وَمَا أَزْلَ أَفَدُ مِنَ السَّمَلَةِ مِن يُذِفِي فَلْمَيْ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْمَا وَضَمِيفِ الْإِمْتِعِ مَائِثُ لِقَوْمِ بَقِوْلُونَ ﴿ الجانِيةِ: ٤، ٥].

⁽١) أما إذا لم يسبقها حرف جر، فنصبه واجب البتة، نحو: •كم درهماً عندك٩٤، كما عرفت ذلك في باب التمييز.

⁽٢) يجبر: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي، أي: فيجبر محبّة بالعطف عليه.

 ⁽٣) أي: وفي اختلاف. فالجاز المحذوف والمجرور المذكور في محل رفع خبر مقدم، وآيات بعده مبتدأ مؤخر.

٥ ـ حَنْفُ حَرْفِ الْجَرِّ سَماعاً

قد يُحذَفُ الجازُ سماعاً، فينتصبُ المجرورُ بعدَ حذفهِ تشبيهاً لهُ بالمفعول به. ويُسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، أي: الاسمَ الذي نُصب بسبب حذف حرف الجرِّ، كقولهِ تعالى: ﴿ أَلَّا إِنَّ نَمُودًا كَفَرُوا رَقِهُمْ ﴾ [مـود: ٦٨]، أي: بـربـهـم، وقـولـه: ﴿ وَأَخْلَارَ مُومَنْ فَوَمَتُم سَبَّعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، وقول الشاعر:

كَــلا مُسكُــمُ عَــلَــيَّ إذاً حَــرامُ تَسمُسرُونَ السديسارَ ولَسمُ تَسعُسوجُسوا أي: تُمُرُّونَ بالديار، وقول الآخر:

فَسَفَسَدٌ تَسَرَكُتُسُكَ ذَا مَسَالٍ وَذَا نَسَسَبٍ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فَافْعَلْ مِا أُمِرْتَ بِهِ أي: أمرتُك بالخير، وقول غيره:

رَبُّ الْمِسادِ، إلَيهِ الْوَجْهُ والعَمَلُ أَسْتَغُفِهُ الله ذَنساً لَسْتُ مُحْمِسَهُ أي: أستغفرُ اللَّهَ من ذنب.

ويُسمّى هذا الصنيمُ بالحذف والإيصال، أي: حذف الجارُّ وإيصال الفعل إلى المفعول بنفسهِ بلا واسطة، وقال قومٌ: إنهُ قياسي، والجمهورُ على أنهُ سماعيٌّ.

ونَدَرُ بِقَاءُ الاسم مجروراً بعد حذف الجارُّ، في غير مواضع حذفهِ قياساً. ومن ذلك قول بعضِ العربِ، وقد سُئُلَ: «كيف أصبحتَ؟» فقال: «خيرٍ، إن شاءَ الله؛، أي: «على خير»، وقولُ الشاعر:

إذَا قِسِل: أَيُّ السُّسَاسِ شرٌّ قَسِسِكَةً أَشَارَتْ كُسَلَبْبِ بِسَالاَكُفَّ الأصبابِعُ أي: إلى كلبب، ومثلُ هذا شُذوذٌ لا يُلتفتُ إليه.

٢ ـ السامُ حَرفِ الْجَرُ

حرفُ الجرُّ على ثلاثة أقسام: أصليُّ وزائدٍ وشبيه بالزائد.

فالأصليُّ: ما يحتاجُ إلى مُتعلِّق. وهو لا يُستغنى عنه معنَّى ولا إعراباً، نحو: اكتبتُ بالقلمة.

والزائدُ: مَا يُستغنى عنه إعراباً، ولا يحتاجُ إلى مُتعلَّق. ولا يُستغنى عنه معنيّ، لأنهُ إنما جيءَ به لتوكيد مضمونِ الكلام، نحو: •ما جاءَنا من أحدٍه ونحو: •ليسَ سعيدٌ بمسافرٍه.

والشُّبيهُ بالزائدِ: ما لا يُمكن الاستغناءُ عنهُ لفظاً ولا معنى، غيرَ أنهُ لا يحتاجُ إلى مُتعلَّق.

وهو خمسةُ أحرف: ارْبُ وخَلاَ وعدا وحاشا ولَعَلُ».

(وسمي شبيهاً بالزائد؛ لأنه لا يحتاج إلى متعلق، وهو أيضاً شبيه بالأصلي من حيث أنه لا

حروف الجر ٢١ هـ

يستغنى عنه لفظاً ولا معنى. والقول بالزائد هو من باب الاكتفاء، على حد قوله تعالى: ﴿مَـرَبِيلَ تَقِيحُكُمُ ٱلحَـرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: وتقيكم البرد أيضاً).

٧ _ مَواضِعُ زيادَةِ الجارُ

لا يُزادُ من حروفِ الجرّ إلا •من والباءُ والكافُ واللام.

وزيادتها إنما هي في الإعراب، وليستْ في المعنى، لأنها إنما يُؤتى بها للتَّوكيدِ.

أمّا الكاف، فزيادتها قليلةٌ جداً. وقد سُمعت زيادتها في خبر اليس، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَيْنَايِهِ. شَى يُّهُ الشورى: ١١]، أي: اليس مشلّه شيء، وفي المبتدأ، كقول الراجز: المُواحِقُ الأقراب فيها كالمَقَقْ،(١) وزيادتها سماعية.

وأمَّا اللامُ فتُزادُ سماعاً بينَ الفعل ومفعوله، وزيادتها في ذلك رديثةٌ.

قال الشاعر:

ومَلَكُتَ ما بَيْنَ الْجِراقِ ويَشْرِبِ مُلْكَا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ أَي أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهِدٍ أي: أَجَار مسلماً ومعاهداً.

وتُزادُ قياساً في مفعولِ تأخِّرَ عنه فِعلُهُ تقويةً للفعل المتأخر لضعفهِ بالتأخُّر، كفوله تعالى:
﴿ لِلَّذِينَ هُمُ لِرَبُهُم يَرَهُبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أي: ربهم يَرهبون، وفي مفعول المشتقُّ من الفعل تقويةً
لهُ أيضاً، لأنَّ عَملُهُ فرعٌ عن عملِ فعلِه المشتقُّ هو منه، كڤوله تعالى: ﴿ مُسَيَقِعًا لِمَا مَمَهُم ﴾ [البقرة: ١٠]، أي مصدقاً ما معهم، وقوله: ﴿ مُشَالًا لِمَا يُرُبِدُ ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: فعّالُ ما يريد وقد سبق الكلام عليها.

وأمّا • مِن • فلا تُزادُ إلا في الفاعل والمفعول به والمبتدأ ، بشرط أن تُسبَقَ بنفي أو نهي أو استفهام بهل ، وأن يكون مجرورها نكرة . وزيادتها فيهنَّ قياسيّة . ولم يشترط الأخفش تقدَّم نفي أو شبهه ، وجعل من ذلك قولهُ تعالى : ﴿وَيَكْفِرُ عَنصُم مِن سَيَوَاتِطُمُ ۖ [البقرة: ٢٧١]، وقوله : ﴿كَلُّوا أَسْكَنَ عَيْكُمُ ۗ [المائدة: ٤]، وامن ا في هاتين الآيتين تحتملُ معنى البعيض أيضاً . وبذلك قال جمهور النّحاة . وأقوى من هذا الاستشهاد الاستدلالُ بقوله تعالى : ﴿وَرُقَرْلُ مِنَ النّمَلَو بِي بِكُلُو فِهَا مِنْ بَهُ لَوْ مِنْ في قوله : "من برد الا ربب في زيادتها ، وإن قالوا : إنها تحتمل غير ذلك ، لأن المعنى : أن يُزلّل بَرَداً من جبال في السماء (٢٠).

 ⁽١) اللواحق: الضوامر، والأثراب: الخواصر، والمفرد قُرب، بضمتين، وبضم فسكون، والمفق، بفتع الميم والقاف: الطول. والكاف زائدة، أي: فيها مقنّ، أي: طول، وهو يصف خيلاً.

⁽٢) المراد بالسماء في الآية جهة العلو، والعراد بالجبال قطع السحاب العظيمة، كما في البيضاوي وغيره، و «من» في قوله: «من السماء» للابتداء، و «من» في قوله: «من جبال» للبيان، وموضع الجار والمجرور البدلية من الجار والمجرور قبله، فهو بدل بعض من كل.

فزيادتها في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [العائدة: ١٩].

وزيادتها في المفعول، كقوله: ﴿مَلَّ تُجِشُّ مِنْهُم مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨].

وزيادتها في المبتدأ، كقوله: ﴿ هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرٌ اللَّهِ يَرْزُقُكُمُ ﴾ [فاطر: ٣].

وأما الباءُ فهي أكثر أخواتها زيادةً، وهي تزادُ في الإثباتِ والنفي، وتزاد في خمسةِ مواضعٌ.

١ ـ في فاعل اكفى، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَنَ بِإَنَّهِ وَلِيًّا وَكَفَنَ بِأَقَهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥].

٢ ـ في المفعول به، سماعاً نحو: «أخذتُ بزمام الفَرَس»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا
إِلَائِيكُرُ إِلَى اَلنَّئِلَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿ وَهُرِّى ٓ إِلَيْكِ بِجِنْع اَنتَخْلَةٍ ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿ وَمَن يُدِدْ فِيهِ
إِلْمَكَامِ ﴾ [الحج: ٢٥]، وقولهُ: ﴿ فَلَفِقَ مَسْمًا إِلشَّونِ زَالْأَقْنَانِ ﴾ [من: ٣٣].

ومنهُ زيادتُها في مفعولِ "كفى" المُتعدِّيةِ إلى واحدٍ، كحديثِ: "كفى بالمرءِ إثماً أن يُحدُّثَ بكلُّ ما سَمعَ".

وتُزادُ في مفعولِ «عَرَفَ وعَلِمَ ـ التي بمعناها ـ ودَرَى وجَهِلَ وسَمِعَ وأحسَّه.

ومعنى زيادتها في المفعول به سماعاً أنها لا تزادُ إلا في مفعول الأفعال التي سُمعت زيادتها في مفاعيلها، فلا يُقاسُ عليها غيرها من الأفعال. وأمّا ما وَرَدَ، فلك أن تَزيدَ الباءَ في مفعوله في كل تركيب.

٣ ـ في المبتدأ، إذا كان لفظ «حَسْب» نحو: «بِحَسْبِكَ درهم»، أو كان بعد لفظ «ناهيك»،
 نحو: «ناهيكَ بخالدِ شجاعاً»، أو كان بعد «إذا» الفُجائية، نحو: «خرجتُ فإذا بالأستاذِ»، أو بعد «كيف»، نحو: «كيف بك، أو بخليل، إذا كان كذا وكذا؟».

٤ ـ في الحال المنفئ عاملُها. وزيادتها فيها سماعيّة، كقولِ الشاعر:

فَسما دِجَعَتْ بِحَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بُنُ المَسيَّبِ مُنْتَهاها وقول الآخر:

كَسَائِسَنْ دُعسِسَتُ إلى يِسَاْمُسَاءَ داهِسَمَسَةٍ ﴿ فَسَمَا انْسَبَعَشْتُ بِسَمَـزُوْودٍ وَلاَ وَكَسَلِ^(١) وجعل بعضُهم زيادَتها فيها مَقيسةً، والذوقُ العربيُّ لا يأبى زيادتَها فيها.

في خبر (ليس وما) كثيراً، وزيادتها هنا قياسية.

فالأولُ: كفوله تعالى: ﴿أَلِثَنَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَةٌ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقوله: ﴿أَلِثَنَ اللَّهُ بِأَعْكِمِ لَلْكِكِمِينَ ﷺ﴾ [الين: ٨].

⁽١) المزؤود: المذعور، زأده: أخافه وأذعره، والوكل، بفتحتين: العاجز الضعيف.

والثاني: كقوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ يِظَلَّنهِ لِلْتَهِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِنَنفِلِ عَمّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

وإنما دخلت الباءُ في خبر اإنَّ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ بَرُواْ أَنَّ اللّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّكَوْنِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَنَى يَخَلِفِهِنَ مِثَنِيرٍ عَلَىّ أَن يُحْتِى اللّمَوْنُ بَلَق إِنَّمُ عَلَى كُلِ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ الاحشاف: ٣٣]، لانه في معنى اأْوَلَيسَ، بدليل أنهُ مُصَرَّحٌ بهِ في قولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَوَلَيْنَ الّذِي خَلَقَ السَّكُونِ وَالأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَنَى أَن يَخْلُقُ مِثْلُهُمْ بَلَنَ وَهُوَ الْخَلِقُ الْعَلِيمُ ﴿ ﴾ [بس: ٨١].

فاندتان

 ١ ـ قد يتوهم الشاعر أنه زاد الباء في خبر (ليس) أو خبر (ما) العاملة عملها، فيعطف عليه بالجرُ تَوَهُّماً، وحقُّه أن ينصبَهُ، كقوله:

بَـدا لِـيّ أَنـي لَـشـتُ مُـدْدِكَ ما مَـضَـى وَلاَ سـابِـقٍ شَـيْـشـاً، إذا كـانَ جَـائِـيـا وقول الآخر:

أَحَفًّا، عِبَادَ الله، أَنْ لَسْتُ صَاعِداً ولا هَابِطًا إِلَّا عَلَى وَقَيِبُ وَلا سَالِكِ وَحَدِي، ولا في جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ، إِلَّا قَيلَ: أَنتَ مُرِيبُ (١) وقول غيره:

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشيرَةً وَلا نساعِبٍ إلَّا بِسَبَيْسِ غُرابُها فالخفضُ في «مدرك وصاعد ومصلحين». والجزُّ على التوهم سماعى لا يُقاس عليه.

 ٢ ـ وقد يُجرُّ ما حقهُ الرفعُ أو النصبُ، لمجاورتهِ المجرورَ، كقولهم: «هذا جُحرُ ضَبُّ خَرِبه (٢)، ومنه قولُ امرى، القيس:

كَانَّ تَبِيراً، في عَرانِينِ وَيُلِيهِ كَبِيرُ أُناسِ في بِجادٍ مُرَّمً لِ^(٣) ويُستَى الجرَّ بالمُجاورة، وهو سَماعيِّ أيضاً.

⁽١) مريب، بضم الميم: اسم فاعل من «أراب الرجل يُريب»: إذا أتى ما يوجب الريب فيه، وليس بفتح الميم، اسم مفعول من «رابني الأمرُ يُريبني»: إذا جعلني في ريب، كما توهم ذلك الصبان، رحمه الله، في حاشيته على الأشموني.

⁽٢) خرب: صفة لجحر، فحقه الرفع، لكنه جرّه لمجاورته لضب.

 ⁽٣) ثبير: اسم جبل، والعرانين: جمع عرنين، وهو من كل شيء أوله، والوبل: المطر القوي، والبجاد:
 الكماه المخطط. ومزمل: مدثر ملفوف، وهو نعت لكبير، فحقه الرفع لكنه جزء لمجاورته لبجاد.

٨ . مُتَعَلَّقُ حَرْفِ الْجَرُ الأَصْلِيُ

مُتعلِّقُ حرفِ الجرِّ الأصليِّ: هو ما كانَ مُرتبطاً به من فعلٍ أو شِبههِ أو معناهُ.

فالفعلُ نحو: "وقفتُ على المِنبرِ".

وشِبهُ الفعل، نحو: ﴿أَنَا كَاتُبُ بِالقَلْمِ﴾.

ومعنى الفعل نحو: ﴿أَتُ للكُسالي﴾.

وقد يتعلَّقُ باسم مُؤوَّلِ بما يُشبهُ الفعلُ، كقولهِ تعالى: ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوْتِ وَفِي الْأَيْقِ ﴾ [الانعام: ٣]، فحرفُ الجرِّ متعلقٌ بلفظ الجلالة؛ لأنه مُؤوَّلُ بالمعبود، أي: وهو المعبودُ في السموات وفي الأرض، أو: وهو المُستى بهذا الاسم فيهما، ومثلُ ذلك أن تقول: «أنتَ عبدُ الله في كلَّ مكان اللهُ وحالدٌ لَيكٌ في كل موقعةً اللهُ . ومن ذلك قول الشاعر:

وإن لِسسانسي شُهدَةً؟ كَيْشُدَى بِها وَهُوْلُ على مَنْ صَبَّهُ الله عَلْقَدُمْ * *

فحرفُ الجرّ: «على» متعلق بعلقم، لأنه بمعنى امُرَّ»، وأراد به أنه صعب أو شديد، وقولُ *خر :

ما أُشُكَ اجتاحَت (٦٠ الْمَنايا كُسلُّ فُسوادٍ عَلَيْ لِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ المعنى «مُشفِق».

وقد يتعلقُ بما يُشيرُ إلى معنى الفعلِ، كأداةِ النفي، كقوله تعالى: ﴿مَا أَتَ يِنِمَةِ رَبِّكَ بِمَجْمُونِ الغلم: ٢). فحرفُ الجر في "بنعمة، مُتعلقُ بما، لأنهُ بمعنى «انتفى».

وقد يُحذَفُ المتعلَّقُ. وذلك على ضربين: جائزٍ وواجبٍ.

فالجائزُ أن يكون كوناً خاصاً، بشرطِ أن لا يضيعَ الفهم بحذفه، نحو: «بالله»، جواباً لمن قال لك: «بَمَن تَستعينُ؟».

والواجبُ أن يكون كوناً عاماً، نحو: ﴿العلمُ في الصُّدورِ، الكتابُ لخليلٍ، نظرتُ نورَ القمر في الماءِ. مررت برجلٍ في الطريق؛.

⁽١) أي: أنت المعروف أو المسمى بهذا الاسم، فحرف الجر متعلق بعبد الله.

⁽٢) أي: هو شجاع في كل موقعة، فحرف الجر متعلق بليث.

⁽٣) الشهدة، بضم الشين: العسل في شهده. ومثله «الشهد» بالفتح.

 ⁽٤) هؤ، بفتح الواو مشددة، وهي لغة همدان. وكذلك يفعلون في (هي) فيقولون: (هي)، كما قال الشاعر:
 والنفس ـ ما أمرت بالحنف ـ آبية وهئ، إن أمرت باللطف تأتـمر

⁽٥) العلقم: شجر مرّ، ويقال للحنظل ولكل شيءٍ مرّ: (علقم).

⁽٦) اجتاحت: أهلكت.

٩ - مَحلُّ الْمَجُرُورِ مِنَ الإعراب

حكمُ المجرور بحرف جرّ زائدٍ أنهُ مرفوعُ المحلِّ أو منصوبهُ، حَسبَ ما يَطلبهُ العاملُ قبلهُ.

(فيكون مرفوع الموضع على أنه فاعل في نحو: «ما جاءنا من أحده، والأصل: ما جاءنا من أحده، والأصل: ما جاءنا أحد، وعلى أنه نائب فاعل في نحو: «ما قيل من شيء». والأصل: ما قيل شيءٌ. وعلى أنه مبتدأ في نحو: «بحسبك الله؛ والأصل: حسبُك الله، ويكون منصوب الموضع على أنه مفعول به في نحو: «ما رأيت من أحدا، والأصل: ما رأيت أحداً. وعلى أنه مفعول مطلق في نحو: «ما سعى فلان من سعي يُحمد عليه، والأصل: ما سعى سعياً يُحمد عليه، وعلى أنه خبر «ليس» في نحو: ﴿أَيْسَ الله أحكم الحاكمين.

أمَّا المجرورُ بحرفِ جرَّ شبيهِ بالزائد، فإن كان الجارُّ اخَلا وعَدا وحاشا،، فهو منصوب محلاً على الاستثناء.

وإن كان الجارُ "ربَّا فهوَ مرفوعٌ محلاً على الابتداء، نحو: "رُبَّ غَنِيِّ اليومَ فقيرٌ غداً، رُبَّ رَبِّ مَنِي اليومَ فقيرٌ غداً، رُبَّ مَعدلًا على أنَّهُ معرلًا على أنَّهُ معمولًا ، فهو منصوبٌ محلاً على أنَّهُ مفعولٌ به للفعل بعده نحو: "ربَّ رجل كريم أكرمتُه، فإن كان بعدها فعلٌ لازم، أو فعلٌ متعدّ ناصبٌ للضمير العائد على مجرورها فهو مبتداً، والجملةُ بعدهُ خبرهُ، نحو: "رُبُّ عاملٍ مجتهدٍ نَجَةً . ربُّ تلميذِ مجتهدٍ أكرمتُهُ.

وأمّا المجرورُ بحرفِ جَرّ أصليّ فهو مرفوعٌ محلاً، إن ناب عن الفاعل بعد حذفه، نحو:

قيؤخذُ بِيَدِ العاثرِ، جيء بالمُجرم الفارَّا، أو كان في موضع خبرِ المبتدأ، أو خبرِ اإنّا أو إحدى أخواتها، أو خبر «لا» النافية للجنسِ، نحو: «العلمُ كالنور، إن الفَلاَحَ في العمل الصالح ـ لا حَسَبَ كحُسن الخُلُقِ».

وهو منصوب محلاً على أنهُ مفعولٌ فيه، إن كان ظرفاً، نحو: «جلستُ في الدار، سرتُ في الليل»، وعلى أنه مفعولٌ لأجله غيرُ صريح، إن كان الجارّ حرفاً يُفيد التّعليلَ والسببيّة، نحو: «سافرتُ للعلم، ونَصِبتُ من أجله، واغتربتُ فيه، وعلى أنه مفعولٌ مُطلَق، إن ناب عن المصدر، نحو: «جرى الفرسُ كالرّبح، (۱)، وعلى أنه خبرٌ للفعل الناقص، إن كان في موضع خبرو، نحو: «كنت في يسَشقَ».

وإن وقعَ تابعاً لِمَا قبلهُ كان محلَّهُ من الإعراب على حسّب متبوعه، نحو: «هذا عالمٌ من أهل مِصرّ. أخذت عن عالم من أهل مِصرة.

فإن لم يكن، أي المُجرور، شيئاً ممّا تقدَّمَ كان في محلِّ نصبِ على أنهُ مفعولٌ به غيرُ صريح، نحو: امررتُ بالقوم، وقفتُ على المِنبر، سافرتُ من بيروت إلى دِمشقِ.

 ⁽١) أي جرى جرياً كجري الربح، فلما خُذف المصدر نابت عنه صفته.

٢ ـ الإضافة

الإضافةُ: نِسبةُ بينَ اسمين، على تقديرٍ حرفِ الجر، توجِبُ جرَّ الثاني أبداً، نحو: «هذا كتابُ التلميذِ^(۱). لَبِستُ خاتمَ فِضَةً^(۱)، لا يُقبلُ صِيامُ النهارِ ولا قيامُ اللَّيلِ^(۱) إلا من المُخلِصينَ».

ويُسمّى الأوَّلُ مضافاً، والثاني مضافاً إليهِ، فالمضافُ والمضافُ إليه: اسمان بينهما حرفُ جَرَ مُقدَّرٌ.

وعاملُ الجرِّ في المضاف إليه هو المضاف، لا حرفُ الجرِّ المقدَّرُ بينهما على الصحيح. وفي هذا المبحث سبعةُ مباحث:

١ - أنواعُ الإضافة

الإضافة أربعةٌ أنواع: لاميّةٌ وبَيانيّةٌ وظرفيّة وتشبيهيّةٌ.

فاللاميّةُ: ما كانت على تقدير االلام». وتُفيدُ المِلكَ أو الاختصاصَ. فالأولُ نحو: «هذا حصانً عليّ». والثاني نحو: «أخذتُ بِلجام الفرس».

والبّيانيّة: ما كانت على تقدير "مِن". وضابطُها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيثُ يكونُ المضافُ بعضاً من المضافِ إليه، نحو: "هذا بابُ خشبٍ. ذاك سِوارُ ذَهبٍ. هذه أثوابُ صوفِ».

(فجنس الباب هو الخشب، وجنس السوار هو الذهب، وجنس الأثواب هو الصوف، والباب بعض من الصوف، والخشبُ والباب بعض من الخشب، والأثواب بعض من الفسوف، والخشبُ بيئن جنس الباب، والذهب بَيَّن جنس السوار، والصوف بَيَّن جنس الأثواب، والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، ألا ترى أنك إن قلت: «هذا البابُ خشبٌ، وهذا السوارُ ذهبٌ، وهذا البابُ خشبٌ، وهذا السوارُ ذهبٌ، وهذه الأثوابُ صوفٌ عصحًى.

والظُّرفيةُ: ما كانت على تقدير "في"، وضابطُها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتفيدُ زمانَ المضافي أو مكانّه، نحو: «سَهَرُ الليلِ مُضنِ: وقُعودُ الدارِ مُخْمِلٌ⁽³⁾، ومن ذلك أن تقول: «كان فلانٌ رفيقَ المدرسةِ، وإلفَ الصّبا، وصديقَ الأيام الغابرة»، قال تعالى: ﴿يَسَنجِيَ ٱلبَّجْن﴾ [يوسف: ٣٩].

⁽١) والتقدير: كتاب للتلميذ.

⁽٢) والتقدير: خاتماً من فضة.

⁽٣) والتقدير: الصيام في النهار والقيام في الليل.

⁽٤) أي السهر في الليل والقعود في الدار.

والتشبيهية أ^(١): ما كانت على تقدير اكاف التَّشبيه، وضابطُها أن يُضافَ المُشبَّهُ به إلى المشبَّه، نحو: النتر لُؤلُو الدمع على ورد الخُدودي^(١) ومنه قول الشاعر ابن خفاجة:

وَالرِّيحُ نَبِثُ بِالْغُصُونِ، وَقَدْ جَرَى ﴿ ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاوِ٣)

٧ - الإضافة المُعنَويّة والإضافة اللّفظيّة

تنفسمُ الإضافة أيضاً إلى معنويةٍ ولفظيةٍ.

فالمعنويّة: ما يَفيدُ تَمريفُ المضافِ أو تخصيصهُ، وضابطُها أن يكون المضافُ غيرَ وَصفٍ مُضافِ إلى معمولهِ، بأن يكون غيرَ وصف أصلاً: «كمفتاحِ الدَّارِ»، أو يكونَ وصفاً مضافاً إلى غير معمولهِ: «ككاتبِ القاضي، ومأكولِ الناس، ومشربهم وملبوسهم».

وتفيدُ تعريفَ المضافِ إن كان المضافُ إليهِ معرفةً، نحو: «هذا كتابُ سعيدِه (١٠) وتخصيصهُ ، إن كان نكرةً ، نحو: «هذا كتابُ رجلٍ (٥٠) ، إلّا إذا كان المضافُ مُتوغِّلاً في الإبهام والتّنكير، فلا تُفيدُهُ إضافتُهُ إلى المعرفة تعريفاً، وذلك مثل: «وغيرِ ومثلٍ وشِبهِ ونظيرِ ، نحو: «جاء رجلٌ غيرُك، أو مثل سليم، أو شبهُ خليلٍ، أو نظيرُ سعيدٍ »، ألا ترى أنها وقعت صفة لرجلٍ، وهو نكرةً، ولو عُرِّفت بالإضافة لَمَا جاز أن توصف بها النكرةُ، وكذا المضافُ إلى ضمير يعودُ إلى نكرة، فلا يتعرَّف بالإضافة إليه، نحو: «جاءني رجلٌ وأخوه، رُبُّ رجلٍ ووللهِ، كم رجلٍ وأولادهِ.

وتُسمّى الإضافةُ المعنويةُ أيضاً ﴿الإضافةِ الحقيقيَّةِ وِ﴿الإضافةِ المُحضةَۗ ﴾.

(وقد سميت معنوية؛ لأن قائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وسميت حقيقية؛ لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة، وسميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه، فهي على عكس الإضافة اللفظية، كما سترى).

لم نر من النحاة من تعرّض لهذا النوع من الإضافة اللامية، غير أن جَعْلَة قسماً برأسه، كما فعلنا، أولى وأوضح.

 ⁽٢) أي الدمع الذي كاللؤلؤ على الخدود التي كالورد.

 ⁽٣) أي: الأصيل الذي كالذهب على الماء الذي كللجين، والأصيل: الوقت بعد العصر حين تصفر الشمس،
 فيشبه لون أشعتها لون الذهب، واللجين: الغضة.

⁽٤) كتاب: اسم نكرة، فلما أضيف إلى المعرفة، وهو «سعيده، تعرّف.

 ⁽٥) كتاب: اسم نكرة يصلح لأن يراد به كتاب رجل أو امرأة أو غلام أو غلامة، فلما أضيف إلى رجل قلَ إبهامه وشيوعه، فانحصر في أنه كتاب رجل، وهذا هو معنى التخصيص.

والإضافةُ اللفظيّةُ: ما لا تُفيدُ تعريف المضاف ولا تخصيصَهُ وإنما الغرّضُ منها التّخفيفُ في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني التثنيةِ والجمع.

وضابطُها أن يكون المُضاف اسمَ فأعل أو مُبالغةَ اسمِ فاعل، أو اسمَ مفعولِ، أو صفةً مُشبّهةً، بشرط أن تضاف هذهِ الصفاتُ إلى فأعلها أو مفعولها في المعنى، نحو: «هذا الرجلُ طالبُ علم. رأيتُ رجلاً نَصَارَ المظلوم. انصرْ رجلاً مهضومَ الحقّ. عاشِرْ رجلاً حَسَنَ الخُلُق.

والدليلُ على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنه قد رُصفت به النكرةُ كما رأيت، وأنه يقعُ حالاً، والحالُ لا تكون إلا نكرةً، كقولك: ﴿جاءَ خالدٌ باسمَ التَّغرِه، وقولِ الشاعر:

ضأَنَتْ بِدِ حُدوثُ الْفُوَادِ مُبَعَلِيناً ﴿ شُهُداً إِذَا مِنا نِيامَ لَيْسِلُ الْبَهَوْجَسِلْ (١)

وأنه تُباشرُهُ ارُبُّه، وهي لا تُباشرُ إلَّا النَّكراتِ، كقول بعضِ العرب، وقد انقضى رمضانُ: ايا رُبُّ صائمه لن يَصومَهُ، ويا رُبُّ قائمهِ لن يَقومَهُه.

وتُسمّى هذه الإضافةُ أيضاً "الإضافة المجازيَّة و االإضافة غيرَ المحضة".

(أما تسميتها باللفظية فلأنَّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع، وأما تسميتها بالمجازية؛ فلأنَّها لغير الغرض الأصلي من الإضافة. وإنما هي للتخفيف، كما علمت.

وأما تسميتها بغير المحضة فلأنّها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة: بل هي على تقدير الانفصال، ألا ترى أنك تقول فيما تقدّم: •هذا الرجل طالبٌ علماً، رأيت رجلاً نصاراً للمظلوم، انصر رجلاً مهضوماً حقّه، عاشر رجلاً حسناً خلقهُ»).

أحكام المضاف

يجبُ فيما تُراد إضافتُه شيئان:

١ - تجريدُهُ من التّنوين ونوني التّثنية وجمع المذكر السّالم: ككتابِ الأستاذِ، وكتابي الأستاذِ، وكتابي
 الأستاذِ، وكاتِبى الدَّرس.

٢ ـ تجريدهُ من قال؛ إذا كانت الإضافةُ معنويَّةً، فلا يُقالُ: «الكتابُ الأستاذِ».

وأمّا في الإضافةِ اللفظيّة، فيجوز دخولُ «أل» على المضافِ، بشرطِ أن يكونَ مُثنّى، «المُكرما سليم»، أو جمعَ مذكرِ سالماً، نحو: «المُكرمو عليّه، أو مضافاً إلى ما فيه «أل» نحو: «الكاتبُ الدَّرسِ»، أو لاسم مضافِ إلى ما فيه «أل» نحو: «الكاتبُ درسِ النَّحوِ»، أو لاسم

 ⁽١) حوش الغزاد: وحشيم، وذلك لحدَّته وتوقده، ومثله الحوشي، ومبطناً: خميص البطن ضامره، والهوجل:
 الثقبل الكسلان، وهو أيضاً الأحمق، وإسناد النوم إلى الليل مجاز لوقوعه فيه.

مضافٍ إلى ضمير ما فيه «أل"، كقول الشاعر:

السؤدُّ، أنسِ السمُستَجعَّةُ صَفْرِهِ صِنْسي وإذْ لَسمُ أَرْجُ مِسنَسكِ نَسوالا

(ولا يقال: المكرم سليم، والمكرمات سليم، والكاتب درس، لأن المضاف هنا ليس مثنى، ولا جمعَ مذكر سالماً، ولا مضافاً إلى ما فيه «أل» أو إلى اسم مضاف إلى ما فيه «أل». بل يقال: «مكرم سليم، ومكرمات سليم، وكاتب درس، بتجريد المضاف من «أل»).

وجوَّزَ الفَرَاءُ إضافةَ الموصفِ المقترنِ بأل إلى كل اسمِ معرفةٍ، بلا قيدٍ ولا شرطٍ، والذوق العربيُّ لا يأبي ذلك.

٤ - بَغْضُ لحكامِ للإضافة

١ ـ قد يكتسبُ المضافُ التأنيثَ أو التذكيرَ من المضاف إليه، فيعامَلُ معاملةَ المؤنثِ،
وبالمكس، بشرطِ أن يكون المضافُ صالحاً للاستغناءِ عنه، وإقامة المضافِ إليه مُقامَهُ، نحو:
«قُطعتْ بعضُ أصابعه»، ونحو: "شمسُ العقلِ مكونٌ بِطَوع الهَوَى»، قال الشاعر:

أَمُرُ عَمِلَى السَّيَّادِ، وَيَادِ لَنِهُ لَي أَفَيِّلُ ذَا السَجِهِ الرَّوَا السَجِهِ الرَّوَا السَجِهِ الرَ

والأولى مُراعاةُ المضاف، فتقولُ: "قُطعَ بعضُ أصابعهِ، وشمسُ العقل مكسوفةٌ بِطُوع الهوى، وما حبُّ الديار شغف قلبي، إلا إذا كان المضافُ لفظَ "كُلَّ» فالأصحُّ التأنيث، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَبِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّمَنَّمُونَا﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقول الشاعر:

جادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْسِ ثَرَوْ(١) فَخَرَكُنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَاللَّهُمَمِ

أما إذا لم يصعُ الاستغناءُ عن المضاف، بحيثُ لو حُذَّفَ لَفَسَدَ المعنى، فمُراعاةُ تأنيثِ المضاف أو تذكيرِهِ واجبةٌ، نحو: «جاءَ غُلامُ فاطمةً، وسافرتُ غلامةُ خليلٍ»، فلا يقالُ: «جاءت غلامُ فاطمة»، ولا «سافر غلامةُ خليل»، إذ لو حُذَف المضافُ في المثالين، لفسدَ المعنى.

٣ ـ لا يُضافُ الاسمُ إلى مرادِفه، فلا يقالُ: (ليثُ أسدِا، إلا إذا كانا عَلمينِ فيجوزُ، مثل: (محمدُ خالدٍ، ولا موصوفُ إلى صفتِه، فلا يقال: (رجلُ فاضلٍ).

وأما قولهم: اصلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وحَبَّةُ الحَمقاءِ، ودارُ الآخرةِ، وجانبُ الغربيِّ، فهو على تقدير حذفِ المضافِ إليه وإقامةِ صفتهِ مُقامَةُ، والتأويلُ: اصلاةُ الساعةِ

 ⁽١) الضمير في «شغفن» يعود على «حب» الأنه، كما اكتسب التأنيث من المضاف إليه، اكتسب منه معنى الجمع.

⁽٢) العبن: مطر يدوم أياماً لا يُقلع، وثرة: غزيرة.

الأولى، ومسجدُ المكان الجامع، وحبةُ البُقلة الحمقاءِ^(١)، ودارُ الحياة الأخرة، وجانبُ المكانِ الغربي».

وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فجائزة، بشرط أن يصعَّ تقديرُ امِن بين المضاف والمضاف إليه، نحو: اكرامُ الناس، وجائبةُ خير، ومُغرَّبةُ خير، وأخلاقُ ثياب، وعظائمُ الأمور، وكبيرُ أمرٍ . والتقديرُ: الكرام من الناس، وجائبةٌ من خبر، الغ، أمّا إذا لم يصعَّ امن فهي ممتعة، فلا يقالُ: افاضلُ رجل، وعظيمُ أمير ».

٣ ـ يجوز أن يُضاف العامُ إلى الخاص، كيوم الجُمعة، وشهر رمضانَ، ولا يجوزُ العكس،
 لعدم الفائدة، فلا يقالُ: •جُمعة اليوم، ورمضان الشهر».

٤ ـ قد يضافُ الشيءُ إلى الشيء لأدنى سبب بينهما (ويُستُّونَ ذلك بالإضافة لأدنى مُلابسةٍ)، وذلكَ أنك تقولُ لرجل كنتَ قد اجتمعتَ به بالأمس في مكان: "انتظرني مكانَكَ أمس، فأضفتَ المكانَ إليه لأقلِّ سببٍ، وهو اتفاقُ وُجوده فيه، وليس المكانُ ملكاً لهُ ولا خاصاً به، ومنه قول الشاعر:

إذَا كَسُوكَتُ الْسَخَسُرُقَاءُ لاحَ بِسُسُحُسرَةً سُهَيْلٌ، أَذَاعَتْ غَزْلَها في القَرائِبِ")

٥ - إذا أمِنوا الالتباسَ والإبهامَ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مُقامَهُ، وأعربوه بإعرابه، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَسَلُوا ٱلقَرْيَةَ الَّتِي كُنّا فِيهَا وَالْهِيرَ ٱلَّذِي الْهَا أَفْلَنَا فِيهَا ﴿ إيوسف: ٨٢]، والتقديرُ: واسألُ أهل القرية وأصحابَ العِير.

أما إن حصلَ بحذفه إبهامٌ والتباسٌ فلا يجوزُ، فلا يُقالُ: «رأيتُ عليّاً»، وأنتَ تُريدُ «رأيتُ غلامَ عليّه.

٦ ـ قد يكونُ في الكلام مضافانِ اثنانِ، فيُحذَّفَ المضافُ الثاني استغناءً عنهُ بالأوَّل،
 كقولهم: قما كلُّ سوداء تَمرةً، ولا بيضاءً شحمةً»، فكأنَّكَ قلتَ: قولا كلُّ بيضاء شحمة».

فبيضاء: مُضافٌ إلى مضافٍ محذوف. ومثلُهُ قولُهم: «ما مثلُ عبد الله يقولُ ذلك، ولا أخيه، وقولُهم: «ما مثلُ أبيك، ولا أخيكَ يقولان ذلك».

٧ - قد يكونُ في الكلام اسمانِ مضافٌ إليهما فيُحذَّفُ المضاف إليه الأول استغناءُ عنه

البقلة: نبات معروف، ويسمى «الرجلة» أيضاً، وإنما وصفت بالحمقاء مجازاً؛ لأنها تنبت في مجاري المياه فتمز بها فتقطعها فتطؤها الأقدام.

⁽٣) سهيل: هو النجم المعروف، وهو بَدلٌ من «كوكب»، والقرائب جمع «قريبة»، والخرقاء: امرأة كانت لا تعنني بعملها إلا إذا طلع هذا الكوكب، أي «سهيل»، فأضاف الكوكب إليها لأدنى مناسبة، بسبب أنها تعمل عند طلوعه.

بالثاني، نحو: ﴿جَاءُ غَلَامُ وَأَخُو عَلَيُّۥ

والأصلُ: ﴿جَاءَ غَلَامُ عَلَيْ وَأَخُوهُۥ .

فلمًا حُذِفَ المضافُ إليه الأول جعلتَ المضافَ إليه الثاني اسماً ظاهراً، فيكون «غلام» مضافاً، والمضافُ إليه محذوف تقديرُه: «على»، ومنه قول الشاعر:

يسا مَسنُ دأى عسارضاً أُسَسرُ بسع بَسيْسنَ فِرَاعَسيْ وَجَسبُسهَةِ الأَسَدِ(١)

والتقديرُ: ابين ذراعي الأسد وجبهتوا؛ وليس مثلُ هذا بالقويِّ والأفضلُ ذكرُ الاسمين المضاف إليهما معاً.

٥ ـ الأسماءُ المُلاَزِمةُ للإضافة

من الأسماء ما تمتنعُ إضافتُه، كالضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ والأسماءِ الموصولةِ وأسماءِ الشرط وأسماءِ الاستفهام، إلّا «أيّاً»، فهي تُضافُ.

ومنها ما هو صالح للإضافة والإفراد (أي: عدمِ الإضافة)، كغلامٍ وكتابٍ وحصانٍ ونحوهما.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة فلا ينفكُ عنها.

وما يُلازِمُ الإضافة على نوعين: نوعٍ يلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد^(٢)، ونوع يُلازمُ الإضافةَ إلى الحملة.

٢ ـ المُلازِمُ الإضافة إلى المُفْرَد

إنَّ ما يُلازمُ الإضافة إلى المفرد نوعان: نوعٌ لا يجوزُ قطعُه عن الإضافة، ونوعٌ لا يجوزُ قطمُه عنها لفظاً لا معنَى، أي يكونُ المضافُ إليه مَنوياً في النَّهن.

فما يلازمُ الإضافة إلى المفردِ، غيرَ مقطوع عنها، هو: اعند وَلَدى ولَدُن وبين ووسط^(٣) (وهي ظروف) وشِبْهٌ وقابُ⁽¹⁾ وكِلاً وكلتا وسوّى وذُو وذاتُ وذَوَّا وذَوَّاتا وذَوُر وذواتِ وأُولُو

⁽١) العارض: السحاب المعترض في الأفق. والأسد: أراد به برج الأسد؛ وهو برج من بروج الشمس.

⁽٢) المراد بالمفرد هنا: ما ليس جُملةً، وإن كان مثنى أو جمعاً.

 ⁽٣) وسط، بفتح الواو وسكون السين: ظرف مكان؛ تقول: «جلست وسط القوم». وأما «وسط بفتح الواو والسين»، فهو ما بين طرفي الشيء، وهو أيضاً من كل شيء أعدله وخياره، قال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدلاً خياراً.

⁽٤) القاب: المقدار، وقاب القوس: ما بين مقبضها وسيتها، والسية ـ بكسر السين وفتح الياء مخففة ـ ما عُطف من طرفي القوس، وهما قابان، وأما قوله تعالى: ﴿فكان قاب قوسينِ أو أدنى﴾ [النجم: ٩]، فأصل الكلام: •فكان قابي قوس، أي: فكان في القرب كقابي قوس.

وأولات وقُصارَى وسُبحان ومَعاذ وسائر ووَحْد ولَبَّيْكَ وسَعدَيكَ وحَنانَيكَ ودَوالبكَ، (وهي غيرُ ظروف).

وأمّا ما يُلازم الإضافة إلى المفرد، تارةً لفظاً وتارةً معنّى، فهو: «أوّل ودون وفوق وتحت ويمين وشِمال وأمام وقُدَّام وخَلف ووراء وتِلقاء وتجاهً^(١) وإزاء وجِذاء وقبل وبعد ومع (وهي ظروف) وكلِّ وبعض وغيرُ وجميعٌ وحَسْبٌ وأيَّه (وهي غيرُ ظروف).

أحكام ما يلازم الإضافة إلى المفرد

١ ـ ما يُلازمُ الإضافة إلى المفرد لفظاً، منه ما يضافُ إلى الظاهر والضمير، وهو: الكِلاَ ولدى ولدن ونكلاً ولدن وشيه ويين وقصارى ووسط ومثل وذُوو ومع وسبحان وسائر وشيه».

ومنه ما لا يُضافُ إلا إلى الظاهر، وهو: «أولو وأولات وذُوو وذات وذُوَا وذُواتَا وقاب ومُعاذًا.

ومنه ما لا يضافُ إلا إلى الضميرِ، وهو: «وَحُده، ويضافُ إلى كلِّ مُضمَرِ فتقولُ: «وحدَهُ ووحدَكَ ووحدَها ووحدَهما ووحدَكم، الخ، والبَّيكَ وسَعدَيكَ وحنانيكَ ودَواليكَ، ولا تُضاف إلا إلى ضمير الخطاب، فتقول: «لَبَيكَ ولَبَيكما وسَعدَيكُمُ» الخ.

(وهي مصادر مثناة لفظاً، ومعناها التكرار، فمعنى البيك: إجابة لك بعد إجابة، ومعنى السيك: إجابة لك بعد إجابة، ومعنى اسعديك: إسعاداً لك بعد إسعاد، وهي لا تُستعمل إلا بعد البيك، ومعنى احنانيك: تحنّناً عليك بعد تحنن، ومعنى ادواليك: تداولاً بعد تداول، وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، إذ التقدير: اللبيك تلبيةً بعد تلبية، وأسعدك إسعاداً بعد إسعاداً الخ.

وعلامة نصبها الياء؛ لأنها تثنية).

كلا وكلتا: إن أضيفتا إلى الضمير أعربتا إعراب المُثنى، بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، نحو: وجاء الرجلان كلاهما، رأيتُ الرجلين كليهما، مررتُ بالرجلين كليهما، وإن أضيفتا إلى اسم غير ضمير أعربتا إعراب الاسم المقصور، بحركاتِ مُقدَّرةٍ على الألف للتعذَّر، رفعاً ونصباً وجراً. نحو: •جاء كلا الرجلين، رأيتُ كلا الرجلين، مردتُ بكلا الرجلين،

وحُكمُهُما أنهما يصعُ الإخبارُ عنهما بصفةٍ تحملُ ضميرَ المفرد، باعتبار اللفظِ، وضميرَ المثنّى، باعتبار المعنى، فتقول: «كِلا الرجلين عالم» و«كلا الرجلين عالمان» ومراعاةُ اللفظ أكثر^(۱).

⁽١) تجاه: يجوز فيه ضم التاه وكسرها.

⁽٢) تقدم لهذا البحث شرح وافي في الكلام على إعراب الملحق بالمثنى، في الجزء الثاني من الكتاب.

وهما لا تُضافان إلا إلى المعرفة، وإلى كلمةٍ واحدة تدُلُّ على اثنين، فلا يُقال: "كِلا رجلينِ»، لأن "رجلين" نكرة، ولا "كِلا عليِّ وخاللِ»، لأنها مضافةٌ إلى المفرد"^(١١).

٣ ـ أيُّ: على خمسة أنواع: موصوليَّةٍ ووصفيَّةٍ وحاليَّةٍ واستفهاميَّةٍ وشرطيَّة.

فإن كانت اسماً موصولاً فلا تُضاف إلا إلى معرفةٍ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَانِقَكَ مِن كُلِّي شِيقَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّعْنِيٰ عِنِيًّا ﴿۞﴾ [مريم: 19].

وإن كانت منعوتاً بها، أو واقعةً حالاً، فلا تُضافُ إلَّا إلى النكرةِ، نحو: ﴿وأَيتُ تَلْمَيْذاً أَيُّ تَلْمَيْذِهِ، وَنَحُو: ﴿سُرِّنِي سُلِيمٌ أَيُّ مُجَتَهِدِهِ.

وإن كانت استفهاميّة، أو شرطية، فهي تُضافُ إلى النكرة والمعرفة، فتقولُ في الاستفهاميّة: «أيُّ رجلٍ جاءً؟ وأيُّكم جاءً؟»، وتقولُ في الشرطيّة: «أيُّ تلميذِ يجتهدُ أكرمُهُ، وأيُّكُم يجتهدُ أُعطه. أُعطه.

وقد تُفَطَعُ «أيُّ»، الموصوليَّةُ والاستفهاميَّة والشرطيَّةُ، عن الإضافة لفظاً، ويكونُ المضافُ إليه مَنوياً، فالشرطيَّةُ على الشرطيَّةُ اللسراء: ١١٠] والتقديرُ: «أيَّ السَمَالَةُ الشَّمَالَةُ اللَّسَوَّةُ اللسراء: ١٠٥] والتقديرُ: «أيَّ اسم تدعوا»، والاستفهاميَّةُ نحو: «أيُّ هوَ مجتهدٌ يفوزُ. وأكرمُ أيَّا هو مجتهدٌ على مجتهدٌ على مجتهدٌ على أي الله على ال

أما وأيُّ، الوصفيَّةُ والحاليَّةُ فملازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنَّى.

٤ ـ مَعَ وَقَبل وبَعد وأوَّل ودون والجهاتُ الستُّ وغيرُها من الظُّروف، قد سبقَ الكلامُ عليها مُفصلاً في مبحث الممنيةُ أن عن باب المفعول فيه. فراجم ذلك.

عير: اسمٌ دال على مخالفةِ ما بعدًه لحقيقةِ ما قبلهُ، وهو ملازمٌ للإضافة.

وإذا وقع بعد اليس» أو الآ» جاز بقاؤه مضافاً، نحو: القبضتُ عشرة ليس غيرُها (١٤) ، أو لا غيرُها (١٤) : وجاز قطعهُ عن الإضافة لفظاً وبناؤه على الضمّ، على شرط أن يُعلَم المضاف إليه،

⁽١) راجع الصفة (١٦١) من الجزء الثاني، تحت عنوان «فائدتان».

⁽٢) راجع الصفحة (١٤٥) من الجزء الثاني.

 ⁽٣) راجع في هذا الجزء (الثالث) مبحث شرح الظروف المبنية وبيان أحكامها؛ من الصفحة (٤٢) إلى الصفحة
 (٥٥).

⁽٤) يجوز في اغيرا، في مثل هذا التركيب؛ النصبُ والرفعُ، فإن نصبته فهو خبر اليس، ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل قبلها، والتقدير: اليس المقبوضُ غيرَها، وإن رفعته كان اسمُ اليس، وكان الخبر محذوفاً، ويكون التقدير: اليس غيرُها مقبوضاً».

⁽٥) إن نصبت اغير؛ فتكون الا؛ نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ويكون اغير؛ اسمها، ويكون الخبر

فتقول: اليس غيرُ^(١) أو لا غيرُ^(٢).

٩ - حُسب: بمعنى اكافي، ويكون مضافاً، فيعرَبُ بالرفع والنصب والجر، وهو لا يكون إلا مبتداً، مثل: الحسبُكَ الله أو خبراً نحو: الله حُسبي، أو حالاً نحو: الهذا عبدُ الله حسبُكَ من رجلٍ، أو نعتاً نحو: المررثُ برجلٍ حُسبِكَ من رجلٍ. رأيتُ رجلاً حَسبَكَ من رجلٍ، هذا رجلٌ حسبُكَ من رجلٍ، هذا رجلٌ حسبُكَ من رجلٍ».

ويكونُ مقطوعاً عن الإضافة، فيكون بمنزلة "لا غيرًا فيُبنى على الضمُّ، ويكونُ إعرابهُ محليًا، نحو: «رأيتُ رجلاً حسبُ، رأيت علياً حسبُ. هذا حسبُه. فحسبُ، في المثالِ الأول، منصوبٌ محلاً، لأنه نعتُ لرجلاً، وفي المثال الثاني منصوبٌ محلاً، لأنه حالٌ من «عليّ، وفي المثال الثالث مرفوعٌ محلاً؛ لأنه خبر المبتدأ.

وقد تَدخلهُ الفاءُ الزائدةُ تزييناً لِلَّفظِ، نحو: ﴿الْحَذْتِ عَشْرَةٌ فَحَسَّبُۗۗۗۗۗ

٧ ـ كلُّ وبعضٌ: يكونان مُضافينٍ، نحو: ﴿جَاءَ كلُّ القومِ أو بعضُهم ومقطوعينِ عن الإضافة لفظاً، فيكون المحضاف إليه منوياً، كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُشْئَى ﴾ [النساء: ٥٥]، أي: كلاً من المجاهدين والقاعدين، أي: كلَّ فريق منهم، وقوله: ﴿فَشَنْنَ بَسَمَ النَّبِيَّعَ عَلَ بَسِّنِ ﴾ [الإسراء: ٥٥]، أي: على بعضهم.

٨ = جميعٌ: يكونُ مضافاً، نحو: •جاء القومُ جميعُهم ، ويكون مقطوعاً عن الإضافة منصوباً
 على الحال، نحو: •جاء القوم جميعاً ، أي: مجتمعين.

٧ ـ المُلاَزِمُ الإضافة إلى الجُملَةِ

ما يلازمُ الإضافةَ إلى الجملة هو: ﴿إِذْ وحيثُ وإذا ولمَّا ومَدْ ومُنذَهِ.

فإذْ وحيثُ: تُضافان إلى الجُملِ الفعليَّة والاسميَّة، على تأويلها بالمصدر.

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿وَالْكُرُوا إِذْ كُنتُدّ قَلِيلًا﴾ (٣) [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿وَلَاهُمُكُ

محدوناً، والتقدير: •لا غيرها مقبوضًا، وإن رفعته كانت الا، نافية مهملة لا عمل لها. ويكون اغير، مبتدأ، وخبره محدوف؛ والتقدير: •لا غيرها مقبوضً، أو تكون نافية حجازية عاملة عمل ليس. وغير اسمها، والخبر محدوف؛ والتقدير: •لا غيرُها مقبوضًا،

 ⁽١) غير: مبني على الضم، وهو إما أن يكون مرفوعاً محلاً؛ لأنه اسم اليس، ويكون خبرها محذوفاً، وإما منصوبٌ محلاً؛ لأنه خبرها، ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق.

 ⁽٢) غير: مبني على الضم، وهو مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ، والخبر محذوف، إن جعلت ٤٤١ مهملة؛ وإن جعلتها عاملة عمل ليس كان في محل رفع على أنه اسم ٤٤١، والخبر المنصوب محذوف.

⁽٣) والتقدير: ﴿ أَذَكُرُوا وَقَتْ كُونَكُمْ قَلْبِلاًّ ۗ .

مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۗ (١) [البقرة: ٢٢٢].

والثاني: كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَانْكُرُواْ إِنْ أَشُدْ فَيَبِلَّ﴾ (٢) [الانفال: ٢٦]، وقولِكَ: •اجلس حيث العلمُ موجودٌه (٣).

و إذا ولمّا الله أنه . تُضافانِ إلى الجملِ الفعليةِ خاصةً ، غير أن المّا الله يجبُ أن تكونَ الجملةُ المضافةُ إليها ماضيةً ، نحو: (إذا جاءَ عليّ أكرمتُه و الما جاءَ خالدٌ أعطيته .

وامُذ ومنذًه: إن كانتا ظرفين، أُضيفتا إلى الجمل الفعليّةِ والاسميّة، نحو: (ما رأيتُكَ مُذْ سافرَ سعيدٌ. وما اجتمعنا منذُ سعيدٌ مسافرٌه، وإن كانتا حرفي جرَّ، فما بعدهما اسمٌ مجرورٌ بهما، كما سبق الكلام عليهما في مبحث حروف الجرّ.

واعلم أنَّ «حيثُ» لا تكون إلَّا ظرفاً، ومن الخطأ استعمالُها للتعليلِ، بمعنى: ﴿لأَنَّ، فلا يُقالُ: «أكرمتُه حيث إنه مجتهدٌ»، بل يُقالُ: ﴿لأنه مجتهدٌ».

وما كان بمنزلة «إذّه أو «إذا»، في كونه اسمّ زمانٍ مُبهماً لِمَا مضَى أو لما يأتي، فإنهُ يُضافُ إلى الجمل، نحو: «جئتك زمنَ عليَّ واليه، أو «زمنَ كان عليَّ والياً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَ لَا يَنَتُمُ مَالًا وَلَا بَنُونَ ۚ ۚ إِلَّا مَنْ أَنَى اللّهَ بِقَلْمٍ سَلِمِ ۗ ﴿ السُسعراء: ٨٨، ٨٩]، وقسوله: ﴿فَلَا يَوْمُ يَنَقُمُ الضّدِيقِينَ مِدَّقُهُمْ ﴾ [الماندة: ١١٩].

⁽١) والتقدير: "من مكان أمر الله إياكم".

⁽٢) والتقدير: ١ اذكروا وقتَ قلْتكم

⁽٣) والتقدير: «اجلس مكان وجود العلم».

⁽٤) من العلماء من يجعل الماء ظرفاً للزمان، فيوجب إضافتها إلى الجملة الفعلية العاضية، ومنهم من يجعلها حرفاً للربط، فلا يضيفها، لأن الحروف لا تضاف ولا يضاف إليها.

الباب الحادي عشر

التوابع وإعرابها

قدَّمنا، في الكلام على مرفوعاتِ الأسماءِ ومنصوباتها ومجروراتها، أن الاسم يُرفعُ إن كان تابعاً لمرفوع، ويُنصَبُ، إن كان تابعاً لمنصوب، ويُجَرُّ إن كان تابعاً لمجرورٍ.

والتوابعُ هيّ الكلماتُ التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبَع لغيرِها، بمعنى أنها تُعرّبُ بإعراب ما قبلها، وهي خمسةُ أنواع.

- ١ ـ النّعتُ.
- ٢ _ التُّوكيد
- ٣ _ البَدَلُ.
- ٤ _ عَطفُ البيانِ.
- ٥ ـ المعطوف بالحرف.

وهذا البابُ يشتملُ على خمسة فصول:

١ ـ النعت

النّعتُ (ويُسمّى الصّفَة أيضاً): هو ما يُذكرُ بعدَ اسم لبُبيّنَ بعض أحوالهِ أو أحوال ما يَتَملَّنُ به، فالأوّلُ نحو: •جاءَ التلميذُ المجتهدُ»، والثاني نحو: •جاءَ الرجلُ المجتهدُ غلامُهُ.

(فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف، وهو الرجل، وإنما بينت حالً ما يتعلق به، وهو الغلام).

وفائدةُ النَّعتِ التَّفرقةُ بينَ المشتركينَ في الاسم.

ثُمَّ إن كان الموصوفُ معرفةً ففائدةُ النَّعتِ التَّوضيح، وإن كانَ نكرةً ففائدتُه التَّخصيصُ.

(فإن قلت: ﴿جاء عليّ المجتهد عقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم. وإن قلت: ﴿صَاحَبُ رَجَلاً عَاقلاً ﴾، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية ».

وفي هذا المبحث خمسةً مباحث:

١ ـ شَرْطُ النَّعْتِ

الأصلُ في النعتِ أن يكونَ اسماً مُشتقاً، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفةِ المُشبّهة واسم التفضيل، نحو: «جاء التلميذُ المجتهدُ، أكرِمْ خالداً المحبوب، هذا رجلٌ حسنٌ خُلقهُ، سعيدٌ تلميذُ أعقلُ من غيره».

وقد يكونُ جملةً فعليّةً، أو جملةً اسميةً على ما سيأتي.

وقد يكون اسماً جامداً مُؤوَّلاً بمشتقً. وذلك في تسع صُوّرٍ:

١ ـ المصدرُ، نحو: •هو رجلُ ثِقَةً، أي: موثوقٌ به، و•أنت رجلٌ عَدلُه، أي: عادلٌ.

٢ ـ اسمُ الإِشارة، نحو: «أكرِمْ عليًّا هذا؛، أي: المشارَ إليه.

٣ - الأوا، التي بمعنى صاحب، واذات، التي بمعنى صاحبة، نحو: اجاء رجلٌ أو علم، وامرأةٌ ذاتُ قَضل، أي: صاحبُ علم، وصاحبة فضل.

٤ ـ الاسمُ الموصولُ المقترنُ بألَّ، نحو: ﴿جاءَ الرجلُ الذي اجتهدٌ»، أي: المجتهدُ.

٥ ـ ما دلُّ على عَدَد المنعوت، نحو: ﴿جاءَ رجالٌ أربعةٌ ﴾، أي: مَعْدُودُونَ بهذا العَدَد.

٦ ـ الاسمُ الذي لحقتهُ ياءُ النسبة، نحو: ﴿رأيتُ رجلاً دمشقيًّا ، أي: منسوباً إلى دِمَشق.

٧ ـ ما دل على تشبيه، نحو: «رأيتُ رجلاً أسداً» أي: شجاعاً، و فلانٌ رجلٌ نُعلبٌ، أي:
 محتالٌ. والثعلبُ يُوصفُ بالاحتيالِ.

 ٨ = "ما" النكرةُ التي يُرادُ بها الابهامُ، نحو: «أكرِمُ رجلاً ما" أي: رجلاً مُطلقاً غيرَ مُقتِدِ بصفةِ ما. وقد يُرادُ بها مع الابهامِ التهويلُ، ومنهُ المثلُ: «لامرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفَهُ» (١)، أي لامرٍ عظيم.

٩ - كَلِمتا «كلُّ وأيِّ»، الذَّالتينِ على استكمال الموصوفِ للصفةِ، نحو: «أنتَ رجلٌ كلُّ الرجلِّ»، أي: كاملٌ في الرجوليّةِ، وقجاءني رجلٌ أيُّ رجلٍّ»، أي: كاملٌ في الرجوليّةِ. ويقال أيضاً: جاءني رجلٌ أيثا رجلٍ»، بزيادةِ قما».

٢ ـ النَّعْتُ الْحَقيقِيُّ والنَّعْتُ السُّبَبِيُّ

ينقسمُ النعتُ إلى حقيقيٌ وسببيٌّ.

فالحقيقيُّ: ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ متبوعهِ، نحو: ﴿جاءَ خالدٌ الأديبُ ١.

والسَّببيُّ: مَا يُبيِّنُ صَفَةً مَن صَفَاتِ مَا لَهُ تَعَلَقٌ بِمَتْبُوعِهِ وَارْتَبَاظٌ بِهِ، نَحُو: •جاء الرجلُ الحسنُ خَظُّهُ».

⁽١) قصير: اسم رجل، ولهذا المثل حديث طويل مذكور في شرح الأمثال للميداني وغيره.

(فالأديب بيَّنَ صفة متبوعة، وهو خالد. أما الحسن فلم يبيّن صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنما بيّن صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه).

والنعتُ: يجبُ أن يَتْبعَ منعوتَهُ في الإعراب والإفرادِ والتَّثنية والجمعِ والتذكيرِ والتأنيث والتعريف والتنكير، إلا إذا كان النَّعتُ سَببيًا غيرَ مُتحمّلِ لضميرِ المنعوب، فيَتبهُمُ حينئذِ وجوباً في الإعراب والتعريف والتنكير فقط، ويراغى في تأنيثِه وتذكيره ما بعدَهُ، ويكونُ مُفرَداً دائماً.

فتقولُ في النَّعت الحقيقي: •جاءَ الرجلُ العاقلُ، رأيت الرجلَ العاقلَ، مررتُ بالرجلِ العاقلَ، مررتُ بالرجلِ العاقلِ، جاءَ الرجلانِ العاقلِ، جاءَ الرجلانِ العاقلةِ، جاءَ الرجلانِ العاقلةِ، وأيتُ الرجالُ العُقلاءُ، وأيتُ الرجالُ العُقلاء، مررتُ بالرجالِ العقلاءِ، عردتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ، حاءَت الفاطماتِ العاقلاتِ، مردتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ،

وتقولُ في النعتِ السّبييِّ، الذي لم يَتحمّل ضميرَ المنعوت: •جاءَ الرجلُ الكريمُ أبوه، والرجلان الكريمُ أبوهما، والرجالُ الكريمُ أبوهم، والرجلُ الكريمةُ أُمُّهُ، والرجلانِ الكريمةُ أُمُهما، والرجالُ الكريمةُ أُمُّهم، والمرأةُ الكريمُ أبوها، والمرأتانِ الكريمُ أبوهما، والنساءُ الكريمُ أبوهنَّ، والمرأة الكريمةُ أُمُّها، والمرأتانِ الكريمةُ أُمُّهما، والنساءُ الكريمةُ أُمُهنَّه.

أمّا النّعتُ السبيّيُ، الذي يُتحمّلُ ضميرَ المنعوتِ، فيطابقُ منعوتَهُ إفراداً وتثنيةٌ وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، كما يُطابقهُ إعراباً وتعريفاً وتنكيراً، فتقولُ: جاءَ الرجلانِ الكريما الآبٍ، والمرأتانِ الكريمتا الآب، والرجالُ الكرامُ الآب، والنــاءُ الكريماتُ الآبِ.

واعلم أنه يُستثنى من ذلكَ أربعةُ أشياء:

١ - الصفاتُ التي على وزن المَعُول على على وزن المَعُول على المعنى الفاعل المحود الصَبُورِ وغَيورِ وفَحُورِ وشكورٍ ، أو على وزن المفعال المعلى وزن المفعلي المعلى ورن المفعلي المعلى ورن المفعل المعلى وزن المفعل المعلى المع

فهذه الأوزان الخمسة يُستوي في الوصفِ بها المذكرُ والمؤنث، فتقولُ: "رجلٌ غيورٌ، وامرأةٌ غيورٌ، ورجلٌ جريعٌ، وامرأة جريع، الخ.

للمصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةِ واحدةٍ للمفردِ والمثنّى والجمع والمذكرِ والمؤتنِ
 والمؤنث، فتقولُ: "رجلٌ عدلٌ، وامرأة عدل، ورجلانِ عَدلٌ، وامرأتانِ عدلٌ، ورجالٌ عَدلٌ، ونساءٌ عَدلٌ،
 ونساءٌ عَدلُه.

⁽١) المغشم: الشجاع الذي لا يثنيه شيء، وهو صفة مبالغة.

 ⁽٢) المدعس: الطفان، وهو صفة مبالغة من الدعس، وهو الطعن، والدعس أيضاً: الوطء، والمدعس أيضاً: الرمح، والطريق الذي لينته المارة، وكذلك المدعاس.

 ٣ ـ ما كان نعتاً لجمع ما لا يَعقلُ، فإنهُ يجوز فيه وجهان: أن يُعاملُ مُعاملةً الجمع، وأن يُعامَلُ مُعاملةً المفردِ المؤنث، فتقولُ: «عندي خيولُ سابقاتٌ، وخيولٌ سابقة». وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعَ مُذكرِ سالماً، بصفة المفردة المؤنثة: كالأمم الغابرة.

 ٤ ـ ما كان نعتاً لاسم الجمع، فيجوزُ فيه الإفراد، باعتبارِ لفظِ المنعوتِ، والجمعُ، باعتبارِ معناهُ، فتقرلُ: «إنَّ بَني فلان قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون».

٣ ـ النَّفتُ الْمُفْرَدُ والجُمْلَةُ وشِيْهُ الْجُمْلَة

ينقسم النَّعتُ أيضاً إلى ثلاثةِ أقسام: مُفرَدٍ وجملةٍ وشِبهِ مُجملة.

فالمفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ ولا شِبهَها، وإن كان مُثنَّى أو جمعاً، نحو: •جاءَ الرجلُ العاقلُ، والرجلان العاقلانِ، والرجالُ المُقلاءُ».

والنَّعَتُ الجملةُ: أن تقعَ الجملةُ الفعليَّةُ أو الاسميَّة منعوتاً بها، نحو: •جاءَ رجلٌ يُحملُ كتاباً» و•جاءَ رجلٌ أبوهُ كريمًا.

ولا تقع الجملة نعتاً للمعرفة، وإنما تقعُ نعتاً للنكرة كما رأيت. فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها، نحو: "جاء عليَّ يحملُ كتاباً»، إلَّا إذا وقعت بعد المعرَّفِ بأل الجنسيَّة، فيصح أن تُجعلُ نعتاً له، باعتبار المعنى، لأنهُ في المعنى نكرةٌ، وأن تُجعل حالاً منهُ، باعتبار اللفظ، لأنهُ مُعرَّفٌ لفظاً بألْ، نحو: "لا تُخالطِ الرجلَ يَعملُ عملَ السُّفهاءِ، ومنه قولُ الشاعر:

وَلَفَذْ أَمْرُ عَلَى اللَّذِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعنيني وقولِ الآخو:

وَإِنْسِي لَسَتَسَعَسِرُونِسِي لِسَذِكْسِراكِ هَسَرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ المُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَظْرُ (فليس القصد رجلاً مخصوصاً؛ ولا لئيماً مخصوصاً، ولا عصفوراً مخصوصاً، لأنك إن قلت: «لا تخالط رجلاً يعمل عمل السفهاء، لقد أمرّ على لئيم يسبني، كما انتفض عصفورٌ بلَّلهُ القطر، صح).

ومثلُ المعرُّفِ بألِ الجنسيَّةِ ما أُضيفَ إلى المُعرَّفِ بها، كقولِ الشاعر:

وَتُنْضِيءُ فِي وَجُدِ الطَّلِآمِ مُسنيرةً كَجُمانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ يَظامُها أَي: كَجُمانَة بعري سُل يَظامُها.

وشرطُ الجملةِ النعتيّة (كالجملة الحاليّة والجملة الواقعةِ خبراً) أن تكونَ جملةً خبريّةُ (أي: غيرَ طلبيّة)، وأن تشتملَ على ضمير يَربِطُها بالمنعوت، سواءٌ أكان الضميرُ مذكوراً نحو: «جاءني رجلٌ يُحملُهُ غلامُهُ، أم مستتراً، نحو: «جاءً رجلٌ يحملُ عَصاً»، أو مُقدَّراً، كقولهِ تعالى: ﴿وَلَلْمُوا يَوْمًا لَا تَمْرِى نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شَيًّا﴾ [البقرة: ٤٨]، والتقديرُ: ﴿لا تُجزَى فيهِ٩.

(ولا يقال: "جاء رجل أكرمهُ) على أن جملة "أكرمُه، نعت لرجل، ولا يقال: "جاء رجلٌ هل رأيت مثله، أو ليته كريم،؛ لأن الجملة هنا طلبية، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت، كقوله: "جاؤوا بمذي مقولٍ فيه: هل رأيت كقوله: "جاؤوا بمذي مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب، والمذق بفتح الميم وسكون الذال: اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونُه لونَ الذئب).

والنعتُ الشبيهُ بالجملة أن يقعَ الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ في موضع النعت، كما يَقعانِ في موضع النعت، كما يَقعانِ في موضع الخبر والحال، على ما تقدَّم، نحو: "في الدار رجلٌ أمامَ الكُرسيّ، "ورأيتُ رجلاً على حصانه. والنعتُ في الحقيقة إنما هو مُتعلَّقُ الظرفِ أو حرفِ الجرّ المحذوفُ.

(والأصل: في الدار رجل كائن، أو موجود، أمام الكرسي. رأيت رجلاً كائناً، أو موجوداً على حصانه).

واعلم أنه إذا نُعتَ بمفردٍ وظرفٍ ومجرور وجملةٍ، فالغالب تَأخير الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ ثُؤُمِنٌ مِنْ مَلٍ فِرَعَوْنَ يَكُنُمُ إِيمَنَهُۥ﴾ [غافر: ٢٨] وقد تُقدَّمُ الجملة، كقولهِ سبحانَه: ﴿مَنَوْنَ يَأْلِنَ اللّهُ بِغَوْمٍ يُجُيُّهُمْ وَتُجِيُّوَتُهُۥ أَوْلَوْ عَلَ ٱلنَّوْمِينَ أَجِزُو عَلَ الكَفِينَ﴾ [العاند: ٥٤].

ة ـ النَّفْتُ الْمَقْطوع

قد يُقطعُ النعت، عن كونهِ تابعاً لِما قبلهُ في الإعراب، إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والغالبُ أن يُفعلَ ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرَّدِ المدح، أو الذَّمِّ، أو النَّرِّحُم، نحو: «الحمدُ للَّهِ العظيمُ» أو العظيمَ» (١٠)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَآمَرَأَتُمُ حَمَّالَةَ ٱلْحَكْبِ (١٠) [المسد: ٤٤]. وتقولُ: «أحسنتُ إلى فلانِ المسكينُ» أو المسكينَ (١٠).

وقد يُقطَعُ غيرُهُ مما لم يُؤتّ بهِ لذلك، نحو: •مررتُ بخالد النجارُ أو النجارَ • (١).

وتقديرُ الفعل، إن نصبتَ، وأمدَحُه، فيما أريدَ به المدحُ، وواْذَمُه، فيما أريدَ به الذمُّ، وواَرحَمُه، فيما أريد به التَّرجُمُ، وواَعنيه فيما لم يُرَد به مدحٌ ولا ذمَّ ولا ترحُّمٌ.

وحذَفُ المبتدأ والفعل، في المقطوع المراد به المدُّحُ أو الذُّمُ أو الترحم، واجبٌ، فلا يجوز إظهارُهما.

 ⁽١) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو العظيم، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف،
 والتقدير: أمدح العظيم.

⁽٢) حمالة: مفعول لفعل محذوف، والتقدير: أذمّ حمالة الحطب.

 ⁽٣) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أرحمُ المسكن.

⁽٤) التقدير في النصب: أعني النجار.

ولا يُقطَعُ النعتُ عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكونَ مُتمّماً لمعناءُ، بحيثُ يستقلُّ الموصوف عن الصِفة. فإن كانت الصفة مُتمّمةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَّضِحُ إلَّا بها، لم يَجُز قطعُهُ عنها، نحو: «مررثُ بسلِم التاجر»، إذا كان سلِم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته.

وإذا تكرّرت الصفات، فإن كان الموصوف لا يتعيّن إلّا بها كلّها، وجبّ إتباعها كلّها له، نحو: "مررتُ بخالد الكاتب الشاعر الخطيب، إذا كان هذا الموصوف (وهو خالدً) يُشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم كاتبٌ شاعر، وثانيهما كاتبٌ خطيب، وثالثهم شاعر خطيب، وإن تعيّنَ بعضها دونَ بعض وجبّ إتباعُ ما يَتَعَيّن بهِ، وجاز فيما عداهُ الإتباعُ والقطمُ.

وإن تكرَّرَ النَّعتُ، الذي لمجرَّد المدح أو الذمَّ أو الترخُّم، فالأَوْلَى إما قطعُ الصفات كلّها وإما إتباعها كلّها، وكذا إن تكرَّرُ ولم يكن للمدح أو الذَّم، غيرَ أن الإتباع في هذا (١١ أولى على كل حال، سواءً أتكرُّرت الصفةُ أم لم تتكرَّر.

ه _ تَتَفُةُ

الاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً، وإنما يكونُ موصوفاً. ويُوصف بأربعةِ أشياءً: بالمعرّفِ بألْ، نحو: ﴿جاءَ علي صديقُ خالدٍ، وباسم بألْ، نحو: ﴿جاءَ علي صديقُ خالدٍ، وباسم الإشارة، نحو: ﴿أَكْرِمُ علياً هذا؛ وبالاسم الموصولِ المُصدّرِ بأل، نحو: ﴿جاءَ عليّ الذي اجتهد،

 ٢ ـ المعرّف بأل يُوصفُ بما فيه «ألْ»، وبالمضاف إلى ما فيه «ألْ»، نحو: «جاءَ الغلامُ المجتهدُ»، و«جاء الرجلُ صدينُ القوم».

٣ - المضافُ إلى العلم يُوصفُ بما يوصفُ به العلَمُ، نحو: (جاء تِلميذُ عليَّ المجتهدُ. جاء تِلميذُ عليَّ خالدٍ. جاء تلميذُ عليَّ صدينُ خالدٍ. جاء تلميذُ عليَّ اللّذِي اجتهدَه.

٤ - اسمُ الإشارة و اليُّه يُوصفانِ بما فيه (أنّ مثلُ: (جاءَ هذا الرجل)، ونحو: (يا أيُّها الإنسانُ» (٢).
 الإنسانُ» (٦).

٥ ـ قال الجمهورُ: من حتَّ الموصوفِ أن يكون أخصَّ من الصفة وأعرف منها أو مساوياً لها. لذلك امتنع وصفُ المعرَّف بال باسم الإشارة وبالمضاف إلى ما كان مُعرَّفاً بغيرِ «أل». فإن جاء بعده معرفة غيرُ هذين فليست نعتاً له، بل هي بدل منه أو عطفُ بيانٍ، نحو: (أجاء الرجلُ هذا، أو الذي كان عندنا، أو صديق على، أو صديقًناه.

⁽١) أي: فيما إذا تكرّرت الصفات، ولم تكن للمدح أو الذم.

 ⁽٢) من العلماء من يجعل المعرف بأل بعد اسم الإشارة وأي صفة لهما، ومنهم من يجعله بدلاً منهما، وهو
رأى الجمهور، ومنهم من يجعله عطف بيان.

والصحيح أنه يجوزُ أن يُنعَتَ الأعمُّ بالأخصّ، كما يجوزُ العكس، فتوصفُ كلُّ معرفةٍ بكلَّ معرفة، كما تُوصفُ كلُّ نكرةٍ بكل نكرة.

٢ ـ حنَّ الصغةِ أَن تَصحَبَ الموصوف. وقد يُحذَفُ الموصوف، إذا ظهرَ أمرُهُ ظُهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فيحنلني تقومُ الصفةُ مَقامَةُ كقوله تعالى: ﴿أَنِ أَعَلَ سَنِهَنتِ﴾ [سبا: ١١]، أي: ١دُروعاً سابغاتٍ، ونحو: انحنُ فريقانٍ: منّا ظَعَن ومنا أقامٌ، والتقدير: امنا فريقٌ ظعن، ومنّا فريقٌ أَقامٌ. ومنه قولهُ تعالى أيضاً: ﴿وَعِندُمُ قَلِمِرَتُ ٱللَّرْفِ عِينٌ ۖ إلى السانات: ٤٨]، والتقديرُ: انساءٌ قاصراتُ الظرفِ، وقولُ الشاعر:

أَنَا ابْسُنُ جَلَا وَطَلَاّعُ الشَّنَايا مَنى أَضَعِ الْجِمَامَةَ تَعَبَرِ فَوني والتقدير: وأنا ابنُ رجل جلاء، أي: جلا الأمور بأعماله وكشفها.

وقد تُحذَفُ الصفةُ، إن كانت معلومةً، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصَبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، والتقدير: «يأخذُ كلِّ سفينةِ صالحةِ».

٧ - إذا تكرَّرت الصفات، وكانت واحدة، يُستغنى بالتثنية أو الجمع عن التفريق، نحو:
 ٤جاءَ عليَّ وخالد الشاعرانِ، أو عليَّ وخالد وسعيد الشعراء، أو الرجلان الفاضلان، أو الرجال الفضلاء، وإن اختلفت وجب التفريقُ فيها بالعطفِ بالواو، نحو: ٩جاءني رجلانِ، كاتب وشاعرٌ، أو رجالً: كاتب وشاعرٌ وفقيهُ.

٢ _ التوكيد

التَّوكيدُ (أو التأكيدُ): تكريرٌ يُرادُ به تثبيتُ أمرِ المُكرَّر في نفس السامع، نحو: *جاءَ عليًّ نفسُهُ، ونحو: *جاء عليَّ عليَّ*.

وفي التّوكيدِ ثلاثةُ مباحث:

١ ـ التُّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ

التوكيدُ قسمانِ: لفظيُّ ومعنويٌّ.

فاللفظي: يكونُ بإعادةِ المُؤكّدِ بلفظهِ أو بمرادفه، سواءٌ أكان اسماً ظاهراً، أم ضميراً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً، فالظاهرُ نحو: ﴿جاءَ عليّ عليٌّ، والضمير نحو: ﴿جَنْتُ أَنتَ، وَقُمنا

نحنُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَكَادَمُ اَسَكُنَّ أَتَ وَيَقَطُكَ اَلْمَنَّةُ ﴿ (البقرة: ٣٥) والفعلُ نحو: •جاءَ جاءَ عليًّا، والحرفُ نحو: •لا، لا أبوحُ بالسرَّا، والجملةُ نحو: •جاءَ عليًّ، جاءَ عليًّ، وعليًّ مجتهدٌ، عليُّ مجتهدٌ، والمرادفُ نحو: •أتى جاءَ عليًّا.

وفائدةُ التوكيدِ اللفظيّ تقريرُ المؤكدِ في نفسِ السامعِ وتمكينُهُ في قلبِهِ، وإزالةُ ما في نفسِهِ من الشُّبهة فيه.

(فإنك إن قلت: «جاء علي»، فإن اعتقد المخاطب أن الجائي هو لا غيره اكتفيت بذلك، وإن أنكر، أو ظهرت عليه دلائل الإنكار، كررت لفظ «علي» دفعاً لإنكاره، أو إزالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت: "جاء علي، جاء علي»، فإنما تقول ذلك إذا أنكر السامع مجيئه، أو لاحت عليه شبهة فيه، فتبت ذلك في قلبه وتُميط عنه الشبهة).

٢ ـ التَّوْكيدُ الْمَعْنُويُ

التَوكيدُ المعنوي: يكونُ بذكرِ «النّفسِ أو العينِ أو جميع أو عامّةٍ أو كلا أو كلتا»، على شرطِ أن تُضاف هذو الموكّداتُ إلى ضميرٍ يُناسِبُ المؤكّد، نحو: «جاءَ الرجلُ عينهُ، والرجلانِ أنفُسهُما، رأيتُ القومَ كلّهم، أحسنتُ إلى فُقراءِ القريةِ عامّتِهم، جاءَ الرجلانِ كلاهما، والمرأتانِ كلناهماه.

وفائدةُ التوكيدِ بالنفس والعينِ رفعُ احتمالِ أن يكون في الكلام مجازٌ أو سهوٌ أو نسيانٌ.

(فإن قلت: •جاء الأميرُ» فربما يتوهم السامع أن إسناد المجيء إليه، هو على سبيل النجوّز أو النسيان أو السهو، فتؤكده بذكر النفس أو العين، رفعاً لهذا الاحتمال، فيعتقد السامع حينئذٍ أن الجائي هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به).

وفائدةُ التوكيد بكلِّ وجميع وعامّةِ الدلالةُ على الإحاطة والشُّمول.

(فإذا قلت: "جاء القوم"، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلّف عن المجيء. فتقول: "جاء القوم كلهم"، دفعاً لهذا التوهم، لذلك لا يقال: "جاء علي كله"، لأنه لا يتجزأ، فإذا قلت: "اشتريت الفرس كله" صع، لأنه يتجزأ من حيث المبيع).

وفائدةُ التوكيد بكِلا وكِلتا اثباتُ الحُكم للاثنين المُؤكِّدينِ معاً.

(فإذا قلت: "جاء الرجلان، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنين معاً، أو توهم ذلك، فتقول: "جاء الرجلان كلاهما، دفعاً لإنكاره، أو دفعاً لتوهمه أن الجائي أحدهما لا كلاهما. لذلك يمتنع أن يقال: "اختصم الرجلان كلاهما، وتعاهد سليم وخالد كلاهما، بل يجب أن

⁽١) أنت: ضمير منفصل في محل رفع توكيد للفاعل المستتر في اسكن.

تحذف كلمة اكلاهما،، لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا من اثنين فأكثر، فلا حاجة إلى توكيد ذلك، لأن السامم لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر).

٣ ـ تُبَعَةٌ

ا إذا أريد تقوية التوكيد يُوتى بعد كلمة «كله» بكلمة «أجمع»، وبعد كلمة «كلها» بكلمة «جمعا»، وبعد كلمة «كلهم» بكلمة «أجمعين»، وبعد كلمة «كلهن» بكلمة «كثمة»، تقولُ: جاء الصف كلُّهُ أجمعُ و «جاءَت القبيلة كلُّها جمعاء»، قال تعالى: ﴿نَسَجَدَ الْمَلَتِكَةُ كُلُهُمْ أَجَمُونَ
 (الصف كلُّهُ أجمعُ و «جاءَت القبيلة كلُّها جمعاء»، قال تعالى: ﴿نَسَجَدَ الْمَلَتِكَةُ كُلُهُمْ أَجَمُونَ
 (العجر: ٣٠، ص: ٧٧) وتقولُ: «جاء النساءُ كلّهنَّ جُمَمُ».

وقد يُؤكدُ بأجمعٌ وجمعاءَ وأجمعينَ وجُمَعَ، وإن لم يَتقدَّمُهنَّ لفظ «كلّ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلْأَوْنِئَيُّمُ أَجْدِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

٢ ـ لا يجوزُ تثنيةُ (أجمع وجمعاة)، استفناءً عن ذلك بِلَفظيْ (كِلا وكلتا) فيقالُ: (جاءا جمعان) ولا (جاءا جمعان) ولا (جاءا جمعاوان) كما استَفنوا بتثنية (سِيًّ) عن تثنية (سواءً)، فقالوا: (زيدٌ وعمرٌو سِبّان في الفضيلة)، ولم يقولوا: (سواءان،.

٣ ـ لا يجوزُ توكيدُ النكرة، إلّا إذا كان توكيدُها مفيداً، بحيثُ تكون النكرةُ الموكّدةُ محدودةً، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة والشّمول نحو: «اعتكفتُ أسبوعاً كلّهُ». ولا يقالُ: «صُمتُ دهراً كلّهُ» ولا «سِرتُ شهراً نفسّهُ»، لأنَّ الأول مُبهّمٌ، والثاني مؤكدٌ بما لا يفيدُ الشّمول.

٥ ـ الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ يُؤكد به كل ضميرِ مُتصل، مرفوعاً كان، نحو: قمتَ أنت، أو منصوباً، نحو: قاكرمتكَ أنت، أو مجروراً، نحو: قمررتُ بكَ أنت، ويكون في محلُ رفع، إن أكد به الضميرُ المرفوعُ، وفي محلٌ نصبٍ، إن أكد به الضميرُ المنصوب، وفي محلٌ جرَّ، إن أكد به الضميرُ المجرورُ.

٦ ـ يُؤكدُ المُظهَرُ بمثلهِ، لا بالضمير، فيقال: اجاءَ عليَّ نفسُهُه.

ولا يُقالُ: «جاءَ عليُّ هوّ»، والمُضمَرُ يُؤكدُ بمثله وبالمُظهَر أيضاً، فالأوَّلُ نحو: «جئتَ أنتَ تَفسُكَ»، والثاني نحو: «أحسنتُ إليهم أنفسِهم».

 ٧ ـ إن كان المؤكّدُ بالنّفسِ أو العين مجموعاً جمعتَهما، فتقولُ: ﴿جاءَ التلاميذُ أَنفسُهم، أو أُعينُهم﴾. وإن كان مثنَّى فالأحسنُ أن تجمعهما، نحو: ﴿جَاءَ الرَّجِلانِ أَنْفُسُهُما، أو أعينهما).

وقد يجوزُ أن يُثنيا تَبعاً لِلَفظِ المؤكدِ، فتقولُ: •جاءَ الرَّجلانِ نَفساهما أو عيناهما؛ وهذا أُسلوبٌ ضعيفٌ في العربيّة.

٨ ـ يجوزُ أن تُجرَّ «النفسُ» أو «العينُ» بالباهِ الزائدةِ، نحو: «جاءَ عليَّ بنفسِهِ»، والأصلُ:
 ١٩جاءَ عليَّ نفسهُ»، فتكونُ «النفس» مجرورة لفظاً بالباءِ الزائدة، مرفوعةً محلاً، لأنها توكيد للمرفوع، وهو «علي».

٣ _ البدل

البَّذَلُ: هو التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينةُ وبينَ متبوعهِ نحو: ﴿واضعُ النحوِ الإِمامُ لليَّهِ.

(فعليًّ) تابع للإمام في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه، والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقل "عليًّ" بالذكر منفرداً، فلو قلت: "واضع النحو عليًّا، كان كلاماً مستقلاً، ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما إن كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلاً بل هو معطوف، نحو: •جاء علي وخالد وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات، وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد.

وفي البدل مبحثان:

١ ـ أَفْسَامُ الْبُدَل

البَدلُ أربعةُ أقسام: البدلُ المطابقُ (ويُسمّى أيضاً بَدَلُ الكِّل من الكل)، وبَدلُ البعضِ من الكلِّ، وبدلُ الاشتمالِ، والبدلُ المُبايِنُ.

فالبدلُ المُطابِقُ (أو بَدَلُ الكل من الكُلُّ): هو بَدَلُ الشيءِ مِمّا كان طَبْقِ معناهُ، كقولهِ تعالى: ﴿ أَهْدِنَا ٱلْصَرَطَ ٱلْسَنَقِيدَ ۞ صِرَطَ ٱلَّذِيكَ أَنْمَتُ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَفْسُونِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الغانحة: ١، ٧]. فالصراطُ المستقيم وصِراطُ المُنعَمِ عليهم مُتطابقانِ معنّى، لأنهما، كليهما، بدلانِ على معنّى واحدٍ.

وبدلُ البعضِ من الكُل: هو بدل الجزء من كُلِّه، قليلاً كان ذلك الجزءُ، أو مُساوياً للنّصفِ، أو أكثرَ منهُ، نحو: "جاءتِ القبيلةُ رُبعُها، أو نصفُها، أو ثُلُثاها،، ونحو: "الكلمةُ ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرف»، ونحو: جاء التلاميذُ عشرونَ منهم. وبدلُ الاشتمالِ: هو بدلُ الشيءِ مِمّا يشتملُ عليه، على شرط أن لا يكونَ جزءاً منه، نحو: «نفعني النّعلَّمُ عِلمُهُ، أحببتُ خالداً شجاعتهُ، أُعجبتُ بعليٌ خُلقهِ الكريم». فالمعلَّمُ يشتمل على العلم، وخالدٌ يشتملُ على الخلقِ. وكلُّ من العلم والشجاعة والنُخلق، ليس جزءاً مِمّن يشتملُ عليه.

ولا بُدُ لبدلِ البعضِ وبدلِ الاشتمالِ من ضميرٍ يربطُهما بالبدل، مذكوراً كان، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَسَكُوا حَيْدُ اللهِ وَاللهِ فَاللهِ وَاللهِ فَاللهِ فَاللهِ فَاللهِ وَاللهِ فَاللهِ فَاللهُ فَاللهِ فَاللهُ فَاللهِ فَاللهِ فَاللهِ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللهِ فَاللهِ فَالل

والبَدَلُ المباينُ: هو بدلُ الشيءِ مِمَا يُباينُهُ، بحيثُ لا يكون مطابقاً له، ولا بعضاً منه، ولا يكونُ المُبدَلُ منه مُشتملاً عليه. وهو ثلاثةُ أنواعٍ: بدَلُ الفَلَطِ، وبَدلُ النسيان، وبدلُ الاضراب.

فَبَذَلُ العَلْطِ: مَا ذَكَرَ لِيكُونَ بِدلاً مِن اللَّفْظ الذي سَبَقَ إليه اللَّسَانُ، فَذَكَرَ غَلَطاً، نحو: •جاءَ المعلِّمُ، التَّلْمِيدُ»، أردتَ أن تَذَكَرَ التَّلْمِيذَ، فَسَبَقَ لَسَانُكَ، فَذَكَرت المعلمَ غَلْطاً، فَتَذَكَّرتَ غَلَظَكَ، فأبدلتَ منه التَّلْمِيدُ.

وبدلُ النسيان: ما ذُكرَ ليكونَ بدلاً من لفظ تَبِيَّنَ لكَ بعدَ ذكرهِ فسادُ قصدهِ، نحو: «سافرَ عليَّ إلى دِمَشقَ، بَعلبكَ »، توهمتَ أنه سافرَ إلى دمشقَ، فأدركَكَ فسادُ رأيك، فأبدلتَ بعلبكُ من دمشقَ.

فبدلُ الغلطِ يتعلُّقُ باللسانِ، وبدلُ النسيانِ يَتعلَّق بالجَنان.

وبدلُ الاضراب: ما كان في جملةٍ، قصدُ كلُّ من البدل والمُبدَل منه فيها صحبحٌ، غيرَ أنَّ

١) كثير: بدل من الواو في اعمواه، وهو بدل بعض من كل.

٧٠ قتال: بدلٌ من االشهر الحرام، وهو بدل اشتمال.

 ⁽٣) حج البيت: قصدت للزيارة على الوجه المخصوص، وقُرى، في السبع بفتح الحاء وكسرها، قال البيضاءي: قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: «حج» بالكسر، وهي لغة نجد.

⁽٤) والتقدير: من استطاع منهم، ومن بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل.

⁽٥) والتقدير: النار ذات الوقود فيه، أي: في الأخدود، وهو الشق المستطيل في الأرض، والنار: بدل من الأخدود ومن أحرقهم، وأقرب ما قيل في ذلك: إن ذا تُؤاس اليهودي، من حمير، لما تنصر أهل نجران غزاهم؛ فحفر لهم أخاديد في الأرض أضرم فيها النيران، فمن لم يرجع عن دينه الجديد أحرقه فيها، فذلك قوله تمالى مادحاً من ثبت منهم على الحق، ذائا من فعل بهم ذلك: ﴿قُولُ ٱصحابُ الأخدود، النار ذاتِ الوقود إذ هم عليها قمود، وهم هلى ما يقعلون بالمؤمنين شهود وما نَقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله المزيز الحميد الذي له ملك السماوات والأرض والله هلى كل شيء شهيد﴾ [البروج: ٤ - ٩].

التكلم عدلَ عن قصد المُبدَلِ منه إلى قصدِ البدل، نحو: •خُذِ القلمَ، الوَرَقَةَ•، أمرتَهُ بأخذ القلم، ثم أضربتَ عن الأمر بأخذهِ إلى أمرهِ بأخذ الورقة، وجعلتَ الأوَّل في حكم المترُوك.

والبَدَلُ المُباينُ بأقسامهِ لا يقعُ في كلام البُلغاءِ. والبليغ إنْ وقع في شيءٍ منه، أتى بين البدل والمبدّل منه بكلمة: "بَلْ»، دلالةً على غلطهِ أو نسيانِه أو إضرابه.

٢ - أحكامٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَلِ

١ ـ ليس بمشروط أن يتطابَق البدل والمُبدل منه تعريفاً وتنكيراً. بل لك أن تُبدل أيَّ النوعينِ شئتَ من الآخر، قال تعالى: ﴿إِلَّ مِرَطِ مُسْتَقِيمٍ مِرَطِ القَرِ﴾ [الشورى: ٥٣، ٥٥]، فأبدَل «صراط الله»، وهو معرفةٌ، من «صراط مُستقيم»، وهو نكرة، وقال: ﴿إِنْسَتَمَا بِالنَّامِيةِ ﴿إِنَّ عَلِيمَةٍ عَلِيمَةٍ عَلِيمَةٍ ﴿ الملن: ١٥، ١٦]، فأبدل «ناصية»، وهي نكرةٌ، من «الناصية»، وهي معرفةٌ. غير أنه لا يحسُنُ إبدالُ النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفةٌ كما رأيتَ في الآية الثانية.

٢ ـ يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ، كما تقدَّمَ، ولا يُبدَلُ المُضمَر من المُضمَر، وأما مثلُ: ﴿قُمتَ أَنتَ، ومررتُ بكَ أنت، فهو توكيد كما تقدمً.

ولا يُبدلُ المضمرُ من الظاهر على الصحيح. قال ابنُ هشام: وأمّا قولهم: ﴿ وَأَيْتُ زِيداً إِياهُ *، فَمِنْ وضع النحويينَ، وليس بمسموع.

ويجوز إبدالُ الظاهر من ضميرِ الغائبِ كقولهِ تعالى: ﴿وَأَشَرُّهُا اَلنَّجْوَى اَلَّذِينَ ظَلَوُلُ﴾ [الانبياء: ٣] فأبدلَ «الذينَ» من «الواو»، التي هي ضميرُ الفاعلِ، ومن ضمير المخاطبِ والمتكلَّم، على شرط أن يكونَ بدلَ بعض من كلِّ، أو بدلَ اشتمالٍ.

فالأول كفوله تعالى: ﴿لَقَدَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسَّوَةً حَسَنَةٌ لِمَنَ كَانَ يَرَجُوا اللَّهَ وَٱلْهُومَ ٱلْخَيْرَ﴾ [الاحزاب: ٢١] فأبدل الجارَّ والمجرورَ، وهما فلمن، من الجارَ والمجرورِ النُّفسمر وهما فلكم، وهو بدلُ بعضٍ من كلَّ، لأنَّ الأسوة الحسنةَ في رسولِ الله ليست لكلُّ المخاطبين، بل هيّ لمن كان يرجو اللهُ واليومَ الآخر منهم.

والثاني كقولك: ﴿أعجبتني، علمُكَ، فعلمُك بدلٌ من ﴿التَّاهِ، التِي هي ضميرُ الفاعل، وهو بدلُ اشتمال، ومنه قول الشاعر النابغة الجعدي:

بَ لَخُسَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَسَاؤُنَا ﴿ وَإِنَّا لَـنَـرُجُسُو فَسُوْقَ ذَلِسَكَ مَسَظُّ لِهِ رَا فأبدلُ (مجدنا) من (نا)، التي هي ضمير الفاعلِ، وهو بدلُ اشتمال أيضاً.

٣ ـ يُبدَلُ كلُّ من الاسم والفعلِ والجملة من مثله.

فإبدالُ الاسمِ من الاسمِ قد تقدُّم.

وإبدالُ الفعل من الفعل كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ بَلْقَ أَلَاكًا يُقْدَعُكَ لَهُ ٱلْكَذَابُ

عطف البيان عطف البيان

(الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فأبدل ايُضاعف؛ من (يلقُ).

وإبدالُ الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿أَمَدُوْ بِنَا تَسْلَمُونَ أَمَدُوْ بِأَشْرِو وَبَيْنَ ﴿ [الشعراء: ١٣٧، ١٣٣]، فأبدل جملة ﴿أَمَدُو وَاللَّهُ وَأَمْدُو وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنَا تَسْلُمُونَ﴾

وقد تُبذُلُ الجملةُ من المفُرّدِ، كقول الشاعر:

إلى الله أَشْكُ و بِالْمُ دِينَةِ حاجةً وبالشَّام أُخْرى، كَيْفَ يَلْتَقِيانِ؟!

أبدلَ «كيفَ يَلتفيانِ» من حاجةٍ وأخرى، والتقديرُ الإعرابيُّ: «أشكو هاتينِ الحاجتينِ، تَعذَّرَ التقائهما»، والنقديرُ المعنويُّ: «أشكو إلى الله تَعَلَّرُ التقاءِ هاتين الحاجتين».

إذا أبدِل اسم من اسم استفهام، أو اسم شرط، وجب ذكر همزة الاستفهام، أو «إن» الشرطية مع البدل، فالأول نحو: «كم مالُك؟ أعشرونَ أم ثلاثون؟ (١)، من جاءَك؟ أعلي أم خالد؟ (٢). ما صنعت؟ أخيراً أم شرًا (٢).

والثاني نحو: "مَنْ يَجتهدْ، إِنْ عليٌّ، وإن خالدٌ، فأكرمهُ (١)، ما تَصنعْ، إِنْ خيراً، وإِنْ شرًا، تُجرَ بهِ (٥)، حيثما تتنظرني، إن في المدرسة، وإِن في الدَّار أُوافِك (٦).

٤ _ عطف البيان

عطفُ البيان: هو تابعٌ جامدٌ، يُشبهُ النّعتَ في كونه يكشف عن المراد كما يكشفُ النّعتُ، ويُنرَّلُ من المتبوع مَنزلةَ الكلمةِ الموضّعة لكلمةٍ غريبةٍ قبلها، كقول الراجز: «أقسمُ بالله أبو حَفْصٍ عُمَره.

(فعمر: عطف بيان على «أبو حفص»، ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب، رضى الله عنه).

⁽١) كم: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، ومالك: مبتدأ مؤخر. وعشرون: بدل من كم.

⁽٧) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجملة «جاهك» خبره، وعلى: بدل من امَّنَّ الاستفهامية.

 ⁽٣) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مقدّم لصنعت، والهمزة في «أخيراً»: حرف استفهام وخيراً بدل من ما الاستفهامة.

 ⁽٤) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره، وإن: حرف شرط لا عمل له هنا، لأنه
جيء به لبيان المعنى لا للعمل، وعليّ: بدل من الضمير المستتر في يجتهد، وخالد: معطوف على
 «غلر».

 ⁽٥) ما: أسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مُقدَّم لتصنع، وخيراً: بدل من اهما، الشرطية.

 ⁽٦) حيثما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه لتنتظر، و في المدرسة ٤: جارٌ ومجرور في موضع النصب على البدلية من محل ٩ حيثما٩.

وفائدته إيضاحُ متبوعه، إن كان المتبوعُ معرفةً، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرةً، نحو: «اشتريتُ حُلِيًّا: سِواراً». ومنه قولهُ تعالى: ﴿أَوْ كَفُرَرُهُ طَمَادُ مَسْكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويجبُ أن يُطابقَ متبوعَهُ في الإعراب، والإفرادِ، والتّثنيةِ، والجمع والتّذكير، والتأنيث، والتعريفِ والتنكير.

ومن عطف البيان ما يقعُ بعد «أيْ وأنْ» التّفسيريتين، غير أنَّ «أيْ» تُفسّرُ بها المُفرداتُ والجُمَلُ، و«أنْ» لا يفسَّر بها إلا الجُملُ المشتملةُ على معنى القول دونَ أحرفه (١٠)، تقول: «رأيتُ ليثاً، أي أسداً (٢٠)، و«أشرتُ إليهِ، أي: اذهب (٢٠)، وتقولُ: «كتبتُ إليهِ، أنْ: عَجُلُ بالحضور (٤٠).

وإذا تضمّنتُ "إذا» معنى «أي» التفسيريّة، كانت حرف تفسيرٍ مثلها نحو: "تقولُ: امتطيتُ الفرسّ: إذا ركبتّه»، وسيأتي لهذا البحث فضلُ بيانٍ في باب الحروف.

أحكام تتتعلق بعطف البيان

ا يجبُ أن يكون عطفُ البيان أوضع من متبوعهِ وأشهر، وإلا فهو بدلٌ نحو: •جاء هذا الرجل؛. فالرجلُ، بدلٌ من اسم الإشارة، وليس عطفَ بيان، لأنَّ اسمَ الإشارةِ أوضع من الممرَّف بأل.

وأجازَ بعضُ النّحويين أن يكونَ عطفَ بيان، لأنهم لا يشترطون فيه أن يكون أوضحَ من المتبوع.

وما هو بالرأي السديد، لأنه إنما يُؤتى به للبيان والمبيّنُ يجبُ أن يكونَ أوضحَ من المُبيّن. ٢ ـ الفرقُ بين البدلِ وعطف البيان أنَّ البدلَ يكونُ هو المقصودَ بالحكم دُونَ المُبدلِ منه.

وأمًا عطفُ البيان فليس هو المقصودَ، بل إنَّ المقصود بالحُكم هو المتبوعُ، وإنماجي، بالتابع (أي عطف البيان) توضيحاً له وكشفاً عن المراد منه.

٣ ـ كلُّ ما جازَ أن يكون عَطف بيانٍ جازَ أن يكونَ بدلَ الكلِّ من الكلِّ، إذا لم يُمكن الاستغناء عن الاستغناء عن متبوعو، فيجبُ حينئذِ أن يكون عطف بيان، فمثالُ عدم جواز الاستغناء عن النابع قولك: (فاطمةُ جاء حسينُ أخوها)، لأنكَ لو حذفت (أخوها) من الكلام لفسد التركيبُ.

 ⁽١) بأن بكون فيها ما يدل على معنى القول، لا لفظ القول وما يشتق منه، وذلك كأمرتُ وناديتُ وأشرتُ وكلمتُ ونحوها وما يشتق منها.

⁽٢) أسداً: عطف بيان على ليثاً.

⁽٣) جملة (أي إذهب): عطف بيان على جملة أشرت إليه.

⁽٤) جملة (أن عجل بالحضور)، عطف بيان على جملة كتبت إليه، والكتابة مشتملة على معنى القول.

عطف البيان

ومثالُ عَدَم جواز الاستغناءِ عن المتبوع قولُ الشاعر: ``

أنها ابسنُ السَّالِكِ السَّحَدِيِّ بِسَشْدِ عَسَلَيْهِ السَّطَيْسُ تَسَرُقُسُهُ وَقُلُوها فَبَهُ النَّلُ الله الله فَعَهُ لأنك لو حَذَفَت المتبوع، وهو «البكري» لوجب أن تضيف «التارك» إلى «بشر»، وهو ممتنع؛ لأن إضافة ما فيه «أل» إذا كان ليس مُثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، إلى ما كان مُجرَّداً عنها غيرُ جائزة، كما علمت في مبحث الاضافة (١٠).

ومن ذلك قول الآخر:

أَيا أَخَوَيْنا، عَبْدَ شَمْسِ ونَوْفَالاً أُعِيدُكُما بِاللهُ أَنْ تُحْدِثا حَربا

فعبد شمس: معطوف على «أخوينا» عطف بيان، و«نوفلا»: معطوف بالواو على «عبد شمس»، فهو مثله عطف بيان، ولا تجوزُ البدليّةُ هنا، لأنه لا يُستغنى عن المتبوع، إذ لا يصحُ أن يقال «أيا عبد شمس ونوفلاً»، بل يجبُ أن يقال: «ونوفلُ» بالبناءِ على الضم؛ لأن المنادى إذا عُطف عليه اسمٌ مُجرَّد من «ألْ» والإضافة، وجبّ بناؤه، لانك إن ناديتَهُ كان كذلك، نحو: «يا نوفلُ»، كما عرفت ذلك في مبحث «أحكام توابع المنادى».

ومن ذلك أن تقول: «يا زيدُ الحارث؛ (٢). فالحارث: عطفُ بيان على (زيد؛.

ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنك لو حذفتَ المتبوع، وأحللتَ التابعَ محلَّه، لقلتَ: «يا الحارثُ»، وذلك لا يجوز، لأنَّ «يا» و«أل» لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة.

٤ ـ يكونُ عطفُ البيان جملةً، كقوله تعالى: ﴿ فَوْسُوسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَنَىُ قَالَ يَتَادَمُ هَلَ أَدُلُكَ عَلَى شَجَرَةِ ٱلْمُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبَلَ إِلَى إِلَى اللهِ ١٢٥]، فجملةً: •قال يا آدمُ هل أَدْلُك*: عطفُ بيان على جملة: •فوسوسَ إليه الشيطان*.

وقد منعَ النُّحاة عطفَ البيانِ في الجُمل، وجعلوه من باب البدل.

واثبتهُ علماء المعاني، وهو الحقُّ، ومنه قولهُ تعالى أيضاً: ﴿وَنُودُوٓا أَن يَلَكُمُ لَلَمَـٰتُـۗ﴾ [الاعراف: 21]، فجملة: (أن تلكُمُ الجنَّه: عطف بيانِ على جملة: (نُودوا؟.

 ⁽١) ذكرنا في مبحث «أحكام المضاف» أنّ الفرّاء أجاز إضافة الوصف المقترن بأل إلى كل اسم معرفة، بلا قيد
 ولا شرط. فعلى رأيه يجوز أن يعرب وبشره أيضاً بدلاً من «البكري».

⁽٢) يجوز في الحارث الرفع، تبعاً للفظ المنادى، فيكون عطف بيان على "ذيد" المبني على الضم، ويجوز فيه النصب ثبعاً لمحل المنادى، لأنّ توابع المنادى المبني، إذا لم تضف، يجوز فيها الرجهان الرفع تبعاً للفظ المنادى، والنصب تبعاً لمحله، إلا البدل والمعطوف المجرد من "أل" اللذين لم يضافا، كما عرف ذلك في آحكام توابع المنادى.

0 ـ المعطوف بالحرف

المعطوفُ بالحرف: هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف، نحو: •جاءَ عليُّ وخالدٌ. أكرمتُ سعيداً ثم سليماً»، ويُسمّى العطف بالحرف •عَطفَ النَّسَقِ» أيضاً.

ومنه ثلاثة مباحث:

١ ـ أَخُرُفُ الْعَطُفِ

أحرفُ الغَطفِ تسعةً. وهي: •الواو والفاءُ وثُمُّ وحتَّى وأو وأم وبَلُّ ولا ولكنَّء.

فالواو والفاءُ وثمَّ وحتَّى: تُفيدُ مشاركة المعطوفِ للمعطوف عليه في الحُكم والإعرابِ نائماً.

وأو، وأمّ، إن كانتا لغير الإضراب على المعطوفِ عليه إلى المعطوف، فكذلك، نحو: «خُذ العَلَمَ أو الورقة»، ونحو: «أخالدٌ جاء أم سعيدٌ؟». وإن كانتا للإضرابُ فلا تفيدانِ المشاركة بينهما في المعنى، وإنما هما للتّشريك في الإعراب فقط، نحو: «لا يُذهبُ سعيدٌ أو لا يَذهبُ خالدُهُ مَنْ ، ونحو: «أذهبُ سعيدٌ إلى أذهبَ خالدُهُ مَنْ .

وبَل: تُفيدُ الإضرابَ والعدولَ عن المعطوف عليه إلى المعطوف، نحو: •جاءَ خالدٌ، بُل علمُهُ».

ولكنْ: تُفيدُ الاستدراك، نحو: «ما جاءَ القومُ، لكنْ سعيدٌ».

ولا: تفيد معَ العطفِ نفيَ الحكم عمَّا قبلها وإثباتَهُ لِمَا بعدُها نحو: ﴿جاءَ عليُّ لا خالدٌۗ﴾.

٢ ـ مَعانى لَحرُفِ الْعَطُفِ

الواو: تكونُ للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحُكم والإعرابِ جمعاً مطلقاً،
 فلا تُفيدُ ترتيباً ولا تعقيباً، فإذا قلت: (جاء علي وخالدٌ)، فالمعنى. أنهما اشتركا في حكم المجيء، سواءً أكان علي قد جاء قبل خالد، أم بالعكس، أم جاءا معاً، وسواءً أكان هناك مُهلةً بين مجينهما أم لم يكن.

لفاءً: تكونُ للترتيب والتعقيب، فإذا قلتَ: «جاء عليّ فسعيدٌ»، فالمعنى أنْ حليًا جاءً أوّلُ، وسعيدًا جاء بعده بلا مُهلة بينَ مجيئهما.

⁽١) إن كانتا للإضراب كانتا بمعنى ابل.

⁽٢) أي: بل لا يذهب خالد.

⁽۱۲) أي: بل أذهب خالد.

٣ ـ ثمَّ: تكون للتَّرتيبِ والتَّراخي، إذا قلت: (جاء عليٌّ ثمَّ سعيدٌ)، فالمعنى أن (علياً) جاء أول، وسعيداً جاء بعده، وكان بين مجيئهما مُهلة.

٤ ـ حتى: العطف بها قليلٌ. وشرطٌ العطف بها أن يكونَ المعطوف اسماً ظاهراً، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو أخسٌ منه، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخسٌ منه، وأن يكونَ مفرداً لا جملةً، نحو: قيموتُ الناسُ حتى الأنبياء، غليكَ الناسُ حتى الصبيانُ، أعجبني عليٌ حتى ثوبُهُه.

واعلم أنَّ «حتى» تكونُ أيضاً حرف جرّ، كما تقدم. وتكون حرف ابتداء، فما بعدها جملةً مُستأنفة، كفول الشاعر:

فَما زَالَت الْقَفْلِي تَمُجُّ دِماءُما بِدِجْلَةَ (١) حَتَّى ماءُ وَجُلَةَ أَشْكُلُ

٥ ـ أو: إن وقعت بعد الطلب، فهي إمّا للتّخيير، نحو: «تَرَوَّجْ هنداً أو أختها»، وإما للإباحة، نحو: «جالس العلماء أو الزهّاد»، وإما للإضراب، نحو: «ادَهبْ إلى دِمَسْقَ، أو دَع ذلكَ، فلا تَذهب اليومَ»، أي: بَلْ دَعْ ذلك، أمرتهُ بالذهاب، ثمّ عدلتَ هن ذلك.

والفرق بين الإباحة والتَّخيير، أن الإباحةَ يجوز فيها الجمعُ بين الشيئين، فإذا قلتَ: •جالس العلماء أو الزُّهَادُ،، جاز لك الجمعُ بين مجالسةِ الفريقينِ، وجاز أن تجالس فريقاً دون فريق.

وأما التخييرُ فلا يجوزُ فيه الجمعُ بينهما، لأن الجمعَ بين الأختين في عقد النكاح غير جائز.

وإن وقعت «أو» بعد كلام خبريٍّ، فهي إمّا للشّك، كفوله تعالى: ﴿قَالُواْ لِمُثَنَّا يَوْمًا أَوْ بَهَضَ يُؤَرُّ﴾[الكهف: ١٩]، وإمّا لـلابههام، كقوله عزَّ وجل: ﴿وَإِنّاۤ أَوْ لِيَّاكُمْ لَمَكُنْ هُدَّى أَوْ فِي ضَلَلٍ تُبهِي﴾[سا: ٢٤]. ومنه قول الشاهر:

نَحْنُ أَوْ أَنْشُمُ الأُلِي أَلِيغُوا الرَحَقَّ فَبُعْداً لِلمُبُوطِ لِمِنَ وَسُحْفا

وإما للتقسيم، نحو: «الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ»، وإمّا للتَفصيل بعدَ الإجمال، نحو: «اختلفَ القومُ فيمن ذهب، فقالوا: ذهب سعيدٌ أو خالدٌ أو عليٌّ». ومنه قولُه تعالى: ﴿ قَالُوا سَايِرٌ أَقَ يَشَرُّكُ [الذاريات: ٥٦] أي: بعضُهم قال: كذا، وبعضهم قال: كذا.

وإمّا للإضراب بمعنى قبل، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَتُكُ إِلَّا بِإِنْهِ آلَٰكِ أَوْ يَرِيدُوكَ ۞﴾ [الصانات: ١٤٧]. أي: بل يزيدون، ونحو: قما جاء صعيد، أو ما جاء خالدٌ».

٦ يا أم: على نوعين: مُتَّصلة ومنقطعة.

فالمتصلةُ: هي التي يكونُ ما بعدَها متصلاً بما قبلَها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقعُ

⁽١) دجلة، بكسر الدال وفتحها: نهر بغداد.

بعدَ همزةِ الاستفهام أو همزةِ التسوية.

فالأولُ كقولك: "أعلىُ في الدار أم خالدٌ؟".

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَوَآهُ عَلَيْهِمْ ءَأَنَذُرْتُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرُهُ﴾ [البقرة: ٦]. وإنما سُميت متصلةً؛ لأنّ ما قبلُها وما بعدُها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

وقام المنقطعة: هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده. ومعناها الإضراب، كقوله تعالى: ﴿ هَلَ بَسَنِي الْأَعْنَ وَالْبَيدُ أَمْ هَلَ مَسَنَّرِي الظَّلُمُنُ وَالثُّرُ أَمْ جَمَلُوا يَقِ شُرُكَاتَ الرعد: ١٦]. والمعنى: «بل جعلوا لله شركاه»، قال الفرَّاءُ: فيقولون: هل لك قِبَلنا حقَّ ؟ أم أنتَ رجلٌ ظالم » يريدون: قبل أنت رجلٌ ظالم " وتارة تنضعَنُ مع الإضراب استفهاماً إنكارياً ، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُ اللَّبِينَ وَلَكُم اللَّبُونَ ﴾ الطور: ٢٩] ولو قَدَّرتَ قأم " في هذه الآية للإضراب المحض، من غير تضعُن معنى الإنكار، لزم المُحال.

 ٧ - بَل: تكونُ للإضراب والمُدول عن شيء إلى آخر، إن وقعت بعد كلامٍ مُثبَت، خبراً كان أو أمراً، وللاستدراك بمنزلة الكناء، إن وقعت بعد نفي أو نهي.

ولا يُعطَّفُ بها إلا بشرط أن يكونُ معطوفها مفرداً غيرَ جملةٍ.

وهي، إن وقعت بعدَ الإيجابِ أو الأمرِ، كان معناها سَلبَ الحكم عما قبلُها، حتى كأنهُ مسكوتٌ عنه، وجملُهُ لِمَا بعدَها، نحو: «قام سليمٌ، بل خالدٌ» ونحو: «لِيُقُمْ عليٌّ، بل سعيدٌ».

وإن وقعت بعد النفي أو النهي، كان معناها إثباتَ النفي أو النّهي لِمَا قبلها وجعلَ ضده لِمَا بعدَها، نحو: "ما قام سعيدٌ بل خليلٌ»، ونحو: "لا يُذهبُ سعيدٌ بل خليلٌ».

فإن تلاها جملةً لم تكن للعطفِ، بل تكونُ حرف ابتداءٍ مفيداً للإضراب الإبطالي أو الإضراب الإبطالي أو

فالأولُ كفولهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ اَتَخَلَدُ اَلرَّمَنُنُ وَلَدُأَ سُبْخَنَمُّ بَلْ عِبَكَادٌ شُكْرُمُوكَ ﴿﴾ [الانبياء: ٢٦]، أي: بىل هُمَّم عبادٌ، وقوله: ﴿أَرْ يَقُولُونَ بِهِ، جِنَّةٌ بَلْ جَآتَهُم بِٱلْعَقِّ وَلَحَمُزُمٌ بِيَّقِ كَلِيهُونَ ﴿﴾ [المومنون: ٧٠].

والشاني كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَلْنَحَ مَن نَرَكُنْ ۞ وَذَكْرَ اَسْدَ رَبُهِ. هَمَلَ ۞ بَلُ أَوْيِرُونَ الْمَيَوَةَ الدُّنِيَا ۞﴾ [الاحسلس: ١٤ ـ ١٦]، وقسولسه: ﴿وَلَدَيّنَا كِنَبُّ يَطِئُ بِٱلْمِنِّ وَكُرْ لَا يُطْلَوْنَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِ غَمَرَمَ﴾ [العومون: ١٢، ٦٣].

 ⁽١) يراد بالإضراب الإيطالي: العدول عن موضوع إلى موضوع، مع إيطال حكم الموضوع الأول، ويراد بالإضراب الانتقالي: الانتقال من موضوع إلى آخر، بلا إيطال الحكم الأول.

وقد تُزادُ قبلها ﴿لا ﴾، بعد إثباتٍ أو نفي، فالأولُ كقول الشاعر:

وَجُهُكِ الْبَدْرُ، لا، بل الشَّمْسُ، لؤكَمْ يُفْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَو أُفولُ والثاني كقول الآخر:

ومَا هَجَرْتُكِ، لا، بَـلْ زَادَني شَـغَـفاً هَــجُــرٌ وبُــغــدُ تــراخٍ لا إلــى أجــلِ

٨ ــ لكن: تكونُ للاستدراكِ، بشرط أن يكون معطوفُها مُفرداً، أي غيرَ جُملة، وأن تكونَ مسبوقةً بنفي أو نهي، وأن لا تقترنَ بالواو، نحو: "ما مررت برجلٍ طالح، لكن صالحِ، ونحو: "لا يَقُمْ خليلُ، لكنَ سعيدٌ، فإن وقعت بعدَها جملةٌ، أو وقعت هي بعدَ ألواو، فهي حرفُ ابتدامٍ، فالأول كقول الشاعر:

إِذَّ ابْسِنَ وَرْفِهَا ، لا تُسخسسى بسوادِرُهُ لَكِنْ وَقائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُتنتَظَّرُ

وهي بعدَ النفي والنهي مثلُ: «بَلْ»: معناها إثباتُ النفي أو النهي لِما قبلَها وجعلُ ضِدَوِ لما مدها.

٩ - لا: تُفيدُ مع النغي العطف، وهي تُفيدُ إثباتَ الحُكم لما قبلَها ونفيَهُ عمّا بعدَها، وشرطُ معطوفها أن يكون مفرداً، أي غيرَ جملة، وأن يكون بعدَ الإيجابِ أو الأمرِ، نحو: ١جاءَ سعيدٌ لا خالدٌه، ونحو: ١خذِ الكتاب لا القلمَ».

وأثبتُ الكوفيُّونَ العطف بليس، إن وقعت موقعَ الا، نحو: الْخُذ الكتابُ ليس القلمَ.. وعليه قولُ الشاعر:

أيسنَ الْسَمَسَفَسِرُّ؟ والإِلْسَةُ السَّطَّسَالِسِبُ ﴿ وَالأَصَّرَمُ الْسَمَّفُ لُـوبُ لَـيُسِنَ الْـغَـالِيبُ (فليس هنا: حرف عطف. والغالب معطوف على المغلوب. ولو كانت هنا فعلاَ ناقصاً لنصب الغالب على أنه خبرٌ لها).

٣ ـ أحكامٌ تَتَعَلَّقُ بِعَمُّفِ النَّسَق

١ يُعطَفُ الظاهرُ على الظاهر، نحو: •جاء رُهيرٌ وأسامةُ والمُضمَرُ على المُضمَر، نحو: «أنا وأنتَ صديقان»، ونحو: «أكرمتُهم وإيّاكم»، والمُضمَرُ على الظاهر، نحو: •جاءني عليّ وأنتَ ، ونحو: •اكرمتُ سليماً وإيّاك، والظاهرُ على المُضمر، نحو: •ما جاءني إلا أنتَ وعلي ونحو: •ما رأيتُ إلا إيّاك وعليّاً أن في أنَّ الضمير المتّول المرفوع، والضمير المستتر، لا يَحسُنُ

٢ ـ يُعطَفُ الفعلُ على الفعل، بشرطِ أن يتّحدا زماناً، سواءٌ اتحدا نوعاً، كقوله تعالى:
 ﴿ وَلِن نُوْمِنُوا وَتَنَفُّوا بِلَقَكُرُ الْجُودَكُمُ ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: ﴿إن تجىء أكرمتُك وأعطِك ما تربده.

٣ ـ يجوزُ حذفُ الواو والفاء مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿أَنِ أَشْرِب يُعَكَاكَ ٱلْمُجَكِّرُ ۚ فَالْبُجَتَ ۗ﴾ [الاعراف: ١٦٠]، أي: فضرَبَ فانبجست، وقول الشاعر:

فعا كانَ بَيْنَ الْخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً أَب و خَدَدِ مِ إِلَّا لَسِيالٍ قَسلالِسلُ أي: (بين الخير وبيني».

٤ - تختصُّ «الواوُ» من بينِ سائر أخواتها بأنها تعطفُ اسماً على اسم لا يكتفي به الكلامُ، نحو: «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، اشتركَ خالدٌ وبكرٌ، جلست بينَ سعيدٍ وسليم، فإنَّ الاختصامَ والاشتراكَ والبَينيَة من المعاني التي لا تقومُ إلا باثنينِ فصاعداً. ولا يجوزُ أن تقعَ الفاء ولا غيرها من أحرف العطف في مثل هذا المتوقع، فلا يقال: «اختصمَ زيدٌ فعمرٌو. اشتركَ خالدٌ ثمَّ بكرٌ، جنستُ بينَ سعيدٍ أو سليم».

٥ - كثيراً ما تقتضي الفاء مع العطف معنى السببية، إن كان المعطوف بها جملة، كقوله تعالى: ﴿ فَكُنَّ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عُلِّتُهِ ﴾ [القصص: ١٥].

⁽١) منع الجمهور العطف على الضمير المجرور من غير إحادة الجار، والحق أنه جائز، كما حققنا ذلك في مبحث المفعول معه.

الباب الثاني عشر

حروف المعاني

الحرفُ على ضربين: حرف مبنّى، وحرفِ معنّى.

فحرفُ المبنَى: ما كان من بِنيةَ الكلمة. ولا شأنَ لنا فيه.

وحرثُ المعنى: ما كان لهُ معنّى لا يظهر إلا إذا انتظمُ في الجملة: كحُروف الجرّ والاستفهام والعطفِ، وغيرها.

وهو قسمانٍ: عاملٌ وعاطلٌ.

فالحرفُ العاملُ: ما يُحدِثُ إعراباً (أي تغيُّراً) في آخر غيره من الكلمات.

والحروف العاملة هي: حروف الجرّ، ونواصبُ المضارع، والأحرف التي تجزمُ فعلاً والحرفُ التي تجزمُ فعلاً واحداً، وإن وإذ وإذ ما (اللَّتان تجزمانِ فعلينُ\')، والأحرف المشبَّهةُ بالفعل (التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) وما ولا ولاتَ وإنْ (المُشبَّهاتُ بليسَ في العمل، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر)، وقد سبق الكلام عليها.

والحرف العاطلُ (ويُسمّى غيرَ العامل أيضاً): ما لا يُحدِثُ إعراباً في آخرٍ غيرهِ من الكلمات، كهَل وهَلاً ونَعَمْ ولولا، وغيرها.

أنواع الحروف

الحروفُ بحسب معناها، سواءً أكانت عاملةً أم عاطلةً، واحد وثلاثون نوعاً، وهي(٢):

١ - أحرُفُ النَّفَى

وهي: الم ولمًّا»، اللَّتانِ تجزمانِ فعلاً مضارعاً واحداً، والنَّه، التي تنصب الفعل المضارع، واما وإن ولا ولاتًه.

فما وإنْ: تنفيانِ الماضي، نحو: •ما جنتُ، إن جاء إلا أنا؛، والحال نحو: •ما أجلسُ، إن

⁽١) وبفية الأدوات التي تجزم فعلين أسماءً لا حروف، كمّن وما ومهماومتي وأخواتها.

 ⁽٢) تنبيه ورجاه: قد توسعنا بعض التوسع في شرح الحروف التي لا عمل لها وذكرنا لكل واحد منها مثالاً أو
 أكثر. وأما الحروف العاملة فلم تذكر لها أمثلة ولم نشرحها ـ اعتماداً على أن الطالب قد عرفها بأمثلتها في
 مواضع من هذا الكتاب، فالرجاه من الأستاذ الكريم أن يطالب الطلاب بشرحها والإتيان بأمثلة لها.

يجلس إلا أناء.

وتدخلانِ على الفعل، كما رأيتَ، وعلى الاسم، نحو: «ما هذا بشراً. إن أحدٌ خيراً من أحدِ إلا بالعافية».

والاً»: تنفي الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا سَلَقَ لَا صَلَ ۞﴾ [الفيامة: ٣١]، والمُستقبل كقوله: ﴿قُلُ لَا أَسْتُلَكُمْ عَلِيْهِ أَجْسًا﴾ [الشورى: ٢٣].

والآته: خاصَّةً بالدُّخولِ على احين، وما أشبهَهُ من ظُروف الزمانِ، نحو: اولاتَ حينَ مناص، وكفول الشاعر: انَّذِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَندَم، وهي بمعنى اليسَ.

٢ ـ أحرُفُ الْجَواب

وهَي: «نَعَمُ وبَلَى وإي وأجل وجَيرِ وإنَّ ولا وكلاًّ».

ويُؤتى بها للدلالةِ على جملة الجواب المحذوفة، قائمةً مُقامها، فإن قبلَ لكَ: ﴿أَتَذَهُبُ؟،، فَقَلَتَ: ﴿نَكَمُهُ، فَالمَعْنَى: نَكُمْ أَذْهَبُ، فَنَكُمْ سَادَّةً مُسَدَّ الجواب، وهو ﴿أَذْهُبُ».

واأجلَّ: بمعنى انتُمَّ وهي مثلُها: تكونُ تصديقاً للمُخبر في إخبارهِ كأن يقولَ قائلٌ: حضرَ الأستاذُ، فتقولُ: نعَمْ، تُصدِّقُ كلامهُ. وتكونُ لإعلام المُستخبر، كأن يُقالَ: هلْ حضرَ الأستاذُ؟ فتقولُ: نَعم.

وتكونُ لوعدِ الطالبِ بما يَطلُبُ، كأن يقولَ لكَ الأستاذُ: «اجتهِدْ في دروسكَ» فتقول: «نَعَم»، تَعِدُهُ بما طلبَ منك.

واإيَّ: لا تُستعملُ إلا قبل القسمِ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَقِهُ إِنَّهُ لَحَقَّ﴾ [يونس: ٥٣]. إيَّ: توكيد للقسم، والمعنى نعم وربي.

وبين ﴿بلى ونعمْ وأجل؛ فرقٌ.

فَبَلَى. تَخْتَصُّ بَوقُوعَهَا بَعَدَ النَّهِي فَتَجَعَلُهُ [ثِبَاتًا، كَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُتُا أَنَ لَنَ يُبَعُّولُ فَلَ بَلَ وَلَهِ لَتُتَمَّنُ﴾ (التغابن: ٧]، وقوله: ﴿النَّتُ مِرَيِّكُمْ قَالُوا بَلْكُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، أي: بَلَى أنتَ رَبُنا.

بخلاف «نَمَمُ وأجلُ» فإنَّ الجوابُ بهما يَتبعُ ما قبلَهما في إثباتهِ ونفيهِ، فإن قلتَ لرجلٍ: «اليسَ لي عليكَ الفُّ دِرهَم؟» فإن قالَ: «بَلَى» لزمَهُ ذلكَ، لأنَّ المعنى «بَلَى لَكَ عليَّ ذلكَ» وإن قال: «نَهَمُ» أو «أجَلُ» لم يَلزمهُ، لأنَّ المعنى «نَهُمُ لِسَ لكَ عليّ ذلك».

و (جَيْرِه؛ حرفُ جواب، بمعنى: (نَعَمْ). وهو مبنيَّ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح. والأكثرُ أن يقعَ قبلَ القسَم، نحو: (جيرِ الأفعلنَّ)، أي: (نَعَم والله الأفعلنَّ)، ومنهم من يجعله اسماً، بمعنى: (حقاً) قال الجوهريُّ في صحاحه: (قولهم: جيرِ الآتينَّك، بكسر الراءِ: يمينٌ للعرب، بمعنى: (حقاً).

وااِنَٰ": حرفُ جوابٍ، بمعنى: "نَعَمْ"، يقال لك: اهل جاءَ زُهَيرٌ؟، فتقولُ: اإنَّهُ، قال الشاعر:

بَسَكَسرَ اللَّهَ سَواذلُ ، فَسِي السَّصِّبُ وَ حَ ، يَسَلُّمَ نَسَنِي وَالسَّومُ لَهُ لَنَّهُ وَيَسَدُّ عَسلاً لَكُ ، وَقَسَدُ كَسِيرَتَ ، فَشَلْسُتُ : إِنَّسَهُ وَسَنَّمُ اللَّهُ فَاللَّهُ اللَّهُ عَسلاً لَكُ ، وَقَسَدُ كَسِيرَتَ ، فَشَلْسُتُ : إِنَّسَهُ

والهاءُ، التي تلحقه، هي هاهُ السَّكت، التي تُزادُ في الوقف، لا هاهُ الضمير ولو كانت هاهَ الضمير ولو كانت هاهَ الضمير لثبتت في الوصل، كما تثبتُ في الوقف. وليس الأمرُ كذلك، لأنك تحذفها إن وصلتَ، يقال لك: «هل رجع أسامةُ؟» فتقولُ: «إنَّه يا هذا، أي: نعم، يا هذا قد رجع، وأيضاً قد يكون الكلام على الخطاب أو التكلم، والهاهُ هذه على حالها، نحو: «هل رجعتم؟»، فتقولُ: «إنَّه»، ويقالُ: «هل نمشي؟» فتقولُ؛ «إنَّه»، ولو كانت هذه الهاء هاء الضمير، وهي للغيبة، لكان الكلامُ فاسداً.

واإنَّه، الجوابيّةُ هذه، منقولةٌ عن ﴿إنَّه المؤكدة، التي تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر، لأنَّ الجوابَ تصدينٌ وتحقيق، وهما والتأكيد من باب واحد.

والا وكَلاَّ؛: تكونانِ لنفي الجواب. وتُفيدُ اكَلاَّ؛ مع النفي، رَدعَ المُخاطبِ وزجرَهُ. تقولُ لِمَن يُزَيِّنُ لك السوء ويُغريك بإتيانِه: "كَلاَّ؛ أي، لا أُجيبُكُ إلى ذلك، فارتدعَ عن طلبك.

وقد تكونُ «كَلاَّ» بمعنى: ﴿حَقاً»، كقوله تعالى: ﴿كُلَّا إِنَّ ٱلْإِنْسُنَ لِبَلِيَّنِ ۚ ۚ أَن رَّالُهُ اسْتَنَق [العلن: ٥، ٧].

٣ ـ حرفا التفسير

وهُما: «أَيْ وَأَنْ». وهُما موضوعانِ لتفسيرِ ما قبلهما، غير أنَّ «أَيْ» تُفسَّرُ بها المُفرداتُ، نحو: «رأيتُ ليثاً، أي: أسداً»، والجُمَلُ، كقول الشاعر:

وتَرْمينَني بالطَّرْفِ، أَيْ، أَنتَ مُذْنِبٌ وتَـ فُـلـيـنـنـي، لـكِـنَّ إِيَّـاكِ لا أقـلـي وتَـ فُـلـيـنـنـي، لـكِـنَّ إِيَّـاكِ لا أقـلـي وأمّا فأنَّ فتختصُّ بتفسير الجُمَلِ، وهي تقعُ بينَ جملتينِ، تتضمَّنُ الأولى منهما معنى القولِ دونَ أحرفهِ، كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا ۚ إِلَيْهِ أَنْ أَصْبَعَ الْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ونحو: فكتبتُ إليه، أنِ احضرًا.

ة ـ لحرُفُ الشُّرْطِ

وهي: اإنْ وإذْ ما؛ الجازمتانِ، والَوْ ولولا ولوما وأمَّا ولمَّا"، والَوْ؛ على نوعين:

١ ـ أن تكونَ حرفَ شرطٍ لِمَا مضى، فتُفيدُ امتناعَ شيءٍ لامتناع غيرو، وتُسمّى حرفَ امتناع لامتناع، أو حرفاً لِما كانَ سيقمُ لوقوع غيره. فإن قلّت: الو جئت الأكرمتُكَ، فالمعنى: قد امتنعَ إكرامي إباكَ لامتناع مجيئك؛ الأنَّ الإكرامَ مشروطٌ بالمجي، ومُعلَّقٌ عليه ولا يَليها إلَّا الفعلُ

الماضي صيغة وزماناً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآةَ رَبُّكَ لِجَمَلَ النَّاسَ أَنْهُ وَبِيدَةٌ ﴾[هود: ١١٨].

لا يَ تكون حرف شرط للمستقبل، بمعنى اإنْ، وهي حينئذ لا تُفيدُ الامتناع، وإنما تكونُ لمجرَّد ربطِ الجوابِ بالشرط، كإنْ، إلَّا أنها غيرُ جازمةِ مثلَها، فلا عملَ لها، والاكثرُ أن يَليها فعلَّ مُستقبلٌ معنى لا صيغةً، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوَ تُرَكُّوا مِنْ خَلَيْهِمْ دُرْيَةٌ مِنْمَانًا خَانُوا عَلَيْهِمْ ﴾[النساء: ٩]، أي: اإنْ يَتركوا قد يليها فعلٌ مستقبلٌ معنى وصيغةً: «لو تزورُنا لسُرِرنا بِلقائك، أي: (إن تُرْزنا).

وتحتاجُ الوا بنوعيها إلى جواب، كجميع أدواتِ الشرط، ويجرزُ في جوابها أن يقترنَ باللام، كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ اللَّهَ لَشَدَنَا ﴿ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ لَسُدَنَا ﴿ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

والولا ولوماه، حرفا شرطٍ يدُلانِ على امتناع شيء لؤجودِ غيره، فإن قلتَ: الولا رحمةُ الله لَهَلَكَ النّاسُ؛ والّوما الكتابةُ لضاعَ أكثرُ العلمِ»، فالمعنى أنه امتنع هَلاكُ الناسِ لوجودِ رحمةِ الله تعالى، وامتنعَ ضياعُ أكثر العلم لوجود الكتابةِ.

وهما تُلزَمانِ الدخولَ على المبتدأ والخبر، كما رأيت، غيرَ أنَّ الخبرَ بعدهما يُحذَفُ وجوباً في أكثرِ التراكيبِ، والتقديرُ: «لولا رحمةُ الله حاصلةٌ أو موجودةٌ» و«لولا الكتابة حاصلة أو موجودة».

وتحتاجانِ إلى جواب، كما تحتاجُ إليه الوا، وحكمُ جوابهما كحكم جوابها، فيقترنُ باللام، كما رأيت، أو يُجرُّدُ منها، نحو: الولا كرمُ أخلاقِكَ ما علَوتَ، ويمتنعُ من اللام في نحو: الولا حُبُّ العلم لم أغربُ،؛ لأنه مضارع منفيًّ.

واأمًا، بالفتح والتشديدُ، حرفُ شرطٍ يكونُ للتَفصيل أو التوكيد، وهي قائمةٌ مَقامَ أداةِ الشرط وفعلِ الشرط، والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرط، فلذلك تَلزَمُه فاءُ الجواب للرَّبط، فإن قلتَ: اأمَّا أنا فلا أقولُ غيرَ الحقَّ؛ فالمعنى: امهما يكنُ من شيء فلا أقولُ غيرَ الحقَّ».

أَمَّا كُونُهَا لَلْتَفْصِيلِ فَهُو الأَصلُ فِيهَا، كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْكِنِيدَ فَلَا نَفَهُرْ ۞ وَأَمَّا ٱلنَّآلِلَ فَلَا نَفْهُرْ ۞ وَأَمَّا بِيْضَةِ رَبِّكَ فَمَنْكُ ۞﴾[الضحى: ٩ ـ ١١].

وأمّا كونُها للتأكيد، فنحوُ أن تقول: «خالدٌ شجاعٌ»، فإن أردتَ توكيدَ ذلكَ، وأنهُ لا محالةً واقعٌ، قلتَ: «أمّا خالدٌ فشجاعٌ»، والأصلُ: «مهما يكن من شيءِ فخالدٌ شجاع».

﴿ وَلَمَّا ﴾ : حرفُ شرطٍ ، موضوعٌ للدلالةِ على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرهِ ، ولذلك تُستَّىٰ : حرفُ وُجودٍ لوجودٍ ، وهي تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي ، وتقتضي جُملتينِ ، وُجِدَتُ أُخراهما عند وجود أولاهما ، والأولى هي الشرطُ ، والأخرى هي الجوابُ ، نحو : ﴿ لَمَّا جَاءَ أَكُرِمَتُهُ ، وتحتاج إلى جوابٍ، لأنها في معنى أدواتِ الشرط، ويكونُ جوابها فعلاً ماضياً، كما رأيتَ، أو جملةً اسميّة مقرونةً بإذا الفجائيّة، كقوله تعالى: ﴿ فَلْنَا يُغَنّهُمْ إِلَّ ٱلْبَرِّ إِنَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، أو بالفاءِ، كقوله تعالى: ﴿ فَلْنَا يَخَسُهُمْ إِلَى الْلَيْرِ فَيْنَهُمْ مُثْنَصِدٌ ﴾[لقمان: ٣٣].

ومن العلماءِ من يجعلها ظرفاً للزمان بمعنى «حين»، ويضيفها إلى جُملةِ الشرطِ وهو المشهورُ بينَ المُعربينَ، والمحقِّقُونَ على أنها حرفٌ للرَّبط.

٥ - أَحَرُفُ التَّحْضِيضِ وَالتَّنْبِيمِ

وهي: •هَلاَّ وَأَلاَّ ولوما ولولا وألاه.

والفرقُ بينَ التحضيض والتنديم، أنَّ هذه الأحرف، إن دخلت على المضارع فهي للحضّ على العمل وتركِ التهاوُنُ به، نحو: «هَلاَّ يرتدعُ فلانٌ عن غيّه، ألاَّ تَتُوبُ من ذنيك. لولا تستغفرونَ الله، لو ما تأتينا بالملائكة، ألا تُحبُّون أن يغفر الله لكم، وإن دخلت على الماضي كانت لجعلِ الفاعلِ يندَمُ على فواتِ الأمر وعلى التهاون به، نحو: «هلاَ اجتهدتَ»، تُقرَّعهُ على إهمالِه، وتُوبِّخهُ على عدَم الاجتهاد، فتجعلهُ يندَمُ على ما فَرَّط وضيَّع. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ فَلَوْلاً ضَمَرُهُمُ الْذِينَ آخَذُواْ مِن دُونٍ اللهِ اللهِ اللهِ على ١٤٠٤.

٦ ـ أحرُفُ الْعَرْضِ

العَرضُ: الطَّلبُ بلينٍ ورفقٍ، فهو عكسُ التَحضيض، لأنَّ هذا هو الطلبُ بشدَّةٍ وَحتُّ وإزعاج.

وأحرفهُ هيَ: ﴿ الا وأمَّا ولوَّ ، نحو: ﴿ أَلا تَزُورُنا فَنَانَسَ بِكَ، أَمَا تَضِيفُنا فَتَلَقَى فَينا أَهلاً، لو تُقيم بيننا فُتُصيبٌ خيراً ».

وقد تكونُ «أمًا» تحقيقاً للكلام الذي يَتلوها، فتكونُ بمعنى «حَقاً»، نحو: ﴿أَمَّا إِنَّهُ رجلٌ عاقلُ» تعني أنَّهُ عاقلٌ حقاً.

٧ ـ لُحرُفُ التَّنبيهِ

وهيّ: ﴿ أَلَا وَأَمَّا وَهَا وَيَا ۗ .

وَالَا وَأَمَاهُ: يُستَفَتَحُ بِهِمَا الكَلَامُ، وتُفيدانِ تنبية السامع إلى ما يُلقى إليه من الكلام، وتُفيدُ وَالاَّ، مَعَ التنبيه، تَحقُّقَ ما بعدَها، كقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَ ٱلْزِياءَ اللهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِدَ وَلا هُمْ بَسْرُونَ ﴾ [يونس: 17].

واعلم أنَّ ﴿أَلَا وَأَمَّا ۗ، معناهما التنبيهُ، ومكانُهما مُفتَتَحُ الكلام.

وهما): حرثٌ موضوعٌ لتنبيهِ المُخاطّب، وهو يدخلُ على أربعة أشياء:

١ ـ على أسماء الإشارة الدَّالةِ على القريب، نحو: اهذا وهذه وهذَين وهاتَينِ وهؤلاه، أو
 على المتوسط، إن كان مفرداً، نحو: اهذاكَا، أمّا على البعيد فلا.

ويجوزُ الفصلُ بينهما بكافِ التشبيهِ، كقوله تعالى: ﴿ فَلَنَّا لِهَاتَتْ فِلَ أَمْكَنَا عُرَشُكِيٍّ [النمل: ٢٤]، وبالضميرِ المرفوعِ، كقولهِ: ﴿ هَا أَنَا ذَا، هَا أَنْتُمَا وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّال

٢ ـ على ضمير الرفع، وإن لم يكن بعدَّهُ اسمُ إشارةٍ، كقول الشاعر:

فَسها أَسَا تَسَائِسَ مِن حُسِ لَسِي لَسَ لَسَ فَ مَسَا لَسَكَ كُلَّمَا ذُكِرَتْ تَسَدُوبُ؟! غيرَ أنها، إن دخلت على ضمير الرفع، فالأكثرُ أن يَليّهُ اسمُ الإِشارة، نحو: اها أنا ذا، ها نحنُ أُولادٍ، ها أنتم أُولادٍ، ها هو ذا، ها هما ذان، ها هم أُولادٍ، ها أنتما ثانِ يا امرأتانه.

٣ ـ على الماضي المقرون بِقد، نحو: (ها قد رجعتُ:.

٤ ـ على ما بعد «أيَّ في النداو، كقوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الْإِنسُنُ مَا عَرُكَ رَبِّكَ الكَدِيرِ ﴿ ﴾ [الانفطار: ٦]. ﴿ يَكَايَبُهُمُ النَّظُلُهُمَةُ ﴿ أَنَّ الْجِيرِ إِنَّ رَبِّكِ رَاضِيَّةً مَرْضِيّةً ﴿ ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٧] وهي تلزمُ في هذا الموضع وجوباً، للتنبيهِ على أنَّ ما بعدها هو المقصودُ بالنداو.

وقيا، أصلُها حرفُ نداءٍ، فإن لم يكن بعدَها مُنادَى، كانت حرفاً يُقصَدُ بهِ تنبيهُ السامع إلى ما بعدها، وقيلَ: إن جاءَ بعدها فعلُ أمرٍ فهي حرفُ نداءٍ، والمنادَى محذوفٌ، كقولهِ تعالى: وألا يا اسجدوا»، والتقديرُ: قالا يا قومُ اسجدوا»، وإلا فهيّ حرفُ تنبيه، كقوله: ﴿يَنَيْتَ قَوْمِي يَمْلَمُونُ﴾ [س. ٢٦] وكحديث: قيا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامَةِ». ومنه قول الشاعر:

يسا لَسَعْسَنَةُ السَلَسِهِ والأَقْسُوامِ كُدُّ عِسِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ (''
والحقُ أنها حرث تنبيو في كلَّ ذلك.

٨ - الأَحْرُفُ الْمَصْدَرِيَّةُ

وتسمّى: الموصولاتِ الحرفيّة أيضاً (٢) وهي التي تجعل ما بعدها في تأويل مصدر، وهي: «أن وأنَّ وكي وما ولو وهمزةُ التسوية»، نحو: «سرَّني أن تُلازمَ الفضيلة، أُجِبُّ أنكَ تجتنبُ الرَّفيلة، ارحمُ لكي تُرحَمَ، أوَدُّ لو تجتهدُ، ﴿وَلَقَدُ خَلَقَكُو وَمَا تَسْلُونَ ﴿ الصافات: ٩٦]. ﴿ سَوَاهُ عَلَيْهِ مَا نَذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ تُنذِيْمُ ﴾ [البقرة: ٦]. ﴿ مَسَوَاهُ عَلَيْهِ مَا نَذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ تُنذِيمُ ﴾ [البقرة: ٦].

والمصدر المؤول بعدها يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، بحسب العاملِ قبلُهُ.

⁽١) يا: حرف تنبيه؛ ولعنة: مبتدأ، خبره الجار والمجرور: اعلى سمعان،

⁽٢) يسمى الحرف المصدري: موصولاً حرفياً، لأنه يوصل بما بعده فيجعله في تأويل مصذر.

المعطوف بالحرف

(فهو في المثال الأول مرفوع، لأنه فاعل، وفي المثال الثاني منصوب، لأنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور باللام، وفي المثال الرابع منصوب أيضاً، لأنه مفعول به، وفي المثال الخامس منصوب أيضاً، لأنه معطوف على كاف الضمير في "خلقكم، المنصوبة محلاً، لأنها مفعول به، وفي المثال السادس مرفوع؛ لأنه مبتدأ خبره مقدَّم عليه، وهو سواء).

476

وتكونُ الما مصدرية مجرَّدة عن معنى الظرفيّة ، نحو: اعجبتُ مما تقولُ غيرَ الحقّ)، أي: المن قولك غيرَ الحقّ)، أي: المن قولك غيرَ الحقّ). وتكون مصدرية ظرفية ، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْسَنِي بِالسَّلَةِ وَالرَّحَيْةِ مَا دُسُ عَيَّا المصدرُ المعروبُ الي المُدرَة وَ عَلَقتهُ الما وصِلْتُها، ويكونُ المصدرُ الممورُّلُ بعدها منصوباً على الظرفية، لقيامهِ مقامَ المُدَّةِ المحذوفةِ (وهوَ الأحسنُ)، أو يكون في موضع جَرْ بالإضافة إلى الظّرف المحذوف.

وأكثرُ ما تقعُ الموا بعدَ اوَدُّ وَيَوَدُّ، كفوله تعالى: ﴿وَثَوْا لَوْ نُشْوِنُ فَيُدْمِثُونَ ۖ ﴿ [القلم: ٩] (١)، ﴿ وَقَدْ تَقُمُ بعد غيرهما كقول قتيلة: ﴿ وَقَدْ تَقُمُ بعد غيرهما كقول قتيلة:

ما كانَ ضَرَّك لَوْ مَسْسَتَ، ورُبَّها مَنَّ الْفَتى وهُوَ الْمَغِيظُ المُحْنَقُ (") أي: ما كان ضَرَّكَ مَنُكَ عليه بالعفو.

٩ ـ تحرُفُ الاسْتِقْبال

وهي: «السينُ، وسوف، ونواصبُ المضارعِ، ولامُ الأمرِ، ولا الناهية، وإنَّ وإذَّما الجازمتان».

فالسينُ وسوفَ: تختصان بالمضارع وتمحضانه الاستقبال (٢٠)، بعدَ أن كان يحتملُ الحال والاستقبال، كما أنَّ لامَ التأكيد تُخلِصُهُ للحالِ (١٠)، نحو: "إنَّ سعيداً لَيكتبُ».

والسينُ: تُسمَى حرف استقبال، وحرف تنفيس (أي: توسيع)، لأنها تنقُلُ المضارعَ من الزمان الضيّقِ، وهو الحالُ؛ إلى الزمانِ الواسع وهو الاستقبال. وكذلك «سوف»، إلا أنها أطولُ زماناً من السين، ولذلك يُسمُّونها «حرف تسويفٍ»، فتقولُ: «سَيَشِبُّ الخلامُ، وسوف يَشيخُ الفتى»، لِقُرب زمان الشباب من الغلام ويُعدِ زمان الشيخوخةِ من الفتى.

⁽١) أدهن يُدهنُ وداهنَ يداهنُ: نافق وراءى وصانع وخادع.

⁽٢) المغيظ، بفتح الميم: اسم مفعول من «غاظه يُغيظه».

 ⁽٣) أي: تجعلانه للاستقبال المحض وتخلصانه له، يقال: «محضته النصح ـ من باب فتح ـ وأمحضته إياه»،
 أي: أخلصته له.

⁽٤) أي: تجعله للحال الخالص، يقال: اأخلصته الحب وأخلصته له.

ويجبُ التصاقُهما بالفعلِ، فلا يجوزُ أن يَفصلَ بينهما وبينه شيءً..

وإذا أردتَ نفيَ الاستقبالِ أتيتَ بلا، في مُقابلة «السين»، وبِلَنْ، في مقابلة «سوف»، نحو: «لا أفعلُ»، تنفي المستقبل القريب، ونحو: «لن أفعلُ»، تنفي المستقبل البعيد.

ولا يجوزُ أن يُؤتى بسوفَ والا؛ معاً، ولا بسوفَ والنَّا معاً، فلا يُقالُ: اسوفَ لا أفعلُ؛ ولا اسوف لن أفعلُ؛ كما يقولُ كثيرٌ من الناسِ، وبينهم جَمهَرةٌ مِن كتَّابِ العصر.

١٠ ـ أَحْرُفُ التُّوْكِيد

وهي: اإنَّ، وأنَّ، ولامُ الابتداءِ، ونونا التوكيدِ، واللامُ التي تقع في جواب القسم، وقده.

وانونا التوكيد»: إحداهما ثقيلةً والأخرى خفيفةً. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا () يَنَ الصَّنغِينَ﴾ [يوسف: ٢٣].

ولا يُؤكّدُ بهما إلا فعلُ الأمر، نحو: ﴿ تَعَلَمَنَّ ، والمضارعُ المُستقبلُ الواقعُ بعدَ أَداةٍ من أَدواتِ الطلبُ ' ، نحو: ﴿ لِنجتهدَنَّ ولا نكسلَنَّ ، والمضارعُ الواقعُ شرطاً بعدَ ﴿ إِن المؤكّدةِ بما المزائدة ، كقول متعالى : ﴿ وَإِنَّا يَنزَغَنَكُ ' أَن عَلَى الشّبَكِينِ نَنَغُ أَاستَيدَ إِلَقَ ﴾ [الامران: ٢٠] ، والمضارعُ المنفيُ بلا . كقوله : ﴿ وَاَتَّعُوا فِئْنَةٌ لَا نُصِيبَنَ الْذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمُ خَاصَكُمُ ۗ [الانيال: ٢٥] ، والمضارعُ المُثبُ المَستقبلُ الواقعُ جواباً لقسم ' كقوله : ﴿ وَتَالَّذِ لاَّحِيدَنَ أَمَنتُكُم ﴾ [الانبياء: ٥٧] ، وني غيرها ، مما تقدَّم ، جائزٌ .

و الأمُ القسم ا: هي التي تقعُ في جواب القسم تأكيداً له، كقوله تعالى: ﴿ نَالَقِهَ لَقَدْ مَا نَرَكَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهَ اللّهُ عَلَيْهَا أَلَهُ عَلَيْهَا وَقَدْ يَكُونُ القسم مُقَدِّراً، كقوله سبحانه: ﴿ لَنَذَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أَشَرَةٌ كَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٧١].

وتختصُّ «قد» بالفعل الماضي والمضارع المتصرِّفين المُثبَتينِ، ويشترَطُ في المضارع أن يَتجرَّدُ من النواصب والجوازم والسينِ وسوف، ويُخطئء من يقولُ: «قد لا يذهب، وقد لن يذهبه.

 ⁽١) يجوز أن تكتب نون التوكيد الخفيفة بالألف مع التنوين، كما رأيت، فإن وقفت عليها وقفت بالألف،
 ويجوز أن تكتب بالنون، وهو الشائع.

 ⁽٢) أدوات الطلب هي: «لام الأمر ولا الناهية، وأدوات الاستفهام، والتمني، الترجي، والعرض، والتحضيض».

⁽٣) أي: تعتريك منه وسوسة تحملك على خلاف ما أنت مأمور به من كريم الأخلاق، وأصل معنى النزغ: الخس والطعن والغرز.

⁽٤) فإن كان منفياً نحو: (والله لا أفعل) أو حالاً نحو: (والله لتفعله الآن)، فلا يؤكد بها.

 ⁽٥) أي: تأكيد المضارع المثبت المستقبل، في حال وقوعه جواباً للقسم، واجب.

(وقد شاع على ألسنة كثير من أدباء هذا العصر وعلمائه وأقلامهم دخول اقده على الا». ولم يسلم من ذلك بعض قدماء الكتاب وعلمائهم، وإنّ اربماه تقوم مقام الاه، في مثل هذا المقام، فبدل أن يقال: اقد لا يكون» مثلاً، يقال: (ربما لا يكون»).

ولا يجوزُ أن يُفصلَ بينَها وبينَ الفعل بفاصلٍ غيرِ القسم، لأنها كالجُزءِ منه، أمّا الفصل بينهما بالقسم فجائزٌ، نحو: «قد والله فعلتُ».

وهي، إن دخلت على الماضي أفادت تحقيقَ معناهُ، وإن دخلت على المضارع أفادت تقليل وقوعه، نحو: ققد يُصدُّقُ الكذوبُ، وقد يجودُ البخيل، وقد تُفيدُ التحقيقَ مع المضارع، إن دلُّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿فَنَدْ يَعَلَمُ مَا أَشَدْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

ومن معانيها التَوقَعُ، أي: تَوَقُّعُ حصولِ ما بعدها، أي: انتظارُ حصولهِ، تقولُ: "قد جاءَ الأستاذُه، إذا كان مجيئة مُنتظراً وقريباً، وإن لم يجيء فعلاً، وتقولُ: "قد يقدُمُ الغائبُ، إذا كنتَ تَتَرَقُّبُ قُدومَهُ وَتَتَوَقَعُهُ قريباً. ومن ذلك: "قد قامت الصلاةُه، لأنَّ الجماعة يَتَوَقعونَ قيامَها قريباً.

ومنها التقريب، أي تقريب الماضي من الحال، تقولُ: «قد قُمتُ بالأمر»، لِتدُل على أنَّ قيامك به ليس ببعيد من الزمانِ الذي أنتَ فيه.

ومنها النكثير، نحو: ﴿فَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجُهِكَ فِي ٱلسَّمَآةِ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وتُسمّى (قد) حرف تحقيقٍ، أو تقليلٍ، أو تَوقعٍ، أو تقريبٍ، أو تكثير، حَسَبَ معناها في الجملة التي هي فيها.

١١ ـ حَرْفا الاستِفْهام

وهما: «الهمزة وهل».

فالهمزةُ: يُستفهَمُ بها عن المُفرَدِ وعن الجملةِ.

فالأول نحو: ﴿أَخَالَدٌ شَجَاعٌ أَمْ سَعِيدٌ؟﴾.

والثاني نحو: «اجتهدَ خليلٌ؟،، تستفهمُ عن نسبة الاجتهاد إليه، ويُستفهَمُ بها في الإِثباتِ، كما ذُكرَ، وفي النَّفي، نحو: «ألم يسافر أخوك؟».

و همل؟: لا يُستفهمُ بها إلا عن الجملة في الإثبات، نحو: «هلّ قرأتَ النَّحوَ؟؟، ولا يُقال: «هَل لم تقرأهُ؟». وأكثرُ ما يُليها الفعلُ، كما ذُكرَ، وقلُّ أن يُليها الاسمُ، نحو: «هل عليًّ مجهدٌ؟».

وإذا دخلت على المضارع خَصَصتهُ بالاستقبال؛ لذلكَ لا يُقالُ: «هل تسافرُ الآن؟»، ولا تدخل على جملة الشرط، وتدخلُ على جملة الجواب، نحو: «إن يَقُم سعيدٌ فهل تقومُ؟»، ولا تدخلُ على «إنَّ» ونحوها؛ لأنها للتوكيد وتقرير الواقع، والاستفهامُ ينافي ذلك.

١٢ ـ احرُفُ التُمنَّى

وهي: «ليتُ ولو وهل».

فليت: موضوعةٌ للتّمني، وهو طلبٌ ما لا طمع فيه (أي المستحيل) أو ما فيه عُسرٌ (أي ما كان عَسرَ الحصولِ).

فالأولُ نحو: ﴿ليت الشبابُ يعودُۥ

والثاني نحو: «ليتُ الجاهل عالم».

والو وهلُّ: قد تُفيدانِ التمني، لا بأصلِ الوضع، لأنَّ الأولى شرطية والثانية استفهاميةٌ.

فمثالُ «لو»، في المتمني، قولهُ تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖۗ﴾ [الشعراه: ١٠٢]. ومثالُ «هل؛ فيه قوله سبحانهُ: ﴿فَهَل لَنَا مِن شُفَكَةَ فَيَشْقَكُواْ لَنَا﴾ [الإعراف: ٣٥].

١٣ ـ حَرْفُ التَّرَجُي وَالإِشْفاقِ

وهو: العلُّه. وهي موضوعةٌ للترجي والإشفاقِ.

فالنرجي: طلبُ الممكنِ المرغوبِ فيه، كقوله تعالى: ﴿لَمَلَ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعَدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

رالإشفاق: هو توقُّع الأمر المكروو، والتخوُّفُ من حدوثِهِ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَلُّكَ بَنَغِيُّمْ (١) نَفْسَكَ ظَلَّ مَاتَدُهِمْ﴾ [الكهف: ٦].

١٤ .. حَرْفا التُشْبِيهِ

وهما: «الكافُ وكأنَّه فالكافُ نحو: «العلمُ كالنورة.

وقد تخرجُ عن معنى التشبيه، فتكونُ زائدةً للتوكيدِ، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ. شَّى ۗ ۗ الشورى: ١١]، أي ليس مثلُهُ شيءٌ. وتكونُ بمعنى اعلى، نحو: "كن كما أنتَ، أي: على ما أنتَ عليه. وتكونُ اسماً بمعنى: قيشُه. وقد تقدَّمتُ أمثلتُها في حروف الجر.

وكأنَّ، نحو: «كأنَّ العلمَ نورٌ". وإنما تتعيَّنُ للتشبيهِ إن كان خبرُها اسماً جامداً، كما مُثُلَ. فإن كان غيرَ ذلك، فهي للشّك، نحو: «كأنَّ الأمرَ واقعٌ أو وَقعٌ»، أو للظِّنُ، نحو: «كأنَّ في نفسكَ كلاماً»، أو للقَهُمُم، نحو: «كأنكَ عاهمٌ!»، وكأن تَقولُ لقبيح المنظر: «كأنك البدرُ!»، أو للتقريب، نَحو: «كأنَّ المسافرَ قادمٌ»، ونحو: «كأنك بالشتاءِ مُقبِلٌ" (").

⁽١) بخع نفسه: قتلها غماً.

 ⁽۲) قد اختلفوا في إعراب هذه الجملة، وأقرب ما قبل فيها: إنّ الكاف التالية لكانّ حرف خطاب، لا ضميرً للخطاب، والشتاء: اسم «كأنّ زيدت فيه الباء الجازة، ، مقبل خبرها.

١٥ ... تحرُفُ الصلَّة

المرادُ بحرف الصلة هو: حرف المعنى الذي يُزادُ للتأكيد.

وأحرفُ الصلة هي: "إنْ وأنْ وما ومن والباه، نحو: "ما إنْ فعلتُ ما تكرهُ. لمّا أن جاءَ البشير. أكرمتُكَ من غيرِ ما مُعرفة. ما جاءَنا من أحدٍ. ما أنا بمُهملِه.

وتزادُ "من" في النّفي خاصّة، لتأكيدهِ وتعميمهِ، كقوله سبحانه: ﴿مَا جَاتَمَا مِنْ جَيْمِرِ وَلَا نَلِيرٌ ﴾ [العالدة: 19]. والاستفهامُ كالنفي، كقوله سبحانه: ﴿مَلّ مِنْ خَلِيْ غَيْرُ ٱللّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقولهِ: ﴿مَلْ مِن تَمْرِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

وتُزادُ الباءُ لتأكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلْتَسَ لَلَهُ بِلْمَكِرِ الْمُكِينَ ۚ ﴿أَلْكِ النَّبِن: ٨]؟، ولتأكيد الإيجاب، نحو: (بحَسبكَ الاعتمادُ على النفس، ونحو: ﴿كَنَنْ بِأَلْوَ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٣]، أى: «حَسبُكَ الاعتمادُ على النفس، وكفي الله شهيداً».

١٦ ـ حَرْفُ التَّعْلِيل

الحرفُ الموضوع للتعليل هو: «كي»، يقولُ القائلُ: «إني أطلُبُ العلمُ» فتقولُ: «كَيمَهُ*٬٠٠ أي: لِمَ تَطلُبُ؟ فيقولُ: «كي أخدمُ بهِ الأمةُ»، أي: «لأجل أن أخدمها به».

وقد تأتي «اللامُ وفي ومن» للتعليل، نحو: «فيمَ الخصامُ؟، سافرتُ للعلم؛ وقوله تعالى: ﴿ مِنَا خَطِبَتُنِهِمْ أَغْرُهُ [نوح: ٢٥].

١٧ ـ حَرْفُ الرَّدْع والزَّجْر

وهرَ: "كَلاً"، ويُفيدُ، ممَ الرَّدعِ والرَّجرِ، النَّفْيَ والنّنبية على الخطأ، يقولُ القائلُ: 'فلانٌ يُبغضُكَ"، فتقولُ: "كلاً" تنفي كلامَهُ، وتَردعهُ عن مثل هذا القول، وتنبهُهُ على خَطَائِهِ فيه، وقد سبنَ الكلامُ عليه في أحرف الجواب، فراجعه.

۱۸ ـ اللأمات

هي: لامُ الجرِّ، نحو: «الحمدُ شه.

ولامُ الأمر، كقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقُ ذُو سَعَتَوْ مِن سَمَيْتِيِّ ﴾ [الطلاق: ٧].

ولامُ الابتداءِ، نحو: الدِرهمُّ حَلالٌ خيرٌ من ألفٍ دِرهم حرامٌّ.

⁽١) كي: حرف جر للتعليل: وما: اسم استفهام، حذفت ألفه تخفيفاً، وهو في محل جر بكي، والقاعدة في هما» الاستفهاميّة أن تحذف ألفها تخفيفاً إن سبقها حرف جر، ثم إن وقفتَ عليها أتيب بهاه السكت للوقف، فتقول: «كيمه وفيمه ولمه وعمّه وممّه»، وإن لم تقف لم تأتِ بالهاء، نحو: «همّ يتساءلون؟».

ولامُ البُعد، وهي التي تلحقُ أسماءَ الإِشارةِ، للدَّلالةِ على البُعد أو توكيدهِ نحو: اذلك وذلِكُما وذلكم وذلكنَّ.

ولامُ الجواب، وهي التي تقمُ في جواب الو ولولاه، نحو: الو اجتهدتَ لأكرمتُكَ، لولا الدينُ لَهلكَ النّاسُ، أو في جواب القسّم، كقوله تعالى: ﴿وَيَالَقُو لَأَكِيدَنَّ أَسْنَنَكُمُ ﴾[الأنبياه: ٢٥٧.

واللام المُوَطِّقَةُ للقسم، وهي التي تدخلُ على أداةٍ شرطٍ للدلالة على أن الجوابُ بعدّهما إنما هو جوابٌ لقسم مُقدَّرٍ قبلَها، لا وجواب الشرطِ، نحو: ﴿لَيْنُ قُمتَ بواجباتِكَ لاكرمتُكَ، وجوابُ القسم قائمٌ مُّقامَ جوابِ الشرط ومُغنِ عنهُ.

١٩ ـ تاءُ التَّأْنيثِ السَّاكِنَةُ

وهي: الناءُ في نحو: قامت وقعدّت. وتلحَقُ الماضي، للإيذان من أوَّلِ الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مُؤنث، وهي ساكنةً، وتحرّكُ بالكسر إن وَلِيها ساكنٌ، كقوله تعالى: ﴿وَالَٰتِ اَشْرَاتُ عِنْرَنَ﴾[آل عمران: ٣٥]. وقولهِ: ﴿وَالَٰتِ ٱلْأَمْرَاتُ ءَامَنًا ﴾[الحجرات: ١٤]، وبالفتح، إن اتصلَ بها ضمير الاثنين، نحو: قالتا».

٢٠ ـ هاءُ السُّكُت

وهي: هاءٌ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلمات عند الوقفِ، نحو: ﴿مَا آفْنَ مَنِ مَالِهٌ ۞ هَكَ عَنِ مُلْطَنِيَةٌ ۞﴾[الحانة: ٢٨] ٢٩]، ونحو: اللّمَهُ؟ كَيمَهُ؟ كيفَهُ؟، ونحوها، فإن وَصَلَت ولم تَقِفُ لم تُثبتِ الهاء، نحو: اللّمَ جثتَ؟ كيمَ عصيتَ أمري؟ كيف كان ذلك؟».

ولا تزادُ اهاءُ السكت، للوقف عليها، إلّا في المضارع المعتلّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المبني على حذف آخره، وفي الاستفهامية، وفي الحرف المبني على حركة، وفي الاسم المبنيّ على حركة بناء أصليًا. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً، وقد سبق شرحُ ذلكَ في الكلام على الوقف، في الجزء الثاني.

٢١ ـ أَحَرُفُ الطُّلَبِ

وهي: الامُ الأمرِ، ولا الناهيةُ، وحرفا الاستفهام، وأحرف التحضيض والتّنديم، وأحرفُ العرض، وأحرف التمني، وحرفُ الترجيّ، وقد سبقُ الكلام عليها.

٢٢ ـ حَرْفُ التَّنُوين

حرفُ النَّنوينِ: هو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ، تلحقُ أواخرَ الأسماءِ لفظاً، وتفارقها خطًّا ووقفاً. وقد سبق الكلامُ عليه، في أوائل الجزءِ الأول.

بقيتة الحروف

(٣٣) أحرث النّداءِ (٣٤) أحرف العَطني (٢٥) أحرف نصبِ المضارع (٢٦) أحرف جزمه
 (٢٧) حرف الأمر (٢٨) حرف النّهي (٢٩) الأحرف المُشبّهة بالفعل، الناصبة للاسم الرافعة للخبر
 (٣٠) الأحرف المشبهة بليس، الرافعة للاسم الناصبة للخبر (٣١) حروف الجر.

وقد سبق الكلامُ عليها في مواضعها من هذا الكتاب.

الخاتمة

ر إلى الشنبين على ثلاثة قُصول:

١ ــ العامل والمعمول والعمل

وهذا المصل بشتمل على أربعة مباحث:

١ ـ مَعْنى العامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالْعَمَلِ

متى انتظ ي الكلماتُ في الجملة:

قمنها ما يُوثر فيما يَليهِ، فيرفعُ ما بعدهُ، أو ينصبُهُ أو يجزمهُ، أو يجُرُهُ، كالفعل، يرفعُ الفاعلَ وينصِبُ المفعولَ بهِ، وكالمبتدأ، يا فعُ الخبر، وكأدوات الجزم، تجزمُ الفعل المضارع، وكحروف الجزّ، تخفضُ ما يَليها من الاسماء، فهذا حو المُؤثّر (١)، أو العاملُ.

ومنها ما يؤثرُ فيه ما قبلَهُ، فيرفعُهُ، أو ينصبُهُ، أو يَجُرُهُ، أو يجزمهُ، كالفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جرّ، والفعلِ المضارع وغيرِها، فهذا هو المتأثر^(٢) أو المعمولُ.

ومنها ما لا يُؤثِّرُ ولا يَتأثرُ، كبعض الحروف، نحو: •هل وبل وقد وسوف وهلاًّه، وغيرِها، من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلةُ من فعل المؤثر وانفعالِ العتأثر، هي الأثرُ، كعلامات الإِعراب الدالَّةِ على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجةٌ لتأثيرِ العوامل الداخلةِ على الكلمات ولتأثّرِ الكلمات بهذه العوامل.

فما يُحدِثُ تُغيِّراً في غيرو، فهو العاملُ.

وما يَتغيِّرُ آخرُهُ بالعامل، فهو المعمولُ.

وما لا يُؤثر ولا يَتَأثرُ، فهو العاطلُ، أي: ما ليسَ بمعمولِ ولا عامل.

والأثرُ الحاصلُ، من رفع، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضَ، يُسمّى: «العملَ»، أي: الإعرابَ.

⁽١) المؤثر: الفاعل الذي يحدث أثراً في غيره.

 ⁽٢) المتأثر: الصفعل الذي يقبل أثر غيره فيه، ولم يذكر اللغويون «تأثر»، إلا إننا استعملنا هذا الاشتقاق للحاجة إليه، وقياس اللغة لا يأباه.

٢ ـ العامل

العاملُ: مَا يُحدِثُ الرفعَ، أو النصب، أو الجزمُ، أو الخفضَ، فيما يُليهِ.

والعواملُ هي الفعل وشِبهُهُ^{١١)}، والأدواتُ التي تنصبُ المُضارع أو تجزمهُ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجرَّ، والمضافُ، والمبتدأُ^{٢٧}.

وقد سبقَ الكلامُ عليها، إلَّا شِبةَ الفعل، فسيأتي الكلامُ عليه.

وهي قسمان: لفظيّةٌ ومعنَويَّةٌ..

فالعاملُ اللفظئ: هوَ المؤثرُ الملفوظُ، كالذي ذكرناه.

والعاملُ المعنوي: هو تَجرُّدُ الاسم والمضارعِ من مُؤثرٍ فيهما ملغوظ، والتجرُّدُ هو من عوامل الرفع.

(فتجرّدُ المبتدأ من عامل لفظي كان سبب رفعه، وتجرّدُ المضارع من عوامل النصب والجزم كان سبب رفعه أيضاً.

فالتجرّد: هو عدم ذكر العامل، وهو سبب معنوي في رفعه ما تجرّد من عامل لفظي، كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم).

٣ ـ المَعْمول

المعمولُ: هو ما يَتغيَّرُ آخرُهُ برفع، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، بتأثير العامل معه. والمعمولاتُ هي الأسماء^{٣٠}، والفعلُ المضارعُ.

والمعمولُ على ضربين: معمولِ بالأصالة، ومعمولِ بالتَّبعيَّة.

فالمممولُ بالأصالةِ: هو ما يُؤثِّرُ فيه العاملُ مباشرةً، كالفاعل وناثبهِ، والمبتدأ وخبرهِ، واسم

 ⁽١) شبه الفعل: هو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل، وكلها تعمل فيما يليها عمل الفعل فيما يليه، لذلك كانت شبيهة به.

⁽٢) المضاف يحدث الجرّ في المضاف إليه، فهو عامل الجرّ فيه، والمبتدأ يحدث الرفع في الخبر فهو عامل الرفع فيه، والمضاف والمبتدأ من العوامل اللفظية، ومن العلماء من يجعل العامل في المضاف إليه هي الإضافة من العوامل الإضافة من العوامل المعنوية.

 ⁽٣) ما عدا اسم الفعل، فهو عامل غير معمول، كما عرفت، وما عدا أسماء الأصوات، فهي ليست عاملة ولا معمولة، ولا محل لها من الإعراب كما سبق.

الفعل الناقص وخبره، واسم إنَّ وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل المضارع.

والمبتدأ يكونُ عاملاً؛ لرفعهِ الخبرَ، ويكونُ معمولاً، لتجرُّدهِ من العوامل اللفظيةِ للابتداء، فهو الذي يرفعُه.

والمضاف يكون عاملاً؛ لجرَّهِ المضاف إليه، ويكونُ معمولاً، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، حسبّ العوامل الداخلةِ عليه.

والمضارعُ وشِبهُهُ (ما عدا اسمَ الفعلِ) عاملانِ فيما يَليهما، معمولانِ لما يَسبقُهما من العوامل.

والمعمولُ بالتّبعيّة: هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه، كالنَّعت والمَطفِ والتوكيدِ والبدل، فإنها تُرفعُ أَو تُنصّبُ أَو تُجرُّ أَو تُجرَّمُ، لأنها تابعةٌ لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يَتقدّمها.

وقد سبق الكلام عن ذلك كله مفصلاً.

\$ _ القفل

العملُ (ويُسمّى: الإعرابُ أيضاً): هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل، من رفع أو نصبٍ أو خفضِ أو جزم.

وقد تقدُّمَ الكلامُ عليه مُفصلاً في أوائل الجزء الأول في هذا الكتاب.

٢ ــ عمل المصدر والصفات التي تُشُبهُ الفِعُل

وهذا الفصل يشتملُ على خمسة مباحث:

١ - عَمَلُ الْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْمَصْدَرِ (١)

يعملُ المصدرُ عَمَلَ فعلهِ تَعدِّياً ولزوماً.

فإن كان فعلهُ لازمًا، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط، نحو: ﴿يُعجِبُنِي اجتهادُ سعيدِه(٣).

 ⁽١) تقدم الكلام على المصدر بقسميه: الميمي وغير الميمي، وهو اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه.

 ⁽۲) اجتهاد: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو السعيدا، فسعيد: مجرور لفظاً بالمضاف، مرفوع حكماً لأنه فاعل.

وإن كان مُتعدَّباً احتاجَ إلى فاعلِ ومفعولِ بهِ، فهو يتعدَّى إلى ما يتغدَّى إليه فعلهُ، إمّا بنفسهِ، نحو: «ساءَني عصيانُك أباكَه (١٠)، وإمّا بحرف الجرِّ، نحو: «ساءني مُرورُكَ بمواضعِ الشَّبهة،، وإمّا أن المصدرَ لا يعملُ عملَ الفعل لشبههِ به، بل لأنهُ أصلُهُ.

ويجوزُ حذفُ فاعلهِ من غيرِ أن يتحمّلَ ضميرَهُ، نحو: ﴿سرَّني تكريم الماملينَ (١٠)، ولا يجوزُ ذلكَ في الفعل، لأنه إن لم يَبرُز فاعلُهُ كان ضميراً مستتراً، كما تقدّم في باب الفاعل.

ويجوزُ حذفُ مفعوله، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِنْقَارُ إِنْزَهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَوْجِهَةٍ وَمَدَمَا إِنَّاهُ النوبة: ١١٤]، أي: استغفارُ إبراهيمُ رَبُّهُ لابيه.

وهو يعملُ عملَ فعله مضافاً، أو مجرداً من «ال» والإضافةِ، أو مُعرَّفاً بأل.

فَالأُولُ: كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَمُّنُّهُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسُ بَشَضَهُم بِبَشْفِي﴾^(٣) [البقرة: ٢٥١].

والشاني: كفوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ لِلْمَكُّ فِي يَوْمِ ذِى مَسْفَقَوْ ۖ لِلَّهِ مَا مُقْرَبَةٍ ۞ أَوْ مِسْكِينَا ذَا مُقْرَبِغٍ﴾(١) [البلد: ١٤ ـ ١٦]. والثالث: إعمالُهُ قليل، كقول الشاعر:

لَغَدْ عَدِيمَتْ أُولَى الْمغيرَةِ أَنَّسَي كَرَدْكُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا(٠٠)

وشُرِط لإعمال المصدر: أن يكون نائباً عن فعله، نحو: "ضرباً اللصّ، أو أن يصعُ خُلولُ الفعل مصحوباً بأنْ أو «ما» المصدريتين مَحلهُ، فإذا قلتَ: «سرَّني فَهمُكَ الدَّرسَ»، صعُ أن تقول: «سرَّني أن تفهمَ الدرسَ»، وإذا قلتَ: «يَسرُّني عملُكَ الخيرَ»، صعُ أن تقول: «يَسُرُّني أن تعملَ الخيرَ»، وإذا قلتَ: «يُمجبُني قولُكَ الحقُ الآن»، الخيرَ»، وإذا قلتَ: «يُمجبُني قولُكَ الحقُ الآن»، غيرَ أنهُ إذا أريدَ به الحالُ قُدرً بِمَا، كما رأيتَ.

لذلك لا يعملُ المصدرُ المؤكّدُ، ولا المُبيّنُ للنوع، ولا المُصغّرُ، ولا ما لم يُردُ به الحَدَثُ(). فلا يُقالُ: ﴿عَلَمْتُهُ تعليماً المسألةَ»، على أنَّ المسألة منصوبةٌ بتعليماً بل بعلَّمتُ، ولا ﴿مُعجبني ﴿ضربتُ ضربةٌ وضربتينِ اللصّ»، على نصب اللص بضربة أو ضربتين، بل بضربتُ، ولا ﴿يُعجبني

 ⁽١) عصيان: مصدر مضاف إلى قاعله، وهو الكاف ضمير المخاطب، قالكاف: لها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالمضاف، وبعيد وهو الوقع؛ لأنها قاعل. وقاباك مفعول به لعصيان.

 ⁽۲) تكريم: مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو «العاملين» والفاعل محذوف جوازاً، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك.

⁽٣) دفع: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة، وبعضهم: مفعوله.

⁽٤) المسخبة: الجوع، والمتربة: الفقر.

⁽a) أولى المغيرة، أي: أوائل الخيل المغيرة، وأنكل: أعجز، ومصدره النكول، ومسمع: اسم شخص.

⁽٦) المصدر قد يراد به الاسم لا حدوث الفعل، كما تقول: «العلم نور»، فإن لم يُرد به الحدثُ فلا يعمل.

ضُرَيْبِكَ اللصَّ»، ولا «لسعيد صَوْتٌ صوْتَ حَمام ﴿ ﴿ › على نصب «صوت الثاني بصوت الأول بل بفعل محذوف، أو يُصَوِّتُ صوتَ حمام، أي: يُصَوِّتُ تصويتَهُ. ويجوز أن يكونَ مفعولاً به لفعل محذوف، أي يُشبهُ صوتَ حمام.

ولا يجوز تقديمُ معمولِ المصدر عليه، إلا إذا كانَ المصدرُ بدلاً من فعلهِ نائباً عنه، نحو: "عملُكَ إنفاناً"، أو كن معمولهُ ظرفاً أو مجروراً بالحرف، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَتُهُ السَّعْيَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقولهِ: ﴿ فَلَا تَأْخُذُمُ بِهِ رَأَيْهُ ﴾ [النور: ٢].

ويُشترطُ في إعمالهِ أن لا يُنعتَ قبلَ تمامٍ عملهِ، فلا يُقالُ: «سرَّني إكرامُكَ العظيمُ خالداً»، بل يجبُ تأخيرُ النَّعتِ، فتقولُ «سرَّني إكرامُكَ خالداً العظيمُ»، كما قال الشاعر:

إنَّ وَجُدِي بِكِ السَّفُدِيدَ أَرانِي عَاذِراً مَنْ عَهِدْتُ فيكِ عَدُولاً")

وإذا أُضبِفَ المصدرُ إلى فاعله جَرَّهُ لفظاً، وكان مرفوعاً حكماً (أي: في محلٌ رَفعٍ)، ثمَّ يَنصبُ المفعولَ به، نحو: «سرَّني فهمُ زُهيرِ الدرسَ».

وإذا أُضيفَ إلى مفعولهِ جَرَّهُ لفظاً، وكان منصوباً حُكماً (أي: في محلِّ نصبٍ)، ثم يَرفعُ الفاعلَ، نحو: «سرَّني فَهمُ الدرس زُهيرٌ».

وإذا لحقّ الفاعل المصاف إلى المصدر، أو المفعول المضاف إليه، أحدُ التوابع جازَ في التابع الحرِّ من اجتهادُ التابع الحرِّ من العقول في تابع الفاعل: «سرَّني اجتهادُ أهير الصغير، أو الصغير، أو الصغير، أو «ساءني إهمالُ سعيدٍ وخالدٍ، أو خالدٌ، وتقولُ في تابع المفعول: "يُعجبُني إكرامُ الاستاذِ المُخلص، أو المخلص، تلاميذُهُ، واساءني ضرب خالد وسعيد، أو وسعيد، أو

والمصدرُ الميميُّ كغير الميميِّ، في كونهِ يعملُ عملَ فعلهِ، نحو: المُحتمَلُك المصائبَ خيرٌ من مَركبِكَ الجَزَعِ ١٩٤٤. ومنه قول الشاعر:

أَظَـل ومُ، إِنَّ مَـصابَـكُـمُ رَجُـلاً أَهـدَى السَّلامَ تَحِبَّةً، ظُـلُمُ (٤)

واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ المصدرِ الذي هو بمعناهُ، ويِشروطِهِ، غيرَ أنَّ عملَهُ قليلٌ، ومنه قولُ الشاعر:

⁽١) صوت الأول: ليس المراد به هنا إحداث الفعل، بل المراد به أثره المسموع.

⁽٢) أي: أراني من عهدته يعذلني ويلومني فيك عاذراً لي.

 ⁽٣) المحتمل: الاحتمال، والمركب: الركوب، وكلاهما مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب، والمصائب والجزع: مفعولاهما.

 ⁽٤) ظلوم: اسم المرأة، والمصاب: مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وهو مضاف إلى فاعله، ورجلاً: مفعوله، ومصاب: اسم إن، وظلم: خبرها، وجملة أهدى*: نعت لرجلاً.

أَكُسَفُسراً بَسَعُسَدَ رَدِّ الْسَمَسَوْتِ عَسَنِّسِي وَبَسَعُدَ عَسِلَالِكَ الْسِيَّمَةَ الرِّسَاعِد⁽¹⁾ وقولُ الآخر:

إذا صَحَّ عَوْنُ^(٢) الخَالِقِ الْمَرْءَ، لَمْ يَجِدُ عَسيراً مِنَ الأمسالِ إِلاَّ مُسيَسَدِهُ وقولُ غيره:

بعِ شُرِيْكَ الْكِسرامَ تُعَدَّ مِنْهُمْ فَلاَ تُسرَيْنُ لِفَيْرِهِمِ أَلسوف (٣) ومنه الحديثُ: (من قُبلَةِ (١) الرجل لامرأتُهُ الرُضوءُ».

٢ ـ عَمَلُ اسم القاعِلِ

يعملُ اسمُ الفاعل عملَ الفعل المُشتق منه، إنَّ متعدياً، وإنْ لازماً.

فالمتعدّي نحو: ﴿ هُلُ مُكرِمٌ سَعَيدٌ ضُيوفَه؟ ٩.

واللازمُ، نحو: فخالدٌ مجتهدٌ أولادُهُه.

ولا تجوزُ إضافتُهُ إلى فاعلهِ، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقالُ: "هلُ مُكرِمُ سعيدِ ضُيوفَهُ».

وشرطٌ عمله أن يقترنَ بألْ، فإن اقترنَ بها، لم يحتج إلى شرطٍ غيره، فهو يعملُ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، مُعتمداً على شيءٍ أو غيرَ معتمدٍ، نحو «جاء المعطي المساكينَ أمس أو الآن أو غداً».

فإن لم يقترن بها، فشرطٌ عملهِ أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بنفي، أو استفهام، أو اسم مُخبّرِ عنه بهِ، أو موصوف، أو باسم يكون هوَ حالاً منه.

فَالْأُولَ، نحو: (مَا طَالَبٌ صَدَيْقُكَ رَفَعَ الْخَلَافِ4.

والثاني نحو: ﴿ هُلُ عَارِثُ أَخُوكُ قَدْرُ الْإِنْصَافَ؟ ۗ .

والثالث نحو: «خالدٌ مسافرٌ أبواهُ».

والرابعُ نحو: فهذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤُهُ.

والخامسُ نحو: ﴿يَخْطُبُ عَلَى رَافِعاً صَوْتَهُ ٩.

⁽١) عطاء: اسم مصدر بمعنى الإعطاء، والرتاع: جمع راتعة، وأراد بالمئة الرتاع مئة من النوق الراتعة.

⁽٢) العون: اسم مصدر بمعنى الإعانة.

⁽٣) العشرة: اسم مصدر بمعنى المعاشرة.

 ⁽٤) القبلة، بضم القاف: اسم مصدر بمعنى التقبيل، وأمّا «القبلة» بكسر القاف، فهي التي يُصلى إليها، ويُتوجّهُ إليها في العبادة.

وقد يكونُ الاستفهامُ والموصوفُ مُقدَّرين.

فالأولُ نحو: «مُقيمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟» والتقديرُ: أمقيمٌ أم منصرفٌ؟

والثاني كقول الشاعر:

كسَاطَح صَدْرَةً يَسُوماً ليوهِنَها فَلَمْ يَضِرْها، وَأُوهَى قَرْنَهُ الْرَصِلُ أي: كُوعل ناطح صخرةً. ونحو: فيا فاعلاً الخيرُ لا تنقطع عنه، أي: يا رجلاً فاعلاً.

واعلم أنَّ مَبالغةَ اسم الفاعل تعملُ عملَ الفعلِ، كاسم الفاعل، بالشروطِ السابقةِ، نحو: «أنتَ حُمُولُ النائبةَ، وحَلالٌ عُقدَ المشكلاتِ».

والمثنّى والجمعُ، من اسم الفاعل وصيّغ المُبالغة، يعملان كالمُفرد منهما، كقوله تعالى: ﴿وَالنَّكِرِينَ اللّهَ كَثِيرًا﴾ [الاحزاب: ٣٥]، وقوله:﴿خُشَّا أَنْصَارُهُمْ يَثَرُبُونَ مِنَ ٱلْأَبْدَاثِ﴾ [القمر: ٧].

وإذا جُرَّ مفعولُ اسم الفاعل بالإضافة إليه، جازَ في تابعهِ الجرُّ مراعاةً للفظه، والنصبُ مراعاةً لمحلهِ، نحو: «هذا مُدرَّسُ النحوِ والبيانِ، أو البيانَ» ونحو: «أنت مُعينُ العاجزِ المسكينِ، أو المسكينَ».

ويجوزُ تقديمُ معمولهِ عليه، نحو: «أنت الخيرَ فاعلٌ»، إلَّا أن يكونَ مقترناً بأل نحو: «هذا المُكرمُ سعيداً»، أو مجروراً بالإضافة، نحو: «هذا وَلد مُكرم خالداً»، أو مجروراً بحرفِ جرّ أصلى، نحو: «أحسنتُ إلى مُكرم عليّاً»، فلا يجوزُ تقديمهُ في هذه الصُّوَر.

أمّا إن كان مجروراً بحرفِ جرَّ زائد فيجوزُ تقديمُ معمولهِ عليه، نحو: اليسَ سعيدٌ بسابقٍ خالداً»، فتقول: اليس سعيدُ بسابقٍ» لأنَّ حرف الجرّ الزائد في حكم الساقط.

٣ ـ عَمَلُ اشعِ الْمَفْعولِ

يعملُ اسمُ المفعول عَمَلَ الفعلِ المجهول، فيرفعُ نائبَ الفاعلِ، نحو: «عزَّ من كان مُكرماً جارُهُ، محموداً جِوارُهُ، وتجوزُ إضافتُهُ إلى معمولهِ، نحو: «عَزَّ من كان محمودَ الجوادِ، مُكرَمُ الجارِ».

وشروطُ إعمالهِ كما مرُّ في اسمِ الفاعل تماماً.

٤ ـ عَمَلُ الصَّفَةِ الْمُشَبِّهَةِ

تعملُ الصفةُ المشبهةُ عملَ اسم الفاعلِ المتَعدِّي إلى واحدٍ، لأنها مُشبَّهةٌ به ويُستحسَّنُ فيها أن تُضافَ إلى ما هو فاعلٌ لها في المعنى، نحو: "أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقِئُ النفسِ، طاهرٌ الذَّيلِ».

ولكَ في معمولها أربعةُ أُوجُهِ:

١ - أن ترفعه على الفاعليّة، نحو: اعليّ حسنٌ خُلُقُه، حَسنٌ الخُلُقُ أو الحسنُ خُلقُهُ، أو الحسنُ خُلقُهُ، أو الحسنُ خلقُ الأب».

٢ ـ أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، نحو: اعليّ حسنٌ خُلقه، أو حَسنٌ الخُلُق، أو الحسن الخُلق الحسنُ خُلق الأب.

٣ ـ أن تنصبهُ على التمييز، إن كانَ نكرةً؛ نحو: ﴿عليَّ حسنٌ خُلُقاً، أو الحَسَنُ خُلقاً».

٤ ـ أن تَجرَّهُ بالإضافة، نحر: اعليَّ حَسَنُ الخُلْقِ، أو الحسنُ الخُلْقِ، أو حسنُ خُلْقِهِ، أو حسنُ خُلقِهِ، أو حسنُ خُلقِ الأبِ.

واعلم أنهُ تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتُ بألْ، ومعمولها مُجرَّدٌ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه «أَلْ»، فلا يُقالُ: «عليُّ الحسنُ خُلقِو، ولا العظيمُ شَدَّةِ بأسٍ»، ويقال: «الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شَدَّةِ بأسٍ»، ويقال: «الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شَدَّةِ البأسِ». شَدَّةِ البأسِ».

٥ ـ عَمَلُ اسْم التَّفْضِيلِ

يرفعُ اسمُ التفضيلِ الفاعلَ، وأكثرُ ما يرفعُ الضميرَ المستترَ، نحو: «خالد أشجعُ من سعيه» (١٠). ولا يرفعُ اللاسمَ الظاهرَ إلا إذا صَلَحَ وقرعُ فعلِ بمعناهُ مَوقعَهُ، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسهِ النصيحةُ أوقع في نفسهِ النصيحةُ كزهبر، ونحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقعَ في نفسهِ النصيحةُ كزهبر، ونحو: «ما رأيتُ كنفس زهيرٍ أوقعَ فيها النصيحةُ»، وتقولُ: «ما رجلً أحسنَ به الجميلُ كعليً» ومن ذلك قول الشاغر:

مِسا ذِأَيْسَتُ امسرَأَ أَحَسبُ إِلَسِيْسِهِ السَيْذُلُ وشِهُ إِلَيْسِكَ بِا ابْنَ سِسْانِ

فإن قلت فيما تقدمَ: «ما رأيتُ رجلاً تقعُ النصيحةُ في نفسه كزهير، ما رجلٌ يحسنُ به الجميلُ كعليٌ. ما رأيت امرأً يحبُّ البذلَ كابن سنانَ، صحُّ.

وقد يرفعُ الاسمَ الظاهرَ، وإن لِم يَصلُح وقرعُ فعلِ مَوقعَهُ، وذلك في لغةٍ قليلةٍ، نحو: «مررتُ برجلِ أكرمَ منهُ أبوهُ»، والأفضلُ ن يُرفعَ «أكرم» على أنهُ خبرٌ مُقدَّمٌ، و«أبوهُ» مبتدأ مؤخرٌ، وتكون جملة المبتدأ والخبر صفة لرجلٍ.

٣ ــ الجمل وأنواعها

الجملةُ: قولٌ مُؤلفٌ من مُسنَدِ ومُسندِ إليه. فهي والمركّبُ الإسناديُّ شيءٌ واحدٌ. مثلُ: ﴿يَارَهُ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَطِلُ إِنَّ ٱلْإَنْطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

ولا يُشترط فيما نُسميه جملةً، أو مركّباً إسنادياً، أن يُفيدَ معنَى تاماً مكتفياً بنفسو، كما يُشترطُ ذلك فيما نُسميهِ كلاماً، فهو قد يكون تامُّ الفائدةِ نحو: ﴿قَدَ ٱلْلَكَ ٱلْلَهُمُونَ ۖ ﴿ الموضون:

⁽١) فاعل أشجع ضمير مستتر تقديره، (هو) يعود على خالد.

 ١]، فيُسمّى كلاماً أيضاً، وقد يكون ناقصها، نحو: امهما تفعلْ من خير أو شرًّا، فلا يُسمّى كلاماً، ويجوزُ أن يُسمّى جملةً أو مُركباً إسنادياً، فإن ذُكر جوابُ الشرط، فقيلَ: امهما تفعلْ من خير أو شرّ تُلاقه، سُمى كلاماً أيضاً؛ لحصول الفائدة التامّة.

والجملةُ أربعةُ أقسامٍ: فعليَّةٌ، واسميَّةٌ، وجملةٌ لها محلٌّ من الإعراب، وجُملةٌ لا محلٌّ لها من الإعراب.

١ ـ الْجُمْلَةُ الفِقلِيَّة

الجملة الفعليّة: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو: «سبقَ السيفُ العذّلَ»، أو الفعل ونائبِ الفاعل، نحو: «يُنصَر العظلومُ»، أو الفعلِ الناقصِ واسمه وخبره نحو: «يكون المجتهدُ سعيداً».

٢ ـ الْجُنْلَةُ الاسِميَّةُ

الجملةُ الاسميّةُ: ما كانت مؤلفةً من المبتدأ والخبر، نحو: «الحقُّ منصورٌ» أو مِمّا أصلُه مبتدأ وخبرٌ، نحو: «إن الباطل مخذولٌ. لا ريبٌ فيه. ما أحدٌ مسافراً، لا رجلٌ قائماً. إن أحدٌ خيراً من أحد إلَّا بالعافية. لاتَ حينَ مناصٍ».

٣ ـ الجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإغراب

الجملةُ، إن صحَّ تأويلُها بِمُفرَدٍ، كان لها محلًّ من الإِعراب، الرفعُ أو النصبُ أو الجرُّ، كالمفرد الذي تُؤوَّلُ بهِ، ويكونُ إعرابُها كإعرابه.

فإن أوَّلت بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلُّها الرفعَ، نحو: •خالدٌ يعملُ الخيرَّ، فإن التأويل: •خالدٌ عاملٌ للخير».

وإن أوّلت بمفرد منصوبٍ، كان محلُّها النصبّ، نحو: «كان خالدٌ يعملُ الخيرَ»، فإن التأويلَ: «كان خالدٌ عاملاً للخير».

وإن أوَّلت بمفرد مجرور، كانت في محلِّ جرَّ، نحو: "مِردتُ برجلٍ يعملُ الخيرَّ، فإن التأويلَ: "مررتُ برجلِ عاملِ للخيرِ».

وإن لم يصحُّ تأويلُ الجملةِ بمفردٍ، لأنها غيرُ واقعةٍ مَوْقِعَهُ، لم يكن لها محلٍّ من الإعراب، نحو: •جاءَ الذي كتبَّ، إذ لا يَصح أن تقول: •جاء الذي كاتب».

والجُمَلُ التي لها محلٌّ من الإعرابِ سبعٌ:

الواقعة خبراً: ومحلّها من الإحراب الرفع، إن كانت خبراً للمبتدأ، أو الأحرف المشبهة .
 بالفعل، أو (لا) النافية للجنس، نحو: (العلمُ يرفعُ قدرَ صاحبه، إن الفضيلة تُحَبُّ، لا كسولَ سِيرتُهُ معدوحةً، والنصبُ إن كانت خبراً عن الفعلِ الناقص، كقولهِ تعالى: ﴿وَٱنْلُسَهُمْ كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الاعراف: ٧١]، وقولهِ: ﴿فَرَبُحُوهَا وَمَا كَادُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

٢ ـ الواقعة حالاً: ومحلُّها النصب، نحو: ﴿وَيَهَاءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَاهُ يَبَكُونَكُ ۗ ۗ [بوسف: ١٦].

٣ ـ الواقعةُ مفعولاً به: ومحلها النصبُ أيضاً، كقولهِ تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ (١) [مربم: ٣٠]، ونحو: قَاطَنُ الأمةَ تجتممُ بعد التفرُّق، (٢).

الواقعة مضافاً إليها: ومحلّها الجرُّ، كقوله تعالى: ﴿ فَكَا يَرْمُ يَنفُعُ الطّنيفِينَ صِدْنُهُم ﴿ (٣) [العائدة: ١١٩].

الواقعة جواباً لشرط جازم: إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية، ومحلها الجزم، كقوله تمالى: ﴿ وَمَن يُعْلِلِ آللّٰهُ فَمَا لَمُ مِنْ هَاوِ﴾ (أ) [الزمر: ٢٣]، وقوله: ﴿ وَلِن تُصِبَّهُمْ سَوِّئَةٌ إِمَا فَلَمَتَ أَلِيهِمْ إِنَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾ (أ) [الزمر: ٣٣].

٦ ـ الواقعةُ صفةً: ومحلُّها بحسب الموصوف، إما الرفع، كفوله تعالى: ﴿وَجَآدُ مِنْ أَنْسَا
 أَلْمَدِينَةِ رَجُلُّ يَسْغَى ﴾ [بس: ٢٠].

وإما النصبُ، نحو: ﴿لا تحترمُ رَجَلاً يَخُونُ بِلادَهُۥ

وإمَّا الجرُّ، نحو: اسَقياً لرجلٍ يُخدمُ أَمتُهُ.

٧ ـ التابعة لجملة لها محلً من الإهراب: ومحلَّها بحسب المتبوع، إمّا الرَّفعُ، نحو: «عليُّ يقرأ ويكتبُ (١٠) وإمّا النصبُ، نحو: «كانت الشمسُ تبدو وتخفى» (١٠) وإمّا الجرَّ، نحو: «لا تعبأ برجل لا خيرَ فيه لنفسهِ وأمنه، (٨)

٤ ـ الجُملُ النَّتى لا مَحَلُّ لَها مِنَ الاعراب

الجملُ التي لا محلَّ لها من الإعراب تسعُّ (1)

 ⁽١) جملة ﴿إِنِّي هِنِدَ اللَّهِ﴾: في محل نصب مفعول به لقال.

 ⁽٢) جملة التجتمع في محل نصب مفعول به ثان الأظن، و«الأمة»: مفعوله الأول.

⁽٣) يوم: مضاف، وجملة ﴿ينفع الصادقين صدقهم﴾: مضاف إليه في محل جر، والتقدير: هذا يومُ نفع الصادقين صدقهم.

 ⁽٤) جملة ﴿ إِنَّمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ من المبتدأ والخبر، في محل جزم جواب الشرط.

 ⁽٥) جملة: ﴿إِذَا هُمُ يَقْتَطُونَ﴾: في محل جزم جواب الشرط أيضاً.

 ⁽٦) علي: مبتداً، وجملة «يقرأ»: خبره، وجملة (ويكتب»: في محل رفع معطوفة على جملة (يقرأ» والمعطوف له حكم المعطوف عليه.

⁽٧) جملة البدوه: في محل نصب خبر اكانه: وجملة اوتخفيه: في محل نصب معطوفة على جملة البدوه.

 ⁽A) جملة والا خير فيه الأولى: في محل جر صفة لرجل، وجملة ولا خير فيه الثانية، في محل جر توكيد لجملة ولا خير فيه الأولى.

 ⁽٩) كثير من النحاة يجعل الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعاً، فيجعل الابتدائية والاستثنافية والتعليلية شيئاً واحداً، والتغريق أولى كما فعلنا.

١ ـ الابتدائيةُ: وهي التي تكونُ في مُفتَتح الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَصَلَيْنَكَ ٱلْكَوْنَـرَ
 ﴿الكوثر: ١)، وقوله: ﴿اللَّهُ ثُورُ النَّـــُورُتِ وَٱلزَّرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

٢ ـ الاستثنافيةُ: وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلام، منقطعة عمّا قبلَها، لاستثنافِ كلام جديدٍ،
 كقوله تعالى: ﴿ طَلَقَ السَّمَاوَتِ وَاللَّرْمَاكَ وَالْمَقِّ نَعْالُلُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ [النحل: ٣]. وقد تقترن بالفاءِ أو الواو الاستثنافيتين.

فالأولُ كقوله تعالى: ﴿قَلْنَا مَانَنَهُمَا صَلِمًا جَمَلَا لَمُ شُرَكَاةً فِيمَا مَانَنَهُمَا فَتَصَلَى اللَّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ ﴿ الأعراف: ١٩٠].

والثاني كقولهِ: ﴿ قَالَتَ رَبِّ إِنِّ وَشَمْتُهَا أَنْنَ وَأَلَهُ أَعَارُ بِمَا وَضَمَتْ وَلِيْسَ ٱلذَّكُو كَالْأَنْقَ ﴾ [آل عمران: ٣٦].

٣ ـ التّعليليّة: وهي التي تقعُ في أثناء الكلام تعليلاً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ وَسَلِّ عَلَيْهِمْ إِنّ صَلَوْنَكَ سَكُنّ لَمُنّهُ ﴿ التوبة: ١٠٣]. وقد تقترنُ بفاءِ التّعليل، نحو: ﴿تمسَّك بالفضيلةِ، فإنها زينةُ المُقلاءِ».
 المُقلاءِ».

الاهتراضيّة: وهي التي تَعترضُ بين شيئينٍ مُتلازمين، لإِفادة الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً، كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط والجواب، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف، وحرف الجر ومُتعلَّقه والقسم وجوابه.

فالأول كقول الشاعر:

وَقِيهِ هِنَّ، وَالأَيّامُ يَسْعُبُونَ بِالْفَتَى نَسوادِبُ لا يَسْسَلَسَلْنَهُ، وَنَسوائِعُ وَلَا يَسْسَلَسَلْنَهُ، وَنَسوائِعُ وَالثّانِي كَقُولُ الآخِر:

وَقَــَدْ أَذْرَكَــَــُـنــي، وَالْـحــوادِثُ جَــمَّـةٌ أَسِـنَّــةُ قَــوْمٍ لا ضِــعـاني، ولا عُـــزْلِ والثالثُ كقولِ غيره:

وَبُسدٌلَستُ، والسدَّمُسرُ ذُو تَسبَسدُّلِ ﴿ حَبْضاً دَبُسوراً بِالسَّسِبا، وَالسَّسَمُ أَلِ``` والرابعُ كفولهِ تعالى: ﴿ فَإِن لَمْ تَتْعَلُوا وَلَن تَغَمَّلُوا فَانَتُوا النَّارَ ٱلِّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْمِحَارَةُ أُمِيَّتُ لِلْكَفِرَةِ ۚ ۞﴾ [المِفرة: ٢٤].

والخامس نحو: اسعيتُ، وربِّ الكعبةِ، مجتهداً».

والسادسُ كفوله تعالى: ﴿وَلِنَّمُ لَقَسَدٌ لَّوَ تَقُلَمُونَ عَظِيمٌ ۞﴾ [الواقعة: ٧٦].

الهيف: ربح حارة تأتي من جهة اليمن، والذّبور: الربح الغربية تقابل الصبا، والربح الشرقية، والشمأل:
 ربح الشمال.

والسابع، نحو: «اعتصِم، أصلحكَ الله، بالفضيلة».

والثامن كقول الشاعر:

لَعَمْرِي، ومَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنِ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَسْارِعُ ٥ ـ الواقعة صِلةً للموصولِ الاسعيّ: كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَلْتُمْ مَن نَرَقَى ﴿ [الأعلى: ١٤]، أو الحرفيّ، كقوله: ﴿ لِمُشْتِعٌ أَن تُهِيتِنَا مَآتِرًا ﴾ [العائد: ٥٦].

والمراد بالموصول الحرفيّ: الحرفُ المصدريُّ، وهو يُؤولُ وما بعدَه بمصدرٍ وهو ستةُ أحرفِ: «أَنْ وَأَنَّ وَكِيْ وما ولوْ وهمزة التسوية»، وقد سبقَ الكلامُ عليه في أقسام الفاعل، وفي «حروف المعاني».

٦ ـ القفسيرية: كفوله تعالى: ﴿ وَالنَّدُوا النَّجْرَى الَّذِينَ ظَلْمُوا هَلْ هَدَاذًا إِلَّا بَشَرٌ يَثْلُكُمْ ۗ الانبياء:
 ٣] وفوله: ﴿ هَلَ النَّذَكُمُ عَلَى يَخْرَز شَهِيكُمْ يَنْ هَلَكِ إِلَيْمِ لَقَهْرَنَ بِاللَّهِ وَيَشْرِهِهِ ﴾ [اصف: ١٠، ١١].

والتّفسيريّةُ ثلاثةُ أقسام: مجرَّدةٌ من حرف التفسير، كما رأيتَ، ومقرونةٌ بأي، نحو: «أشرتُ إليه: أي اذهبُ، ومقرونةٌ بأنْ، نحو: «كتبتُ إليه: أنْ وافِنا»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ وَأَوْجَبُنَا ۖ إِلَيْهِ أَنْ أَسْتُمَ ٱلْفُلُفَكِ [العومون: ٢٧].

٧ ـ الواقعة جواباً للقسم: كقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْمَانِ الْمُتَكِيرِ ۚ إِنَّكَ لَيْنَ ٱلنَّرْمَانِينَ ﴿ السَّائِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

٨ ـ الواقعة جواباً لشرط غير جازم: •كإذا ولو ولولا•، كفوله تعالى: ﴿إِذَا جَمَاتَهُ نَصْدُ اللّهِ وَالْفَسْتُمْ ۚ وَرَأَيْتُ النّاسُ يَدْعُلُونَ فِي دِينِ اللّهِ الْوَلَا•، كفوله تعالى: ﴿إِذَا جَانَهُ كَانَا اللّهُوَانَ قَلْ جَبَلٍ لُرَائِتُمْ خَنْهُمَا مُتَعَمِّدُمَا يَنْ خَشْبَهُ وَإِلَا مَنْ خَشْبَهُ لَمْ اللّهُ وَاللّهُ عَلَى جَبَلُو لُرَائِتُمُ خَنْهُمَا مُتَعَمِّدُمَا يَنْ خَشْبَهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى جَبَلُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

٩ ـ التابعة: لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: «إذا نَهَضَتِ الأمة، بَلغت من المجد الغاية، وأدركت من الشؤدو النهاية (١٠).

انتهى الجزء الثالث

 ⁽۱) جملة البلغت؛ لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط غير جازم، وهو الذا، وجملة اوأدركت: لا محل لها من الإعراب أيضاً، لأنها معطوفة على جملة البلغت.

المحتويات

٥.	المقلعة
ο.	مقلَّمة الطبعة الأولى
	مباحث هذا الكتاب
٧.	المئتنة
٧.	١ ـ اللغة العربية وهلومها
٧.	العلوم العربية
٧.	الصرف والإعراب
۸.	٢ ـ الكلمة وأقسامها
٨	الاسم
٩.	التنوين
	الفعل
١.	الحرف
11	٣ ـ المركبات وأنواحها وإحرابها
١١	١ ـ المركب الإسنادي أو الجملة
	الكلام
	٢ ـ العركب الإضافي
	٣ ـ المركب البياني
	٤ ـ العركب العطلي
	٥ ـ المركب المزجي
	٦ ـ المركب العددي
	حكم العند مع المعدود
	٤ ـ الإحراب والبناء
	المعرب والمبني
10	أنواع البناء
	أنواع الإعراب
10	علامات الإعراب

11	١ _ علامات الرفع:
11	٢ ـ علامات النصب:
11	٢ ـ علامات الجر:
11	٤ ـ علامات الحزو:
11	المعرب بالحركة والمعرب بالحرف
۱۷	السرب بالراح و حرب بالراح و السرب
۱۷	١ _ الإعراب اللفظي
۱۷	٢ _ الإعراب التقديري
۱۷	إعراب المعتل الاخربييرسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي
٨	إعراب العضاف إلى ياء المتكلم
•	٣ ـ إعراب المحكي
۲.	إعراب المسمى به أ
۲١	٤ _ الإعراب المحلي
۲١	. الخلاصة الإمراية
11	إعراب المسند إليه
۲۲	إعراب المسند
11	الغضلة وإعرابها
14	الأداة وحكمها
٥	- الماضي والمضارع والأمر
10	٠ - المتعدي واللازم
	الفعل المتعدي
	المتعدي بنفسه والمتعدى بغيره
77	المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد
	المتعدِّي إلى مفعولين
۲۷	١ ـ أفعال القلوب
۲۷	أفعال البقين:
۴٠	أفعال الظن:
41	٢ ـ أفعال التحويل
۲۲	المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل
٣٤	الفعل اللازم

٤.	متى يكون الفعل لازماً؟
6	متى يصير اللازم متعدياً
	سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة
	٣ ـ المعلوم والمجهول
	بناه المعلوم للمجهول
	بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول
	٤ ـ الصحيح والمعتل
	٥ ـ المجرد والعزيد فيه
	٦ ـ الجامد والمتصرف
	الفعل الجامد
	الفعل المتصرف
	٧ ـ فعلا التعجب
٧	شروط صوغهما:
A	صيغة (ما أفعله!)
٨	صيغة (أفعل به ا)
٠.	أحكام فعلَيْ التعجب
	٨ ـ أفعال المدح والذم
	حبّذا وحبّ ولا حبّذا
0	يَغُمُ وَبِلُنَ وَسَاءَ
	أحكام فاعل هذه الأفعال
	أحكام المخصوص بالمدح والذم
4	أحكام التمييز في هذا الباب
١.	الملحق بنعم وبشن
11	- حكم الملحق بنعم وبشن
	٩ ـ نون التوكيد مع الفعل٩
	تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوباً
۱۳	التوكيد بها جوازاً
	امتاع توكد المضارع بالتون

	أحكام النون والفعل المؤكد بها
	ء الموصوف والصفة
	٠ . المذكر والعزن
٧٠	علامات التأنيث
۷١	ما يستوي فيه المؤنث والمذكر
	١ ـ العقصور والعمدود والعنقوص
٧٢	الاسم العقصور
٧٣	الاصم المقصور القياسي
٧٤	الاسم المقصور السماعي
٧٤	الاسم المعلود
V 0	الممدود القياسي
٧٦	الممدود السماعي
۲۷	قصر الممدود ومد المقصور
	الاسم المنقوص
	ا ـ اسم الجنس واسم العلم
	اسم الجنس
	اسم العلم
	الاسم والكنية واللقب
	أحكام الاسم والكنية واللقب
	العلم المرتجل والعلم المنقول
	علم الشخص وعلم الجنس
	العلم بالغلبة
	إعراب العلم
	ه ـ الضمائر وأنواعها
	الضمير المتصل
	فوائد ثلاث
	نون الوقاية
	الضمير المنفصل
	اتصال الضمير وانفصاله
۲۸	الضميران: البارز والمستتر

۱۷	ضمائر الرفع والنصب والجر
۸۸	عود الضمير
٨٨	ضمير الفصل
۸٩	ـ أسعاء الإشارة
۹.	مراتب المشار إليه
۹.	فوائد ثلاث
۹١	ه الأسعاء العوصولة
٩,	الموصول الخاص
9 7	العرصول المشترك
94	(من وما) الموصوليتان
۹ ٤	(ذا) الموصولية
۹ ٤	
90	(أي) العوصولية
90	(ذو) الموصولية
٩٦	صلة الموصول
٩٧	فوائد ثلاث
٩,٨	. أسماء الاستفهام
٩,٨	من و من ذا
۹۸	ما و ماذا
٩,٨	(من و ما) النكرتان الموصوفتان
	(متی) الاستفهامیة
١.	(أين) الاستفهامية
	•الاستفهامية
١.	(كيف) الاستفهامية
	(أتَّى) الاستفهامية
١.	(كم) الاستفهامية
١.	(أيّ) الاستفهامية
	. أسعاء الكناية
	١ ـ المعرنة والنكرة
	المقتان بأل

	أل المهدية
٠ ٤	أل الجنبة
• •	(أل) الزائدة
• 7	(أل) المرصولية
٠٧	تعريف العدد بأل
٠٨	المعرَّف بالإضافة
	المنادى المقصود
٠٨	١ ـ اسعاء الأفعال
٠ ٩	اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول
	اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر
	١ ـ اسماء الأصوات
	١ ـ شبه الفعل من الأسماء١
١٢	المعدر وأنواعه
17	مصدر الفعل الثلاثي
۱۳	المصادر الثلاثية القياسية
	مصدر الفعل فوق الثلاثي
۱٥	قياس مصدر ما فوق الثلاثي
17	مصادر أفعل وفعل وفاعل
۱۸	مصدر (فعلل) والملحق به
۱۸	مصدر ما كان على خمسة أحرف
	مصدر ما كان على سنة أحرف
	مصدر التأكيد
14	مصدر المرة
	مصدر النوع
	المصدر الميمي
	اسم المصدر
	المصدر الصناعي
	اسم الفاعل
	وزنه من الثلاثي المجرد
10	وزنه من غير الثلاثي المجرد

177	اسم المفعول
177	ﺑﻨﺎﻩ (ﻣﻔﻌﻮﻝ) ﻣﻦ اﻟﻤﻌﺘﻞ اﻟﻌﻴﻦ
174	بناء (مفعول) من المعتل اللام
17.	(فعيل) بمعنى (مفعول)
	المغة العثبهة
179	أوزانها من الثلاثي المجرد
	الصفة المشبهة على وزن (أفعل)
۱۳۰	الصفة المشبهة على وزن فعلان
	الصفة المشبهة على وزن (فعل)
۱۲۲	الصفة المشبهة على وزن (فعيل)
	الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين
۱۲۲	الصفة المشبهة على وزن (فاعل)
	الصفة المشبهة من فوق الثلاثي
	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
	مبالغة اسم الفاحلمالغة اسم الفاحل
	اسم التفضيل
	وزن اسم التفضيل
	شروط صوغه
	أحوال امِم التفضيل
177	١ ـ تجرده من قال والإضافة:١
	٢ ـ اقترائه قباله:
۱۳۷	٣ ـ إضافته إلى النكرة:
۱۲۷	٤ _ إضافته إلى معرفة:
۱۳۸	(أفعل) لغير التفضيل
1 2 •	اسما الزمان والعكان
12.	وزنهما من الثلاثي المجرد:
131	اسم المكان على (مفعلة)
127	وزنهما من فوق الثلاثي المجرد
	فائدة
187	اسم الآلة

	أوزان اصم الآلة
	١ ـ معنى التصريف
	وهو يُطلقُ على شيئين:
	٧. اشطاق الأفعال
	اشتفاق الماضي
	اشتقاق المضارع
	اشتقاق الأمر
	همزة الوصل
	فوائد ثلاث
	همزة الفصل
	٣ ـ موازين الأفعال٣ ـ موازين الأفعال
	أوزان الأنعال
	أوزان الثلاثي المجرد
	١ ـ وزن (فعل) المفتوح العين
	٢ ـ وزن (فعل) المكسور العين
	٣ ـ وزن (فعل) بضم العين
	أوزان الثلاثي المزيد فيه
	وزن الرباعي المجرد
	الرباعي المنحوت
	الملحق بدحرج
	تحقيق في معنى الالحاق
	وزن الرباعي المزيد فيه
	ا ـ تصريف الفعل مع الضمائر
	تصريف السالم والمهموز
	تصريف المضاعف
	تصريف المثال
	تصريف الأجوف
	تصريف الناقص
	تصريف اللغيف
17.	فائدتانناندین استان استا

	تم الجزء الأول
171	ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماه»
۱٦٧	١ ـ الجامد والمثنق١
174	٢ ـ المجرد والمزيد فيه٢
۸۲,	٣ ـ موازين الأسماء
179	أوزان الأسماء الثلاثية المجردة
١٧٠	أوزان الأسماء الرباعية المجردة
	أوزان الأسماء الخماسية
	أوزان الأسماء المزيدة فيها
	٤ - المثنى وأحكامه
	الملحق بالمثنى
171	ما لا يثني من الكلمات
۱۷۳	تلنية الجمع
	الجمع مكان المثنى
۲۷۲	تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص
	تلنية المقصور
	تثنية الممدود
	تثنية المحذوف الأخر
٥٧١	ه ـ جمع المذكر السالم
٥٧٧	شروط جمع المذكر السالم
177	الملحق بجمع المذكر السالم
٧٧	جمع الصحيح الآخر وثبهه
٧٧	جمع الممدود
٧٧	جمع المقصور
۷۷	جمع المنقوص
۸۷۸	٦ ـ جمع المؤنث السالم ٦
۸۷۸	الأسماء التي تجمع هذا الجمع
۱۸۰	الملحق بجمع المؤنث السالم
۱۸۰	جمع المختوم بالتاء
141	

141	جمع المقصور
141	جمع الثلاثي الساكن الثاني
۲۸۱	جمع الثلاثي الساكن الثاني
۲۸	فوائد
3.4	تكسير الأسماء والصفات
٥٨١	جموع القلة
۸o	١ ـ الْفُلُل: كَانْشُول وَاذْنُهُ: فائدة
7.	انائدة
7.	٢ _ أفعال: كأجدادٍ واثوابٍ:
	٣- افعِلَة: كأَعْمَدُوْ وأَنْعِبَوْ:
	٤ ـ ِ فِعلة: كَفِيْةٍ وشِيخَة:
	ُجموع الكثرة
	١ ـ فَعَلُ: كَخُمْرٍ وعُورٍ:
	٢ ـ فُعلُ: كَصُبُرِ وكُتُبٍ وذُرْعٍ:
111	٣ ـ فَعَلُ: كَغُرُفِ وحُجَجٍ وكُبُرٍ:
144	٤ ـ نِمَلٌ كَفِطْعِ وحِجْجٍ: أَ
	ه ـ نُعلة. كَهُدَاوَ (وأصَّلها، هُدَيَّةً):
	٦ ـ فَعَلَهُ: كَسَحَرةِ وَيَرَزَةِ وِياعَةٍ:
4.	٧ ـ فَعْلَى: كَمَرْضَى وَقُتْلَى:
4.	۸ ـ يْمَلَة: گَيْرَجَةِ ويَبَيَّةٍ: ٩ ـ هُمُّلُ: كَرُحُمِ وصُومٍ:
١٩٠	٩ ـ فَعُلَّ: كُرُكُم وصُومٍ:
191	١٠ ـ فَمَالُ: كُتَّمَابٍ وَقَوَامٍ:
191	۱۱ - فِعال: کجالِ وصِعاتٍ:
	۱۲ ـ فُعُولٌ: كَقُلُوبٍ وكُبُودُ:
192	۱۳ ـ يَغْلان: كَيْلُمان وَغِرْبان:
	١٤ ـ فُغلان: گَفْضَانِ رَحُمُلانٍ:
	٥١ ـ فَعَلاهُ: كَتَبِهاءَ وكُرْماءَ:
	١٦٠ ـ أفبلاءُ: كَأَنِياءَ وأَشِدًاءَ
	صيغ منتهى الجعوع
197	١ و٢ ـ فعالِلُ وفَعالِيلُ: كَدَراهِمَ وَدَنانِيرَ:

198	٣ و٤ ـ أفاعِلَ وأفاعيلُ: كأنامِلَ وأضابيرَ:
199	٥ و٦ ـ تفاعِلُ وتفاعيلُ: كتّجارِبَ وتسابيخ:
199	٧ و٨ ـ مفاعل ومفاعيل: كمساجد ومصابيح:٧
۲۰۰	٩ و١٠ ـ يَفاعِلُ ويفاعيلُ: كَيْحامِدَ ويحاميم:
۲۰۰	١١٠ و١٢ ـ فواعلُ وفواعيلُ: كَخُواتِمَ وطواحينَ:
7 • 7	۱۳ و ۱۶ ـ فياعل وفياعيل: كميارف ودياجير:
7 • 7	١٥ ـ فعائل: كضحائف وسحائب وكرائم:
	٢٦ ـ فَعَالَىٰ "بِفَتْحِ الْفَاءُ والْلامِهُ كَعَذَارَى وغضابِي
	١٧ ـ فَعَالَى الفِتْحِ الفَاء وكسر اللامِ كثراق وموام
1 • 1	۱۸ ـ فُعالى ابضم المفاء وفتح اللامه: كسكارى وغضابى:
7•7	١٩ ـ فَعَالِيُّ فَبَشْدِيدِ البَّاءَةِ: ككراميُّ وقماري:
۲٠٧	صَوْغ منتهى الجموع
۲۱.	اسم الجمع
	اسم الجنس الجمعي والإفرادي
	فوائد
* 1 1	١ ـ تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:
717	٢ ـ جمع الجمع:
* 1 *	٣ ـ الجمع لا مفرد له:
717	٤ ـ الجمع على غير مفرده:
	٥ ـ ما كان جمعاً وواحداً:
717	٦ ـ جمع المركبات:
* 1 *	٧ _ جمع الأعلام:
	٨ ـ النسبة وأحكامها
۲۱٥	النسبة إلى المؤنث بالتاء
110	النُّبة إلى المعدود
710	النِّسة إلى المقصور
717	النِّسة إلى المنقوص
717	النُّسبة إلى المحذوف منه شيء
	النُّسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني
111	النُّسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

	النُّسبة إلى ما آخره ياء مشددة
	فائدة
	النُّسبة إلى التثنية والجمع
	النَّــة إلى العلم المنقول عن تشية أو جمع
	النُّسِة إلى العلم المركب
171	النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء
	النببة إلى (فُتَيْلة) المضمومة الفاء
177	النسبة إلى الحَييل؛ بفتح الفاء وضمها الْحُمَيْل؛
۲۲۱	النسبة إلى ذي حرفين
144	النبة بلا يائها
177	شواذ النب
17 \$	٩ ـ التصغير
170	فائدة التصغير
170	حكم ما بعد ياء التصغير
٥٢٦	أوزان التصغير
177	تصغير ما ثانيه حرف علة
144	تصغير ما ثالثه حرف علة
144	تصغير ما رابعه حرف علة
۲۸	تصغير ما حذف منه شيء
144	تصغير الثنائي الوضع
149	تصغير المؤنث
۲۳۰	تصغير العَلم المرجُّب
۲۳۰	تصغير الجمع
۲۳۱	تصغير الترخيم
771	شواذ التصغير
177	١ - الإدفام
۲۳۲	أفسام الإدخام
172	رجوب الإدغام
740	جواز الإدغام
**1	امتناع الإدغام

120	فائدة	
774	٠ الإملال	۲
1 T A	١ ـ الإعلال بالحذف	
144	٢ ـ الإِعلال بالقلب	
787	٣ ـ قلب الياه واواً:	
7 £ £	٤ ـ فَعلَى وفُعلَى المعتلتا اللام:	
7 2 2	٥ ـ إعلال الألف:	
7 2 0	الإعلال بالتسكين	
7 2 7	إعلال الهمزة	
7 E 9	٠- الإبدال	۳
7 2 9	تواعد الإبدال	
704	. الوتف	ŧ
702	نائدة	
100	أحكام الوقف على المتحرك	
202	الوقف بهاء السكت	
	الوقف بهاء السخت	
	الرفف بهاء السخت	0
70 A	ـ الخط	٥
70A	-	٥
70A 709 77•	ـ الخط	٥
70A 709 77•	- الخط	•
007 007 177 177	- الخط	•
70A 709 770 777 777	- الخط ما خالف رسمه لفظه	•
000 000 000 000 000 000 000 000	- الخط	•
70A 709 777 777 777 777	- الخط	•
001 001 01 01 01 01 01 01	- الغط ما خالف رسمه لفظه	•
001 001 01 01 01 01 01 01 01 01 01	- الخط ا حالف رسمه لفظه	•
70A 709 773 773 773 773 773 773 773 773	- الغط ما خالف رسمه لفظه	•
**************************************	- الخط ما خالف رسمه لفظه	•
70A 704 773 773 773 773 773 773 773 773 773 77	- الغط ما خالف رسمه لفظه	•

777	كتابة الألف المتطرفة
175	الوصل والقصل
777	١ ـ البيني والععرب من الأفعال
	٢ ـ بناء الفعل الماضي
	٣ ـ بناء الأمر
441	٤ ـ إحراب المضارع ويناؤه
	المضارع العرفوع
	المضارع المنصوب وتواصبه
	النَّصُبُ بَانْ مُضْمِرةً
	١ ـ إضمار أن جوازاً :
	٢ ـ اضمار اأن؛ وجوباً:
	شُذوذ حذف أنْ
	المضارع المجزوم وجوازمه
	الجازم نعلاً واحداً
	فوائد
	الجازم فعلين
	الشُّرطُ والجواب
44	مَواضِعُ رَبْطِ الحوابِ بالغاءِ
144	حذفٌ فعُلِ الشَّرط أ
	حذف جواًب الشُّرط
	نائد:
	حذفُ الشُّرِطُ والجوابِ معاً
	الجزمُ بالطُّلُب
	فوائد
	إعرابُ الشَّرط والجواب
	نوائد
	إعرابُ أدّوات الشرط
	ـ المعرب والمبني من الأسماء
۲۰۸	- الأسعاء العبئية
۳۰۸	المُلازمُ للبناء من الأسماء

4	ما لا يَلْزَمُ البناءَ من الأسماء
۲۱.	٣ ـ أنواع إعراب الاسم
	المُغْرَبُ بالحَركاتُ مَن الأسماء
	الاسم الذي لا ينصرتُ
	العَلْمُ العمنوعُ من الصَّرف
۲۱۳	نائدة
*17	الصَّفة الممنوعة من الصَّرف
۲۱۸	حكم الاسم العمنوع من الصرف
۲۱۹	فوائدفوائد
۲۲۰	المعرَّبُ بالحروف من الأسعاء
۲۲۱	إعرابُ الملحقِ بالْمُثَنَّى
777	فاندتان
777	إعرابُ المُلْحَقِ بجمْع المذكّر السالم
۲۲۳	إعرابُ المُلْحَق بجمعُ العونثِ السَّالم
٥٢٦	إعرابُ المُلْعَقِ بجمْعِ المذكَّر السالم
240	١ _ أحكام الفاعل:
	٢ ـ منى يَجِبُ تذكيرُ الفعلِ مَعَ الفاعل؟
۲۲۰	٣ ـ متى يَجِبُ تأنيثُ الفَعْلُ مع الفاعل؟
۲۳۱	٤ ـ متى يجوز الأمران: تذكِيرُ الفِمُل وتأنيثُهُ؟
۲۲۲	٥ _ أقسام الفاعل:
۲۲۲	فائدتان:
64.8	٢ ـ نائب الفاعل٢
r ٣ ٤	١ _ أسبابُ حذفِ الفاعل:
770	٢ ـ الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعل:
۲۳۸	٣ ـ أحكامُ نائبُ الفاعلِ وأقسامُهُ:
74	٣. المبتدأ والخبر
74	١ _ احكام المبتدأ:
۲٤١	ئاندة:
	٢ _ أقسامُ المبتدأ:
	٣ ـ أحكامُ خبر العبتدا:

	٤ ـ الخبرُ الْمُفرَدُ:
	٥ ـ الخبرُ الجملة:
	٣ ـ وجوب تقديم المبتدأ :
	٧ ـ وجوب تقديم الخبر:
	٨ ـ المبتدأ الصُفَة:
۲0.	: - الغعل الناقص
	كان وأخواتها
rol	١ _ معاني كانَ وأخواتِها :
۲۵۲	٢ ـ شُروط بعض أخواتِ (كان):
	نيه:
۲۵۲	٣ ـ أفسامُ كان وأخواتها:
	٤ ـ تُمامُ (كَانَ) وأخواتها:
	٥ ـ أحكامُ اسم (كانَه وخَبَرها:
00	٦ ـ أحكام اسمِها وَخَبَرِها في التَّقديم والتأخير :
	٧ ـ خَصائِصُ «كانَ»:
۸۵۲	٨ ـ خصوصيَّةُ (كانَ ولَيْسَ):
	كاد وأخواتها أو أفعالُ المفارَبَةِ
	١ ـ أقسامُ اكادَه وأخواتِها:
	٢ ـ شُروطٌ خَبَرها:
	٣ ـ الخَبَرُ الْمُقْترِنُ بأن:
	٤ - حكمُ الْخَبَرِ الْمُقْتَرِن بِأَنْ والمُجَرَّدِ مِنْها:
	٥ ـ المُتَصَرِّفُ من هذهِ الأفعال وخيرُ الْمُتَصَرَّف منها:
	٦ ـ خَصائِصُ عَسَى واخلَوْلَقَ وأَوْشُكَ:
۲٦٢	- أحرف ليس أو الأحرُث المُثَبَّة بِلَيْسَ في العَمَل
	(ما) المشبهة بليس
	(لا) المشبهة بليس
770	(لات) المشبهة بليس
	(إِنْ) المشبهة بليس
	ئائدة:
*11	و الأحرف المشهة بالفعل

*77	١ ـ مَعاني الأحرُفِ المُشَبَّكَةِ بالفعْلِ:
	٢ ـ الخَبرُ المُفْرَدُ، والجُمْلَةُ، والشَّبيهُ بالجملة:
	٣ ـ حَذْتُ خَبَرِ هذهِ الأحرْف:
417	٤ ـ تَقَدُّمُ خَبِرِ هَذَهِ الأحرُف:
419	فائدة: نائدة:
419	٥ ـ لامُ التأكيدِ بعدَ "إنَّه المكسورةِ الهمزة:
۲۷.	٦ ـ شُروطٌ ما تَصحَبُهُ لامُ التاكيد:
441	٧ ـ شرحُ لامِ الابتداو:
۲۷۲	٨ ـ قماء الكأنَّةُ بعدَ هذهِ الأحرُف:
	فائدة وتنبيه
	٩ ـ العَظْفُ على أسماءِ هذهِ الأحرُف:
	١٠ ــ إِنَّ المكسورةُ، وأنَّ المفتوحة:
	١١ _ مَواضَمُ ۚ الِنَّهُ المُكُسورة الهمزة وجوباً :
	١٢ _ مَواضعُ وأَنَّه المفْتوحةِ الهمزة وجوباً :
	١٣ ـ المَواضِعُ التي تجوزُ فيها ﴿إِنَّ وَأَنَّهُ:
	١٤ _ تخفيفُ وإنَّ وكأنَّ ولكنَّ؛
	١٥ _ الْأَهُ الْمَخْفَقَةُ الْمُكسورةُ:
	١٦ _ قَانَه المُخَفِّقَةُ المفتوحة:
	نائدة
	١٧ _ وَكَأَنُّهُ الْمُخَفِّقَةُ:
	۱۸ ـ المختنة:
	١ ـ (لا) النافية للجنس
۲۸٦	١ ـ عملُ الآء النافيةِ للجنُّسِ وشُروطُ إعمالِها :
۲۸۷	فائلة مهمة
***	٧ _ أقسامُ اسمها وأحكامُهُ:
۳۸۹	٣ ـ أحوالُ اسبِها وَخَبَرِها:
44.	٤ _ أحكامُ (لا) إذا نَكْرُرُت:
791	٥ _ أحكامُ نَفْتِ اسم الله:
۳۹۳	جامع الدروس العربية
797	١ ـ المفعول به

	١ ـ أفسامُ المفعولِ بهِ
٠,٨	٢ ـ أحكامُ المفعول بو
۹۹	٣ ـ تقديمُ المفعولِ بهِ وتأخيرُهُ
	تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر
	تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً
	تقديم أحد المفعولين على الآخر
	} ـ المُشَبُّ بالْمُفُعول به
۰٣	٥ ـ التُخذيرُ
• £	٦ _ الإغراء
+ 0	٧ ـ الاختِصاصُ
٠٦	٨ ـ الاشتغال
	٩ ـ الثَّنازُغُ
١.	١٠ _ الغوُّلُ المتَضَمُّنُ مَعْنَى الظنُّ
	١١ ـ الإِلغاءُ والتَّملينُ في أفعال الْقُلُوبِ
	٢ ـ المفعول المطلق٢
1 8	١ ـ الْمَصْدَرُ الْمُنْهَمُ وَالْمَصْدَرُ الْمُخْتَصَّ
1 £	٢ ـ المَصْدَرُ الْمُتَصَرَّفُ والْمُصْدَرُ غَيْرُ الْمُتَصَرَّفِ
10	٣ ـ النائبُ عن المُصْدَر
17	} _ عاملُ الْمَفْعول المُطْلَق
11	٥ ـ أحكامُ المفعولِ المطلّق
۱۷	٦ ـ الْمُصْدَرُ النائبُ عن فعلمِ
۲.	٣ ـ المفعول له
1	١ ـ شُروطُ نَصْبِ المفعولِ لأجلهِ
Y Y	٢ ـ أحكامُ الْمَغْمُولِ لَهُ
.	£ ـ المفعول فيه وهو المُسَمَّى ظَرُفاً
1 7 2	١ ـ الظَّرفُ المُبْهَمُ والظَّرفُ المَحْدُودُ
	٢ ـ الظُّرْفُ الْمُتَصرُّفُ والْظرفُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ
	٣ ـ نَصْبُ الظَرْفِ
	٤ ـ ناصب الظُّرْفِ (أي العاملُ فيه)
٤٣٦	٥ ـ مُتَعَلَّق الظَّرف

77	٦ - نائبُ الظَّرْفِ
۲۸:	فائدة
۲۸.	فائدة
79	٨ ـ شَرْح الظُّرُوفِ الْمَبْيَةِ وَبِيانُ أَحكامِها
	نائدة
	ه ـ المفعول عنه
	١ ـ شُرُّوطُ النصْبِ عَلَى المعِيَّة
	٢ ـ أحكامُ ما بعدُ الواوِ
	خلاصة وتحقيق
	٣ ـ العاملُ في المَغْمُولِ مَعَهُ
	- العال في العمون مد - العال
	١ ـ الاسمُ الَّذِي تَكون لَهُ الحالُ
	٢ ـ شروط الحال
	فوائد
	٣ ـ عاملُ الحالِ وصاحبُها
	٤ ـ تَقَدُّمُ الحالِ على صاحِبها وتَأَخُّرُها عنه
	٥ ـ تَقَدُّمُ الحالِ على عاملِها وتأخُّرُها عنه
	متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟
	منى تتأخر المحال عن عاملها وجوياً؟
	٦ _ خَذْتُ الحالِ وخَذْتُ صاجِبها
00	٧ _ حذتُ عاملِ الحالِ
	٨ _ أقسامُ الحالُ
٥٦	الحال المؤسسة، والحال المؤكدة
٥٦	الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة
٥٧	الحال الحقيقية، والحال السبيية
٥٧	الحال الجملة
٥٧	الحال شبه الجملة
٥٧	فائدة جليلة
٥٨	الحال المفردة
	٩ ـ واؤ الحال وأحكامُها٩

٥٩	مني تجب واو الحال؟
609	مئى تمتنع واوالحال؟
	متى تجوز واو الحال وتركها
75	فائدة:
178	١٠ _ تَعَلَّدُ الحالِ
178	
	٧٠ التمييز٧
	١ ـ تَمْيِيرُ الذَّاتِ وحُكْمُهُ
	٢ ـ تَمْيِيرُ النَّسْبَةِ وحُكمُهُ
	٣- حُكُمُ تَمْيِيزِ الْعَلَدِ الصُّريح
114	٤ ـ اكم الاستفهامية وتَلْمِيزُها
	٥ ـ اكم، الخَبْرِيَّة وتَعْيِيرُها
٤v١	٦ _ (کاُیْنْ) وتَمْیِیزُها
٤٧١	٧ ـ اكذا؛ وتَغْيِرُها
YV t	٨ ـ بعضُ أحكامٍ للتَّمْيِيز
•	
٤٧٤	٨ ـ الاستفاء
£ V£	٨ ـ الاسطناء
{∨{ {∨{	۸ ـ الاستناء
€∨€ ६∨٤ €∨٦	 ٨ - الاستناء ١ - بَاحِثُ عامنةً ٢ - خُكُمُ المُسْتَنى بِإلَّا الْمُتَصِلِ
2 Y E 2 Y E 2 Y T 2 Y T	 ٨ - الاستناء ١ - مَبَاحِثُ عامَّةٌ ٢ - حُكُمُ المُسْتَثنى بإلَّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستثنى بإلَّا ؟
2 Y E 2 Y E 2 Y T 2 Y T	 ٨ - الاستناء ١ - مَبَاحِثُ عامَّةٌ ٢ - حُكُمُ المُسْتَثنى بإلَّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستثنى بإلَّا ؟
EVE EVE EVE EVE EVE	 ٨ - الاستناء ١ - بَاحِثُ عامَةٌ ٢ - خُكُمُ المُسْتَنَى بِإِلَّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا؟ متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان مثل يجوز في المستنى بإلّا الوجهان مثل يخوز في المستنى بإلّا الوجهان مثل يخوز في المستنى بإلّا الوجهان
2 V E 2 V T 2 V T 2 V T 2 V Y 2 V Y 2 V Y	 ٨- الاستناء ١ - مَبَاحِتُ عامَّةً ٢ - حُكُمُ المُسْتَنْى بِإلَّا الْمُتَعِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا؟ متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان ثلاث فوائد متى يجب أن يكون المستنى بإلا على حسب العوامل فائدة
2 V E 2 V T 2 V T 2 V T 2 V Y 2 V Y 2 V Y	 ٨- الاستناء ١ - مَبَاحِتُ عامَّةً ٢ - حُكُمُ المُسْتَنْى بِإلَّا الْمُتَعِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا؟ متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان ثلاث فوائد متى يجب أن يكون المستنى بإلا على حسب العوامل فائدة
3 Y 3 Y 3 Y 4 Y 4 Y 4 Y 4 Y 4 Y 4 Y 4 Y	 ٨ - الاستناء ١ - مَبَاحِثُ عامَةً ٢ - حُكُمُ المُستنى بإلّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا؟ متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان ثلاث فوائد متى يجب أن يكون المستنى بإلا على حسب العوامل فائدة ٢ - حُكمُ المُستنى بإلاً المُنقَطِع فائدة
3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y	 ٨- الاستناء ١ - مَاحِثُ عامَةً ٣- حُكُمُ المُسْتَنَى بِإِلّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا الرجهان متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان متى يجب أن يكون المستنى بإلا على حسب العوامل ١٠- حُكمُ الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- حُكمُ الْمُسْتَنَى بِإلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الله ١٠- عُلَا الله ١٠- عُلَا الله ١٠- عُلَى الله ١٠- عَلَى الله
3 V 3 V 3 V 3 V 3 V 3 V 3 V 3 V 3 V 3 V	 ٨ - الاستناء ١ - مَاحِثُ عامَّةً ٢ - خُكُمُ المُستنى بإلّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا؟ متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان متى يجب أن يكون المستنى بإلا على حسب العوامل ماندة ٣ - حُكُمُ الْمُستَنى بإلاً الْمُنْقَلِعِ الله ويتعنى وغَيْره ٤ - إلّا ويتعنى وغَيْره ٥ - حُكُمُ المُستَنىٰ بِعَيْر وَبيوى
3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y	 ٨- الاستفاء ١ - مَبَاحِتُ عامَةً ٣ - حُكُمُ المُسْتَنْى بِإلّا الْمُتَعِيلِ متى يجب نصب المستثنى بإلّا الرجهان متى يجوز في المستثنى بإلّا الرجهان متى يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب العوامل ١ - حُكُمُ المُستَثنى بإلاً المُنقَطِع ١ - حُكمُ المُستَثنى بِغَيْر وَسِوى ١ - حُكمُ المُستَثنى بِغَيْر وَسِوى ٢ - حُكمُ المُستَثنى بِغَيْر وَسِوى ٢ - حُكمُ المُستَثنى بِغَيْر وَسِوى ٢ - حُكمُ المُستَثنى بِغَيْر وَسِوى
3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y 3 Y	 ٨- الاستناء ١ - مَاحِثُ عامَةً ٣- حُكُمُ المُسْتَنَى بِإِلّا الْمُتَصِلِ متى يجب نصب المستنى بإلّا الرجهان متى يجوز في المستنى بإلّا الوجهان متى يجب أن يكون المستنى بإلا على حسب العوامل ١٠- حُكمُ الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- حُكمُ الْمُسْتَنَى بِإلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الْمُسْتَنَى بِإِلاَّ الْمُنْقَطِع ١٠- عُلَا الله ١٠- عُلَا الله ١٠- عُلَا الله ١٠- عُلَى الله ١٠- عَلَى الله

٤٨٧	٩ ـ المنادى
	١ ـ أُحرُفُ النَّداءِ
٤٨٨	٢ _ أَفْسَامُ الْمُنادَى وَأَحكامُهُ
£ A 9	بعض أحكام للمنادى المبنى المستحق البناء
	فوائك
193	٣ ـ يَداءُ الضَّمير
٤٩١	\$ يَداءُ ما فيهِ «أَلَّه §
193	فائدة:
193	٥ _ أحكامُ تَوابِع المُنادَى
19	٦ ـ حَلْكُ حَرْفِ النَّداوِ
191	٧ _ حَذْثُ الْمُنادي
190	٨ _ المُنادى المُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّم
	٩ ـ المُنادى المُسْتَغاتُ
£ 4 V	١٠ ـ المُنادى المُتَعَجِّبُ منهُ
	۱۱ ـ المُنادَى المَنْدوب
٤٩٨	١٢ ـ العُنادي العُرُخُم
	١٣ _ أسماءٌ لازَمَتِ النِّفاءَ
	١ ـ حروف الجر
۲• د	١ ـ شَرْحُ خُرُوفِ الجَرِّ
	١ ـ الباء:
) · £	٧ ـ مِنْ:
	٣ ـ إلى:
	٤ ـ حُتَّى:
	ه _ غَنْ:
۸۰۰	٦ عَلَى:
• 4	٧ ـ ني:
٠١٠	۸ ـ الْكَاف:
	٩ _ اللأم:
31	١٠ و ١١ ـ الواؤ والتَّاءُ:

1 1 2	١٢ و١٣ ـ مُذَ ومُنْذً:
11	١٤ ـ رُبُ:
17	۱۵ و۱۲ و۱۷ ـ نحلا وغدا وحاشا
11	۱۸ ـ کَي:
11	١٩ ـ مَنَى
11	٢٠ ـ لَعَلِّ:
	٢ ـ ما الزَّائِدَةُ بغدَ الجارِّ٢
	٣ ـ وَاوُ رُبُّ وَفَاؤُهَا
۸۱۵	٤ ـ خَذْنُ حُرْفِ الْجَرُّ قِياماً
	ه ـ خَذْنُ حُرْفِ الْجَرُّ سَمَاعاً
	٦ ـ أقسامُ خرفِ الْجَرْ
	٧ - مَواضِمُ زِيادَةِ الجارِّ
	٨ ـ مُتَمَلِّنُ حَرْفِ الْجَرُّ الأَصْلِيِّ
070	٩ ـ مَحلُ الْمُجْرُورِ مِنَ الإعرابِ
	١ ـ الإضافة
77	١ ـ أنواعُ الإضافة
77°	١ ـ أنواعُ الإضافة
77° VY°	 ١ - أنواع الإضافة ٢ - الإضافة المُعتَويَّة والإضافة اللَّفظِيَّة أحكام المضاف
770 VY0 AY0	 ١ - أنواع الإضافة ٢ - الإضافة المُعنويَّة والإضافة اللَّفنِيَّة أحكام المضاف ٤ - بَمْضُ أحكام للإضافة
770 VY0 AY0 PY0	 ١ - أنواعُ الإضافة ٢ - الإضافة ألمَعنَريَّةُ والإضافة اللَّنظِيَّة أحكامُ المضافِ ٤ - بَمْضُ أحكام للإضافة ٥ - الأسماءُ المُلاَزِمةُ للإضافة
770 VY0 VX0 PY0 VY0 VY0	 ا أنواع الإضافة ا الإضافة التعتريَّة والإضافة اللَّفظيَّة أحكام المضاف أحكام المضاف أحكام للإضافة الأسماء المُلازِمة للإضافة الأسماء المُلازِمة للإضافة
770 770 770 770 770	ا _ أنواع الإضافة
770 V70 A70 170 170 170	ا _ أنواع الإضافة
770 VY0 VY0 VY0 VY0	ا _ أنواع الإضافة
770 VYC VYC VYC VYC VYC	ا - أنواع الإضافة
770 VY20 AY20 VY20 VY20 AY20	ا ـ أنواعُ الإضافة
770 V70 P70 V70 V70 V70 V70	ا - أنواع الإضافة المُعتريَّة والإضافة اللَّفظِيَّة
770 VYC VYC VYC VYC VYC VYC VYC VYC VYC VYC	ا ـ أنواعُ الإضافة

0 2 4	٢ . التوكيد
017	١ ـ التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ
9 3 3	٢ ـ التُؤكِدُ الْمَعْنَوِيُّ
0 { 0	٣- تَبِعةً
٥٤٦	٣ ـ البدل
٥٤٦	١ _ أفْسامُ الْبَدَل
	٢ _ أحكام تَتَعَلَقُ بالْبَدَل
	٤ - صنف البيان
	أحكامٌ تَغَلَّقُ بِعَطْفِ البِّيَانِ
	ه ـ المعطوف بالحرف
	١ - أخرُف الْعَلْفِ
	٠ - مَوْتِ الْمُعْلَقِ
	٣ _ أحكامُ تَنَعَلْقُ بِعَطْفِ النَّمَق
	أنواع الحروف
	١ ـ أحرف النَّفي
	٠ - ربي ٢ ـ احرُكُ الْجُواب
	٣ ـ حرفا التفسير
	٤ _ أحرُف الشَّرْط
	٥ _ أحرُفُ النَّخْصَيض وَالتَّناييم
	٦ ـ أحرُف الْعَرْض
	٧ _ أُحرُفُ التَّنبيةِ
977	٨ _ الأَخْرُثُ الْمَصْدَرِيَّةُ
	٩ _ أحرُفُ الاسْتِقْبالُ
975	١٠ _أخْرُنُ النَّوْكِيد
	١١ _ خَرْفا الاستِفْهام
077	١٢ ـ أحرُفُ التَّعنَّي
٥٦٦	١٣ _ حَرْثُ التُرَجِّي وَالإِشْفاقِ
	١٤ ـ خزفا التُّشيع
	١٥ ـ أحرُثُ الصلَّة
۷۲٥	١٦ _ حَرْفُ التَّعْلِيل

۷۲۵	١٧ _ حَرْفُ الرُّدْعِ والزُّجْرِ
۷۲۵	١٨ ـ اللأمات أ
۸۲۵	١٩ _ تاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ
٨٢٥	۲۰ ـ هاءُ الـُـُــُتِ
	٢١ _ أحرُثُ الطُّلُب
	٢٢ ـ خَرْفُ التَّنوينِ
	بَقِبُّ الحروف
۰۷۰	لخاتمة
	١ ـ العامل والمعمول والعمل١ ـ العامل والمعمول والعمل
	١ ـ مَعْنى العامِلِ وَالْمَعْمولِ وَالْعَمَلِ
	٢ ـ العامل
	٣ ـ المَقْمُول
٥٧٢	٤ ـ الغَمَل ۗ
	٧ ـ ممل المصدر والصفات التي تُشْبَهُ الفِعْل
۲۷٥	١ - عَمَلُ الْمُصْدَرِ وَاشْمِ الْمَصْدَرِ
	٢ ـ عَمَلُ اسم الفاعِلِ٢
7 V O	٣ - عَمَلُ اشْمُ الْمَغْعُولِ
٥٧٦	٤ ـ عَمَلُ الصَّفَةِ الْمُشَبَّةِةِ
۷۷۵	٥ - عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ
٥٧٧	٧ ـ الجمل وأنواًعها٧ ـ الجمل وأنواًعها
۸۷۵	١ - الْجُنْلَةُ الْفِنْلِيَةُ
٥٧٨	٢ ـ الْجُنْلَةُ الابِعِيَّةُ
٥٧٨	٣ ـ الجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلُّ مِنَ الإِعْرابِ
٥٧٩	٤ - الجُملُ الَّتي لا مَحَلُّ لَها مِنَ الاعراب